

حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ

رد المحتار على الدر المختار

لمحمد أمين بن عيسى الشيرازي بن عابدين

المتوفى سنة ١٢٥٢هـ

حَقَّقَ نَصْرُودُهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور

رئيس قسم الدراسات المتخصصة في معهد جمعية الفتح الإسلامي

نال به المحققُ دَرَجَةَ الْعَالَمِيَّةِ «الدُّكُورَةُ»

فِي الْقَفْصَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِرَبِّيَّةِ الشَّرَفِ الْأَوَّلَى

فَتَدَوَّلَتْ

فضيلة الأستاذ الدكتور
محمد سعيد رمضان البوطي

ضيفة بنته استغ
عبد الرزاق الحلي

طَبْعَةُ مُقَابَلَةٍ عَلَى ثَلَاثِ نَسَخٍ حَظِيَّةٍ مَقْبُولَةٍ عَنْ أَصْلِ الْمُؤَلِّفِ
مَعَ تَوْثِيقِ النَّصُوصِ فِي مَصَادِرِهَا الْخَطُّوطِ وَالطَّبُوعَةِ

معهد جمعية الفتح الإسلامي دمشق

شعبة البحوث والدراسات

المجلد الأول

قسم العبادات

الطهارة

دار الثقافة والعلوم
دمشق - سورية

حَاشِيَتَا ابْنِ عَابِدِينَ

رد المحتار على الدر المنثور



الموضوع: الفقه الحنفي

العنوان: حاشية ابن عابدين "رد المحتار على الدر المختار"

التأليف: محمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين

التحقيق: الدكتور حسام الدين بن محمد صالح الفرفور

الإخراج: خلدون موفق التثبة

الإشراف الطباعي: مطيع اللحام

التنفيذ: مؤسسة الرازي للطباعة

عدد الصفحات: ٧٩٢ صفحة

قياس الصفحة: ٢٨ × ٢١

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

موافقة وزارة الإعلام رقم: ٤٩٠٧٥ بتاريخ ٩/١٠/٢٠٠٠م

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

جميع الحقوق محفوظة للمحقق الدكتور حسام الدين فرفور
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل
والتريجة، والنسخ والتسجيل الميكانيكي أو الإلكتروني أو الحاسوبي
إلا بإذن خطي من:

دار الثقافة والتراث - دمشق - سورية ص. ب. ٨٢٣٥

هاتف ٢٢٤٠٧٣٩ - ٢٢٤٠٨٦ - فاكس: ٣٧٣٧٣٨٩

يطلب من: دار الثقافة والتراث بدمشق للطباعة والنشر والتوزيع ص. ب. ٨٢٣٥

هاتف ٢٢٤٠٧٣٩ - ٢٢٤٠٨٦ - فاكس: ٣٧٣٧٣٨٩

الموزعون:



للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - حلبوني - ص. ب. ٣٥٣٩ - ٢٢٣٦٩١
Damascus - Halbouni - P.O.Box 3539 - Tel. 2233881



دار البشائر

للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - حلبوني - ص. ب. ٣٥٣٩ - ٢٢٣٦٩١

الشركة المختارة للتوزيع

دمشق - ص. ب. ٢٢٢٥ - هاتف: ٢٢٢١٧٧٢ - ٢٢٢٨٩٦ - فاكس: ٢٢٢٢٠٥
e-mail: mzd@net.sy

بورت - ص. ب. ١١٧٤٠ - هاتف: ٢٢٢١٧٧٢ - ٢٢٢٨٩٦ - فاكس: ٢٢٢٢٠٥

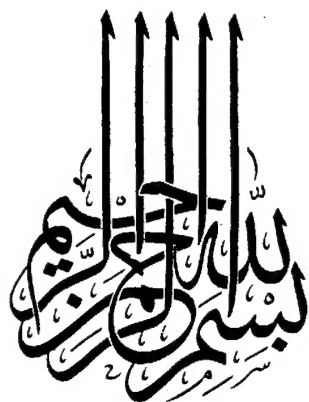
web: www.resalah.com - e-mail: resalah@resalah.com

حلب - ص. ب. ١٨٢٠٧٧ - هاتف: ٢٢٢١٧٧٢ - ٢٢٢٨٩٦ - فاكس: ٢٢٢٢٠٥

الغافرة - ص. ب. ٦٢٢٢ - هاتف: ٢٢٢١٧٧٢ - ٢٢٢٨٩٦ - فاكس: ٢٢٢٢٠٥

الرياض - ص. ب. ٥٦٥٧٩ - هاتف: ٢٢٢١٧٧٢ - ٢٢٢٨٩٦ - فاكس: ٢٢٢٢٠٥

البحرين - ص. ب. ٥٤٤ - هاتف: ٢٢٢١٧٧٢ - فاكس: ٢٢٢٢٠٥



تنبيه وبيان

— نلفت أنظار القراء الكرام إلى أننا أفردنا مجلداً خاصاً بدراسة (حاشية ابن عابدين) مشتملاً على الأمور التالية :

١- مقدمة التحقيق .

٢- منهجنا في التحقيق ، وفي ثناياه دراسة عما ألف من الشروح والخواشي والتقريرات والفهارس لكل من "تنوير الأبصار" و"الدر المختار" و"رد المحتار" ، ومخطوطاتها في المكتبات العالمية .

٣- ترجمة الماتن التمرتاشي ، والشارح الحصكفي ، والمحشي ابن عابدين ، والرافعي صاحب التقارير .

٤- دراسة منهج العلامة ابن عابدين رحمه الله في حاشيته .

٥- الاستدراكات على العلامة ابن عابدين رحمه الله ، وعلى بعض المؤلفين الذين نقل عنهم ، وعلى بعض كتب المذهب ، وعلى مطبوعة بولاق ، والمطبوعة الميمية (في قسم العبادات) .

٦- المقدمات العلمية للكتاب .

— كما نلفت الأنظار إلى أننا قمنا بصنع فهرس علمية لقسم العبادات وجعلناها في نهاية الجزء السابع منه ، تسهيلاً لوصول القارئ إلى مراده .

المحقق

الإهداء

إلى من ربّنا أولاده وتلاميذه على حبّ الله تعالى ومراقبته
وحبّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وآل بيته وصحابته
إلى من أفرق شبابه سعيًا على صراط الله المستقيم، وأفنى
شيوخه في نصرة الإسلام وعزّ المسلمين .

إلى فقيه النفس والقلب والفكر، رائد نهضة العلوم الإسلامية
والعربية في هذا العصر .

إلى المرشد القدوة، العالم الرباني المجاهد المصلح الاجتماعي

سيد الوالد الخليل العلامة الشيخ محمد صالح فرفور تغمده
برحمته وأعلى درجاته .

إلى فقهاء الأئمة والقضاة والمفتين .

إلى المحرّصين المتحرّقين على عودة الأئمة إلى شرع الله العظيم .

أهدي هذا العمل العائلي، سائلًا المولى عز وجل أن يجعله خالصًا لوجهه
وتقبله بفضله، وينفع به، إنه جواد كريم .

خادم الشريعة العلماء
حسام الدين بن محمد صالح فرفور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم فضيلة العلامة الشيخ عبد الرزاق الحلبي حفظه الله

مدير الجامع الأموي

رئيس جمعية الفتح الإسلامي بدمشق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه كلهم أجمعين.

وبعد: فإن حاشية العلامة محمد أمين عابدين نالت من الشهرة والثقة عند العلماء والفقهاء والمحققين ما لم ينله كتاب جاء بعدها، فلا يستغني عنها عالم، أو مُفتٍ، أو فقيه؛ لأنها جمعت من المسائل ما لم يجمعه غيرها، فإن فيها ما قاله الأوائل من العلماء الحنفية، وما قاله المتأخرون مع ذكر ما استقرَّ عليه الأمر في الفتوى.

وقد وفقَّ الله تعالى الدكتور الشيخ حسام الدين فرفور لتحقيق النسخة المعتمدة، وبذل جهده في إخراجها محققةً وموثقةً؛ بالرجوع إلى المصادر التي نقلت منها، فيا له من عملٍ شاقٍّ وجهدٍ كبير. وقد اطلعت على منهج التحقيق فرأيتُه منهجاً سليماً من العيوب، بذل فيه الباحثون من شباب العلماء وطلاب العلم غاية الجُهد؛ بتوثيق من الأقوال والفتاوى، وقاموا بعملٍ جليلٍ أخذ منهم وقتاً طويلاً، على أنهم لا يدعون لأنفسهم العصمة والكمال، ولكنَّ الواقع يشهد لهم بذلك، فجزاهم الله تعالى خيراً.

هذا وإنَّ مما هو جديرٌ بالذكر والقول بأنَّ كتاب الحاشية للعلامة ابن عابدين أصبح بعد هذا التحقيق والتوثيق والرجوع إلى النسخة الخطيَّة الأصلية من أهمِّ الكتب للسادة الحنفية. وقد اعتنى فيه بذكر الكتب المؤلَّفة، وذكر مؤلَّفيها وتراجهم أحياناً من المراجع والمصادر التي تزيد على ستمئة وخمسين مصدراً.

وقد قام الدكتور الشيخ حسام الدين الفرفور بتحقيق المجلد الأول والثاني، والمجلدات الخمس الأخرى قام بتحقيقها جَمْعٌ مُبارَكٌ من شباب وخريجي معهد الفتح الإسلامي، وجامعة الأزهر الشريف، وجامعة دمشق بإشراف الدكتور الشيخ حسام الدين الفرفور، والله تعالى وليُّ التوفيق.

كتبه

عبد الرزاق الحلبيّ

١٨ جمادى الآخرة - عام ١٤٢١ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي
رئيس قسم العقائد والأديان بجامعة دمشق

لم يصلني هذا السَّفَر من العمل العلمي الجليل إلا قبل أيام يسيرة من كتابة هذه المقدمة، وفي غمرة انشغالي بإنجاز الجزء الأول من كتابي: "شرح الحكم العطائية"، فلم يأت لي متابعة الجهود العلمية الكبيرة والشاقة التي تَمُّ عنها مقدمة الأستاذ المحقق، والتي جاءت بعنوان: ((منهجنا في التحقيق والتعليق)).

ونظراً إلى أنَّ الوقت الذي أملكه لكتابة هذه الكلمة التي طُلِبَتْ مني ضيقٌ لا فسحة فيه، فقد اكتفيت - بعد الاستعراض السريع للحديد الذي أضيف إلى حاشية ابن عابدين رحمه الله وهي حقاً دخر علمي كبير واسع الآفاق متنوع المعارف والفوائد - بقراءة المقدمة التي تضمنت المنهج المتبع لخدمة هذا الكتاب الفريد، وتتبع بعض تطبيقات هذا المنهج في غضون الكتاب وتضاعفه.

والحقيقة أنَّ أياً من النقاط الثلاث الأولى المتعلقة بتحقيق النص، وتخريج الآيات والأحاديث ونحوها، لم تستوقفني بأيِّ اهتمام؛ إذ كنت ولا أزال أعدُّ العُكُوفَ على هذه النقاط التي يحصر المحققون أنفسهم داخل أقطارها عملاً تقليدياً، لا يرقى إلى أيِّ قيمةٍ علميةٍ حقيقيةٍ.

ولكنَّ الأمر الذي لفت نظري وأثار اهتمامي هو النقطة الرابعة التي وردت في المنهج، والمتعلقة بتوثيق المراجع والنصوص التي يصدرُ عنها ابن عابدين رحمه الله في حاشيته.

إنَّه لا شكَّ عملٌ مُضِنٌّ من حيث الجُهدُ الذي يحتاج إليه، وذو أثرٍ علميٍّ كبيرٍ في نتائجه وآثاره. فابن عابدين كان - إلى جانب علمه الغزير - مثال الأمانة في عزِّه وقوله وإحالاته، والمراجع التي أحال إليها كثيرة ومتنوعة جدًّا، أكثرها لا يزال مخطوطاً، وأكثر المخطوطات منها غريبٌ ونادرٌ يعزُّ العثور عليه... ثم إنَّ الاستيثاق من النقل عن طريق المقارنة بين ما رواه ابن عابدين،

وبين النصّ المُثبّت في المصدر المرويّ عنه، يحتاج إلى جهدٍ مُضنٍّ وإلى مزيدٍ صَبْرٍ وأناةٍ!.. وربما اختلط مصدرٌ معزوّ إليه بغيره، وتشابهت الأسماء... أسماء الكتب، أو أسماء الرجال، فاحتاج الأمر إلى ذبُولٍ متشعبةٍ من تحقيقاتٍ تتطلّب مزيداً من الجهد!..

وعمقاً ما أُتيحَ لي الرجوع إليه من تطبيقات هذا المنهج، في غضون الكتاب وتضاعيفه، لاحظت السَّيرَ العمليَّ والمُلتزم بتطبيق هذا المنهج.

إنّني أهنئُ الأخ الأستاذ الدكتور الشيخ حسام الدين فرفور على هذا العمل العلميِّ الرّصين الذي أخرج ما يسمّى بتحقيق التراث من مجاله التقليديّ المحدود في فائدته وأثره، إلى المجال العلميِّ والإبداعيِّ العظيم في أثره وفائدته.

كما أهنئُه أن اختار لهذا العمل كتاباً من أجل كُتب الشريعة الإسلاميّة، ومن أغزرها فائدةً وعلماً، وأحوجها إلى هذا التحقيق المتميّز.

ولئن جاءت أطروحته التي نال بها درجة الأستاذيّة مقتصرةً على الجزء الأول والثاني من قسم العبادات من حاشية ابن عابدين، فإنّي لأرجو أن ينسجَ الإخوة الماضون في إكمال هذا العمل على منواله، وأن يواصلوا جهودهم وصبرهم على طريق هذا التوثيق، حتى يولدَ هذا الكتاب العظيم ولادةً جديدةً في إطارٍ جديدٍ ونادرٍ من القيمة العلميّة المتميّزة.

وعندئذٍ تتحوّل حاشية ابن عابدين من مجموعة فروعٍ كثيفةٍ وكثيرةٍ، لا حصر لها، يتيه في غمارها القارئ، إلى مجموعة أغصانٍ موصولةٍ أمام القارئ يجذعها ثم يجذورها. وقد كان العلم ولا يزال نسباً يحيا بامتداده، ويترسّخ ببلوغ معينه. والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.

دمشق

محمد سعيد رمضان البوطي

في ٧/ رجب/ ١٤٢١ هـ

رئيس قسم العقائد والأديان بجامعة دمشق

الموافق ٥/ تشرين أول/ ٢٠٠٠ م

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

«من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» .

أخرجه أحمد، والنسائي، وابن ماجه .

حاشيتا بن عابد

رد المحتار على الدر المختار

لمحمد أمين بن عيسى الشيرازي عابد

المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ

حقّق تصوّبه وعلّق عليه

الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور

رئيس قسم الدراسات المتخصصة في معهد جمعية الفتح الإسلامي

نال به المحقق درجة العالمية «الدكتوراه»

في الفقه الإسلامي بمرتبة الشرف الأولى

قدّمه

فضيلة الأستاذ الدكتور
محمد سعيد رمضان البوطي

فضيلة الأستاذ الدكتور
عبد الرزاق عكيلي

طبعة مقابلة على ثلاث نسخ خطية منقولة عن أصل المؤلف
مع توضيح النصوص في مصادرها المخطوطة والطبوعة

معهد جمعية الفتح الإسلامي بدمشق

شعبة البحوث والدراسات

المجلد الأول

قسم العبادات

الطهارة

دار الثقافة والعلوم
دمشق - سورية

أحمدك يا من تنزهت ذاته عن الأشباه والنظائر، وأشكرك شكراً أسترئذ به من دُررِ غررِ الفوائد زواهر الجواهر، وأسألك غاية الدَّرَاية، ودوام العناية، بالهداية والوقاية، في البداية والنهاية، وفتح باب المنح من مبسوط بحر فيضك المحيط لإيضاح الحقائق، وكشف خزائن الأسرار لاستخراج دُررِ البحار من كنز الدقائق. وأصلي وأسلم على نبيك السراج الوهاج وصدر الشريعة، صاحب المعراج وحاوي المقامات الرفيعة، وعلى آله الطاهرين، وأصحابه الظاهرين، والأنمة المجتهدين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فيقول أخوج المقتقرين إلى رحمة أرحم الراحمين "محمد أمين" الشهير بابن عابدين: إن كتاب "الدُرر المختار" شرح "تنوير الأبصار" قد طار في الأقطار، وسار في الأمصار، وفاق في الاشتهار على الشمس في رابعة النهار، حتى أكب الناس عليه، وصار مفرغهم إليه، وهو الحرِّي بأن يطالب، ويكون إليه المذهب، فإنه الطراز المذهب في المذهب، فلقد حوى من الفروع المنقحة، والمسائل المصححة ما لم يحويه غيره من كبار الأسفار، ولم تسع على منواله يد الأفكار، بيد أنه لصغر حجمه، ووفور علمه قد بلغ في الإنجاز إلى حد الإنجاز، وتمتع بإعجاز المجاز في ذلك المجاز، عن إنجاز الإفراز بين الحقيقة والمجاز، وقد كتبتُ صرفت في معاناته برهة من الدهر، وبذلت له مع المشقة شقة من جديد العمر، واقتنصت بشبكة الأفهام أجل شوارده، وقيدت بأوتاد الأقلام جل أبوابه، وصرت في الليل والنهار

تقريرات الرافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من علينا بتنوير البصائر والأبصار، وهدانا إلى التمسك بشريعة المختار، ومنحنا الهداية والسير في طريق الإصلاح، وأرشدنا - وله المنّة - بنور الإيضاح إلى مراقي الفلاح. والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد ولد عدنان، محمد الآتي بالدُرر اللوامع، والأنوار السواطع،

سميرة، حتى أَسْرَ إليَّ سِرَّهُ وضميرُهُ، وأُطْلِعني على خُورِهِ المقصورات في الخِيَام، وكَشَفَ لي عن وجوه مُخَدَّرَاتِهِ اللّثَام، فَطَفِقتُ أَوْشِي حواشيَ صفائحِ صحائفِهِ اللطيفة، بما هو في الحقيقة بياضٌ للصَّحيفة، ثم أردتُ جمعُ تلك الفوائد، وَبَسَطُ سُمُطِ هاتيكِ الموائد، من مُتَفَرِّقاتِ الحواشي والرِّقَاع، خوفاً عليها من الضَّياع، ضامماً إلى ذلك ما حرَّره العلامة "الحليُّ" والعلامة "الطحطاويُّ" وغيرُهما من مُحَسِّسِي هذا الكتاب، وربما عزوتُ ما فيهما إلى كتابٍ آخرٍ لزيادةِ النِّقَّةِ بتعددِ النقل لا للإغراب.

٢/١

[مطلب]

[اصطلاحُ "ابنِ عابدين" في قوله: فافهم بعد النُّقْل عن "الحليِّ" و "الطحطاويِّ"]
وإذا وَقَعَ في كلامهما ما خلاَّهُ الصُّوَابُ أو الأحسنُ الأهمُّ أَقَرُّ الكلامِ على ما يُناسبُ المقام، وأشيرُ إلى [١/ق ١/ب] ذلك بقولي: فافهم، ولا أَصْرَحُ بالاعتراضِ عليهما تأديباً معهما.

[مطلب]

[منهجُ "ابنِ عابدين" في "حاشيته" على "الدُّرِّ"]

وقد التزمتُ فيما يَقَعُ في الشَّرْح من المسائلِ والضُّوَابِطِ مراجعةَ أصلِهِ المنقولِ عنه وغيرِهِ خوفاً من إسقاطِ بعضِ القيودِ والشُّرَاطِطِ، وزِدْتُ كثيراً من فروعٍ مُهمَّةٍ، فوائدها جَمَّةٌ، ومن الوقائعِ والحوادثِ على اختلافِ البواعث، والأبحاثِ الرائقةِ والنُّكْتِ الفائقةِ، وحلَّ العَوِيضَاتِ واستخراجِ الغويصاتِ، وكَشَفَ المسائلِ المشكِلةِ، وبيَّانِ الوقائعِ المعضلةِ، ودَفَعَ

والبرهانِ القاطعِ، والكَلَمِ الجامعِ، وعلى آلِهِ وعِترَتِهِ، وبحبي شريعَتِهِ وسُنَّتِهِ، وبعدُ:

فيقولُ العبدُ الفقيرُ إلى مولاهُ الغنيُّ "عَمَدُ رشيدِ الرَّافِعِيِّ": إِنَّ سَيِّدِي وَأُسْتَاذِي وشيخي ومَلاذِي ووالدي المفقورَ له العلامةَ الشيخَ "عبدَ القادرِ الرَّافِعِيِّ" مفتيَ الدِّيارِ المصريَّةِ لَمَّا قرَأَ عِدَّةَ مرَّاتٍ "حاشيةَ العلامةِ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ أَمِينٍ" الشَّهِيرِ بـ "ابنِ عابدين" المسمَّاةَ "ردَّ المحتار"، ووقَّفَ في كُلِّ مرَّةٍ منها

الإيرادات الواهية من أبواب الحواشي، والانتصار لهذا "الشارح" المحقق بالحق ورفع الغواشي، مع عزو كل فرع إلى أصله، وكل شيء إلى محلّه حتى الحجج والدلائل وتعليقات المسائل. وما كان من مبتكرات فكري الفاتر، ومواقع نظري القاصر أشير إليه، وأنبه عليه، وبذلت الجهد في بيان ما هو الأقوى، وما عليه الفتوى، وبيان الرأجح من المرجوح مما أُطلق في الفتاوى أو الشروح، مُعْتَمِداً في ذلك على ما حرّره الأئمة الأعلام من المتأخرين العظام، كالإمام "ابن الهمام"، وتلميذه العلامة "قاسم" و"ابن أمير حاج"، و"المصنف" و"الرملي" و"ابني نجيم"، و"ابن السبلي" و"الشيخ" إسماعيل الحائلي، و"الحانوتي السراج" وغيرهم ممن لازمَ علمَ الفتوى من أهل التقوى، فلونك حواشي هي الفريدة في بابها، الفائقة على أترابها، المُسْفِرة عن نقابها لطلابها وخُطّابها، قد أرشدت من احتار من الطلاب، في فهم معاني هذا الكتاب، فلهذا سميتها:

"ردّ المختار على الدرّ المختار"

وإني أقول: ماشاء الله كان، وليس الخبز كالعيان، فسيحمدُها مُعَانِيها بعد الخوض في معانيها.

شعر: [طويل]

جمعتُ بتوفيق الإله مسائلَ رفاق الحواشي مثلَ دمعِ التَّيَمِّمِ
وما ضرَّ شمساً أشرقَتْ في علوها جحودُ حسودٍ وهو عن نورها عَمِي

وإني أسأله تعالى متوسلاً إليه بنبِيِّهِ المَكْرَمِ ﷺ، وبأهل طاعته من كلّ ذي مقامٍ عليّ مُعَظَّمٍ، وبقدوتنا "الإمام الأعظم" أن يُسهِّلَ عليّ ذلك من إنعامه، ويُعينني على إكماله

على غوامضها وأسرارها، وكشف عنها حُجُبَ الخفاء حتى أضاءت لديه بأنوارها علّق عليها تقريراً هو غاية غاياتها ومفتاح مُغْلَقَاتِها، أنفق فيه شطرَ العمر بين مراجعة وتنقيب، وإيضاح وتقريب، ونظير

وإقامه، وأن يعفو عن زللي، ويتقبل مني عملي، ويجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم، موجباً للفوز لديه في جنات النعيم، وينفع به العباد في عامة البلاد، وأن يسلك بي سبيل الرشاد، ويُلهمني الصواب والسداد، ويستتر عثراتي، ويسمح عن هفواتي، فإني مُتَطَقِّلٌ على ذلك، لست من فُرسان تلك المسالك، ولكني^(١) أستمُدُّ من طَوِّله، وأستعِدُّ بقوِّته [١/٢/٢] وحوله، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلتُ وإليه أُنيبُ.

[مطلب]

[إجازة الشيخ "سعيد الحلبي" لـ "ابن عابدين" بكتاب "الدُرِّ"، والسند بينه وبين "الشارح"] هذا، وإنِّي قد قرأتُ هذا الكتابَ العَذْبَ المُسْتَطَابَ على ناسكٍ زمانه وفقيهٍ أوانه، مفيدٍ الطالبين ومرتبٍ المريدين، سيدي الشيخ "سعيد الحلبي" المؤلِّد، الدَّمَشَقِيُّ المَحْتَد^(٢)، ثم قرأته عليه ثانياً مع حاشيته للشيخ "إبراهيم الحلبي" إلى كتاب الإجازة عند قراءتي عليه "البحرَ الرائق" قراءة إتقانٍ بتأملٍ وإمعانٍ، واقتبستُ من مِشْكَاةِ فوائده، وتَحْلَيْتُ من عُقُودِ فرائده، وانتفعتُ بأنفاسه الطَّاهِرةِ وأخلاقه الفاخرة، وأجازني^(٣) بروايته عنه وبسائر مروياته، أمتَعَ اللهُ تعالى المسلمين بطولِ حياته، بحقِ روايته له عن شيخنا العلامة المرحوم السيد "محمد

وتحرير، وبحقٍ وتقرير، ولمَّا رأيتُ منه هذه العناية استأذنته - رحمه الله تعالى - في تجريدِهِ من هوامشِ نسخته "ردِّ المختار" فأذِنَ لي، وقابلتهُ معه بعد تجريده، فكان بعدَ ذلك عنده في موضعٍ حاجَةٍ النفس لم يَزَلْ يتعهدهُ بالنظر والتفتيح حتَّى كان آخرَ عهدهُ به اليومَ الآخرَ من شهر شعبان سنة ١٣٢٣ قبل وفاته ببضعةِ أيَّامٍ، وقد فرغَ يومئذٍ من إعادةِ النظر فيه، وسَمَّاهُ "التحرير المختار"، وهو إلهامٌ منه تعالى.

(١) في "أ": ((ولكن)).

(٢) المحتد: الأصل، اهد. "قاموس": مادة (حتد)).

(٣) في "الأصل" و"ب" و"ج": ((وأجاز لي بروايته))، وما أثبتناه من "م" هو الموافق للاستعمال اللغوي.

شاكر العقاد السالمي العمري، عن فقيه زمانه "مُتلاً علي التركماني" أمين الفتوى بدمشق الشَّام، عن الشيخ الصَّالح العلامة "عبد الرحمن المجلد"، عن مؤلفه عمدة المتأخرين الشيخ "علاء الدين".

[مطلب]

[سند "ابن عابدين" إلى "أبي حنيفة" فرسول الله ﷺ]

وأرويه أيضاً عن شيخنا "السيد شاكر" بقراءتي عليه لبعضه، وهو يروي الفقه النعماني عن مُحشِّي هذا الكتاب العلامة الشيخ "مصطفى الرحمتي" الأنصاري و"مُتلاً علي التركماني"، عن فقيه الشَّام ومُحدِّثها الشيخ "صالح الجيني"، عن والده العلامة الشيخ "إبراهيم" جامع "الفتاوى الحثريّة"، عن شيخ الفُتيا العلامة "خير الدين الرُملي"، عن شمس الدين "محمد الحانوتي"، عن العلامة "أحمد بن يونس" الشهير بـ "ابن الشُّلبي" بكسر فسكون وتقديم اللام على الباء الموحدة.

ويرويه شيخنا "السيد شاكر" عن مُحشِّي هذا الكتاب العلامة التحرير الشيخ "إبراهيم الحلبي" المديري، وعن فقيه العصر الشيخ "إبراهيم الغزيّ السَّيَّاحي" أمين الفتوى بدمشق الشَّام، كلاهما عن العلامة الشيخ "سليمان المنصوري"، عن الشيخ "عبد الحيّ الشرنبلالي"، عن فقيه النَّفس الشيخ "حسن الشرنبلالي" ذي التَّأليف الشهيرة، عن الشيخ "محمد المحجبي"، عن "ابن الشُّلبي".

وأرويه بالإجازة عن الأخوين المعمرين الشيخ "عبد القادر" والشيخ "إبراهيم" حفيدي سيدي "عبد الغني النَّابلسي" شارح "الحبيّة" وغيرها، عن جدِّهما المذكور، عن والده الشيخ "إسماعيل" شارح "الدُّرر والغُرر"، عن الشيخ "أحمد الشَّوَّري"، عن مشايخ

ولم يثأ - رحمه الله - أن يُخرج تقريره للناس في حياته مع شدّة الحاجة إليه وتوارد الطلاب عليه تواضعاً منه في جانب الله، وحرصاً على فائدة مجدّها فيزيدها تلك الفرائد، وهذا غاية البرّ بالناس فيما أوثّر عليه من العلم، وقد رأيت من واجب حقّه عليّ أن أظهر هذه الثمرة بعد أن حان قطفها،

الإسلام الشيخ "عمر بن نُجَيْمٍ" صاحب "النَّهْر" و"الشَّمْسُ الحَانَوِيَّةُ" صاحب [١/٢/ب] "الفتاوى" المشهورة، والنُّورِ "عليّ المقدسيّ" شارح "نظم الكَنْز"، عن "ابن السَّلْبِي". وأروى بالإجازة أيضاً عن المحقّق "هبة الله البُعْلِيّ" شارح "الأشباه والنظائر"، عن الشيخ "صالح الجينيّ"، عن الشيخ "محمد بن عليّ المكتبيّ"^(١)، عن الشيخ "عبد الغفار" مفتي القدس، عن الشيخ "محمد بن عبد الله الغزّيّ" صاحب "التنوير" و"المنح"، عن العلامة الشيخ "زَيْن بن نُجَيْمٍ" صاحب "البحر"، عن العلامة "ابن السَّلْبِي" صاحب "الفتاوى" المشهورة وشارح "الكَنْز"، عن السَّرِيّ "عبد البرّ بن الشَّحْنَة" شارح "الوهبائيّة"،

[مطلب]

[المحقّق حيث أُطْلِقَ هو "الكمالُ بن الهمام"]

عن المحقّق حيث أُطْلِقَ الشيخ "كمال الدين بن الهمام" صاحب "فتح القدير"، عن السَّراج "عمر" الشهير بـ "قارئ الهداية" صاحب "الفتاوى" المشهورة، عن "علاء الدّين السَّيرامي"، عن السيد "جلال الدّين" شارح "الهداية"، عن "عبد العزيز البخاريّ" صاحب "الكشف

وعذّب ارتشافها، وأنا أرجو أن أكون قد أدّيت الأمانة إلى أهلها من العلماء، وقمتُ ببعض ما يجبُ على أضعف الأبناء لأبّر الآباء، وما توفّقي إلّا بالله، عليه توكلتُ وإليه أنيب. وكان من يُعْنِ طالعه لمطالعه أن سطعَ نوره واستتمَّ ظهوره في عهد من أُنْعَت رياض العلم في عصره، واقتحرت به أبناء مصره، السَّاهر على ترقّي العلم وذويه والفضل وبنيه، المحفوظ بالسبع المشافي، أفندينا الأفخم "عبّاس باشا حلمي الثاني"، أيّد الله شوكتَه، وأعلى كلمته، وحَفِظَ أبحاثَه الكرامَ ووليّ عهده الهمام، ووفّق رجالَ حكومته لإنفاذ كلمته ما أشرقَ بدرُ العرفان، وتتابع المُلَوّان، آمين. قال المولّف رحمه الله تعالى:

(١) في "الأصل" و"ب" و"م": ((الكتبي))، وما أنشأه من "أ" هو المذكور في ترجمته، وانظر "خلاصة الأثر" ٧٣/٤.

بسم الله الرحمن الرحيم.....

والتحقيق، عن الأستاذ "حافظ الدين النسفي" صاحب "الكنز"، عن شمس الأئمة "الكَزْدِي"، عن برهان الدّين "عليّ المرغيناني" صاحب "الهداية"، عن فخر الإسلام "البَزْدَوِي"، عن شمس الأئمة "السَّرْحَسِي"، عن شمس الأئمة "الحُلَوَانِي"، عن القاضي "أبي عليّ النسفي"، عن أبي بكر "محمد بن الفضل البخاري"، عن "أبي عبد الله السَّبْذَوِي"^(١)، عن "أبي حفص" عبد الله بن أحمد بن أبي حفص الصغير، عن والده "أبي حفص الكبير"، عن الإمام "محمد بن الحسن الشيباني"، عن إمام الأئمة وسراج الأئمة أبي حنيفة "النعمان بن ثابت" الكوفي، عن "حماد بن سليمان"، عن "إبراهيم النخعي"، عن "علقمة"، عن "عبد الله بن مسعود" رضي الله تعالى عنه، عن النبي ﷺ، عن أمين الوحي جبريل عليه السلام، عن الحكم العدل جلّ جلاله وتقدّست أسماءه.

[١] (قوله: بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء بها عملاً بالأحاديث الواردة في ذلك^(٢)، والإشكال

(١) في النسخ كلها: ((السَّبْذَوِي))، وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه، بضم السين المهملة وفتحها وفتح الباء الموحدة وسكون الذال المعجمة وضم الميم وفي آخرها نون، نسبة إلى قرية من قرى بخارى. وانظر "اللياب في تهذيب الأنساب" ٩٩/٢، و"الجواهر المضية" ٣٤٤/٢.

(٢) للمشهور على الألسنة في ذلك هو حديث: ((كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع))، أخرجه الخطيب في "المجامع لأخلاق الراوي" ٨٧/٢، والرهاوي في "الأربعين" كما في "شرح مسلم" للنووي ٤٣/١، والسبكي في "طبقاته" ١٢/١ عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. وأصل الحديث الوارد عن النبي ﷺ إنما هو بلفظ ((الحمد))، وروايته بلفظ البسملة لا تثبت، وقد جعلها الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ٢٢٠/٨ من الروايات، وألف الحافظ أحمد بن الصديق الغماري رسالة سماها "الاستعاذة والحسبة من صحيح حديث البسملة" بين فيها أن الثابت إنما هو لفظ ((الحمد)) وأتى على ذلك بأدلة قوية فليرجع إليها.

وزعم بعضهم أن الحديث قد حسنه ابن الصلاح والنووي والسبكي، وهو وهم، فإنهم لم يحسنوا حديث البسملة، وإنما حسّنوا حديث الحمد كما حرّر ذلك الحافظ الغماري في رسالته المذكورة ص ١٦١-١٦٠.

وبغني عن الاستدلال بهذا الحديث في سنية الابتداء بالبسملة في كل أمر ذي بال ما يلي:

١- الاقتداء بالكتاب العزيز. =

في تعارضِ رواياتِ الابتداءِ بالبسملة والحمدلة مشهورٌ، وكذا التوفيقُ بينها بحمَلِ الابتداءِ على العريِّ أو الإضائيِّ، وكذا ما أُورِدَ من الأذانِ ونحوِه مما لم يُبدَأْ بهما فيه. والجوابُ عنه: بأنَّ المراد في الرواياتِ كُلِّها الابتداءُ بإحدهما أو بما يقومُ مقامه، أو بحمَلِ المقيدِ على المطلق، وهو رواية: «بِذِكْرِ اللَّهِ»^(١) عند مَنْ جَوَّزَ ذلك.

(قوله: والجوابُ عنه بأنَّ المراد في الرواياتِ كُلِّها إلخ) في "الصَّبَّان": ((أَنَّ الحديثَ مخصوصٌ بغيرِ ذلك لأدلةٍ أخرى))، وفي "ط": ((أَنَّها مشتملةٌ على الذِّكْرِ أو هي نفسُ الذِّكْرِ، فلا تحتاجُ إلى ذِكْرٍ آخر)). (قوله: أو بحمَلِ المقيدِ على المطلق، وهو روايةٌ بِذِكْرِ اللَّهِ عند مَنْ جَوَّزَ ذلك) من الشافعية، فإنهم جَوَّزُوا ذلك إذا تعارضَ المقيدان، فإنَّ المقيدَينَ يُحملانِ عليه إذا اتَّحَدَ الموضوعُ كالابتداءِ هنا، وإذا

٢- أنه شرع من قبلنا، قال تعالى: ﴿إِنَّ مِمَّنْ مُلْكَيْنَ وَلَيْلَةً يَسْتَرْ أَلَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾.

٣- افتتاح النبي ﷺ كتبه ورسائله بها، قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ٢٢٠/٨: ((وقد جمعت كتب النبي ﷺ إلى الملوك وغيرهم فلم يقع في واحد منها البداءة بالحمد بل بالبسملة)) اهـ.

٤- أن البداءة بها ثابتة في السنة في كثير من الأحوال لا يتسع المقام لذكرها.

وذكر الشيخ محمد إدريس الكاندهلوي في "التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح" ١/١: ((أنه لا منافاة بين حديث التعميد والتسمية؛ لأن المقصود إنما هو الافتتاح بذكر الله وثباته لا أنَّ لفظ الحمد والتسمية متعين؛ لأن القدر الذي يجمع ذلك هو ذكر الله وقد حصل بالبسملة، لا سيما وأن أول شيء نزل من القرآن ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، ويعضده أن كتبه ﷺ إلى الملوك مفتحة بها دون الحمدلة)) اهـ. وانظر رسالة "تفصيل المقال على حديث كل أمر ذي بال" للذكور عبد الغفور عبد الحق البلوشي.

(١) أخرجهما أحمد ٣٥٩/٢، والدارقطني ٢٢٩/١ كتاب الصلاة من حديث أبي هريرة، والنسائي في "الكبرى" (١٠٣٣١) عن الزهري مراسلاً في عمل اليوم والليلة - باب ما يستحب من الكلام عند الحاجة، وعبد الرزاق "المصنف" (١٠٤٥٥) كتاب النكاح - باب القول عند النكاح، ومعر في "الجامع" آخر "المصنف" لعبد الرزاق ١٦٣/١١ من حديث رجل من الأنصار، قال المحدث الكناني في "الأقوال المفصلة" ص٧: ((وهي تلي في الحسن رواية بمحمد الله)). وانظر "تفصيل المقال على حديث كل أمر ذي بال" للذكور عبد الغفور عبد الحق البلوشي ص٣٩.

[مطلب]

[في باء البسملة]

ثمَّ الباءُ لفظٌ خاصٌّ حقيقةً [١/٣ ق/أ] في الإلصاق، مجازٌ في غيره من المعاني، لا مشتركٌ

تعدّد فإن كان المطلقُ أولى بأحدهما حُملَ على الذي هو أولى به كقوله في كفارة اليمين: ﴿فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [المائدة- ٨٩]، وفي الظهار: ﴿فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء- ٩٢]، وفي صوم التمتع: ﴿فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة- ١٩٦]، فحمل اليمينُ على الظهار في التابع لاشتراكهما في النهي، وإن لم يكن المطلقُ أولى بأحدهما بقيَ على إطلاقه والمقيّدان على تقييدهما كقوله في قضاء رمضان: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة- ١٨٤] مع التقييد في كفارة الظهار وصوم التمتع، وإذا اتّحد المطلقُ والمقيّد فإنه يُحمَلُ على المقيّد، ونحن لا نقولُ بحملِ المطلقِ على المقيّد ولا بالعكس إلا إذا كان في حكم واحد، فنحمله عليه كما في "الزليعي" من الأيمان، بخلاف ما إذا كان في السبب أو في حكيم أحد. وقال في "شرح التحرير": ((ذكرَ "النووي" أنَّ المراد بحمدِ الله ذكرُ الله، وفي ذلك نظرٌ، فإنه إنَّ عَنَى بذكرِ الله ذكره بالجميل على قصدِ التبجيل الذي هو معنى الحمدِ خاصّةً فالأمرُ بقلْبٍ ما قال، فهو من بابِ حملِ المطلقِ على المقيّد لا من بابِ التجوُّزِ بالمقيّدِ عن المطلقِ، وحينئذٍ يبقى الكلامُ في تسمية مثلِ هذا الحملِ على القواعد، وهو مُتمشٍ على قواعدِ الشافعية لا على قواعدِ الحنفية، وإنما يُجرحون في منابه المطلقُ على إطلاقه والمقيّد على تقييده، فيخرجُ عن العهدة بأيّ فردٍ كان، والحكمةُ في التضييق على المقيّد إفادةُ تعليمِ العباد ما هو أولى أن يُؤدّى به المرادُ من المطلقِ، وإنَّ عَنَى بذكرِ الله في قوله المذكورِ ذكره على أيّ وجهٍ كان من وجوهِ التعظيمِ تسييحاً أو تحميداً أو تسميةً فلا نسلمُ أنَّ المراد بحمدِ الله ذكره على هذا الوجه من الإطلاقِ، للعلم بأنَّ المعنى الحقيقيَّ للحمدِ ليس ذلك، ولا داعيَ إلى التجوُّزِ)).

(قوله: حقيقةً في الإلصاق مجازٌ في غيره) هذا أحدُ قولين اختاره لما ذكره من ترجيحِ المجاز على الاشتراك، وقد اقتصر عليه "سيبويه"، وعليه فاستعملها في نحو الاستعانة إنَّ كان لتضمينه الإلصاق حقيقةً، ومن حيث خصوصه مجازاً، والقائلُ بالاشتراك يقول: التبادرُ من علامة الحقيقة، والحملُ عليها متعينٌ فراراً من التحكُّم،

بينها لترجيح المحاز على الاشتراك، موضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص عند "العَضْد"^(١) وغيره، أي: لكل واحد من الشخصات الجزئية الملحوظة بأمر كلي، وهو مطلق الإلصاق بحيث لا يفهم منه إلا واحد بخصوصه.

والإلصاق: تعليق شيء بشيء وإيصاله به، فيصدق بالاستعانة والسببية^(٢) للإلصاق

وعمل كون الحمل على الحقيقة والمجاز أولى من الحمل على الاشتراك ما إذا تعينت حقيقة أحد المعاني وجُهل حال غيره. (قوله: موضوع بالوضع العام إلخ) حاصلة: أن اللفظ الموضوع إن تعين عند الوضع فشخصي، وإن لم يتعين فنوعي، والشخصي إن كان الموضوع له خاصاً ملحوظاً بخصوصه سميّ وضعاً خاصاً لموضوع له خاص - وهذا القسم أثبتّه المتأخرون، وجعلوا منه وضع الحروف ونحوها - وإن كان عاماً ملحوظاً بعمومه سميّ وضعاً عاماً لموضوع له عام كوضع أسماء الأجناس لمفوماتها الكلية، وأما كون المعنى العام ملحوظاً بأمر خاص فمحال كما بين في محله.

إذا عرفت هذا فوضع الحروف ونحوها على مذهب "السعد" والجمهور: ((من أنها كليّات وضعاً جزئيات استعمالاً)) من الوضع الشخصي العام لموضوع له عام، وعلى مذهب "العَضْد" و"السيد": ((من أنها جزئيات وضعاً واستعمالاً)) من الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص أما كون الموضوع له عاماً على الأوّل فلكونه عليه كلياً، وأما كونه خاصاً على الثاني فلكونه كلّ جزئي من جزئيات الكلّي. واستفيد أن عموم الوضع باعتبار العموم عند الوضع، وخصوصه باعتبار الخصوص عنده، وأن شخصيته باعتبار تعيين اللفظ الموضوع ونوعيته بعديه. (قوله: فيصدق بالاستعانة إلخ) هي الدّاخل على آلة الفعل، والسببية على سببه.

(١) انظر "الرسالة المضدية": ص ٤٣، هامش "رسالة الوضع" لأحمد بن زيني دحلان) والعَضْد هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد ابن عبد الغفار عضد الدين الإيجي الشيرازي الشافعي (ت ٧٥٦هـ). "طبقات السبكي" ١/١٠٨، "الدرر الكامنة" ٢/٣٢٢.

(٢) وكما يصدق الإلصاق بالاستعانة والسببية يصدق كذلك بالطرفية والمصاحبة. انظر "التحريم" ص ٢٠٢، و"شرح التقرير والتحرير" ٦٢/٢.

الكتابة بالقلم وبسببه كما في "التحرير"^(١).

ولمّا كان مدلول الحرف معنى حاصلًا في غيره لا يتعلّق ذهنًا ولا خارجًا إلّا بتعلّقه اشتراط له المتعلّق المعنوي وهو الإلصاق، والنحوي وهو هنا ما جعلت التسمية مبدأً له، فيفيد تلبس الفاعل بالفعل حال الإلصاق، والمراد الإلصاق على سبيل التبرك والاستعانة. والأولى تقدير المتعلّق مؤخرًا ليفيد قصد الاهتمام باسمه تعالى ردًّا على المشرك المبتدئ باسم آلهته اهتمامًا بها، لا للاختصاص؛ لأنّ المشرك لا ينفي التبرك باسمه تعالى، وليفيد اختصاص ذلك باسمه تعالى ردًّا على المشرك أيضًا وإظهارًا للتوحيد، فيكون قصر إفرايم.

(قوله: وبسببه كما في "التحرير") عبارة من بحث الحروف: ((الباء مشكك للإلصاق، أي: تعليق الشيء بالشيء وإلصاقه به الصادق في أصناف الاستعانة - أي: المعونة بشيء على شيء، وهي الداخلة على آلة الفعل ككتبت بالقلم؛ لإلصاقك الكتابة بالقلم - والسببية هي الداخلة على اسم لو أسند الفعل المعدى بها إليه صلح أن يكون فاعلاً مجازاً)) اهد مع زيادة من "شرح".

(قوله: حاصلًا في غيره) ((في)) إمّا للسببية - أي: له معنى في نفسه، لكنّه لا يستقل بإفادته - أو للظرفية مجازاً باعتبار فهم السامع، فكان معناه كامن في غيره.

(قوله: لا للاختصاص) يعني: على جهة القلب كما يفيدّه التعليل بعده.

(قوله: فيكون قصر إفرايم) ويحتمل أن يكون قصر قلب حقيقة ردًّا على الدهرية، وأن يكون قصر قلبه تنزيلاً، وذلك أنّ المشركين لمّا كثّر ابتداؤهم باسم آلهتهم نزلوا منزلة النافي للصانع، وأن يكون قصر

(١) ما نقله ابن عابدين رحمه الله عن "التحرير" ليس كله فيه، بل هو من كلام شارحه ابن أمير حاج، بتصرف.

انظر "التقرير والتحرير": المقالة الأولى - الفصل الخامس - حروف الجر ٦٢/٢.

و"التحرير" للمحقق محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد، كمال الدين الشهير بالكمال بن الهمام السيوكسي ثم السكندري (ت ٨٦١ هـ). ("كشف الظنون" ٣٥٨/١، "الضوء اللامع" ١٢٧/٨، "الفوائد البهية" ص ١٨٠).

وستأتي ترجمة الكمال من المؤلف في المقالة رقم [١٣٦].

وإنما قُدِّمَ في قوله تعالى: ﴿أَتَرَأَيْتَ لَكَ﴾ [العلق - ١]؛ لأنَّ العناية بالقراءة أولى بالاعتبار ليحصل ما هو المقصود من طلب أصل القراءة؛ إذ لو أخر لأفاد أنَّ المطلوب كونُ القراءة مفتوحةً باسم الله تعالى لا باسم غيره.

[مطلب]

[جملة البسمة إنشائية أم خبرية ؟]

ثمَّ هذه الجملة خبريةٌ لفظاً، وهل هي كذلك معنىً أو إنشائيةٌ معنىً؟ ظاهرُ كلامِ "السيد" ^(١) الثاني، والمقصودُ إظهارُ إنشاءِ التبرُّكِ باسمه تعالى وحدهُ رداً على المخالف، إمَّا على طريقِ النقلِ الشرعيِّ كِبَعْتُ واشتريتُ، أو على إرادةِ اللازمِ كـ ﴿رَبِّ إِنِّي وَصَّعْتُهَا نَعْتًا﴾ [آل عمران - ٣٦] فإنَّ المقصودُ بها إظهارُ التحمُّسِ لا الإخبارِ. مضمونها.

وهل تخرجُ بذلك الجملةُ الخبريةُ عن الإخبارِ أو لا ؟

ذهبَ "الرُّنَخْشَرِيُّ" ^(٢) إلى الأوَّلِ و"عبدُ القاهر" ^(٣) إلى الثاني، وسيأتي ^(٤) في الجملة لذلك مزيدُ بيانٍ.

تعيين رداً على المتردِّدين فيمن يبدأ باسمه.

(قوله: لأنَّ العناية بالقراءة أولى (الخ) قيل: فيه أنَّ هذا العارض وإنَّ كان يقتضي أنَّ تكونَ البداءةُ بالقراءة أهمَّ إلَّا أنَّ العارضَ الأوَّلَ - وهو ابتداءُ المشرِّكين باسمِ الهتهم - يقتضي أنَّ يكونَ اسمُ الله أهمَّ، فأَيُّ مرجِّحٍ يرجِّحُ هذا على ذلك؟ ويمكنُ أنْ يقال: لمَّا تعارضَ العارضانِ قُدِّمَ العاملُ على المعمولِ بحكم

(١) في حاشيته على "الكشاف" للرُّنَخْشَرِيِّ: ٢٧/١ (هامش "الكشاف")، والسيد هو العلامة علي بن محمد بن علي

المعروف بالسَّيِّد الشَّريف الجُرْجَانِيُّ (ت ٨١٦ هـ). ("الضوء اللامع" ٣٢٨/٥، "الفوائد البهية" ص ١٢٥).

(٢) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، جاز الله الرُّنَخْشَرِيُّ الجَوَارِزْمِيُّ (ت ٥٣٨ هـ). ("سير أعلام النبلاء" ١٥١/٢٠).

(٣) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجُرْجَانِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت ٤٧١ هـ)، ("نزهة الألبا" ص ٢١٣، "طبقات

السيكي ١٤٩/٥).

(٤) في المقالة رقم: [٢].

وأورد أنها لو كانت إنشائية لما تحقق مدلولها خارجاً بدونها، والتالي باطل، فالمقدم مثله؛ إذ السفر والاكل ونحوهما مما ليس بقول لا يحصل بالبسملة.

وأجيب: بأنها إذا كانت لإنشاء إظهار التبرك والاستعانة^(١) باسمه تعالى وحده - على ما قلنا - فلا شك أنه إنما تحقق بها، كما أن إظهار التحزن والتحسر إنما تحقق بذلك اللفظ، فإن الإنشاء قسمان:

منه ما لا يتحقق مدلوله [١/٣/ب] الوضعي بدون لفظه.

ومنه ما لا يتحقق مدلوله الالتزامي بدونه، وما نحن فيه من قبيل الثاني.

ثم إن المراد بالاسم هنا ما قابل الكنية واللقب، فيشمل الصفات حقيقة أو إضافية أو سلبية، فيدل على أن التبرك والاستعانة بجميع أسمائه تعالى.

الأصالة، أو يقال: إنه لما كان أول نازل على النبي أمر بالقراءة ليتدرّب لتلقي الوحي من غير قصور إلى أمر بتبليغ ولا إنذار حتى يقصد فيه الرد على من خالفه، على أن قوله: ((إذ لو أخر لأقاد إلخ)) كافٍ في ترجيح العارض الذي ذكره ودافع لهذا القيل، تأمل.

(قوله: ثم إن المراد بالاسم إلخ) وذلك أن أسماءه تعالى إنما أن تدل على الذات خاصة، أو عليها وعلى الصفة كلفظي الجلالة والرحمن بخلاف اللقب، فإنه ما وُضِعَ للدلالة على الذات، وأشعر برفعة أسمائه أو ضعفه بطريق الدلالة الخفية بحسب وضعه الأصلي لا العلمي، أو بحسبه أيضاً وإن كان القصد المعنى العلمي على خلاف في ذلك، والموضوع له في الصفة هو الذات باعتبار اتصافها بمعنى معين لها قائم بها، فمدلولها مركب من الذات والمعنى.

وقوله: ((فيشمل الصفات إلخ)) الصفات السلبية: كل صفة مدلولها عدم أمر لا يليق به تعالى

(١) ((الواو)) ساقطة من "أ"، وفي "الأصل" "ب" و"م" ((أو))، والصواب ما أئنتاه براو الجمع عطفاً على ((التبرك)).

ويؤيد ذلك ما ذكره قبل قليل من قوله: ((والمراد الإلصاق على سبيل التبرك والاستعانة))، وما سيأتي بعد أسطر من قوله: ((فيدل على أن التبرك والاستعانة بجميع...)).

و ((اللَّهُ)) عَلَّمَ عَلَى الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ الْمُسْتَجْمِعَةِ لِلصِّفَاتِ الْحَمِيدَةِ كَمَا قَالَ "السَّعْد" (١)

كَالْقِدَمِ الْمَفْسَرِ بِعَدَمِ الْأَوَّلِيَّةِ، وَالصِّفَاتِ الْحَقِيقِيَّةِ: كُلُّ صِفَةٍ وَجُودِيَّةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ الْعَلِيَّةِ كَالْقُدْرَةِ، وَالْإِضَافِيَّةِ: الصِّفَةِ الثَّبُوتِيَّةِ الَّتِي لَا يَدُلُّ الْوَصْفُ بِهَا عَلَى مَعْنَى زَائِدٍ عَلَيْهَا كَالْوُجُودِ، قَالَ "الْفَخْرُ" فِي "تَفْسِيرِهِ": ((الصِّفَاتُ الْإِضَافِيَّةُ: كُلُّ صِفَةٍ لَهُ تَعَالَى لَيْسَتْ زَائِدَةً عَلَى الذَّاتِ كَوْنِهِ مَعْلُومًا مَذْكُورًا مُسَبِّحًا مُمَجِّدًا، وَالْأَسْمَاءُ الْمُمَكِّنَةُ لَهُ تَعَالَى بِحَسَبِ هَذَا النُّوعِ غَيْرُ مَتَنَاهِيَةٍ، وَكَوْنُهُ تَعَالَى فَاعِلًا لِلْأَفْعَالِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ تَكْوِينَ الْأَفْعَالِ لَيْسَ صِفَةً زَائِدَةً)) اهـ.

وَقَالَ "الطَّبِيعِيُّ" فِي "شَرْحِ الْمَشْكَاتِ": ((اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى مَا يَصِحُّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ أَوْ بِاعْتِبَارِ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ السَّلْبِيَّةِ كَالْقُدْرَةِ وَالْأَوَّلِ، أَوِ الْحَقِيقِيَّةِ كَالْعَالِمِ وَالْقَادِرِ، أَوِ الْإِضَافِيَّةِ كَالْحَمِيدِ وَالْمَلِكِ، أَوْ بِاعْتِبَارِ فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِهِ كَالْخَالِقِ وَالرَّازِقِ)) اهـ. فَقُلَّ عَنْهُ فِي "تَبْيِينَ الْمَحَارِمِ" مِنْ بَابِ الْإِلْحَادِ فِي أَسْمَائِهِ تَعَالَى. (قَوْلُهُ: وَاللَّهُ عَلَّمَ عَلَى الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ (الْخ) لَفْظُ الْجَلَالَةِ إِنَّمَا يُقْصَدُ بِهِ الذَّاتُ، وَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهَا مِنْ الصِّفَاتِ الْمَرْجُوحَةِ كَانَ تَعَالَى، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ "الشَّيْرَوَانِيُّ"، وَنَقَلَ عَنْ "الْشَيْخِ الْإِسْلَامِ": ((أَنَّهُ اعْتَبِرَ فِيهِ جَمِيعُ صِفَاتِ الْكَمَالِ وَاسْتَحْقَاقِ الْمَحَامِدِ وَغَيْرِهَا مِمَّا لَوْحِظَ بِهِ الذَّاتُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ لَنَا، فَلَوْ لَمْ يُعْتَبَرِ فِيهِ صِفَةٌ لَمْ يَكُنْ مَعْنَاهُ مَعْلُومًا لَنَا))، فَالْمُسَمَّى عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِمَجْمُوعِ الْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ، وَمُنِيعٌ سَنَدُهُ بِأَنَّهُ يَكْفِي فِي عِلْمِ الْمَعْنَى مَلَا حِظَّتُهُ يَوْجُهُ مِنْ وَجُوهِهِ الْخَارِجَةِ عَنْهُ، تَأَمَّلْ.

وَقَالَ فِي "شَرْحِ الطَّرِيقَةِ الْمَحْمَدِيَّةِ": ((وَفِي "حَاشِيَةِ تَفْسِيرِ الْبِيضَاوِيِّ" لـ "شَيْخِي زَادَةَ": ذَهَبَ جُمْهُورُ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى أَنَّهُ عَرَبِيٌّ مُشْتَقٌّ، صَارَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى كُلَّهَا صِفَاتٌ مُشْتَقَّةٌ لِيَعْرِفَ الْمُكَلَّفُ مَعْنَاهَا فَيَتَوَسَّلَ بِهَا إِلَيْهِ، فَإِنَّ قَدَمَاءَ الْفَلَسَافَةِ أَنْكَرُوا أَنَّ يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى بِحَسَبِ ذَاتِهِ الْمَخْصُوصَةِ اسْمٌ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ وَضْعِ ذَلِكَ الْاسْمِ أَنْ يُذَكَّرَ عِنْدَ أَحَدٍ لِتَعْرِيفِ ذَلِكَ الْمُسَمَّى بِهِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ لَا يَعْرِفُ ذَاتَهُ الْمَخْصُوصَةَ الْبَيْتَةَ، فَكَيْفَ يُشَارُ إِلَيْهِ بِذِكْرِ اسْمِهِ؟! وَإِذَا لَمْ يَصَحَّ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ بِذِكْرِ اسْمِهِ لَمْ يَتَّقِ لَوْضِعِ الْاسْمِ لِذَاتِهِ الْمَخْصُوصَةِ قَائِدَةً، ثَبَتَتْ أَنَّ هَذَا النُّوعَ مِنْ

(١) "الطُّول": الْقِدْمَةُ صَاحِبُ... وَالسُّدُّ هُوَ مَسْعُودُ بْنُ عَمْرِ، سَعْدُ الدِّينِ التَّقَاتَانِيُّ (ت ٧٩٢هـ، وُقِيلَ: ٧٩١هـ). ("الدَّرَرُ

وغيره، أو المخصوصة، أي: بلا اعتبار صفة أصلاً كما قاله "العصام"^(١).

[مطلب]

[تفسير إشاري لاختلاف العلماء في كلمة الله]

قال "السيد الشريف"^(٢): ((كما تاهت العقول في ذاته وصفاته لاحتجابها بنور العظمة تحيرت أيضاً في اللفظة الدالة على الذات، كأنه انعكس إليها من تلك الأنوار أشعة، فبهرت

٤/١

الاسم مفقود، وأن جميع أسمائه صفات مشتقة، وهي ما تدل على ذات مبهمه باعتبار معنى معين، وإنما قلنا: إن ذاته المخصوصة ليس معقولاً لأحد لأننا إذا رجعنا إلى عقولنا لا نجد عند عقولنا من معرفة الله تعالى إلا أحد أمور أربعة: إما العلم بكونه موجوداً، وإما العلم بدوام وجوده، وإما العلم بصفات الجلال - وهي الاعتبارات السلبية - وإما العلم بصفات الإكرام، وهي الاعتبارات الإضافية، وقد ثبت بالدليل أن ذاته المخصوصة مغايرة لكل واحد من هذه الأربعة، فإنه ثبت أن حقيقته غير وجوده، وإذا كان كذلك كانت حقيقته أيضاً مغايرة لدوام وجوده، وثبت أيضاً أن حقيقته مغايرة للاعتبارات السلبية والإضافية. وإذا قد تحقق أنه ليس في عقولنا من معرفته تعالى إلا هذه الأمور الأربعة، وأنها مغايرة لحقيقته المخصوصة ثبت أن حقيقته المخصوصة غير معقولة للبشر، وأنه لا سبيل إلى إدراكه من حيث هو هو - وهو المسمى بالمعرفة الذاتية - وإنما نعرفه بالأمور الخارجة عنه، وهو المعرفة العرضية، وهي كما إذا رأينا بناءً علمنا بطريق الإبصار بأنه لا بد له من بان، فالعلوم بالذات هو البناء، وإما الباني فهو معلوم بالعرض في هذه الصورة، وعلم الباني بكونه بانياً له لا يستلزم علمه بخصوصيته وأنها من أي نوع الماهيات.

(١) هو إبراهيم بن محمد بن عرش شاه، عصام الدين الأسفرائيني الخراساني (ت ٩٤٥ هـ، وقيل: حدود ٩٥١) وأسفرائين بفتح الهزة وقيل: بكسرهما. ("شذرات الذهب" ٤١٧/١٠، "هدية العارفين" ٢٦/١، "الأعلام" ٦٦/١، ولعل

النقل المذكور في كتابه "الأطول شرح تلخيص المفتاح"، وليس بين أيدينا.

(٢) في "حاشيته" على "الكشاف": ٣٦/١، بتصرف، ("هامش الكشاف").

أَعَيْنَ المستبصرين فاختلفوا: أُسْرِيَانِيَّ هو أم عربيٌّ، اسمٌ أو صفةٌ، مشتقٌّ أو عَلَّمَ أو غيرُ عَلَّمَ؟ والجمهورُ على أنه عربيٌّ عَلَّمَ مُرْتَجَلٌ من غير اعتبار أصلٍ [أُخْجِلَ] ^(١) منه، ومنهم "أبو حنيفة" ومحمَّد بنُ الحَسَنِ "و" الشافعيُّ "و" الخليلُ ^(٢)، وروى "هشامٌ" ^(٣) عن "محمَّدٍ" عن

والمعرفة الذاتية: كما إذا عَرَفْنَا اللونَ المَعْيَنَ ببصرنا، وعرفنا الحرارةَ بلمسنا، وعرفنا الصوتَ بسمعنا، فإنَّه لا حقيقةَ للحرارةِ والبرودةِ إلَّا هذه الكيفيَّةُ الملموسةُ، ولا حقيقةَ للبياضِ والسَّوادِ إلَّا هذه الكيفيَّةُ المرئيَّةُ، وكذا الحالُ إذا رأينا المحدثاتِ، وعلمنا احتياجها إلى مُحدثٍ وخالقٍ، فقد عرفنا اللهَ معرفةً عرضيَّةً، وهي التي في وسعِ البشرِ في الدنيا.

وأجاب بعضهم: أنه لا يمتنعُ في قدرةِ الله تعالى أن يُشْرِفَ بعضَ المقرَّبينَ من عبادِهِ، بأنَّ يجعلَهُ عارفًا بتلك الحقيقةِ المخصوصةِ، ومن العلماءِ مَنْ تورَّعَ في لفظِ الجلالةِ عن طلبِ مأخذِهِ وذكرِ معناه، ومنهم مَنْ قال: لعلُّه مشتقٌّ لا يُعرَفُ المشتقُّ منه، ولم نكلِّفْ بمعرفته، وقال بعضهم: هو اسمُ عربيٍّ عَلَّمَ غيرُ مشتقٍّ كما ذهبَ إليه "الخليلُ" و"الزَّجَّاجُ"، وقال بعضهم: إنه سريانيٌّ معرَّبٌ، ثمَّ ذَكَرَ اشتقاقَهُ، وأطالَ الكلامَ في ذلك)) انتهى.

(قوله: أُسْرِيَانِيَّ) منسوبٌ إلى سُرْيَانَةٍ، وهي جزيرةٌ كان بها نوحٌ قبلَ الفَرَقِ، وكان لسانُ آدمَ الذي نَزَلَ به العربيُّ، ثمَّ حُرِّفَ وصارَ سُرْيَانِيًّا، وهو اللسانُ العربيُّ إلَّا أنَّه مُحرَّفٌ، والعبرانيُّ لسانُ بني إسرائيلَ. (قوله: مشتقٌّ) أي: مِنْ أَلَةٍ يَأْلَهُ المُشْتَرِكُ بينَ العبادةِ والسُّكُونِ والتَّحِيرِ والفَرَقِ؛ لأنَّ الخلقَ يعبدونه، ويفرِّعونَ إليه، ويتَّحِرونَ فيه، ويسكنونَ إليه، فأصلُ الجلالةِ إلهٌ، أدخلتَ أَلَ للتعريفِ، ثمَّ حُدِثَ الهمزةُ تخفيفًا، ونُقِلَتْ حركتها إلى اللامِ، ثمَّ سُكِّنَتِ الأولى وأُدغمت في الثانية.

(١) ما بين منكسرين من "شرح التحرير" ٥/١، وهو الصواب، وما ذهب إليه المصحح من أن ((منه)) عرفة عن ((فيه)) اجتهد منه في تصحيح العبارة.

(٢) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفَرَاهِيدِيّ الأَزْدِيّ اليَحْمَدِيّ (ت ١٧٠هـ). ("وفيات الأعيان" ٢/٢٤٤، "بغية الرعاة" ٥٥٧/١).

(٣) هشام بن عبيد الله الرَّاظِيّ (ت ٢٢١هـ، وقيل: ٢٠١). ("تذكرة الحفاظ" ١/٣٨٧، "الجواهر المضية" ٣/٥٦٩، "الأعلام" ٨/٨٧).

"أبي حنيفة" أنه اسمُ اللهِ الأعظمُ، وبه قال "الطحاوي"^(١) وكثيرٌ من العلماء وأكثرُ العارفين، حتَّى إنه لا ذَكَرَ عندهم لصاحب مقامٍ فوق الذِّكر به كما في "شرح التحرير"^(٢) لـ "ابن أمير حاج" ((. و((الرحمن)): لفظٌ عربيٌّ، وقيل: معرَّبٌ عن رحمان بالخاء المعجمة لإتكار العرب حين سَمِعُوهُ. ورُدُّ بأنَّ إنكارهم له لتوهُّمهم أنه غيرُه تعالى في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء- ١١٠]، وذهب "الأعلم"^(٣) إلى أنه عَلِمَ كالجلالة لاختصاصه به تعالى وعدمِ إطلاقه على غيره تعالى مُعَرَّفًا ومُنَكَّرًا. وأما قولُه في "مسيلة": [بسيط]

وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتُ رَحْمَانًا^(٤)

قولُه: ورُدُّ بأنَّ إنكارهم له لتوهُّمهم أنه غيرُه ظاهرةٌ أنَّ توهُّمهم الغيبةَ في هذه الآية مع أنها نَزَلَتْ ردًّا لتوهُّمهم الغيبةَ حين سَمِعُوا النَّبِيَّ ﷺ يقول: ((يا الله، يا رحمن))، فقالوا: ينهانا عن عبادةِ إلهين

(١) في "شرح مشكل الآثار" ١٦١/١-١٦٢ رقم (١٧٥) باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في اسم الله الأعظم أي أسمائه هو؟ والطحاوي هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الأزدي الحنبري المصري (ت ٣٢١هـ). ("الجواهر المضية" ٢٧١/١، "تاج التراجم" ص ٢١، وللشيخ زاهد الكوثري "الحاوي في سيرة الإمام الطحاوي").

(٢) المسمَّى "التقرير والتحرير": المقدمة ٥/١ باختصار. وهو لأبي عبد الله وأبي اليُمن محمد بن محمد بن محمد، شمس الدين المعروف بابن أمير حاج وبابن المؤت الحلي (ت ٨٧٩هـ) شرح "التحرير" للكمال بن الهمَّام (ت ٨٦١هـ). ("كشف الظنون" ٣٥٨/١، "الضوء اللامع" ١٢٧/٨، ٢١٠/٩).

(٣) أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعْلَم الشَّعْثَرِي الأندلسي (ت ٤٧٦هـ، وقيل غير ذلك). ("وفيات الأعيان" ٨١/٧، "الأعلام" ٢٣٣/٨).

(٤) عجز بيت، وصدره: سموتٌ بالمجد يا ابن الأكرمين أبا

ويروي: سموتٌ بالمجد يا ابن الأكرتين ندَى

ولم نهتد لقاتله. ذكره السمين الحلي في "الدر المصون" ٣٤/١، والرخشري في "الكشاف" ٤٢/١ وعزاه لشاعر من بني حنيفة ولم يسمه.

فمن تعنته وغلوه في الكفر، واختاره في "المغني"^(١)، قال "السبكي"^(٢): ((والحق أن المنع شرعي لا لغوي، وأن المخصوص به تعالى المعرف)).

والجمهور على أنه صفة مشبهة، وقيل: صيغة مبالغة؛ لأن الزيادة في اللفظ لا تكون إلا لزيادة المعنى، وإلا كانت عبثاً، وقد زيد فيه حرف على الرحيم، وهو يفيد المبالغة بصيغته، فدلّت زيادته على زيادته عليه في المعنى كمّاً - لأنّ الرّحمانية نعم المؤمن والكافر، والرّحيمية تخصّ المؤمن - أو كيفاً؛ لأنّ الرّحمن المنعم بجلال النعم، والرّحيم المنعم بدقائقها.

وهو يدعو إليها آخر.

(قوله: وأن المخصوص به تعالى المعرف) منيع بما في قصّة الحديدية من أنّه عليه السّلام لمّا أمر "عليّاً" ﷺ بكتاية بسم الله الرحمن الرحيم قال "سهيل بن عمرو": لا نعرف الرحمن إلا صاحب اليمامة اهـ. لكنّ هذا لا يرّد على ما قاله "ابن السبكي": ((من أن المنع شرعي لا لغوي)).

(قوله: والجمهور على أنه صفة مشبهة) من رحيم بعد ثقله لفعل بضم العين أو تنزيله منزلة اللّازم، بأن لا يعتبر تعلّقه بمفعول لا لفظاً ولا تقديرًا، أو يقال: إنّها على صورتها وصيغتها، فاندفع إيراد أنّها لا تصاغ من المتعدي.

وقوله: ((وقيل: صيغة مبالغة)) أورد عليه أنّها محصورة في الخمسة المشهورة، وهما ليسا منها، أمّا رحمن فظاهر، وأمّا رحيم فلعدم عمله النصب، وأجيب: بأنهما يفيدانها بالمادّة لا الصيغة كجواد، والمحصور ما يفيد بالصيغة، على أنّه قد يُمنع قصرهم الحصر في الخمسة، ويُحتمل أن رحيم عامل النصب في مخوف للعموم، وبهذا يظهر قوله: ((وهو يفيد المبالغة بصيغته)).

(١) "مغني اللبيب عن كتب الأعراب": الباب الرابع: ما اختلف فيه الحال والتمييز وما اجتماعه فيه ص ٦٠-٦٠٢.

وهو لأبي محمد عبد الله بن يوسف، جمال الدين المعروف بابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ). ("كشف الظنون"

١٧٥١/٢، "الدرر الكامنة" ٣٠٨/٢، "بغية الرعاة" ٦٨/٢).

(٢) أبو الحسن علي بن عبد الكافي، تقي الدين السبكي الأنصاري الخزرجي (ت ٧٥٦هـ). ("طبقات السبكي"

١٤٦/٦، "الدرر الكامنة" ٦٣/٣).

حمداً.....

والظاهر: أنَّ الوصف بهما للمدح، وفيه إشارة إلى لَمِيَّة الحكم، أي: إِنَّمَا افْتَتَحَ كِتَابَهُ بِاسْمِهِ تعالى متبركاً مستعيناً به؛ لِأَنَّهُ الْمُفِيضُ لِلنَّعْمِ كُلِّهَا، وَكُلُّ مَنْ شَأْنُهُ ذَلِكَ لَا يُفْتَتَحُ إِلَّا بِاسْمِهِ. وهل وصفه تعالى بِالرَّحْمَةِ حَقِيقَةٌ أَوْ مجازٌ عَنِ الْإِنْعَامِ [١/٤/أ] أَوْ عَنِ إِرَادَتِهِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَعْرَاضِ النَّفْسَانِيَّةِ الْمُسْتَحِيلَةِ عَلَيْهِ تعالى، فَيُرَادُ غَايَتُهَا؟ الْمَشْهُورُ الثَّانِي، وَالتَّحْقِيقُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الرَّحْمَةَ الَّتِي هِيَ مِنَ الْأَعْرَاضِ هِيَ الْقَائِمَةُ بِنَا، وَلَا يَلْزَمُ كَوْنُهَا فِي حَقِّهِ تعالى كَذَلِكَ حَتَّى تَكُونَ مجازاً كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ، مَعَانِيهَا الْقَائِمَةُ بِنَا مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: إِنَّهَا فِي حَقِّهِ تعالى مجازٌ، وَنَمَّاءُ تَحْقِيقِهِ مَعَ فَوَائِدَ أُخَرَ فِي حَوَاشِينَا عَلَى "شرح المنار" لـ "الشارح" (١).

[مطلب]

[تعريفُ الحَمْدِ لُغَةً وَعَرَفًا، وَالفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشُّكْرِ]

(٢) (قوله: حمداً) مفعولٌ مطلقٌ لعاملٍ محنوفٍ وجوباً. والحمدُ لُغَةً: الوصفُ بِالْجَمِيلِ عَلَى الْجَمِيلِ الْاِخْتِيَارِيِّ عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ وَالتَّبَجِيلِ. وَعَرَفًا: فَعَلَ بِنَيٍّْ عَنِ تَعْظِيمِ الْمَنْعَمِ بِسَبَبِ إِنْعَامِهِ، فَالْأَوَّلُ أَحْصَى مَوْرِدًا - إِذِ الْوَصْفُ

(قوله: والتحقيقُ الأولُ؛ لِأَنَّ الرَّحْمَةَ الْإِلَاحِيَّةَ) قد يقال: إِنَّ الْقَائِلَ بِالتَّحْوِزِ نَاطِقٌ إِلَى حَقِيقَةِ الرَّحْمَةِ لُغَةً، فَيَكُونُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْإِحْسَانِ أَوْ إِرَادَتِهِ مجازاً، وَإِنْ كَانَ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً فَإِنَّهُ غَيْرُ نَاطِقٍ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مَوْضُوعٌ لَهُ؛ لِأَنَّ حَقِّقَةَ "الحفيد" ((أَنَّ اللَّفْظَ الْمَشْتَرَكَ فِي اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ إِذَا اسْتَعْمِلَ فِي أَحَدٍ مَعَانِيهِ لَا بِاعْتِبَارِ أَنَّ اللَّفْظَ مَوْضُوعٌ لَهُ، بَلْ بِاعْتِبَارِ عِلَاقَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ مَعْنَى أُخَرَ مِنْ مَعَانِيهِ كَانَ مجازاً)) اهـ. ولَمَّا ذَكَرَهُ "الشَّهَابُ" بقوله: ((وما قيل: مَنْ أَقْرَبُ هُنَا أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ مِنْهُ الْإِنْعَامُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْطُرَ بِالْبَالِ رَفْعُ الْقَلْبِ لَا يَنَاقِي مَا ذَكَرَهُ بِاعْتِبَارِ حَقِيقَتِهِ اللَّغَوِيَّةِ كَمَا لَا يَخْفَى)) اهـ.

(١) انظر "حاشية نسمات الأسحار" للعلامة ابن عابدين رحمه الله ص ٣-٤.

لا يكون إلا باللسان - وأعمُّ متعلِّقاً؛ لأنَّه قد يكون لا بمقابلة نعمة، والثاني بعكسه، فبينهما عمومٌ وجهيٌّ.

والشُّكْرُ لَعَةٍ يُرَادُفُ الْحَمْدَ عَرَفًا، وَعَرَفًا: صَرَفُ الْعَبْدِ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ إِلَى مَا خَلَقَ لِأَجَلِهِ.

وخرج بالاختياري المدح، فإنه أعمُّ من الحمد لانفراده في: مدحتُ زيداً على رشاقة قدِّه، واللؤلؤة على صفائها، فبينهما عمومٌ مطلقٌ.

وذهب "الرحشري" ^(١) إلى ترادفهما لاشتراطه في الممدوح عليه أن يكون اختياريًّا كالمحمود عليه، ونقض التعريف جمعاً بخروج حمد الله تعالى على صفاته.

وأجيب: بأنَّ الذات لَمَّا كانت كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة الأفعال الاختيارية، وبأنَّه لَمَّا كانت تلك الصفات مبدأً لأفعالٍ اختياريَّةٍ كان الحمدُ عليها باعتبار تلك الأفعال، فالمحمودُ عليه اختياريٌّ باعتبار المال، أو أنَّ الحمدَ عليها مجازٌ عن المدح.

(قوله: والشُّكْرُ لَعَةٌ يُرَادُفُ الْحَمْدَ إلخ) وحينئذٍ تكون النسبة بين الحمد لَعَةً وبينه العمومُ الوجهيُّ، والنسبُ سِتٌّ، فالنسبة بين الشُّكْرِ وبين الحمدِ العُرْفَيْنِ وبين الحمدِ لَعَةً والشُّكْرِ عَرَفًا عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، وبين الحمدِ وبين الشُّكْرِ اللغويين العمومُ والخصوصُ من وجهٍ، وبين الحمدِ عَرَفًا والشُّكْرِ لَعَةً الترادفُ.

(قوله: وبأنَّه لَمَّا كانت تلك الصفات إلخ) أي: فالمرادُ بكونه اختياريًّا كونه اختياريًّا حقيقةً أو حكماً بأن يكون منشأً لأفعالٍ اختياريَّةٍ كذايته وقدرته وإرادته، أو ملازمًا لِمُنَشِئِهَا كسميِّهِ وبصريهِ وكلامهِ، تأمل.

(١) "الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل": ٤٦/١.

ثم إنَّ المحمود عليه وبه قد يتغايران ذاتاً كما هنا، أو اعتباراً كما إذا وُصفَ الشجاعُ بشجاعته، فهي محمودٌ به من حيثُ إنَّ الوصفَ كان بها، ومحمودٌ عليه من حيثُ إنها كانت باعثةً على الحمد.

والحمدُ حيثُ أُطلقَ ينصرفُ إلى العُرفي لما قاله "السَّيِّدُ" في "حواشي المطالع"^(١): ((اللفظ عند أهل العرف حقيقةٌ في معناه العرفي مجازٌ في غيره)).

[مطلب]

[الحمدُ عند محققي الصوفيَّة]

وعند محققي الصوفيَّة حقيقةُ الحمد إظهارُ صفاتِ الكمال، وهو بالفعل أقوى منه بالقول؛ لأنَّ دلالةَ الأفعالِ عقليَّةٌ لا يُتصوَّرُ فيها التخلُّفُ، ودلالةُ الأقوالِ وضعيَّةٌ يُتصوَّرُ فيها ذلك، ومن هذا القَبيلِ حمدُ الله تعالى وثناؤه على ذاته، فإنَّه تعالى بسَطَ بَساطاً [١/٤/ب] الوجود على إمكاناتٍ لا تُحصَى، ووضَعَ عليه موائدَ كرمِهِ التي لا تنهاى، فإنَّ كُلَّ ذرَّةٍ من ذرَّاتِ

(قوله: وبه قد يتغايران ذاتاً كما هنا) فإنَّ المتبادرَ أنَّ شَرَحَ الصُّدُور وما بعده هو المحمودُ عليه.
(قوله: ومن هذا القَبيلِ حمدُ الله تعالى وثناؤه على نفسه إلخ) أي: الذي من صفاتِ الأفعالِ الحادثة، فيكونُ البسطُ والوضع المذكوران باعتبارِ إظهارِ صفاتِ الكمالِ حمداً بخلافِ حمده القديم، فإنَّه كلامُهُ القديمُ باعتبارِ دلالاته على الكمالات، فهو من أنواعِ الكلامِ الاعتباريَّة، تأمَّل.

(١) لم نعرِضَ على هذا النقلِ في القسمِ المطبوع من حاشية علي بن محمد بن علي السَّيِّد الشَّريف الجُرْجَانِي (ت ٨١٦هـ) على "مطالع الأنظار" لأبي النِّساء محمود بن عبد الرحمن، شمس الدين الأصبهاني أو الأصبهاني الشافعي (ت ٧٤٩هـ) شرح "طوالع الأنوار" لأبي سعيد و أبي الخير عبد الله بن عمر، ناصر الدين التَّبَّيْصَارِي الشافعي (ت ٦٨٥هـ). ("كشف الظنون" ١١١٦/٢، "الدرر الكامنة" ٣٢٧/٤، "الضوء اللامع" ٣٢٨/٥ "شذرات الذهب" ٦٨٥/٧).

الوجود تدلُّ عليها، ولا يتصورُ في العبارات مثلُ هذه الدلالات، ومن ثمَّ قال عليه الصلاة والسلام: «لا أحصي ثناءً عليك أنتَ كما أثنيتَ على نفسك»^(١).

ثمَّ إنَّ الحمد مصدرٌ يصحُّ أن يُراد به معنى المبنى للفاعل - أي: الحامدية - أو المبنى للمفعول، أي: المحمودية، أو المعنى المصدري، أو الحاصل بالمصدر.

وعلى كلِّ فال في قولنا: الحمد لله إما للجنس أو للاستغراق أو للعهد الذهني، أي: الفرد الكامل المعهود ذهنًا، وهو الحمد القديم، فهي اثنتا عشرة صورة، واختار في "الكشاف"^(٢) الجنس؛ لأنَّ الصيغة بجوهرها تدلُّ على اختصاص جنس المحامد به تعالى، ويلزم منه اختصاص كلِّ فرد؛ إذ لو خرج فردٌ منها لخرَجَ الجنس تبعًا له لتحقيقه في كلِّ فردٍ، فيكون اختصاص جميع الأفراد ثابتًا بطريق برهاني، وهو أقوى من إثباته ابتداءً، فلا حاجة في تأدية المقصود - وهو ثبوت الحمد له تعالى وانتفاؤه عن غيره - إلى أن يلاحظ الشمول والإحاطة واختار غيره الاستغراق؛ لأنَّ الحكم على الحقيقة بدون اعتبار الأفراد قليل في الشرع.

وعلى كلِّ فالحصر ادّعائي محمولٌ على المبالغة تنزيلاً لحمل غيره تعالى منزلة العدم،

(قوله: ثمَّ إنَّ الحمد مصدرٌ يصحُّ أن يُراد به معنى المبنى للفاعل (الخ) مدلولُ المصدر الفعل، والتأنيُّ هو المعنى المصدري، ويُطلَق حقيقةً على أثره - وهو الحاصل بالمصدر - وعلى كون الذات بحيث صدرَ عنها الحدث - ويُسمَّى المبنى للفاعل - وعلى كونها بحيث وقَعَ عليها، ويُسمَّى المبنى للمفعول. اهـ من "الشَّهاب".

(١) أخرجه مالك في "الموطأ" ٢١٤/١ كتاب القرآن - باب ما جاء في الدعاء، ومسلم (٤٨٦) (٢٢٢) كتاب الصلاة -

باب ما يقال في الركوع والسجود، والترمذي (٣٤٩٣) كتاب الدعوى - باب (٧٦)، وقال: هذا حديث حسن، روي من غير وجه عن عائشة رضي الله عنها، وابن ماجه (٣٨٤١) كتاب الدعاء - باب ما تعود منه رسول الله ﷺ عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، وفي الباب عن علي ؓ.

(٢) "الكشاف": سورة الفاتحة - الآية (٢) ٣/١.

أو حقيقي باعتبار أنه راجع إليه لتمكينه تعالى وإقدار العبد عليه، وقد يقال: إنه جعل الجنس في المقام الخطابي منصرفاً إلى الكامل كأنه كل الحقيقة، فيكون من باب: ذلك الكتاب، والحاتم الجواد.

وهل هذا الحصر بطريق المفهوم أو المنطوق؟

قيل: بالمنطوق، و ردُّ بأنَّ أُلْ تدلُّ على العموم والشمول، فليس النفي جزءً مفهوماً وإن كان لازماً، وقيل: بالمفهوم لما ذكر، وقيل: لا تفيد الحصر، ونُسِبَ للحنفية^(١)، وضعفه في "التحرير"^(٢): ((بأنَّ كلامهم مشحونٌ باعتباره، وقد تكرر الاستدلالُ منهم في نفي اليمين عن المدعي بقوله عليه الصلاة والسلام: «وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»^(٣))).

(قوله: وإقدار العبد عليه) أي: الإنعام، قال "الفخر": ((إنَّ كُلَّ مَنْ أَنْعَمَ عَلَى غَيْرِهِ بِإِنْعَامٍ فَالْمَنْعُمُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّهُ خَلَقَ تِلْكَ النِّعْمَةَ، وَخَلَقَ الدَّاعِيَةَ فِي قَلْبِ الْمَنْعُمِ، فَبَيَّنَ أَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمَنْعُمُ فِي الْحَقِيقَةِ)) اهـ باختصار.

(قوله: وقيل: لا تفيد الحصر إلخ) لعلَّ وجهَ هذا القيل أنَّ أُلْ في ذاتها كما تحتملُ الاستغراقَ تحتملُ الجنسَ المتحقِّقَ في كُلِّ الأفراد أو في بعضها، ولا يتأتَّى إفادةُ الحصر مع الاحتمال، وشحنُ كلامهم

(١) في "أ": ((إلى الحنفية)).

(٢) "التحرير": المقالة الأولى - الفصل الثاني - تقسيم المفهوم - مسألة: النفي في الحصر بانما غير الآخر ص ٤١.

(٣) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" بهذا اللفظ ٢٥٢/١٠ كتاب الدعوى والبيات - باب البينة على المدعي عن ابن عباس مرفوعاً، قال العلامة قاسم بن قُطُوبُغَا في "التعريف والإخبار" ٢٣٠/٢ بعد ذكره لرواية البيهقي هذه: ((حسنه النووي وغيره) اهـ. وللحديث أصل معناه في "مسند أحمد" ٣٤٣/١، والبحاري (٢٥١٤) كتاب الرهن - باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه، ومسلم (١٧١١) (١) و (٢) كتاب الأقضية - باب اليمين على المدعي عليه، وأبو داود (٣٦١٩) كتاب الأقضية - باب اليمين على المدعي عليه، والترمذي (١٣٤٢) كتاب الأحكام - باب ما جاء في أن البينة على المدعي، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي في "السنن" ٢٤٨/٨ - ٢٤٩ كتاب آداب القضاء - باب عظة الحاكم على اليمين، وابن ماجه (٢٣٢١) كتاب الأحكام - باب البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه، كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال في "الهداية"^(١): ((جُعِلَ جنسُ الأيمان على المنكرين، وليس وراء الجنس شيء)). وعلى كلٍّ من الصُّور الاثنتي عشرة فلامٌ لله إمَّا للملك أو للاستحقاق أو للاختصاص، فهي ستُّ وثلاثون، وعلى الأخير فهي لتأكيد الاختصاص المستفاد [١/٥/٥] من آل كما قاله "السيد"^(٢): ((من أنَّ كُلاًّ منهما يدلُّ على اختصاص المحامد به تعالى)). وقيل: إنَّ الاختصاص المستفاد من اللام هو اختصاص الحمد بدخولها، وآل لاختصاص ذلك الاختصاص به تعالى، وتأمُّه في "شرح آداب البحث"^(٣). أقول: يظهر لي أنَّ آل لا تفيد الاختصاص أصلاً كما مرَّ^(٤) منسوباً للحنفية، وإنَّما

باعتباره إمَّا هو معونة القرائن كالقسمة بين المدَّعي والمدَّعى عليه الواقعة في حديث: ((يُبَيِّنُ على المدَّعي، واليمينُ على مَنْ أنكرَ))، وليس جعلُ اليمين على المدَّعي بانفراده كافياً في إفادة الحصر، بل مع ملاحظة قرينة القسمة المذكورة، تأمل.

(قوله: فلامٌ لله إمَّا للملك إلخ) على جعلِ آل للعهد يمتنع جعلُ اللام للملك إنَّ جعلَ المعهود الحمد القديم فقط كما مشى عليه "الحشي"؛ لأنَّ القديم لا يُملك، فإنَّ جُعِلَ حمدٌ مَنْ يُعَدُّ بحمده كحمده تعالى وأنبائه وأوليائه لم يمتنع؛ لأنَّ المعهود حيثُ الجملة، وهي حادثة؛ إذ المركَّب من القديم والحادث حادث، وعلى جعلها للاستغراق أو للجنس في ضمن بعض الأفراد يمتنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يمتنع بالنسبة للحادث إنَّ لوحظ أنَّ الأفراد غيرُ مركَّبة، وإلاَّ لم يمتنع. اهـ من "حاشية السُّلم". (قوله: أقول: يظهر لي أنَّ آل إلخ) أقول: لا شكَّ أنَّ آل لها دخلٌ في إفادة الاختصاص، وذلك أنَّه

(١) "الهداية": كتاب الدعوى - باب اليمين ١٥٧/٣، وهي شرح "بداية المبتدي"، كلاهما لأبي الحسن علي بن أبي بكر، برهان الدين الفرغاني المُرغيناني (ت ٥٩٣ هـ). ("كشف الظنون" ٢/٢٠٣١، "الجواهر المضية" ٢/٦٢٧).

(٢) في "حاشيته" على "الكشاف": ٥١/١ - ٥٢ بتصرف (هامش "الكشاف").

(٣) علم آداب البحث، ويقال له: علم المظاهرة، فيه مولفات أكثرها مختصرات، ولها شروح كثيرة وحواشي، ولم يتبين لنا المراد من إطلاق ابن عابدين رحمه الله لشرح آداب البحث، انظر "كشف الظنون" ١/٣٩ - ٤١.

(٤) في هذه المقالة.

هو مستفاد من النسبة أو من اللام إما صرّح به في "التلويح"^(١): ((من أنّ أَل للتعريف، ومعناه الإشارة والتعيين والتمييز، والإشارة إما إلى حصّة معيّنة من الحقيقة - وهو تعريف العهد، أي: الخارجي كجاءني رجل، فأكرمت الرجل - وإما إلى نفس الحقيقة، وذلك قد يكون بحيث لا يقتصر إلى اعتبار الأفراد، وهو تعريف الحقيقة والماهية كالرجل خير من المرأة، وقد يكون بحيث يقتصر إليه، وحينئذٍ إما أن توجد قرينة البعوضة كما في: ادخل السوق - وهو العهد الذهني - أو لا وهو الاستغراق كـ ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ﴾ [العصر - ٢] احترازاً عن ترجيح بعض المتساويات بلا مرجح، فالعهد الذهني والاستغراق من فروع الحقيقة، ولهذا ذهب المحققون إلى أنّ اللام لتعريف العهد أو الحقيقة لا غير، إلا أنّ القوم أخذوا بالخاص، وجعلوه أربعة أقسام)). اهـ مؤصّحاً.

فهذه معاني أَل، فإذا كان مدخولها موضوعاً، وحُمِلَ عليه مقرون باللام التي هي للاختصاص أفادت اللام أنّ الجنس أو المهور مختص بمدخولها، وإن كان المحمول غير مقرون بها فإن كان في الجملة ما يُفيد الاختصاص كتعريف الطرفين ونحوه فيها، وإلا فإن

هنا إنما جاء من نسبة الموضوع المعرّف باللام إلى المحمول، فاستفادته موقوفة على كلّ من أَل والنسبة؛ إذ لو عُدِم أحدهما لا يُستفاد أصلاً، فكلّ منهما له دخل في إفادته، فصَحَّ نسبته لأل كما هو صريح ما نقله عن "السيد"، وهذا لا يُنافي ما نقله عن "التلويح"، فإنه في معانيها الذاتية لها، لا فيما تفيدُه بانضمام شيء آخر لها، فلذا تراهم يُسندونه لأل تارة كما في عبارة "السيد"، وتارة للنسبة كما هو ظاهر عبارة "الكشاف" التي نقلها، تأمل.

(١) "التلويح": فصل في ألفاظ العموم ٥٢/١، لمسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، وهو حاشية على "التوضيح في حلّ غوامض التفتيح" كلاهما لعبيد الله بن مسعود، صدر الشريعة الأصغر المحبوبي البخاري (ت ٧٤٧هـ). ("كشف الظنون" ٤٩٦/١، "الدرر الكامنة" ٣٥٠/٤، "الفوائد البهية" ص ١٠٩-).

كانت أل للجنس والماهية فنفس النسبة تقيّد الاختصاص؛ إذ لو خرج فردٌ من أفراد الموضوع لم تصدّق النسبة لخروج الجنس معه كما مرّ^(١) في كلام "الكشاف"، ولذا قال في "الهداية": ((وليس وراء الجنس شيء)).

والحاصل: أنّ الاختصاص مستفاد من اللام الموضوعية له أو من النسبة، لكنّ إذا كانت أل للجنس والماهية كما في حديث: ((والميمى على من أنكر))، أمّا إذا كانت أل للاستغراق، ولم يقتصر المحمول بلام الاختصاص ونحوها كقولك: الرجل يأكل الرغيف فلا اختصاص أصلاً، هذا ما ظهر لفهمي القاصر، فتدبره.

وبه اندفع ما في "التحرير"^(٢) من التضعيف، وإذا جعلت اللام للملك أو الاستحقاق فلا اختصاص وإن قلنا: إنّ أل تقيده؛ لأنّ اختصاص ملك الحمد أو استحقاقه بمدخول اللام لا ينافي ثبوت الحمد [١/٥/هـ] بآخر لا بطريق الملك أو الاستحقاق، تأمل.

ثمّ هذه الجملة تحتمل الخبرية، ويصدق عليها التعريف؛ لأنّ الإخبار بالحمد وصف بالجميل إلخ، أو فعلٌ يبيّن إلخ. وإذا كانت أل فيها للجنس فالقضية مهملة، أو للاستغراق فكلية، أو للعهد الذهني فجزئية، ولو صحّ جعلها للعهد الخارجي فشخصية، ويحتمل أنّ تكون منقولة إلى الإنشاء شرعاً أو مجازاً عن لازم معناها، فالمقصود بإيجاد الحمد بنفس الصيغة، أي: إنشاء تعظيمه تعالى.

واختلفوا في الجملة الإخبارية إذا استعملت في لازم معناها كالمدح والثناء والهجاء هل تصوير إنشائية أم لا ؟

ذهب الشيخ "عبد القاهر" إلى الثاني، قال: ((لئلا يلزم إخلاء الجملة عن نوع معناها،

(١) في هذه المقولة.

(٢) "التحرير": ص ٤١، وتقدم نقل عبارته في هذه المقولة.

قيل: ولأنه يلزم عليه هنا انتفاء الاتصاف بالجميل قبل حمد الحامد ضرورة أن الإنشاء يقارن لفظه معناه في الوجود. وردَّ بأنَّ اللازم انتفاء الوصف بالجميل لا الاتصاف، والكلام فيه ((.

مطلب: توارُد الأحكام الشرعية على البسملة

(تثنية)

تأتي الأحكام الشرعية في كلِّ من البسملة والحمدلة، أمَّا البسملة فتجب في ابتداء الذبح ورمي الصيد والإرسال إليه، لكنَّ يقوم مقامها كلُّ ذكرٍ خالصٍ، وفي بعض الكتب: أنه لا يأتي بالرحمن الرحيم؛ لأنَّ الذبح ليس بملائم للرحمة، لكنَّ في "الجوهرة"^(١): ((أنه لو قال: بسم الله الرحمن الرحيم فهو حسن)). وفي ابتداء الفاتحة في كلِّ ركعة، قيل: وهو قول الأكثر، لكنَّ الأصحَّ أنها سنة.

وتسنُّ أيضاً في ابتداء الوضوء والأكل، وفي ابتداء كلِّ أمرٍ ذي بالٍ، وتجوَّز أو تستحبُّ فيما بين الفاتحة والسورة على الخلاف الآتي في محلِّه إن شاء الله تعالى. ٦/١

وتُبَاحُ أيضاً في ابتداء المشي والقيام والعود، وتكرُّه عند كشف العورة أو محلِّ النجاسات.

[مطلب: حكم البسملة في أوَّل براءة ابتداء ووصلاً]

وفي أوَّل سورة براءة إذا وصلَّ قراءتها بالأنفصال كما قيَّده بعضُ المشايخ، قيل: وعند شرب الدُّخَان، أي: ونحوه من كلِّ ذي رائحة كريهة كأكْلِ ثومٍ وبصلٍ. وتحريم عند استعمال محرَّم، بل في "البرازية"^(٢) وغيرها: ((يُكْفَرُ مَنْ يَسْمَلُ عند مباشرة

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الصيد والذباح ٢/٢٧٦، لأبي بكر بن علي بن محمد، رضي الله عنهما الدين الحنَّاد الزبيدي العبادي (توفي في حدود ٨٠٠هـ)، اختصرها من شرحه الكبير "السراج الوهاج" على مختصر أبي الحسين أحمد بن محمد القنوري (ت ٤٢٨هـ). ("كشف الظنون" ٢/٩٨٥، "البدر الطالع" ١/١٦٦، "هدية العارفين" ١/٢٣٥).

(٢) "الفتاوى البرازية" المسماة بـ"الجامع الوجيز": كتاب: ألفاظ تكون إسلاماً أو كفراً أو خطأ - فصل فيما يقال في القرآن والأدكار في الصلاة ٦/٣٣٩ (هامش "الفتاوى الهندية")، و"البرازية" لمحمد بن محمد بن شهاب، =

لك.....

كلّ حرامٍ قطعيّ الحرمة، وكذا تحرّم على الجنب إن لم يقصد بها الذكر^(١). اهـ "ط"^(١)
ملخصاً مع بعض زياداتٍ.

وأما الحمدلة فتجب في الصلاة، وتسبّ في الخطب وقبل الدعاء وبعد الأكل، وتباح يلاً
سبب، وتكره في الأماكن المستندرة، وتحرّم [١/٦ق/أ] بعد أكل الحرام، بل في "البرازية"^(٢):
(«أنه اختلّف في كفره»).

[٣] (قوله: لك) أثر الخطاب على اسم الله تعالى الدالّ على اجتماعه لجميع صفات الكمال
إشارة إلى أن هذا الاجتماع من الظهور بحيث لا يحتاج إلى دلالة عليه في الكلام، بل ربّما
يُدعى أن ترك ذكر ما يدلّ عليه أوفق لمقتضى المقام، بل المهمّ الدلالة على أنه قسويّ للحامد
محرك الإقبال وداعي التوجّه إلى جنبه على الكمال، حتى خاطبه مشعراً بأنه تعالى كأنه
مشاهد له حالة الحمد لرعاية مرتبة الإحسان، وهو: ((أن تعبّد الله كأنك تراه))، أو بأنه
تعالى قريب من الحامد كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق-١٦] وإن كان
الحامد لنقصانه في كمال البعد كما تدلّ عليه كلمة ((يا)) الموضوعّة لنداء البعيد

(قوله: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾) الحبل: العرق، وإضافته بيانية، والوريدان: عرقان مكتنفان
بصفحتي العنق في مقدّمها، وهذا مثّل في قرط القرب. اهـ "أبو السعود".
(قوله: وإن كان الحامد لنقصانه إلخ) أي: فلا تنافي بين ما سلف في نكتة الخطاب وبين ما تفيدّه
كلمة يا من البعد؛ لأنّ البعد الرئبي بين الخلق والحقّ يصاحبه قوة الإقبال وصدق التوجّه إليه تعالى.

= حافظ الدين المعروف بالبرزاري الكردّي البرقيني الحوّارزمي (ت ٨٢٧هـ). ("كشف الظنون" ٢٤٢/١، "الضوء
اللامع" ٣٧/١٠، "الفوائد البهية" ص ١٨٧-).

(١) "ط" = "حاشية الطحاوي": المقدمة ٦/١، وهي لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحاوي (ت ١٢٣١هـ) على "الدر
المختار" للشارح الحسكي. ("حلية البشر" ٢٨١/١، "هدية العارفين" ١٨٤/١، "أعيان القرن الثالث عشر" ص ٧٣-).

(٢) "البرازية": فصل فيما يقال في القرآن والأذكار في الصلاة ٣٣٩/٦ (هامش "الفتاوى الهدية").

يا مَنْ شَرَحْتَ.....

على ما قيل، ففي الإتيان بها هضمٌ لنفسه واستبعادٌ لها عن مظانِّ الزُّلفى كما أفاده "الخطاطي" (١) و"اليزدي" (٢).

[٤] (قوله: يا مَنْ شَرَحْتَ) الأولى شَرَحَ كما عبَّرَ في "مختصر المعاني" (٣)؛ لأنَّ الأسماء الظاهرة كلها غيبٌ، سواء كانت موصولةً أو موصوفةً كما صرَّحَ به في "شرح المفتاح" (٤)، لكن بمراعاة جانب النداء الموضوع للمخاطب يسوغ الخطأُ نظراً إلى المعنى، وذكرَ في "المطول" (٥): ((أَنْ قولَ "عليّ" كَرَّمَ الله وجهه: [رجز] أنا الذي سمَّيتني أمي حيدرَه (٦).....

(١) هو عثمان بن عبد الله، نظام الدين المعروف بملانا زاده الخطاطي (ت ٩٠١ هـ)، له حاشية على "مختصر المعاني" للتفتازاني شرح "تلخيص المفتاح" للقرظيني. ("هدية العارفين" ٦٥٦/١، "معجم المؤلفين" ٣٦٢/٢).

(٢) هو عبد الله بن حسين اليزدي الشَّهابي الشَّيبي (ت ١٠١٥ هـ)، له "تحفة الشاهجانية" في شرح "تهذيب التفتازاني"، وحاشية على حاشية الخطاطي. ("خلاصة الأثر" ٤٠/٣، "هدية العارفين" ٤٧٣/١، "الأعلام" ٨٠/٤).

(٣) "مختصر المعاني": المقدمة ص ٢، لمسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ، وقيل: ٧٩١ هـ)، وهو شرحٌ ثانٍ مختصرٌ من شرحه الأول المسمى بـ"المطول" - الآتي ذكره - شرح بهما "تلخيص المفتاح في المعاني والبيان" لأبي المعالي محمد بن عبد الرحمن، جلال الدين القرظيني الشافعي المعروف بخطيب دمشق (ت ٧٣٩ هـ). ("كشف الظنون" ٤٧٣/١ - ٤٧٤، "الدرر الكامنة" ٣/٤، ٣٥٠، "مفتاح السعادة" ١٩٠/١، ١٩٤).

(٤) شرح مسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ) على القسم الثالث من "مفتاح العلوم" لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، سراج الدين السبكي (ت ٦٢٦ هـ). ("كشف الظنون" ١٧٦٢/٢ - ١٧٦٣، "الجواهر المضية" ٦٢٢/٣، "مفتاح السعادة" ١٩٠/١).

(٥) "المطول": ص ١١٧، ومرت ترجمته في هذه الصحيفة.

(٦) وتماه، كما في ديوانه ص ٧٧: ضير غامٍ أحامٍ وليت قسورة

وروي في "أدب الكاتب" ص ٧١، و"اللسان" مادة ((حدر)) بلفظ:

كليث غاباتٍ غليظِ القَصْرِ

وأخرجه مسلم رقم (١٨٠٧) كتاب الجهاد - باب غزوة ذي قرد وغيرها، وفيه:

أنا الذي سمَّيتني أمي حيدرَه كليث غابات كرية المنظره =

قبيحٌ عند النحويين)). واعترضه "حسن جليبي"^(١): ((بأن الالتفات من أتمَّ وجوه تحسين الكلام، فلا وجه للتقبيح؛ لأنه التفات من الغيبة إلى التكلم، وفيه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ، على أنه يردُّ على النحويين: ﴿لَآتَمَّ قَوْمٌ مَّجْهُلُونَ﴾ [النمل - ٥٥]، فلو كان فيه قباحة لما وقع في كلام هو في أعلى طبقات البلاغة)) اهـ.

أقول: ولا يخفى ما في قوله: ((على أنه يردُّ إلخ)) من اللطافة عند أهل الظرافة. وفي "مغني اللبيب"^(٢) في بحث الأشياء التي تحتاج إلى رابط: ((أنَّ نحو: أنت الذي

(قوله: قبيحٌ عند النحويين) المراد أنه قبيحٌ في الاستعمال، أي: شاذٌّ نادرٌ.

(قوله: وفي "مغني اللبيب" إلخ) حاصله: أنَّ رِبْطَ الصِّلة هنا بضمير الغيبة نظراً لجانب الموصول، أو بضمير الخطاب نظراً لجانب النداء الدالُّ على الخطاب مقيس، إلَّا أنَّ الثاني قليل؛ لأنَّ النداء الدالُّ على الخطاب لا يَتِمُّ إلَّا بعد تمام الصِّلة، فكانت مراعاته قليلةً كما في "حواشي المغني".

وحيث علمت أنَّ كلاماً مستعملٌ مقيسٌ لا تصحُّ دعوى صحَّة الالتفات فيما نحن فيه، ولا في قول "علي" كَرَّمَ الله وجهه، بل الجريُّ فيهما على القليل، والالتفات إنما يكون في كلمتين لا في كلمة واحدة أو ما في حكمها، وإجراؤه فيما هو كالكلمة قليل، والصِّلة والموصول بمنزلة كلمة واحدة، فلذا جعل النحاة النظر إلى جانب الموصول هو الكثير، والصفة مع الموصوف ليست كذلك في الجزئية، فكثُرَ فيها مراعاة كلٍّ من الجهتين، فحينئذٍ لا تَرِدُ الآية المذكورة على النحويين، غاية ما يردُّ عليهم أنه لا يليق إطلاق القباحة على قول "علي" المذكور، بل الأدب إطلاق الشذوذ أو القلة، تأمل.

- وقال ابن السَّيِّد في "الاقتضاب" (٣١٥): أراد: أنا الذي سمتني أمي أبداً، فلم يمكن ذكر الأسد من أجل القافية فذكر حيدره لأنه اسم من أسمائه اهـ.

(١) في حاشيته على "المطول" ص ٢٨٨-٢٨٩، وحسن جليبي هو محمد شاه المعروف بملاً جليبي الفَّاري (ت ٨٨٦هـ). ("الضوء اللامع" ١٢٨/٣، "الفوائد البهية" ص ٦٤-).

(٢) "مغني اللبيب": ص ٦٥٥.

شرحت صدورنا بأنواع الهداية.....

فعلت مقيس، لكنه قليل، وإذا تم الموصول بصلته انسحب عليه حكم الخطاب، ولهذا قيل: ﴿فَمَتَّمْ﴾ [المائدة- ٦]، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِلْتِقَاتِ - لَأَنَّ ﴿ءَامَنُوا﴾ [المائدة- ٦] مغايية و﴿فَمَتَّمْ﴾ مواجهة - فَقَدْ سَهَا)) اهـ.

ولا يخفى أنه فيما نحن فيه لم يتم الموصول بصلته، أي: لم يأت الضمير بعد تمام الصلة، فدعوى الالتفات فيه صحيحة.

[٥] (قوله: شرحت صدورنا) أصل الشرح: بسط اللحم [١/٦/ب] ونحوه، ومنه شرح الصدر، أي: بسطه بنور الهي، وقيل: معناه التوسعة مطلقاً، ويقابله الضيق لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾ الآية [الأنعام- ١٢٥]، وفُسر في آية ﴿الْأَنزَاحِ﴾ [الشرح- ١] بتوسيعته بما أودع فيه من العلم والحكمة.

[مطلب]

[العقل محلة القلب عند "ابن عابدين"]

وحصّر الصدور لأنها ظروف القلوب الملوك على سائر الجوارح؛ لأنها محل العقل كما يأتي^(١) في باب خيار العيب، أو المراد بها القلوب، واتساعها كناية عن كثرة ما يدخل فيها من الحكم الإلهية والمعارف الربانية.

[٦] (قوله: بأنواع الهداية) قال "البيضاوي" في "تفسيره"^(٢): ((الهداية: دلالة بلطف، ولذا تستعمل في الخير، وقوله تعالى: ﴿فَأَقْصِرْ كُنُفُوكَ لِلْغَيْظِ﴾ [الصافات- ٢٣] على التهكم. وهداية الله تعالى تنوع أنواعاً لا يحصيها عدد، لكنها تنحصر في أجناس مترتبة:

(١) المقولة [٢٢٩٥٢] قوله: ((ومعدنه القلب إلخ)).

(٢) المسمى "أنوار التنزيل وأسرار التأويل": سورة الفاتحة الآية (٦) ص-، لأبي سعيد - وقيل: أبو الخير - عبد الله بن عمر، ناصر الدين الشيرازي المعروف بالبيضاوي الشافعي (ت ٦٨٥هـ)، وقيل غير ذلك). ("كشف الظنون" ١٨٦/١، "شذرات الذهب" ٦٨٥/٧).

سابقاً، ونُورَتْ بصائِرُنَا.....

الأوّل: إفاضة القُوى التي بها يتمكّن المرءُ من الاهتداء إلى مصالحه كالقوة العاقلة والحواسّ الباطنة والمشاعر الظاهرة. **والثاني:** نصبُ الدلائل الفارقة بين الحقِّ والباطل والصّلاح والفساد. **والثالث:** الهداية بإرسال الرُّسل وإنزالِ الكُتب. **والرابع:** أنْ يكشفَ على قلوبهم السّرائر، ويُرِيهم الأشياءَ كما هي بالوحي أو الإلهام أو المنامات الصّادقة، وهذا مختصٌّ بالأنبياء والأولياء ((. اهـ ملخصاً.

[٧] (قوله: سابقاً) حالٌ من مصدرٍ ((شَرَحْتُ))، أي: جعلتُ صدورنا قابلةً للخيرات حال كون الشّرح سابقاً، أو صفةً لذلك المصدر. اهـ "ط"^(١).

أقول: أو صفةً لزمان، أي: زماناً سابقاً، فهو منصوبٌ على الظرفية، أي: حين أُخِذَ الميثاق، أو حين وُلدنا على الفطرة، أو عَقَلنا الدِّينَ الحقَّ واخترنا البقاء عليه.

[٨] (قوله: ونُورَتْ بصائِرُنَا) النور: كَيْفِيَّةٌ ظاهرةٌ بنفسها مُطَهِّرةٌ لغيرها، والضياء أقوى منه وأتمُّ، ولذلك أُضيفَ إلى الشَّمس في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس- ٥]. وقد يُفَرَّق بينهما بأنَّ الضياء ضوءٌ ذاتيٌّ والنور ضوءٌ عارضٌ. وقد يُقال: ينبغي أن يكون النورُ أقوى على الإطلاق لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور- ٣٥]، وإنَّما يَتَجَهُّ إذا لم يكن معناه في الآية المنور، وقد حمّله أهل التفسير على ذلك. اهـ "حسن جلبي" على "المطول"^(٢).

والبصائرُ جمعٌ بصيرة، وهي: قوّةٌ للقلب المنورِ بنور القُدس، يرى بها حقائق الأشياء. عثابة
البصر للنفس كما في "تعريفات السيّد"^(٣).

٧/١

(١) "ط": المقدمة ٧/١.

(٢) حاشية حسن جلبي على "المطول" ص ١٠٠.

(٣) "التعريفات": ص ٣٩، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي السيّد الشريف الجرجاني الحنفي (ت ٨١٦ هـ). ("كشف

الظنون" ٢٢٢/١، "الضوء اللامع" ٣٢٨/٥، "الفوائد البهية" ص ١٢٠).

بتنوير الأبصار لاحقاً، وأفضت علينا من أشعة شريعتك المطهرة بحراً رائقاً.....

[٩] (قوله: بتنوير الأبصار) الباء للسببية؛ فإن الإنسان بنور بصره ينظر إلى عجائب المصنوعات [١/٧ق/أ] لله تعالى، وإلى الكتب النافعة وغير ذلك مما يكون سبباً في العادة لتنوير البصيرة باكتساب المعارف.

[١٠] (قوله: لاحقاً) الكلام فيه كالكلام في ((سابقاً))، وإنما كان تنوير البصائر لاحقاً - أي: متأخراً عن شرح الصدور - لأن شرحها بالاهتداء إلى الإسلام كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾ الآية [الأنعام- ١٢٥]، وهذا سابق عادةً على تنوير البصائر بما ذكرنا، وقال "الخطائي" في "حاشية المختصر"^(١): ((قَدْ شَرَحَ الصَّدْرُ عَلَى تَنْوِيرِ الْقَلْبِ؛ لِأَنَّ الصَّدْرَ وَعَاءَ الْقَلْبِ، وَشَرْحُهُ مُقَدِّمٌ لِدُخُولِ النُّورِ فِي الْقَلْبِ)).

[١١] (قوله: وأفضت) يقال: أفاض الماء على نفسه، أي: أفرغه، "قاموس"^(٢).

[١٢] (قوله: مِنْ أَشِعَّةٍ) جمع شُعَاعٍ بالضَّمِّ، وهو ما تراه من الشمس كأنه الحِجَالُ مُقْبِلَةً عليك إذا نظرت إليها، أو ما ينتشر من ضوءها، "قاموس"^(٣).

والشريعة: فِعْلَةٌ بمعنى مَفْعُولَةٌ، أي: مشروعة، فقد شرعها الله تعالى حقيقةً، والتي ﷺ مجازاً.

(١) حاشية عثمان بن عبد الله، نظام الدين المعروف بولانا زاده الخطائي (ت ٩٠١هـ) على "مختصر المعاني" لسعد الدين

التفتازاني، شرح "تلخيص الفتاح" للقرطبي. "كشف الظنون" ٤٧٦/١، "هدية العارفين" ٦٥٦/١.

(٢) "القاموس المحيط": مادة ((فيض))، واسم الكتاب - كما في آخر "القاموس" - "القاموس المحيط والقابوس

الوسيط"، وأورد هذه التسمية حاجي خليفة في "كشف الظنون" ١٣٠٦/٢ بزيادة: ((الجامع لما ذهب من

كلام العرب شماطيط))، وقال المحقق نصر الهوريني في هذه الزيادات: ((وكل ذلك ليس في النسخ

الصحيحة)). و"القاموس" هو اختصار "اللامع المُلَعمُ الشَّحَابُ الجامع بين المحكم والقَبَابِ وزيادات امتلأ

بها الوطاب"، وكلاهما لأبي طاهر - وقيل: أبو عبد الله - محمد بن يعقوب بن محمد، مجد الدين

الشَّيْخُ إِزِيدُ الْفَيْزُ وَزَّابَادِي الشَّافِعِي (ت ٨١٧هـ). "كشف الظنون" ١٥٣٦/٢، "الضوء اللامع" ٧٩/١٠،

"البدر الطالع" ٢٨٠/٢.

(٣) "القاموس" مادة ((شع)) بتصرف يسير.

[مطلب]

[الشريعة والملة والدين شيء واحد]

و الشريعة والملة والدين شيء واحد، فهي شريعة لكون الله تعالى قد شرعها - والشريعة في الأصل: الطريق يُورَد للاستقاء، فأُطْلِقَتْ على الأحكام المشروعة لبيانها ووضوحها، وللتوصل بها إلى ما به الحياة الأبدية - وملة لكونها أُمِلَّتْ علينا من النبي ﷺ وأصحابه، ودين للدينين بأحكامها، أي: للتعبد بها. اهـ "ط" (١).

وكل من الدين والشريعة يضاف إلى الله تعالى والنبي والأمة بخلاف الملة، فإنها لاتضاف إلا إلى النبي ﷺ، فيقال: ملة محمد ﷺ، ولا يقال: ملة الله تعالى، ولا ملة زيد كما قاله "المظهر" (٢) و"الراغب" (٣) وغيرهما، فيشكل ما قاله "التفتازاني" (٤): ((إنها تضاف إلى أحاد الأمة))، "فهُسْتَانِي" في "شرحه" على "الكيدانية" (٥).

هذا، وقال "ح" (٦): ((الأنسب بالإفاضة والبحر أن يقول: مِنْ شَأْيِب مثلاً، وهو جمع

(١) "ط": المقدمة ٨/١.

(٢) لم نعرفه، وعبارة القهستاني ٤/١ بعد نقله المسألة نفسها: ((...كما في "التيسير" و"المفاتيح" و"المفردات")).

(٣) "مفردات ألفاظ القرآن": مادة (ملل) باختصار، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالرأغب الأصفهاني أو الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ وقيل غير ذلك). ("كشف الظنون" ١٧٧٣/٢، "الأعلام" ٢٥٥/٢) وانظر مقدمة "المفردات".

(٤) في حاشيته على "الكشاف": في آخر سورة الأنعام، في تفسير قوله تعالى ﴿وَيُنَاقِضَ مَا كَانَ لَهُمُ﴾ كذا في "كاتب أعلام الأخيار" للكفوي المقدمة ١٤/ب.

(٥) المسمى "جامع المباني في شرح فقه الكيداني": لشمس الدين محمد بن حسام الدين الخراساني القهستاني (ت ٩٥٣ هـ، وقيل: ٩٦٢)، و"الكيدانية" هي رسالة "مقدمة الصلاة" المسماة "عمدة المصلي" المنسوبة للطيف الله الشافعي المعروف بالفاضل الكيداني. ("كشف الظنون" ١٨٠٢/٢، "إيضاح المكنون" ٥٤٤/٢، "هدية العارفين"

٢٤٤/٢، "الأعلام" ١١/٧). وتنسب "مقدمة الصلاة" أيضاً إلى محمد بن حمزة، شمس الدين الفناري، قال في "كشف الظنون": وهو الصحيح. وذكر النقل القهستاني أيضاً في كتابه "جامع الرموز" و"حواشي البحرين" ٤/١.

(٦) "ح" - حاشية الحلبي المسماة "تحفة الأخيار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار": المقدمة ق ٢/١. والحلبي هو أبو الصفا إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم، برهان الدين الحلبي المُنَازِي (ت ١١٩٠ هـ). ("سلك الدرر" ٣٧/١ -

وأغدقت.....

شُوبُوب: الدُّفْعَةُ من المطر كما في "القاموس" (١) اهـ.

أي: بناءً على أنه شبهُ الشريعة بالشمس بجامع الاهتداء، فهو استعارة بالكناية، والأشعةُ تخيلٌ، وكلٌّ من الإفاضة والبحر لا يلائمُ ادِّعاءُ أنَّ الشريعةَ من أفرادِ الشَّمْسِ الذي هو مبنى الاستعارة (٢).

ولا يخفى أنَّ هذا غيرُ متعينٍ لجواز أن تُشَبَّهَ أحكامُ الشريعة بالأشعة من حيثُ الاهتداء، فهو استعارةٌ تصرُّحيةٌ، والقربةُ إضافةُ الأشعة إلى الشريعة، ثم تُشَبَّهُ الأحكامُ المعبرُ عنها بالأشعة من حيث الارتفاع أو الكثرة بالسحاب، فهو استعارة بالكناية، والإفاضة استعارة تخيلية، والبحرُ ترشيحٌ، فقد اجتمع فيه ثلاثُ استعاراتٍ على حدِّ قوله تعالى ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل- ١١٢]. [١/٧ق/ب]

ويموزُ أن يقال: إضافةُ الأشعة إلى الشريعة من إضافة المشبِّه به إلى المشبِّه، وشبهُ المسائلِ الشرعية بالبحر بجامع الكثرة أو النفع، فهو استعارةٌ تصرُّحيةٌ، والإفاضة ترشيحٌ، فافهم.

[١٣] (قوله: وأغدقت) أي: أكثرت، في التنزيل: ﴿لَأَسْقِيَنَّهُمْ بَرَاقِدًا﴾ [الجن- ١٦]،

(قوله: على حدِّ قوله تعالى: ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ﴾ [الح] قال "الصَّبَان": ((فقد شبه ما غشي الإنسان عند الجوع والخوف من أثر الضرر والألم من حيث الاشتمال باللباس فاستعبر له لفظُ اللباس، ومن حيث الكراهية بالطعم المرَّ البشع فأوقع عليه الإذافة، فيكونُ في الكلام ثلاثُ استعاراتٍ: الإذافة استعارة تخيلية، واللباسُ تصرُّحيةً نظراً للأوَّل، ومكتبةً نظراً للثاني)) اهـ.

وبيانها هنا: أنَّ لفظَ اللباس بعد استعارته لأثرِ الجوع والخوف من حيث الاشتمال استعبر منه للطعمِ الكريه الأذعائي من حيث الكراهية.

- "هدية العارفين" ٣٩/١، "فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي - ١/١٣٦.

(١) "القاموس" مادة (شَاب).

(٢) في "أ": ((مبنى على الاستعارة))، وهو خطأ.

لدينا من بحار مَنَحِكَ المَوْفِرَةَ نَهراً فائِثاً، وَأَتَمَّتْ نَعْمَتَكَ عَلَيْنَا.....

أي: كثيراً، "مصباح"^(١).

[١٤] (قوله: لدينا) أي: عندنا، وقيل: إنَّ لدى تقتضي الحضرة بخلاف عند، تقول: عندي فرسٌ إذا كنتَ تملكُها وإنَّ لم تكن حاضرةً في مكان التَّكَلُّم، ولا تقول: لديَّ إلا إذا كانت حاضرةً.

[١٥] (قوله: مَنَحِكَ) جمع: مَنَحَة، وهي العطية.

[١٦] (قوله: المَوْفِرَة) أي: الكثيرة.

[١٧] (قوله: نَهراً فائِثاً) الفائِثُ: الحَيَارُ من كلِّ شيءٍ، "قاموس"^(٢). وفيه استعارةٌ تصرُّحيةٌ أيضاً نظير ما مرَّ^(٣).

ولا يخفى ما في الجمع بين أسامي الكتب من "الهداية" و"التنوير" و"البحر" و"النهر" من اللطافة وحسن الإيهام، وليس المرادُ بها نفسَ الكتبِ لما فيه من التَّكَلُّفِ وفواتِ النُّكَّاتِ البديعةِ في لطيف الكلام؛ ولأنَّه غيرُ المألوفِ في مثل هذا المقامِ بين العلماء الأعلام، فافهم.

[١٨] (قوله: وَأَتَمَّتْ) أي: أَكْمَلْتُ ((نَعْمَتَكَ)) أي: إِنْعَامَكَ، أو ما أَنْعَمْتَ به، "ط"^(٤).

[١٩] (قوله: عَلَيْنَا) الضميرُ للمؤلِّفِ وحدهُ نظراً إلى عَوْدِ ثَوَابِ الانتفاعِ به إليه فقط، وأتى بضميرِ العظمةِ للتَّحَدُّثِ بالنَّعمة، وهو جائزٌ عند الفقهاء والمحدثين^(٥)، أو الضميرُ لِمَعَاشِرِ

(١) "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير": مادة (غَدَقَ)، و"المصباح" لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفُؤمَيِّ ثم الحمُوي (ت ٧٧٠هـ)، شَرَحَ به غريبَ كلماتِ الشرح الكبير المسمى "فتح العزيز" لعبد الكريم بن محمد الراجعي القزويني الشافعي (ت ٦٢٣هـ) على "الوجيز" في الفقه الشافعي لحجة الإسلام محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ). ("كشف الظنون" ١٧١٠/٢، "الدرر الكامنة" ٣١٤/١، "الأعلام" ٥٥/٤).

(٢) "القاموس": مادة (فَوَقَّ).

(٣) المقولة [١٢] قوله: ((من أشعة)).

(٤) "ط": المقدمة ٨/١.

(٥) في هامش "أ": ((وفي "شرح الشَّيْخِيَّتِي على الأربعين النووية": أنه يجوز للإنسان تعظيم نفسه إذا بلغ درجة التأليف كما نصَّ عليه شراح "الرسالة القيروانية"، وفي الحديث: ((ليس منَّا من لم يتعاطم بالعلم، والعالم أشبه =

حيث يَسْرَتْ ابتداءً تبييض هذا الشرح المختصر،.....

الحقبة باعتبار الانتفاع به، وهذا حُسْنُ ظَنٍّ من الشيخ، ويدلُّ على أنَّ الخطبة ألفت بعد ابتدائه هذا الكتاب، بل على أنها متأخرة عنه، "ط" (١).

(٢٠) (قوله: حيث) الحثية للتعليل - أي: لأنك يَسْرَتْ، أي: سهَّلت - أوللتقييد، أي: أتممت وقت تيسير ابتداء الخ، والأوَّلُ أولى، "ط" (٢).

(٢١) (قوله: تبييض) هو في اصطلاح المصنفين عبارة عن كتابة الشيء على وجه الضبط والتحرير من غير شطبٍ بعد كتابته كيفما اتفق. اهـ "حموي" (٣).

(٢٢) (قوله: هذا الشرح) الإشارة إلى ما في الذهن من الألفاظ المتخيلة الدالة على المعاني، وهذا هو الأول من الأوجه السبعة المشهورة، "ط" (٤). وهي كون الإشارة إلى واحد فقط من الألفاظ أو النقوش أو المعاني، أو إلى اثنين منها، أو إلى الثلاثة، وعلى كلِّ إشارة مجازية هنا.

والشرح بمعنى الشارح، أي: المبيِّن والكاشف، أو جعل الألفاظ شرحاً مبالغةً. (٢٣) (قوله: المختصر) الاختصار: تقليل اللفظ وتكثير [أ/٨ق/١] المعنى، وهو الإيجاز كما في "المفتاح" (٥).

- الناس بالجماعة)) ((.

(١) "ط": المقدمة ٨/١.

(٢) "ط": المقدمة ٨/١.

(٣) "عز عيون البصائر": المقدمة ٣١/١، وهو لأبي العباس أحمد بن محمد مكي شهاب الدين الحسيني الحموي المصري (ت ١٠٩٨هـ) شرح "الأشياء والنظائر" لزين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم المصري (ت ٩٧٠هـ). ("إيضاح المكنون" ١٤٧/٢، "هدية العارفين" ١٦٤/١، "التعليقات السنية على الفوائد البهية" ص ١٣٤-).

(٤) "ط": المقدمة ٩/١.

(٥) "مفتاح العلوم": ص ٢٨٧، ٢٨٨، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، سراج الدين السكاكي الحوازني (ت ٦٢٦هـ). ("كشف الظنون" ١٧٦٢/٢، "الجواهر المضية" ٦٢٢/٣) وانظر شروح "المفتاح" ١٦٣/٣.

تجاء وجه منيع الشريعة والدُّرر، وضحيه الجليلين أبي بكر وعمر، بعد الإذن منه ﷺ.

٨/١

[٢٤] (قوله: تجاء) في "القاموس"^(١): ((وُجَاهُكَ وَتُجَاهُكَ مَثَلَيْنِ: تَلَقَاءَ وَجْهِكَ)).

[٢٥] (قوله: منيع الشريعة) أي: محل نبعها وظهورها، شبه الظهور بالنبع، ثم اشتق من النبع بمعنى الظهور ((منيع)). بمعنى مظهر، فهو استعارة تصريحية، أو شبه الشريعة بالماء، والمنيع تخيل، فهو استعارة بالكناية، والمعنى: وجه صاحب منيع الشريعة.

[٢٦] (قوله: والدُّرر) أي: الفوائد الدنيوية والأخروية الشبيهة بالدُّرر في النفاسة والانتفاع، فهو استعارة تصريحية، وعطفه على الشريعة من عطف العام على الخاص، وفيه إيهام لطيف بكتاب "الدُّرر".

[٢٧] (قوله: وضحيه) عطف على ((منيع))، تشية ضحيع بمعنى مضاجع، وهو مَنْ يَضْطَجِعُ بجذاء آخر بلا فاصل، وأطلق عليهما ضحيين لقربهما منه ﷺ، "ط"^(٢).
[٢٨] (قوله: الجليلين) أي: العظيمين.

[٢٩] (قوله: بعد الإذن) متعلق بقوله: ((يسرت))، أو ابتداء. وكأن الإذن لـ "الشارح" حصل منه ﷺ صريحاً برؤية منام أو بإلهام، وبركته ﷺ فاق هذا الشرح على غيره كما فاق منته، حيث رأى "المصنف" النبي ﷺ، فقام له مستقبلاً، واعتنقه عجباً، وألقمه عليه الصلاة والسلام لسانه الشريف كما حكاه في "المنح"^(٣)، فكل من المتن والشرح من آثار بركته ﷺ، فلا غرو إن شاع ذكرهما، وفاق وعم نفعهما في الآفاق.

[٣٠] (قوله: ﷺ) فعل ماضٍ، قياس مصدره التصلية، وهو مهجور لم يسمع، هكذا قاله غير واحد، ويؤيده قول "القاموس"^(٤): ((صَلَّى صلاة لا تصلية: دعا)) اهـ.

(١) "القاموس": مادة ((وجه)).

(٢) "ط": المقدمة ٩/١ باختصار.

(٣) "منح الغفار شرح تنوير الأبصار": ١/٤، كلاهما للمصنف التمرتاشي. ("كشف الظنون" ٥٠١/١).

(٤) "القاموس": مادة ((صلر)).

ويردُّه ما أنشدَه "ثعلب"^(١): [مقارب]

تركتُ القِيَان وعزفَ القِيَانِ وأدمنتُ تَصْلِيَةً وابتهاًلاً

القِيَان: جمع قَيْنَة، وهي الأُمّة، وعزفُها أصواتُها. قال: ((والتَّصْلِيَةُ من الصَّلَاة، وابتهاًلاً من الدُّعَاء)) اهـ. وقد ذكره "الزَّوْزَنِي" في "مصادره"^(٢).

وفي "الْقَهْطَانِي"^(٣): ((الصَّلَاةُ اسْمٌ من التَّصْلِيَةِ، وكلاهما مستعملٌ، بخلاف الصَّلَاة بمعنى أداء الأركان، فإنَّ مصدره لم يستعمل كما ذكره "الجوهري"^(٤)، والجمهور على أنَّها حقيقة لغويَّة في الدُّعَاء مجازٌ في العبادة المخصوصة كما حقَّقه "السَّعد" في "حواشي الكشَّاف"^(٥)))، وتأمَّله في "حاشية الأشباه" لـ "الحموي"^(٦).

(١) "المجالس": ص ٤٢٣، لأبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد - وقيل: يزيد - المعروف بـثعلب الشَّيْبَانِي البغدادي (ت ٢٩١هـ). ("كشف الظنون" ١٥٩١/٢، "وفيات الأعيان" ١٠٢/١، "تذكرة الحفاظ" ٦٦٦/٢). والبيت

لضرار بن الأزور من أبيات أنشدَها لما أتى النبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: ((ربح البيع، ربح البيع، ربح البيع)). والبيت في "العقد الفريد" ٢٧٦/٥ مع أبيات أخر، والخبر في "الإصابة" ٢٠٨/٢، و"الخرزانه" ٨/٢.

(٢) "المصادر": لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزَّوْزَنِي (ت ٤٨٦هـ). ("كشف الظنون" ١٧٠٣/٢، وفيه (محمد بن أحمد)) "هدية العارفين" ٣١٠/١، "الأعلام" ٢٣١/٢.

(٣) "جامع الرموز وحواشي البحرين": ٦١/١، لشمس الدين محمد بن حسام الدين الخُراسانيّ القَهْطَانِي (ت ٩٥٣هـ، وقيل: ٩٦٢) شرح به "النقاية" لعبيد الله بن مسعود، صدر الشريعة الثاني (ت بعد ٧٤٧هـ). و"النقاية" هي مختصر "وقاية الرواية في مسائل الهداية" لمحمود بن عبيد الله، يرواهن الشريعة المحيوي. ("كشف الظنون" ١٩٧١/٢، ٢٠٢٠، "هدية العارفين" ٢٤٤٢/٢، مقدمة السعاية في كشف ما في شرح الوقاية" للكتوبي ص ٣٧٣-٣٧٢، "الأعلام" ١١/٧).

(٤) "الصباح": مادة ((صلو)). والجوهري هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابيّ التركي (ت ٣٩٣هـ). "بغية الوعاة" ٤٤٦/١، "شذرات الذهب" ٤٩٧/٤.

(٥) "حواشي مسعود بن عمر، سعد الدين الفتازاني" (ت ٧٩٢هـ) على "الكشاف" لأبي القاسم عمود بن عمر، جار الله الريحسري (ت ٥٣٨هـ). ("كشف الظنون" ١٤٧٨/٢، "الدور الكائنة" ٣٥٠/٤، "الفوائد البهية" ص ٢٠٩-).

(٦) انظر "عمر عيون البصائر": المقدمة ١٢/١.

وفي "التحرير" ^(١): ((هي موضوعة للاعتناء بإظهار الشُّرف، ويتحقق منه تعالى بالرحمة عليه، ومن غيره بالدُّعاء، فهي من قبيل [١/٨ق/ب] المشترك المعنوي، وهو أَرَجُّحُ من المشترك اللفظي، أو هي مجاز في الاعتناء المذكور)) اهـ.

وبه اندفع الاستدلال بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب- ٥٦] على جواز الجمع بين معنيي المشترك اللفظي، ولما فيها من معنى العطف عُذِّيتُ بَعَلَى للمنفعة وإن كان المتعدي بها للمضرة بناءً على أن المترادفين لا بُدَّ من جريان أحدهما مَحَرَّي الآخر، وفيه خلاف عند الأصوليين.

والجملة خبرية لفظاً، منقولة إلى الإنشاء، أو مجاز فيه بمعنى: اللهم صل؛ إذ المقصود إيجاد الصلاة امتثالاً للأمر، قال "القَهْستاني" ^(٢): ((ومعناها: الثناء الكامل، إلا أن ذلك ليس في وسعنا، فأمرنا أن نَكِلَ ذلك إليه تعالى كما في "شرح التأويلات" ^(٣)).

مطلب: أفضلُ صيغ الصلاة [على رسول الله ﷺ]

وأفضلُ العباراتِ على ما قال "المرزوقي" ^(٤): اللهم صل على محمد وعلى آل محمد. وقيل: هو التعظيم، فالمعنى: اللهم عَظِّمْ في الدنيا بإعلاء ذكره وإنفاذ شريعته، وفي الآخرة بتضعيف أجره وتشقيقه في أمته كما قاله "ابن الأثير" ^(٥)) اهـ.

(١) "التحرير": المقالة الأولى - الفصل الرابع - التقسيم الثالث - البحث الثالث - مسألة: هل المشترك عامٌ استقرائيٌّ في مفاهيمه؟ ص ٨٤ - بتصرف.

(٢) "جامع الرموز": المَقْدَمَةُ ٦/١.

(٣) "تأويلات أهل السنة": لأبي منصور محمد بن محمد بن عمود الماتريديّ إمام الهدي (ت ٣٣٣هـ)، وله عدة شروح. ("كشف الظنون" ٣٣٥/١، "الجواهر المضية" ٣٠٧/٤، "الفوائد البهية" ص ١٩٥).

(٤) لم نهند إلى معرفته.

(٥) "النهاية في غريب الحديث والأثر": ٥٠/٣ مائة (صلاح) بتصرف، وفيه (إبقاء) بدل (إنفاذ)، وابن الأثير هو أبو السَّعَادَاتِ المبارك بن محمد، مجد الدين المعروف بابن الأثير الشَّيْبَانِي الحَزْرِي الشَّافِعِي (ت ٦٠٦هـ). ("سير أعلام النبلاء" ٤٨٨/٢١).

وعُطِفَ قَوْلُهُ: ((وَسَلَّمَ)) بصيغة الماضي، ويُحتمَلُ صيغةُ الأمرِ من عطفِ الإنشاءِ على الإنشاءِ لفظاً أو معنىً، وحُذِفَ معمولُهُ لدلالةِ ما قبله عليه، أي: وسَلَّمَ عليه، ومصدرُهُ التَّسْلِيمُ، واسمُ مصدرِهِ السَّلَامُ، ومعناه: السلامةُ من كلِّ مكروهٍ.

[مطلب]

[لا يكره إفراذ الصَّلَاةِ عن السَّلَامِ على رسولِ الله ﷺ عندنا]

قال "الحموي"^(١): ((وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا خُرُوجاً مِنْ خِلَافِ مَنْ كَرَّهَ إِفْرَادَ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ وَإِنْ كَانَ عِنْدَنَا لَا يَكْرَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "مَنِةِ الْمُفْتَى"^(٢)، وَهَذَا الْخِلَافُ فِي حَقِّ نَبِيِّنا ﷺ، وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَلَا خِلَافَ فِيهِ، وَمَنْ ادَّعَاهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يُورِدَ نَقْلاً صَرِيحاً، وَلَا يَجِدُ إِلَيْهِ سَبِيلاً، كَذَا فِي شَرْحِ الْعَلَامَةِ "مِيرَكَ" عَلَى "الشَّمَائِلِ"^(٣))) اهـ.

أقول: وَجَزَمَ الْعَلَامَةُ "ابنُ أَمِيرِ حَاجٍ" فِي "شَرْحِهِ"^(٤) عَلَى "التَّحْرِيرِ" بِعَدَمِ صَحَّةِ الْقَوْلِ بِكَرَاهَةِ الْإِفْرَادِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ فِي شَرْحِهِ الْمُسَمَّى "حَلَّةَ الْمُحَلِّي" فِي شَرْحِ مُنِيَةِ الْمُصَلِّي"^(٥) بِمَا

(١) "غمر عيون البصائر": المقدمة ١٥/١.

(٢) "منية المفتي": ليوسف بن أحمد (أو ابن سعيد بن أحمد) السَّجِسْتَانِي (ت بعد ٦٣٨هـ). ("كشف الظنون" ١٨٨٧/٢، "تاج التراجم" ص ٢٨٦ - "الأعلام" ٢١٤/٨، "فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ٢٢٤/٢).

(٣) لعلَّ أبو بكرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ صَالِحِ الرَّؤَاسِ المعروف بِمِزْكِ الْبَلَخِيِّ صاحب "التفسير الكبير" (ت ٤١٥هـ أو ٤١٦هـ)، ولم تذكر كتب التراجم التي بين أيدينا شرحاً له على "الشَّمَائِلِ". ("الأنساب" ١٧٧/٦، "الجواهر المضية" ٣٠٨/٣).

(٤) "التقرير والتحجير": المقدمة ١٠/١.

(٥) "حَلَّةَ الْمُحَلِّي وَبُغْيَةُ الْمُهَنْدِي": ١/١ ق ٥/ب، وهي لأبي عبد الله وأبي اليُمْنِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَمْسِ الدِّينِ الشَّهِيرِ بَابِنِ أَمِيرِ وَبَابِنِ الْمُؤَقَّتِ حَاجِ الْحَلْبِيِّ (ت ٨٧٩هـ)، شَرَحَ بِهَا "منية المصلي وغنية المبتدي" لمحمد بن محمد بن علي، سديد الدين الكاشغري (ت ٧٠٥هـ)، وقد وَقَعَ فِي نَسَخِ الْحَاشِيَةِ جَمِيعُهَا (حلية) - بِالنَّشْأَةِ التَّحْتِيةِ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ، وَهُوَ خَطَأً، إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ مِنْ نَسَخَةِ "م" فَقَدْ ذَكَرَتْ بِالْبَاءِ، وَقَعَ الْخَطَأُ كَذَلِكَ فِي "هدية العارفين" ٢٠٨/٢، وَفِي "فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ٢٨٩/١، والصواب ما أثبتناه موافقاً لعنوان -

وعلى آله.....

في "سُنَنُ النَّسَائِي" ^(١) بسندٍ صحيح في حديث القُتُوت: «وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ»، ثُمَّ قَالَ: «مَعَ أَنَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصفافات — ١٨١]، ﴿وَسَلِّمْ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ الَّذِينَ أَصْطَفَى﴾ [النمل — ٥٩] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ أُسُوءَ حَسَنَةً» اهـ.
أقول ^(٢): وَمِنْ رَدِّ الْقَوْلِ بِالكَرَاهَةِ الْعَلَامَةُ "مُتَلَا عَلِي الْقَارِي" فِي "شرح الجزرية" ^(٣)، فراجعته.

[٣١] (قوله: وعلى آله) اختلف في المراد بهم في مثل هذا الموضوع، فالأكثر أنهم قرابته ﷺ الذين حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ عَلَى الاختلاف فيهم، وقيل: جميع أمة [١/٩ ق/٩] الإجابة، وإليه مَالُ "مَالِك"، واختاره "الأزهري" ^(٤) و"النووي" في "شرح مسلم" ^(٥)، وقيل غير ذلك، "شرح التحرير" ^(٦). وذكر "القهستاني" ^(٧): «أَنَّ الثَّانِي مَخْتَارُ الْمُحَقِّقِينَ».

- مخطوطة "الحلبة" التي بين أيدينا المقابلة بنسخة المؤلف المقررة عليه وعليها تعليقات بخطه، وموافقاً لـ "كشف الظنون" ١٨٨٧/٢، و"معجم المؤلفين" ٦٧٧/٣. وللعلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في المسألة تحقيقٌ بديع في "الأحوية الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة" ص ١٩٧ وما بعدها فليراجع، وانظر "الضوء اللامع" ٢١٠/٩، و"الأعلام" ٤٢٠/٧. (١) أخرجه النسائي في "الصغرى" ٢٤٨/٣ كتاب قيام الليل وتطوع النهار - باب الدعاء في الوتر، وفي "الكبرى" (١٤٤٣) كتاب الوتر - باب الدعاء في الوتر، من حديث الحسن بن علي، وأخرجه غير واحد من الأئمة بدون هذه الزيادة التي هي محلُّ الشاهد كأحمد ١٩٩/١-٢٠٠، وأبي داود (١٤٢٥)، والترمذي (٤٦٤).

(٢) ((أقول)) ليست في "الأصل" و"ب" و"م".

(٣) المسمى "المنهج الفكري": ص ٦٠، للملا علي بن سلطان محمد، نور الدين القاري الهروي (ت ١٠١٤هـ) شرح "المقدمة الجزرية" لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد، شمس الدين المعروف بابن الجزري الدمشقي ثُمَّ الشيرازي الشافعي (ت ٨٣٣هـ). ("إيضاح المكنون" ٥٧٧/٢، "غاية النهاية" ٢٤٧/٢، "خلاصة الأثر" ١٨٥/٣).

(٤) "تهذيب اللغة": ٤٣٨/١٥ مادة ((آل)). والأزهري هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي الشافعي (ت ٣٧٠هـ). ("وفيات الأعيان" ٣٣٤/٤، "شذرات الذهب" ٣٧٩/٤).

(٥) المسمى "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج": باب الصلاة على النبي ﷺ ١٢٦/٤، لأبي زكريا يحيى بن شرف، عبي الدين الحزائبي الحوراني النووي (ت ٦٧٦هـ). ("كشف الظنون" ٥٥٧/١، "طبقات السبكي" ١٦٥/٥).

(٦) "التقرير والتحرير": المقدمة ١١/١، وانظره في "حلبة المحلي": صفة الصلاة ٢/ ق ١٢٤/أ.

(٧) "جامع الرموز": المقدمة ٧/١.

وصحبه الذين حازوا من مَنَحٍ فتح كشف فيض فضلك الوافي حقائقاً،.....

[مطلب: تعريف الصحابي]

[٣٢] (قوله: وصحبه) جمع صاحب، وقيل: اسم جمع له، قال في "شرح التحرير"^(١):
 ((والصحابيُّ عند المحدثين وبعض الأصوليين: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مسلماً ومات على الإسلام، أو قبل النبوة ومات قبلها على الحنيفية كـ "زيد بن عمرو بن نفيل"، أو ارتدَّ وعاد في حياته، وعند جمهور الأصوليين: مَنْ طالت صحبته متبعا^(٢) له مدةً يثبت معها إطلاقُ صاحبٍ فلان عرفاً بلا تحديدٍ في الأصحَّ)) اهـ.
 وظاهره: أنَّ مَنْ ارتدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ تعودُ صحبته وإنَّ لم يلقه بعد الإسلام، وهذا ظاهرٌ على مذهب "الشافعي"^(٣) من أنَّ المرتدَّ لا يحبط عمله ما لم يمُت على الردَّة، أمَّا عندنا فبمجرد الردَّة يحبط العمل. والصحبة من أشرف الأعمال، لكنهم قالوا: إنه بالإسلام تعود أعماله مجردة عن الثواب، ولنا لا يجب عليه قضاؤها سوى عبادة بقي سببها كالحجِّ وكصلاة صلاتها فارتدَّ فأسلم في وقتها، وعلى هذا فقد يقال: تعودُ صحبته مجردة عن الثواب، وقد يقال: إنَّ أَسْلَمَ في حياة النبي ﷺ لا تعودُ صحبته ما لم يلقه لبقاء سببها، فتأمل.

[٣٣] (قوله: الذين حازوا) أي: جمعوا.

[٣٤] (قوله: مِن مَنَحٍ إلخ) فيه صناعة التوجيه، حيث ذكر أسماء الكتب، وهي: "المنح" لـ "المصنف"، و"الفتح" شرح "الهداية" للمحقق "ابن الهمام"، و"الكشف" شرح "المنار" لـ "النسفي"، و"الفيض" لـ "الكركي"، و"الوافي" متن "الكافي"^(٢) لـ "النسفي"، و"الحقائق" شرح "منظومة النسفي".

(١) "التحرير والتبجير": المقدمة ١١/١، ٢٦٠/٢ المقالة الثانية - الباب الثالث - مسألة: الأكثرُ على عدالة الصحابة،

واللفظ من متن "التحرير" للكمال بن الهمام.

(٢) في "أ": ((متبعا))، وفي "اللسان" مادة (تبع): ((تَبَعَهُ: قُفَاهُ، وَتَطَلَّبَهُ مَتَبَعًا لَهُ)).

(٣) لعله "الوافي" شرح متن الكافي أو نحو ذلك وليحرر اهـ مصححه.

وبعد:

فيقول.....

وفيه حسنُ الإيهام بذكر ما له معنى قريب ومعنى بعيد، وأراد المعنى البعيد، وهو المعاني اللغوية هنا دون الاصطلاحية لأهل المذهب، أي: حازوا من عطايا فتح باب كشف، أي: إظهار ((فيض)) أي: كثير، ((فضلك)) أي: إنعامك، ((الوافي)) أي: التام، ((حقائقاً)) أي: أموراً محققة، وبهذه اللطافة يُعْتَفَرُ ما فيه من تتابع الإضافات الذي عُدَّ مُخِلًّا بالفصاحة إلا إذا لم يُثَقَلْ على اللسان، فإنه يُزِيدُ الكلامَ ملاحَـةً ولطافةً، فيكونُ من أنواع البديع، ويسمى الأطراد كقوله تعالى: ﴿وَكُرِّرْهُمْ بِذِكْرِكَ﴾ [مريم- ٢]، وقوله تعالى: ﴿كَذَّابٌ مَالٍ فَرِيعُونَ﴾ [آل عمران- ١١].

(تنبيه)

"حقائقاً" بالألف للسجع مع أنه ممنوع من الصرف على اللغة المشهورة، فصرّفه هنا على حدّ قوله تعالى: ﴿سَكِينَةً وَأَعْلَانًا﴾ [الإنسان- ٤]، وقوله تعالى: ﴿قَوَائِرًا﴾ [الإنسان- ١٥] في قراءة مَنْ نَوْنَهُمَا، وذكروا لذلك أوجهاً منها التناصب، [١/٩ق/ب] ومنهم مَنْ قرأ: ﴿سَكِينَةً﴾ بالألف دون تنوين.

[٣٥١] (قوله: وبعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر لا يكون بينهما مناسبة، فهي من الاقتضاب المشوب بالتخلص، واختُلفَ في أوّل مَنْ تكلم بها، وداود أقرب، وهي فصل الخطاب الذي أوتيّه، وهي من الظُروف الزمانية أو المكانية المنقطعة عن الإضافة،

(قوله: فهي من الاقتضاب المشوب إلخ) الاقتضاب: الانتقال من معنى إلى آخر من غير تعلّق بينهما، كأنه استهْلَ كلاماً آخر، ووجه كونه هنا مشوباً - أي: مخلوطاً - أنّ كلاماً تمهيداً للتأليف بخلاف الاقتضاب المحض، فإنه الانتقال من كلام إلى آخر لا مناسبة بينهما بالكلية.

(قوله: وداود أقرب) وقيل: يقرب، وقيل: "قُسُ بن ساعدة"، أو "كعب بن لؤي"، أو "يعرب"، أو "سحبان".

مبنيةً على الضمّ لنيّةٍ معني المضاف إليه، أو منصوبةٌ غيرُ منوثةٍ لنيّةٍ لفظه، أو منوثةٌ إن لم يُنَوَّ لفظه ولا معناه، والثالث لا يُحتمل هنا لعدم مساعدة الخطأ إلّا على لغةٍ من لا يكتب الألف المبذلة عن التنوين حال النَّصْب. وعلى كلّ لا بُدَّ لها من متعلّق، فإن كانت الواوُ هنا نائبةً عن أمّا كما هو المشهورُ فمتعلّقها إمّا الشرط أو الجزاء، والثاني أولى ليفيد تأكيد الوقوع؛ لأنّ التعليق على أمرٍ لا بُدَّ من وقوعه يفيد وقوع المعلق ألبتة، والتقدير: مهما يكن من شيء فيقول بعد البسملة والحمدلة والتّصلية، وإن كانت الواوُ للعطف - وهو من عطف القصّة على القصّة - أو للاستئناف فالعاملُ فيها ((يقول))، وزيدت فيه الفاء لتوهم أمّا إجراء للمتوهم مُجرى المحقّق.

كما في: ((ولا سابق))^(١) بالجرّ، والتقدير: ويقولُ بعدَ البسملة، وعلى الأوّل فهي في جواب الشرط لنيابة الواو عن أذاته، واعتراضه "حسن جلبي" في "حواشي التلويح"^(٢): ((بأنّ النيابة تقتضي مناسبة بين النائب والمُتَوَبِّ عنه، ولا مناسبة بين الواو وأمّا)) اهـ.

(قوله: كما في: ولا سابق) أصله "الزهير"، وهو قوله:

بدا لي أنّي لست مُدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً.

(قوله: ولا مناسبة بين الواو وأمّا) نقل في "شرح الطريقة" عن "البرجندي" شارح "الوقاية" وجه المناسبة بينهما بقوله: ((أصلها: أمّا بعد، فالواو قائمة مقام أمّا))، ويؤيده أنّه لم يقع في مثل هذا

(١) يريد بيت زهير بن أبي سلمى:

بدا لي أنّي لست مُدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

وهو في ديوانه ص ٢٠٨ - بلفظ: ((ولا سابق شيء))، ويُروى لصيرمة الأنصاري، ولعبد الله بن رواحة، وأنشد سيدي في مواضع من "كتاب"، وانظر "اللسان" مادة ((عش))، و"معني اللبيب" ص ١٣١ - و"خزانة الأدب" ١٠٢/٩.

(٢) حواشي عظيمة مملوءة بالفوائد - لحسن بن محمد شاه المعروف بحسن جلبي الفنّاري (ت ٨٨٦هـ) - على "التلويح" للفتازاني ("كشف الظنون" ٤٩٦/١، "الضوء اللامع" ١٢٧/٣ - ١٢٨، "الفوائد البهية" ص ٦٤ -).

فقيرُ ذي اللُّطفِ الخفيِّ، محمدٌ علاءُ الدين.....

ولا يصحُّ تقديرُ أمَّا بعد الواو؛ لأنَّ أمَّا لا تُحذفُ إلَّا إذا كان الجزاءُ أمراً أو نهياً ناصباً لِمَا قبله أو مفسراً له كما في "الرضي"^(١)، وما هنا ليس كذلك.

[٣٦] (قوله: فقيرُ ذي اللُّطفِ)^(٢) أي: كثيرُ الفقرِ، أي: الاحتياجُ لله تعالى. ذي اللُّطفِ، أي: الرِّفقُ والبرُّ بعباده والإحسانُ إليهم.

[٣٧] (قوله: الخفيِّ) أي: الظاهرِ، فإنَّه من أسماء الأضداد، فإنَّ لطفه تعالى لا يخفى على شخصٍ في كلِّ شخصٍ، أو المرادُ: الخفيُّ عن العبد، بأنَّ يدبِّرُ له الأمرَ من غيرِ تعانٍ منه ومشقةٍ، ويهيئُ له أمورَ دينه وأخريته من حيث لا يحتسبُ، واللَّهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، "ط"^(٣).

[٣٨] (قوله: "محمدٌ" بدلٌ من ((فقيرُ))، أو عطفُ بيانٍ، و"علاءُ الدِّينِ" لقبه، أي: مُعلِّيه ورافعه بالعمل به وبيان أحكامه، ومنعُ بعضُهم من التسميِّ بمثل ذلك مما فيه تركيةٌ نفسٍ، ويأتي تمام الكلام على ذلك في كتاب الخطر والإباحة (١/ق/١) إن شاء الله تعالى.

وهو - رحمه الله تعالى كما في "شرح ابن عبد الرزاق" على هذا "الشرح"^(٥) - محمدٌ بنُ

الموضع: وأمَّا بعدُ، ولعلَّ وجهه أنَّ أمَّا قد تُورَدُ لتدلُّ على أنَّ ما بعدها غيرُ مرتبطٍ بما قبلها، حتَّى إنَّه

(١) قسم الحروف - فصل: (أما): ٤/٤٧٤ من شرح محمد بن الحسن، رضي الدين الأسترآبادي (ت ٦٨٦هـ) على "الكافية" لأبي عمر عثمان بن عمر، جمال الدين المعروف بابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، ("كشف الظنون" ٢/١٣٧٠، "بغية الرعاة" ص ٣٢٣، ٢٤٨، "شذرات الذهب" ٧/٤٠٥، ٦٩١).

(٢) في "و": ((فقيرُ رحمة ذي اللُّطفِ)).

(٣) "ط": المَقْدَمَةُ ١/١١.

(٤) في المقالة رقم: [٣٣٤٧٢] قوله: ((قد نسخ إلخ)).

(٥) السمي "مفتاح الأسرار ولوائح الأفكار شرح الدر المختار": وهو لعبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد المعروف بابن عبد الرزاق الدمشقي (ت ١١٣٨هـ)، وله شرح آخر مختصر سماه "سلك النصار شرح الدر المختار". ("إيضاح المكنون" ٢/٥٢٠، "سلك الدرر" ٢/٢٦٦، "فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ٢/٤١٦).

عليّ بن محمّد بن عليّ بن عبد الرحمن بن محمّد بن جمال الدين بن حسن بن زين العابدين الحضيئي الأثري، المعروف بـ "الحصكفي"، صاحب التصانيف في الفقه وغيره، منها هذا "الشرح" و"شرح الملتقى"، و"شرح المنار" في الأصول، و"شرح القطر" في النحو، و"مختصر الفتاوى الصوفيّة"، والجمع بين "فتاوى ابن نجيم" جمع "التمناشي" وجمع ابن صاحبها، وله "تليقة" على "صحيح البخاري" تبلغ نحو ثلاثين كُرّاساً، وعلى "تفسير البيضاوي" من سورة البقرة وسورة الإسراء^(١)، وحواشي على "الدرر"، وغير ذلك من الرّسائل والتحريرات.

وقد أقرّ له بالفضل والتحقيق مشايخه وأهل عصره، حتّى قال شيخه الشيخ "خير الدين" الرمليّ في إجازته له: ((وقد بداني بلطائف أسئلة وقفت بها على كمال روايته وسعة ملكته، فأجبتّه غير موسّع عليه، فكرّر عليّ ما هو أعلى فزده **فولده** فوأيّت جواد رهانه في غاية المكيّة والسبق، فبعثت له الغاية فأثله مستريحاً لا يخفق، ومستبصراً لا يطرق، فلما تبين لي أنّه الرّجل الذي حدّثت عنه وصلت به إلى حالة يأخذ مني وأخذ منه))، إلى أن قال في شأنه: [طويل]

فيا مَنْ لَهُ شِلْكٌ فدونك فاسأل	تجد جبلاً في العلم غير مُخلخل
يُباري فحول الفقه فيما يرونه	ويسبرُز للميدان غير مُزلزل
يقشّر عن لبّ العلوم قشورهُ	ويأتي بما يخشاه من مُفصل
ويقوّى على التّرجيح فيه بشاقب	من الفهم والإدراك غير مُحول

سمّي فصل الخطاب، والجملةان اللتان بينهما كمال الاتصال لا يُفصل بينهما بالوار العاطفة، فلها دلالة ما على انفصال ما بعدها عمّا قبلها في الجملة، فاستُعيرت لأما الدّالة على الانفصال.

(١) في "ب" و"م": ((من سورة البقرة إلى سورة الإسراء))، وما أئبته من "الأصل" و"أ" هو الموافق لما في "خلاصة الأثر" للمحيي ٦٣/٤.

الحصكفي^١ ابن الشيخ علي، الإمام.....

وَفَكَّرَ إِذَا مَا حَاوَلَ الصَّخْرَ فَلَهُ^(١) . وَإِنْ رُمْتَ حُلَّ الصَّعْبِ فِي الْحَالِ يَنْجَلِي
وَمَا قُلْتُ هَذَا الْقَوْلَ إِلَّا بَعِيدَ مَا سَبَرْتُ خَيَايَاهُ بِأَفْحَمِ مَقُولٍ
وقال شيخه العلامة "محمد أفندي المحاسني" في إجازته له أيضاً: ((وإنه ممن نشأ
والفضائل تعلُّه وتنهله، والرغبة في العلم تقرب له ما يحاوله من ذلك وتسهله، حتى نال من
قِداح الكمال القدح المعلن، وفاز بما وشَّح به صدر النبأة وحلَّى، وكان لي على الغوص
على غرر الفوائد أعظم معين، فأفاد واستفاد، وفهم وأجاد)) اهـ.

و ترجمه تلميذه خاتمة البلغاء "المحبي" في "تاريخه"^(٢)، فقال ما ملخصه: ((إنه كان عالماً
محدثاً فقيهاً نويماً، كثير الحفظ والمرويات، طلق اللسان، فصيح [١٠ق/١٠ب] العبارة، جيد
التقرير والتحرير، وتوفي^٣ عاشر شوال سنة (١٠٨٨) عن ثلاث وستين سنة، ودُفن في مقبرة
باب الصغير))^(٣) اهـ.

(٣٩) قوله: "الحصكفي" كذا يوجد في بعض النسخ، وهو بفتح الحاء وسكون الصاد
المهملتين وفتح الكاف، وفي آخره الفاء، وياء النسبة إلى حصن كينفي، وهي من ديار

(قوله: والفضائل تعلُّه وتنهله) العَلُّ والعَلَلُ محرَّكة: الشربة الثانية، أو الشرب بعد الشرب تباعاً،
والنهل محرَّكة: أول الشرب، "قاموس".

(قوله: إلى حصن كينفي) حصن كينفي كفينزي بين آمِدَ وجزيرة "ابن عمر"، "قاموس".

(١) في "ب" و "م": ((قُلَّة)) بالقاف، وهو تعريف، وقُلَّة وقُلَّة، ثلثة، وقُل المقوم: هزتهم، "قاموس": مادَّة ((قُل)).
(٢) المسمى "خلاصة الأثر في تراجم أعيان القرن الحادي عشر": ٦٣/٤، وهو لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الله
ابن محمد المعروف بالمحبي الحنوي الدمشقي الحنفي (ت ١١١١هـ). ("إيضاح المكنون" ٤٣٢/١، "سلك الدرر"
٨٦/٤، "الأعلام" ٤١/٦).

(٣) مقبرة باب الصغير: هي مقبرة واسعة مشهورة، تقع جنوبي دمشق القديمة قرب الباب الصغير، دُفن فيها عددٌ من
السلف الصالح والعلماء الأجلاء.

بجامع بني أمية.....

بكر^(١). قال في "المشترك"^(٢): ((وَحَصْنُ كَيْفَى عَلَى دَجْلَةٍ^(٣) بَيْنَ جَزِيرَةِ "ابن عمر"^(٤) وَمِيفَارِقِينَ^(٥)، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَنْسَبُوا إِلَيْهِ الْحَصْنِيَّ، وَقَدْ نَسَبُوا إِلَيْهِ أَيْضاً كَذَلِكَ، لَكِنْ إِذَا نَسَبُوا إِلَى اسْمَيْنِ أَضْيِفَ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ رَكَّبُوا مِنْ جَمْعِ الاسْمَيْنِ اسْماً وَاحِداً، وَنَسَبُوا إِلَيْهِ كَمَا فَعَلُوا هُنَا، وَكَذَلِكَ نَسَبُوا إِلَى رَأْسِ عَيْنٍ^(٦) رَسَعْنِيَّ، وَإِلَى عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ شَمْسٍ وَعَبْدِ الدَّارِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْشَمِيَّ وَعَبْدِرِيَّ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ نَظِيرَ هَذَا)). ذَكَرَهُ "المَحْبِثِي" فِي "تَارِيخِهِ"^(٧) فِي تَرْجُمَةِ "إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَنَلَا".

[مطلب]

[تعريف بالجامع الأمويّ]

[٤٠] [قوله: بجامع بني أمية] متعلق بالإمام، والباء بمعنى في، "ط"^(٨). وقد بناه "الوليد بن عبد الملك" الأموي، نقل: أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهِ أَلْفَ أَلْفِ دِينَارٍ وَمِائَتِي أَلْفِ دِينَارٍ، وَفِيهِ رَأْسُ يَحْيَى

(١) ديار بكر: هي بلادٌ كبيرة واسعة، تُنسبُ إلى بكر بن وائل بن معد بن عدنان، تقع غرب دجلة إلى بلاد الجبل المطلّ على نصيبين إلى دجلة، ومنه حصنٌ كبير، وأميد، وميّا فارقين. ("معجم البلدان" ٥٦١/٢-٥٦٢).

(٢) "المشترك وضعاً والمفترق صفحاً": ص ١٣٦-، لأبي عبد الله، ياقوت بن عبد الله شهاب الدين الرُّوسِي الحَمَوِي (ت ٦٢٦هـ). ("كشف الظنون" ١٦٩١/٢، "وفيات الأعيان" ١٢٧/٦).

(٣) دجلة: النهر العظيم المشهور الذي يشقُّ بغداد، يخرجُ من عينٍ تُسمَّى عين دجلة على يمين ونصف من آبد. ("مراسد الأطلّاع" ٥١٥/٢).

(٤) جزيرة ابن عمر: بلدة فوق الموصل بينهما ثلاثة أيام، يحيط بها دجلة إلا من ناحية واحدة، عُمل لها خندق أجري فيه الماء فأحاط بها. ("مراسد الأطلّاع" ٣٣٣/١).

(٥) ميّفارقين: أشهر مدينة بديار بكر، والذي يُعتمد عليه أنّها من أبنية الرُّوم؛ لأنّها من بلادهم. ("معجم البلدان" ٢٧٢/٥).

(٦) رأس عين: يقال لها: رأس العين، وبه تُعرّف، وهي رأس عين الخابور، وهي مدينة كبيرة من مدن الجزيرة بين حرّان وذيّسر. ("مراسد الأطلّاع" ٥٩٣/٢).

(٧) "خلاصة الأثر": ١٢/١.

(٨) "ط": المقدمة ١١/١.

ثم المفتي.....

ابن زكرياء عليهما السلام، وفي حائطه القبليّ مقامُ هودٍ عليه السلام، ويقال: إنه أوّل مَنْ بَنَى جدرانَهُ الأربعَ. وذكرَ "القرطبي" في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ﴾ [التين - ١]: ((أنّه مسجدُ دمشق^(١)، وكان بستاناً لنبيّ الله هودٍ عليه السلام، وأنّه كان فيه شجرُ التينِ قبل أن يَبْنِيَهُ "الوليد") اهـ.

فهو المعبود القديم الذي تشرفَ بالأنبياء عليهم السلام، وصلى فيه الصحابة الكرام، وقد صرحَ الفقهاء بأنّ الأفضلَ بعد المساجد الثلاثة ما كان أقدمَ، بل ذكرَ في كتاب "أخبار الدول" (٢) بالسند إلى "سفيان الثوري": ((أنّ الصلاةَ في مسجد دمشق ثلاثين ألفَ صلاةٍ)). وهو - ولله الحمد - إلى وقتنا هذا معمورٌ بالعبادة، ومجمعٌ للعلم والإفادة، ولا يزالُ كذلك إن شاء الله تعالى إلى أن يهبطَ على منارته الشّرقية البيضاء عيسى بنُ مريم عليه السلام إلى أن يرثَ الله الأرضَ ومن عليها من الأنام.

(٢٤١) قوله: ثم المفتي (الخ) أفاد أنّ الإفتاء لم يجتمع له مع الإمامة، وإنّما تأخّرَ عنها، ط"م (٣).

وفي "تاريخ المحبي" (٤): ((أنّه تولّى الإفتاء خمسَ سنين، وكان متحرّياً في أمور الفتوى غاية التّحرّي، ولم يُضبطْ عليه شيءٌ خالفَ فيه القولَ المصحّحَ)).

(١) هنا انتهى كلام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاريّ القرطبيّ المالكيّ (ت ٦٧١هـ) في تفسير سورة التين من كتابه "الجامع لأحكام القرآن" ١١/٢ معزّياً لابن زبير، وقد استقرينا الفهارس العامة بدقة فلم نجد تسمية النقل المذكور، والله أعلم.

(٢) لم نجد النقل المذكور في كتاب "أخبار الدول وآثار الأول" لأبي العباس القرماني، ولعلّ المقصود "أخبار الدول وتذكارات الأول" لأبي محمد وأبي طاهر الحسن بن عمر، بدر الدين الدمشقيّ الحلبيّ الشافعيّ (ت ٧٧٩هـ)، وهو مخطوط ليس بين أيدينا، ("كشف الظنون" ٢٦/١، "البدر الطالع" ٢٠٥/١).

(٣) ط: "المقدمة ١١/١.

(٤) خلاصة الأثر: ٦٣/٤.

بدمشق المحمية.....

[مطلب]

[في تسمية دمشق]

[٤٢] (قوله: بدمشق) بفتح الميم وقد تكسر: قاعدة الشام، سميت بانيها "دمشق" بن كنعان"، "قاموس" (١).

وقيل: بانيها غلام "الإسكندر"، واسمه [١/١١/١] "دمشق" أو "دمشقش" (٢)، وهي أنزه بلاد الله تعالى (٣)، قال "أبو بكر الخوارزمي" (٤): ((جنات الدنيا أربع: غوطة دمشق (٥)، وصغد سمرقند (٦)،

(١) "القاموس": مادة ((دمشق)).

(٢) هذا النص بحرفيته في "أخبار الدول" للقرماني ص ٤٤٩، نقلاً عن "عيون التواريخ".

(٣) وفي سبب تسميتها ومن بناها أقوال، انظر "معجم البلدان" ٥٢٧/٢.

(٤) لعله في كتابه "رسم المعمور من البلاد"، وهو مخطوط، والخوارزمي هو أبو بكر محمد بن العباس، جمال الدين الخوارزمي (ت ٨٣٣هـ). ("شذرات الذهب" ٤/٤٣٤، "معجم المؤلفين" ٣/٣٨٠)، وهذا النقل في "وفيات الأعيان" ٤/٥٥٠، و"نزهة الأنام" ص ٣٥٧، و"نمار القلوب" ٢/٧٥٨، و"معجم الأدباء" ٤/٢١٩، وقال ياقوت الحموي بعد نقله كلام الخوارزمي: ((وقد رأيتها كلها وأفضلها دمشق)). انظر "معجم البلدان" ٢/٥٢٩.

(٥) غوطة دمشق: هي الكورة التي فيها دمشق، تمتد فيها أنهار تسقي بساتينها، وهي أنزه بلاد الدنيا وأحسنها منظراً. ("معجم البلدان" ٢/٧٤٨).

(٦) الصغد: بالضم ثم بالسكون وأخره دال مهملة، وقد يقال بالسين مكان الصاد: مدينة عجيبة قصبته (عاصمتها) سمرقند، والصغد: قرى متصلة خلال الأشجار والبساتين من سمرقند إلى قريب بخارى لا تبين القرية حتى تأتيها، للتحاف الأشجار بها، وهي من أطيب أرض الله. وجعل الإصطخري مساحة الصغد ستة وثلاثين فرسخاً في ستة وأربعين فرسخاً. والصغد في الأصل اسم للوادي والنهر الذي تشرب منه هذه النواحي، وهما صغدان: صغد سمرقند وصغد بخارى.

سمرقند: بفتح أوله وثانيه وسكون الراء قفاف مفتوحة بعدها نون ساكنة: بلد معروف مشهور، قيل: إنه من أبنة ذي القرنين بما وراء النهر، وهي قبة الصغد مرتفعة عليه، فيها أخبار كثيرة، تقع اليوم في جنوب جمهورية أوزبكستان. ("معجم البلدان" ٣/٢٧٩، ٤٦٤ وما بعدها بتصرف).

الحنفي:

وشعْبُ بُوَّان^(١)، وجزيرةُ نهرِ الأُبُلَّةِ^(٢)، وفضلُ غوطةِ دمشقَ على الثلاثة كفضل الثلاثة على سائر الدنيا)). وناهيك ما وَرَدَ فيها خصوصاً، وفي الشَّامِ عموماً من الأحاديث والآثار^(٣).

[مطلب]

[النسبة لـ "أبي حنيفة" أو بني حنيفة]

[٤٣] (قوله: الحنفي) ذكرَ "العراقي" في آخر "شرح ألفية أحيديث"^(٤): ((أَنَّ النِّسْبَةَ إِلَى مَذْهَبِ "أَبِي حَنِيفَةَ" وَإِلَى الْقَبِيلَةِ - وَهِيَ بَنُو حَنِيفَةَ - بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ - مِنْهُمْ أَبُو الْفَضْلِ "مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ" الْمَقْدِسِيُّ^(٥) - يَفَرِّقُونَ بَيْنَهُمَا بِزِيَادَةِ يَاءٍ فِي النِّسْبَةِ

(١) شُعْبُ بُوَّان: ثلاثة مواضع، أشهرها شعْبُ بُوَّان: بأرض فارس بين أَرَجَانِ وَالتُّوبَنْدَجَانِ، وهو أحدُ متنزّهات الدنيا، وشعْبُ بُوَّان: وإِذْ بَيْنَ فَارَسَ وَكَرْمَانَ، وَبُوَّان: قريةٌ على بابِ أَصْبَهَانَ. ("مراسد الأطلّاع" ٢٢٨/١).

(٢) في "الأصل" و"أ" و"م": ((الْأُبُلَّةُ)) عِشَاءٌ تَحْتِيَّةٌ، وَهِيَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَتَيْنَاهُ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحِ اللَّامِ: بِلَدَةٍ عَلَى شَاطِئِ دِجْلَةِ الْبَصْرَةِ الْعَظْمَى فِي زَاوِيَةِ الْخَلِيجِ الَّذِي يَدْخُلُ إِلَى مَدِينَةِ الْبَصْرَةِ. ("معجم البلدان" ٩٩/١)، وانظر "اللسان": مَادَّةُ (أُبُلَّ).

(٣) كما وَرَدَ فِي فَضْلِ الْغُوْطَةِ خُصُوصاً مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٩٨) كِتَابَ الْمَلَاخِمِ - بَابُ فِي الْمَعْقَلِ مِنَ الْمَلَاخِمِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((إِنَّ فُسْطَاطَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ الْمَلْحَمَةِ بِالْغُوْطَةِ إِلَى جَانِبِ مَدِينَةٍ يُقَالُ لَهَا: دِمَشْقُ، مِنْ خَيْرِ مَدَائِنِ الشَّامِ))، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، انظر "جامع الأصول" ٣٥١/٩.

وَمَا وَرَدَ فِي فَضْلِ الشَّامِ عَمُوماً مَا رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((طُوبَى لِلشَّامِ))، قِيلَ: وَلِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: ((إِنَّ مَلَأْنَاكَ الرَّحْمَنُ بِسَاطَةِ أَجْنَحَتِهَا عَلَيْهِ))، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٨٥/٥، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْمِ (٣٩٥٤) كِتَابِ الْمَنَاقِبِ - بَابُ فَضْلِ الشَّامِ وَالْيَمَنِ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْمِ (٧٣٠٤) كِتَابُ إِخْبَارِهِ ﷺ عَنْ مَنَاقِبِ الصَّحَابَةِ - بَابُ الْحِجَازِ وَالْيَمَنِ وَالشَّامِ وَفَارَسَ وَعَمَانَ.

(٤) الْمُسَمَّى "التَّبَصُّرَةَ وَالتَّذَكُّرَةَ": بَحْثُ الْمُتَّقِ وَالْمُفْتَرِّقِ ٢١٦/٣، لِأَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، زَيْنُ الدِّينِ الْمَعْرُوفُ بِالْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ٨٠٦ هـ)، ("الضوء اللامع" ١٧١/٤، وَقَدْ وَجَّهَ صَاحِبُ "كُشْفِ الظُّنُونِ" ١٥٦٦/٢، ١٢٣٥، فَسَمَّى شَرْحَ الْعِرَاقِيِّ عَلَى "أَلْفِيَّتِهِ" "فَتْحُ الْمَغِيثِ"، وَإِنَّمَا هُوَ شَرْحُ الْحَافِظِ السَّخَاوِيِّ عَلَيْهَا، وَوَقَّعَ فِي هَذَا الْوَهْمِ أَيْضاً صَاحِبُ "هَدْيَةِ الْعَارِفِينَ" ٥٦٢/١، وَ"الْأَعْلَامُ" ٣٤٤/٣، وَ"معجم المؤلفين" ١٣٠/٢.

(٥) الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْقَيْسَرَانِيِّ الْمَقْدِسِيِّ الشَّيْثَانِيِّ (ت ٥٠٧ هـ). ("وفيات -

لَمَّا بَيَّضْتُ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ مِنْ خَزَائِنِ الْأَسْرَارِ وَبِدَائِعِ.....

للمذهب، ويقولون: حنيفي، وأنه قال "ابن الصلاح"^(١): لم أجد ذلك عن أحدٍ من النحويين إلا عن "أبي بكر بن الأنباري"^(٢).

[٤٤] (قوله: لَمَّا بَيَّضْتُ) الجملة إلى آخر الكتاب في محلِّ نصبٍ مَقُولُ القول، أو كلُّ جملةٍ من الكتاب محلُّها نصبٌ بناءً على أنَّ جزءَ المَقُولِ له محلٌّ، أو ليس له محلٌّ، وهما قولان، "ط"^(٣).

[٤٥] (قوله: من "خزائن الأسرار") الخزانُ جمعُ خزانةٍ، أَلْفُهَا زائدةٌ، تُقْلَبُ في الجمعِ همزةً كَقَلَائِدَ. في "الألفية":

وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمَزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

فتكتبُ بهمزةٍ لا ياءٍ، بنقطتين من تحتٍ بخلاف نحو معاشٍ، فإنَّ الياءَ في المفرد أصليَّةٌ، فتكتبُ بها، "ابن عبد الرزاق".

(فائدة)

من لطائف المفتي "أبي السعود"^(٤) أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْخِزَانَةِ وَالْقَصْصَةِ، أَيَقْرَأُ بِالْفَتْحِ أَوْ بِالكَسْرِ؟ فأجاب بقوله: ((لَا تَفْتَحُ الْخِزَانَةَ وَلَا تَكْسِرُ الْقَصْصَةَ)).

[٤٦] (قوله: وبدائع) جمعٌ بديعةٍ، من ابتدَعَ الشيءَ: ابتدأه.

= الأعيان" ٢٨٧/٤، "شذرات الذهب" ٣٠/٦.

(١) في كتابه "معرفة أنواع علم الحديث": المعروفُ بِمَقْلَعَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ: النوع الرابع والخمسون: معرفةُ التَّفَقُّ والمُتَّفَقِ والمُتَّفَرِّقِ من الأسماء والأسماء ص ٣٦٤، وابن الصلاح هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى شيخ الإسلام المعروف بالحافظ ابن الصلاح الشَّهْرَزُورِيُّ الشافعي (ت ٦٤٣هـ). ("وفيات الأعيان" ٢٤٣/٣، "شذرات الذهب" ٣٨٣/٧).

(٢) في كتابه "الكافي في النحو" كما صرح به ابن الصلاح، وابن الأنباري هو أبو بكر محمد بن قاسم المعروف بابن الأنباري البغدادي (ت ٣٢٨هـ). ("إيضاح المكنون" ٢٥٩/٢، "وفيات الأعيان" ٣٤١/٤، "هدية العارفين" ٣٥/٢).

(٣) "ط": المقدمة ١١/١.

(٤) هو المولى محمد بن محمد بن مصطفى المعروف بأبي السعود العِمَادِي (ت ٩٨٢هـ)، ("الكواكب السائرة" ٣٥/٣، "الفوائد البهية" ص ٨١).

الأفكار في شرح تنوير الأبصار وجامع البحار قدرته في عشر مجلدات كبار،

[٤٧] (قوله: الأفكار) جمع فُكِرَ بالكسر، ويفتح: إعمال النظر في الشيء كالفكرة والفكري، "قاموس" (١).

والمراد: ما ابتدعه بفكره من الأبحاث وحسن التركيب والوضع، أو ما ابتدعه المجتهد، واستنبطه من الأدلة الشرعية، وهذا بيان لعاني أجزاء العلم قبل العلمية، أما بعدها فالمجموع اسم للكتاب. [٤٨] (قوله: في شرح) إن كان من جزء العلم فلا يُحْتَسَبُ عن الظرفية، وإلا فالأولى حذف ((في))؛ لأن "خزائن الأسرار" هو نفس الشرح، وظاهر الظرفية يقتضي المغايرة، أفاده "ط" (٢).

أقول: وقد تراءى في، وحمل عليه بعضهم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ أَتَسْكُرُونَ﴾ [هود - ٤١]، [١/ق/١١/ب] ويمكن أن تتعلق بمحذوف حالاً، والظرفية فيها مجازية مثل: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة - ١٧٩]، ويمكن تعلُّقه بمذكور نظراً إلى المعنى الأصلي قبل العلمية؛ فإنَّ الأعلام - وإن كان المراد بها اللفظ - قد يلاحظ معها المعاني الأصلية بالتبعية، ولهذا نادى بعض الكفرة "أبا بكر" رضي الله تعالى عنه بـ "أبي الفصيل" (٣)، أفاده "حسن جلبي" في "حاشية التلويح" عند قوله الموسوم بـ "التلويح إلى كشف حقائق التنقيح".

[٤٩] (قوله: قدرته في عشر مجلدات كبار) مجلدات جمع مجلّد، واسم المفعول من غير العاقل إذا جُمِعَ يُجْمَعُ جمع تأنيث كمخفوضات ومرفوعات ومنصوبات، والمراد أجزاء؛ لأنَّ العادة أنَّ الجزء يوضع في جلدٍ على حدة، "ط" (٤). أي: إنَّه لَمَّا بَيَّضَ الجزء الأول منه

(قوله: والظرفية فيها مجازية) أي: مع إرادة المعنى اللغوي للشرح أو على التجرید.

(١) "القاموس": مادة ﴿فكر﴾.

(٢) "ط": المقدمة ١٢/١.

(٣) الفصيل: ولد الناقة إذا فُيِلَ عن أمه، والبكر: ولد الناقة، أو الفتي منها. اهـ، "القاموس": مادة ﴿فصل﴾ و﴿بكر﴾.

(٤) "ط": المقدمة ١٢/١ باختصار.

فصرفتُ عنانَ العناية نحو الاختصار، وسَمَّيْتُهُ بالذَّرِّ المختار في شرح تنوير الأبصار،

قدَّر أن تمام الكتاب على منوال ما بيَّض منه يبلغُ عشرَ مجلداتٍ كبار، وذكر "المجيبُ"^(١) وغيره: ((أنَّه وصلَ في هذا الكتاب إلى باب الوتر)).

والظاهر: أنَّه لم يكمله في المسوَّدة أيضاً، وإنَّما ألَّف منه هذا الجزء الذي بيَّضه فقط، والله تعالى أعلم.

[٥٠] (قوله: فصرفتُ عنانَ العناية) العنان بالكسر: ما وُصِّلَ بلجام الفرس. والعناية: القصد. وفي "نهاية الحديث"^(٢): ((يقال: عنيتُ فلاناً عنياً إذا قصدته)).

وتشبيهُ العناية بصورة الفرس في الإيصال إلى المطلوب استعارة بالكناية، وإثباتُ العنان استعارة تخيلية، وذكرُ الصَّرف ترشيح، وفي الإيهام بكتاب "العناية". اهـ "ابن عبد الرزاق". [٥١] (قوله: نحو الاختصار) أي: جهة اختصارٍ ما في "خزائن الأسرار".

[٥٢] (قوله: وسَمَّيْتُهُ بـ "الذَّرِّ المختار") أي: سَمَّيْتُ هذا المختصرَ المأخوذَ من الاختصار أو الشَّرْحَ المتقدِّم في قوله: ((تبييضُ هذا "الشَّرْح"))). وسَمَّيْتُ بتعدُّي إلى مفعولين، الأوَّلُ بنفسه، والثاني بحرف الجرِّ كما هنا، أو بنفسه كما في: سَمَّيْتُ ابني محمداً، قال "ابن حجر"^(٣): ((وما اشتهرَ من أنَّ أسماءَ الكتب عَلِمَ جنسُ، وأسماءُ العلوم عَلِمَ شخصُ^(٤) نُوقِشَ فيه بأنَّه: إنْ نُظِرَ لتعدُّدِ الشيء بتعدُّدِ محلِّه فكلاهما عَلِمَ جنسُ، وإنْ نُظِرَ للاتِّحادِ العربي فعَلِمَ شخصُ، وأمَّا التفرقة فهي تحكُّمٌ وترجيحٌ بلا مرجحٍ)) اهـ.

(١) "خلاصة الأثر": ٦٣/٤.

(٢) "النهاية في غريب الحديث والأثر": مادة ((عنا))، لأبي السعادات المبارك بن محمد، مجد الدين المعروف بابن الأثير الشَّيْبَانِي الجَزَرِي الشافعي (ت ٦٠٦هـ). ("كشف الظنون" ١٩٨٩/٢، "شذرات الذهب" ٤٢/٧).

(٣) "تحفة المحتاج": كتاب الطهارة ٣٥/١، بتصرف، لأبي العباس أحمد بن محمد، شهاب الدين المعروف بابن حجر الهَيْتَمِي المصري، ثمَّ المكي الشافعي (ت ٩٧٤هـ)، ("النور السافر" ٢٨٧).

(٤) هنا انتهى كلام ابن حجر في "التحفة"، وما تبقى من كلام الطحطاوي.

الذي فاقَ كتبَ هذا الفنَّ في الضبط والتصحيح والاختصار، ولعمري لقد.....

والدُّرُّ: الجَوْهَرُ، وهو اسمُ جنسٍ يصدقُّ على القليل والكثير، والمختارُ: الذي يُؤثَرُ على غيره، أفاده "ط"^(١).

[٥٣] (قوله: الذي فاقَ) نعتٌ لـ "تنوير [١/٢٢ق/١] الأَبصار"، لا لـ "الدُّرُّ المختار". اهـ "ح"^(٢). وهذا بناءٌ على أنَّ قوله: ((في شرح "تنوير الأَبصار")) متعلِّقٌ بمحذوفٍ حالٍ من "الدُّرُّ المختار"، ليس جزءٌ عِلْمٍ، فلا يَرُدُّ أنَّ جزءَ العِلْمِ لا يوصفُ، على أنَّه قد يُنظَرُ فيه إلى ما قبلِ العلميَّة كما قدَّمناه^(٣)، فافهم.

[٥٤] (قوله: هذا الفنُّ) في "القاموس"^(٤): ((الفنُّ: الحالُ، والضَرْبُ من الشيء كالأنون، جمْعُهُ: أفنانٌ وفنونٌ)) اهـ.

والمراذُ به هنا عِلْمٌ؛ لأنَّه نوعٌ من العلوم.

[٥٥] (قوله: في الضَّبْطِ) هو الحفظُ بالخزم، "قاموس"^(٥). والمرادُ به هنا حسنُ التحرير ومثانةُ التعبير، فهو مضبوطٌ كالخِمْلِ المحزوم.

[٥٦] (قوله: والتَّصْحِيحُ) أي: ذكرِ الأقوالِ المصحَّحةِ إلَّا ما نَدَرَ.

[٥٧] (قوله: والاختصارُ) تقدَّم^(٦) معناه، فهو - مع حُسْنِ التَّحْرِيرِ والتَّصْحِيحِ - خالٍ عن التَّطْوِيلِ.

[٥٨] (قوله: ولعمري) قال في "المغرب"^(٧): ((العَمَرُ بالضمِّ والفتح: البقاء، إلَّا أنَّ الفتح

(١) "ط": المَقْدَمَةُ ١/٢٢.

(٢) "ح": المَقْدَمَةُ ق ١/٢.

(٣) المقولة [٤٨] قوله: ((في شرح)).

(٤) "القاموس": مادَّةُ ((فن)).

(٥) "القاموس": مادَّةُ ((ضبط)).

(٦) المقولة [٢٣] قوله: ((المختصر)).

(٧) "المغرب في ترتيب المغرب": مادَّةُ ((عمر))، كلاهما لأبي الفتح وأبي المُظَفَّر ناصِر الدِّين بن عبد السَّيد بن عليٍّ، برهان الدِّين المُطَرِّزِي الحَوَارِزْمِي الحَنْفِي (ت ٦١٠هـ). ("كشف الظنون" ١٧٤٧/٢، و"فيات الأعيان" ٣٦٩/٥ -

غلب في القَسَم، حتَّى لا يجوز فيه الضمُّ، يقال: لَعَمْرُكَ وَلَعَمْرُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ، وارتفاعه على الابتداء، وخبره محذوفٌ)) اهـ. أي: قَسَمي أو يميني.

والواو فيه للاستئناف، واللام للابتداء، قال في "القاموس"^(١): ((وإذا سَقَطَ اللامُ نُصِبَ انتصابُ المصادر، وجاء في الحديث النهي عن قول: لَعَمْرُ اللَّهِ^(٢))) اهـ.

(قوله: وجاء في الحديث النهي عن قول: لَعَمْرُ اللَّهِ) يُنْظَرُ هنا مع ما ذكره في كتاب الأيمان من عدِّهم

= "الفوائد البهية" ص ٢١٨-).

(١) "القاموس": مادة (عمر) يتصرف.

(٢) لم نجد في الحديث النهي عن قول المرء: ((لَعَمْرُ اللَّهِ))، بل وجدنا خلافه، فقد ورد الحلفُ بها على لسان النبي ﷺ وأصحابه، أخرج أحمد ١٤-١٣/٤ عن لقيط بن عامر مرفوعاً في خطبة للنبي ﷺ وفيها: ((تليثون ما لبستم ثم تُبْعَثُ الصائحة، لَعَمْرُ إِلَهِك ما تدعُ على ظهرها من شيء إلا مات))، والبخاري (٦٦٦٢) كتاب الأيمان والنذور - باب قول الرجل: لَعَمْرُ اللَّهِ، في حديث الإفك حين قام النبي ﷺ فاستعذَرَ من عبد الله بن أبي، فقام أسيدُ بن حضير فقال لسعد بن عباد: لَعَمْرُ اللَّهِ لَنُفْتَلَن. وقد بَوَّبَ البخاريُّ له بقوله: باب قول الرجل: لَعَمْرُ اللَّهِ، فيكون البخاري قد استشهد بهذا الحديث على جوازه، والله أعلم.

وورد الحلفُ بها على لسان عددٍ من الصحابة كسيدنا عمر، وحديثه في "موطأ مالك" رقم (١٩) كتاب الحج - باب ما جاء في الطيب في الحج، وكسيدنا أبي هريرة، وحديثه في "الموطأ" كتاب الجنائز - باب ما يقول المصلِّي على الجنائز. وأما ((لَعَمْرِي)) فقد ورد أيضاً الحلفُ بها عن رسول الله ﷺ، أخرج أبو داود (٣٤٢٠) عن خارجة بن الصلت عن عمر مرفوعاً: ((كُنْ لَعَمْرِي لَمَنْ أَكَلَّ بَرَقِيه باطلٌ لقد أكلت بَرَقِيه حق))، وأخرج أحمد ٢٢٥/٥ عن ليلى امرأة بشير بن الحصاصية مرفوعاً: ((لَعَمْرِي لأَنْ تَكَلَّمَ بِمَعْرُوفٍ وَتَنْهَى عَنْ مَنْكَرٍ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَسْكُتَ)).

أما النهي عن قول: ((لَعَمْرِي)) فلم نجده مرفوعاً صريحاً، ولكن أخرج ابن جرير في "تفسيره" ٣١/١٤ سورة الحجر قوله تعالى: ((لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)) عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يكرهون أن يقول الرجل: لَعَمْرِي، يرونه كقوله: ((وحياتي))، وأخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" ٢٢/٤ كتاب الأيمان والنذور - باب في الرجل يقول: لَعَمْرِي عليه شيء، عن كعب قال: ((إنكم تُشْرِكُون، قالوا: وكيف يا أبا إسحاق؟ قال: يقول أحدكم: لا لعمرى، وحياتك، ولا وحياتك)).

قال "الحموي" في "حاشية الأشباه"^(١): ((فعلى هذا ما كان ينبغي لـ "المصنف" أن يأتي بهذا القسم الجاهلي المنهي عنه)) اهـ.

وفي "شرح النقاية" لـ "القهستاني"^(٢): ((لا يجوز أن يحلف بغير الله تعالى ويقال: لعمر فلان، وإذا حلف ليس له أن يبر، بل يجب أن يحث، فإن البر فيه كفر عند بعضهم كما في "كفاية الشعبي"^(٣))) اهـ.

أقول: لكن قال فاضل الروم "حسن جلبي" في "حاشية المطول"^(٤): ((قوله: لعمرى يمكن أن يحمل على حذف المضاف، أي: لوأهب عمري، وكذا أمثاله مما أقسم فيه بغير الله تعالى كقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ﴾ [الشمس - ١]، ﴿وَاللَّيْلُ﴾ [الشمس - ٤]، ﴿وَالْقَمَرُ﴾ [الشمس - ٢] ونظائره، أي: وربّ الشمس إلخ. ويمكن أن يكون المراد بقولهم: لعمرى

١٢/١

من صيغ القسم لعمر الله، ثم ظهر أنه لا يلزم من عدّه المذكور نفى الكراهة، بل هو من صيغ القسم معها، وقد ذكر "عاصم أفندي" في ترجمة "القاموس" وجهها: ((بأنّ العمر يُعبر به أيضاً عن مدّة عمارة الروح مع البدن، ولأجل هذا إضافته بجانب الألوهية غير مناسبة)) اهـ بالمعنى.

(قوله: لكن قال "فاضل الروم" إلخ) ما قاله مخالف لما ذكره في الإيمان من كراهة الحلف بغيره تعالى لا على وجه الوثيقة كقولهم: بأبيك، ولعمرك، وهو محمل الحديث الدالّ على النهي، بخلاف ما كان على وجه الوثيقة كالحلف بالطلاق، أي: استيثاق الخصم بصدق الحالف لا سيما في زماننا، إلى آخر ما ذكره، فانظره.

(١) "غمر عيون البصائر": ٤٥/١.

(٢) "جامع الرموز وحواشي البحرين": كتاب الإيمان/١، ٣٨٠، وتقدمت ترجمته ص٤١٠.

(٣) "كفاية الثّقني": في الفقه والعبادات والمواظ، للقاضي أبي جعفر عمود بن عمر الشّعبيّ الحنفيّ. ("إيضاح

المكون" ٣٧٢/٢)، ولم تذكر سنة وفاته.

(٤) "حاشية حسن جلبي على المطول": ص٣٦.

أُضْحَتْ.....

وأمثاله ذَكَرَ صورة القسم لتأكيد مضمون الكلام وترويجه فقط؛ لأنه أقوى من سائر المؤكّدات، وأسلم من التأكيد بالقسم بالله تعالى لوجوب البرّ به، وليس الغرض اليمين الشرعيّ وتشبيه غير الله تعالى به في التعظيم حتى يردّ عليه أنّ الخلف بغير اسمه تعالى وصفاته عزّ وجلّ مكروه كما صرّح به "النووي" في "شرح مسلم" ^(١)، بل الظاهر من كلام مشايخنا أنه كفر إن كان باعتقاد ^(٢) أنه حليف البرّ به، وحرام إن كان بلونه كما صرّح به بعض الفضلاء، [١/١٢/ب] وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا بأس به، ولهذا شاع بين العلماء، كيف وقد قال عليه الصلاة والسلام: «(قد أفلح وأبىه)» ^(٣)، وقال عزّ من قائل: ﴿لَعَنَّاكَ أَتَمُّهُمْ لَفِيَ سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾؟! [الحجر- ٧٣] فهذا جرّي على رسم اللغة، وكذا إطلاق القسم على أمثاله ((اهـ. [٥٩] (قوله: أُضْحَتْ) أي: صارت، وتستعمل أضحى، بمعنى صار كثيراً كما ذكره "الأشْمُوني" ^(٤) .

(١) "شرح صحيح مسلم": كتاب الأيمان ١١/١٠٧.

(٢) في "م": ((باعتقاده)).

(٣) أخرجه مالك (٩٤) كتاب قصر الصلاة في السفر - باب جامع الترغيب في الصلاة، وأحمد بنحوه ١/١٦٢، والبخاري (٤٦) كتاب الأيمان - باب الزكاة من الإسلام، و(١٨٩١) كتاب الصوم - باب وجوب صوم رمضان، و(٢٦٧٨) كتاب الشهادات - باب كيف يستحلف، و(٦٩٥٦) كتاب الحيل - باب في الزكاة وأن لا يُفَرَّقَ بين مجتمع ولا يُجَمَّع بين متفرق خشية الصدقة، ومسلم (١١/٨) (٩) كتاب الأيمان - باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، وأبو داود (٣٩١) و(٣٩٢) كتاب الصلاة - باب فرض الصلاة، و(٣٢٥٢) كتاب الأيمان والنذور - باب في كراهية الخلف بالآباء، والنسائي ١/٢٢٦ كتاب الصلاة - باب كم فُرِضَتْ في اليوم واللييلة، و١٢١/٤ كتاب الصيام - باب وجوب الصيام، والدارمي (١٥٤١) كتاب الصلاة - باب في الوتر، كلهم من حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه في حديث الأعرابي الذي سأل عن أركان الإسلام، جاء في آخره: «أفلح وأبىه إن صدق»، وفي الباب عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) في "شرحه" على "الفقه ابن مالك" باب كان وأحواتها ١/٢٣٠. والأشْمُوني هو أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشْمُوني الشافعي (ت نحو ٩٠٠هـ). ("الضوء اللامع" ١/٥٦، "الكواكب السائرة" ١/٢٨٤).

روضة هذا العلم به مفتحة الأزهار، سلسلة الأنهار، من عجائبه ثمرات التحقيق تختار،

[٦٠] (قوله: روضة هذا العلم) الروضة من العشب مستنقع الماء لاستراضة الماء فيها، وهذا معناها في أصل الوضع، ولذا قال بعض العلماء: الروضة أرض ذات مياه وأشجار وأزهار. شبه الفقه بستان على سبيل الاستعارة بالكناية، وإثبات الروضة تخيّل، وما بعده ترشيح للمكنية أو للتخييلية باقياً على معناه مقصوداً به تقوية الاستعارة، ويجوز أن يكون مستعاراً للآلئ المشبه كما قرّر في محله^(١)، بأن تُشبه المسائل بالأزهار والأنهار على سبيل الاستعارة المكنية أيضاً، وإثبات التفتيح والتسلسل تخيّل.

[٦١] (قوله: مفتحة الأزهار) أصله: مفتحة الأزهار منها، أو أزهارها على جعل آل عوضاً عن المضاف إليه، والأزهار مرفوع بالنيابة عن الفاعل، فحوّل الإسناد إلى ضمير الموصوف، ثم أضيف اسم المفعول إلى مرفوعه معنى، فهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة، فافهم.

[٦٢] (قوله: سلسلة الأنهار) الكلام فيه كالذي قبله، وفي "القاموس"^(٢): ((تسلسل الماء: جرى في خدور)).

[٦٣] (قوله: من عجائبه) جمع عجيب، والاسم العجيب والأعجوبة، "قاموس"^(٣). والمراد بها مسائله المعجبة، و((من)) صلة لقوله: ((تختار)). و((ثمرات)) مبتدأ، و((التحقيق)) مضاف إليه، ويطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق، وعلى إثبات الشيء بدليله، وجملة ((تختار)) خبر المبتدأ. وفي الكلام استعارة مكنية، حيث شبه التحقيق بشجرة، وإثبات الثمرات لها تخيّل.

(قوله: فحوّل الإسناد إلى ضمير الموصوف إلخ) أي: فيكون الكلام من باب الحذف والإيصال، ولا حاجة إليه، بل يكفي لصحة التوصيف تقدير الضمير، أو جعل آل عوضاً عنه.

(١) المقولة [١٢] قوله: ((من أشعة)).

(٢) "القاموس": مادة ((سلسل)).

(٣) "القاموس": مادة ((عجب)) بتصرف.

ومن غرائبه ذخائر تدقيق تحيّر الأفكار، لشيخ شيخنا شيخ الإسلام.....

ولا يخفى أنّ مسائل هذا الكتاب مذكورة على الوجه الحقّ، وثابتة بدلائلها عند المجتهد، ولا يلزم من إثبات الشيء بدليله أن يكتب دليله معه حتى يردّ أنه لم يذكر في المتن الأدلة، وكذا لا يلزم من كون مسائله مذكورة على الوجه الحقّ أن يكون غيره من المتون ليس كذلك، فافهم. ويجوز أن يراد بالثمرة الفائدة والنتيجة، والمعنى: أن ما يستفاد بالتحقيق ويستنتج به من الأحكام الشرعية يختار من مسائله المعجبة.

[٦٤] (قوله: ومن غرائبه) جمع غريبة، [١/١٣] أي: مسائله الغريبة العزيزة الوجود التي زادها على المتون المتداولة، فهي كالرجل الغريب، أو المراد تراكيبه وإشاراته الفائقة على غيرها حتى صارت غريبة في بابها.

والذخائر جمع ذخيرة بمعنى مخزون: ما يُدخَر، أي: يختار ويحفظ. والتدقيق: إثبات المسألة بدليل دقّ طريقه لناظره كما في "تعريفات السيد"^(١)، وقيل: إثبات دليل المسألة بدليل آخر. وجملة ((تحيّر الأفكار)) صفة ((ذخائر)) الواقع مبتدأ موحّساً مخبراً عنه بالظرف قبله، ولما كان التدقيق مأخوذاً من الدقّة - وهي الغموض والخفاء - ذكر معه للذخائر التي تحفظ عادةً وتخبأ، وذكر معه أيضاً تحيّر الأفكار، وهو عدم اهتدائها، والمراد بها أصحابها بخلاف التحقيق، فإنه لا يلزم أن يكون فيه دقّة، والحقّ ظاهر لا يخفى، فلذا ذكر معه الثمرات التي تظهر عادةً.

[٦٥] (قوله: لشيخ شيخنا) متعلّق بمحذوف نعت لـ "تنوير الأبصار" أو حال منه، أي: الكائن أو كائناً. اهـ "ح" (٢).

[٦٦] (قوله: شيخ الإسلام) أي: شيخ أهل الإسلام، وهذا الوصف غلب على من كان في منصب الإفتاء أو القضاء.

(١) "التعريفات": ص ٤٧.

(٢) "ح": المقدمة ق ١/٢ وما بعدها.

"محمد بن عبد الله".....

[مطلب]

[ترجمة "التمرتاشي" الماتن]

[٦٧] (قوله: "محمد بن عبد الله") بن أحمد الخطيب بن محمد الخطيب بن إبراهيم الخطيب. اهـ "منح" (١).

ورأيتُ في رسالة لحفيد "المصنف" (٢) - وهو الشيخ "محمد" بن الشيخ صالح ابن "المصنف" - زادَ بعد "إبراهيم" المذكور: (("بن خليل بن تمرتاشي")) .
قال "المحيي" (٣): ((كان إماماً كبيراً حسن السمت، قوي الحافظة، كثير الاطلاع، وبالجملة فلم يبقَ مَنْ يساويه في الرتبة.))

[مطلب]

[تصانيف التمرتاشي]

وقد أُلّف التأليف العجبية المتقنة، منها "التنوير"، وهو في الفقه، جليل المقدار، جم الفائدة، دقّ في المسائل كلّ التدقيق، ورزق فيه السعد، فاشتهر في الآفاق، وهو من أنفع كتبه، وشرحه هو، واعتنى بشرحه جماعة، منهم: العلامة "الحصكفي" مفتي الشام، و"المنلا حسين بن إسكندر" الرومي نزيل دمشق، والشيخ "عبد الرزاق" مدرّس الناصرية (٤)، وكتبَ عليه شيخ الإسلام "محمد

(١) في "ب" و"م": (("ح"))، والمسألة ليست فيه، وما أثبتناه من "الأصل" و"أ" هو الصواب، انظر "المنح": ١/١٠١/١، ومثله في "ط": المقدمة ١٣/١.

(٢) له رسالة بعنوان "ضوء الإنسان في تفضيل الإنسان"، وله "فيض المستفيض في مسائل التفويض" في فقه الحنفية. (وانظر ترجمته في "خلاصة الأثر" ٣/٤٧٥، و"الأعلام" ١٦٣/٦).

(٣) "خلاصة الأثر": ١٩/٤ ملخصاً.

(٤) مدرسة الناصرية: تقع داخل باب الفراديس شمالي الجامع الأموي، غربي المدرسة البدائية بشمال شرقي القيصرية الصغرى، وقد صارت الآن دوراً للسكنى، أنشأها الملك الناصر يوسف بن السلطان صلاح الدين بن يوسف. وفي دمشق دار الحديث الناصرية بحملة القواخير بسفح قاسيون التي أنشأها الملك الناصر أيضاً. اهـ. ("منامة الأطلال" -

التمر تاشي.....

الأنكوري" كتابات في غاية التحرير والنفع، وكتب على شرح مؤلفه شيخ الإسلام "خير الدين" الرملي حواشي مفيدة. وله تأليف لا تحصى، توفي سنة (١٠٠٤) عن خمس وستين سنة ((اهـ. ١٣/١
قلت: ومن تأليف "المصنف" كتاب "معين المفتي" و"المنظومة الفقهية المسماة "تحفة الأقران" [١/١٣ق/ب] وشرحها "مواهب الرحمن"، و"الفتاوى المشهورة"، و"شرح زاد الفقير" لـ "ابن الهمام"، و"شرح الوقاية"، و"شرح الوهبانية"، و"شرح يقول العبد"، و"شرح المنار"، و"شرح مختصر المنار"، و"شرح الكنز" إلى كتاب الأيمان، و"حاشية على الدرر" لم يتم، ورسائل كثيرة، منها: "رسالة في العشرة المبشرين بالجنة"، و"في عصمة الأنبياء"، و"في دخول الحمام"، و"في لفظ جوزتك" بتقديم الجيم، و"في القضاء"، و"في الكنائس"، و"في المزارعة"، و"في الوقوف بعرفة"، و"في الكراهية"، و"في حرمة القراءة خلف الإمام"، و"في جواز الاستنابة في الخطبة"، و"في أحكام الدرر والأرفاض"، و"في مشكلات مسائل وشرحها"، وله "رسالة في التصوف" و"شرحها"، و"منظومة" فيه، و"رسالة في علم الصرّف"، و"شرح القطر" وغير ذلك، ذكره بعضهم.

[٦٨] (قوله: "التمر تاشي") نسبة إلى تمر تاش، نقل صاحب "مراصد الاطلاع في أسماء الأماكن والبقاع"^(١): ((أن تمر تاش - بضمّتين وسكون الراء وتاء ألف وشين معجمة - قرية من قرى خوارزم^(٢))). اهـ "ط"^(٣).

- وسامرة الخيال" ص ١٤٩، و"النّار في تاريخ المدارس" ٤٥٩/١، بتصرف، وانظر "خلاصة الأثر" ١٩/٤.

(١) "مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع": ٢٤٧/١، لأبي الفضائل عبد المؤمن بن عبد الحق، صفي الدين البغدادي الحنبلي (ت ٧٣٩هـ)، وهو مختصر "معجم البلدان" لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ). ("كشف الظنون" ١٦٥٢/٢، "الدرر الكامنة" ٤١٨/٢).

(٢) خوارزم: أوله بين الضمة والفتحة، والألف مسترقة مختلصة ليست بألف صحيحة، وخوارزم ليس اسماً للمدينة، وإنما هو اسمٌ للناحية بجملتها. اهـ. ("معجم البلدان" ٤٥٢/٢)، نقول: وهي تقع اليوم في جمهورية تركمانستان - ولاية طشاور، وقسم منها في جمهورية أوزبكستان.

(٣) "ط": المقدمة ١٣/١.

الغزيّ عمدة المتأخرين الأخيار، فإنّي أرويه عن شيخنا الشيخ "عبد النبيّ الخليلي"،
عن المصنّف الغزيّ، عن ابن نجيم المصري،.....

قلت: والأقرب أنّه نسبة إلى جدّه عمر تاشي كما قدّمناه^(١).

[٦٩] (قوله: الغزيّ) نسبة إلى "غزّة هاشم"، وهي - كما في "القاموس"^(٢) - ((بلدٌ بفلسطين، وُلد بها الإمام "الشافعي" رحمه الله تعالى، ومات بها "هاشم بن عبد مناف")).
[٧٠] (قوله: عمدة المتأخرين) أي: معتمدِهِم في الأحكام الشرعيّة.

[٧١] (قوله: الأخيار) جمعٌ خيّرٍ بالتشديد: كثيرٌ الخير.

[٧٢] (قوله: فإنّي أرويه) تفرّيعٌ على قوله: ((لشيخ شيخنا إلخ))، فإنّه لمّا حرّم بنسبته إليه أفاد أنّ ذلك واصلٌ إليه بالسند، والضميرُ لـ "تنوير الأبصار"، ولكنّ روايته عن "ابن نجيم" باعتبار المسائل التي فيه مع قطع النظر عن صورته المشخّصة كما أفاده "ح"^(٣)، أو الضميرُ للعلّم المذكور في قوله: ((لقد أضحت روضة هذا العلّم)) كما أفاده "ط"^(٤).

[مطلب]

[ترجمة "ابن نجيم"]

[٧٣] (قوله: عن "ابن نجيم") هو الشيخ "زين بن إبراهيم بن نجيم"، و"زين" اسمه العلّميّ، ترجمه "النجم الغزيّ" في "الكواكب السائرة"^(٥)، فقال: ((هو الشيخ العلامة المحقّق المدقّق الفهامة "زين العابدين" الحنفيّ، أخذ العلوم عن جماعةٍ منهم: الشيخ "شرف الدين

(١) المقولة [٦٧] قوله: ((محمد بن عبد الله)).

(٢) "القاموس": مادّة (غزّ).

(٣) "ح": المقدّمة ق ٢/ب.

(٤) "ط": المقدّمة ١٣/١.

(٥) "الكواكب السائرة" بأعيان المائة العاشرة: ١٤٥/٣ بتصرف يسير، لأبي المكارم وأبي الشعود محمّد بن محمد بن محمد، نجم الدين الغزيّ الدمشقيّ الشافعيّ (ت ١٠٦١هـ). ("إيضاح المكنون" ٣٩١/٢، "خلاصة الأثر" ١٨٩/٤).

بسنده إلى صاحب المذهب أبي حنيفة، بسنده إلى النبي ﷺ المصطفى المختار، عن جبريل، عن الله الواحد القهار،.....

البُلُقيني^(١)، والشيخ "شهاب الدين الشلبي"^(٢)، والشيخ "أمين الدين بن عبد العال"، و"أبو الفيض السلمي"، وأجازة^(٣) بالإفتاء والتدريس، فأفتى ودرّس في حياة أسيّاحه، وانتفع به خلائق. وله عدّة مصنّفات، منها: "شرح الكنز" و"الأشباه والنظائر"، وصار كتابه عمدة الحنفية ومرجعهم. وأخذ الطريق عن الشيخ العارف بالله تعالى "سليمان الخضيري"، وكان له ذوق في حلّ مشكلات القوم، قال العارف "الشعراني"^(٤): صحبته عشر سنين، فما رأيت عليه شيئاً يشينه، وحججت معه في سنة (٩٥٣) فرأيت على خلقٍ عظيم مع جيرانه وغلماناه ذهاباً وإياباً مع أنّ السفر يسفر عن أخلاق الرجال، وكانت وفاته سنة (٩٦٩)^(٥) كما أخبرني بذلك تلميذه الشيخ "محمد العلمي"^(٦) اهـ.

قلت: ومن تأليفه: "شرح على المنار"، و"مختصر التحرير" لـ "ابن الهمام"، و"تعليقة على الهداية" من البيوع، و"حاشية على جامع الفصولين"، وله "الفوائد" و"الفتاوى" و"الرسائل الزينية"، ومن تلامذته: أخوه المحقق الشيخ "عمر بن نجيم" صاحب "النهر".

[٧٤] (قوله: بسنده) أي: حال كونه راوياً ذلك بسنده، وقدّمنا^(٦) تمام السند.

[٧٥] (قوله: المصطفى) من الصّوّفة، وهو الخلوص، والاصطفاء: الاختيار؛ لأنّ الإنسان لا يُصطفى

(١) كذا في النسخ، وفي "الكواكب السائرة": ((ابن الشلبي)).

(٢) كذا في النسخ، وفي "الكواكب السائرة": ((وأجازوه)).

(٣) أبو محمد عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشّرعاني الشافعي (ت ٩٧٣هـ). ("الكواكب السائرة" ١٧٦/٣، "الأعلام" ١٨٠/٤).

(٤) وفاته في مصادر ترجمته سنة ٩٧٠هـ (انظر "الطبقات السنية" ٢٧٥/٣، "شذرات الذهب" ٥٢٣/١٠، و"التعليقات

السنية على الفوائد البهية" ص ١٣٤، و"هدية العارفين" ٣٧٨/١، و"الأعلام" ٦٤٣/٣).

(٥) في "أ": ((عمر))، وما أثبتناه هو الصواب كما في "الكواكب السائرة".

(٦) ص٧.

كما هو مبسوطٌ في إجازاتنا بطُرُقٍ عديدةٍ عن المشايخ المتبحرين الكبار.
وما كان في "الدرر والغرر" لم أعزّه إلّا ما ندرَ، وما زاد وعزّز نقله عزوته لقائله

إلّا إذا كان خالصاً طيباً، وقوله: ((المختار)) بمعناه، وهذان اسمان من أسمائه ﷺ، "ط" (١).

(٧٦) (قوله: كما هو) حالٌ من قوله: ((بسنده)).

(٧٧) (قوله: عن المشايخ) متعلّقٌ بمحذوفٍ حالٍ من ((إجازاتنا))، أي: المروية عنهم،
أو بـ ((إجازاتنا)) لتضمّنه معنى رواياتنا. ومن جملة مشايخه القطب الكبير والعالم الشهير
سيدي الشيخ "أيوب الخلوّتي" الحنفي.

(٧٨) (قوله: في "الدرر" و"الغرر") كلاهما لـ "ملا خسرو"، و"الدرر" هو شرح "الغرر".

(٧٩) (قوله: لم أعزّه) أي: لم أنسبه، من عزا يعزو، واسمُ المفعول منه: معزّوٌ كمدعوٍ
بالنّصحیح أرجحُ من معزيٍ بالإلعال، قال في "الألفيّة":
وصحّح المفعول من نحو عدا واعلّله إن لم تتحرّر الأجودا

ويروى بالوجهين قولُ الشاعر: [طويل]

أنا اللّيثُ معدياً عليه وعادياً^(٢)

والثاني هو الجاري على السنة الفقهاء.

(٨٠) (قوله: وما زاد وعزّز نقله) أي: وما زاد على ما في "الدرر" و"الغرر"، وعزّز نقله -

أي: قلّ نقله في الكتب المتداولة - عزوته لقائله. وفي بعض النسخ: ((وما زاد عن نقله))، أي:
وما زاد عن المنقول في "الدرر" و"الغرر"، فـ ((عن)) بمعنى على، والمصدرُ بمعنى اسم المفعول.

(١) "ط": المقدّمة ١/١٤.

(٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وصدره:

وقد علّمت عرّسي مُلكيّة أنّي

أنشده سيبويه في "الكتاب" ٤/٣٨٥، وابن قتيبة في "أدب الكاتب" ٥٦٩، وابن السيد في "الاقتضاب" ٤٦٩، وابن

منظور في "اللسان" مادّة ((عدا)) و((نظر)) و((حقا)).

روماً للاختصار، ومأمولي من الناظر فيه أن ينظر بعين الرضا والاستبصار، وأن يتلافى

[٨١] (قوله: روماً) أي: قصداً للاختصار، علة لقوله: ((لم أعزّه))، وفيه إشارة إلى كثرة نقله عن "الدُّرر" ومتابعيه له كعادة "المصنّف" في متنه و"شرحه"، وهو بذلك حقيق، فإنه كتاب مبني على غاية التحقيق.

[٨٢] (قوله: ومأمولي) من الأمل، وهو الرجاء. [١/٤٤ق/ب]

[٨٣] (قوله: من الناظر) أي: المتأمل. قال "الراغب"^(١): ((النظر قد يراد به التأمل والتفحص، وقد يراد به المعرفة الحاصلة بعد الفحص، واستعمال النظر في البصيرة أكثر عند الخاصة، والعامّة بالعكس)) اهـ. وتأمّله في "حاشية الحموي"^(٢).

[٨٤] (قوله: فيه) أي: في "شرحي" هذا.

١٤/١

[٨٥] (قوله: بعين الرضى) أي: بالعين الدالة على الرضى، ولا ينظر بعين المقت، فإنّ مَنْ نظرَ بها تبينَ له الحقُّ باطلاً كما قال الشاعر: [طويل]

وعين الرضى عن كلِّ عيبٍ كليلَةٌ كما أنّ عين السُّخْطِ تُبدي المساويا^(٣)

أو أنّه شبه الرضى بإنسان له عينٌ تشبّهها مضمراً في النفس، وذكر العين تخيّل، "ط"^(٤).

[٨٦] (قوله: والاستبصار) السين والفاء زائدتان، أي: والإبصار، والمراد به التبيّن والتأمّل، "ط"^(٥).

[٨٧] (قوله: وأن يتلافى) أي: يتدارك، في "القاموس"^(٦): ((تلافاه: تداركه)).

(١) "مفردات القرآن": مادة (نظر).

(٢) انظر "عمر عيون البصائر": المقدمة ٤٤/١.

(٣) البيت لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب في ديوانه ص ٩٠، وأنشده المبرد في "الكامل" ٢٧٦/١، ٢٧٧، وابن رشيّق القيرواني في "زهر الآداب" ٨٥/١، وابن عبد ربه في "العقد الفريد" ٣٤٨/٢، والبصري في "الحمامة البصريّة" ٥٥/٢، والبغدادى في "شرح أبيات المغني" ٢٦٦/٤.

(٤) "ط": المقدمة ١٤/١.

(٥) "ط": المقدمة ١٤/١.

(٦) "القاموس": مادة (لني).

تِلَافَةٌ.....

[٨٨] (قوله: تِلَافُهُ) الذي في "القاموس" ^(١) و "جامع اللغة" ^(٢) و "لسان العرب" ^(٣): ((التَلَف: الهلاك))، ولم يذكروا التَلَف، فليراجع. اهـ "ح" ^(٤).
ووقع التعبير به لغير "الشارح" ^(٥) كالإمام "عمر بن الفارض" - قدس سره - في قصيدته
"الكافية" بقوله ^(٦): [خفيف]

وتلافي إن كان فيه اتئلافي بك عجل به جعلت فداكا

ويحتمل أن الألف إشباع، وهو لغة قوم، "ط" ^(٧). وفسر العلامة "البوريني" في "شرحه"
على "ديوان ابن الفارض" ^(٨) التَلَف بالتلف، وكذا قال سيدي "عبد الغني النابلسي" في
"شرحه" عليه ^(٩).

(١) "القاموس": مادة (تلف)).

(٢) "جامع اللغة": للسيد محمد بن السيد حسن بن السيد علي الأذرَبَيْدِي (ت ٨٦٦هـ). ("كشف الظنون" ٥٧٢/١) ووفاته فيه ٧٦٠هـ، وهو خلاف ما في المصادر، انظر "هدية العارفين" ٢/٢٠٣، و"الأعلام" ٨٨/٦.

(٣) "لسان العرب": مادة (تلف)) لأبي الفضل محمد بن مكرم، جمال الدين المعروف بابن منظور الأنصاري المصري (ت ٧١١هـ). ("كشف الظنون" ١٥٤٩/٢، "الدرر الكامنة" ٢٦٢/٤، "بغية الوعاة" ٢٤٨/١).

(٤) "ح": المقدمة ق ٢/ب.

(٥) الذي في "ط" ١٤/١: ((المصنف)) بدل ((الشارح))، ولعله قصد به المحصفي.

(٦) ديوانه ص ٨٤ - وهو أبو حفص وأبو القاسم عمر بن علي بن مرشد، شرف الدين المعروف بابن الفارض الحموي المصري (ت ٦٣٢هـ). ("وفيات الأعيان" ٤٥٤/٣، "شذرات الذهب" ٢٦١/٧).

(٧) "ط": المقدمة ١٤/١.

(٨) المسمى "البحر الفاضل في شرح ديوان ابن الفارض": ٢١٣/١، والثوري هو الحسن بن محمد بن محمد بن محمد، بدر الدين الصفوري الدمشقي الشافعي (ت ١٠٢٤هـ). ("خلاصة الأثر" ٥١/٢، "هدية العارفين" ٢٩١/١).

(٩) المسمى "كشف السر الغامض شرح ديوان ابن الفارض": ٢١٣/١، وهو للشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الدمشقي (ت ١١٤٣هـ). ("إيضاح المكنون" ٣٦١/٢، "هدية العارفين" ٥٩٠/١، "سلك الدرر" ٣٠/٣).

بقدر الإمكان، أو يصفَح ليصفَح عنه عالمُ الأسرار والإضمار،.....

وتلافي مصدرٌ مضافٌ إلى المتكلم، ووقعَ في كلام الشعراء كثيراً، ومنه قول "ابن عُثَيْن" ^(١)
يخاطِبُ بعضَ الملوك وكان مريضاً: [كامل]

انظرْ إليَّ بعينِ مولى لَمْ يَزَلْ يُولي الندى وتَلَفَ قبلَ تَلافي
أنا كالأذي احتاجُ ما يحتاجُهُ فاعنَمْ دعائي والتَّناء السوافي ^(٢)

فجاءه الملكُ بألف دينارٍ، وقال له: أنت الذي، وهذه الصَّلَّة، وأنا العائد.

(٨٩) (قوله: بقدرِ الإمكان) متعلِّق بقوله: ((يتلافى)). والإضافةُ بيانٌ، أي: إذا ^(٣) رأى فيه عيباً يتداركه بإمكانه أن يحمله على عملٍ حسنٍ حيث أمكن، أو يُصلِّحه بتغيير لفظه إن لم يمكن تأويله.

(٩٠) (قوله: أو يصفَح) في بعض النسخ بالواو، أي: يسمَح ولا يفضَح. والصفَحُ في الأصل: الميلُ بصفحة العنق. ثم أُريدَ به مطلقُ الإعراض.

(٩١) (قوله: ليصفَح عنه إلخ) لأنَّ الجزء من جنس العمل.

(٩٢) (قوله: الأسرار) بكسر الهمزة: مصدرُ أسرٍّ؛ ليناسبَ الإضمار وإنَّ احتمالَ أن يكون بفتحها جمعَ سرٍّ. أهد "ح" ^(٤).

وعلى الأوَّلِ عطفٌ [١٥ق/١] ((الإضمار)) عليه عطفُ مرادفٍ، وعلى الثاني عطفُ مغايرٍ. قال "ط" ^(٥): ((والأوَّلُ أن يقولَ بَدَلُ الإضمار: الإظهار ليكونَ في كلامه صنعةُ الطَّباق، وهي الجمعُ بين لفظين متقابلين المعنى)).

(١) أبو المحاسن محمد بن نصر الله بن مكارم بن الحسن بن عُثَيْن، شرف الدين المعروف بابن عُثَيْن الأنصاري الحورانيِّ الدمشقي (ت ٦٣٠ هـ - ٦٣٣). ("شذرات الذهب" ٢٤٦/٧). وفي بعض المصادر: ((نصر الدين))، وفي بعضها: ((نصر بن مكارم)).

(٢) ديوانه ص ٩٢، والحيز في "وفيات الأعيان" ٤٩٥/٣ - ٤٩٦، و"الغيث للمسح" ١٨٢/١، و"خزانة الأدب" ٣١٠/١.

(٣) من ((بقدر الإمكان)) إلى ((إذا)) ساقطٌ من "أ".

(٤) "ح": المقدِّمة ق ٢/ب.

(٥) "ط": المقدِّمة ١٥/١.

ولعمري إنَّ السلامة من هذا الخطرِ لأمرٌ يعزُّ على البشر، ولا غرو؛ فإنَّ النسيان...

- [٩٣] (قوله: ولعمري) تقدّم الكلام عليه، وهذه الفقرة وقعت في خطبة "النهر"^(١).
- [٩٤] (قوله: الخطر) هو الإشراف على الهلاك، والمراد به هنا الشيء الشاق، وهو الخطأ والسهو المعبر عنه بالتلاف.
- [٩٥] (قوله: يعزُّ) على وزن يعلُّ، أو يملُّ كما في "القاموس"^(٢)، والمادة تأتي بمعنى العسر، و بمعنى القلّة، وبمعنى الضيق، وبمعنى العظمة كما أفاده في "القاموس"^(٣)، وكلُّ صحيح، أفاده "ط"^(٤).
- [٩٦] (قوله: البشر) اسم جنس، والبشر: ظاهر البشرة، وهو ما ظهر من الجسد. والجن: ما اختفى، من الاجتنان، وهو الاستتار، "ط"^(٥).
- [٩٧] (قوله: ولا غرو) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة: مصدر غرأ، من باب عدا، بمعنى عَجِبَ بوزن فَرِحَ، أي: لا عَجَبَ. اهـ "ح"^(٦). أي: من عزّة السّلامة مما ذكر.
- [٩٨] (قوله: فإنَّ النسيان) الفاء تعليلية، أي: لأنَّ النسيان الذي هو سبب التلاف المتقدّم، "ط"^(٧).
- وعرفه في "التحرير"^(٨) بأنه: ((عدم الاستحضار في وقت الحاجة))، قال: ((فشمل
- (قوله: وعرفه في "التحرير": بأنه عدم الاستحضار في وقت الحاجة إلخ) ذكر في مفسدات الصلاة

(١) "النهر الفائق": المقدّمة ق ٢/أ، وهو لعمري بن إبراهيم بن محمد، سراج الدين المعروف بابن نجيم المصري (ت ١١٠٥هـ)، شرّح به "كنز الدقائق" لأبي البركات عبد الله بن أحمد، حافظ الدين النسيبي (ت ٧١٠هـ)، ("كشف الظنون" ١٥١٦/٢، "خلاصة الأثر" ٢٠٦/٣) وذكر الشيخ عبد الغني النابلسي في "نهاية المراد" ٣٤٩-٣: أن "النهر الفائق" مختصر "البحر الرائق".

(٢) "القاموس": مادة ((عز)).

(٣) "القاموس": مادة ((عز)).

(٤) "ط": المقدّمة ١٥١/١ باختصار يسير.

(٥) "ط": المقدّمة ١٥١/١.

(٦) "ح": المقدّمة ق ٢/ب.

(٧) "ط": المقدّمة ١٥١/١.

(٨) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الأوّل - فصل في بيان أحكام عوارض الأهلية ص ٢٧٣..

من خصائص الإنسانية،.....

السهو؛ لأنَّ اللغة لا تفرِّقُ بينهما)) اهـ.

(٩٩) (قوله: من خصائص الإنسانية) أي: من الأمور الخاصة بالحقيقة الإنسانية، أي: بأفرادها، والياء للنسبة إلى المجرّد عنها، رُوِيَ عن "ابن عباس" أنّه قال: «سُمِّيَ إنساناً لأنّه عهدٌ إليه فنسي»^(١). وقال الشاعر: [كامل]

لا تَسِينَنَّ تلكَ العهودَ فإنّما سُمِّيتَ إنساناً لأنّك ناسي^(٢)

وقال آخرُ: [بسيط]

نسيتَ وعدك والنسيانُ مغتفرٌ فاغفرْ فأوّلُ ناسٍ أوّلُ الناسِ^(٣)

وقيل: لأنّسه بأمثاله أو برّبّه تعالى، قال الشّاعر: [طويل]

وما سُمِّيَ الإنسانُ إلّا لأنّسيه ولا القلبُ إلّا أنّسه يتقلّبُ^(٤)

عن "شرح التحرير": ((أنّه لا فرقَ بينهما عند الفقهاء والأصوليين وأهل اللغة، وفرّقَ الحكماء بأنّ السّهو زوالُ الصُّورة عن المُدرِكة مع بقائها في الحافظة، والنسيانُ زوالُها عنهما معاً، فيحتاجُ في حصولها إلى كسبٍ جديدٍ، وقيل: النسيانُ عدمُ ذكرٍ ما كان مذكوراً، والسّهو غفلةٌ عمّا كان مذكوراً أو ما لم يكن، فالنسيانُ أخصُّ مطلقاً)).

(١) أخرجه الحاكم ٣٨١-٣٨٠/٢ كتاب التفسير - باب تفسير سورة طه، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يُخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٢) البيت لأبي تمام في ديوانه ٢٤٥/٢، و"البصائر والذخائر" لأبي حيّان التّوحّيديّ ٩٥/٥، و"تفسير القرطبي" ١٢٠/١، و"الدرّ المصون" ١٢٠/١.

(٣) البيت في "حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي": ٣٠٢/١، ورُوِيَ صدره في "تفسير القرطبي" ١٩٣/١، و"الدرّ المصون" ١٢٠/١.

فإنّ نسيتَ عهوداً منك سالفه

(٤) البيت في "تفسير القرطبي" ١٩٣/١، و"الدرّ المصون" ١١٩/١، و"حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي" ٣٠٢/١.

والخطأ والزلل من شعائر الآدمية.....

[١٠٠] (قوله: والخطأ) هو: أن يقصدَ بالفعل غيرَ المحلِّ الذي يُقصدُ به الجنابة كالرمي إلى صيدٍ، فأصاب آدمياً، "تحرير" ^(١). وفي "القاموس" ^(٢): ((الخطأ: ضدُّ الصواب))، ثم قال: ((والخطأ: ما لم يُتعمد)).

[١٠١] (قوله: من شعائر الآدمية) الشعائر: العلامات كما في "القاموس" ^(٣)، "ح" ^(٤). قال في "معراج الدراية" ^(٥): ((وشرعاً ما يؤدَّى من العبادات على سبيل الاشتهار كالأذان والجماعة والجمعة وصلاة العيد والأضحية، وقيل: هي ما جعل علماً على طاعة الله تعالى)) اهـ.

(قوله: هو أن يقصدَ بالفعل غيرَ المحلِّ إلخ) هذا أحد نوعي الخطأ، وهو الخطأ في فعلٍ الجارحة، كأن رمى غرضاً فأصابه ثم رجع عنه، أو تجاوزَ إلى ما وراء فأصاب آدمياً، أو قصدَ رجلاً فأصاب غيره. والثاني: الخطأ في ظنِّ الفاعل، كأن يرمي شخصاً ظنَّه صيداً فإذا هو آدميٌّ، إلى آخر ما يأتي إن شاء الله تعالى في الجنايات.

(قوله: قال في "معراج الدراية": وشرعاً ما يؤدَّى من العبادات إلخ) الظاهر أن عبارته في شعائر الإسلام لا في شعائر الآدمية، وأن كلامه في مدلول الشعائر بقطع النظر عن الإضافة إلى الآدمية، بل بحسب معناها في اصطلاح أهل الشرع، وقال "العيني" في "خطبة الهداية" عند قوله: ((وأظهر شعائر الشرع)): ((شعائر جمع شعارة أو شعيرة، الشعيرة: البدنة تهذى، وكلُّ ما جعل علماً على طاعة الله تعالى، ويقال: المرأ بها ما كان أداؤه على سبيل الاشتهار كصلاة الجمعة مما كان فيه اشتهاً)).

(١) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الأول - فصل في عوارض الأهلية ص ٢٩٢-.

(٢) "القاموس": مادة (خطأ).

(٣) "القاموس": مادة (شرع).

(٤) "ح": المقتمة ٢/ب.

(٥) "معراج الدراية": لمحمد بن محمد بن أحمد، قوام الدين السنجاري الحنفي المعروف بالكاكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح به "الهداية" للمرغباني. ("كشف الظنون" ٢/٢٠٣٣، "الفوائد البهية" ص ١٨٦-، "الأعلام" ٣/٧٧٠). ويذكره ابن عابدين رحمه الله بهذا اللفظ، ويلفظ "المعراج".

وأستغفرُ الله مستعيذاً به من حسدٍ.....

١٥/١

قال "ط"^(١): ((وإنما عبَّرَ بها هنا وفيما تقدَّم بـ ((خصائص)) لأنَّ النسيان من خصائص الإنسان، والخطأ والزلل يكون منه ومن غيره حتَّى من الملائكة كما وقع لإبليس [١٥/ب] بناءً على أنَّه منهم، ولـ "هاروت" وـ "ماروت" على ما قيل، كقولهم: ﴿أَتَجَمَّلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة - ٣٠]، وكنظَرِ بعضِ الملائكة إلى مقامه في العبادة، وأمَّا الجنُّ فذلك أكثرُ حالهم)).
[١٥٢] (قوله: وأستغفرُ الله) أي: أطلبُ منه سترَ ذنبي، وكأنَّه أتى به لأنَّ ما ذكره قبله فيه نوعٌ تبرئةٍ للنفس، وهو مما لا ينبغي، بل الأولى هضمُ النفس بالخطأ والنسيان وإنَّ كانا من لوازم الإنسان.

[١٥٣] (قوله: مستعيذاً) حالٌ من فاعل ((أستغفرُ)). والعوذ: الالتجاء، كالعياذ والمعاذاة و التعوُّذ والاستعاذة، والعوذ بالتحريك: الملجأ، كالمعاذ والعياذ، "قاموس"^(٢).

[مطلب]

[في تعريف الحسد وذمِّه وأهله]

[١٥٤] (قوله: من حسدٍ) هو: تمنِّي زوالِ نعمةِ المحسود، سواءً تمنَّى انتقالها إليه أم لا، ويُطلَقُ على الغبطة مجازاً، وهي: تمنِّي مثلِ تلك النعمة من غير إرادة زوالها عن صاحبها، وهو غير مذموم بخلاف الأوَّل؛ لأنَّه يؤدِّي إلى الاعتراض على الخالق تعالى، ولذا قال عليه الصلاة والسلام: ((إياكم والحسد، فإنَّ الحسد يأكلُ الحسنات كما تأكلُ النارُ الحطب))^(٣)، وسمَّاه عليه الصلاة والسلام: ((حالقةُ الدِّين لا حالقةُ

(١) "ط": المَقْدَمَةُ ١٥/١.

(٢) "القاموس": مادَّة ((عوذ)).

(٣) أخرجه أبو داود برقم (٤٩٠٣) كتاب الأدب - باب في الحسد، والبيهقي في "الشعب" برقم (٦٦٠٨) من طريق إبراهيم بن أبي أسيل عن جدِّه عن أبي هريرة مرفوعاً، وإبراهيم بن أبي أسيل صدوقٌ كما في "التقريب" ٣٢/١، وجدُّه لا يُعرَفُ، فالحديثُ ضعيفٌ بهذا الإسناد، وله شاهدٌ من حديث أنسٍ عند ابن ماجه برقم (٤٢١٠)، وفي =

يسدُّ بابَ الإنصاف، ويردُّ عن جميل الأوصاف،.....

الشعر»^(١)، وقال تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [الفلق - ٥]، والحاسدُ ظالمٌ لنفسه - حيث أتعبَ نفسه وأحزنَها، وأوقعها في الإثم - ولغيره، حيث لم يجبَ له ما يجبُ لنفسه.

ولذا قال "أبو الطَّيِّب"^(٢): [طويل]

وأظلمَ أهلُ الأرضِ مَنْ كان حاسداً لِمَنْ باتَ في نَعَمائِهِ يتقلَّبُ^(٣)
(١٠٥) (قوله: يسدُّ بابَ الإنصاف) صفةٌ تأكيديةٌ؛ لأنَّ حقيقةَ الحسدِ مُشعَّرةٌ بها؛ إذ الإنصافُ هو الجريُّ على سَنَنِ الاعتدالِ والاستقامةِ على طريقِ الحقِّ، وهذا الوصفُ لا يتأتَّى وجودُهُ مع الحسدِ. والغرضُ من الإتيانِ بهذا الوصفِ التأكيديِّ النداءُ على كمالِ بشاعةِ الحسدِ، وتقريرُ ذمِّه والتنفيرُ عنه، ولا يخفى ما فيه من الاستعارةِ المكْنِيةِ والتخيُّليةِ والترشيحِ.

(١٠٦) (قوله: ويردُّ) أي: يصرفُ صاحبه عن جميلِ الأوصاف، أي: عن الاتِّصافِ بالأوصافِ الجميلةِ أو عن رؤيتها في المحسود، فلا يرى الحاسدُ له وصفاً جميلاً لِمَا أنَّ عينَ السُّحْطِ تُبْدي المساويا.

و ردَّ يتعدَّى بنفسه، ويتعدَّى بعن إلى مفعولٍ ثانٍ وإنَّ لم يذكره في "القاموس"، فَمِنْ شواهدِ النُّحاة قولُ الشاعر: [وافر]

أكفراً بعد ردِّ الموتِ عنِّي وبعد عطائِكَ المائتةِ الرُّتاعا^(٤)

- إنسانه عيسى بن أبي عيسى الخنات، وهو ضعيفٌ، فلمَّله يقوى به.

(١) أخرجه أحمد ١٦٥/٥ - ١٦٧، والترمذي برقم (٢٥١٠). كتاب صفة القيامة - باب رقم (٥٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٣٢/١٠. كتاب الشهادات - باب شهادة أهل العصبية، وابن عبد البر في "التمهيد" ١٢٠/٦ عن الزبير مرفوعاً.

(٢) أبو الطَّيِّب أحمد بن الحسين بن الحسن المعروف بالمتنبي الجعفي الكوفي الكندي (ت ٣٥٤هـ). ("وفيات الأعيان" ١٢٠/١، "مذرات الذهب" ٢٨١/٤).

(٣) "ديوانه" بشرح العكبري ١٨٥/١، و "خزائن الأدب" لابن حجة الحموي ٢٠٤/١.

(٤) قائله عُمَيْرُ بن شَيْمٍ القُطَاميِّ التُّغَلَيْي، والبيتُ في ديوانه ص ٣٧، وهو من قصيدةٍ طويلةٍ يمدح فيها زفر بن الحارث الكلبي وكان أسرته في حرب، فمنَّ عليه وأعطاه مائةً من الإبل، أنشد البيت ابنُ سلام في "طبقاته" ٥٣٧/٢، =

ألا وإنَّ الحسد حسكٌ،.....

فافهم. وهذه الفقرة بمعنى التي قبلها، وفي الفقرتين من أنواع البديع: التَّرصيعُ، وهو: أن يكون ما في إحداهما من الألفاظ [١/١٦ق/أ] أو أكثرُه مثلَ ما يقابلُه من الأخرى في الوزن والتقفية.

والجناسُ اللاحقُ، وهو: اختلافُ اللفظين المتجانسين في حرفين غيرِ متقاربين. ولزومُ ما لا يلزم، وهو هنا: الإتيانُ بالصاد قبل الألف في الإنصاف والأوصاف. وقد أتى بهاتين الفقرتين "المصنّف" في "المنح"^(١)، و"ابن الشَّحْنة" في "شرح الوهبانية"^(٢)، وسبقَهما إلى ذلك "ابن مالك" في "التسهيل"^(٣).

[١٠٧] (قوله: ألا) أداة استفتاح يُستفتحُ بها الكلامُ.

[١٠٨] (قوله: حَسَكُ) بفتحِتن: شوكُ السَّعدان، والسعدانُ: بُتٌ من أفضلِ مراعي الإبل

(قوله: وهذه الفقرة بمعنى التي قبلها) باعتبارِ استلزامها لِمَا قبلها في المآلِ.

= وابن جني في "الخصائص" ٢٢١/٢، وابن منظور في "اللسان" مادةً ((زهف، سمع، عطو، غشا))، وابن هشام في "أوضح المسالك" ٣/٢١١، والسيوطي في "الأشباه والنظائر" ٤١١/٢. والرتاع: الإبلُ التي ترعى ما تشاء، وتحيء وتذهب في المرعى نهاراً. اهـ. "اللسان" مادةً ((رتع)).

(١) "المنح": المَقْدَمة ١/ق ٤/أ.

(٢) المسمى: "تفصيل عقد الفرائد بتكميل قيد الشرائد": المَقْدَمة ق ٤/أ نقلاً عن ابن مالك في "التسهيل"، و"التفصيل" لأبي البركات عبد البرِّ ابن محمد بن محمد، سريِّ الدين المعروف بابن الشَّحْنة الحلبيّ (ت ٩٢١هـ)، شَرَحَ به منظومة "قيد الشرائد ونظم الفرائد" لعبد الوهَّاب بن أحمد المعروف بابن وهبان الدمشقيّ (ت ٧٦٨هـ). ("كشف الظنون" ١٨٦٥/٢، "الكواكب السائرة" ٢٢٠/١، "الأعلام" ٢٧٣/٣)، وفي بعضِ المصادر: "تفصيل عقد الفوائد".

(٣) "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد": المَقْدَمة ص ٢، وهو لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله، جمال الدين المعروف بابن مالك الطائي الجبَّانيّ (ت ٦٧٢هـ). ("كشف الظنون" ٤٠٥/١، "بغية الرعاة" ٥٣/١، "شذرات الذهب" ٥٩٠/٧).

من تَعَلَّقَ بِهِ هَلَكَ، وكفى للحاسد ذمًّا آخرُ سورة الفلق،

كما في "القاموس" ^(١)، "ح" ^(٢).

وهذا من التشبيه البليغ، فهو على حذف الأداة، أو تجري فيه استعارة على طريقة "السعد"، "ط" ^(٣). وبين ((الحسد)) و ((حسك)) الجناس اللاحق أيضاً.

[١٠٩] قوله: مَنْ تَعَلَّقَ بِهِ هَلَكَ يشير إلى وجه الشبه، فإنَّ الحسد إذا تَعَلَّقَ بإنسان أهلكه؛ لأنَّه يأكلُ حسناؤه، "ط" ^(٤).

وظاهرة: أنَّ الضمير في ((تعلَّقَ)) لـ ((الحسد))، لا لـ ((مَنْ))، و الأنسب إرجاعه لـ ((مَنْ)).

[مطلب]

[في كفى وفاعلها وتمييزها]

[١١٠] قوله: وكفى للحاسد إلخ ((كفى)) فعلٌ ماضٍ، و اللام في ((للحاسد)) زائدة في المفعول به على غير قياس، و((ذمًّا)) تمييزٌ، وتمييزٌ كفى غير مُحَوَّلٍ عن شيء كما ذكره "الداميني" في "شرح التسهيل" ^(٥)، ومثله: امتلأ الكوز ماءً، و((آخرُ)) بالرفع فاعلٌ ((كفى))، ولم يزد الباء في فاعلها؛ لأنَّه غير لازم، بل غالبٌ بخلاف زيادتها في فاعل أفعِلْ في التعجب، فإنَّها لازمة، لكن قال "الداميني": ((إنَّ كان كفى بمعنى أجزأ وأغنى، أو بمعنى وقى لم تُزدِ الباء في فاعلها، هكذا قيل،

(١) "القاموس": مادة ((حسك))، و((سعد)).

(٢) "ح": المقدمة ق ٢/ب.

(٣) "ط": المقدمة ١/١٥.

(٤) "ط": المقدمة ١/١٦.

(٥) للمسي "تعليق الفرائد": لمحمد بن أبي بكر بن عمر، بدر الدين المعروف بابن اللطاميني المخزومي القرشي المالكي (ت ٨٢٧هـ)، شرح "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لأبي عبد الله محمد بن عبد الله، جمال الدين المعروف بابن مالك الطائي الجبائي (ت ٦٧٢هـ). ("كشف الظنون" ١/٤٠٠-٤٠٦، "الضوء اللامع" ٧/١٨٤، "بغية الوعاة" ١/٢٧، ٥٣).

..... في اضطرامه

ولم أرَ مَنْ أَفْصَحَ عَنْ مَعْنَى كَفَى الَّتِي تَغْلِبُ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي فَاعِلِهَا، وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ مَا يَشِيرُ إِلَى أَنَّهَا قَاصِرَةٌ لَا مُتَعَدِّيَّةٌ، وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ خِلَافُ ذَلِكَ ((اهـ، فافهم.

وَوَجْهُ الذَّمِّ أَنَّهُ تَعَالَى أَسْنَدَ إِلَيْهِ الشَّرُّ، وَأَمَرَ نَبِيَّهُ ﷺ بِالِاسْتِعَاذَةِ مِنْهُ، وَأَيُّ ذِمٍّ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ؟! [١١١] (قوله: في اضطرامه) متعلق بـ ((كفى))، أو بمحذوف حال من الحاسد، أو ((في)) للتعليل كما في حديث: ((إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا))^(١)، أو بمعنى مع كما في:

﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف - ٣٨]

والاضطرام - كما قال "ح"^(٢) عن "جامع اللغة" - ((اشتعال النار فيما يُسرِعُ اشتعالها فيه))، قال "ط"^(٣): ((شَبَّ شَدَّةً تَحْسُرُهُ لِقَوَاتٍ غَرَضُهُ بِالِاشْتِعَالِ)).

(قوله: ولم أرَ مَنْ أَفْصَحَ عَنْ مَعْنَى كَفَى إلخ) في "حاشية المغني" - "الدُّسُوقِي": ((أَنَّ كَفَى الَّتِي تَغْلِبُ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي فَاعِلِهَا كَفَى الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى حَسَبُ الَّتِي هِيَ فِعْلٌ قَاصِرٌ)) اهـ. وكفى بمعنى أجزأ متعديّة لواحدٍ، والثانية لاثنين. اهـ "مغني".

(١) أخرجه أحمد ٢/٢٦١، والبيهقي برقم (٣٣١٨) كتاب بدء الخلق - باب إذا وَقَعَ الذِّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدَكُمْ، ومسلم (٢٢٤٢) كتاب السلام - باب تحريم قتل الهرّة، وابن ماجه (٤٢٥٦) كتاب الزهد - باب ذكر التوبة من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

وأخرج أحمد ٢/٥٢٠ من حديث علقمة قال: ((كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ، فَدَخَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَقَالَتْ: أَنْتَ الَّذِي تُحَدِّثُ أَنَّ امْرَأَةً عَذَّبَتْ فِي هَرَّةٍ لَهَا، فَلَمْ تَطْعَمْهَا وَلَمْ تَسْقِهَا، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْهُ - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - فَقَالَتْ: هَلْ تَدْرِي مَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ؟ إِنَّ الْمَرْأَةَ مَعَ مَا فَعَلْتَ كَانَتْ كَافِرَةً، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ ﷻ مِنْ أَنْ يَعْذِّبَهُ فِي هَرَّةٍ))، وأورده الهيثمي في "جمع الزوائد" ١٠/١٩٠ كتاب التوبة - باب فيما يحترق من الذنوب، وقال: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، وفي الباب عن جابر رضي الله عنه.

(٢) "ح": المقدمة ق ٢/ب.

(٣) "ط": المقدمة ١/١٦.

بالقلق، لله دَرُّ الحسد ما أعدَّله، بدأ بصاحبه قتله.....

[١١٢] (قوله: بالقلق) هو بالتحريك: الانزعاج^(١)، "قاموس"^(٢).

[١١٣] (قوله: لله دَرُّ الحسد) في "الرضي"^(٣): ((الدَّرُّ في الأصل ما يدرُّ، أي: ما ينزل من الصَّرْع من اللبن، ومن الغيم من المطر، [١٦/ب] وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، وإنما نسب فعله لله تعالى قصداً للتعجب منه؛ لأنَّ الله تعالى منشئُ العجائب، وكلُّ شيءٍ عظيمٍ يريدون التعجب منه يَسبِّحونه إليه تعالى ويضيفونه إليه، فمعنى لله دَرَّة: ما أعجب فعله)).
وفي "القاموس"^(٤): ((وقولهم: ولله دَرُّه أي: عمله))، كذا في "حواشي الجامي" للمولى "عصام"^(٥)، ثم قال: ((فقول "الشرح" - يعني "الجامي" - : لله خيره يجعل الدَّرَّ كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة)). اهـ "ابن عبد الرزاق".

[١١٤] (قوله: ما أعدَّله الخ) تعجبٌ ثانٍ متضمنٌ لبيان منشأ التعجب، وفي "الرسالة القشيرية"^(٦): ((قال "معاوية" رحمه الله: ليس في خلال الشرِّ حلةٌ أعدلُ من الحسد، تقتلُ

(١) من (تَحَسَّرَه) إلى (الانزعاج)) ساقطٌ من "٢".

(٢) "القاموس": مادةٌ (قلق)).

(٣) "شرح الرضي على الكافية": التمييز ٧٠/٢.

(٤) "القاموس": مادةٌ (در)).

(٥) باب التمييز ص ١٧٨ - من حواشي المولى إبراهيم بن محمد بن غريشة، عصام الدين الأسفرائيني (ت ٩٤٥ هـ) وقيل: (٩٥١ هـ) على "الفوائد البهية" للمولى عبد الرحمن بن أحمد، نور الدين الجامي (ت ٨٩٨ هـ) شرح "الكافية" لأبي عمرو عثمان بن عمرو، جمال الدين الشهير بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ). ("كشف الظنون" ١٣٧٠/٢ - ١٣٧٢، "الفوائد البهية" ص ٨٦، "هدية العارفين" ٢٦/١).

(٦) "الرسالة القشيرية": باب الحسد ٤٠٢/١، وهي لأبي القاسم عبد الكريم بن هُوَازن النيسابوري القشيري الشافعي (ت ٤٦٥ هـ). ("كشف الظنون" ٨٨٢/١، "تاريخ بغداد" ٨٣/١)، وسيأتي كلام ابن عابدين على الرسالة ومصففها ص ١٠٣ - قوله: ((أبو القاسم))، وقوله: ((في رسالته)).

(٧) لم نعثَر على تخرِيج لهذا القول بعد طول بحث.

[طويل]

وما أنا من كيدِ الحسود بآمين ولا جاهل يزري ولا يتدبرُ

الحاسد^(١) غمًا قبل المحسود)) اهـ.

لكن شرطه ما قال الشاعر: [بسيط]

دع الحسود وما يلقاه من كمدٍ
إن لمت ذا حسدٍ نفست كُربتهُ
وإن سكنت فقد عذبته بيدهُ

وقال آخر وقد أجاد: [مجزوء الكامل]

اصبر على كيدِ الحسو
النار تاكل بعضها
د فإن صبرك يقتله
إن لم تجد ما تأكله^(٢)

[١١٥] (قوله: وما أنا إلخ) البيت من "المنظومة الوهبانية"^(٣)، قال شارحها العلامة "عبد البر بن الشحنة"^(٤): ((الكيد: الخديعة والمكر، والحسود: فعول من الحسد، فيه مبالغة في معنى الحاسد، والآمين: المطمئن، ولا جاهل: عطف على الحسود، يعني: ولا من كيد جاهل، يزري بفتح التحتية: من زرى عليه، إذا عابه واستهزأ به، وأنكر عليه، ولم يعدّه شيئاً، أو تهاون به، ويجوز ضمها من أزرى، قال في "القاموس"^(٥): لكنه قليل، وتزرى

(١) (تقتل الحاسد) ساقط من "أ".

(٢) ذكره مؤلفا "البلاغة الواضحة" ص ٤٩٤، ونسباه لأبي تمام، ولم نجده في ديوانه، وذكره ابن عبد ربه في "العقد الفريد" ٣٢٤/٢ ولم ينسبه، وانظر "المستطرف" ٢١٥/١، و"حاشية الحفاجي على البيضاوي" ٣٢٠/١.

(٣) اللبثان لأبي تمام، وهما في ديوانه ٤١٢/٢ (دار المعارف، ت: محمد بدیع شریف).

(٤) المسماة "فيد التراث ونظم الفرائد": ص ٣٠. هامش "المنظومة المحببة"، و"الوهابية" لأبي محمد عبد الوهاب بن أحمد، أمين الدين المعروف بابن وهبان الحارثي الدمشقي (ت ٧٦٨هـ). ("كشف الظنون" ١٨٦٥/٢، "الدرر الكامنة" ٤٢٣/٢، "الفوائد البهية" ص ١١٣-).

(٥) "تفصيل عقد الفرائد": المقدمة ق ٤/أ.

(٦) "القاموس": مادة ((زري)).

ولله دَرُّ القائل: [بسيط]

هَمْ يَحْسَدُونِي وَشَرُّ النَّاسِ كُلِّهِمْ مَنْ عَاشَ فِي النَّاسِ يَوْمًا غَيْرَ مُحْسَدٍ

وَأَزْرَى بِأَخِيهِ: أَدْخَلَ عَلَيْهِ عِيًّا أَوْ أَمْرًا يَرِيدُ أَنْ يُلِيسَ عَلَيْهِ بِهِ. وَلَا يَتَدَبَّرُ: عَطَفَ عَلَيْهِ، أَيْ: لَا يَتَفَكَّرُ فِي عَوَاقِبِ الْأُمُورِ.

وَسَبُّ هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ ابْتُلِيَ بِمَا ابْتُلِيَ بِهِ مِنْ حَسَدِ الْحَاسِدِينَ وَكَيْدِ الْمَعَانِدِينَ، وَاللَّهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يَجْعَلَ كَيْدَهُمْ فِي نَحْرِهِمْ، فَبَعْضُهُمْ اسْتَكْثَرَهُ عَلَيْهِ، وَبَعْضُ قَالَ: إِنَّهُ مَسْبُوقٌ إِلَيْهِ)) اهـ ملخصاً.

(١١٦) (قوله: هم يحسدوني) أصله: يحسدوني، حُذِفَتْ إِحْدَى التَّوْنَيْنِ تَخْفِيفًا. اهـ "ح" (١).
و((شُرُّ)) أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ، حُذِفَتْ هَمْزَتُهُ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ كَمَا حُذِفَتْ مِنْ خَيْرٍ، وَإِبْتَاهَا لُغَةً قَلِيلَةً أَوْ رَدِيئَةً كَمَا فِي "الْقَامُوس" (٢).

و((كُلِّهِمْ)) بِالْجَرِّ تَأْكِيدٌ لـ ((الناس)) لِإِفَادَةِ الشَّمُولِ، وَلَا يَقَالُ: الْكَافِرُ شَرٌّ مِنْ لَمْ يُحْسَدْ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَنْ لَمْ يُحْسَدْ شَرًّا مِنْهُ؟! لِأَنَّا نَقُولُ: هُوَ مِنْ جَمَلَةٍ مَنْ لَمْ يُحْسَدْ، بَلْ [١/١٧ق/أ] لَيْسَ لَهُ مَا يُحْسَدُ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّ اللَّهَ مُدْهِرٌ﴾ الْآيَةَ [المؤمنون - ٥٥]، فَافْهَمْ.

و((فِي النَّاسِ)) مَعْنَى مَعَهُمْ، و((يَوْمًا)) ظَرْفٌ لـ ((عَاشَ))، و((غَيْرَ)) بِالنَّصْبِ حَالٌ. وَقَدْ أَتَى "الشَّارِحُ" بِهَذَا الْبَيْتِ تَبَعًا لـ "ابن الشَّحْنَةِ" تَسْلِيَةً لِلنَّفْسِ، فَإِنَّ الْحَسَدَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلذَّوِي الْكَمَالِ الْمُتَصَفِّينَ بِأَكْمَلِ الْخِصَالِ.

وَفِي مَعْنَاهُ مَا يُنْسَبُ إِلَى "عَلِيٍّ" كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: [بسيط]
إِنْ يَحْسَدُونِي فَلِأَنِّي غَيْرٌ لِأَيِّمِهِمْ قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الْفَضْلِ قَدْ حَسَدُوا

(١) "ح": المَقْدَمَةُ ق ٢/ب.

(٢) "الْقَامُوس": مَادَّةُ ((شُرُّ)).

إِذْ لَا يَسُودُ سَيِّدٌ.....

فَدَامَ بِي وَبِهِمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ وَمَاتَ أَكْثَرُهُمْ ^(١) غَيْظًا بِمَا مَجِدُ ^(٢)

[١١٧] (قوله: إِذْ لَا يَسُودُ) أي: لَا يَصِيرُ ذَا سَوْدٍ وَفَخَارٍ، وَأَصْلُهُ: يَسُودُ كَيَنْصُرُ، نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْوَاوِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا فَسَكُنْتُ الْوَاوِ، وَهَذَا عَلَّةٌ لِمَفْهُومِ ((وَشَرُّ النَّاسِ))؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ شَرُّ النَّاسِ مِنْ لَمْ يُحْسَدُ نَتَجَ أَنَّ خَيْرَهُمْ مَنْ يُحْسَدُ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَبَبًا فِي سَيَادَتِهِ لِأَنَّ الْمَدْحَ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الرِّيَاسَةُ وَالسُّودَدُ، وَالْقَذْحُ فِيهِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْحِلْمُ وَالتَّحُمُّلُ وَالصَّفْحُ، وَذَلِكَ سَبَبٌ فِي السِّيَادَةِ أَيْضًا. اهـ "ط" ^(٣).

قُلْتُ: وَالْحَسُودُ أَيْضًا سَبَبٌ فِي السِّيَادَةِ ^(٤) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَبَبٌ لِنَشْرِ مَا انْطَوَى مِنَ الْفَضَائِلِ
كَمَا قَالَ الْقَائِلُ: [كامل]

وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشَرَ فَضِيلَةٍ طَوَيْتَ أَتَاخَ لَهَا لِسَانَ حَسُودٍ ^(٥)

[مطلب]

[في جواز إطلاق كلمة السَّيِّدِ عَلَى غَيْرِهِ تَعَالَى]

[١١٨] (قوله: سَيِّدٌ) أَصْلُهُ: سَيَّوَدَّ، اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ، وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ فِي الْيَاءِ. قِيلَ: إِنَّهُ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لِمَا رَوَى: أَنَّهُ عَلَيْهِ

(١) فِي "الأصل" وَ"ب" وَ"م": ((أَكْثَرُنَا)).

(٢) الْبَيْتَانِ فِي "عيون الأخبار": ١٤/٢، وَ"العقد الفريد": ٣٢٤/٢، وَ"أمالي القاضي": ١٩٨/٢، وَ"أدب الدنيا والدين": ص ٤٢٧، وَ"غرر الخصاصن الواضحة" لِلْوَطَوَاتِ ص ٤٧٩ - غَيْرِ مَنْسُوبِينَ، وَنَسَبَهُمَا أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ فِي "بهجة المجالس" ٤١٣/١ إِلَى لُبَيْدِ بْنِ عُطَارْدِ التَّمِيمِيِّ، وَالمُرْتَضَى فِي "أماليه" ٤١٤/١ إِلَى الْكُفَيْمِيِّ بْنِ زَيْدٍ.

(٣) "ط": الْمَقْدَمَةُ ١٧/١.

(٤) قَوْلُهُ: ((أَيْضًا سَبَبٌ فِي السِّيَادَةِ)) سَاقَطَ مِنْ "أ".

(٥) الْبَيْتُ الْأَيْ تَمَامٌ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٣٩٧/١، وَانْظُرْ فِي "عيون الأخبار" ١١/٢، وَ"العقد الفريد" ٣٢٥/٢، وَ"بهجة المجالس" ٤١٦/١، وَ"غرر الخصاصن الواضحة" ص ٤٧٩..

بدون ودودٍ يمدحُ، وحسودٍ يقدحُ؛ لأنَّ مَنْ زَرَعَ الإحْنَ حَصَدَ المحْنَ.....

الصلاة والسلام لَمَّا قالوا له: يا سَيِّدَنَا قال: «إِنَّمَا السَّيِّدُ اللهُ»^(١)، وفيه^(٢) أَنَّهُ عليه الصلاة والسلام قال: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ»^(٣)، وقال تعالى: ﴿وَسَيِّدًا وَحْشِيًّا﴾ [آل عمران - ٣٩]، وقيل: لَا يُطْلَقُ عليه تعالى، وعُزِّيَ إِلَى "مَالِكٍ"، وقيل: يُطْلَقُ عليه تعالى معرُفًا، وعلى غيره منكرًا، والصحيح جوازُهُ مطلقًا، وهو في حَقِّه تعالى بمعنى العظيم المحتاج إليه، وفي غيره بمعنى الشريف الفاضل الرئيس، وتَمَامُهُ في "حاشية الحموي"^(٤).

[١١٩] (قوله: بدون) أي: بغير، وهو أحدُ إطلاقاتِ لها، وتأتي بمعنى المكان الأدنى، وهو الأصلُ فيها، "ط"^(٥).

[١٢٠] (قوله: ودودٍ) هو كثيرُ الحبِّ، "قاموس"^(٦).

[١٢١] (قوله: وحسودٍ يقدحُ) أي: يَطْعُنُ، ولا يخفى ما بين ((ودودٍ)) و((حسودٍ)) من الطباق، وبين ((يمدحُ)) و((يقدحُ)) من الجنسِ اللاحق ولزوم ما لا يلزم، وما في ذلك من الترصيع.

[١٢٢] (قوله: لأنَّ مَنْ زَرَعَ) تعليلٌ لِمَا استلزمَهُ الكلام السابق؛ لأنَّ قَدْحَ الحسود إذا كان

(١) أخرجه أحمدُ ٢٤/٢٥٠، وأبو داود (٤٨٠٦) كتاب الأدب - باب كراهية التمداح، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (٢٤٥) و(٢٤٧)، وابن السني (٣٨٧) من حديث عبد الله بن الشخير بأنَّه منه، وإسناده قويٌّ، ورجلُهُ كلُّهم ثقات، ورمز السيوطي لصحته في "الجامع الصغير" ٤٤/٢ برقم (٤٨٤٩).

(٢) أي: وفيه نظرٌ لقوله ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ...».

(٣) أخرجه أحمدُ ٢/٥٤٠، ومسلم (٢٢٧٨) كتاب الفضائل - باب تفضيل نبيِّنا ﷺ على جميع الخلائق، وأبو داود (٤٦٧٣) كتاب السنَّة - باب التخيير بين الأنبياء عن أبي هريرة ؓ مرفوعًا، وله أصلٌ في البخاري في حديث الشفاعة من حديث أبي هريرة أيضًا برقم (٣٣٤٠) كتاب أحاديث الأنبياء - باب قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِيَّةٍ﴾، ولغَطْلُهُ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، ثُمَّ ساقَ حديث الشفاعة بطوله.

(٤) انظر "عمر عيون البصائر": المَقْدَمَةُ ١٣/١.

(٥) "ط": المَقْدَمَةُ ١/١٧.

(٦) "القاموس": مَادَّةُ ((ودد)).

فَاللَّيْمُ يَفْضَحُ، وَالكَرِيمُ يُصْلِحُ، لَكِنْ يَا أَخِي بَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَى.....

سبباً [١٧ق/ب] في زيادة المحسود الموجبة لكمليه كان زرعه الحسد منتجاً له المحن والبلايا، والإحْنُ: جمعُ إحْنَةٍ بالكسر فيهما، وهي الحقد كما في "القاموس" ^(١). أهـ "ح" ^(٢).

ويحتملُ أنه تعليلٌ لقوله سابقاً: ((ألا وإنَّ الحسدَ حسكٌ، مَنْ تعلَّقَ به هلكُ))، ١٧/١
فالمحسودُ الهلاكُ الموجود عند التعلُّقِ، "ط" ^(٣).

وتشبيهُ الحقد بما يُزرَعُ استعارةٌ بالكناية، وإثباتُ الزرع تخييلٌ، وذِكْرُ الحصد ترشيحٌ.
[١٧٣] (قوله: فَاللَّيْمُ يَفْضَحُ من اللؤم بالضم: ضدُّ الكرم، يقال: لؤمٌ ككرمٌ لؤماً، فهو لئيمٌ، جمعه: لئامٌ ولؤماء، ويقال: فضَّحَه كمنعَه: كَشَفَ مساوئِه، والإصلاحُ ضدُّ الإفساد، "قاموس" ^(٤).

وهذا مرتبطٌ بقوله: ((إذ لا يسودُ سيدُ إلخ))، فاللئيمُ هو المحسود، والكرِيمُ هو الودودُ، وفيه لفٌّ ونشْرٌ مشوشٌ، أو بقوله: ((ومأمولي من الناظر فيه إلخ))، ولو قال: والكرِيمُ يَصْفَحُ أو يسمحُ لكان أوضح.

[١٢٤] (قوله: لَكِنْ يَا أَخِي إلخ) لَمَّا كَانَ الْإِذْنُ بِالإِصْلَاحِ مطلقاً استدركَ عليه بقوله: ((بعدُ الوقوف))، وهو ظرفٌ لـ ((يُصْلِحُ)) كما أفاده "ح" ^(٥)، أي: يُصْلِحُ بعد وقوفه وإطلاعه على هذه الكتب لا بمجرد الخطو بالبال، ويصحُّ تعلُّقه بقوله: ((وَأَنْ يَتَلَفَى تلافه))، ويحتملُ تعلُّقه بقوله: ((فصرفتُ عنانَ العناية نحو الاختصار))، أي: إنما اختصرتُه بعد الوقوف على حقيقة الحال، أي: حال المسائل ومعرفةٍ ضعيفها من قوَّيها، ويدلُّ له قوله: ((مع تحقيقاتٍ سنَحَ إلخ))، ويدلُّ للأوَّلِ قوله: ((ويأبى الله إلخ))، أفاده "ط" ^(٦).

(١) "قاموس": مادةٌ ((أحْن)).

(٢) "ح": المقدمة ق ٢/ب.

(٣) "ط": المقدمة ١٧/١. تنصرف.

(٤) "قاموس": مادةٌ ((صلح)). تنصرف.

(٥) "ح": المقدمة ق ٢/ب.

(٦) "ط": المقدمة ١٧/١.

حقيقة الحال، والاطلاع على ما حرَّره المتأخرون كصاحب "البحر" و"النهر" و"الفيض"،

- [١٢٥] (قوله: على حقيقة الحال) حقيقة الشيء: ما به الشيء هو هو كالحيوان الناطق للإنسان بخلاف مثل الضاحك والكاتب مما يمكن تصوُّر الإنسان بدونه، "تعريفات السيد"^(١).
- [١٢٦] (قوله: كصاحب "البحر") هو العلامة الشيخ "زين بن نجيم"، وتقدَّمت ترجمته^(٢).

[مطلب]

[ترجمة "عمر بن نجيم" صاحب "النهر"]

[١٢٧] (قوله: و"النهر") أي: وكصاحب "النهر"، وهو العلامة الشيخ "عمر" سراج الدين الشهير بـ "ابن نجيم"، الفقيه المحقق، الرشيْقُ العبارة الكاملُ الاطلاع، كان متبحراً في العلوم الشرعية، غواصاً على المسائل الغريبة، محققاً إلى الغاية، وجهياً عند الحكماء، معظماً عند الخاصِّ والعامِّ، توفي سنة خمس بعد الألف، ودُفن عند شيخه وأخيه الشيخ "زين"، "محبى"^(٣) ملخصاً. وله كتاب "إجابة السائل في اختصار أنفع الوسائل" وغير ذلك. [١/١٨ق]

[مطلب]

[ترجمة "الكركي" صاحب "الفيض"]

[١٢٨] (قوله: و"الفيض") أي: وكصاحب "الفيض"، وهو "الكركي". قال "التميمي" في "طبقات الحنفية"^(٤): (("إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل"، الكركيُّ الأصل، القاهريُّ المولِدُ والوفاء^(٥)، لازم "التقي الحصني" و"التقي الشمني"^(٦)، وحضرَ دروسَ

(١) "التعريفات": ص ٨٠.

(٢) المقالة [٧٣] قوله: ((عن ابن نجيم)).

(٣) "خلاصة الأثر": ٢٠٦/٣.

(٤) المسألة "الطبقات السنية في تراجم الحنفية": ٢٠٤/١، للمولى تقي الدين بن عبد القادر التميمي الدَّارِي الغزيِّ المصري (ت ١٠١٠هـ). ("كشف الظنون" ١٠٩٨/٢، "ريحانة الألبا" ٢٨/٢، "خلاصة الأثر" ٤٧٩/١، مقدمة "الطبقات السنية").

(٥) في "الطبقات": ((القاهريُّ المولِدُ والدَّارِي)).

(٦) في "الطبقات": ((الشمسي))، وهو تحريف، وانظر ترجمته في "الضوء اللامع" ١٧٤/٢، و"الأعلام" ٢٣٠/١.

و"المصنف" و"جدنا" المرحوم، و"عزّمي زاده".....

"الكافيحي"، وأخذ عن "ابن الهمام"، وترجمه "السخاوي" في "الضوء"^(١) بترجمة حافلة، وذكر: أنه جمع في الفقه فتاوى في مجلدين، وأن له حاشية على "توضيح ابن هشام"^(٢). اهـ ملخصاً.

وتوفي سنة (٩٢٣). وأراد بالفتاوى "الفيض" المذكور المسمى "فيض المولى الكريم على عبده إبراهيم"، وقد قال في خطبته: ((وضعت في كتابي هذا ما هو الراجح والمعتمد ليقطع بصحة ما يوجد فيه، ومنه يستمد)).

[١٢٩] (قوله: و"المصنف") تقدّمت ترجمته^(٣).

[١٣٠] (قوله: و"جدنا" المرحوم) هو الشيخ "محمد" شارح "الوقاية". اهـ "ابن عبد الرزاق". ولم أقف له على ترجمة^(٤).

[مطلب]

[ترجمة "عزّمي زاده"]

[١٣١] (قوله: و"عزّمي زاده") هو العلامة "مصطفى بن محمد" الشهير بـ "عزّمي زاده"، أشهر متأخري العلماء بالرُّوم، وأغزُرهم مادّة في المنطوق والمفهوم، ذو التآليف الشهيرة، منها: "حاشية على الدرر والغُرر"، و"حاشية على شرح المنار" لـ "ابن ملك"، توفي في حدود سنة أربعين بعد الألف، "محبي"^(٥) ملخصاً.

(١) انظر "الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع": ٥٩/١، لأبي الخير وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن، شمس الدين السخاوي القاهري الشافعي (ت ٩٠٢هـ). ("كشف الظنون" ١٠٨٩/٢، "الضوء اللامع" ٢/٨، "النور السّافر" ص ١٦٦-).

(٢) المقولة [٦٧] قوله: ((محمد بن عبد الله)).

(٣) ولم نهند نحن أيضاً إلى ترجمته.

(٤) "خلاصة الأثر": ٣٩٠/٤.

و"أخي زاده"، و"سعدى أفندي".....

[مطلب]

[ترجمة "أخي زاده"]

[١٣٢] (قوله: و"أخي زاده") قال "المحيي" في "تاريخه"^(١): ((هو "عبدُ الحليم بنُ محمد" الشهير المعروف بـ "أخي زاده"، أحدُ أفراد الدولة العثمانية وسراً^(٢) علمائها، كان نسيجاً وحلياً في ثقوب الذهن وصحة الإدراك والتضلع من العلوم، وله تأليفٌ كثيرةٌ، منها: "شرحُ على الهداية"، و"تعليقاتُ على شرح المفتاح"، و"جامعُ الفصولين"، و"الدُرر والغرر"، و"الأشباه والنظائر"، وتوفي سنة ثلاث عشرة بعد الألف)). اهـ ملخصاً.

وذكرَ "ابنُ عبد الرزاق": ((أنَّ الذي في "الخرائن"^(٣): "أخي جليبي" بدلُ "أخي زاده"، وهو صاحبُ "حاشية صدر الشريعة" المسماة بـ "ذخيرة العقبى"^(٤))، واسمه: "يوسفُ بن جنيد"، وهو تلميذُ "منلا خسرو") اهـ.

[مطلب]

[ترجمة "سعدى أفندي" الشهير بسعدى جليبي]

[١٣٣] (قوله: و"سعدى أفندي") اسمه: "سعدُ الله بنُ عيسى بن أمير خان"، الشهير بـ "سعدى جليبي"، مفتي الديار الرومية، له "حاشية على تفسير البيضاوي"، و"حاشية على العناية" شرح "الهداية" ورسائلٌ وتحريراتٌ معتبرة، ذكره حافظ الشام "البدرُ الغزّي"^(٥).

(١) "خلاصة الأثر": ٣١٩/٢.

(٢) اسمُ جمع لـ ((سَريِّ))، وقياسُ الجمع ((سُراة)) بضم السين، والسريُّ: الرقيق والشريف وذو المروءة. اهـ. "اللسان"

مادة ((سرا)) بتصرف.

(٣) "خرائن الأسرار": المقدمة ق ٣/ب.

(٤) وذكر الزركلي في "الأعلام" ٢٨٤/٣ أنَّ لأخي زاده أيضاً "حاشية وقاية الرواية" لصدر الشريعة.

(٥) في "أ": ((السيد الغزّي)).

و"الزيلي"، و"الأكمل".....

العامري في رحلته^(١)، وبألف في الثناء عليه، و"التميمي" في "الطبقات"^(٢)، ونقل عن "الشقائق النعمانية"^(٣): ((أنه توفي سنة (٩٤٥)).

[مطلب]

[ترجمة الإمام "الزيلي"]

[١٣٤] (قوله: و"الزيلي") هو الإمام فخر الدين أبو محمد، [١/١٨ق/ب] عثمان بن علي، صاحب "تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق"، قديم القاهرة سنة (٧٠٥)، وأفتى ودرس وصنف، وانتفع الناس به كثيراً، ونشر الفقه، ومات بها سنة (٧٤٣).

[مطلب]

[ترجمة "الأكمل البابرّي"]

[١٣٥] (قوله: و"الأكمل") هو الإمام المحقق الشيخ أكمل الدين، "محمد بن محمود ابن أحمد" البابرّي، ولد في بضع عشرة وسبعماية، وأخذ عن "أبي حيان" و"الأصفهاني"، وسمع الحديث من "الدلاصي" و"ابن عبد الهادي"، وكان علامة ذا فنون، وافر العقل قوي النفس عظيم الهبة، أخذ عنه العلامة "السيد الشريف"

(١) للمصممة: "رحلة إلى الديار الرومية" لأبي البركات محمد بن محمد بن محمد، بدر الدين الغزي العامري الدمشقي الشافعي (ت ٩٨٤هـ). ("كشف الظنون" ٨٣٦/١، "الكواكب السائرة" ٣/٣، "شذرات الذهب" ٥٩٣/١٠)، وفي "إيضاح المكنون" ٤٩٧/٢: "المطالع البدرية في الرحلة الرومية": لمحمد بدر الدين الغزي، وفي "الأعلام" ٥٩٧/٧: "المطالع البدرية في المنازل الرومية".

(٢) "الطبقات السنية": ٢٧/٤.

(٣) "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية": ص ٢٦٥، لأبي الخير أحمد بن مصطفى بن خليل، عصام الدين المشهور بـ طاش كبري زادة (ت ٩٦٨هـ). ("الشقائق النعمانية" ص ٣٢٦، "العقد المنظوم" ص ٣٣٦ - ذيل "الشقائق")، "الأعلام" ٢٥٧/١.

و"الكمال"

والعلامة "الفتري"^(١)، وعرضَ عليه القضاء فامتنع. له: "التفسير"، و"شرحُ المِشارِق"، و"شرحُ مختصر ابن الحاجب"، و"شرحُ عقيدة الطوسي"، و"العناية شرحُ الهداية"، و"شرحُ السراجية"، و"شرحُ الفِية ابن معطٍ"، و"شرح المنار"، و"شرح تلخيص المعاني"، و"التقرير شرح أصول الزدوي"، توفي سنة (٧٨٦)، وحضرَ جنازته السلطانُ فمَنّ دونه، ودُفن في الشيخونية في مصر.

١٨/١

[مطلب]

[في ترجمة "الكمال بن الهمام"]

(١٣٦) (قوله: و"الكمال") هو الإمام المحقق حيث أطلق، "محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد" السيّاسي ثم السكندري، كمال الدين بن الهمام، ولد تقريباً سنة (٧٩٠)، وتفقه بـ"السراج" قارئ "الهداية" وبالقاضي "محب الدين بن الشحنة"، لم يوجد مثله^(٢) في التحقيق، وكان يقول: أنا لا أفلد في المعقولات أحداً، وقال "البرهان الأناسي"^(٣) - وكان من أقرانه -: ((لو طُلبت حججُ الدين ما كان في بلدنا من يقوم بها غيره)).

(قوله: والعلامة الفتري) نسخة الخط: ((الغزي)).

(١) في "أ": ((الغزي))، وهو تحريف، قال ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" في رسم ((الفتاري)) ١٦٨/٧: ((واشتهر بهذه النسبة أبو عبد الله محمد بن حمزة بن الفتاري)) بنون مخففة، ونسبته كذلك ابن حجر في "التبصير" ١١٥٥/٣، لكنه ترجمه في "إنباء الغمر" ٢٤٣/٨ - ٢٤٥، ونسبته ((الفتري)) بحذف الألف، ونقله عنه السيوطي في "بغية الوعاة" ٩٧/٩٨ - وابن العماد في "شذرات الذهب" ٢٠٩/٧، وانظر ترجمته في "الفوائد البهية" ص ١٦٦-١٦٧، وهذه النسبة إلى عمل الفتيار، وهو وعاء يعمل من قرنٍ وخشبٍ للشعنة ليحفظ نورها من الهواء.

(٢) في "ب": ((في مثله))، وهو خطأ.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن حجاج بن مؤخر بن مالك المعروف بالبرهان الأناسي القاهري الشافعي (ت ٨٣٦هـ). ("الضوء اللامع" ١٣٧/١).

و"ابن الكمال"،.....

وكان له نصيبٌ وافرٌ مما لأصحاب الأحوال من الكشف والكرامات، وكان تجرّدُ أوّلًا بالكلية، فقال له أهل الطريق: ارجع، فإنّ للناس حاجةً بعلمك، وكان يأتيه الواردُ كما يأتي السادة الصوفيّة، لكنّه يُقلِّعُ عنه بسرعةٍ لمخالطته للناس. وشرّح "الهداية" شرحاً لا نظيرَ له سمّاه "فتح القدير"، وصلّ فيه إلى أثناء كتاب "الوكالة"، وله كتاب "التحرير" في الأصول الذي لم يؤلّف مثله، وشرّحه تلميذه "ابن أمير حاج"، وله "المسيرة" في العقائد، و"زاد الفقير" في العبادات، توفي بالقاهرة سنة (٨٦١)، وحضر جنازته السلطانُ فَمَنّ دونه كما في "طبقات التميمي"^(١) ملخصاً.

[مطلب]

[ترجمة "ابن كمال باشا"]

(١٣٧) (قوله: و"ابن الكمال") هو "أحمد بن سليمان بن كمال باشا"، الإمام العالم العلامة الرحلة الفهامة، كان بارعاً في العلوم، وقلماً أن يوجّد فنّاً إلّا وله فيه مصنفٌ أو مصنّفات، دخل إلى القاهرة صحبة السلطان "سليم" لمّا [١/١٩ق/أ] أخذها من يد الجراكسة، وشهد له أهلها بالفضل والإتقان. وله: "تفسير القرآن العزيز"، و"حواشي" على "الكشاف"، و"حواشي" على أوائل "البيضاوي"، و"شرح الهداية" لم يُكَمَّل، و"الإصلاح"، و"الإيضاح" في الفقه، و"تغيير التنقيح" في الأصول و"شرحه"، و"تغيير السراجية" في الفرائض و"شرحه"^(٢)، و"تغيير المفتاح" و"شرحه"، و"حواشي التلويح"، و"شرح المفتاح"، ورسائل كثيرة في فنون عديدة لعلّها تزيد على ثلاثمائة رسالة، وتصانيف في الفارسية، و"تاريخ آل عثمان" بالتركية وغير ذلك، وكان في كثرة التأليف والسرعة بها وسعة الاطلاع في الديار الرومية ك"الجلال

(١) في القسم غير المطبوع.

(٢) قوله: ((وشرحه)) لم يذكره التميمي في "الطبقات"، وذكره صاحب "كشف الظنون" ٤٩٩/١، وانظر "الكواكب

السائرة" ١٠٨/٢، و"الفوائد البهية" ص ٢٢٢.

مع تحقیقاتِ سَنَحَ بها البال،.....

السيوطي" في الديار المصرية، وعندني أنه أدقُّ نظراً من "السيوطي" وأحسنُ فهماً، على أنهما كانا جمالاً ذلك العصر، ولم يزل مُفتياً في دار السلطنة إلى أن توفي سنة (٩٤٠) . اهـ "تيمي"^(١) ملخصاً.

(١٣٨) (قوله: مع تحقیقات) حالٌ من ((ما حرَّره))، أي: مصاحباً ما حرَّره هؤلاء الأئمة ل تحقیقات. اهـ "ح"^(٢).

والمراد بها حلُّ المعاني العويصة، ودفعُ الإشكالات الموردة على بعض المسائل أو على بعض العلماء، وتعيينُ المراد من العبارات المحتملة ونحو ذلك، وإلا فذاتُ الفروع الفقهية لا بدَّ فيها من النقل عن أهلها.

(١٣٩) (قوله: سَنَحَ بها البال) في "القاموس"^(٣): ((سَنَحَ لي رأيٌ كمنَعَ سُنُوحاً و سَنَحاً و سُنُحاً: عَرَضَ، وبكنا: عَرَضَ ولم يصرِّحْ)) اهـ.

فعلى الأوَّل هو من باب القلب، مثل: أدخلتُ القلنسوةَ في رأسي، والأصل: سَنَحْتُ، أي: عَرَضْتُ بالبال، أي: في خاطري وقلبي، وعلى الثاني لا قلب، والمعنى عليه: أنَّ قلبي وخاطري عَرَضَ بها ولم يصرِّحْ، وهذا ما جرَّتْ عليه عادتهُ رحمه الله تعالى من التعريض بالرُّموز الخفية كما يشيرُ إليه قريباً^(٤).

(قوله: فعلى الأوَّل هو من باب القلب إلخ) فيه أنَّ سَنَحَ هنا بالمعنى الثاني لتعديتها بالباء، وحملها على المعنى الأوَّل حتى يُحتاج لدعوى القلب خلافَ الظاهر، تأمل.

(١) "الطبقات السيئة": ٣٥٥/١.

(٢) "ح": المقدمة ق ٢/ب.

(٣) "القاموس": مادة (سَنَحَ).

(٤) المقولة [٢٠٧] قوله: ((الطف الإشارة)).

وتلقيتها عن فحول الرجال، ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه، والمنصف من اغتفر..

[١٤٠] (قوله: وتلقيتها) أي: أخذتها عن أشياخي ((فحول الرجال))، أي: الرجال الفحول الفائقين على غيرهم، في "القاموس" ^(١): ((الفحل: الذكور من كل حيوان، وفحول الشعراء الغالبون بالهجاء على من هاجهم)) اهـ.
قال "ح" ^(٢): ((وأورد أن بين الجملتين تنافياً، فإن البال إذا ابتكر هذه التحقيقات جميعها فكيف يكون متلقياً لها جميعها عن فحول الرجال؟!))

وقد يجاب: بأنه على تقدير مضاف، أي: سنح يعضها البال، وتلقيت بعضها عن فحول الرجال)) اهـ. أي: فهو على حد قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ﴾ [فاطر- ٢٧].
[١٤١] (قوله: ويأبى الله العصمة إلخ) أبى الشيء يأباه ويأبيه [١/١٩ق/ب] إباء وإباءة بكسرهما: كرهه، "قاموس" ^(٣). وهذا اعتذار منه رحمه الله تعالى، أي: إن هذا الكتاب وإن كان مشتملاً على ما حرره المتأخرون وعلى التحقيقات المذكورة لكنه غير معصوم، أي: غير ممنوع من وقوع الخطأ والسهو فيه، فإن الله تعالى لم يرض، أولم يقدر العصمة لكتاب غير كتابه العزيز الذي قال فيه: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت- ٤٢]، فغيره من الكتب قد يقع فيه الخطأ والزلل؛ لأنها من تأليف البشر، والخطأ والزلل من شعارهم.

(قوله: وأورد أن بين الجملتين تنافياً إلخ) فيه أنه لا يلزم من نفس الشئ بمعنييه المذكورين الابتكار، وهو أمر خارج عن مدلول اللفظ، فإن شئ الشيء في الخاطر والتعريض به قد يكون معه وبدونه، والجواب المذكور ربما يحتاج إليه بالنظر لما هو وقع محارجاً، ولعل الإيراد مبني على ما يتبادر من ظاهر اللفظ.

(١) "القاموس": مادة (فحل).

(٢) "ح": المقدمة ق ٢/ب.

(٣) "القاموس": مادة (أبى).

قَلِيلَ خَطَأٍ الْمَرْءِ.....

(تسبية)

قال الإمام العلامة "عبد العزيز البخاري"^(١) في "شرحه" على "أصول الإمام البيهقي" ما نصه^(٢): ((روى "البويطي"^(٣) عن "الشافعي" رضي الله عنهما أنه قال له: إني صَنَفْتُ هذه الكتب، فلم أَلْ فيها الصواب، ولا بدُّ أن يوجد فيها ما يخالفُ كتابَ الله تعالى وسنةَ رسوله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَوُجِدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء - ٨٢]، فما وجدتم فيها مما يخالفُ كتابَ الله تعالى وسنةَ رسوله ﷺ، فإني راجعُ عنه إلى كتابِ الله تعالى وسنةَ رسوله ﷺ. وقال "المزني"^(٤): قرأتُ كتابَ "الرسالة" على "الشافعي" ثمانين مرةً، فما من مرةٍ إلا وكان يقفُ على خطأ، فقال "الشافعي": هيه، أي الله أن يكون كتاباً صحيحاً غيرَ كتابه)) اهـ.

(١٤٧١) (قوله: قَلِيلَ خَطَأٍ الْمَرْءِ: أي: خطأ المرء القليل، فهو من إضافة الصفة للموصوف، وعبرَ

١٩/١

(قوله: "عبد العزيز البخاري") نسخة الخط: (("البخاري")).

(قوله: فلم أَلْ فيها الصواب) يُطلق بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة، ومصدره كَذَلُوْهُ وَعُلُوْهُ، ومعنى المنع كَذَلُوْهُ.

(١) في "ب" و "م": ((النحاري)) بالنون والجيم، وهو تحريف، وأشار إلى ذلك الرافعي في "تقرياته"، وانظر "الجواهر المضية" ٤٢٨/٢، و"تاج التراجم" ص ١٢٧.

(٢) "كشف الأسرار": المقدمة ١٩/١، وهو شرحُ عبد العزيز بن أحمد، علاء الدين البخاري (ت ٧٣٠هـ) على "كنز الوصول إلى معرفة الأصول" المعروف بـ "أصول البيهقي" لأبي الحسن المعروف بأبي العسر علي بن محمد ابن الحسين بن عبد الكريم، فخر الإسلام البيهقي (ت ٤٨٢هـ). ("كشف الظنون" ١١٢/١، "إيضاح المكنون" ٣٨٨/٢، "الفوائد الهية" ص ١٢٤، ١٢٥-١٢٦).

(٣) أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي المصري البويطي، صاحب الإمام الشافعي (ت ٢٣١هـ). ("وفيات الأعيان" ٦١/٧، "طبقات السبكي" ٢٧٥/١).

(٤) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني، صاحب الإمام الشافعي (ت ٢٦٤هـ). ("وفيات الأعيان" ٢١٧/١، "طبقات السبكي" ٢٣٨/١).

في كثيرٍ صوابه، ومع هذا فمنَ أتقَنَ كتابي هذا فهو الفقيه الماهر، ومنَ ظفِرَ بما فيه..

- بالخطأ إشارةً إلى أنَّ ذلك واقعٌ لا عن اختيارٍ، فالإنَّمُ مرفوعٌ، والثوابُ ثابتٌ، "ط"^(١).
- [١٤٣] (قوله: في كثيرٍ صوابه) متعلِّقٌ بمحذوفٍ حالٍ من الخطأ، أي: الخطأ القليلُ كائناً في أثناء الصواب الكثير، أو بـ ((اغْتَفَرَ))، و((في)) بمعنى مع، أو للتعليل، أفاده "ط"^(٢).
- ولا يخفى ما في الجمع بين ((قليلٍ)) و((كثيرٍ))، و((خطأٍ)) و((صوابٍ)) من الطباق.
- [١٤٤] (قوله: ومع هذا) أي: مع ما حواه من التَّحْريراتِ والتَّحْقِيقَاتِ. اهـ "ح"^(٣).
- قلت: والأولى جعلُهُ مرتبطاً بقوله: ((ويأبى الله))، أي: مع كونه غيرَ محفوظٍ من الخللِ فمنَ أتقنه، كما تقول: فلانٌ بخيل، ومع ذلك فهو أحسنُ حالاً من فلان، "ط"^(٤).
- [١٤٥] (قوله: فهو الفقيه) الجملة خبرٌ ((مَنْ))، قُرِنتْ بالفاء لعمومِ المبتدأ، فأشبهَ الشرطَ والمرادُ بالفقيه: مَنْ يحفظُ الفروعَ الفقهيَّةَ، ويصيرُ له إدراكٌ في الأحكامِ [١/٢٠ ق] المتعلِّقة بنفسه وغيره، وسيأتي الكلامُ على معنى الفقه لغةً واصطلاحاً، "ط"^(٥).
- [١٤٦] (قوله: الماهر) أي: الحاذقُ، "قاموس"^(٦).
- [١٤٧] (قوله: ومنَ ظفِرَ) في "القاموس"^(٧): ((الظَّفَرُ بالتحريك: الفسورُ بالمطلوب، ظَفَره، وظَفِرَ به وعليه)).

[١٤٨] (قوله: بما فيه) أي: من التَّحْريراتِ والتَّحْقِيقَاتِ والفروعِ الجَمَّةِ والمسائلِ المهمَّةِ.

(١) "ط": المقدمة ١٩/١.

(٢) "ط": المقدمة ١٩/١.

(٣) "ح": المقدمة ق ٢/ب.

(٤) "ط": المقدمة ١٩/١.

(٥) "ط": المقدمة ١٩/١.

(٦) "القاموس": مادة (مهر).

(٧) "القاموس": مادة (ظفر).

فسيقول. بملء فيه: كم ترك الأول للآخر^(١)، ومن حصَّله فقد حصل له.....

[١٤٩] (قوله: فسيقول) أتى بسين التنفيس لأنَّ ذلك يكون عند السؤال أو المناظرة مع الإخوان غالباً، أو أنها زائدة، أفاده "ط"^(٢). أو لأنه إنما يكون بعد إطلاعه على غيره من الكتب التي حرَّرها غيره، وطوَّلتها بنقل الأقوال الكثيرة والتعليقات الشهيرة وخلافيات المذاهب والاستدلالات مع خلوها من تكثير الفروع، والتعويل على المعتمد منها، كغالب شروح "الهداية" وغيرها، فإذا أطلع على ذلك علم أنَّ هذا "الشرح" هو الدرة الفريدة، الجامع لتلك الأوصاف الحميدة، ولذا أكبَّ عليه أهل هذا الزمان في جميع البلدان.

[١٥٠] (قوله: بملء فيه) الملاء^(٣) بالكسر: اسم ما يأخذه الإناء إذا امتلأ، وبهاء: هيئة الامتلاء، ومصدره: ملء، "قاموس"^(٤).

وفيه استعارة^(٥) نصريجة، حيث شبه الكلام الصريح الذي يستحسنه قائله ويرضيه، ولا يتحاشى عن الجهر به بما يملأ الإناء بجامع بلوغ كلِّ إلى النهاية، أو مكثفة حيث شبه الفم بالإناء، والملاء تخيلاً، أو هو كناية عن الإتيان بهذا القول جهراً بلا توقُّف ولا خوف من تكذيب طاعن. وبين قوله: ((فيه)) و ((فيه)) جناس تام.

[١٥١] (قوله: كم ترك الأول للآخر) مقول القول، و ((كم)) خبرية للتكثير، مفعول (ترك)، والمراد بالأول والآخر جنس من تقدَّم في الزمن ومن تأخَّر، وهذا في معنى ما قاله "ابن مالك" في خطبة "التسهيل"^(٦): ((وإذا كانت العلوم منحة إلهية وموهاب اختصاصية فغير مستبعد أن يُدخَّر لبعض المتأخِّرين ما عُسِّرَ على كثير من المتقدمين)) اهـ.

(١) عجز بيت لأبي تمام وصدره: يقول من تفرع أسماعه، ديوانه بشرح التبريزي ١٦١/٢.

(٢) "ط": المقدمة ٢٠/١.

(٣) في "أ": ((على فيه الملامة)) مكان قوله: ((بملء فيه: الملاء))، وهو تحريف.

(٤) "القاموس": مادة ((ملأ)) بتصرف.

(٥) من ((ما يأخذه)) إلى ((استعارة)) ساقط من "أ".

(٦) "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد": ص ٢.

الحظُّ الوافر؛ لأنه هو البحرُ لكنْ بلا ساحلٍ،.....

[مطلب]

[فضلُ كتبِ المتأخرين على كتبِ المتقدمين]

وأنتَ ترى كتبَ المتأخرين تفوقُ على كتبِ المتقدمين في الضبط والاختصار وجزالة الألفاظ وجمع المسائل؛ لأنَّ المتقدمين كانَ مَصْرِفُ أَذهَانِهِمْ إلى استنباط المسائل وتقويم الدلائل، فالعالمُ المتأخِّرُ يَصْرِفُ ذهنه إلى تنقيح ما قالوه، وتبيين ما أَجْمَلُوهُ، وتقبيد ما أَطْلَقُوهُ، [١/٢٠ ب] وجمع ما فَرَّقُوهُ، واختصار عباراتهم، وبيان ما استقرَّ عليه الأمرُ من اختلافاتهم، فهو كما شِطَّةُ عروسٍ - ربَّها أَهْلُهَا حتى صلحتْ للزواج - تزيِّنُها، وتعرضُها على الأزواج، وعلى كلِّ فالفضلُ للأوائل كما قال القائل: [كامل]

كالبحرِ يَسْقِيهِ السحابُ وماله فضلٌ عليه لأنَّه مِنْ مائه^(١)

نعم، فضلُ المتأخرين على أمثالنا من المتعلمين، رَحِمَ اللهُ الجميع، وشكَّرَ سَعِيَهُمْ أَجمعين^(٢)، آمين.

[١٥٢] (قوله: الحظُّ) أي: النصيبُ، و((الوافر)) الكثير.

[١٥٣] (قوله: لأنَّه) تعليلٌ للجُمْلِ الثلاثة قبله، والضميرُ يرجعُ إلى الكتاب، "ط"^(٣).

[١٥٤] (قوله: هو البحرُ) تشبيهٌ بليغٌ، أو استعارة.

[١٥٥] (قوله: لكنْ بلا ساحلٍ) السَّاحِلُ: ريفُ البحرِ وشاطئه، مقلوبٌ؛ لأنَّ الماءَ سَحَلُهُ،

وكان القياسُ مسحولاً، "قاموس"^(٤). وإذا كان لا ساحلَ له فهو في غاية الاتِّساع؛ لأنَّ

(١) قالته هبة الله بن الحسين المعروف بالديع الأسطُرلابي، ويروى: ((كالبحرِ يَطره))، وقبل هذا البيت قوله:

أَهْدِي لِحِلْسِهِ الكَرِيمِ وَإِنَّمَا أَهْدِي لَهُ مَا حَزُنْتُ مِنْ نَعْمَانِهِ

والبيتان في "وفيات الأعيان" ٥١/٦، و"ريحانة الألبا" ٩٦/١، و"حاشية البغدادي" على شرح بانت سعاد" ٢١/١،

و"خلاصة الأثر" ٨٨/٣، و"نفحة الريحانة" ١١٥/٤.

(٢) ((أجمعين)) ليست في "ب" و"م".

(٣) "ط": المقدمة ٢٠/١.

(٤) "القاموس": مادةٌ ((سحل)).

ووابل القطر غير أنه متواصل،.....

نهاية البحر ساحله، فهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم، حيث أثبت صفة مدح، واستثنى منها صفة مدح أخرى نحو: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش»^(١). وهو أكد في المدح لما فيه من المدح على المدح، والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنىها، فاضطر إلى استثناء صفة مدح.

وله نوع ثان، وهو: أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح، قوله: [طويل]
ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم بهنَّ فلولٍ من قراعِ الكتاب^(٢)

أي: في حدّهنَّ كسر من مضاربة الجيوش، وهذا الثاني أبلغ كما بين في محله، فافهم. وفيه أيضاً من أنواع البديع نوع من أنواع المبالغة، وهو الإغراق^(٣)، حيث وصّف البحر بما هو ممكن عقلاً ممتنع عادةً.

[١٥٦] (قوله: وابل القطر) الوابل: الكثير، وهو من إضافة الصفة للموصوف، أي: القطر الوابل، "ط"^(٤).

[١٥٧] (قوله: غير أنه متواصل) أي: نواصباً نافعاً غير مُفسدٍ بقرينة المقام، وإلا كان ذمّاً، وهذا أيضاً من تأكيد المدح بما يُشبه الذم.

(١) قال السيوطي في "مناهل الصفا" ص ٥٢: «(أرودة أصحاب الغريب، ولا يُعرف له إسناد)، وكذا في "الرياض الأنيقة" له أيضاً ص ٩٦، وذكره السخاوي في "المقاصد الحسنة" ص ٦٧-١. رقم (١٨٥) بلفظ: «أنا أفصح من نطق بالضاد»، وقال: ((معناه صحيح، ولكن لا أصل له كما قاله ابن كثير))، يعني في تفسيره ٣٠/١.

(٢) قائلة النابغة مادحاً آل جفنة ملوك الشام من غسان. وهو في ديوانه ص ٦٠، وفي "الكتاب" ٣٢٦/٢، و"الأغاني" ١٧/١١، و"معني اللبيب" ص ٥٥، و"اللسان": مادّة (فلل)، وفيه: ((والفل: الثلم في السيف)).

(٣) الإغراق في اللغة: فوق المبالغة ودون الغلو، وفي الاصطلاح: الإفراط في وصف الشيء بالممكن البعيد وقوعه عادةً. اهد. "معجم البلاغة العربية" ص ٤٧٣-.

(٤) "ط": المقدمة ٢٠/١.

بحسن عبارات، ورمز إشارات، وتنقيح معاني، وتحرير مباني،.....

[١٥٨] (قوله: بحسن عبارات) الباءُ للتعليل مثل: ﴿فَظَنِرْ﴾ [النساء - ١٦٠]، أو للمصاحبة مثل: ﴿أَهَيْطَ سَلَامٌ﴾ [هود - ٤٨]، أو للملازمة، وهي متعلّقة بالبحر؛ لأنّه في معنى المشتقّ، أي: الواسع، مثل "حاتم" في قومه، ومثل قول الشاعر: [كامل] ٢٠/١
أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ^(١)

لنأوله بكريم وجريء، أو محذوف حال من الضمير في ((لأنّه))، أو من ((كتابي)).
[١٥٩] (قوله: ورمز إشارات) هما بمعنى واحد، وهو الإيماء بالعين أو اليد [١/ق ٢١/أ] أو نحوهما كما في "القاموس"^(٢)، فكأنّه أراد ألطف أنواع الإيماء وأحفاها كما سيصرّح به بعد^(٣) بقوله: ((معتمداً في دفع الإيراد ألطف الإشارة)).
[١٦٠] (قوله: وتنقيح معاني) أي: تهذيبها وتنقيتها، ويحتمل أنّه من إضافة الصّفة إلى الموصوف، ومثله قوله: ((وتحرير مباني))، وفي "القاموس"^(٤): ((تحرير الكتاب وغيره: تقويمه)) اهـ.

ومباني الكلمات: ما بُنى عليه من الحروف، والمراد بها الألفاظ والعبارات، من إطلاق الجزء على الكلّ.
وفي قوله: ((المعاني والمباني)) مراعاة النظر، وهو: الجمع بين أمرٍ وما يناسبه، لا بالتضادّ نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مُحَسَّبَانِ﴾ [الرحمن - ٥].

(قوله: الباءُ للتعليل إلخ) الأنسبُ تعلّقه بـ ((متواصل)).

(١) قاله غيران بن حطان، وعجزه: ربدأ تنفر من صغير الصّافر

وهو في "الكامل" للمبرّد ص ٩٢٩، و"العقد الفريد" ٤٤/٥، و"الأغاني" ٥٧/١٨، و"شعر الخواص" ص ٢٥٠.

(٢) "القاموس": مادّة ((رمز)).

(٣) المقولة [٢٠٧] قوله: ((ألطف الإشارة)).

(٤) "القاموس": مادّة ((حرر)).

وليس الخبر كالعيان، وستقرُّ به.....

ثمَّ الموجودُ في النسخ رسمُها بالياء مع أنَّ القياس حذفُها والوقفُ على النون ساكنةٌ مثل: ﴿فَاقْصِصْ مَا أَنْتَ قَائِلٌ﴾ [طه - ٧٢].

[١٦١] (قوله: وليس الخبر كالعيان) بكسر العين: المعايبة والمشاهدة، وهذا علّةٌ لمحدوفٍ، أي: إنَّ ما قلَّته خيرٌ يَحْتَمِلُ الصدقَ والكذب، وبعد اطلّاعك على التّأليفِ المذكورِ تُعَيِّن ما ذكرْتُهُ لك وتتحقّقهُ بالمشاهدة؛ لأنَّ الخبر ليس كالعيان، أفاده "ط" ^(١).

وفي هذا الكلام اقتباسٌ مما رواه "أحمد" و"الطبراني" وغيرهما من قوله ﷺ: «ليس الخبر كالمعاينة» ^(٢)، وهو من جوامعِ كلمه ﷺ كما في "المواهب اللدنية" ^(٣)، وتضمنين لقول الشاعر: [بسيط]

يا ابنَ الكرامِ ألا تدنُّو فتبصِّرَ ما قد حدَّثوكَ فما راءِ كمن سَمِعاً ^(٤)
[١٦٢] (قوله: وستقرُّ) القرُّ بالضم: البرد، وعينه تقرُّ بالكسر والفتح قرّةً، وتضمُّ، وقروراً: برَدَتْ، وانقطعَ بكاؤها، أو رأت ما كانت متشوّفةً إليه، "قاموس" ^(٥).
وكأنَّ وصف العين بالبرودة لما قالوا من أنَّ دَمْعَةَ السُّرُورِ باردةٌ، ودَمْعَةُ الحزن حارّةٌ.

(١) "ط": المَقْدَمَةُ ٢٠/١.

(٢) أخرجه أحمد ٢١٥/١، ٢٧١، والطبراني في "الأوسط" برقم (٢٥)، وابن حبان في "صحيحه" برقم (٦٢١٣) كتاب التاريخ - باب بدء الخلق، والحاكم ٣٢١/٢ كتاب التفسير - باب تفسير سورة الأعراف، وصحّحه، ووافقه الذهبي، كلُّهم عن ابن عباسٍ مرفوعاً.

(٣) "المواهب اللدنية بالمنح المحمدية": المقصد الثالث - الفصل الأوّل: فصاحته ٢٤٦/٢، وهي لأبي العباس أحمد ابن عمّد، شهاب الدين القسطلاني المصري الشافعي (ت ٩٢٣هـ). ("كشف الظنون" ١٨٩٦/٢، "الكواكب السائرة" ١/١٢٦).

(٤) لم نعر على قائله، وهو في شرح "قطر الندى" ص ٧٧، و"شرح ابن عقيل" ٣٣/٤، و"شرح الأشموني" بـ "حاشية الصبان" ٣٠٢/٣.

(٥) "القاموس": مادّة ((قر)).

بعد التأمل العيان، فخذ ما نظرت من حُسن رَوْضه الأسمى، ودع ما سمعت
عن الحسنِ وسلمى. [بسيط]
خذ ما نظرت ودع شيئاً سمعت به

[١٦٣] (قوله: بعد التأمل) أي: التفكير فيه والتدبر في معانيه، "ط" ^(١).
[١٦٤] (قوله: فخذ) الفاء فصيحة، أي: إذا كان كما وصفته لك، أو إذا تأملته وقرت به
عيناك فخذ إلخ.
ثم أعلم أنه من هنا إلى قوله: ((كيف لا وقد يسر الله ابتداء تبييضه إلخ)) ساقط من
كثير من النسخ، وكأنه من إلخات "الشارح"، فما نُقل من نسخته قبل إلحاق خلا عن
هذه الزيادة، والله تعالى أعلم.
[١٦٥] (قوله: من حُسن رَوْضه الحسن: الجمال، [١/٢١ ق/ب] جمعه: محاسن على غير
قياس، "قاموس" ^(٢)). فهو اسم جامد لا صفة، فالإضافة فيه لامية، فافهم.
والأسمى: أفعْل تفضيل من السمو، أي: الأعلى من غيره، قال "ط" ^(٣): ((وفي الكلام
استعارة، شبه عبارته الحسنة بالروض بجامع النفاسة وتعلق النفوس بكل، والقرينة إضافة
الروض إلى الضمير)).
[١٦٦] (قوله: عن الحسن) الظاهر أنه بضم الحاء، فالمعنى: دع الحسن الصوري المحسوس،
وانظر إلى حُسن رَوْض هذا الشرح الأعلى قدراً. اهـ "ح" ^(٤).
[١٦٧] (قوله: "وسلمى") امرأة من معشوقات العرب المشهورات كـ "ليلي" و "لبنى"
و "سعدى" و "بشينة" و "مئة" و "عزة".

(١) "ط": المقدمة ١/٢٠.

(٢) "القاموس": مادة (حسن) بتصرف.

(٣) "ط": المقدمة ١/٢٠.

(٤) "ح": المقدمة ق ٢/ب.

..... في طلعة الشمس ما يُغنيك عن زُحَل
هذا، وقد أضحّت.....

وليس المرادُ بها المعنى العَلَمي، وإنما المرادُ الوصفي لاشتهارها بالحسن كاشتهار "حاتم" بالكرم، فيقال: فلانٌ حاتمٌ بمعنى كريم، فالمرادُ: دُعُ الجمال والجميل.
[١٦٨] (قوله: في طلعة خيرٍ مقدّم، و((ما يُغنيك)): مبتدأ مؤخر، والمعنى: أنَّ طلعة الشمس -أي: طلوعها- يكفيك عن نور الكوكب المسمّى بزُحَل، نزلَ كتابه منزلة الشمس بجامع الاهتداء بكلٍّ، ونزلَ غيره منزلة زحل، ولا شك أنَّ نور الشمس والاهتداء به لا يكون لغيرها من الكواكب.

[مطلب]

[كواكب المجموعة الشمسية]

وزحلُ أحدُ الكواكب السَّيَّارة التي هي السبع، جمَّعها الشاعرُ على ترتيب السَّموات، كلُّ كوكبٍ في سماءٍ بقوله: [كامل]
زُحَلٌ شَرَى مَرِيحَهُ مِنْ شَمْسِهِ فتراهرتْ لُعطاردُ الأَقمارُ^(١)
ط" (٢).

[١٦٩] (قوله: هذا) أي: خذْ هذا الذي ذكرته، وأراد به الانتقالَ عن وصف الكتاب إلى التنبيه على عدم الاغترار بما يشنعُ به حسادُ الزمان المغيرون في وجوه الحسان: [كامل]
كضرائرِ الحسناءِ قُلْنَ لوجهِها حسداً ولو ما إنَّه لَدَمِيمٌ^(٣)

(١) لم نعر على قائله.

(٢) "ط": المقدمة ٢١/١.

(٣) قائله أبو الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٢٠٤ - بلفظ: حسداً و بغيًا، ونُسبُ لعبد الله بن محمد العبيسي، وذكره ابن هشام في "الغني" ص ٢٨٢ - على أنَّ اللام في قوله: ((لوجهها)) تعني عن، وقال ابن منظور في "اللسان" مادة ((دمم)): ((ورواه نعلب: لَدَمِيمٌ بالنال، من الدَّم الذي هو خلافُ الملاح، فردَّ ذلك عليه)) اهـ. وفي شرح أبيات "الغني" ٢٩٥/٤: ((الدميمُ بالدال المهملة من الدِّمامة بالفتح، وهي قبَحُ المنظر وصغرُ الجسم، وكأنَّه مأخوذٌ من الدِّمَّة بالكسر، وهي القملة أو النملة -

أعراضُ المصنِّفين أعراضُ سهامِ السِّنةِ الحَسَّادِ، ونفائسُ تصانيفِهِم معرَّضةٌ بأيديهِم،
تَنْتَهَبُ فوائِدُها ثم ترميها بالكَسَادِ.....

[١٧٠] (قوله: أعراض) جمع عرض بكسر العين: محلُّ المدح والذم، "ط" (١).

[١٧١] (قوله: أعراض) أي: كالأعراض، خبرٌ أضحى، فهو تشبيهٌ بليغٌ. والأعراض: جمعُ غَرَضٍ، وهو الهدف الذي يُرمى بالسَّهامِ، فكما أنَّ الغَرَضَ يُرمى بالسَّهامِ كذلك أعراضُ المصنِّفين تُرمى بالقول الكاذب، وشاع استعمالُ الرمي في نسبة القبائح كما قال تعالى:
﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور- ٦]، ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْمَحْصَنَاتِ﴾ [النور- ٢٣].

وبين الأعراض والأعراض الجناسُ المضارع، "ط" (٢). وفي تشبيه الكلام القبيح بالسَّهام استعارةٌ تصريحيَّةٌ، والقرينةُ إضافتها إلى الألسنة، والجامعُ حصولُ الضررِ بكلِّ، ويحتملُ أن يكون من إضافة المشبَّه به إلى [١/٢٢/أ] المشبَّه، أي: الألسنة التي هي كالسَّهامِ، لكنَّ تشبيهَ الكلام بالسَّهام أظهرُ من تشبيه الألسنة بها، تأمل.

٢١/١

[١٧٢] (قوله: ونفائسُ تصانيفِهِم إلخ) النفائسُ: جمع نفيسة، يقال: شيءٌ نفيسٌ، أي: يُتَنَافَسُ فيه ويُزْعَبُ، وهو من إضافة الصِّفة إلى الموصوف، مرفوعٌ بالعطف على اسم أضحى، أو على الابتدائية والواو للاستئناف أو للحال، و((معرَّضة)) بتشديد الراء منصوبٌ على أنَّه خبرٌ أضحى، أو مرفوعٌ على أنَّه خبر المبتدأ، و((بأيديهِم)) متعلِّقٌ به، أي: منصوبةٌ بأيديهِم، من قولهم: جعلتُ الشيءَ عُرضَةً له، أي: نصبتُه، أو بفتح الراء مخففةً، من أعرَضَ بمعنى: أظهرَ، أي: مُظْهَرَةٌ في أيديهِم، والضميرُ للحَسَّادِ، وجملة ((تَنْتَهَبُ)) - أي: الحَسَّادُ، بالبناء للمعلوم - حاليةٌ، أو خبرٌ بعد خبرٍ، أو هي الخبرُ و((معرَّضة)) حالٌ، ورميها بالكساد كنايةٌ عن هجرها أو ذمها.

- الصغيرة، ويجوز أن يكون هنا بالذال المعجمة، من الذم خلاف المدح)) اهـ.

(١) "ط": المَقْطَعَةُ ٢١/١.

(٢) "ط": المَقْطَعَةُ ٢١/١.

[طويل]

أخا العلم لا تعجلْ بعيبِ مصنّفٍ ولم تتيقّنْ زلّةً منه تُعرَفْ
فكمْ أفسدَ الرّاوي كلاماً بعقلِهِ وكمْ حرّفَ الأقوالَ قومٌ وصحّفوا

والمعنى: أنّ الحسّاد لا يستغنون عنها، بل ينتهبون فوائدها وينتفعون بها، ثم يذمونها ويقولون: إنّها سلعةٌ كاسدةٌ.

[١٧٣] (قوله: أخا العلم) منادى على حذف أداة النداء، والأخ من النسب، والصدق، والصاحب كما في "القاموس" (١)، والمراد الأخير.

[١٧٤] (قوله: بعيب) مصدر مضاف إلى مفعوله، وإن جعل العيب اسماً لما يوجبُ الذمّ فهو على تقدير مضاف، أي: بذكر عيب، "ط" (٢).

[١٧٥] (قوله: مصنّف) بكسر النون أو بفتحها.

[١٧٦] (قوله: ولم تتيقّنْ) جملةٌ حاليةٌ، "ط" (٣).

[١٧٧] (قوله: منه) متعلّقٌ محذوفٌ صفةٌ لـ ((زلّة))، وجملةٌ ((تُعرَفْ)) صفةٌ ثانيةٌ أو حالٌ، أو ((منه)) متعلّقٌ بـ ((تُعرَفْ))، والجملةُ صفةٌ لـ ((زلّة)).

[١٧٨] (قوله: فكمْ) خبريّةٌ للتكثير في محلّ رفع مبتدأ، والجملةُ بعدها خبرٌ كما هو القاعدةُ فيما إذا وليّها فعلٌ متعدٍّ أخذَ مفعوله، فافهم.

[١٧٩] (قوله: بعقلِهِ) الباءُ للآلة، أي: إنَّ عقله هو الآلةُ في الإفساد، "ط" (٤).

[١٨٠] (قوله: وكمْ حرّفَ) التحريف: التغيير، والتصحيّف: الخطأ في الصحيفه، "قاموس" (٥).

(١) "القاموس": مادّة ((أخو)).

(٢) "ط": المقدّمة ٢١/١.

(٣) "ط": المقدّمة ٢١/١.

(٤) "ط": المقدّمة ٢١/١.

(٥) "القاموس": مادّة ((حرف))، و((صحف)).

وكم ناسخ أضحى لمعنى مغيراً وجاء بشيء لم يُردّه المصنّف
وما كان قصدي من هذا أن يُدرج ذكرى بين المحررين من المصنفين والمؤلفين، بل القصد

لكن في "شرح ألفية العراقي" للقاضي "زكريا"^(١): ((التحريف: الخطأ في الحروف بالشكل، والتصحيح: الخطأ فيها بالنقطة، واللحن: الخطأ في الإعراب)) اهـ.

وفي "تعريفات السيد"^(٢): ((تجنيس التحريف: هو أن يكون الاختلاف في الهيئة كبيراً، وبرّذ، وتجنيس التصحيح: أن يكون الفارق نقطة كأنقى وأتقى)) اهـ.

[١٨١] (قوله: أضحى لمعنى مغيراً) اللام في ((لمعنى)) زائدة للتقوية لتقدم المفعول على عامله مع أن العامل محمول على الفعل، [١/٢٢ق/ب] فضُغف عن المعمول، وتغيير الناسخ المعنى بسبب تغييره الألفاظ، وجملة ((و جاء إلخ)) مؤكدة، وهذا معنى ما يقال: الناسخ عدو المؤلف.
[١٨٢] (قوله: من هذا) أي: التأليف.

[١٨٣] (قوله: أن يُدرج) أي: يُجرى، وفي "القاموس"^(٣): ((درجت الریح بالخصى: أي: جرت عليه جرياً شديداً)).

[مطلب]

[في الفرق بين التأليف والتصنيف]

[١٨٤] (قوله: من المصنفين والمؤلفين) التأليف^(٤): جعل الأشياء الكثيرة بحيث يُطلق^(٥) عليها

(١) المسمى "فتح الباقي": بحث التسميع بقراءة اللحن والمصحف ٢٧٤/٢ بتصرف، لأبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد، شيخ الإسلام الأنصاري السنيكي المصري الشافعي (ت ٩٢٦ هـ - وقيل: ٩٢٥، وقيل: ٩٢٨)، شرح به "ألفية الحديث" لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين، زين الدين العراقي الشافعي (ت ٨٠٦ هـ). ("كشف الظنون" ١/١٥٦، "الضوء اللامع" ١٧١/٤، "النور السافر" ص ١٢٠، "الكواكب السائرة" ١/١٩٦، "البدر الطالع" ١/٢٥٢).

(٢) "التعريفات": ص ٤٠.

(٣) "القاموس": مادة ((درج)).

(٤) في "التعريفات": ((التألف والتأليف)).

(٥) في "التعريفات": ((بحيث لا يطلق))، وهو خطأ.

رياضُ القريحة، وحفظُ الفروع الصحيحة، مع رجاءِ الغفران، ودعاءِ الإخوان، وما عليّ من إعراضِ الحاسدين عنه حالَ حياتي، فسيتلقّونه بالقبولِ إن شاء الله تعالى بعد وفاتي،

اسمُ الواحد، سواءً كان لبعضها نسبةً إلى بعضٍ بالتقدّم والتأخّر أو لا، وعليه: فيكون التّأليفُ أعمّ^(١) من الترتيب. اهـ "تعريفات السيّد"^(٢). قيل: وأعمُّ من التصنيف؛ لأنّه مطلقُ الضمّ. والتصنيفُ: جعلُ كلّ صنفٍ على جِدَةٍ، وقيل: المؤلّفُ مَنْ يَجْمَعُ كلامَ غيره، والمصنّفُ: من يجمعُ مبتكراتِ أفكاره، وهو معنى ما قيل: واضعُ العلمِ أولى باسمِ المصنّف من المؤلّف. [١٨٥] (قولُهُ: رياضُ) في "القاموس"^(٣): ((راضُ المهر رياضاً ورياضةً: ذلّهُ)) اهـ. ومنه قولهم: مسائلُ الرياضة، قال "الشّنشُوري"^(٤): ((أي: التي تُروّضُ الفكر، وتذلّلهُ لما فيها من التمرين على العمل)).

[١٨٦] (قولُهُ: القريحة) في "الصّحاح"^(٥): ((القريحةُ: أوّلُ ما يُستَبطُ من البئر، ومنه قولهم: لفلان قريحةٌ جيدة، يرادُ استنباطُ العلمِ بمجودَةِ الطبع^(٦))). اهـ. والمرادُ بها هنا آلةُ الاستنباط، وهي الذّهن. [١٨٧] (قولُهُ: ودعاءٍ عطفُ) على ((الغفران)). [١٨٨] (قولُهُ: وما عليّ) ((ما)) نافية، و((عليّ)) خبرٌ مبتدأٌ مخذوفٌ، أي: وما عليّ بأسٌ، أو ((ما)) استفهاميّةٌ مبتدأٌ، و((عليّ)) الخبرُ. [١٨٩] (قولُهُ: فسيتلقّونه بالقبولِ) قد حقّقَ المولى رجاءه، وأعطاه فوق ما تمنّاه، وهو دليلُ

(١) في "التعريفات": ((أهمُّ)) بالهاء، وهو تحريفٌ.

(٢) "التعريفات": ص ٤٢..

(٣) "القاموس": مادّةُ ((روض)).

(٤) هو عبدُ الله بن محمد بن عبد الله، جمال الدين العجمي الشّنشُوريّ المصريّ الشافعيّ (ت ٩٩٩ هـ). ("الكواكب السائرة" ١٦١/٣، "هذبة العارفين" ٤٧٣/١، "الأعلام" ١٢٨/٤).

(٥) "الصّحاح في اللغة والعلوم": مادّةُ ((قروح))، وهو لأبي نصر إسماعيل بن حماد التُّركيّ الجوهريّ الفارابيّ (ت ٣٩٣ هـ). ("كشف الظنون" ١٠٧١/٢، "سمر أعلام النبلاء" ٨٠/١٧).

(٦) في "": ((مجودَةُ العلم))، وهو خطأ.

كما قيل: [سريع]

ترى الفتى يُنكرُ فضلَ الفتى لوماً وخُبشاً فإذا ما ذهب
لَجَّ به الحرصُ على نكتةٍ يكتُبها عنه بماء الذهب

صدقه وإخلاصه، رحمه الله تعالى، وجزاه خيراً.

[١٩٠] (قوله: ترى الفتى) رأى: عِلْمِيَّةٌ، و((الفتى)) مفعولٌ أوَّلٌ، وهو في الأصل الشابُّ، والمرادُ به هنا مطلقُ الشخص، وجملةُ ((ينكرُ)) مفعولٌ ثانٍ، أو بصريةٌ، ولا يردُّ أنَّ الإنكارَ مما لا يُدرِكُ بالبصر؛ لأنَّه قد تدركُ أماراتُه، على أنَّه إذا جُعِلَتْ بصريةٌ فجملةُ ((ينكرُ)) حالٌ، لا مفعولٌ لها حتى يَرِدَ ذلك، فافهم.

[١٩١] (قوله: لوماً) مهموزُ العين، مفعولٌ لأجله.

[١٩٢] (قوله: ما ذهب) أي: مات، والقاعدة: أنَّ ما بعد إذا زائدة.

[١٩٣] (قوله: لَجَّ) بالجميم من اللُّحاج، وهو: الخصومة كما في "القاموس"^(١). اهـ "ح" (٢). وضمَّته معنى اشتدَّ فعْدَاه بالباء، "ط"^(٣).

[١٩٤] (قوله: الحرص) طلبُ الشيء باجتهادٍ في إصابته، "تعريفات السيّد"^(٤).

[١٩٥] (قوله: على نكتةٍ) متعلِّقٌ بـ((الحرص))، والنكتةُ هي: مسألةٌ لطيفةٌ أُخْرِجَتْ [١/٢٣ق/١] بدقَّةٍ نظرٍ وإمعانٍ فكرٍ، مِنْ نَكَتَ رُمَحَه بأرضٍ، إذا أثارَ فيها، وسُمِّيت المسألةُ الدقيقَةُ نكتةً لتأثيرِ الخواطرِ في استنباطها، "سيّد"^(٥).

[١٩٦] (قوله: يكتُبها) حالٌ من الضمير المحرور، أو صفة لـ((نكتة))، أي: يريدُ كتابتها.

(١) "القاموس": ماذَّة((لجج)).

(٢) "ح": المقدمة ق ٢/ب.

(٣) "ط": المقدمة ٢١/١ بتصرف.

(٤) "التعريفات": ص٦٦.

(٥) "التعريفات": ص٢٢٠.

فهاك مؤلفاً مهذباً لمهمات هذا الفن، مظهرًا لدقائق استعملت الفكر فيها إذا ما الليلُ جنَّ،.....

[١٩٧] (قوله: فهاك) اسم فعل بمعنى خذ.

[١٩٨] (قوله: مهذباً) بالكسر بصيغة اسم الفاعل بقرينة قوله: ((مظهرًا))، وهو أولى من الفتح؛ لأنه أقلُّ تكلفاً، والتهديب: التنقية والإصلاح، وقوله: ((لمهمات)) مفعوله، واللام للتعوية، وهو جمع مهمة: ما يهتم بتحصيله.

[١٩٩] (قوله: استعملت) أي: أعملت، فالسَّينُ والتاء زائدتان، عبرَ بهما إشارةً إلى الاعتناء والاجتهاد، "ط" ^(١).

٢٢/١

[٢٠٠] (قوله: فيها) أي: في تحريرها، "ط" ^(٢).

[٢٠١] (قوله: جنَّ) أي: سترَ الأشياءَ بظلمته، والمادةُ تدلُّ على الاستتار كالجنِّ والجنان والجنين والجنَّة، وإنما خصَّ الليلَ لكونه محلَّ الأفكار غالباً، وفيه يزكو الفهم لقلَّة الحركة فيه، وعادة العلماء يلتذُّون ^(٣) بالسَّهر في التحرير للمسائل كما قال "التاج السبكي" رحمه الله: [كامل]

سَهْرِي لَتَنْقِيحِ الْعُلُومِ أَلَذُّ لِي	مِنْ وَصَلِ غَانِيَةٍ وَطِيبِ عِنَاقِ
وَتَمَائِلِي طَرَباً حَلَّ عَوِيصَةٍ	فِي الذَّهْنِ أَبْلَغُ مِنْ مُدَامَةِ سَاقِي
وَصَرِيرُ أَفْلَامِي عَلَى صَفَحَاتِهَا	أَشْهَى مِنَ الدُّوْكَاءِ وَالْعَشَّاقِ
وَأَلَذُّ مِنْ نَقْرِ الْفَتَاةِ لِدُنْهَا	نَقْرِي لِأُنْقِي الرَّمْلَ عَنْ أَوْرَاقِي ^(٤)

(قوله: لأنه أقلُّ تكلفاً) أي: بتقدير متعلِّق للحجَّار، أو الفصل بينه وبين متعلِّقِهِ إِنْ جُعِلَ متعلِّقاً

(١) "ط": المقدمة ٢٢/١.

(٢) "ط": المقدمة ٢٢/١.

(٣) في "ب" و "م": ((يتلذذون))، وكلاهما صحيح، انظر "القاموس": مادة (تلذذ).

(٤) لم نجد نسبة هذه الأبيات إلى السبكي، في مصادر ترجمته ولا في شعره، وقد ذكر العلامة المحقق عبد الفتاح أبو غدة -

متحرّياً أرجح الأقوال وأوجز العبارة، معتمداً في دفع الإيراد أَلطف الإشارة، فربّما خالفت.....

"ط" (١).

(٢٠٢) (قوله: مُتحرّياً) حالٌ من فاعل ((استعملتُ))، والتحرّي: طلبُ أخرى الأمرين وأولاهما، "سيّد" (٢).

(٢٠٣) (قوله: أرجح الأقوال) الإضافةُ على معنى مِن، وهذا باعتبار غالب ما وَقَعَ له، وإلاّ فقد يذكرُ قولين مصحّحين، أو يذكرُ الصحيح دون الأصحّ، "ط" (٣).

(٢٠٤) (قوله: وأوجز العبارة) أي: أخصرّها، والإضافةُ على معنى مِن، "ط" (٤).

(٢٠٥) (قوله: معتمداً) حالٌ أيضاً مترادفةٌ أو متداخلة، أي: معوّلاً، "ط" (٥).

(٢٠٦) (قوله: الإيراد) أي: الاعتراض.

(٢٠٧) (قوله: أَلطف الإشارة) كأنْ يذكرُ في الكلام مضافاً أو قيّداً أو نحو ذلك مما يدفعُ به الإيراد، ولا يظهرُ ذلك إلّا لمن أطلعَ على كلام المورد، فإذا رأى ما ذكره "الشارح" عَلِمَ أنّه أشارَ به إلى دفع ذلك، وربما صرّح بما يشيرُ إليه أيضاً.

ب- ((مؤلّفاً))، وتهذيبُ المسائل المهمّة باعتبار تهذيب وتنقية تراكيبها أو نحو ذلك.

= رحمه الله في كتابه "صفحات من صبر العلماء" ص ١٣٩: أنّه وجّلها معزوةً للزمخشريّ في آخر تفسيره "الكشاف"، ضمن ترجمة له كتبها إبراهيم بن عبد الغفار، ثم قال: ولعلّ التاج السبكيّ تمثّل بها، فهي بشعر الزمخشريّ وأسلوبه أشبه، والله أعلم اهـ. هذا، وتنسّب الأبيات أيضاً إلى الإمام الشافعيّ، وهي في ديوانه ص ٧٩.

(١) "ط": المقلّدة ٢٢/١.

(٢) "التعريفات": ص ٤٦.

(٣) "ط": المقلّدة ٢٢/١.

(٤) "ط": المقلّدة ٢٢/١.

(٥) "ط": المقلّدة ٢٢/١.

في حكم أو دليل، فحسبُهُ مَنْ في حكم لا اطلاع له ولا فهمٌ عُذُولاً عن السبيل، وربما غَيَّرْتُ تبعاً لِمَا شَرَحَ عليه "المصنّف" كلمةً أو حرفاً، وما دَرَى أَنَّ ذلك لنكتةٍ تَدُلُّ عن نظره وتخفى.

وقد أنشدني شيخِي الحبرُ السَّامي، والبحرُ الطَّامي،.....

[٢٠٨] (قوله: في حكم) بأن يذكر إباحة ما ذكر غيره كراهته مثلاً.

[٢٠٩] (قوله: أو دليل) بأن يكون دليلٌ فيه كلامٌ، فيذكر غيره سالماً، وهذا كله غير ما يصرِّحُ به وينبِّه عليه كقوله: ما ذكره فلان خطأ، ونحو ذلك.

[٢١٠] (قوله: فحسبُهُ) أي: ظنَّ ما خالفت فيه غيري.

[٢١١] (قوله: مَنْ لا اطلاع له) أي: على ما اطلعت عليه، ولا فهم له بما قصدته.

[٢١٢] (قوله: عُذُولاً) أي: مثلاً عن السبيل، أي: الطريق الواضح.

[٢١٣] (قوله: تبعاً لِمَا شَرَحَ عليه "المصنّف") فإنَّ "المصنّف" لمَّا شَرَحَ متنه غيَّر منه بعضَ ألفاظ [١/ق ٢٣/ب] منبهاً على التغيير، فبقيت نسخُ المتن المجرد مخالفةً لنسخة المتن المشروح، فتابعه "الشارح" فيما غيَّره، وربما غيَّر ما لم يغيِّره "المصنّف".

[٢١٤] (قوله: وما دَرَى) معطوفٌ على محذوف، أي: فاعترضَ وما دَرَى، أفاده "ط"^(١).

[٢١٥] (قوله: وقد أنشدني) أنشد الشعر: قرأه، "قاموس"^(٢). والمراد: أسمعني هذا الشعر.

[٢١٦] (قوله: الحبرُ) بالكسر ويُفتح: العالمُ أو الصالح، "قاموس"^(٣).

[٢١٧] (قوله: السَّامي) أي: العالي القدر.

[٢١٨] (قوله: الطَّامي) أي: الملائ، "قاموس"^(٤).

(١) "ط": المقدمة ٢٢/١.

(٢) "القاموس": مادة (نشد).

(٣) "القاموس": مادة (حبر).

(٤) "القاموس": مادة (طمي) بتصرف.

واحدُ زمانِه، وحسنةُ أوَانِه، شيخُ الإسلام الشيخ "خيرُ الدين الرملي"^(١)،.....

[٢١٩] (قوله: واحدُ زمانِه) أي: المنفردُ في زمانه بالصِّفات^(١).

[٢٢٠] (قوله: وحسنةُ أوَانِه) أي: الذي أحسنَ الله تعالى به على الخلق في أوَانِه، أي: زمانه، أفاده "ط"^(٢). أو الذي يُعدُّ حسنةً لزمانه الكثيرُ الإساءةَ على أبنائه.

[مطلب]

[ترجمة الإمام "خير الدين" الرملي]

[٢٢١] (قوله: الشيخ "خير الدين") الظاهرُ أنَّه اسمه العَلَميُّ؛ إذ ترجمه جماعةٌ ولم يذكروا غيره، منهم "الأميرُ المحبي"^(٣)، قال: (("خير الدين" بنُ أحمد بنِ نور الدين عليّ بنِ زين الدين بن عبد الوهاب الأيوبيُّ نسبةً إلى بعض أجداده، العُلَيميُّ بالضم نسبةً إلى سيدي "علي بن عُليم" الوليُّ المشهور، الفاروقيُّ نسبةً إلى الفاروق^(٤) "عمر بن الخطاب" رضي الله تعالى عنه، "الرملي" الإمامُ المفسِّر، المحدثُ الفقيه، اللغويُّ الصُّوفي النحوي البَيانيُّ العروضيُّ المنطقيُّ المعمر، شيخُ الحنفيَّة في عصره، وصاحبُ "الفتاوى السائرة" وغيرها من التأليفِ النافعة في الفقه، منها: "حواشيه" على "المنح"، وعلى "شرح الكنز" لـ "العيني"، وعلى "الأشباه والنظائر"، وعلى "البحر الرائق"، وعلى "الزيلعي"، وعلى "جامع الفصولين"، و"رسائل"، و"ديوان شعر" مرتَّب على حروف المعجم.

ولد سنة (٩٩٣)، وتوفي ببلده الرملة^(٥) سنة (١٠٨١))، وأطال في ذكر مناقبه وأحواله وبيان مشايخه وتلامذته، فليراجع.

(١) من ((الطامي)) إلى ((بالصفات)) ساقط من "أ".

(٢) "ط": المقدمة ٢٢/١.

(٣) "خلاصة الأثر": ١٣٤/٢، ١٣٩ بتصرف.

(٤) من ((نسبة إلى بعض)) إلى ((نسبة إلى الفاروق)) ساقط من "الأصل".

(٥) الرَّملة: اسمُ لَعْنَةٍ مَدَنِيَّةٍ في فارس والعراق وفلسطين والبحرين، والمقصودُ هنا رَملةُ فلسطين، وهي مدينةٌ عظيمةٌ بُعِدَ عن بيت المقدس ثمانية عشر يوماً. انظر "معجم البلدان" ٧٩/٣، و"خلاصة الأثر" ١٣٤/٢.

أطالَ الله بقاءه: [خفيف]

قُلْ لِمَنْ لَمْ يَرِ الْمَعَاصِرَ شَيْئاً ويرى للأوائل التَّقديماً
إِنَّ ذَاكَ الْقَدِيمَ كَانَ حَدِيثاً وسيبقى هذا الحديثُ قديماً

[٢٢٢] (قوله: أطالَ الله بقاءه) أي: وجوده، والمراد الدعاء بالبركة في عمره؛ لأنَّ الأجلَ محتومٌ، وذكر "ط" ^(١) عن "الشرعة" و"شرحها" ^(٢) ما يفيدُ كراهة الدعاء بذلك. أقول: يردُّ عليه أنَّه عليه الصلاة والسلام دعا لخادمه "أنسٍ" رضي الله تعالى عنه بدعواتٍ منها: «وَأُطِلَّ عُمرُهُ» ^(٣)، ومذهبُ أهل السنة أنَّ الدعاء ينفع وإن كان كلُّ شيءٍ بقدرٍ. واستفيدَ من كلام "الشارح" أنه ألَّف كتابه هذا في حياة شيخه المذكور، وهو كذلك، فإنه سيذكرُ آخرَ الكتاب: «(أنَّه فرَغَ من تأليفه سنة (١٠٧١)). فيكونُ قد فرَغَ من تأليفه قبل موت شيخه المذكورِ بعشرِ سنين.

[مطلب]

[من أنواع البديع المذهب الكلامي]

[٢٢٣] (قوله: إِنَّ هذا الحديثَ الخ) ^(٤) فيه من أنواع البديع المذهب الكلامي، وهو إيرادُ

(١) "ط": المقدِّمة ٢٢/١.

(٢) انظر "شرح شرعة الإسلام": فصل سنن الدعاء ص ١٦٧، و"شرعة الإسلام" لمحمد بن أبي بكر، ركن الإسلام المعروف بإمام زاده البخاري (ت ٥٧٣ هـ)، والشرح للمولى يعقوب بن سيّد علي البرُوسوي (ت ٩٣١ هـ)، وسنّاه "مفاتيح الجنان" ومصابيح الجنان". ("كشف الظنون" ١٠٤٤/٢، "الجواهر المضية" ١٠٣/٣، "الشقائق النعمانية" ص ١٩١، "الفوائد البهية" ص ٢٢٦، ١٦١، "الأعلام" ٥٤/٦، ٢١٠/٨).

(٣) أخرجه البخاريُّ في "الأدب المفرد" برقم (٦٧٠) باب مَنْ دعا بطول العمر، وابن سعد في "الطبقات" ١٩/٧، والبيهقيُّ في "دلائل النبوة" ١٩٦/٦ عن أنسٍ، وأصله في "الصحاحين": البخاري برقم (٦٣٤٤)، ومسلم (٢٤٨٠)، ولم يذكرْ الدعوة بطول العمر، ولا بن حجرٍ تعليقٌ لطيفٌ عليه انظره ١٤٤/١١.

(٤) قول "الحاشية": «(إِنَّ هذا الحديثَ)» كذا بخط المحسّني، والموافق للشارح أن يقول: «(إِنَّ ذاك القديمَ)» كما هي الرواية في البيت اهـ.

على أَنَّ المقصود والمراد، ما أنشدنيهِ شيخِي رأسُ المحققين النُّقاد،.....

حجّةٌ للمطلوب على طريقة أهل الكلام نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُمَا لَافْسَدَتَا﴾ [الأنبياء-٢٢].

وبيانه: أَنَّ تفضيل المرء بأوصافه لا يتقدّمه؛ فإنَّ كلَّ متقدّمٍ قد كان حادثاً، ولم يَزِدْ بتقدّمه [١/٢٤ق/أ] عمّا كان عليه وقتَ حدوثه، وهذا المعاصرُ سيمضي عليه زمانٌ يصيرُ فيه قديماً، فإذا فضّلتم ذلك المتقدّم بأوصافه لمَكم تفضيلُ ذلك المعاصرِ الذي سيبقى قديماً بأوصافه أيضاً، وهذا معنى قول الإمام "المبرّد"^(١): ((ليس لِقَدَمِ العهدِ يفضّلُ القائل، ولا لحدائنه يُهضمُ المصيب، ولكن يُعطى كلُّ ما يستحقُّ)) اهـ.

٢٣/١

قال "الدماميني" في "شرح التسهيل" بعد نقله كلام "المبرّد": ((وكثيرٌ من الناس من تحرّى هذه البليّة الشنعاء، فتراهم إذا سمعوا شيئاً من النكتِ الحسنة غيرَ معزّوٍ إلى معيّنٍ استحسّنوه بناءً على أَنه للمتقدّمين، فإذا علموا أَنه لبعضِ أبناءِ عصرهم نكّصوا على الأعقاب واستتبحّوه، أو ادّعوا أَنّ صدور ذلك عن عصريّ مستبعد، وما الحاملُ لهم على ذلك إلّا حسدٌ ذميّ، وبغيّ مرتعّه وخيم)) اهـ ملخصاً.

[٢٢٤] (قوله: على أَنّ إلخ) بمنزلة الاستدراك على ما يُتوهّم من قوله: ((فهاك إلخ)) من أَنّ المراد مدحُ نفسه وتأليفه، وأنّ المقصود الشهرة بالتأليف، "ط"^(٢).

[٢٢٥] (قوله: شيخِي) في بعض النسخ زيادة: ((وبركسي وولي نعمتي))، قال "ط"^(٣): ((البركة: اتّساع الخير، و((وليّ)) فِعْلٌ بمعنى فاعل، أي: متولّي نعمتي، والمراد بالنعمة نعمة العلم التي هي من أعظم النعم)) اهـ.

(١) "الكامل": ٤٣/١، والمبرّد هو أبو العبّاس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرّد - أو المبرّد - الثّغاليّ الأزدِيّ

(ت: ٢٨٦هـ، وقيل: ٢٨٥). ("وفيات الأعيان" ٣١٣/٤، "الأعلام" ١٤٤/٧).

(٢) "ط": المقدّمة ٢٣/١.

(٣) "ط": المقدّمة ٢٣/١.

"محمد أفندي المحاسني"، وقد أجاد: [طويل]

لكلّ بني الدنيا مرادٌ ومَقْصِدٌ وإنّ مرادي.....

[مطلب]

[ترجمة "المحاسني"]

(٢٢٦) (قوله: "محمد أفندي") قال "المحيي" في "تاريخه" ^(١): ((هو ابن "تاج الدين بن أحمد" المحاسني الدمشقي، الخطيب بجامع دمشق، أشهر آل بيت محاسن وأفضلهم، كان فاضلاً كاملاً أديباً لبيباً، لطيف الشكلي، وجيهاً، جامعاً لمحاسن الأخلاق، حسن الصوت. ولّي خطابة جامع السلطان "سليم" ^(٢) بصاحبة دمشق، ثم صار إماماً بجامع بني أمية وخطيباً فيه، وقرأ فيه "صحيح مسلم"، وكتب عليه بعض تعاليق، وولّي درس الحديث تحت قبة النسر من الجامع المذكور، وكان فصيح العبارة، وانتفع به خلق من علماء دمشق، منهم شيخنا العلامة المحقّق الشيخ "علاء الدين" الحصكفي مفتي الشام، وله شعر حسنٌ وتحريات تدلّ على علمه. ولد سنة (١٠١٢)، وتوفي سنة (١٠٧٢)، ورثاه شيخنا العلامة المحقّق الشيخ "عبد الغني النابلسي" بقصيدة جيّدة إلى الغاية، مطّلعها قوله: [طويل]

لِيَهْنَ رَعَاغُ النَّاسِ وَلِيَفْرَحَ الْجَهْلُ فَبَعْدَكَ لَا يَرْجُو الْبَقَا مَنْ لَهُ عَقْلُ
أَيَا جَنَّةٍ قَرَّتْ عَيُونُ أُولِي النُّهَى بِهَا زَمْنَا حَتَّى تَدَارِكَهَا الْمُحَلُّ ((.

أهـ ملخصاً.

(٢٢٧) (قوله: لكلّ بني الدنيا) أي: لكلّ واحدٍ من الناس الموجودين فيها، وسُمُّوا أبناءها [١/٢٤ب] لأنّهم منها مادّةٌ وغذاءٌ، وبها انتفاعهم، وفيها تربيتهم، وهي اسمٌ لما قبل الآخرة لدنوّها وقربها، ويحتملُ أن يرادُ بأبنائها الطالبون لها المنهمكون فيها.

(١) "خلاصة الأثر": ٤٠٨/٣.

(٢) هو الذي بناه السلطان سليم (٨٧٢ - ٩٢٦)، ويُعرف الآن بمسجد الشيخ الأكبر محيي الدّين بن العربي. أهـ. "مقدمة

..... صَحَّةٌ وَفِرَاغٌ
 لأبْلُغَ فِي عِلْمِ الشَّرِيعَةِ مَبْلَغًا يَكُونُ بِهِ لِي فِي الْجِنَانِ بِلَاغٌ
 ففِي مِثْلِ هَذَا فَلْيُنَافِسْ أَوَّلُو النُّهَى

[٢٢٨] (قوله: صَحَّةٌ أَي: فِي الْجِسَدِ، وَ«فِرَاغٌ») مِمَّا يَشْغُلُ عَنِ الْآخِرَةِ.

[٢٢٩] (قوله: لأبْلُغَ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: ((وَأَنْ مَرَادِي إِنْخَ)).

[٢٣٠] (قوله: مَبْلَغًا) مُصَدَّرٌ مِمِّي مُنْصَوِّبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ.

[٢٣١] (قوله: فِي الْجِنَانِ بِلَاغٌ) أَي: يُصَالُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى الْمَرَاتِبِ الْمَعَالِيَةِ فِيهَا. وَهُوَ اسْمٌ مُصَدَّرٌ، قَالَ فِي "الْقَامُوس" ^(١): ((الْبِلَاغُ كَسَحَابٍ: الْكِفَايَةُ، وَالِاسْمُ مِنْهُ الْإِبْلَاغُ وَالتَّبْلِيغُ، وَهُمَا الْإِصَالُ)) اهـ.

[٢٣٢] (قوله: ففِي مِثْلِ هَذَا) أَي: هَذَا الْمَرَادِ الْمَذْكُورِ، وَالْفَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ مَقِيدَةٌ لِلتَّعْلِيلِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِـ ((يُنَافِسُ)).

[٢٣٣] (قوله: فَلْيُنَافِسْ) أَي: يَرْغَبْ، وَالْفَاءُ زَائِدَةٌ مُؤَكِّدَةٌ لِلأَوَّلَى، مِثْلُهَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

[كامل]

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي ^(٢)

[٢٣٤] (قوله: أَوَّلُو النُّهَى) أَي: أَصْحَابُ الْعُقُولِ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَمَنَافَسَتُهُمْ فِي الدُّنْيَا.

(قوله: وَالِاسْمُ مِنْهُ الْإِبْلَاغُ) عِبَارَةٌ "الْقَامُوس": ((مِنْ الْإِبْلَاغِ إِنْخَ)) بَدُونِ ضَمِيرٍ مَجْرُورٍ بِحِنْ، وَكَذَلِكَ فِي نَسَخَةِ الْخَطِّ بِلا ضَمِيرٍ.

(١) "الْقَامُوس": مَادَّةُ «بَلَّغَ».

(٢) عَجَزَ بَيْتٌ، صَدْرُهُ: لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْقَسًا أَهْلَكْتُه

قَالَةُ النَّمِرُ بْنُ تَوَلَّبٍ لِامْرَأَتِهِ حِينَ لَامَتْهُ عَلَى إِتْلَافِ الْمَالِ حَشِيَّةَ الْفَقْرِ، وَالْمُنْقَسُ: الْمَالُ الْكَثِيرُ، وَقِيلَ: مَا يُنْتَفَسُ فِيهِ وَيَرْغَبُ. وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ ص ٧٢، وَ"الْكَتَاب" ١/١٣٤، وَ"الْكَامِلُ" ص ١٢٢٩، وَ"الْمَغْنِي" ص ٢٢٠، وَ"أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ" وَ"اللسان" مَادَّةُ «نَفَسَ»، وَفِي "شرح ابن عقيل" عَلَى "الآلِفِيَّةِ" ١/٥٢١: ((إِنْ مُنْقَسًا)) بِالرَّفْعِ.

.....
 وحسبي من الدنيا الغرور بلاغ
 به..... فما الفوزُ إلّا في نعيم مؤبّد

[٢٣٥] (قوله: وحسبي) مبتدأ، أي: كافٍ، "ط" (١).

[٢٣٦] (قوله: الغرور) فعولٌ يستوي فيه المذكّر والمؤنث، أي: الغارّة. اهـ "ط" (٢).

[٢٣٧] (قوله: بلاغ) أي: مقدار الكفاية، وهو خبرُ المبتدأ، وبينه وبين ((بلاغ)) الأوّل الجناسُ التامُّ الخطيُّ اللفظيُّ، أفاده "ط" (٣).

[٢٣٨] (قوله: فما الفوز) أي: النجاة والظفرُ بالخير، "قاموس" (٤). والفاءُ للسببيّة عاطفةٌ على جملة ((ينافس)) مفيدةٌ للتعليل.

[٢٣٩] (قوله: إلّا في نعيمٍ إلخ) ((في)) بمعنى الباء، مثلها في قول الشاعر: [طويل]

ويركّب يومَ الرّوعِ مِنّا فوارسٌ بصيرونٌ في طعنِ الأباهرِ والكلى (٥)

لأنّ فازَ يتعدّى بالباء، أو ((في)) للظرفيّة، والمراد بالنعيم محلّه، وهو الجنة، من إطلاق اسم الحال وإرادة المحلّ مثل: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران - ١٠٧]، وعلى كلٍّ فالفوزُ مبتدأ، والجارُّ والمجرورُ في محلِّ الخبر، والتقدير: ما الفوزُ حاصلٌ بشيءٍ إلّا بنعيمٍ، أو: ما الفوزُ حاصلٌ في محلٍّ إلّا في محلٍّ بنعيمٍ، أو الخبرُ محذوفٌ، والجارُّ والمجرورُ متعلّقان بـ ((الفوز))، أي: فما الفوزُ معتبرٌ إلّا بنعيمٍ، والباءُ في ((به)) للسببيّة على الأوّل - أعني:

(١) "ط": المقتدّة ٢٣/١.

(٢) "ط": المقتدّة ٢٣/١.

(٣) "ط": المقتدّة ٢٣/١.

(٤) "القاموس": مادّة ((نوز)).

(٥) البيت لزيد الخيل، وهو في "ديوانه" ص ٦٧، وفي "أدب الكاتب" ص ٥١٠، و"المحصر" ٦٦/١٤، وذيل "الأمالي والنوادر" ص ٢٤ - و"شرح الرضي" ٢٧٩/٤، و"معني اللبيب" ص ٢٢٤ - و"خزانة الأدب" ٤٩٣/٩. والأباهر: جمعُ أبهر، وهو عرقٌ في الظهر، والكلى: جمعُ كلىّة، والرّوعُ: الفزعُ، قال ابنُ السّيد في "الاقتضاب" ص ٤٣٧ - ((وصفّهم بالخذق في الطعن، فهم يتعمّدون المقاتل)) اهـ.

..... العيشُ رَغْدٌ والشرابُ يُسَاغُ
(مَقْدَمَةٌ)

جَعَلَ ((في)). معنى الباء - وللظرفية على الثاني مثل: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ﴾ [آل عمران - ١٢٣]،
﴿يَجْنِيهِمْ سَيَّحَرٌ﴾ [القمر - ٣٤].

[٢٤٠] (قوله: العيشُ) أي: المعيشة التي تعيشُ بها من المَطْعَمِ والمشرب وما يكون به الحياة، "قاموس" (١).

[٢٤١] (قوله: رَغْدٌ) بسكون الغين المعجمة، أي: واسعٌ طيِّبٌ، "ح" (٢) عن "القاموس" (٣).

[٢٤٢] (قوله: يُسَاغُ) أي: يسهلُ دخوله في الحلق، "ح" (٤) عن "القاموس" (٥).

[٢٤٣] (قوله: مَقْدَمَةٌ) بالرفع خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: هذه مقدمة، أو بالنصب مفعولٌ لفعلٍ محذوف، أي: خُذْ [١/٢٥٠/أ] مقدمة، وهي بكسر الدال كما صرَّح به في "الفائق" (٦)، فهي اسمٌ فاعلٍ من قَدَّمَ المتعدي، أي: مقدمةٌ من فهمها على غيره إما اشتملت عليه من تعريف الفقه لغةً واصطلاحاً، وموضوعه واستمداده ومحظوره ومباحه، وفضل العلم وتعلمه، وترجمة "الإمام" وغير ذلك، وأما من اللازم. بمعنى تقدّم، أي: متقدمةٌ بذاتها على غيرها. ويجوز فتح الدال اسمَ مفعولٍ من المتعدي، أي: قَدَّمَهَا أربابُ العقول على غيرها إما اشتملت عليه.

وهي في الأصل صفةٌ، ثم جعلت اسماً للطائفة المتقدمة من الجيش، ثم نُقِلَتْ إلى أوَّلِ كلِّ شيءٍ، ثم جعلت اسماً للألفاظ المخصوصة حقيقةً عرفيةً إنَّ لوحظ أنها فردٌ من أفراد المفهوم

(١) "القاموس": مادة (عيش).

(٢) "ح": المقدمة ق ٣/١.

(٣) "القاموس": مادة (رغد)) بتصرف.

(٤) "ح": المقدمة ق ٣/١.

(٥) "القاموس": مادة (سوغ)) بتصرف.

(٦) "الفائق في غريب الحديث": مادة (اصطقل)) ٤٦/١، وهو لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد، جاز الله

الرُّمَحْشَرِيَّ الحُوَارِزْمِيَّ (ت ٥٣٨ هـ). ("كشف الظنون" ١٢٠٦/٢، ١٢١٧، "الفوائد البهية" ص ٢٠٩-).

حقّ على مَنْ حاولَ علماً ما.....

الكلّي، أو مجازاً إن لوحظَ خصوصُها.

وهي قسمان: مقدّمة العلم، وهي: ما يتوقّفُ عليه الشُّرُوعُ في مسائله من المعاني المخصوصة. ومقدّمة الكتاب، وهي: طائفة من الكلام قُدِّمتْ أمامَ المقصود لارتباطٍ له بها وانتفاعٍ بها فيه، وتأمّل تحقيق ذلك في "المطلوّ" (١) وحواشيه (٢).

[٢٤٤] (قوله: حقّ) أي: واجبٌ صناعةٌ ليكونَ شروعه على بصيرةٍ صَوْنًا لسعيه عن العبث.

[مطلب]

[في أنواع العلوم]

[٢٤٥] (قوله: على مَنْ حاولَ) أي: رامَ علماً أيّ علَمٍ كان من العلوم الشرعيّة وغيرِها، فالشرعيّة: علَمُ التفسير، والحديث، والفقه، والتوحيد.

وغيرُ الشرعية ثلاثة أقسام:

أدبيّة: وهي اثنا عشرَ كما في "شيخني زاده" (٣)، وعدّها بعضهم أربعة عشرَ: اللّغة، والاشتقاق، والتصريف، والنحو، والمعاني، والبيان، والبدیع، والعروض، والقوافي، وقريضُ الشعر، وإنشاءُ النثر، والكتابة، والقراءات، والمحاضرات، ومنه التاريخ.

ورياضيّة: وهي عشرة: التصوُّف، والهندسة، والهيئة، والعلم التعليمي، والحساب، والجبر، والموسيقى (٤)، والسياسة، والأخلاق، وتذبيرُ المنزل.

(١) انظر "المطلوّ": ص ١٢.

(٢) انظر "حاشية أبي الحسن علي بن محمد المعروف بالسيد الشريف الجرجاني" (ت ٨١٦هـ) ص ٨، و"حاشية حسن ابن محمد شاه الفارسي المعروف بملا حسن جلبي" (ت ٨٨٦هـ) ص ٨٨. ("كشف الظنون" ١/٤٧٣-٤٧٤،

"الضوء اللامع" ٣/١٢٧، ٣٢٨/٥، "الفوائد البهية" ص ٦٤، ١٢٥-، وعلى "المطلوّ" حواشٍ أخرى مخطوطة.

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بشيخي زاده الكلبيولي، ويقال له: الداماد (ت ١٠٧٨هـ). ("هدية

العارفين" ٥/٥٤٩، "الأعلام" ٣/٣٣٢).

(٤) في "ب" و"م": ((الموسيقى)).

أَنْ يَتَصَوَّرَهُ بِحَدِّهِ أَوْ رَسْمِهِ.....

وعقلية: ما عدا ذلك كالمنطق، والجدل، وأصول الفقه والدِّين، والعلم الإلهي والطبيعي، والطب، والميقات، والفلسفة، والكيمياء، كذا ذكره بعضهم. اهـ "ابن عبد الرزاق".
[٢٤٦] (قوله: أَنْ يَتَصَوَّرَهُ بِحَدِّهِ أَوْ رَسْمِهِ) الحدُّ: ما كان بالذاتيات كالحَيوان الناطق للإنسان، والرسمُ: ما كان بالعَرَضِيَّات كالمُضاحِكُ له.

واعلم أنهم قد اختلفوا في أسماء العلوم، فقيل: إنها اسمُ جنسٍ لدخول أُل عليها، وقيل: عَلِمَ جنس، واختاره "السيد"، وقيل: عَلِمَ شخصٌ كالنَّجم للثريا، واختاره "ابن الهمام"^(١)، [١/٢٥ق/ب] وهل مسمى العلم إدراك المسائل، أو المسائل نفسها، أو الملكة الاستحضارية؟ قال "السيد" في "شرح المفتاح"^(٢): ((المعنى الحقيقي للعلم هو الإدراك، ولهذا المعنى متعلِّق هو المعلوم، وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلةً إليه في البقاء، وهو الملكة، وقد أُطلق العلم على كلٍّ منها إما حقيقةً عرفيةً أو اصطلاحيةً، أو مجازاً مشهوراً)) اهـ.
ثم اعلم أنَّ التعريف إمَّا حقيقيٌّ كتعريف الماهيات الحقيقية، وإمَّا اسميٌّ كتعريف

(قوله: وقد أُطلق العلم على كلٍّ منها) قال "المصحح": ((هكذا بخطه، ولعلَّ صوابه: منهما بضمير التنبيه؛ إذ إطلاقه على الأول حقيقة لغوية كما يفيدُه صدرُ العبارة، تأمل)) اهـ.
ولا مانع من إرجاع الضمير لمعاني العلم الثلاثة، والمقصود أنها عند أهل العرف إمَّا حقيقة إلخ، وهذا لا يُنافي أنه بالمعنى الأول حقيقة لغوية أيضاً، تأمل. مثلاً إذا قيل: إنه عند أهل العرف حقيقة اصطلاحية في الإدراك يكون استعماله في كلٍّ من المعنيين الآخرين حقيقةً عرفيةً أو مجازاً.

(١) "التحرير": ص٤٤- عند كلامه على مفهوم اسم العلم، وتقدمت ترجمة ابن الهمام من ابن عابدين رحمه الله في المقولة رقم: [١٣٦] قوله: ((والكمال)).

(٢) للمسمى بـ "المصباح" للسيد الشريف الجرجاني، وهو شرح القسم الثالث من "مفتاح العلوم" لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر، سراج الدين الشَّكَّاكي (١٢٦٢هـ). ("كشف الظنون" ١٧٦٢/٢-١٧٦٣، "الجواهر المضية" ٦٢٢/٣).

الماهيات الاعتبارية، وهو تبيين أن هذا الاسم لأي شيء وُضِعَ، وتأمُّه في "التوضيح" لـ "صدر الشريعة"^(١).

وذكر "السيد" في حواشي "شرح الشمسية"^(٢): ((أن أرباب العربية والأصول يستعملون الحد بمعنى المعرف، وأن اللفظ إذا وُضِعَ في اللغة أو الاصطلاح لمفهوماً مركباً فما كان داخلياً فيه كان ذاتياً له، وما كان خارجاً عنه كان عرضياً له، فحدود هذه المفهومات ورسومها تسمى حدوداً ورسوماً بحسب الاسم بخلاف الحقائق، فإن حدودها ورسومها بحسب الحقيقة)).

إذا علمت ذلك ظهر لك أن حدَّ الفقه كغيره من العلوم حدُّ اسمي لتبيين ما تعلَّقه الواضع ووضَعَ الاسم بإزائه، فلذا جعلوه مقدَّمة للشروع، وجوَّز بعضهم كونه حدّاً حقيقياً، وعليه فقول: لا يكون مقدمة؛ لأنَّ الحدَّ الحقيقي سرُّ العقل ككلِّ المسائل، أي: بتصور جميع مسائل العلم المحدود، وذلك هو معرفة العلم نفسه، لا مقدَّمة الشروع فيه، وقيل: يجوز أخذ جنس وفصل له بلا حاجة إلى سرِّ الكلِّ، فلا مانع من وقوعه مقدَّمةً وجعلَ في "التحرير" الخلافَ لفظياً، وتأمَّ

قوله: وجعلَ في "التحرير" الخلافَ لفظياً وذلك بأن يُقال: إنَّ القائل الأوَّلَ نظرَ إلى تصوُّره

(١) انظر "التوضيح": مبحث التعريف الحقيقي والاسمي ٩/١ باختصار (هامش "التلويح"). و"التوضيح" في حل غوامض "التنقيح": كلاهما لعبد الله بن مسعود، صدر الشريعة الأصغر المحبوبي البخاري (ت ٧٤٧هـ). ("كشف الظنون" ٤٩٦/١، "الفوائد البهية" ص ١٠٩-).

(٢) "حاشية السيد" على "شرح الشمسية": كتاب التصورات - فصل المعرف ص ٥٥. وهي حاشية السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) على "تحرير القواعد المنطقية" لمحمد بن محمد، قطب الدين العُشائري (ت ٧٦٦هـ) شرح متن "الشمسية" لأبي حفص عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتب (ت ٧٤٨هـ) على الراجح. وقيل: ٦٧٥، وقيل: ٦٩٣، وقيل: ٧٥٠، انظر تعليق الزركلي في "الأعلام" ٥٧/٥، وثُمَّ اختلاف آخر في لقبه، ففي "كشف الظنون" ١٠٦٣/٢: ((نجم الدين))، وهو الموافق للمطبوع الذي بين أيدينا، وفي "الدرر الكامنة" ١٨٠/٣، و"الأعلام" ٥٦/٥: ((سراج الدين))، وفي "معجم المؤلفين" ٥٦٨/٢: ((تاج الدين))، والله أعلم.

ويعرف موضوعه وغايته واستمداده.

فالفقه لغة: العلم بالشيء،.....

تحقيقه فيه^(١)، فافهم.

[مطلب]

[المبادئ العشرة للفقه الحنفي]

[٢٤٧] (قوله: ويعرف موضوعه إلخ) اعلم أن مبادئ كل علم عشرة، نظمها "ابن زكري" في "تحصيل المقاصد"^(٢)، فقال:

فأول الأبواب في المبادي	وتلك عشرة على المراد
الحد والموضوع ثم الواضع	والاسم واستمداد حكم الشارع
تصور المسائل الفضيلة	ونسبة فائدة جليله
بين "الشارح" منها أربعة، وبقي ستة.	
فواضعه: "أبو حنيفة" رحمه الله تعالى.	

بنفسه لا بصورته، فإنه لا شك أن تصوّره بنفسه لا يحصل إلا بسرّ مسائله، فيمتنع حينئذ وقوعه مقدّمة، والقائل الثاني نظر إلى أن تصوّره بصورته يحصل بذكر الجنس والفصل بلا حاجة إلى سرّ المسائل، كالجلبان إذا تصوّر معنى الشجاعة كان عنده صورتها لا نفسها، ولا مانع حينئذ من جعل تصوّر العلم بصورته قبل تعلّمه مقدّمة لحصوله بنفسه بعد تعلّمه، فلو نظر كل منهما لما نظر إليه الآخر كما خالفه، وانظر ما حقّقه "ابن الهمام".

(١) انظر "التحرير": المقدمة ص ٥٠.

(٢) منظومة في علم الكلام لأحمد بن محمد بن زكري التلمساني (ت ٨٩٩هـ)، وذكر الزركلي في "الأعلام" ٢٣١/١ أن اسمها "محصل المقاصد" مما به تعتبر العقائد، وأنها في نيف وخمسمائة وألف بيت، لكن في "إيضاح المكنون" ٤٤٣/٢ أن "محصل المقاصد" مما به تعتبر العقائد هو شرح المنجور على منظومة أحمد بن زكري اهـ. والمنجور هو أبو العباس أحمد بن علي المكناسي النجار الفاسي (ت ٩٩٥هـ). ("الأعلام" ١٨٠/١). فليتأمل.

ثم خُصَّ بعلمِ الشريعة، وفقهٍ بالكسر فقهاً: عِلِمٌ، وفقهٌ بالضمُّ فقاهةً: صار فقيهاً.

واسمه: الفقه.

وحكمُ الشارع فيه: وجوبُ تحصيلِ المكلفِ ما لا بدَّ له منه.

ومسائلُهُ: كلُّ جملةٍ موضوعها فعلُ المكلف، ومعمولها أحدُ الأحكام الخمسة نحو: هذا الفعل واجبٌ.

وفصيلتُهُ: كونه أفضلَ العلومِ سوى الكلامِ والتفسيرِ والحديثِ وأصولِ الفقه.

ونسبَتُهُ [١/٢٦ق/أ] لصالح الظاهر كنسبة العقائد والتصوف لصالح الباطن، أفاده "ح" (١).

[٢٤٨] (قوله: ثم خُصَّ بعلمِ الشريعة) نقلُهُ في "البحر" (٢) عن "ضياء الحلوم" (٣).

[مطلب]

[حُدَّ الفقه لغةً واصطلاحاً]

[٢٤٩] (قوله: وفقهٍ إلخ) قال في "البحر" (٤) بعد كلام: ((والحاصل: أنَّ الفقه اللُّغويَّ

مكسورُ القاف في الماضي، والاصطلاحِيّ مضمومُها فيه كما صرَّحَ به "الكرمانِي" (٥)).

(١) "ح": المَقْلُومَةُ ق ٣/أ.

(٢) "البحر": المَقْلُومَةُ ٣/١، ونَقَلَهُ أيضاً عن "الصَّحاح" للحوهري. و"البحر الرائق" لزين الدين بن إبراهيم بن محمد

الشهير بابن نُحَيْمِ المِصْرِيِّ (ت ٩٧٠هـ) شَرَّحَ بِهِ "كُنْزُ الدَّقَائِقِ" لِأَبِي الْبَرَكَاتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، حَافِظَ الدِّينِ

النَّسَفِيِّ (ت ٧١٠هـ). ("كُشْفُ الظُّنُونِ" ١٥١٥/٢، "الطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ" ٢٧٥٣/٣، ١٥٤/٤). وتقدّم الكلام على ابن

نَجيْمٍ من المُؤَلِّفِ في المَقْلُومَةِ رقم: [٧٣]، قوله: ((عن ابنِ نَجيْم)).

(٣) "ضياء الحلوم": لمحمد بن نُشْرَوَانِ بن سعيد الجَمَيرِي المِصْرِيِّ (ت ٦١٠هـ) اختصرهُ من "شمس العلوم ودواء

كلام العرب من الكلوم" لوالده نُشْرَوَانِ (ت ٥٧٣هـ). ("كُشْفُ الظُّنُونِ" ١٠٦١/٢، "هَدْيَةُ الْعَارِفِينَ" ١٠٩/٢،

٤٨٩، "الأعلام" ١٢٣٧/٧، ٢٠/٨).

(٤) "البحر الرائق": المَقْلُومَةُ ٣/١.

(٥) أبو الفضل عبد الرحمن بن محمد بن أبي رَوَّحَةَ، ركن الإسلام الكَرْمَانِي (ت ٥٤٣هـ، وقيل: ٥٤٤). ("الجواهر المضية"

٣٨٨/٢، "الفوائد البهية" ص ٩١).

واصطلاحاً عند الأصوليين: العلمُ بالأحكام الشرعية الفرعية المكتسبُ من أدلتها التفصيلية،

ونقل العلامة "الرملّي" في "حاشيته" عليه^(١): ((أنّه يقال: فقهٌ بكسر القاف إذا فهم، وافتحها: إذا سبق غيره إلى الفهم، وبضمّها: إذا صار الفقه له سحبةً)).

[٢٥٠] (قوله: واصطلاحاً) الاصطلاح لغة: الاتفاق، واصطلاحاً: اتفاق طائفة مخصوصة على إخراج الشيء عن معناه إلى معنى آخر، "رملّي".

[٢٥١] (قوله: العلمُ بالأحكام) (الخ) أعلم أنّ المحقّق "ابن الهمام"^(٢) أبدلَ العلمَ بالتصديق، وهو الإدراك القطعي، سواءً كان ضرورياً أو نظرياً، صواباً أو خطأً، بناءً على أنّ الفقه كلّهُ قطعيّ، فالظنُّ بالأحكام الشرعية - وكذا الأحكامُ المظنونة - ليسا من الفقه، وبعضُهم خصّهُ بالظنية، فيخرجُ عنه ما علّم ثبوته قطعاً، وبعضُهم جعلهُ شاملاً للقطعيّ والظنيّ، وقد نصَّ غيرُ واحدٍ من المتأخّرين على أنّه الحقُّ، وعليه عملُ السلف والخلف، وتأمّله في "شرح التحرير"^(٣).

٢٥/١ فالمرادُ بالعلم هنا: الإدراكُ الصادق على اليقين والظنِّ كما هو اصطلاحُ المنطقيّ، وعلى الأوّل فالمرادُ به المقابلُ للظنِّ كما هو اصطلاحُ الأصوليّ، قال "صدر الشريعة" في "التوضيح"^(٤): ((وما قيل: إنّ الفقهَ ظنيّ، فلمْ أُطْلِقَ العلمُ عليه؟ فجوابه أولاً: أنّه مقطوعٌ به، فإنّ الجملة التي ذكرنا أنّها فقهٌ - وهي ما قد ظهرَ نزولُ الوحي به، وما انعقدَ الإجماعُ عليه - قطعيةٌ، وثانياً: أنّ العلمَ يُطلَقُ على الظنّياتِ)). وتأمّله فيه، فافهم.

والأحكام: جمعُ حكمٍ، قيل: هو خطابُ الله تعالى للمتعلّق بأفعال المكلفين، وردّه "صدر الشريعة"^(٥):

(١) المسماة "مُظهِرُ الحقائق الخفية من البحر الرائق": لخير الدين بن أحمد الأيوبيّ العلّيميّ الفاروقيّ الرّمليّ (ت ١٠٨١هـ).

(٢) "كشف الظنون" ١٧٢٢/٢، "حلاصة الأثر" ١٣٤/٢، "هدية العارفين" ٣٥٨/١، "الأعلام" ٣٢٧/٢.

(٣) "التحرير": ص ٤٤٠.

(٤) انظر "التقرير والتجوير": المقدمة ١٧-١٨.

(٥) "التوضيح": تعريف الحكم ١٨/١ (هامش "التلويح").

(٥) في "التوضيح": تعريف الحكم ١٤/١ (هامش "التلويح").

((بأنَّ الحكم المصطلح عليه عند الفقهاء ما ثبتَ بالخطاب كالوجوب والحرمة مجازاً كالخلق على المخلوق، ثم صار حقيقةً عرفيةً))، وخرجَ بها العلمُ بالنواتِ والصفاتِ والأفعالِ. والمراد بالشرعية - كما في "التوضيح"^(١) - ((ما لا يُدرك لولا خطابُ الشارع، سواءً كان الخطابُ بنفسِ الحكم أو بنظيره المقيسِ هو عليه كالمسائل القياسية))، فيخرجُ عنها مثلُ وجوب الإيمان، والأحكامُ المأخوذة من العقل كالعلم بأنَّ العالمَ حادثٌ، أو من الحسِّ كالعلم بأنَّ النارَ مُحْرِقَةٌ، أو من الوضع والاصطلاح كالعلم بأنَّ الفاعلَ مرفوعٌ. والمرادُ بالفرعية المتعلِّقة بمسائل الفروع، فخرجَ الأصليةُ [١/٢٦ق/ب] ككون الإجماع أو القياس حجةً، وأما الاعتقاديةُ ككون الإيمان واجباً فخرجَ بالشرعية كما تقدَّم^(٢)، فافهم. وقولُه: ((عن أدلّيهما)) أي: ناشئاً عن أدلّتها، حالٌ من العلم، أي: أدلّتها الأربعة المخصوصة بها، وهي: الكتابُ، والسنةُ، والإجماع، والقياس، فخرجَ علمُ المقلد، فإنّه وإن كان قولُ المجتهد دليلاً له لكنّه ليس من تلك الأدلّة المخصوصة، وخرجَ ما لم يحصلْ بالدليل كعلم الله تعالى وعلم جبريل عليه السلام.

[مطلب]

[هل يسمّى علمُ النبيّ الاجتهاديّ فقهاً؟]

قال في "البحر"^(٣): ((واختلف في علم النبي ﷺ الحاصل عن اجتهادٍ، هل يسمّى فقهاً؟ والظاهرُ أنّه باعتبار أنّه دليلٌ شرعيٌّ للحكم لا يسمّى فقهاً، وباعتبار حصوله عن دليلٍ شرعيٍّ يسمّى فقهاً اصطلاحاً)) اهـ.

وأما المعلوم من الدّين بالضرورة مثل الصوم والصلاة فقليل: إنّهُ ليس من الفقه؛ إذ ليس

(١) "التوضيح": تعريف الحكم ١٦/١ (هامش "التلويح").

(٢) في هذه المقولة.

(٣) "البحر": المقدّمة ٦/١.

وعند الفقهاء: حفظُ الفروع، وأقلُّه ثلاث،.....

حصوله بطريق الاستدلال، وجعله في "التوضيح" ^(١) منه.

ولعل وجهه: أنَّ وصوله إلى حدِّ الضَّرورة عارضٌ لكونه صارَ من شعار الدين، فلا ينافي كونه في الأصل ثابتاً بالدليل؛ إذ ليس هو من الضروريات البديهية التي لا تحتاجُ إلى نظيرٍ واستدلالٍ ككون الكلِّ أعظمَ من الجزء، نعم يحتاجُ إلى إخراجِه على قولٍ منْ خصَّ الفقهَ بالظنيِّ.

وقوله: ((التفصيلية)) تصريحٌ بلازمٌ كما حقَّقه في "التحرير" ^(٢)، وغلِطَ مَنْ جعله للاحتراز، وفي هذا المقام تحقيقاتٌ ذكرتها في "منحة الخالق" فيما علَّقتُه على "البحر الرائق" ^(٣).

[مطلب]

[من هو الفقيه؟]

[٢٥٢] (قوله: وعند الفقهاء إلخ) قال في "البحر" ^(٤): ((فالحاصلُ أنَّ الفقهَ في الأصول علمُ الأحكام من دلائلها كما تقدَّم، فليس الفقيه إلاَّ المجتهدَ عندهم، وإطلاقه على المقلِّد الحافظ للمسائل مجازاً، وهو حقيقة في عَرَف الفقهاء بدليل انصراف الوقف والوصية للفقهاء إليهم، وأقلُّه ثلاثة أحكام كما في "المنتقى" ^(٥)، وذكرَ في "التحرير" ^(٦): أنَّ الشائع إطلاقه على مَنْ يحفظُ الفروع مطلقاً، يعني: سواء كانت بدلائلها أو لا)) اهـ.

لكنْ سيذكرُ ^(٧) في باب الوصية للأقارب: ((أنَّ الفقيه: مَنْ يدقُّ النظرَ في المسائل وإنْ علِمَ

(١) "التوضيح": تعريف الحكم ١٦/١ (هامش "التلويح").

(٢) "التحرير": المقدمة صـ.

(٣) "حاشية منحة الخالق على البحر الرائق": ٦/١.

(٤) "البحر": المقدمة ٧/١.

(٥) "المنتقى": لأبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد المعروف بالحاكم الشهيد المروزي السلمي البلخي (ت ٣٣٤هـ).

(٦) "كشف الظنون" ١٨٥١/٢، "الجواهر المضية" ٣/٣١٣، "الفوائد البهية" ص ١٨٥-.

(٧) "التحرير": المقالة الثالثة في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد والإفتاء ص ٢٣٥- بتصرف.

(٧) أي: الشارح المحصفي ٤٤١/٥.

وعند أهل الحقيقة: الجمع بين العلم والعمل؛ لقول "الحسن البصري": إنما الفقيه المعرض عن الدنيا، الزاهد في الآخرة، البصير بعيوب نفسه.....

ثلاث مسائل مع أدلتها، حتى قيل: مَنْ حفظ الوفاً من المسائل لم يدخل تحت الوصية ((اهـ.
لكن الظاهر أنَّ هذا حيث لا عُرف، وإلا فالعُرف الآن هو ما ذكر في "التحرير": ((أنَّه الشائع)).

[مطلب]

[الحقيقة الأصلية تترك بالحقيقة العرفية]

وقد صرح الأصوليون بأنَّ الحقيقة تترك بدلالة العادة، وحينئذٍ ينصرف في كلام الواقف والموصي إلى ما هو [١/٢٧ق/٢٧] المعارف في زمنه؛ لأنَّه حقيقة كلامه العرفية، فتترك به الحقيقة الأصلية.
[٢٥٣] (قوله: وعند أهل الحقيقة) هم الجامعون بين الشريعة والطريقة الموصلة إلى الله تعالى، والحقيقة لبُّ الشريعة، وسيأتي تمامه^(١).

[مطلب]

[الفقيه عند أهل الحقيقة]

[٢٥٤] (قوله: الزاهد في الآخرة) كذا في "البحر"^(٢)، والذي في "الغزنوية"^(٣): ((الراغب في الآخرة))، "ابن عبد الرزاق".

أقول: ومثله في "الإحياء"^(٤) للإمام "الغزالي" بزيادة، حيث قال: ((سأل "فرقد السبخي"^(٥) "الحسن" عن شيء فأجابته، فقال: إنَّ الفقهاء يخالفونك، فقال

(١) في المقالة التالية.

(٢) "البحر": المقدمة ٦/١ نقلًا عن أصحاب الفتاوى في باب الطلاق، ومنهم الولوالجي.

(٣) "المقدمة الغزنوية": لأحمد بن محمد بن محمود بن سعيد الغزنوي (ت ٥٩٣هـ). ("كشف الظنون" ١٨٠٢/٢، "الجاواهر المضئية" ٣١٥/١، "فهرس الظاهرية" - الفقه الحنفي ٢٠٠/٢).

(٤) "إحياء علوم الدين": كتاب العلم - بيان ما يدلُّ من ألفاظ العلوم ٥١/١، لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد بن محمد، حجة الإسلام الغزالي الطوسي الشافعي (ت ٥٠٥هـ). ("كشف الظنون" ٢٣/١، "طبقات السبكي" ١٠١/٤).

(٥) في "أ" و"ب" و"م": ((السنجي)) وما أثبتته من "الأصل" و"الإحياء" هو الصواب، نسبة إلى سبعة البصرة، وقيل:-

وموضوعه: فعلُ المكلّف ثبوتاً أو سلباً.....

"الحسن"^(١): ثكلتك أمك، وهل رأيت فقيهاً بعينك؟ إنما الفقيه الزاهد في الدنيا، الراغب في الآخرة، البصير بدينه، المداوم على عبادة ربه، الورع الكاف عن أعراض المسلمين، العفيف عن أموالهم، الناصح لجماعتهم)).

[٢٥٥] (قوله: وموضوعه إلخ) موضوع كل علم: ما يُبحث فيه عن عوارضه الذاتية. قال في "البحر"^(٢): ((وأما موضوعه: ففعلُ المكلّف من حيث إنه مكلف؛ لأنه يبحث فيه عما يعرض لفعله من حِلٍّ وحرمةٍ ووجوبٍ ونَدْبٍ، والمراد بالمكلف البالغ العاقل، ففعل غير المكلف ليس من موضوعه، وضمانُ التلّفات ونفقةُ الزوجات إنما مخاطبُ بها الولي لا الصبي والمجنون، كما يخاطبُ صاحبُ البهيمة بضمانٍ ما أتلفتته، حيث فرطَ في حفظها لتزليل فعلها في هذه الحالة بمنزلة فعله. وأما صحّةُ عبادة الصبي كصلاته وصومه المثاب عليها فهي عقليةٌ، من باب ربط الأحكام بالأسباب، ولذا لم يكن مخاطباً بها، بل ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه إن شاء الله تعالى. وقيدنا بحيثيّة التكليف لأنّ فعل المكلف لا من حيث التكليف ليس موضوعه كفعله من حيث إنه مخلوق لله تعالى)) اهـ.

[٢٥٦] (قوله: ثبوتاً أو سلباً) أي: من حيث ثبوتُ التكليف به كالواجب والحرام، أو سلبه كالمندوب والمباح، وقصد بذلك دفع ما قد يقال: إنّ قيد الحيثيّة مراعى، فالمراد فعلُ المكلف من حيث إنه مكلف كما مرّ^(٣)، فيردّ عليه أنّ فعل المكلف المندوب أو المباح من موضوع الفقه أيضاً مع أنّه لا تكليف فيه لجواز فعله وتركه. والجواب أنّه يُبحث عنه في الفقه من

= نسخة الكوفة، وهو أبو يعقوب فرقد بن يعقوب السبّغي البصري (ت ١٣١هـ). ("تهذيب التهذيب" ٢٦٢/٨،

"شذرات الذهب" ١٣٤/٢)، والخبر في الدارمي ٩٤/١ المقدمة - باب من قال العلم خشية، عن عمران بن المنقر.

(١) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري التابعي (ت ١١٠هـ). ("حلية الأولياء" ١٣١/٢، "سير أعلام النبلاء" ٥٦٣/٤).

(٢) "البحر": المقدمة ٧/١.

(٣) في المقالة السابقة.

واستمدادُهُ: من الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

وغايته:

حيث سلبُ التكليف به عن طرفي فعلِ المكلف.

مطلب: الفرق بين المصدر والحاصل بالمصدر

(تنبيه)

قال في "النهر"^(١): ((اعلم أنَّ الفعل يُطْلَقُ على المعنى الذي هو وَصَفٌ للفاعل موجودٌ كالهَيْئَةُ الْمُسَمَّاةُ بِالصَّلَاةِ من القيام والقراءة والركوع والسجود ونحوها [و] ^(٢) كالهَيْئَةُ الْمُسَمَّاةُ بِالصَّوْمِ، وهو الإِمْسَاكُ [١/٢٧ق/ب] عن المفطرات بياضَ النهار، وهذا يقال فيه: الفعلُ بالمعنى الحاصلِ بالمصدر.

وقد يطلقُ على نفسِ إيقاعِ الفاعلِ هذا المعنى، ويقالُ فيه: الفعلُ بالمعنى المصدرِ، أي: الذي هو أحدُ مدلولي الفعل، ومتعلِّقُ التكليفِ إنما هو الفعلُ بالمعنى الأوَّلِ لا الثاني؛ لأنَّ الفعلَ بالمعنى الثاني اعتباريٌّ لا وجودَ له في الخارج؛ إذ لو كان موجوداً لكان له موقعٌ، فيكونُ له إيقاعٌ وهكذا، فيلزمُ التسلسلُ المُحال، فأحكِمْ هذا، فإنه يتفَعَّلُ في كثيرٍ من المُحالِ)) اهـ.

[٢٥٧] (قوله: واستمدادُهُ) أي: مأخذه.

[٢٥٨] (قوله: من الكتاب إلخ) وأمَّا شريعةٌ مَنْ قبلنا فتابعةٌ للكتاب، وأمَّا أقوالُ الصحابة فتابعةٌ للسنة، وأمَّا تعاملُ الناس فتابعٌ للإجماع، وأمَّا التحريُّ واستصحابُ الحال فتابعان للقياس، "بحر"^(٣). وبيانُ ما ذُكِرَ في كتب الأصول.

[٢٥٩] (قوله: وغايته) أي: ثمرته المترتبة عليه.

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق ٣/أ.

(٢) ما بين المنكسرين هو نص "النهر"، وهو ضروريٌ لصحة المعنى.

(٣) "البحر": المقدمة ١/٧.

الفوزُ بسعادة الدارين.

وأما فضله فكثيرٌ شهيرٌ، ومنه ما في "الخلاصة"^(١) وغيرها: ((النظرُ في كتب أصحابنا من غير سماعٍ أفضلُ من قيام الليل، وتعلُّمُ الفقه أفضلُ من تعلُّمِ باقي القرآن، وجميعُ الفقه لا بدُّ منه))، وفي "الملل" وغيره عن "محمد": ((لا ينبغي للرجُل.....

[٢٦٠] (قوله: بسعادة الدارين) أي: دار الدنيا بنقل نفسه من حضيض الجهل إلى ذروة العلم، وبيان ما للناس وما عليهم لقطع الخصومات، ودار الآخرة بالنعم الفاخرة.

[٢٦١] (قوله: من غير سماعٍ) أي: من المعلم، وإذا كان النظر والمطالعة - وهو دون السماع - أفضل من قيام الليل فما بالك بالسماع؟ اهـ "ح"^(٢).

أقول: وهذا إذا كان مع الفهم لما في "فصول العلامي"^(٣): ((مَنْ لَهُ ذَهْنٌ يَفْهَمُ الزِّيَادَةَ - أي: على ما يمكنه - وَقَدْ رَأَى يَصْلِي لَيْلاً، وَيَنْظُرُ فِي الْعِلْمِ نَهَاراً، فَنَظَرُهُ فِي الْعِلْمِ نَهَاراً وَلَيْلاً أَفْضَلُ)) اهـ.

[مطلب]

[تعلُّمُ الفقه أفضلُ من قيام الليل وتعلُّم باقي القرآن]

[٢٦٢] (قوله: أفضل من قيام الليل) أي: بالصلاة ونحوها، وإلا فهو من قيام الليل، وإنما كان أفضل لأنه من فروض الكفاية إن كان زائداً على ما يحتاجه، وإلا فهو فرض عين.

[٢٦٣] (قوله: وتعلُّمُ الفقه إلخ) في "البرازية"^(٤): ((تعلُّمُ بعض القرآن، ووجد فراغاً فالأفضل الاشتغال بالفقه؛ لأنَّ حفظ القرآن فرض كفاية، وتعلُّم ما لا بد من الفقه فرض عين، قال في "الخزانة"^(٥):

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الكراهية - الفصل الأول: في العلم ق ٣٠٨/ب نقلاً عن "الفتاوى" معزياً إلى أبي مطيع،

ويتهيء كلام الخلاصة عند قوله: ((قيام الليل)).

(٢) "ح": المقدمة ق ٣/ب.

(٣) العلامي: نسبة لأعلام عدو، وليس لأحدهم كتاب "الفصول" على ما بين أيدينا من المصادر.

(٤) "البرازية": كتاب الصلاة - الفصل الحادي عشر في القراءة ٤١/٤ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) لعله "خزانة الفتاوى": وستأتي ترجمتها ص ٦٢٩.

أَنْ يُعْرِفَ بِالشَّعْرِ وَالنَّحْوِ؛ لِأَنَّ آخَرَ أَمْرِهِ إِلَى الْمَسْأَلَةِ وَتَعْلِيمِ الصَّبِيَّانِ، وَلَا بِالْحِسَابِ؛
لِأَنَّ آخَرَ أَمْرِهِ إِلَى مَسَاحَةِ الْأَرْضَيْنِ، وَلَا بِالتَّفْسِيرِ؛ لِأَنَّ آخَرَ أَمْرِهِ.....

وجميعُ الفقه لا بدُّ منه. قال في "المناقب"^(١): عملَ "محمد بن الحسن" مائتي ألفِ مسألةٍ في
الحلال والحرام لا بدُّ للناس من حفظها ((اهـ.

وظاهرُ قوله: ((وجميعُ الفقه لا بد منه)) أنَّه كلُّه فرضٌ عين، لكنَّ المراد أنَّه لا بدُّ منه
لمجموع الناس، فلا يكون فرضٌ عينٍ على كلِّ واحدٍ، وإنما يُفترضُ عيناً على كلِّ واحدٍ
تعلُّمٌ ما يحتاجه؛ لأنَّ تعلُّمَ الرجل مسائلَ الحيض، وتعلُّمَ الفقير [١/٢٨ق/أ] مسائلَ الزكاة
والحجِّ ونحو ذلك فرضٌ كفاية، إذا قام به البعض سقطَ عن الباقي، ومثله حفظُ ما زاد على
ما يكفيهِ للصلاة. نعم قد يقال: تعلُّمُ باقي الفقه أفضلُ من تعلُّمِ باقي القرآن لكثرة حاجة
العامةِ إليه في عباداتهم ومعاملاتهم وقلةِ الفقهاء بالنسبة إلى الحفظة، تأمل.

[٢٦٤] (قوله: أن يعرف) أي: بُشَّهَر به، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ المطلوب أن يعرفَ من ذلك
ما يُعينُهُ على المقصود؛ لأنَّ ما عدا الفقه وسيلةٌ إليه، فلا ينبغي أن يصرفَ عمره في غير
الأهم، وما أحسن قولَ "ابن الوردي"^(٢):

والعمرُ عن تحصيلِ كلِّ علمٍ يقصُرُ فابدأ بالأهمِّ منه
وذلك الفقهُ فإنَّ منه مالا غنى في كلِّ حالٍ عنه^(٣)

[٢٦٥] (قوله: إلى المسألة) أي: سؤالِ الناس، بأنَّ يمدحهم بشعره، فيعطونه دفعاً لشرو

(١) لم نثر على النقل في "مناقب الكردي".

(٢) أبو حفص عمر بن مُطَفَّر بن عمر، زين الدين المعروف بابن الوَرْدِي المَعْرِي الكِنْدِي الشافعي (ت ٧٤٩هـ). ("الدرر
الكامنة" ١٩٥/٣، "الأعلام" ٦٧/٥).

(٣) البيتان الرابع والخامس من منظومة ابن الوردي "بهجة الحايي" التي نظَّم فيها "الحايي الصغير" في فقه الشافعية،
لعبد الغفار بن عبد الكريم، نجم الدين القزويني الشافعي (ت ٦٦٥هـ)، ويُطلَق عليها اسمُ "البهجة الوردية"، وقد
شرَّحها شيخ الإسلام زكريَّا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) بـ "الغرر الهية" شرح منظومة البهجة الوردية" (مطبوع)، انظر
٢٤/١ منه. ("كشف الظنون" ٦٢٥/١، "طبقات السيكي" ١١٨/٥).

إلى التذكير والقصص، بل يكون علمه في الحلال والحرام، وما لا بد منه من الأحكام، كما قيل: [وافر]

إذا ما اعتز ذو علم بعلم فعلم الفقه أولى باعتزاز
فكم طيب يفوح ولا كمنك وكم طير يطير ولا كَباز))

وقد مدحه الله تعالى بتسميته خيراً بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة- ٢٦٩]، وقد فسر الحكمة.....

وخوفاً من هجوه وهجره.

وقوله: ((وتعليم الصبيان)) أي: تعليمهم النحو، وإنما خصهم لما اشتهر أن النحو علم الصبيان، إذ قلما يتعلمه الكبير، وفي كلامه لفٌ ونشرٌ مرتبٌ.

[٢٦٦] قوله: التذكير أي: الوعظ.

[٢٦٧] قوله: والقصص الأنسب أن يكون بفتح القاف ليكون عطفه على التذكير عطف مصدرٍ على مصدرٍ وإن جاز أن يكون بكسرها جمع قصة. اهـ "ح" (١).

[٢٦٨] قوله: بل يكون علمه أي: الذي يعرف ويشتهر به.

[٢٦٩] قوله: كما قيل أي: أقول ذلك ممثلاً لما قيل، أو لأجل ما قيل، فالكاف للتشبيه أو للتعليل.

[٢٧٠] قوله: باعتزاز أي: اعتزاز صاحبه به.

[٢٧١] قوله: ولا كمنك الواو إما للعطف على مقدر، أي: لا كمنير ولا كمنك، ونكتة الحذف المبالغة لتذهب النفس كل مذهب ممكن، أو للحال بإضمار فعل، أي: ولا يفوح كمنك. [٢٧٢] قوله: ولا كَباز يُستعمل بالياء المثناة التحتيّة بعد الزاي وبدونها كما في "القاموس" (٢).

(١) "ح": المقدمة ق ٣/ب.

(٢) "القاموس": مادة (بوز).

زمرّة أرباب التفسير بعلم الفروع الذي هو علمُ الفقه، ومن هنا قيل: [طويل]
 وخيرُ علوم علمُ فقهٍ لأنّه يكونُ إلى كلّ العلوم توسُّلاً
 فإنّ فقيهاً واحداً متورّعاً

[٢٧٣] (قوله: زمرّة) بالضم: الفوجُ والجماعةُ في تفرقة، "قاموس" (١).

[٢٧٤] (قوله: ومن هنا) أي: من أجل ما ذكر هنا من مدح الله تعالى إياه.

[٢٧٥] (قوله: إلى كلّ العلوم) كذا فيما رأيتُ من النسخ، وكأنّ نسخة "ط" (٢): ((إلى كلّ المعالي))، حيث قال: ((متعلّق بـ: توسُّلاً، والمعالي: المراتبُ العالية، جمعُ مَعْلَةٍ، محلُّ العلوّ)) اهـ. والتوسُّلُ: التقربُ، أي: ذا توسُّلٍ إلى المعالي أو إلى العلوم؛ لأنّ الفقهَ المتَّعَمِّدَ للتقوى والورع يوصلُ به إلى غيره من العلوم النافعة والمنازل المرتفعة لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة- ٢٨٢]، وللحديث: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ عِلْمَهُ مَا لَمْ يَلْمِ بِهِ» (٣).

[٢٧٦] (قوله: فإنّ [١/٢٨ق/ب] فقيهاً (٤) إلخ) لأنّ العابد إذا لم يكن فقيهاً ربما أدخلَ عليه

(١) "القاموس: مادّة (زمر)".

(٢) "ط": المَقْدَمَةُ ٢٧/١.

(٣) أخرجه أبو نعيم في "الحلية" ١٥/١ من طريق الإمام أحمد عن يزيد بن هارون عن حميد الطويل عن أنس مرفوعاً، ثم قال أبو نعيم: ((ذكرَ أحمدُ بن حنبل هذا الكلامَ عن بعض التابعين عن عيسى بن مريم عليه السلام، فَوَهَمَ بعضُ الرواة أنّه ذكره عن النبي ﷺ، فوضّع هذا الإسنادَ عليه لسهولته وقربه، وهذا الحديث لا يحتمل بهذا الإسناد عن الإمام أحمد بن حنبل)) اهـ. وأما قول العراقي في تخريج "الاحياء" ١٠٥/١ كتاب العلم: ((أخرجه أبو نعيم من حديث أنس وضَعَفَهُ)) فقيه تساهل؛ لأنّ أبا نعيم قد بيّن أنّه موضوع.

وقد رُوِيَ الحديثُ عن أبي الدرداء من قوله، أخرجه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" رقم (٣٥).

ورُوِيَ من قول سفيان، أخرجه أبو يعقوب البغدادى في "رواية الكبار عن الصغار" كما في "الدر المنثور" ٣٧٢/١.

عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾.

(٤) ((فإنّ فقيهاً)) ساقطٌ من "٢".

..... على ألف ذي زُهْدٍ تَفْضَّلَ واعتَلَى

وهما مأخوذان مما قيل للإمام "محمد":

الشیطان ما یفسدُ عبادته، وقدّ الفقیة بالمتورّع إشارةً إلى ثمرة الفقه التي هي التقوی؛ إذ بدونها يكون دون العابد الجاهل، حيث استولى عليه الشیطان بالفعل. قال في "الإحياء"^(١):
((للورع أربع مراتب:

الأولى: ما يشترط في عدالة الشهادة، وهو الاحتراز عن الحرام الظاهر.
الثانية: ورع الصالحين، وهو التوقّي من الشهوات التي تتقابل فيها الاحتمالات.
الثالثة: ورع المتّقين، وهو تركّ الحلال المحض الذي يُخاف منه أدّؤه إلى الحرام.
الرابعة: ورع الصّدّيقين، وهو الإعراضُ عمّا سوى الله تعالى ((. اهـ ملخصاً.
[٢٧٧] (قوله: على ألف) متعلّق بقوله: ((اعتلى))، ويقدرُ نظيره لـ ((تفضّل)) اهـ "ط"^(٢).
أو هو من باب التنازع على القول بجوازه في المتقدّم.

[٢٧٨] (قوله: ذي زهدٍ) صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، أي: ألف شخصٍ صاحبٍ زهدٍ. والزهدُ في اللغة: تركّ المَلِكِ إلى الشيء، وفي اصطلاح أهل الحقيقة: هو بغضُ الدنيا والإعراضُ عنها، وقيل: هو تركّ راحة الدنيا طلباً لراحة الآخرة، وقيل: هو أنْ يخلو قلبك مما خلّت منه يدك. اهـ "سيد"^(٣).

[٢٧٩] (قوله: تفضّل واعتلى) أي: زاد في الفضل وعلو الرتبة.
[٢٨٠] (قوله: وهما مأخوذان) أي: هذان البيتان مأخوذٌ معناهما.
[٢٨١] (قوله: مما قيل) يحتملُ أنْ المراد مما نُسِبَ أو مما أنشِدَ، فعلى الأوّل تكون الأبيات للإمام "محمد"، وعلى الثاني لغيره، أنشدّها له بعض^(٤) أشياعه.

(١) "الإحياء": كتاب الحلال والحرام - درجات الحلال والحرام ١٤١/٢-١٤٢.

(٢) "ط": المقدّمة ٢٧/١.

(٣) "التعريفات": ص ١٠٢.

(٤) ((له بعض)) ليست في "أ".

[طويل]

تَفَقَّهُ فَإِنَّ الْفَقْهَ أَفْضَلُ قَائِدٍ إِلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَأَعْدَلُ قَاصِدٍ
وَكُنْ مُسْتَفِيداً كُلَّ يَوْمٍ زِيَادَةً مِنْ الْفَتْوَى وَاسْبَحْ فِي مَجْمُورِ الْفَوَائِدِ
فَإِنَّ فَقِيهاً وَاحِداً مُتَوَرِّعاً أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ

[٢٨٢] (قوله: تَفَقَّهُ إلخ) أي صِرَ فقيهاً. والقائد هنا بمعنى الموصِل، والبرُّ: قال في "القاموس" ^(١): ((الصَّلَةُ، والجَنَّةُ، والخير، والاتِّساعُ في الإحسان)) اهـ.
والتَّقْوَى: قال "السَّيِّد" ^(٢): ((هي في اللغة بمعنى الاتِّقاء، وهو اتِّخَاذُ الوَقَايَةِ، وعند أهل الحقيقة: الاحترازُ بطاعة الله تعالى عن عقوبته، وهو صيانةُ النفس عما تستحقُّ به العقوبة من فِعْلٍ أو تَرْكِ)).

والمقاصِدُ: قال في "القاموس" ^(٣): ((القريبُ))، أي: وأعدَلُ طريقَ قريبٍ، ويحتملُ أن يكون بمعنى مقصودٍ، كساحلٍ بمعنى مسحولٍ، والزِيَادَةُ مصدرٌ بمعنى اسم المفعول.
وقوله: ((من الفقر)) متعلِّقٌ بـ ((زِيَادَةٍ)) أو بـ ((مُسْتَفِيداً))، والسَّبْحُ: قطعُ الماءِ غَوْماً، شَبَّهَ به التَّفَقُّهُ استِعَارَةً تصرُّيحاً. وإضافةُ البحورِ إلى الفوائدِ من إضافة المشبَّه [١/٢٩/أ] به إلى المشبَّه، والفائدة: ما استفدتُه من علمٍ أو مالٍ، والمرادُ هنا الأوَّلُ، والشَّيْطَانُ: من شاطَ بمعنى احتَرَقَ، أو من شَطَنَ بمعنى بَعُدَ لِبُعْدِ غوره في الضلال والإضلال، وقد عَقَدَ في البيت الأخير بعض ما ذكره في "الإحياء" ^(٤)، ورواه "الدارقطني" و"البيهقي" من قوله ﷺ: «ما عُبِدَ اللَّهُ بشيءٍ أَفْضَلَ مِنْ فَقهٍ في الدِّينِ، وَلَفَقِيهٍ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ، وَلِكُلِّ شَيْءٍ عَمَادٌ، وَعَمَادُ الدِّينِ الْفَقْهُ» ^(٥).

(١) "القاموس": مادَّة (يرر).

(٢) "التعريفات": ص ٥٧.

(٣) "القاموس": مادَّة (قصد).

(٤) "الإحياء": كتاب العلم - فضل العلم والتعليم ١/١٤.

(٥) أخرجه الدارقطني ٣/٧٩ في البيوع، والبيهقي في "الشعب" (١٧١٢) و(١٧١٣)، والطبراني في "الأوسط" (٦١٦٦)، =

ومن كلام علي رضي الله عنه: [بسيط]

ما الفضل إلا لأهل العلم أنهم

[٢٨٣] (قوله: ومن كلام "علي" رضي الله عنه) عزا هذه الآيات له في "الإحياء" ^(١) أيضاً، قال

بعضهم: وهي ثابتة في ديوانه المنسوب إليه، وأولها: [بسيط]

الناس من جهة التمثال أكفأ أبوهم آدم والأُم حواء
وإنما أمهات الناس أوعية مستودعات وللأحساب آباء
إن لم يكن لهم من أصلهم شرف يُفادون به فالطين والماء
وإن أتيت بفخر من ذوي نسب فإن نسبنا جود وعلياء ^(٢)

[٢٨٤] (قوله: ما الفضل) الذي في "الإحياء" ^(٣): ((ما الفخر))، وأل في ((العلم)) للعهد،

أي: العلم الشرعي الموصول إلى الآخرة.

[٢٨٥] (قوله: أنهم) بفتح الهمزة على حذف لام العلة، أي: لأنهم، أو بالكسر والجملة

استثنائية، والمقصود منها التعليل، "ط" ^(٤).

- وأبو نعيم في "الحلية" ١٩٢/٢، ١٩٣، والخطيب في "التاريخ" ٤٣٦-٤٣٧/٥، كلهم من حديث أبي هريرة مرفوعاً.
وأوردته الهيثمي في "مجمع الزوائد" ١٢١/١، وقال: رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه يزيد بن عياض، وهو
كذاب، وقال البيهقي: يزيد بن عياض ضعيف، والله أعلم.
وله شاهد من حديث ابن عمر عند البيهقي في "الشعب" (١٧١١) وقال: روي من وجه آخر ضعيف،
والمحفوظ: هذا اللفظ من قول الزهري، وله شاهد من حديث ابن عباس عند الترمذي (٢٦٨٣)، وابن ماجه
(٢٢٢)، وقد أخرجه من قول الزهري عبد الرزاق في "المصنف" برقم (٢٠٤٧٩) كتاب الجامع - باب العلم، وأبو نعيم في
"الحلية" ٣٦٥/٣، وهو صحيح من قول الزهري.

(١) "الإحياء": كتاب العلم - فضل العلم والتعليم ١٥/١.

(٢) "ديوان الإمام علي": ص ٥٠.

(٣) "الإحياء": كتاب العلم - فضل العلم والتعليم ١٥/١.

(٤) "ط": المقدمة ٢٨/١، وعبارته: ((.... أو الجملة استثنائية)).

.....
 علي الهدى لمن استهدى أدلاً
 ووزن كل امرئ ما كان يُحسِنه
 والجاهلون لأهل العلم أعداء
 ففُزْ بعلم ولا تجهل به أبداً
 الناس موتى وأهل العلم أحياء
 وقد قيل: العلم وسيلة إلى كل فضيلة.....

[٢٨٦] (قوله: علي الهدى) أي: الرُّشاد، "قاموس"^(١). وهو متعلّق بقوله: ((أدلاً))، جمع دالٍ، اسم فاعلٍ من دَلَّ، وكذا قوله: ((لمن استهدى))، أي: طلب الهداية.
 [٢٨٧] (قوله: ووزن) أي: قدر كل امرئ، أي: حسنه بما كان يُحسِنه، أفاده "البيضاوي"^(٢).
 فقدّر الصانع على مقدار صنعته، ومن أحسن علوم الآداب فقدّره على قدرها، ومن أحسن علم الفقه فقدّره عظيم لعظمه.
 فالحاصل: أن من أحسن شيئاً فمقامه على قدره. اهـ "ط"^(٣).

[٢٨٨] (قوله: والجاهلون) أي: بالعلم الشرعي، فيشمل العالمين بغيره، بل هم أشدّ عداوة لعلماء الدين من العوام، قال "ط"^(٤): ((وسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة الحق إذا أفتى عليه أو رأى منه ما يخالف رأيه، ورؤية إقبال الناس عليه)).

[٢٨٩] (قوله: ولا تجهل به أبداً) الذي في "الإحياء"^(٥): ((ولا تبغي به بدلاً)).
 [٢٩٠] (قوله: الناس موتى) أي: حكماً لعدم النفع كالأرض الميتة التي لا تنبت، قال تعالى: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَآخِيزْتَهُ﴾ [الأنعام - ١٢٢]، أي: جاهلاً فعلمناه ﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ وهو العلم ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾، وهو الجاهل الغارق في ظلمات

(١) "القاموس": مادة (هدي).

(٢) "أنوار التنزيل وأسرار التأويل": سورة الحجر ص ٣٤.

(٣) "ط": المقدمة ٢٨/١ بتصرف يسير.

(٤) "ط": المقدمة ٢٨/١.

(٥) "الإحياء": كتاب العلم - فضل العلم والتعليم ١/٥١، وفيه: ((تعيش حياً به أبداً)).

العلمُ يرفعُ المملوكَ إلى مجالسِ الملوك، لولا العلماءُ لَهلكَ الأمراءُ.....

[١/٢٩ق/ب] الجهل، أو موتى القلوب، قال في "الإحياء"^(١) ((وقال "فتح الموصلي"^(٢): المريضُ إذا مُنِعَ الطعامُ والشرابُ والدواءُ أليس يموت؟ قالوا: بلى، قال: كذلك القلبُ إذا مُنِعَ عنه الحكمةُ والعلمُ ثلاثةَ أيامٍ يموتُ، ولقد صدقَ، فإنَّ غذاءَ القلبِ العلمُ والحكمةُ، وبه حياته كما أنَّ غذاءَ الجسدِ الطعامُ، ومَن فَقَدَ العلمَ فَقَلْبُهُ مريضٌ، وموتهَ لازمُ الخ))، قال الشاعر:

[طويل]

أخو العلمِ حَسِيٌّ خالسدٌ بعدَ موتهِ وأوصالُهُ تحْتَ الترابِ رَمِيمٌ
وذو الجهلِ مَيِّتٌ وهوَ ماشٍ على الثرى يُظَنُّ مِنَ الأحياءِ وهوَ عَدِيمٌ^(٣)

[٢٩١] (قوله: العلمُ يرفعُ المملوكَ إلخ) قال في "الإحياء"^(٤): ((وقال عليه الصلاة والسلام: «إنَّ الحكمةَ تزيدُ الشريفَ شرفاً، وترفعُ المملوكَ حتى تُجلِّسهَ مجالسَ الملوكِ»))^(٥),

(١) "الإحياء": كتاب العلم - فضل العلم والتعليم ١٥/١.

(٢) قال الزبيدي في "إنحاف السادة المتقين بشرح الإحياء" ٨٩/١ - ٩٠: ((هو أبو محمد فتح بن سعيد الموصلي، من أقران بشر الحافي والسري السقطي، زاد المناويُّ أنه توفي سنة ١٢٠هـ))، وفي المصادر أنه أبو نصر، وتوفي س. ٢٢٠هـ، انظر "تاريخ بغداد" ٣٨١/١٢ - ٣٨٣، "سير أعلام النبلاء" ٤٨٣/١٠، وقال الخطيب البغدادي: ((وفي الزهراء فتح الموصلي آخر أقدم من هذا، وهو الفتح بن محمد بن وشاح الأزدي، ويكنى أبا محمد، توفي س. ١٧٠هـ)).

(٣) البيتان لعبد الله بن محمد البطليوسي، وهما في "إنباه الرواة" ١٤٢/٢، و "وفيات الأعيان" ٩٦/٣، و "بغية الرعاة" ٥٦/٢، و "شذرات الذهب" ١٠٧/٦.

(٤) "الإحياء": كتاب العلم - فضل العلم والتعليم ١٢/١ بتصرف يسير.

(٥) أخرجه ابن عدي في "الكامل" ١٧٩٣/٥، وأبو نعيم في "الحلية" ١٧٣/٦، وابن حبان في "المجروحين" ٣٦٩/١، والخطيب في "الفيح والمفتحة" ٣١/١ من طريق صالح المري عن الحسن عن أنس مرفوعاً، وصالح المري كان يروي الشيء الذي سمعه من ثابت والحسن وهؤلاء على التوهم فيجعلونه عن أنس، فظهر في روايته الموضوعات التي يروها عن الأنبيات ("المجروحين" ٣٦٨/١). ولنا قال أبو هلال العسكري فيما نقله المناوي في "فيض القدر" ٤١٦/٣: ((ليس هذا من كلام الرسول ﷺ، بل من كلام الحسن وأنس))، وذكره العراقي في تحريجه على "الإحياء" ١٢/١ فقال: (أخرجه أبو نعيم في "الحلية"، وابن عبد البر في "بيان العلم"، وعبد الغني الأزدي في "آداب المحدث" من حديث أنس بإسنادٍ ضعيف)).

[سريع]

وإنما العلم لأربابه ولاية ليس لها عزل

[مجزوء الكامل]

إن الأمير هو الذي يضحى أميراً عند عزله

وقد نبّه بهذا على ثمرته في الدنيا، ومعلوم أنّ الآخرة خير وأبقى ((اهـ. ثم ذكر^(١) عن "سالم بن أبي الجعد"^(٢) قال: ((اشتراني مولاي بثلثمائة درهم فأعتقني، فقلت: بأي حرفة أحترف؟ فاحترفتُ بالعلم، فما تمت لي سنة حتى أتاني أمير المدينة زائراً، فلم آذن له)).

[٢٩٢] (قوله: وإنما العلم إلخ) هذا بيت من بحر السريع، وقوله: ((لأربابه)) متعلق بمحذوف حال من ((ولاية))؛ لأن نعت التكرة إذا قُدِّم عليها أعرب حالاً أو صفة للعلم، وإنما لم يُعزل صاحبُه لأنّه ولاية إلهية لا سبيل للعباد إلى عزله منها، والمعتمد أنّ أولي الأمر في قوله تعالى: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩] هم العلماء كما سيذكره "الشارح" آخر الكتاب^(٣).

وفي "الإحياء"^(٤): ((قال "أبو الأسود"^(٥): ليس شيء أعز من العلم، الملوك حُكَّام على الناس، والعلماء حُكَّام على الملوك)) اهـ. وفي معناه قول الشاعر: [كامل]

إنَّ الملوك ليحكمون على السورى وعلى الملوك لتحكم العلماء^(٦)

[٢٩٣] (قوله: إنَّ الأمير إلخ) البيتان من مجزوء الكامل المرفل، يعني: إنَّ الأمير الكامل ليس

(١) "الإحياء": كتاب العلم - فضل العلم والتعليم ١/٦٧.

(٢) سالم بن أبي الجعد الأشجعي الغطفاني، الكوفي (ت ١٠٠هـ). ("سير أعلام النبلاء" ٥/٨٠).

(٣) انظر المقولة [٣٧١٣٩] قوله: ((وهم أولو الأمر على الأصح)).

(٤) "الإحياء": كتاب العلم - فضل العلم والتعليم ١/١٥.

(٥) هو طالع بن عمرو الدؤلي الكِنَاني، واضع علم النحو (ت ٦٩هـ) كما صرّح بذلك الزبيدي في "إنحاف السادة

المثقفين بشرح إحياء علوم الدين" ١/٨٨، وانظر "نزهة الألبا" ص ٣٠، و"بغية الوعاة" ٢/٢٣-٢٢.

(٦) لم نعر على تخريجيه فيما بين أيدينا من المصادر.

إِنْ زَالَ سُلْطَانُ الْوِلَايَةِ كَانَ فِي سُلْطَانِ فَضْلِهِ
وَعِلْمُهُ أَنَّ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ يَكُونُ فَرْضٌ عَيْنٍ، وَهُوَ بِقَدْرِ مَا يَحْتَاجُ لِدِينِهِ،.....

هُوَ مَنْ إِذَا عَزَلَ صَارَ مِنْ أَحَادِ الرِّعْيَةِ، بَلْ هُوَ الَّذِي إِذَا عَزَلَ مِنْ إِمَارَةِ الْوِلَايَةِ يَبْقَى مُتَّصِفًا
بِإِمَارَةِ الْفَضْلِ وَالْعِلْمِ.

(٢٩٤) (قَوْلُهُ: وَعِلْمُهُ أَنَّ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ الْإِلَهِ) أَيُّ: الْعِلْمِ الْمَوْصِلِ إِلَى الْآخِرَةِ، أَوْ الْأَعْمِّ مِنْهُ، قَالَ
"الْعَلَامِيُّ" فِي "فُصُولِهِ": ((مِنْ فَرَائِضِ الْإِسْلَامِ تَعَلَّمُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْعَبْدُ فِي إِقَامَةِ دِينِهِ
وَإِخْلَاصِ عَمَلِهِ لِلَّهِ تَعَالَى وَمَعَاشَرَةِ عِبَادِهِ، وَفَرْضٌ عَلَى كُلِّ مَكْلُفٍ وَمَكْلُفَةٍ بَعْدَ تَعَلُّمِهِ عِلْمَ
الدِّينِ وَالْهَدَايَةِ تَعَلَّمُ عِلْمَ الْوُضوءِ وَالْغُسْلِ، وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَعِلْمَ الزَّكَاةِ لِمَنْ لَهُ [١/٣٠ ق/٣٠] نَصَابٌ،
وَالْحَجَّ لِمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ، وَالبَيْعَ عَلَى التَّجَارِ لِيَحْتَرِزُوا عَنْ الشُّبُهَاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ فِي
سَائِرِ الْعَامَلَاتِ، وَكَذَا أَهْلُ الْحِرْفِ، وَكُلُّ مَنْ اشْتَغَلَ بِشَيْءٍ يُفْرَضُ عَلَيْهِ عِلْمُهُ وَحُكْمُهُ لِيَمْتَنَعَ
عَنِ الْحَرَامِ فِيهِ)) اهـ.

وَفِي "تَبْيِينَ الْمَحَارِمِ" ^(١): ((لَا شَكَّ فِي فَرَضِيَّةِ عِلْمِ الْفَرَائِضِ الْخَمْسِ وَعِلْمِ الْإِخْلَاصِ؛ لِأَنَّ
صِحَّةَ الْعَمَلِ مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهِ، وَعِلْمُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَعِلْمُ الرِّبَا؛ لِأَنَّ الْعَابِدَ مُحَرَّوْمٌ مِنْ ثَوَابِ
عَمَلِهِ بِالرِّبَا، وَعِلْمُ الْحَسَدِ وَالْعُجْبِ؛ إِذْ هُمَا يَأْكُلَانِ الْعَمَلَ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْخُطْبَ، وَعِلْمُ
الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ لِمَنْ أَرَادَ الدَّخُولَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَعِلْمُ الْأَنْفَاقِ الْمَحْرُمَةِ
وَالْمُكْفَرَةِ، وَلَعَمْرِي هَذَا مِنْ أَهَمِّ الْمَهْمَّاتِ فِي هَذَا الزَّمَانِ؛ لِأَنَّكَ تَسْمَعُ كَثِيرًا مِنَ الْعَوَامِّ
يَتَكَلَّمُونَ بِمَا يَكْفُرُ، وَهُمْ عَنْهَا غَافِلُونَ.

(قَوْلُهُ: أَيُّ: الْعِلْمِ الْمَوْصِلِ إِلَى الْآخِرَةِ) الْمُنَاسِبُ بَلِ الْمُتَعَيَّنُ لِإِرَادَةِ الْعِلْمِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى لِتَقْسِيمِهِ إِلَى الْمَطْلُوبِ وَغَيْرِهِ.

(١) "تَبْيِينَ الْمَحَارِمِ": الْبَابُ الْخَامِسُ فِي تَرْكِ الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ وَاجِبٌ تَعَلُّمُهُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ ق ٣٠/أ بِاخْتِصَارٍ،
وَهُوَ لِيُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، سَيِّدَانِ الدِّينِ الْأَمَاسِيِّ الرَّومِيِّ الْخَنْفِيِّ (ت ٩٨٦هـ). ("كَشَفُ الظُّنُونِ" ٣٤٢/١،
"الْأَعْلَامُ" ٢٤١/٨).

وفرض كفاية، وهو ما زاد عليه لنفع غيره، ومندوباً،

[مطلب]

[الاحتياط أن يجدد الجاهل إيمانه ونكاحه]

والاحتياط أن يجدد الجاهل إيمانه كل يوم، ويجدد نكاح امرأته عند شاهدين في كل شهر مرةً أو مرتين؛ إذ الخطأ وإن لم يصدر من الرجل فهو من النساء كثيرٌ)).

مطلب في فرض الكفاية وفرض العين

[٢٩٥] (قوله: وفرض كفاية إلخ) عرفه في "شرح التحرير" (١) ب: ((المتحتم المقصود حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله))، قال: ((فيتناول ما هو ديني كصلاة الجنازة، وديني كالصنائع المحتاج إليها، وخرج المسنون؛ لأنه غير متحتم، وفرض العين؛ لأنه منظور بالذات إلى فاعله)) اهـ.

قال في "تبيين المحارم" (٢): ((وأما فرض الكفاية من العلم فهو كل علم لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا كالطب، والحساب، والنحو، واللغة، والكلام، والقراءات، وأسانيد الحديث، وقسمة الوصايا، والمواشي، والكتابة، والمعاني، والبديع، والبيان، والأصول، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، والعلم، والخاص، والنص، والظاهر، وكل هذه آلة لعلوم التفسير والحديث، وكذا علم الآثار والأخبار، والعلم بالرجال وأسماهم وأسامي الصحابة وصفاتهم، والعلم بالعدالة في الرواية (٣)، والعلم بأحوالهم لتمييز الضعيف من القوي، والعلم بأعمارهم، وأصول الصناعات والفلاحة كالحياكة والسياسة والحجامة)) اهـ.

[٢٩٦] (قوله: وهو ما زاد عليه) أي: على قدر ما يحتاجه لدينه في الحال.

(١) "التقرير والتجوير": المقالة الثانية - الباب الأول - الفصل الثالث - القسم الرابع - مسألة: الواجب على الكفاية واجب على الكل ١٣٥/٢.

(٢) "تبيين المحارم": الباب الخامس في ترك العلم الذي هو واجب تعلمه على كل مسلم ومسلمة ق ٣٠/ب.

(٣) قوله: ((في الرواية)) هكذا بخطه، والأنسب بقوله بعد: ((والعلم بأحوالهم)) أن يقول: ((في الرواية))، تأمل. اهـ. مصححه.

وهو التبَحُّرُ في الفقه وعلم القلب، وحراماً وهو علمٌ.....

مطلب: فرض العين أفضل من فرض الكفاية

(تنبيه)

فرض العين أفضل من فرض الكفاية؛ لأنه مفروض حقاً للنفس، فهو أهمُّ عندها وأكثرُ مشقةً بخلاف فرض الكفاية، فإنه مفروض حقاً للكفاة، والكاfer من جملتهم، والأمر إذا عمَّ خَفَ، وإذا خَصَّ ثَقُلَ، وقيل: فرض الكفاية أفضل؛ لأنَّ فعله مُسْقِطٌ للحرج عن الأمة بأسرها، وبتركه يعصي المتمكّنون منه كلّهم، ولا شك في عِظَم وقع ما هذه صفته. اهـ "طواقي" (١). ونقل "ط" (٢): ((أَنَّ الْمُعْتَمَدَ الْأَوَّلَ)).

[٢٩٧] (قوله: وهو التبَحُّرُ في الفقه) [١/ق ٣٠/ب] أي: التوسُّع فيه والاطلاع على غوامضه، وكذا غيره من العلوم الشرعيّة وآلاتها.

[٢٩٨] (قوله: وعلم القلب) أي: علم الأخلاق، وهو علم يُعرف به أنواع الفضائل وكيفية اكتسابها، وأنواع الرذائل وكيفية اجتنابها. اهـ "ح" (٣).

وهو معطوف على ((الفقه)) لا على ((التبحُّر))، لما علمت من أنَّ علم الإخلاص والعُجب والحسد والرياء فرض عين، ومثلها غيرها من آفات النفوس كالكبر والشحّ والحقد، والغشّ والغضب والعداوة والبغضاء، والطمع والبخل والبطر، والخيلاء والخيانة والمداينة، والاستكبار عن الحقّ والمكر والمخادعة، والقسوة وطول الأمل ونحوها مما هو مبين في ربيع المهلكات من "الإحياء" (٤)، قال فيه: ((ولا ينفك عنها بشر، فيلزمه أن يتعلّم منها ما يرى

(١) هو عبد الرحيم بن محمد الطواقي الدمشقي (ت ١١٢٣هـ)، له "حاشية على الدر المختار". ("سلك الدرر ١٠/٣،

"الأعلام" ٣/٣٤٨).

(٢) "ط": المَقْدَمَةُ ١/٣١.

(٣) "ح": المَقْدَمَةُ ق ٣/٣.

(٤) "الإحياء": كتاب العلم - الباب الثاني في العلم المحمود والمذموم وأقسامهما وأحكامهما ٢٦/١-٢٧. تصرف.

الفلسفة.....

نفسه محتاجاً إليه، وإزالتها فرض عين، ولا يمكن إلا بمعرفة حدودها وأسبابها وعلاماتها وعلاجها، فإن من لا يعرف الشر يقع فيه)).

[مطلب]

[في أقسام الفلسفة وحكم تعلمها]

[٢٩٩] (قوله: والفلسفة)^(١) هو لفظ يوناني، وتعريبه: الحكم المموهة، أي: مزينة الظاهر، فاسدة الباطن كالقول بقدّم العالم وغيره من المكفّرات والمحرمات، "ط"^(٢). وذكر في "الإحياء"^(٣): ((أنها ليست علماً برأسها، بل هي أربعة أجزاء: أحدها: الهندسة والحساب، وهما مباحان، ولا يُمنعُ منهما إلا من يخاف عليه أن يتجاوزهما إلى علومٍ مذمومة.

والثاني: المنطق، وهو بحثٌ عن وجه الدليل وشروطه، ووجه الحدّ وشروطه، وهما داخلان في علم الكلام.

والثالث: الإلهيات، وهو بحثٌ عن ذات الله تعالى وصفاته، انفردوا فيه بمذاهب بعضها كفر، وبعضها بدعة.

والرابع: الطبيعيات، وبعضها مخالف للشرع، وبعضها بحثٌ عن صفات الأجسام وخواصّها وكيفية استحالتها وتغيّرها، وهو شبيه بنظر الأطباء، إلا أنّ الطبيب ينظر في بدن الإنسان على الخصوص من حيث يمرض ويصعّ، وهم ينظرون في جميع الأجسام من حيث تتغيّر وتتحرك، ولكن للطبّ فضلٌ عليه؛ لأنّه محتاجٌ إليه، وأمّا علومهم في الطبيعيات فلا حاجةَ إليها)) اهـ.

(١) قوله: ((الفلسفة)) هكذا بخطّه، والأصوب ما في نسخ الشارح كما لا يخفى. اهـ مصحّحه.

(٢) "ط": المقدّمة ٣١/١.

(٣) "الإحياء": كتاب العلم - بيان العلم الذي هو فرضٌ كفايةٌ ٣٦/١ باختصار.

والشعبذة والتنجيم.....

[٣٠٠] (قوله: والشَّعْبُذَةُ الصُّوَابُ الشعوذة، وهي - كما في "القاموس"^(١)) - ((خَفَّةٌ في اليد كالسَّحَر، تُرى الشيءَ بغير ما عليه أصلُه)). اهـ "حموي"^(٢).
لكنَّ في "المصباح"^(٣): ((شَعُوذَ الرَّجُلُ شَعُوذَةٌ، ومنهم من قال: شَعَبَذَ شَعْبُذَةً، وهو بالذال المعجمة، وليس من كلام أهل [١/٣١ أ] البادية، وهي: لُعْبَ يَرى الإنسانُ منها ما ليس له حقيقةٌ كالسَّحَر)). اهـ "ابن عبد الرزاق".

[مطلب]

[حَكْمُ إِدْخَالِ مَا يَسْمَى بِالشَّيْثِ فِي الْجَسَدِ]

وأفنى العلامة "ابن حجر"^(٤) في أهل الخلق في الطرقات الذين لهم أشياء غريبة كَقَطْعِ رأسِ إنسانٍ وإعادته، وجعل نحو دراهمٍ من التراب وغير ذلك ب: ((أنَّهم في معنى السحرة إنَّ لم يكونوا منهم، فلا يجوزُ لهم ذلك، ولا لأحدٍ أن يقف عليهم))، ثم نقل عن "المدونة"^(٥) من كتب المالكية: ((أَنَّ الَّذِي يَقْطَعُ يَدَ الرَّجُلِ، أَوْ يُدْخِلُ السَّكِّينَ فِي جَوْفِهِ إِنَّ كَانَ سَحَرًا قُتِلَ، وَإِلَّا عُوقِبَ)).

مطلب في التنجيم والرمل

[٣٠١] (قوله: والتنجيم) هو علمٌ يُعرفُ به الاستدلالُ بالشُّكُلَاتِ الفلكيَّةِ على الحوادث

(١) "القاموس": مادة (شعوذ) بتصرف.

(٢) "غمر عيون البصائر": ما اختلف في الوكيل والوصي ١٢٥/٤.

(٣) "المصباح": مادة (شعوذ) بتصرف يسير.

(٤) "الفتاوى الحديثية": مطلب: هل من السحر ما يفعله أهل الخلق الذين في الطرقات؟ ص ١١٩-١٢٠.

(٥) كذا في النسخ، ولم نجد في "المدونة"، والذي في "الفتاوى الحديثية" ص ١٢٠: ((الموازية))، و"الموازية": كتاب في الفقه المالكي لمحمد بن إبراهيم بن زياد المؤاز، انتهت إليه رئاسة المذهب في عصره (ت ٢٨١هـ)، وانظر "تاريخ التراث العربي" سزكين ١٥٩/٣١، و"الأعلام" ٢٩٤/٥.

السفلية. اهـ "ح" (١).

وفي "مختارات النوازل" لصاحب "الهداية" (٢): ((أَنَّ عِلْمَ النُّجُومِ فِي نَفْسِهِ حَسَنٌ غَيْرُ مَذْمُومٍ؛ إِذْ هُوَ قِسْمَانِ: حِسَابِيٌّ، وَإِنَّهُ حَقٌّ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الرحمن- ٥]، أَي: سِيرُهُمَا بِحِسَابٍ. واستدلالي: بسير النجوم وحركة الأفلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره، وهو جائزٌ كاستدلال الطبيب بالنبض من الصحة والمرض (٣)، ولو لم يعتقد بقضاء الله تعالى، أو ادَّعى الغيب بنفسه يُكْفَرُ، ثُمَّ تَعَلَّمَ مَقْدَارَ مَا يُعْرَفُ بِهِ مَوَاقِيتُ الصَّلَاةِ وَالْقِبْلَةُ لَا بَأْسَ بِهِ)) اهـ. وأفادَ أَنَّ تَعَلَّمَ الزَّائِدَ عَلَى هَذَا الْمَقْدَارِ فِيهِ بَأْسٌ، بَلْ صَرَّحَ فِي "الفصول" (٤) بِجُرْمَتِهِ، وَهُوَ مَا فِي مَشَى عَلَيْهِ "الشارح".

والظاهر: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْقِسْمَ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، وَلِذَا قَالَ فِي "الإحياء" (٥): ((إِنَّ عِلْمَ النُّجُومِ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ مَذْمُومٍ لِذَاتِهِ؛ إِذْ هُوَ قِسْمَانِ الْخ))، ثُمَّ قَالَ: ((وَلَكِنَّهُ مَذْمُومٌ فِي الشَّرْعِ، وَقَالَ "عمر": تَعَلَّمُوا مِنَ النُّجُومِ مَا تَهْتَدُونَ (٦) بِهِ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ثُمَّ أَمْسِكُوا (٧)، وَإِنَّمَا زَجَرَ عَنْهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

(١) "ح" ق ٣/ب. المقدمة

(٢) "مختارات (مجموع) النوازل": كتاب الكراهية - فصل فيما يُوجِبُ الكفر وفيما لا يوجبه ق ١/٩٣، وهو لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل، برهان الدين الفرغاني المَرغِينَانِي (ت ٥٩٣ هـ). ("كشف الظنون" ١٦٣٤/٢، "الفوائد البهية" ص ١٤١).

(٣) قوله: ((من الصحة والمرض)) هكذا بخطه، وأنسب إبدال ((من)) بـ ((على)) كما هو ظاهر. اهـ مصححه.

(٤) في فروع الأحناف كتب عدة مسماة بهذا الاسم، ولعل المراد "فصول العلّامي" المقدم ذكره ص ١٢٩، والله أعلم.

(٥) "الإحياء": كتاب العلم - الباب الثالث فيما يُعَدُّه العامة من العلوم المحمودة وليس منها ٤٦/١-٤٧.

(٦) في النسخ كلها: ((ما تَهْتَدُونَ))، والصواب ما أتيته موافقاً لما في "الإحياء".

(٧) أورده المناوي في "فيض القدير" ٢٥٦/٣، ونسبه إلى ابن مردويه في التفسير، والخطيب في "كتاب النجوم" عن

عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال عبد الحق: وليس إنشاده مما يُحتَجُّ به، وقال ابن القطان: فيه من لا أعرف اهـ. لكن رواه

ابن زنجويه من طريق آخر، وزاد: ((تعلموا ما يُجِلُّ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْكُمْ ثُمَّ اتَهَوْا))، ورُمِزَ إليه بالضعف.

والرَّمَلُ وعلوم الطبائعيِّين والسَّحَر.....

أحدها: أَنَّهُ مُضِرٌّ بِأَكْثَرِ الْخَلْقِ، فَإِنَّهُ إِذَا أُلْقِيَ إِلَيْهِمْ أَنَّ هَذِهِ الْآتَارَ تَحْدُثُ عَقِيبَ سِيرِ الْكَوَاكِبِ وَقَعَ فِي نَفْسِهِمْ أَنَّهَا الْمُؤَثَّرَةُ.

وَنَائِيهَا: أَنَّ أَحْكَامَ النُّجُومِ تَحْمِيْنُ مَحْضٌ، وَلَقَدْ كَانَ مُعْجَزَةً لِإِدْرِيسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَا يُحْكِي، وَقَدْ اُنْدَرَسَ.

وَنَائِيهَا: أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، فَإِنَّ مَا قُدِّرَ كَائِنْ، وَالْإِحْتِرَازُ مِنْهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ ((اهـ ملخصاً. ٣٠/١ [٣٠٢] (قوله: والرَّمَلُ) هو علمٌ بضروبِ أشكالٍ من الخطوط والنقط بقواعد معلومة، تخرج حروفاً تُجْمَعُ، ويُستخرجُ جملةٌ دالَّةٌ على عواقبِ الأمور، وقد علمت [١/٣١/ب] أَنَّهُ حَرَامٌ قَطْعاً، وَأَصْلُهُ لِإِدْرِيسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، "ط"^(١). أي: فهو شريعةٌ منسوخةٌ.

وفي "فتاوى ابن حجر"^(٢): ((أَنَّ تَعَلُّمَهُ وَتَعْلِيمَهُ حَرَامٌ شَدِيدٌ التَّحْرِيمِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيْهَامِ الْعَوَامِّ أَنَّ فَاعِلَهُ يَشَارِكُ اللَّهَ تَعَالَى فِي غِيْبِهِ)).

[٣٠٣] (قوله: وعلوم الطبائعيِّين) العلمُ الطبيعيُّ: علمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ أَحْوَالِ الْجِسْمِ الْمَحْسُوسِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُعَرَّضٌ لِلتَّغْيِيرِ فِي الْأَحْوَالِ وَالثَّبَاتِ فِيهَا. اهـ "ح"^(٣).

وفي "فتاوى ابن حجر"^(٤): ((مَا كَانَ مِنْهُ عَلَى طَرِيقِ الْفَلَسَفَةِ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى مَفَاسِدَ كَاعْتِقَادِ قَدَمِ الْعَالَمِ وَنَحْوِهِ، وَحَرْمَتُهُ مُشَابِهَةٌ لِحَرْمَةِ التَّنْجِيمِ مِنْ حَيْثُ إِفْضَاءُ كُلِّ إِلَى الْمَفْسَدَةِ)).

مطلبٌ في السَّحَر والكهانة

[٣٠٤] (قوله: والسَّحَر) هو علمٌ يستفادُ مِنْهُ حُصُولُ مَلَكَةِ نَفْسَانِيَّةٍ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى أَفْعَالِ

(١) "ط": المَقْدَمَةُ ٣١/١.

(٢) "الفتاوى الحديثية": ص ١٠١، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي، شهاب الدين المعروف بابن حجر الهَيْثَمِيّ المَكِّي الشافعي (ت ٩٧٤هـ)، ("النور السافر" ص ٢٨٧، "هدية العارفين" ١/٤٦٦).

(٣) "ح": المَقْدَمَةُ ٣/ب.

(٤) "الفتاوى الحديثية": ص ٤٠.

غريبة لأسبابٍ خفية. اهـ "ح" (١).

وفي "حاشية الإيضاح" (٢) لـ "بيري زاده": ((قال "الشُّمْنِي" (٣): تعلّمه وتعلّمه حرام)).
أقول: مقتضى الإطلاق ولو تعلّم لدفع الضرر عن المسلمين، وفي "شرح الرُّعْفَرَانِي" (٤):
((السحر حقٌّ عندنا وجوده وتصوّره وأثره))، وفي "ذخيرة الناظر" (٥): ((تعلّمه فرضٌ لردّ ساحرٍ
أهلٍ الحرب، وحرامٌ ليفرقَ به بين المرأة وزوجها، وجائزٌ ليوفّق بينهما)). اهـ "ابن عبد الرزاق".
قال "ط" (٦) بعد نقله عن بعضهم عن "المحيط" (٧): ((وفيه: أنّه وردَ في الحديث النهيُّ عن

(١) "ح": المقدّمة ق ٣/ب.

(٢) كذا في النسخ، ولعلّ الصواب ((حاشية الأشباه" لبيري زاده))، المسماة "عمدة ذوي البصائر لحلّ مهمات الأشباه
والنظائر"، وهي لإبراهيم بن حسين المعروف بابن بيّري (١٠٩٩هـ)؛ إذ ليس لبيري زاده حاشية على "الإيضاح"
على ما بين أيدينا من المصادر. ("إيضاح المكنون" ١٢١/٢، "خلاصة الأثر" ١٩/١، "هدية العارفين" ٣٤/١،
"فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ٤٩٣/١).

(٣) أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد، تقي الدين الشُّمْنِي (ت ٨٧٢هـ). ("الضوء اللامع" ١٧٤/٢، "البدر الطالع" ١١٩/١).
(٤) لعلّ المقصود شرح عبد المؤمن بن أبي بكر بن محمد الرُّعْفَرَانِي على "مصابيح السنّة" للبغيّ (ت ٥١٦هـ). ("كشف
الظنون" ١٧٠١/٢، "هدية العارفين" ٦٣١/١).

(٥) لم تهتد إلى معرفته.

(٦) "ط": المقدّمة ٣٢/١، وفيه: ((عن بعض الفضلاء)) دون عزوٍ إلى "المحيط".

(٧) في الفقه الحنفيّ يحيطان مشهوران:

"المحيط البرهاني": لبرهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن الصدر الكبير برهان الدين عبد العزيز بن عمر بن
مازّه (ت ٦١٦هـ). ("الفوائد البهية" ص ٢٠ - وما بعدها، و"هدية العارفين" ٤٠٤/٤).

و"المحيط الرضوي": لمحمد بن محمد بن محمد الملقب رضي الدين السرخسي (ت ٥٤٤هـ). ("الفوائد البهية"
ص ١٨٨ - وما بعدها).

وذكر اللكنوني في "الفوائد البهية" كلاماً طويلاً وهاماً حول المحيطين، ينبغي الرجوع إليه. (انظر "الفوائد البهية"
ص ١٨٨ - وما بعدها).

والذي يعنينا هو الوقوف على مراد الحفية من "المحيط" عند إطلاقه؛ من غير تقييدٍ بالبرهانيّ أو السرخسيّ، هل =

= المقصود "المحيط البرهاني" أو "محيط السرخسي"؟ ذكر اللكنوي أنَّ هذا محل اختلاف، فبعضهم يرى أنَّ "المحيط" إذا أطلق يراد به "محيط السرخسي"، ويرى البعض الآخر أنَّ "المحيط" إذا أطلق في الكتب المتداولة فالمراد به "المحيط البرهاني". (انظر "الفوائد البهية" ص ٩١-).

ولما كان ابن عابدين رحمه الله ينقل أكثر نصوص "المحيط" في حاشيته عبر وسائط قمنا بتحديد المقصود من "المحيط" عند الإطلاق في كثير من هذه الوسائط، وذلك عن طريق تصريح مصنف الكتاب الذي ينقل عن "المحيط"؛ بأنَّه يقصد "المحيط البرهاني" أو "السرخسي"، أو عن طريق مراجعة هذه النصوص في "المحيط البرهاني" - وبين أيدينا نسخة مخطوطة منه - فإن وجدت فهي، وإلا فالمراد "محيط السرخسي".
وبإليك أسماء الكتب والأعلام التي تبيَّن لنا أنَّها تنقل عن "المحيط البرهاني": ١- الإحكام، ٢- الإمداد، ٣- التاترخانية، ٤- شرح الزاهد، ٥- شرح المنية، ٦- شرح الوهبانية، ٧- المنية، ٨- الهندية، ٩- النهاية، ١٠- البركوي، ١١- الفهستاني، ١٢- المقدسي، ١٣- نوح أفندي.

وهذه أسماء الكتب والأعلام التي نقل ابن عابدين بواسطتها نصوص "المحيط"، ولم نعر على هذه النصوص في "المحيط البرهاني": البحر الرائق - الحاوي القدسي - الحلية - الدرر - شرح درر البحار - شرح الغزنوية - شرح اللباب - شرح المجمع - الغاية - الفتاوى الخيرية - الفتاوى الصوفية - الفتح - الفتية - مجمع الروايات - المضمرات - المعراج - النهر - الباقاني - السروجي.

ويتضح مما قرنا أنَّ فيما رجحه اللكنوي نظراً، فقد رجح اللكنوي أنَّ المراد بـ "المحيط" عند الإطلاق "المحيط البرهاني" حيث نقل عبارة ابن أمير حاج التالية في شرح "المنية": ((الظاهر أنَّ مراده - أي: مراد صاحب "المنية" - بـ "المحيط": "المحيط البرهاني" كما هو المراد من إطلاقه لغير واحد كصاحب "الخلاصة" و"النهاية"). وقال: لقد أصاب - أي: ابن أمير حاج - في أنَّ "المحيط" إذا أطلق يراد به "المحيط البرهاني" في هذه الكتب المتداولة. ("الفوائد البهية" ص ٢٤٦-).

فيتضح بهذا اعتراضنا على اللكنوي؛ فإنَّ عبارة ابن أمير حاج السابقة لا تفيد أنَّ المراد "المحيط البرهاني" في جميع الكتب المتداولة كما هو واضح.

والحاصل: أنَّ بعضهم يطلق "المحيط" ومراده "المحيط البرهاني" والبعض الآخر مراده "محيط الرضوي".
ومما يجدر ذكره أنَّ ابن نجيم في "البحر الرائق" يذكر "المحيط" بإطلاق في المجلدات الستة الأولى، ويذكر "المحيط البرهاني" ابتداءً من المجلد السابع، ولكن يرجح لدينا أنَّ نقله عن "المحيط البرهاني" ليس مباشراً وإنما هو بواسطة، لأمرين:
الأول: أنَّ اللكنوي في "الفوائد البهية" ص ١٩٠- ينقل عن ابن نجيم أنَّه لم يقف على "المحيط البرهاني".
الثاني: أنَّ ابن نجيم نقل في "البحر" ١٢٨/٧ مسألة معربة إلى "المحيط" فيها تفصيل، ثُمَّ قال: ((ثم كشفت "المحيط" للإمام رضي الدين السرخسي الموجود في ديارنا فوجدته وافق الجماعة من غير تفصيل أي: في المسألة السابقة، فهو - أي: القول بالتفصيل - وإن احتمل أن يكون في "المحيط البرهاني" لكن القول به لا يصح عن -

التَّوَلَّى^(١) بوزن عِنَبَةٍ، وهي: ما يفعلُ لِيَحْبِبَ المرأةُ إلى زوجها)) اهـ.

أقول: بل نصُّ على حرمتها في "الخانية"^(٢)، وعَلَّله "ابن وهبان"^(٣): ((بأنَّه ضربٌ من السحر))، قال "ابن الشحنة"^(٤): ((ومقتضاه: أنَّه ليس بمجرَّد كتابة آياتٍ، بل فيه شيء زائد)) اهـ. وسيأتي^(٥) تمامه قبيل إحياء الموات إن شاء الله تعالى.

وذكر في "فتح القدير"^(٦): ((أنَّه لا تُقبَلُ توبة الساحر والزَّنديق في ظاهر المذهب، فيجبُ قتل الساحر، ولا يُستتابُ بسعيه بالفساد لا بمجرَّد عمله إذا لم يكن في اعتقاده ما يُوجبُ كفره)) اهـ. وذكر في "تبيين المحارم"^(٧) عن الإمام "أبي منصور"^(٨): ((أنَّ القول بأنَّ السحر كفرٌ على

= المذهب)). اهـ. هذا ما ظهر لنا بعد التحقيق، والله أعلم.

(١) أخرجه أحمدُ ١/٣٨١، وأبو داود (٣٨٨٣) كتاب الطبِّ — باب في تعليق التمام، وابن ماجه (٣٥٣٠) كتاب الطبِّ — باب تعليق التمام، وابن حبان في "صحيحه" (٦٠٩٠) كتاب الرُّقى والتَّمام — باب ذكر التَّغْلِيظ على مَنْ قال بالرقى والتَّمام متكلِّلاً عليها، والحاكم (٤١٨/٤) كتاب الرقى والتَّمام، وصحَّحه، ووافقه الذهبي، كلُّهم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) "الخانية": كتاب الخطر والإباحة — فصل في التَّسْبِيح ٤٢٥/٣ معزياً إلى "الجامع الصغير" (هامش "الفتاوى الهندية")، و"الفتاوى الخانية" لأبي المحاسن الحسن بن منصور، فخر الدين المعروف بقاضي خان (خاقان) الأوزجَنْدِي الفَرَّغَانِي (ت ٥٩٢هـ). ("كشف الطُّنون" ١٢٢٧/٢، "الفوائد البهية" ص ٦٤-٦٥).

(٣) أبو محمد عبد الوهَّاب بن أحمد، أمين الدين المعروف بابن وهَّبان الحارثيِّ الدمشقيِّ (ت ٧٦٨هـ). ("الدرر الكامنة" ٤٢٣/٢، "الفوائد البهية" ص ١١٣-).

(٤) لم نثر على النقل في "شرح" على "الوهَّابية".

(٥) في المقالة [٣٢٩٩٣]، قوله: ((التَّسْبِيحُ المَكْرُوهَةُ))، وفي المقالة [٣٣٥٨٢] قوله: ((ومن ذكرها)).

(٦) "فتح القدير": فروغُ الحَقِّ بباب أحكام المرتدِّين ٣٣٣-٣٣٢/٥ باختصار، وتقدم الكلام عليه من المؤلف ص ٤٤٤- قوله: ((والكمال)).

(٧) "تبيين المحارم": الباب السادس في السَّحَر ٢٢/١.

(٨) الإمام أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريديِّ إمام الهدى (ت ٣٣٣هـ). ("الجواهر المضية" ٣/٣٦٠، "الفوائد البهية" ص ١٩٥-).

الإطلاق خطأً، ويجب البحث عن حقيقته، فإن كان في ذلك ردُّ ما لزم في شرط الإيمان فهو كفرٌ، وإلا فلا)) اهـ.

أقول: وقد ذكر الإمام "القراي"^(١) المالكي الفرق بين ما هو سِحْرٌ يُكْفَرُ به وبين غيره، وأطال في ذلك بما يلزم مراجعته من أواخر^(٢) "شرح اللقاني [١/٣٢ أ] الكبير" على "الجوهرة"^(٣).

مطلب: السحر أنواع

ومن كتاب "الإعلام في قواطع الإسلام" للعلامة "ابن حجر"^(٤): ((وحاصله: أنَّ السحر اسمٌ جنسٍ لثلاثة أنواع:

الأوّل: السيمياء، وهي ما يركَّب من خواصِّ أرضيةٍ كذهنٍ خاصٍّ أو كلماتٍ خاصّةٍ تُوجب إدراك الحواسِّ الخمس أو بعضها بما له وجودٌ حقيقيٌّ، أو بما هو تخيّلٌ صِرْفٌ من مأكولٍ أو مشمومٍ أو غيرهما.

الثاني: الهيمياء، وهي ما يوجب ذلك مضافاً لآثارٍ سماويةٍ لا أرضيةٍ.

الثالث: بعض خواصِّ الحقائق كما يؤخذ سَبْعَ أحجارٍ يُرمى بها نوعٌ من الكلاب، إذا

(١) في كتابه المسمّى "أنوار البروق في أنواء الفروق": الفرق الثاني والأربعون والمائتان بين قاعدة ما هو سحرٌ يُكْفَرُ به وبين قاعدة ما ليس كذلك ١٣٦/٤، والقراي هو أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، شهاب الدين الصنْهَاجِيّ (ت ٦٨٢هـ). "هدية العارفين" ٩٩/١، "الأعلام" ٩٤/١.

(٢) من ((ما هو سحرٌ)) إلى ((وأواخر)) ساقط من "أ".

(٣) "عمدة المرید لجوهرة التوحيد": لأبي الإمداد إبراهيم بن إبراهيم، برهان الدين اللقاني المصري المالكي (ت ١٠٤١هـ)، وهو أكبرُ شرحٍ لمنظومته وأوسعُه. ("كشف الظنون" ٦٢٠/١، ١١٧٢/٢، "خلاصة الأثر" ٦/١، "هدية العارفين" ٣٠/١).

(٤) "الإعلام بقواطع الإسلام": ١٣. عند قوله: ومن المكفّرات السحر، وهو لأبي العباس أحمد بن محمد، شهاب الدين المعروف بابن حجر الهيثمي الشافعي (ت ٩٧٤هـ). ("كشف الظنون" ١٢٨/١، "هدية العارفين" ١٤٦/١، واسم الكتاب في "النور السافر" ص ٢٩١-: "الإحكام بقواطع الإسلام").

والكهانة،.....

رمي بحجرٍ عضه، فإذا عضها الكلب، وطُرحت في ماءٍ فمن شربه ظهرت عليه آثارٌ خاصةٌ. فهذه أنواعُ السحرِ الثلاثة، قد تقعُ بما هو كفرٌ من لفظٍ أو اعتقادٍ أو فعلٍ، وقد تقعُ بغيره كوضع الأحجار، وللسحرة فصولٌ كثيرةٌ في كتبهم، فليس كلُّ ما يسمَّى سحراً كفراً؛ إذ ليس التكفيرُ به لما يترتبُ عليه من الضرر، بل لما يقعُ به مما هو كفرٌ كاعتقاد انفراد الكواكب بالربوبية، أو إهانة قرآنٍ، أو كلامٍ مكفرٍ ونحو ذلك ((. اهد ملخصاً. وهذا موافقٌ لكلام إمام الهدى "أبي منصور الماتريدي".

ثم إنَّه لا يلزم من عدم كفره مطلقاً عدم قتله؛ لأنَّ قتله بسببِ سعيه بالفساد كما مرَّ^(١)، فإذا ثبت إضراره بسحره - ولو بغير مكفرٍ - يقتلُ دفعاً لشربه كالحناق وقطاع الطريق^(٢).

[٣٠٥] (قوله: والكهانة) وهي تعاطي الخبر عن الكائنات في المستقبل، وأدعاء معرفة الأسرار، قال في "نهاية الحديث"^(٣): ((وقد كان في العرب كهنةٌ كـ "شقي" و"سطيح"^(٤)، فمنهم من كان يزعمُ أنَّ له تابعاً يُلقِي إليه الأخبار^(٥)، ومنهم أنَّه يعرفُ الأمور بمقدّماتٍ يستدلُّ بها على موافقها من كلامٍ من يسأله أو حاله أو فعله، وهذا يخصُّونه باسم العرّاف كالمُدّعي معرفة المسروق ونحوه، وحديث: ((مَنْ أتى كاهناً^(٦))) يشملُ العرّافَ والمنجمَ،

(١) في هذه المقالة.

(٢) في "د" زيادة: ((السحر في نفسه حقٌّ، أمرٌ كائنٌ، إلا أنَّه لا يصلحُ إلا للشرِّ والضرر بالخلق، والوسيلةُ إلى الشرِّ شرٌّ فيصيرُ مذموماً)).

(٣) "النهاية في غريب الحديث والأثر": مادة (كهن) باختصار.

(٤) كاهنان جاهليان معمران: الأول هو شقي بن صعب بن يشكر بن زهم القسري البجلي الأنماري الأردني (توفي نحو ٥٥٥هـ). والثاني هو ربيع بن ربيعة بن مسعود، من بني مازن من الأزد، ويعرف بسطح القسائي (توفي ٥٢٢هـ). (سيرة ابن هشام ٣١/١، "مجموع أنساب العرب" ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٨، "الأعلام" ١٤/٣، ١٧٠).

(٥) في "م": ((الأخبار عن الكائنات)).

(٦) أخرجه أحمد ٤٢٩/٢، وأبو داود (٣٩٠٤) كتاب الطلب - باب في الكاهن، والحاكم ٨/١ كتاب الإيمان، والبيهقي في "السنن -

ودخلَ في الفلسفة المنطق، ومن هذا القسمِ علِمَ الحرف.....

والعَرَبُ تسمِّي كلَّ مَنْ يتعاطى علماً دقيقاً كاهناً، ومنهم من يسمِّي المنجِّمَ والطبيبَ كاهناً)).
اهد "ابن عبد الرزَّاق".

[٣٠٦] (قوله: ودخلَ في الفلسفة المنطق) لأنَّه الجزء الثاني منها كما قدَّمناه^(١)، والمرادُ به المذكورُ في كتبهم للاستدلال على مذاهبهم الباطلة، أمَّا منطقُ الإسلاميين الذي مقدَّماتُه قواعدُ إسلاميَّةٌ فلا [١/٣٢ ب/ب] وجهٌ للقول بحُرْمَتِه، بل سَمَّاهُ "الغزالي" معيارَ العلوم^(٢)، وقد ألَّفَ فيه علماء الإسلام، ومنهم المحقِّق "ابن الهمام"، فإنَّه أتى منه بيانٌ معظمٍ مطالبه في مقدِّمة كتابه "التحرير" الأصولي^(٣).

[مطلب]

[هل يجوز تعلُّمُ الكيمياء؟]

[٣٠٧] (قوله: علِمَ الحرف) يحتملُ أنَّ المراد به الكاف الذي هو إشارةٌ إلى الكيمياء، ولا شكَّ في حرمتها لما فيها من ضياع المال والاشتغال بما لا يفيد، ويحتملُ أنَّ المراد به جمعُ حروفٍ يخرجُ منها دلالةٌ على حركاتٍ، ويحتملُ أنَّ المراد علِمَ أسرار الحروف بأوفاقِ الاستخدام وغير ذلك. اهد "ط"^(٤).

ويحتملُ أنَّ المراد^(٥) الطَّلسمات، وهي - كما في "شرح اللقاني" - ((نقشُ أسماءٍ خاصَّةٍ

= الكبرى ١٩٨/٧ كتاب النكاح - باب إتيان النساء في أدبارهنَّ عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: ((مَنْ أتى كاهناً أو عرافاً فصدَّقَهُ بما يقول فقد كفرَ بما أنزلَ على محمد))، صحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي. وأخرج مسلم (٢٢٣٠) كتاب السلام - باب تحريم الكهانة وإتيان الكهَّان، عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله قال: ((مَنْ أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبلْ له صلاةً أربعين ليلة)).

(١) المقولة [٢٩٩] قوله: ((الفلسفة)).

(٢) وللغزالي كتابٌ في المنطق سَمَّاهُ معيار العلم. ("كشف الظنون" ١٧٤٤/٢).

(٣) انظر "التحرير": المقدِّمة ص ٧-١٥.

(٤) "ط": المقدِّمة ٣٢/١.

(٥) من ((علم أسرار الحروف)) إلى ((المراد)) ساقطٌ من "١".

وعلم الموسيقي، ومكروهاً.....

٣١/١

لها تعلقٌ بالأفلاك والكواكب على زعم أهل هذا العلم في أجسام من المعادن أو غيرها تحدث لها خاصة رُبطت بها في مجاري العادات ((اهـ.

هنا، وقد ذكر العلامة "ابن حجر" في باب الأنحاس من "التحفة"^(١): ((أنه اختلف في انقلاب الشيء عن حقيقته كالنحاس إلى الذهب، هل هو ثابت؟ فقيل: نعم لانقلاب العصا ثعباناً حقيقة، وإلا لبطل الإعجاز، وقيل: لا؛ لأن قلب الحقائق مُحال، والحقُّ الأوَّلُ))، إلى أن قال: ((تنبيه: كثيراً ما يُسأل عن علم الكيمياء وتعليمه، هل يحلُّ أو لا؟ ولم نَرَ لأحدٍ كلاماً في ذلك، والذي يظهر أنه يبني على هذا الخلاف، فعلى الأوَّل من عِلْم العلم الموصول لذلك القلب علماً يقيناً جاز له علمه وتعليمه؛ إذ لا محذور فيه بوجه، وإن قلنا بالثاني، أو لم يعلم الإنسان ذلك العلم اليقيني، وكان ذلك وسيلة إلى الغشِّ فالوجه الحرمة)). اهـ ملخصاً.

وحاصله: أنه إذا قلنا بإثبات قلب الحقائق - وهو الحق - جاز العمل به وتعليمه؛ لأنه ليس بغشٍّ؛ لأنَّ النحاس ينقلب ذهباً أو فضة حقيقة، وإن قلنا: إنه غير ثابت لا يجوز؛ لأنه غشٌّ كما لا يجوز لمن لا يعلمه حقيقة إما فيه من إتلاف المال أو غشَّ المسلمين.

والظاهر: أنَّ مذهبنا ثبوت انقلاب الحقائق بدليل ما ذكره في انقلاب عين النحاسة كانقلاب الخمر خلأً، والدِّم مسكاً ونحو ذلك^(٢)، والله أعلم.

[٣٠٨] (قوله: وعلم الموسيقي) بكسر القاف، وهو علم رياضي يُعرف منه أحوال النغم والإيقاعات، وكيفية تأليف اللحن وإيجاد الآلات.

وموضوعه: الصوت من جهة تأثيره في [١/٣٣/أ] النفوس باعتبار نظامه في طبيقته وزمانه.

(١) "تحفة المحتاج": كتاب الطهارة - باب النجاسة وإزالتها ٣٠٦/١ لأبي العباس أحمد بن محمد شهاب الدين المعروف بابن حجر الهيثمي المصري ثم المكِّي الشافعي (ت ٩٧٤هـ) على "منهاج الطالبين" للإمام النووي. ("كشف الظنون" ١٨٧٣-١٨٧٦، "النور السافر" ص ٢٨٧-).

(٢) وسيأتي الكلام عليه أيضاً في المقالة [٢٩٣٣] قوله: ((لأنقلاب العين)).

وهو أشعارُ المولّدين.....

وثمرته: بسطُ الأرواح وتعدّلُها وتقويتها وقبضُها أيضاً.

(٣٠٩) (قوله: وهو أشعارُ المولّدين) أي: الشعراءُ الذين حدثوا بعد شعراء العرب، قال في "القاموس"^(١): ((المولّدة: المحدثّة من كلّ شيء، ومن الشعراءُ لحدوثهم)).

[مطلب]

[طبقات الشعراء]

وفي آخر "الريحانة" لـ "الشهاب الخفاجي"^(٢): ((بلغاء العرب في الشعر والخطب على ستّ طبقات:

الجاهليّة الأولى: من عادٍ وقحطان.

والمخضرمون: وهم من أدرك الجاهليّة والإسلام.

والإسلاميون، والمولّدون، والمحدثون، والمتأخرون ومن ألحق بهم من العصرين.

[مطلب]

[تعلّم الشعر المحتجّ به لغة فرض كفاية]

والثلاثة الأوّل هم ما هم في البلاغة والجزالة، ومعرفة شعرهم روايةً ودرايةً عند فقهاء الإسلام فرض كفاية؛ لأنّه به تثبت قواعدهُ العربية التي بها يُعلّم الكتابُ والسنةُ المتوقّف على معرفتهما الأحكامُ التي يتميّز بها الحلال من الحرام، وكلامهم وإنّ جاز فيه الخطأ في المعاني فلا يجوز فيه الخطأ في الألفاظ وتركيب المباني ((اهـ.

(قوله: والثلاثة الأوّل هم ما هم) بدل اشتغالٍ مما قبله.

(١) "القاموس": مادة ((ولد)) بتصرف.

(٢) "ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا": ٤٩/٢-٤٥٠، لأحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفّي (ت ١٠٦٩ هـ). (إيضاح المكنون" ٦٠٥/١، "خلاصة الأثر" ٣٣١/١).

من الغَزَلِ والبطالة، ومباحاً كأشعارهم.....

[٣١٠] (قوله: من الغَزَلِ) المراد به ما فيه وصفُ النساءِ والعِلْمان، وهو في الأصل - كما في "القاموس"^(١) - ((اسمٌ لمحادثة النساء)).

وعطفَ عليه قوله: ((والبطالة)) عطفَ عامٍ على خاصٍ؛ لأنه نوعٌ منها، فشملَ وصفَ حالِ المحبِّ معَ المحبوبِ أو معَ غَدَّالِه من الوصلِ والهجرِ واللَّوْعَةِ والغرامِ ونحو ذلك، قال في "المصباح"^(٢): ((البطالةُ تقيضُ العمالة، من يطلَّ الأجيرُ من العملِ فهو بطلٌ يَبِينُ البطالة، بالفتح، وحكي بالكسر، وهو أفصح، وربما قيل بالضم)).

وذكر "ابن عبد الرزاق": ((أنه وجدَ بهامش "المصباح" بخطَ مصنِّفه ما حاصله: الفَعَالَةُ بالفتح قد يكون وصفاً للطبيعة كالزَّانَةِ والجَّهَالَةِ، وبالكسر للصَّاعَةِ كالنَّجَارَةِ، وبالضمِّ لِمَا يرمى كالقَلَامَةِ، وقد يُضمَّنُ اللفظُ المعاني الثلاثة، فيجوزُ فيه الحركات الثلاثة، فالبطالة بالفتح لأنه وصفٌ ثابت، وبالكسر لأنه أشبه الصَّاعَةَ للمداومة عليها، وبالضم لأنه مما يُرْفَضُ)) اهـ.

مطلبٌ في الكلام على إنشاد الشعر

أقول: وعلى هذا يمكن أن يكون إشارةٌ إلى أنَّ المكروه منه ما داوم عليه، وجعلهُ صناعةً له حتى غلب عليه، وأشغلهُ عن ذكر الله تعالى وعن العلوم الشرعيَّة، وبه فسَّرَ الحديثُ المتفق عليه، وهو قوله ﷺ: ((لأنَّ يَمْتَلِيْ جَوْفَ أَحَدِكُمْ فَيَحْأُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمْتَلِيْ شِعْراً))^(٣)، فاليسيرُ

(١) "القاموس": مادةٌ ((غزل)).

(٢) "المصباح": مادةٌ ((بطل)) بتصرف.

(٣) أخرجه أحمد ٢/٢٨٨، والبيهقي (٦١٥٥) كتاب الأدب - باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان للشعر، ومسلم (٢٢٥٧) كتاب الشعر، وأبو داود (٥٠٠٩) كتاب الأدب - باب ما جاء في الشعر، والترمذي (٢٨٥٥) كتاب الأدب - باب ما جاء: ((لأنَّ يَمْتَلِيْ جَوْفَ أَحَدِكُمْ فَيَحْأُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمْتَلِيْ شِعْراً))، قال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وابن ماجه (٣٧٥٩) كتاب الأدب - باب ما كره من الشعر، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٠/٢٤٤ كتاب الشهادات - باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٤/٢٩٦ كتاب الكراهية -

من ذلك لابس به إذا قُصِدَ به إظهارُ النكات و [١/٣٣ ب] اللطافات والتشابه الفاتكة والمعاني الرائقة وإن كان في وصف الحدود والقُدود، فإنَّ علماء البديع قد استشهدوا من ذلك بأشعار المولدين وغيرهم لهذا القصد، وقد ذَكَرَ المحقِّق "ابن الهمام" في شهادات "فتح القدير"^(١): ((أَنَّ المحرَّم منه ما كان في اللفظ ما لا يحلُّ كصفة الذكور، والمرأة المعينة الحيَّة، ووصف الخمر المهيِّج إليها والخانات، والهجاء لمسلم أو ذمي إذا أراد المتكلم هجاءه، لا إذا أراد إنشاد الشعر للاستشهاد به، أو ليعلم فصاحته و بلاغته، ويدلُّ على أنَّ وصف المرأة كذلك غيرُ مانعٍ إنشادُ "أبي هريرة" رضي الله تعالى عنه لذلك وهو مُحَرَّمٌ، وكذا "ابن عباس" رضي الله تعالى عنهما^(٢)، ومما يُقَطَّعُ به في هذا قول "كعب"^(٣) رضي الله عنه بحضرة النبي ﷺ: [بسيط]

= باب رواية الشعر هل هي مكروهة أم لا؟ كلُّهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص وعمر وأبي الدرداء، وعوف بن مالك وابن عمر وأبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(١) "الفتح": باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ٤٨٢/٦.

(٢) أمَّا خبر أبي هريرة فقد ذكره ابن الهمام في "فتح القدير": كتاب الحج — باب الإحرام ٣٤٥/٢، قال: قال أبو هريرة رضي الله عنه: كنا ننشد الأشعار في حالة الإحرام، فقيل له: ماذا؟ فقال: مثل قول القائل:

قامتُ رُبَّك رهبةً أن تهضمنا
ساقاً بُخنداءً وكعباً أدرما

وذكره في كتاب الشهادات — باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ٤٨٢/٦، ولم نجده في المصادر الحديثية. وأمَّا خبر ابن عباس فقد أخرج الحاكم ٢٧٦/٢ في التفسير، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٦٧/٥ كتاب الحج — باب لا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج عن أبي العالية قال: كنتُ أمشي مع ابن عباس رضي الله عنهما وهو مُحَرَّمٌ وهو يرتجز بالإبل وهو يقول:

وهنَّ يمشين بنا هَمِيساً
إن تصدق القول نيكٌ ليسا

قال: قلت: أترفت وأنت محرم؟ قال: إنما الرَفْتُ ما رُوجِعَ به النساءُ، صحَّحَ الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) ديوان كعب ص ٧٠، و"الشعر والشعراء" ص ١٥٤، والبيت الأول في "اللسان" مادة ((غنن)) و((غضض))،

و"معاني اللبيب" ص ٥٧٢، والثاني في "شرح أبيات المعني" ٢١٠/٥.

((البَّيْنُ)): الفراق، ((تَجَلَّى)): تكشف، ((عوارض)): الضواحيك، ((ذِي)): نعتٌ لمحدوف، أي: تغرَّ ذي ظَلَمٍ، والظَلَمُ: ماء الأسنان وبريقها، ج: ظُلُوم، ((مُنْهَلٌ)): من أنهَلَ إذا سقاه النَهْلَ، وهو الشراب الأول، ((معلون)): من علَّه يعلِّه إذا سقاه ثانياً اهد. شرح قصيدة كعب لابن هشام ص ٨٤-٨٦.

وما سعادَ غَدَاةَ الْبَيْتِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَغْنُ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولٌ
تَحْلُو عَوَارِضُ ذِي ظَلَمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ كَأَنَّهُ مَنَهْلٌ بِالرَّاحِ مَعْلُولٌ
وكثيرٌ في شعر "حسن" رضي الله تعالى عنه من هذا، كقوله^(١) - وقد سمعه النبي ﷺ - : [كامل]
تَبَلَّتْ^(٢) فَوَازِكُ فِي الْمَنَامِ حَرِيدَةٌ تَسْقِي الصَّجِيعَ بِيَارِدِ بَسَامٍ

فَأَمَّا الزَّهْرِيَّاتُ الْمَجْرَدَةُ عَنْ ذَلِكَ، الْمُتَضَمِّنَةُ وَصَفَ الرِّيحَيْنِ وَالْأَزْهَارِ وَالْمِيَاهِ فَلَا وَجْهَ
لَمَنْعِهِ، نَعَمْ إِذَا قِيلَ عَلَى الْمَلَاهِي مُنْتَعَمٌ وَإِنْ كَانَ مَوَاعِظَ وَحُكْمًا ((. اهـ ملخصاً.
وفي "الذخيرة"^(٣) عن "النوازل"^(٤))): ((قراءة شعر الأدب إذا كان فيه ذكُرُ الفسق والخمر
والغلام يكره، والاعتمادُ في الغلام على ما ذكرنا في المرأة، أي: من أنها إن كانت معينة حيةً
يكره، وإن كانت ميتة فلا ((اهـ^(٥). وسيأتي^(٦) تمام الكلام على ذلك أيضاً قبيل باب الوتر
والتوافل إن شاء الله تعالى.

(١) "ديوان حسان بن ثابت" ٢٩/١، "معني اللبيب" ص ١٤٨، "ألف باء" ٢/٢٨٣. ((تَبَلَّتْ فَوَازِكُ)): أَضْبَتْ وَأَسْقَمَتْ،
والحريدة من النساء: البكر التي لم تُمَسَّ قَطُّ، البارد: المراد به هنا الثغر، انظر "اللسان" مادة ((تبل))، و((خرد)).
(٢) في "ب": ((تبلت))، والصحيح ما أثبتناه.

(٣) "ذخيرة الفتاوى" المشهورة بـ "الذخيرة البرهانية": لأبي المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز، برهان الدين
البخاري (ت ٦١٦ هـ)، اختصرها من كتابه "المحيط". ("كشف الظنون" ١/٨٢٣، "الفوائد البهية" ص ٢٠٥،
ورجح أنَّ اسمه محمد بن أحمد، كما في "الجواهر المضية" ٤٢/٣).

(٤) لعلَّ لأبي الليث نصر بن محمد السَّرَفُتْدِي (ت ٣٧٣ هـ) على الراجح، ("كشف الظنون" ١/١٩٨١، "الجواهر
المضية" ٥٤٤/٣، "الفوائد البهية" ص ٢٢٠).

ولأبي العباس أحمد بن محمد بن عمر السَّاطِقِي (ت ٤٤٦ هـ) كتاب بهذا الاسم، ذكره في "الطبقات السننية"
٧١/٢، وذكر في "الجواهر المضية" ١/٢٩٢ أنه أحد أصحاب "الواقعات والنوازل"، وانظر كلام ابن عابدين
ص ٢٢٧. في المَقُولَةِ [٤٦٧] قوله: ((في الروايات الظاهرة)).

(٥) في "د" زيادة: ((الأشعارُ المباحة - وهي التي فيها الموعظ والحكمة - لا بأس بإنشادها)).

(٦) المَقُولَةُ [٥٥٧٢] قوله: ((أو شعر إلخ)).

التي لا يُستخَفُّ فيها، كذا في فوائد شتَّى من "الأشباه والنظائر"، ثم نَقَلَ مسألة الرِباعِيَّات، ومَحْطُهَا: أَنَّ الفَقْهَ هُوَ ثَمَرَةُ الحَدِيثِ، وليس ثوابُ الفقيه أَقْلٌ من ثواب المَحْدِّث، وفيها: ((كُلُّ إنسانٍ غيرِ الأنبياء لا يَعْلَمُ ما أَرادَ الله تعالى.....

[٣١١] (قوله: التي لا يُستخَفُّ فيها) أي: ليس فيها استخفافٌ بأحدٍ من المسلمين كذكر عوراته والأخذِ في عرضه، وفي بعض نسخ "الأشباه": ((لاستخفَّ فيها))، أي: لا رِقةً وخفَّةً، "ابن عبد الرزاق".

[٣١٢] (قوله: ثم نَقَلَ) أي: في الفوائد آخرِ الفنِّ الثالثِ من "الأشباه"^(١) عن "المناقب"^(٢) لـ "البرزاني"، وذكرَ "الحلي" عبارته بتمامها^(٣)، واقتصرَ "الشارح" على محطَّها، أي: المقصود منها. [٣١٣] (قوله: وفيها) أي: في "الأشباه"^(٤) نقلاً عن "شرح البهجة" لـ "العراقي"^(٥).

[٣١٤] (قوله: غيرِ الأنبياء) كان ينبغي أن يقول: والمبشِّرين بالجنَّةِ كالعشرة رضي الله تعالى عنهم، قاله سيِّدي "عبدُ الغنيِّ النَّابلسيُّ" في "شرح هديَّةِ ابن العماد"^(٦).

(١) "الأشباه والنظائر": فوائد شتَّى ص ٤٥١، زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نُجَيْم المصري (٩٧٠هـ). ("كشف الظنون" ٩٨/١، "الكواكب السائرة" ١٥٤/٣ وفيها: (ت ٩٩٩هـ)، "التعليقات السنية على الفوائد البهية" ص ١٣٤- وفيها: زين العابدين بن إبراهيم) وتقدَّم الكلام على ابن نجيم في المقالة [٣٧] قوله: ((عن ابن نجيم)).

(٢) "مناقب أبي حنيفة": ص ٧٧، لمحمد بن محمد بن شهاب، حافظ الدين المعروف بالبرزاني الكردي الحنفي (٨٢٧هـ). ("كشف الظنون" ١٨٣٧/٢-١٨٣٨، "الضوء اللامع" ٣٧/١٠).

(٣) انظر "ح": المقدمة ق ٣/ب.

(٤) "الأشباه والنظائر": فوائد متفرقة ص ٤٦١.

(٥) المسمى بـ "النهجة المرضية": لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، وليَّ الدين المعروف بابن العراقي (٨٦٦هـ) شرح البهجة الوردية، وتعرف بـ "بهجة الخاوي"، لأبي حفص عمر بن مظفر، زين الدين المعروف بابن الزُّرِّيِّ المغربي الكِنْدِي الشافعي (٧٤٩هـ). والبهجة من منظومات "الخواوي الصغير" في فروع الشافعية، وهو لعبد الغفار بن عبد الكريم، نجم الدين القُرْبُوبِي الشافعي (٦٦٥هـ). ("كشف الظنون" ٦٢٥/١-٦٢٧، "إيضاح المكنون" ٢٠٠/١، "الضوء اللامع" ٣٣٦/١، "الدرر الكامنة" ١٩٥/٣، الأعلام ٣١/٤، ٦٧/٥).

(٦) المسمى "نهاية المراد": المقدمة ص ١٧، وهو في شرح "هدية" عبد الرحمن بن محمد العِمَادِيِّ الدمشقي (ت ١٠٥١هـ). ("إيضاح المكنون" ٧٢٤/٢، "خلاصة الأثر" ٣٨٠/٢).

له وبه؛ لأنَّ إرادته تعالى غيبٌ إلَّا الفقهاء، فإنَّهم علموا إرادته تعالى بهم بحديث الصادق المصدوق: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ»^(١)، وفيها: «كُلُّ شَيْءٍ يُسْأَلُ عَنْهُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا الْعِلْمَ؛ لَأَنَّهُ طَلَّبَ مِنْ نَبِيِّهِ أَنْ يَطْلُبَ الزِّيَادَةَ مِنْهُ ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه- ١١٤]، فكيف يُسأل عنه»،.....

- [٣١٥] (قوله: له) أي: من الثواب [١/ق/٣٤/أ] الجزيل، حيث أراد به تعالى الخير.
- [٣١٦] (قوله: وبه) أي: ولا يعلم ما أراد الله تعالى به من الصفات الحميدة.
- [٣١٧] (قوله: إلَّا الفقهاء) المراد بهم العالمون بأحكام الله تعالى اعتقاداً وعملاً؛ لأنَّ تسمية علم الفروع فقهاً تسميةً حادثَةً، قاله^(٢) سيدي "عبد الغني"^(٣).
- ويؤيده ما مرَّ^(٤) من قول "الحسن البصري": إنما الفقيه المعرض عن الدنيا، الراغب في الآخرة إلخ.
- [٣١٨] (قوله: وفيها: كلُّ شيء إلخ) نقله في "الأشباه"^(٥) عن "الفصوص"^(٦)، والظاهر أنَّه "فصوص الحكم" لـ "الشيخ الأكبر"، فُدس سرُّه الأتور.
- [٣١٩] (قوله: إلَّا العلم) أورد عليه "الحموي"^(٧): «أنه ورد في الحديث ما يفيد السؤال عن العلم، ولفظه: «لا تزول قدما عبدٍ يومَ القيامة حتى يُسألَ عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن شبابه

(١) أخرجه مالك ٢/٩٠-٩٠١ كتاب القدر - باب جامع ما جاء في أهل القدر، وأحمد ٤/٩٢-٩٣، والبخاري (٧١) كتاب العلم - باب من يرد الله به خيراً يفقه في الدين، ومسلم (١٠٣٧) كتاب الزكاة - باب النهي عن المسألة، وابن ماجه (٢٢١) في المقدمة - باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) في "ب" و "م": «(قال)، وهو خطأ.

(٣) "نهاية المراد": المقدمة ص ١٧.

(٤) المقالة [٢٥٤] قوله: «(الزاهد في الآخرة)».

(٥) "الأشباه والنظائر": فوائد متفرقة ص ٤٦٢.

(٦) كذا في "الأشباه"، وفي متن "غمر عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر": «(الفصول)، فليتأمل. و "فصوص الحكم" هي للشيخ الأكبر أبي بكر محمد علي، مُخَيَّي الدين المعروف بابن عَرَبِي الطائِي الحافِي الأندلسي (ت ٦٣٨هـ).

(٧) "كشف الظنون ٢/١٢٦١، "شذرات الذهب" ٧/٣٢٢.

(٧) "غمر عيون البصائر": ما افترق فيه الوكيل والوصي ٤/١٥٢.

وفيها: ((إذا سُئِلْنَا.....))

فيما أبلاه، وعن ماله من أي شيء اكتسبه، وعن علمه ماذا صنع به^(١))). وأجيب بأن المراد: إلّا طلب الزيادة من العلم، وبه يصحّ التعليل. واعتُرض بأنّه يسأل عن طلبه، هل قصد به الرياء أو الجاه؟ ويدلّ عليه ما في الحديث السابق: «ولكنّ تعلّمت العلم ليقال: عالم، وقد قيل إلخ»^(٢).

أقول: الأوجه أن يقال: المراد به العلم النافع الموصّل^(٣) إلى الله تعالى، وهو المقروء بحسن النية مع العمل به، والتخلّص من آفات النفس، فلا يسأل عنه، لأنّه خيرٌ محضٌ بخلاف غيره، فإنّه يسأل صاحبه عنه ليعذّبه به كما دلّ عليه تمام الحديث السابق، ولذا وردَ في الحديث: «إنّ الله تعالى يبعثُ العبادَ يوم القيامة، ثم يبعثُ العلماء، ثم يقول: يا معشر العلماء، إنّي لم أضع علمي فيكم إلّا لعلمي بكم، ولم أضع علمي فيكم لأعذبكم، اذهبوا فقد غفرت لكم»^(٤)، هذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم.

[٣٢٠] (قوله: وفيها) أي: في "الأشباه"^(٥) عن آخر "المصنّف" للإمام "النسفي"^(٦).

(١) أخرجه الترمذيّ (٢٤١٧) كتاب صفة القيامة - باب في القيامة، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، والدارسي (٥٤٣) في المقدمة - باب من كره الشهرة والمعرفة، وأبو يعلى (٧٤٣٤)، وأبو نعيم في "الحلية" ٢٣٢/١٠، والبيهقي في "الشعب" ٢٨٦/٢ (١٧٨٦) عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه، وفي الباب عن أبي سعيد الخدري وأبي الدرداء وابن عباس وابن مسعود ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه أحمد ٢/٣٢٢، ومسلم (١٩٠٥) (١٥٢) كتاب الإمارة - باب من قاتل للرياء والسمعة استحقّ النار، والنسائي ٢٣/٦-٢٤ كتاب الجهاد - باب من قاتل ليقال: فلان جريء، من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وأخرجه الترمذيّ بنحوه رقم (٢٣٨٢) كتاب الزهد - باب ما جاء في الرياء والسمعة، وقال: حديثٌ حسنٌ غريبٌ.

(٣) في "٢" (الموصل به)).

(٤) أخرجه الروياني في "مسنده" (مخطوطة الظاهرية ق ١١١/أ) قال: حدّثنا ابن المعتمر، حدّثنا روح بن عبادة، حدّثنا أسامة بن زيد عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعريّ مرفوعاً، وإسناده حسنٌ، وقد روي من طرق عن أبي موسى الأشعريّ به، وفي الباب عن أبي أمية - ووالله - على الشكّ - وثعلبة بن الحكم وأبي هريرة وابن عمر وجابر رضي الله عنهم.

(٥) "الأشباه والنظائر": فوائد متفرقة ص ٥٢٤..

(٦) "المصنّف" مختصر "المستصفى": كلاهما لأبي البركات عبد الله بن أحمد، حافظ الدين النّسفي (ت ٧١٠هـ)، وهو شرح "المنظومة الخلافية" لأبي حفص عمر بن محمد، نجم الدين النّسفي (ت ٥٣٧هـ). ("كشف الظنون" =

عن مذهبنا ومذهب مخالفنا قلنا وجوباً: مذهبنا صوابٌ يحتملُ الخطأ، ومذهبُ مخالفنا خطأٌ يحتملُ الصواب، وإذا سئلنا.....

[٣٢١] (قوله: عن مذهبنا) أي: عن صفته، فالمعنى: إذا سئلنا أي المذهب صواب؟ "ط"^(١).

[٣٢٢] (قوله: مخالفنا) أي: مَنْ خالفنا في الفروع من الأئمة المجتهدين.

[٣٢٣] (قوله: قلنا إلخ) لأنك لو قطعت القول لما صحَّ قولنا: إنَّ المجتهد يُخطئُ ويصيب، "أشباه"^(٢). أي: فلا يجوزُ بأنَّ مذهبنا صوابٌ ألبتة، ولا بأنَّ مذهب مخالفنا خطأ ألبتة بناءً على المختار من أنَّ حكم الله في كلِّ مسألةٍ واحدٌ معيَّن وجبَّ طلبه، فمنَّ أصابه فهو المصيب، ومن لا فهو المخطئ، ونُقِلَ عن الأئمة الأربعة، ثم المختار أنَّ المخطئ [١/ق/٣٤/ب] مأجورٌ كما في "التحرير"^(٣) و"شرحه"^(٤).

مطلب: يجوزُ تقليد المفضول مع وجود الأفضل

ثمَّ أعلم أنَّه ذَكَرَ في "التحرير"^(٥) و"شرحه"^(٦): ((أنَّه يجوزُ تقليدُ المفضولِ مع وجود الأفضل، وبه قال الحنفية والمالكية وأكثرُ الحنابلة والشافعية، وفي روايةٍ عن "أحمد" وطائفةٍ كثيرةٍ من الفقهاء: لا يجوزُ))، ثمَّ ذَكَرَ^(٧): ((أنَّه لو التزمَ مذهباً معيَّناً كـ "أبي حنيفة" و"الشافعي" فقليل: يلزمُهُ، وقيل: لا، وهو الأصحُّ)) اهـ.

- ١٨٦٧/٢، "ناج التراجع" ص ١١١-١٦٢).

(١) "ط": المقدمة ١/٣٣.

(٢) "الأشباه والنظائر": فوائد متفرقة ص ٤٥٢..

(٣) "التحرير": المقالة الثالثة في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد والإفتاء - مسألة: لا حكم في المسألة الاجتهادية قبل

الاجتهاد سوى إيجابه ص ٥٣١..

(٤) "التقرير والتحجير": ٣/٣٠٦.

(٥) "التحرير": المقالة الثالثة في الاجتهاد ص ٥٥١..

(٦) "التقرير والتحجير": ٣/٣٤٩.

(٧) انظر "التحرير": ص ٥٥١، و"التقرير والتحجير": ٣/٣٥٠.

عن مُعْتَقِدِنَا.....

[مطلب]

[العاميُّ لا مذهبَ له]

وقد شاع أنَّ العاميَّ لا مذهبَ له.

إذا علمتَ ذلك ظهر لك أنَّ ما ذُكِرَ عن "النسفي": ((من وجوب اعتقاد أنَّ مذهبه صوابٌ يحتملُ الخطأ)) مبنيٌّ على أنَّه لا يجوزُ تقليدَ المفضول، وأنَّه يلزمُ التزامُ مذهبه، وأنَّ ذلك لا يتأتَّى في العامي، وقد رأيتُ في آخرِ "فتاوى ابن حجر الفقهية"^(١) التصريحَ ببعض ذلك، فإنَّه سُئِلَ عن عبارة "النسفي" المذكورة، ثم حرَّر: ((أنَّ قول أئمة الشافعية كذلك))، ثم قال: ((إنَّ ذلك مبنيٌّ على الضعيف من أنَّه يجبُ تقليدَ الأعلَم دون غيره، والأصحُّ أنَّه يتخيرُ تقليدَ أيِّ شاء ولو مفضولاً وإنَّ اعتقده كذلك))، وحينئذٍ فلا يمكنُ أن يقطعَ أو يظنَّ أنَّه على الصواب، بل على المقلد أن يعتقد أنَّ ما ذهبَ إليه إمامُه يحتملُ أنَّه الحق، قال "ابن حجر"^(٢): ((ثم رأيتُ المحقِّق "ابن الهمام" صرَّحَ بما يؤيده، حيث قال في "شرح الهداية"^(٣): إنَّ أخذَ العاميِّ بما يقعُ في قلبه أنَّه أصوبُ أولى، وعلى هذا إذا استفتى مجتهدَيْن، فاختلفا عليه الأولى أن يأخذَ بما يميلُ إليه قلبه منهما، وعندني: أنَّه لو أخذَ بقول الذي لا يميلُ إليه جاز؛ لأنَّ ميله وعدمه سواء، والواجبُ عليه تقليدُ مجتهدٍ، وقد فعلَ)) اهـ.

[٣٢٤] (قوله: عن معتقدينا) أي: عما نعتقدُه من غير المسائل الفرعية مما يجبُ اعتقاده على كلِّ مكلفٍ بلا تقليدٍ لأحدٍ، وهو ما عليه أهلُ السُنَّة والجماعة^(٤)، وهم الأشاعرةُ والماتريديةُ،

٣٣/١

(١) "الفتاوى الكبرى الفقهية": ٣١٥/٤، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي المعروف بابن خنجر الهنسي المكي الشافعي (ت ٩٧٤هـ). ("النور السافر" ص ٢٨٧هـ، "هذبة العارفين" ١/١٤٦).

(٢) العزو السابق.

(٣) "الفتح": كتاب أدب القاضي ٣٦٠/٦ يتصرف.

(٤) من ((مما يجب)) إلى ((الجماعة)) ساقط من "هـ".

وَمُعْتَقِدٍ خَصُومَنَا قُلْنَا وَجُوبًا: الحقُّ ما نحن عليه، والباطلُ ما عليه خصومُنا))، وفيها: ((العلومُ ثلاثةٌ: عِلْمٌ نَضِيجٌ وما احترقَ، وهو عِلْمُ النَّحْوِ والأُصُولِ، وَعِلْمٌ لَا نَضِيجَ وَلَا احترقَ، وهو عِلْمُ الْبَيَانِ والتفسيرِ، وعِلْمٌ نَضِيجٌ واحترقَ،.....

وهم متوافقون إلا في مسائل يسيرة أرجعها بعضهم إلى الخلاف اللفظي كما بين في محله^(١). [٣٢٥] (قوله: ومعتقد خصومنا) أي: من أهل البدع المكفرة وغيرها كالمقاتلين بقدّم العالم أو نفى الصانع، أو عدم بعثة الرسل، والمقاتلين بخلق القرآن، وعدم إرادته تعالى الشر ونحو ذلك. [٣٢٦] (قوله: علم نضيج وما احترق) المراد بنضج العلم تقرر قواعده، وتفريع فروعها، وتوضيح مسائله، والمراد باحترقه بلوغه النهاية في ذلك، ولا شك أن النحو والأصول لم يبلغا النهاية [١/٣٥ق/أ] في ذلك، أفاده "ح"^(٢).

والظاهر: أن المراد بالأصول أصول الفقه؛ لأن أصول العقائد في غاية التحرير والتنقيح، تأمل. [٣٢٧] (قوله: وهو علم البيان) المراد به ما يعلم العلوم الثلاثة: المعاني، والبيان، والبديع، ولذا قال "الزمخشري": ((إن منزلة علم البيان من العلوم مثل منزلة السماء من الأرض))، ولم يقفوا على ما في القرآن جميعه من بلاغته وفصاحته ونكته وبديعاته، بل على التزوير اليسير، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِّينِ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء- ٨٨]، وإنما ذلك لما فيه من البلاغة، "ط"^(٣).

[٣٢٨] (قوله: والتفسير) أي: تفسير القرآن، فقد ذكر "السيوطي" في "الإتقان"^(٤): ((أنَّ

(١) أي: في علم التوحيد.

(٢) "ح": المقتضى ٤/أ.

(٣) "ط": المقتضى ١/٣٣.

(٤) "الإتقان في علوم القرآن": المسألة الثانية: كيفية الإنزال والوحي ١/١٣٩، لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). ("كشف الظنون" ٨/١، "النور السافر" ٤٥٤- وما بعدها)، وذكر الخبير الرزكشي في "البرهان" ١/٢٩٩، ولم نجد في المصادر الحديثة، لكن من الواضح أنه خير باطل؛ لأن فيه تشبيه كل حرف من القرآن بجبل قاف، وأخبار جبل قاف كلها باطلة، وهو الجبل الذي قيل فيه: إنه محيط =

وهو علمُ الحديث والفقه)).

وقد قالوا: الفقه.....

القرآن في اللوح المحفوظ، كلُّ حرفٍ منه بمنزلة جبلٍ قاف، وكلُّ آيةٍ تحتهَا من التفاسيرِ ما لا يعلمُهُ إلا الله تعالى))، "ط"^(١).

[مطلب]

[المرادُ بقولهم: علمُ الحديث والفقه نضجٌ واحتراقٌ]

[٣٢٩] (قوله: علمُ الحديث) لأنه قد تَمَّ المرادُ منه، وذلك لأنَّ المحدثين - جزاهم الله تعالى خيراً - وضعوا كتباً في أسماء الرجال ونسبهم والفرق بين أسمائهم، وبَيَّنوا سَيِّئَ الحفظ منهم، وفاسدَ الرواية من صحيحها، ومنهم مَنْ حَفِظَ المائة ألفاً والثلاثمائة، وحصروا مَنْ روى عن النبي ﷺ من الصحابة، وبَيَّنوا الأحكامَ والمرادَ منها، فانكشفت حقيقته، "ط"^(٢).

[٣٣٠] (قوله: والفقه) لأنَّ حوادث الخلاف على اختلاف مواقعها وتشتاتها مرقومةٌ بعينها أو ما يدلُّ عليها، بل قد تكَلَّمَ الفقهاء على أمورٍ لا تقعُ أصلاً، أو تقعُ نادراً، وأمَّا ما لم يكن منصوباً فنادرٌ، وقد يكون منصوباً غيرَ أنَّ الناظر يُقَصِّرُ عن البحث عن محلِّه، أو عن فهم ما يفيدُه مما هو منصوبٌ، مفهومٌ أو منطوقٌ، "ط"^(٣).

أو يقال: المرادُ بالفقه ما يشملُ مذهبنا وغيره، فإنه بهذا المعنى لا يقبلُ الزيادةَ أصلاً، فإنه لا يجوزُ إحداثُ قولٍ خارجٍ عن المذاهب الأربعة.

[٣٣١] (قوله: وقد قالوا: الفقه) أي: الفقه الذي استنبطه "أبو حنيفة"، أو أعمُّ.

= بالأرض، وإنَّ السماء الدنيا متدلِّيةٌ عليه، انظر "تفسير ابن كثير" ٢٢١/٤ سورة ق، فإذا بطلَ خبرُ جبلِ قاف بطلَ ما بُني عليه وشيئٌ به، والله أعلم.

(١) "ط": المقدمة ٣٣/١.

(٢) "ط": المقدمة ٣٤/١ باختصار يسير.

(٣) "ط": المقدمة ٣٤/١.

زَرَعَهُ "عبدُ الله بن مسعود" رضي الله عنه، وسقاه "علقمة"، وحصده "إبراهيم" النخعي،....

[٣٣٢] (قوله: زَرَعَهُ إلخ) أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ باستنباط فروعه "عبدُ الله بن مسعود" الصحابيُّ الجليل، أحدُ السابقين والبدريين، والعلماء الكبار من الصحابة، أسلمَ قبلَ عمرَ رضي الله تعالى عنهما.

[مطلب]

[انتهى علمُ الصحابة وفقههم إلى "عليٍّ وابن مسعودٍ" رضي الله عنهما]
قال [١/٣٥ق/ب] "النووي" في "التقريب"^(١): ((وعن "مسروق"^(٢)) أنه قال: انتهى علمُ الصحابة إلى ستة: "عمر" و"علي" و"أبي" و"زيد" و"أبي الدرداء" و"ابن مسعود"، ثم انتهى علمُ الستة إلى "علي" و"عبد الله بن مسعود").

[مطلب]

[ترجمة "علقمة النخعي"]

[٣٣٣] (قوله: وسقاه) أي: أيده ووضَّحه "علقمة" بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي، الفقيه الكبير، عمُّ "الأسود بن زيد"، وخالُّ "إبراهيم النخعي"، ولد في حياة النبي ﷺ، وأخذ القرآن والعلم عن "ابن مسعود" و"علي" و"عمر" و"أبي الدرداء" و"عائشة" رضي الله عنها أجمعين.

[مطلب]

[ترجمة "إبراهيم النخعي"]

[٣٣٤] (قوله: وحصده) أي: جمع ما تفرَّق من فوائده ونوادره، وهيَّاه لانتفاع به "إبراهيم" بن يزيد بن قيس بن الأسود، "أبو عمران"، النخعيُّ الكوفي، الإمام المشهور، الصالح الزاهد، رَوَى عن "الأعمش" وخلائق، توفي سنة ستٍ أو خمسٍ وتسعين.

(١) "التقريب" واليسير لمعرفة سنن البشير النذير: باب معرفة الصحابة ٢/٢١٨، وهو لأبي زكريا يحيى بن شرف الدين بن مَرِّي، مُخَيِّ الدين النووي (ت ٦٧٦هـ). ("كشف الظنون" ١/٤٦٥، "شذرات الذهب" ٧/٦١٨).

(٢) أبو عائشة مَسْرُوق بن الأجدع بن مالك الهَمْدَانِي الوَدَاعِي الكوفي التابعي (ت ٦٣هـ). ("تهذيب التهذيب" ١٠/١٠٩، "الأعلام" ٧/٢١٥).

وداسه "حمّاد"، وطحنه "أبو حنيفة"، وعجنه "أبو يوسف"،.....

[مطلب]

[ترجمة "حمّاد بن مسلم"]

[٣٣٥] (قوله: وداسه) أي: اجتهد في تنقيحه وتوضيحه "حمّاد بن مسلم" الكوفي، شيخ الإمام، وبه تخرّج، وأخذ "حمّاد" بعد ذلك عنه، قال "الإمام": ((ما صليت صلاة إلا استغفرت له مع والدي)) مات سنة مائة وعشرين.

[٣٣٦] (قوله: وطحنه) أي: أكثر أصوله، وفرّع فروعه، وأوضح سبله إمام الأئمة وسراج الأمة "أبو حنيفة النعمان"، فإنه أوّل من دوّن الفقه وربّه أبواباً وكتباً على نحو ما عليه اليوم، وتبعه "مالك" في "موطّيه"، ومن كان قبله إنما كانوا يعتمدون على حفظهم، وهو أوّل من وضع كتاب "الفرائض" وكتاب "الشروط"، كذا في "الخيرات الحسان في ترجمة أبي حنيفة النعمان" للعلامة "ابن حجر" (١).

[مطلب]

[ترجمة "أبي يوسف"]

[٣٣٧] (قوله: وعجنه) أي: دقّ النظر في قواعد "الإمام" وأصوله، واجتهد في زيادة استنباط الفروع منها والأحكام تلميذ "الإمام الأعظم" أبو يوسف، "يعقوب بن إبراهيم"، قاضي القضاة، فإنه - كما رواه "الخطيب" في "تاريخه" (٢) - ((أوّل من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب "أبي حنيفة"، وأملى المسائل ونشرها، وبثّ علم "أبي حنيفة" في أقطار الأرض))، وهو أفقه أهل عصره، ولم يتقدّمه أحد في زمانه، وكان النهاية في العلم والحكم والرياسة، ولد سنة (١١٣)، وتوفي ببغداد سنة (١٨٢).

(١) "الخيرات الحسان": الفصل الثاني عشر ص ٣٤٠، وهي لأحمد بن محمد بن علي، شهاب الدين المعروف بابن حجر الهيثمي الشافعي (ت ٩٧٤هـ). ("كشف الظنون" ٧٢٧/١، "النور السّافر" ص ٢٨٧).

(٢) "تاريخ بغداد": ١٤/٢٤٥-٢٤٦، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ). ("كشف الظنون" ٢٨٨/١، "شذرات الذهب" ٢٦٢/٥).

وَحَبْرَهُ "مُحَمَّدٌ"، فَسَائِرُ النَّاسِ يَأْكُلُونَ مِنْ حُبْرِهِ، وَقَدْ نَظَّمَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: [بسيط]
 الْفَقْهُ زَرْعُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَلَقْمَةٌ حَصَّادُهُ ثُمَّ إِبْرَاهِيمُ دَوَّاسُ
 نَعْمَانُ طَاحُنُهُ يَعْقُوبُ عَاجُنُهُ مُحَمَّدٌ خَابِزُ وَالْأَكْلُ النَّاسُ
 وَقَدْ ظَهَرَ عِلْمُهُ بِتَصَانِيفِهِ.....

[مطلب]

[ترجمة "محمد بن الحسن" الشيباني]

[٣٣٨] (قوله: وَحَبْرُهُ) أي: زَادَ فِي اسْتِنْبَاطِ الْفُرُوعِ وَتَقْيِيحِهَا وَتَهْذِيبِهَا وَتَحْرِيرِهَا، بَحِثَ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ إِلَّا مِمَّا "مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ" الشَّيْبَانِيُّ، تَلَمِذُ "أَبِي حَنِيفَةَ" وَ"أَبِي يُوسُفَ"، مَحَرَّرَ الْمَذْهَبَ النُّعْمَانِيَّ، الْمَجْمَعُ عَلَى فَقَاهَتِهِ وَنِبَاهَتِهِ، رُوي أَنَّهُ سَأَلَ رَجُلًا "الْمَرْزِيَّ" عَنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي "أَبِي حَنِيفَةَ"؟ فَقَالَ: سَيِّدُهُمْ، قَالَ: فـ "أَبُو يُوسُفَ"؟ قَالَ: أَتَبِعُهُمْ لِلْحَدِيثِ، قَالَ: "فَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ"؟ قَالَ: أَكْثَرُهُمْ تَفْرِيعًا، قَالَ: فـ "زُفَرٌ"؟ قَالَ: أَحَدُهُمْ قِيَاسًا، وَلَدَ سَنَةَ (١٣٢)، وَتَوَفَّى بِالرَّيِّ^(١) سَنَةَ (١٨٩).

٣٤/١

[٣٣٩] (قوله: مِنْ حَبْرِهِ) بِالضَّمِّ، أي: حَبْرَ "مُحَمَّدٍ" الَّذِي حَبْرَهُ مِنْ عَجِينِ "أَبِي يُوسُفَ" مِنْ طَحِينِ "أَبِي حَنِيفَةَ"، وَلِذَا رَوَى "الْخَطِيبُ"^(٢) عَنْ "الرَّبِيعِ"^(٣) [١/٣٦ق/أ] قَالَ: ((سَمِعْتُ "الشَّافِعِيَّ" يَقُولُ: النَّاسُ عِيَالٌ عَلَى "أَبِي حَنِيفَةَ" فِي الْفَقْهِ، كَانَ "أَبُو حَنِيفَةَ" مِمَّنْ وَفَّقَ لَهُ الْفَقْهُ)).

[٣٤٠] (قوله: فَقَالَ) أي: مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ، وَتَرْتِيبُ هَذَا النِّظْمِ بِخِلَافِ التَّرْتِيبِ قَبْلَهُ، وَسَقَطَ مِنْهُ "مُحَمَّدٌ".

[٣٤١] (قوله: عِلْمُهُ) أي: "مُحَمَّدٌ".

(١) الرِّي: مَدِينَةٌ مَشْهُورَةٌ مِنْ أَمَاتِ الْبِلَادِ وَأَعْلَامِ الْمَدَن، كَثِيرَةُ الْفَوَاكِهَ وَالْخِزَارَاتِ، حَكَى الْإِسْطَخْرِيُّ أَنَّهَا كَانَتْ أَكْبَرَ مِنْ أَصْهَبَانَ. ("معجم البلدان" ١٣٢٢/٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي "تَارِيخِهِ" ٣٤٦/١٣. وَأَمَّا قَوْلُهُ: ((كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ عَمَّنْ وَفَّقَ لَهُ الْفَقْهُ)) فَقَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ حَرْمَلَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ الشَّافِعِيِّ.

(٣) أَبُو مُحَمَّدٍ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ كَامِلِ الْمُرَادِيِّ بِالْوَلَاءِ الْمَصْرِيِّ (ت ٢٧٠هـ). ("وفيات الأعيان"

كـ "الجامعين" و"المبسوط" و"الزيادات" و"النوادر"، حتى قيل: إنه صَنَّفَ في العلوم الدينية تسعمائة وتسعة وتسعين كتاباً، ومن تلامذته "الشافعي" رحمته، وتزوج بأم "الشافعي"، وفوَّضَ إليه كتبه وماله،.....

[٣٤٢] (قوله: كـ "الجامعين") "الصغير" و"الكبير"، وقد أُلِّفَ في المذهب تآليفُ سميت بالجامع فوق ما ينوف عن أربعين، وكلُّ تآليفٍ لـ "محمد" وُصِفَ بـ "الصغير" فهو من روايته عن "أبي يوسف" عن "الإمام"، وما وصف بـ "الكبير" فروايتُه عن "الإمام" بلا واسطة، "ط" ^(١). [٣٤٣] (قوله: و"النوادر") الأولى إبدالها بـ "السَّير"؛ لأنَّ هذه الكتبُ الخمسة هي كتبُ "محمد" المسماة بـ "الأصول" ^(٢) و"ظاهر الرواية"؛ لأنها رُوِيَتْ عنه برواية الثقات، فهي ثابتة عنه متواترة أو مشهورة، وفيها المسائلُ المرويةُ عن أصحاب المذهب، وهم: "أبو حنيفة" و"أبو يوسف" و"محمد"، وأما "النوادر" فهي مسائلُ مرويةٌ عنهم في كتبٍ أُخِرَ لـ "محمد" كـ "الكيسانيات"، و"الهارونيات"، و"الجرجانيات"، و"الرقيات" ^(٣)، وهي دون الأولى. وبقي

(١) "ط": المقلَّدة ٣٥/١.

(٢) في النسخ: ((الأصل))، والصواب ما أثبتناه كما صرح به ابن عابدين رحمه الله، فيما سيأتي في المقلَّدة [٤٦٧] قوله: ((في الروايات الظاهرة))، وانظر "كشف الظنون" ١٠٧/١، و"الفوائد البهية" ص ١٦٣. (٣) الكيسانيات: مسائل رواها سليمان بن سعيد الكيسان عن الإمام محمد بن الحسن ("كشف الظنون" ١٠٢٥/٢، وذكرها في "مفتاح السعادة" ٢٣٧/٢ بلفظ ((الكيانات))، وقال: ((جمعها لرجل يسمى كيان، وقد يوجد في بعض الهوامش ((الكيسانيات))، وقالوا: جمعها بكيسان، وهي بلدة، ولكن هذا غير صحيح والصحيح ما ذكرناه أولاً)). والهارونيات: مسائل للإمام محمد جمعها لرجل يسمى هارون. (ذكرها السرخسي في "المبسوط" ١٤٢/٨، وانظر "مفتاح السعادة" ٢٣٧/٢.

و"الجرجانيات": مسائل جمعها الإمام محمد بن جرجان، رواها عنه علي بن صالح الجرجاني. ("كشف الظنون" ٥٨١/١، "مفتاح السعادة" ٢٣٧/٢).

والرقيات: هي المسائل التي فرعها الإمام محمد وهو قاضٍ بالرقعة، ورواها عنه محمد بن سماعة. ("كشف الظنون" ٩١١/١، وذكرها السرخسي في "المبسوط" ١٦١/٧).

قسم ثالث، وهو مسائل "النوازل"، سُئِلَ عنها المشايخ المجتهدون في المذهب، ولم يجدوا فيها نصاً، فأفتوا فيها تحريماً، وقد نظمت ذلك، فقلت:

وَكُتِبَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ أَتَتْ	سِتًّا لِكُلِّ ثَابِتٍ عَنْهُمْ حَوَتْ ^(١)
صَنَّفَهَا "مُحَمَّدُ الشَّيْبَانِي"	حَرَّرَ فِيهَا الْمَذْهَبَ النُّعْمَانِي
"الْجَامِعُ الصَّغِيرُ" وَ"الْكَبِيرُ"	و"السَّيْرُ الْكَبِيرُ" وَ"الصَّغِيرُ"
ثُمَّ "الزِّيَادَاتُ" مَعَ "الْمَبْسُوطِ"	تَوَاتَرَتْ بِالسَّنَدِ الْمَضْبُوطِ
كَذَلِكَ مَسَائِلُ "النُّوَادِرِ"	إِسْنَادُهَا فِي الْكُتُبِ غَيْرُ ظَاهِرٍ
وَبَعْدَهَا مَسَائِلُ "النُّوَاذِلِ"	خَرَجَهَا الْأَشْيَاخُ بِالذَّلَائِلِ

وسياتي بسط ذلك آخر المقدمة^(٢).

وفي "طبقات التميمي"^(٣) عن "شرح السير الكبير" لـ "السرخسي"^(٤): ((أَنَّ "السَّيْرَ الْكَبِيرَ" آخِرُ تَصْنِيفِ صَنَفِهِ "مُحَمَّدٌ" فِي الْفِقْهِ، وَكَانَ سَبَبُهُ أَنَّ "السَّيْرَ الصَّغِيرَ" وَقَعَ بِيَدِ "الْأَوْزَاعِيِّ" إِمَامِ أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَ: مَا لِأَهْلِ الْعِرَاقِ وَالتَّصْنِيفِ فِي هَذَا الْبَابِ؟ فَإِنَّهُ لَا عِلْمَ لَهُمْ بِالسَّيْرِ، فَبَلَغَ "مُحَمَّدًا" فَصَنَّفَ "الْكَبِيرَ"، فَحَكَّيْ أَنَّهُ لَمَّا نَظَرَ فِيهِ "الْأَوْزَاعِيُّ" قَالَ: لَوْلَا مَا ضَمَّنْتُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ لَقُلْتُ: إِنَّهُ يَضَعُ الْعِلْمَ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَيْنَ جَهَةِ إِصَابَةِ الْجَوَابِ فِي رَأْيِهِ، صَدَقَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف - ٧٦]، ثُمَّ أَمَرَ "مُحَمَّدًا" أَنْ يُكْتَبَ فِي سِتِّينَ دَفْتَرًا، وَأَنْ يُحْمَلَ إِلَى الْخَلِيفَةِ، فَأَعْجَبَهُ وَعَدَّهُ مِنْ مَفَاخِرِ أَيَّامِهِ)). اهـ ملخصاً.

(١) في مطبوعة المنظومة التي بين أيدينا: ((سِتًّا وَبِالْأَصُولِ أَيْضًا سُمِّيَتْ))، انظر ١٦/١ "ضمن مجموعة رسائل ابن عابدين".

(٢) المقولة [٤٦٧] قوله: ((في الروايات الظاهرة)).

(٣) ليس في القسم المطبوع الذي بين أيدينا.

(٤) "شرح السير الكبير": المقدمة ١/٣٠١، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل، شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣ هـ).

("كشف الظنون" ١٠١٤/٢، "الفوائد البهية" ص ١٥٨).

فبسببه صار "الشافعي" فقيهاً، ولقد أنصف "الشافعي" حيث قال: مَنْ أَرَادَ الْفَقْهَ فَلْيَلْزَمْ أَصْحَابَ "أَبِي حَنِيفَةَ"، فَإِنَّ الْمَعَانِيَ قَدْ تيسَّرَتْ لَهُمْ، وَاللَّهُ مَا صرَتْ فَقِيهًا إِلَّا بِكُتُبِ "مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ"، وَقَالَ "إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ"^(١): رَأَيْتُ مُحَمَّدًا فِي الْمَنَامِ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا فَعَلَ اللَّهُ بِكَ؟ فَقَالَ: غَفَرَ لِي ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَرَدْتُ أَنْ أَعَذِّبَكَ مَا جَعَلْتُ هَذَا الْعِلْمَ فِيكَ، فَقُلْتُ لَهُ: فَأَيْنَ أَبُو يُوسُفَ؟ قَالَ: فَوْقَنَا بِدَرَجَتَيْنِ، قُلْتُ: فَـ "أَبُو حَنِيفَةَ"؟ قَالَ: هِيَ هَاتِ، ذَاكَ فِي أَعْلَى عِلِّيْنِ،.....

[٣٤٤] (قوله: فسببه صار "الشافعي" فقيهاً) أي: ازداد فقهاً، وأطلع على مسائل لم يكن مطعماً عليها، [١/٣٦٦ ب] فإن "محمداً" أبدع في كثرة استخراج المسائل، وإلا فـ "الشافعي" رضي الله تعالى عنه فقيه مجتهد قبل وروده إلى بغداد، وكيف يستفاد الاجتهاد المطلق ممن ليس كذلك؟ أفاده "ح"^(٢).

[٣٤٥] (قوله: والله ما صيرت فقيهاً) الكلام فيه كما تقدم، ورؤي عن "الشافعي" أنه قال أيضاً: ((حَمَلْتُ مِنْ عِلْمِ "مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ" وَقَرَبَ بَعِيرٍ كِتَابًا))، وقال: ((أَمِنُ النَّاسِ عَلَيَّ فِي الْفَقْهِ "مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ")).

[٣٤٦] (قوله: هيهات) اسم فعل، أي: بعد مكانه عني وعن "أبي يوسف"، "ط"^(٣).
[٣٤٧] (قوله: في أعلى عليين) اسم لأعلى الجنة، أي: هو في أعلى مكان في الجنة، أي: بالنسبة إليهما لا مطلقاً؛ لأن الأنبياء والصحابة أرفع منه درجة قطعاً، وأمّا الدعاء بنحو:

(١) كذا في النسخ جميعها، والذي في "أخبار أبي حنيفة" للصيمري ص ١٣٠ - و"مناقب أبي حنيفة" للكردي ٣٨٣/٢: ((محمد بن أبي رجاء القاضي))، وهو من أصحاب أبي يوسف، ومن المقتدئين في مذهب أبي حنيفة. (الجوهر المضى "١٥٤/٣).

(٢) "ح": المقتضى ق ٤/١.

(٣) "ط": المقتضى ٣٥/١.

كيف وقد صلى الفجرَ بوضوءِ العشاء أربعين سنةً، وحجَّ خمساً وخمسين حجةً، ورأى ربَّه في المنام مائة مرةٍ؟ ولها قصةٌ مشهورةٌ، وفي حَجَّتِهِ الأخيرةِ استأذَنَ حجةَ الكعبةِ بالدخولِ ليلاً، فقام بين العمُودين.....

((اجعلني مع النبيين))، فالمرادُ في الاجتماع والموانسة لا في الدرجة والمنزلة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ﴾ [الخ [النساء- ٦٩]، "ط" (١).

[٣٤٨] (قوله: كيف) استفهامٌ إنكاريٌّ. بمعنى النفي، أي: كيف لا يُعطى هذا المكانُ الأعلى؟ "ط" (٢).

[٣٤٩] (قوله: ولها) أي: لرؤيته ربَّه تعالى في المنام قصةٌ مشهورةٌ ذَكَرَهَا الحافظ "النجم الغيظي" (٣)، وهي: ((أَنَّ "الإمام" رضي الله تعالى عنه قال: رأيتُ ربَّ العزَّةِ في المنام تسعاً وتسعين مرةً، فقلت في نفسي: إنَّ رأيتُهُ تمامَ المائةِ لأسألنهُ: بِمَ ينجو الخلائقُ من عذابه يومَ القيامةِ؟

قال: فرأيتُهُ سبحانه وتعالى، فقلت: يا ربَّ عزَّ جارك، وجلَّ ثناؤك، وتقدَّستُ أسماؤك، بِمَ ينجو عبادُك يومَ القيامةِ من عذابك؟ فقال سبحانه وتعالى: مَنْ قال بعد الغداةِ والعشي: سبحانَ الأبدِيِّ الأبد، سبحانَ الواحدِ الأحد، سبحانَ الفردِ الصمد، سبحانَ رافعِ السماءِ بغيرِ عمد، سبحانَ مَنْ بَسَطَ الأرضَ على ماءٍ جمَد، سبحانَ مَنْ خَلَقَ الخَلْقَ فأَحْصاهم عدد، سبحانَ مَنْ قَسَمَ الرزقَ ولم ينسَ من فضله (٤) أحد، سبحانَ الذي لم يتَّخِذْ صاحبةً ولا ولد، سبحانَ الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، نجاً من عذابي)). اهـ "ط" (٥).

(١) "ط": المقدِّمة ٣٥/١.

(٢) "ط": المقدِّمة ٣٥/١.

(٣) أبو المواهب عمَدُ بن أحمد بن علي، نجم الدين السُّكَنْدَرِيُّ الغَيْظِيُّ الشافعي (ت ٩٨١هـ). ("الكواكب السائرة"

٥١/٣، "هدية العارفين" ٢/٢٥٢).

(٤) ((من فضله)) ليس في "ب" و "م".

(٥) "ط": المقدِّمة ٣٦/١.

على رجله اليمنى، ووضع اليسرى على ظهرها حتى ختم نصف القرآن، ثم ركع وسجد، ثم قام على رجله اليسرى، ووضع اليمنى على ظهرها حتى ختم القرآن، فلما سلم بكى وناجى ربه وقال: إلهي، ما عبدك هذا العبد الضعيف.....

[٣٥٠] (قوله: على رجله اليمنى إلخ) فيه أن هذا مخالف للسنة. اهـ "ح" (١). أي: لصحة

الحديث في النهي عنه^(٢)، وأجاب "الشرنبلالي"^(٣) بحمله على التراوح، فإنه أفضل من نصب القدمين، وتفسير التراوح: أن يعتد المصلي على قدم مرة وعلى الأخرى مرة أخرى، أي: مع وضع القدمين على [١/٣٧] الأرض بلون رفع إحدهما، لكن يُعیده^(٤) قوله: ((ووضع اليسرى على ظهرها إلخ))، أفاده "ط"^(٥).

وقد يقال: لـ "الإمام" رضي الله تعالى عنه مقصد حسن في ذلك نفى الكراهة عنه كما قالوا: يكره أن يصلي الرجل حاسراً عن رأسه، لكن إذا قصد التذلل فلا كراهة، ثم رأيت بعض العلماء أحاب بذلك، فقال: إنما فعل ذلك مجاهدة لنفسه، وليس بعبادة أن يكون غرض مجاهدة النفس بذلك ممن لم يختل منه خشوعه مانعاً للكراهة اهـ^(٦).

(١) "ح": المقدمة ق ٤/أ.

(٢) أخرجه البزار في "البحر الزخار" برقم (٩٢٦) من حديث علي قال: ((كان النبي ﷺ يراوح بين قدميه، يقوم على كل رجل حتى نزلت: ﴿مَا أَتَرْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَنَسْفَعٍ﴾))، وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" ٥٦/٧، وقال: رواه البزار، وفيه يزيد بن بلال، قال البخاري: فيه نظر، وكيسان أبو عمر وثقه ابن حبان، وضعفه ابن معين، وبقيته رجاله رجال الصحيح، وأخرجه عبد بن حميد في "تفسيره" كما في "تفسير ابن كثير" ١٤١/٣، ومن طريقه أخرجه القاضي عياض في "الشفاء" ٥٦/١ عن الربيع بن أنس عن أبيه عن ابن عباس ومجاهد مرسلاً ذكرها السيوطي في "الدر المنثور" ٢٨٨/٤ - ٢٨٩.

(٣) أبو الإخلاص الحسن بن عمار الشرنبلالي المصري (ت ١٠٦٩هـ). ("خلاصة الأثر" ٣٨/٢، "التعليقات السنية على الفوائد البهية" ص ٥٨).

(٤) من: ((أخرى)) إلى ((لكن يبعده)) ساقط من "ق".

(٥) "ط": المقدمة ٣٦/١.

(٦) انظر المسألة مبسوطاً في المقالة [٥٤١٦].

حَقَّ عِبَادَتِكَ، لَكِنْ عَرَفَكَ حَقَّ مَعْرِفَتِكَ، فَهَبْ نَقْصَانَ خِدْمَتِهِ لِكِمَالِ مَعْرِفَتِهِ، فَهَتَفَ هَاتِفٌ مِنْ جَانِبِ الْبَيْتِ: يَا "أَبَا حَنِيفَةَ"، قَدْ عَرَفْنَا حَقَّ الْمَعْرِفَةِ، وَخِدْمَتَنَا فَأَحْسَنْتَ الْخِدْمَةَ، وَقَدْ غَفَرْنَا لَكَ وَلِمَنْ أَتَّبَعَكَ مِمَّنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَقِيلَ لـ "أَبِي حَنِيفَةَ": بِمَ بَلَغْتَ مَا بَلَغْتَ؟ قَالَ: مَا بَخَلْتُ بِالْإِفَادَةِ،

[٣٥١] (قَوْلُهُ: حَقَّ عِبَادَتِكَ) مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ، أَي: عِبَادَتِكَ الْحَقَّةَ الَّتِي تَلِيْقُ بِجَلَالِكَ، بَلْ هِيَ يَقْدَرُ مَا فِي وَسْعِهِ، "ط" (١).

[٣٥٢] (قَوْلُهُ: لَكِنْ عَرَفَكَ) اسْتِدْرَاكٌ عَلَى مَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ عَدَمَ عِبَادَتِهِ حَقَّ الْعِبَادَةِ نَشَأَ مِنْ عَدَمِ الْمَعْرِفَةِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ عَرَفَهُ بِصِفَاتِهِ الدَّالَّةِ عَلَى كِبَرِيَاةِهِ وَمَجْدِهِ، وَاسْتِحْقَاقِهِ دَوَامَ مَشَاهِدَتِهِ وَمِرَاقَبَتِهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مَعْرِفَةَ كُنْهِ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ، "ط" (٢).

[٣٥٣] (قَوْلُهُ: فَهَبْ) مِنَ الْهَبَةِ، وَهِيَ الْعَطِيَّةُ، يُقَالُ: وَهَبْتُ لَهُ، أَي: أَعْطَيْتُ نَقْصَانَ الْخِدْمَةِ لِكِمَالِ الْمَعْرِفَةِ، أَي: شَفَّعَ هَذَا بِهَذَا كَمَا فِي: هَبْ مَسِيئَتَنَا لِمَحْسِنِنَا.

[٣٥٤] (قَوْلُهُ: وَلِمَنْ أَتَّبَعَكَ) أَي: فِي الْخِدْمَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، أَوْ فِيمَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُكَ مِنَ الْأَوَامِرِ النَّوَاهِي، وَلَمْ يَزِغْ عَنْهَا لَا بِمَحَرِّدِ التَّقْلِيدِ.

[٣٥٥] (قَوْلُهُ: إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِـ ((كَانَ)) التَّامَّةِ، أَوْ بِـ ((أَتَّبَعَكَ)).

[٣٥٦] (قَوْلُهُ: وَقِيلَ لـ "أَبِي حَنِيفَةَ") (٣) ذَكَرَ فِي "التَّعْلِيمِ" (٤) هَذِهِ الْعِبَارَةَ عَنْ "أَبِي يُوسُفَ"، ثُمَّ قَالَ:

(١) "ط": المَقْدَمَةُ ٣٦/١.

(٢) "ط": المَقْدَمَةُ ٣٦/١.

(٣) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((ذَكَرَ التَّمْيِيزُ فِي "الطَّبَقَاتِ السَّنِيَّةِ" فِي تَرْجُمَةِ الْخَلِيلِ أَبِي الشَّعِيدِ السُّحَرِّيِّ شَيْخَ أَهْلِ الرَّأْيِ:

سَأَجْعَلُ لِي النِّعَمَانَ فِي الْفَقْهِ قُدْرَةً وَسُفْيَانٌ فِي نَقْلِ الْأَحَادِيثِ مُسْتَدًا

وَفِي تَرْكِ مَا لَمْ يُغْنِنِي عَنْ عَقِيدَتِي سَأَتَّبِعُ يَعْقُوبَ الْعُلَا وَمُحَمَّدًا

وَأَجْعَلُ دَرْسِي مِنْ قِرَاءَةِ عَاصِمٍ وَحَمْرَةَ بِالْتَّحْقِيقِ دَرْسًا مُؤَكَّدًا

فَهَذَا اعْتِقَادِي وَهُوَ دِينِي وَمَذْهَبِي فَمَنْ شَاءَ فَلْيَبْزُرْ وَيَلْقَ مُؤَخِّدًا)).

(٤) "تَعْلِيمُ الْمُتَعَلِّمِ طَرِيقَ التَّعْلِيمِ": ص ٧٥، ٧٧، وَهُوَ لِبَرْهَانَ الدِّينِ - أَوْ بَرْهَانَ الْإِسْلَامِ - إِبْرَاهِيمَ الزُّرْتُوجِي، تَلْمِيزُ الْمُرْغِينَانِي =

وما استنكفت عن الاستفادة، قال "مسافر بن كرام": مَنْ جَعَلَ "أبا حنيفة" بينه وبين الله رجوتُ أن لا يخافَ، وقال فيه: [كامل]

حسبي من الخيراتِ ما أعددتُهُ يومَ القيامةِ في رِضَى الرَّحْمَنِ
دينِ النبيِّ مُحَمَّدٍ خَيْرِ السَّوَرِ ثم اعتقادي مذهبَ النُّعْمَانِ
وعنه عليه الصلاة والسلام: ((إِنَّ آدَمَ افْتَحَرَ بِي،))

((قيل لـ "أبي حنيفة" رضي الله تعالى عنه: بِمِ أَدْرَكَتُ الْعِلْمَ؟ قال: إِنَّمَا أَدْرَكَتُ الْعِلْمَ بِالْجَهْدِ^(١) والشكر، وكلِّمَا فَهَمْتُ وَوَقَّعْتُ عَلَى فَقْهِ وَحِكْمَةٍ قَلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، فَازْدَادَ عِلْمِي))، "ط"^(٢).
[٣٥٧] (قوله: وما استنكفت) أي: أُنِفْتُ وامتنعتُ.

[٣٥٨] (قوله: "مسافر بن كرام") الذي رأيتُهُ في مواضعٍ متعدِّدةٍ: "مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ"^(٣) بكسر أولِّهـما، و"كِدَامٍ" بالبدال.

[٣٥٩] (قوله: رجوتُ أن لا يخافَ) لأنَّهُ قُلَّدَ إِمَاماً عَالِماً صَحِيحَ الاجتهاد سالم الاعتقاد، ومن قُلَّدَ عَالِماً لَقِيَ اللَّهَ سَالِماً^(٤)، وتَمَّامُ كَلَامِ "مِسْعَرٍ": ((وَأَنْ لَا يَكُونَ قُرْطٌ فِي الْإِحْطِيَاظِ لِنَفْسِهِ))^(٥).
[٣٦٠] (قوله: وقال) أي: "مِسْعَرٌ"، لكنْ ذَكَرَ فِي "المَقْدَمَةُ الْغَرْنَوِيَّةُ"^(٦) هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ، وَأَنَّهُ أَنْشَدَهُمَا "أَبُو يُوْسُفَ"، أَفَادَهُ "ط"^(٧).

[٣٦١] (قوله: حسبي) أي: كَافِيٌّ، مَبْتَدَأُ جَبْرُهُ قَوْلُهُ: ((مَا أَعْدَدْتُه))، أَي: هَيَّأْتُهُ، و((يَوْمَ

= صاحب "الهداية"، كان حيًّا في حدود سنة ٥٩٣هـ. ("كشف الظنون" ٤٢٥/١، "الجواهر المضية" ٣٦٤/٤، "الفوائد البهية" ص٥٤، وفي "هدية العارفين" ١٤٠١٣/١: أَنَّهُ تَوَفَّى فِي حُلُودِ سَنَةِ ٦١٠هـ "معجم المؤلفين" ٤٢٥/١).

(١) كذا في النسخ جميعها، وعبارة "تعليم المتعلم" في نسخ عدة ((بالحمد والشكر)).

(٢) "ط": المَقْدَمَةُ ٣٦/١ باختصار.

(٣) أَبُو سَلَمَةَ مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ بْنِ ظَهْرٍ الْهَلَالِيِّ الْكُوفِيِّ (ت ١٥٣هـ أو ١٥٥هـ). ("تقريب التهذيب" ص٥٢٨).

(٤) بعضهم يرقُّ هذا القول إلى النبي ﷺ كما فعل الصَّاوِي في "حاشيته على الجوهرة" ص٣٣٧، وليس كذلك، إِنَّمَا

هو من كلام بعض المشايخ، انظر "الأسرار المرفوعة" رقم (٦٠٤) و"المصنوع" رقم (٤٠٤).

(٥) انظر "الجواهر المضية" ٥٥/١.

(٦) مرت ترجمتها ص١٢٦، وانظر التعليق رقم (٢) في ص١٧٤.

(٧) "ط": المَقْدَمَةُ ٣٧/١ بتصرف.

وأنا أفتخر برجلٍ من أمّتي، اسمه "نعمان"، وكنيته "أبو حنيفة"، هو سراجُ أمّتي))،
وعنه عليه الصلاة والسلام: ((إنَّ سائر الأنبياء يفتخرون بي، وأنا أفتخرُ بـ "أبي حنيفة"،
مَنْ أَحَبَّهُ فقد أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَبْغَضَهُ فقد أَبْغَضَنِي))، كذا في "التَّقْدِيمَة"^(١) شرح "مقدمة
أبي الليث"، قال في "الضياء المعنوي": ((وقولُ "ابن الجوزي": إِنَّه موضوعٌ تعصُّبٌ؛....

القيامة)) متعلّق بـ ((حسي))، [١/٣٧ق/ب] أو بـ ((أعددتُهُ))، أو بـ ((رَضَى))، و((في))
للسببية، و((دين)) بدلٌ من ((ما)).

[٣٦٢] قوله: وأنا أفتخرُ إلى آخره) الفخرُ والافتخارُ: التمدُّحُ بالخصال، أي: يذكُرُ من
جملة نِعَمِ الله تعالى عليه أنْ جُعِلَ من أتباعه هذا الرجلُ الذي شَيَّدَ بنيانَ الدِّينِ بعدَ انقراض
الصحابة وأكثرِ التابعين، وتبعه ما لا يحصى من الأئمّة، وسبَقَ في الاجتهاد وتدوينِ الفقه مَنْ
بعده من الأئمّة، وأعانَهم بأصحابه وفوائده الجمّة على استنباط الأحكام المهمّة.
[٣٦٣] (قوله: "الضياء المعنوي") هو "شرحُ مقدمة الغزنوي" للفاضل "أبي البقاء بن
الضياء" المكي^(٢).

[٣٦٤] (قوله: وقولُ "ابن الجوزي")^(٣) أي: ناقلاً عن "الخطيب البغدادي"^(٤).

(١) "التقدمة": لجبريل بن حسن بن عثمان الكنجاني (ت ٧٥٢هـ)، شرح مقدمة "أبي الليث السمرقندي". ("كشف
الظنون" ١٧٩٦/٢، "هدية العارفين" ٢٥٠/١).

(٢) "الضياء المعنوي في شرح مقدمة الغزنوي"، أو "ضياء المعنوية على المقدمة الغزنوية": لأبي البقاء محمد بن أحمد
بهاء، الدين المعروف بابن الضياء الفَرَّشِي المَكِّي (ت ٨٥٤هـ)، و"الغزنوية": لأحمد بن محمد بن محمود بن سعيد
جمال الدين القادسيّ الغَزَنَوِيّ ("كشف الظنون" ١٨٠٢/٢ - ١٨٠٣، "الجواهر المضية" ٣١٥/١، "الضوء اللامع
٨٤/٧، "هدية العارفين" ١٩٧/٢، "فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ٤٨٤/١).

(٣) الموضوعات ٤٨/٢ - ٤٩، وابن الجَوَزيّ هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الفَرَّشِيّ البغدادِيّ الحنبليّ (ت ٥٩٧هـ).
("سير أعلام النبلاء" ٣٦٥/٢١).

(٤) "تاريخ بغداد": ٣٣٥/١٣.

لأنَّه رُوِيَ بطُرُقٍ مُتخَلِّفَةٍ))، وروى "الجرجاني"^(١) في "مناقبه" بسنده له "سهل بن عبد الله"

[مطلب]

[مناقشة الأحاديث الواردة في فضل "أبي حنيفة"]

(٣٦٥) [قوله: لأنَّه رُوِيَ بطُرُقٍ مُتخَلِّفَةٍ] بسَطَّهَا العلامة "طاش كبري"^(٢)، فَيُشْعِرُ بَأَنَّ لَهُ أصلاً، فلا أقلَّ من أن يكون ضِعْفاً فيقبل؛ إذ لم يترتبْ عليه إثباتُ حكمٍ شرعيٍّ، ولا شكٌّ في تحقُّقِ معناه في "الإمام"؛ فإنَّه سراجٌ يُستضاءُ بنور علمه، ويُهتدى بشاقيهِ فهمه، لكنَّ قال بعض العلماء^(٣): إنَّه قد أقرَّ "ابن الجوزي" على عدِّه هذه الأخبارَ في الموضوعات الحافظُ "الذهبي"^(٤)، والحافظُ "السيوطي"^(٥)، والحافظُ "ابن حجر العسقلاني"^(٦)، والحافظُ الذي انتهت إليه رئاسةُ مذهب "أبي حنيفة" في زمنه الشيخُ "قاسم الحنفي"^(٧)، ومن ثمَّ لم يورد شيئاً منها أئمَّةُ الحديث الذين صنَّفوا في مناقبِ هذا "الإمام" كـ "الطحاوي"^(٨) وصاحب "طبقات الحنيفة" "محيي الدين القرشي"^(٩) وآخرين متقنين ثقاتٍ أثباتٍ نقادٍ، لهم اطلاعٌ كثيرٌ اهـ.

(١) "مناقب الجرجاني": لعله لعبد الله بن يوسف الجرجاني الشافعي (ت ٤٨٩هـ)، فقد أُلِّفَ في مناقب الإمام

الشافعي ومناقب الإمام أحمد. ("معجم المؤلفين" ٣٠٦/٢، "كشف الظنون" ١٨٣٩/٢).

(٢) "مفتاح السعادة ومصباح السيادة": ١٧٥/٢، وطاش كُبرى زاده هو أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل، عصام الدين

المعروف بطاش كبري زاده (ت ٩٦٨هـ). ("الشقائق النعمانية" ص ٣٢٥، "العقد المنظوم" ص ٣٣٦-٣٣٧، ذيل "الشقائق").

(٣) هو العلامة الصالح، والكلام في كتابه "عقود الجمان" ص ٤٨٨-٤٩٠.

(٤) أبو عبد الله محمد بن أحمد، شمس الدين الذهبي الشافعي (ت ٧٤٨هـ) في كتابه "ميزان الاعتدال في نقد الرجال":

١٠٧-١٠٦/١. (انظر "الدرر الكامنة" ٣٣٦/٣، و"الأعلام" ٣٢٦/٥).

(٥) "الآلئ المصنوعة": ٤٥٧/١، ٤٥٨.

(٦) "لسان الميزان": ١٩٣/١، لأبي الفضل أحمد بن علي، شهاب الدين المعروف بابن حجر العسقلاني المصري

الشافعي (ت ٨٥٢هـ). ("الضوء اللامع" ٣٦/٢، "الأعلام" ١٧٨/١).

(٧) أبو العدل قاسم بن قُطْلُوبغا بن عبد الله، زين الدين السُّودُونِي المصري (ت ٨٧٩هـ)، وله "الأجوبة عن اعتراض ابن

أبي شيبه على أبي حنيفة" في الحديث، و"نبصرة الناقد في كيد الحاسد" في الدفع عن أبي حنيفة، وليس بين أيدينا.

(٨) "كشف الظنون" ١٢/١، ٣٣٨، "الضوء اللامع" ١٨٤/٦.

(٩) واسم كتابه "عقود المرحان في مناقب أبي حنيفة النعمان". ("كشف الظنون" ١١٥٧/٢، "هدية العارفين" ٥٨/١).

(٩) أبو محمد عبد القادر بن محمد، مُحْيِي الدين القُرَشِي المصري (ت ٧٧٥هـ)، واسم كتابه "البيستان في مناقب إمامنا =

وقال العلامة "ابن حجر" المكي في "الخيرات الحسان" في ترجمة أبي حنيفة النعمان^(١): ((وَمَنْ أَطَّلَعَ عَلَى مَا يَأْتِي فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنْ أَحْوَالِ "أَبِي حَنِيفَةَ" وَكَرَامَاتِهِ وَأَخْلَاقِهِ وَسِيرَتِهِ عَلِمَ أَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْ أَنْ يُسْتَشْهَدَ عَلَى فَضْلِهِ بِخَيْرِ مَوْضُوعٍ))، قال: ((وَمَا يَصْلُحُ لِلِاسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى عَظِيمِ شَأْنِ "أَبِي حَنِيفَةَ" مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «تُرْفَعُ زِينَةُ الدُّنْيَا سَنَةً خَمْسِينَ وَمِائَةً»^(٢)، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ "الْكُرْدِيُّ"^(٣): إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَحْمُولٌ عَلَى "أَبِي حَنِيفَةَ"؛ لِأَنَّهُ مَاتَ تِلْكَ السَّنَةَ)) اهـ.

وقال أيضاً^(٤): ((وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ تُشِيرُ إِلَى فَضْلِهِ، مِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ فِيمَا رَوَاهُ "الشَّيْخَانُ"^(٥) عَنْ "أَبِي هُرَيْرَةَ"، وَ"الطَّبْرَانِيُّ"^(٦) عَنْ "ابْنِ مَسْعُودٍ" ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

- النعمان". (كشف الظنون ٢٤٤/١، "الجواهر المضية" ٤٩/١، "الدرر الكامنة" ٣٩٢/٣، "الفوائد البهية" ص ٩٩).
(١) "الخيرات الحسان": المقدمة الثالثة ص ١٨.

(٢) لم نجده بهذا اللفظ، وإنما هو: ((تُرْفَعُ زِينَةُ الدُّنْيَا سَنَةً خَمْسِينَ وَعَشْرِينَ وَمِائَةً))، أخرجه أبو يعلى برقم (٨٥١)، والبرزاري في "البحر الزخار" برقم (١٠٢٧)، وابن عدي في "الكامل" ٤٨٠/٢ و ١٩٤٥/٥ عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً، قال ابن عدي ١٩٤٥/٥: هذا حديث منكر، وانظر كلامه أيضاً ٤٨٠/٢، وذكره ابن الجوزي في "الموضوعات" ١٩٣/٣، ويؤيد حكمه هذا ما ذكره أئمة الحديث من أن كل حديث فيه تاريخ مستقبل فهو باطل، انظر "المنار المنيف" لابن القيم ص ٦٣، ١١٠-١١١.

(٣) أبو الوجد - وقيل: أبو الوحدة - محمد بن عبد الستار بن محمد، شمس الأئمة العماد الكردزي البرائقي (٦٤٢ هـ)، وقيل: محمد بن محمد بن عبد الستار، له الرد والانتصار لأبي حنيفة إمام فقهاء الأمصار، و"الفوائد النيفة في الذب عن أبي حنيفة". (سير أعلام النبلاء" ١١٢/٢٣، "الجواهر المضية" ٢٢٨/٣، "ساج التراجم" ص ٢٢٣، "الفوائد البهية" ص ١٧٦، "هدية العارفين" ١٢٢/٢).

(٤) "الخيرات الحسان": المقدمة الثالثة ص ١٦.

(٥) البخاري برقم (٤٨٩٧) كتاب تفسير القرآن - سورة الجمعة - باب: ((وَأَخْرَجَ مِنْهُمْ لِمَا يُلْحَقُوا بِهِمْ))، ومسلم برقم (٢٥٤٦) (٢٣١) كتاب فضائل الصحابة - باب فضل فارس.

(٦) في "معجمه الكبير" ٢٠٤/١٠ برقم (١٠٤٧٠)، وأوردته الهيثمي في "المجمع" ٦٥/١٠، وفيه محمد بن الحجاج اللخمي، وهو كذاب، ومراد الهيثمي في "جمع الزوائد" الحكم على سند رواية ابن مسعود لا على أصل الحديث؛ لأنه ثابت في "الصحيحين".

«لو كان الإيمان عند الثريا لتناوَلَهُ رجالٌ من أبناء فارس»، ورواه "أبو نُعَيْم" ^(١) عن "أبي هريرة"، و"الشيرازي" و"الطبراني" ^(٢) عن "قيس بن سعد بن عباد" بلفظ: «أَنَّ النبي ﷺ قال: «لو كان العلم معلقاً عند الثريا لتناوَلَهُ رجالٌ من أبناء فارس»، ولفظُ "الطبراني" عن "قيس": «لا تنالُهُ العربُ لئالهُ رجالٌ من أبناء فارس»، وفي رواية "مسلم" ^(٣) عن "أبي هريرة": «لو كان الإيمان عند الثريا لذهبَ به رجلٌ من أبناء فارس حتى يتناولَهُ»، وفي رواية لـ "الشيخين" ^(٤) عن "أبي هريرة": «والَّذي نفسى بيده، لو كان الدِّينُ معلقاً بالثريا لتناولَهُ رجلٌ من فارس».

وليس المراد بفارس البلادُ المعروفة، بل جنسٌ من العجم، وهم الفرسُ لخبرِ "الديلمي" ^(٥): «خيرُ العجمِ فارس»، وقد كان جدُّ "أبي حنيفة" من فارس على ما عليه الأكثرون، قال الحافظ "السيوطي" ^(٦): «هذا الحديثُ الذي رواه "الشيخان" أصْلٌ صحيحٌ يُعتمدُ عليه في الإشارة لـ "أبي حنيفة"، وهو متفقٌ على صحته، وبه يُستغنى عما ذكره أصحابُ ^(٧) المناقب

(١) "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء": ٦٤/٦، وأبو نُعَيْم هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الشافعي (ت ٤٣٠ هـ). ("وفيات الأعيان" ٩١/١، "شذرات الذهب" ١٤٩/٥).

(٢) الشيرازي في "ذكر أخبار أصبهان" ٥/١، والطبراني في "المعجم الكبير" ٣٥٣/٨ بلفظ: «لو كان الإيمان معلقاً بالثريا لئالهُ رجالٌ من فارس»، وليس فيه لفظُ العلم، ولا لفظُ «لا تنالُهُ العرب».

(٣) رقم (٢٥٤٦) (٢٣٠) كتاب فضائل الصحابة - باب فضل فارس.

(٤) أمَّا لفظُ «الدين» فليست للبخاري، وإنما هي في مسلم (٢٥٤٦)، ولفظُ: «والَّذي نفسى بيده» غيرٌ موجودٌ في "الصحيحين"، وإنما أخرجه الترمذي برقم (٣٣٠٧) في التفسير - باب سورة الجمعة.

(٥) في "الفردوس" ١٧٨/٢ عن علي بلا إسناد، لكن ساقَ إسناده السيوطي في "ذيل اللآلئ" ص ٧٩، وفيه عتبة بن عبد الرحمن، قال أبو حاتم الرازي: هو متروك الحديث، كان يضع الحديث كما في "المرح والتعديل" ٤٠٢/٦، وقد أعله السيوطي في "ذيل اللآلئ" بعُتْبَةَ المذكور، وقال: عتبة متروك، وتبعه ابن عراق في "تنزيه الشريعة" ٣٦/٢، وقال الشوكاني في "الفوائد المجموعة" ص ٤١٤ -: هو موضوع.

(٦) "ذيل اللآلئ": ص ٧٩.

(٧) من «في الإشارة» إلى «أصحاب» ساقطٌ من "أ".

التستري: ((أنه قال: لو كان في أمة موسى وعيسى مثل "أبي حنيفة" لَمَا تَهَوَّدُوا وَلَمَا تَنَصَّرُوا)).....

من ليس له دراية في علم الحديث، فإنَّ في سنده كذابين ووضّاعين ((. اهـ ملخصاً.
وفي "حاشية الشَّيرَازي" على "المواهب" ^(١) عن العلامة "الشامي" ^(٢) تلميذ الحافظ "السيوطي" قال: ((ما جرّم به شيخنا من أنَّ "أبا حنيفة" هو المراد من هذا الحديث ظاهر لا شك فيه؛ لأنّه لم يبلغ من أبناء فارس في العلم مبلغه أحد)) اهـ.
[٣٦٦] (قوله: "التستري") ^(٣) إمام عظيم رحمته الله، كان يقول: إنِّي لأعهد الميثاق الذي أخذه الله تعالى عليّ في عالم الدّر، وإنّي لأرعى أولادي من هذا الوقت إلى أن أخرجهم الله تعالى إلى عالم الشُّهود والظهور، "ط" ^(٤).

[٣٦٧] (قوله: لَمَا تَهَوَّدُوا إلخ) أي: لَمَا داموا على دينهم الباطل واعتقادهم العاطل، ولم يقبلوا ما أدخله عليهم علماءهم من الدّساس، فأعمّوهم عما جاء به نبينا من النفاس، إنهم لم يقبلوا ذلك إلّا لعقلهم الفاسد ورأيهم الكاسد، فلو كان فيهم مثله غزير العلم ثاقب الفهم قائماً بالصدق عارفاً بالحقّ لرَدَّ جميع ذلك، وأنقذهم من المهالك قبل غلوهم وتمكّن الشُّبه في عقولهم، فإنَّ كونه واحداً منهم يكون لكلامه أقبَل، فإنَّ الجنس إلى الجنس أميل، فلا يلزم تفضيله على نبينا المكرّم رحمته الله، فافهم.

(١) حاشية أبي الضياء علي بن علي، نور الدين الشَّيرَازي (ت ١٠٨٧هـ) على "المواهب اللدنية" لأبي العباس أحمد بن محمد، شهاب الدين القسطلاني المصري الشافعي (ت ٩٢٣هـ). ("كشف الظنون" ١٨٩٦/٢-١٨٩٧، "الکراکب السائرة" ١٢٦/١، "خلاصة الأثر" ١٧٤/٣).

(٢) هو المحدث المؤرخ أبو عبد الله محمد بن يوسف، شمس الدين الشَّامي الصلّاحي الشافعي (ت ٩٤٢هـ). ("هدية العارفين" ٢٣٦/٢، "الأعلام" ١٥٥/٧)، والنقل المذكور في كتابه "عقود الجمان": إلباب الثاني ص ٤٥٥.

(٣) أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس التستري (ت ٢٨٣هـ) أحد الأئمة الصوفية وعلمائهم. ("حلية الأولياء" ١٨٩/١٠، "الأعلام" ١٤٣/٣).

(٤) "ط": المقدمة ٣٧/١.

ومناقبه أكثر من أن تُحصَرَ، وصنّف فيها سِبْطُ "ابن الجوزي" مجلدين كبيرين،
وسمّاه "الانتصار لإمام أئمة الأمصار"،.....

[٣٦٨] (قوله: ومناقبه أكثر من أن تُحصَى) هذا من مُشكِل التراكيب، فإنّ ظاهره تفضيلُ الشيء في الأكثرية على الإحصاء، ولا معنى له، ونظائره كثيرة، قلّ مَنْ يَتَّبِعُ [١/٣٨/ب] لإشكالها، ووجهُ باوَجْهٍ متعدّدٌ يَبْتُغِيها في رسالتي المسمّاة بـ "الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة" ^(١)، أحسنها: ما ذكره "الرضي" ^(٢): ((أنّه ليس المرادُ التفضيلُ، بل المرادُ البعدُ عن الكثرة، فمن متعلّقٌ بأفْعَلِ التفضيلِ بمعنى تجاوزَ وبَيْنَ بلا تفضيلٍ)).

[٣٦٩] (قوله: سِبْطُ) قيل: الأسباطُ الأولادُ خاصّةً، وقيل: أولادُ الأولاد، وقيل: أولادُ البنات، "نهاية الحديث" ^(٣). والمشهورُ الثالث.

[مطلَبُ]

[فيمن أَلَفَ في مدح "أبي حنيفة" وفيمن أَلَفَ في الطعن فيه]

[٣٧٠] (قوله: وسمّاه "الانتصار") ^(٤) إنّما سمّاه بذلك لأنّ "الإمام" ﷺ كَمَا شاعت فضائله، وعمّت الخافقين فواضله جرت عليه العادةُ القديمة من إطلاقِ ألسنة الحاسدين فيه حتى طعنوا في اجتهاده وعقيدته بما هو مبرراً منه قطعاً لقصد أن يطفئوا نور الله، ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ لَا أَنْ يَبْسُتَ نُورُهُ﴾ [التوبة- ٣٢]، كما تكلم بعضهم في "مالك"، وبعضهم في "الشافعي"، وبعضهم في "أحمد"، بل قد تكلمت فرقةٌ في "أبي بكرٍ" و"عمر"، وفرقةٌ في "عثمان" و"علي"، وفرقةٌ كفرّت كلّ الصحابة. [طويل]

(١) "رسائل ابن عابدين": ٢/٣٣٥.

(٢) "شرح الرضي على الكافية": اسم التفضيل ٤٥٥/٣.

(٣) "النهاية في غريب الحديث والأثر": مادّة (سِبْطُ).

وَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْجُو مِنَ النَّاسِ سَالِمًا وَلِلنَّاسِ قَالٌ بِالظُّنُونِ وَقِيلُ^(١)

وَمَنْ انْتَصَرَ لـ "الإمام" رحمه الله تعالى العلامة "السيوطي" في كتابِ سَمَاه "تبيينِ الصحيفة"، والعلامة "ابن حجر" في كتابِ سَمَاه "الخيراتِ الحسان"، والعلامة "يوسفُ بن عبد الهادي الخبلي" في مجلدي كبيرِ سَمَاه "تنويرِ الصحيفة"، وذكرَ فيه عن "ابن عبد البر"^(٢): ((لا تَكَلِّمْ في "أبي حنيفة" بسوءٍ، ولا تصدِّقْ أحداً يسيءُ القولَ فيه، فإنِّي - والله - ما رأيتُ أفضلَ ولا أروعَ ولا أفقهَ منه))، ثم قال: ((ولا يَغْتَرَّ أحدٌ بكلامِ "الخطيب"، فإنَّ عنده العصبيةَ الزائدةَ على جماعةٍ من العلماء كـ "أبي حنيفة" والإمام "أحمد" وبعضِ أصحابه، وتحاملَ عليهم بكلِّ وجهٍ، وصنَّفَ فيه بعضهم "السهم المصيب في كبد الخطيب"^(٣)، وأما "ابن الجوزي" فإنه تابع "الخطيب"، وقد عَجِبَ سبْطُهُ منه، حيث قال في "مرآة الزمان"^(٤): وليس العجبُ من "الخطيب"، فإنه طعنَ في جماعةٍ من العلماء، وإنما العجبُ من الجدلِ كيف سلَّك أسلوبه، وجاء بما هو أعظمُ))، قال: ((ومن المتعصِّين على "أبي حنيفة" "الدارقطني" و"أبو نُعَيْمٍ"، فإنه لم يذكره في "الحلية"^(٥)، وذكر مَنْ دونه في العلم والزهد)) اهـ.

(١) البيت لأبي الغتاهية وهو في "ديوانه" ص ١٨٨-.

(٢) هو أبو عمر يوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البر النُمرِّي القرطبي المالكي (ت ٤٦٣هـ). ("مير أعلام النبلاء" ١٥٣/١٨).

(٣) وله اسم آخر هو "السهم المصيب في الرد على الخطيب" لأبي الغزائم عيسى بن محمد، شرف الدين الأيوبي (ت ٦٢٤هـ). ("كشف الظنون" ١٠١٠/٢، "الجواهر المضنية" ٦٨/٢، ١٨٨، "الفوائد البهية" ص ١٥١-).

(٤) "مرآة الزمان في تاريخ الأعيان": لأبي المظفر يوسف بن فِرْأَوْنِ بن عبد الله، شمس الدين المعروف بسبْطِ ابن الجوزي التركي، ثم البغدادِيْ الدمشقي الخبلي ثم الحنفي (ت ٦٥٤هـ). ("كشف الظنون" ١٦٤٧/٢، "الجواهر المضنية" ٦٣٣/٣).

(٥) "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء": لأبي نُعَيْمٍ أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الشافعي (ت ٤٣٠هـ). ("كشف الظنون" ٦٨٩/١، "وفيات الأعيان" ٩١/١، "تذكرة الحفاظ" ١٠٩٢/٣).

ومن انتصر له العارفُ "الشُّعرانيُّ" في "الميزان"^(١) بما يتعيَّن مطالعته، قال في "الخيرات الحسان"^(٢): ((وبفرضِ صحَّةٍ ما ذكره "الخطيبُ" من القدح عن قائله فلا يُعتدُّ به، فإنه إن كان من غير أقران "الإمام" فهو مقلَّدٌ لما قاله أو كتبه أعداؤه، أو من أقرانه فكذلك؛ لأنَّ قول الأقران [١/٣٩ق] بعضهم في بعضٍ غيرُ مقبولٍ كما صرَّحَ به "الذهبيُّ"^(٣) و"العسقلانيُّ"^(٤)، قالوا: ولا سيَّما إذا لاحَ أنه لعداوةٍ أو لمذهبٍ؛ إذ الحسدُ لا ينجو منه إلَّا مَنْ عصَّمَهُ الله تعالى، قال "الذهبيُّ": وما علمتُ أنَّ عصرًا سلَّمَ أهله من ذلك إلَّا عصرَ النِّسْنِ عليهم الصلاة والسلام والصدِّيقين، وقال "التاجُ السبكيُّ"^(٥): ينبغي لك أيُّها المسترشدُ أن تسلك سبيلَ الأدب مع الأئمةِ الماضين، ولا تنظرَ إلى كلام بعضهم في بعضٍ إلَّا إذا أتى ببرهانٍ واضحٍ، ثم إنَّ قدرَت على التأويل وتحسينِ الظنِّ فدونك، وإلَّا فاضربْ صفحاً، فإنَّك ثمَّ إنَّك أن تصغيَ إلى ما اتَّفَقَ بين "أبي حنيفة" و"سفيان الثوري"، أو بين "مالكٍ" و"ابن أبي ذئبٍ"، أو بين "أحمد بن صالح" و"النسائي"، أو بين "أحمد" و"الحارث المحاسبي"، وذكرَ كلامَ كثيرين من نظرائِ "مالكٍ" فيه، وكلامَ "ابن معين" في "الشافعي"، قال: وما مثْلُ مَنْ تكلمَ فيهما وفي نظائِهما إلَّا كما قال "الحسن ابن هانئ"^(٦): [بسيط]

(١) "الميزان الكبير": ٦٧/١، لأبي محمد عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشُّعراني الشَّافعي (ت ٩٧٣هـ). ("الكواكب السائرة" ١٧٦/٣، "الأعلام" ١٨٠/٤).

(٢) "الخيرات الحسان": الفصل الثامن والثلاثون ص ٨٤، والفصل التاسع والثلاثون ص ٨٥-٨٦.

(٣) "ميزان الاعتدال": ١١١/١ في ترجمة أبي نعيم الأصفهاني.

(٤) "لسان الميزان": ٢٠١/١ في ترجمة أبي نعيم الأصفهاني.

(٥) "طبقات الشافعية الكبرى": ٢٧٨/٢ في ترجمة الحارث المحاسبي.

(٦) الشاعر العباسي المشهور أبو نؤاس الحسن بن هانئ بن عبد الأوَّل بن صباح الحَكَميَّ بالولاء اليميني (ت ١٩٨هـ، وقيل: ١٩٥، وقيل: ١٩٦). ("الشعر والشعراء" ٧٩٦/٢، و"فيات الأعيان" ٩٥/٢، "الأعلام" ٢٢٥/٢)، والبيت ليس في ديوانه ولم نثر عليه في المصادر التي وقعت عليها أيدينا.

يا ناطحَ الجبلِ العاليِ لِيَكْلِمَهُ أَشْفِقُ عَلَى الرَّأْسِ لَا تُشْفِقُ عَلَى الْجَبَلِ ((
اهـ ملخصاً.

وقد أطالَ في ذلك وفي ذكرِ مَنْ أثنى على "الإمام" من أئمة السلف ومن بعدهم، وما نقلوه من سعة علمه وفهمه وزهده وورعه وعبادته واحتياطه وخوفه وغير ذلك مما يستدعي مؤلفاتٍ. وما يُنسبُ إلى الإمام "الغزالي" يرُدُّه ما ذكره في "إحيائه" ^(١) المتواتر عنه، حيث ترجم الأئمة الأربعة، وقال: ((وأما "أبو حنيفة" فلقد كان أيضاً عابداً زاهداً عارفاً بالله تعالى خائفاً منه مُريداً وجهَ الله تعالى بعلمه إلخ)).

أقول: ولا عجبَ من تكلم السلف في بعضهم كما وقع للصحابية؛ لأنهم كانوا مجتهدين، فينكر بعضهم على مَنْ خالفَ الآخرَ، لا سيما إذا قام عنده ما يدلُّ له على خطأ غيره، فليس فصلُّهم إلا الانتصار للدين لا لأنفسهم، وإنما العجبُ ممن يدَّعي العلمَ في زماننا ومأكله ومشربه ومبئسه وعقوده وأنكحته وكثير من تباداته يقلدُ فيها "الإمامَ الأعظم"، ثم يطعنُ فيه وفي أصحابه، وليس مثله إلا كمثل ذبابة وقعت تحت ذنبِ حوادٍ في حالة كره وفره، وليت شعري، لأي شيء يُصدَّق ما قيل في "أبي حنيفة"، ولا يصدَّق ما قيل في إمام مذهبه، ولم لا يقلدُ إمامَ مذهبه في أدبه مع هذا "الإمام" الجليل؟! فقد نقل العلماء ثناء الأئمة الثلاثة على "أبي حنيفة" وتأدُّبهم معه، ولا سيما الإمام "الشافعي" رضي الله تعالى عنه، والكمال لا يصدرُ منه إلا الكمال، والناقصُ بضده. [١/٣٩ق/ب]

ويكفي المعارضَ حرمائهُ بركة مَنْ يعترضُ عليه، أعاذنا الله من ذلك، وأدامنا على حبِّ سائر الأئمة المجتهدين وجميع عبادِهِ الصالحين، وحشرنا في زميرتهم يوم الدين. وما روي من تأدُّبه معه أنه قال: ((إني لأتبرِّكُ بـ "أبي حنيفة"، وأجيءُ إلى قبره، فإذا عرَّضتُ لي حاجةً صليتُ ركعتين، وسألتُ الله تعالى عند قبره فتقضى سريعاً)). وذكر بعضُ مَنْ كتب

(١) "الإحياء": كتاب العلم - باب بيان العلم الذي هو فرضُ كفاية ٤٤/١.

وصنّف غيره أكثر من ذلك.

والحاصل: أنّ "أبا حنيفة" النعمان من أعظم معجزات المصطفى.....

على "المنهاج": ((أنّ "الشافعي" صَلَّى الصبح عند قبره فلم يقنّت، فقبل له: لِمَ؟ قال: تأدّباً مع صاحب هذا القبر))، وزاد غيره: ((أنّه لم يجهز بالبسملة))، وأجابوا عن ذلك: بأنّه قد يعرضُ للسنة ما يرجحُ تركها عند الاحتياج إليه كرفع أنف حاسدٍ وتعليم جاهلٍ، ولا شك أنّ "أبا حنيفة" كان له حسادٌ كثيرون، والبيان بالفعل أظهرُ منه بالقول، فما فعله "الشافعي" رضي الله تعالى عنه أفضلُ من فعل القنوت والجهر.

أقول: ولا يخفى عليك أنّ ذلك الطاعنَ الأحمق طاعنٌ في إمام مذهبه، ولذا قال في "الميزان"^(١): ((سمعت سيدي "عليّاً الخواص" - رحمه الله تعالى - مراراً يقول: يتعنّن على أتباع الأئمة أنّ يعظّموا كلّ مَنْ مدّحه إمامهم؛ لأنّ إمام المذهب إذا مدّح عالماً وجب على جميع أتباعه أن يدحوه تقليداً لإمامهم، وأن ينزهوه عن القول في دين الله بالرأي))، وقال أيضاً^(٢): ((لو أنصف المقلدون للإمام "مالك" و"الشافعي" لم يضعّف أحدٌ منهم قولاً من أقوال "أبي حنيفة" بعد أن سمعوا مدّح أئمّتهم له، ولو لم يكن من التنويه برفعة مقامه إلّا كون الإمام "الشافعي" رضي الله تعالى عنه ترك القنوت في الصبح لَمَّا صَلَّى عند قبره لكان فيه كفاية في لزوم أدب مقلّديه معه)).

[٣٧١] (قوله: وصنّف غيره) كالإمام "الطحاوي" والحافظ "الذهبي" و"الكردي" وغيرهم ممن قدّمناهم^(٣).

[٣٧٢] (قوله: من أعظم معجزات إلى آخره) لأنّه ﷺ قد أخبر به قبل وجوده بالأحاديث الصحيحة

(١) "الميزان الكبرى": ٦٤/١.

(٢) أي: سيدي علي الخواص. (وانظر ترجمته في "طبقات الشعراني" ١٤٧/٢، و"الكواكب الدرية" ٩٠/٤).

(٣) في المقالة السابقة.

التي قدّمناها^(١)، فإنّها محمولةٌ عليه بلا شكٍّ كما قدّمناه^(٢) عن "الشامي" صاحب "السيرة" وشيخه "السيوطي" كما حُملَ حديثُ: «(لَا تَسُبُّوا قَرِيشًا، فَإِنَّ عَالِمَهَا يَمْلَأُ الْأَرْضَ عِلْمًا)»^(٣) على الإمام "الشافعي"، لكنّ حملَهُ بعضُهم على "ابن عباس" رضي الله تعالى عنه، وهو حقيقٌ بذلك؛ فإنّه خبرُ الأئمةِ وترجمانُ القرآن، وكما حُملَ حديثُ: «(يوشكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ [١/ق/٤٠] الْإِبِلِ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ، فَلَا يَجِدُونَ أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ)»^(٤) على الإمام "مالك"، لكنّه محتملٌ لغيره من علماء المدينة المنفردين في زمنهم بخلاف تلك الأحاديث، فإنّها ليس لها حملٌ إلا "أبو حنيفة" وأصحابه كما أفاده "ط"^(٥).

وأما "سلمانُ الفارسي" رضي الله تعالى عنه فهو وإن كان أفضل من "أبي حنيفة" من حيث الصحة فلم يكن في العلم والاجتهاد ونشر الدين وتدوين أحكامه كـ "أبي حنيفة"، وقد يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل.

وسمّي ذلك معجزةً بناءً على أنّ المراد بالتحذّي في تعريف المعجزة هو دعوى الرسالة، وهو قولُ المحقّقين كما في "المواهب"^(٦)، وقيل: المرادُ به طلبُ المعارضة والمقابلة، وعليه

(١) من ص ١٧٦- إلى ص ١٧٨.

(٢) المقولة [٣٦٥].

(٣) أخرجه ابنُ عدي في "الكامل" ٢٨١/١، والبيهقي في "منابغ الشافعي" ٢٥/١، وأبو نعيم في "الحلية" ٦٥/٩ عن ابن عباس مرفوعاً، وأخرجه الخطيب في "تاريخه" ٦١/٢، والبيهقي في "المنابغ" ٢٧/١ عن أبي هريرة مرفوعاً، قال البيهقي بعد أن ساق طرق الحديث: أسانيد هذا الحديث إذا ضمّ بعضها إلى بعض صارت قوية. اهـ. ووافقه ابن حجر في "توالي التأسيس" ص ٤٤. وفي الباب عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) أخرجه أحمد ٢٩٩/٢، والترمذي (٢٦٨٠) كتاب العلم - باب ما جاء في عالم المدينة، وقال: حديث حسن، والنسائي في "الكبرى" (٤٢٩١) كتاب الحج - باب فضل عالم المدينة، وابن حبان (٣٧٣٦) كتاب الحج - باب فضل المدينة، والحاكم في "المستدرک" ٩٠/١ - ٩١ وصحّحه، ووافقه الذهبي، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٨٦/١ كتاب الصلاة، كلّهم من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

(٥) "ط": المقدّمة ٣٩/١.

(٦) "المواهب اللدنيّة": المقصد الرابع - الفصل الأوّل في معجزاته ٤٩٦/٢.

بعد القرآن، وحسبُك من مناقبه اشتهاؤُ مذهبه، ما قالَ قولاً.....

فذلك كرامةٌ لا معجزةٌ، فافهم.

[٣٧٣] (قوله: بعد القرآن) متعلّق بـ ((أعظم))، أي: لأنّه أعظمُ المعجزات على الإطلاق؛ لأنّه معجزةٌ مستمرةٌ دائمةٌ الإعجاز، وقيدَ بذلك - وإنْ عبرَ بـ ((من)) - التبعيضية - لئلا يُتوهّم مساواة هذه المعجزة لئلك، فإنّ المشاركة في الأعظميّة تصدّق بالمساواة، فتدبر.

[٣٧٤] (قوله: اشتهاؤُ مذهبه) أي: في عامّة بلاد المسلمين^(١)، بل في كثيرٍ من الأقاليم والبلاد لا يُعرفُ إلاّ مذهبه كبلاد الروم والهند والسند^(٢) وما وراء النهر^(٣) وسمرقند، وقد نُقلَ أنّ فيها تربةَ المحمّدين، دُفِنَ فيها نحوٌ من أربعمئة نفسٍ، كلٌّ منهم يُقالُ له محمّدٌ، صنّفَ وأُفتى وأخذ عنه الجُم الغفير، ولَمّا مات صاحبُ "الهداية" منعوا دفنه بها، فدُفنَ بقربها، وروي أنّه نقلَ مذهبه نحوٌ من أربعة آلاف نفرٍ، ولا بدّ أن يكون لكلِّ أصحابٍ، وهلم جرّاً. وقال "ابن حجر"^(٤): ((قال بعضُ الأئمّة: لم يظهر لأحدٍ من أئمّة الإسلام المشهورين مثلُ ما ظهرَ لـ "أبي حنيفة" من الأصحاب والتلاميذ، ولم ينتفع العلماء وجميعُ الناس بمثل ما انتفعوا به وبأصحابه في تفسير الأحاديث المشتبّهة والمسائل المستنبّطة والنوازل والقضايا والأحكام، جزاهم الله تعالى الخير التام، وقد ذكّرَ منهم بعضُ المتأخّرين المحدثين في ترجمته ثمانمئة مع ضبط أسمائهم ونسبهم بما يطول ذكره)) اهـ.

[٣٧٥] (قوله: قولاً) أي: سواءً ثبتَ عليه، أو رجّع عنه، "ط"^(٥).

(١) في "ب" و "م": ((الإسلام)).

(٢) بين بلاد الهند وكرمان وسجستان، قصبتها المنصورة، قالوا: السند والهند كانا أخوين من ولد نوح. "معجم البلدان" ٣٠٣/٣. يتصرف.

(٣) يراد به ما وراء نهر جيحون بخراسان، فما كان في شرقيه يقال له: بلاد الهياطلة، وفي الإسلام سمّوه ما وراء النهر، وما كان في غربيه فهو خراسان وولاية خوارزم. "مراصد الاطلاع" ١٢٢٣/٣.

(٤) انظر "الخيرات الحسان": الفصل الثامن ص ٢٩.

(٥) "ط": المقدمة ٣٩/١.

إِلَّا أَخَذَ بِهِ إِمَامٌ مِنَ الْأَثَمَةِ الْأَعْلَامِ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ الْحُكْمَ لِأَصْحَابِهِ وَأَتْبَاعِهِ مِنْ زَمَنِهِ إِلَى هَذِهِ الْأَيَّامِ، إِلَى أَنْ يَحْكُمَ بِمَذْهَبِهِ عِيسَى السَّكَنِي،.....

[٣٧٦] (قوله: إِلَّا أَخَذَ بِهِ إِمَامٌ أَي: مِنْ أَصْحَابِهِ تَبَعاً لَهُ، فَإِنَّ أَقْوَالَهُمْ مَرْوِيَّةٌ عَنْهُ كَمَا سَيَأْتِي^(١))، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ مُوَافِقَةً فِي اجْتِهَادِهِ؛ لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يَقْلُدُ [١/ق/٤٠/ب] بِمُجْتَهِدًا، أَفَادَهُ "ط"^(٢).

[٣٧٧] (قوله: مِنْ زَمَنِهِ إِلَى هَذِهِ الْأَيَّامِ) فَالدَّوْلَةُ الْعَبَّاسِيَّةُ - وَإِنْ كَانَ مَذْهَبُهُمْ مَذْهَبَ جَدِّهِمْ - فَأَكْثَرُ قَضَائِيهَا وَمَشَايِخُ إِسْلَامِهَا حَنْفِيَّةٌ، يَظْهَرُ ذَلِكَ لِمَنْ تَصَفَّحَ كُتُبَ التَّوَارِيخِ، وَكَانَ مَدَّةُ مُلْكِهِمْ خَمْسَمِائَةَ سَنَةٍ تَقْرِيباً، وَأَمَّا الْمُلُوكُ السُّلْجُوقِيُّونَ وَبَعْدَهُمُ الْخَوَارِزْمِيُّونَ فَكُلُّهُمْ حَنْفِيُّونَ، وَقَضَاءُ مَمَالِكِهِمْ غَالِبُهَا حَنْفِيَّةٌ. وَأَمَّا مُلُوكُ زَمَانِنَا سُلَاطِينُ آلِ عُثْمَانَ - أَيْدَ اللَّهُ تَعَالَى دَوْلَتَهُمْ مَا كَرَّرَ الْجَدِيدَانِ - فَمِنْ تَارِيخِ تَسْمِعَمَائَةٍ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا لَا يُولُونُ الْقَضَاءَ وَسَائِرَ مَنَاصِبِهِمْ إِلَّا لِلْحَنْفِيَّةِ، قَالَهُ بَعْضُ الْفَضَلَاءِ.

وَلَيْسَ فِي كَلَامِ "الْشَارَحِ" ادِّعَاءُ التَّخْصِصِ فِي جَمِيعِ الْأَمَاكِنِ وَالْأَزْمَانِ حَتَّى يَرِدَ أَنَّ الْقَضَاءَ مَعْصَرٌ كَانَ مَخْتَصّاً بِمَذْهَبِ الْإِمَامِ "الشَّافِعِيِّ" إِلَى زَمَنِ "الظَّاهِرِ بَيْرِسِ الْبِنْدَقْدَارِيِّ"، فَافْهَمْ.

[٣٧٨] (قوله: إِلَى أَنْ يَحْكُمَ بِمَذْهَبِهِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ) تَبِعَ فِيهِ "الْقَهْطَسْتَانِيُّ"^(٣)، وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِمَّا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْكُشْفِ أَنَّ مَذْهَبَهُ آخِرُ الْمَذَاهِبِ انْقِطَاعاً، فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ "الشَّعْرَانِيُّ" فِي "الْمِيزَانِ"^(٤): ((تَقَدَّمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا مَنَّ عَلَيَّ بِالْإِطْلَاعِ عَلَى عَيْنِ الشَّرِيعَةِ رَأَيْتُ الْمَذَاهِبَ كُلَّهَا مُتَّصِلَةً بِهَا، وَرَأَيْتُ مَذَاهِبَ الْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ تَجْرِي جَدَاوِلُهَا كُلَّهَا، وَرَأَيْتُ جَمِيعَ الْمَذَاهِبِ الَّتِي انْدَرَسَتْ قَدْ اسْتَحَالَتْ حِجَارَةً، وَرَأَيْتُ أَطْوَلَ الْأَثَمَةِ جَدْوَلًا الْإِمَامَ "أَبَا حَنِيفَةَ"،

(١) المَقُولَةُ [٤٦٠] قَوْلُهُ: ((فَكَانَ كُلُّ يَأْخُذُ بِرَوَايَةِ عَنْهُ)).

(٢) "ط": الْمَقْدَمَةُ ٣٩/١.

(٣) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": الْمَقْدَمَةُ ٨/١.

(٤) "الْمِيزَانُ": ٣/١.

ويليه الإمام "مالك"، ويليه الإمام "الشافعي"، ويليه الإمام "أحمد"، وأقصرهم جدولاً الإمام "داود"، وقد انقضى في القرن الخامس، فأولت ذلك بطول زمن العمل بمذاهبهم وقصره، فكما كان مذهب الإمام "أبي حنيفة" أول المذاهب المدونة فكذا يكون آخرها انقراضاً، وبذلك قال أهل الكشف ((اهـ.

لكن لا دليل في ذلك على أن نبي الله عيسى - على نبينا وعليه الصلاة والسلام - يحكم بمذهب "أبي حنيفة" وإن كان العلماء موجودين في زمنه، فلا بد له من دليل، ولهذا قال الحافظ "السيوطي" في رسالة سماها "الإعلام"^(١) ما حاصله: ((أن ما يقال: إنه يحكم بمذهب من المذاهب الأربعة باطل لا أصل له، وكيف يُظنُّ بنبي أنه يقلد مجتهداً مع أن [١/٤١ق/أ] المجتهد من أحاد هذه الأئمة لا يجوز له التقليد؟! وإنما يحكم بالاجتهاد أو بما كان يعلمه قبل من شريعتنا بالوحي، أو بما تعلمه منها وهو في السماء، أو أنه ينظر في القرآن، فيفهم منه كما كان يفهم نبينا عليه الصلاة والسلام)) اهـ.

واقصر "السبكي" على الأخير، وذكر "ملا علي القاري": ((أن الحافظ "ابن حجر العسقلاني" سئل: هل ينزل عيسى عليه السلام حافظاً للقرآن والسنة، أو يتلقاها عن علماء ذلك الزمان؟ فأجاب: لم يُنقل في ذلك شيء صريح، والذي يليق بمقامه عليه السلام أنه يتلقى ذلك عن رسول الله ﷺ، فيحكم في أمته كما تلقاه منه؛ لأنه في الحقيقة خليفة عنه)) اهـ.

وما يقال: إن الإمام "المهدي" يقلد "أبا حنيفة" ردّه "ملا علي القاري" في رسالته "المشرب الوردية في مذهب المهدي"^(٢)، وقرّر فيها أنه مجتهد مطلق، وردّ فيها ما وضعه

(١) "الإعلام بحكم عيسى عليه السلام": ١٥٦/٢ (ضمن "الحاوي للفتاوى") وهي لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). ("كشف الظنون" ١٢٧/١، "النور السافر" ص ٥٤).

(٢) "المشرب الوردية في مذهب (حقيقة) المهدي": للملا علي بن محمد سلطان، نور الدين القاري الهروي (ت ١٠١٤هـ)، ("خلاصة الأثر" ١٨٥/٣، "معجم المطبوعات" ١٧٩٤/٢).

وهذا يدلُّ على أمرٍ عظيمٍ اختصَّ به من بين سائر العلماء العظام، كيف لا وهو كالصديق عليه السلام،

بعضُ الكذابين من قصَّةٍ طويلةٍ حاصلها: أنَّ "الخضر" عليه السلام تعلَّم من "أبي حنيفة" الأحكامَ الشرعيَّة، ثم علَّمها للإمام "أبي القاسم القشيري"، وأنَّ "القشيري" صنَّفَ فيها كتاباً وضعها في صندوقٍ، وأمرَ بعض مُريديه بإلقائه في جيحون، وأنَّ عيسى عليه السلام بعد نزوله يُخرِجُه من جيحون^(١) ويحكم بما فيه.

وهذا كلامٌ باطلٌ لا أصلَ له، ولا تجوزُ حكايته إلَّا لردِّه كما أوضحه "ط"^(٢)، وأطال في ردِّه وإبطاله، فراجعه.

[٣٧٩] (قوله: وهذا) أي: ما تقدَّم من الأحاديث، ومن كثرة المناقب، ومن كون الحكم لأصحابه وأتباعه، "ط"^(٣).

[٣٨٠] (قوله: سائر) بمعنى باقي، أو جميع على خلافٍ بسطَه في "درة الغواص"^(٤).

[٣٨١] (قوله: كيف لا) أي: كيف لا يختصُّ بأمرٍ عظيمٍ؟

[٣٨٢] (قوله: وهو كالصديق) وجهُ الشبه أنَّ كلاً منهما ابتدأ أمراً لم يُسبقَ إليه، فـ "أبو بكر" عليه السلام ابتدأ جمع القرآن بعد وفاته عليه السلام بمشورة "عمر"، و"أبو حنيفة" ابتدأ تلوين الفقه كما قدَّمناه^(٥)، أو أنَّ "أبا بكر" أوَّلُ من آمن من الرجال، وفتح باب التصديق، كذا في حواشي "الأشياء"^(٦).

(١) جيحون: اسمٌ أعجميٌّ لنهرٍ، سُمِّيَ بذلك لاجتياحه الأرضين، ويُسمَّى نهرٌ بلخ مجازاً؛ لأنَّه يمرُّ بأعمالها. "معجم البلدان" ٢/٢٨٨.

(٢) "ط": المَقْدَمَةُ ٣٩/١.

(٣) "ط": المَقْدَمَةُ ٤٣/١.

(٤) "درة الغواص" في أوامير الخواص: ص ٥٤-٥٥، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت ٥١٦ هـ). ("كشف

الظنون" ١/٧٤١، "شذرات الذهب" ١/٨١).

(٥) المقولة [٣٣٦] قوله: ((وطحنه)).

(٦) انظر "غمر عيون البصائر": المَقْدَمَةُ ٢٨/١.

له أجره وأجر من دون الفقه وألفه، وفرع أحكامه على أصوله العظام،.....

قال شيخنا "بعلبي" في شرحه عليها^(١): ((والأول أولى؛ لأن وجه الشبه به أتم، وقول من قال: الثاني هو الظاهر؛ [١/٤١ق/ب] لأن القرآن بعدما جمع لا يتصور جمعه غير ظاهر، فإنه قد جمع ثانياً، والجامع له "عثمان" رضي الله تعالى عنه، فإن "الصدّيق" رضي الله تعالى عنه لم يجمعه في المصاحف، وجمعه "عثمان" كما هو معروف)) اهـ، تأمل.

[٣٨٣] (قوله: له) أي: لـ "الإمام"، ((أجره)) أي: أجر عمل نفسه، وهو تدوين الفقه واستخراج فروعه، "ط"^(٢).

[٣٨٤] (قوله: وأجر) أي: ومثل أجر من دون الفقه، أي: جمعه، وأصله من التدوين، أي: جعله في الديوان، وهو بكسر وفتح: اسم لما يكتب فيه أسماء الجيش للعطاء، وأول من أحدثه "عمر" رضي الله عنه، ثم أريد به مطلق الكتب مجازاً أو منقولاً اصطلاحياً. وقوله: ((وآلفه)) عطف على ((دونه)) من عطف الخاص على العام. اهـ "بعلبي". أي: لأن التأليف جمع على وجه الألفة.

(تنبيه)

ورد في "الصحيح": ((أنه لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفلٌ منها))^(٣)، و«من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أجورهم شيء»، ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير

(١) المسمى "التحقيق الباهر شرح الأشباه والنظائر"، و"بعلبي" هو محمد بن محمد بن يحيى، هبة الله الشاجي (ت ١٢٢٤هـ). ("إيضاح المكنون" ١/٢٦٤، "هذية العارفين" ٢/٣٥٦، "أعيان دمشق" للشطبي ص ٢٩٠، "فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ١/١٥٢).

(٢) "ط": المقدمة ٤٣/١.

(٣) أخرجه أحمد ١/٣٨٣، ٤٣٠، والبخاري (٦٨٦٧) كتاب الديات - باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾، ومسلم (١٦٧٧) كتاب القسامة - باب بيان إثم من سنّ القتل، والترمذي (٢٦٧٣) كتاب العلم - باب ما جاء: الدالّ على الخير كفاعله، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ٨١/٧ كتاب تحريم الدم، وابن ماجه (٢٦١٦) كتاب الديات - باب التغليظ في قتل المسلم ظلماً، كلّهم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

إلى يوم الحشر والقيام، وقد اتَّبعه على مذهبه كثيرٌ من الأولياء الكرام،

أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»^(١)، و«من دَلَّ على خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ» الحديث^(٢).
قال العلماء: هذه الأحاديثُ من قواعد الإسلام، وهو أَنَّ كُلَّ مَنْ ابْتَدَعَ شَيْئاً مِنَ الشَّرِّ
كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ وَزْرِ مَنْ اقْتَدَى بِهِ فِي ذَلِكَ، فَعَمِلَ مِثْلَ عَمَلِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَكُلُّ مَنْ ابْتَدَعَ شَيْئاً
مِنَ الْخَيْرِ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ كُلِّ مَنْ يَعْمَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَتَمَامُهُ فِي آخِرِ "عمدة المريد"
لـ "اللَّقَانِي"^(٣).

[٣٨٥] (قوله: إلى يوم الحشر) تَنَارَعَ فِيهِ كُلُّ مَنْ ((دَوَّنَ)) و((أَلَّفَ)) و((فَرَعَ)).
[٣٨٦] (قوله: وقد اتَّبعه) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ((وَهُوَ كَالصَّدِّيقِ))، أَي: كَيْفَ لَا يَخْتَصُّ وَقَدْ
اتَّبعه الْخ ؟! وَالْإِتِّبَاعُ تَقْلِيدُهُ فِيمَا قَالَهُ، "ط"^(٤).
[٣٨٧] (قوله: من الأولياء) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صَفِيٍّ لـ ((كثيرون)) لِلْبَيَانِ. وَالْوَلِيُّ: فَعِيلٌ بِمَعْنَى
الْفَاعِلِ، وَهُوَ مَنْ تَوَلَّى طَاعَتَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَخَلَّلَهَا عَصِيَانٌ، أَوْ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، فَهُوَ مَنْ يَتَوَالَى
عَلَيْهِ إِحْسَانُ اللَّهِ تَعَالَى وَأَفْضَالُهُ، "تعريفات السيّد"^(٥).

(١) أخرجه أحمد ٣٥٧/٤ - ٣٥٩، ومسلم (١٠١٧) كتاب الزكاة - باب الحثُّ على الصدقة ولو بثيقٍ ثَمَرَةٍ،
والترمذي (٢٦٧٥) كتاب العلم - باب ما جاء فيمن دعا إلى هدىٍ فأتبعه - وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ،
والنسائي ٧٧-٧٥/٥ كتاب الزكاة - باب التحريض على الصدقة، وابن ماجه (٢٠٣) في المقدمة - باب من سنَّ
سنةً حسنةً أو سيئةً عن جرير بن عبد الله البجلي مرفوعاً، وفي الباب عن حذيفة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد ١٢٠/٤، ومسلم (١٨٩٣) كتاب الإمامة - باب فضل إمامة الغازی في سبيل الله، وأبو داود
(٥١٣٩) كتاب الأدب - باب في الدالِّ على الخير، والترمذي (٢٦٧١) كتاب العلم - باب ما جاء: الدالُّ على
الخير كفاعله، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، والطبرانی في "المعجم الكبير" ٦٢٢/١٧ - ٦٢٢، كُلُّهُمْ مِنْ
حديث أبي مسعود الأنصاري البصري رضي الله عنه، وفي الباب عن أنس بن مالك، وبريدة رضي الله عنهما.

(٣) تقدمت الترجمة ص ١٤٩ -.

(٤) "ط": المقدمة ٤٣/١.

(٥) "التعريفات": ص ٢٢٧ -.

مَنْ اتَّصَفَ بنباتِ المجاهدة، ورَكَضَ في ميدانِ المشاهدة، كـ "إبراهيمَ بن أدهم"، ..

ولا بدَّ من تحقُّقِ الوصفين حتى يكونَ ولياً في نفس الأمر، فيشترطُ فيه كونه محفوظاً كما يشترطُ في النبيِّ كونه معصوماً كما في "رسالة الإمام القشيري"^(١).

[٣٨٨] (قوله: مَنْ اتَّصَفَ) [١/٤٢/أ] يدلُّ من قوله: ((من الأولياء))، أو حال.

[٣٨٩] (قوله: نباتِ المجاهدة) من إضافة الصفة إلى موصوفها، أي: المجاهدة الثابتة، أي: الدائمة، والمجاهدة لغة: المحاربة، وفي الشرع: محاربة النفس الأمارة بالسوء بتحملها ما يشقُّ عليها مما هو مطلوبٌ في الشرع، "تعريفات"^(٢).

وقد وردَ تسمية ذلك بالجهاد الأكبر كما في "الإحياء"^(٣)، قال "العراقي": ((رواه "البيهقي" بسندٍ ضعيفٍ عن "جابر"، ورواه "الخطيب" في "تاريخه" عن "جابر" بلفظ: قديم النبي ﷺ من غزاة، فقال عليه الصلاة والسلام: «قَدِمْتُمْ خَيْرَ مَقَدَمٍ، وَقَدِمْتُمْ مِنَ الْجِهَادِ الْأَصْغَرِ إِلَى الْجِهَادِ الْأَكْبَرِ»، قالوا: وما الجهاد الأكبر؟ قال: «مجاهدة العبدِ هواه»^(٤)) اهـ.

[٣٩٠] (قوله: المشاهدة) أي: مشاهدة الحقِّ تعالى بآثاره.

[٣٩١] (قوله: كـ "إبراهيمَ بن أدهم") بن "منصورٍ البلخي"، كان من أبناء الملوك، خرج متصديداً، ففتنه به هاتف: ألهذا خلقت؟ فنزل عن دابته، وأخذ حبة راعٍ، وسار حتى دخل مكة، ثم أتى الشام، ومات بها، كذا في "رسالة القشيري"^(٥).

(١) "الرسالة القشيرية": باب الولاية ٢/٥٢١، وسيأتي التعريف بها ومؤلّفها ص ١٩٧-١٩٨.

(٢) "التعريفات": ص ٨٨.

(٣) "الإحياء": كتاب شرح عجائب القلب - بيان أمثلة القلب مع جنوده الباطنة ٣/١٤.

(٤) أخرجه البيهقي في "الزهد الكبير" (٣٧٣) ١٦٥، وقال: هذا إسنادٌ فيه ضعفٌ، والخطيب في "تاريخه" ١٣/٥٢٣ - ٥٢٤، وفي إسناده خلف بن محمد الحيام، وهو ضعيفٌ جداً، قال الحافظ ابن حجر في "الكاف الشاف" ص ١١٤ - بعد أن عراه للبيهقي: ((قلت: هو من رواية عيسى بن إبراهيم عن يحيى بن يعلى عن ليث بن أبي سليم، والثلاثة ضعفاء، وأوردته النسائي في "الكنى" من قول إبراهيم بن أبي عبله أحد التابعين من أهل الشام)) اهـ. فالحديث ضعيفٌ جداً، مدفوعاً، والصواب فيه أنه من قول ابن أبي عبله كما ذكره ابن حجر، وأوردته المزني في "تهذيب الكمال" ٢/١٤٤.

(٥) "الرسالة القشيرية": ١/٥٤.

و"شقيق البلخي"، و"معروف الكرخي"، و"أبي يزيد البسطامي"، و"فضيل بن عياض"، و"داود الطائي"،.....

[٣٩٢] (قوله: و"شقيق البلخي") بن إبراهيم، الزاهد العابد المشهور، صحب "أبا يوسف" القاضي، قرأ عليه "كتاب الصلاة"، ذكره "أبو الليث" في "المقدمة"^(١)، وهو أستاذ "حاتم الأصم"، وصحب إبراهيم بن أدهم، مات شهيداً سنة (١٩٤)، "تيمم"^(٢).

[٣٩٣] (قوله: و"معروف الكرخي") بن "فيروز"، من المشايخ الكبار، مجاب الدعوة، يستسقى بقبوره، وهو أستاذ "السري السقطي"، مات سنة (٢٠٠).

[٣٩٤] (قوله: و"أبي يزيد البسطامي") شيخ المشايخ، وذو القدم الراسخ، واسمه: "طيفور بن عيسى"، كان جدّه مجوساً وأسلم، مات سنة (٢٦١).

[٣٩٥] (قوله: و"فضيل بن عياض") الخراساني، روي: أنه كان يقطع الطريق، وأنه عثيق جارية، وارتقى جداراً لها، فسمع تالياً يتلو: ﴿الْمُؤْمِنُ وَالْمُؤْمِنَةُ إِذَا مَاتُوا نَخَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد-١٦]، فتاب ورجع، فورّد مكة، وجاور بها الحرم، ومات بها سنة (١٨٧)، "رسالة القشيري"^(٣). وذكر "الصيمري"^(٤): ((أنه أخذ الفقه عن "أبي حنيفة"))، وروي عنه "الشافعي"، فأخذ عن إمام عظيم، وأخذ عنه إمام عظيم، وروي له إمامان عظيمان: "البخاري" و"مسلم"، وترجمه "التميمي"^(٥) وغيره بترجمة حافلة.

[٣٩٦] (قوله: و"داود الطائي") هو: ابن نصر بن [١/٤٢ق/ب] نصير بن سليمان الكوفي الطائي، العالم العامل الزاهد العابد، أحد أصحاب "الإمام"، كان ممن شغل نفسه بالعلم،

(١) "مقدمة الصلاة": ق ١٢/ب، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٣هـ) على الراجح. ("كشف الظنون" ١٧٩٥/٢، "ال فوائد البهية" ص ٢٢٠، "فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ١٨٩/٢).

(٢) "الطبقات الننيّة": ٧٤/٤.

(٣) "الرسالة القشيريّة": ٦٢/١.

(٤) أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد الصيمري (ت ٤٣٦هـ)، في كتابه "أخبار أبي حنيفة وأصحابه": ص ١٥٢-.

(انظر "الخواهر المضيئة" ١١٦/٢، و"تاج التراجم" ص ٩٣-).

(٥) ليس في القسم المطبوع منه، والله أعلم.

و"أبي حامد اللّفاف"، و"خلف بن أيوب"، و"عبد الله بن المبارك"،.....

ودرسَ الفقهَ وغيره، ثم اختار العزلة ولزوم العبادة، قال "محارب بن دثار"^(١): ((لو كان "داود" في الأمم الماضية لقصَّ الله تعالى علينا من خبره))، قال "أبو نعيم"^(٢): ((مات سنة (١٦٠))).

[٣٩٧] (قوله: و"أبي حامد اللّفاف") هو "أحمد بن حضرويه" البلخي، من كبار مشايخ خراسان^(٣)، مات سنة (٢٤٠)، "رسالة"^(٤).

[٣٩٨] (قوله: و"خلف بن أيوب") من أصحاب "محمد" و"زفر"، وتفقه على "أبي يوسف" أيضاً، وأخذ الزهد عن "إبراهيم بن أدهم"، وصحبه مدة، واختلف في وفاته، والأصح أنه سنة (٢١٥) كما ذكره "التميمي"^(٥)، وروى عنه أنه قال: ((صار العلم من الله إلى محمد ﷺ، ثم صار إلى الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ثم صار إلى التابعين، ثم صار إلى "أبي حنيفة"، فمن شاء فليرض، ومن شاء فليسخط))^(٦).

[٣٩٩] (قوله: و"عبد الله بن المبارك") الزاهد الفقيه المحدث، أحد الأئمة، جمع الفقه والأدب والنحو واللغة والفصاحة والورع والعبادة، وصنف الكتب الكثيرة، قال "الذهبي"^(٧): ((هو أحد أركان هذه الأمة في العلم والحديث والزهد، وأحد شيوخ الإمام "أحمد"، أخذ عن "أبي حنيفة"، ومدحه في مواضع كثيرة، وشهد له الأئمة، مات سنة (١٨١)))، وترجمه "التميمي"^(٨) بترجمة حافلة، وذكر من محاسن أخباره ما يأخذ بمجامع العقل، وله روايات

٤٠/١

(١) أبو المطرف مُحَارِب بن دِثَار كُرْدُوس السَّدُوسِي الشَّيْبَانِي الكُوفِي القَاضِي (ت ١١٦هـ). ("تهذيب التهذيب"

٥٠/١٠، "شذرات الذهب" ٧٧/٢).

(٢) "حلية الأولياء": ٣٦١/٧.

(٣) خراسان: بلاد واسعة، من أمّت بلادها: نيسابور، وهراة، ومرو، وبلخ، وطالقان، وأبورد، وسرخس. "مراصد الأطلاع" ٤٥٥/١.

(٤) "الرسالة القشيرية": ١٠٣/١.

(٥) "الطبقات السنية": ٢٠٩/٣.

(٦) أخرجه الخطيب في "التاريخ": ٣٣٦/١٣.

(٧) انظر ترجمة الذهبي له في "تذکر الحفاظ" ٢٧٤/١، و"سير أعلام النبلاء" ٣٧٨/٨.

(٨) انظر "الطبقات السنية": ١٨١/٤.

و"وكيع بن الجراح"، و"أبي بكر الوراق".....

كثيرة في فروع المذهب ذكرت في المطولات.

[٤٠٠] (قوله: و"وكيع بن الجراح") بن مليسح بن عدي الكوفي، شيخ الإسلام، وأحد الأئمة الأعلام.

قال "يحيى بن أكنم"^(١): ((كان "وكيع" يصوم الدهر، ويحتم القرآن كل ليلة))، وقال "ابن معين"^(٢): ((ما رأيت أفضل منه، قيل له: ولا "ابن المبارك"؟ قال: كان له "ابن المبارك" فضل، ولكن ما رأيت أفضل من "وكيع"، كان يستقبل القبلة، ويسرد الصوم، ويفتي يقول "أبي حنيفة")، وكان قد سمع منه شيئاً كثيراً، قال: ((وكان "يحيى بن سعيد" القفطان^(٣) يفتي بقوله أيضاً))، مات سنة (١٩٨)، وهو من شيوخ "الشافعي" و"أحمد"، "تميمي"^(٤).

[٤٠١] (قوله: و"أبي بكر الوراق") هو "محمد بن عمرو" الترمذي، أقام ببلخ^(٥)، وصحب "أحمد بن حنبل"، وله تصانيف في الرياضات، "رسالة"^(٦). وفي "طبقات التميمي"^(٧): (("أحمد بن علي" أبو بكر الوراق [١/٤٣ق/٤٣] ذكره أبو فرج "محمد بن إسحاق"^(٨) في جملة

(١) أبو محمد يحيى بن أكنم التميمي الأسدي المروزي القاضي الفقيه (ت ٢٤٢هـ). ("تاريخ بغداد" ١٩١/١٤، "الجواهر المضية" ٥٨٢/٣، واسم أبيه فيه ((أكنم)) بالناء المثناة، وفي كتب رجال الحديث ((أكنم)) بالناء المثناة، ما عدا "التاريخ الكبير" للبخاري، الجزء الرابع - القسم الثاني (٢٦٣).

(٢) أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، إمام الجرح والتعديل. ("تاريخ بغداد" ١٧٧/١٤، "تهذيب التهذيب" ٢٨٠/١١).

(٣) الحافظ أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروخ القفطان التميمي البصري (ت ١٩٨هـ). ("تاريخ بغداد" ١٣٥/١٤، "الجواهر المضية" ٥٨٧/٣).

(٤) ليس في القسم المطبوع منه.

(٥) بلخ: مدينة مشهورة بخراسان من أجلها وأشهرها ذكراً، ويقال لحيون: نهر بلخ؛ لأنه يمر فيها. "مراسد الاطلاع" ٢١٧/١.

(٦) "الرسالة القشيرية": ١٣٩/١.

(٧) "الطبقات السنية": ٤١٢/١.

(٨) "الفهرست": ص ٢٦١ - لأبي الفرج محمد بن إسحاق المعروف بالنديم - وقيل: ابن النديم - (ت ٤٣٨هـ). ("معجم الأدباء" ٤٠٨/٦، "الأعلام" ٢٩/٦).

وغيرهم ممن لا يخصى.....

أصحابنا بعد أن ذكرَ "الكرخي"، فقال: وله من الكتب "شرح مختصر الطحاوي"، وذكرَ في "الفتية"^(١): ((أنَّه خرَجَ حاجًّا، فلمَّا سارَ مرحلةً قال لأصحابه: رُدُّوني، ارتكبتُ سبعمائةً كبيرةً في مرحلةٍ واحدةٍ، فردُّوه)) اهـ.

[٤٠٢] (قوله: وغيرهم) كالإمام العارف المشهور بالزهد والورع والتقشُّفِ والتقلُّل "حاتم الأصم"، أحدُ أتباع "الإمام الأعظم"، له كلامٌ مدوَّنٌ في الزهد والحِكم، سألَه "أحمدُ بن حنبل" قال: ((أخبرني يا "حاتم"، بِمَ التخلُّصُ مِنَ الناسِ؟ فقال: يا "أحمدُ"، في ثلاثِ حصالٍ: أنْ تعطِيهم مالَكَ ولا تأخذَ من مالهم شيئاً، وتقضيَ حقوقهم ولا تستقضيَ أحداً

(١) الفتية: كتاب الحج - باب فيما يلزم الحج ق ٣٢/ب.

واسمه "فتية المنية لتتبع الغنية"، "الفتية" لأبي الرجاء مختار بن عمود، نجم الدين الزاهدي الغزميني (ت ٦٥٨هـ). ("كشف الظنون" ١٣٥٧/٢، "الجواهر المضية" ٤٦٠/٣، "هدية العارفين" ٤٢٣/٢، "الفوائد البهية" ص ٢١٢-)، اختصرها من "البحر المحيط" الموسوم بـ "منية الفقهاء" لشيخه بديع بن أبي منصور، فخر الدين العراقي (ت ٦٦٨هـ) كما ذكر في مقدِّمة "الفتية"، وانظر "كشف الظنون" ١٨٨٦/٢، ١٣٥٧/٢، ووقع في "الفوائد البهية" ص ٥٤-: ((بديع بن منصور القزويني))، لكن في هامش "الفوائد البهية": ((ذكره شمس الدين محمد بن علي بن أحمد النّادوي المالكي تلميذ السيوطي في "طبقات المفسرين"، وسماه أحمد بن أبي بكر بن عبد الوهاب أبا عبد الله بديع الدين القزويني الحنفي، وقال: كان مقيماً بسيواس سنة ٦٢٠هـ)). اهـ. وكذلك سماه في "هدية العارفين" ١١٦/١: ((أحمد بن أبي بكر.....))، وذكر أنه أستاذ الزاهدي وصاحب "البحر المحيط" المسمّى بـ "منية الفقهاء"، وذكر أنه توفي سنة ٧٩٤هـ، وهو خطأ؛ إذ تذكرُ كتب التراجم أنه توفي سنة ٦٦٨هـ، ثم إنَّ تلميذه الزاهدي توفي سنة ٦٥٨هـ.

نقول: ولعلَّ في المسألة لبساً بين هذين العَلَمَيْنِ؛ إذ الفرقُ كبيرٌ وواضحٌ بين بديع بن أبي منصور - كما صرَّح به في مقدِّمة "الفتية" - وأحمد بن أبي بكر بن عبد الوهاب، والكتابُ نُسِبَ لكليهما، فليتأمل.

و"منية الفقهاء" تَمَّ به مؤلِّفه كتاب "غنية الفقهاء" ليوסף بن أبي سعيد أحمد السَّجِسْتَانِي الموفوي بعد سنة ٦٣٨هـ. ("كشف الظنون" ١٢١١/١، "هدية العارفين" ٥٥٤/٢، "معجم المؤلفين" ١٤٢/٤)، ووقع في "تاج السراج" ص ٢٨-، و"الأعلام" ٢١٤/٨: ((يوسف بن أبي سعيد بن أحمد))، والله أعلم بالصواب، والموقِّعُ للرَّشاد. وسيدكر ابن عابدين: في المقالة [٥٤٨هـ] قوله: ((في "الفتية" وغيرها)). أنَّ "الفتية" كتاب مشهور بضعف الرواية.

(٢) في "ب" و "م" ((فيهم)).

لُبعِدِه عن أَنْ يُسْتَقْصَى، فلو وَجَدُوا فيه شبهةً ما اتَّبَعُوهُ، ولا اقْتَدَوْا به ولا وافقوه، وقد قال الأستاذ "أبو القاسم القشيري".....

منهم حقاً لك، وتحتلّ مكروهم ولا تُكْرِه أحدًا منهم على شيء، فأطرق "أحمد"، ثم رفع رأسه، فقال: يا "حاتم"، إنها لشديدة، فقال له "حاتم": وَلَيْتَكَ تسلم)).

ومنهم ختم دائرة الولاية قطب الوجود سيدي محمد الشاذلي البكري" الشهير بالحنفيّ الفقيه الواعظ، أحد من صرّفه الله تعالى في الكون، ومكّنه من الأحوال، ونطق بالمغيبات، وغسّق له العوايد، وقَلِبَ له الأعيان، وترجمته بعضهم^(١) في مجلدين، فقال العارف "الشعراني"^(٢): ((إنه لم يُحِطْ علماً بمقامه حتّى يتكلّم عليه، وإنما ذكّر بعض أمور على طريق أرباب التواريخ، توفي سنة (٨٤٧ هـ)).

[٤٠٣] (قوله: لُبعِدِه) علة لقوله: ((لا يُحْصَى))، وحذف ((من)) قبل قوله: ((أَنْ يُسْتَقْصَى)) لأنّ اللبس، وهو شائع مطرد، أي: لا يمكن إحصاؤه لتباعده من طلب استقصائه، أي: غايته ومنتهاه.

والتعبير بقوله: ((لا يُحْصَى)) أبلغ من قولنا: لا يُعَدُّ؛ لأنّ العدّ أنْ تُعَدَّ فرداً فرداً، والإحصاء يكون للجمل، ولذا قال تعالى: ﴿وَإِنْ تُعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم - ٣٤]، معناه - والله أعلم -: إن أردتم عدّها فلا تقدروا على إحصائها فضلاً عن العدّ، كذا أفاده الإمام "النسفي" في "المستصفى"^(٣).

[٤٠٤] (قوله: "أبو القاسم") تلك كنيته، واسمه "عبد الكريم بن هوازن" الحافظ المفسر

(١) هو الشيخ علي بن عمر، نور الدين البُتُونِي، ثمّ الأيوبيّ المصريّ (ت بعد ٩٠٠ هـ)، واسم كتابه "السر الصفيّ في مناقب سيدي محمد الحنفي" وهو مطبوع. ("الأعلام" ٣١٦/٤، ٨٨/٦، "معجم المطبوعات" ١/٤٤).

(٢) "الطبقات الكبرى": ٨٩/٢، بتصرف.

(٣) "المستصفى": لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، حافظ الدين النُسَفيّ (ت ٧١٠ هـ) شرح به "منظومة النسفيّ في الخلاف" لأبي حفص عمر بن محمد النُسَفيّ (ت ٥٣٧ هـ)، ثم اختصره وسماه "المُصَفّى". ("كشف الظنون" ١٨٦٧/٢، "الواهر المضيّة" ٢/٢٩٤، ٦٥٧).

في "رسالته" مع صلابته في مذهبه وتقدمه في هذه الطريقة: ((سمعتُ الأستاذَ "أبا عليَّ الدَّقَاقَ" يقول: أنا أخذتُ هذه الطريقةَ من "أبي القاسمِ النصارِباديِّ"، وقال "أبو القاسمِ": أنا أخذتها من "الشَّيْبلي"، وهو أخذها من "السَّريِّ السَّقَطِيَّ"، وهو من "معروف الكرخي"، وهو من "داود الطائي"، وهو أخذ العلمَ والطريقةَ.....

الفقيه، النحويُّ اللغويُّ الأديبُ الكاتب، القشيريُّ الشجاعُ البطل، لم يَرِ مثْلَ نفسه، ولا رأى الراؤونَ مثله، وإنَّه الجامعُ لأنواعِ المحاسنِ، ولد سنة (٣٧٧)، وسمع الحديثَ من "الحاكم" وغيره، وروى عنه "الخطيب" وغيره، وصنَّفَ التصانيفَ الشهيرةَ، وتوفي سنة (٤٦٥)، "ط" ^(١) عن "الزرقاني" على "المواهب" ^(٢).

[٤٠٥] (قوله: في "رسالته") أي: التي كتبها إلى جماعةِ الصوفيَّةِ ببلدان [١/٤٣/ب] الإسلام سنة (٤٣٧)، ذكَّرَ فيها مشايخ الطريقة، وفسَّرَ ألفاظاً تدورُ بينهم بعبارةٍ أنيقة. [٤٠٦] (قوله: مع صلابته) أي: قوَّته وتمكُّنه، "ط" ^(٣).

[٤٠٧] (قوله: في مذهبه) وهو مذهبُ الإمام "الشافعي" رضي الله تعالى عنه، أو طريقةُ أهلِ الحقيقة، "ط" ^(٤).

[٤٠٨] (قوله: سمعتُ إلخ) مقولُ القول، وأبو عليٍّ هو "الحسنُ بن عليِّ الدَّقَاقَ"، وأبو القاسمِ هو "إبراهيمُ بن محمد النصارِبادي" ^(٥)، بالذال المعجمة، شيخُ خراسان، جاورَ بمكةَ

(١) "ط": المَقْدَمَةُ ٤٤/١.

(٢) "شرح الزرقاني على المواهب اللدنية": يومَ الرِّجِيعِ ٦٩/٢، والزرقانيُّ هو أبو عبد الله عمَّادُ بن عبد الباقي بن يوسف المصري المالكي (ت ١١٢٢هـ). ("كشف الظنون" ١٨٩٧/٢، "سلك الدرر" ٣٢/٤).

(٣) "ط": المَقْدَمَةُ ٤٤/١.

(٤) "ط": المَقْدَمَةُ ٤٤/١ يتصرف.

(٥) في "الأصل" و"ب": ((النصارِبادي)) دون الألف الأولى، والصوابُ ما أثبتناه، قال في "اللباب في تهذيب الأنساب" ٣١٠/٣: ((النصارِبادي: يفتح النون وسكون الصاد وفتح الراء وسكون الألفين بينهما باءٌ موحدةٌ وفي آخرها ذالٌ معجمة)).

من "أبي حنيفة"، وكلُّ منهم أتى عليه وأقرَّ بفضلِه)).

فَعَجَباً لَكَ يَا أَخِي! أَلَمْ يَكُنْ لَكَ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي هَؤُلَاءِ السَّادَاتِ الْكِبَارِ؟ أَكَانُوا مَتَّهِمِينَ فِي هَذَا الْإِقْرَارِ وَالِافْتِحَارِ،.....

ومات بها سنة (٣٦٧)، والشَّيْبِيُّ هو الإمام أبو بكر "دلف الشَّيْبِيُّ" البغداديُّ، المالكيُّ المذهب، صَحِبَ "الجَنِيدَ"، مات سنة (٣٣٤)، والسَّرِيُّ هو "أبو الحسن بن مغلَّس السَّقَطِيُّ"، خال "الجَنِيدَ" وأستاذُه، توفي سنة (٢٥٧).

[٤٠٩] (قوله: من "أبي حنيفة") هو فارسُ هذا الميدان، فإنَّ مبنى علم الحقيقة على العلم والعمل وتصفية النفس، وقد وصفَه بذلك عامَّةُ السَّلَفِ، فقال "أحمد بن حنبل" في حقِّه: ((إنَّه كان من العلم والورع والزَّهد وإِشَارِ الآخِرَةِ محلًّا لا يدركُه أحدٌ، ولقد ضُرِبَ بالسَّيَاطِلِ لِيَلِيَ الْقَضَاءَ فلم يفعل))، وقال "عبد الله بن المبارك": ((ليس أحدٌ أحقَّ أن يُقْتَدَى به من "أبي حنيفة"؛ لأنَّه كان إماماً تَقِيّاً نَقِيّاً ورِعاً عالماً فقيهاً، كَشَفَ الْعِلْمَ كَشْفاً لم يكشفه أحدٌ ببصرٍ وفهمٍ وفطنةٍ وتَقَى))، وقال "الثوريُّ" لِمَنْ قال له: جئتُ مِنْ عِنْدِ "أبي حنيفة": ((لقد جئتُ من عند أَعْبِدِ أَهْلِ الْأَرْضِ))، وأمثالُ ذلك مما نقله "ابن حجر" ^(١) وغيرُه من العلماء الأثبات.

٤١/١

[٤١٠] (قوله: فعجباً) هو مفعولٌ مطلق، أي: فأعجبُ منك عجباً، وهذا الخطابُ لمن أنكرَ فضلَه، أو خالفَ قوله، "ط" ^(٢).

[٤١١] (قوله: أَلَمْ يَكُنْ استفهامٌ تقريرِيٌّ بما بعد النفي، أو هو إنكارِيٌّ بمعنى النفي كالذي بعده.

[٤١٢] (قوله: أَسْوَةٌ) بكسر الهمزة وضمِّها، أي: قدوة ^(٣).

[٤١٣] (قوله: فِي هَؤُلَاءِ) متعلِّقٌ بـ ((أَسْوَةٌ))، و((فِي)) بمعنى الباء، أو للظرفية المجازية على

(١) "الخيرات الحسان": الفصل الرابع عشر ص ٤١- وما بعدها.

(٢) "ط": المُلَقَّمة ٤٤/١.

(٣) انظر "القاموس": مادَّة ((أَسْوَة)).

وهم أئمة هذه الطريقة، وأرباب هذه الشريعة والحقيقة، ومن بعدهم في هذا الأمر فلهم تبع، وكل ما خالف ما اعتمدوه مردود ومبتدع؟! وبالجملة فليس "أبو حنيفة" في زهدِهِ وورعه وعبادته وعلمه وفهمه بمشارك، ومما قال فيه "ابن المبارك" رحمته الله عليه.....

حدّ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب - ٢١].

[٤١٤] (قوله: وهم أئمة هذه الطريقة إلخ) في رسالة "الفتوحات" للفاضل "زكريا"^(١): ((الطريقة: سلوك طريق الشريعة، والشريعة: أعمال شرعية محدودة، وهما والحقيقة ثلاثة متلازمة؛ لأن الطريق إليه تعالى ظاهر وباطن، فظاهرها الطريقة والشريعة، وباطنها الحقيقة، فبطون الحقيقة في الشريعة والطريقة كبطون الزبد في لبنه، لا يُظفر بزبد بدون مخضه، والمراد من الثلاثة إقامة العبودية على الوجه المراد من العبد)). اهـ "ابن عبد الرزاق".

[٤١٥] (قوله: ومن بعدهم) أي: من أتى بعد هؤلاء الأئمة في الزمان سالكاً في هذا الأمر - وهو علم الشريعة [١/٤٤٤/٤] والحقيقة - فهو تابع لهم؛ إذ هم الأئمة فيه، فيكون فخروه بتأصيل سنده بهذا "الإمام" كما كان ذلك فخر الأئمة المذكورين الذين افتخروا بذلك، وتبعوه في حقيقته ومشربه، واقتدى كثير منهم بطريقته ومذهبه.

[٤١٦] (قوله: فلهم) متعلق بقوله: ((تبع))، وهو بالتحريك. بمعنى تابع، خبر مبتدأ محذوف، والجملة خبر ((من))، ودخلت عليها الفاء لأن ((من)) فيها معنى العموم، فأشبهت الشرطية.

[٤١٧] (قوله: وكل ما) أي: كل رأي.

[٤١٨] (قوله: ما اعتمدوه) من الثناء عليه والافتخار به من حيث أخذ علم الحقيقة عنه.

[٤١٩] (قوله: ومبتدع) بالبناء للمفعول، أي: محدث لم يسبق بنظير.

[٤٢٠] (قوله: وبالجملة) أي: وأقول قولاً ملتبساً بالجملة، أي: جملة ما يقال في هذا المقام.

(١) "الفتوحات الإلهية في نفع أرواح الذوات الإنسانية": للفاضل أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد، زين الدين الأنصاري السنيكي المصري الشافعي (ت ٩٢٦ هـ، وقيل: ٩٢٥، وقيل: ٩٢٨). (بيضاك المكنون ١٧٧/٢، "الكواكب السائرة" ١٩٦/١).

[وافر]

لقد زانَ البلادَ وَمَنْ عليها
بأحكامٍ وآثارٍ.....
إمامُ المسلمين "أبو حنيفة"
.....

[٤٢١] (قوله: لقد زانَ البلادَ إلخ) من الزَّين، وهو ضدُّ الشَّيْن، يقال: زانَهُ وازانَهُ وزَّينَهُ وازَّينَهُ كما في "القاموس"^(١)، والبلادُ: جمعُ بلدٍ، كلُّ قطعةٍ من الأرض مستحيزةٍ عامرةٍ أو غامرةٍ، "قاموس"^(٢). و((مَنْ عليها)) أهلُها.

وقوله: ((بأحكام)) متعلِّقٌ بـ((زانَ))، ووجهُ ذلك أنَّ استنباطَ الأحكام الشرعية وتدوينها وتعليمها للناس سببٌ للعمل بها، ولا شكَّ أنَّ الانقيادَ لأحكامِ الشرعِ وعملَ الحُكَّام بها والرعيَّةُ زينٌ للبلاد والعباد، يتنظَّمُ به أمرُ المعاشِ والمعادِ، وبضدِّ الجهلِ والفسادِ، فإنَّه شَيْنٌ ودمارٌ للديار والأعمار.

[٤٢٢] (قوله: وآثارٍ جمعُ أثرٍ، قال "النووي" في "شرح مسلم"^(٣)): ((الأثر عند المحدثين يعمُّ المرفوعَ والموقوفَ كالخبر، والمختارُ إطلاقُهُ على المرويِّ مطلقاً، سواءً كان عن الصحابيِّ أو المصطفى ﷺ، وخصَّه فقهاءُ خراسانَ بالموقوفِ على الصحابيِّ، والخيرَ بالمرفوع)).

ولقد كان - رحمه الله تعالى - إماماً في ذلك، فإنَّه رضي الله تعالى عنه أخذَ الحديثَ عن أربعة آلاف شيخٍ من أئمَّةِ التابعين وغيرهم، ومِنْ ثَمَّ ذكره "الذهبي"^٤ وغيره في طبقات الحفاظ من المحدثين^(٤)، ومِنْ رَعَمٍ قَلَّةٍ اعتنائه بالحديث فهو إمَّا لتساهله أو حسده؛ إذ كيف يتأتَّى مَنْ هو كذلك استنباطُ مثلِ ما استنبطه من المسائل، مع أنَّه أوَّلُ مَنْ استنبطَ من الأدلَّةِ

(١) "القاموس": مادةٌ ((زين)).

(٢) "القاموس": مادةٌ ((بلد)).

(٣) "النووي" على "صحيح مسلم": المقدمة - حال بعض الرواة ٦٣/١ بتصرف.

(٤) "تذكرة الحفاظ": ١/١٦٨، لأبي عبد الله محمد بن أحمد، شمس الدين الذهبي الشافعي (ت ٧٤٨هـ). ("كشف

الظنون" ١/٣٨٥، "الدرر الكامنة" ٣/٣٣٦).

على الوجه المخصوص المعروف في كتب أصحابه؟! ولأجل اشتغاله بهذا الأهم لم يظهر حديثه في الخارج كما أنَّ "أبا بكر" و"عمر" رضي الله تعالى عنهما لمَّا اشتغلا بمصالح المسلمين العامَّة لم يظهر عنهما من رواية الأحاديث مثل ما ظهر عن صغار الصحابة، وكذلك "مالك" و"الشافعي" لم يظهر عنهما مثل ما ظهر عن تفرُّغ الرواية كـ "أبي زُرعة" و"ابن معين" لاشتغالهما بذلك الاستنباط.

على أنَّ كثرة الرواية بدون دراية ليس فيه كثير مدح، بل عقْد له "ابن عبد البر" باباً في ذمِّه^(١)، ثم قال^(٢): ((الذي عليه فقهاء جماعة المسلمين وعلمائهم ذمُّ الإكثار من الحديث بدون تفقُّه ولا تدبُّر))، وقال "ابن شُيْرْمَة"^(٣): ((أقلِّل الرواية تفقُّه))، وقال "ابن المبارك"^(٤): ((ليكن الذي تعتمد عليه الأثر، وخذ من الرأي ما يفسر لك الحديث))، ومن أعذار "أبي حنيفة" رضي الله تعالى عنه ما يفيد قوله: ((لا ينبغي للرجل أن يحدث من [١/٤٤ق/ب] الحديث إلا بما يحفظه يوم سمعه إلى يوم يحدث به))^(٥)، فهو لا يرى الرواية إلا لمن حفظ، وروى "الخطيب"^(٦) عن "إسرائيل بن يونس"^(٧) أنه قال: ((نعم الرجل "النعمان"،

(١) انظر "جامع بيان العلم وفضله": ٩٩٨/٢ فما بعد.

(٢) "جامع بيان العلم وفضله": ١٠١٤/٢.

(٣) أبو شُيْرْمَة عبد الله بن شُيْرْمَة الضبي الكوفي، القاضي الفقيه (ت ١٤٤هـ). ("سير أعلام النبلاء" ٣٤٧/٦، "شذرات الذهب" ٢٠٥/٢).

(٤) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء التميمي المروزي (ت ١٨١هـ). ("تذكرة الحفاظ" ٢٧٤/١، "شذرات الذهب" ٣٦١/٢) وتقدمت ترجمته من المؤلف في المقالة [٣٩٩] قوله: ((عبد الله ابن المبارك)).

(٥) الخبر في "الحلية": ١٦٥/٨، و"جامع بيان العلم": ١٠٣١/٢.

(٦) في "تاريخ بغداد": ٣٣٩/١٣.

(٧) أبو يوسف إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي (ت ١٦٠هـ، وقيل: ١٦٢). ("ميزان الاعتدال" ٢٠٨/١، "تقريب التهذيب" ص ١٠٤-).

.....وفقهه كآيات الزبور على صحيفة
فما في المشرقين له نظير ولا في المغربين ولا بكوفة

ما كان أحفظه لكل حديث فيه فقه، وأشد فحصة عنه، وأعلمه بما فيه من الفقه! ((، وتأمه في "الخيرات الحسان" لـ "ابن حجر"^(١).

[٤٢٣] (قوله: وفقه) المراد به ما يعم التوحيد، فإن الفقه - كما عرفه "الإمام" - ((معرفة النفس ما لها وما عليها))، "ط"^(٢).

[٤٢٤] (قوله: كآيات الزبور) التشبيه في الإيضاح والبيان لا في الأحكام؛ لأن الزبور مواعظ، ويحتمل أنه تشبيه في الزينة، والمعنى: أنه زان ما ذكر كما زينت النقوش الطروس^(٣)، "ط"^(٤).

[٤٢٥] (قوله: فما في المشرقين إلخ) المشرق: محل الشروق، أي: الطلوع، والمغرب: محل الغروب، وثناهما مع أن كلاً منهما واحد - كما في قوله تعالى: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمن- ١٧] - على إرادة مشرقَي الشتاء والصيف ومغربيهما، قاله "البيضاوي"^(٥). وقيل: مشرق الشمس والفجر ومغرب الشمس والشفق، أو مشرق الشمس والقمر ومغربيهما، وجمعاً في قوله تعالى: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [المعارج- ٤٠] باعتبار الأقطار أو الأيام أو المنازل، أفاده "ط"^(٦).

[٤٢٦] (قوله: ولا بكوفة) خصها بالذكر مع أن المراد المشرقين والمغربين وما بينهما بقرينة

(١) انظر "الخيرات الحسان": الفصل الثلاثون ص ٧٤.

(٢) "ط": المقدمة ٤٥/١.

(٣) الطروس: جمع طرس، وهو الصحيفة أهـ. "اللسان" مادة (طرس).

(٤) "ط": المقدمة ٤٥/١.

(٥) "تفسير البيضاوي": ص ٧٠٦.

(٦) "ط": المقدمة ٤٥/١.

بَيْتٌ مُشْمَرٌ سَهَرٌ اللَّيَالِي وَصَامَ نَهَارَهُ لِلَّهِ خَيْفَةً
فَمَنْ كَأَيِّ خَيْفَةٍ فِي عُلَاهُ إِمَامٌ لِلْخَلِيفَةِ وَالْخَلِيفَةُ

المقام لأنّها بلده، أو لأنّها من أعظم بلاد الإسلام يومئذٍ، قال في "القاموس"^(١): ((الكوفة: الرَّمْلَةُ الحُمْرَةُ)^(٢) المستديرة، أو كُلُّ رَمْلَةٍ يَخَالُطُهَا حَصْبَاءٌ، ومدينةُ العراقِ الكبرى، وَقِبَةُ الإسلام، ودارُ هجرة المسلمين، مَصْرُهَا "سَعْدُ بْنُ أَبِي وقاصٍ" رضي الله تعالى عنه، وكانت منزلَ نوح، وبنى مسجدَها، سُمِّيَ^(٣) لاستدارتها واجتماعِ الناسِ بها، ويقال لها: كوفان، ويُفْتَحُ، وكوفةُ الجند؛ لأنّها اخْتُطَّتْ فيها خِطُّ الْعَرَبِ أَيَّامَ "عثمان" رضي الله تعالى عنه، خَطَطُهَا "السائبُ بن الأقرع الثقفي" إلخ)).

(٤٢٧) (قوله: بَيْتٌ مُشْمَرٌ إلخ) التَّشْمِيرُ: الجِدُّ والنَّهْيُ، "قاموس"^(٤). و((سَهَرٌ)) فعلٌ ماضٍ، والجملةُ حالٌ على إضمارِ قد، مثلها في قوله تعالى: ﴿أَوْجَاءُ وَكَمْ حَصَرَتْ ضُدُّهُمْ﴾ [النساء - ٩٠]، أو صفةٌ مشبهةٌ، والأوَّلُ أنسبُ بقوله: ((وصام)).

و((الله)) متعلّقٌ بـ ((صام))، و((خيفة)) مفعولٌ لأجله، وزاد في "تنوير الصحيفة" بعد هذا البيتَ بيتين، وهما: [الوافر]

وصانٌ لسانُهُ عن كُلِّ إِفْلَکٍ وما زالتْ جوارحُهُ عَفِيفَةً

(قوله: سُمِّيَ لاستدارتها) كذا في نسخ "القاموس"، والضميرُ راجعٌ للمكان المسمّى كوفةً، وقال "شارحه": ((صَوَابُهُ: سُمِّيَتْ)) اهـ.

(١) "القاموس": مادّة ((كوف)).

(٢) قوله: ((الحُمْرَةُ)) هكذا بخطّه، والذي في عبارة "القاموس": ((الحُمْراء)) بألفِ التَّائِيَةِ الممدودة، ولعلّه الصوابُ. اهـ. مصحّحه.

(٣) قال المرتضى الزبيدي في "شرح"ه على "القاموس" مادّة ((كوف)): ((كذا في النسخ، وصوابه: سُمِّيَتْ)).

(٤) "القاموس": مادّة ((شمر)) بتصرف.

يَعْفُ عن المحارم والملاهي ومرضاة الإله له وظيفة

وننقلُ نبذةً يسيرةً شاهدةً [١/٤٥ق/أ] لهذه الآياتِ عن "ابن حجر"^(١): ((قال الحافظ "الذهبي"^(٢): قد تواترَ قيامُهُ بالليل وتهجُّدُهُ وتعبُّدُهُ، أي: ومن ثَمَّ كان يُسمَّى الوَيْدَ لكثرة قيامه بالليل، بل أحياه بقراءة القرآن في ركعة ثلاثين سنة، وكان يُسمَعُ بكأوه بالليل حتَّى يرحمهُ جيرانه، ووقع رجلٌ فيه عند "ابن المبارك"، فقال: ويحك، أتقعُّ في رجلٍ صلَّى خمساً وأربعين سنة الخمسَ صلواتٍ بوضوءٍ واحدٍ، وكان يجمعُ القرآنَ في ركعة، ونظمتُ ما عندي من الفقه منه؟ ولَمَّا غَسَلَهُ "الحسنُ بنُ عمارة"^(٣) قال: رحمك الله وغفرَ لك، لم تُفْطِرْ منذ ثلاثين سنة، وقد أتعبتَ مَنْ بعدك، وفضحتَ القُرَّاءَ"^(٤)، وقال "الفضلُ بنُ دُكَيْنٍ"^(٥): كان هيباً لا يتكلَّمُ إلَّا جواباً، ولا يخوضُ فيما لا يعنيه ولا يستمعُ إليه، وقيل له: اتقِ الله، فانتفض وطأطأ رأسه، ثم قال: يا أخي، جزاك الله خيراً، ما أحوجُ أهلَ كلِّ وقتٍ إلى مَنْ يذكرهم الله تعالى، وقال "الحسنُ بنُ صالح"^(٦): كان شديدَ الورع، هائباً للحرام، تاركاً لكثيرٍ من الحلال مخافةً الشبهة، ما رأيتُ فقيهاً أشدَّ منه صيانةً لنفسه)).

(١) "الخيرات الحسان": الفصل الرابع عشر ص ٤١- يتصرف.

(٢) في رسالته المسماة "مناقب الإمام أبي حنيفة": ص ١٢- وما بعدها باختصار.

(٣) أبو محمد الحسن بن عمارة بن المضرب الكوفي (ت ١٥٣هـ). ("تاريخ بغداد" ٣٤٥/٧، "شذرات الذهب" ٢٤٣/٢).

(٤) ((ولم تتوسَّد يمينك في الليل منذ أربعين سنة)). كنا في "وفيات الأعيان" ٤١٣/٥، "مناقب الإمام أبي حنيفة" للذهبي ص ١٥.

(٥) الحافظ أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ بن حماد التيمي بالولاء الملائمي الكوفي (ت ٢١٩هـ). ("تاريخ بغداد" ٣٤٦/١٢، "شذرات الذهب" ٩٣/٣).

(٦) أبو عبد الله الحسن بن صالح بن حي الهمداني الثوري الكوفي (ت ١٦٨هـ). ("ميزان الاعتدال" ٤٩٦/١، "تهذيب التهذيب" ٢٨٥/٢).

رأيتُ العائنين له سفاهاً خلافَ الحقِّ مع حُجَجٍ ضعيفةٍ
وكيف يحلُّ أن يُؤدَّى فقيهه له في الأرضِ آثارٌ شريفةٌ
وقد قال ابنُ إدريسٍ مقالاً صحيحَ النقلِ في حِكْمٍ لطيفةٍ

[٤٢٨] (قوله: رأيتُ) أي: علمتُ، أو أبصرتُ، وعلى الأولِ فـ ((العائنين)) مفعولُهُ الأولُ، وهو جمعُ عائبٍ، أُعْلِتْ عينه بالهمزة كقائلٍ وبائعٍ، فافهم.
و((سفاهاً)) مفعولُهُ الثاني، قال في "القاموس"^(١): ((سَفِهَ كَفَرِحَ وَكَرُمَ عَلَيْنَا: جَهَلَ، كَسَفَاةً فَهُوَ سَفِيهٌ. جَمَعُهُ سَفَهَاءُ وَسِفَاهٌ))، و((خلافَ الحقِّ)) صفةٌ، أي: مخالفين، أو ذوي خلافٍ، و((الحجج)) جمعُ حُجَّةٍ بالضمِّ، وهي البرهان، سَمَّاها بذلك بناءً على زعم العائنين، وإلاَّ فهي شُبَّةٌ وأوهامٌ فاسدةٌ.

[٤٢٩] (قوله: ابنُ إدريسٍ) بالتثنية للضرورة، والمرادُ به الإمامُ الرئيسُ ذو العلمِ النفيسِ "محمدُ بن إدريس الشافعي" القرشي رضي الله تعالى عنه، ونفعنا به في الدارين آمين، و((مقالاً)) مصدرٌ قال، منصوبٌ على المفعوليَّةِ المطلقةِ، و((صحيحَ النقلِ)) نعتٌ له، وهو صفةٌ مشبَّهةٌ مضافةٌ إلى فاعلها، أي: صحَّ نقلُهُ عنه، قال "ابن حجر"^(٢): ((وقال "الشافعي" رضي الله تعالى عنه: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَّبِعَ فِي الْفَقْهِ فَهُوَ عِبَالٌ عَلَى "أَبِي حَنِيفَةَ"، إِنَّهُ مَنْ وُفِّقَ لَهُ الْفَقْهُ. هَذِهِ رَوَايَةٌ "حَرَمَلَةَ"^(٣) عَنْهُ، وَرَوَايَةٌ "الرَّبِيع" عَنْهُ: النَّاسُ عِبَالٌ فِي الْفَقْهِ عَلَى "أَبِي حَنِيفَةَ"، مَا رَأَيْتُ - أَيْ: مَا عَلِمْتُ - أَحَدًا أَفْقَهُ [١/٤٥ ق/ب] مِنْهُ، وَجَاءَ عَنْهُ أَيْضاً: مَنْ لَمْ يَنْظُرْ فِي كِتَابِهِ لَمْ يَتَّبِعْ فِي الْعِلْمِ، وَلَا يَتَفَقَّهُ))^(٤) اهـ.

[٤٣٠] (قوله: في حِكْمٍ) أي: في ضمنِ حِكْمٍ لطيفةٍ لم يصرِّحْ بها، منها: ترغيبُ الناسِ

(١) "القاموس": مادةٌ ((سفه)).

(٢) "الخيرات الحسان": الفصل الثالث عشر ص ٣٦-٣٧.

(٣) هو الحافظ أبو عبد الله - وأبو حفص - حَرَمَلَةُ بن يحيى التَّحِيَّي مولا هم المصري الشافعي (ت ٢٤٣هـ). ("تهذيب

التهذيب" ٢/ ٢٣٠، "شذرات الذهب" ٣/ ١٩٨).

(٤) كذا في النسخ جميعها، والذي في "الخيرات الحسان": ((ولم يتفق)).

بأنَّ النَّاسَ فِي فَقْهِ عِيَالٍ عَلَى فَقْهِ الْإِمَامِ "أَبِي حَنِيفَةَ"
 فَلَعْنَةُ رَبَّنَا أَعْدَادَ رَمَلٍ عَلَى مَنْ رَدَّ قَوْلَ "أَبِي حَنِيفَةَ"
 وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ "ثَابِتًا" وَالِدَ الْإِمَامِ أَدْرَكَ الْإِمَامَ "عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ"، فَدَعَا لَهُ
 وَلِذَرِّيَّتِهِ بِالْبَرَكَةِ.....

في مذهبه، والرَّدُّ على العائنين له، وبيانُ اعتقاده في هذا "الإمام"، والإقرارُ بالفضل للمتقدِّم.
 [٤٣١] (قوله: بأنَّ النَّاسَ) الباءُ زائدةٌ، أو للتعدية لتضمَّنْ ((قال)) معنى صرَّحَ ونحوه مما
 يتعدَّى بالباء، و((في فقه)) متعلِّقٌ بـ((عِيَالٍ))، من عالة: إذا تكفَّلَ له بالنفقة ونحوها.
 [٤٣٢] (قوله: على مَنْ رَدَّ قَوْلَ "أَبِي حَنِيفَةَ") أي: على مَنْ رَدَّ ما قاله من الأحكام
 الشرعيَّةِ محتمراً لها، فإنَّ ذلك موجبٌ للطرد والإبعاد، لا مجرد الطعن في الاستدلال؛ لأنَّ
 الأئمةَ لم تزلْ يردُّ بعضهم قولَ بعضٍ، ولا مجرد الطعن في "الإمام" نفسه؛ لأنَّ غايته
 الحرمةُ، فلا يوجبُ اللعنَ، لكنَّ ليس فيه لعنُ شخصٍ معيَّن، فهو كلُّ من الكاذبين ونحوهم من
 العصاة، فافهم.

وفي هذا البيت من عيوب الشعر الإيطاء^(١)، على أنَّه لم يذكره في "تنوير الصحيفة" كما
 قاله "ابن عبد الرزاق".

[٤٣٣] (قوله: وقد ثَبَتَ إلخ) ففي "تاريخ ابن خلِّكان"^(٢) عن "الخطيب"^(٣): ((أَنَّ حَفِيدَ
 "أَبِي حَنِيفَةَ" قَالَ: أَنَا "إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادٍ" بْنِ النِّعْمَانِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ النِّعْمَانِ بْنِ الْمَرْزَبَانِ، مِنْ
 أَبْنَاءِ فَارَسٍ مِنَ الْأَحْرَارِ، وَاللَّهُ مَا وَقَعَ عَلَيْنَا رِقٌّ قَطُّ، وَلِدَ حَدِي "أَبُو حَنِيفَةَ" سَنَةَ ثَمَانِينَ،
 وَذَهَبَ "ثَابِتٌ" إِلَى "عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ" رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَهُوَ صَغِيرٌ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ

(١) الإيطاء: أن يتكرَّرَ لفظُ القافية ومعناها واحد. "معجم البلاغة العربيَّة": ص ٢٢٨ - برقم (٩٢٠).

(٢) المسمى "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان": ٤٠٥/٥، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر، شمس الدين
 المعروف بابن خلِّكان الإزبيلي الشافعي (ت ٦٨١هـ). "كشف الظنون" ٢/٢٠١٧، "قوات الوفيات" ١/١١٠.

(٣) "تاريخ بغداد": ٣٢٦/١٣.

وصحَّ أنَّ "أبا حنيفة" سمِعَ الحديث من سبعةٍ من الصحابة كما بُسِطَ في أواخرِ
 "منية المفتي"،.....

٤٣/١ فيه وفي ذريته، ونحن نرجو أن يكون الله تعالى قد استجاب لـ "عليّ" فينا، و"النعمان بن
 الميزان" أبو ثابتٍ هو الذي أهدى لـ "عليّ" الفالوذجَ في يومِ مهرجان^(١)، فقال "عليّ":
 مهرجوناً كلَّ يومٍ هكذا ((اهـ.

وبه ظهر أنَّ ما في بعض الكتب من قوله: ((وذهب "ثابت" بجديّ إلى "عليّ" إلخ))
 غيرُ ظاهر؛ لأنَّ "عليّاً" مات سنة أربعين من الهجرة كما في "الفئة العراقية"^(٢)، فالظاهر أنَّ
 لفظة ((بجديّ)) من زيادة النَّسخ، أو الباء زائدة، وأصله جدّي.

مطلبٌ فيما اختلفَ فيه من رواية "الإمام" عن بعض الصحابة

[٤٣٤] [قوله: وصحَّ إلخ] قال بعض متأخري المحدثين ممن صنّف في مناقب "الإمام"
 كتاباً^(٣) حافلاً ما حاصله: ((أنَّ أصحابه الأكابر كـ "أبي يوسف" و "محمد بن الحسن"
 و "ابن المبارك" و "عبد الرزاق" وغيرهم لم ينقلوا عنه شيئاً [٤٦ق/١] من ذلك، ولو كان
 لنقلوه، فإنه مما يتنافس فيه المحدثون، ويَعْظُمُ افتخارُهم، وبأنَّ كلَّ سندٍ فيه أنه سمِعَ من
 صحابيٍّ لا يخلو من كذابٍ، فأما رؤيته لـ "أنس" وإدراكه لجماعة من الصحابة بالسنن
 فصحيحان لا شكَّ فيهما، وما وقع لـ "العيني"^(٤) أنه أثبتَ سماعه لجماعة من الصحابة ردةً

(١) مهرجان: معرَّبُ مهرجان، والمراد منه: أوَّلُ حلولِ الشمس في برج الميزان، وهذا اليوم هو أحدُ أعيادِ الفرس،
 وسيأتي ذكره في كتاب الصوم.

(٢) "الفئة العراقية": تواريخُ الرّواة والوفيات ص ١٥٢.

(٣) هذا الكتاب هو "عقود الجنان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان" للمحدث المؤرّخ محمد بن يوسف
 الصّالحيّ الدمشقيّ الشافعيّ (ت ٩٤٢هـ). ("كشف الظنون" ١١٥٥/٢، "هدية العارفين" ٢٣٦/٢ وفيه:
 الخفي)، والنقلُ المذكورُ في الباب الثالث: فيمن أدركه أبو حنيفة من الصحابة ص ٦٢-٦٣- بتصرف.

(٤) أبو محمد وأبو الشاء محمود بن أحمد، بدر الدين الحلبي العيني ثم القاهري (ت ٨٥٥هـ). ("الضوء اللامع"
 ١٣١/١، "الفوائد البهية" ص ٢٠٧-).

وأدرَك بالسنن^(١) نحوَ عشرين صحابياً كما بُسِطَ في أوائلِ "الضَّيَاء"، وقد ذَكَرَ....

عليه صاحبُه الشيخُ الحافظُ "قاسمُ" الحنفِي، والظاهرُ أنَّ سببَ عدمِ سماعه ممن أدرَكه من الصحابة أَنَّهُ أَوَّلَ أمرِهِ اشتغالُ بالاكْتِسَابِ حتَّى أُرْشِدَهُ "الشَّعْبِي"^(٢) لِمَا رَأَى من باهرِ نَجَابَتِهِ إلى الاشتغالِ بالعلم، ولا يَسَعُ مَنْ لَهُ أدنى إلمامٍ بعلمِ الحديثِ خلافُ ما ذَكَرْتُهُ ((اهـ. لكنَّ يُوَيِّدُ ما قاله "العينيُّ" قاعدةُ المحدثين: أنَّ راوِيَّ الاتِّصالِ مقدَّمٌ على راوِيِ الإرسالِ أو الانقطاع؛ لأنَّ معه زيادةً علمٍ، فاحفظ ذلك، فإنَّه مهمٌّ^(٣)، كذا في "عقد اللآلئ" والمرحان^(٤) للشيخ "إسماعيل العجلوني الجَرَّاحي".

وعلى كُلِّ فهو من التابعين، ومَن جَزَمَ بذلك الحافظُ "الذهبي"^(٥) والحافظُ "العسقلاني"^(٦) وغيرُهما، قال "العسقلاني"^(٦): ((إنَّه أدرَكُ جماعةً من الصحابة كانوا بالكوفة بعد مولده بها سنة ثمانين، ولم يثبتْ ذلك لأحدٍ من أئمةِ الأمصار المعاصرين له كـ "الأوزاعي" بالشَّام، و"الحَمَّادين" بالبصرة، و"الثوري" بالكوفة، و"مالك" بالمدينة الشَّريفة، و"الليث بن سعد" بمصر)).

[٤٣٥] (قوله: وأدرَك بالسنن) أي: وَجَدَ في زمنهم وإن لم يَرَهُم كلَّهم.

[٤٣٦] (قوله: كما بَسَطَ في أوائلِ "الضَّيَاء")^(٧) فقال: ((هم: "ابنُ نفيل"، و"وائل"، و"عبد الله بن عامر"، و"ابنُ أبي أوفى"، و"ابنُ جزء"، و"عتبة"، و"المقداد"، و"ابنُ بسر"،

(١) في "و": ((وأدرَك لسبقه بالسنن)).

(٢) أبو عمر عامر بن شَرَّاحيل بن عبد ذي كَبَار الشَّعْبِي الجُمَيْرِيّ التابعي (ت ١٠٣هـ) وقيل في وفاته غير هذا. ("تاريخ بغداد" ٢٢٧/١٢، "سير أعلام النبلاء" ٢٩٤/٤).

(٣) ما تقدَّم من الكلام السابق هو بنصه في "الخيرات الحسان": الفصل السادس ص ٢٨.

(٤) اسم الكتاب كما في المصادر: "عقد اللآلئ بشرح منفحة الغزالي": لأبي الفداء إسماعيل بن محمد الجَرَّاحي العَجَلُونِي الشافعي (ت ١٦٢هـ). ("إيضاح المكنون" ١١٠/٢، "ملك الدرر" ٢٥٩/١).

(٥) في رسالته "مناقب الإمام أبي حنيفة": ص ٧.

(٦) في "فتاويه"، كما في "الخيرات الحسان" ص ٢٥، و"عقود الجمعان" ص ٥٠.

(٧) هو - والله أعلم - "الضياء المعنوي" في شرح مقدمة الغزنوي، وقد مرت ترجمته في المقولة رقم: [٣٦٣].

العلامة شمس الدين "محمد أبو النصر بن عرب شاه" الأنصاري الحنفي في منظومته
الألفية المسماة بـ "جواهر العقائد ودُرر القلائد" ثمانية من الصحابة ممن روى عنهم
الإمام الأعظم "أبو حنيفة" رضي الله عنهم أجمعين، حيث قال: [رجز]
معتقداً مذهب عظيم الشأن "أبي حنيفة"

و"ابن ثعلبة"، و"سهل بن سعد"، و"أنس"، و"عبد الرحمن بن يزيد"، و"محمود بن لبيد"،
و"محمود بن الربيع"، و"أبو أمامة"، و"أبو الطفيل"، فهؤلاء ثمانية عشر^(١) صحابياً، وربما
أدرَكَ غيرهم ممن لم أظفر به ((. اهـ ملخصاً^(٢)).

وزاد في "تنوير الصحيفة": (("عمرو بن حريث"، و"عمرو بن سلمة"، و"ابن عباس"،
و"سهل بن منيف"))^(٣)، ثم قال: ((وغير هؤلاء من أمثال الصحابة رضي الله تعالى
عنهم))، اهـ "ابن عبد الرزاق".

[٤٣٧] (قوله: مذهب) بسكون الباء لضرورة النظم، وهو مضاف، و((عظيم)) مضاف
إليه. اهـ "ح"^(٤).

(١) قوله: ((ثمانية عشر)) هكذا بخطه، والذي ذكره سنة عشر فقط، فليحزر. اهـ. مصححه.
(٢) في "د" زيادة: ((وقد ذكر الإمام أبو الحسن المرغيناني صاحب "الهداية" في أول كتابه المسمى بـ "التجنيس
واليزيد" يستند إلى أبي حنيفة قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: ((طلب العلم فريضة على
كل مسلم))، ثم ذكر بسنن آخر إلى الإمام أنه قال: لما دخلت المسجد الحرام رأيت حلقة عظيمة، فقلت لأبي:
حلقة من هذه؟ قال: حلقة عبد الله بن جزء الربيدي صاحب رسول الله ﷺ، يقول: ((من تفقه في دين الله كساه
الله هبة، وورقه من حيث لا يحتسب))، ثم قال أبو الحسن: وقد صح أنه كان من التابعين، حيث روى عن عدو
من الصحابة الطاهرين رضوان الله عليهم أجمعين، منهم أنس بن مالك، وعبد الله بن جزء كما روينا، ومنهم
زيد بن عبد الله، وعبد الله بن أبي أوفى، ووائل بن الأسقع، وعائشة بنت عمرد، وعندي تلك الأحاديث مروية
بأسانيد متصلة اهـ.)).

(٣) قوله: ((وسهل بن منيف)) هكذا بخطه، والمعروف سهل بن حنيف كزبير، وليحزر. اهـ. مصححه.

(٤) "ح": المقدمة ق ٤/ب بتصرف يسير.

وجابر.....

مات بالبصرة سنة اثنتين، وقيل: ثلاث وتسعين، ورجَّحه "النووي"^(١) وغيره، وقد جاوز المائة، قال "ابن حجر"^(٢): ((قد صحَّ - كما قال "الذهبي"^(٣) - أنه رآه وهو صغير، وفي رواية قال: رأيته مراراً وكان مخضباً بالحمرة، وجاء من طرق أنه رَوَى عنه أحاديث ثلاثة^(٤))، لكن قال أئمة المحدثين: مدارُّها على مَنْ اتَّهمه الأئمةُ بوضع الأحاديث ((اهـ. قال بعض الفضلاء: وقد أطال العلامة "طاش كيري"^(٥) في سردِ النُقول الصحيحة في إثباتِ سماعه منه، والمُثبتُ مقدَّم على النافي.

[٤٤٥] قوله: و"جابر" أي: "ابن عبد الله"، واعتُرضَ بأنَّه مات سنة (٧٩) قبل ولادة "الإمام" بسنة، ومن ثمَّ قالوا في الحديث المرويَّ عن "أبي حنيفة" عن "جابر" رضي الله تعالى عنه أنه عليه السلام: ((أمرُ مَنْ لم يُرزَقْ ولداً بكثرة الاستغفار والصدقة، ففعلَ فولدَ له تسعة ذكور)). إنَّ حديثَ موضوع^(٦)، "ابن حجر"^(٧).

(١) "تهذيب الأسماء واللغات" ١/٢٢٧.

(٢) "الخيرات الحسان": الفصل السادس ص ٢٠٠.

(٣) "مناب الإمام أبي حنيفة": ص ٨٠.

(٤) الأحاديث الثلاثة التي رواها الإمام عن أنس رضي الله عنه هي: ((طلبُ العلم فريضةٌ على كلِّ مسلمٍ))، و((الدالُّ على الخير كفاعِل))، و((إنَّ الله يحبُّ إعانةَ اللهفان))، وقد خرَّجَ هذه الأحاديث الحُرَّازيُّ في "جامع مسانيد الإمام" ١/٨٣-٨٦، ومدارُّ هذه الأحاديث على أحمد بن محمد بن الصَّلْتِ بن المَعْلَسِ الجَمَانِي، وهو كذابٌ دجَّالٌ بسَطَ الكلامَ عليه ابنُ حَجَرٍ في "لسان الميزان" ١/٢٦٩-٢٧٢، وينبغي أن نذكرَ هنا أنَّ هذه الأحاديث ثابتةٌ من غيرِ هذه الطريق.

(٥) لم نعرِ على ذلك فيما بين أيدينا من كتب العلامة طاش كيري زاده.

(٦) أخرجَه الديلميُّ كما في ذيل "الآلئ المصنوعة" ص ١١٠، والحُورَزَمِيُّ في "جامع مسانيد الإمام" ١/٢٤١ بإسنادٍ أكثرَه مجاهيلٌ عن أبي حنيفة عن جابر مرفوعاً. قال الصَّلْحِيُّ في "عقود الجمان" ص ٥٩: ((وجرَّمَ الذهبيُّ في "الميزان" وابن حَجَرٍ في "اللسان" بوضع هذا الحديث)). اهـ، ولم نجدْ فيهما، وأوردَ السيوطيُّ في ذيل "الآلئ المصنوعة" ص ١١٠ وحَكَمَ بوضعه.

(٧) "الخيرات الحسان": الفصل السادس ص ٢٠٠.

..... وابن أبي أوفى كذا عن عامر
أعني أبا الطفيل ذا ابنٍ واثلة

لكن نقل "ط" ^(١) عن "شرح الخوارزمي" ^(٢) على "مسند الإمام": ((أن "الإمام" قال في سائر الأحاديث: سمعت، وفي روايته عن "جابر" ما قال: سمعت، وإنما قال: عن "جابر" كما هو عادة التابعين في إرسال الأحاديث، ويمكن أن يقال: إنه يتمشى على القول بولادة "الإمام" سنة (٧٠))) اهـ.

أقول: والحديث المذكور إن كان موجوداً في مسند "الإمام" فغاية ما فيه أنه مرسل، وأما الحكم عليه بالوضع فلا وجه له؛ لأن "الإمام" حجة ثبت، لا يضع ولا يروي عن وضاع.
[٤٤٦] [قوله: "و"ابن أبي أوفى"] هو "عبد الله"، آخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة (٨٦)، وقيل: سنة (٨٧)، وقيل: سنة (٨٨)، "سيوطي" في "شرح التقريب" ^(٣).
قال "ابن حجر" ^(٤): [١/٤٧ق/أ] ((روى عنه "الإمام" هذا الحديث المتواتر:)) مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِداً وَلَوْ كَمَفْحَصِ قَطَاةٍ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ)) ((.

[٤٤٧] [قوله: أعني "أبا الطفيل"] أي: أقصد بـ "عامر" المذكور "أبا الطفيل بن واثلة" - ٤٤/١

(١) "ط": المقتمة ٤٧/١.

(٢) المسمى "جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة": ٢٤/١، وهو شرح أبي المؤيد محمد بن محمود الخطيب الخوارزمي (ت ٦٥٥هـ)،

على "مسند الإمام أبي حنيفة" رحمه الله. ("كشف الظنون" ١٦٨٠/٢، ووفاته فيه: ٦٦٥، "الخواهر المضية" ٣/٣٦٥).

(٣) المسمى "تدريب الراوي": النوع الأربعون ٢/٢٣٠، لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين

السيوطي (ت ٩١١هـ). شَرَحَ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير "للإمام النووي". ("كشف الظنون"

٤٦٥/١، "الضوء اللامع" ٤/٦٥).

(٤) "الخيرات الحسان": الفصل السادس ص ٢٧.

(٥) أخرجه الخوارزمي في "جامع المسانيد" ٢٤/١ من طريق الإمام أبي حنيفة عن عبد الله بن أبي أوفى مرفوعاً، لكنه لا يثبت

من هذه الطريق. وأخرجه أحمد ١/٢٤١، والبخاري (٤٥٠) كتاب الصلاة - باب مَنْ بَنَى مَسْجِداً، ومسلم (٥٣٣) كتاب

المساجد - باب فضل بناء المساجد والحث عليها عن عثمان بن عفان، وفي الباب عن ابن عباس وجابر رضي الله عنه.

..... وابن أنيس الفتى واثلة

بكسر الراء المثناة - الليثي، وهو آخرُ الصحابة موتاً على الإطلاق، توفي بمكة، وقيل: بالكوفة سنة مائة كما جزم به "العراقي"^(١) وغيره تبعاً لـ "مسلم"^(٢)، وصحح "الذهبي"^(٣): ((أنه سنة عشر ومائة))، وقيل: سبع وعشرين.

[٤٤٨] (قوله: "وإبن أنيس") هو "عبد الله الجهني"، أخرَج بعضهم بسنده إلى "الإمام" أنه قال: ولدت سنة ثمانين، وقدم "عبد الله بن أنيس" صاحب رسول الله ﷺ الكوفة سنة أربع وتسعين ورأيتُه، وسمعتُ منه عن رسول الله ﷺ: ((حُبُّكَ الشَّيْءَ يُعْمِي وَيُصِمُّ))^(٤)، واعتَرَضَ بأنَّ في سنده مجهولين، وبأنَّ "ابن أنيس" مات سنة (٥٤). وأجيب: بأنَّ هذا الاسمُ خمسة من الصحابة، فعملُ المراد غيرُ "الجهني". وردُّ بأنَّ غيره لم يدخل الكوفة.

[مطلب: ترجمة "واثلة بن الأسقع"]

[٤٤٩] (قوله: "واثلة") هو بالراء المثناة أيضاً كما في "القاموس"^(٥)، "ابن الأسقع" بالقاف، مات بالشام سنة خمس أو ثلاث أو ستِ وثمانين، "سيوطي"^(٦). وروى "الإمام" عنه حديثين: ((لا تُظهِرِ الشَّمَاتَةَ لِأَخِيكَ فَيَعَاثِبَهُ اللَّهُ وَيَتَلَيَّكَ))، ((دَغْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ))، والأوَّلُ رواه "الترمذي"^(٧) من وجهٍ آخرَ وحسنه، والثاني جاء من رواية جمع

(١) "التبصرة والتذكرة": معرفة الصحابة ٣/٣٤.

(٢) في "صحيحه" (٢٢٤٠) كتاب الفضائل - باب كان النبي ﷺ أبيضَ مليحَ الوجه.

(٣) "سير أعلام النبلاء": ٤٧٠/٣.

(٤) أخرجه أحمد ١٩٤/٥ و٤٥٠/٦، وأبو داود (٥١٣٠) كتاب الأدب - باب الهوى، عن أبي الدرداء، وحسنه السخاوي

في "المقاصد الحسنة" ص ١٨١- رقم (٣٨١)، والسيوطي في "الجامع الصغير" ١/٥٠٠ رقم (٣٦٧٤)، وأخرجه الخوارزمي

في "جامع مسانيد الإمام" ٢٣/١ عن عبد الله بن أنيس مرفوعاً، وقد تكفل ابن عابدين برّد هذه الرواية.

(٥) "القاموس": مادة ((وتل)).

(٦) "تدريب الراوي": النوع التاسع والثلاثون: معرفة الصحابة ٢/٢٣١.

(٧) أخرجه الترمذي (٢٥٠٦) كتاب صفة القامة - باب لا تُظهِرِ الشَّمَاتَةَ لِأَخِيكَ، وقال: هذا حديث حسن غريب، وحسنه أيضاً

النووي في "الأذكار" ٣١٠/١، والمنذري في "الترغيب والترهيب" ٣/٣١٠، والسخاوي في "المقاصد الحسنة" (١٢٩٣).

عن ابنِ جَزْءٍ قد رَوَى الإمامُ

من الصحابة^(١)، وصَحَّحَهُ الأئمةُ، "ابن حجر"^(٢).

[مطلب: ترجمة "عبد الله بن الحارث بن جزء"]

[٤٥٠] (قوله: عن "ابن جزء") هو "عبد الله بن الحارث بن جزء" بفتح الجيم وسكون الزاي وبالمهمزة، الزبيدي بضم الزاي مضغراً، واعرَضَ بأنه مات سنة (٨٦). بمصرَ بسَفَط "أبي تراب"، قرية من الغريبة قرب سمنود والمحلة^(٣)، وكان مقيماً بها. وأما ما جاء عن "أبي حنيفة": مِنْ أَنَّهُ حجَّ مع أبيه سنة (٩٦)، وأنه رأى "عبد الله" هذا يدرسُ بالمسجد الحرام، وسمع منه حديثاً فردَّه جماعةٌ منهم الشيخُ "قاسم" الخنفي: ((بأنَّ سَنَدَ ذلك فيه قلبٌ وتحريفٌ، وفيه كَذَابٌ باتِّفاقٍ، وبأنَّ "ابنَ جزءٍ" مات بمصرَ ولـ "أبي حنيفة" ستُّ سنين، وبأنَّ "ابنَ جزءٍ" لم يدخل الكوفةَ في تلك المدةَ))، "ابن حجر"^(٤).

(١) أخرجه أبو يعلى (٧٤٩٢)، والطبرانيُّ في "الكبير" ٧٨/٢٢ (١٩٣)، و٨٠/٢٢ (١٩٧)، وأورده الهيثمي في "المجمع" ٢٩٤/١٠ كتاب الزهد - باب التورع عن الشبهات، وقال: رواه أبو يعلى والطبراني، وفيه عيبٌ بن القاسم، وهو متروكٌ، وأورده من طريق آخر، وفيه إسماعيلُ بن عبد الله الكندي، وهو ضعيفٌ، ويشهدُ له حديث الحسن بن علي الآتي تخريجه ص ٥٨.

أما رواية هذا الحديث والذي قبله من طريق أبي حنيفة عن واثلة فباطلة؛ لأنَّ واثلة تُوِيَ بدمشق سنة ثلاثٍ وثمانين، وقيل: سنة خمسٍ وثمانين كما في الإصابة ٥٩٠/٣، فكيف يحصل لأبي حنيفة السماعُ منه وله من العمر ثلاث أو خمسُ سنين وهو في الكوفة وواثلة في دمشق؟!

(٢) "الخيرات الحسان": الفصل السادس ص ٢٧.

(٣) سَمْنُود: بلدٌ من نواحي مصر جهة دمياط، مدينةٌ أزليةٌ على ضفة النيل، بينها وبين المحلة ميلان، كانت إحدى العجائب. "معجم البلدان" ٢٨٨/٣.

والمحلة: مدينةٌ مشهورةٌ بالديار المصرية، وهي عدَّةُ مواضع، أكبرُها وأشهرُها بين القاهرة ودمياط، وهي محلةٌ دَقْلَا. "معجم البلدان" ٧٦/٥.

(٤) "الخيرات الحسان": الفصل السادس ص ٢٦، وانظر "سير أعلام النبلاء" ٣٨٧/٣.

..... وبنْت عَجْرَدٍ هِيَ التَّمَامُ
 رضي الله الكريم دائماً عنهم وعن كلِّ الصَّحَابِ العُظَمَاءِ^(١)
 وتوفي ببغداد - قيل في السَّجْنِ لِيَلِيَّ القَضَاءِ -

[٤٥١] (قوله: "و بنْت عَجْرَدٍ") اسمها "عائشة"، واعتُزِرَ بأنَّ حاصل كلام "الذهبي"^(٢) وشيخ [١/٤٧ق/ب] الإسلام "ابن حجر العسقلاني"^(٣): ((أَنَّ هَذِهِ لَا صَحْبَةَ لَهَا، وَأَنَّهَا لَا تَكَادُ تُعْرَفُ))، وبذلك رُدُّ مَا رَوَى: أَنَّ "أَبَا حَنِيفَةَ" رَوَى عَنْهَا هَذَا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ: «أَكْثَرُ جَنَدِ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ الْجَرَادُ، لَا أَكُلُهُ، وَلَا أَحْرُمُهُ»^(٤)، "ابن حجر الهيثمي"^(٥). وزاد على مَنْ ذَكَرَ هُنَا مَنْ رَوَى عَنْهُمْ "الإمام" فقال: ((وَمِنْهُمْ "سَهْلُ بْنُ سَعِيدٍ"، وَوَفَاتَهُ سَنَةَ (٨٨)، وَقِيلَ: بَعْدَهَا، وَمِنْهُمْ "السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سَعِيدٍ"، وَوَفَاتَهُ سَنَةَ إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ، وَمِنْهُمْ "عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسَيْرٍ"، وَوَفَاتَهُ سَنَةَ (٩٦)، وَمِنْهُمْ "مَحْمُودُ بْنُ الرَّيِّعِ"، وَوَفَاتَهُ سَنَةَ (٩٩)).

[٤٥٢] (قوله: رضي الله الأصوب: ((فرضي))) بالفاء كما في نسخة لَيْتَمَ الوزن، ويسلم من ادِّعاء دخول الحَزَلِ فيه.

[٤٥٣] (قوله: لِيَلِيَّ القَضَاءِ) أي: قضاء القضاة لتكون قضاء الإسلام من تحت أمره، والطالب له هو "المنصور"، فامتنع فحبسه، وكان يُخْرَجُ كُلَّ يَوْمٍ، فَيُضْرَبُ عَشْرَةَ أَسْوَاطٍ، وينادى

(١) هذا البيت ليس في "و".

(٢) "ميزان الاعتدال" ٢/٣٦٤.

(٣) "لسان الميزان": ٣/٢٢٧.

(٤) أخرجه الخوارزمي في "جامع مسانيد الإمام" ٢٥/١ عن عائشة بنت عجر، وأخرجه أبو داود (٣٨١٣) كتاب الأطعمة -

باب أكل الجراد، وابن ماجه (٣٢١٩) كتاب الصيد - باب صيد الحيتان والجراد، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٩/٢٥٧

كتاب الصيد والذبايح - باب ما جاء في أكل الجراد، والطبراني في "الكبير" ٢٥١/٦ (٦١٢٩) عن سلمان بن مرقع.

(٥) "الخيرات الحسان": الفصل السادس ص ٢٧..

وله سبعون سنة.....

عليه في الأسواق، ثم ضُربَ ضرباً موجعاً حتى سال الدُم على عقبه، ونوديَ عليه وهو كذلك، ثم ضُيِّقَ عليه تضيقاً شديداً حتى في مأكله ومشربه، فبكى وأكد الدعاء، فتوفي بعد خمسة أيام، وروى جماعة: أنه دُفِعَ إليه قَدَحٌ فيه سُمٌّ، فامتنع وقال: لا أُعِينُ على قتل نفسي، فصُبَّ في فيه قهراً، قيل: إنَّ ذلك بحضرة "المنصور"، وصحَّ أنه لَمَّا أَحْسَنَ بالموت سجدةً، فمات وهو ساجد، قيل: والسبب في ذلك أنَّ بعض أعدائه دسَّ إلى "المنصور" أنه هو الذي أثارَ عليه "إبراهيم بن عبد الله" بن الحسن بن الحسين بن علي رضي الله عنهم الخارجَ عليه بالبصرة، فطَلَبَ منه القضاء مع علمه بأنَّه لا يقبلُهُ ليتوصَّلَ إلى قتله. اهـ ملخصاً من "الخيرات الحسان" لـ "ابن حجر" (١).

وذكرَ "التميمي" (٢): ((أنَّ "الخطيب" (٣) رَوَى بسنده: أنَّ "ابن هُبَيْرَةَ" (٤) كان عاملَ "مروان" على العراق، فكَلَّم "أبا حنيفة" أنَّ يَلِيَّ قضاء الكوفة فأبى، فضربه مائة سوطٍ وعشرة أسواطٍ، ثم خَلَّى سبيلَهُ، وكان "أحمد بن حنبل" إذا ذُكِرَ [له] (٥) ذلك بكى، وترخَّم عليه، خصوصاً بعد أن ضُربَ هو أيضاً)) اهـ.

فالظاهرُ تعدُّدُ القصة، وبنو "مروان" قبل "المنصور"، فإنَّه من بني "العباس"، فقصةُ "ابن هُبَيْرَةَ" كانت أولاً، والله أعلم.

[٤٥٤] (قوله: وله) أي: من العمر.

(١) "الخيرات الحسان": الفصل الحادي والثلاثون ص ٧٦.

(٢) "الطبقات السنية": ١٠٤-١٠٣/١ باختصار.

(٣) "تاريخ بغداد": ٣٢٦/١٣ بتصرف.

(٤) في النسخ: ((أبا هُبَيْرَةَ))، وما أثبتناه من "تاريخ بغداد" و"الطبقات السنية" هو الصواب، وابن هُبَيْرَةَ هو أبو خالد يزيد بن عمر بن هُبَيْرَةَ القُرَازِي (قتل سنة ١٣٢ هـ). (وفيات الأعيان" ٣١٣/٦، "شذرات الذهب" ١٤٨/٢).

(٥) ما بين المنكسرين من "طبقات التميمي".

بتاريخ خمسين ومائة، قيل: ويوم توفي وُلِدَ الإمام "الشافعي" رحمته الله، فعُدَّ من مناقبه، وقد قيل: الحكمة في مخالفة تلامذته له أنه رأى صبيّاً يلعبُ في الطين، فحذَرُهُ من السقوط، فأجابه: بأن احذر أنت السقوط، فإنَّ في سقوط العالم سقوط العالم.....

[٤٥٥] (قوله: بتاريخ) متعلّق بقوله: ((توفي))، فما قبله بيان المكان، وهذا بيان الزمان.

مطلب في مولد الأئمة الأربعة ووفاتهم ومدة حياتهم

(فائدة)

قد علمت أنَّ "أبا حنيفة" وُلِدَ سنة (٨٠)، [١/٤٨ق/أ] ومات سنة (١٥٠)، وعاش سبعين سنة. وقد وُلِدَ الإمام "مالك" سنة (٩٠)، ومات سنة (١٧٩)، وعاش (٨٩) سنة. و"الشافعي" وُلِدَ سنة (١٥٠)، ومات سنة (٢٠٤)، وعاش (٥٤) سنة. و"أحمد" وُلِدَ سنة (١٦٤)، ومات سنة (٢٤١)، وعاش (٧٧) سنة، وقد نظّم جميع ذلك بعضُهم مشيراً إليه بحروف الجمل، لكلِّ إمامٍ منهم ثلاث كلماتٍ على هذا الترتيب، فقال:

تاريخ "نعمان" يَكُنْ سَيْفٌ سَطَا	و"مالك" في قطع جَوْفٍ ضَبَّطَا
و"الشافعي" صِيْنٌ بِرٍ نَدَّ	و"أحمد" بِسَبْقِ أَمْرٍ جَعَلَا
فاحسبْ على ترتيب نظم الشعر	ميلادهم فموتهم كالعُمر

[٤٥٦] (قوله: فأجابه إلخ) لله درُّ هذا الصبيِّ ما أحكمه! حيث عَلِمَ أنَّ سقوطه وإنْ تضرَّرَ به جسده وحده لكنّه لا يضرُّ في الدِّين، فكأنّه ليس بسقوطٍ بخلاف سقوط العالم في طريق الحقِّ، فإنّه إذا كان قبل بذلِ المجهود في نيل المقصود يلزم منه سقوطٌ غيره ممَّن اتَّبَعَه أيضاً، فيعودُ ضررُهم عليه، وذلك ضررٌ في الدِّين، على حدِّ قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا لَا تَقْصِرُ الْإِبْصَارُ﴾ [الحج-٤٦]، أي: العمى الضارُّ ليس عمى الأبصار، وإنما هو عمى القلوب.

فحينئذٍ قال لأصحابه:.....

[مطلب]

[مشاورة "أبي حنيفة" لأصحابه في الفقه]

[٤٥٧] {قوله: فحينئذٍ إلخ} رَوَى الإمامُ "أبو جعفر الشيرازي"^(١) عن "شقيق البلخي"^(٢) أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: ((كَانَ الْإِمَامُ "أَبُو حَنِيفَةَ" مِنْ أَوْرَعِ النَّاسِ، وَأَعْبَدِ النَّاسِ، وَأَكْرَمِ النَّاسِ، وَأَكْثَرَهُمْ احْتِطَاطًا فِي الدِّينِ، وَأَبْعَدَهُمْ عَنِ الْقَوْلِ بِالرَّأْيِ فِي دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَانَ لَا يَضَعُ مَسْأَلَةً فِي الْعِلْمِ حَتَّى يَجْمَعَ أَصْحَابَهُ عَلَيْهَا، وَيَعْقِدَ عَلَيْهَا مَجْلِسًا، فَإِذَا اتَّفَقَ أَصْحَابُهُ كُلُّهُمْ عَلَى مُوَافَقَتِهَا لِلشَّرِيعَةِ قَالَ لـ "أَبِي يُوسُفَ" أَوْ غَيْرِهِ: ضَعُفَا فِي الْبَابِ الْفُلَانِيَّ)) اهـ. كَذَا فِي "الْمِيزَانِ" لِلْإِمَامِ "الشَّعْرَانِيَّ"^(٣) قَدْ سُرَّه.

وَنَقَلَ "ط"^(٤) عَنْ "مُسْنَدِ الْخَوَارِزْمِيِّ"^(٥): ((أَنَّ "الْإِمَامَ" اجْتَمَعَ مَعَهُ أَلْفٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، أَجْلَهُمْ وَأَفْضَلُهُمْ أَرْبَعُونَ قَدْ بَلَغُوا حَدَّ الْجَهْدِ، وَقَرَّبَهُمْ وَأَدْنَاهُمْ، وَقَالَ لَهُمْ: إِنِّي أَلَحَمْتُ هَذَا الْفَقْهَ، وَأَسَرَجْتُهُ لَكُمْ فَأَعِينُونِي، فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ جَعَلُونِي جَسْرًا عَلَى النَّارِ، فَإِنَّ الْمُنْتَهَى لَغَيْرِي وَالْعِبَاءُ^(٦) عَلَى ظَهْرِي، فَكَانَ إِذَا وَقَعَتْ وَاقِعَةٌ شَاوَرَهُمْ وَنَظَرَهُمْ وَحَاوَرَهُمْ وَسَلَّاهُمْ،

(١) لم نعتز على ترجمته فيما بين أيدينا من المصادر، والذي في "الميزان" للشعرائي: ((أبو جعفر الشيرازي))، وقال ص ٦٥٥: ((وقد روى الإمام أبو جعفر الشيرازي، نسبة إلى قرية من قرى بلخ بسنده المتصل إلى أبي حنيفة عليه السلام أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ....)) اهـ.

(٢) أبو علي شقيق بن إبراهيم بن علي الأزدي البجلي الحُرَّاسَانِيَّ (ت ١٩٤هـ، وقيل: ١٥٣) صوفي زاهد. ("حلية الأولياء" ٥٨/٨، "وفيات الأعيان" ٤٧٥/٢).

(٣) "الميزان الكبير": ٧١/١.

(٤) "ط": المقدمة ٤٨/١ بتصرف، نقلًا عن سيف الأئمة السبلي.

(٥) المسمى "جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة": المقدمة ٣٣-٣٢/١، وتقدمت ترجمته ص ٢١٢-.

(٦) الذي في النسخ: ((العبء))، ولعله تحريفٌ، وما أثبتناه من "ط" ٤٨/١.

إِنْ تَوَجَّهَ لَكُمْ دَلِيلٌ فَقُولُوا بِهِ، فَكَانَ كُلُّ يَأْخُذُ بِرَوَايَةٍ عَنْهُ وَيَرْجُّحُهَا، وَهَذَا مِنْ غَايَةِ احتياطه وورعه.....

فيسمع ما عندهم من الأخبار والآثار، ويقول ما عنده، وينظرهم شهراً أو أكثر حتى يستقرَّ آخرُ الأقوال، فيثبتهُ "أبو يوسف" حتى أثبت الأصول على هذا المنهاج شوري، لا أنه تفرّد بذلك كغيره من الأئمة ((اهـ.

[٤٥٨] (قوله: إِنْ تَوَجَّهَ لَكُمْ دَلِيلٌ) [١/٤٨ق/ب] أي: ظهرَ لكم في مسألة وجهُ الدليل على غير ما أقول، "ط"^(١).

[٤٥٩] (قوله: فَقُولُوا بِهِ) وكان كذلك، فحصل المخالفة من الصاحبين في نحو ثلث المذهب، ولكن الأكثر في الاعتماد على قول "الإمام"، "ط"^(٢).

[٤٦٠] (قوله: فَكَانَ كُلُّ يَأْخُذُ بِرَوَايَةٍ عَنْهُ) أي: فليس لأحدٍ منهم قولٌ خارجٌ عن أقواله، ولذا قال في "الولوالجية"^(٣) من كتاب الجنائيات: ((قال "أبو يوسف": ما قلتُ قولاً خالفْتُ فيه "أبا حنيفة" إلا قولاً قد كان قاله، وروي عن "زفر" أنه قال: ما خالفْتُ "أبا حنيفة" في شيء إلا قد قاله ثم رجَّع عنه، فهذا إشارةٌ إلى أنهم ما سلكوا طريقَ الخلاف، بل قالوا ما قالوا

(قوله: فليس لأحدٍ منهم قولٌ خارجٌ عن أقواله) ما مشى عليه إحدى طريقتين كما سيأتي نقله عن "أدب المفتي" في كتاب القضاء.

الثانية: أنَّ مثل "أبي يوسف" و"محمد" مشغولون بالاجتهاد، ومن تأمل أحوالهم وفتاواهم واختياراتهم علم أنهم لم يكونوا مقلدين لأئمتهم في كل ما يقولونه، وخلافهم لهم أظهر من أن يُنكر وإن كان منهم المستقل والمستكثر.

(١) "ط": المَقْدَمَةُ ٤٨/١.

(٢) "ط": المَقْدَمَةُ ٤٨/١.

(٣) لم نعر على هذا النقل في "الفتاوى الولوالجية"، وهي لأبي المكارم إسحاق بن أبي بكر، ظهير الدين الوَلَوَالِجِي (ت ٧١٠ هـ). ("كشف الظنون" ١/٢٣٠، "الجواهر المضية" - الهامش ١/٣٧٥، مقدمة "الولوالجية").

عن اجتهد رأي اتباعاً لما قاله أستاذهم "أبو حنيفة" ((اهـ.

وفي آخر "الحاوي القدسي"^(١): ((وإذا أخذ بقول واحدٍ منهم يعلم قطعاً أنه يكون به
أخذاً بقول "أبي حنيفة"، فإنه روي عن جميع أصحابه من الكبار كـ "أبي يوسف" و "محمد"
و "زفر" و "الحسن" أنهم قالوا: ما قلنا في مسألة قولاً إلا وهو روايتنا عن "أبي حنيفة"،
وأقسموا عليه أيماناً غلاتاً، فلم يتحقق إذاً في الفقه جواب ولا مذهب إلا له كيفما كان،
وما نسيب إلى غيره إلا بطريق المجاز للموافقة ((اهـ.

فإن قلت: إذا رجع المجتهد عن قول لم يبق قولاً له، بل صرح في قضاء "البحر"^(٢):
((بأن ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه، وأن المرجوع عنه ليس قولاً له))^(٣) اهـ.

وفيه^(٤) عن "التوشيح"^(٥): ((أن ما رجع عنه المجتهد لا يجوز الأخذ به))، فإذا كان
كذلك فما قاله أصحابه مخالفين له فيه ليس مذهبه، فحينئذ صارت أقوالهم مذهب لهم مع
أننا التزمنا تقليد مذهبه دون مذهب غيره، ولذا نقول: إن مذهبنا حنفي لا يوسفني ونحوه.

قلت: قد يجاب بأن "الإمام" لما أمر أصحابه بأن يأخذوا من أقواله بما يتجه لهم منها
عليه الدليل صار ما قالوه قولاً له لا يثنائه على قواعده التي أسسها^(٦) لهم، فلم يكن مرجوعاً
عنه من كل وجه، فيكون من مذهبه أيضاً.

(١) "الحاوي القدسي": فصل إذا اختلفت الروايات ق ١٩١/أ. وهو لأحمد بن محمد بن محمد بن سعيد بن نوح،
جمال الدين القابسي الغزنوي (ت ٥٩٣هـ). ("كشف الظنون" ١/٦٢٧، "الجواهر المضية" ١/٣١٥، "هدية
العارفين" ٨٩/١).

(٢) "البحر": كتاب القضاء - فصل في التقليد ٢٩٤/٦ باختصار.

(٣) من (بل صرح)، إلى ((قولاً له)) ساقط من "ت".

(٤) أي: في "البحر": كتاب الطهارة ١/١٤٥.

(٥) "التوشيح": لأبي حفص عمر بن إسحاق بن أحمد، سراج الدين الهندي الغزنوي (ت ٧٧٣هـ)، وهو شرحه الكبير على
"هداية المرغباني". ("كشف الظنون" ٢/٣٤-٢٠٣، "الدرر الكامنة" ٣/١٥٤، "الفوائد البهية" ص ١٤٨-).

(٦) في "٣": ((اللها)).

وَعِلْمٌ.....

مطلب: صحَّ عن "الإمام" أنه قال: إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي

ونظيرُ هذا ما نقله العلامة "بيري" في أوَّل "شرح" على "الأشباه"^(١) عن "شرح الهداية" لـ "ابن الشحنة"^(٢)، ونصُّه: ((إذا صحَّ الحديث وكان على خلاف المذهب عُملَ بالحديث، ويكون ذلك مذهبي، ولا يخرجُ مقلده عن كونه [١/٤٩ق] حنيفاً بالعمل به، فقد صحَّ عنه أنه قال: إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي، وقد حكى ذلك "ابن عبد البر"^(٣) عن "أبي حنيفة" وغيره من الأئمة)) اهـ. ونقله أيضاً الإمام "الشعراني"^(٤) عن "الأئمة الأربعة".

ولا يخفى أنَّ ذلك لمن كان أهلاً للنظر في النصوص ومعرفة مُحكميها من منسوخها، فإذا نظرَ أهلُ المذهب في الدليل، وعملوا به صحَّ نسبته إلى المذهب لكونه صادراً بإذن صاحب المذهب؛ إذ لا شكَّ أنه لو عِلِمَ ضعفُ دليله رجَّعَ عنه، وأتبعَ الدليلَ الأقوى، ولذا ردَّ المحقق "ابن الهمام" على بعض المشايخ - حيث أفتوا بقول "الإمامين" - ((بأنه لا يُعدَّلُ عن قول "الإمام" إلَّا لضعفِ دليله^(٥))).

[٤٦١] (قوله: وعِلْمٌ) خبر آخرُ عن قوله: ((وهذا))، أي: وهذا القولُ عِلْمٌ منه، أي: دليلُ

(١) هي حاشيته المسماة "عمدة ذوي البصائر لحل مهمات الأشباه والنظائر": وتقدَّمت ترجمته ص ١٤٦.
(٢) أبو الفضل عمَّاد بن عمَّاد بن عمَّاد بن عمَّاد، محب الدين المعروف بابن الشَّحنة الصغير الحلبي (ت ٨٩٠هـ)، واسم شرحه "نهاية النهاية". ("كشف الظنون" ٢/٢٠٣٦، "الضوء اللامع" ٩/٢٩٥، "البدر الطالع" ٢/٢٦٣).
(٣) "الإتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء": الجزء الثالث - باب جامع في فضائل أبي حنيفة وأخباره ص ١٤٢ - وما بعدها.
(٤) "الميزان الكبرى": ١/٦٩.

(٥) من ذلك ردُّه على بعض المشايخ الذين أفتوا بقول الصاحبين في وقت صلاة العشاء، وعبارته في "الفتح" ١/١٩٦: ((ومن المشايخ من اختار الفتوى على رواية أسد بن عَمْرٍو، عن أبي حنيفة رحمه الله كقولهما، ولا تساعده رواية ولا دراية، أمَّا الأوَّلُ فلا تُهْملُ خلافُ الرواية الظاهرة عنه، وأمَّا الثاني....)). اهـ وردَّ أيضاً على من أفتى بقولهما في آخر وقت تكبير التشريق، وعبارته ٢/٤٩: ((وقول من جعل الفتوى على قولهما خلافُ مقتضى الترجيح)) اهـ. وانظر "البحر الرائق": كتاب القضاء - فصل في التقليد ٦/٢٩٣.

بأنَّ الاختلاف من آثار الرحمة، فمهما كان الاختلاف^(١) أكثر.....

عليه بأنَّ الاختلاف إلخ، "ط"^(٢). وفي بعض النسخ: ((وعليه)) بالضمير، وهو المناسب.

[٤٦٢] (قوله: بأنَّ الاختلاف) أي: بين المجتهدين في الفروع، لا مطلق الاختلاف.

مطلب في حديث: اختلاف أمّتي رحمة

[٤٦٣] (قوله: من آثار الرحمة) فإنَّ اختلاف أنمة الهدى توسعة للناس كما في أول التاترخانية^(٣)، وهذا يشير إلى الحديث المشهور على ألسنة الناس، وهو: «اختلاف أمّتي رحمة»، قال في «المقاصد الحسنة»^(٤): ((رواه "البيهقي" بسند منقطع عن "ابن عباس" رضي الله تعالى عنهما بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «مهما أوتيتم من كتاب الله فاعمل به، لا عذر لأحد في تركه، فإنَّ لم يكن في كتاب الله فسنة مني ماضية، فإنَّ لم تكن سنة مني فما قال أصحابي، إنَّ أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأیما أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة»^(٥)))،

٤٦/١

(١) ((الاختلاف)) ليست في "و".

(٢) "ط": المقدمة ٤٨/١.

(٣) «الفتاوى التاترخانية»: المقدمة ٨٢/١، وهو كتاب جمع فيه مؤلفه عالم بن العلاء الأنصاري الأندلسي الدهلوي الهندي (ت ٧٨٦هـ)، مسائل «المحيط البرهاني» و«الذخيرة» و«الفتاوى الحانية» و«الظهيرة» و«الخلاصة» وغيرها، وأشار بمجمعه الخان الأعظم تاتارخان، لذلك اشتهر به، وقيل: إنه سماه «زاد المسافر». («كشف الظنون» ٢٦٨/١، «هدية العارفين» ٤٣٥/١، «فهرس مخطوطات الظاهرية» - الفقه الحنفي ١٢٢/١، ١٠/٢).

(٤) «المقاصد الحسنة» في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة: ص ٦٩، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن، شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ). («كشف الظنون» ١٧٧٩/٢، «الضوء اللامع» ٢/٨، «الكواكب السائرة» ٥٣/١).

(٥) أخرجه البيهقي في «المدخل» برقم (١٥٢) من حديث سليمان بن أبي كريمة عن جوير عن الضحّاك عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((مهما أوتيتم من كتاب إلخ)). وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٦٩-٧٠: «ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني، والديلمي في مسنده بلفظ: ((سواء))، وجوير ضعيف جداً، والضحّاك عن ابن عباس منقطع، وعزه الزركشي إلى كتاب «الحجة» لنصر المقدسي مرفوعاً من غير بيان لسنده ولا صحابه، وقال ابن حجر: هذا الحديث مشهور على الألسنة، وقد أورده ابن الحاجب في مباحث القياس بلفظ: ((اختلاف أمّتي رحمة للناس))، وكثر السؤال عنه، وزعم كثير من الأئمة أنه لا أصل له.

و في «فيض القدير» ٢١٢/١: قال الإمام السبكي: ليس معروف عند المحذّنين، ولم أقف له على سند صحيح ولا

ضعيف ولا موضوع. اهـ =

وأوردَهُ "ابنُ الحاجب" في "المختصر"^(١) بلفظ: «اختلافُ أمتي رحمةً للناس»، وقال "منلا علي القاري"^(٢): ((إنَّ "السيوطي" قال^(٣): أخرجهُ "نصرُ المقدسي" في "الحجَّة"^(٤)، و"البيهقي" في "الرسالة الأشعرية"^(٥) بغير سندٍ، ورواه "الحليمي"^(٦) و"القاضي حسين"^(٧)،

- نقول: بل له أصلٌ وسندٌ، فقد أخرجهُ العراقيُّ في "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار" في تخريج ما في الإحياء من الأخبار ٢٣/١ وقال: ذكره البيهقيُّ في "رسالته الأشعرية" تعليقاً، وأسنده في "الدخل" من حديث ابن عباسٍ بلفظ: ((اختلافُ أصحابي لكم رحمةً)) وإسناده ضعيف.

وكذا عزاه العراقيُّ لآدم بن أبي إياس في كتاب "العلم والحكم" دون بيانٍ بلفظ: ((اختلافُ أصحابي رحمةً لأمتي))، قال: ((وهو مرسلٌ ضعيف، وبهذا اللفظ ذكره البيهقيُّ في "رسالته الأشعرية" بغير إسناد. اهـ. "الشُّذرة في الأحاديث المشتهرة" لابن طولون ٤٢/١.

وأخرج ابن سعد في "الطبقات" ١٨٩/٥، والبيهقي في "الدخل" كما في "المقاصد" ص ٧٠- عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال: ((كان اختلافُ أصحاب رسول الله ﷺ رحمةً للناس))، وإسناده صحيح. وأخرج البيهقيُّ في "الدخل" عن عمر بن عبد العزيز قال: ((ما سرُّني لو أنَّ أصحاب محمد ﷺ لم يختلفوا؛ لأنهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة)).

(١) لم نجده في "مختصر المنتهى" ولا في أصله "منتهى السؤل" بعد التقصي والبحث الدقيق. وابن الحاجب هو أبو عمرو عثمان بن عمر، جمال الدين المعروف بابن الحاجب الكُردي المصري المالكي (ت ٦٤٦هـ). ("وفيات الأعيان" ٢٥٨/٣، "شذرات الذهب" ٤٠٦/٧).

(٢) "الأسرار المرفوعة": ص ٨٤ - رقم (١٧).

(٣) "الجامع الصغير": ٣٩١/١ رقم (٢٨٨).

(٤) "الحجَّة على تارك الحجَّة": لأبي الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسي النابلسي الدمشقي الشافعي (ت ٤٩٠هـ). ("كشف الظنون" ٦٣١/١، "شذرات الذهب" ٣٩٦/٥، "هدية العارفين" ٤٩٠/٢).

(٥) "الرسالة الأشعرية": ص ١٠٠، وهي لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى المعروف بالبيهقي الخُسرَوَجُردِي الحُرَّاساني الشافعي (ت ٥٠٨هـ)، مطبوعة ضمن كتاب "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري" لابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١هـ)، "سير أعلام النبلاء" ١٦٣/١٨، "شذرات الذهب" ٢٤٨/٥.

(٦) في كتاب الشهادات من تعليقه. كذا في "فيض القدير": ٢١٢/١. والحليمي هو أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجُرَّحاني الشافعي (ت ٤٠٣هـ). ("سير أعلام النبلاء" ٢٣١/١٧، "شذرات الذهب" ١٩/٥).

(٧) هو القاضي أبو علي حسين بن محمد بن أحمد المُرُورُودِي الشافعي (ت ٤٦٢هـ). ("تهذيب الأسماء واللغات" =

كانت الرحمة أوفر؛ لما قالوا:.....

و"إمام الحرمين"^(١) وغيرهم، ولعله خرَّجَ في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا)).
ونقل السيوطي^(٢) عن "عمر بن عبد العزيز" أنه كان يقول: ((ما سرَّني لو أنَّ أصحاب محمد ﷺ لم يختلفوا؛ لأنهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة)).
وأخرَجَ "الخطيب"^(٣): ((أنَّ "هارون الرشيد" [١/٤٩ق/ب] قال لـ "مالك بن أنس": يا "أبا عبد الله"، نكتبُ هذه الكتبَ - يعني: مؤلفات الإمام "مالك" - ونفرِّقُها في آفاقِ الإسلام لتحملَ عليها الأمة، قال: يا أمير المؤمنين، إنَّ اختلاف العلماء رحمةٌ من الله تعالى على هذه الأمة، كلُّ يتبع ما صَحَّ عنده، وكلُّهم على هدى، وكلُّ يريدُ الله تعالى))، وتأمُّه في "كشف الحفاء ومزيل الإلباس"^(٤) لشيخ مشايخنا الشيخ "إسماعيل الجراحي".
[٤٦٤] (قوله: كانت الرحمة أوفر) أي: الإنعام أزيد، "ط"^(٥).

[٤٦٥] (قوله: لما قالوا) باللام، أي: لما رواه العلماء في شأن ذلك، وهو الحديث السابق وغيره، ويحتمل أنها كافٌ معلقةٌ حرفُها النَّسَاح، أي: كما قال العلماء ذلك، ويحتمل أنَّ جملة قوله: (("رسم المفتي")) مقولُ القول، ومحطُّ التعليل على التخيير في الإفتاء بالقولين

- ١٦٤/١، "وفيات الأعيان" ١٣٤/٢.

نقول: وهذا مبني على جواز النسبة في الأعلام المركبة إلى صدرها دون عجزها، وفيها وجوه أخرى كما هو مبسوط في كتب الصرف.

(١) أبو المعالي عبدُ الملك بن عبد الله بن يوسف، ضياء الدين الجَوْنِي النِّسَابُورِي الشَّافِعِي (ت ٤٧٨هـ). ("وفيات الأعيان" ١٦٧/٣، "هدية العارفين" ١/٦٢٦).

(٢) "جزيل المواهب": ص ١٩٠ - نقلًا عن "المدخل" للبيهقي.

(٣) في "الرواة عن مالك"، كما ذكره السيوطي في "جزيل المواهب" ص ١٩٠.

(٤) انظر "كشف الحفاء ومزيل الإلباس" عَمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: "١/٦٣-٦٤، لأبي الفداء إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي الشافعي (ت ١١٦٢هـ). ("إيضاح المكنون" ٣/٣٥٩،

"سلك الدرر" ٢٥٩/١).

(٥) "ط": المقدمة ٤٨/١.

رسم المفتي أن ما اتَّفَقَ عليه أصحابنا في الروايات الظاهرة يُفتَى به قطعاً، واختلَفَ فيما اختلفوا فيه.....

المصحَّحَيْن، فإنَّ في ذلك رحمةً وتوسعةً، "ط"^(١).

مطلب: رسم المفتي

[٤٦٦] (قوله: "رسم المفتي") أي: العلامة التي تدلُّ المفتيَ على ما يفتي به، وهو مبتدأ، وقوله: ((أنَّ إلخ)) خبره. قال في "فتح القدير"^(٢): ((وقد استقرَّ رأيُ الأصوليين على أنَّ المفتيَّ هو المجتهد، فأما غير المجتهد ممن يحفظُ أقوالَ المجتهد فليس بمفتٍ، والواجبُ عليه إذا سئل أن يذكر قولَ المجتهد كـ "الإمام" على وجه الحكاية، فعُرفَ أنَّ ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى، بل هو نقلُ كلام المفتي ليأخذَ به المستفتي. وطريقُ نقله لذلك عن المجتهد أحدُ أمرين: إمَّا أن يكون له سندٌ فيه، أو يأخذُه من كتابٍ معروفٍ تداولته الأيدي نحو كتب "محمد بن الحسن" ونحوها؛ لأنَّه بمنزلة الخبر المتواتر أو المشهور)). انتهى "ط"^(٣).

مطلب في طبقات المسائل وكتب ظاهر الرواية

[٤٦٧] (قوله: في الروايات الظاهرة) اعلم أنَّ مسائل أصحابنا الحنفية على ثلاث طبقات، أشرتُ إليها سابقاً^(٤) ملخصةً، ونظمتها:

الأولى: مسائل الأصول، وتسمَّى ظاهر الرواية أيضاً، وهي مسائلُ مرويةٌ عن أصحاب المذهب،

(قوله: وهو مبتدأ، وقوله: أنَّ إلخ خبره) هذا الإعرابُ أحدُ ما قيل في إعرابِ أسماء التراجم، ولا شكَّ أنَّ قوله: ((رسم المفتي)) ترجمة.

(١) "ط": المقلَّمة ٤٨/١.

(٢) "فتح القدير": كتاب القاضي ٣٦٠/٦ بتصرفٍ يسير.

(٣) "ط": المقلَّمة ٤٩/١ بتصرف.

(٤) المقالة [٣٤٣] قوله: ((والنواد)).

وهم "أبو حنيفة" و"أبو يوسف" و"عبد" و"يُلقَى بهم زفر" و"الحسن بن زياد" وغيرهما ممن أخذَ عن "الإمام"، لكنَّ الغالب الشائع في ظاهر الرواية أن يكون قول "الثلاثة". وكتب "ظاهر الرواية" كتب "محمد" الستة: "المبسوط"، و"الزيادات"، و"الجامع الصغير"، و"السير الصغير"، و"الجامع الكبير"، [١/٥٠ ق/١] و"السير الكبير"، وإنما سُميت بظاهر الرواية لأنها رُويت عن "محمد" بروايات الثقات، فهي ثابتة عنه، إمّا متواترة أو مشهورة عنه.

الثانية: مسائل النوادر، وهي المروية عن أصحابنا المذكورين، لكن لا في الكتب المذكورة، بل إمّا في كتب آخر لـ "محمد" كـ "الكيسانيات" و"الهارونيات" و"الجرجانيات" و"الرقيات"، وإنما قيل لها غير "ظاهر الرواية" لأنها لم تُرو عن "محمد" بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الأولى، وإمّا في كتب غير كتب "محمد" كـ "المجرد" ^(١) لـ "الحسن بن زياد" وغيره، ومنها كتب "الأمالى" المروية عن "أبي يوسف".

[مطلب]

[في تعريف الأمالي]

والأمالي: جمع إملاء، وهو ما يقوله العالم بما فتح الله تعالى عليه من ظهر قلبه، ويكتبه التلامذة، وكان ذلك عادة السلف.

وإمّا برواية مفردة كرواية "ابن سماعه" و"المعلّى بن منصور" وغيرهما في مسائل معينة. الثالثة: الوقائع، وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عنها ولم يجدوا فيها رواية، وهم أصحاب "أبي يوسف" و"محمد" وأصحاب أصحابهما وهلمّ جرّاً، وهم كثيرون، فمن أصحابهما مثل: "عصام بن يوسف"، و"ابن رستم"، و"محمد بن سماعه"،

(١) في النسخ جميعها: ((المحرر))، والصواب ما أثبتناه؛ إذ ليس للحسن بن زياد "المحرر"، وسيأتي التعريف بـ "المجرد"

و"أبي سليمان الجرجاني"، و"أبي حفص البخاري"، ومن بعدهم مثل "محمد بن سلمة"، و"محمد بن مقاتل"، و"نصير بن يحيى"، وأبي النصر "القاسم بن سلام"^(١)، وقد يتفق لهم أن يخالفوا أصحاب المذهب لدلائل وأسباب ظهرت لهم، وأول كتاب جُمع في فتواهم فيما بلغنا كتاب "النوازل" للفقير "أبي الليث" السمرقندي، ثم جَمَعَ المشايخ بعده كتاباً آخر كـ "مجموع النوازل" و"الواقعات" لـ "الناطفي"، و"الواقعات" لـ "الصدر الشهيد"، ثم ذَكَرَ المتأخرون هذه المسائل مختلطة غير متميزة كما في "فتاوى قاضي خان" و"الخلاصة" وغيرهما، وميز بعضهم كما في كتاب "المحيط" لـ "رضي الدين السرخسي"، فإنه ذَكَرَ أولاً مسائل الأصول ثم النوازل ثم الفتاوى، ونعم ما فعل.

واعلم أن من كتب مسائل الأصول كتاب "الكافي" لـ "الحاكم الشهيد"، وهو كتاب معتمد في نقل المذهب، شرحه جماعة من المشايخ، منهم الإمام شمس الأئمة "السرخسي"، وهو المشهور [١/٥٠٠ ق/ب] بـ "مبسوط السرخسي"، قال العلامة "الطرسوسي"^(٢): (("مبسوط السرخسي" لا يُفعل بما يخالفه، ولا يُركنُ إلّا إليه، ولا يفتى ولا يُعوّلُ إلّا عليه))، ومن كتب المذهب أيضاً "المنتقى"، له أيضاً، إلّا أنه فيه بعض النوازل.

واعلم أن نسخ "المبسوط" المروي عن "محمد" متعدّد، وأظهرها "مبسوط أبي سليمان" ٤٧/١ الجوزجاني، وشرح "المبسوط" جماعة من المتأخرين مثل شيخ الإسلام "بكر" المعروف بـ "خواهر زاده"، ويسمى "المبسوط الكبير"، وشمس الأئمة "الخلواني" وغيرهما، ومبسوطاتهم شروح في الحقيقة، ذكروها مختلطة بـ "مبسوط محمد" كما فعل شُرّاح "الجامع الصغير" مثل

(١) كذا في النسخ، ولعل الصواب: ((أبو نصر محمد بن سلام))؛ إذ ليس بين أئمة الأخفاف أبو نصر القاسم بن سلام - فيما نعلم - انظر "الجواهر المضية" ٩٢/٤، و"الفوائد البهية" ص ١٦٨-.

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن أحمد، نجم الدين - وقيل: برهان الدين - الطرسوسي الدمشقي (ت ٧٥٨ هـ). ("الدرر الكائنة" ٤٣/١، "الطبقات السنية" ٢١٣/١، "الفوائد البهية" ص ١٠٠، "معجم المؤلفين" ٤٤/١، وفي "الجواهر المضية" ٢١٣/١ أنه أحمد بن علي، وصحح التميمي والكتّوي الأول).

"فخر الإسلام" و"قاضي خان" وغيرهم، فيقال: ذكره "قاضي خان" في "الجامع الصغير"، والمراد "شرحه"، وكذا في غيره. اهـ ملخصاً من "شرح البيري" على "الأشباه"، و"شرح الشيخ إسماعيل" النابلسي على "شرح الدرر"^(١)، فاحفظ ذلك، فإنه مهم كحفظ طبقات مشايخ المذهب، وسنذكرها قريباً^(٢) إن شاء الله تعالى.

وفي كتاب الحج من "البحر"^(٣): ((أَنَّ "كافي الحاكم" هو جمعُ كلامِ "محمد" في كتبه الستة التي هي "ظاهر الرواية")).

وفسّر في "معراج الدراية" قبيل باب الإحصار الأصل بـ "المبسوط"، وفي باب العيدين من "البحر"^(٤) و"النهر"^(٥): ((أَنَّ "الجامع الصغير" صنّفه "محمد" بعد "الأصل"، فما فيه هو المعوّل عليه))، ثم قال في "النهر"^(٦): ((سَمِّيَ "الأصل" أصلاً لأنه صُنِفَ أولاً، ثم "الجامع الصغير"، ثم "الكبير"، ثم "الزيادات"، كذا في "غاية البيان"^(٧))). اهـ.

وذكر الإمام شمس الأئمة "السرخسي" في أوّل "شرحه" على "السير الكبير"^(٨): ((أَنَّ "السير الكبير" هو آخرُ تصنيفٍ صنّفه "محمد" في الفقه)).

(١) "الإحكام": ١/٢٤ ب وما بعدها، للشيخ إسماعيل بن عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الأصل الدمشقي (ت ١٠٦٢هـ). وهو: شرح "درر الأحكام" في شرح غرر الأحكام كلاهما للقاضي محمد بن قراموز الشهير بمغلا خسر (ت ٨٥هـ). ("كشف الظنون" ١١٩٩/٢، "خلاصة الأثر" ٤٠٨/١، "الفوائد البهية" ص ١٨٤-).

(٢) المقولة [٥١٤] قوله: ((وَأَمَّا الْمُقِيدُ (إخ))

(٣) "البحر": باب الإحصار ٦٠/٣.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة ١٧٠/٢.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة ق ٨٧/ب نقلاً عن "البحر".

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب العيدين ق ٨٧/ب.

(٧) "غاية البيان ونادرة الأقران": لأمر كاتب بن أمير عمر، قوام الدين المكتبي بأبي حنيفة الاتقاني الفارابي العميد (ت ٧٥٨هـ) شرح "هداية المرغباني". ("كشف الظنون" ٢٠٣٢/٢، "الطبقات السنية" ٢٢١/٢، "الفوائد البهية" ص ٥٠-).

(٨) "شرح السير الكبير": المقدمة ١/١.

وفي "شرح المنية" لـ "ابن أمير حاج" الحلبي^(١) في بحث التسميع: ((أَنَّ "محمَّدًا" قرأ أكثر الكتب على "أبي يوسف"، إلّا ما كان فيه اسمُ "الكبير"، فإنه من تصنيفِ "محمدٍ" كـ "المضاربة الكبير"، و"المزارعة"^(٢) الكبير"، و"المأذون الكبير"، و"الجامع الكبير"، و"السير الكبير"))، وتأمّل هذه الأبحاث في "منظومتنا" في "رسم المفتي" وفي "شرحها"^(٣).

[مطلب]

[الكتبُ التي لا يعولُ عليها في الإفتاء في المذهب]

(تسمّة)

قدّمنا^(٤) عن "فتح القدير" كيفيةَ الإفتاء مما في الكتب، فلا يجوزُ الإفتاء مما في الكتب الغريبة، وفي "شرح الأشباه" لشيخنا المحقّق "هبة الله" البعلبيّ: ((قال شيخنا العلامة "صالح الجيني" ^(٥): "إنّه لا يجوزُ الإفتاء من الكتب المختصرة كـ "النهر"، و"شرح الكنز" لـ "العيني"، و"الدر المختار" شرح "تنوير الأبصار"، أو لعدم الاطلاع على حالِ مؤلّفها كـ "شرح الكنز" ^(٦) لـ "ملا مسكين" و"شرح النقاية" لـ "القهستاني"، أو لنقلِ الأقوال الضعيفة فيها كـ "القنية" لـ "الراهدي"، فلا يجوزُ الإفتاء من هذه [١/٥١ق/أ] إلّا إذا علّمَ المنقولُ عنه، وأخذهُ منه، هكذا سمعتهُ منه، وهو علامةٌ في الفقهِ مشهورٌ، والعُهدَةُ عليه)) اهـ.

أقول: وينبغي إلحاقُ "الأشباه والنظائر" بها، فإنَّ فيها من الإيجاز في التعبير ما لا يُفهمُ

(١) "الحلبة": كتاب الصلاة - صفة الصلاة ٢/ ١١٠/أ.

(٢) في النسخ كلها: ((والزراعة الكبير))، وما أثبتناه هو الصواب كما في "الحلبة" و"رسائل ابن عابدين" ١٩/١.

(٣) انظر "رسائل ابن عابدين": ١٩/١ وما بعدها.

(٤) المقولة [٤٦٦] قوله: ((رسم المفتي)).

(٥) صالح بن إبراهيم بن سليمان الجينيّ الدمشقي (ت ١١٧٠هـ، وقيل: ١١٧١). ("سلك الدرر" ٢/ ٢٠٨،

"الأعلام" ٣/ ١٨٨).

(٦) من ((للعيني)) إلى ((الكنز)) ساقط من "٣".

والأصحُّ - كما في "السراجية" وغيرها - : ((أنه يُفتَى.....

معناه إلا بعد الاطلاع على مأخذه، بل فيها في مواضع كثيرة الإيجازُ المخلُّ، يظهرُ ذلك لمن مارسَ مطالعتها مع الحواشي، فلا يأمنُ المفتي من الوقوع في الغلط إذا اقتصرَ عليها، فلا بدُّ له من مراجعة ما كُتِبَ عليها من الحواشي أو غيرها.

ورأيتُ في "حاشية أبي السَّعود" الأزهرِيَّ على "شرح مسكين"^(١): ((أنه لا يعتمدُ على "فتاوى ابن نجيم"^(٢) ولا على "فتاوى الطوري"^(٣))).

[٤٦٨] (قوله): والأصحُّ كما في "السراجية"^(٤) أقولُ: عبارتها: ((نمَّ الفتوى على الإطلاقِ على قول "أبي حنيفة"^(٥))، ثمَّ قول "أبي يوسف"، ثمَّ قول "محمد"، ثمَّ قول "زفر" و"الحسن بن زياد"، وقيل: إذا كان "أبو حنيفة" في جانبٍ وصاحبه في جانبٍ فالمفتي بالخيار، والأوَّلُ أصحُّ إذا لم يكن المفتي مجتهداً)) اهـ.

(١) "فتح العين": كتاب الطلاق - باب الكتابات ١٣٦/٢ نقلًا عن والده، وتَمَامُ العبارة فيه: ((ولا إذا تَأَيَّدَتْ بنقلٍ آخر)). و"فتح العين" هي حاشية لأبي السَّعود محمد بن علي بن علي بن إسكندر، السيد الشريف الحسيني المصري (ت ١١٧٢هـ) على شرح محمد بن عبد الله، مُعِين الدين المعروف بـمَلَأَ مسكين الفَرَاهِي الهَرَوِي (ت ٩٥٤هـ) على "كنز الدقائق". ("إيضاح المكنون" ١٧٣/٢، "الأعلام" ٢٩٦/٦، مقدمة "فتح العين"، "معجم المطبوعات" لسركيس ٣١٦/١).

(٢) المسماة بـ"الفتاوى الزينية": لزين الدين المعروف بابن نجيم المصري (ت ٩٧٠هـ). ("كشف الظنون" ١٢٢٣/٢، "الطبقات السنية" ٢٧٥/٣، "التعليقات السنية على الفوائد البهية" ص ١٣٤-).

(٣) المسماة بـ"الفواكه الطُّورِيَّة في الحوادث المصْرَِّة": لمحمد بن الحسين بن علي الطُّورِي القادري الحنفي (كان حيًّا س ١١٣٨هـ)، جَمَعَ فيه ورَتَّبَ فتاوى سراج الدين الهندي، وزاد عليها. ("إيضاح المكنون" ٢٠٢/٢، "هدية العارفين" ٣١٨/٢، "الأعلام" ١٠٣/٦).

(٤) "الفتاوى السراجية": كتاب أدب المفتي والتنبيه على الجواب ٤٨١/٢ (هامش "الفتاوى الخانية")، وهي لأبي محمد علي بن عثمان بن محمد، سراج الدين التُّيمِي الأَوْشِي الفَرَّغَانِي (ت بعد ٥٦٩هـ). ("كشف الظنون" ١٢٢٤/٢، "هدية العارفين" ٧٠٠/١، "الأعلام" ٣١٠/٤).

(٥) عبارة "السراجية" ٤٨١/٢: ((على قول أبي حنيفة، ثم يقول صاحبه، ثم قول أبي يوسف...)).

بقول "الإمام" على الإطلاق، ثم بقول "الثاني"، ثم بقول "الثالث"، ثم بقول "زفر" و "الحسن بن زياد" ((.....

فمقابل الأصح غير مذكور في كلام "الشارح"، فافهم.

[٤٦٩] (قوله: بقول "الإمام") قال "عبد الله بن المبارك": ((لأنه رأى الصحابة، وزاحم التابعين في الفتوى، فقوله أسد وأقوى ما لم يكن اختلاف عصر و زمان))، كذا في "تصحیح" العلامة "قاسم"^(١).

[٤٧٠] (قوله: على الإطلاق) أي: سواء انفرد وحده في جانب أو لا كما يفيد كلام "السراجية" من مقابلته بالقول الثاني المفصل، فافهم.

[٤٧١] (قوله: ثم بقول "الثاني") أي: ثم إذا لم يوجد لـ "الإمام" رواية يؤخذ بقول "الثاني"، وهو "أبو يوسف"، فإن لم يوجد له رواية أيضاً فيؤخذ بقول "الثالث"، وهو "محمد" إلخ.

(قوله: فمقابل الأصح غير مذكور في كلام "الشارح") وجعل "الطحطاوي" مقابل الأصح ما ذكره "الشارح" بعده، ولا مانع من جعل مقابله ما ذكره "الشارح" وما ذكره في "السراجية"، وكل منهما اقتصر على بعض مقابله، تأمل. نعم على التوفيق الآتي بين ما في "الحاوي" وما في "السراجية" لا معنى لجعل ما في "الحاوي" مقابلاً للأصح.

ثم إن دعوى أن ما في "السراجية" يدل على هذا التوفيق غير مسلمة له، فإن عبارتها دالة على تقييد أصحية الأول بما إذا لم يكن المفتي مجتهداً، ومفادها أنه إذا كان مجتهداً لا يكون الأول هو الأصح بل غيره، وهو اعتبار قوة المدرّك، ويدل لهذا ظاهر ما نقله عن "ابن المبارك"، وليس في كلامه أنه إذا كان مجتهداً تعين عليه العمل بما هو أقوى دليلاً قولاً واحداً، تأمل.

(١) "الترجيح والتصحیح": لأبي القَـدَل قاسم بن قَطْلُوبَغا بن عبد الله، زين الدين السُّودُوني المصري (ت ٨٧٩هـ) على "مختصر القدوري". ("كشف الظنون" ١/٦٣٤، "الضوء اللامع" ١٨٤/٦، "التعليقات السنّة على الفوائد البهية" ص ٩٩-).

وصَحَّحَ فِي "الْحَاوِي الْقَدْسِيَّ" قُوَّةَ الْمَدْرَكِ،.....

[مطلب]

[المعول عليه قُوَّةُ الدَّلِيلِ فِي التَّرْجِيحِ بَيْنَ أَقْوَالِ أُنَمَّتْنَا لِمَنْ كَانَ أَهْلًا لِلنَّظَرِ]

[٤٧٢] (قوله: وصَحَّحَ فِي "الْحَاوِي الْقَدْسِيَّ" ^(١) قُوَّةَ الْمَدْرَكِ) أي: الدليل، وبه عُبِّرَ فِي "الْحَاوِي"، قال "ح" ^(٢): ((والذي يظهرُ فِي التَّوْفِيقِ - أي: بَيْنَ مَا فِي "الْحَاوِي" وَمَا فِي "السَّرَاحِيَّةِ" - أَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ قُوَّةُ إِدْرَاكِ لِقُوَّةِ الْمَدْرَكِ يَفْتِي بِالْقَوْلِ الْقَوِي الْمَدْرَكِ، وَإِلَّا فَالترتيبُ)) اهـ. أقول: يدلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ "السَّرَاحِيَّةِ": ((وَالأَوَّلُ أَصَحُّ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَفْتِي مُجْتَهِدًا))، فَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُجْتَهِدَ - يَعْنِي: مَنْ كَانَ أَهْلًا لِلنَّظَرِ فِي الدَّلِيلِ - يَتَّبِعُ مِنَ الْأَقْوَالِ مَا كَانَ أَقْوَى دَلِيلًا، وَإِلَّا اتَّبَعَ التَّرْتِيبَ السَّابِقَ.

وعن هذا تراهـم قد رجَّحون قولَ بعض أصحابه على قوله كما رجَّحوا قول "زفر" وحده في سبع عشرة مسألة ^(٣)، فتنبَّع ما رجَّحوه؛ لأنَّهم أهلُ النظر في الدليل. ولم يذكر ما إذا اختلفت الرواياتُ عن "الإمام"، أو لم يوجدْ عنه [١/٥١ ق/ب] ولا عن أصحابه روايةً أصلاً، ففي الأولِ يؤخذُ بأقواها حجةً كما في "الْحَاوِي" ^(٤)، ثم قال: ((وإذا لم يوجدْ فِي الْحَادِثَةِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ جَوَابٌ ظَاهِرٌ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ الْمَشَايِخُ الْمُتَأَخَّرُونَ قَوْلًا وَاحِدًا يُؤْخَذُ بِهِ، فَإِنْ اختلفوا يُؤْخَذُ بِقَوْلِ الْأَكْثَرِينَ ثُمَّ الْأَكْثَرِينَ مِمَّا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الْكِبَارُ الْمَعْرُوفُونَ مِنْهُمْ كـ "أَبِي حَفْصٍ"، وَ"أَبِي جَعْفَرٍ"، وَ"أَبِي الْلَيْثِ"، وَ"الطَّحَاوِيَّ" وَغَيْرِهِمْ مَنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُمْ جَوَابٌ أَلْبَتَهُ نَصًّا يَنْظُرُ الْمَفْتِي فِيهَا نَظْرَ تَأَمُّلٍ وَتَدْبِيرٍ وَاجْتِهَادٍ لِيَجِدَ فِيهَا مَا يَقْرُبُ إِلَى الْخُرُوجِ عَنِ الْعَهْدَةِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا جَزَافًا، وَيَحْشَى اللَّهَ تَعَالَى وَيُرَاقِبُهُ،

(١) "الْحَاوِي الْقَدْسِيَّ": فصل: إذا اختلفت الروايات ق ١/٩١.

(٢) "ح": المقدمة ق ٥/٥.

(٣) بل هي عشرين، انظر المقالة [١٦١٦٩] قوله: ((وهذا من الست التي يفتي بها بقول زفر)).

(٤) "الْحَاوِي الْقَدْسِيَّ": فصل: إذا اختلفت الروايات ق ١/٩١.

٤٨/١ فإنه أمرٌ عظيمٌ لا يتجاسرُ عليه إلا كلُّ جاهلٍ شقيٍّ)) اهـ.
(تَمَمَّه)

قد جعلَ العلماءُ الفتوى على قولِ "الإمامِ الأعظم" في العباداتِ مطلقاً، وهو الواقعُ بالاستقراء ما لم يكن عنه روايةٌ كقولِ المخالفِ كما في طهارةِ الماءِ المستعملِ^(١) والْتِمُّمِ^(٢) فقط عند عدم غير نبيذ التمر، كذا في "شرح المنية الكبير" لـ "الحلي"^(٣) في بحث التِمُّمِ. وقد صرَّحوا بأنَّ الفتوى على قول "حمَّدي" في جميع مسائلِ ذوي الأرحام، وفي قضاء "الأشباه والنظائر"^(٤): ((الفتوى على قول "أبي يوسف" فيما يتعلَّقُ بالقضاء كما في "القنية"^(٥)) و"البرازية"^(٦)) اهـ.

أي: لحصولِ زيادة العلم له به بالتجربة، ولذا رجَّعَ "أبو حنيفة" عن القولِ بأنَّ الصَّدقةَ أفضلُ من حجِّ التطوُّعِ لمَّا حجَّ وعَرَفَ مشقَّتَه^(٧)، وفي "شرح البيهقي"^(٨): ((أنَّ الفتوى على قول "أبي يوسف" أيضاً في الشهادات، وعلى قول "زُفَر" في سبع عشرة مسألة حرَّرتها

(قوله: ما لم يكن عنه رواية) أي: قد صحَّحها أهلُ المذهب.

(١) المقولة [١٧٥٠] قوله: ((وهو طاهر)).

(٢) المقولة [١٩٩٨] قوله: ((ويقدم التيمم على نبيذ التمر)).

(٣) "شرح المنية الكبير" - ص ٦٦ - المسمى "غنية المتملِّي" لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلي القُسطنطيني (ت ٩٥٦ هـ)، شرح به "منية المتملِّي" وغنية المبتدي" لأبي عبد الله محمد بن محمد بن علي، سديد الدين الكاشغري (ت ٨٧٥ هـ). ("كشف الظنون" ١٨٨٦/٢، "الكواكب السائرة" ٧٧/٢، ووفاء الحلي في سنة ٩٥٠ هـ، وانظر "الطبقات السنية" ١/٢٢٢ وفيه: ((بغية المتملِّي)))، و"الأعلام" ١/٦٦١، ٣٢/٧.

(٤) "الأشباه والنظائر" - ص ٢٦٢.

(٥) "القنية" - كتاب أدب القاضي - باب: مسائل متفرقة ق ١٣٤/أ.

(٦) "البرازية" - كتاب أدب القاضي ١٣٤/٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) المقولة [١١٠٦] قوله: ((ورجح في "البرازية" أفضلية الحج)).

(٨) هو شرحه لـ "الأشباه والنظائر"، وتقدمت ترجمته ص ١٤٤.

وفي وقف "البحر" وغيره: ((متى كان في المسألة قولان مصححان جازَ القضاء والإفتاء بأحدهما))، وفي أوَّل "المضمرات": ((أمَّا العلامات للإفتاء فقولُه:))

في رسالة^(١)، وينبغي أن يكونَ هذا عندَ عدمِ ذكرِ أهلِ المتنِ للتصحيح، وإلاَّ فالحكمُ بما في المتنِ كما لا يخفى؛ لأنها صارت متواترةً)) اهـ.

وإذا كان في مسألة قياس واستحسان فاعملْ على الاستحسان إلاَّ في مسائل معدودة مشهورة، وفي باب قضاء الفوائت من "البحر"^(٢): ((المسألة إذا لم تُذكرْ في "ظاهر الرواية"، وثبتتْ في رواية أخرى تعين المصيرُ إليها)) اهـ.

وفي آخر "المستصفى" للإمام "النسفي": ((إذا دُكرَ في المسألة ثلاثة أقوالٍ فالراجعُ هو الأوَّلُ أو الأخيرُ، لا الوسطُ)) اهـ.

وفي "شرح المنية"^(٣): ((ولا ينبغي أن يُعدَّلَ عن الدَّراية إذا وافقتها رواية)) اهـ. [١/٥٢ق/أ] ذكره في واجبات الصلاة^(٤) في معرض ترجيح رواية وجوب الرفع من الركوع والسُّجود، للأدلة الواردة مع أنها خلافُ الرواية المشهورة عن "الإمام".

مطلب: إذا تعارضَ التصحيح

[٤٧٣] (قولُه: وفي وقف "البحر"^(٥) إلى آخره) هذا محمولٌ على ما إذا لم يكنْ لفظُ التصحيح في أحدهما أكد من الآخر كما أفاده "ح"^(٦)، أي: فلا يُخيرُ، بل يتبعُ الأكَّد كما سيأتي^(٧).

(١) وهي رسالته الموسومة بـ "القول الأزهري فيما يفتى به يقول الإمام زفر". (هدية العارفين" ٣٤/١).

(٢) "البحر": أوَّل كتاب الرُّضاع ٢٣٩/٣.

(٣) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة ص ٢٩٥ - نقلًا عن الكمال بن الهمام.

(٤) بل في فرائض الصلاة، والذي قال بالفرضية هو أبو يوسف، وقولُ الإمام ومحمَّد الوجوب، والدليل معهما. انظر

"شرح المنية الكبير": ص ٢٩٥-٢٩٠.

(٥) "البحر": ٢١٨/٥.

(٦) "ح": المَقْدَمَةُ ق ٥/٥.

(٧) المقولة [٤٩١] قوله: ((إلا إذا كان إلخ)).

أقول: وينبغي تقييدُ التخييرِ أيضاً بما إذا لم يكن أحدُ القولين في المتون لما قدَّمناه^(١) آنفاً عن "البيري"، ولما في قضاءِ الفوائس من "البحر"^(٢): ((من أنه إذا اختلفَ التصحيحُ والفتوى فالعملُ بما وافقَ المتونَ أولى)) اهـ.

وكذا لو كان أحدهما في الشروح والآخَرُ في الفتاوى لما صرَّحُوا به من أن ما في المتون مُقدَّمٌ على ما في الشُّروح، وما في الشُّروح مُقدَّمٌ على ما في الفتاوى، لكنَّ هذا عند التصريح بتصحيح كلِّ من القولين أو عدمِ التصريح أصلاً، أمَّا لو ذُكرت مسألة في المتون، ولم يصرَّحوا بتصحيحها، بل صرَّحوا بتصحيح مُقابلها فقد أفاد العلامة "قاسم" ترجيحَ الثاني؛ لأنَّه تصحيحٌ صريحٌ، وما في المتون تصحيحٌ التزاميٌّ، و التصحيحُ الصريحُ مُقدَّمٌ على التصحيحِ الالتزاميِّ، أي: التزام المتون ذَكَرَ ما هو الصحيحُ في المذهب.

وكذا لا تخيير لو كان أحدهما قول "الإمام" والآخَرُ قولَ غيره؛ لأنَّه لَمَّا تعارضَ التصحيحان تساقطا، فرجعنا إلى الأصل، وهو تقديم قول "الإمام"، بل في شهادات "الفتاوى الخيرية"^(٣): ((المقرَّرُ عندنا أنه لا يُفتَى ويُعملُ إلَّا بقول "الإمام الأعظم"، ولا يُعدَّلُ عنه إلى قولهما أو قول أحدهما أو غيرهما إلَّا لضرورةٍ كمسألة المزارعة وإن صرَّحَ المشايخُ بأنَّ الفتوى على قولهما؛ لأنَّه صاحبُ المذهب والإمامُ المُقدَّمُ)) اهـ. ومثله في "البحر"^(٤) عند الكلام على أوقات الصلاة، وفيه^(٥) من كتاب القضاء: ((يحلُّ الإفتاء بقول "الإمام"، بل يجب وإن لم يعلم من أين قال)) اهـ.

(١) في المقالة السابقة.

(٢) "البحر": ٩٣/٢.

(٣) "الفتاوى الخيرية": ٣٣/٢.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة ٢٥٩/١.

(٥) أي: في "البحر": فصل: يجوز تقليد من شاء من المجتهدين ٢٩٣/٦.

وعليه الفتوى، وبه يُفتَى، وبه نأخذ، وعليه الاعتماد،.....

وكذا لو علّلوا أحدهما دون الآخر كان التعليل ترجيحاً للمعلّل كما أفاده "الرملي" في "فتاواه"^(١) من كتاب الغضب، وكذا لو كان أحدهما استحساناً والآخر قياساً؛ لأن الأصل تقديم [١/ق/٥٢/ب] الاستحسان إلا فيما استثنى كما قدّمناه^(٢)، فيرجع إليه عند التعارض، وكذا لو كان أحدهما ظاهر الرواية، وبه صرح في كتاب الرضاع من "البحر"^(٣) حيث قال: ((الفتوى إذا اختلفت كان الترجيح لظاهر الرواية))، وفيه^(٤) من باب المصروف: ((إذا اختلف التصحيح وجب الفحص عن ظاهر الرواية والرجوع إليها))، وكذا لو كان أحدهما أنفع للوقف لما سيأتي^(٥) في الوقف والإحارات: أنه يُفتَى بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه، وكذا لو كان أحدهما قول الأكثرين لما قدّمناه^(٦) عن "الحاوي". والحاصل: أنه إذا كان لأحد القولين مرجح على الآخر، ثم صحح المشايخ كلا من القولين ينبغي أن يكون المأخوذ به ما كان له مرجح؛ لأن ذلك المرجح لم يزل بعد التصحيح، فيبقى فيه زيادة قوة لم توجد في الآخر، هذا ما ظهر لي من فيض الفتح العليم^(٧).

[٤٧٤] (قوله: وعليه الفتوى) مشتقة من الفتى، وهو الشاب القوي، وسميت به لأن المفتي يقوى السائل بمجواب حادّيته، "ابن عبد الرزاق" عن "شرح المجمع" لـ "العيني"^(٨).

(١) "الفتاوى الحثريّة": ١٥٠/٢.

(٢) في المقالة السابقة.

(٣) "البحر": ٢٣٩/٣.

(٤) أي: في "البحر": كتاب الزكاة ٢٦٩/٢ بتصرف.

(٥) المقالة [٢١٥٩٨] قوله: ((إلا إذا كانت المصلحة بخلاف ذلك))، و المقالة: [٢٩٣٤٦] قوله: ((كما مر في بابه)).

(٦) في المقالة رقم: [٤٧٢] قوله: ((ورصح في الحاوي القدسي قوة المدرك)).

(٧) في "د" زيادة: ((قوله: جاز القضاء والإفتاء بأحدهما: على هذا حملوا ما في قضاء "الأشباه" عن "البرازيّة" من أن المفتي إنما يفتي بما يقف عنده من المصلحة)).

(٨) المسمى بـ "المستجمع": لأبي محمد وأبي النّساء محمود بن أحمد، بلر الدين الحلبي العيني ثم القاهري (ت ٨٥٥هـ) شرح "جمع البحرين" وملتقى الثّيرين" لأحمد بن علي بن تغلب، مظهر الدين المعروف بابن الساعاتي البعلبكي الأصل البغدادي (ت ٦٩٤هـ). ("كشف الظنون": ١٦٠٠/٢، "الضوء اللامع": ١٣١/١٠، "الفوائد البهية" ص ٢٠٦-٢٠٧).

وعليه عمل اليوم، وعليه عمل الأمة، وهو الصحيح، أو الأصح، أو الأظهر، أو الأشبه، أو الأوجه، أو المختار، ونحوها مما ذكر في "حاشية البردوي"^(١))) اهـ.
وقال شيخنا "الرملي" في "فتاويه": ((وبعض الألفاظ.....

والمراد بالاشتقاق فيها ملاحظة ما أنبأ عنه الفتى من القوة والحدوث، لا حقيقته، كذا قيل.
[٤٧٥] (قوله: وعليه عمل اليوم) المراد باليوم مطلق الزمان، وأل فيه للحضور، والإضافة على معنى في، وهي من إضافة المصدر إلى زمانه كصوم رمضان، أي: عليه عمل الناس في هذا الزمان الحاضر.

[٤٧٦] (قوله: أو الأشبه) قال في "البرازية"^(٢): ((معناه: الأشبه بالمنصوص رواية والراجح دراية، فيكون عليه الفتوى)) اهـ. والدراية بالدال المهملة تستعمل بمعنى الدليل كما في "المستصفي".

٤٩/١

[٤٧٧] (قوله: أو الأوجه) أي: الأظهر وجهاً من حيث إن دلالة الدليل عليه متجهة ظاهرة أكثر من غيره.
[٤٧٨] (قوله: ونحوها) كقولهم: وبه جرى العرف، وهو المتعارف، وبه أخذ علماءنا، "ط"^(٣).

[مطلب]

[حيث أطلق "الشارح" لفظة شيخنا فالمراد به "الرملي"]

[٤٧٩] (قوله: وقال "شيخنا") المراد به حيث أطلق في هذا الكتاب العلامة الشيخ "خير الدين الرملي".

[٤٨٠] (قوله: في "فتاويه") جمع فتوى، ويجمع على فتاوى بالألف أيضاً، وهي هنا: اسم فتاوى "شيخه" المشهورة المسماة بـ "الفتاوى الخيرية لنفع البرية"، وقد ذكر ذلك في آخرها في مسائل شتى^(٤).

(١) لم نعر لها على ترجمة.

(٢) "البرازية": كتاب أدب القاضي - كيفية الاستحلاف ٢٠٩/٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "ط": المقدمة: ٤٩/١ باختصار.

(٤) "الفتاوى الخيرية": ٢٣١/٢.

أكذ من بعض، فلفظُ الفتوى أكذ من لفظِ الصحيح والأصحِّ والأشبه وغيرِها، ولفظُ وبه يُفتَى أكذ من الفتوى عليه، والأصحُّ أكذ من الصحيح،.....

[٤٨١] (قوله: أكذ من بعض) أي: أقوى، فتقدّم على غيرها، [١/٥٣ق] وهذا التقديم راجح لا واجب كما يفيدُه ما يأتي^(١) عن "شرح المنية".

[٤٨٢] (قوله: فلفظُ الفتوى) أي: اللفظُ الذي فيه حروفُ الفتوى الأصلية بأيّ صيغةٍ عبّر بها، "ط"^(٢).

[٤٨٣] (قوله: أكذ من لفظِ الصحيح إلخ) لأنَّ مقابلَ الصحيح أو الأصحِّ ونحوه قد يكون هو المفتي به لكونه هو الأحوط، أو الأرفق بالناس، أو الموافق لتعاملهم وغير ذلك مما يراه المرجحون في المذهب داعياً إلى الإفتاء به، فإذا صرّحوا بلفظِ الفتوى في قولٍ علّم أنَّه المأخوذ به. ويظهرُ لي أنَّ لفظاً: وبه نأخذ، وعليه العملُ مساوٍ للفظِ الفتوى، وكذا بالأولى لفظُ عليه عملُ الأمة؛ لأنَّه يفيدُ الإجماعَ عليه، تأمل.

[٤٨٤] (قوله: وغيرها) كالأحوط والأظهر، "ط"^(٣). وفي "الضياء المعنوي" في مستحبات الصلاة: ((لفظةُ الفتوى أكذ وأبلغ من لفظة المختار)).

[٤٨٥] (قوله: أكذ من الفتوى عليه) قال "ابنُ الهمام"^(٤): ((والفرقُ بينهما: أنَّ الأولَ يفيدُ الحصرَ - والمعنى أنَّ الفتوى لا تكونُ إلّا بذلك - والثاني يفيدُ الأصحية)). اهـ "ابن عبد الرزاق".

[٤٨٦] (قوله: والأصحُّ أكذ من الصحيح) هذا هو المشهور عند الجمهور؛ لأنَّ الأصحَّ

(قوله: أنَّ لفظاً: وبه نأخذ، وعليه العملُ مساوٍ للفظِ الفتوى) دعوى هذه المساواة مخالفةٌ لعموم قول "الرَّملي"^(٥): ((وغيرها))، ويظهر أنَّ قصده مناقشةُ "الرَّملي".

(١) المقولة [٤٨٨] قوله: ((قلت: لكن إلخ)).

(٢) "ط": المقدمة ١/٤٩.

(٣) "ط": المقدمة ١/٤٩.

(٤) لم نعر عليها في "الفتح" و"التحرير".

والأحوط أكد من الاحتياط)) انتهى.

قلت: لكن في "شرح المنية" لـ "الحلي" - عند قوله: ولا يجوزُ مسُّ مصحفٍ إلا بغلافه - ((إذا تعارضَ.....))

مقابل للصحيح، وهو - أي: الصحيح - مقابل للضعيف، لكن في "حواشي الأشياء" لـ "بيري": ((ينبغي أن يقيّد ذلك بالغالب؛ لأننا وجدنا مقابل الأصح الرواية الشاذة كما في "شرح المجمع")). اهـ "ابن عبد الرزاق".

[٤٨٧] (قوله: والأحوط إلخ) الظاهر أن يقال ذلك في كل ما عبّر فيه بأفعل التفضيل، "ط" (١). والاحتياط: العمل بأقوى الدليلين كما في "النهر" (٢).

[٤٨٨] (قوله: قلت: لكن إلخ) استدراك على ما يفهم من كلام "الرملي" (٣)، حيث ذكر: ((أن بعض هذه الألفاظ أكد من بعض))، فإنه ظاهر في أن مراده تقديم الأكيد على غيره، فيلزم منه تقديم الأصح على الصحيح، وهو مخالف لما في "شرح المنية" (٤): ((وأما كون مراده مجرد بيان أن الأصح أكد بمقتضى أفعل التفضيل - وذلك لا ينافي بتقديم الصحيح للاتفاق عليه - فهو في غاية البعد))، على أنه لا يتأتى في لفظ الفتوى مع غيره، فإنه جعله أكد، ولا معنى لأكديته إلا تقديمه على غيره كما لا يخفى، فافهم.

ويدل على أن مراده ما قلناه أولاً ما قاله في "الخيرية" (٥) أيضاً في كتاب [١/٥٣/ب] الكفالة بعد كلام: ((قلت: وقوله: والصحيح لا يدفع قول صاحب "المحيط": هذا هو الأصح، وعليه الفتوى)) اهـ.

(١) "ط": المقدمة ٤٩/١.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق ٣/ب.

(٣) "الفتاوى الخيرية": مسائل شتى ٢٣١/٢.

(٤) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - سنن الغسل ص ٥٨.

(٥) "الفتاوى الخيرية": ٢٤٨/١.

إمامان معتبران، عبّر أحدهما بالصحيح والآخر بالأصحّ فالأخذ بالصحيح أولى؛ لأنهما اتّفقا على أنّه صحيح، والأخذ بالمتفقِ أوفق، فليحفظ))، ثم رأيتُ في رسالة "آداب المفتي": ((إذا ذُيِّلَتْ رواية في كتابٍ معتمدٍ بالأصحّ أو الأولى أو الأوفق أو نحوها فله أن يفتي بها وبمخالفتها أيضاً أيّاً شاء، وإذا ذُيِّلَتْ بالصحيح أو المأخوذ به، أو به يُفتى، أو عليه الفتوى لم يفت بمخالفته.....

[٤٨٩] (قوله: إمامان معتبران) أي: من أئمة الترجيح، "ط" (١).

[٤٩٠] (قوله: لأنهما اتّفقا إلخ) أي: وانفرد أحدهما بجعل الآخر أصحّ.

قلت: والعلة لا تخصّ هذين اللفظين، بل كذلك الوجيه والأوجه، والاحتياط والأحوط، أفاده "ط" (٢).

[٤٩١] (قوله: إذا ذُيِّلَتْ رواية إلخ) أي: جعل في ذيلها، أي: في آخرها، والمتبادر من هذه العبارة أنّ التذييل بالتصحيح وقّع لرواية واحدة دون مخالفتها، فليس فيه تعارضُ التصحيح، لكن إذا كان التصحيح بصيغة أفعال التفضيل أفاد أنّ الرواية المخالفة صحيحة أيضاً، فله الافتاء بأيّ شاء منهما وإن كان الأولى تقديم الأولى لزيادة الصحة فيها، وسكت عنه لظهوره، وأمّا إذا كان التصحيح بصيغة تقتضي قصر الصحة على تلك الرواية فقط كالصحيح والمأخوذ به ونحوهما مما يفيد ضعف الرواية المخالفة لم يحز الإفتاء بمخالفتها لما سيأتي (٣) أنّ الفتيا بالمرجوح جهل، وهذا بخلاف ما إذا وجد التصحيح في كتاب آخر للرواية الأخرى فإن الأولى تقديم الأكدر منهما أو المتفق عليه على الخلاف المار، وبه ظهر أنّ هذا تفصيل آخر زائد على ما مرّ غير مخالف له، فافهم.

(١) "ط": المقدمة ٤٩/١.

(٢) "ط": المقدمة ٤٩/١.

(٣) ص ٢٤٣ - "در".

إِلَّا إِذَا كَانَ فِي "الهداية" مثلاً: هو الصحيح، وفي "الكافي" بمخالفه هو الصحيح
فِيخَيَّرُ، فيختارُ الأقوى عنده والأليق والأصلح)) اهـ، فليُحفظ.
وحاصل ما ذكره الشيخ "قاسم".....

[٤٩٢] (قوله: إِلَّا إِذَا كَانَ إلخ) استثناء منقطع؛ لأنه مفروض في ما وُجِدَ فيه التصحيح
من كلا الطرفين، والمستثنى منه فيما إذا لم يُذَيَّلْ مخالِفُهُ بشيءٍ كما مرَّ، وفائدة هذا الاستثناء
توضيح ما مرَّ^(١) عن وقف "البحر"، وبيان المراد من التخيير، فليس فيه تكرير، فافهم.
[٤٩٣] (قوله: وفي "الكافي") يحتمل أن المراد به "كافي الحاكم"، أو "كافي النسفي" الذي
شرح به كتابه "الوافي" أصل "الكنز"، والظاهر الثاني.
[٤٩٤] (قوله: فيختارُ الأقوى) أي: إن كان من أهل النظر في الدليل، أو نصَّ العلماء على
ذلك، ولا تنسَ ما قدَّمناه من بَقِيَّةِ قِيودِ التخيير.

[٤٩٥] (قوله: والأليق) أي: لزمانه، ((والأصلح)) الذي يراه مناسباً في تلك الواقعة.
[٤٩٦] (قوله: فليُحفظ) أي: جميع ما ذكرناه. وحاصله: أن الحكم إن اتَّفَقَ عليه أصحابنا
يُفْتَى به قطعاً، وإلا فإمَّا أن يصحَّح المشايخُ أحدَ القولين فيه، أو كلًّا منهما، أو لا، ولا.
ففي الثالث: يُعْتَبَرُ الترتيبُ، بأن يُفْتَى [١/٥٤ق] بقول "أبي حنيفة"، ثم بقول "أبي
يوسف" إلخ، أو يُعْتَبَرُ قُوَّةُ الدليل، وقد مرَّ^(٢) التوفيقُ.
وفي الأول: إن كان التصحيحُ بأفعل التفضيلِ خَيْرَ المقتي، وإلا فلا، بل يُفْتَى بالمصحَّح
فقط، وهذا ما نقله عن "الرسالة".

٥٠/١

وفي الثاني: إمَّا أن يكونَ أحدهما بأفعل التفضيلِ أو لا، ففي الأولِ قيل: يفتى بالأصحَّ،
وهو المنقولُ عن "الخيرية"^(٣)، وقيل: بالصحيح، وهو المنقولُ عن "شرح المنية"^(٤)، وفي الثاني

(١) المقولة [٤٧٣] قوله: ((وفي وقف البحر)).

(٢) المقولة [٤٧٢] قوله: ((وصحَّح في "الحاوي القدسي"))).

(٣) "الفتاوى الخيرية": مسائل شتى ٢/٢٣١.

(٤) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - سنن الغسل ص ٥٨٨.

في "تصحيحه": ((أنه لا فرق بين المفتي والقاضي، إلا أن المفتي مخير عن الحكم، والقاضي ملزم به، وأن الحكم والفُتيا.....

يُخَيَّرُ المفتي، وهو المنقول عن وقف "البحر"^(١) و"الرسالة"^(٢)، أفاده "ح"^(٣).

[٤٩٧] (قوله: في "تصحيحه") أي: في كتابه المسمى بـ "التصحيح والترجيح" الموضوع على "مختصر القُدْرَوَيْ".

[٤٩٨] (قوله: لا فرق إلخ) أي: من حيث إن كلا منهما لا يجوز له العمل بالتشهي، بل عليه اتباع ما رجّحوه في كل واقعة وإن كان المفتي مخيراً والقاضي ملزماً، وليس المراد حصر عدم الفرق بينهما من كل جهة، فافهم.

مطلب: لا يجوز العمل بالضعيف حتى لنفسه عندنا

[٤٩٩] (قوله: وأن الحكم والفُتيا إلخ) وكذا العمل به لنفسه، قال العلامة "الشرنبللي" في رسالته "العقد الفريد في جواز التقليد"^(٤): ((مقتضى مذهب "الشافعي" - كما قاله "السبكي"^(٥) - منع العمل بالقول المرجوح في القضاء والإفتاء دون العمل لنفسه، ومذهب الحنفية المنع عن المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح صار منسوخاً)) اهـ. فليُحفظ.

وقَّده "البيري" بالعامي، أي: الذي لا رأي له يعرف به معنى النصوص، حيث قال: ((هل يجوز للإنسان العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه؟ نعم إذا كان له رأي، أما إذا

(١) "البحر": ٢١٨/٥.

(٢) هي رسالة "آداب المفتي"، كما نصَّ عليه "ح"، واسمها "آدب المفتي والمستفتي"، وهي للعلامة أبي عمرو عثمان ابن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح الشَّهْرَزُورِي الشافعي (ت ٦٤٣هـ)، وينقل عنه ابن عابدين في رسالته "رسم المفتي". ("كشف الظنون" ٤٨/١، "طبقات السبكي" ١٣٧/٥، "الأعلام" ٢٠٧/٤).

(٣) "ح": المقدمة ق ٤/ب و ٥/أ.

(٤) "العقد الفريد لبيان الراجح من الخلاف في جواز التقليد": لأبي الإخلاص حسن بن عمار الشَّرنبلالي المصري (ت ١٠٦٩هـ). ("إيضاح المكنون" ١٠٩/٢، "خلاصة الأثر" ٣٨/٢، "التعليقات السنية على الفوائد البهية" ص ٥٨).

(٥) "فتاوى السبكي": كتاب الوقف ١٢/٢.

بالقول المرجوح جهلٌ وخرقٌ للإجماع،.....

كان عامياً فلم أره ((، لكن مقتضى تقييده بذی الرأي أنه لا يجوزُ للعاميّ ذلك، قال في "خزانة الروایات" ^(١): ((العالمُ الذي يعرفُ معنى النصوصِ والأخبارِ، وهو من أهلِ الدرایةِ يجوزُ له أنْ يعملَ عليها وإنْ كان مخالفاً لمذهبه)) ^(٢) اهـ.

قلت: لكن هذا في غير موضع الضرورة، فقد ذكرَ في حيز "البحر" ^(٣) في بحث ألوانِ الدماء أقوالاً ضعيفةً، ثم قال: ((وفي "المعراج" ^(٤) عن "فخر الأئمة" ^(٥): لو أفتى مُفتٍ بشيءٍ من هذه الأقوال في مواضع الضرورة طلباً للتيسير كان حسناً)) اهـ.

وكذا قولُ "أبي يوسف" في النّي إذا خرج بعد فتور الشهوة: لا يجبُ به الغسلُ ضعيفٌ، وأجازوا العملَ به [١/٥٤ق/ب] للمسافرِ أو الضيفِ الذي خافَ الریةَ كما سيأتي ^(٦) في محله، وذلك من مواضع الضرورة.

[٥٠٠] (قوله: بالقول المرجوح) ^(٧) كقول "محمد" مع وجود قول "أبي يوسف" إذا لم يُصححْ

(قوله: قال في "خزانة الروایات": العالمُ الذي يعرفُ معنى النصوصِ إلخ) مقتضى عبارة "الخزانة" جوازُ العملِ بالدرایةِ للعالمِ المذكور وإن لم تكن رواية مذهب، وليس الكلامُ السابقُ فيه، لكن إذا جازَ

(١) "خزانة الروایات": للقاضي الفقيه جُكن الهندي الحنفي (توفي حدود ٩٢٠هـ). ("كشف الظنون" ١/٧٠٢، "شذرات الذهب" ١٠/١٣٩).

(٢) في "د" زيادة: ((وفي "نهاية النهاية" لابن الشحنة: إذا صحَّ الحديثُ وكان على خلافِ المذهب عُملَ بالحديث، ويكون ذلك مذهبياً، ولا يخرج مقلدٌ عن كونه حنفياً بالعمل، فقد صحَّ عنه أنه قال: إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي، وحكى ذلك ابن عبد البر عن أبي حنيفة وغيره من الأئمة. انتهى يري في خطبة "شرح الأغباه").

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١/٢٠٢.

(٤) هو "معراج الدرایة"، وقد مرت ترجمته ص ٧٤.

(٥) لعله أبو بكر محمد بن علي بن سعيد المشهور بفخر الأئمة المَطَرُزِي البخاري، أستاذ شرف الدين عمر العقيلي (ت ٥٧٦هـ). ("الجاوهر المضية" ٣/٢٦٠، ٤/٤٢١).

(٦) المَقُولَةُ [١٣٥٩] قوله: ((ويقول أبي يوسف نأخذ)).

(٧) سبقت الإشارة إلى ذلك في المَقُولَةُ [٤٩١] قوله: ((إذا ذيلت)).

وَأَنَّ الْحُكْمَ الْمُلَفَّقَ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَأَنَّ الرُّجُوعَ عَنِ التَّقْلِيدِ بَعْدَ الْعَمَلِ بَاطِلٌ اتِّفَاقًا، وَهُوَ الْمُخْتَارُ فِي الْمَذْهَبِ،.....

أَوْ يَقَوُّ وَجْهُهُ، وَأَوَّلَى مِنْ هَذَا بِالْبَطْلَانِ الْإِفْتَاءُ بِخِلَافِ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ إِذَا لَمْ يُصَحَّحْ، وَالْإِفْتَاءُ بِالْقَوْلِ الْمَرْجُوعِ عَنْهُ. اهـ "ح" (١).

[مطلب]

[التعريف بالتلفيق]

(٥٠١) (قوله: وَأَنَّ الْحُكْمَ الْمُلَفَّقَ) المراد بالحكم الحكم الوضعي كالصحة، مثاله: متوضي سأل من بدنه دم، ولمس امرأة ثم صلى، فإن صحة (٢) هذه الصلاة ملفقة من مذهب "الشافعي" والحنفي، والتلفيق باطل، فصحته منتفية. اهـ "ح" (٣).

مطلب في حكم التقليد والرجوع عنه

(٥٠٢) (قوله: وَأَنَّ الرُّجُوعَ إلخ) صرح بذلك المحقق "ابن الهمام" في "تحريره" (٤)، ومثله

له العمل بالدراية يجوز له العمل بالمرجوح في مذهبه بالأولى، وعبرة "البحر" تفيذ جواز الإفتاء بالمرجوح للضرورة، وتفيذ جواز العمل به بالأولى.

(قوله: المراد بالحكم الحكم الوضعي) لفظ الحكم يطلق على الوضعي - أي: الخطاب الوضعي كتحليل كشف العورة مانعاً من صحة الصلاة، وجعل الدلوك علامة على طلب إقامتها - وعلى الحكم التكليفي - أي: خطابه تعالى المتعلق بأفعال المكلفين طلباً أو تنجيهاً - وعلى وصف فعل المكلف كالوجوب والحرمة والصحة والفساد والنقض وال لزوم، والمتعين إرادته هنا الأخير.

(١) "ح": المقدمة ق ٥/١.

(٢) من ((الحكم الوضعي)) إلى ((فإن صحة)) ساقط من "أ".

(٣) "ح": المقدمة ق ٥/١.

(٤) "التحرير": المقالة الثالثة في الاجتهاد وما يتبعه ص ٥٥١.

في "أصول الآمدي"^(١) و"ابن الحاجب"^(٢) و"جمع الجوامع"^(٣)، وهو محمولٌ - كما قال "ابن حجر"^(٤) و"الرَّمْلِي"^(٥) في "شرحيهما" على "المنهاج"، و"ابن قاسم" في "حاشيته"^(٦) - : ((على ما إذا بقي من آثار الفعل السابق أثرٌ يؤدي إلى تلفيق العمل بشيءٍ لا يقولُ به كلُّ من المذهبين، كتقليد "الشافعي" في مسح بعض الرأس، و"مالك" في طهارة الكلب في صلاةٍ واحدةٍ، وكما لو أفتى ببيئونة زوجته بطلاقها مكرهاً، ثم نكحَ أختها مقلداً للحنفي بطلاق المكره، ثم أفتاه شافعي بعدم الحنث، فيمتنعُ عليه أن يطاء الأولى مقلداً للشافعي، والثانية مقلداً للحنفي))، أو هو محمولٌ على منع التقليد في تلك الحادثة بعينها لا مثلها كما صرح به الإمام "السبكي"^(٧)، وتبعه عليه جماعةٌ، وذلك كما لو صلى ظهراً بمسح رُبع الرأس مقلداً للحنفي فليس له إبطائها باعتقاده لزوم مسح الكل مقلداً للمالكي، وأما لو صلى يوماً على مذهبٍ، وأراد أن يصلي يوماً آخرَ على غيره فلا يُمنعُ منه.

- (١) انظر "إحكام الأحكام في أصول الأحكام": الباب الثاني في التقليد والمفتي والمستفتي - المسألة الثامنة ٧٢/٣. لأبي الحسن علي بن محمد بن سالم، سيف الدين التعلبي الآمدي البغدادي الشافعي (ت ٦٣١هـ). ("كشف الظنون" ١٧/١، "هدية العارفين" ٧٠٧/١).
- (٢) انظر "منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل": باب التقليد والمفتي والمستفتي ص ٢٢٢-، لأبي عمرو عثمان بن عمر، جمال الدين المعروف بابن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦هـ). ("كشف الظنون" ١٨٥٣/٢، "وفيات الأعيان" ٢٤٨/٣، "شذرات الذهب" ٤٠٦/٧).
- (٣) انظر "شرح المحلى على جمع الجوامع": الكتاب السابع في الاجتهاد ٣٩٩/٢.
- (٤) "تحفة المحتاج": المقدمة ٤٧/١.
- (٥) "نهاية المحتاج": المقدمة ٤٧/١، لمحمد بن أحمد بن حمزة، شمس الدين الرَّمْلِي المصري الشافعي (ت ١٠٠٤هـ)، وهي شرح "منهاج الطالبين" للإمام النووي. ("خلاصة الأثر ٣/٣٤٢، "البدر الطالع" ١٠٢/٢، "الأعلام" ٧/٦).
- (٦) "حاشية ابن القاسم": ٤٧/١. وهي حاشية أحمد بن قاسم، شهاب الدين الصَّبَّاح العَبَّادِي الشافعي (ت ٩٩٤هـ) على "تحفة المحتاج" لابن حجر الهيتمي بشرح "منهاج الطالبين" للإمام النووي. ("كشف الظنون" ١٨٧٣/٢، "الكواكب السائرة" ١٢٤/٣).
- (٧) "فتاوى السبكي": كتاب الصلاة وما فيه من الفوائد ١٤٧/١ - ١٤٨.

وَأَنَّ الْخِلَافَ خَاصٌّ بِالْقَاضِي الْمُجْتَهِدِ.....

على أَنَّ في دعوى الاتفاقِ نظراً، فقد حُكي الخلافُ، فيجوزُ اتِّباعُ القائلِ بالجوازِ، كما أفاده العلامةُ "الشرنبلالي" في "العقد الفريد"، ثمَّ قال بعد ذكرِ فروعٍ من أهل المذهبِ صريحةً بالجوازِ وكلامٍ طويلٍ: ((فتحصلُ مما ذكرناه: أَنَّهُ ليس على الإنسانِ التزامُ مذهبٍ معيَّن، وأَنَّهُ يجوزُ له العملُ بما يخالفُ ما عملهُ على مذهبه مقلداً فيه غيرَ إمامِهِ مستجمعاً شروطه، ويعملُ بأمرين متضادَّين في حادثتين لا تعلُّقَ لواحدٍ منهما بالآخرى، وليس له إبطالُ عينٍ ما فعلهُ بتقليدِ إمامٍ آخر؛ لأنَّ إمضاءَ الفعلِ كإمضاءِ القاضي لا يُنقَضُ))، [١/٥٥٠ق/أ] وقال أيضاً: ((إِنَّ لَهُ التقليدَ بعد العملِ كما إذا صَلَّى ظاناً صحتها على مذهبه، ثمَّ تبَيَّنَ بطلانُها في مذهبه وصحتها على مذهبٍ غيره فله تقليدُهُ، ويجتزي تلكَ الصلاةُ على ما قال في "البرازية"^(١): إِنَّهُ رُوِيَ عن "أبي يوسف" أَنَّهُ صَلَّى الجمعةَ مغتسلاً من الحَمَّامِ، ثمَّ أُخْبِرَ بفأرةٍ ميتةٍ في بئرِ الحَمَّامِ، فقال: نأخذُ بقولِ إخواننا من أهلِ المدينة: إذا بَلَغَ الماءُ قَلَتَيْنِ لم يحملَ حَبْنًا)) اهـ.

[٥٠٣ق/أ] (قوله: وَأَنَّ الْخِلَافَ) أي: يَنُ "الإمام" وصاحبيه فيما إذا قضى بغيرِ رأيهِ عمداً، هل ينفذُ؟ فعندهُ نعم في أصحِّ الروايتين عنه، وعندهما لا كما في "التحرير"^(٢)، وقال "شارحه"^(٣): ((نصَّ في "الهداية"^(٤)) والمحيط" على أَنَّ الفتوى على قولهما بعدمِ النفاذِ في العمْدِ

(قوله: على أَنَّ في دعوى الاتفاقِ نظراً) فيه أَنَّ "الشارح" لم يدَّعِ الاتفاقَ، بل أشارَ للخلافِ بقوله: ((وهو المختار))، فيكونُ حاصلُ كلامِهِ أَنَّ حكايةَ الاتفاقِ على بطلانِ الرجوعِ عن التقليدِ هو المختارُ. (قوله: قضى بغيرِ رأيهِ عمداً) (الخ) ونسياناً نفذَ عنده روايةً واحدةً.

(١) "البرازية": كتاب النكاح - فصل في الأكفاء ١١٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "التحرير": المقالة الثالثة في الاجتهاد وما يتبعه ص ٥٤١ -.

(٣) "التقرير والتجوير" ٣/٣٣٢.

(٤) "الهداية": كتاب أدب القاضي - باب: كتاب القاضي إلى القاضي ١٠٧/٣.

وأما المقلد فلا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهبه أصلاً كما في "القنية" ((.

قلت: ولا سيما في زماننا، فإنَّ السلطان ينصُّ.....

والنسيان، وهو مقدّم على ما في "الفتاوى الصغرى" ^(١) و"الخانية" ^(٢): من أنَّ الفتوى على قوله؛ لأنَّ المجتهد مأمور بالعمل بمقتضى ظنِّه إجماعاً، وهذا خلاف مقتضى ظنِّه ((اهـ.

وقد استشكل بعضهم هذه المسألة على قول الأصوليين: إنَّ المجتهد إذا اجتهد في واقعة بحكم يمتنع عليه تقليد غيره فيها اتفاقاً، والخلاف في تقليده قبل اجتهاذه فيها، والأكثر على المنع، فهذه المسألة تُبطل دعوى الاتفاق. وأجاب في "التحرير" ^(٣): ((بأنَّ قول "الإمام" بالنفاذ لا يوجب حيل ^(٤) الإقدام على هذا القضاء، نعم وقَعَ في بعض المواضع ذكر الخلاف في الحيل، ويجب ترجيح رواية عدمه ((اهـ. وحينئذٍ فلا إشكال، فافهم.

[٥٠٤]. (قوله: وأما المقلد إلخ) نقله في "القنية" ^(٥) عن "المحيط" وغيره، وجرّم به "المحقق"

(قوله: وحينئذٍ فلا إشكال) أي: للجواب المذكور في "التحرير"، أي: فالاختلاف بين "الإمام" وصاحبه في النفاذ وعدمه المذكور هنا لا يناقض الاتفاق المنقول عن الأصوليين على عدم الحيل لاختلاف موضعي الاتفاق والاختلاف، نعم ما ذُكر في بعض المواضع: من أنَّ الخلاف في الحيل مُشكل بما قالوه من الاتفاق على عدمه، وقد يُدفع بعدم اعتبار الأصوليين له لضعفه، أو بحمله على ما قبل الاجتهاد وحمل قولهم على ما بعده إذا لم يوجد فيه ما يدلُّ على جريانه فيما بعده أيضاً، والأولى تأخير قوله: ((نعم وقَعَ في بعض المواضع إلخ)) عن قوله: ((فلا إشكال)).

(١) "الفتاوى الصغرى": لأبي محمد عمر بن عبد العزيز، برهان الأئمة حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد البخاري (ت ٥٣٦هـ).

(٢) "كشف الظنون" ١٢٢٤/٢، "الجواهر المضية" ٦٤٩/٢.

(٣) "الخانية": المقدمة ٣/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "التحرير": المقالة الثالثة في الاجتهاد وما يتبعه ص ٥٤٠. وما بعدها، بتصرف.

(٥) في "الأصل" و"ب" و"م": ((حمل))، وهو خطأ، وما أثبتناه من "أ"، ومثله في "التحرير".

(٥) "القنية": كتاب أدب القاضي - باب القضاء في المجتهدين ق ١/١٣١.

في منشوره على نهيه عن القضاء بالأقوال الضعيفة، فكيف بخلاف مذهبه؟ فيكون معزولاً بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه، فلا ينفذ قضاؤه فيه.....

في "فتح القدير" ^(١) وتلميذه العلامة "قاسم"، وادّعى في "البحر" ^(٢): ((أَنَّ الْمُقْلَدَ إِذَا قَضَى بِمَذْهَبٍ غَيْرِهِ، أَوْ بِرَوَايَةٍ ضَعِيفَةٍ، أَوْ بِقَوْلٍ ضَعِيفٍ نَقَدَ))، وأقوى ما تمسك به ما في "البرازية" ^(٣) عن "شرح الطحاوي" ^(٤): ((إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَاضِي بِمُجْتَهِدًا وَقَضَى بِالْفَتْوَى، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ عَلَى خِلَافِ مَذْهَبِهِ نَقَدَ، وَلَيْسَ لِغَيْرِهِ نَقْضُهُ، وَلَهُ أَنْ يَنْقُضَهُ، كَذَا عَنْ "مُحَمَّدٍ"، وَقَالَ "الثَّانِي": لَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْقُضَهُ أَيْضًا)) اهـ.

قال في "النهر" ^(٥): ((وَمَا فِي "الْفَتْحِ" ^(٦) يَجِبُ أَنْ يَعُولَ عَلَيْهِ فِي الْمَذْهَبِ، وَمَا فِي "الْبِرَازِيَةِ" ^(٧) مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ رَوَايَةٌ عَنْهَا؛ إِذْ قُصِّرَ الْأَمْرُ أَنَّ هَذَا مَنْزِلٌ مَنْزِلَةُ النَّاسِ لِمَذْهَبِهِ، وَقَدْ مَرَّ عَنْهُمَا فِي الْمُجْتَهِدِ أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ، فَالْمُقْلَدُ أَوَّلَى)) اهـ.

[٥٠٥] (قوله: في منشوره) [١/٥٥ق/ب] المنشور: ما كان غير مختوم من كتب السلطان، "قاموس" ^(٨).

[٥٠٦] (قوله: فكيف بخلاف مذهبه؟!) أي: فكيف ينفذ قضاؤه بخلاف مذهبه؟! لأنه إذا نهاه عن القضاء بالأقوال الضعيفة في مذهبه لا ينفذ قضاؤه فيها، فبخلاف مذهبه بالأولى. ومبنى ذلك على ما قالوا: إنَّ تَوَلِيَةَ الْقَضَاءِ تَخَصُّصٌ بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالشَّخْصِ، فَلَوْ وَلَّاهُ

(١) "الفتح": كتاب أدب القاضي - فصل آخر ٣٩٧/٦.

(٢) "البحر": كتاب القضاء - باب: كتاب القاضي إلى القاضي وغيره ٩/٧ بتصرف.

(٣) "البرازية": كتاب القضاء - فصل في نوع علمه ١٦٧/٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) هو شرح الإسيحابي على "مختصر الطحاوي"، وانظر تعليقنا ص ٤٨٧..

(٥) "النهر": كتاب القضاء ق ٤٣٥/أ.

(٦) "الفتح" كتاب أدب القاضي ٣٩٧/٦ بتصرف.

(٧) "البرازية": كتاب القضاء - فصل في نوع علمه ١٦٧/٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "القاموس": مادة ((نشر)).

وَيُنْقَضُ كَمَا بَسِطَ فِي قَضَاءِ "الفتح" و"البحر" و"النهر"^(١) وغيرها، قال في "البرهان":
 ((وهذا صريح الحق الذي يُعَضُّ عليه بالتواجد،.....

السلطان القضاء في زمانٍ مخصوصٍ، أو مكانٍ مخصوصٍ، أو على جماعةٍ مخصوصين نعيّن ذلك؛ لأنّه نائب عنه، ولو نهاه عن سماع بعض المسائل لم ينفذ حكمه فيها، كما إذا نهاه عن سماع حادثة مضي عليها خمس عشرة سنة بلا مانع شرعيّ والخصم منكّر، وقد ذكر "الحموي" في "حاشية الأشباه"^(٢): ((أنّ عادة سلاطين زماننا إذا تولّى أحدهم عُرض عليه قانون من قبله، وأمر باتّباعه)).

[٥٠٧]. (قوله: ويُقَضُّ) لا حاجة إليه؛ لأنّه إذا كان معزولاً بالنسبة لما ذُكر لا يصحُّ له قضاء حتى يُنْقَضَ، لأنّ النقض إنّما يكون للثابت، إلّا أنّ يقال: إنّ قضاءً بحسب الظاهر، "ط"^(٣).

[٥٠٨]. (قوله: قال في "البرهان") هو "شرح مواهب الرحمن"، كلاهما للعلامة "إبراهيم الطرابلسي"^(٤) صاحب "الإسعاف في الأوقاف".

[٥٠٩]. (قوله: بالتواجد) هي أضرار الحُلم كما في "المغرب"^(٥). والكلام كناية عن غاية التمسك كما أنّ قولهم: ضحكك حتى بدت نواجذه عبارة عن المبالغة في الضحك،

(قوله: لا حاجة إليه؛ لأنّه إذا كان معزولاً بالنسبة لما ذُكر لا يصحُّ له قضاء حتى يُنْقَضَ؛ لأنّ النقض إلخ) فيه أنّ قضاءه لم يقع باطلاً، بل وقّع غير نافذ، وسيأتي في كتاب القضاء دخول الفضولي في القضاء.

(١) "الفتح": كتاب أدب القاضي ٣٦٠/٦، و"البحر": كتاب القضاء - باب كتاب القاضي إلى القاضي وغيره ٩/٧، و"النهر": كتاب القضاء ق ٤٣٤/ب.

(٢) "غمر عيون البصائر": كتاب القضاء والشهادات والدعاوى ٢٣٧/٢.

(٣) "ط": المقدمة ٥١/١.

(٤) إبراهيم بن موسى بن أبي بكر، برهان الدين الطرابلسي (ت ٩٢٢هـ). ("كشف الظنون" ١٨٩٥/٢، "الكواكب السائرة" ١١٢/١، "الطبقات السنية" ٢٤٣/١).

(٥) "المغرب": مادة (نخذ).

نعم أمر الأمير متى صادف فصلاً مجتهداً فيه نفذ أمره كما في.....

والأ فلا تبدو بالضحك عادةً كما حققه الإمام "الزنجشري"^(١).

[٥١٠] (قوله: نعم أمر الأمير إلخ) تصديق لما مر^(٢)، واستدراك بامر آخر كالاستثناء مما قبله، هكذا عرّف المصنفين في مثل هذا التركيب.

[مطلب]

[لا يجوز مخالفة الإمام إلا فيما كان معصيةً يبين]

[٥١١] (قوله: نفذ أمره) إن كان المراد بالأمر الطلب بلا قضاء فظاهراً، وعليه فالمراد بالنفاذ وجوب امتثال، وهذا الذي رأيناه في سير "النارخانية"^(٣) في الفصل العاشر فيما يجب فيه طاعة الأمير وما لا يجب، ونصّه: ((قال "محمد": وإذا أمر الأمير العسكر بشيء كان على العسكر أن يطيعوه في ذلك، إلا أن يكون المأمور به معصيةً يبين)) اهـ. ولكن لا محلّ لذكر هذا هنا، وإن كان المراد به القضاء فقد مر^(٤) أن القول الضعيف في حكم

رقوله: ولكن لا محلّ لذكر هذا هنا إلخ) فيه أنه قد يتوهم من عدم نفاذ قضاء المقلد بخلاف مذهبه عدم وجوب امتثال أمر الأمير إلا إذا وافق مذهبه، فدفع هذا التوهم بالاستدراك بقوله: ((نعم إلخ)). وقوله: ((وإن كان المراد به القضاء إلخ)) فيه أن ما مرّ لا يناه ما هنا؛ لأنه لم يحلّ هنا نفاذ قضاء الأمير بالقول الضعيف حتى يتأتى التناهي المستفاد من كلامه، بل حكى نفاذ حكمه إذا صادف فصلاً مجتهداً فيه، ويظهر أنه لا يتعين عليه الحكم بمذهبه بخلاف القاضي، ويُشَرِّق بين حكمه بالضعيف وحكمه بمذهب الغير، ولا يمكن الجزم بعدم نفاذ حكمه بخلاف مذهبه إلا بعد وجود النصّ به، فلتنظر عبارة "شرح السير" المنقول عنها حتى يتضح الحال.

(١) "الفاقي في غريب الحديث": فصل اللام مع التاء في شرح حديث الاستسقاء ٣٠٣/٣.

(٢) المقولة [٥٠٦] قوله: ((فكيف بخلاف مذهبه)).

(٣) "النارخانية": ٢٥٢/٥.

(٤) المقولة [٤٩٩] قوله: ((وأن الحكم والفتيا إلخ)).

سير "التارخائية" و"شرح السير الكبير"، فليحفظ ((، وقد ذكروا أنَّ المجتهد المطلق قد فُقدَ،.....

المنسوخ، وأنَّ الحكمَ به جهلٌ وخرقٌ للإجماع، على أنَّ الأمير ليس له القضاء إلا بتفويضٍ من الإمام، قال في "الأشباه"^(١): ((يجوز قضاء الأمير الذي يُولى القضاء، وكذلك كتابته إلى القاضي، إلا أنَّ يكون القاضي من جهة الخليفة فقضي^(٢) الأمير لا يجوز، [١/٥٦٦] كذا في "الملتقط"^(٣)، وقد أفتيتُ بأنَّ توليةَ باشا مصرَ قاضياً ليحكمَ في قضيةٍ بمصرَ مع وجودِ قاضيتها المولى من السلطانِ باطلَةٌ؛ لأنَّه لم يفوضْ إليه ذلك ((اهـ. فتأمل.

[٥١٢] (قوله: سير) جمع سيرة، وهي: الطريقة في الأمور، وفي الشرع: تختصُّ بسيرة النبي ﷺ في معازيره، "هداية"^(٤).

[٥١٣] (قوله: "السير الكبير") للإمام "محمد"، وهو روايته عن "الإمام" من غير واسطة،

نعم رأيتُ في "شرح الدرر" من باب العدة ما نصّه: ((القاضي إذا خالف مشهورَ مذهبه لا ينفذُ حكمه في الأصحَّ كما لو ارتشى، إلا إنَّ نصَّ السلطانَ على العملِ بغير المشهور فيسوغُ)) اهـ. وكتب عليه "المحتشي" ما نصّه: ((قوله: إلا إنَّ نصَّ السلطانَ الخ فيه نظراً لاقتضائه أنَّ مخالفةَ القاضي مشهورَ المذهب تصحُّ إذا نصَّ له السلطانُ، مع أنَّنا قدّمنا في هذا الباب ما مرَّ أوَّلَ الكتاب من أنَّ الحكمَ والفتيا بالقولِ المرجوح جهلٌ وخرقٌ للإجماع ((اهـ.

(١) "الأشباه والنظائر": كتاب القضاء والشهادات والدعاوى ص ٢٨٨. بتصرف.

(٢) في "الأشباه": ((قضاء الأمير)).

(٣) "الملتقط"، ويسمى "مآل الفتاوى": لأبي القاسم محمد بن يوسف، ناصر الدين الحسيني المدني السمرقندي

(ت ٥٥٦هـ). ("كشف الظنون" ١٥٧٤/٢، ١٨١٣، "الجواهر المضية" ٤٠٩/٣، "فهرس مخطوطات الظاهرية" -

الفرقة الحنفي ٢٠٩/٢).

(٤) "الهداية": كتاب السير ١٣٥/٢.

وأما المقيّد فعلى سبع مراتب مشهورة.....

"ط" (١). قال في "المغرب" (١٦): ((وقالوا: "السَّيْرُ الكبير"، فوصفوها بصفة المذكَر لقيامها مقام المضاف الذي هو الكتابُ كقولهم: صلاةُ الظهر، وسيرُ الكبير خطأً كجامع الصغير، وجامع الكبير)) اهـ.

[٥١٤] (قوله): وأما المقيّد (الخ) فيه أمران: الأول: أنَّ المجتهدَ المطلقَ أحدُ السبعة.

(قوله: كقولهم: صلاةُ الظهر) فإنَّ الأصل: صلاة وقتِ الظهر.
(قوله: فيه أمران: الأول (الخ) بل ردّ هذا التفسير في "رسالة النافع الكبير لمن يُطالعُ الجامع الصغير"، وبالغ في ردِّه نقلاً عن "هارون بن بهاء الدِّين" الحنفيّ، ولا بأس بسرد عبارته، وهي هذه: ((ليت شعري! ما معنى قولهم: إنَّ "أبا يوسف" و"محمداً" و"زفر" وإنَّ خالفوا "أبا حنيفة" في بعض الأحكام لكنهم يقدِّرونه في الأصول؟ ما الذي يريدونه؟ فإنَّ أرادوا = منه الأحكامَ الإجماليةَ التي يُبحثُ عنها في كتب الأصول فهي قواعدٌ عقليةٌ وضوابطُ برهانيةٌ يَعْرِفُها المرءُ من حيث إنه ذو عقلٍ وصاحبُ فكرٍ ونظرٍ، سواءً كان مُجتهداً أو غير مُجتهدٍ، ولا تعلقُ له بالاجتهاد قط، وشأنُ الأئمة الثلاثة أرفعُ وأجلُّ من أن لا يَعْرِفوها كما هو اللازم من تقليدهم غيرهم فيها، فحاشاهم ثم حاشاهم عن هذه النقيسة، وحالهم في الفقه وإن لم يكن أرفع من "مالك" و"الشافعي" فليسوا بدونهما، وقد اشتهر في أفواه المخالِفاتِ والموافقِ وجرى مجرى الأمثالِ قولهم: "أبو حنيفة" "أبو يوسف" بمعنى أنَّ البالغَ إلى الدَّرَجَةِ القصوى في الفقه "أبو يوسف".

وقال "الخطيب البغدادي": قال "طلحة بن محمد بن جعفر": "أبو يوسف" مشهورُ الأمر، ظاهرُ الفضل، أفقهُ أهلِ عصره، لم يتقدّمه أحدٌ في زمانه، وكان عليّ النباهة في العلم والحكم والقدر، وهو أوَّلُ مَنْ وَضَعَ الكُتُبَ في أصول الفقه على مذهب "أبي حنيفة" ونشرها، وبثَّ عِلْمَ "أبي حنيفة" في أقطار الأرض، وكذلك "محمد بن الحسن" قد بالغَ "الشافعي" في مدحِه والثناء عليه.

(١) "ط": المقدّمة ٥١/١.

(٢) "المغرب": مادة (سير)...

الثاني: أنَّ بعضَ السَّبعةِ ليسوا مجتهدينَ، خصوصاً السَّابعةُ، فكانَ عليه أن يقولَ: والفقهاءُ على سبعِ مراتبٍ، وقد أوضَحَها المحقِّقُ "ابنُ كمالٍ باشا" في بعضِ رسائله^(١)، فقال: ((لا بدَّ للمفتي أن يَعْلَمَ حالَ من يُفتي بقوله، ولا يكفيه معرفتهُ باسمه ونسبه، بل لا بدَّ من معرفته في الرواية، ودرجته في الدَّراية، وطبقته من طبقاتِ الفقهاء ليكونَ على بصيرةٍ في التمييزِ بينِ القائلينِ المتخالفين، وقدرةٍ كافيةٍ في الترجيحِ بينِ القولينِ المتعارضين:

مطلبٌ في طبقاتِ الفقهاء

الأولى: طبقةُ المجتهدينِ في الشَّرْعِ كالأئمةِ الأربعةِ رضي الله عنهم ومن سلكَ مَسْلَكهم في تأسيسِ قواعدِ الأصول، وبه يمتازون عن غيرهم.

الثانية: طبقةُ المجتهدينِ في المذهبِ كـ "أبي يوسف" و"محمَّد" و"سائرِ أصحابِ "أبي حنيفة" القادريين على استخراجِ الأحكامِ من الأدلَّةِ على مقتضى القواعدِ التي قرَّرها أستاذُهم "أبو حنيفة" في الأحكامِ، وإنْ خالفوه في بعضِ أحكامِ الفروع لكنْ يقدِّرونه في قواعدِ الأصول، وبه يمتازون عن المعارضينِ في المذهبِ كـ "الشافعي" وغيره المخالفينَ له في الأحكامِ غيرِ مقلِّدينَ له في الأصول.

٥٢/١

وقد ذَكَرَ القاضي "عبدُ الرحمن بنِ خلدون بنِ مالك" في "مقدِّمته": أنَّ "الشافعي" رحَلَ إلى العراق، ولقي أصحابَ الإمام "أبي حنيفة"، وأخذَ عنهم، ومزَجَ طريقةَ أهلِ الحجازِ بطريقةَ أهلِ العراق، وكذلك "أحمدُ بنُ حنبلٍ" أخذَ عن أصحابِ "أبي حنيفة" مع وُقُورِ بضائعِهِ في الحديثِ انتهى.

ولكلٍّ واحدٍ منهم أصولٌ مختصَّةٌ تفرَّدَ بها عن "أبي حنيفة" وخالفوه فيها، بل قال "الغزالي": إنَّهما خالفا "أبا حنيفة" في ثلثي مذهبه، ونَقَلَ "النووي" في "تهذيبِ الأسماء" عن "أبي المعالي الجويني": أنَّ كلَّ ما اختاره "المرني" أرى أنَّه تحريجٌ مُلحَقٌ بالمذهبِ لا كـ "أبي يوسف" و"محمَّد"، فإنَّهما يخالفان

(١) أحمد بن سليمان، شمس الدين المعروف بابن كمال باشا الرُّومي (ت ٩٤٠هـ). ("الشفايق النعمانية" ص ٢٦٦-٢٦٧، "الفوائد البهية" ص ٢١٠-٢١١)، وتقدمت ترجمته عند ابن عابدين رحمه الله في المقالة [١٣٧] قوله: ((ابن الكمال)).

الثالثة: طبقه المجتهدين في المسائل التي لانصَّ فيها عن صاحب المذهب كـ "الخصَّاف"، و"أبي جعفر" الطحاوي، و"أبي الحسن" الكرخي، وشمس الأئمة "الحلواني"، وشمس الأئمة "السرخسي"، وفخر الإسلام "البرزدي"، وفخر الدين "قاضي خان" وأمثالهم، فإنهم لا يقدرّون على شيء من المخالفة لا في الأصول ولا في الفروع، لكنهم يستنبطون [١/٥٦ق/ب] الأحكام في المسائل التي لانصَّ فيها على حسب الأصول والقواعد.

أصول صاحبهما، و"أحمد بن حنبل" لم يذكره الإمام "أبو جعفر الطبري" في عداد الفقهاء، وقال: إنما هو من حفاظ الحديث، فكيف يكون من المجتهدين في الشرع دون "أبي يوسف" و"محمد" و"زفر"؟! غير أنهم لحسن تعظيمهم في الأستاذ وفرط إجلالهم لمحلّه ورعايتهم لحقه تشعروا على تنوير شأنه، وتوغلوا في انتصاره والاحتجاج بأقواله وروايتها للناس ونقلها لهم، وتجردوا للتحقيق فروعها وأصولها، وتعيين أبوابها وفصولها، ومن ذلك الوجه امتازوا عن المخالفين كالأئمة الثلاثة و"الأوزاعي" و"سفيان" وأمثالهم، لا لأنهم لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق في الشرع، ولو أنهم أولعوا بنشر آرائهم بين الخلق لكان كل ذلك مذهباً منفرداً عن مذهب "أبي حنيفة" = وإن أرادوا منه الأدلة الأربعة فلا سبيل له إلى ذلك؛ لأنّ الشريعة مستند كل الأئمة، وقد نقل "أبو بكر القفال" و"أبو علي" والقاضي "حسين" من الشافعية أنهم قالوا: لسنا مقلدين لـ "الشافعي"، بل وافق رأينا رأيه، وهو الظاهر من حال الإمام "أبي جعفر الطحاوي" في أخذه بمذهب "أبي حنيفة" واحتجاجه له وانتصاره لأقواله.

ثم إن قوله في "الخصَّاف" و"الطحاوي" و"الكرخي": إنهم لا يقدرّون على مخالفة "أبي حنيفة" لا في الأصول ولا في الفروع ليس بشيء، فإن ما خالفوه فيه من المسائل لا يعدُّ ولا يحصى، ولهم اختيارات في الأصول والفروع، وأقوال مُستنبطة بالقياس والسموع، واحتجاجات بالمعقول والمنقول على ما لا يخفى على من تتبّع كتب الفقه والخلافات.

ثم إنه عدَّ "أبا بكر الرازي" الخصَّاص من المقلّدين الذين لا يقدرّون على الاجتهاد أصلاً، وهو ظلم عظيم في حقه، وتنزيل له عن رفيع محله، ومن تتبّع تصانيفه والأقوال المنقولة عنه علِم أنَّ الذين عدَّهم من

الرابعة: طبقة أصحاب التخريج من المقلّدين كـ "الرازي" وأضرابه، فإنهم لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً، لكنهم لإحاطتهم بالأصول وضبطهم للمأخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين، وحكم مبهم محتمل لأمرين منقول عن صاحب المذهب أو أحد من أصحابه يرأيهم ونظرهم في الأصول والمقاييس على أمثاله ونظائره من الفروع، وما في "الهداية" من قوله: كذا في تخريج "الكرخي" وتخرّيج^(١) "الرازي" من هذا القبيل.

المحتجدين من "شمس الأئمة" ومن بعده كلهم عيالٌ لـ "أبي بكر الرازي"، ومصدق ذلك دلائله التي نصّها لاختياراته، وبراهينه التي كشف بها عن وجوه استدلاله، نشأ بغداد التي هي دار الخلافة ومدار العلم والرّشاد، ورحل في الأقطار، ودخل الأمصار، وأخذ الفقه والحديث عن المشايخ الكبار، وقال شمس الأئمة "الخلواني" فيه: هو رجلٌ كبيرٌ معروفٌ في العلم، وإنّا نقلدُه ونأخذ بقوله، وذكر في "الكشف الكبير" ما يدلُّ على أنه أفقه من "أبي منصور الماتريدي".

ثم "الخلواني" ومن ذكر بعده وعدّهم من المحتجدين، كلهم تنتهي سلسلة علومهم إلى "أبي بكر الرازي"، فقد تفقّه عليه "أبو جعفر الأستروشنّي"، وهو أستاذ القاضي "أبي زيد الديوسي" والقاضي "حسين بن خضر النسفي" أستاذ شمس الأئمة "الخلواني"، ومعلوم أنّ "السرخسي" من تلاميذه و"قاضيخان" من أصحاب أصحابه، فلعلّه نظر إلى قولهم: كذا على تخريج "الرازي"، فظنّ أنّ وظيفته في الصناعة هي التخرّيج فحسب، وأنّ غاية شأنه هذا القدر.

ثم إنه جعل "القدوري" وصاحب "الهداية" من أصحاب السرجح، و"قاضيخان" من المحتجدين مع تقدّم "القدوري" على "شمس الأئمة" زماناً، وكونه أعلى منه كعباً وأطول باعاً، فكيف من "قاضيخان"؟! وأما صاحب "الهداية" فهو المشار إليه في عصره، المعقود عليه الخناصر في دهره، وقد ذكر في "الجواهر" وغيره: أنه أقر له أهل عصره بالفضل والتقدّم كالإمام فخر الدّين "قاضيخان" و"زين الدّين العتّابي" وغيرهما، وقالوا: إنه فاق على أقرّبه حتّى على شيوخه في الفقه، فكيف ينزل شأنه عن "قاضيخان"؟! بل هو أحقُّ منه بالاجتهاد، وأثبت في أسبابه ((اه ملخصاً.

(١) قوله: ((الكرخي وتخرّيج)) ساقط من "٣".

وأما نحن فعلينا أتباع ما رجَّحوه وما صحَّحوه كما لو أفتوا في حياتهم.
 فإن قلت: قد يحكون أقوالاً بلا ترجيح، وقد يختلفون في الصحيح.
 قلت: يُعمَلُ بمثل ما عملوا من اعتبار تغْيُرِ العُرفِ وأحوالِ الناس، وما هو الأرفقُ،
 وما ظهرَ عليه التعاملُ.....

الخامسة: طبقةُ أصحابِ الترجيحِ من المقلِّدين كـ "أبي الحسين" ^(١) القُدوري، وصاحبِ
 "الهداية" وأمثالهما، وشأنُهم تفضيلُ بعضِ الرواياتِ على بعضٍ كقولهم: هذا أولى، وهذا
 أصحُّ روايةً، وهذا أرفقُ للناس.

والسادسة: طبقةُ المقلِّدين القادرين على التمييزِ بين الأقوى، والقوي، والضعيف، وظاهرِ
 المذهب، والروايةِ النادرةِ كأصحابِ المُتونِ المعتبرةِ من المتأخِّرين مثل صاحبِ "الكنز"،
 وصاحبِ "المختار"، وصاحبِ "الوقاية"، وصاحبِ "المجمع"، وشأنُهم أن لا ينقلوا الأقوالَ
 المردودةَ والرواياتِ الضعيفةَ.

والسابعة: طبقةُ المقلِّدين الذين لا يقدِّرون على ما ذُكِرَ، ولا يفرِّقون بين الغثِ
 والسمينِ ((. اهـ بنوع اختصار.

[٥١٥] (قوله: وأما نحن) يعني: أهلُ الطبقةِ السابعة، وهذا مع السؤال والجواب مأخوذٌ
 من "تصحيح الشيخ قاسم".

[٥١٦] (قوله: كما لو أفتوا في حياتهم) أي: كما نَبَّعُهم لو كانوا أحياءً وأفتونا بذلك،
 فإنَّه لا يسعُنَا مخالفتُهم.

[٥١٧] (قوله: بلا ترجيح) أي: صريحٍ أو ضمنيٍّ، فالصريحُ ظاهرٌ مما ذكره سابقاً ^(٢)،

(قوله: يعني أهلُ الطبقةِ السَّابعة) يظهرُ أنَّ المراد أهلُ الطبقةِ السَّادسةِ أيضاً، فإنَّه ليس شأنُهم
 الترجيحُ بل التمييزُ بين القويِّ والأقوى.

(١) في النسخ كلها: ((أبي الحسن))، والصواب ما أثبتناه كما في المصادر. (انظر "الفوائد البهية" ص ٣٠-).

(٢) ص ٢٣٤- قوله: ((وفي وقف البحر)) "در".

وما قَوِيَّ وجهه، ولا يخلو الوجودُ مَنْ يميِّزُ هذا حقيقةً لا ظناً، وعلى مَنْ لم يميِّزْ أنْ يرجعَ لمن يميِّزُ لبراءةِ دميته،.....

والضَّمْنِيُّ ما نبهناكَ عليه عند قوله^(١): ((وفي وقف "البحر"))، فإنه إذا كان أحدُ القولين ظاهرَ الروايةِ والآخرُ غيرَها فقد صرَّحوا إجمالاً بأنَّه لا يُعدَّلُ عن ظاهرِ الروايةِ، فهو ترجيحٌ ضمنيُّ لكلِّ ما كان ظاهرَ الروايةِ، فلا يُعدَّلُ عنه بلا ترجيحٍ صريحٍ لمقابليه، وكذا لو كان أحدُ القولين في المتن أو الشروح، أو كان قولُ "الإمام"، أو كان هو الاستحسانُ في غيرِ ما استثنَيْ، أو كان أنفعَ للوقف.

[٥١٨] (قوله: وما قَوِيَّ وجهه) أي: دليلُهُ المنقولُ الحاصلُ لا المستحصلُ؛ [١/ق/٥٧/أ] لأنَّه رتبةُ المجتهد.

[٥١٩] (قوله: ولا يخلو الوجودُ) أي: الموجودون أو الزمان.

[٥٢٠] (قوله: حقيقةً الظاهرُ رجوعُهُ إلى قوله: ((ولا يخلو))، وأراد بالحقيقةِ اليقينَ؛ لأنها من حقِّ الأمرِ إذا ثبت، و اليقينُ ثابتٌ، ولذا عطفَ عليها قوله: ((لا ظناً))، وجرَمَ بذلك أخذاً مما رواه "البخاري" من قوله ﷺ: «لا تزالُ طائفةٌ من أمتي ظاهرينَ على الحقِّ حتى يأتي أمرُ الله»، وفي روايةٍ: «حتى تأتي الساعة»^(٢).

[٥٢١] (قوله: وعلى مَنْ لم يميِّزْ) أي: شيئاً مما ذُكِرَ كأكثرِ القضاةِ والمفتينَ في زماننا، الآخذينَ المناصبَ بالمالِ والمراتب، وعَبَّرَ بـ ((على)) المفيدةُ للوجوبِ للأمرِ به في قوله تعالى:

﴿فَسَتَرُوا أَعْدَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَقَامُونَ﴾ [النحل - ٤٣].

(١) في المقالة رقم: [٤٧٣].

(٢) أخرجه البخاري (٧٣١١) كتاب الاعتصام بالسنة - باب لا تزالُ طائفةٌ من أمتي ظاهرين، وأخرجه أحمد (٤٢٤٤/٤، ٢٤٨، ٢٤٤٤) ومسلم (١٩٢١) كتاب الإمامة - باب لا تزالُ طائفةٌ من أمتي ظاهرين، وأبو داود (٤٢٥٢) كتاب الفتن - باب ذكر الفتن ودلائلها، والترمذي (٢٢٢٩) كتاب الفتن - باب ما جاء في الأئمة المضلين، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه (١٠) في المقدمة - باب اتباع سنة رسول الله ﷺ. وأما رواية (حتى تقوم الساعة) فقد أخرجه الحاكم في "المستدرک" ٤٤٩/٤ وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، والقرطبي في "التفسير" ٢٩٦/٨ سورة التوبة الآية (١٢٢).

فنسأل الله تعالى التوفيقَ والقبولَ بجاهِ الرسول، كيف لا وقد يسَّرَ الله تعالى ابتداءَ تبْيِيضِهِ في الرَّوْضَةِ المحروسةِ والبَقْعَةِ المأنوسة؟! تَجَاهَ وَجِهٍ صاحبِ الرسالة، وحائِزِ الكمالِ والبسالة، وضجيجيه الجليلين الضَّرغامين الكاملين، رضي الله عنهما وعن سائر الصحابة أجمعين، ووالدِينَا ومقلِّديهم بإحسانٍ إلى يوم الدين،.....

[٥٢٢] (قوله: فنسأل الله التوفيق) أي: إلى أتباعِ الراجح عند الأئمة، وما يوصلُ إلى براءةِ الدِّمَةِ، فإنَّ هذا المقامُ أصعبُ ما يكون على مَنْ ابتلي بالقضاء أو الإفتاء. والتوفيق: خَلَقُ قَدْرَةِ الطاعةِ في العبد مع الداعية إليها.

[٥٢٣] (قوله: والقبول) أي: قبولُ سعيِنا في هذا الكتاب، بأن يكون خالصاً لوجهِ الكريم ليحصلَ به النفعُ العميمُ والثوابُ العظيم.

[٥٢٤] (قوله: بجاهِ) متعلِّقٌ بمحذوفٍ حالٍ من فاعلي ((نسألُ))، أي: نسألُه متوسِّلِينَ، فليست الباءُ للقسام؛ لأنَّه لا يجوزُ إلَّا بالله تعالى أو بصفةٍ من صفاته. والجاهُ: القَدْرُ والمنزلةُ، "قاموس"^(١).

[٥٢٥] (قوله: كيف لا ؟) أي: كيف لا نسألُه القبولَ وقد يسَّرَ اللهُ تعالى ما يفيدُ الظنَّ بحصوله ؟!

[٥٢٦] (قوله: في الرَّوْضَةِ) هي ما بين المنبر والقبر الشريف، وتطلقُ على جميعِ المسجد النبويِّ أيضاً كما صرَّحَ به بعضُ العلماء، وعليه يَظْهَرُ قوله: ((تَجَاهَ وَجِهٍ صاحبِ الرسالة ﷺ))؛ لأنَّه على المعنى الأوَّل لا تَمَكِّنُ مُوَاجَهَةَ الوجهِ الشريف.

[٥٢٧] (قوله: والبَّسالة) أي: الشجاعةُ كما في "القاموس"^(٢).

[٥٢٨] (قوله: الضَّرغامين) تنبيهٌ ضَرْغامٍ كجُرَيال، وهو الأسدُّ، ويقالُ له أيضاً: ضَرْغَم كجعفرٍ كما في "القاموس"^(٣)، وتنبيهٌ ثانِي: ضَرْغَمَيْنِ كجعفرين، فافهم.

(١) "القاموس": مادة ((جوه)).

(٢) "القاموس": مادة ((بسل)).

(٣) "القاموس": مادة ((ضرغم)).

ثم تجاه الكعبة الشريفة تحت الميزاب، وفي الحطيم والمقام، والله الميسر للتمام.

[٥٢٩] (قوله: ثم تجاه عطف على ((تجاه)) الأول، فالابتداء الحقيقيُّ تجاهَ صاحب الرسالة ﷺ، والإضافيُّ تجاهَ الكعبة، "ط" (١)).

[٥٣٠] (قوله: والحطيم) أي: المحطوم — سُمِّيَ به لأنه حُطِمَ من البيت وأُخرج — أو الحاطِم؛ لأنه يحطمُ الذنوب، "ط" (٢).

[٥٣١] (قوله: والمقام) أي: مقام الخليل، وهو حَجَرُ [١/٥٧ق/ب] كان يقومُ عليه الخليلُ عليه الصلاة والسلام حالَ بناءِ البيتِ الشريف، وقيل غيرُ ذلك، "ط" (٣).

[٥٣٢] (قوله: الميسر) أي: المسهل، ويتوقفُ إطلاقُهُ عليه تعالى على التوقيف وإن صحَّ معناه على ما هو المشهور.

[٥٣٣] (قوله: للتمام) مصدرٌ تَمَّ يَتِمُّ، واسمٌ لِمَا يَتِمُّ به الشيءُ كما في "القاموس" (٤)، وعلى الثاني فالمرادُ بلوغُ التمام.

وكذا يقولُ أسيرُ الذنوبِ جامعُ هذه الأوراقِ راجياً من مولاه الكريم،
متوسلاً بنبيةِ العظيم، وبكلِّ ذي جاهٍ عنده تعالى أن يَمُنَّ عليه كرمًا
وفضلاً بقبولِ هذا السعيِّ والنفعِ به للعبادِ في عامَّةِ البلاد،
ويلوِّغِ المرامَ بحسنِ الختامِ والاختتام،
آمين.

(قوله: ويتوقفُ إطلاقُهُ عليه تعالى على التوقيفِ إلخ) انظر ما تقدَّمتُ كتابتُهُ في البسملة عن "الشَّهاب".

(١) "ط": المَقْدِمة ٥٢/١.

(٢) "ط": المَقْدِمة ٥٢/١.

(٣) "ط": المَقْدِمة ٥٢/١.

(٤) "القاموس": مادة ((تَمَّ)).

﴿كِتَابُ الطَّهَارَةِ﴾

قُدِّمَتِ الْعِبَادَاتُ عَلَى غَيْرِهَا اهْتِمَامًا بِشَأْنِهَا، وَالصَّلَاةُ تَالِيَةٌ لِلْإِيمَانِ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿كِتَابُ الطَّهَارَةِ﴾

[٥٣٤] (قوله: قُدِّمَتِ الْعِبَادَاتُ إلخ) اعْلَمْ أَنَّ مَدَارَ أُمُورِ الدِّينِ عَلَى الْاِعْتِقَادَاتِ، وَالْأَدَابِ، وَالْعِبَادَاتِ، وَالْمَعَامَلَاتِ، وَالْعُقُوبَاتِ. وَالْأَوَّلَانِ لَيْسَا مِمَّا نَحْنُ بِصَدَدِهِ. وَالْعِبَادَاتُ خَمْسَةٌ: الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ، وَالصَّوْمُ، وَالْحَجُّ، وَالْجِهَادُ. وَالْمَعَامَلَاتُ خَمْسَةٌ: الْمَعَاوِضَاتُ الْمَالِيَّةُ، وَالْمُنَاكَحَاتُ، وَالْمُخَاصَمَاتُ، وَالْأَمَانَاتُ، وَالتَّرِكَاتُ. وَالْعُقُوبَاتُ خَمْسَةٌ: الْقِصَاصُ، وَحُدُّ السَّرْقَةِ، وَالزُّنَى، وَالْقَذْفُ، وَالرَّدَّةُ.

[٥٣٥] (قوله: اهْتِمَامًا بِشَأْنِهَا) وَجْهُهُ: أَنَّ الْعِبَادَاتُ لَمْ يُخْلَقُوا إِلَّا لَهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات - ٥٦].

[٥٣٦] (قوله: وَالصَّلَاةُ إلخ) شُرُوعٌ فِي بَيَانِ وَجْهِ تَقْدِيمِ الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَتَقْدِيمِ الطَّهَارَةِ عَلَيْهَا.

[٥٣٧] (قوله: تَالِيَةٌ لِلْإِيمَانِ) أَي: نَصًّا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة - ٣]، وَكَحَدِيثِ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»^(١)، "بِحَرْ" (٢).

أَقُولُ: وَفَعْلًا غَالِبًا، فَإِنَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ بَعْدَ الْإِيمَانِ فِي الْغَالِبِ فِعْلُ الصَّلَاةِ لِسُرْعَةِ أَسْبَابِهَا بِخِلَافِ الزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ، وَوُجُوبًا؛ لِأَنَّ أَوَّلَ مَا وَجِبَ الشَّهَادَتَانِ، ثُمَّ الصَّلَاةُ ثُمَّ الزَّكَاةُ

(١) أخرجه أحمد ٢/٢٦٦، ٩٣، والبحاري (٨) كتاب الإيمان - باب دعاؤكم لإيمانكم، ومسلم (١٦) كتاب الإيمان - باب

بيان أركان الإسلام، والترمذي (٢٦٠٩) كتاب الإيمان - باب ما جاء: بني الإسلام على خمس، وقال: هذا حديث

حسن صحيح، والنسائي ١٠٧/٨ - ١٠٨ كتاب الإيمان - باب على كم بني الإسلام، عن ابن عمر ؓ مرفوعاً، وفي

الباب عن جرير بن عبد الله ؓ.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٨/١.

والطهارةُ مفتاحُها بالنصِّ، وشرطُ.....

كما صرَّحَ به "ابن حجر" في "شرح الأربعين"^(١)، وفضلاً كما قال "الشرنبلالي"^(٢): ((إنَّ الإجماعَ منعقدٌ على أفضليَّتها بدليل: أيُّ الأعمالِ أفضلُ بعد الإيمان؟ فقال: «الصلاةُ لوقتها»^(٣))).

[٥٣٨] (قوله: والطهارةُ مفتاحُها إلخ) أي: وما كانَ مفتاحاً لشيءٍ وشرطاً له فهو مقدَّم عليه طبعاً، [١/٥٨ق/أ] فيقدَّم وضعاً.

[٥٣٩] (قوله: بالنصِّ) وهو ما رواه "السيوطي" في "الجامع الصغير"^(٤) من قوله ﷺ: «مفتاحُ الصلوةِ الطهور، وتجرُّمُها التكبير، وتحليلُها التسليم»، وهو حديثٌ حسنٌ. قال "الرافعي"^(٥): «الطهورُ بضمِّ الطاءِ فيما قيَّدهُ بعضهم، ويجوزُ الفتح؛ لأنَّ الفعلَ إنما يتأتَّى بالآلةِ».

(١) المسئى "فتح المين لشرح الأربعين" (النووية): ص ٩١، وهو لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي، شهاب الدين المعروف بابن حجر الهيتمي السعدي الانصاري الشافعي (ت ٩٧٣هـ - وقيل: ٩٧٤هـ). ("كشف الظنون" ٦٠/١، "هدية العارفين" ١٤٦/١، "النور السافر" ص ٢٨٧، "الكواكب السائرة" ١١١/٣)، ونُسِبَ الكتابُ إلى حفيده رضي الدين بن عبد الرحمن بن أحمد (ت ١٠٤١هـ). ("إيضاح المكنون" ١٧١/١، "خلاصة الأثر" ١٦٦/٢، "هدية العارفين" ٣٦٩/١، وفيه: "ختصر الفتح المين").

(٢) لم نعر على هذا النقل في كتب الشرنبلالي التي بين أيدينا.

(٣) نصُّ حديثٍ أخرجه أحمد في مسنده ٤١٨/١، والبحاري (٥٢٧) في مواقيت الصلاة - باب فضل الصلاة لوقتها بلفظ: (أي العمل أحب إلى الله قال: الصلاة على وقتها)، ومسلم (٨٥) كتاب الإيمان - باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، والنسائي ٢٩٢/١ كتاب المواقيت - باب فضل الصلاة لوقتها، والطبراني في "الكبير" ١٩١/٢ - ٢٥٠ من رقم (٩٨٠٢) إلى (٩٨٢٣)، والمنذري في "الترغيب والترهيب" ٥٢٣/٣ جميعهم عن عبد الله بن مسعود ؓ.

(٤) "الجامع الصغير" ٥٣٧/٢، وأخرجه أحمد ١٢٣/١، وأبو داود (٦١) كتاب الطهارة - باب فرض الوضوء، والترمذي (٣) كتاب الطهارة - باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، وقال: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وابن ماجه (٢٧٥) كتاب الطهارة - باب مفتاح الصلاة الطهور، والدارمي ١٨٥/١ كتاب الطهارة - باب مفتاح الصلاة الطهور، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٨٠/٢ كتاب الصلاة - باب وجوب التحلل من الصلاة بالتسليم، كلُّهم عن علي ؓ.

(٥) أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني الشافعي (ت ٦٢٣هـ). ("طبقات السبكي" ٢٨١/٨، "هدية العارفين" ٦٠٩/١) ولم نجد النقل المذكور في شرحه الكبير المسئى "فتح العزيز شرح الوحي" للزغالي، ولعله في كتابه "المحرر"، وهو غلط.

بها مختص،.....

قال "ابن العربي"^(١): ((هذا مجاز ما يفتحها من غلقها، وذلك أن الحدث مانع منها، فهو كالقفل يوضع على المحدث، حتى إذا توضأ انحل القفل، وهذه استعارة بدیعة لا يقدر عليها إلا النبوة))، اهـ من "شرح" لـ "العلقمي"^(٢).

[٥٤٠] (قوله: بها مختص) الأصل في لفظ الخصوص وما يتفرع منه أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور عليه - أعني: ما له الخاصة - فيقال: خص المال بزيد، أي: المال له دون غيره، لكن الشائع في الاستعمال إدخالها على المقصور - أعني: الخاصة - كقولك: اختص زيد بالمال، وما هنا من قبيل الأول؛ إذ لا يخفى أن الخاصة هي اشتراط الطهارة دون الصلاة، فالمعنى: أنها شرط مختص بالصلاة، لا تجاوزها إلى غيرها من العبادات، ولو كان من قبيل الثاني لكان حقه أن يقال: تختص الصلاة به، فافهم.

والمراد: أنها شرط صحة، فلا يرد أنها تكون واجبة في الطواف؛ لأنه يصح بدونها، ولا ترد النية؛ لأنها ليست مختصة بالصلاة، بل هي شرط لكل عبادة، ولا استقبال القبلة، فإنه قد لا يشترط كما في الصلاة على الدابة وحالة العذر من مرض ونحوه، ومثله ستر العورة، وأما وجوبه في

﴿كتاب الطهارة﴾

(قوله: فإنه قد لا يشترط إلخ) كل من ستر العورة واستقبال القبلة خارج بقيد لزوم في كل الأركان لا بقيد الاختصاص، وكونهما لا يشترطان في بعض الأحيان للعذر لا ينافي الاختصاص بها، فلا يصح أن يجعل خارجين به، فعلى هذا تظهر فائدة قوله: ((لازم لها في كل الأركان)).

(١) "عارضة الأحوذى شرح صحيح الترمذي": كتاب الطهارة - باب: مفتاح الصلاة الطهارة ١/١٦. وابن العربي هو

القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ). ("وفيات الأعيان" ٤/٢٩٦).

(٢) المسمى "الكوكب المنير": لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن علي، شمس الدين العلقي الشافعي (ت ٩٦٣هـ

تقريباً)، شرح "الجامع الصغير" للسيوطي. ("كشف الظنون" ١/٥٦٠، "الكواكب السائرة" ٢/٤١، ٣/٦٢).

لازِمٌ لها في كلِّ الأركان، وما قيل: قُدِّمَتْ لكونها شرطاً.....

خارجها فليس على سبيل الشرطية.

(٥٤١) (قوله: لازِمٌ لها في كلِّ الأركان) أقول: لم تظهر لي فائدة هذا القيد في كلامه، نعم ذكره في "البحر"^(١) بعد التعليل بعدم السقوط أصلاً للاحتراز عن النية؛ لأنها لا يُشترط استحبابها لكلِّ ركن، وقد علمت الاحتراز عن النية بمادة الاختصاص، على أنه سيذكر^(٢) عن "الفيض": ((أنَّ الطهارة قد تسقطُ أصلاً))، فليست شرطاً لازماً دائماً، فإنَّ أراد لزومها بدون عذر ورَدَّ عليه الاستقبالُ والسَّتر، فإنَّهما كالطهارة في ذلك، تأمل.

(٥٤٢) (قوله: وما قيل) قائله الإمام "السَّغْنَاقِي"^(٣) صاحب "النهاية"، وهي أوَّلُ شرح له "الهداية".

ثمَّ على كلام "الشارح" يبقى التنافي بين قوله أولاً: ((لازِمٌ لها في كلِّ الأركان))، وبين ما استقرَّ عليه رأيُه من سقوطها في مسألة "الظهيرية"، فإنَّ لزومها في كلِّ الأركان يقضي بعدم السقوط، هذا ما ظهر، فحينئذٍ نحتاجُ للجواب الآتي عن "الحموي"، وقال "السَّندي" في الجواب عن فرع "الظهيرية": ((لقائل أن يقول: وجوبها لا يكون إلا عند وجود المحلِّ الذي يلزم تطهيره، ولم يوجد هنا، فكيف يتأتَّى السقوط مع عدم الوجوب؟!)) اهـ. وهذا مؤدَّى ما أجاب به "الحموي".

(قوله: على أنه سيذكر عن "الفيض": أنَّ الطهارة قد تسقطُ أصلاً إلخ) فيه أنَّ ما يأتي عن "الفيض" صورة صلاة لا صلاة حقيقةً كما سيذكره عن "ط"، فلا ينافي ما هنا، تأمل.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٨/١ بتصرف.

(٢) ص ٢٦٦ - "در".

(٣) في "ت": ((السنّاقِي))، وفي "ب" و"م": ((السفّناقي))، وبالفاء، وهما تحريف، و((السَّغْنَاقِي)) نسبة إلى سَغْنَاق بكسر السين المهملة وسكون الغين المعجمة ثمَّ نون بعدها ألف بعدها قاف، بلدة في تركستان كما في "الفوائد البهية" ص ٦٢، وقال محقّق "الجواهر المضّية" و"الطبقات السنيّة": ((وفي "بلدان الخلافة الشرقية" أنها من جملة المواضع على سيحون)). وربما أبدلت السين صاداً فقليل: ((الصغْنَاقِي)) كما في بعض كتب التراجم. =

لا يسقط أصلاً، ولذا فاقد الطهورين يؤخر الصلاة، وما أورد من أن النية كذلك مردود كل ذلك، أمّا النية ففي "القنية" وغيرها: ((من تالت عليه الهموم.....

[٥٤٣] (قوله: لا يسقط أصلاً) أي: لا يسقط بعذر من الأعذار، "نهاية".

[٥٤٤] (قوله: فاقد الطهورين) [١/٥٨ق/ب] أي: الماء والتراب، كمن حبس وقيد

بحيث لا يصل إليهما.

[٥٤٥] (قوله: كذلك) أي: شرط لا يسقط أصلاً.

[٥٤٦] (قوله: مردود كل ذلك) أي: كل من دعوى عدم سقوط الطهارة أصلاً، وأن فاقد الطهورين يؤخر، وأن النية لا تسقط أيضاً، وأتى برد هذه الثلاثة غير مرتب.

[٥٤٧] (قوله: أمّا النية) أي: أمّا وجه الرد في دعوى عدم سقوط النية أصلاً، وهذا الرد والذي بعده لصاحب "النهر"^(١).

[٥٤٨] (قوله: ففي "القنية"^(٢) وغيرها) كـ "المجتبى"، وهو أيضاً للعلامة "مختار بن

محمود الزاهد" صاحب "القنية"، وكتاب "القنية"^(٣) مشهور بضعف الرواية، وقد نقل هذا الفرع عن "شرح الصبّاعي"^(٤).

- والسّغناقي هو الحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين (ت ٧١١هـ) على الراجح، وتفرّد اللكنوي في "الفوائد البهية" بأن اسمه الحسن بن علي، ولعله خطأ، فقد نقل الزركلي في "الأعلام" ٢/٢٤٧ غوذجاً من خط السغناقي، وفيه أن اسمه الحسين، وذكر صاحب "كشف الظنون" ٢/٢٠٣ أنه تلميذ المرغيناني صاحب "الهداية"، ولعله وهم، فإن وفاة المرغيناني في سنة (٥٩٣هـ)، ووفاته السغناقي في سنة (٧١١هـ)، ويؤكد ذلك ما في "الجواهر المضية" ٢/١١٤ في ترجمة السغناقي: ((تفقه على الإمام حافظ الدين محمد بن محمد بن نصر، وفوض إليه الفتوى وهو شاب، وعلى الإمام فخر الدين محمد بن محمد بن إلياس المائيرغي، وروى عنهما "الهداية" بسماعهما من شمس الأئمة الكردي عن المصنف))، فظهر أن السغناقي ليس تلميذ صاحب "الهداية"، وأن بينهما واسطين، فليتأمل.

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق ١/٢.

(٢) "القنية": كتاب الصلاة - باب النية في الدخول في الصلاة ق ١/١١.

(٣) انظر "كشف الظنون" ٢/١٦٣، و"الفوائد البهية" ص ٢١٢.

(٤) "شرح أبي المكارم" عبد الكريم بن محمد بن أحمد، ركن الأئمة الصبّاعي الميمني (من رجال القرن الخامس) على مختصر القدوري. ("كشف الظنون" ٢/١٦٣، "الجواهر المضية" ٢/٤٥٦).

تكفيه النيّة بلسانه))، وأمّا الطهارة ففي "الظهيريّة" وغيرها: ((مَنْ قُطِعَتْ يَدَاهُ وَرَجُلَاهُ.....

[٥٤٩] (قوله: تكفيه النيّة بلسانه) إطلاق النيّة على اللفظ مجازاً. اهـ "ح" (١).

أي: لأنّ النيّة عمل القلب لا اللسان، وإنما الذكّر باللسان كلاماً، ومن ثمّ حُكي الإجماع على كونها بالقلب، فقد سقطت النيّة هنا للعذر، فسقط القول بعدم (٢) سقوطها.

بقي أنّ التلّفظ بها للعاجز إنّ كان غير شرط فلا إشكال، ولذا اختار في "الهداية" (٣):

(٥٤/١) ((أنّ التلّفظ بها مستحب لمن لم يجتمع عزمته))، وإنّ كان شرطاً - كما هو المتبادر من كلام "القنية" - وردّ عليه ما في "الحلبة" (٤) شرح المنية لـ "ابن أمير حاج": ((أنّه نصب بدل بالرأي، وهو ممنوع إلّا أن يظهر دليله))، وأقرّه في "المنح" (٥).

أقول: وما قاله "الحموي" (٦): ((من أنّه حيث كان لا يقدر على نيّة القلب صار الذكّر باللسان أصلاً لا بدلاً)) اهـ دعوى بلا دليل، وأيضاً هو مشترك الإلزام، فإنّ نصب الشروط

(قوله: وإنّ كان شرطاً - كما هو المتبادر من كلام "القنية" - وردّ عليه ما في "الحلبة" إلخ) ذكر "المحشي" في باب صفة الصلاة بعد ذكره ما بحثه في "الحلبة": ((لا يبعد القول بسقوط الأداء عمّن وصل إلى هذه الدرجة، فإنّ من لا يمكنه معرفة أيّ صلاة يصلي بمنزلة المحنّون، وسيدكر "المصنّف" في باب صلاة المريض: أنّه لو اشتبه على المريض أعداد الرّكعات أو السّجّات لنعاس يلحقه لا يلزمه الأداء)) اهـ. لكنّ الظاهر اعتماد ما في "الهداية".

(١) "ح": كتاب الطهارة ق ٦/أ باختصار.

(٢) في الأصل: ((بعد)) عوضاً عن ((بعدم))، وهو تحريف.

(٣) انظر "الهداية": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة التي تنقضيها ٤٥/١.

(٤) "الحلبة": شروط الصلاة - الخامس: الوقت ٢/ق ٤١/ب بتصرف.

(٥) "المنح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/ق ٣٢/ب.

(٦) "عمر عيون البصائر": القواعد الكلّيّة ١٦٢/١ بتصرف.

وبوجهه جراحة يصلي بلا وضوء ولا تيمم، ولا يعيد في الأصح))، وأما فاقد الطهورين ففي "الفيض" وغيره: ((أنه يتشبه عندهما، وإليه صح رجوع "الإمام"، وعليه الفتوى)).....

الأصلية لا بد لها^(١) من دليل أيضاً، وهذا كله حيث كان الفرع المذكور من تحريجات بعض المشايخ كما هو الظاهر، أما لو كان منقولاً عن المجتهد فلا يلزم المقلد طلب دليله.

[٥٥٠] (قوله: وبوجهه جراحة) قيد به لأنه لو كان سليماً مسحته على الجدار بقصد التيمم، "ط"^(٢). وسكت عن الرأس لأن أكثر الأعضاء جريح، والوظيفة حينئذ التيمم، ولكنه سقط لفقد آليته، وهما اليدان. اهـ "ح"^(٣).

[٥٥١] (قوله: يصلي بلا وضوء) أي: فسقط قولهم: إن الطهارة لا تسقط أصلاً، "ط"^(٤). لكن ذكر الحموي في "رسالة": ((أنه قد يقال: المراد بعدم السقوط بعدز إنما هو بعد إمكانه في الجملة، وما هنا راجع إلى زوال الأهلية لعدم المحلّة، على أن التخلف في مادة واحدة [١/٥٩ق] قلما تقع لا يقدح في الكليّة كما لا يخفى على أصحاب الرويّة)).

[٥٥٢] (قوله: وأما فاقد الطهورين) هذا رد من "الشارح" للدعوى الوسطى، "ط"^(٥). [٥٥٣] (قوله: يتشبه) أي: بالمصلين وجوباً، فيركع ويسجد إن وجد مكاناً يابساً، وإلا يومئ قائماً، ثم يعيد كما سيأتي^(٦) في التيمم، ونقل "ط"^(٧): ((أنه لا يقرأ فيها))، ثم قال: ((وفيه أن هذا لا يصلح رداً؛ لأن هذه صورة صلاة، وليست بصلاة حقيقة لما أنه يطالب

(١) قوله: ((لا بد لها)) هكذا بخطه، ولعل الأولى ((لا بد له)) كما لا يخفى اهـ. مُصحّحه.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٥٣/١.

(٣) "ح": كتاب الطهارة ق ١/٦ باختصار.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٥٣/١.

(٥) "ط": كتاب الطهارة ٥٣/١.

(٦) المقولة [٢٢٣٩] قوله: ((ولا يعيد على الأصح)).

(٧) "ط": كتاب الطهارة ٥٣/١ نقلاً عن أبي السعود معرباً إلى "نور الإيضاح".

قلت: وبه ظهر أنَّ تعمُّد الصلاة بلا طهرٍ غير مكفِّر كصلاته لغير القبلة، أو مع ثوبٍ نجسٍ، وهو ظاهرُ المذهب.....

بعد ذلك بفعلها، ولذا قال "ح"^(١): الأولى المعارضة بالمعذور اهـ. أي: إذا توضأ على السَّيْلَانِ وصلى في الوقت فإنه يصدقُّ عليه أنه صلى بغير طهارة، وفيه نظر؛ لأنَّ هذه الطهارة من المعذور معتبرة شرعاً)) اهـ.

[٥٥٤] (قوله: وبه) أي: بما في "الظهيرية"^(٢)؛ لأنَّه الذي يُنتج ما ذكره، "ط"^(٣).

[٥٥٥] (قوله: غير مكفِّر) أشار به إلى الردِّ على بعض المشايخ^(٤)، حيث قال: ((المختار أنَّه يُكفِّر بالصلاة بغير طهارة لا بالصلاة بالثوب النجس وإلى غير القبلة لجواز الأخيرين حالة العذر بخلاف الأولى، فإنه لا يؤتى بها بحال، فيكفِّر))، قال "الصدر الشهيد"^(٥): ((وبه نأخذ))، ذكره في "الخلاصة"^(٦) و"الذخيرة". وبحث فيه في "الحلبة"^(٧) بوجهين: ((أحدهما: ما أشار إليه "الشارح". ثانيهما: أنَّ الجواز بعذر لا يؤثِّر في عدم الإكفار بلا عذر؛ لأنَّ الموجب للإكفار في هذه المسائل هو الاستهانة، فحيث ثبتت الاستهانة في الكلِّ تساوى الكلُّ في الإكفار، وحيث انتفت منها تساوت في عدمه، وذلك لأنَّه ليس حكمُ الفرض لزومَ

(١) "ح": كتاب الطهارة ق ٦/أ.

(٢) "الفتاوى الظهيرية": كتاب الطهارة - الباب الرابع - الفصل الأول في التيمم ق ٩/أ نقلاً عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل معزياً إلى "الجامع الصغير" للكرخي. و"الظهيرية" لأبي بكر محمد بن أحمد بن عمر، ظهر الدين البخاري (ت ٦١٩هـ). ("كشف الظنون" ١٢٢٦/٢، "الفوائد البهية" ص ١٠٦هـ).

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٥٣/١.

(٤) هو الشيخ علي السغدّي، كما صرح به في "الخلاصة".

(٥) أبو محمد عمر بن عبد العزيز بن عمر مازه، برهان الأئمة حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد البخاري (ت ٥٣٦هـ).

("الجاوهر المضية" ٦٤٩/٢، "الفوائد البهية" ص ٤٩هـ).

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس في استقبال القبلة ق ٢٣/أ بصرف. وهي لطاهر بن أحمد بن عبد

الرشيد، افتخار الدين البخاري (ت ٥٤٢هـ). ("كشف الظنون" ٧١٨/١، "الطبقات السنية" ١٠٥/٤).

(٧) "الحلبة": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ق ٢/١١/أ.

كما في "الحائية"، وفي سير "الوهبانية"^(١): [طويل]

وفي كُفْر مَنْ صَلَّى بغير طهارة مع العمل.....

الكفر بتركه، وإلا كان كلُّ تاركٍ لفرض كافرًا، وإنما حكمه لزوم الكفر بحلِّه بلا شبهةٍ دائريةٍ)). اهـ ملخصاً. أي: والاستخفاف في حكم الجحود^(٢).

[٥٥٦] (قوله: كما في "الحائية")^(٣) حيث قال بعد ذكره الخلاف في مسألة الصلاة بلا طهارة: ((وإنَّ الإكفار رواية "النوادر"، وفي "ظاهر الرواية": لا يكون كُفْرًا، وإنما اختلفوا إذا صلى لا على وجه الاستخفاف بالدِّين، فإنَّ كان على وجه الاستخفاف ينبغي أن يكون كُفْرًا عند الكلِّ)) اهـ.

أقول: وهذا مؤيِّدٌ لما بحثه في "الحلبة"^(٤)، لكنَّ بعد اعتبار كونه مستخيفاً ومستهيئاً بالدِّين كما علمت من كلام "الحائية"، وهو بمعنى الاستهزاء والسخرية به، أمَّا لو كان بمعنى عدَّ ذلك الفعل خفيفاً وهيئاً من غير استهزاء ولا سخرية، بل [١/٥٩ق/ب] لمجرّد الكسل أو الجهل فينبغي أن لا يكون كُفْرًا عند الكلِّ، تأمَّل.

[٥٥٧] (قوله: مع العمل) أي: حال كونه مصاحباً للعمل، "ط"^(٥).

(قوله: أقول: وهذا مؤيِّدٌ لما بحثه في "الحلبة" إلخ) حيث جعلَ الكفرَ فيما إذا كان على وجه الاستخفاف.

(١) "الوهبانية": فصل من كتاب السير ص ٤١-... (هامش "المنظومة المحببة").

(٢) في "د" زيادة: ((قوله: كصلاته لغير القبلة إلخ، في "اللزاية": لو صلى إلى غير القبلة متعمداً فوافق الكعبة كفر، وبه أخذ أبو الليث، وكذا لو صلى بالثوب النجس متعمداً، وكذا لو صلى بدون طهارة يكفر، وقال ركن الإسلام: في الصلاة بالثوب النجس لا يكفر، وقد اختلفت رواية "النوادر" أنه يكفر، وبعضهم برواية "الميسوط" أنه لا يكفر، وقالوا: الصلاة بدون طهارة ليست بصلاة؛ لعدم شرطها وهو الطهارة فلا يكفر، وأجيب بأنَّ صلاته بدون طهارة متعمداً استخفافاً فيكفر. انتهى)).

(٣) "الحائية": كتاب السير - باب ما يكون كُفْرًا من المسلم وما لا يكون ٥٧٢/٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الحلبة": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ١١/٢ ق/أ.

(٥) "ط": كتاب الطهارة ٥٤/١.

..... خُلِفَ في الروايات يُسْطَرُ
ثم هو مركَّبٌ إضافيٌّ، مبتدأٌ، أو خبرٌ، أو مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، فإنَّ أريدَ التعدادُ
يُنِيَّ على السكون وكُسِرَ تَخْلُصاً من الساكنين،.....

[٥٥٨] (قوله: خُلِفَ) أي: اختلافٌ بين أهل المذهب، والمعمدُ عدمُ التكفير كما هو ظاهرُ المذهب، بل قالوا: لو وُجِدَ سبعونَ روايةً متَّفِقةً على تكفيرِ المؤمن، وروايةٌ - ولو ضعيفةٌ - بعدمه يأخذُ المفتي والقاضي بها دون غيرها، والخلافُ مخصوصٌ بغيرِ فرع "الظهيرية"^(١)، أمَّا هو: فصلاؤه واجبةٌ عليه بغيرِ طهارةٍ لأمرِ الشارع له بذلك، "ط"^(٢).
[٥٥٩] (قوله: يُسْطَرُ) أي: يُكْتَبُ.

[٥٦٠] (قوله: ثُمَّ هـ) أي: كتابُ الطهارة، و ((ثُمَّ)) للترتيب الذكري، وقد تأتي للاستئناف، "ط"^(٣).

[٥٦١] (قوله: مبتدأٌ أو خبرٌ) أي: كتابُ الطهارة هذا، أو هذا كتابُ الطهارة، واختلِفَ في الأولى منهما، فقليل: الأول؛ لأنَّ المبتدأ هو الركنُ الأعظمُ الشديداً الحاجةً إليه، فإبقاؤه أولى؛ ولأنَّ التجوُّزَ في آخرِ الجملةِ أسهلُّ، وقيل: الثاني؛ لأنَّ الخبرَ محطُّ الفائدة.
[٥٦٢] (قوله: لفعلٍ محذوفٍ) نحو: خُذْ، أو اقرأ.

[٥٦٣] (قوله: فإنَّ أريدَ التعدادُ) أي: تعدَّاده مع الكتب الآتية بلا قصدٍ إسنادٍ كالأعداد المسرودة.

[٥٦٤] (قوله: يُنِيَّ على السكون) لشبهِ الحرفِ في الإهمال، "ط"^(٤). زاد "القهستاني"^(٥):

(١) المذكور في ص ٢٦٥ - "در".

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٥٤/١.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٥٤/١.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٥٤/١.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الطهارة ١٤/١ بتصرف.

وإضافته لامية لا ميمية.....

((ويجوزُ الفتحُ على النقل، والضمُّ على الحذف)) اهـ.

لكن فيه أنَّ نقلَ حركةِ الهمزة شرطُهُ كونُها للقطع، وقد يجابُ بما ذكره "الزمخشري"^(١) في: ﴿الْمِمْ﴾ [آل عمران، ٢-١]: ((من أنَّ [ميم] في حكم الوقف، والهمزة في حكم الثابت، وإنما حُذفت تخفيفاً، وأُلقيت حركتها على ما قبلها للدلالة عليها))، تأمل. والظاهر: أنه أراد بالضمِّ حركة الإعراب، وبالحذف حذف المبتدأ أو الخبر، ويؤيده أنه لم يذكرْ حكم الإعراب، فذكرُ "الشارح" له في "شرحه" على "الملتقى"^(٢) مع ذكرِ حكم الإعراب قبله غير مرضيٍّ، تأمل.

٥٥/١

[٥٦٥] (قوله: وإضافته لامية) أي: على معنى لام الاختصاص، أي: كتابٌ للطهارة،

أي: مختصٌّ بها.

[٥٦٦] (قوله: لا ميمية) كذا في كثيرٍ من النسخ تبعاً لـ "النهر"^(٣)، والصواب ما في بعض

النسخ: ((لا ميمية)) بتخفيف النون وتشديد الياء نسبةً إلى من التي هي من حروف الجرِّ.

ووجه ما ذكره: أنَّ التي بمعنى من البيانية شرطها كونُ المضافِ إليه أصلاً للمضاف وصالحاً للإخبار به عنه، وأنَّ يكون بينه وبين المضافِ عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، وزاد في "التسهيل"^(٤) رابعاً، وهو: ((صحَّةُ تقديرٍ [١/٦٠/أ] من البيانية))، وكلُّ ذلك مفقودٌ هنا، قال في "النهر"^(٥): ((وليست على معنى في)) اهـ.

(١) "الكشاف": ٤١٠/١.

(٢) المسئى بـ "الدر المنقى": كتاب الطهارة ٨/١ (هامش "جمع الأنهر")، وهو شرح "ملئقى الأبحر" لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي الفسطيني (ت ٩٥٦هـ). ("كشف الظنون" ١٨١٥/٢، "الشقائق النعمانية" ص ٢٩٥، "الكواكب السائرة" ٧٧/٢، "الطبقات السنية" ٢٢٢/١).

(٣) "النهر": كتاب الطهارة ق ٢/ب.

(٤) "التسهيل": باب الإضافة ص ١٥٥.

(٥) "النهر": كتاب الطهارة ق ٢/ب.

وهل يتوقفُ حدُّه لقباً على معرفة مفردَيْه؟.....

أي: لأنَّ ضابطَها كونُ الثاني ظرفاً للأوَّلِ نحو: ﴿مَكْرَأَتَيْنِ﴾ [سبأ - ٣٣]، وخالفه "المصنّف" في "المنح"^(١)، واختارَ كونَها بمعناها، وقال: ((وهو الأوجهُ وإن كان قليلاً)) اهـ. لكنَّ الظرفيةَ حينئذٍ مجازيةٌ، وهي كثيرةٌ.

أقول: ويؤيِّدهُ أنَّه قد يُصرَّحُ بنفي فيقال: فصلٌ في كذا، بابٌ في كذا، وهو منْ ظرفيةِ الدالِّ في المدلول بناءً على أنَّ المراد بالكتاب والفصل ونحوهما من التراجم الألفاظُ المعينةُ الدالةُ على المعاني المخصوصةِ كما هو مختارُ "سيدِّ المحقِّقين"^(٢)، وأنَّ المراد من الطهارة - أي: من مسائلها - المعاني، ويجوزُ العكس، فيكونُ منْ ظرفيةِ المدلولِ في الدالِّ، تأمَّل.

[٥٦٧] قوله: وهل يتوقفُ حدُّه لقباً أي: من جهةِ كونه لقباً، فهو منصوبٌ على التمييز، وقدَّمنا^(٣) أنَّ المراد بالحدِّ في مثل هذا الرُّسْمُ وأرادَ باللقبِ العَلَمَ؛ إذ ليس فيه ما يُشعرُ برفعةِ المسمَّى أو بضَعَتِهِ، وأتى بالاستفهام لوقوع الخلاف فيه، أمَّا توقُّفه على ذلك من حيثُ كونه مركباً

(قوله: وأرادَ باللقبِ العَلَمَ؛ إذ ليس فيه ما يُشعرُ برفعةِ المسمَّى أو بضَعَتِهِ) قد يقال: إنَّ هذا المركَّبَ لما اشتمَلَ عليه من معنى جمعِ النظارَةِ بحسبِ أصلِ معناه فيه إشعارٌ برفعةِ مسمَّاه، كما لو سَمَّيتَ شخصاً بجمعِ الطهارة، أو سَمَّيتَه بجمعِ النجاسةِ المشعرِ بضَعَتِهِ، فيظهرُ أنَّه لا مانعٌ من جعلِهِ لقباً حقيقةً كما قاله "الشارح".

وقوله: ((وكان ينبغي له أنْ يذكُرَ قبل ذلك حدَّه اللَّقبِيَّ)) فيه أنه مقتضى الرَّاجِحِ لا يُمكن حدُّه قبل مفرديه، فكيف يتأتَّى له أنْ يذكُرَ حدَّه اللَّقبِيَّ أولاً؟!

(١) "المنح": كتاب الطهارة ١/ ٦ ق ١/أ.

(٢) المراءى به - والله أعلم - أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ).

(٣) "الضوء اللامع" ٣٢٨/٥، "الفوائد البهية" ص ١٢٥-.

(٣) المقولة [٢٤٦] قوله: ((أن بتصوره عِدَّةً أو رسوماً)).

الراجحُ نعم،.....

إضافياً فلا شبهة فيه، وكان ينبغي له أن يذكر قبل ذلك حده اللقبى، بأن يقول: هو علمٌ على جملة من مسائل الطهارة.

وأما قوله: ((جعلُ شرعاً عنواناً لمسائلٍ مستقلةٍ)) فهو بيانٌ لمعنى المضاف، لا للاسم اللقبى الذي هو مجموعُ المضافِ والمضافِ إليه.

[٥٦٨] (قوله: الراجحُ نعم) قال "الأبني" في "شرحه" على "صحيح مسلم" ^(١) في كتاب الإيمان: ((والركبُ الإضافي قيل: حدهُ لقباً يتوقفُ على معرفة جزئه؛ لأنَّ العلمَ بالركب بعد العلم بجزئه، وقيل: لا يتوقف؛ لأنَّ التسمية سلبتُ كلاً من جزئه عن معناه الإفرادي، وصيرتُ الجميعَ اسماً لشيءٍ آخر، ورجَّح الأولُ بأنه أتمُّ فائدةً)) اهـ. واستحسنه في "النهر" ^(٢).

أقول: أما كونه أتمَّ فائدة فلا كلام فيه، وأما توقفُ فهم معناه العلميَّ على فهم معنى جزئه ففي حيزِ المنع، فإنَّ فهمَ المعنى العلميَّ من "امرئ القيس" مثلاً يتوقفُ على فهم ما وُضعَ ذلك

وقوله: ((وأما قوله: جعلُ شرعاً عنواناً إلخ)) يظهر أنه بيانٌ للمعنى اللقبى لا لخصوص معنى المضاف، لكن لا باعتبار خصوص إضافته إلى الطهارة، بل أعمَّ منها ومن غيرها؛ إذ لا يُعلمُ المضافُ من حيث إنه مضاف حتَّى يُعلمَ ما أُضيف إليه، فلا يمكن بيانُ معنى المضاف وحده من حيث إنه مضاف، فلذا اضطرَّ لبيان المعنى اللقبى.

(قوله: وأما توقفُ فهم معناه العلميَّ على فهم معنى جزأيه ففي حيزِ المنع إلخ) هذا غير ظاهر، فإنَّ

(١) المسئى "إكمالُ إكمال المُعَلِّم": لأبي عبد الله محمد بن خليفة الرُّشْتَانِي الأبي المالكي (ت ٨٢٧هـ).

("كشف الظنون" ٥٥٧/١ وفيه: محمد بن خليفة، "البدر الطالع" ١٦٩/٢).

و"إكمال المُعَلِّم" للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليَحْصِينِي المَالِكِي (ت ٥٥٤هـ) شرح فيه صحيح مسلم، وكمَّلَ به "المُعَلِّم بفوائد" كتاب مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري (ت ٥٣٦هـ). ("وفيات

الأعيان" ٤٨٣/٣، ٢٨٥/٤).

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق ٢/أ.

فالكتابُ مصدرٌ بمعنى الجمع.....

اللفظُ بآرائه، وهو الشاعرُ المشهور وإنْ جهَلَ معنى كلِّ من مفرديه، فالحقُّ القولُ الثاني، ولنا اقتصرَ في "التحريز" ^(١) و"التلويح" ^(٢) وغيرهما في تعريف أصول الفقه على بيان معنى المفردين من حيث [١/٦٠ ب] كونه مركباً إضافياً فقط.

[٥٦٩] (قوله: فالكتابُ) تفريعٌ على ((الراجح)).

[٥٧٠] (قوله: مصدرٌ بمعنى الجمع) عدلَ عن قول "البحر" ^(٣) و"العناية" ^(٤): ((هو جَمْعُ الحروف)) لما أوردَ عليه أنَّ الكتاب والكتابة لغةٌ: الجمعُ المطلق؛ لأنَّ العرب تقول: كتبتُ الخيلَ إذا جمعتها اهـ.

وزادَ في "الدرر" ^(٥) احتمالَ كونه فعلاً بِنِي للمفعول ^(٦) كاللباس بمعنى الملبوس، قال:

التوقُّفُ لا لخصوص المعنى العَلَميِّ - أعني المسمَّى - بل للمعنى اللقيبيِّ الذي فيه إشعارٌ برفعة المسمَّى أو ضَعْفِهِ، ولا شكَّ أنَّ معرفة كونه مشعره لا تكون إلا بعد معرفة مفرديه، فمن أجل ذلك جاء التوقُّفُ، فلهذا رجَّحوه، نعم على ما مشى عليه من إرادة العَلَم من اللقب يَتِمُّ ما قاله، لكنَّ ليس الخلافُ إلا في اللقب، ولم يذكره في العَلَم حتَّى يَتِمَّ ما ذكره من ترجيح القول الثاني، تأمل.

(قوله: عدلَ عن قول "البحر" و"العناية": هو جمعُ الحروف لما أوردَ عليه إلخ) يمكنُ أن يقال: عُرِفَ اللَّغَةُ حصَّه بجمع الحروف، ومراؤهما بيانُ معناه في عُرْفها وإنْ كان أصلُ معناه مطلقُ الجمع.

(١) "التحريز": المقدمة ص٤.

(٢) "التلويح": المقدمة ٩٨/١.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٨/١.

(٤) "العناية": كتاب الطهارات ٩/١ (هامش "فتح القدير"). و"العناية" لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين البابرثي (٧٨٦هـ) شرح "هداية المرغيناني". ("كشف الظنون" ٢٠٣٥/٢، "الفوائد البهية" ص١٩٥-). وتقدمت ترجمة البابرثي عند المؤلف في المقالة [١٣٥] قوله: ((والأكمل)).

(٥) "الدرر": كتاب الطهارة ٦/١، وهو "درر الحكام في شرح غرر الأحكام"، كلاهما للقاضي محمد بن فراموز الشهرستاني خُسرُو (٨٨٥هـ). ("كشف الظنون" ١١٩٩/٢، "الشقائق النعمانية" ص٧٠، "الفوائد البهية" ص١٨٤-).

(٦) عبارة "الدرر": ((أو فعال بمعنى مفعول)) ولعله الصواب.

لغة، جُعِلَ شرعاً عنواناً لمسائل.....

((وعلى التقديرين يكون بمعنى المجموع)).

[٥٧١] (قوله: لغة) منصوب على نزع الخافض، أو على التمييز، أو على الحالية، ومثله: شرعاً واصطلاحاً، وبيان ذلك مع ما يرد عليه في رسالتنا "الفوائد العجبية في إعراب الكلمات الغريبة".

[٥٧٢] (قوله: جُعِلَ) أي: الكتاب لا بقيد كونه مضافاً لنظاهرة، بل أعم منها ومن الصلاة ونحوها؛ لأنه في صدد بيان المضاف بمفرده كما أشرنا إليه.

[٥٧٣] (قوله: شرعاً) الأولى: اصطلاحاً؛ لأنَّ التعبير به لا يخصُّ أهل الشرع وإن كان هو الغالب عندهم، لكن قيّد به نظراً للمقام، أفاده "ط"^(١).

[٥٧٤] (قوله: عنواناً) أي: عبارة تذكر صدر الكلام.

مطلب في اعتبارات المركب التام

[٥٧٥] (قوله: لمسائل) أي: لألفاظ مخصوصة دالة على مسائل مجموعة، وعامه في "النهر"^(٢). وذكر في "التلويح"^(٣): ((أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية، ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبراً، ومن حيث يُطلب بالدليل مطلوباً، ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة، ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه مسألة، فالذات واحدة، واختلاف

(قوله: وبيان ذلك مع ما يرد عليه في "رسالتنا" إلخ) وجه "المحتثي" في الرسالة الحالية بما لفظه: ((قلت: الظاهر أن يكون حالاً على تقدير مضاف من المخلود ومضافين من المنصوب، والأصل تفسيرها: موضوع أهل اللغة، ثم حُذِفَ المضافان على حد: ﴿فَقَبِضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَشْرَارِ الْرُّسُولِ﴾ [طه - ٩٦]، ولَمَّا أُتِيبَ الثالثُ عمّا هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير.))

(١) "ط": كتاب الطهارة ١/٥٤.

(٢) انظر "النهر": كتاب الطهارة ق ٢/ب.

(٣) "التلويح": بحث أصول الفقه ٢٠/١ باختصار.

مستقلة.....

العبارات باختلافِ الاعتبار ((اهـ.

[٥٧٦] (قوله: مستقلة). بمعنى عدم توقُّفِ تصوُّرها على شيءٍ قبلها أو بعدها، لا بمعنى الأصالة المطلقة؛ لأنَّ هذا الكتاب تابعٌ لكتاب الصلاة المقصود أصالةً. وعمَّ التعريف ما كان تحته نوعٌ واحدٌ ككتاب اللَّقْطَةِ والآبِقِ والمفقودِ، أو أكثرُ كالطهارة ونحوها مما تحته أنواعٌ من الأحكام، كلُّ نوعٍ يسمَّى باباً، وكلُّ بابٍ مشتملٌ على صنفٍ من المسائل أو أكثر، كلُّ صنفٍ يسمَّى فصلاً. وزاد بعضهم: ((مطلقاً)) بعد قوله: ((مستقلة)) احتراراً عن الباب، قال: ((لأنَّ طائفةً من المسائل الفقهيَّة اعتبرتْ مستقلةً مع قطعِ النظر عن تبعيَّتها للغير أو تبعيَّة الغير لها، فإنَّ مسحَ الحَفَيْنِ تابعٌ للوضوء، والوضوء مُستَبَعٌ له، وقد اعتبرا مستقلين، فالفرق بين الكتاب والباب: أنَّ الكتاب قد يكون [١/٦١ ق/١] تابعاً، وقد لا يكون بخلاف الباب، أي: فإنه لا بدَّ وأنَّ يكونَ تابعاً أو مُستَبِعاً)) اهـ.

٥٦/١

(قوله: بمعنى عدم توقُّفِ تصوُّرها على شيءٍ قبلها أو بعدها) هكذا فسَّرَ الاستقلالُ في "البحر"، ويردُّ عليه دخولُ كثيرٍ من الأبواب في التعريف كالوضوء والتهيُّم والمسح على الحَفَيْنِ ونحوها من كلِّ بابٍ يمكنُ تصوُّر مسائله بدون توقُّفٍ على شيءٍ قبله أو بعده، وقال "نوح أفندي": ((المراد بالاستقلال هنا الاستقلال الاعتباري، فإنَّ كتاب الطهارة وإنَّ كان تابعاً لكتاب الصلاة لكنَّه اعتُبرَ مستقلاً لكونه مفتاحاً، وكتاب الصلاة وإنَّ كان مُستَبِعاً للطهارة إلاَّ أنَّه اعتُبرَ مستقلاً لكونه المقصود الأصلي)) اهـ. فعلى هذا يخرجُ بقيد الاستقلال البابُ والفصلُ لعدم استقلالهما لدخولهما تحت الكتاب، والكتاب قد يكونُ تابعاً، وقد لا يكونُ بخلاف الباب، فلا بدَّ من كونه تابعاً، وقد يجابُ عن صاحب "البحر" باعتبار الحيثيَّة على وجهٍ ما ذكره "المحشِّي"، تأمل.

(قوله: وزاد بعضهم: مطلقاً إلخ) أي: سواء كان تابعاً أو مُستَبِعاً أو لا ولا بخلاف الباب، فإنه لا بدَّ وأنَّ يكونَ تابعاً أو مُستَبِعاً في الواقع، فقد اشتركا في اعتبار الاستقلال لمسائل كلٍّ منهما، إلاَّ أنَّ الكتاب اسمٌ للمسائل المعتبر استقلالها سواء كانت مستقلةً في الواقع أو لا، وللباب اسمٌ للمسائل المعتبر استقلالها مع اشتراط كونها في الواقع تابعة أو متبوعة، هذا هو المقصود بهذه العبارة وإنَّ كان فيها قلاقة، تأمل.

بمعنى المكتوب.

والطهارة مصدرٌ طَهَرَ.....

وقد يقال: إنَّ الملحوظَ في الكتابِ جنسُ المسائلِ لا باعتبارِ نوعِها أو فصلِها عمَّا قبلُها، والحيثيَّةُ مراعاةٌ في التعريف، ولهذا قال بعضُ العلماء: إنَّ المسائلَ إنِ اعتبرتْ بحسبِها تُصدرُ بالكتاب؛ لأنَّ الكتابَ في اللغة: الجمعُ، والجنسُ يشملُ الأنواعَ غالباً، فيكونُ معنى الجمعِ مناسباً لمعنى الجنس، وإنِ اعتبرتْ بنوعِها تُصدرُ بالباب؛ لأنَّ البابَ في اللغةِ النوعُ، فيكونُ ذكرُه مناسباً لنوعِ المسائلِ، وإنِ اعتبرتْ بفصلِها وفرَّقها عمَّا قبلُها تُصدرُ بالفصل؛ لأنَّ الفصلَ في اللغةِ الفرقُ والقطعُ، فيكونُ ذكرُه مناسباً للمسائلِ المنقطعةِ عمَّا قبلُها، قال: ((وأكثرُ المصنِّفينَ من الفقهاءِ والمحدِّثينَ مشَّوا على هذه الطريقةِ)) اهـ.

[٥٧٧] (قوله: بمعنى المكتوب) راجعٌ لقوله: ((فالكتابُ مُصدرٌ))، فهو مصدرٌ مرادٌ به اسمُ المفعولِ كما في "النهر"^(١)، "ط"^(٢). فلما سبَّ ذكرُه قبلَ قوله: ((جُعِلَ شرعاً)).

[٥٧٨] (قوله: والطهارةُ) أي: بفتح الطاء مصدرٌ، وأمَّا بكسرِها فهي الآلةُ، وبضمِّها: فضْلٌ ما يُتَطَهَّرُ به، كذا في "البحر"^(٣) و"النهر"^(٤). وفي "القَهْستاني"^(٥): ((أنَّها بالضمِّ اسمٌ لما يُتَطَهَّرُ به من الماءِ))، تأمل.

(قوله: وقد يقال: إنَّ الملحوظَ في الكتابِ جنسُ المسائلِ إلخ) فيه أنَّ لِحَظَّ المسائلِ باعتبارِ جنسِها أو نوعِها أو فصلِها لا دلالةَ عليه، والحيثيَّةُ تُعتبرُ إذا ظَهَرَتْ أو وُجِدَ في الكلامِ ما يُشعرُ بها، وليس شيءٌ من ذلك موجوداً هنا، تأمل.

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق ٢/١.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٥٤/١.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٨/١.

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ٢/ب.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الطهارة ١٤/١ بتصرف.

بافتح ويضم، بمعنى النظافة لغةً، ولذا أفردها، وشرعاً: النظافة عن حدثٍ أو خبثٍ،

[٥٧٩] (قوله: بالفتح) أي: فتح الهاء.

[٥٨٠] (قوله: ويضم) أي: وكذا يُكسرُ، والفتحُ أفصحُ، "فهستاني" (١).

[٥٨١] (قوله: بمعنى النظافة) أي: عن الأدناسِ حِسِّيَّةٍ كالأنجاسِ، أو معنويَّةٍ كالعيوبِ والذنوبِ، فقيل: الثاني مجازٌ، وقيل: حقيقة، وقد استعملتَ فيهما؛ إذ الحدثُ دَنَسٌ حَكْمِيٌّ، والنجاسةُ الحَقِيقِيَّةُ دَنَسٌ حَقِيقِيٌّ، وزَوَاها طهارةٌ، "نهر" (٢).

[٥٨٢] (قوله: ولذا أفردها) أي: لكونها مَصْدَرًا، وهو اسمُ جنسٍ يشملُ جميعَ أنواعِها وأفرادِها، فلا حاجةَ إلى الجمعِ، ولذا قيل: المصدرُ لا يُثنى ولا يُجمع.

[٥٨٣] (قوله: النظافة عن حدثٍ أو خبثٍ) شَمِلَ طهارةَ ما لا تعلقُ له بالصلاةِ كالآنيةِ والأطعمةِ، وأرادَ بالخبثِ: ما يُعْمُ المعنويُّ كما مرَّ، فيشملُ أيضاً الوضوءَ على الوضوءِ بِنِيَّةِ القريةِ؛ لأنَّه مطهِّرٌ للذنوبِ، وعدَلَّ عن قول "البحر" (٣): ((زوالُ حدثٍ أو خبثٍ)) ليشملَ الطهارةَ الأصليَّةَ؛ لأنَّ الزوالَ يُشعرُ بسبقِ الوجودِ، وعن قول "النهر": ((إزالةُ)) (٤) ليشملَ النظافةَ بلا قصدٍ كنزولِ المحدثِ [١/٦١ق/ب] في الماءِ للسَّباحةِ.

(قوله: وقد استعملتَ) أي: شرعاً كما هو عبارة "النهر".

(قوله: فيشملُ أيضاً الوضوءَ على الوضوءِ) نعم يشملُ ذلك، إلّا أنَّه يشملُ أيضاً الطهارةَ الحاصلةَ بالحلجِ المبرور أو بالتوبةِ، فإنَّها طهارةٌ عن خبثٍ معنويٍّ إلّا بملاحظةِ اعتبارِ الآلةِ، تأمَّل.

(قوله: ليشملَ الطهارةَ الأصليَّةَ) أي: الموجودةُ في الأشياءِ أصالةً قبل تنجسِها.

(قوله: وعن قول "النهر": إزالةُ ليشملَ النظافةَ بلا قصدٍ) صاحبُ "النهر" عرَّفها بما ذكره "الشارح":

(١) "جامع الرموز": كتاب الطهارة ١/١٤.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق ٢/ب، وفيه: ((وقد استعملتَ فيهما شرعاً)).

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٨/١.

(٤) نقول: ولكن عبارة "النهر" التي بين أيدينا في تعريف الطهارة ق ٢/ب: ((وإصطلاحاً: نظافة المحل عن النجاسة حَقِيقِيَّةٌ كانت أو حَكْمِيَّةٌ))، فتبين أنه استعمل في التعريف كلمةً ((نظافة)) كما استعملها الشارح، لا كلمةً ((إزالةُ))، فلا عدولُ إذن، وقد أشار الرافعي إلى ذلك في "التقريرات".

وَمَنْ جَمَعَ نَظَرَ لَأَنْوَاعِهَا، وَهِيَ كَثِيرَةٌ.....

واعلم أنَّ ((أو)) هنا للتقسيم والتنويع لا للتديد، فالقسمان المتخالفان حقيقة متشاركان في مطلق الماهية، وليس المراد أنَّ الحدَّ إمَّا هذا وإمَّا هذا على سبيل الشكِّ أو التشكيك لئلاَّ في الحدَّ المقصود به بيان الماهية من حيث هي هي، على أنَّ ما هنا رسم لا حدَّ كما قدَّمنا^(١) بيَّانه، قال في "السُّلَّم"^(٢):

وَلَا يَحْزُرُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ وَجَائِزُ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

[٥٨٤] (قوله: وَمَنْ جَمَعَ) أي: كصاحب "الهداية"، حيث قال: ((كتاب الطهارات)).

[٥٨٥] (قوله: نَظَرَ لَأَنْوَاعِهَا) أي: فإنَّها متنوِّعة إلى وضوءٍ وغسلٍ وتيمُّمٍ، وغسلٍ بَدَنٍ أو ثوبٍ ونحوه. وأورد عليه: أنَّ اللام تُبطلُ الجمعَ؛ لأنَّها مجازٌ عن الجنس.

((من أنَّها نظافةُ محلِّ عن النجاسة حقيقةً كانت أو حكميةً)) ولم يخالفه، واعترض على "البحر" في تعريفه بالزوال لأمرين ظاهري لم يذكرهما، وبينهما "أبو السُّعود" فقال: ((أحدهما: دخولٌ أو في التعريف، وثانيهما: أنَّ هذا العلمُ باحثٌ عن أفعالِ المكلفين))، فالأولى التعبيرُ بالإزالة على ما ذكره "ط"، فكان "المحشي" سلَّم لـ "أبي السُّعود" هذا البيان، وأنَّه مرادُ صاحب "النهر"، فنسبَ له أنَّه عبَّرَ بالإزالة، تأمَّل. قال "السَّنْدِيُّ" نقلًا عن "المقدسي" عازياً لـ "النوشيح": ((استعملتُ الطهارةَ شرعاً في ثلاث: في الحالة التي يثبتُ عندها تعلُّقُ المعنى الشرعيِّ الذي هو الإذنُ فيما كان ممنوعاً لولاهَا كاستباحةِ الصلاة، وفي الفعل الذي جعلَ علامةً على ذلك التعلُّقِ كالوضوء، وفي نفس الحكم الشرعيِّ نحو طهارةِ الماء دون نجاسته)) اهـ. قال: ((وما ذكره "الشارح" هو المعنى الثاني)) اهـ. وعليه لا يَرُدُّ على صاحب "البحر" الطهارةُ الأصلية، تأمَّل.

(قوله: وأوردَ عليه أنَّ اللام تُبطلُ الجمعَ؛ لأنَّها مجازٌ عن الجنس) أي: فإرادةُ الأنواع يُحتاجُ إليها أنَّ لو بقيَ الجمعُ على بابه. اهـ "نهر".

(١) في المتن رقم [٢٤٦] قوله: ((أَنَّ يتصوره بخدِّه أو رسمه)).

(٢) "السُّلَّمُ المنروق" أو "المرنوق": لعبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عامر الأخطري المغربي المالكي (ت ٩٨٣هـ)، وهو نظمٌ لإيساغوجي. ("كشف الظنون" ١/٢٠٦، ٢/٩٩٨، "هذبة العارفين" ١/٥٤٦).

وَحُكْمُهَا شَهِيرَةٌ، وَحُكْمُهَا.....

وَدُفِعَ بَأَنَّ هَذَا عِنْدَ عِلْمِ الْإِسْتِغْرَاقِ وَالْعَهْدِ، وَاتِّفَاقُهَا هَاهُنَا مِمْتَنَعٌ، وَلَوْ سَلِمَ فَاسْتَوَاءَ هَذَا الْجَمْعُ وَالْمُفْرَدُ مِمْتَنَعٌ لِمَا فِي لَفْظِ الْجَمْعِ مِنَ الْإِشْعَارِ بِالتَّعَدُّ وَإِنْ بَطَلَ مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ، وَتَمَامُهُ فِي "النَّهْرِ"^(١).
والْحَاصِلُ: أَنَّ مَعْنَى إِبْطَالِهَا الْجَمْعِيَّةَ أَنَّ مَدْخُولَهَا صَارَ يَصْدُقُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ صَالِحًا لِلكَثِيرِ.

فَإِنْ قِيلَ: الْمَصْدَرُ لَا يُشْتَرِكُ وَلَا يُجْمَعُ !

قِيلَ: جَمْعُهَا بِاعْتِبَارِ الْحَاصِلِ بِالْمَصْدَرِ، وَذَلِكَ شَائِعٌ كَمَا يُجْمَعُ الْعِلْمُ وَالْبَيْعُ، قَالَهُ فِي "الْمُسْتَصْفَى"، وَقَدْ مَنَّا^(٢) الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّةِ وَالْحَاصِلِ بِالْمَصْدَرِ.

[٥٨٦] (قَوْلُهُ: وَحُكْمُهَا) بِكَسْرِ الْحَاءِ جَمْعُ حِكْمَةٍ، أَي: مَا شُرِعَتْ لِأَجْلِهِ.

[٥٨٧] (قَوْلُهُ: شَهِيرَةٌ) مِنْهَا: تَكْفِيرُ الذُّنُوبِ، وَمَنْعُ الشَّيْطَانِ عَنْهُ، "ط"^(٣). وَتَحْسِينُ الْأَعْضَاءِ فِي الدُّنْيَا بِالتَّنْظِيفِ، وَفِي الْآخِرَةِ بِالتَّحْجِيلِ، "إِمْدَاد"^(٤).

[٥٨٨] (قَوْلُهُ: وَحُكْمُهَا) أَي: أَثَرُهَا الْمُرْتَبِّ عَلَيْهِا.

(قَوْلُهُ: قِيلَ: جَمْعُهَا بِاعْتِبَارِ الْحَاصِلِ بِالْمَصْدَرِ) جَوَابٌ آخَرُ عَنْ إِيْرَادِ أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُشْتَرِكُ وَلَا يُجْمَعُ، وَلَيْسَ هَذَا إِيْرَادًا آخَرَ، وَعَلَى هَذَا لَا يَصِحُّ لَهُ ذِكْرُ قَوْلِهِ: ((فَإِنْ قِيلَ: الْمَصْدَرُ إِلْح)) هُنَا، فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي أَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: ((وَمَنْ جَمَعَ إِلْح)).

(١) انظر "النهر": كتاب الطهارة ق ٢/ب.

(٢) المقولة [٢٥٦] قوله: ((ثبوتاً أو سلباً)).

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٥٥/١.

(٤) "إمداد الفتاح": كتاب الطهارة - فصل في الوضوء ق ٢٣/أ، شرح "نور الإيضاح ونجاة الأرواح"، كلاهما لأبي الإخلاص حسن بن عسار الشُّرْبُلَالِي المصري (ت ١٠٦٩ هـ). ("كشف الظنون" ١٩٨٢/٢، "خلاصة الأثر" ٣٨/٢، "التعليقات السننية على الفوائد البهية" ص ٥٨٨).

استباحة ما لا يحلُ بدونها (وسببها) أي: سبب وجوبها (ما لا يحلُ) فعلُهُ فرضاً كان أو غيرهُ كالصلاة ومسُّ المصحف (إلا بها) أي: بالطهارة، صاحب "البحر" قال بعد سرْد...

[٥٨٩] (قوله: استباحة) السينُ والتاء زائدتان أو للصيرورة، قال في "البحر"^(١): ((ولم يذكروا مِنْ حِكْمِهَا الثواب؛ لأنه ليسَ بلازمٍ فيها لتوقُّفِهِ على النِّية، وهي ليست شرطاً فيها))، "ط"^(٢).

[٥٩٠] (قوله: أي: سبب وجوبها) قدَّرَ المضافَ لظهور أنَّ الصلاة مثلاً ليست سبباً لوجود الطهارة. اهـ "ح"^(٣).

[٥٩١] (قوله: ما لا يحلُ) أي: إرادة ما لا يحلُ، وقوله: ((فرضاً كان)) تعميمٌ لقوله: ((فعله))، وقوله: ((كالصلاة)) فيه القسمان: الفرض وغيره، وقوله: ((ومسُّ المصحف)) قاصرٌ على غير الفرض، "ط"^(٤).

[٥٩٢] (قوله: صاحب "البحر"^(٥)) قال إلخ) ذكرهُ عَقِبَ كلام "المصنّف" يفيدُ أنَّ كلام [١/٦٢/أ] "المصنّف" على تقديرِ مضافٍ هو الإرادة كما قدّمناه^(٦)؛ إذ لا يمكنُ تقديرُ الوجوب، وقد يُقال: لا تقديرُ أصلاً، وإنَّ مراده أنَّ ذات ما لا يحلُ إلا بها سببُ الوجوب، فقد ذكرَ "الإتقاني"^(٧) في "غاية البيان" وغيره: ((أنَّ السببَ عندنا الصلاةُ بدليلِ الإضافة إليها، وهو دليلُ السببية)) اهـ.

(قوله: إذ لا يمكنُ تقديرُ الوجوب) لعدم الوجوب في كلِّ الأفراد.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ١٠/١.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٥٥/١.

(٣) "ح": كتاب الطهارة ٦/١.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٥٥/١ بتصرف.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ١٠/١.

(٦) في المقولة السابقة.

(٧) أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي، قوام الدين المكنى بأبي حنيفة العميدي الإتقاني القارابي (ت ٧٥٨هـ).

("الدرر الكامنة" ٤١٤/١، "الطبقات السنية" ٢٢١/٢، "الفوائد البهية" ص ٥٠).

الأقوال ونقل كلام "الكمال"^(١): ((الظاهر أنَّ السبب هو الإرادة في الفرض والنفل، لكن بترك إرادة النفل يسقط الوجوب))،.....

ونقله في "شرح التحرير"^(٢) عن شمس الأئمة "السرخسي"^(٣) و"فخر الإسلام"^(٤) وغيرهما، لكن كلام "المصنّف" أشمل لشموله الصلاة وغيرها، تأمل.

[٥٩٣] (قوله: الأقوال) أي: الأربعة الآتية.

[٥٩٤] (قوله: هو الإرادة) أقول: هو ما عليه جمهور الأصوليين، وأورد عليه: أنَّ مقتضاه أنَّه إذا أراد الصلاة ولم يتوضأ أثم ولو لم يصل، ولم يقل به أحد.

وأجاب عنه في "البحر"^(٥) بجوابين: ((أحدهما: ما يأتي عن "الزيلعي". والثاني: أنَّ السبب هو الإرادة المستلحقة للشروع)) اهـ.

٥٧/١

أقول: يرّد عليه أنَّ سبب الشيء متقدّم عليه، فليزّم أنَّ لا تجب الطهارة قبل الشروع؛ لأنَّ الإرادة المستلحقة له مقارنة له مع أنه لا بدّ من تقدّمها عليه لكونها شرط الصحة، تأمل.

(قوله: أقول: يرّد عليه أنَّ سبب الشيء متقدّم عليه إلخ) هذا مسلّم، وال لزوم بعده غير مسلّم، وتعليله عقيم؛ لأنَّ مقارنة الإرادة للشروع لا تنفي تقدّمها عليه أيضاً، فإنها سابقة وممتدة حين الشروع، ولم يدع أحد أنَّ السبب هو الإرادة المقارنة خاصة حتّى يرّد عليه أنه يلزم أنَّ لا تجب الطهارة قبل الشروع، وهي باستلحاقها له تبين أنها سبب للطهارة من حين وجودها، لا أنَّ ما قارن الشروع منها هو السبب.

(١) انظر "الفتح": كتاب الطهارة ١٠/١.

(٢) "التقرير والتحرير": المقالة الثانية - الباب الخامس في القياس - المرصد الثالث في مسائل العلة ٢١٢/٣.

(٣) "أصول السرخسي": فصل في بيان أسباب الشرائع ١٠٦/١.

(٤) "كشف الأسرار": باب بيان أسباب الشرائع ٦٤٥/٢.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٩/١ - ١٠.

ذَكَرَهُ "الزَيْلَعِيُّ" فِي الظُّهَارِ، وَقَالَ الْعَلَّامَةُ "قَاسِمٌ" فِي "نَكْتِهِ": ((الصَّحِيحُ أَنَّ سَبَبَ

[٥٩٥] (قَوْلُهُ: ذَكَرَهُ "الزَيْلَعِيُّ")^(١) أَي: هَذَا الْإِسْتِدْرَاكُ، حَيْثُ قَالَ: ((إِنَّهُ إِنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الطَّهَارَةُ، فَإِذَا رَجَعَ وَتَرَكَ التَّنْفُلَ سَقَطَتِ الطَّهَارَةُ؛ لِأَنَّ وَجُوبَهَا لِأَجْلِهَا))، "ط"^(٢).
[٥٩٦] (قَوْلُهُ: فِي الظُّهَارِ) أَي: فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: ((وَعَوَّدَهُ: عَزَمَهُ عَلَى وَطئِهَا)) اهـ "ح"^(٣).
[٥٩٧] (قَوْلُهُ: وَقَالَ الْعَلَّامَةُ (إِلْخ) هَذَا أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٤) يَقْتَضِي أَنَّ لَا يَأْتِمُّ عَلَى تَرْكِ الْوُضُوءِ إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ، وَلَمْ يُرِدِ الصَّلَاةَ الْوَقْتِيَّةَ فِيهِ، بَلْ عَلَى تَقْوِيَةِ الصَّلَاةِ فَقَطْ، وَأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ صَلَاةَ الظُّهْرِ مَثَلًا قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ قَبْلَ الْوَقْتِ، وَكِلَاهُمَا بَاطِلٌ. اهـ "ح"^(٥).

أَقُولُ: فِيهِ أَنَّ صَلَاةَ الظُّهْرِ قَبْلَ وَقْتِهَا تَنْعَقِدُ نَافِلَةً، فَتَجِبُ الطَّهَارَةُ بِإِرَادَتِهَا، تَأْمُلُ.
[٥٩٨] (قَوْلُهُ: الصَّحِيحُ (إِلْخ) مَشَى عَلَيْهِ "الْمَحْقُقُ" فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ"^(٦))، وَاسْتَوْجَهَهُ فِي "التَّحْرِيرِ"^(٧)،

(قَوْلُهُ: أَقُولُ: فِيهِ أَنَّ صَلَاةَ الظُّهْرِ قَبْلَ وَقْتِهَا تَنْعَقِدُ (إِلْخ) مُرَادُ "الْحَلَبِيِّ" أَنَّهُ عَزَمَ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ عَلَى الصَّلَاةِ الْآتِيَةِ، لَا أَنَّهُ أَرَادَ صَلَاتِهَا حِينَ الْعَزْمِ قَبْلَ دُخُولِهِ حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ مَا قَالَهُ، فَكَأَنَّهُ فَهِمَ أَنَّ الظُّلُوفَ رَاجِعٌ لَصَلَاةِ الظُّهْرِ لَا لِقَوْلِهِ: ((أَرَادَ)).

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الطلاق - باب الظهار ٤/٣ بتصرف. والزَيْلَعِيُّ هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ - وَقِيلَ: أَبُو عَمْرٍ - عُثْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ، فَخَرِ الدِّينِ الزَّيْلَعِيُّ (ت ٧٤٣هـ). ("الجاوهر المضيئة" ٥١٩/٢). وتقدم تعريف الزَيْلَعِيِّ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَقُولَةُ [١٣٤].

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٥٥/١.

(٣) فِي النسخ كُلِّهَا: ((وَعَوَّدَهُ عَزَمَهُ عَلَى تَرْكِ وَطئِهَا))، وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَتَيْنَاهُ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي "ح" ق ٦/١، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَنْ "الْكُتُبُ"؛ لِأَنَّ الْعَوْدَ عَنِ الظُّهَارِ عَزَمَ عَلَى الْوُطْءِ لَا عَلَى تَرْكِ الْوُطْءِ.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ١٠/١ حيث قال: ((وَيَسْقُطُ وَجُوبُهَا بِتَرْكِ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ)).

(٥) "ح": كتاب الطهارة ق ٦/١.

(٦) "الفتح": كتاب الطهارات ١٠/١.

(٧) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الخامس - المرصد الثالث: مسائلُ الْعَلَّةِ ص ٤٧٥..

وجوب الطهارة وجوب الصلاة، أو إرادة ما لا يحلُّ إلّا بها)). (وقيل) سببها (الحدث) في الحكمية، وهو وصف شرعيّ يحلُّ في الأعضاء، يزيل الطهارة، وما قيل: إنه مانعة..

وصحّحه أيضاً العلامة "الكاكي"^(١)، لكنّه لا يشمل غير الصلاة الواجبة، فلذا زاد عليه هنا قوله: ((أو إرادة إلخ))، وما مرّ عن "الزيلعي" ملاحظ هنا أيضاً. [٥٩٩] (قوله: وجوب الصلاة) أي: لا وجودها؛ لأنّ وجودها مشروطٌ بها، فكان متأخراً عنها، والمتأخّر لا يكون سبباً للمتقدّم. اهـ "عناية"^(٢).

وظاهره: أنّه بدخول [١/٦٢ ب] الوقت تجب الطهارة، لكنّه وجوب موسّع كوجوب الصلاة، فإذا ضاق الوقت صار الوجوب فيهما مضيقاً، "بحر"^(٣).

[٦٠٠] (قوله: وقيل: سببها الحدث)^(٤) أي: للدورانها معه وجوداً وعدمًا، ودفع بمنع كون الدوران دليلاً، ولكن سلّم فاللّوران هنا مفقود؛ لأنّه قد يوجد الحدث ولا يوجد وجوب الطهارة كما قبل دخول الوقت وفي حق غير البالغ، ونمامه في "البحر"^(٥)، لكن سيأتي^(٦) ما يؤيّد.

[٦٠١] (قوله: وما قيل) القائل صاحب "البحر"^(٧) في باب الحدث في الصلاة تبعاً لصاحب "الفتح"^(٨) كما نقله عنه صاحب "النهر"^(٩) هناك، ثم قال^(١٠): ((وهو تعريف بالحكم)) كما

(١) محمّد بن محمّد بن أحمد، قوام الدين المعروف بالكاكي السنجاري الخنّدي (ت ٧٤٩هـ). ("الفوائد البهية" ص ١٨٦، - الأعلام ٣٦٧).

(٢) "العناية": كتاب الطهارات ٩/١ هامش "فتح القدير".

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٩/١.

(٤) في "د" زيادة: (قوله: وقيل: الحدث والخبث، قائله الإمام السرخسي في "الأصل").

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٩/١.

(٦) في المقولات التالية.

(٧) "البحر": ٣٨٩/١.

(٨) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في الغسل ٥٩/١.

(٩) "النهر": كتاب الطهارة - باب الحدث في الصلاة ق ٥٧ ب.

(١٠) أي: صاحب "النهر".

شرعية قائمة بالأعضاء إلى غاية استعمال المزيل فتعريف بالحكم، (والخبر) في الحقيقية، وهو عين مستقدرة شرعاً، وقيل: سببها القيام إلى الصلاة.....

ذكره "الشارح"، قال بعض الفضلاء: في كون هذا التعريف تعريفاً بالحكم نظراً؛ إذ حكم الشيء ما كان أثراً له خارجاً عنه مترتباً عليه، والمانع المذكورة ليست كذلك، وإنما حكم الحدث عدم صحة الصلاة معه، وحرمة مس المصحف ونحو ذلك كما هو ظاهر، فالتعريف بالحكم كأن يقال مثلاً: الحدث هو ما لا تصح الصلاة معه ونحو ذلك، فتأمل اهـ. كذا في "حاشية" الشيخ "تحليل الفتاوى" (١).

[٦٠٢] (قوله: شرعية) أي: اعتبرها الشرع مانعاً، "ط" (٢).

[٦٠٣] (قوله: إلى غاية استعمال) الإضافة للبيان، والسين والتاء زائدتان، "ط" (٣).

[٦٠٤] (قوله: فتعريف بالحكم) علمت ما فيه على أنه مستعمل عند الفقهاء؛ لأن الأحكام محل مواقع أنظارهم.

[٦٠٥] (قوله: وقيل: سببها القيام إلى الصلاة) ذكر في "البحر" (٤): ((أنه صححة في الخلاصة)) (٥)، قال: ((وصرح في "غاية البيان" بفساده لصحة الاكتفاء بوضوء واحد لصلوات ما دام متطهراً،

(قوله: قال بعض الفضلاء: في كون هذا التعريف تعريفاً بالحكم نظراً إلخ) فيه أن المانعة مصدر المبنى للفاعل، أي: منع المانع، وهو الوصف الشرعي وأثر مترتب على هذا الوصف وخارج عنه، وقد سبق له أن الحامدية مصدر المبنى للفاعل والمحمودية مصدر المبنى للمفعول، وكما أن ما ذكره من أحكام الحدث كذلك منع هذا الوصف من الصلاة، ولا شك في ترتب ذلك عليه.

(١) "حاشية دلائل الأسرار": خليل بن محمد بن إبراهيم المعروف بالفتاوى المشقي (ت ١١٨٦هـ) على "الدر المختار للحصكفي". ("سلك الدرر" ٩٩/٢، "الأعلام" ٣٢٢/٢، "فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ١/٣٤٠).

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٥٦/١.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٥٦/١.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٩/١.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل النوم والفقهية ق ٨/١.

ونُسبها إلى أهل الظاهر، وفسادُهما ظاهرٌ.
واعلم أنَّ أثر الخلافِ إنما يظهرُ في نحوِ التعاليقِ نحو: إنَّ وجَبَ عليكِ طهارةً..

وقد يُدْفَعُ بأنَّها سببٌ بشرطِ الحدث، فلا يلزِمُ ما ذكر، خصوصاً أنَّه ظاهرُ الآية ((اهـ.
أقول: هذا الدَّفعُ ظاهرٌ، وإلَّا وَرَدَ الفسادُ المذكورُ على القولين الأولين في كلام "الشارح".
[٦٠٦] (قوله: ونُسبها) أي: القولُ بسببِيةِ الحدثِ والخبثِ، والقولُ بسببِيةِ القيامِ. اهـ "ح" (١).
[٦٠٧] (قوله: إلى أهلِ الظاهرِ) هم الآخِزونَ بظواهرِ النصوصِ من أصحابِ الإمامِ الجليل أبي
سليمان "داودَ الظاهريِّ". واعتُرِضَ بأنَّ المنسوبَ إليهم هو الثاني من القولين، أمَّا الأولُ منهما
فنسبُهُ الأصوِّثيون إلى أهلِ الطَّردِ، وهم المستدلُّون على علَّةِ الحكمِ بالطَّردِ والعكس، ويسمَّى
الدُّورانَ كالإمام "الرازي" (٢) [١/ ٦٣ ق] وأتباعه، وخالفهم فيه الحنفيَّةُ ومحقِّقو الأشاعرة.
[٦٠٨] (قوله: وفسادُهما ظاهرٌ) لما علمتُهُ مما يَرُدُّ عليهما، لكنَّ علمتَ الجوابَ عمَّا
يَرُدُّ على الثاني، فكانَ عليه إفراؤُ الضميرِ في الموضعينِ.
[٦٠٩] (قوله: أنَّ أثرَ الخلافِ) أي: فائدةُ الاختلافِ في السببِ.

[٦١٠] (قوله: في نحوِ التعاليقِ) أي: في التعاليقِ ونحوها كصدقِ الإخبارِ بوجوبِ الطهارةِ
وكذبه، أفاده "ط" (٣). وفيما إذا استشهدتِ الحائِضُ قبل انقطاعِ الدَّمِ فقد صحَّحَ في "الهداية" (٤):
((أَنَّهَا تُغَسَّلُ))، فكانَ تصحيحاً لكونِ السببِ الحدثَ، أعني: الحيضَ، أفاده في "البحر" (٥)، أي: أنَّ
الغسلَ وجَبَ عليها بالحيضِ لوجودِ شرطه، وهو انقطاعُ الدَّمِ بالموء، وهذا مؤيِّدٌ لقولِ أهلِ الطردِ.

(١) "ح": كتاب الطهارة ق ١/٦.

(٢) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر، فخر الدين المعروف بابن المططبي التيمي البكري القرشي الطبرستاني الرزازي الشافعي
(ت ٦٠٦ هـ). "وفيات الأعيان" ٢٤٨/٤، "شذرات الذهب" ٤٠/٧.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٥٦/١.

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - باب الشهيد ٩٤/١.

(٥) "البحر": كتاب الجنائز - باب صلاة الشهيد ٢١٣/٢.

فأنت طالق دون الإثم للإجماع على عدمه بالتأخير عن الحدث، ذكره في "التوشيح"،
وبه اندفع ما في "السراج" من إثبات الثمرة من جهة الإثم،

[٦١١] (قوله: فأنت طالق) أي: فتطلق بإرادة الصلاة على الأول، وبوجوبها على الثاني، وبالحديث أو الخبث على الثالث، وبالقيام إلى الصلاة على الرابع.

[٦١٢] (قوله: بالتأخير عن الحدث) أي: أو الخبث، أو عن إرادة الصلاة أو القيام إليها، "ط" (١).
(قوله: ذكره في "التوشيح") هو "شرح الهداية" للعلامة "سراج الدين الهندي" (٢)، قال
في غسل "البحر" (٣): ((وقد نقل الشيخ "سراج الدين الهندي" (٤) الإجماع على أنه لا يجب
الوضوء على المحدث، والغسل على الجنب والحائض والنفساء قبل وجوب الصلاة، أو إرادة
ما لا محل إلا به)) اهـ.

أقول: الظاهر أن المراد بالوجوب وجوب الأداء لثبوت الاختلاف في سبب الطهارة،
ويلزم منه ثبوت الاختلاف في وقت الوجوب كما لا يخفى، ثم رأيت في "النهر" (٥) وفق
بذلك بين كلام "الهندي" وما قدمناه (٦) أنفاً عن "الهداية".

[٦١٣] (قوله: وبه اندفع ما في "السراج" (٧) إلخ) هو "شرح مختصر القنوري" لـ "الحدادي"

(قوله: أو القيام إليها) ما لم يشرغ فيها غير متطهر، "سندي".

(قوله: الظاهر أنه أراد بالوجوب وجوب الأداء) أي: المنفي في قوله: ((على أنه لا يجب إلخ))

(١) "ط": كتاب الطهارة ٥٦/١.

(٢) هو أبو حفص عمر بن إسحاق بن أحمد، سراج الدين الهندي الغزنوي (ت ٧٧٣هـ). ("الدرر الكامنة" ١٥٤/٣،

"الفوائد البهية" ص ٤٨٥ -).

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٣/١.

(٤) من ((غسل)) إلى ((الهندي)) ساقط من "الأصل".

(٥) "النهر": كتاب الطهارة ق ١١/أ.

(٦) المقولة [٦١٠] قوله: ((في نحو التعاليق)).

(٧) "السراج الوهاج الموضح لكل طالب عتاج" كتاب الطهارة ١/٢٦ ب - ٢٧/أ، وهو لأبي بكر بن علي بن -

بل وجوبها موسّع بدخول الوقت كالصلاة، فإذا ضاقَ الوقتُ صارَ الوجوبُ فيهما مضيّقاً. وشرائطُها ثلاثة عشرَ على ما في "الأشباه"^(١)، شرائطُ وجوبها تسعة، وشرائطُ صحتها أربعة، ونظّمها شيخُ شيخنا^(٢) العلامة "عليُّ المقدسي" شارحُ نظم "الكنز"، فقال:

صاحب "الجوهرة"، وذلك حيث ذكر: ((أَنَّ وجوبَ الغُسلِ من الحيضِ والنفساسِ بالانقطاع عند "الكرخي" وعامةِ العراقيين، وبوجوبِ الصلاةِ عند البخاريين، وهو المختارُ))، ثم قال: ((وفائدة الخلافِ فيما إذا انقطعَ الدمُ بعد طلوعِ الشمسِ، وأُخِّرَتِ الغُسلُ إلى وقتِ الظُّهرِ فتأثمُ على الأوّلِ لا على الثاني، وعلى هذا [١/٦٣ق/ب] الخلافُ وجوبُ الوضوءِ، فعند العراقيين يجبُ الوضوءُ للحدثِ، وعند البخاريين للصلاة)) اهـ.

[٦١٤] (قوله: بل وجوبها) أي: الطهارة.

[٦١٥] (قوله: بدخول) خبرٌ بعد خبرٍ لقوله: ((وجوبها))، لا متعلّقٌ بقوله: ((موسّع))، وكونُ وجوبها بدخولِ الوقتِ يؤيدُ ما قدّمه^(٣) عن العلامة "قاسم": ((من أن سببَ وجوبها وجوبُ الصلاة؛ إذ وجوبُ الصلاةِ أيضاً بدخولِ الوقت)). اهـ "ح"^(٤).

[٦١٦] (قوله: فيهما) أي: في الطهارة والصلاة.

[٦١٧] (قوله: وشرائطها) أي: الطهارة، قال في "الحلبة"^(٥): ((هو جمعُ شرطٍ على خلافِ المعروفِ من القاعدةِ الصّرفية؛ إذ لم يُحفظْ فعائلُ جمعِ فعلٍ، بل جمعه: شروط)).

[٦١٨] (قوله: شرائط وجوبها إلخ) أي: الطهارة، أعمُّ من الصغرى والكبرى، وشرائطُ الوجوبِ هي: ما إذا اجتمعتْ وجبت الطهارةُ على الشخص، وشرائطُ الصّحّةِ: ما لا تصحُّ الطهارةُ إلّا بها،

= محمد، رضي الدين الحنّادى الزبيدي العبّادي (توفي في حدود ٨٠٠هـ)، شرح به "مختصر القدوري". ("كشف

الظنون" ٩٨٥/٢، "البدر الطالع" ١٦٦/١، "الأعلام" ٦٧/٢).

(١) "الأشياء والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الطهارة ص ١٩٢-.

(٢) في "و": (شيخ الإسلام شيخنا).

(٣) ص ٢٨٢- "در".

(٤) "ح": كتاب الطهارة ق ٦/ب بتصرف.

(٥) "الحلبة": كتاب الطهارة ١/٢١ ق ١/أ بتصرف.

شرطُ الوجوبِ العقلُ والإسلامُ وقدرةُ ماءٍ والاحتلامُ
وحدثٌ ونفيٌ حيضٍ وعدمُ نفاسها وضيقُ وقتٍ قد هَجَمَ
وشرطُ صحَّةٍ.....

ولا تَلَزُمُ بينَ النوعينِ، بل بينهما عمومٌ وجهيٌّ، وعدمُ الحيضِ والنَّفاسِ شرطٌ للوجوبِ من حيث الخطابُ، وللصحَّةِ من حيث أداءُ الواجبِ، أفاده "ط" (١).

[٦١٩] (قوله: شرطُ الوجوبِ) مُفْرَدٌ مضافٌ فيعمُّ، وهو مبتدأٌ خبره: ((العقلُ إلخ))، "ط" (٢).

[٦٢٠] (قوله: العقلُ إلخ) فلا تجبُ على مجنونٍ، ولا على كافرٍ بناءً على المشهورِ من أنَّ الكفارَ غيرُ مخاطبينَ بالعباداتِ، ولا على عاجزٍ عن استعمالِ المطهرِ، ولا على فاقِدِ الماءِ - أي: والترابِ - ولا على صبيٍّ، ولا على متطهرٍ، ولا على حائضٍ، ولا على نفساءٍ، ولا مع سَعَةِ الوقتِ، وهذا الأخيرُ شرطٌ لوجوبِ الأداءِ، وما قبله لأصلِ الوجوبِ.

[٦٢١] (قوله: ماءٌ) بالرفعِ والتثنيةِ على إسقاطِ العاطفِ وتقديرِ مضافٍ، أي: ووجودُ ماءٍ مطلقٍ طهورٍ كافٍ، أو ما يقومُ مقامه من ترابٍ طاهرٍ.

[٦٢٢] (قوله: وشرطُ صحَّةٍ إلخ) الصحَّةُ: ترتبُ المقصودِ من الفعلِ عليه، ففي المعاملاتِ: الحلُّ والمِلْكُ لأنَّهما المقصودانِ منها، وفي العباداتِ عند المتكلمينَ: موافقةُ الأمرِ مستحجماً ما يتوقَّفُ عليه، وعند الفقهاءِ: بزيادةٍ قيدٍ، وهو اندفاعُ وجوبِ القضاءِ، فصلاةُ ظانِّ الطهارةِ مع عدمِها صحيحةٌ على الأوَّلِ لموافقةِ الأمرِ على ظنِّه، لا على الثاني لعدمِ سقوطِ القضاءِ، وتأمُّه في "التحرير" (٣) و"شرحه" (٤).

(قوله: موافقةُ الأمرِ مستحجماً ما يتوقَّفُ عليه) أي: بقدرٍ وسعِ العبدِ.

(١) "ط": كتاب الطهارة ٥٦/١.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٥٦/١.

(٣) انظر "التحرير": المقالة الثانية - الباب الأوَّل - الفصل الثالث - مبحث الرخصة والعزيمة ص ٢٦٠-٢٦١.

(٤) انظر "التقرير والتجيب" ١٥٣/٢. وفي "د" زيادة: ((قال بعضُ الفضلاء: الصحَّةُ في العباداتِ عبارةٌ عن سقوطِ =

.....عمومُ البَشَرَةِ
فَقَدْ نفَاسِهَا وحِيزُهَا وَأَنْ
عمائِهِ الطَّهَورِ ثم في المَرَّةِ
يزول كلُّ مانعٍ عن البدنِ

(٦٢٢٣) (قوله: عمومُ البَشَرَةِ إلخ) أي: أَنْ يُعَمَّ الماءُ جميعَ المحلِّ الواجبِ استعماله فيه.
(٦٢٢٤) (قوله: في المَرَّةِ) بدونِ همزةٍ، [١/٦٤ق/أ] مؤنَّثُ مرَّةٍ، يقالُ فيها: مرأةً، ومَرَّةً، وامرأةً، ذَكَرَ الثَّلَاثَ في "القاموس" (١).

(٦٢٢٥) (قوله: فَقَدْ نفَاسِهَا وحِيزُهَا) أي: وَقَدْ حِيزُهَا، فهما شرطان (٢).
(٦٢٢٦) (قوله: وَأَنْ يزولَ كلُّ مانعٍ) أي: من نحوِ رَمَصٍ وشمعٍ، وهذا الشرطُ الرابعُ، ويُغني عنه الأولُ، والأوَّلُ ما في "البحر" (٣) حيث جعلَ الرابعَ عَدَمَ التَّلَبُّسِ في حالةِ التَّطْهِيرِ، بما ينقُضُهُ في حقِّ غيرِ المَعذورِ بذلك.

(تنبيه)

جميعُ الشُّروطِ الأوَّلِ ترجعُ إلى سِتَّةٍ، وهي: الإسلامُ، والتكليفُ، وقدرةُ استعمالِ المطهِّرِ، ووجودُ حدثٍ، وفقدُ المتأني من حيضٍ ونفاسٍ، وضيقُ الوقتِ، والأخيرةُ ترجعُ إلى اثنين: تعميمُ المحلِّ بالمطهِّرِ، وفقدُ المتأني من حيضٍ ونفاسٍ وحدثٍ في حقِّ غيرِ المَعذورِ به، وقد نظمتُها بقولي:

شرطُ الوجوبِ جاءَ ضمنَ سِتٍّ تكليفُ إسلامٍ وضيقُ وقتٍ
وقدرةُ الماءِ الطَّهَورِ الكافي وحدثٌ معَ انتِفائِ المتأني
واثنانِ للصَّحَّةِ تَعَمِيمُ المحلِّ بالماءِ معَ فَقْدِ مُنافٍ للعملِ

- القضاءُ بالفعل، وفي المعاملاتِ عبارةٌ عن عدمِ تحلُّفِ الأحكامِ عن الأسبابِ وخروجِها عن كونها أسباباً مفيدةً للأحكامِ والبطالانِ، فهما ضدُّ ذلك، كذا في "شرح المنار الملكي".

(١) "القاموس": مادَّةٌ (مرؤ).

(٢) في "د" زيادة: ((فيه بحثٌ، فإنهم صرَّحوا بأنَّ وضوءَ الحائضِ مستحبٌّ؛ لأنَّه لتذكُّرِ العادة، وهل هو صحيح؟ الظاهرُ من كلامه نفْيُ صحِّهِ وإن كان قريباً. أقول: استحبابُهُ لتذكُّرِ العادة لا يُنافي عَدَمَ صحِّهِ للصلاة، كذا أفاده بعضُ الفضلاء)).

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١٠/١ نقلاً عن "شرح المنية".

وجعلها بعضهم أربعة، شرط وجودها الحسيّ: وجود المزيل والمزال عنه، والقدرة على الإزالة، وشرط وجودها الشرعيّ كون المزيل مشروع الاستعمال في مثله، وشرط وجوبها التكليف.....

[٦٢٧] (قوله: وجعلها) أي: هذه الشروط، وقد نقل هذا التقسيم العلامة "البيري" عن شرح "القدوري" لـ "الآمدي"^(١).

[٦٢٨] (قوله: أربعة) أي: أربعة أنواع، ففي الأوّل ثلاثة، وكذا الثاني، وفي الثالث أربعة، وفي الرابع اثنان.

[٦٢٩] (قوله: وجودها الحسيّ) أي: الذي تصير به الطهارة موجودة في الحسّ والمشاهدة، أي: يصير فعلها موجوداً، وإلا فهي وصف شرعيّ لا وجود له في الخارج. ثم لا يخفى أنه ليس الضمير في ((وجودها)) للشروط حتى يرد أنّ القدرة لا وجود لها، فافهم.

[٦٣٠] (قوله: وجود المزيل) أي: الماء أو التراب.

[٦٣١] (قوله: والمزال عنه) أي: الأعضاء.

[٦٣٢] (قوله: مشروع الاستعمال) أي: بأن يكون الماء مطلقاً وطاهراً ومطهراً.

[٦٣٣] (قوله: في مثله) أي: مثل المشروط، ولو قال: مشروع الاستعمال فيها - أي: الطهارة - لكان أولى، وخرج به نحو الزيت، فإنه مشروع الاستعمال، لكن في الدّهْن مثلاً، "ط"^(٢).

أقول: وفي بعض النسخ: ((في محله))، وهو الأولى.

[٦٣٤] (قوله: التكليف) تحته ثلاثة، وهي: العقل، والبلوغ، والإسلام بناءً على ما قدّمناه^(٣) من المشهور.

(١) المسعى بـ "المهم الضروري"، للفاضي عبد الرّحيم بن علي الآمدي، شرح "مختصر القدوري". ("كشف الظنون"

١٦٣٤/٢، "هدية العارفين" ١/٥٦٢).

(٢) "ط": كتاب الطهارة ١/٥٧.

(٣) ص ٢٨٨ - قوله: ((العقل إلخ)) "در".

والحدث، وشرط صحَّتها صدور الطهر من أهله في محله مع فقد مانعه، ونظَّمها فقال: [طويل]

تعلَّم شروطاً للوضوء مُهمَّةٌ مقسَّمةً في أربع وثمان
فشرط وجود الحس منها ثلاثة سلامة أعضاء وقدره إمكان

[٦٣٥] (قوله: والحدث) أي: الأصغر أو الأكبر.

[٦٣٦] (قوله: من أهله) بأن لا تكون حائضاً ولا نفساء، وهذا لم يذكره في "النظم" الآتي.

[٦٣٧] (قوله: في محله) وهو جميع [١/٦٤ق/ب] الجسد في الغسل، والأعضاء الأربعة في الوضوء، وتقدَّم^(١) أن هذا أيضاً من شروط الوجود، و يحتمل أنه أراد به تميم البشرة.

[٦٣٨] (قوله: مع فقد مانعه) بأن لا يحصل ناقض في خلال الطهارة لغير معذور به.

[٦٣٩] (قوله: ونظَّمها) عطف على ((جعلها))، وهذا النظم من بحر الطويل، وفيه من عيوب القوافي التحريك بالحاء المهملة، وهو الاختلاف في الأضرب، فإنَّ ضرب البيت الأول والبيت الرابع مخنوف، وزنه: فعولن، وباقي الأبيات أضربها تامَّة، وزنها: مفاعيلن، فلاناسب أن يقول في البيت الأول: مقسَّمة في عشرة بعدها اثنان، وفي البيت الرابع: طهورية أيضاً فخذها بإذعان.

[٦٤٠] (قوله: تعلَّم فعل أمر).

[٦٤١] (قوله: للوضوء) ومثله الغسل.

[٦٤٢] (قوله: سلامة أعضاء) إشارة إلى المزال عنه. اهـ "ح"^(٢). أي: لأنه من إضافة الصفة

إلى موصوفها، أي: أعضاء سالمة، أفاده "ط"^(٣).

[٦٤٣] (قوله: وقدره إمكان) أي: تمكُّن من الإزالة.

(١) ص. ٢٩٠ - "در".

(٢) "ح": كتاب الطهارة ق ٦/ب.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٥٧/١.

لمستعمل الماء القراح وهو معاً وشرط وجود الشرع خذها بإمعان
فمطلق ماء منع طهارته
.....

[٦٤٤] (قوله: لمستعمل) صفة ((قدرة)) أو ((إمكان)).

[٦٤٥] (قوله: القراح) كسحاب، أي: الخالص، "قاموس" (١).

[٦٤٦] (قوله: وهو) بضم الهاء وإسكان الواو بعدها للضرورة، راجع للماء.

[٦٤٧] (قوله: معاً) ظرف منصوب لقطعه عن الإضافة متعلق بمحذوف خبر ((هو))، وأصله: معهما، وإنما نص على انضمامه إليهما لأنه لما ذكر الماء على كونه مضافاً إليه فرمى بتوهم أنه ليس قسماً برأسه وأنه من تنمة المضاف، وليس كذلك، بل هو بيان لوجود الزيل. اهـ "ح" (٢).

[٦٤٨] (قوله: وشرط) بالنصب مفعول لـ ((خذ)) محذوفاً، فسرّه قوله الآتي: ((خذها))، أي: الشروط المفهومة من عموم المصدر المضاف، وهو أول من الرفع على الابتداء؛ لأن خبره قوله: ((خذها))، أو قوله: ((فمطلق))، فيلزم عليه الإخبار بالجملة الطليقة، أو اقتران الخبر بالفاء.

[٦٤٩] (قوله: بإمعان) أي: بتأمل وإتقان، "ط" (٣).

[٦٥٠] (قوله: فمطلق ماء) من إضافة الصفة للموصوف، وهو خبر مبتدأ محذوف، والمراد كون الماء مطلقاً.

والظاهر - كما قال "ط" (٤) - ((أن هذا الشرط مُعْنٍ عن الطهارة والطهورة))، أي: لأن غير الطاهر وغير المطهر غير مطلق.

(قوله: والظاهر - كما قال "ط" - أن هذا الشرط مُعْنٍ إلخ) إنما يتأتى هذا الاستظهار لو قال: ماء مطلق و"الناظم" إنما قال: مطلق ماء، وفرق بينهما بناءً على ظاهره.

(١) "القاموس": مادة ((قراح)).

(٢) "ح": كتاب الطهارة ٦/٦.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٥٧/١.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٥٧/١.

.....و منع
 طهورية أيضاً ففُزَ ببيان
 مع الحدث التمييز بالعقل يا عاني
 وشرط وجوب وهو إسلام بالغ
 وشرط لتصحيح الوضوء زوال ما
 يسعد إيصال المياه من أدران
 كشتمع.....

- [٦٥١] (قوله: مع) يسكون العين، "ط" (١).
 [٦٥٢] (قوله: وشرط) بالنصب أيضاً لا غير، عطف على ((شرط)) المنصوب، أي:
 وخذ شرط وجوب إلخ؛ إذ ليس بعده ما يصح [١/٦٥ق/أ] الإخبار به عنه.
 [٦٥٣] (قوله: بالغ) بالإضافة، وهو شرط ثان، والشرط البلوغ، "ط" (٢). أي: لا ذات البالغ.
 [٦٥٤] (قوله: التمييز) بحذف العاطف، ثم يحتمل أنه معطوف على ((إسلام)) فيكون مرفوعاً، أو على ((الحدث)) فيكون مجروراً، "ط" (٣).
 [٦٥٥] (قوله: يا عاني) أي: يا قاصد الفوائد، وهو أولى من تفسيره بالأسير، أفاده "ط" (٤).
 [٦٥٦] (قوله: وشرط) مبتدأ، و ((زوال)) خبره، "ط" (٥).
 [٦٥٧] (قوله: يُعَدُّ) بتشديد العين.
 [٦٥٨] (قوله: من أدران) بنقل حركة الهزمة إلى النون، وهو بيان لـ ((ما)). والدَّرَنُ: الوسخ، "قاموس" (٦).
 [٦٥٩] (قوله: كشتمع) يسكون الميم، لغة قليلة، وأنكرها "الفرأ" (٧) فقال: ((الفتح كلام

(١) "ط": كتاب الطهارة ٥٧/١.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٥٧/١.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٥٧/١.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٥٧/١.

(٥) "ط": كتاب الطهارة ٥٧/١.

(٦) "القاموس": مادة ((درن)).

(٧) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور المعروف بالفرأ الأسلمي الكوفي (ت ٢٠٧هـ). ("تاريخ

بغداد" ١٤٩/١٤، "وفيات الأعيان" ١٧٦/٦، "بغية الوعاة" ٢/٣٣٣).

.....وَرَمَضٍ ثُمَّ لَمْ يَتَخَلَّلِ الذِّ
وَزِيدَ عَلَى هَٰذِينَ أَيْضًا تَقَاطُرٌ
وضوء منافٍ يا عظيم ذوي الشَّانِ
.....

العرب، والمولَّدون يُسَكِّنُونَهَا))، لكنَّ قال "ابن فارس"^(١): ((وقد تُفْتَحُ الميم))، قال في "المصباح"^(٢): ((فَأَفْهَمَ أَنَّ الْإِسْكَانَ أَكْثَرُ)) اهـ.

[٦٦٠] (قوله: وَرَمَضٍ) يفتح الراء والميم وبالضاد: وَسَخٌ يَجْتَمِعُ فِي الْمَوْقِ مِمَّا يَلِي الْأَنْفَ، وَسُكِّنَتِ الْمِيمُ لِحُضُورَةِ النَّظْمِ. اهـ "ح"^(٣).

[٦٦١] (قوله: لَمْ يَتَخَلَّلِ الْوُضُوءَ) اللَّامُ مِنْ ((الوضوء)) آخِرُ الشَّطْرِ الْأَوَّلِ، وَالْوَاوُ مِنْهُ أَوَّلُ الشَّطْرِ الثَّانِي.

[٦٦٢] (قوله: مُنَافٍ) كَخُرُوجِ رِيحٍ وَدَمٍ، "ط"^(٤). أي: لغير المعذور بذلك.

[٦٦٣] (قوله: يَا عَظِيمَ ذَوِي الشَّانِ) أي: الْعَظِيمَ^(٥)، أي: يَا عَظِيمَهُمْ، وَفِي نَسْخَةٍ ((ذِي))، وَلَيْسَتْ بِصَوَابٍ لِاخْتِلَالِ النَّظْمِ، "ط"^(٦).

أَقُولُ: وَالَّذِي رَأَيْتُهُ مِنَ النَّسْخِ: ((يَا عَظِيمَ الشَّانِ))، وَهُوَ خَطَأٌ أَيْضًا.

[٦٦٤] (قوله: وَزِيدَ عَلَى هَٰذِينَ) أي: شَرْطِي الصَّحَّةِ، "ط"^(٧).

[٦٦٥] (قوله: تَقَاطُرٌ) وَأَقْلَهُ قَطْرَتَانِ فِي الْأَصْحَحِ كَمَا يَأْتِي^(٨).

(١) "معجم مقاييس اللغة" مادة ((شمع))، وابن فارس هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرزازي (٣٩٥هـ). ("وفيات الأعيان" ١١٨/١، "بغية الوعاة" ٣٥٢/١).

(٢) "المصباح": مادة ((شمع)).

(٣) "ح": كتاب الطهارة ق ٦/ب. وفي "د" زيادة: ((وفي "النية": رَمِدَتْ عَنْهُ، فَرِمِضَتْ وَاجْتَمَعَ رَمَضُهَا فِي جَانِبِ الْعَيْنِ يَجِبُ أَنْ يَتَكَلَّفَ فِي إِصْبَالِ الْمَاءِ إِلَى الْمَاقِ، كَذَا فِي "الضياء")).

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٥٧/١.

(٥) في "ط": ((أي: الْعَظِيمُ)).

(٦) "ط": كتاب الطهارة ٥٧/١.

(٧) "ط": كتاب الطهارة ٥٧/١.

(٨) المقولة [٧٤٠] قوله: ((أَقْلَهُ قَطْرَتَانِ)).

..... مع الغَسَلَاتِ ليس هذا لدى "الثاني"
وصفتها فرضٌ للصلاة، وواجبٌ للطوافِ ومسُّ المصحفِ^(١) للقول بأنَّ المطهَّرين
..... الملائكةُ،

[٦٦٦] (قوله: مع الغَسَلَاتِ) أي: المفروضة، وأُخْرِجَ بها المسحُ، فلا يُشترط فيه تقاطُرُ.
[٦٦٧] (قوله: ليس هذا إلخ) أي: ليس هذا الشرطُ - وهو التقاطُرُ - بمشترطٍ عند الإمام
أبي يوسف "يعقوب" رحمته الله، والمعتمدُ الأولُ، "ط"^(٢).

(تنبيه)

يُزَادُ على ما ذكره من شروطِ الصَّحَّةِ فَقَدْ الحِضُّ والنِّفَاسُ كما مرَّ^(٣)، وهو من شروطِ
الوجودِ الشرعيِّ أيضاً، وكذا من شروطِ الوجوبِ، والذي يظهرُ لي أنَّ شروطَ الوجودِ
الشرعيِّ شروطٌ للصَّحَّةِ وبالعكس؛ إذ لا فرقَ يظهرُ، فتدبَّرْ.

[٦٦٨] (قوله: و صفتها) أي: الطهارة.

[٦٦٩] (قوله: فرض) أي: قطعيٌّ، "ط"^(٤).

[٦٧٠] (قوله: للصلاة) فرضها ونفلها، "ط"^(٥).

[٦٧١] (قوله: وواجب) الأولى: واجبةٌ.

[٦٧٢] (قوله: للقول إلخ) يعني: أنه قيلَ بأنها واجبةٌ لمسِّ المصحفِ لا فرضٌ للاختلافِ في تفسيرِ
الآية، فلم تكنْ قطعيةً الدلالةَ حتى تثبتَ الفرضيةُ؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمُ إِلَّا الْمَطَهَّرُونَ﴾
[الواقعة - ٧٩] قيل: إنه صفةٌ لـ ﴿كُتُبٍ مَّكُونٍ﴾ [الواقعة - ٧٨]، وهو اللوحُ، وقيل: صفةٌ
[١/٦٥ب] لـ ﴿لَقْرَآنٍ كَرِيمٍ﴾ [الواقعة - ٧٧]، وهو المصحفُ.

(١) في "و": ((وقيل: ومس المصحف)).

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٥٧/١.

(٣) المقولة [٦٢٥] قوله: ((فقد نفاسها وحيضها)).

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٥٨/١.

(٥) "ط": كتاب الطهارة ٥٨/١.

وسنة للنوم، ومندوبٌ في نَيْفٍ وثلاثين موضعاً.....

فعلى الأول المراد من المطهرين الملائكة المقربون؛ لأنهم مطهرون عن أدناس الذنوب، أي:

لا يطلع عليه سواهم، وعلى الثاني المراد منهم الناس المطهرون من الأحداث، وعليه أكثر المفسرين.

ويؤيده: أنَّ فيه حمل المس على حقيقته، والأصل في الكلام الحقيقة، واحتمال غيرها بلا

دليل لا يقدح في صحة الاستدلال؛ إذ قلَّ أن يوجد دليل بلا احتمال، فلا ينافي ذلك القطعية،

٦٠/١

فلذا - والله تعالى أعلم - أشار "الشارح" إلى اختيار القول بالفرضية، وقواه المحشسي

"الحلي" ^(١)، وهو اختيار "الشرنبلالي" ^(٢)، لكن سيأتي ^(٣) أنَّ الفرض ما قطع بلزومه، حتى يكفر

جاحده، وهذا ليس كذلك لما في "الخلاصة" ^(٤): ((أنَّه لو أنكر الوضوء لغير الصلاة لا يكفر

عندنا))، إلَّا أنَّ يجب بآثمه من الفرض العملي، وهو أقوى نوعي الواجب، وأضعف نوعي

الفرض، فلا يكفر جاحده كما يأتي بيانه ^(٥)، وبه يحصل التوفيق بين القولين، والله الموفق.

[٦٧٣] (قوله: سنة للنوم) كذا في "شرح المنتقى" ^(٦)، لكن عدّه "الشرنبلالي" ^(٧) وغيره

في المندوبات، وجعل الأنواع ثلاثة، فليحفظ، "ابن عبد الرزاق".

[٦٧٤] (قوله: في نَيْفٍ) قال في "المختار" ^(٨): ((النَيْفُ بوزن الهين: الريادة، يخففُ

ويشدُّ، ويقال: عشرة نَيْفٍ، ومائة نَيْفٍ، وكلُّ ما زاد على العقد فهو نَيْفٌ حتى يبلغ

(١) "ح": كتاب الطهارة ق ٦/ب.

(٢) "مراقي الفلاح": كتاب الطهارة - فصل في أقسام الوضوء ص ١١٨.

(٣) ص ٣١٤ - "در".

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل النوم والقهقهة ق ٨/ب.

(٥) المقولة [٧٣٦] قوله: ((فلا يكفر جاحده)).

(٦) "الدر المنتقى": كتاب الطهارة ٨/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٧) "مراقي الفلاح": كتاب الطهارة - فصل في أقسام الوضوء ص ١١٩.

(٨) "مختار الصحاح": مادة ((نَيْفٍ))، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر، زين الدين الرازي الحنفي (ت بعد ٦٦٦هـ). وهو

اختصار "صاح اللغة" لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ). ("كشف الظنون" ١٠٧٢/٢ - ١٠٧٣،

"بغية الرعاة" ٤٤٦/١، "هدية العارفين" ١٢٧/٢).

ذكرتها في "الخزائن"، منها:

العقد الثاني)). اهـ "ط" (١).

[٦٧٥] قوله: ذكرتها في "الخزائن" (٢) ذكرها في مكروهات الوضوء، فمنها: عند استيقاظ من نوم، ولداومة عليه، وللوضوء على الوضوء إذا تبدل المجلس، وغسل ميت وحمله، ولوقت كل صلاة، وقبل غسل جنابة، ولجنب عند أكل وشرب، ونوم ووطء، ولغضب، وقراءة، وحديث ورواية، ودراسة علم، وأذان وإقانة، ولخطبة ولو نكاحاً، وزيارة النبي ﷺ، ووقوف وسعي، "شربلالي" (٣). ومس كتب شرعية تعظيماً لها، "إمداد" (٤)، وسيجيء (٥). ونظر لمحاسن امرأة، "نهر" (٦). ولطلي الذكر كما يأتي (٧) قبيل المبادء، وفي ابتداء الغسل كما يأتي (٨) في محله، ولكل صلاة لو متوضئاً؛ لأنه ربما اغتاب أو كذب، فإن لم يمكنه تبسم ونوى به رفع الإثم، "فتاوى الصوفية" (٩).

(١) "ط": كتاب الطهارة ٥٨/١ بتصرف يسير.

(٢) "خزائن الأسرار ومبادئ الأفكار": كتاب الطهارة ق ٢٠/ب، للشارح الحسكي، شرح "تنوير الأبصار" للمصنف للتمرتاشي.

(٣) "مراقي الفلاح": كتاب الطهارة - فصل في أقسام الوضوء ص ١٢١-.

(٤) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في أقسام الوضوء ق ٣٣/أ.

(٥) المقولة [١٥٢٥] قوله: ((لا الكتب الشرعية)).

(٦) "النهر": كتاب الطهارة ق ٤/ب نقلاً عن الهندواني في مختصره المسمى بـ "الشامل".

نقول: لم تذكر المصادر التي بين أيدينا "الشامل" لأبي جعفر الهندواني. انظر "تاج التراجم" ص ٢٢٠-، و"الفوائد البهية"، وإنما ذكرت "الشامل"، لأبي حفص عمر بن إسحاق الغزنوي الهندي (ت ٧٧٣هـ)، ولأبي القاسم إسماعيل بن الحسين البهقي (ت ٤٠٢هـ) انظر "كشف الظنون" ١٠٢٤-١٠٢٥، و"الجواهر المضية" ٣٩٨/١، و"الفوائد البهية" ص ١٤٨-.

(٧) المقولة [١٥٠٦] قوله: ((مندوب)).

(٨) المقولة [١٣١٠] قوله: ((ولو في جمع الماء)).

(٩) "الفتاوى الصوفية في طريق البهائية": لمحمد بن أيوب الملقب بفضل الله المأجوي (ت ٦٦٦هـ)، وقيل: اسمه فضل الله بن محمد بن أيوب المتلثاني المأجوي (ت ٧٣٥هـ). ("كشف الظنون" ١٢٢٥/٢، "هدية العارفين" ٨٢١/١، ١٢٨/٢، "الأعلام" ٤٧/٦).

بعدَ كذبٍ، وغيبيةٍ، وفهقهيةٍ، وشِعْرٍ، وأكلٍ جزورٍ.....

فهي مع السبعة التي هنا تُنفّ وتُلاثون كما ذكره، أفاده "ابن عبد الرزاق".

[٦٧٦] (قوله: بعدَ كذبٍ وغيبيةٍ) لأنهما من النجاساتِ المعنوية، ولذا [١/٦٦/أ] يخرجُ من الكاذبِ تَنَبُّ يتباعدُ منه الملكُ الحافظ كما وردَ في الحديث^(١)، وكذا أُخبرَ ﷺ عن رِيحٍ منتنةٍ بـ: «أنها رِيحُ الذين يغتابون الناسَ والمؤمنين»^(٢)، ولألفِ ذلك منّا وامتناءً أنوفنا منها لا تظهرُ لنا كالتساكنِ في حَلَّةِ الدُّبَاغين، وسيأتي^(٣) - إن شاء الله تعالى - في كتاب الحظر والإباحة الكلامُ على الكذب والغيبية وما يُرخصُ منهما.

[٦٧٧] (قوله: وفهقهيةٍ) لأنها لمّا كانت في الصلاة جنابةً تنقضُ الوضوءَ أوجبتْ نقصانَ الطهارة خارجهما، فكان الوضوءُ منها مستحبًّا كما ذكره سيدي "عبدُ الغنيّ النابلسي" في "نهايةِ المراد على هديةِ ابنِ العماد"^(٤).

[٦٧٨] (قوله: وشِعْرٍ أي: قبيحٍ، "إمداد"^(٥). وقدّمنا^(٦) بيانَ القبيحِ منه وغيرِ القبيحِ عند الكلام على المقدمة، ومَنْ أرادَ من بيانه نهايةَ المرادِ فعليه بـ "نهايةِ المراد"^(٧).

[٦٧٩] (قوله: وأكلٍ جزورٍ) أي: أكلِ لحمِ جزورٍ، أي: حَمَلٍ لقول بعضهم بوجوب الوضوء منه، وهذا يدخلُ في عمومِ قوله بعد: ((وللخروج من خلافِ العلماء))، أفاده "ط"^(٨).

(١) أخرجه الترمذي (١٩٧٢) كتاب البر والصلة - باب ما جاء في الصدق والكذب، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ جيّدٌ غريبٌ لا نعرفه إلّا من هذا الوجه، وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" ١٩٧/٨، وقال: غريبٌ من حديثِ عبد العزيز بن أبي رُوَاد.

(٢) أخرجه أحمد في "المسند" ٣٥١/٣ من حديثِ جابر بن عبد الله، وأورده الهيثمي في "المجمع" ٩١/٨، وقال: رواه أحمدٌ ورجاله ثقاتٌ. وقال المنذري في "الترغيب والترهيب" ٥١١/٣: رواه أبي الدنيا، ورواه أحمدٌ ثقاتٌ.

(٣) المقولة [٣٣٣٩٧] قوله: ((فذكره بما فيه ليس بغيبيةٍ)) وما بعدها.

(٤) "نهاية المراد": الوضوء ص ٦٦.

(٥) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصلٌ في أقسامِ الوضوء ق ٣٣/أ.

(٦) المقولة [٣١٠] قوله: ((من الغزل)).

(٧) "نهاية المراد": الوضوء ص ٦٦.

(٨) "ط": كتاب الطهارة ٥٨/١.

وبعدَ كلِّ خطيئةٍ، وللخروج من خلاف العلماء.

وركنُها غسلٌ ومسحٌ وزوالُ نجسٍ، وألُتْها ماءٌ وترابٌ ونحوُهما، ودليلُها آيةُ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة- ٦]، وهي مدنيَّةٌ لإجماعاً، وأجمع أهلُ السَّير أنَّ الوضوءَ والغسلَ فُرْضاً بمكةَ.....

[٦٨٠] (قوله: وبعدَ كلِّ خطيئةٍ) عطفُ عامٍ على خاصٍ بالنسبة إلى ما ذكره مما هو خطيئةٌ، وذلك لما وردَ في الأحاديثِ من تكفيرِ الوضوءِ للذنوبِ.

[٦٨١] (قوله: وللخروج من خلاف العلماء) كمسَّ ذكره، ومسَّ امرأةً.

[٦٨٢] (قوله: وركنُها) هو في اللغة: الجانبُ الأقوى، وفي الاصطلاح: الجزءُ الذاتيُّ الذي تتركَّبُ الماهيةُ منه ومن غيره، "شرح المنية" لـ "الحلي" (١).

[٦٨٣] (قوله: غَسَلَ ومسحٌ وزوالُ نجسٍ) أي: مجموعُ الثلاثة، ففي النجاسةِ المرتبةِ زوالُ عينِ النجسِ، وفي غير المرتبةِ والحدثِ الأكبرِ غَسَلَ فقط، وفي الحدثِ الأصغرِ غَسَلَ ومسحٌ، وأمَّا نحوُ العصرِ والتثليثِ فمن الشروطِ.

[٦٨٤] (قوله: ونحوُهما) من مائعٍ وذلك وذكاةٌ وغير ذلك مما سيأتي (٢) في المطهَّراتِ.

[٦٨٥] (قوله: وهي مدنيَّةٌ) لأنَّها من المائدةِ، وهي من آخرِ القرآن نزولاً.

(فائدة)

المدنيُّ: ما نزلَ بعدَ الهجرة وإن كان في غيرِ المدينة، والمكيُّ: ما نزلَ قبلها وإن كان في غيرِ مكةَ، وهو الأصحُّ من أقوالٍ ثلاثةٍ حكاهما "السيوطي" في "الإتقان" (٣)، "ط" (٤).

[٦٨٦] (قوله: وأجمع أهلُ السَّيرِ) جمعُ سيرةٍ، أي: المغازي، وهذا ردُّ لما يقال: يلزم أن تكون الصلاة بلا وضوءٍ إلى وقت نزولِ آيةِ الوضوءِ؛ لأنَّك ذكرت أن آيةَ الوضوءِ مدنيَّةٌ مع أن الصلاة

(١) "شرح المنية الكبير": المقدِّمة ص ١٣..

(٢) المقولة [١٧٨١] قوله: ((ولتقيدهما))، والمقولة [٢٧٩٠] قوله: ((بماء)) وما بعدها.

(٣) "الإتقان": النوع الأوَّل في معرفة المكيِّ والمدنيِّ ٢٦/١.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٥٨/١.

مع فرض الصلاة بتعليم جبريل عليه السلام، وأنه عليه الصلاة والسلام لم يصل قط إلا بوضوء^(١)،

فُرِضَتْ بِمَكَّةَ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ، [١/٦٦ق/ب] بل في "المواهب"^(٢) عن "فتح الباري"^(٣): ((أَنَّهُ كَانَ ﷺ قَبْلَ الْإِسْرَاءِ يَصَلِّي قِطْعًا، وَكَذَلِكَ أَصْحَابُهُ، وَلَكِنْ اخْتَلَفَ: هَلْ افْتَرَضَ قَبْلَ الْخُمْسِ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ أَمْ لَا؟ فَقِيلَ: إِنَّ الْفَرَضَ كَانَ صَلَاةً قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه - ١٣٠]) اهـ.

[٦٨٧] (قوله: مع فرض الصلاة) إن أريد بها الصلوات الخمس أشكل عما قدّمناه آنفاً أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَهَا قِطْعًا.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمَعْيَةَ لِلْمَكَانِ لَا لِلزَّمَانِ، فَلَا يَلِزُمُ أَنْ تَكُونَ صَلَاتُهُ قَبْلَ الْاِفْتِرَاضِ بِلَا وَضُوءٍ،

(١) أما الوضوء فأخرج حديثه أحمد ١٦١/٤، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٦١/١-١٦٢ كتاب الطهارة - باب الانتضاح بعد الوضوء لسرد الوسواس، والداقطني ١١١/١ كتاب الطهارة - باب في نضح الماء على الفرج بعد الوضوء، عن زيد بن حارثة عن النبي ﷺ أَنَّ جبريل أتاه في أول ما أوحى إليه فعلمه الوضوء والصلاة فلما فرغ من الوضوء أخذ غرفة من ماء فوضّح بها فرجه.

في إسناده ابن لهيعة صدوق خلط بعد احتراق كتبه كما في "التقريب" ٤٤/١.

أما الغسل فلم تنف على تعليم جبريل فيه، لكن ثمة ما يدل على أَنَّهُ فُرِضَ بِمَكَّةَ، فقد أخرج أحمد ١٠٩/٢، وأبو داود (٢٤٧) كتاب الطهارة - باب الغسل من الجنابة عن ابن عمر قال: كانت الصلاة خمسين والغسل من الجنابة سبع مرار، والغسل من البول سبع مرار فلم يزل رسول الله ﷺ يسأل حتى جعلت الصلاة خمسا والغسل من الجنابة مرة والغسل من البول مرة.

وفي إسناده أيوب بن جابر وهو ضعيف كما في "التقريب" ٨٩/١.

وأما قوله أَنَّهُ عليه الصلاة والسلام لم يصل قط إلا بوضوء فمستنتج مما قبله وهو فرض الصلاة والوضوء معاً.

(٢) "المواهب اللدنية": المقصد الأول - أول أمر الصلاة ٢١١/١.

(٣) "فتح الباري": كتاب الصلاة - باب: كيف فُرِضَتِ الصَّلَاةُ فِي الْإِسْرَاءِ ٤٦٥/١ بتصرف، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد،

شهاب الدين المعروف بابن حجر الكثاني العسقلاني المصري الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، شرح به "صحيح الإمام البخاري". ("كشف

الظنون ٥٤٧/١، "الضوء اللامع" ٣٦/٢، "البدر الطالع" ٨٧/١).

بل هو شريعةٌ مَنْ قَبْلَنَا بدليل: ((هذا وضوئي ووضوء الأنبياءِ مِنْ قِبَلِي))، وقد تقررَ في الأصول أنَّ شرعَ مَنْ قَبْلَنَا شرعٌ لنا إذا قصَّه الله تعالى ورسوله.....
ولذا عَمَّ بعدهُ بقوله: ((وأنه عليه السلام إلخ)).

مطلبٌ في تعبُّده عليه الصلاة والسلام بشرع مَنْ قبله

[٢٨٨٨] (قوله: بل هو شريعةٌ مَنْ قَبْلَنَا) انتقل إلى جوابٍ آخر، وهو مبنيٌّ على المختارِ من أنَّه عليه الصلاة والسلام قبل مبعثه كان متعبداً بشرع مَنْ قبله؛ لأنَّ التكليفَ لم ينقطع من بعثة آدم، ولم يُتركِ الناسَ سدىً قط، ولتضافرِ رواياتِ صلاته وصومه وحجِّه، ولا تكونُ طاعةٌ بلا شرع؛ لأنَّ الطاعةَ موافقةَ الأمر، وكذا بعدَ مبعثه عليه الصلاة والسلام، وبسطُ ذلك في "التحرير"^(١) ٦١/١ و"شرحه"^(٢)، وسيأتي^(٣) أوَّلُ كتاب الصلاة أنَّ المختارَ عندنا عدمه، وهو قولُ الجمهور.

[٢٨٩١] (قوله: بدليل إلخ) أي: بدليل الحديث الذي رواه "أحمد" و"الدارقطني" عن "ابن عمر" رضي الله عنه، وفي آخره: ثم دعاء، فتوضأ ثلاثاً ثم قال: ((هذا وضوئي)) إلخ..

مطلبٌ: ليس الوضوء من خصوصيات هذه الأمة، بل الغرَّة والتَّحجِيل

ودُفِعَ بأنَّ وجودَه في الأنبياء لا يدلُّ على وجوده في أممهم، ولهذا قيل: إنه من خصائص هذه الأمة بالنسبة إلى بقية الأمم دون أنبيائهم لحديث "البخاري": ((إنَّ أمتي يُدْعَوْنَ يومَ القيامةِ غُرّاً محجَّلين من آثار الوضوء))^(٤).

(١) انظر "التحرير": المقالة الثانية - الباب الثالث في السنة - مسألة: المختار في تعبد النبي ﷺ قبل بعثته ص ٣٥٩.

(٢) انظر "التقرير والتحجير": ٣٠٨/٢.

(٣) المقولة [٣١٨٥] قوله: ((المختار عندنا لا)).

(٤) أخرجه أحمد ٩٨/٢، وابن ماجه (٤١٩) كتاب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء مرَّةً ومَرَّتَيْنِ وثلاثاً. والدارقطني

٨١-٧٩/١ كتاب الطهارة - باب وضوء رسول الله ﷺ، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٨٠/١ كتاب الطهارة -

باب فضل التكرار في الوضوء، وفي "معركة السنن والآثار" ٢٩٨/١-٢٩٩، وقال البيهقي: ورؤي من أوجِهَ كُلُّهَا

ضعيفة. وقال ابن حجر في "فتح الباري" ٢٠٥/١: حديثٌ ضعيفٌ أخرجه ابن ماجه، وله طرقٌ أخرى كُلُّهَا

ضعيفة. وقد استوفى الزيلعي في "نصب الراية" ٢٨/١-٢٩ طرق الحديث مع الكلام عليها.

(٥) أخرجه البخاري (١٣٦٦) كتاب الوضوء - باب فضل الوضوء والغرَّة المحجَّلين، ومسلم (٢٤٦) (٣٥) كتاب الطهارة - باب

استحباب إطالة الغرَّة والتَّحجِيل في الوضوء، وأخرجه أحمد في "المسند" ٤٠٠/٢ كُلُّهُم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

من غير إنكار، ولم يظهر نسخته، ففائدة نزول الآية تقرير الحكم الثابت،

وأجيب: بأن الظاهر منه أن الخاص بهذه الأمة الغرة والتحجيل لا أصل الوضوء، وبأن الأصل أن ما ثبت للأنبياء يثبت لأممهم، يؤيده ما في "البحاري"^(١) من قصة "سارة" مع الملك: «أنه لما هم بالدنو منها قامت تتوضأ وتصلّي»، ومن قصة "جريح الراهب"^(٢): «أنه قام فتوضأ»، قيل: يمكن حمل هذا على الوضوء اللغوي.

أقول: حيث ثبت الوضوء الشرعي للأنبياء بحديث: «هذا وضوئي إلخ» فحمل الوضوء الثابت لأممهم بالقصّتين المذكورتين على اللغوي لا بدّ له من دليل؛ لأن الأصل عدم الفرق.

[٦٩٠] (قوله: من غير إنكار إلخ) أفاد أنه لا يحتاج إلى قيام الدليل على بقائه، أمّا لو قُصَّ علينا مقترناً بالإنكار كما في قوله تعالى: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾ الآية [الأنعام - ١٤٦] [٦٧ق/١] فإنه أنكر بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْرٌ لَّيَّ آوْحَىٰ إِلَىٰ مَحَرَّمَ﴾ الآية [الأنعام - ١٤٥]، وكتحريم السبب، أو ظهر نسخته بعد إقراره كالتوجّه إلى بيت المقدس = فلا يكون شرعاً لنا بخلاف نحو: ﴿وَكَيْتْنَا عَلَيْهِمُ فَيْهَا﴾ [المائدة - ٤٥]، ونحو صوم عاشوراء.

[٦٩١] (قوله: ففائدة نزول الآية إلخ) جواب عما يقال: إذا كان الوضوء فرضاً بمكة مع فرضية الصلاة، وهو أيضاً شرع من قبلنا فقد ثبت فرضيته، فما فائدة نزول آية المائدة؟ أفاده "ط"^(٣).

[٦٩٢] (قوله: تقرير الحكم الثابت) أي: تشيئته، فإنه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعاً للصلاة احتجّل أن لا تهتم الأمة بشأنه، وأن يتساهلوا في شرائطه وأركانها بطول العهد عن زمن الوحي، وانتقاص الناقلين يوماً فيوماً، بخلاف ما إذا ثبت بالنص المتواتر الباقي في كل

(١) في "صحيحه" (٦٩٠) كتاب الإكراه: باب إذا استكرهت المرأة على الزنا، وانظر أطرافه (٢٦٣٥) و(٣٣٧٥) و(٣٣٥٨) و(٥٠٨٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد ٣٠٧/٢، والبخاري (٢٤٨٢) كتاب المظالم والغصب - باب إذا هدم حائطاً فليين مثله، ومسلم (٢٥٥٠) كتاب البر والصلة والآداب - باب تقديم بر الوالدين على التطويع بالصلاة وغيرها، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٧٨٧٩)، وابن حبان (٦٤٨٩) كتاب التاريخ - باب المعجزات، كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٥٩/١.

وتأتي اختلاف العلماء الذي هو رحمة، كيف وقد اشتملت على نيف وسبعين حكماً مبسوطة في تيمم "الضياء" عن "فوائد الهداية" (١)؟ وعلى ثمانية أمور كلها
 مثني: طهارتين:.....

زمان وعلى كل لسان. اهـ "درر" (٢).

[٦٩٣] (قوله: وتأتي) مصدر تأتي، معطوف على ((تقرير)).

[٦٩٤] (قوله: اختلاف العلماء) أي: المجتهدين في النية، والدليل، والترتيب، ونقضه

بالمس، وقدر المسوح.

[٦٩٥] (قوله: على نيف وسبعين حكماً) منها: أن المراد بالقيام إرادته، واقتضاء اللفظ إيجاب

الغسل عقبه لأنه محكم، وأن الواجب الإسالة دون المسح بلا اشتراط الدليل ولا النية ولا الترتيب ولا

الولاء، وجواز مسح الرأس من أي جانب كان، ودلائها على بطلان الجمع بين الغسل والمسح، وعلى

جواز مسح الخفين، وعلى أن الاستنجاء ليس بفرض، وعلى تعميم البدن في الغسل، وعلى وجوب

المضمضة والاستنشاق فيه، وعلى وجوب التيمم لمريض خاف الضرر، وعلى جوازه في كل وقت،

وعلى جوازه لخائف سبي وعدو، وعلى جوازه للجنب، وعلى أن ناسي الماء يتيمم مع وجوده، وعلى

أن التيمم إذا وجد الماء خلال الصلاة يلزمه الوضوء، وعلى جواز الوضوء بماء نبيذ التمر. اهـ ملخصاً من

"شرح ابن عبد الرزاق"، قال: ((وإنما اقتصرنا على ذلك لاستبعاد بعضها وتقارب بعضها لبعض)).

[٦٩٦] (قوله: كلها) أي: الثمانية، أي: كل واحد منها فيه شيان، فالجملة ستة عشر، "ط" (٣).

[٦٩٧] (قوله: طهارتين) تننية طهارة بالمعنى المصدري، "ط" (٤).

(١) لعلها "خلاصة النهاية في فوائد الهداية": لأبي الشتاء محمود بن أحمد، جمال الدين المعروف بابن السراج القوتوي (ت ٧٧٧هـ).

وهي اختصار لـ "النهاية شرح الهداية" لحسين بن علي، حسام الدين المعروف بالسعفاقي (ت ٧١١هـ). ("كشف الظنون"

٢/٣٠٢، "الجواهر المضية" ٢/١١٤، ٣/٤٣٥). والقوتوي أيضاً "التكملة في فوائد الهداية"، وهي تكملة على حواشي أبي

محمد عمر بن محمد، جلال الدين الحلبزي الحنطلي (ت ٦٩١هـ). ("كشف الظنون" ٢/٢٠٣).

(٢) "الدرر": كتاب الطهارة ٧/١.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٥٩/١.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٥٩/١.

الوضوء والغسل، ومطهرين: الماء والصعيد، وحكمين: الغسل والمسح، وموجبين: الحدث والجنابة، ومبيحين: المرض والسفر، ودليلين: التفصيلي في الوضوء والإجمالي في الغسل، وكنائتين: الغائط والملازمة،.....

[٦٩٨] (قوله: الوضوء والغسل) أي: في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة - ٦]، وقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة - ٦].

[٦٩٩] (قوله: الماء والصعيد) [١/٦٧ ب] أي: في قوله: ﴿فَاغْسِلُوا﴾؛ لأن الغسل بالماء، وقوله: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا﴾ [المائدة - ٦].

[٧٠٠] (قوله: وحكمين) تنية حكم بمعنى محكوم به، أي: مأمور به، "ط" ^(١).
[٧٠١] (قوله: وموجبين) بكسر الجيم، فإنهما موجبان للطهارة، "ط" ^(٢). أي: بناءً على القول بأن الحدث هو سبب الوجوب.

[٧٠٢] (قوله: الحدث) أي: الأصغر في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ [المائدة - ٦]، و(الجنابة) أي: الحدث الأكبر في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ [المائدة - ٦].
[٧٠٣] (قوله: ومبيحين) أي: للترخص بالتيمم.

[٧٠٤] (قوله: المرض والسفر) أي: في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [المائدة - ٦].
[٧٠٥] (قوله: والإجمالي) أي: في قوله تعالى: ﴿فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة - ٦]، فإنه لم يفصل فيه مقدار المغسول كما فصل في الوضوء، ولذا وقع في مقداره اختلاف المجتهدين.
[٧٠٦] (قوله: وكنائتين) تنية كناية، ومن معانيها لغة: أن تتكلم بشيء وأنت تريد غيرهُ، وهنا كذلك، فإنه عبر بالغائط - وهو المكان المنخفض - وأريد به الخارج من الإنسان، وعبر بالملازمة المأخوذة من المس باليد وأريد بها الجماع، ومنه يقال للزانية: لا تمنع كف لايمس.

(قول "الشارح": المرض والسفر) ليس السفر في الحقيقة مبيحاً، إنما المبيح فقد الماء، وإنما عبر به عنه لغلبة فيه إطلاقاً لاسم السبب على المسبب. اهـ من "السندي".

(١) "ط": كتاب الطهارة ٥٩/١.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٥٩/١.

وكرامتين: تطهير الذنوب وإتمام النعمة، أي: بموته شهيداً لحديث: ((مَنْ دَاوَمَ عَلَى الْوُضُوءِ مَاتَ شَهِيداً))^(١)، ذَكَرَهُ فِي "الْجَوْهَرَةِ"^(٢). وإِنَّمَا قَالَ: ﴿إِنَّمَا تَوَضَّأْتُ بِالْغَيْبَةِ دُونَ أَمْتُمْ.....

[٧٠٧] (قوله): وكرامتين (إلخ) أي: نعمتين تفضل بهما تعالى على عباده بقوله: ﴿لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُسَمِّتَكُمْ﴾ [المائدة - ٦].

[٧٠٨] (قوله): تطهير الذنوب) لما رواه "مسلم" و "مالك" مرفوعاً: ((إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن، فغسل وجهه خرّج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء، أو مع آخر قطر الماء، فإذا غسل يديه خرّج من يديه كل خطيئة كان بطشتها يده مع الماء، أو مع آخر قطر الماء^(٣)، فإذا غسل رجله خرّج كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء، أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من الذنوب^(٤)))، وفي رواية لـ "مسلم" وغيره مرفوعاً: ((مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِهِ))^(٥).

[٧٠٩] (قوله): أي: بموته شهيداً أقول: أو بالغرة والتحجيل يوم القيامة لحديث "البخاري" المار^(٦).

(١) لم نجده بهذا اللفظ، ولكن أخرج ابن حبان في "كتاب المجروحين" ٢٢٣/٢ - ٢٢٤، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" ١١٩/١، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" ٣٥١/١ - ٣٥٢ عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه: ((يا بني، إن استطعت أن تكون أبداً على الوضوء فكن، فإن ملك الموت إذا قبض روح العبد وهو على وضوء كتب له شهادة...)) الحديث. قال العقيلي: ولهذا الحديث عن أنس طرق ليس منها وجه ثابت أهد.

ويغني عنه ما أخرجه أحمد ٢٨٢/٥، وابن حبان أول كتاب الطهارة ٣١١/٣ رقم (١٠٣٧)، والدارمي في كتاب الطهارة - باب ما جاء في الطهور ١٧٥/١ رقم (٦٥٦) عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: ((سَدُّوا وَقَارِبُوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن...)).

وتوسع في تخرجه العلامة الشيخ شبيب الأرناؤوط في تعليقه على ابن حبان وانتهى إلى صحة الحديث، وانظر أحاديث الباب في "الترغيب والترهيب" ١٦٢/١ - ١٦٣.

(٢) "الجوهرة الثيرة": كتاب الطهارة ٣/١.

(٣) من (إذا غسل) إلى ((قطر الماء)) ساقط من "الأصل".

(٤) أخرجه مالك ٣٢١/١ كتاب الطهارة - باب جامع الوضوء، وأحمد في "المسند" ٣٠٣/٢، ومسلم (٢٤٤) كتاب الطهارة - باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء، والترمذي (٢) كتاب الطهارة - باب ما جاء في فضل الطهور، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وهو حديث مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفي الباب عن عثمان بن عفان، وثوبان، والصنابحي، وعمرو بن عتبة، وسلمان، وعبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم (٢٤٥) كتاب الطهارة - باب خروج الخطايا من ماء الوضوء عن عثمان بن عفان رضي الله عنه مرفوعاً.

(٦) المقولة [٦٨٩] قوله: ((بإبليس إلخ...)).

لِيُعَمَّ كُلُّ مَنْ آمَنَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، قَالَ فِي "الضِيَاءِ"، وَكَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ فِي الْآيَةِ التَّفَاتَا، وَالتَّحْقِيقُ خِلَافُهُ، وَأَتَى فِي الْوَضْعِ بِ﴿إِذَا﴾.....

[٧١٠] (قَوْلُهُ: لِيُعَمَّ الْخ) أَي: فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: آمَنْتُمْ لاختصَّ بالحاضرين في عصره ﷺ، وَرَدَّه فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ": ((بِأَنَّ الْمَوْصُوفَ بِصِفَةٍ عَامَّةٍ يَتَعَمَّمُ)).

[٧١١] (قَوْلُهُ: وَكَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ الْخ) لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ الْأَصْلَ التَّعْبِيرُ بِآمَنْتُمْ.

[٧١٢] (قَوْلُهُ: التَّفَاتَا) هُوَ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنَى بِطَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ الثَّلَاثَةِ - أَعْنِي: التَّكْلُمُ أَوْ الْخُطَابُ أَوْ الْغَيْبَةُ - بَعْدَ التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِآخَرٍ مِنْهَا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ التَّعْبِيرُ الثَّانِي عَلَى خِلَافِ مَا يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ وَيَتَرَقَّبُهُ السَّامِعُ.

[٧١٣] (قَوْلُهُ: وَالتَّحْقِيقُ خِلَافُهُ) [١/٦٨ق/أ] لِأَنَّ الْمُنَادَى مُخَاطَبٌ، فَحَقُّ ضَمِيرِهِ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى طَرِيقِ الْخُطَابِ فَيَقَالَ: يَا فَلَانُ إِذَا فَعَلْتَ، وَلَا يَقَالُ: إِذَا فَعَلَ، وَإِنَّمَا جِيءَ فِي الصَّلَاةِ بِضَمِيرِ الْغَائِبِ لَعَوْدِهِ عَلَى الْمَوْصُولِ، وَالْمَوْصُولُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ، وَكُلُّهَا غَيْبٌ، فَإِذَا تَمَّ الْمَوْصُولُ بِصَلَاتِهِ الْعَائِدِ ضَمِيرُهَا عَلَيْهِ تَمَحُّضَ الْكَلَامِ لِلْخُطَابِ الَّذِي اقْتَضَاهُ النِّدَاءُ، فَلَيْسَ حِينَئِذٍ فِي الْكَلَامِ عُدُولٌ عَنْ طَرِيقٍ إِلَى طَرِيقٍ آخَرَ، وَلِذَا كَانَ جَمِيعُ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ أَمْثَالِ هَذَا النِّدَاءِ لَمْ يَجِئْ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، فَدَعَوَى الْعُدُولُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لَا تُسْمَعُ، نَعَمْ، الْعَائِدُ إِلَى الْمَوْصُولِ قَدْ سَمِعَ فِيهِ الْخُطَابُ وَالتَّكْلُمُ قَلِيلًا فِي غَيْرِ النِّدَاءِ كَمَا فِي قَوْلِ "عَلِي" ^(١) "كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ".

(قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: آمَنْتُمْ لاختصَّ بالحاضرين الْخ) قَالَ فِي "التَّحْرِيرِ": ((الْخُطَابُ الشَّفَاهِيُّ كَذَلِكَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ لَيْسَ خُطَابًا لِمَنْ بَعْدَهُمْ، أَي: لِلْمَعْدُومِينَ الَّذِينَ سَيُوجَدُونَ بَعْدَ الْمَوْجُودِينَ فِي زَمَنِ الْخُطَابِ، وَإِنَّمَا يُثَبِّتُ حُكْمَهُ - أَي: الْخُطَابُ الشَّفَاهِيُّ - لَهُمْ - أَي: لِمَنْ بَعْدَهُمْ - بِخَارِجٍ مِنْ نَصِّي أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ، وَقَالَتِ الْحَنَابِلُ وَ"أَبُو الْيَسَرِّ": هُوَ خُطَابٌ لَهُمْ)) اهـ. وَبِهِ عِلْمٌ أَنَّ الْإِخْتِصَاصَ إِنَّمَا يَأْتِي مِنَ الْخُطَابِ وَإِنْ كَانَتْ الصِّفَةُ عَامَّةً، فَسَقَطَ مَا قَالَهُ فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ".

التحقيقية، وفي الجنبه بـ ﴿إِنْ﴾ التشكيكية للإشارة إلى أنَّ الصلاة من الأمور اللازمة،

أنا الذي سَمَّني أُمِّي حَيْدَرَة

وقول "كثير" ^(١): [طويل]

وأنتِ التي حبَّبتِ كلَّ قصيرةٍ إليَّ وما تدري بِذلكِ القصائرُ

فهو من الالتفات كما قدَّمناه ^(٢) في أوَّلِ الخطبة، وقدَّمنا هناك أيضاً عن "المغني": ((أَنَّ القولَ بالالتفاتِ في الآيةِ سهوٌ))، ومثله في "شرح تلخيص المعاني" ^(٣).

[٧١٤] (قوله: التحقيقية) أي: الدالة على تحقُّق مدخولها غالباً.

وقوله: ((التشكيكية)) أي: الدالة على أنَّه مشكوكٌ فيه غالباً، وقد تُستعملُ كلُّ منهما مكانَ الأخرى كما بيَّن في محلِّه ^(٤).

(لطيفة)

((إِنْ)) للشكِّ مع أنَّها حازمة، و((إِذَا)) للحزمِ مع أنَّها لا تجزِمُ، وقد ألغزَ في ذلك الإمامُ

"الرمحشري" فقال: [كامل]

أنا إِنْ شَكَّكَتُ وَجَدْتُمُونِي حَازِمًا وَإِذَا حَزَمْتُ فَإِنِّي لَمْ أَجْزِمِ

[٧١٥] (قوله: من الأمور اللازمة) أي: الغالبة الوجود بالنظر إلى ديانة المسلم كما في "غاية البيان"

للعلامة "الإتقاني".

(١) ديوانه ص ١٠٠، وهو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي (ت ١٠٥هـ، وقيل: ١٠٧) يقال له:

كثير عزة، وابن أبي شُعْبة، والمُلْحِي. ("الأغاني" ٣/٩، "شذرات الذهب" ٣/٢، "الأعلام" ٢١٩/٥).

(٢) المقولة [٤] قوله: ((يا من شَرَحْتَ)).

(٣) المسمى "مختصر المعاني" انظر ص ٥٠، وهو لسعود بن عمر، سعد الدين النفتازاني (ت ٧٩٣هـ)، وهو شرحه

المختصر على "تلخيص المفتاح في المعاني والبيان" لأبي للمعالي محمد بن عبد الرحمن، جلال الدين القزويني الشافعي (ت ٧٣٩هـ).

("كشف الظنون" ٤٧٣/١ - ٤٧٤، "الدرر الكامنة" ٣/٤، ٣٥٠)، والمراد بالآية قوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ

آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦].

(٤) أي: من كتب البلاغة.

والجناية من الأمور العارضة، وصرحَ بذكرِ الحدثِ في الغُسلِ والتيمُّمِ دونِ الوضوءِ لِيُعْلَمَ أَنَّ الوضوءَ سَنَّةٌ وفرضٌ، والحدثُ شرطٌ للثاني لا للأوَّلِ، فيكونُ الغُسلُ على الغُسلِ والتيمُّمُ على التيمُّمِ عبثاً.....

[٧١٦] (قوله: والجناية إلخ) أي: لأنها يمكن أن لا تقع أصلاً، "ط" (١).

[٧١٧] (قوله: في الغُسلِ والتيمُّمِ) أي: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة-٦]،

وقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ [المائدة-٦].

[٧١٨] (قوله: لِيُعْلَمَ أَنَّ الوضوءَ سَنَّةٌ إلخ) وهو الذي لا يكونُ عن حَدَثٍ، وهذا يدلُّ على أَنَّ قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا﴾ إلخ مستعملٌ في الوجوبِ والنَّدبِ: الوجوبُ في الحدثِ، والنَّدبُ في غيره، وهو مخالفٌ لما ذكره من أَنَّ الحدثَ في الآية مرادٌ، ويُؤخَذُ منه أَنَّ التيمُّمَ والغُسلَ لا يكونان إلا فرضاً للتصريح بالحدثِ فيهما.

وفيه أَنَّ الغُسلَ يندبُ في مواضع، ويُسنُّ في أُخرى، وكذا يقومُ التيمُّمُ [١/٦٨ق/ب] مقامَ الوضوءِ لنحوِ نومٍ ودخولِ مسجدٍ، فلا يشترطُ فيهما أَنَّ يكونا فرضاً، "ط" (٢).

لكنَّ في "النهاية": ((لا يقال: إِنَّ الغُسلَ سَنَةٌ للجمعة، فيثبتُ التنوُّعُ فيه؛ لأنَّا نقولُ: المدعى أَنَّهُ لا يُسنُّ لكلِّ صلاةٍ، أو نقولُ: إِنَّ اختيارَ "البزدوي" أَنَّهُ سَنَةٌ لليومِ لا للصلاة)).

(قوله: لكنَّ في "النهاية": لا يقال: إِنَّ الغُسلَ سَنَةٌ إلخ) ما قاله من الإيرادِ والجوابِ لا يدفعُ ما قرَّره "ط" من تنوُّعِ الغُسلِ والتيمُّمِ إلى مندوبٍ وسَنَةٍ، لكنَّ تنوُّعهما إليهما بالنظر لثاتهما لا لخصوص ما دلَّت عليه الآية وهو القيام للصلاة، فلا يُطلَبان فيه إلا إذا كان جُنُباً، فلا يُطلَبُ تجديدُ غُسلٍ أو تيمُّمٍ لها وإنَّ كانا يُطلَبان في مواضعٍ أُخرى بخلاف الوضوءِ، فإنه يُطلَبُ تجديدُهُ لها كما يُطلَبُ في غيرها، فكلامُ "الشارح" في محله، ولا يَرُدُّ ما قرَّره "ط"، تأمل.

(١) "ط": كتاب الطهارة ٦٠/١ بتصرف يسير.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٦٠/١.

والوضوء على الوضوء نورٌ على نورٍ. (أركانُ الوضوءِ أربعة).....

[مطلبٌ في حديث: ((الوضوء على الوضوء نورٌ على نورٍ))]

(٧١٩) (قوله: والوضوء على الوضوء نورٌ على نورٍ) هذا لفظةٌ حديثٌ ذُكرتْ في "الإحياء"، وقال الحافظ "العراقي" في تخريجِهِ: ((لم أَقِفْ عليه))^(١)، وسبقَهُ لذلك الحافظُ "المنذريُّ"^(٢)، وقال الحافظُ "ابنُ حجرٍ"^(٣): ((حديثٌ ضعيفٌ))، ورواهُ "رزينٌ" في "مسنديه"^(٤). اهـ "جراحِي"^(٥).
نعم رَوَى "أحمدُ" بإسنادٍ حسنٍ مرفوعاً: «لَوْلا أَن أَشَقَّ عَلَيَّ أَمْنِي لَأَمْرْتُهُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ بِوَضُوءٍ»^(٦)، يعني: ولو كانوا غيرَ مُحَدِّثِينَ، وَرَوَى "أبو داود" و"الترمذِيُّ" و"ابن ماجه" مرفوعاً: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ»^(٧).
ولم يَقَيِّدِ "الشارحُ" باختلافِ المجلس تبعاً لظاهر الحديث، وسيأتي^(٨) الكلامُ عليه إن شاء الله في سُنَنِ الوضوء^(٩).

(١) انظر "الإحياء": كتاب أسرار الطهارة - فضيلة الوضوء ٢٠٣/١، وفيه: ((لا أصل له)).

(٢) "الترغيب والترهيب" ١٦٣/١، وقال: وأما الحديث الذي يروى عن النبي ﷺ أنه قال: ((الوضوء على الوضوء نورٌ على نورٍ)) فلا يحضرني له أصلٌ من حديث النبي ﷺ، ولعلهُ من كلام بعض السلف، والله أعلم. اهـ.

(٣) "فتح الباري": ٢٠٦/١، وانظر "المقاصد الحسنة" رقم (١٢٦٤)، و"الأسرار المرفوعة" للقياري ٣٧٧ - ٣٧٨، و"الدرر المنتشرة" ٣٣٦/٢.

(٤) للمسمى "تجريد الصحاح الستة": لأبي الحسن رزين بن معاوية بن عمار العبدي السرقسطي الأندلسي المالكي (ت ٥٣٥هـ) رتبهُ أبو السعادات مبارك بن محمد، مجد الدين المعروف بابن الأثير الجزري ثم الوصلي الشافعي (ت ٦٠٦هـ)، وسماه "جامع الأصول في أحاديث الرسول". ("كشف الظنون" ٣٤٥/١، "شذرات الذهب" ١٧٥/٦، ٤٢/٧).

(٥) "كشف الخفاء": ٣٣٦/٢.

(٦) أخرجه أحمد في "المسند" ٢٥٩/٢ من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط حفظه الله: إسناده حسن.

(٧) أخرجه أبو داود (٦٢) كتاب الطهارة - باب الرجل يجذُّ الوضوء من غير حديث، والترمذي (٥٩) كتاب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء لكلِّ صلاة، وابن ماجه (٥١٢) كتاب الطهارة - باب الوضوء على طهارة، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً، وقد ضعَّفَ الترمذِيُّ إسناده.

(٨) الموقلة [٩٧٠] قوله: ((أو لقصد الوضوء على الوضوء)).

(٩) في "د" زيادة: (قوله: أركان الوضوء أربعة، قال العيني في "شرح الكنز": "الوضوء بالضم من الوضأة - وهي الحسن والنظافة، تقول: وضُو الرجلُ، أي: صار وضياً، وتوضأت للصلاة، ولا يقال: توضيْتُ، وبعضهم يقول - وبالفتح: الماء الذي يتوضأ به، وفي "الشرح": غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس. انتهى)).

عَبَّرَ بِالْأَرْكَانِ لِأَنَّهُ أَفِيدَ مَعَ سَلَامَتِهِ عَمَّا يُقَالُ: إِنَّ أُرِيدَ بِالْفَرْضِ الْقَطْعِيُّ يَرِدُ تَقْدِيرُ الْمَسْحُوحِ بِالرَّيْعِ، وَإِنْ أُرِيدَ الْعَمَلِيُّ يَرِدُ الْمَغْسُولُ وَإِنْ أُجِيبَ عَنْهُ بِمَا لَخَّصْنَاهُ فِي "شرح المتنقي".....

[٧٢٠] (قوله: عَبَّرَ بِالْأَرْكَانِ) أي: ولم يَعْبَرِ بالفرائض كما عَبَّرَ غَيْرُهُ.

[٧٢١] (قوله: لِأَنَّهُ) أي: التعبير المأخوذ من عَبَّرَ، "ط"^(١).

[٧٢٢] (قوله: أَفِيدَ) أي: أَكْثَرُ فَائِدَةً، قَالَ فِي "المنح"^(٢): ((لَأَنَّ الرُّكْنَ أَخْصَ، وَلِئِنَّهُ عَلَى أَنَّ

مَرَادٌ مِنَ عَبَّرَ بِالْفَرُوضِ الْأَرْكَانُ)) اهـ.

[٧٢٣] (قوله: مَعَ سَلَامَتِهِ إِلَخَ) اعْتَرَضَ بِأَنَّ الرُّكْنَ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ فَرْضٌ دَاخِلُ الْمَاهِيَةِ، فَهُوَ

أَخْصٌ مِنْ مَطْلَبِي الْفَرْضِ، وَلَا زَمَ الْأَعْمَ لَزَمَ لِلْأَخْصِ.

وَأُجِيبَ عَنْهُ: بِأَنَّ مَفْهُومَ الرُّكْنِ مَا كَانَ جُزْءَ الْمَاهِيَةِ وَإِنْ لَزِمَ هُنَا أَنْ يَكُونَ فَرْضًا؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي

الْمَاهِيَّاتِ الْعَتَبَارِيَّةِ مَا عَتَبَرَهُ الْوَاضِعُ عِنْدَ وَضْعِ الْأَسْمَاءِ لَهَا، وَلَمْ يُعْتَبَرِ فِي الرُّكْنِ ثُبُوتُهُ بِقَطْعِيٍّ أَوْ ظَنِّيٍّ.

[٧٢٤] (قوله: بِالرَّيْعِ) أي: رِيعَ الرَّأْسِ، وَمِثْلُهُ غَسَلَ الْمَرْفُقَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ شَيْءٌ

مِنْهَا بِقَطْعِيٍّ، وَلِذَا لَمْ يُكْفَرْ الْمُخَالِفُ فِيهَا إِجْمَاعًا، كَذَا فِي "الحلبي"^(٣).

[٧٢٥] (قوله: يَرِدُ الْمَغْسُولُ) أي: مِنَ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ سِوَى الْمَرْفُقَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ، زَادَ فِي "الدَّرُّ

الْمُنْتَقَى"^(٤): ((وَإِنْ أُرِيدَ أَنْ يَلْزَمَ عَمُومُ الْمَشْتَرِكِ، أَوْ إِرَادَةُ^(٥) الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ)) اهـ.

مطلب: الفرق بين عموم المجاز والجمع بين الحقيقة والمجاز

[٧٢٦] (قوله: بِمَا لَخَّصْنَاهُ إِلَخَ) أي: مِنْ أَنَّهُ مِنْ عَمُومِ الْمَجَازِ = وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَمْعِ بَيْنَ

٦٣/١

الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ: أَنَّ الْحَقِيقَةَ فِي الْأَوَّلِ تُجَعَلُ فَرْدًا مِنَ الْأَفْرَادِ، بِأَنَّ يَرَادُ بِمَعْنَى يَتَحَقَّقُ فِي كُلِّ الْأَفْرَادِ

[١/٦٩ق] بِخِلَافِ الثَّانِي، فَإِنَّ الْحَقِيقَةَ يَرَادُ بِهَا الْوَضْعُ الْأَصْلِيُّ، وَالْمَجَازُ يَرَادُ بِهِ الْوَضْعُ الثَّانَوِيُّ،

(١) "ط": كتاب الطهارة ٦٠/١.

(٢) "المنح": كتاب الطهارة ١/١ ق ١/٦ بتصرف.

(٣) "الحلبي": كتاب الطهارة - فرائض الوضوء ١/١ ق ٣٠/ب.

(٤) "الدَّرُّ الْمُنْتَقَى": كتاب الطهارة ١٠/١ (هامش "بمعجم الأنهر").

(٥) في "الدَّرُّ الْمُنْتَقَى": ((وإرادة)) بالواو، وهو خلاف المراد.

ثم الركن ما يكون فرضاً داخل الماهية.....

فهما استعمالان متباينان = أو من أن المراد القطعي، ويجب عن إيراد الممسوح: بأن المراد أصل المسح فيه، وذلك قطعي لثبوته بالكتاب = أو العملي^(١)، ويجب عن إيراد المغسول: بأن المراد القدر في الكل، ولا شك أنه من هذه الحية عملي لخلاف "زفر" في المرفقين والكعبين، و"أبي يوسف" فيما بين العنبر والأذن، "ط"^(٢). قال بعض الفضلاء: ((والمخلص من ذلك كله أن نقول: إطلاق الفرض عليها حقيقة عرفية في اصطلاح الفقهاء، فيسقط السؤال من أصله)) اهـ.

أقول: وإلى هذا أشار في "النهاية"، حيث أجاب: ((بأن الفرض على نوعين: قطعي، وظني، وهو الفرض على زعم المجتهد كإيجاب الطهارة بالفصد والحجامة، فإنهم يقولون: يفترض عليه الطهارة عند إرادة الصلاة)) اهـ. ويأتي بيانه قريباً^(٣).

[٧٢٧] (قوله: ثم الركن) ترتيب إخباري، "ط"^(٤).

[٧٢٨] (قوله: ما يكون فرضاً) ومعناه لغة: الجانب الأقوى كما قدّمناه^(٥).

[٧٢٩] (قوله: داخل الماهية) يعني: بأن يكون جزءاً منها يتوقف تقومها عليه، والماهية: ما به الشيء هو هو، سُميت بها لأنه يُسأل عنها بما هو ؟

(قوله: والمخلص من ذلك كله أن نقول: إطلاق الفرض عليهما حقيقة إلخ) لا يسم ما ذكره في دفع الإشكال إلا بدعوى أنه موضوع لكل منهما بوضع واحد في الاصطلاح، أمّا لو كان موضوعاً لكلٍ منهما بوضع مستقل يلزم استعمال المشترك في معنیه بخلافه على الأول، فإنه من استعمال الكلّي في فرديه، وهذا لا مانع منه، وكذا يقال في عبارة "النهاية"، تأمل.

(١) في "ب": ((العمل))، والصواب ما أنبتاه عطفًا على ((القطعي)).

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٦٠/١.

(٣) المقولة [٧٣٥] قوله: ((وقد يطلق إلخ)).

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٦٠/١.

(٥) المقولة [٦٨٢] قوله: ((وركنها)).

وأما الشرطُ فما يكون خارجها، فالفرضُ أعمُّ منهما، وهو ما قُطِعَ بلزومه، حتى يُكفِّرُ جاحده.....

[٧٣٠] (قوله: وأما الشرطُ) هو في اللغة: العلامة، وفي الاصطلاح: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم.

وقوله: ((فما يكون خارجها)) بيان للمراد به هنا، والمراد: ما يجب تقديمه عليها واستمراره فيها حقيقةً أو حكماً، فالشرطُ والركنُ متباينان، كذا في "الحلية"^(١).

مطلب: قد يُطلقُ الفرضُ على ما ليس بركني ولا شرطٍ

[٧٣١] (قوله: فالفرضُ أعمُّ منهما) وقد يُطلقُ على ما ليس واحداً منهما كترتيب ما شرع غير مكرّرٍ في ركعة، كترتيب القراءة على القيام، والركوع على القراءة، والسجود على الركوع، والقعدة على السجود، فإن هذه الترتيبات كلها فروض ليست بأركان ولا شروط، كذا في "شرح المنية" لـ "الحلي"^(٢).
[٧٣٢] (قوله: وهو ما قُطِعَ بلزومه) مأخوذ من فرض بمعنى قَطَعَ، "تحرير"^(٣). ويسمى فرضاً علماً وعملاً لزوم اعتقاده والعمل به.

[٧٣٣] (قوله: حتى يُكفِّرَ) بالبناء للمجهول، أي: يُنسبُ إلى الكفر، من أكفره إذا دعاه كافراً، وأما يُكفِّرُ من التكفيرِ فغير ثابت هنا وإن كان جائزاً لغةً كما في "المغرب"^(٤)، والأصل: حتى يُكفِّرُ

(قوله: ليست بأركان) أي: لعدم كونها داخل الماهية، ولا شروط؛ إذ لو فات الترتيب لزم إعادته، ولو كان شرطاً لفسد الصلاة لقوات شرطها، وقد يقال: إنها شروط، وعدم الفساد لا يدل على عدم الشرطية؛ لأنه قد تدارك ما فعله من عكس الترتيب، فلم يتحقق الترك بالكلية حتى تفسد، غاية الأمر أنه زاد ما دون الركعة، وهو غير مفسد كمن ترك سجدة من الركعة الأولى ثم تداركها، لا تفسد صلاته مع أنها ركن، فبالأولى أن لا تفسد إذا ترك شرطاً ثم تداركته.

(١) "الحلية": كتاب الطهارة ١/ق ٢١/أ.

(٢) "شرح المنية الكبير": المقدمة ص ١٢.

(٣) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الأول - الفصل الثالث - مبحث الرخصة والعزيمة ص ٢٥٩.

(٤) "المغرب": مادة ((كفر)).

كأصل مسح الرأس، وقد يُطَلَّقُ على العملي، وهو ما تفوت الصحة بفواته
كمقدار الاجتهادي في الفروض،.....

الشارع جاحده، سواء أنكره قولاً أو اعتقاداً، كذا في "شرح المنار" لـ "ابن نجيم"^(١)، "فتال"^(٢).

[٧٣٤] (قوله: كأصل مسح الرأس) [١/٦٩ق/ب] أي: مجرداً عن التقدير برع أو غيره.

مطلب في الفرض القطعي والظني

[٧٣٥] (قوله: وقد يُطَلَّقُ إلخ) قال في "البحر"^(٣): ((والظاهر من كلامهم في الأصول والفروع أن الفرض على نوعين: قطعي، وظني هو في قوة القطعي في العمل، بحيث يفوت الجواز بفواته، والمقدار في مسح الرأس من قبيل الثاني، وعند الإطلاق ينصرف إلى الأول لكماله، والفارق بين الظني القوي المثبت للفرض وبين الظني المثبت للواجب اصطلاحاً خصوصاً المقام)) اهـ.
أقول: بيان ذلك أن الأدلة السمعية أربعة:

الأول: قطعي الثبوت والدلالة كنصوص القرآن المفسرة أو المحكمة، والسنة المتواترة التي مفهومها قطعي.

الثاني: قطعي الثبوت وظني الدلالة كآليات المؤولة.

الثالث: عكسه كأخبار الآحاد التي مفهومها قطعي.

الرابع: ظنيهما كأخبار الآحاد التي مفهومها ظني.

فبالأول يثبت الفرض والحرام، وبالثاني والثالث الواجب وكراهة التحريم، وبالرابع السنة والمستحب.

(١) المسمى "فتح الغفار": فصل في بيان الحكم وأقسامه ٦٣/٢ لزين الدين - وقيل: زين العابدين - بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم المصري (ت ٩٧٠هـ)، شرح به "منار الأنوار" لأبي البركات عبد الله بن أحمد، حافظ الدين السفي (ت ٧١٠هـ). ("كشف الظنون" ١٨٢٣/٢ - ١٨٢٤، "الطبقات السنية" ٢٧٥/٣، ١٥٤/٤، "القوائد البهية" ص ١٠١، ١٣٤ - تعليقاً).

(٢) خليل بن محمد بن إبراهيم بن منصور الشهر بالفتال الدمشقي (ت ١١٨٦هـ). ("سلك الدرر" ٩٩/٢، "الأعلام" ٣/٣٢٢)، والمراد به "فتال" حيث أطلق "حاشيته على الدر المختار المسماة "دلائل الأسرار"، والله أعلم.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١/١.

فلا يُكفرُ جاحدهُ.....

ثم إنَّ المجتهدَ قد يقوى عنده الدليلُ الظنيُّ حتى يصيرَ قريباً عنده من القطعيِّ، فما ثبتَ به يسميه فرضاً عملياً؛ لأنَّه يعاملُ معاملةَ الفرضِ في وجوبِ العملِ، ويُسمَّى واجباً نظراً إلى ظنيَّةِ دليله، فهو أقوى نوعي الواجب، وأضعفُ نوعي الفرض، بل قد يصلُ خبرُ الواحدِ عنده إلى حدِّ القطعيِّ، ولذا قالوا: إنَّه إذا كان متلقياً بالقبولِ جازَ إثباتُ الركنِ به، حتى ثبتَ ركنيَّةُ الوقوفِ بعرفاتٍ بقوله ﷺ: «الحجُّ عرفة»^(١)، وفي «التلويح»^(٢): ((أَنَّ استعمالَ الفرضِ فيما ثبتَ بظنيِّ الواجبِ فيما ثبتَ بقطعيٍّ شائعٌ مستفيضٌ، فلفظُ الواجبِ يقعُ على ما هو فرضٌ علماً وعملاً كصلاةِ الفجرِ، وعلى ظنيٍّ هو في قوَّةِ الفرضِ في العملِ كالوتر، حتى يمنعَ تذكُّره صحَّةَ الفجرِ كتذكُّرِ العشاءِ، وعلى ظنيٍّ هو دونَ الفرضِ في العملِ وفوقَ السنَّةِ كتعيينِ الفاتحة، حتى لا تقسُدَ الصلاةُ بتركها، لكنَّ تجبُّ سجدةِ السَّهْوِ)) اهـ. وتأمَّلْ تحقيقَ هذا المقامِ في فصلِ المشروعاتِ من حواشينا على «شرح المنار»^(٣)، فراجعهُ فإنَّكَ لا تجدُهُ في غيرها.

(٧٣٦) (قوله: فلا يُكفرُ جاحدهُ) لما في «التلويح»^(٤): ((من أنَّ الواجبَ لا يلزمُ اعتقادُ حقيَّتِهِ لثبوته بدليلٍ ظنيٍّ، ومبنى الاعتقادِ على اليقين، لكنَّ [١/٧٠ ق/١] يلزمُ العملُ بموجبه للدلائلِ الدَّالَّةِ على وجوبِ اتِّباعِ الظنِّ، فجاحدهُ لا يُكفرُ، وتاركُ العملِ به إنَّ كان مؤملاً لا يفسُقُ ولا يضلُّ؛ لأنَّ التأويلَ في مظانِّه من سيرةِ السلفِ، وإلَّا فإنَّ كان مستخفاً يضلُّ؛ لأنَّ ردَّ خبرِ الواحدِ والقياسَ بدعةً، وإنَّ لم يكن مؤملاً ولا مستخفاً يفسُقُ لخروجه عن الطاعةِ بتركِ ما وجبَ عليه)) اهـ.

(١) أخرجه أبو داود (١٩٤٩) كتاب المناسك - باب من لم يدرك عرفة، والترمذي (٨٨٩) كتاب الحج - باب ما جاء: مَنْ أدركَ الإمامَ يجمعُ فقد أدركَ الحجَّ، والنسائي (٢٥٦/٥) كتاب مناسك الحج - باب فرض الوقوف بعرفة، وابن ماجه (٣٠١٥) كتاب المناسك - باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلةً جمعٍ، والحاكم في «المستدرک» ٤٦٤/١ كتاب المناسك، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي، كلهم من حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلمي رضي الله عنه.

(٢) «التلويح»: بحث الفعل الذي هو فرضٌ واجبٌ ونقلٌ ١٢٤/٢ باختصار.

(٣) انظر «حاشية نسيمات الأسفار»: ص ١١٣..

(٤) «التلويح»: بحث الفعل الذي هو فرضٌ واجبٌ ونقلٌ ١٢٤/٢.

(غَسَلُ الْوُجْهِ).....

أقول: وما ذَكَرَ العلامة "الأَكْمَلُ" في "العناية"^(١): ((من أُنَا لا نَسْلُمَ عَدَمَ التَّكْفِيرِ لِجِلْدِ مِقْدَارِ الْمَسْحِ بِلا تَأْوِيلٍ)) لَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا ذَهَبَ هُوَ إِلَيْهِ كصاحب "الهداية"^(٢): ((من أَنَّ الْآيَةَ مَحْمَلَةٌ فِي حَقِّ الْمِقْدَارِ، وَأَنَّ حَدِيثَ "الْمَغْيَرَةِ"^(٣) مِنْ مَسْحِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِنَاصِيَتِهِ التَّحَقُّقَ بَيَانًا لَهَا، فَيَكُونُ ثَابِتًا بِقَطْعِيٍّ؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ إِذَا التَّحَقَّقَ بَيَانًا لِلْمَحْمَلِ كَانَ الْحُكْمُ بَعْدَهُ مَضَافًا لِلْمَحْمَلِ لَا لِلْبَيَانِ)). وما رَدَّ بِهِ فِي "الْبَحْرِ"^(٤) عَلَى صَاحِبِ "الْهَدَايَةِ" أَجَبْتُ عَنْهُ فِيمَا عُلِّقَتْهُ عَلَيْهِ^(٥).

[٧٣٧] (قوله: غَسَلُ الْوُجْهِ) الغَسْلُ يَفْتَحُ الْغَيْنَ لَغَةً: إِزَالَةُ الْوَسْخِ عَنِ الشَّيْءِ بِإِجْرَاءِ الْمَاءِ عَلَيْهِ، وَبِضْمِّهَا: اسْمٌ لَغَسَلٍ تَمَامِ الْجَسَدِ، وَلِلْمَاءِ الَّذِي يُغَسَّلُ بِهِ، وَبِكَسْرِهَا: مَا يُغَسَّلُ بِهِ الرَّأْسُ مِنْ خُطْمِيٍّ وَغَيْرِهِ، "بَحْر"^(٦). وَالْمُرَادُ الْأَوَّلُ، وَإِضَافَتُهُ إِلَى الْوُجْهِ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ، وَالْفَاعِلُ مَحذُوفٌ، أَيْ: غَسَلَ الْمُتَوَضِّعُ وَجْهَهُ، لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكُونُ صَفَةً لِلْفَاعِلِ، وَهُوَ غَيْرُ شَرْطٍ؛ إِذْ لَوْ أَصَابَهُ الْمَاءُ مِنْ غَيْرِ فَعَلٍ كَفَى، فَالْأَوَّلُ جَعَلَهُ مَصْدَرًا لِمَبْنِيِّهِ لِلْمَجْهُولِ عَلَى إِرَادَةِ الْحَاصِلِ بِالْمَصْدَرِ، أَيْ: مَغْسُولِيَّةُ الْوُجْهِ، قَالَ فِي "حَوَاشِي الْمَطْوُول"^(٧): ((الْمَصْدَرُ يُسْتَعْمَلُ فِي أَصْلِ النِّسْبَةِ، وَفِي الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْهَا

(١) "العناية": كتاب الطهارة ١٦/١ (هامش "فتح القدير").

(٢) "الهداية": كتاب الطهارة ١٢/١.

(٣) أخرجه أحمد في "المسند" ٢٥٥/٤، ومسلم (٨١) كتاب الطهارة - باب المسح على الناصية والعمامة، وأبو داود (١٥٠) كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين، والترمذي (١٠٠) كتاب الطهارة - باب ما جاء في المسح على العمامة، وقال: حديث المغيرة بن شعبة حديث حسن صحيح، ذكرته تعليقاً في الحديث نفسه، والنسائي ٧٦/١ كتاب الطهارة - باب المسح على العمامة مع الناصية، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٥٨/١ كتاب الطهارة: باب مسح بعض الرأس، كلهم من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنهما، وفي الباب عن عمرو بن أمية، وسلمان، وثوبان، وأبي أمامة، وبلال^{رضي الله عنه}.

(٤) انظر "البحر": كتاب الطهارة ١٥٤/١.

(٥) "حاشية منحة الخائف على البحر الرائق": ١٥٤-١٥١.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ١١/١.

(٧) "حاشية حسن جليبي على المطوّل": مبحث صيغ المصادر ص ١١٣ - بتصرف.

أي: إسالة الماء مع التقاطر ولو قطرةً، وفي "الفيض": ((أقله قطرتان في الأصح)) (مرةً)..

للمتعلى معنويةً أو حسيةً كهية المتحركة الحاصلة من الحركة، وتسمى الحاصل بالمصدر، وتلك الهية للفاعل فقط في اللازم كالمتحركة والقائمة من الحركة والقيام، أو للفاعل والمفعول للمتعدّي كالعالمية والمعلومية من العلم، واستعمال المصدر بالمعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه)) انتهى. أي: فهو مجاز مرسل.

[٧٣٨] (قوله: أي: إسالة الماء إلخ) قال في "البحر"^(١): ((واختلف في معناه الشرعي، فقال "أبو حنيفة" و"محمد": هو الإسالة مع التقاطر ولو قطرةً، حتى لو لم يسيل الماء - بأن استعمله استعمال الدهن - لم يجر في ظاهر الرواية، وكذا لو توضع بالتلج ولم يقطر منه شيء لم يجر^(٢)، وعن "أبي يوسف": هو مجرد بلّ المحلّ بالماء سال [١/٧٠ ب] أو لم يسيل)) اهـ.

واعلم أنه صرح بغيره بذكر التقاطر مع الإسالة وإن كان حد الإسالة أن يتقاطر الماء للتأكيد وزيادة التنبيه على الاحتراز عن هذه الرواية، على أنه ذكر في "الحلبة"^(٣) عن "الذخيرة" وغيرها: ((أنه قيل في تأويل هذه الرواية: إنه سأل من العضو قطرةً أو قطرتان ولم يتدارك)) اهـ.

والظاهر: أن معنى ((لم يتدارك)) لم يقطر على الفور، بأن قطر بعد مهلة، فعلى هذا يكون ذكر السيالان المصاحب للتقاطر احترازاً عما لا يتدارك، فافهم.

ثم على هذا التأويل يندفع ما أورد على هذه الرواية من أن البلّ بلا تقاطر مسح، فيلزم أن تكون الأعضاء كلها ممسوحة مع أنه تعالى أمر بالغسل والمسح.

[٧٣٩] (قوله: ولو قطرةً) على هذا يكون التقاطر بمعنى أصل الفعل. اهـ "ح"^(٤).

[٧٤٠] (قوله: أقله قطرتان) يدل عليه صيغة التفاعل. اهـ "ح"^(٥).

(١) "البحر": كتاب الطهارة ١/١١.

(٢) من قوله: ((حتى لو لم يسيل)) إلى هذا الموضع نقله في "البحر" عن "البدائع".

(٣) "الحلبة": كتاب الطهارة - فرائض الموضوع ١/٣٠ ق ١/٢.

(٤) "ح": كتاب الطهارة ق ١/٧.

(٥) "ح": كتاب الطهارة ق ١/٧.

لأنَّ الأمر لا يقتضي التكرارَ (وهو) مشتقٌّ من المواجهة، واشتقاقُ الثلاثيِّ من المزيد إذا كان أشهرَ في المعنى.....

ثمَّ لا يخفى أنَّ هذا بيانٌ للفرض الذي لا يُجزئ أقلُّ منه؛ لأنَّه في صَدَدِ بيانِ الغسلِ المفروضِ، وسيأتي ^(١) أنَّ التقتيرَ مكروهٌ، ولا يمكنُ حملُ التقتيرِ على ما دونَ القطرتين؛ لأنَّ الوضوءَ حينئذٍ لا يصحُّ لما علمت، فتعيَّنَ أنَّه لا ينتفي التقتيرُ إلَّا بالزيادة على ذلك، بأنَّ يكونَ التقاطُّ ظاهراً ليكونَ غسلًا بيقينٍ، وبدونها يقربُ إلى حدِّ الدَّهْنِ، وربما لا يتيقَّنُ بسيلانِ الماءِ على جميعِ أجزاءِ العضوِ، فلذا كُرِهَ، فافهم.

[٧٤١] (قوله: لأنَّ الأمرَ) وهو هنا قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة- ٦].

[٧٤٢] (قوله: لا يقتضي التكرارَ) أي: لا يستلزمه، بل ولا يحتمله في الصحيح عندنا، وإنما يُستفادُ من دليلٍ خارجيٍّ كتكرارِ الصلاةِ لتكرارِ أوقاتها.

مطلبٌ في معنى الاشتقاقِ وتقسيمه إلى ثلاثة أقسامٍ

[٧٤٣] (قوله: مشتقُّ (الخ) المراد بالاشتقاقُ الأخذُ مجازاً، علاقتهُ الإطلاقُ والتقييدُ؛ إذ الاشتقاقُ في الصَّرفِ أخذٌ واحدٌ من الأشياءِ العشرةِ من المصدرِ، وهي: الماضي، والمضارعُ، والأمرُ، واسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المشبهةُ، وأفعُلُ التفضيلِ، واسمُ الزمانِ والمكانِ والآلةِ، والوجهُ ليسَ منها. اهـ "ح" ^(٢)).

لكنَّ في "تعريفاتِ السيِّد" ^(٣): ((الاشتقاقُ: نَزْعُ لفظٍ من آخر بشرطٍ مناسبيتهما معنىً وتركيباً، ومغايرتهما في الصيغة، فإنَّ كانَ بينهما تناسُبٌ في الحروفِ والترتيبِ كضَرْبٍ من الضَّرْبِ فهو اشتقاقٌ صغيرٌ، أو في اللفظِ والمعنى دونَ الترتيبِ كجَبَذَ من الجذبِ فكبيرٌ، أو في المحرَجِ ككَعَقَ من النَّهَقِ [١/٧١] فأكبرُ) اهـ. ونحوُهُ في "شرح التحرير" ^(٤).

(١) المقالة [١٠٥٥] قوله: ((والتقطير)).

(٢) "ح": كتاب الطهارة ق ١/٧.

(٣) "التعريفات": ص ٢٢-٢٢.

(٤) "التقرير والتجسير": المقالة الأولى - الخلافُ في خطابِ الله تعالى للرسول ٨٩/١.

شائع كاشتقاق الرّعد من الارتعاد، واليمّ من التيمّم (من مبدأ سطح جهته) أي: المتوضّئ..

قال: ((وقد تسمّى أصغرَ وصغيراً وأكبرَ، وقد تسمّى أصغرَ وأوسطَ وأكبرَ، والأوّلُ أشهرُ))، وما نحن فيه من القسم الأوّل، فافهم^(١).

[٧٤٤] (قوله: شائع) خبر ((اشتقاق))، وذلك لأنّ معنى الاشتقاق: أن ينظّم الصغيتين فأكثر معنى واحداً، وفي هذا لا توقيت بأن يكون المشتق منه ثلاثياً، فجاز أن يكون المزيد أشهر وأقرب للفهم من الثلاثي لكثرة الاستعمال، فصحّ ذكر الاشتقاق لإيضاح معناه وإن لم يكن المزيد أصلاً له، أفادته في "النهاية".

[٧٤٥] (قوله: من الارتعاد) أي: الاضطراب، أُخِذَ منه الرّعدُ لاضطرابه في السماء، أو اضطراب السحاب منه.

[٧٤٦] (قوله: واليمّ) وهو البحر، من التيمّم وهو القصد، قال في "الكشاف"^(٢): ((لأنّ الناس يقصدونه))، وقال أيضاً^(٣): ((واشتقاق البرج من التبرّج لظهوره))^(٤)، وقال في "الفائق"^(٥): ((والجسّ من الاجتنان لاستارهم عن العيون)).

[٧٤٧] (قوله: سطح جهته) أي: أعلاها، "ط"^(٦).

(١) في "د" زيادة: ((لأنّ كان المزيد في بعض المواضع أشرك في المعنى المشترك فيه جعل أصلاً وجعل المجزّء فرعاً، وعبر عن ذلك باشتقاقه منه للإيضاح، وقال السيّد الشريف - قلّس سرّه - في "حاشيته" على "الكشاف" في أوّل سورة البقرة عند قول "الكشاف": إنّ الرّعد من الارتعاد، أي: الرعد مشتق من الارتعاد، وكأنهم قد يردّون المجزّء إلى المزيد إذا كان المزيد أعرق بالمعنى الذي اعتبر بالاشتقاق، كالقدر من التقدير، والوجه من المواجهة إلخ، وظاهره أنّه اشتقاق صغير. وانظر "حاشية الحفاجي").

(٢) "الكشاف": ١٠٩/٢ سورة الأعراف، آية ١٣٦.

(٣) "الكشاف": ٩٨/٣ سورة الفرقان، آية ٦١.

(٤) (لظهوره) ساقطة من "ط".

(٥) لم نعر على النقل في "الفائق" للإمام الرّمحسري.

(٦) "ط": كتاب الطهارة ٦٢/١.

بقريئة المقام (إلى أسفل ذقنه) أي: منبت أسنانه السفلى (طولاً) كان عليه شعرٌ أو لا، عدل عن قولهم: من قصاص شعره الجاري على الغالب.....

[٧٤٨] (قوله: بقريئة المقام) وهي كون المتوضئ أو المكلف فاعل المصدر الذي هو غسل. اهـ "ط" (١).

٦٥/١ [٧٤٩] (قوله: أي: منبت أسنانه السفلى) تفسيرٌ للذقن بالتحريك، أي: إلى أسفل العظم الذي عليه الأسنان السفلى، وهو ما تحت العنفة.

[٧٥٠] (قوله: طولاً) منصوبٌ على التمييز، "ط" (٢).

[٧٥١] (قوله: كان عليه) أي: على الوجه.

[٧٥٢] (قوله: شعرٌ) بالإسكان ويحرك، "قاموس" (٣).

[٧٥٣] (قوله: عدل عن قولهم) أي: عدل المصنف عن قول بعض الفقهاء في تعريف الوجه طولاً كـ "الكنز" (٤) و"الملتقى" (٥)، "ط" (٦).

[٧٥٤] (قوله: قصاص) بتثنية القاف، والضم أعلاها، حيث ينتهي نباته في الرأس، "نهر" (٧).

[٧٥٥] (قوله: الجاري) صفةٌ لـ ((قولهم))، "ط" (٨).

[٧٥٦] (قوله: على الغالب) أي: في الأشخاص؛ إذ الغالب فيهم طولُ الشعر من مبدأ سطح الجبهة، ومن غير الغالب الأغم وأخوه، "ط" (٩).

(١) "ط": كتاب الطهارة ٦٢/١.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٦٢/١.

(٣) "القاموس": مادة ((شعر)).

(٤) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الطهارة ٧/١، و"كنز الدقائق" لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، حافظ الدين السفي (ت ٧١٠هـ). ("كشف الظنون" ١٥١٥/٢، "الطبقات السنية" ١٥٤/٤).

(٥) "ملتقى الأبحر": كتاب الطهارة ١١/١ لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي القسطنطيني (ت ٩٥٦هـ). ("كشف الظنون" ١٨١٤/٢، "الشقائق النعمانية" ص ٢٩٥، "الكواكب السائرة" ٧٧/٢، "الطبقات السنية" ٢٢٢/١).

(٦) "ط": كتاب الطهارة ٦٢/١.

(٧) "النهر": كتاب الطهارة ق ٣/ب.

(٨) "ط": كتاب الطهارة ٦٢/١.

(٩) "ط": كتاب الطهارة ٦٢/١.

إلى المطرَد لِيُعَمَّ الأَعْمُ والأَصْلَعُ والأنزَعُ، (وما بينَ شحمتي الأذنين عرضاً) وحيثُذٍ (فيجبُ غَسْلُ المياقي).....

[٧٥٧] (قوله: إلى المطرَد) أي: العام في جميع الأفراد، "ط" (١).

[٧٥٨] (قوله: لِيُعَمَّ الأَعْمُ إلخ) هو الذي سالَ شعرُ رأسِهِ حتى ضَيَّقَ الجبهةَ، والأصلعُ: هو الذي انحسَرَ مقدَّمُ شعرِ رأسِهِ، والأنزَعُ: هو الذي انحسَرَ شعرُهُ من جانبي جبهته. اهـ "ح" (٢) عن "جامع اللغة".

أقول: وبقي الأقرعُ، وهو مَنْ ذهبَ شعرُ رأسِهِ، "قاموس" (٣).

[٧٥٩] (قوله: شحمتي الأذنين) أي: ما لَانَ منهما، والأذُنُ بضَمِّ الذالِ، ولكِ إسكانُها ٨ تخفيفاً، أفادَهُ في "النهر" (٤). وانظرْ ما وَجَّهَ التحديدَ بالشَّحْمَتَيْنِ مع أنَّ الظاهرَ أنَّ يقال: ما بين [١/٧١ ب] الأذنين؟

ولعلَّ وجهَهُ أنَّ الشَّحْمَتَيْنِ لَمَّا اتَّصَلتا ببعض الوجهِ - وهو البياضُ الذي خلفَ العِذارَ - صارَ مظنةً أنَّ يَجِبُ غَسْلُهُما مثلاً، فجعلوا الحدَّ بهما لدفعِ ذلك، تأمَّلْ.

[٧٦٠] (قوله: وحيثُذٍ) أي: حينَ إذْ علَمتَ حدَّ الوجهِ طولاً وعرضاً، "ط" (٥).

[٧٦١] (قوله: فيجبُ غَسْلُ المياقي) جمعُ موقٍ، وهو - على ما في النسخِ - بالياء الممدودة بعد الميم، والصوابُ بالهمزة الممدودة، فقد ذَكَرَ في "القاموس" (٦) في باب القافِ عشرَ لغاتٍ في الموقِ، منها: ((مَاقٍ بالهمزِ، وموقٍ، ومَاقٍ بهمْزة قبل القافِ وهمزة بعدها، وهو طرفُ العينِ المتصلِّ بالأنفِ))، ثم ذَكَرَ بعد الكلِّ أربعةَ جموعٍ: ((أماقٍ، وأماقٍ - أي: بهمْزة ممدودة في أوَّلِهِ أو قبل آخره - ومَواقٍ، ومَاقٍ))، ولم يذكر المياقي لا في المفردات ولا في الجموع.

(١) "ط": كتاب الطهارة ٦٢/١.

(٢) "ح": كتاب الطهارة ق ١/٧.

(٣) "القاموس": مادة (قرع).

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ٣/ب.

(٥) "ط": كتاب الطهارة ٦٢/١.

(٦) "القاموس": مادة (مَاقٍ).

وما يظهر من الشَّفة عند انضمامها.....

هذا، وفي "البحر"^(١): ((لو رَمِدَتْ عَيْنُهُ فَرَمَصَتْ يَجِبُ إِصْبَالُ الْمَاءِ تَحْتَ الرَّمَصِ إِنْ بَقِيَ خَارِجًا بِتَغْمِيزِ الْعَيْنِ، وَإِلَّا فَلَا)) اهـ.

هذا، وفي بعض النسخ: ((فِيحِبُّ غَسْلُ الْمَلَاقِي))، ويُغْنِي عَنْهُ قَوْلُ "المصنف" الآتي^(٢): ((وَعَسْلُ جَمِيعِ اللَّحْيَةِ فَرَضٌ))؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَلَاقِي مَا لَاقَى الْبَشْرَةَ مِنْهَا كَمَا فِي "الدرر"^(٣)، وَفِي "شرحها" لِلشَّيْخِ "إِسْمَاعِيل"^(٤): ((وَالْمَلَاقِي: هُوَ مَا كَانَ غَيْرَ خَارِجٍ عَنْ دَائِرَةِ الْوَجْهِ، وَهُوَ احْتِرَازٌ عَنِ الْمُسْتَرْسِلِ، وَهُوَ مَا خَرَجَ عَنْ دَائِرَةِ الْوَجْهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَلَا مَسْحُهُ، بَلْ يُسَنُّ)) اهـ. وَيَأْتِي^(٥) تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

[٧٦٢] قَوْلُهُ: وَمَا يَظْهَرُ أَيْ: يُفْتَرَضُ غَسْلُهُ كَمَا صَحَّحَهُ فِي "الخلاصة"^(٦)، وَقِيلَ: الشَّفَةُ تَبَعٌ لِلْفَمِ، أَفَادَهُ فِي "البحر"^(٧).

[٧٦٣] قَوْلُهُ: عِنْدَ انْضِمَامِهَا أَشَارَ بِصِغَةِ الْإِنْفِعَالِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَا يَظْهَرُ عِنْدَ انْضِمَامِهَا الطَّبِيعِيِّ، لَا عِنْدَ انْضِمَامِهَا بِشَدَّةٍ وَتَكَلُّفٍ. اهـ "ح"^(٨).

وَكَذَا لَوْ غَمَضَ عَيْنَهُ شَدِيدًا لَا يَجُوزُ، "بحر"^(٩). لَكِنْ نَقَلَ الْعَلَمَةُ "المقدسي" فِي "شرحه" عَلَى "نَظْمِ الْكَتَر"^(١٠): ((أَنَّ ظَاهِرَ الرِّوَايَةِ الْجَوَازِ))، وَأَقْرَأَ فِي "الشَّرْنِبِلَالِيَّة"^(١١)، تَأْمَلْ.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ١٢/١.

(٢) ص ٣٣٢ - "در".

(٣) "الدرر": كتاب الطهارة ٨/١.

(٤) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/١ ق ٣٨/١ بتصرف.

(٥) المقولة [٨٠٥] قوله: ((أَنَّ الْمُسْتَرْسِلَ)).

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل النوم والتفقهة ق ٨/٨.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ١٢/١.

(٨) "ح": كتاب الطهارة ق ٧/٧ بتصرف يسير.

(٩) "البحر": كتاب الطهارة ١٢/١ معزياً إلى الفقيه أحمد بن إبراهيم.

(١٠) المسمى "لَوْضَحَ رِمَزٌ عَلَى نَظْمِ الْكَتَر": لَعَلِي بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، نَوْرِ الدِّينِ الْمَعْرُوفِ بَابِنِ غَانِمِ الْقَاسِي الْخَزَرْجِيِّ (ت ١٠٠٤هـ)،

شَرَحَ بِهِ نَظْمَ "كَتَرِ الدَّقَائِقِ" الْمُسَمَّى "مُسْتَحْسِنِ الطَّرَائِقِ" لِأَبِي طَالِبِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ، فَخْرِ الدِّينِ الْمَشْهُورِ بَابِنِ الْفَصِيحِ الْهَمْدَلَانِيِّ

(ت ٧٥٥هـ). ("كشف الظنون" ١٥١٥/٢، ١٥١٦، ١٥١٧، "خلاصة الأثر" ١٨٠/٣، "القول الدَّيْمِيَّةُ" ص ٢٦٥).

(١١) "الشَّرْنِبِلَالِيَّةُ": كتاب الطهارة ٧/١ (هامش "الدرر والغرر"). وَهِيَ حَاشِيَةُ لِأَبِي الْإِحْلَاصِ الْحَسَنِ بْنِ عِمَارِ الْوُفَائِيِّ الشَّرْنِبِلَالِيِّ الْمِصْرِيِّ (ت ١٠٦٩هـ)، عَلَى "دَرَرِ الْحُكَامِ" شَرَحَ غَرَرَ الْأَحْكَامِ لِمُتَلَا خَسْرُو. ("كشف الظنون" =

(وما بين العِذارِ والأذن) لدخوله في الحدِّ، وبه يفتى (لا غَسْلُ باطنِ العينين) والأنفِ والضمِّ وأصولِ شعرِ الحاجبين واللحية والشارب.....

[٧٦٤] (قوله: وما بين العِذارِ والأذن) أي: ما بينهما من البياض.

[٧٦٥] (قوله: وبه يُفتى) وهو ظاهرُ المذهب، وهو الصحيح، وعليه أكثرُ المشايخ، قال في "البدائع"^(١): ((وعن "أبي يوسف" عدمه))، وظاهره أنَّ مذهبه بخلافه، "بحر"^(٢). لأنَّ كلمة ((عن)) تفيدُ أنه روايةٌ عنه، والخلافُ في الملتحي، أمَّا المرأةُ والأمردُ والكوسجُ^(٣) فيفترضُ الغَسْلُ اتفاقاً، [١/٧٢ق/أ] "در منتقى"^(٤).

[٧٦٦] (قوله: لا غَسْلُ باطنِ العينينِ إلخ) لأنَّه شحَمٌ يضرُّه الماءُ الحارُّ والباردُ، ولهذا لو اكتمَلَ بكحلٍ نجسٍ لا يجبُ غَسْلُهُ، كذا في "مختارات النوازل"^(٥) لصاحب "الهداية".

[٧٦٧] (قوله: والأنفُ والضمُّ معطوفان على ((العينين))، أي: لا يجبُ غَسْلُ باطنيهما أيضاً.

[٧٦٨] (قوله: وأصولِ شعرِ الحاجبين) يُحْمَلُ هذا على ما إذا كانا كثيفين، أمَّا إذا بدتِ البشرةُ فيجبُ كما يأتي^(٦) له قريباً عن "البرهان"، وكذا يقالُ في اللحية والشارب، ونقله "ح"^(٧)

- ١٩٩٩/٢-١٢٠٠، "خلاصة الأثر" ٣٨/٢، "التعليقات السنية على الفوائد البهية" ص ٥٨.

(١) "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع": كتاب الطهارة - فصل في بيان أنواع الطهارة ٤/١ بتصرف، لأبي بكر بن مسعود بن أحمد، مَلِكُ العلماء، علاء الدين الكاساني أو الكاشاني (ت ٥٨٧هـ) شرح "تحفة الفقهاء" لأبي بكر - وقيل: أبو منصور - محمد بن أحمد، علاء الدين السمرقندي (ت ٤٥٠هـ). ("كشف الظنون" ٣٧١/١، "الخواهر المضية" ١٨/٣، ٢٥/٤، "الفوائد البهية" ص ٥٣، ١٥٨-)، وستأتي ترجمة الكاساني والسمرقندي عند ابن عابدين رحمه الله في المقالة [٨٠٣] قوله: ((كما في "البدائع")).

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ١٢/١، وقوله: ((وهو ظاهر المذهب)) نقله عن الحلواني، وقوله: ((وهو الصحيح، وعليه أكثرُ المشايخ)) نقله عن الطحاوي.

(٣) الكوسجُ: مُعَرَّبٌ، وهو الذي لحيتُه على ذقنه لا على العارضين. ١هـ "المغرب": مادة ((كسج)).

(٤) "الدر المنقي": كتاب الطهارة ١٠/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٥) "مختارات النوازل": كتاب الطهارة - فصل في الوضوء ق ٩/أ.

(٦) "در" ص ٣٣-.

(٧) "ح": كتاب الطهارة ق ٧/ب.

وونيم ذبابٍ للحرج.

(وَعَسَلُ الْيَدَيْنِ) أَسْقَطَ لَفْظُ فُرَادَى لِعَدَمِ تَقْيِيدِ الْفَرْضِ بِالْإِنْفِرَادِ (وَالرَّجُلَيْنِ) الْبَادِيَتَيْنِ السَّلِيمَتَيْنِ،

عن "عصام الدين" ^(١) شارح "الهداية"، "ط" ^(٢).

[٧٦٩] (قوله: وونيم ذباب) أي: خُرْثُه ^(٣)، قال في بحث الغسل ^(٤): ((وَلَا يَمْنَعُ الطَّهَارَةَ وَنِيمُ ذَبَابٍ وَبِرْعَوُثٍ لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ تَحْتَهُ، وَجَنَاءٌ وَلَوْ جَرِمَهُ، يَهْ يُقْتَسَى، وَدَرَنٌ، وَذُهْنٌ، وَتَرَابٌ، وَطِينٌ إلخ)).

[٧٧٠] (قوله: للحرج) علة لقوله: ((لَا غَسْلُ إِلْخ))، أي: فَإِنَّ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ وَإِنْ كَانَتْ دَاخِلَةً فِي حَدِّ الْوُجْهِ الْمَذْكُورِ إِلَّا أَنَّهَا لَا يَجِبُ غَسْلُهَا لِلْحَرْجِ، وَعَلَّلَ فِي "الدَّرَر" ^(٥): ((بَأَنَّ مَحَلَّ الْفَرْضِ اسْتَرَّ بِالْحَائِلِ، وَصَارَ بِحَالٍ لَا يُوَاجِهُ النَّظَرُ إِلَيْهِ، فَسَقَطَ الْفَرْضُ عَنْهُ، وَتَحَوَّلَ إِلَى الْحَائِلِ)).

[٧٧١] (قوله: أَسْقَطَ لَفْظُ فُرَادَى) تعريضٌ بصاحب "الدَّرَر"، حَيْثُ قَيَّدَ بِهِ. اهـ "ح" ^(٦).

ومعناه: غَسْلُ كُلِّ يَدٍ مُنْفَرَدَةً عَنِ الْأُخْرَى، "ط" ^(٧).

[٧٧٢] (قوله: لعدم إلخ) أي: لِأَنَّهُ فِي صَدَدِ بَيَانِ فَرَائِضِ الْوُضُوءِ، فَيُشْعِرُ كَلَامُهُ بِأَنَّ الْإِنْفِرَادَ لَازِمٌ مَعَ أَنَّهُ لَوْ غَسَلَهُمَا مَعًا سَقَطَ الْفَرْضُ.

[٧٧٣] (قوله: الْبَادِيَتَيْنِ) أي: الظَّاهِرَتَيْنِ اللَّتَيْنِ لَا خُفَّ عَلَيْهِمَا، "ط" ^(٨).

(١) إبراهيم بن محمد بن عرب شاه، عصام الدين الأسفرائيني الخراساني (ت ٩٤٥ هـ، وقيل: حدود ٩٥١). وأسفرائين بفتح الهمزة، وقيل: بكسرهما. ("شذرات الذهب"، ٤١٧/١٠، "هدية العارفين"، ٢٦/١، "الأعلام"، ٦٦/١، "بروكلمان"، ٦٨٩/٣).

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٦٣/١.

(٣) الذي في النسخ جميعها: ((خُرْثُه))، وما أثبتناه هو الموافق لسياق "الدَّرَر".

(٤) ص ٥١٢ - "در".

(٥) "الدَّرَر": كتاب الطهارة ٨/١.

(٦) "ح": كتاب الطهارة ق ٧/٧.

(٧) "ط": كتاب الطهارة ٦٣/١.

(٨) "ط": كتاب الطهارة ٦٣/١.

فإنَّ المجروحَينِ والمستورَينِ بالخلفِ وظيفتُهُما المسحُ (مرَّةً) لِمَا مرَّ (مع المرفقين والكعبين) على المذهب،.....

[٧٧٤] (قوله: فإنَّ المجروحَينِ إلخ) علةٌ للتقييد بالقيدين السابقين على سبيل اللف والنشر المشوَّش، "ط" ^(١).

[٧٧٥] (قوله: وظيفتُهُما المسحُ) لكنَّه مختلفُ الكيفيَّة كما يأتي، "ط" ^(٢).

[٧٧٦] (قوله: لِمَا مرَّ) ^(٣) أي: من أنَّ الأمر لا يقتضي التكرار.

[٧٧٧] (قوله: مع المرفقين) تشبيهُ مرفقٍ بكسر الميم وفتح الفاء، وفيه العكس: اسمُ المتلقى العظيم: عظم العُضدِ وعظم الذراع، وأشار "المصنّف" إلى أنَّ ﴿إِلَى﴾ في الآية بمعنى مع، وهو مردود؛ لأنَّهم قالوا: إنَّ اليدَ من رؤوس الأصابع للمنكب، فإذا كانت ﴿إِلَى﴾ بمعنى مع وجبَ الغسلُ إلى المنكب؛ لأنَّه ك: اغسلِ القميصَ وكُمه.

وغايته: أنَّه كإفراد فردٍ من العام، وذلك لا يُخرجُ غيره، "بحر" ^(٤).

والجواب: أنَّ المراد من اليد في الآية من الأصابع إلى المرفق للإجماع على سقوط ما فوق ذلك.

وعُدلَ عن التعبير بإلى المحتَملة لدخول المرفقين [١/٧٢/ب] والكعبين وعدمه إلى التعبير

بـ((مع)) الصريحة بالدخول للاحتراز عن القول بعدمه المشار إليه بقول "الشارح": ((على المذهب))،

أي: خلافاً لـ "زفر" ومَن قال بقوله من أهل الظاهر، وهو رواية عن "مالك".

[٧٧٨] (قوله: والكعبين) هما العظمان الناشزان من جانبي القدم، أي: المرتفعان، كذا في "المغرب" ^(٥)،

وصحَّحه في "الهداية" ^(٦) وغيرها، وروى "مشام" عن "حمَّاد": ((أنَّه في ظهر القدم عند معقِد الشراك))،

(١) "ط": كتاب الطهارة ٦٣/١.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٦٣/١.

(٣) "در" ص ٣١٧.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ١٣/١ بتصرف يسير.

(٥) "المغرب": مادة ((كعب)).

(٦) "الهداية": كتاب الطهارات ١٢/١.

وما ذكروا من أنَّ الثابت بعبارة النصِّ غَسْلُ يَدِ وَرَجُلٍ، والأخرى بدلالته، ومن البحث في ﴿إِلَى﴾، وفي القراءتين في ﴿وَأَرْجَلَكُم﴾ قال في "البحر": ((لا طائل تحته))

قالوا: هو سهوٌ من "هشام"؛ لأنَّ "محمداً" إنما قال ذلك في المحرِّم إذا لم يجد التَّعْلِينَ، حيث يَقَطَعُ خَفِيَّهُ أسفلَ من الكعبين، وأشار "محمداً" بيده إلى موضع القطع، فنقله "هشام" إلى الطهارة، وتماهه في "البحر" ^(١) وغيره.

[٧٧٩] (قوله: وما ذكروا) أي: في الجواب عما أورد أنه ينبغي غَسْلُ يَدِ وَرَجُلٍ؛ لأنَّ مقابلةَ الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد.

[٧٨٠] (قوله: بعبارة النصِّ) أي: بصريحه المَسْوَوقِ له، "ط" ^(٢).

[٧٨١] (قوله: بدلالته) أي: أنه مفهومٌ منه بطريق المساواة.

[٧٨٢] (قوله: ومن البحث في إلى) أي: في كونها تدخلُ الغايةَ أو لا تدخلُها، أو الأمرُ محتملٌ والمرجحُ القرائنُ وغيرُ ذلك مما أطالَ به في "البحر" ^(٣)، "ط" ^(٤).

[٧٨٣] (قوله: وفي القراءتين) أي: قراءتي الجرِّ والنصب في ﴿وَأَرْجَلَكُم﴾ [المائدة - ٦] من حملِ الجرِّ على حالة التخفيف والنصب على غيرها، أو أنَّ الجرَّ للجوار؛ لأنَّ المسح غيرُ ^(٥) مُعَيَّنٍ بالكعبين، إلى آخرِ ما أطالَ به في "الدرر" ^(٦) وغيرها.

[٧٨٤] (قوله: قال في "البحر" ^(٧): لا طائل تحته) ^(٨) أي: لا فائدة فيه، والجملة خبرٌ ((ما)) في

(١) انظر "البحر": كتاب الطهارة ١/١٤١.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ١/٦٣.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١/١٤١.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ١/٦٣.

(٥) ((غير)) ساقطة من "٣".

(٦) "الدرر": كتاب الطهارة ١/٩١.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ١/١٤١.

(٨) في "د" زيادة: ((نعم))، قد يقال: تحته طائل عند من يرى الجمع بين الحقيقة والمحاز؛ لأنَّا نقول: اتَّبَعَ الرَّجُلَيْنِ بالمسح، وهو الغَسْلُ بما يشبهُ للمسح؛ لأنَّ الإسراف يغسلهما أكثرَ من غيرهما (هـ)).

بعد انعقاد الإجماع على ذلك)).....

قوله: ((وما ذكروا))، أفادته "ط"^(١).

[٧٨٥] قوله: بعد انعقاد الإجماع على ذلك) أي: على افتراض غسل كل واحدة من اليدين والرجلين، وعلى دخول المرفقين والكعبين، وغسل الرجلين لا مسحهما، أفاده "ح"^(٢).

أقول: مَنْ استدلَّ بالآية كـ "القدوري"^(٣) وغيره من أصحاب المتون يحتاج إلى ذلك لَيَتَمَّ دليله، على أَنَّ في ثبوت الإجماع على دخول المرفقين كلاماً؛ لأنَّه في "البحر"^(٤) أَخَذَهُ من قول الإمام "الشافعي": ((لا نعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء))، و رَدَّه في "النهر"^(٥): ((بأنَّ قول المجتهد: لا أعلم مخالفاً ليس حكاية للإجماع الذي يكون غيره محجوجاً به، فقد قال الإمام "اللامثي" في "أصوله"^(٦): لا خلاف أنَّ جميع المجتهدين لو اجتمعوا على حكم واحد، ووُجِدَ الرُّضَى من الكل نصاً كان [١/٧٣] ذلك إجماعاً، فأما إذا نصَّ البعض وسكت الباقون لا عن خوفٍ بعد اشتهاار القولِ فعامةُ أهل السنة أنَّ ذلك يكون إجماعاً، وقال "الشافعي": لا أقولُ إنَّه إجماعٌ، ولكن أقولُ: لا أعلم فيه خلافاً، وقال "أبو هاشم"^(٧) من المعتزلة: لا يكون إجماعاً، ويكون حجةً أيضاً))^(٨) اهـ.

وقدّمنا^(٩) أيضاً عن "شرح المنية": ((أنَّ غَسَلَ المرفقين والكعبين ليس بفرضٍ قطعيٍّ،

(١) "ط": كتاب الطهارة ٦٣/١.

(٢) "ح": كتاب الطهارة ق ٧/٧.

(٣) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الطهارة ٥/١.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ١٣/١.

(٥) "النهر": كتاب الطهارة ق ٤/٤.

(٦) هي "مقدمة" في أصول الفقه: لمحمود بن زيد، بدر الدين اللامي (ت ٥٢٢هـ). ("الجواهر المضية" ٣/٣١٢، "تاج

التراجم" ص ٢٥٠).

(٧) أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي اللعزلي (ت ٣٢١هـ). ("طبقات المعتزلة" ص ٩٤، "وفيات الأعيان" ١٨٣/٣).

(٨) عبارة "النهر": ((ويكون حجةً، وقيل: لا يكون حجةً أيضاً)).

(٩) للمقولة [٧٢٤] قوله: ((بالربع))، والمراد بشرح "المنية" هنا "الحلبة".

(ومسحُ ربعِ الرأسِ مرَّةً).....

بل هو فرضٌ عمليٌّ كربعِ الرأسِ))، ولذا قال في "النهر"^(١) أيضاً: ((لا يُحتاجُ إلى دعوى الإجماع؛ لأنَّ الفروضَ العمليَّةَ لا يُحتاجُ في إثباتها إلى القاطع)).

[٧٨٦] (قوله: ومسحُ ربعِ الرأسِ المسحُ لغةً: إمْرَأُ اليدَ على الشيء، وعرفاً: إصابةُ الماءِ العضوَ.

واعلم أنَّ في مقدارِ فرضِ المسحِ روايتَ، أشهرُها ما في المتن.

الثانية: مقدارُ الناصية، واختارها "القدوري"^(٢)، وفي "الهداية"^(٣): ((وهي الربعُ))، والتحقيق: أنَّها أقلُّ منه.

الثالثة: مقدارُ ثلاثةِ أصابعٍ، رواها "هشامٌ" عن "الإمام"، وقيل: هي ظاهرُ الرواية، وفي "البدائع"^(٤): ((أنَّها روايةُ الأصولِ))^(٥)، وصحَّحها في "التحفة"^(٦) وغيرها، وفي "الظهيرية"^(٧): ((وعليها الفتوى))، وفي "المعراج": ((أنَّها ظاهرُ المذهب، واختيارُ عامَّةِ المحققين))، لكنَّ نسبَّها في "الخلاصة"^(٨) إلى "محمدٍ"، فيُحتملُ ما في "المعراج": ((من أنَّها ظاهرُ المذهب)) على أنَّها ظاهرُ الرواية.

(قوله: وعرفاً: إصابةُ الماءِ العضوَ أي: سواءَ كانت باليدِ أو لا، فلو أصابه مطرٌ أجزأه وإن لم يمسحه يده.

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق ٤/أ/ بتصرف.

(٢) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الطهارة ٦/١.

(٣) "الهداية": كتاب الطهارات ١٢/١.

(٤) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في بيان أنواع الطهارة ٤/١ بتصرف.

(٥) قوله: ((أنَّها روايةُ الأصول)) ساقطٌ من "٣".

(٦) "تحفة الفقهاء": كتاب الطهارة ١٠/١ لأبي بكر - وقيل أبو منصور - محمد بن أحمد بن أبي أحمد، علاء الدين السمرقندي (ت ٤٥٠هـ). ("كشف الظنون" ٣٧١/١، "الجواهر المضية" ١٨/٣، "الفوائد البهية" ص ١٥٨-). وانظر

المقولة [٨٠٣] قوله: ((كما في "البدائع")).

(٧) لم نعر على هذا النقل في "الفتاوى الظهيرية"، وهي لأبي بكر محمد بن أحمد، فطير الدين البخاري (ت ٦١٩هـ).

("كشف الظنون" ١٢٢٦/٢، "الجواهر المضية" ٥٥/٣، "فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ٣١/٢).

(٨) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل النزم والقهقهة ق ٩/ب.

فوق الأذنين ولو بإصابة مطرٍ أو بللٍ باقٍ بعد غسلٍ على المشهور، لا بعد مسح...

عن "محمد" توفيقاً، وتماثؤه في "النهر"^(١) و"البحر"^(٢).

والحاصل: أنَّ المعتمد روايةُ الربع، وعليها مشى المتأخرون كـ "ابن الهمام"^(٣)، وتلميذه "ابن أمير حاج"^(٤)، وصاحب "النهر"^(٥)، و"البحر"^(٦)، و"المقدس"^(٧)، و"المصنف"، و"الشرنبلالي"^(٨) وغيرهم.

[٧٨٧] (قوله: فوق الأذنين) فلو مسح على طرف ذؤابة شدت على رأسه لم يُجزر، "مقدس".

[٧٨٨] (قوله: أو بلل باقٍ إلخ) هذا إذا لم يأخذه من عضو آخر، "مقدس". فلو أخذه من

عضو آخر لم يُجزر مطلقاً، "بحر"^(٨). أي: سواء كان ذلك العضو مغسولاً أو ممسوحاً، "درر"^(٩).

[٧٨٩] (قوله: على المشهور) مقابله قول "الحاكم" بالمنع،.....

(قوله: مقابله قول "الحاكم" بالمنع) وفق "الرحماني" بين روايتي الصحة وعدمها - على ما نقله "السندي" -

بـ ((حمل المشهور على ما إذا بقي بللٌ في كفّه بعد إسالة الماء على ذراعيه اليسرى من غير أن يلبسك،

(١) انظر "النهر": كتاب الطهارة ق ٤/أ.

(٢) انظر "البحر": كتاب الطهارة ١٥/١.

(٣) "الفتح": كتاب الطهارة ١٥/١.

(٤) "الحلية": كتاب الطهارة - فرائض الوضوء ١/ق ٢٧/ب.

(٥) "النهر": كتاب الطهارة ق ٤/أ.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ١٤/١.

(٧) "مراقي الفلاح" - كتاب الطهارة - فصل في الوضوء ص ٩٩.

(٨) "البحر": كتاب الطهارة ١٤/١.

(٩) "الدرر": كتاب الطهارة ١٠/١. وفي "د" زيادة: ((وفي "التارخانية" عن "المحيط": ولو كان في كفّه بللٌ فمسح به

رأسه أخره، قال الحاكم الشهيد: هذا إذا لم يستعمل في عضو من أعضائه، بأن يدخل يده في إناء حتى ابتلت، أمّا

إذا استعمله في عضو من أعضائه - بأن غسل بعض أعضائه، وبقي على كفّه بللٌ - لم يُجزر، وأكثرهم على أنَّ ما

قاله الحاكم الشهيد خطأ، والصحيح أنَّ محمداً أراد بذلك ما إذا غسل عضواً من أعضائه وبقي البللُ في كفّه انتهى

قوله، فقوله: والصحيح أنَّ محمداً أراد إلخ، يعني أنه أراد أنَّ يُدخِل يده في إناء حتى تبتل كما زعمَ الحاكم

انتهى. كذا في "حاشية خير الدين" على "البحر").

إِلَّا أَنْ يَتَقَاطَرَ،.....

وخطأه عامة المشايخ، وانتصر له المحقق "ابن الكمال"، وقال: ((الصحيح ما قاله "الحاكم"^(١))، فقد نص "الكرخي" في "جامعه الكبير"^(٢) على الرواية عن "أبي حنيفة" و"أبي يوسف": أنه إذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يُجْزَ إلا بماءٍ جديد؛ لأنه قد تطهر به مرةً ((اهـ. وأقره في "النهر"^(٣). [٧٩٠] (قوله: إِلَّا أَنْ يَتَقَاطَرَ) كذا ذكره في "الغرر"^(٤)؛ لأنه كأخذ ماءٍ جديد.

وحمل مقابله على ما إذا دلك العضو المغسول بعد إسالة الماء عليه لتحقيق الاستعمال فيما بقي في الكف، ولا يُحْمَلُ على اختلاف الرواية إلا عند عدم إمكانه، وهو هنا ظاهر لا تكلف فيه ((اهـ، فتأمل. ونقل "السندي" أيضاً عن "التارخانية": ((ولو كان في كفِّه بللٌ، فمسح به رأسه أجزاءً ((، وقال "الحاكم الشهيد": ((هذا إذا لم يُستعمل في عضوٍ من أعضائه، بأن يُدْجِلَ يده في إناء فابلت، أما إذا استعمل في عضوٍ من أعضائه - بأن غسل بعض أعضائه وبقي في كفِّه بللٌ - لم يُجْزَ ((، ونص "الكرخي" إلى آخر عبارة "المحشي".

(قول "الشارح": لا بعد مسح الخ) لعل الفرق بين البلل الباقي بعد المسح - حيث لا يصح المسح به على الرأس - والباقي بعد الغسل - حيث يصح - أنَّ الأول يتلاشى ويفرغ قبل المسح الثاني غالباً، فلم يبقَ إلا مجرد رطوبةٍ ونداوةٍ، فلم يصح المسح لاشتراط إصابة الماء للعضو، وما بقي على العضو بعد غسله ليس كذلك، بل هو مساوٍ لما في يده من البلل الخاصيل بغمسها في الماء، تأمل.

(قوله: وانتصر له المحقق "ابن الهمام" إلخ) ما نقله عن "الكرخي" لا يدل على تصحيح ما قاله "الحاكم"؛ لأنه فيما لو أخذ الماء من عضو آخر لا فيما بقي في كفِّه بعد إسالته على ذراعه، ويدل لهذا تعليقه بقوله: ((لأنه قد تطهر به مرةً؛ لأن الذي تطهر به ما كان على ذراعه لا ما بقي على كفِّه)).

(١) أبو الفضل محمد بن محمد بن أحمد، المعروف بالحاكم الشهيد المُرَوِّزِي البُلْخِي (ت ٣٣٤هـ). "تاج التراجم" ص ٢٣١، "الفوائد البهية" ص ١٨٥.

(٢) "الجامع الكبير": لأبي الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي (ت ٣٤٠هـ). "كشف الظنون" ٥٧٠/١، "تاج التراجم" ص ١٣٩.

(٣) "النهر": كتاب الطهارة ق ٤/٤.

(٤) "الدرر والغرر": كتاب الطهارة ١٠١/١. و"الغرر" هو "غرر الأحكام" للفاضي محمد بن قُرَاشُوش الشهير بملا خُشُرُو

(ت ٨٨٥هـ) شرحه وسمّاه "درر الحكام شرح غرر الأحكام". "كشف الظنون" ١١٩٩/٢، "الفوائد البهية" ص ١٨٤.

ولو مدَّ إصبعاً أو إصبعين.....

[٧٩١] (قوله: ولو مدَّ إلخ) [١/٧٣ ب] أي: مدَّ المسح حتى استوعب قدرَ الربع، وفي "البدائع"^(١): ((لو وُضِعَ ثلاثة أصابع، ولم يمدَّها جازَ على روايةِ الثلاثِ أصابعَ لا الربع، ولو مسحَ بها منصوبةً غيرَ موضوعةٍ ولا مملوذةٍ فلا؛ لأنَّه لم يأتِ بالقدَّرِ المفروض، أي: وهذا بالإجماع كما في "النهر"^(٢)، فلو مدَّها حتى بلغَ القدرَ المفروضَ لم يجزُ عندَ علمائنا الثلاثةَ خلافاً لـ "زفر"، وكذا الخلافُ في الإصبع والإصبعين إذا مدَّها وبلغَ القدرَ المفروضَ)) اهـ ملخصاً.

بقي ما إذا وُضِعَ ثلاثة أصابعَ ومدَّها، وبلغَ الربعَ، قال في "الفتح"^(٣): ((ولم أرَ فيه إلاَّ الجوازَ))، وتعقُّبه في "النهر"^(٤) بقوله: ((قد وقفتُ على ما هو المنقولُ))، يعني قولَ "البدائع"^(٥): ((فلو مدَّها إلخ)).

أقولُ: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الضميرَ في قول "البدائع": ((فلو مدَّها إلخ)) عائِدٌ على المنصوبة، أي: بأنَّ مسحَ بأطرافها لا الموضوعيةَ، على أنَّه قال في "البحر"^(٦): ((لو مسحَ بأطراف أصابعه والماءُ متقاطرٌ جاز، وإلاَّ فلا؛ لأنَّه إذا كان متقاطراً فالماءُ ينزلُ من أصابعه إلى أطرافها، فإذا مدَّ صار كأنَّه أخذَ ماءً جديداً، كذا في "المحيط"، وذكرَ في "الخلاصة"^(٧): أنَّه يجوزُ مطلقاً، هو الصحيح)) اهـ.

قال الشيخ "إسماعيل"^(٨): ((ونحوه في "الوقائع"^(٩) و"الفيض"^(١٠))).

- (١) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في بيان أنواع الطهارة ٥/١.
- (٢) "النهر": كتاب الطهارة ق ٤/ب. وقوله: (أي: وهذا بالإجماع كما في "النهر")) إدراجٌ من ابن عابدين رحمه الله.
- (٣) "الفتح": كتاب الطهارات ١٦/١.
- (٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ٤/ب.
- (٥) "البدائع": كتاب الطهارة ٥/١.
- (٦) "البحر": كتاب الطهارة ١٦/١.
- (٧) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل النوم والقهقهة ق ٩/ب. وفيها: ((هو الأصحُّ)) بدلُ ((هو الصحيح)).
- (٨) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/٤٧.

- (٩) هي - والله أعلم - "الوقائع": لأبي محمد عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، بُرَّهَان الأئمة حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد (ت ٥٣٦هـ) ويقال لها: الأجناس، جمع فيها بين نوازل أبي الليث ووقائع الناطقي.
- (١٠) "كشف الظنون" ١٩٩٨/٢، "الجواهر المضية" ٦٤٩/٢، "الفوائد البهية" ص ١٤٩-.
- (١٠) "فيض المولى الكريم على عبده إبراهيم": للكركي. وتقدم الكلام عليه من المؤلف ص ٨٦.

لم يجوزَ إلا أن يكون مع الكفِّ، أو بالإبهام والسبَّابة مع ما بينهما، أو بمياهٍ، ولو أدخلَ رأسَه الإناءَ أو حفَّه أو جبيرته وهو محدثٌ.....

[٧٩٢] (قوله: لم يجوزَ) قيل: لأنَّ البِلَّةَ صارت مستعملةً، وهو مُشَكِّلٌ بأنَّ الماء لا يصيرُ مستعملًا قبل الانفصال، وبأنَّه يستلزمُ عدمَ الجوازِ بعدَ الثلاثِ على روايةِ الربع، وقيل: لأنَّنا مأمورون بالمسح باليدِ، والإصبعان منها لا تسمَّى يدًا بخلاف الثلاث؛ لأنَّها أكثرُها، وفيه أنَّه يقتضي تعيينَ الإصابة باليدِ، وهو منتفٍ بمسألةِ المطر، وقد يقالُ في العلة: إنَّ البِلَّةَ تتلاشى وتفرغُ قبل بلوغِ قدرِ الفرض بخلاف ما لو مدَّ الثلاث، وتماه في "فتح القدير" (١).

[٧٩٣] (قوله: إلا أن يكونَ مع الكفِّ إلخ) لأنَّهما مع الكفِّ أو مع ما بين الإبهام والسبَّابة يصيران مقدارَ ثلاثِ أصابعٍ أو أكثرَ، فإذا ملَّهما وبلغَ قدرَ الربع جازَ، أمَّا بدونِ مدِّ فيجوزُ على روايةِ الثلاث كما صرَّح به في "التاترخانية" (٢).

[٧٩٤] (قوله: أو بمياهٍ) قال في "البحر" (٣): ((ولو مسحَ بإصبعٍ واحدةٍ ثلاثَ مراتٍ، وأعادها إلى الماء في كلِّ مرةٍ [١/٧٤ق] جاز في رواية "محمد"، أمَّا عندهما فلا يجوزُ)) اهـ. أي: على روايةِ الربع لا يجوزُ، فما في "الدر المنتقى" (٤): ((من أنه يجوزُ اتفاقاً)) فيه نظرٌ، كذا قيل.

وأقول: فيه نظرٌ؛ لأنَّ عبارته: ((لو كان بمياهٍ في مواضعٍ مقدارِ الفرض جازَ اتفاقاً))، فقوله: ((مقدارِ الفرض)) شاملٌ لروايةِ الثلاثِ أصابعٍ، ولروايةِ الربع، وفي "البدايع" (٥): ((لو مسحَ بإصبعٍ واحدةٍ يمينها وظهرها وجانبيها لم يُذكرَ في ظاهرِ الروايةِ، واختلفَ المشايخُ، فقال بعضهم: لا يجوزُ، وقال بعضهم: يجوزُ، وهو الصحيح؛ لأنَّ ذلك في معنى المسح بثلاثِ أصابعٍ)) اهـ.

قال في "البحر" (٦): ((ولا يخفى أنَّه لا يجوزُ على المذهب من اعتبارِ الربع، وما في "شرح

(١) انظر "الفتح": كتاب الطهارة ١٦/١ - ١٧.

(٢) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الأوَّل في الرضوء ٩٠/١.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١٦/١.

(٤) "الدر المنتقى": كتاب الطهارة ١١/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٥) "البدايع": كتاب الطهارة - فصل في بيان أنواع الطهارة ٥/١.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ١٦/١.

أجزأه، ولم يصير الماء مستعملاً وإن نوى اتفاقاً على الصحيح كما في "البحر"^(١) عن "البدائع"^(٢).

وَعَسَلَ جميع اللحية فرض.....

المجمع" لـ "ابن ملك"^(٣): من أنه لا يجوز اتفاقاً في الأصح ففيه نظر ((اهـ.

[٧٩٥] (قوله: أجزاء) أي: إن أصاب الماء قدر الفرض، "ط"^(٤).

[٧٩٦] (قوله: ولم يصير الماء مستعملاً) لأن الماء لا يُعطى له الاستعمال إلا بعد الانفصال، والذي لاقي الرأس - أي: وأخويه، أي: الحف والجيرة - لصق به فطهره، وغيره لم يلاقه فلا يُستعمل، وفيه نظر، كذا في "الفتح"^(٥).

[٧٩٧] (قوله: اتفاقاً) أي: بين الصّاحين.

[٧٩٨] (قوله: على الصحيح) قيد للاتفاق، ومقابلته ما قيل: إنه لو نوى لا يجزئ^(٦) عند "عحمّد".

[٧٩٩] (قوله: جميع اللحية) بكسر اللام وفتحها، "نهر"^(٧). وظاهر كلامهم أن المراد

(قوله: وفيه نظر، كذا في "الفتح") لعل وجهه أن الملاقي للحف ليس خصوصاً ما لصق به وخرج به، بل وغيره من كثير من أجزاء الماء، والمنفصل مع الحف البعض، والباقي بعض، إلا أن هذا البعض قليل لا يُوجب ثبوت وصف الاستعمال للجميع، فلذا قال "الشارح": ((ولم يصير الماء مستعملاً)).

(١) "البحر": كتاب الطهارة ١٦/١ وهذا قول أبي يوسف.

(٢) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في الحقيقة الحقيقية ٧٠/١ بتصرف.

(٣) شرح عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا، عز الدين المعروف بابن ملك الرؤمي الكرماني (٨٠٦هـ، وقيل: ٨٨٥) شرح على "مجمع البحرين" وملقى الثيرين" لأحمد بن علي بن تغلب، مظهر الدين المعروف بابن الساعاتي البغدادي (ت ٦٩٤هـ). ("كشف الظنون" ١٥٩٩/٢ - ١٦٠١، "الجواهر المضية" ٢٠٨/١، "الشقائق النعمانية" ص ٣٠، "شذرات الذهب" ٥١٢/٩، "الفوائد البهية" ص ٢٦٦، ١٠٧-).

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٦٤/١ باختصار يسير.

(٥) "الفتح": كتاب الطهارات - باب: الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٧٩/١.

(٦) في "أ": ((يجوز))، وهو تحريف.

(٧) "النهر": كتاب الطهارة ٤/ب.

يعني: عملياً (أيضاً) على المذهب الصحيح المفتى به المرجوع إليه، وما عدا هذه الرواية مرجوع عنه كما في "البدائع"،

بها الشعرُ النَّابتُ على الخدَّينِ من عِذارٍ وعارضٍ والذَّقْنِ، وفي "شرح الإرشاد"^(١): ((اللَّحْيَةُ: الشعرُ النَّابتُ بمجتمعِ الخدينِ، والعارضُ: ما بينهما وبين العِذارِ، وهو القدرُ المحاذي للأذنِ، يتَّصلُ من الأعلى بالصَّدغِ، ومن الأسفلِ بالعارضِ))، "بحر"^(٢).

[٨٠٠] (قوله: يعني عملياً) ذَكَرَ بعضُهم أنَّ التفسيرَ بـ ((أي)) للبيان والتوضيح، والتفسيرَ بـ ((يعني)) لدفعِ السُّؤالِ وإزالةِ الوهم، كذا في "حاشية البحر" لـ "الخَيْرِ الرَّمْلِيِّ"، وهنا كذلك؛ لأنَّه دفعَ ما يَتَوَهَّمُ من إطلاقِ الفرضِ أنَّه القطعيُّ مع أنَّ الآيةَ لا تدلُّ دلالةً قطعيةً على انتقالِ حكمٍ ما تحت اللَّحْيَةِ من البَشَرَةِ إليها.

[٨٠١] (قوله: أيضاً) أي: كما أنَّ مسحَ رِبعِ الرأسِ كذلك، "ط"^(٣).

[٨٠٢] (قوله: وما عدا هذه الرواية) أي: من روايةِ مسحِ الكلِّ، أو الربعِ، أو الثلثِ، أو ما يلاهي البَشَرَةَ، أو غَسَلَ الربعِ، أو الثلثِ، أو عدمِ الغَسْلِ، والمسحِ، فالمجموعُ ثمانية.

[مطلب: تعريفُ بكتابِ "البدائع" وصاحبه "الكاساني"]

[٨٠٣] (قوله: كما في "البدائع")^(٤) هذا الكتابُ [١/٧٤ق/ب] جليلُ الشأنِ، لم أرَ له نظيراً في كتبنا، وهو للإمامِ "أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني"، شَرَحَ به "تحفةُ الفقهاء" لشيخه "علاء الدين" السمرقندي، فلمَّا عَرَضَهُ عليه زَوْجَهُ ابنته "فاطمة" بعدما خَطَبَهَا الملوْكُ من أبيها فامتنعَ، وكانت الفتوى تخرُجُ من دارهم وعليها خطُّها وخطُّ أبيها وزوجها.

(١) في فقه الحنفية عدة كتب باسم "الإرشاد"، وليس لها شروح على ما بين أيدينا من المصادر.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ١٦/١.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٦٤/١.

(٤) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في بيان أنواع الطهارة ٤/١.

ثم لا خلاف أنَّ المسترسل لا يجبُ غَسْلُهُ ولا مسحُهُ.....

[٨٠٤] (قوله: "ثم لا خلاف") أي: بين أهل المذهب على جميع الروايات، "ط" (١).

[٨٠٥] (قوله: "أنَّ المسترسل") أي: الخارج عن دائرة الوجه، وفُسِّرَ "ابن حجر" في "شرح المنهاج" (٢): ((بما لو مُدَّ من جهة نزوله لخرَجَ عن دائرة الوجه))، وعلى هذا فالنابتُ على أسفل النَعْنَ لا يجبُ غَسْلُ شيءٍ منه؛ لأنَّه مَحْرَجٌ ظهوره يخرجُ عن حدِّ الوجه؛ لأنَّ ذلك جهةُ نزوله وإن كان لو مُدَّ إلى فوق لا يخرجُ عن حدِّ الجهة، وكذا النابتُ على أطراف الحنك من اللحية، وأمَّا النابتُ على الخدين فيجبُ غَسْلُ ما دَخَلَ منه في دائرة الوجه دون الزائد عليها، ولذا قال في "البدائع" (٣):

(قول "الشارح": "ثم لا خلاف أنَّ المسترسل لا يجبُ غَسْلُهُ إلخ) ينافي دعوى عدم الخلاف في المسترسل ما ذكره "المحشِّي" بقوله: ((أي: من رواية مسح الكل))، فإنَّ المراد به ما يشملُ المسترسلَ بدليل مقابله بقوله: ((أو ما يلاقي البشرة))، إلَّا أنَّ براد نفى الخلاف بناءً على غير المرجوح عنه، ويُعيد هذا قوله: ((أي: بين أهل المذهب على جميع الروايات))، وينافي دعوى عدم الخلاف في الثاني - أعني قوله: ((وأنَّ الخفيفة إلخ)) - ما نقله "السندي" عن "الإمداد" من قوله: ((ويجبُ إيصال الماء إلى بشرة اللحية الخفيفة في المختار لبقاء المواجهة بها وعدم غُسر غسَلها، وقيل: يسقطُ لانعدام المواجهة الكاملة بالنبات)) اهـ.

وما نقله "الشارح" عن "البرهان" يدلُّ على الخلاف في اللحية الخفيفة، وحينئذٍ فلا داعيَ لحمل عبارة "البدائع" على خلاف ظاهرها كما فعلَ "المحشِّي" تبعاً لـ "الحلي"، فإنه جعلَ سقوطَ الغسل مترتباً على مجرّدِ النبات، والتعليلُ المذكورُ فيها لا دلالة فيه على الحمل المذكور، فإنَّ المراد به أنَّه لا يواجهُ به أصلاً إن كانت اللحية كثيفة لا ترى، أو لا يواجهُ به المواجهة الكاملة إن كانت خفيفة، تأمل.

(قوله: "وكذا النابتُ على أطراف الحنك إلخ") أي: ظاهر الحنك مما يلي صفحتي الوجه، فإنَّ النابت المذكور يخرجُ عن دائرة الوجه مجرّد ظهوره.

(١) "ط": كتاب الطهارة ٦٤/١.

(٢) "تحفة المحتاج": كتاب الطهارة - باب الوضوء ٢٠٥/١.

(٣) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في بيان أنواع الطهارة ٤٣/١ - يتصرف.

بل يُسَنُّ، وأنَّ الخفيفة التي تُرى بشرتها يجبُ غَسْلُ ما تحتها، كذا في "النهر"^(١)، وفي "البرهان": ((يجبُ غَسْلُ بشرة.....

((الصحيح أنه يجبُ غَسْلُ الشعر الذي يلاقي الخدين وظاهر الذقن، لا ما استرسل من اللحية عندنا، وعند "الشافعي": يجبُ؛ لأنَّ ما استرسل تابع لما اتصل، وللتبع حكم الأصل، ولنا: أنه إنما يواجه إلى المتصل عادة لا إلى المسترسل، فلم يكن وجهاً، فلا يجبُ غسله)) اهـ، فتأمل.

٦٨/١

ثم رأيتُ المصنّف في "شرحه" على "زاد الفقير"^(٢) قال ما نصّه: ((وفي "المحتبى": قال "البقالي"^(٣): وما نزلَ من شعر اللحية من الذقن ليس من الوجه عندنا خلافاً لـ "الشافعي" اهـ. ولا رواية في غَسْلِ الذؤابتين إذا جاوزتا القدمين في الجنبية، وكذا السَّلْعَةُ^(٤) إذا تدلّت عن الوجه، والصحيح أنه يجبُ غَسْلُها في الجنبية، وغسلُ السَّلْعَةِ في الوضوء أيضاً)) اهـ.

[٨٠٦] (قوله: بل يُسَنُّ أي: المسح لكونه الأقرب لمرجع الضمير، وعبرةُ اللمية^(٥) صريحة في ذلك، كذا في "ح"^(٦)).

[٨٠٧] (قوله: التي تُرى بشرتها) قيّد بذلك لأنه الذي لا خلاف فيه، وأمّا ما في "البدائع"^(٧):

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق ٤/ب.

(٢) للمسمّى "إعانة الحقير في شرح زاد الفقير": وهو شرح للمصنّف الترمذاني على "زاد الفقير" لمحمد بن عبد الواحد المعروف بالكمال بن الهمام السيّوasi (ت ٨٦١هـ). ("كشف الظنون" ٩٤٦-٩٤٥/٢، "الفوائد البهية" ص ١٨٠-)، ونسب في "إيضاح المكون" ٩٧/١ إلى أبي عبد الله محمد بن عبد الله، شمس الدين المعروف بابن الأبلر القضاةي البُنسي الأتليسي المالكي (ت ٦٥٨هـ)، ولم يذكر الكتاب في ترجمته، انظر "سير أعلام النبلاء" ٣٣٦/٢٣، و"هدية العارفين" ١٢٧/٢.

(٣) أبو الفضل محمد بن أبي القاسم، زين المشايخ الحواريي البقالي (ت ٥٦٢هـ، وقيل: ٥٧٢، وقيل: ٥٨٦). ("الجواهر المضية" ٣٩٢/٤، "الفوائد البهية" ص ١٦١-).

(٤) السَّلْعَةُ: هي الخراج كهيئة الغدّة. اهـ "المصباح" (سَلْع).

(٥) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في سنن الوضوء ص ٢٣-، و"المنية" هي "منية المصلي وغنية المبتدي" لمحمد بن محمد بن علي، سيد الدين الكاشغري (ت ٧٠٥هـ). ("كشف الظنون" ١٨٨٦/٢، "هدية العارفين" ١٤٠/٢ وفيه: محمد بن محمد بن الرشيد بن علي، سيد الدين، "الأعلام" ٣٢/٧).

(٦) "ح": كتاب الطهارة ق ٧/ب.

(٧) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في بيان أنواع الطهارة ٣/١ يتصرف.

لم يسترّها الشعرُ كحاجبٍ وشاربٍ وعَنَقَقَةٍ في المختار)).

((ولا يُعادُ الوضوءُ)) بل ولا بلُّ المحلِّ (بمحلِّ رأسه ولحيته، كما لا يُعاد).....

((من أنه إذا نَبَتَ الشعرُ يسقطُ غَسْلُ ما تحته عند عامة العلماء، كثيفاً كان أو خفيفاً؛ لأنَّ ما تحته خرجَ من أن يكون وجهاً؛ لأنَّه لا يُواجهُ به)) اهـ فمحمولٌ على ما إذا لم تُرَ بشرتها كما يشيرُ إليه التعليلُ، فالخفيفةُ قسمان، والفرقُ بينها [١/٧٥ق/أ] بالمعنى الثاني وبين الكثيفة العُرفُ كما هو وجهُ عند الشافعية، والأصحُّ عندهم أنَّ الخفيفة ما تُرى بشرتها في مجلسِ التخاطب، أفاده في "الحلية"^(١).

[٨٠٨] (قوله: لم يسترّها الشعرُ) أمَّا المستورة فساقتُ غَسْلُها للخرج، "ط"^(٢). ويستثنى منه ما إذا كان الشَّاربُ طويلاً يسترُ حمرةَ الشفتين؛ إما في "السراجية"^(٣). ((من أنَّ تخليلَ الشَّاربِ الساترِ حمرةَ الشفتين واجبٌ)) اهـ؛ لأنَّه يمنعُ ظاهراً وصولَ الماءِ إلى جميعِ الشَّفةِ أو بعضها، ولا سيما إنَّ كان كثيفاً، وتخليله محققٌ لوصولِ الماءِ إلى جميعها، وتأمُّه في "الحلية"^(٤).

[٨٠٩] (قوله: ولا يُعادُ الوضوءُ إلخ) لأنَّ المسحَ على شعرِ الرأسِ ليس بدلاً عن المسحِ عن البشرة؛ لأنَّه يجوزُ مع القدرة على مسحِ البشرة، ولو كان بدلاً لم يجز. اهـ "بجر"^(٥).

بقي ما إذا كانت اللحية كثيفةً، فإنَّ ظاهر ما قدَّمناه^(٦) عن "الدرر" عند قوله: ((للخرج)) أنَّ غَسْلَها بدلاً عمّا تحتها.

ومقتضاه إعادةُ غَسْلِهِ بمحلِّ الشعر، فليراجع. لكنَّ قول "البحر" هنا: ((لأنَّه يجوزُ مع القدرة إلخ)) يفيدُ أنَّه ليس ببدل؛ لأنَّه يصحُّ غَسْلُ بشرتها، تأمَّل.

[٨١٠] (قوله: ولا بلُّ المحلِّ) عمَرُ بالبلِّ ليشتمل المسحَ والغسلَ.

(١) "الحلية": كتاب الطهارة - فرائض الوضوء ١/ق ٢٦/أ.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٦٤/١.

(٣) لم نعر على هذا النقل في "الفتاوى السراجية" للأَوْشي.

(٤) انظر "الحلية": كتاب الطهارة - فرائض الوضوء ١/ق ٢٧/أ.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ١٦/١.

(٦) المقولة [٧٧٠] قوله: ((للخرج)).

الغسل للمحلّ ولا الوضوء (مخلّق شاربه وحاجبه وقلم ظفره) وكشط جلده (وكذا لو كان على أعضاء وضوئه قرحة) كالذمّة (وعليها جلدة رقيقة، فتوضأ وأمر الماء عليها، ثم نزعها لا يلزمه إعادة غسل على ما تحتها) وإن تألم بالنزع على الأشبه..

[٨١١] (قوله: الغسل للمحلّ إلخ) الأولى تقديم الوضوء؛ لأنّه المذكور في كلام "المصنّف"، فيعود الضمير عليه، بل الأولى عدم ذكر شيء لظهور المراد، أفاده "ط" ^(١).

[٨١٢] (قوله: ظفره) مثلث الظاء، "ط" ^(٢).

[٨١٣] (قوله: قرحة) أي: جراحة، "ط" ^(٣).

[٨١٤] (قوله: كالذمّة) مأخوذ من دَمَل بالفتح، بمعنى أصْلَح، يقال: دَمَلْتُ بين القوم، بمعنى أصلحت كما في "الصّحاح" ^(٤)، وصلاحيها يبرئها، فتسمية القرحة دَمَلًا تفاؤلاً ببرئها كالقافلة والمفازة، "ط" ^(٥).

[٨١٥] (قوله: وإن تألم بالنزع) في بعض النسخ بدون واو، والأصوب: وإن لم يتألم كما أفاده "ط" ^(٦)؛ لأنّه ذكر في "التاترخانية" ^(٧) وغيرها: ((أنّه إن نزع الجلدة بعدما يرى بحيث لم يتألم فعليه الغسل، وإن قبله بحيث يتألم فلا، والأشبه أنّه لا يلزمه الغسل فيهما جميعاً، وهو للأخوذ به)) اهـ ملخصاً. فحالة التألم لا خلاف فيها، فإذا قال: وإن لم يتألم يُعلم عدم لزوم الغسل مع التألم بالأولى؛ لأنّ القاعدة: أنّ تقيض ما بعد إنّ ولو الوصليتين أولى بالحكم.

ويمكن الجواب بأنّه أتى بالواو بدون لم لملاحظة التعليل [١/٧٥ق/ب] بعدم البدلية؛ لأنّ

(١) "ط": كتاب الطهارة ٦٥/١.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٦٥/١.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٦٥/١.

(٤) "الصّحاح": مادة ((دمل)).

(٥) "ط": كتاب الطهارة ٦٥/١.

(٦) "ط": كتاب الطهارة ٦٥/١.

(٧) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الأوّل في الوضوء ٩٥/١.

لعدم البدلية بخلاف نزع الخفّ، فصار كما لو مسح خفّه ثم حثّه أو قشره.

(فروع) في أعضائه شقاق غسله إن قدر، وإلا مسح،.....

انتفاء البدلية عند عدم التألم أولى منه عند التألم، تأمل. وعلى كلّ فنسخة ((إن تألم)) بدون أو غير صحيحة، فافهم.

[٨١٦] (قوله: لعدم البدلية) علة لعدم الإعادة في المسائل كلّها، "ط"^(١). وذلك لأنّ البدلية تكون عند تعذر الأصل.

[٨١٧] (قوله: بخلاف نزع الخفّ) أي: فإنه بنزعه يغسل ما تحته؛ لأنه بدل عن الغسل ظاهراً، فلما نزعه سرى الحدث إلى القدم، "ط"^(٢).

[٨١٨] (قوله: فصار) أي: ما دُكر من الحلق والقلم والكشط.

[٨١٩] (قوله: ثم حثّه أو قشره) هما بمعنى واحد كما في "القاموس"^(٣)، أي: حتّ محلّ المسح منه.

[٨٢٠] (قوله: شقاق) هو بالضمّ، وفي "التهذيب"^(٤): ((قال "الليث"^(٥): هو تشقّق الجلد من برد أو غيره في اليدين والوجه، وقال "الأصمعي"^(٦): الشقاق في اليد والرجل من بدن الإنسان والحيوان، وأمّا الشقوق فهي صلوع في الجبال والأرض))، وفي "التكملة"^(٧)

(١) "ط": كتاب الطهارة ٦٥/١.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٦٥/١.

(٣) "القاموس": مادة ((حت)).

(٤) "تهذيب اللغة": مادة ((شق)) ٢٤٧/٨ بتصرف يسير. وهو لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر المعروف بالأزهري الهروي الشافعي (ت ٣٧٠هـ). ("كشف الظنون" ٥١٥/١، "وفيات الأعيان" ٣٣٤/٤، "بغية الرعاة" ١٩/١، "شذرات الذهب" ٣٧٩/٤).

(٥) هو الليث بن المظفر كما في مقدمة "التهذيب"، وقال محقّقه عبد السلام هارون: ((هكذا سمّاه الأزهري، وفي "بغية": أنه يقال له: الليث بن نصر، والليث بن رافع، ولم تُورّخ وفاته)).

(٦) أبو سعيد عبد الملك بن قُريب الباهلي الأصمعي (ت ٢١٦هـ). ("نزهة الألبا" ص ٦٩، "وفيات الأعيان" ١٧٠/٣).

(٧) "التكملة والذيل والصلة": لأبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن، رضي الله عنهما القُرشي العتوي الغمري الصّغاني - ويقال: الصّغاني - الأصل اللّوّهوري البغدادي الحنفي (ت ٦٥٠هـ) وهي على كتاب "تاج اللغة وصحاح العربية" لأبي نصر إسماعيل ابن حمّاد الجوهري الفارابي الشافعي (ت ٣٩٣هـ). ("كشف الظنون" ١٠٧١/٢ - ١٠٧٢، "نزهة الألبا" ص ٤١٨، "بغية الرعاة" ٥١٩/١)، ولم نثر على المسألة في "التكملة" على حدّ يمتنا.

وَالْأَ تَرَكَهٗ، وَلَوْ بِيَدِهِ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ تَيْمِّمٌ، وَلَوْ قُطِعَ مِنَ الْمِرْفَقِ غَسْلَ مَحَلِّ الْقَطْعِ، وَلَوْ خُلِقَ لَهُ يَدَانِ وَرِجْلَانِ فَلَوْ يَبْطِشُ بِهِمَا غَسَلَهُمَا،.....

عن "يعقوب"^(١): ((يَقَالُ: يَدِ فُلَانٍ شَقُوقٌ، وَلَا يَقَالُ: شُقَاقٌ؛ لِأَنَّ الشُّقَاقَ فِي الثَّوَابِ، وَهِيَ صَدُوعٌ فِي حَوَافِرِهَا وَأَرْسَافِهَا))، "مغرب"^(٢).

[٨٢١] (قَوْلُهُ: وَالْأَ تَرَكَهٗ) أَي: وَإِنْ لَمْ يَمْسُحْهُ - بَأَن لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْمَسْحِ - تَرَكَهٗ.

[٨٢٢] (قَوْلُهُ: وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ) أَي: عَلَى اسْتِعْمَالِهِ لِمَانِعٍ فِي الْيَدِ الْآخَرَى، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى وَضْعِ وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ فِي الْمَاءِ.

[٨٢٣] (قَوْلُهُ: تَيْمِّمُ) زَادَ فِي "الْخَزَائِنِ"^(٣): ((وَصَلَاتُهُ جَائِزَةٌ عِنْدَهُ خِلَافًا لَهُمَا، وَلَوْ كَانَ فِي رِجْلِهِ فَجَعَلْ فِيهِ الدَّوَاءُ يَكْفِيهِ إِمْرَافُ الْمَاءِ فَوْقَهُ، وَلَا يَكْفِيهِ الْمَسْحُ، وَلَوْ أَمْرَةٌ فَسَقَطَ إِنْ عَنِ بُرءٍ يَبْعِدُهُ، وَالْأَ فَلَا كَمَا فِي "الصُّغْرَى")^(٤). اهـ "ابن عبد الرزاق".

[٨٢٤] (قَوْلُهُ: وَلَوْ قُطِعَ الْبُخ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٥): ((وَلَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ أَوْ رِجْلُهُ، فَلَمْ يَبْقَ مِنَ الْمِرْفَقِ وَالْكَعْبِ شَيْءٌ سَقَطَ الْغَسْلُ، وَلَوْ بَقِيَ وَجَبَ)). اهـ "ط"^(٦).

[٨٢٥] (قَوْلُهُ: وَلَوْ خُلِقَ لَهُ) أَي: مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ.

[٨٢٦] (قَوْلُهُ: فَلَوْ يَبْطِشُ) بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ كَمَا فِي "الْقَامُوسِ"^(٧)، وَبِالْبَطْشِ قَاصِرٌ عَلَى الْيَدَيْنِ،

(قَوْلُهُ: وَصَلَاتُهُ جَائِزَةٌ عِنْدَهُ خِلَافًا لَهُمَا) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْقَادِرَ بِقُدْرَةِ الْغَيْرِ يُعَدُّ قَادِرًا عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا.

(١) إِبْرَاهِيمُ الْمُنَظِقُ: بَابُ مَا يَذْكُرُ وَيُؤْتِ ٣٦٨-٣٦٩. لِيَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الصَّكَيْتِ (ت ٢٤٣هـ، وَقِيلَ: ٢٤٤هـ، وَقِيلَ: ٢٤٦هـ). (وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٣٩٥/٦، "بَيْتَةُ الرَّعَاةِ" ٣٤٩/٢).

(٢) "الْمَغْرِبُ": مَادَّةُ ((شَقُوقَ)).

(٣) "الْخَزَائِنُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ق ٢٥/ب.

(٤) هِيَ "الْفَتَاوَى الصُّغْرَى" لِلْإِمَامِ حَسَامِ الدِّينِ الصَّادِرِ الشَّهِيدِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِهَا ص ٤٧٧-٢٤٨.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١٤/١.

(٦) "ط": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١٤/١.

(٧) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((بَطْشَ)).

ولو بإحداهما فهي الأصلية فيغسلها، وكذا الزائدة إن نبتت من محلّ الفرض كإصبعٍ وكفٍّ زائدين، وإلاّ فما حاذى منهما محلّ الفرض غسله، وما لا فلا، لكن يُندب، "مجتبى".
(وسننه).....

فلو قال: ويمشي بهما نظراً إلى الرجلين لكان حسناً، "ط"^(١).

[٨٢٧] (قوله: ولو بإحداهما إلخ) أي: ولو يبطش بإحداهما فهي الأصلية، والأخرى زائدة لا يجب غسلها.

وظاهره ولو كانت تامّة، وفي "النهر"^(٢): ((و لم أرَ حكمَ ما لو كانتا تامّتين متّصلتين أو [١/٧٦ق/أ] منفصلتين، والظاهر وجوب غسلهما في الأوّل، وغسل واحدة في الثاني)) اهـ. فلم يعتبر البطش.

والظاهر أنه يعتبر البطش أولاً، فإنّ بطش بهما وجب غسلهما، وإلاّ فإنّ كانتا تامّتين متّصلتين وجب غسلهما، وإنّ كانتا منفصلتين لا يجب إلاّ غسل الأصلية التي يبطش بها، وهو حسنٌ جمعاً بين العبارتين، "ط"^(٣).

[٨٢٨] (قوله: كإصبع) تنظيرٌ لا تمثيل؛ لأنّ الكلام في اليد.

مطلبٌ في السنة وتعريفها

[٨٢٩] (قوله: وسننه إلخ) اعلم أنّ المشروعات أربعة أقسام: فرض، وواجب، وسنة، ونفل، فما كان فعله أولى من تركه مع منع الترك إنّ ثبت لبيلٍ قطعيّ ففرض، أو بظنيّ فواجب، وبلا منع الترك إنّ كان ممّا واطّب عليه الرسول ﷺ أو الخلفاء الراشدون من بعده فسنة، وإلاّ فمندوب ونفل.

والسنة نوعان:

سنة الهدى: وتركها يوجب إساءةً وكراهيةً كالجماعة، والأذان، والإقامة ونحوها.
وسنة الزوائد: وتركها لا يوجب ذلك كسير النبي عليه الصلاة والسلام في لباسه، وقيامه، وقعوده. والنفل - ومنه المندوب - يثاب فاعله ولا يُسيء تاركه، قيل: وهو دون سنن الزوائد، ويرد عليه:

(١) "ط": كتاب الطهارة ٦٥/١.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق ٤/أ.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٦٥/١.

أنَّ النفل من العبادات، وسننُ الزوائد من العادات، وهل يقول أحدٌ: إنَّ نافلة الحجَّ دون التيامن في التعلُّ والترجُل؟ كذا حَقَّقَ العلامة "ابنُ الكمال" في "تغيير التنقيح" و"شرحه"^(١).

أقول: فلا فرق بين النفل وسنن الزوائد من حيث الحكم؛ لأنَّه لا يكره تركُ كليٍّ منهما، وإنما الفرقُ كونُ الأوَّل من العبادات والثاني من العادات، لكنَّ أوردَ عليه أنَّ الفرق بين العبادة والعادة هو النيةُ المتضمَّنة للإخلاص كما في "الكافي"^(٢) وغيره، وجميعُ أفعاله ﷺ مشتملةٌ عليها كما يبيِّن في محله.

وأقول: قد مثَّلوا لسنة الزوائد أيضاً بتطويله عليه الصلاة والسلام القراءة والركوع والسجود، ولا شكَّ في كون ذلك عبادةً، وحينئذٍ فمعنى كون سنة الزوائد عادةً أنَّ النبي ﷺ واطَّابَ عليها حتى صارت عادةً له، ولم يتركها إلَّا [١/٧٦ق/ب] أحياناً؛ لأنَّ السنة هي الطريقةُ المسلوكة في الدين، فهي في نفسها عبادةً، وسميت عادةً لما ذكرنا، ولَمَّا لم تكن من مكملات الدين وشعائره سُمِّيت سنة الزوائد بخلاف سنة الهدى - وهي السننُ المؤكدة القريية من الواجب التي يُضِلُّ تركُها؛ لأنَّ تركها استخفافٌ بالدين - وبخلاف النفل، فإنَّه كما قالوا: ما شرِّعَ لنا زيادةً على الفرض والواجب والسنة بنوعيهما، ولذا جعلوه قسماً رابعاً، وجعلوا منه المندوب والمستحب، وهو ما وردَ به دليلٌ ندبٍ يخصُّه كما في "التحرير"^(٣)، فالنفل: ما وردَ به دليلٌ ندبٍ عموماً أو خصوصاً، ولم يواظب عليه النبي ﷺ، ولذا كان دون سنة الزوائد كما صرَّحَ به في "التنقيح"^(٤)،

(١) "تغيير التنقيح" و"شرحه": لأحمد بن سليمان، شمس الدين المعروف بابن كمال باشا الرومي (ت ٩٤٠هـ).
("كشف الظنون" ٤٩٩/١، "الشقائق النعمانية" ص ٢٢٦، "الطبقات السنية" ٣٥٥/١).

(٢) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - شروط الصلاة ١/٢٤ أ. و"الكافي" هو "شرح الوافي" أصل "كنز الدقائق" لأبي البركات عبد الله بن أحمد، حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ). ("كشف الظنون" ١٩٩٧/٢، "الجواهر المضية" ٢٩٤/١، "فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ٩٨/٢).

(٣) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الأوَّل - الفصل الثالث - مبحث الرخصة والعزيمة ص ٢٥٩.

(٤) انظر "التلويح" بحث السنة نوعان ١٢٥/٢، و"التنقيح": هو "تنقيح الأصول" لعبيد الله بن مسعود، صدر الشريعة الأصغر المحبوبي البخاري (ت ٧٤٧هـ). ("كشف الظنون" ٤٩٦/١، "الفوائد البهية" ص ١٠٩).

أَفَادَ أَنَّهُ لَا وَاجِبَ لِلْوُضُوءِ وَلَا لِلْغُسْلِ، وَإِلَّا لَقَدَّمَهُ، وَجَمَعَهَا لِأَنَّ كُلَّ سَنَةٍ مُسْتَقَلَّةٌ
بِدَلِيلٍ وَحَكَمٍ،.....

وقد يطلق النفل على ما يشمل السنن الرواتب، ومنه قولهم: باب الوتر والنوافل، ومنه تسمية الحج نافلة؛ لأن النفل الزيادة، وهو زائد على الفرض مع أنه من شعائر الدين العامة، ولا شك أنه أفضل من تثليث غسل اليدين في الوضوء ومن رفعهما للتحريم مع أنها من السنن المؤكدة، فتعين ما قلنا، وبه اندفع ما أورده "ابن الكمال"، فاعتنتم تحقيق هذا المحل، فإنك لا تجد في غير هذا الكتاب، والله تعالى أعلم بالصواب.

[٨٣٠] (قوله: أفاد الخ) حيث ذكر السنن عقب الأركان هنا وفي الغسل، ولم يذكر لهما واجبا، ولولم يكن كلامه مفيدا ذلك لقدم ذكر الواجب على السنن لأنه أقوى، فمقتضى الصناعة تقديمه.

وأراد بالواجب ما كان دون الفرض في العمل، وهو أضعف نوعي الواجب، لا ما يشمل النوع الآخر، وهو ما كان في قوة الفرض في العمل؛ لأن غسل المرفقين والكعبين، ومسح ريع الرأس من هذا النوع الثاني، وكذا غسل الفم والأنف في الغسل؛ لأن ذلك ليس من الفرض القطعي الذي يكفر جاحده، تأمل.

ثم رأيت التصريح بذلك في "شرح الدرر" للشيخ "إسماعيل"^(١)، واحتراز بقوله: ((للوضوء وللغسل)) عن نفس الوضوء والغسل، فإن الوضوء يكون فرضا وواجبا وسنة ونفلا كما قدمه "الشارح"^(٢)، وكذا الغسل [١/٧٧ق/أ] على ما يأتي في محله^(٣).

[٨٣١] (قوله: وجمعها) أي: السنن، حيث أتى بها بصيغة الجمع، ولم يأت بها مفردة كما قال في "الكنز"^(٤): ((وسنته)).

[٨٣٢] (قوله: مستقلة بدليل وحكم) قال "ابن الكمال": ((أما الأول فظاهر عند من تأمل في

(١) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/٣٣/ب وما بعدها.

(٢) ص ٢٩٥-٢٩٦- "در".

(٣) أي: في بحث الغسل.

(٤) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الطهارة ٨/١.

وحكمها: ما يُوجَرُ على فعله، ويُلامُّ على تركه،.....

"الهداية"^(١) وسائر الكتب المطوّلة، وأمّا الثاني فلأنّ ما يترتّب على فعلِ السنّة وتركها من الثواب والعقاب يترتّب على كلّ فعلٍ منها وتركه منفردةً كانت أو مجتمعةً مع أخواتها، وليس الأمر في الفرض كذلك، فإنّ فرض الوضوء مجموعُ غسلِ الأعضاء الثلاثة ومسحِ الرأس، لا أنّ كلّاً منها فرضٌ مستقلٌّ يترتّب على فعله وتركه حكمُ الفرض، ولذلك آثر فيه صيغةَ المفرد، ومن لم يَتَّبِعْ لهذه الدقّة الأنيقة سلَكَ في الموضوعين مسلكَ الأفراد)) اهـ.

وعلى هذا فكان الأنسب لـ "المصنّف" أن يقول فيما مرّ^(٢): وركنُ الوضوء، بالإفراد لاتحاد الدليل - وهو الآية - واتحاد الحكم بدليل فساد البعض بترك البعض كما^(٣) قاله في "البحر"^(٤)، فافهم. [٨٣٣] (قوله: ما يُوجَرُ إلخ) ((ما)) مصدرية لا موصولة أو موصوفة واقعة على السنّة؛ لأنّ الحكم الثابت لها الأجر واللّوم على الفعل والترك، وليس الحكم هو الفعل الذي يُوجَرُ عليه، إلّا أن يُقال: إنّها موصولة أو موصوفة واقعة على الأجر، والعائدُ محذوف، أي: الأجر الذي يُوجَرُ، وعلى كلٍّ فالمناسبُ تأنيث الضمير في ((فعلك)) و ((تركك))، فافهم.

[٨٣٤] (قوله: ويلامُّ) أي: يُعَاتَبُ بالثناء، لا يُعَاقَبُ كما أفاده في "البحر"^(٥) و"النهر"^(٦)،

(قوله: إلّا أن يُقال: إنّها موصولة إلخ) أي: مع تقديرٍ لفظ: ما قبل: ((يُلامُّ)) واقعة على ((لوم)) مع تقديرٍ عائِدٍ أيضاً.

(١) "الهداية": كتاب الطهارة ١/١٢-١٣.

(٢) ص ٣٠٩ - "در".

(٣) ((كما)) ليست في "م".

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ١/١٨.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ١/١٧.

(٦) "النهر": كتاب الطهارة ٥/١.

لكنَّ في "التلويح"^(١): ((تركُ السنَّةِ المؤكَّدةِ قريبٌ من الحرام، يستحقُّ حرمانَ الشفاعةِ لقوله عليه الصلاة والسلام: ((مَنْ تَرَكَ سُنَّتِي لَمْ يَنْلُ شِفَاعَتِي^(٢))) اهـ.
وفي "التحرير"^(٣): ((أَنْ تَارَكَهَا يَسْتَوْجِبُ التَّضْلِيلَ وَاللُّومَ)) اهـ.
والمرادُ التَّركُ بلا عذرٍ على سبيل الإصرار كما في "شرح التحرير" لـ "ابن أمير حاج"^(٤).

(قوله: لكنَّ في "التلويح": تركُ السنَّةِ المؤكَّدةِ إلخ) قد يقال: لا مخالفةَ بين القول بترتُّبِ العقابِ واللُّومِ على الترك والقول بترتُّبِ التضييل والإثم عليه، فإنَّ الإثمَ هنا المترتَّبُ على ترك السنَّةِ جزاءهُ اللُّومُ وحرمانُ الشفاعةِ ونحوهما لا العقابُ بالنار، فلا يكونُ ما في "البحر" و"النهر" مخالفاً لِمَا نَقَلَهُ "المحشِّي"؛ إذ لا تلازمَ بين الإثمِ اليسيرِ والعقاب، على أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ قَصْدَ "الشارح" بيانُ ما يترتَّبُ على مجرَّدِ الترك وهو اللُّومُ، والإثمُ إمَّا جاءَ من الإصرار لا من مجرَّدِ الترك، وهذا على تسليمِ التلازمِ بين الإثمِ والعقاب، على أَنَّهُ يتركُ السنَّةَ يترتَّبُ اللُّومُ، ثُمَّ قد يحصلُ إثمٌ وعقابٌ وقد لا يحصلُ، فاللازمُ الغيْرُ المنفكُ ترتُّبُ اللُّومِ، وغيره منفكٌ، فلذا جُعِلَ الأوَّلُ حكمَها لا الثاني؛ إذ هو لا يترتَّبُ إلَّا في ترك المؤكَّدةِ على سبيل الإصرار، لا غيرها ولا فيها لا على سبيل الإصرار، تأمَّل.

(١) "التلويح": القسم الثاني من الحكم ١٢٦/٢.

(٢) لم نجد بهذا اللفظ، ولكن أخرج الخطيب في "تاريخ بغداد" ١٥٨/٤، وابن الجوزي في "الموضوعات" ١٤٧/١ - ١٤٨ بنحوه، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً، وفيه: ((أَنْ مَلِكاً يَتَادَى فِي كُلِّ يَوْمٍ: مَنْ تَرَكَ سَنَةً مُحَمَّدٌ ﷺ لَمْ يَرِدِ الْحَوْضَ، وَلَمْ تَدْرِكْهُ شِفَاعَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ))، قال الخطيب: هذا حديثٌ منكَّرٌ. وحكم بوضعه السيوطي في "الدلائل المصنوعة" ٩٢/١، وتابعه ابن عراق في "تنبيه الشريعة" ١٧٠/١ وغيرهم.

(٣) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الأوَّل - الفصل الثالث - بحث الرخصة والعزيمة ص ٢٥٩..

(٤) "التقرير والتحجير": ١٤٩/٢.

وكثيراً ما يعرفون به؛ لأنه محطّ مواقع أنظارهم،

ويؤيده ما سيأتي ^(١) في سنن الموضوع من أنه لو اكفى بالغسل مرةٍ إن اعتاده أتم، وإلا لا، وفي "البحر" ^(٢) من باب صفة الصلاة: ((الذي يظهر من كلام أهل المذهب أن الإثم منوطٌ بترك الواجب أو السنة المؤكدة على الصحيح؛ لتصريحهم بأن من ترك سنن الصلوات الخمس [١/٧٧ ق/ب] قيل: لا يأتهم، والصحيح أنه يأتهم، ذكره في "فتح القدير" ^(٣)، وتصريحهم بالإثم لمن ترك الجماعة مع أنها سنة مؤكدة على الصحيح، وكذا في نظائره لمن تبع كلامهم، ولا شك أن الإثم مقولٌ بالتشكيك، بعضه أشد من بعض، فالإثم لتارك السنة المؤكدة أخف من الإثم لتارك الواجب)) اهـ.

قال في "النهر" ^(٤) هناك: ((ويؤيده ما في "الكشف الكبير" ^(٥) معزياً إلى "أصول أبي اليسر" ^(٦): حكم السنة أن يُندب إلى تحصيلها، ويلازم على تركها مع لحوق إثم يسير)) ^(٧).

[٨٣٥] (قوله: وكثيراً إلخ) مفعولٌ مطلق، و((ما)) زائدة لتأكيد الكثرة، أي: ويعرفون بالحكم تعريفاً كثيراً.

[٨٣٦] (قوله: لأنه إلخ) المحطّ: موضع الحطّ مقابل الرفع، ومواقع: جمع موقع، مصدر ميمي بمعنى الوقوع، والأنظار: جمع نظرٍ بمعنى التأمل والتفكير، أي: لأن الحكم هو محل وقوع أنظارهم، أي: أنه المقصود للفقهاء.

(١) ص ٣٩٥-٣٩٧ - "در".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - ٣١٩/١.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب النوافل ٣٨٣/١.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٤٣/ب.

(٥) المسمى "كشف الأسرار": حكم السنة ٥٦٣/٢، لعبد العزيز بن أحمد، علاء الدين البخاري (ت ٧٣٠هـ)، وهو شرح "أصول البردوي". ("كشف الظنون" ١١٢/١، "الفوائد البهية" ص ٩٤-).

(٦) محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، صدر الإسلام البردوي (ت ٩٣هـ) له تصانيف كثيرة في الأصول والفروع، وكنى بأبي اليسر يُسَرُّ تصانيفه، على حين لقب أخوه فخر الإسلام بأبي العسر؛ لأن تصانيفه دقيقة متعسرة الفهم على أكثر الناس، كما في "الفوائد البهية" ص ١٢٥-١٨٨-٢٣٥، وانظر "الجواهر المضية" ٩٨/٤.

(٧) انظر بسط هذه المسألة في المقالة [٩٦٦] قوله: ((إن اعتاده أتم)).

وعرفها "الشُّمْنِي" ب: ((ما ثَبَّتَ بقوله عليه الصلاة والسلام أو بفعله، وليس بواجبٍ ولا مستحبٍّ))، لكنَّه تعريفٌ لمطلقها، والشرطُ في المؤكِّدة المواظبة مع تركٍ ولو حكماً، لكنَّ شأنَ الشروط أن لا تُذكرَ في التعاريف،.....

[٨٣٧] (قوله: وعرفها "الشُّمْنِي") أي: عرَّفَ السَّنةَ اصطلاحاً، أمَّا هي لغةٌ: فالطريقة مطلقاً ولو قبيحةً، "ط" (١).

[٨٣٨] (قوله: أو بفعله) ينبغي زيادته: أو تقريره، إلَّا أنَّه داخلٌ في الفعل؛ لأنَّه عدمُ النهي عمَّا يقع بين يديه عليه الصلاة والسلام، يعني: أنَّه كَفَّ، والكفُّ فعلٌ من أفعال النفس، "ط" (٢).

[٨٣٩] (قوله: وليس بواجبٍ) مراده به ما يُعمُّ الفرض، "ط" (٣).

[٨٤٠] (قوله: لكنَّه تعريفٌ لمطلقها) أي: لمطلقِ السَّنةِ الشَّامِلِ لقسميها، وهما: السَّنةُ المؤكِّدةُ المسماةُ سَنةَ الهدى، وغيرُ المؤكِّدةِ المسماةُ سَنةَ الزَّوالِ، وأمَّا المستحبُّ المرادُ للنفلِ والمندوبِ فهو قسمٌ لها لا قسمٌ منها كما قدَّمناه (٤)، فافهم.

وأفاد بالاستدراك أنَّ المراد من السَّنةِ هنا هو القسمُ الأوَّل، وبه صرَّحَ في "النهر" (٥)، تأمَّل.
[٨٤١] (قوله: ولو حكماً) كعدم الإنكار على مَنْ لم يفعل؛ لأنَّه يُنزَلُ منزلةَ التركِ حقيقةً، فدخلَ الاعتكافُ في العشرِ الأخيرِ من رمضان؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام وإنَّ واطَّ بَ عليه من غيرِ

(قوله: ينبغي زيادته: أو تقريره إلخ) فيه أنَّ مجردَ التقرير لا يدلُّ على السَّنةِ، بل لا بدَّ من قولٍ أو فعلٍ منه للدَّلالةِ عليها، فإنَّه قد يُقرُّ على المباح.

(قوله: فدخلَ الاعتكافُ في العشرِ الأخيرِ من رمضان) نازَعَ "الرَّحْمِي" في صحَّةِ التمثيلِ بهذا المثال،

(١) "ط": كتاب الطهارة ٦٦/١.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٦٦/١.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٦٦/١.

(٤) المَقُولَةُ [٨٢٩] قوله: ((وسنَّه إلخ)).

(٥) "النهر": كتاب الطهارة ق ٥/أ.

ترك - ومقتضاها وجوب الاعتكاف - لكن لما لم ينكر عليه الصلاة والسلام على من لم يعتكف كان ذلك منزلاً منزلاً عن ترك حقيقة، والمراد أيضاً المواظبة ولو حكماً لتدخل التراخي، فإنه ﷺ بين العذر في التحلف عنها، وهو خوف أن تُفرض علينا، "ط" (١) عن أبي السعود (٢). [١/٧٨ق]

ومُفاده: أن المواظبة بلا ترك تقيّد الوجوب، قال في "البحر" (٣): ((وظاهر "الهداية" (٤) يخالفه، فإنه في الاستدلال على سنية المضمضة والاستنشاق قال: لأنه عليه السلام فعلهما على المواظبة))، ثم قال في "البحر" (٥): ((والذي ظهر للعبد الضعيف أن السنة ما واطب عليه النبي ﷺ، لكن إن كانت لا مع الترك فهي دليل السنة المؤكدة، وإن كانت مع الترك أحياناً فهي دليل غير المؤكدة، وإن اقترنت بالإنكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب، فافهم هذا، فإن به يحصل التوفيق)) اهـ.

قال: ((وهو غير صحيح؛ لأنه سنة كفاية، وتارك المشروع كفاية فرضاً كان أو سنة لا يُنكر عليه؛ لأنه قد سقط بفعل البعض)) اهـ "سندي".

(قوله: قال في "البحر": وظاهر "الهداية" يخالفه إلخ) فيه أنه على ما قاله تحصل المابينة بينه وبين ما هو المشهور، وهو ما ذكره "الشارح" في تعريف السنة، والأولى في دفع ظاهر المنافة المأخوذة من "الهداية" أن يقال: إن مراده مع المواظبة، أي: ومع عدم الإنكار على من لم يفعله، فإنها لا تدل على الوجوب إلا مع الإنكار، ولم يرِد في المضمضة والاستنشاق إنكار على من لم يفعل، والمراد به الإنكار بالفعل على من ترك بالفعل أو يترك للمستقبل، وما في "البحر" اختراع منه.

(١) "ط": كتاب الطهارة ١/٦٦.

(٢) "فتح المعين": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٣٤٤-٣٥ باختصار.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١/١٧.

(٤) "الهداية": كتاب الطهارات ١/١٢.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ١/١٧.

وأوردَ عليه في "البحر"^(١) المباح بناءً على ما هو المنصورُ من أنَّ الأصل في الأشياء التوقفُ،
إلاَّ أنَّ الفقهاء كثيراً ما يلهجون بأنَّ الأصل الإباحة.....

قال في "النهر"^(٢): ((وينبغي أن يُقيدَ هذا بما إذا لم يكن ذلك الفعلُ المواظَبُ عليه مما اختصَّ وجوبُه به عليه الصلاة والسلام، أمَّا إذا كان كصلاة الضُّحى فإنَّ عدم الإنكار على مَنْ لم يفعل لا يصحُّ أن يُنزَلَ منزلة الترك، ولا بد أن يُقيدَ الترك بكونه بغير عذرٍ كما في "التحرير"^(٣) ليخرج المتروك لعذرٍ كالقيام المفروض، وكأنَّه إنما تركه لأنَّ الترك لعذرٍ لا يُعدُّ تركاً)) اهـ.

[٨٤٢] (قوله: وأوردَ عليه إلخ) أي: على تعريف "الشُّمْنِي"، وحاصلهُ النقضُ بعدم المنع؛ لأنَّه إذا كان الأصل في الأشياء التوقفُ - بمعنى عدم العلم بالحكم هل هو الإباحة أو الحظر؟ - لا تُعلمُ إباحةُ المباح إلاَّ بقوله عليه السلام أو فعله، فيدخل في تعريف السنَّة، إلاَّ أن يُزادَ في التعريف: ولا مباح، قال "ط"^(٤): ((وكذا يرِدُ المباح على القول بأنَّ الأصل الحظر)).

[٨٤٣] (قوله: إلاَّ أنَّ الفقهاء إلخ) جوابٌ عن الإيراد، قال في "الصحيح"^(٥): ((اللَّهَجُ بالشَّيء: الولوعُ به، وقد لَهَجَ بالكسرِ لَهَجًا إذا غُرِيَ به)) اهـ. والمعنى: أنَّهم ينطقون به كثيراً، "ط"^(٦).

(قوله: وينبغي أن يُقيدَ هذا بما إذا لم يكن إلخ) فيه أنَّ اختصاص الوجوب به عليه السَّلام مأخوذٌ من دليلٍ آخرٍ خارجيٍّ، لا من نفسِ المواظبة مع عدم الإنكار، حتَّى يقال: إنَّها في حقِّه واجبةٌ مع أنَّها وُجِدَ فيها التركُ الحكميُّ، فنفسُ المواظبة مع التركِ الحكميِّ دليلُ السنَّة في حقِّها وإن كانت في حقِّه واجبةً لدليلٍ آخرٍ، لكنَّ قصده بقوله: ((وينبغي إلخ)) أنَّ الضُّحى واجبةٌ في حقِّه مع أنَّها داخلَةٌ في تعريف السنَّة، فاحتاجَ لذكرِ هذا القيد، وعليه هي غيرُ داخلَةٍ في تعريف الواجبِ والسنَّةِ المذكورين.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ١٧/١.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق ٥/٥ بتصرف.

(٣) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الثالث في السنة ص ٣٣.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٦٦/١.

(٥) "الصحيح": مادة (لهج) وعبارة: ((إذا غري به))، وهما بمعنى.

(٦) "ط": كتاب الطهارة ٦٦/١ باختصار.

فالتعريفُ بناءً عليه.....

مطلب: المختارُ أنَّ الأصلَ في الأشياءِ الإباحة

أقول: وصرَّحَ في "التحرير"^(١): ((بأنَّ المختار أنَّ الأصلَ الإباحةُ عندَ الجمهورِ من الحنفيةِ والشافعيةِ)) اهـ.

وتبيَّه تلميذه العلامةُ "قاسم"، وجرى عليه في "الهداية"^(٢) من فصل الجِدَادِ وفي "الخانبة"^(٣) من أوائلِ الحظر والإباحة، وقال في "شرح التحرير"^(٤): ((وهو قولٌ معتزلةِ البصرة وكثيرٍ من الشافعيةِ وأكثرِ الحنفيةِ لا سيما العراقيين، قالوا: وإليه أشار "محمد" فيمنْ هُدِّدَ بالقتلِ على أكلِ الميتةِ أو شربِ الخمر، فلم يفعلْ حتى قُتِلَ بقوله: خفتُ أنْ يكونَ أنمًا؛ لأنَّ أكلَ الميتةِ وشربَ الخمر لم يحرمَّا إلَّا بالنهي عنهما، فجعلَ الإباحةُ أصلًا، والحرمَةُ [١/٧٨ق/ب] بعارضِ النهي)) اهـ.

ونقلَ أيضًا أنَّه قولُ أكثرِ أصحابنا وأصحاب "الشافعي" الشيخ "أَكْمَلُ الدين" في "شرح أصولِ الزدوي"^(٥)، وبه علِمَ أنَّ قولَ "الشارح" في باب استيلاء الكفار^(٦): ((إنَّ الإباحةَ رأيُ المعتزلةِ)) فيه نظرٌ، فتدبَّر.

[٨٤٤] (قوله: فالتعريفُ بناءً عليه) أي: على أنَّ الأصلَ الإباحةُ.

أقول: هذا الجوابُ نافعٌ فيما سَكَتَ عنه الشارع، وبقي على الإباحةِ الأصليةِ، أمَّا ما نصَّ

(قوله: أمَّا ما نصَّ على إباحتهِ أو فعَلَهُ عليه السلام فلا يَنْفَعُ) فيه أنَّ ما نصَّ الشارعُ على إباحتهِ أو فعَلَهُ

(١) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الأوَّل - الفصل الثاني في الحاكم ص ٢٣٠.

(٢) "الهداية": كتاب الطلاق - باب العدة ٣٢/٢.

(٣) "الخانبة": ٤٠٠/٣ (هامش الفتاوى الهندية).

(٤) "التقرير والتجيز": المقالة الثانية - الباب الأوَّل - الفصل الثاني ٩٩/٢.

(٥) المسمَّى بـ "التقرير": لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين الباهراني (ت ٧٨٦هـ) شرح "أصول فخر

الإسلام" الزدوي (ت ٤٨٢هـ). ("كشف الظنون" ١/١١٢، "الفوائد البهية" ص ١٩٥-).

(٦) المقولة [١٩٨٠٢]، قوله: ((لما أنَّ الصحيح إلخ)).

(البدايةُ بالنِّيَّةِ).....

على إباحته، أو فعَلَهُ عليه السلام فلا ينفع، وقد نصَّ في "التحريم"^(١): ((على أنَّ المباح يُطْلَقُ على متعلِّق الإباحة الأصلية كما يُطْلَقُ على متعلِّق الإباحة الشرعية))، فالأحسنُ في الجواب أنْ يقال: المرادُ بقوله في التعريف: ((ما ثبت)) ثبوتُ طلبه لا ثبوتُ شرعيته، والمباحُ غيرُ مطلوبِ الفعل، وإنما هو مخيرٌ فيه.

(٨٤٥) (قوله: البداية) قيل: الصوابُ البداءةُ بالهمز، وفيه نظرٌ؛ فقد ذَكَرَ في "القاموس"^(٢) من اليائِيَّ: ((بَدَيْتُ بالشَيْءِ، وبَدَيْتُ: ابتدأتُ)) اهـ، أي: بفتح الدَّالِّ وكسرِها^(٣).

مطلب: الفرقُ بين النِّيَّةِ والقصدِ والعزمِ

(٨٤٦) (قوله: بالنِّيَّةِ) بالتشديد، وقد تحقَّفُ، "فهستاني"^(٤). وهي لغةٌ: عزمُ القلبِ على الشَيْءِ، واصطلاحاً - كما في "التلويح"^(٥) - : ((قصدُ الطاعةِ والتقربِ إلى الله تعالى في إيجادِ^(٦) الفعل))، ودخلَ فيه المنهيَّات، فإنَّ المكلفَ به الفعلُ الذي هو كَفُّ النفس. ثم العزمُ والقصدُ والنِّيَّةُ اسمٌ للإرادة الحادثة،

تَبَيَّنَ الإباحةُ فيه بأنَّ الأصلَ في الأشياءِ الإباحة، ونصَّ الشارعُ أو فعَلَهُ إنما أفادَ حقيقةَ تقريرِ الثابت بالأصل.

(قوله: في إيجابِ الفعل) عبارةُ "البحر": ((إيجاد))، ثم رأيتُ نسخةَ الخطِّ كما في "البحر".

(قوله: ودخلَ فيه المنهيَّات) الضميرُ في ((فيه)) راجعٌ لإيجادِ الفعل كما هو في عبارة "البحر"، حيث قال: ((والراجعُ في الأصولُ أنَّه لا تكليفَ إلَّا بفعلٍ، فهو في النهي كَفُّ النفس))، فحيثُ دَخَلَ في إيجادِ الفعل وإنَّ كان المتبادرَ من عبارته أنَّه راجعٌ لتعريفِ النِّيَّةِ، وأنَّ قوله: ((المنهيَّات)) أي: النِّيَّةُ فيها، والقصدُ بما قاله دفعُ الاعتراضِ بأنَّ الأصوبَ في التعريفِ توجُّهُ القلبِ نحو إيجادِ الفعل أو تركِهِ.

(١) "التحريم": المقالة الثانية - الباب الأول - الفصل الثالث - مسألة: اختِلفَ في لفظِ المأمور به ص ٢٥٧.

(٢) "القاموس": مادة (بدي).

(٣) في "د" زيادة: ((نعم، قال في "النهاية الحديثية": يقال: بليتُ بالشَيْءِ بكسر الدال، أي: بدأتُ به، فلمَّا خُفِّفَ الهَمْزَةُ كَسَرَ الدَّالَّ، فانقلبتِ الهَمْزَةُ ياءً وليس هو من بنات الياء. اهـ)).

(٤) "جامع الرموز": كتاب الطهارة ١٩/١.

(٥) "التلويح": مسألة: لا بدَّ للمجاز من قرينة ٩٣/١.

(٦) في "ب" ((إيجاب))، وهو خطأ، وما أثبتناه من "الأصل" و"آ" و"م" صريحُ عبارة "التلويح"، وكذلك نقلها عنه صاحب "البحر"، وانظر "تقريرات الراعي".

أي: نية عبادة لا تصح إلا بالطهارة.....

لكن العزم المتقدم على الفعل، والقصد المقترب به، والنية المقتربة به مع دخوله تحت العلم بالمنوي، وعامه في "البحر"^(١).

مطلب: الفرق بين الطاعة والقربة والعبادة

[٨٤٧] (قوله: أي: نية عبادة) الأولى التعبير بالطاعة ليشمل نحو مس المصحف، فقد ذكر شيخ الإسلام "زكريا": ((أن الطاعة: فعل ما يثاب عليه، توقّف على نية أو لا، عرف من فعله لأجله أو لا. والقربة: فعل ما يثاب عليه بعد معرفة من يتقرب إليه به وإن لم يتوقّف على نية. والعبادة: ما يثاب على فعله ويتوقّف على نية، فنحو الصلوات الخمس والصوم والزكاة والحج من كل ما يتوقّف على النية قربة وطاعة وعبادة، وقراءة القرآن والوقف والعق والصلة ونحوها مما لا يتوقّف على نية قربة وطاعة لا عبادة، والنظر المؤدّي إلى معرفة الله تعالى طاعة لا قربة ولا عبادة)) اهـ.

وقواعد مذهبنا [١/٧٩ق/أ] لا تأباه، "حموي"^(٢). وإنما لم يكن النظر قربة لعدم المعرفة بالتقرب إليه؛ لأن المعرفة تحصل بعده، ولا عبادة لعدم التوقّف على النية.

[٨٤٨] (قوله: لا تصح الأولى: لا تحل كما في "الفتح"^(٣) ليشمل مثل مس المصحف والطواف. اهـ

"ح"^(٤).

(قوله: والنية المقتربة به) لا يصح هذا هنا لما أنه لا يشترط المقارنة كما يأتي له، كذا في "السندي" نقلاً عن "الرحمتي".

(قوله: وقواعد مذهبنا لا تأباه) سيأتي له في التيمم عد القراءة عبادة مقصودة إلا أنها تحل بدون طهارة؛ وعد دخول المسجد عبادة إلا أنها غير مقصودة، وكذا مس المصحف والسلام ورده وزيارته القبور، إلا أنها لا تتوقّف على الطهارة مع كونها مقصودة، وكذلك لـ "الشارح" في أوّل النكاح عد النكاح والأيمان من العبادات، والظاهر أن ما قاله "شيخ الإسلام" لا يوافق كلام أهل المذهب، تأمل.

(١) انظر "البحر": كتاب الطهارة ٢٥/١.

(٢) "غمر عيون البصائر": الفن الأوّل - القاعدة الأولى ٧٨/١.

(٣) "الفتح": كتاب الطهارات ٢٨/١.

(٤) "ح": كتاب الطهارة ق ٧/ب.

كوضوءٍ، أو رفع حدثٍ، أو امتثالٍ أمرٍ،

وفيه أنه لو قصدَ مسَّ المصحف لم يكن آتياً بالسنة كما أنه لو تيمم له لم تجز له الصلاة به، فإنَّ النيةَ المسنونة في الوضوء هي المشروطة في التيمم، وكذا في "حاشية" شيخ مشايخنا "الرحماني"^(١).

وبيانه: أنَّ الصلاة تصحُّ عندنا بالوضوء ولو لم يكن منويّاً بخلاف التيمم^(٢)، وإنما تسنُّ النية في الوضوء ليكون عبادةً، فإنه بدونها لا يسمَّى عبادةً مأموراً بها كما يأتي^(٣) وإنَّ صحَّت به الصلاة بخلاف التيمم، فإنَّ النية شرطٌ لصحة الصلاة به، فالنية في الوضوء شرطٌ لكونه عبادةً، وفي التيمم شرطٌ لصحة الصلاة به، ولما لم تصحَّ الصلاة بالتيمم المنوي به استباحة مسَّ المصحف عُلِمَ أنَّ الوضوء المنوي به ذلك ليس عبادةً، لكن قد يقال: لا يلزم من عدم صحة الصلاة بالتيمم المذكور عدم كون ذلك الوضوء عبادةً؛ لأنَّ صحة الصلاة أقوى، على أنَّ طهارة التيمم ضرورية^(٤)، فيحتاج في شروطها، ولذا شرطوا في التيمم نية عبادة مقصودة.

وظاهر كلامهم هنا أنَّ كون العبادة مقصودةً غير شرط في النية المسنونة للوضوء، فيدخل مثل مسَّ المصحف، والله تعالى أعلم.

[٨٤٩] (قوله: كوضوء إلخ) فيه أنَّ الوضوء ورفع الحدث ليسا عبادةً لعدم توقُّفهما على النية عندنا، بل هما قرينة وطاعة كما علمت، على أنَّهما ليسا مما لا يحلُّ إلا بالطهارة كما أفاده "ح"^(٥)؛ لأنَّ الوضوء عين الطهارة ورفع الحدث، وكذا امتثال الأمر بالوضوء لازمان من لوازم وجودها، فقوله: ((كوضوء)) ليس تمثيلاً للعبادة، بل تنظيرٌ للمنوي، ولا يخفى أنَّ الأصوب أنَّ يقول: أو وضوءٍ بالعطف على ((عبادة)).

(١) حاشية أبي البركات مصطفى بن محمد بن رحمة الله، زين الدين الشهير بالرحماني الآيوبي الأنصاري الدمشقي

(ت ١٢٠٥هـ) على "الدر المختار شرح تنوير الأبصار". ("حلية البشر" ١٠٣٦/٣، "الأعلام" ٢٤١/٧).

(٢) ((بخلاف التيمم)) ليست في "ب" و "م".

(٣) (المقولة [٨٥٠] قوله: ((وضُّرَحوا بأنَّه بدونها)).

(٤) من ((ذلك الوضوء)) إلى ((ضرورية)) ساقط من "٣".

(٥) "ح": كتاب الطهارة ق ٧/ب.

وما ذكرته من الاكتفاء بنية الوضوء هو ما حرم به في "الفتح"^(١)، وأيّده في "البحر"^(٢) و"النهر"^(٣)، حيثُ ذكر^(٤): ((أَنَّ الْمُسْتَفَادَّ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ نِيَّةَ الطَّهَارَةِ لَا تَكْفِي فِي تَحْصِيلِ السَّنَةِ، وَكَأَنَّهُ لَأَنَّهَا مُتَوَعَّجَةٌ إِلَى إِزَالَةِ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ، فَلَمْ يَنْوَ حُصُوصَ [١/٧٩ ب] الطَّهَارَةَ الصَّغْرَى، فَعَلَى هَذَا لَوْ نَوَى الْوَضُوءَ كَفَى؛ لِأَنَّهُ وَرَعَافَ الْحَدَثِ سُوءًا، بَلْ هُوَ أَحْصَى مِنْهُ؛ لِأَنَّ رَفْعَ الْحَدَثِ يَشْمَلُ الْغُسْلَ، فَكَانَ الْوَضُوءُ أَوْلَى)) اهـ.

لا يقال: تنوُّع رفع الحدث إلى الوضوء والغسل يقتضي أن يكون كالطهارة؛ لأننا نقول: تنوُّعُه لا يضر؛ لأنَّ الغسل في ضمنه وضوءٌ، فلم يكن ناوياً بخلاف ما أراد بخلاف تنوُّع الطهارة، فافهم.

وقد مشى "القلوري" في "مختصره"^(٥) على الاكتفاء بنية الطهارة، ووافقه في "السراج"^(٦)، لكنَّ ظاهر كلام "الزيلعي"^(٧) أنه خلافُ المذهب، وفي "الأشباه"^(٨): ((وعند البعض نيةُ الطهارة تكفي)).

أقول: ويؤيده ما في تيمُّم "البدائع"^(٩) عن "القلوري": ((الصحيحُ من المذهب أنه إذا نوى الطهارة أجزأه))، وحرم به في "البحر"^(١٠) هناك، لكن يُفرَّق بأنَّ الطهارة بالتراب لا تنوُّعٌ بخلافها بالماء، وذكر في "البحر"^(١١) هناك أيضاً: ((أَنَّ نِيَّةَ التَّيْمُمِ لَا تَكْفِي لَصِحَّتِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ خِلَافاً لِمَا فِي "النَّوَادِر"، وَلَا اعْتِمَادَ عَلَيْهِ، بَلِ الْمَعْتَمَدُ اشْتِرَاطُ نِيَّةٍ مُخْصُوصَةٍ)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الطهارة ٢٨/١.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٢٥/١.

(٣) "النهر": كتاب الطهارة ٦/٦.

(٤) أي: صاحب "الفتح".

(٥) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الطهارة ١٠/١.

(٦) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/١١ ق.

(٧) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ٥/١.

(٨) "الأشباه والنظائر": القاعدة الثانية في بيان تعيين المنوي وعدم تعيينه ص ٣١-.

(٩) "البدائع": كتاب الطهارة ٥٢/١ باختصار.

(١٠) "البحر": كتاب الطهارة - باب التيمم ١٥١/١.

(١١) "البحر": كتاب الطهارة - باب التيمم ١٥٨/١ - ١٥٩.

ولعلَّ الفرق بين التيمُّم والوضوء أنَّ كلَّ وضوءٍ تصحُّ به الصلاةُ بخلاف التيمُّم، فإنَّ منه ما لا تصحُّ به الصلاةُ كالتيتمُّ لمسَ مصحفٍ، فلذا لم تصحَّ نيَّةُ التيمُّم المطلق، تأمَّل.
هذا، وأوردَ في "البحر"^(١) على قوله: ((أو امتثال أمر))، ((أنَّه لا يتأتَّى قبل دخول الوقت؛ إذ ليس مأموراً به، إلَّا أن يقال: إنَّ الوضوء لا يكونُ نقلاً؛ لأنَّه شرطٌ للصلاة، وشرطُها فرضٌ، ولا يخفى ما فيه)) اهـ.

وأجاب "ط"^(٢): ((بأنَّه مأمورٌ به على طريق التندب قبل الوقت، وهو إحدى الثلاث التي المندوبُ فيها أفضلُ من الفرض^(٣))) اهـ.

أقول: وعلى القول بأنَّ سبب وجوبه الحدثُ يكونُ مأموراً به قبل الوقت وجوباً موسعاً إلى القيام إلى الصلاة كما سبقَ تقريره^(٤).

بقي هنا شيءٌ، وهو أنَّه إذا أرادَ تجديدَ الوضوء لا ينوي إزالةَ الحدث ولا إباحةَ الصلاة، ويمكنُ دفعه بأنَّ ينوي التجديد، فإنَّه مندوبٌ إليه، فيكونُ عبادةً كما في "شرح الشيخ إسماعيل"^(٥) عن "شرح البرِّجندى"^(٦).

أقول: فيه أنَّ التجديد ليس عبادةً لا تحلُّ إلَّا بالطهارة، فالأحسنُ أنْ يقال: إنَّه ينوي الوضوء بناءً على أنَّ نيَّته تكفي، أو ينوي امتثالَ الأمر؛ لأنَّ المندوب [١/ق/٨٠] مأمورٌ به حقيقةً أو مجازاً على الخلاف بين الأصوليين.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٢٥/١.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٦٦/١.

(٣) سيأتي ذكرُ هذه المسائل الثلاث مفصَّلةً ومنظومةً ص ٤١٨ وما بعدها.

(٤) المقولة [٦٠٠] قوله: ((وقيل: سببها الحدث)).

(٥) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/ق/٥١.

(٦) شرح عبد العلي بن محمد بن حسين البرِّجندى (ت بعد ٩٣٢هـ) على "النفاية مختصر الرقاية" لعبد الله بن مسعود، صدر

الشرعية الأصغر المحبوبي (ت ٧٤٧هـ). ("كشف الظنون" ١٩٧١/٢، "الفوائد البهية" ص ١٠٩، "هدية العارفين" ٥٨٦/١،

"الأعلام" ٣٠/٤).

وصرَّحُوا بأنه بدونها ليس بعبادة، ويأثم بتركها،.....

[٨٥٠] (قوله: وصرَّحُوا بأنه بدونها) أي: الوضوء بدون النية ليس بعبادة، وذلك كأنْ دَخَلَ الماءَ مدفوعاً أو مختاراً لقصد التبرُّد أو لمجرد إزالة الوسخ كما في "الفتح" ^(١)، قال في "النهر" ^(٢): ((لا نزاع لأصحابنا - أي: مع "الشافعي" - في أنَّ الوضوء المأمور به لا يصحُّ بدون النية، إنما نزاعهم في توقُّف الصلاة على الوضوء المأمور به، وأشار "أبو الحسن" الكرخي إلى هذا، وقال "الدَّوسي" في "أسراره" ^(٣): وكثير من مشايخنا يظنون أنَّ المأمور به من الوضوء يتأدَّى من غير نية، وهذا غلط، فإنَّ المأمور بعبادة، والوضوء بغير نية ليس بعبادة، وفي "مبسوط شيخ الإسلام" ^(٤): لا كلام في أنَّ الوضوء المأمور به لا يحصل بدون النية، لكنَّ صحَّة الصلاة لا تتوقَّف عليه؛ لأنَّ الوضوء المأمور به غير مقصود، وإنما المقصود الطهارة، وهي تحصل بالمأمور به وغيره؛ لأنَّ الماء مطهَّر بطبيعته)) اهـ.

[٨٥١] (قوله: ويأثم بتركها) أي: إنَّما يسيراً كما قدَّمناه ^(٥) عن "الكشف"، والمراد الترك بلا عذرٍ على سبيل الإصرار كما قدَّمناه ^(٦) أيضاً عن "شرح التحرير"، وذلك لأنها سنة مؤكَّدة لمواظبتها ﷺ عليها كما حقَّقه في "الفتح" ^(٧) راداً على "القلوري" ^(٨) حيث جعلها مستحبةً.

(١) "الفتح": كتاب الطهارات ٢٨/١.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق ٤/ب.

(٣) "الأسرار": لأبي زيد عبد الله أو عبد الله بن عمر بن عيسى الدَّوسي البخاري (ت ٤٣٠هـ). ("كشف الظنون" ٨٤/١، "الجواهر المضيئة" ٢/٤٩٩).

(٤) "المبسوط": لأبي بكر محمد بن الحسين بن محمد، شيخ الإسلام المعروف بـبكر خواهر زاده البخاري (ت ٤٨٣هـ)، و"مبسوطه" شرح لـ"مبسوط الإمام محمد" ممزوجاً به ويسمى "المبسوط الكبير". ("كشف الظنون" ١٥٨٠/٢ - ١٥٨١، "الفوائد البهية" ص ١٦٣). وتقدم كلام المؤلف عليه ص ٢٢٧- في المقالة [٤٦٧] قوله: ((في الروايات الظاهرة)).

(٥) المقالة [٨٣٤] قوله: ((ويلا)).

(٦) المقالة [٨٣٤] قوله: ((ويلا)).

(٧) "الفتح": كتاب الطهارات ٢٧/١ - ٢٨.

(٨) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الطهارة ١٠/١.

وبأنَّها فرضٌ في الوضوء المأمور به، وفي التوضُّؤ بسور حمارٍ.....

[٨٥٢] (قوله: وبأنَّها فرضٌ إلخ) الصواب أن يقال: وبأنَّها شرطٌ في كون الوضوء عبادةً لا مفتاحاً للصلاة، فإنَّ تاركَ النِّيَّةِ لا يعاقبُ عقابَ تركِ الفرض، وانتفاءُ اللازم يستلزمُ انتفاءَ الملزوم، والشرط لا يكونُ فرضاً إلاَّ إذا كان شرطاً للصحة، وهذا ليس كذلك، بل هو شرطٌ في كون الوضوء عبادةً فقط. اهـ "ح" (١).

يؤيِّده: أنَّ آية الوضوء لا دلالةَ لها على اشتراطِ النِّيَّةِ كما حقَّقه العلامة "ابنُ الكمال" في "شرحه" (٢) على "الهداية"، ونقله عنه "الحمويُّ" في "حاشية الأشباه" (٣)، وفي "البحر" (٤): ((وليست النِّيَّةُ بشرطٍ في كون الوضوء مفتاحاً للصلاة، إنما هي شرطٌ في كونه سبباً للشواب على الأصح، وقيل: يثاب (٥) بغير نِّيَّةٍ)) اهـ.

[٨٥٣] (قوله: بسور حمارٍ) نقله في "البحر" (٦) عن "شرح المجمع" و"الوقاية" (٧) معزياً "للكفاية" (٨)،

(قوله: يؤيِّده أنَّ آية الوضوء لا دلالةَ لها إلخ) ونقل "السنديُّ" عن "الخانوي" نقلاً عن "ابن الكمال":

(١) "ح": كتاب الطهارة ق ٨/ب.

(٢) شرح أحمد بن سليمان، شمس الدين المعروف بابن كمال باشا الرُّومي (ت ٩٤٠هـ) على "هداية" المرغيناني. ("كشف الظنون" ٢٠٣٧/٢، "الشقائق النعمانية" ص ٢٢٦، "الطبقات السنية" ٣٥٥/١).

(٣) "عمر عيون البصائر": القواعد الكلِّية ٥٨/١.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٢٥/١ - ٢٦.

(٥) ((ثاب)) ساقطة من "ت".

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ٢٥/١.

(٧) الذي في "البحر": ((النقاية))، ولم نجد هذه المسألة: ((فرضية النِّيَّةِ للتوضُّؤ بسور الحمار)) في "الوقاية" ولا في "النقاية" ولا في "الكفاية".

وفي "السعاية" في كشف ما في شرح الوقاية "للعامة للكتوبي: سنن الوضوء ص ٤١-١: ((والنِّيَّةُ شرطٌ في المقاصد من العبادات، وكلنا في التيمُّم، والوضوء بيند التمر وسور الحمار كما ذكره في "الأشباه" و"المجيب")، وفيها أيضاً من باب الأسرار ص ٤٨-: ((وفي "الخلاصة": هل يشترط النِّيَّةُ في التوضُّؤ بسور الحمار؟ اختلف المشايخ فيه، والأحوط أن ينوي)). اهـ. و"وقاية الرواية في مسائل الهداية" هي لمحمود بن أحمد بن عبيد الله، تاج الشريعة للمحبوبي. ("كشف الظنون" ٢٠٢٠/٢، "الفوائد البهية" ص ٢٠٧-).

(٨) لم نعر عليها في مظانها من "كفاية الكرلاني".

وينبذ تمر كالتيمم، وبأن وقتها عند غسل الوجه، وفي "الأشباه": ((ينبغي أن تكون عند غسل اليدين للرسغين لينال ثواب السنن)).....

وفي "الفتح"^(١): ((وختلفوا في النية بالتوضؤ به، والأحوط أن ينوي)) اهـ.

والظاهر أن المراد أن الأحوط القول بلزوم النية، تأمل.

[٨٥٤] (قوله: وينبذ تمر) [١/٨٠/ب] أي: على القول الضعيف يجوز الوضوء به، فهو كالتيمم؛ لأنه بدل عن الماء، حتى لا يجوز به حال وجود الماء، ويتقضى به إذا وجد، ذكره "القلوري" في "شرحه"^(٢) عن أصحابنا، "فتح"^(٣).

والظاهر أن العلة في سور الحمار كذلك؛ لأنه إنما يتوضأ به مع التيمم عند فقد الماء كما يأتي^(٤).

[٨٥٥] (قوله: وبأن وقتها) معطوف على قوله: ((بأنه بدونها)).

[٨٥٦] (قوله: ينبغي أن تكون) أي: النية، والذي رأيته في "الأشباه"^(٥): ((يكون)) بالياء

التحتية، أي: يكون وقتها.

((أن التحقيق أن الوضوء المأمور به يتأدى بدون نية))، وبين ذلك آتم بيان فأنظره، وقال "الفتال": ((هو تحقيق بالقبول حقيق)) اهـ. ووجه التأيد أن "ابن كمال" إنما نفى اشتراط النية لا فرضيتها، وكذلك في "البحر" إنما أثبت كونها شرطاً في كونه سبباً للثواب.

(قول "الشراح": وفي "الأشباه": ينبغي أن تكون إلخ) الذي ظهر أنه لا تنافي بين ما صرحوا به وما بحثه في "الأشباه" ونقله "القهستاني"، وذلك أن ما صرحوا به إنما هو في بيان وقتها بالنسبة لتحصيل الوضوء للمأمور به المشروط فيه النية، ومعناه أنه لا يتوقف كونه عبادة مأموراً بها إلا على الإتيان بها عند غسل الوجه، ولا يشترط الإتيان بها قبل سائر السنن، وما بحثه في "الأشباه" ونقله "القهستاني" إنما هو في وقتها بالنسبة لتحصيل ثواب السنن أيضاً.

(١) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في الأسار وغيرها ١/١٠٢.

(٢) هو شرح أبي الحسين أحمد بن محمد القلوري البغدادي (ت ٤٢٨هـ) على مختصر أبي الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي (ت ٤٠٣هـ). ("كشف الظنون" ٢/١٦٣٤، "الجواهر المضية" ١/٢٤٧، ٢/٤٩٣).

(٣) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في الأسار وغيرها ١/١٠٦.

(٤) المقالة [١٩٩٤] قوله: ((إن فقد الماء مطلقاً)).

(٥) "الأشباه والظائر": القاعدة الثانية: وقت النية ص ٤٤، والذي في نسختنا: ((تكون)) بالتاء موافقاً لما في "الدر".

قلت: لكن في "القَهْستاني"^(١): ((ومَحْلُهَا قَبْلَ سَائِرِ السُّنَنِ كما في "التحفة"، فلا تَسُنُّ عندنا قَبِيلَ غَسَلِ الْوَجْهِ كما تُفَرِّضُ عند "الشافعي") اهـ. وفيها: ((سَبْعُ سَوَالَاتٍ مشهورةٍ نَظَمَهَا "العراقي" فقال:.....

[مطلب: يستعمل الفقهاء كلمة ((ينبغي)) في مقام البحث فيما لا نقل فيه]
فعلى الأول ((ينبغي)). معنى يُطَلَّبُ، وعلى الثاني هي ما يستعملها العلماء في مقام البحث فيما لا نقل فيه، وهو المتبادر من "الأشباه".

[٨٥٧] (قوله: قلت لكن إلخ) استدراك على "الأشباه" بأن ما نَحْنُهُ منقول كما ذكره "الحموي"^(٢)، والأظهر أنه استدراك على قوله: ((عند غَسَلِ الْوَجْهِ))، قال في "إمداد الفتاح"^(٣): ((وَأَمَّا وَقْتُهَا فعند ابتداء الوضوء، حتى قبل الاستنجاء)) اهـ. أي: لأن الاستنجاء من سنن الوضوء، بل من أقوى سننه كما صرحوا به، ولهذا قيل: كان ينبغي ذكره هنا.

مطلب: ((سائر)) بمعنى ((باقي)) لا بمعنى ((جميع))

[٨٥٨] (قوله: قبل سائر السُّنَنِ) ((سائر)) هنا بمعنى باقي، لا بمعنى جميع، وإلا لكان محلها قبل نفسها. اهـ "ح"^(٤). وأفاد في "القاموس"^(٥): ((أنَّ استعماله بالمعنى الثاني وهم أو قليل)).
[٨٥٩] (قوله: فلا تُسَنُّ إلخ) حاصله أنه ليس محلُّ سُنَّتِهَا عندنا هو محلُّ فَرَضِئِهَا عند "الشافعي" الذي هو قبيل غَسَلِ الْوَجْهِ.

(قوله: فعلى الأول ينبغي معنى يُطَلَّبُ إلخ) المتبادر من صيغة ((ينبغي)) هو المعنى الثاني سواء كان الفعل

(١) "جامع الرموز": كتاب الطهارة ١٩/١.

(٢) "غمر عيون البصائر": الفن الأول - القاعدة الثانية - الموضع العاشر - شروط النية ١٥٥/١.

(٣) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في سنن الوضوء ق ٢٨/ب.

(٤) "ح": كتاب الطهارة ق ٨/أ.

(٥) "القاموس": مادة ((سأر)).

سَبْعُ سَوَالَاتٍ لَدِي الْفَهْمِ أَتَتْ تُحْكِي لِكُلِّ عَالِمٍ فِي النَّيَّةِ
حَقِيقَةُ حَكْمٍ مَحَلٌّ.....

[٨٦١] (قوله: لذي الفهم) أي: الإدراك، متعلق بقوله: ((أتَتْ))، أو بقوله: ((تحكى)) أي: تذكرُ، أو بـ((سؤالَاتٍ))، أو حالٍ منه، ومثله قوله: ((في النية))، لكن يزيد عليه جوازُ تعليقه بـ((عالمٍ)) على أن ((في)) بمعنى الباء.

[٨٦١] (قوله: حقيقة) قدّمنا^(١) بيانَ حقيقتها لغةً واصطلاحاً.

[٨٦٢] (قوله: حكم) هو أنها سنةٌ في الوضوء والغسل، وشرطٌ في المقاصد من العبادات كالصلاة والزكاة، وفي التيمم، وفي الوضوء بنيذ التمر وسؤر الحمار، وفي نحو الكفارات، وفي صيرورة النوي بها عبادة. [٨٦٣] (قوله: محلٌّ) هو القلب، فلا يكفي التلفُّظُ باللسان دونَه، إلّا أن لا يقدر أن يحضر قلبه لينوي به، أو يشكَّ في النية فيكفيه اللسان^(٢)، وهل يستحبُّ التلفُّظُ بها أو يسنُّ أو يكره^(٣)؟ فيه أقوال، اختارَ في "الهداية"^(٤) الأوّلَ لمن لا يجتمعُ عزيمته، وفي "الفتح"^(٥): ((لم يُنقلَ عن^(٦) "النبي ﷺ" وأصحابه التلفُّظُ بها لا في حديثٍ صحيحٍ ولا في ضعيفٍ))، [١/٨١ق/أ] وزاد "ابن أمير حاج"^(٧): ((ولا عن "الأئمة الأربعة"))، وتأمّله في "الأشباه"^(٨) في بحث النية.

بعدها بالتاء أو الباء، والتاء لا تُعينُ أنها بمعنى يُطلبُ، وأنها ليست مستعملةً في مقامِ البحث، تأمل.

(١) المقالة [٨٤٦] قوله: ((بالتنية)).

(٢) من ((إلّا أن لا يقدر...)) إلى هنا نقلُه في "الأشباه" عن "القنية" و"المحتسب".

(٣) تقدّم تفصيلُ هذه المسألة في المقالة [٥٤٩] قوله: ((تكفيه النية بلسانه))، وسيأتي في المقالة [٢٦٧٣] قوله: ((فيكفيه)).

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٤٥/١.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٣٢/١ بتصرف.

(٦) في "ب" ((على))، وهو تحريف.

(٧) "الحلية": شروط الصلاة - السادس: النية ٢/٤١ق/أ.

(٨) انظر "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية - المبحث التاسع - ص٤٦ - وما بعدها.

..... زمنٌ وشرطها والقصد والكيفية)).

(و) البداءة (بالتسمية).....

[٨٦٤] (قوله: زمنٌ) هو أوَّلُ العبادات ولو حكماً كما لو نوى الصلاة في بيته، ثم حضر المسجدَ وافتتح الصلاة بتلك النية بلا فاصلٍ يمنع البناء، وكنية الزكاة عند عزلٍ ما وجب، ونية الصوم عند الغروب، والحج عند الإحرام كما بسطه في "الأشباه"^(١).
[٨٦٥] (قوله: وشرطها)^(٢) هو الإسلام والتمييز والعلم بالمنوي، وأن لا يأتي بمنافٍ بين النية والمنوي، وبيانه في "الأشباه"^(٣).

[٨٦٦] (قوله: والقصد) أي: المقصود منها، مصدرٌ بمعنى اسم المفعول، قال في "الأشباه"^(٤): ((قالوا: المقصود منها تمييز العبادات من العادات، وتميز بعض العبادات عن بعض^(٥) كالإمساك عن المفطرات، قد يكون حميةً، أو لعدم الحاجة إليه، فما لا يكون عادةً، أو لا يلتبسُ بغيره لا تشترط كالإيمان بالله تعالى، والمعرفة، والخوف، والرجاء، والنية، وقراءة القرآن، والأذكار، والأذان)).
[٨٦٧] (قوله: والكيفية) أي: الهيئة، وهو منسوبٌ لكيف اسم الاستفهام؛ لأنها من شأنها أن يُسألَ بها عن حال الأشياء، فما يُجابُ به يقالُ فيه كيفيةً، فهي الهيئة التي يُجابُ بها السائل عن حال شيءٍ بقوله: كيف هو؟ كقوله: كيف زيد؟ فتقول: صحيح، أو سقيم، فيقالُ هنا: ينوي في الوضوء والغسل والتميم استحابة ما لا يحلُّ إلا بالطهارة أو رفع الحدث مثلاً، هذا ما ظهر لي، ثم رأيت نحوه في "الإمداد"^(٦)، فافهم^(٧).

(١) انظر "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية - المبحث السابع - ص ٤٣ - وما بعدها.

(٢) هذه المقولة ساقطة من "٣".

(٣) انظر "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية - المبحث العاشر ص ٥٢ - وما بعدها.

(٤) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية - المبحث الثاني ص ٢٥-٢٥ - بتصرف.

(٥) نقله في "الأشباه" عن "البنية" و"فتح القدير".

(٦) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في سنن الوضوء ق ٢٩/ب.

(٧) في "د" زيادة: ((قوله: والبداءة بالتسمية، وقيل: هي مستحبة، وصحيحة في "البداءة"، وكان سنده مُضعف الحديث، لكن كثرة طرق الحديث ترقيه إلى الحسن، فلذا ذهب كثيرٌ إلى سنيتها كالمؤلف وغيره، ورجحه "العيني" وصححه)).

قولاً، وتحصلُ بكلِّ ذكرٍ، لكنَّ الوارد عنه عليه الصلاة والسلام: ((باسمِ الله العظيم، والحمدُ لله على دين الإسلام)) (قبل الاستنجاء.....)

[٨٦٨] (قوله: قولاً) أشارَ به إلى أنه لا تنافي بين سنَّة الابتداء بها وبالنَّية وبغسل اليدين؛ لأنَّ النِّيَّة محلُّها القلبُ، والتسمية محلُّها اللسانُ، وغَسَلَ اليدين بالفعل، أفاده "ط"^(١). لكنَّ في "الشرنبلالية"^(٢): ((أنَّ مراعاة استحباب التلَفُّظ بالنِّيَّة يَفُوتُ البدء بالتسمية حقيقةً، فيكونُ إضافياً)) اهـ.

[٨٦٩] (قوله: وتحصلُ بكلِّ ذكرٍ) فلو كَبَّرَ أو هَلَّلَ أو حَمِدَ كان مُقيماً للسنة^(٣)، يعني لأصلها، وكما لها بما يأتي، أفاده في "النهر"^(٤).

[٨٧٠] (قوله: لكنَّ الوارد إلخ) قال في "الفتح"^(٥): ((لفظُها المنقولُ عن السلف - وقيل: عن النبي ﷺ - بسم الله العظيم، والحمدُ لله على الإسلام، وقيل: الأفضلُ بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوُّذ، وفي "المحتبى": يُجمَعُ بينهما)) اهـ.

وفي "شرح الهداية"^(٦) لـ "العيني"^(٧): ((المرويُّ عن رسول الله ﷺ [١/٨١ ب]: ((بسم الله، والحمدُ لله))، رواه "الطبراني"^(٨) في "الصغير" عن "أبي هريرة" بإسنادٍ حسنٍ)) اهـ.

[٨٧١] (قوله: قبل الاستنجاء) لأنَّه من الوضوء، والبداءة في الوضوء شرَّعتْ بالتسمية، "حلبة"^(٩).

(قوله: لأنَّه من الوضوء، والبداءة بالوضوء إلخ) مُفادُ هذا التعليلُ أنَّه إذا لم يقصدِ الوضوءَ لا يُسنُّ الغسلُ

(١) "ط": كتاب الطهارة ٦٧/١.

(٢) "الشرنبلالية": كتاب الطهارة ١٠/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) نقلاً عن "المحيط" كما في "النهر".

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ٥/٥ ب.

(٥) "الفتح": كتاب الطهارات ١٩/١.

(٦) للمسي بـ"البناءة": كتاب الطهارات ١٣٩/١. لأبي محمد وأبي الشاء محمود بن أحمد بدر الدين الحلبي العيني ثم القاهري

(٥٠٥هـ) شرح "هداية المرغباني". ("كشف الظنون" ٢/٢٠٣٥، "الضوء اللامع" ١٠/١٣١، "الفوائد البهية" ص٢٠٧).

(٧) "المعجم الصغير" ١٣٢-١٣١/١ برقم (١٩٦)، وأورده الهيثمي في "المجموع" ٢٢٠/١ وقال: رواه الطبراني في "الصغير"،

وإسناده حسن، وانظر كلام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في تعليقه على "المصنوع" ص٢٠٩-٢١١.

(٨) "حلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٣٦ أ.

وبعدة).....

وفيهما: ((ثُمَّ هَذَا كُلُّهُ - أَي: مَا ذُكِرَ مِنَ الْفَافِظِ التَّسْمِيَةِ - عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ، أَمَّا عِنْدَ الْاسْتِجْاءِ فَقِي "الصَّحِيحِينَ": أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخِلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(١)، وَزَادَ "سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ" وَ"أَبُو حَاتِمٍ" وَ"ابْنُ السَّكَنِ" فِي أَوَّلِهِ: ((بِسْمِ اللَّهِ)). وَالْخُبْثُ بَضْمَتَيْنِ - وَيَجُوزُ تَسْكِينُ الْبَاءِ عَلَى الْأَصَحِّ - : جَمْعُ خَبِيثٍ، وَالْخَبَائِثُ: جَمْعُ خَبِيثَةٍ، قِيلَ: الْمَرَادُ بِهِمَا ذِكْرُ الشَّيَاطِينِ وَإِنَائِهِمْ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ)).

[٨٧٢] ((قَوْلُهُ: وَبَعْدَهُ) لِأَنَّهُ حَالَ مَبَاشَرَةِ الْوُضُوءِ، "دَرَر"^(٢)). وَفِيهَا: ((أَنَّ عِنْدَ بَعْضِ الْمَشَايخِ تُسَنُّ قَبْلَهُ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ بَعْدَهُ^(٣)، فَالْأَحْوَضُ أَنَّ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا)) اهـ. وَاخْتَارَهُ فِي "الْهُدَايَةِ"^(٤) وَ"قَاضِي خَانَ"^(٥).

وَلَا التَّسْمِيَةَ، وَنَقَلَ "السَّنْدِيُّ" عَنْ "الْفَتَّالِ": ((أَنَّ تَقْدِيمَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْاسْتِجْاءِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْاسْتِجْاءَ مِنْ سَنَنِ الْوُضُوءِ، وَمَنْ لَمْ يَعتَبرْهُ مِنَ الْوُضُوءِ - وَإِنْ كَانَ مِنْ سَنَنِهِ؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةُ النِّجَاسَةِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَالْوُضُوءُ إِزَالَةُ الْحِكْمِيَّةِ - قَالَ بِتَأْخِيرِ غَسْلِ الْيَدَيْنِ عَنْهُ، وَالْأَحْوَضُ الْغَسْلُ مَرَّتَيْنِ لِتَحَقُّقِ الْبِدَاءِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ يَقِينًا))، قَالَ: ((هَذَا كُلُّهُ إِذَا اسْتَنْجَى بِقَصْدِ الْوُضُوءِ، وَإِلَّا فَلَا تَسْمِيَةَ وَلَا غَسْلَ يَدَيْنِ فِي أَوَّلِهِ)).

(١) الْبُخَارِيُّ (١٤٢) كِتَابُ الْوُضُوءِ - بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخِلَاءِ، وَمُسْلِمٌ (٣٧٥) كِتَابُ الْحَيْضِ - بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَرَادَ دُخُولَ الْخِلَاءِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤) وَ(٥) كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْخِلَاءَ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥) كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْخِلَاءَ، وَقَالَ: حَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ، وَالنَّسَائِيُّ ٢٠/١ كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ دُخُولِ الْخِلَاءِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٩٨) كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْخِلَاءَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا.

وَأَمَّا زِيَادَةُ (بِسْمِ اللَّهِ) فِي أَوَّلِهِ فَأَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي "الْمُصَنَّفِ" (٥) كِتَابُ الطَّهَارَاتِ - بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْخِلَاءَ، وَفِي الْبَابِ: عَنْ عَلِيٍّ، وَزَيْدِ بْنِ الْأَرْقَمِ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) "الدَّرَرُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١٠/١.

(٣) مِنْ (لأنَّهُ حَالٌ) إِلَى (وبعدَهُ) سَاقَطٌ مِنْ "الْأَصْلِ".

(٤) "الْهُدَايَةُ": كِتَابُ الطَّهَارَاتِ ١٢/١.

(٥) "الْخَانِيَّةُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ ٣٢/١. (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ"). وَقَاضِي خَانَ هُوَ اخْتِصَارُ لِقَاضِي خَقَانَ، وَالْخَقَانُ اسْمٌ لِمَلِكٍ التُّرْكِ. وَتَقَدَّمَتْ تَرْجُمَةُ "الْخَانِيَّةِ" ص ١٤٨ -

إِلَّا حَالَ انْكَشَافٍ، وَفِي مَحَلِّ نَجَاسَةٍ، فَيَسْمَى بِقَلْبِهِ، وَلَوْ نَسِيَهَا فَسَمَى فِي خِلَالِهِ لَا تَحْصُلُ
السَّنَةُ بِلِ الْمُنْدُوبِ، وَأَمَّا الْأَكْلُ فَتَحْصُلُ السَّنَةُ فِي بَاقِيهِ لَا فِيمَا فَاتَ،.....

[٨٧٣] (قَوْلُهُ: إِلَّا حَالَ انْكَشَافٍ إِيخ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يَسْمَى قَبْلَ رَفْعِ ثِيَابِهِ إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الْمَكَانِ
الْمَعْدُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَإِلَّا فَقَبْلَ دُخُولِهِ، فَلَوْ نَسِيَ فِيهِمَا سَمَى بِقَلْبِهِ، وَلَا يَحْرُكُ لِسَانَهُ تَعْظِيماً لِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى.
[٨٧٤] (قَوْلُهُ: بِلِ الْمُنْدُوبِ) قَالَ فِي "السَّرَاجِ" ^(١): ((إِنَّهُ يَأْتِي بِهَا لَثَلًا يَخْلُو وَضُوءَهُ عَنْهَا، وَقَالُوا:
إِنَّهَا عِنْدَ غَسَلِ كُلِّ عَضْوٍ مُنْدُوبَةٌ))، "نَهْر" ^(٢).

[٨٧٥] (قَوْلُهُ: وَأَمَّا الْأَكْلُ إِيخ) أَيْ: إِذَا نَسِيَهَا فِي ابْتِدَائِهِ.
وَأَعْلَمُ أَنَّ "الرَّيْلَعِي" ^(٣) ذَكَرَ: ((أَنَّهُ لَا تَحْصُلُ السَّنَةُ فِي الْوَضُوءِ))، وَقَالَ: ((بِخِلَافِ الْأَكْلِ، لِأَنَّ
الْوَضُوءَ عَمَلٌ وَاحِدٌ بِخِلَافِ الْأَكْلِ، فَإِنَّ كُلَّ لَقْمَةٍ فَعْلٌ مُبْتَدَأٌ))، قَالَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٤): ((وَلِهَذَا قَالَ فِي
"الْخَانِيَةِ" ^(٥): لَوْ قَالَ: كُلَّمَا أَكَلْتُ اللَّحْمَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ فَعَلَيْهِ بِكُلِّ لَقْمَةٍ دِرْهَمٌ ^(٦)؛ لِأَنَّ
كُلَّ لَقْمَةٍ أَكْلٌ)) اهـ.

وَذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٧): ((أَنَّ هَذَا التَّعْلِيلَ يَسْتَلْزِمُ فِي الْأَكْلِ تَحْصِيلَ السَّنَةِ فِي الْبَاقِي لَا
اسْتِدْرَاكَ مَا فَاتَ))، وَقَالَ "شَارِحُ الْمُنْيَةِ" ^(٨): ((وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ اسْتِدْرَاكَ لِمَا فَاتَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا
أَكَلَ أَحَدُكُمْ، فَنَسِيَ أَنْ يَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى طَعَامِهِ فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ»، رَوَاهُ "أَبُو
دَاوُدَ" وَ"الترمذي" ^(٩)، وَلَا حَدِيثَ فِي الْوَضُوءِ)) اهـ.

(١) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/ق ٩/أ يتصرف.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق ٥/ب.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ٤/١/أ يتصرف.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٢٠/١.

(٥) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل في الأكل ٦٠/٢ معزياً إلى أبي يوسف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) ((بدرهم)) ساقطة من "ب".

(٧) "الفتح": كتاب الطهارة ٢١/١.

(٨) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ص ٢٢-.

(٩) أخرجه أبو داود (٣٧٦٧) كتاب الأطعمة - باب التسمية على الطعام، والترمذي (١٨٥٩) كتاب الأطعمة - باب =

وليقُل: بِسْمِ اللّٰهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ.....

أي: فلو لم يكن فيه استدراكٌ لِمَا فاتَ لم يكن لقوله: ((أَوَّلُهُ)) فائدةٌ، ولا يمكنُ الاستدراكُ في الوضوء بقوله: بِسْمِ اللّٰهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ؛ لأنَّ الحديثَ وارِدٌ في الأكل، ولا حديثٌ في الوضوء، وقد يقال: إذا حَصَلَ به الاستدراكُ في الأكل مع أَنَّهُ أفعالٌ متعدِّدةٌ يحصلُ في الوضوء بالأوَّلَى؛ لأنَّه فعلٌ واحدٌ، [١/٨٢ق/أ] فيستفادُ ذلكُ بدلالةِ النصِّ لا بالقياس، ويؤيِّده ما نقلَهُ "العيني" في "شرح الهداية"^(١) عن بعض العلماء: ((أَنَّهُ إِذَا سَمِيَ فِي أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ أَجْزَأَهُ)).

[٨٧٦] (قَوْلُهُ: وَلِيَقُل: بِسْمِ اللّٰهِ (إِخ) أَي: إِذَا أَرَادَ تَحْصِيلَ السَّنَةِ فِيمَا فَاتَ، وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: مَا لَمْ يَقُلْ.

(تَمَتَّةٌ)

ما ذكرَهُ "المُصَنِّفُ": ((مَنْ أُنْزِلَ الْبِدَاعَةُ بِالتَّسْمِيَةِ سَنَةً)) هُوَ مُخْتَارُ "الطحاوي"^(٢) وكثيرٌ مِنَ التَّأَخَّرِينَ، وَرَجَّحَ فِي "الهداية"^(٣) نَدْبَهَا، قِيلَ: وَهُوَ ظَاهِرُ الرُّوَايَةِ، "نهر"^(٤). وَتَعَجَّبَ صَاحِبُ "البحر"^(٥) مِنَ الْمُحَقِّقِ

(قَوْلُهُ: أَي: فلو لم يكن فيه استدراكٌ لِمَا فاتَ لم يكن لقوله: أَوَّلُهُ فائدةٌ) قد يقال: إِنَّ فَائِدَتَهُ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَتَقَايَأُ مَا أَكَلَهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ، لَا حَصُولُ السَّنَةِ فِيمَا مَضَى قَبْلَهَا، أَوْ حَصُولُ الْبَرَكَةِ فِيمَا أَكَلَهُ أَوَّلًا أَوْ غَوَّ ذَلِكَ، فَفَنِي الْفَائِدَةُ بِالْكَلْبَةِ لَا يَصِحُّ.

= التسمية عند الطعام، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وأخرجه أحمد ٢٠٨/٦، وابن ماجه (٣٢٦٤) كتاب الأَطْعَمَةِ - باب التسمية عند الطعام، كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا.

(١) "البناءة": كتاب الطهارات ١/١٣٨.

(٢) "شرح معاني الآثار": كتاب الطهارة - باب التسمية على الوضوء ٢٩/١.

(٣) "الهداية": كتاب الطهارات ١/١٢.

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ٥/ب.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٢٠/١.

(و) البداءةُ (بغسلِ اليدين) الطاهرتين.....

"ابن الهمام" حيث رجَّح هنا^(١) وجوبها، ثم ذكَّر^(٢) في باب شروط الصلاة: ((أَنَّ الْحَقَّ مَا عَلَيْهِ عِلْمَاؤُنَا مِنْ أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ، كَيْفَ وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ "أَحْمَدُ": لَا أَعْلَمُ فِيهَا حَدِيثًا ثَابِتًا؟!))^(٣).

[٨٧٧] (قوله: والبداءةُ بغسل يديه)^(٤) قال "ابن الكمال": ((السَّنةُ تَقْدِيمُ غَسَلِ الْيَدِ، وَأَمَّا نَفْسُ الْغَسَلِ ففَرْضٌ، وَلِلإِشَارَةِ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى قَالَ: الْبِدَاءَةُ بِغَسَلِ يَدَيْهِ، وَلَمْ يَقُلْ: غَسَلُ يَدَيْهِ ابْتِدَاءً كَمَا قَالَ غَيْرُهُ)) اهـ.

[٨٧٨] (قوله: الطَّاهِرَتَيْنِ) أَمَّا غَسَلُ النَجَسَتَيْنِ فواجِبٌ، "بجر"^(٥).

(١) "الفتح": كتاب الطهارات ٢١/١.

(٢) أي: صاحب "البحر" لا المحقق ابن الهمام كما قد يُتوهم، حيث إنَّ صاحب "البحر" نقل كلام ابن الهمام، ثم عقَّبَ عليه بقوله: ((فالحقُّ ما عليه علماءنا من أنها مستحبة...))، فرعا تَوَهَّم أنَّ الكلام كله لابن الهمام في باب شروط الصلاة، وليس كذلك، انظر الفتح ٢٢٤/١، والبحر ٢٠/١.

(٣) أخرج هذه الملقولة عن الإمام أحمد البيهقي في سننه ٤٣/١ بسنده إليه، قال الحافظ ابن حجر في "أماله" على "الأذكار": ((لا يلزم من نفي العلم ثبوتُ العدم، وعلى التنزيل لا يلزم من نفي الثبوت ثبوتُ الضعف؛ لاحتمال أنَّ يُراد بالثبوت الصحة، فلا يتنفي الحسن، وعلى التنزيل لا يلزم من نفي الثبوت عن كلِّ فردٍ نفيه عن المجموع)). اهـ نقله السيوطي في "تحفة الأبرار بنكت الأذكار" ص ٣٥٠. فحديث التسمية في ابتداء الوضوء - وهو قوله ﷺ: ((لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه)) - قد جاء من طريق عنده من الصحابة، قال الزيلعي في "نصب الرأية" ٣/١: ((روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث سعيد بن زينة، ومن حديث الحذري، ومن حديث سهل بن سعد الساعدي، ومن حديث أبي سيرة)). اهـ ثم خرج الزيلعي هذه الروايات، قال ابن الصلاح: ((يُثبت مجموعها ما يثبت به الحديث الحسن)). اهـ نقله في "تحفة الأبرار" ص ٣٧٥، وحسنه أيضاً ابن الملقن في "البدر المنير" ٢٥٣/٣، وابن كثير في "تفسيره" ١٨/١، وابن حجر في "ال تلخيص الحبير" ٧٥/١ وغيرهم، ولكنَّ الحديث موزول بأنَّ المراد نفي الفضيلة كما في "الهداية" ٤/١، واحتجَّ البيهقي في "سننه" ٤٤/١ على عدم وجوب التسمية بحديث رفاعه بن رافع: ((لا تتمُّ صلاة أحدكم حتى يسبِّح الوضوء كما أمر الله به بغسل وجهه)) الحديث، فاستدلوا بهذا الحديث على عدم وجوب التسمية في الوضوء لأنَّ الله لم يأمر بالتسمية في آية الوضوء، والنبي ﷺ لم يأمر بها في الحديث المذكور.

(٤) قوله: ((بغسل يديه)) لعلها نسخته التي كتب عليها، وإلَّا فالذي في نسخ الشارح: ((بغسل اليدين)) اهـ مصححه.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ١٨/١ يتصرف.

ثلاثاً، قبل الاستنجاء وبعده، وقيد الاستيقاظ اتفاقاً،.....

[٨٧٩] (قوله: ثلاثاً) لم يكفِ بقول "المصنف" الآتي^(١): ((وتليث الغسل))؛ لأن المتبادر

منه أن المراد به غسل الأعضاء الثلاثة، فافهم.

قال في "الحلبة"^(٢): ((والظاهر أنه لو نقص غسلهما عن الثلاث كان آتياً بالسنة تاركاً لكمالها، على أنه في رواية عند "أصحاب السنن الأربع"^(٣) لحديث المستيقظ أنه ﷺ قال: «مرتين أو ثلاثاً»، وقال "الترمذي": حسن صحيح)).

[٨٨٠] (قوله: قبل الاستنجاء وبعده) قال في "النهر"^(٤): ((ولا خفاء أن الابتداء كما

يُطلق على الحقيقي يُطلق على الإضافي أيضاً، وهما ستان لا واحدة)) اهـ.

[٨٨١] (قوله: وقيد الاستيقاظ) أي: الواقع في "الهداية"^(٥) وغيرها تبعاً لحديث "الصحيحين":

((إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها))^(٦)، ولفظ "مسلم": «حتى يغسلها ثلاثاً؛ فإنه لا يدرى أين باتت يده».

[٨٨٢] (قوله: اتفاقاً) أي: غير مقصود الذكر للاحتراز عن غيره، قال في "العناية"^(٧):

(١) ص ٣٩٤ - "در".

(٢) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/ق ٣٣/ب.

(٣) أبو داود (١٠٤) كتاب الطهارة - باب في الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها، والترمذي (٢٤) كتاب

الطهارة - باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها، وقال: هذا حديث

حسن صحيح، والنسائي ٢١٥/١ كتاب الطهارة - باب الأمر بالوضوء من النوم، وابن ماجه (٣٩٣) كتاب الطهارة

- باب الرجل يستيقظ من منامه هل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها؟

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ٥/أ.

(٥) "الهداية": كتاب الطهارات ٢١/١.

(٦) أخرجه البخاري (١٦٢) كتاب الوضوء - باب الاستحجار وترأ، ومسلم (٢٧٨) كتاب الطهارة - باب كراهة غمس

الترضى وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء، وأخرجه مالك (٩) كتاب الطهارة - باب وضوء النائم إذا قام إلى

الصلاة، وأحمد ٤٥٥/٢ - ٤٧١، وأبو داود (١٠٥١٠٣) كتاب الطهارة - باب في الرجل يدخل يده في الإناء قبل

أن يغسلها، وابن حبان (١٠٦٥) كتاب الطهارة - باب سنن الوضوء، جميعهم عن أبي هريرة ؓ مرفوعاً.

(٧) "العناية": كتاب الطهارات ١٨/١ (هامش "فتح القدير").

ولذا لم يقل: قبل إدخالهما الإناء لئلا يتوهّم اختصاصُ السنّة بوقت الحاجة؛ لأنّ مفاهيم الكتب حجةٌ.....

((خصّ "المصنّف" - يعني صاحب "الهداية" - بالمستيقظ تبرّكاً بلفظ الحديث، والسنّة تشملُ المستيقظ وغيره، وعليه الأكثرون)) اهـ.

ومنهم من قال: إنّه مقصودٌ، وإنّ غسلهما لغير المستيقظ أدبٌ كما في "السراج"^(١)، وفي "النهر"^(٢): [١/٨٢ق/٨٢] ((الأصحُّ الذي عليه الأكثرُ أنّه سنّةٌ مطلقاً، لكنّه عند توهّم النجاسة سنّةٌ مؤكّدةٌ كما إذا نام لا عن استنجاء، أو كان على بدنه نجاسةٌ، وغير مؤكّدةٍ عند عدم توهّمها كما إذا نام لا عن شيءٍ من ذلك، أو لم يكن مستيقظاً عن نومٍ)) اهـ. ونحوه في "البحر"^(٣).
[٨٨٣] (قوله: ولذا) أي: لكون القيد اتفاقياً، وأنّ الغسل سنّةٌ مطلقاً.

[٨٨٤] (قوله: بوقت الحاجة) أي: إلى إدخالهما الإناء، "ابن كمال". فيكون مفهومه أنّه إذا لم يحتج إلى ذلك - بأن كان الإناء صغيراً يمكن رفعه والصبُّ منه - لا يُسنُّ غسلهما مع أنّه يُسنُّ مطلقاً.

مطلبٌ في دلالة المفهوم

[٨٨٥] (قوله: لأنّ مفاهيم الكتب حجةٌ علّةٌ لتوهّم، أي: إنّه لو قال ذلك لتوهّم ما ذكر لأنّ إلخ. والمفاهيم: جمع مفهوم، وهو دلالة اللفظ على شيءٍ مسكوتٍ عنه، وهو قسمان: مفهوم الموافقة: وهو أن يكون المسكوتُ عنه - أي: غير المذكور - موافقاً للمنطوق، أي: المذكور في الحكم كدلالة النهي عن التأفيف على حرمة الضرب، وهذا يُسمّى عندنا دلالة النصّ، وهو معتبرٌ اتفاقاً، ومفهوم المخالفة بخلافه، وهو أقسام: مفهوم الصفة، والشرط، والغاية، والعدد، واللقب، وهو معتبرٌ عند "الشافعي"^(٤) إلّا مفهوم اللقب، قال في "التحرير"^(٤): ((والمفاهيمُ ينقون مفهوم المخالفة بأقسامها في كلام الشارع فقط)) اهـ.

(١) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٨ ق/٨/ب.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ٥/١٠٠ ق/٥/أ.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١/١٨٠ ق/١/١٨٠.

(٤) "التحرير": المقالة الأولى - الفصل الثاني - تقسيم المفهوم ص ٣١٠.

بخلاف أكثر مفاهيم النصوص، كذا في "النهر"^(١)، وفيه^(٢) من الحج: ((المفهوم معتبر في الروايات اتفاقاً،

فأفاد: أنه في الروايات ونحوها معتبر بأقسامه حتى مفهوم القلب، وهو: تعليق الحكم بحامد كقولك: صلاة الجمعة على الرجال الأحرار، فيفهم منه عدم وجوبها على النساء والعبيد، وفي "شرح التحرير"^(٣) عن شمس الأئمة "الكردي": ((أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطابات الشارع، فأما ما في متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات فيدل)) اهـ. وتوضيح هذا المحل يطلب من "حواشينا" على "شرح المنار"^(٤).

[مطلب: من النصوص ما يُعتبر فيها مفهوم المخالفة عند الحنفية كنص العقوبة]

[٨٨٦] (قوله: بخلاف أكثر مفاهيم النصوص) كآليات والأحاديث لكونها من جوامع الكلم، فتجمل فوائد كثيرة تقتضي تخصيص المنطوق بالذكر، ولذا ترى الخلف يستفيدون منها ما لم يدركه السلف بخلاف الروايات، فإنه قلما يقع فيها تفاوت الأنظار، والمراد مفاهيم المخالفة، أمّا مفاهيم الموافقة فمعتبرة [١/٨٣ ق/١] مطلقاً كما قدمناه^(٥)، وقد بالأكثر لأن من النصوص ما يُعتبر مفهومه كنص العقوبة كما يأتي^(٦).

[٨٨٧] (قوله: وفيه من الحج) ^(٧) أي: في "النهر"^(٨) من كتاب الحج عند ذكر الجنائيات.

[٨٨٨] (قوله: في الروايات) أي: عن الأئمة، والمراد في أكثرها كما يأتي^(٩).

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق/٥/أ.

(٢) "النهر": باب الجنائيات - فصل في جزاء الصيد ق/١٥٣/أ تقرأ عن "الحواشي السعدية".

(٣) "التقرير والتحريم": ١١٧/١.

(٤) انظر "نسمات الأسحار": فصل التخصيص على الشيء باسمه العلم ص ١٠٠.

(٥) في المقالة السابقة.

(٦) المقالة [٨٩٣] قوله: ((كما في قوله تعالى إلخ)).

(٧) في "م": ((الحدة))، وهو تحريف.

(٨) "النهر": ق ١٥٣/أ.

(٩) ص ٣٦٩-٣٧٠. قوله: ((وأما اعتباره)) "در".

ومنه أقوال الصحابة))، قال ^(١): ((وينبغي تقييده بما يُدرك بالرأي، لا ما لا يُدرك به))
 اهـ. وفي "القهستاني" ^(٢) عن حلود "النهاية": ((المفهوم معتبرٌ في نصّ العقوبة كما في
 قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحُجُونَ﴾ [المطففين- ١٥]، وأما اعتباره في الرواية....

[٨٨٩] (قوله: ومنه) أي: من الذي يُعتبر مفهومه اتفاقاً، "ط" ^(٣).

[٨٩٠] (قوله: تقييده) أي: ما ذكر من اعتبار المفهوم في أقوال الصحابة، "ط" ^(٤).

[٨٩١] (قوله: بما يُدرك بالرأي) أي: ما للعقل فيه مجالٌ وتصرفٌ، "ط" ^(٥).

[٨٩٢] (قوله: لا مالم يُدرك به) ^(٦) أي: لأنّه في حكم المرفوع، والمرفوع نصٌّ، والنصُّ

لا يعتبر مفهومه، "ط" ^(٧).

أقول: ولهذا اتفق أصحابنا على تقليد الصحابة فيما لا يُدرك بالرأي كما في أقلّ
 الحيض، قالوا: إنّ ثلاثة أيامٍ أخذاً بقول "عمر" ^(٨) رضي الله تعالى عنه لتعين جهة السماع.
 [٨٩٣] (قوله: كما في قوله تعالى إلخ) لأنّ أهل السنّة ذكروا من جملة الأدلة على جواز
 رؤيته تعالى في الآخرة هذه الآية، حيث جعل الحجب عن الرؤية عقوبةً للفجّار، فيفهم منه
 أنّ المؤمنين لا يُحجبون، وإلّا لم يكن ذلك عقوبةً للفجّار.

٧٥/١

(قوله: فيفهم منه أنّ المؤمنين لا يُحجبون، وإلّا لم يكن ذلك عقوبةً للفجّار) وأشار "الرحمني": ((بأنّه تعالى
 لمّا قال إظهاراً لحسran الكافرين: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ﴾ [المطففين- ١٥] دلّ على أنّ المؤمنين غيرُ محجوبين؛ لأنّهم

(١) أي: صاحب "النهر".

(٢) "جامع الرموز": كتاب الطهارة ١٥/١ بتصرف.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٦٨/١.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٦٨/١.

(٥) "ط": كتاب الطهارة ٦٨/١.

(٦) قوله: ((لا ما لم يُدرك به)) هكذا بخطّه، والذي في نسخ الشارح: ((لا ما لا يدرك به)) اهـ مصحّحه.

(٧) "ط": كتاب الطهارة ٦٨/١.

(٨) لم نجد هذا الأثر مستنداً، ولكن نقله العيني في "البنية" ٦١٩/١ عن القموري، ولم نره في غير هذا الموضع، وإنّما
 وجدنا تقدير سيدنا عمر لمُدّة النفاس لا الحيض، أمّا تقدير مدة الحيض فوردت عن عدّة من الصحابة ليس فيهم
 عمر، وسيأتي في المقولة [٢٥٧٤] قوله: ((وكذا رواه الدارقطني)).

فَأَكْثَرِيَّ لَا كَلِيَّ)) (إِلَى الرُّسْغَيْنِ) بِالضَّمِّ: مَفْصِلُ الْكَفِّ بَيْنَ الْكُوعِ وَالْكَرْسُوعِ، وَأَمَّا
الْبُوعُ فَفِي الرَّجُلِ، قَالَ: [طَوِيل]
وَعَظْمٌ يَلِي الْإِبْهَامَ كُوعٌ وَمَا يَلِي
لِخَنْصَرِهِ الْكَرْسُوعُ وَالرُّسْغُ فِي الْوَسْطِ

[٨٩٤] (قَوْلُهُ: فَأَكْثَرِيَّ لَا كَلِيَّ) يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ^(١) عَنْ "النَّهْرِ"، وَمِنْ غَيْرِ الْأَكْثَرِ مَا
مَرَّ^(٢) مِنْ تَقْيِيدِ "الْهِدَايَةِ" بِالْمُسْتَقْبَظِ.

[٨٩٥] (قَوْلُهُ: إِلَى الرُّسْغَيْنِ) تَنْثِيَةُ رُسْغٍ بِالسَّيْنِ وَالصَّادِ، وَبِضْمٍ فَسْكَوْنٍ أَوْ بِضْمَتَيْنِ، أَفَادَهُ فِي
"الْقَامُوسِ"^(٣).

[٨٩٦] (قَوْلُهُ: مَفْصَلُ الْكَفِّ) عَلَى وَزْنِ مَنَبَرٍ: مَلْتَقَى الْعِظْمَيْنِ مِنَ الْجَسَدِ، "قَامُوس"^(٤). وَهُوَ
اسْمُ جَنْسٍ يَصْدُقُ عَلَى مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ، فَلِذَا سَاغَ تَقْسِيرُ الْمُثْنِيِّ بِهِ، تَأَمَّلْ.

[٨٩٧] (قَوْلُهُ: قَالَ) أَيِ: الشَّاعِرِ، وَتَسَاهَلُوا فِي حَذْفِ فَاعِلِهِ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُولُ
النَّظْمَ إِلَّا شَاعِرٌ، "ط"^(٥).

[٨٩٨] (قَوْلُهُ: لَخَنْصَرِهِ) أَيِ: الشَّخْصِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَقَامِ، "ط"^(٦).

[٨٩٩] (قَوْلُهُ: فِي الْوَسْطِ) فِي بَعْضِ النُّسخِ: ((مَا وَسْطَ))، أَيِ: مَا تَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا.

لَوْ حُجِّبَ لَمْ يَكُنْ فِي حِجْبِ الْكُفَّارِ إِهَانَةً لَهُمْ لِاسْتَوَاءِ الْكُلِّ فِيهِ، فَهَذَا لَمْ يُفْهَمْ مِنْ مَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ، بَلْ مِنْ هَذَا
الدَّلِيلِ، وَهُوَ إِهَانَتُهُمْ بِالْحَرَمَانِ)) اهـ "سَنَدِي".

(١) ص-٣٦٧ وما بعدها "در".

(٢) المقولة [٨٨١] قوله: ((وَقِيدَ الْاسْتِيقَاطُ)) والمقولة [٨٨٢] قوله: ((اتَّفَاقِي)).

(٣) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((رُسْغٍ)) وَ((رُصْغٍ)).

(٤) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((فَصْلٍ))، وَعِبَارَتُهُ: ((الْفَصْلُ كَثِيرٌ: اللِّسَانُ، وَالْفَصْلُ: كُلُّ مَلْتَقَى عِظْمَيْنِ مِنَ الْجَسَدِ كَالْمَفْصِلِ،
وَالْمَفَاصِلُ: مَفَاصِلُ الْأَعْضَاءِ، الْوَاحِدُ كَمَنْزَلٍ))، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الَّذِي كَثُرَ - فِي كَلَامِ "الْقَامُوسِ" - هُوَ اللِّسَانُ لَا مَلْتَقَى
الْعِظْمَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٥) "ط": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ٦٨/١.

(٦) "ط": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ٦٨/١.

وعظم يُلبي إبهامَ رجلٍ ملقَّبَ بـيُوعٍ فخذُ بالعلمِ واحذرَ من الغَلَطِ
ثم إن لم يمكن رفعُ الإناءِ أدخلَ أصابعَ يسراه مضمومةً،.....

[٩٠٠] (قوله: فخذُ بالعلمِ) الباء زائدة أو أصلية، والمفعول محذوف، أي: خذْ هذه المسائل بعلمٍ لا بظنٍ؛ لأنه قد يُوقِعُ في الغلط، أو ضمَّنَ ((خذُ)) معنى الظفر.

[٩٠١] (قوله: ثم إن لم يمكن إلخ) ((ثم)) للترتيب والتراخي في الإخبار؛ لأنه من تَمَّةِ أوَّلِ الكلام، وفي كَيْفِيَّةِ الغَسْلِ تفصيلٌ ذَكَرَ "الشارح" الحُفَيَّيَّ منه وتركَ الظاهرَ، قال في "النهر"^(١): ((ثم كَيْفِيَّةُ هذا الغَسْلِ: أنَّ الإناءَ إنْ أمْكَنَ رَفْعُهُ غَسَلَ اليمينَ ثم اليسرى ثلاثاً، وإنْ لم يمكنَ - لكنْ معه إناءٌ صغيرٌ - فكذلك، وإلاَّ أدخلَ أصابعَ يده اليسرى مضمومةً [١/٨٣ ب] دون الكفِّ، وصبَّ على اليمينِ، ثم يُدْخِلُها ويُغسِلُ اليسرى))^(٢) اهـ.

وفي "البحر"^(٣): ((قالوا: يكره إدخالُ اليدِ في الإناءِ قبلَ الغَسْلِ للحديث، وهي كراهةٌ تنزيهيةٌ؛ لأنَّ النهيَ فيه مصروفٌ عن التحريم بقوله: ((فإنه لا يدري أين باتت يده))^(٤)، فالنهي محمولٌ على الإناء الصغير أو الكبير إذا كان معه إناءٌ صغيرٌ، فلا يُدْخِلُ يدهُ أصلاً، وفي الكبير على إدخال الكفِّ، كذا في "المستصفى" وغيره، وفي "شرح الأقطع"^(٥): يكره الوضوء بالماء الذي أدخلَ المستيقظُ يدهُ فيه لاحتمال النجاسة كالماء الذي أدخلَ الصبيُّ يدهُ فيه)) اهـ.

أقول: وظاهرُ التعليل أنه لو نامَ مستنجياً ولا نجاسةَ عليه لا يكره إدخالُ يده ولا الوضوءُ مما أدخلَ

(قوله: ثم كَيْفِيَّةُ هذا الغَسْلِ إلخ) أي: الغَسْلِ للمسنون، وقد نقلَ هذه الكَيْفِيَّةُ في "الذُرر" عن "الكافي" وغيره.

(قوله: وظاهرُ التعليل أنه لو نامَ مُسْتَنْجِياً إلخ) فيه أنَّ احتمالَ حدوثِ النجاسة موجودٌ مع عدمِ علمه بها، وكذلك احتمالُ إدخالِ يده في معدنها كما حُكِيَ ذلك في بعض الكتب عَمَّنْ أنكرَ ذلك.

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق ٥/ب.

(٢) قوله: ((ويغسل اليسرى)) ليس في "النهر".

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١/٩١.

(٤) تقدَّم تخريجُه ص ٣٦٦.

(٥) أبو نصر أحمد بن محمد بن محمد المعروف بالأقطع البغدادى (ت ٤٧٤هـ)، له "شرح مختصر الطحاوي" و"شرح مختصر القدوري". ("كشف الظنون" ١٦٢٧/٢ - ١٦٣١، "الجواهر المضية" ٣١١/١).

وصبَّ على اليمنى لأجل التيامن،.....

يدَّه فيه لعدم احتمال النجاسة، تأمَّل.

[٩٠٢] (قوله: وصبَّ على اليمنى) أي: ثم يُدخِلُها ويغسلُ اليسرى كما مرَّ^(١).

[٩٠٣] (قوله: لأجل التيامن) فيه جوابٌ عمَّا قيل: لا حاجة إلى الصبِّ على كلِّ واحدةٍ من كَفَيْهِ على حدةٍ؛ لأنَّه يمكنُ غَسْلَ الكَفَيْنِ بما صبَّه على الكفِّ اليمنى كما هو العادة. ورَدَّه في "الدرر"^(٢): ((بأنَّ فيه ترجيحاً لعادة العوامِّ على عُرْفِ الشرع - أي: لأنَّ عُرْفَ الشرع البداءة باليمين - وبأنَّ نقلَ البِلَّةِ في الوضوء من إحدى اليدين أو الرَّجْلَيْنِ إلى الأخرى لا يجوزُ بخلاف الغسل)) اهـ.

أقول: لكنَّ ذَكَرَ في "الحلبة"^(٣): ((أنَّ ظاهر الأحاديثِ الجمعُ بينهما، وأنه نصٌّ غيرُ علمائنا على أنَّه لا يستحبُّ التيامنُ هنا كما في غَسْلِ الخُذَيْنِ والمتخثرين ومسحِ الأذنين والخفَّين، إلَّا إذا تعدَّرَ ذلك فحينئذٍ يُقدِّمُ اليمنى منهما، والقواعد لا تنبئ عنه)). اهـ ملخصاً.

لكنَّ يشكِّلُ عليه مسألة نقل البِلَّةِ، وقد يجاب: بأنَّ نقل البِلَّةِ يجوزُ هنا بدليل ظاهر الأحاديثِ، فتكون حينئذٍ عادة العوامِّ موافقةً لعُرْفِ الشرع، ولذا قال "ابن حجر" في "التحفة"^(٤): ((ويسنُّ غَسْلُهُما معاً للاتِّباع))، انتهى فليتأمَّل^(٥).

(قوله: أقول: لكنَّ ذَكَرَ في "الحلبة": أنَّ ظاهر الأحاديثِ إلخ) ما ذَكَرَهُ في "الحلبة" بحث فيما نقلَهُ أهلُ المذهب في كَيْفِيَّةِ الغَسْلِ المسنون، واللازم اتِّباعُهُم فيما قالوه.

(١) في المقولة السابقة.

(٢) "الدرر": كتاب الطهارة - ٩/١.

(٣) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٣٣ ب.

(٤) "تحفة المحتاج": كتاب الطهارة - باب الوضوء ١/٢٢٥.

(٥) في "د" زيادة: ((على أنَّه ذَكَرَ في "الدرر" أيضاً عن تاج الشريعة: أنَّ نقلَ البِلَّةِ في الوضوء من إحدى اليدين أو الرَّجْلَيْنِ إلى الأخرى لا يجوزُ، وجازَ في الغَسْلِ؛ لأنَّ أعضاء الوضوء مختلفةٌ حقيقةً وعرفاً، أمَّا حقيقةً فظاهراً، وأمَّا عرفاً فلائها لا تغسلُ بمرَّةٍ واحدةٍ وعضو واحدٍ حكماً نظراً إلى الدخول تحت خطابٍ واحدٍ، فتعارض الاختلاف الحقيقي مع الاتحاد الحكمي فيتَّجَّح الاختلاف بالعرف، ولا كذلك الغسل، فإنَّ جميع الأعضاء متَّحدةٌ حكماً وعرفاً فيتَّجَّح الاتحاد الحكمي بالعرف اهـ)).

ولو أدخل الكفَّ إنَّ أرادَ الغسلَ صار الماءُ مستعملًا، وإنَّ أرادَ الاعترافَ لا، ولو لم يمكنهُ الاعترافُ بشيءٍ وبِيداهِ نجستان تيمَّم وصَلَّى ولم يُعِدَّ (وهو) سَنَةٌ.....

[٩٠٤] (قوله: ولو أدخل الكفَّ إلخ) محترزُ قوله: ((أدخل أصابع يسراه)).

[٩٠٥] (قوله: إنَّ أرادَ الغسلَ) أي: غسلَ الكفَّ.

[٩٠٦] (قوله: صار الماءُ مستعملًا) أي: الماءُ الملاقى للكفِّ إذا انفصلَ لا جميعُ الماءِ،

"بحر"^(١). وفيه كلامٌ طويلٌ سيأتي في بحث المستعمل^(٢).

[٩٠٧] (قوله: لا) أي: لا يصيرُ مستعملًا، ومثله إذا وَقَعَ الكوزُ في الحبِّ فأدخلَ يدهُ

إلى المرفق، "بحر"^(٣). وذلك للحاجة وإن [١/٨٤ق/أ] وَجِدَتْ علَّةُ الاستعمال، وهي رفعُ

الحدث كما أفاده "ح"^(٤).

[٩٠٨] (قوله: ولو لم يمكنهُ الاعترافُ إلخ) في "البحر"^(٥) و"النهر"^(٦) عن "المضمرات"^(٧):

((لو يدها نجستان أمرَ غيره بالاعتراف والصبِّ، فإن لم يجد أدخلَ منديلًا، فيغسلُ بما تقاطرَ منه،

فإن لم يجد رَفَعَ الماءَ بفيه، فإن لم يقدرَ تيمَّم وصَلَّى، ولا إعادةَ عليه)) اهـ.

قال في "البحر"^(٨): ((وفي مسألة رفع الماء بفيه اختلافٌ، والصحيحُ أنه يصيرُ مستعملًا، وهو

يزيلُ الخبث)) اهـ. أي: فيزيلُ ما على يديه من الخبث، ثم يغسلُهما للوضوء، أفاده "ط"^(٩).

[٩٠٩] (قوله: وهو سَنَةٌ) أرادَ بها مطلقَها الشاملُ للمؤكَّدة وغيرها، "ح"^(١٠). أي: لأنَّه عند توهُّم

(١) "البحر": كتاب الطهارة ١٩/١.

(٢) ٦٧٢- "در".

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١٩/١.

(٤) "ح": كتاب الطهارة ق ٨/أ.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ١٩/١ بتصرف.

(٦) "النهر": كتاب الطهارة ق ٥/أ بتصرف.

(٧) "جامع المضمرات والمشكلات"، ويقال له: "المضمرات": ليوسف بن عمر بن يوسف الصُّوفي الكاذوري البزار المعروف بنبيره شيخ عمر (ت ٨٣٢هـ) وهو شرح "تخصُّص القدوري". ("كشف الظنون" ١٦٣٢/٢، ١٦٣٣، "الفوائد البهية"

ص ٢٣، "الأعلام" ٨/٢٤٤).

(٨) "البحر": كتاب الطهارة ١٩/١.

(٩) "ط": كتاب الطهارة ١٩/٦٩.

(١٠) "ح": كتاب الطهارة ق ٨/أ.

كما أنَّ الفاتحة واجبة (ينوب عن الفرض).....

النجاسة سنة مؤكدة، وعند عدمه غير مؤكدة كما قدمناه^(١).

[٩١٠] (قوله: كما أنَّ الفاتحة) أي: قراءتها ((واجبة))، وتنوب عن الفرض. واعلم أنَّ ما ذكره هنا: ((من أنه سنة تنوب عن الفرض)) هو ما اختاره في "الكافي"^(٢)، وتبعه في "الدرر"^(٣)، وهو أحد أقوال ثلاثة، لكنّه مخالف لما أشار إليه صدر كلامه^(٤)، حيث عبّر بـ ((البداة بغسل يديه))، فإنه ظاهر في اختيار القول بأنّه فرض وتقديمه سنة كما قدمناه^(٥) عن "ابن كمال"، وهذا ما اختاره في "الفتح"^(٦) و"المعراج" و"الحبازية"^(٧) و"السراج"^(٨) لقول "محمد" في "الأصل"^(٩) بعد غسل الوجه: ((ثم يغسل ذراعيه))، ولم يقل: يديه، فلا يجب غسلهما ثانياً، قال في "البحر"^(١٠): ((وظاهر كلام المشايخ أنه المذهب، وقال "السرْحسي": الأصحّ عندي أنه سنة لا تنوب عن الفرض، فيعيد غسلهما، واستشكله في "الدُّخيرة": بأنّ المقصود التطهير وقد حصل)).

وأجاب الشيخ "إسماعيل" النابلسي^(١١): ((بأنّ المراد عدم النيابة من حيث ثواب الفرض لو أتى به مستقلاً قصداً؛ إذ السنة لا تؤدّيه، ويؤدّيه اتفاقهم على سقوط الحدث بلا نية)) اهـ. وحاصله: أنَّ الفرض سقط، لكنّ في ضمن الغسل المسنون لا قصداً، والفرض إنما يثاب عليه إذا

٧٦/١

(١) المقالة [٨٨٢] قوله: ((اتفاقي)).

(٢) "كافي النسفي": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٣ ب.

(٣) "الدرر": كتاب الطهارة ١٠/١، وهي عبارة "الغرر".

(٤) ص ٣٦٥.

(٥) المقالة [٨٧٧] قوله: ((والبداة بغسل يديه)).

(٦) "الفتح": كتاب الطهارات ١٨/١.

(٧) هي حواشي لأبي محمد عمر بن محمد بن عمر، جلال الدين الحبازي الحنّدي (ت ٦٩١هـ) على "الهداية" للمرغيناني، كمثّلها محمد بن أحمد بن مسعود المعروف بابن السراج القنوّري الدمشقي، وسَمّاها "تكملة الفوائد". ("كشف الظنون" ٢/٢٠٣٣،

"الجواهر المضيئة" ٢/٦٦٨، ٤٣٥/٣).

(٨) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٨.

(٩) "الأصل": كتاب الطهارة والصلاة - باب الوضوء من الغسل والجنابة ١٥/١، وهو المسمى بـ "المبسوط".

(١٠) "البحر": كتاب الطهارة ١٨/١ بتصرف.

(١١) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/٤٠.

وَيُسَنُّ غَسْلُهُمَا أَيْضاً مَعَ الذَّرَاعَيْنِ (وَالسَّوَّاكِ).....

أُتِيَ به على قصد الفرضية كَمَنْ عليه جنابة قد نسيها واغتسل للجمعة مثلاً، فإنه يرتفع حدثه ضمناً، ولا يثاب نواب الفرض - وهو غُسل الجنابة - ما لم ينو؛ لأنه لا نواب إلا بالنية، وحينئذ فيسن أن يعيد غُسل اليدين عند غُسل الذراعين ليكون آتياً بالفرض قصداً، ولا [١/٨٤ق/ب] ينوب الغُسل الأول مناباً من هذه الجهة وإن ناب مناباً من حيث إنه لو لم يُعده سقط الفرض كما يسقط لو لم ينو أصلاً. ويظهر لي على هذا أنه لا مخالفة بين الأقوال الثلاثة؛ لأنَّ القائل بالفرضية أراد أنه يُحرى عن الفرض، وأنَّ تقديم هذا الغُسل المحزى عن الفرض سنة، وهو معنى القول بأنه سنة تنوب عن الفرض. والظاهر أنه على هذين القولين يسن إعادة الغُسل لما مرَّ^(١)، فتتحد الأقوال، والله تعالى أعلم.

[٩١١] (قوله: ويسنُّ إلخ) نقله في "النهر"^(٢) عن "الذخائر الأشرقية"^(٣)، وفيه تأييد لما ذكرناه آنفاً^(٤)، حيث لم يقيده بأحد الأقوال؛ إذ يعدُّ القول بأنَّ إعادة غُسلهما عبث وإسراف، فافهم.

[٩١٢] (قوله: والسَّوَّاكُ بالكسر بمعنى العود الذي يُستاك به، ومعنى المصدر، قال في "الدرر"^(٥)):

((وهو المراد ما هنا، فلا حاجة إلى تقدير استعمال السواك)) اهـ. فلما رُدَّ الاستيكاك.

قال الشيخ "إسماعيل"^(٦): ((وه عبر في "الفتح"^(٧))، وصرَّح به في "الغاية" وغيرها، ونقله "ابن فارس" في "مقياس اللغة"^(٨))، وهو في "المصباح المنير"^(٩) أيضاً، فلا يرُدُّ ما قيل: إنه لم يوجد في الكتب المعتمدة)) اهـ.

(١) في هذه المقولة.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ٥/٥.

(٣) "الذخائر الأشرقية في الأغوار الحنفية": ص ٢٥- لأبي البركات عبد البر بن محمد، سري الدين المعروف بابن الشَّحَنَة الحلبي القاهري (ت ٩٢١هـ). ("كشف الظنون" ٨٢١/١، "الضوء اللامع" ٣/٣، "الكواكب السائرة" ٢١٩/١).

(٤) في المقولة السابقة.

(٥) "الدرر": كتاب الطهارة ١٠/١.

(٦) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/٣٩٩ ب بتصرف.

(٧) "الفتح": كتاب الطهارات ٢٢/١.

(٨) كذا في النسخ كلها، والراجح أن اسم الكتاب "مقياس اللغة"، وانظر ما قاله عبد السلام هارون في مقدِّمة تحقيقه، ومؤلفه أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرزازي المالكي (ت ٣٩٥هـ). ("وفيات الأعيان" ١/١١٨، "بغية الرواة" ٣٥٢/١، "هذبة العارفين" ٦٨/١). وانظر معجم "مقياس اللغة": مادة ((سوك)).

(٩) "المصباح": مادة ((سوك)).

سَنَّةٌ مَوْكَّدَةٌ كَمَا فِي "الْجَوْهَرَةِ"^(١).....

وَنَقَلَهُ نُوْحُ أَفْنَدِي أَيْضاً عَنِ الْحَافِظِ "ابْنِ حَجَرٍ"^(٢) وَ"الْعِرَاقِيِّ"^(٣) وَ"الْكِرْمَانِي"^(٤)، قَالَ: ((وَكَفَى بِهِمْ حِجَّةً))^(٥).

[١٩١٣] (قَوْلُهُ: سَنَّةٌ مَوْكَّدَةٌ) خَيْرٌ لِمَبْتَدَأِ مَحْذُوفٍ إِنْ قُدِّرَ قَوْلُهُ: ((وَالسَّوَالُ)) مَعْطُوفاً عَلَى مَا قَبْلَهُ لَا مَبْتَدَأٌ وَعَلَى الْعَطْفِ فَهَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ أَوْ مَجْرُورٌ؟ اسْتَظْهَرَ فِي "الْبَحْرِ"^(٦) تَبَعاً لـ "الزَيْلَعِيِّ"^(٧) الثَّانِي لِيَقِيْدَ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ سَنَةٌ أَيْضاً، وَاسْتَظْهَرَ فِي "النَّهْرِ"^(٨) الْأَوَّلَ لَتَرْجِيحِ كَوْنِهِ عِنْدَ الْمَضْمُضَةِ، ثُمَّ قِيلَ: إِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ خِصَائِصِ الْوُضُوءِ، وَصَحَّحَهُ "الزَيْلَعِيُّ"^(٩) وَغَيْرُهُ، وَقَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(١٠): ((إِنَّهُ الْحَقُّ))، لَكِنْ فِي "شَرْحِ الْمَنِيَةِ الصَّغِيرِ"^(١١): ((وَقَدْ عَدَّهُ "الْقُدُورِيُّ"^(١٢) وَالْأَكْثَرُونَ مِنَ السَّنَنِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ)) أَهـ.

(١) "الجوهرة الثيرة": كتاب الطهارة - سنن الطهارة ٦/١.

(٢) "فتح الباري": ٣٥٥/١.

(٣) "طرح التريب": كتاب الطهارة - باب السواك وخصال الفطرة ٦٩/٢.

(٤) في "الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري": كتاب الوضوء - باب السواك ١٠٤/٣، والكِرْمَانِي هو محمد بن يوسف بن علي، شمس الدين (ت ٧٨٦هـ). "كشف الظنون" ٥٤٦/١، "الدرر الكامنة" ٣١٠/٤.

(٥) في "د" زيادة: ((السواك منقول عن الشرائع القديمة لحديث فيه ضعفٌ ومجهولٌ، قال النووي: فلعلهُ اعتضدَ بطريقٍ آخرٍ فصار حسناً. أربع من سنن المرسلين وعدَّ منها السواك كما ذكره خير الدين عن ابن قاسم العبادي انتهى)).

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ٢١/١.

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الطهارة ٤/١.

(٨) "النهر": كتاب الطهارة - باب المسح على الحقيين ق ٥/ب.

(٩) "تبيين الحقائق": كتاب الطهارة ٤/١.

(١٠) "الفتح": كتاب الطهارات ٢٢/١.

(١١) "شرح المنية الصغير": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ص ١٤١. وهو اختصار لشرحه الكبير، وهو لإبراهيم بن محمد الحلبي القُسْطَنْطِينِي (ت ٩٥٦هـ) شرح "منية المصلي وغنية المُنْدِي" لأبي عبد الله محمد بن محمد بن علي، سيد الدين الكاشغري (ت ٧٥٠هـ). "كشف الظنون" ١٨٨٦/٢ - ١٨٨٧، "الكواكب السائرة" ٧٧/٢، "الشقائق النعمانية" ص ٢٩٠، "الأعلام"

٦٦١/٣، ٣٢٦/٧، "معجم المؤلفين" ٦٦١/٣.

(١٢) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الطهارة ٩/١.

عند المضمضة، وقيل: قبلها، وهو للوضوء عندنا، إلا إذا نسيه فَيُنْدَبُ للصلاة، كما يُنْدَبُ لاصفرار سنٍّ، وتغيّر رائحة، وقراءة قرآن.....

قلت: وعليه المتون^(١).

[٩١٤] (قوله: عند المضمضة) قال في "البحر"^(٢): ((وعليه الأكثر، وهو الأولى؛ لأنه أكمل في الإنقاء)).

[٩١٥] (قوله: وهو للوضوء عندنا) أي: سنة للوضوء، وعند "الشافعي" للصلاة. قال في "البحر"^(٣): ((وقالوا: فائدة الخلاف تظهر فيمن صلى بوضوء [١/٨٥ق/أ] واحد صلوات، يكفيه عندنا لا عنده))، وعلّله "السراج الهندي" في "شرح الهداية"^(٤): ((بأنه إذا استاك للصلاة ربما يخرج دَمٌ، وهو نجس بالإجماع وإن لم يكن ناقضاً عند "الشافعي")).

[٩١٦] (قوله: إلا إذا نسيه إلخ) ذكره في "الجوهرة"^(٥)، ومُفَادُهُ أَنَّهُ لو أتى به عند الوضوء لا يسُنُّ له أن يأتي به عند الصلاة، لكن في "الفتح"^(٦) عن "الغزنوية": ((ويستحب في خمسة مواضع: اصفرار السن، وتغيّر الرائحة، والقيام من النوم، والقيام إلى الصلاة، وعند الوضوء))، لكن قال في "البحر"^(٧): ((ينافيه ما نقلوه من أنه عندنا للوضوء لا للصلاة)).

ووفق في "النهر"^(٨) بحمل ما في "الغزنوية" على ما في "الجوهرة"، أي: أنه للوضوء، وإذا نسيه

(١) في "د" زيادة: ((وفيها - أي: في الجوهرة - إذا توضأ للظهر بسواك وبقي على وضوئه إلى العصر والمغرب كان السواك سنة لكل عندنا، وعند الشافعي: يُسَنُّ أن يستاك لكل صلاة، وأما إذا نسي السواك للظهر، ثم ذكر بعد ذلك فإنه يُسْتَحَبُّ له أن يستاك حتى يدرك فضيلته، وتكون صلاة بسواك إجماعاً)).

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٢١/١.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٢١/١ تنصرف.

(٤) المسمى بـ "التوشيح"، وقد مرّت ترجمته ص ٢٢٠.

(٥) "الجوهرة النيرة": كتاب الطهارة - سنن الطهارة ٦/١.

(٦) "الفتح": كتاب الطهارات ٢٢/١.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ٢١/١.

(٨) "النهر": كتاب الطهارة ق ٥/ب وما بعدها.

يكون مندوباً للصلاة لا للوضوء، وهذا ما أشار إليه "الشارح"، لكن قال الشيخ "إسماعيل"^(١): ((فيه نظرٌ بالنظر إلى تعليل "السراج الهندي" المتقدم)) اهـ.

أقول: هذا التعليل عليل، فقد ردُّ بأنَّ ذاك أمرٌ متوهمٌ مع أنَّه لمن يثابر عليه لا يدمي. ويظهر لي التوفيق بأنَّ معنى قولهم: هو للوضوء عندنا بيانٌ ما تحصلُ به الفضيلةُ الواردة فيما رواه "أحمد"^(٢) من قوله ﷺ: «صلاةٌ بسواك أفضلُ من سبعين صلاةً بغير سواك»، أي: إنها تحصلُ بالإتيان به عند الوضوء، وعند "الشافعي"^(٣): لا تحصلُ إلاَّ بالإتيان به عند الصلاة، فعندنا كلُّ صلاةٍ صلاحاً بذلك الوضوءِ لها هذه الفضيلةُ خلافاً له، ولا يلزمُ من هذا نقيُّ استحبابه عندنا لكلِّ صلاةٍ أيضاً حتى يحصلَ الثنائي، وكيف لا يستحبُّ للصلاة التي هي مناجاةُ الربِّ تعالى مع أنَّه يستحبُّ للاجتماع بالناس؟! قال في "إمداد الفتاح"^(٤): ((وليس السواك من خصائص الوضوء، فإنه يستحبُّ في حالاتٍ منها: تغيرُ الفم، والقيامُ من النوم، وإلى الصلاة، ودخولُ البيت، والاجتماعُ بالناس، وقراءة القرآن لقول "أبي حنيفة": إنَّ السواك من سنن الدين، فتستوي فيه الأحوال كلها)) اهـ.

وفي "الفهستاني"^(٥): ((ولا يختصُّ بالوضوء كما قيل، بل سنةٌ على حدةٍ على ما في ظاهر الرواية، وفي "حاشية الهداية"^(٥): أنه مستحبٌّ في جميع الأوقات، ويؤكدُ استحبابه [١/٨٥ق/ب] عند قصد التوضؤ، فيسنُّ أو يستحبُّ عند كلِّ صلاةٍ)) اهـ.

وعن صرَّح باستحبابه عند الصلاة أيضاً "الحلي" في "شرح المنية الصغير"^(٦) وفي "هدية ابن

(١) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/ ق ٦١/أ.

(٢) في "المسند" ٢٧٢/٦، وابن خزيمة رقم (١٣٧) كتاب الوضوء - باب فضل الصلاة التي يُستاك لها، والحاكم ١٤٦/١ كتاب الطهارة، وقال: هو صحيحٌ على شرط مسلم، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٨/١ كتاب الطهارة - باب تأكيد السواك عند القيام إلى الصلاة عن عائشة مرفوعاً، وقال النووي في "المجموع" ٣٢٥/١: ضعيفٌ رواه البيهقي من طريق عن عائشة، وضعفها كلها، وفي الباب عن ابن عباس وجابر رضي الله عنهما.

(٣) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في سنن الوضوء ق ٢٦/ب.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١٨/١ باختصار.

(٥) لم يتبين لنا المراد من إطلاق الفهستاني النقل عن "حاشية الهداية".

(٦) "شرح المنية الصغير": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ص ١٠١.

وَأَقْلَهُ ثَلَاثٌ فِي الْأَعَالِي، وَثَلَاثٌ فِي الْأَسْفَلِ (مِيَاهُ) ثَلَاثِيَّةٌ (و) نَذِبٌ إِمْسَاكُهُ (بِيَمَانِهِ).....

العماد^(١) أيضاً، وفي "التاترخانية"^(٢) عن "التَّمَّة"^(٣): ((وَيَسْتَحِبُّ السَّوَالُ عِنْدَنَا عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَوَضُوءٍ وَكُلِّ مَا يَغْيُرُ الْفَمَ وَعِنْدَ الْيَقْظَةِ)) اهـ. فَاغْتَنِمَ هَذَا التَّحْرِيرَ الْفَرِيدَ.

[٩١٧] (قَوْلُهُ: وَأَقْلَهُ الْخ) أَقُولُ: قَالَ فِي "الْعَرَاكِ": ((وَلَا تَقْدِيرَ فِيهِ، بَلْ يَسْتَأْذِنُ إِلَى أَنْ يَطْمَئِنَّ قَلْبُهُ بِزَوَالِ النِّكْهَةِ وَاصْفَرَارِ السِّنِّ، وَالْمُسْتَحَبُّ فِيهِ ثَلَاثٌ ثَلَاثِ مِيَاهٍ)) اهـ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ لَا تَقْدِيرَ فِيهِ مِنْ حَيْثُ تَحْصِيلُ السَّنَةِ، وَإِنَّمَا تَحْصُلُ بِاطْمَئِنَّانِ الْقَلْبِ، فَلَوْ حَصَلَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثٍ فَلَمُسْتَحَبُّ إِكْمَالِهَا كَمَا قَالُوا فِي الْاسْتِحْجَاءِ بِالْحَجَرِ.

[٩١٨] (قَوْلُهُ: فِي الْأَعَالِي) وَيَبْدَأُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ، وَفِي الْأَسْفَلِ كَذَلِكَ، "بِحَجَرٍ"^(٤).

[٩١٩] (قَوْلُهُ: مِيَاهُ ثَلَاثِيَّةٌ) بِأَنْ يُيْلَهُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ.

[٩٢٠] (قَوْلُهُ: وَنَذِبٌ إِمْسَاكُهُ بِيَمَانِهِ) كَذَا فِي "الْبَحْرِ"^(٥) وَ"النَّهْرِ"^(٦)، قَالَ فِي "الدَّرَرِ"^(٧): ((لَأَنَّهُ الْمَنْقُولُ الْمَتَوَارِثُ)) اهـ.

(١) انظر "نهاية المراد": مستحبات الوضوء ص ١٠٠- وهي في شرح هدية عبد الرحمن بن محمد العمادي الدمشقي (ت ١٠٥١هـ). ("إيضاح المكنون" ٧٢٤/٢، "خلاصة الأثر" ٣٨٠/٢).

(٢) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الأول في الوضوء ١٠٧/١.

(٣) هي "تَمَّةُ الْفَتَاوَى": لأبي المعالي محمود بن أحمد، برهان الدين صاحب "المحيط" (ت ٦١٦هـ)، والظاهرُ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْعَلَمَةِ ابْنِ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَنْقُلُ عَنْهُ مَبَاشَرَةً، بَلْ بِوَسَاطَةِ كِ "الْبَحْرِ" وَ"الْحَلِيَّةِ" وَ"الْإِحْكَامِ" وَ"الْفَهْسْتَانِي"، وَأَكْثَرُ هَذِهِ النُّقُولِ بِوَسَاطَةِ "التاترخانية"، وَتَمَّةُ إِشْكَالٍ: وَهُوَ أَنَّهُ وَقَعَ فِي مَطْبُوعَةِ "التاترخانية" الْهِنْدِيَّةِ ("الْيَتِيمَةُ") بَدَلًا ("التَّمَّة") فِي كُلِّ الْمَوَاضِعِ، وَغَرَفَهَا حَقَّقَ "التاترخانية" الشَّيْخُ سَجَادُ حُسَيْنٍ فِي الْمَقْدَمَةِ ٥٠/١ بِقَوْلِهِ: ((يَتِيمَةُ الْفَتَاوَى بِمُجْهَوْلِ الْمَوْلَفِ، يَأْخُذُ عَنْهَا بِدَرِّ الرَّشِيدِ فِي كِتَابِهِ "أَلْفَاظُ الْكُفْرِ")، وَلَدَى رَجُوعِنَا إِلَى مَعْطُوطَةِ "التاترخانية" الْمُحْفَظَةِ بِمَكْتَبَةِ الْأَسَدِ تَبَيَّنَ أَنَّهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ "التَّمَّةُ" مُوَافِقًا لِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَبَقِيَ الْإِشْكَالُ قَائِمًا إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ ابْنَ نَجِيمٍ يَقُولُ فِي "الْبَحْرِ" وَرِسَالَتِهِ كُلِّهَا فِي كُلِّ الْمَوَاضِعِ: ((وَفِي "التاترخانية" عَنْ "الْيَتِيمَةِ")، وَفِي فَهْمِ الْحَقِيقَةِ كِتَابُ اسْمِهِ: ((يَتِيمَةُ الدَّهْرِ فِي فِتَاوَى أَهْلِ الْعَصْرِ)) لِعَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ عَمْرِ، عَلَاءِ الدِّينِ التُّرْجَمَانِي (ت ٦٤٥هـ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (انظر "كشَفُ الظُّلُومِ" ٣٤٣/١، ٢٠٤-٢٠٥، ٤٩٢/٢، "الفوائد البهية" ص ٢٠٠، وَ"الْبَحْرِ" ١٣٧/٥، وَ"رِسَالَتُ ابْنِ نَجِيمٍ" ص ٣٢٢).

(٤) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ٢١/١ يَنْصَرِفُ.

(٥) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ٢١/١.

(٦) "النَّهْرِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ٦/١.

(٧) "الدَّرَرِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١٠/١.

وظاهره: أنه منقول عن النبي ﷺ، لكن قال محشي العلامة "نوح أفندي"^(١): ((أقول: دعوى النقل تحتاج إلى نقل ولم يوجد، غاية ما يقال: إن السواك إن كان من باب التطهير استحب باليمين كالضمضة، وإن من باب إزالة الأذى فياليسرى، والظاهر الثاني كما روي عن "مالك"، واستدل للأول بما ورد في بعض طرق حديث "عائشة" أنه ﷺ: ((كان يعجبه التيامن في ترجله وتعلله وظهره وسواكه))^(٢)، ورد بأن المراد البدأة بالجانب الأيمن من القدم)). اهـ ملخصاً.

وفي "البحر"^(٣) و"النهر"^(٤): ((والسنة في كيفية أخذه: أن يجعل الخنصر أسفله، والإبهام أسفل رأسه، وباقي الأصابع فوقه كما رواه "ابن مسعود"^(٥))).

(قوله: وظاهره أنه منقول عن النبي ﷺ إلخ) قال "السندي": ((وإنما كان باليمين لأنه من أعمال الطهارة، وقد ثبت قوله ﷺ: ((السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب)). رواه "أحمد" عن "أبي بكر الصديق")، وقال "الحكيم": ((الاستياك باليسار فعل الشيطان، وإلا كان القياس أن يكون باليسرى لما فيه من إزالة الأذى))، قال في "النهر": ((وقد رأيته قولاً لغير أصحابنا)) اهـ. فعلى هذا لك أن تقول: إن المراد بكونه منقولاً أنه وجد ما يدل عليه - وهو الحديث السابق - لا أنه نقل صراحةً.

(١) نوح بن مصطفى الرومي القونوي الحنفي (ت ١٠٧٠هـ) واسم حاشيته: "نتائج النظر في حواشي الدرر". ("كشف الظنون" ١١٩٩/٢، "خلاصة الأثر" ٤٥٨/٤، "الأعلام" ٥١/٨، "فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ٢٣٦/٢).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود (٤١٤٠) كتاب اللباس - باب في الانتعال، والحديث أخرجه الستة، ولكن تفرّد أبو داود بذكر السواك فيه، وسيأتي تخريجه من السنة تعليقاً ص ٤١٤ - في المقالة [٩٩٨].

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٢١/١ بتصرف يسير.

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ١/٦.

(٥) قال العلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في تعليقه على كتاب "تحفة النساك في فضل السواك" للشيخ عبد الغني الغنيمي ص ٥٢: ((لم أقف عليه في مصدر حديثي بهذا اللفظ)). اهـ. وقد بحثنا أيضاً عنه فلم نجد، وإنما تناقله بعض الفقهاء في كتبهم، وعزاه ابن أمير حاج في "الحلبة" ١/١ ق ٤٠/٤ إلى الحكيم الترمذي بلفظ: ((ذكر الحكيم إلخ))، مما يدل على أنه ذكره دون سند، والله أعلم.

وكونه لئناً، مستویاً، بلا عُقْدٍ، في غِلْظِ الخنصر، وطولٍ شبرٍ، ويستاكُ عرضاً لا طولاً، ولا مضطجعاً؛ فإنه يُورثُ كِبَرَ الطَّحَالِ،.....

[٩٢١] (قوله: وكونه لئناً) كذا في "الفتح"^(١)، وفي "السراج"^(٢): ((يستحبُّ أن يكون السواكُ لارطياً يلتوي - لأنه لا يزيل القلحَ، وهو وسخُ الأسنان - ولا يابساً يجرحُ^(٣) اللثةَ، وهي منبتُ الأسنان)) اهـ.

فلما رُدُّ أنَّ رأسه الذي هو محلُّ استعماله يكون لئناً، أي: لا في غاية الخشونة ولا غاية النعومة، تأمل.

[٩٢٢] (قوله: بلا عُقْدٍ) في "شرح درر البحار"^(٤): ((قليلُ العُقْدِ)).

[٩٢٣] (قوله: في غِلْظِ الخنصر) كذا في "المعراج"، وفي "الفتح"^(٥): ((الإصبع)).

[٩٢٤] (قوله: وطولٌ شبرٍ) الظاهرُ أنه في ابتداء استعماله، فلا يضرُّ نقصُه بعد ذلك بالقطع منه لتسويته، [١/٨٦ق/أ] تأمل.

وهل المرادُ شبرٌ المستعملُ أو المعتادُ؟ الظاهرُ الثاني؛ لأنه محمَلُ الإطلاق غالباً.

[٩٢٥] (قوله: ويستاكُ عرضاً لا طولاً) أي: لأنه يجرحُ^(٦) لحمَ الأسنان، وقال الغزنوي^(٧):

((طولاً وعرضاً))، والأكثرُ على الأوَّلِ، "بحر"^(٨).

(قولُ "الشارح": وطولٌ شبرٍ) المرادُ عدمُ الزيادة، فلا يضرُّ النقصُ عنه. اهـ "سندي".

(١) "الفتح": كتاب الطهارة ٢٢/١.

(٢) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٩ بقصر.

(٣) في "الأصل" و"٣": ((يجرح))، ومثله في "السراج"، وما أثبتناه من "ب" و"م".

(٤) المسمى "غُرُ الأذكار": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ٨/٢٠٠، وهو لمحمد بن محمد بن محمود، شمس الدين البخاري (ت ٨٥٠هـ)، و"درر البحار" لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن إلياس شمس الدين القُوتُوي الرُّومي الدمشقي (ت ٧٨٨هـ).

(٥) "كشف الظنون" ١/٧٤٦، "الضوء اللامع" ٢٠/١٠، "الفوائد البهية" ص ١٩٩-٢٠٢.

(٦) "الفتح": كتاب الطهارة ٢٢/١.

(٧) في "الأصل" و"٣": ((يجرح))، ومثله في "البحر"، وما أثبتناه من "ب" و"م".

(٨) لعلة أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد، جمال الدين القايصي الغزنوي (ت ٥٩٣هـ) صاحب "المقدمة الغزنوية".

(٩) "الأنوار المحيية" ١/٣١٥، "الفوائد البهية" ص ٤٠٠.

(١٠) "البحر": كتاب الطهارة ٢١/١.

ولا يقبضه؛ فإنه يُورثُ الباسورَ، ولا يمصُّه؛ فإنه يُورثُ العمى، ثم يغسلُه، وإلا فيستاكُ الشيطانُ به، ولا يُزادُ على الشبرِ، وإلا فالشيطانُ يركبُ عليه، ولا يضعُه بل ينصبُه....

لكنَّ وَفَّقَ في "الحلية"^(١): ((بأنه يستاكُ عرضاً في الأسنان، وطولاً في اللسان جمعاً بين الأحاديث))^(٢)، ثم نقلَ^(٣) عن "الغزوي": ((أنه يستاكُ بالمدارة، خارجَ الأسنان ودخلها، أعلاها وأسفلها، ورؤوس الأضراس، وبين كلِّ سِنَّين)).

[٩٢٦] (قوله: ولا يقبضه) أي: بيده على خلاف الهيئة المستنونة.
[٩٢٧] (قوله: ولا يمصُّه) بضم الميم كيخصُّ، وأما بلغ الرِّيقَ بلا مصِّ ففي "الحلية"^(٤): ((قال "الحكيم الترمذي"^(٥): «والبغ ريقك أولُ ما تستاكُ، فإنه ينفع الجذام والبرص وكلَّ داءٍ سوى الموت، ولا تبلغ بعده شيئاً، فإنه يُورثُ الوسوسة، يرويه "زيادُ بن علاقة"^(٦))). اهـ.

[٩٢٨] (قوله: ولا يضعه إلخ) أي: لايقيه عرضاً، بل ينصبُه طولاً، قال "القُهستاني"^(٧): ((وموضعُ سواكه ﷺ من أذنه موضعُ القلم من أذن الكاتب، وأُسوكةُ أصحابه خلفَ آذانهم كما

(١) "الحلية": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٤٠ أ.

(٢) وما وردَ في الاستيكاك عرضاً ما أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" ٤٠/١ كتاب الطهارة - باب ما جاء في الاستيكاك عرضاً عن ربيعة بن أكم قال: كان رسول الله ﷺ يستاكُ عرضاً ويشرب مصاً ويقول: ((هو أهنا وأمرأ))، وأخرجه أبو داود في "المراسيل" رقم (٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٠/١ عن عطاء بن أبي رباح مرسلًا، وقد جمع روايتيه ابنُ الملقن في "البلد المنير" ١٣١/٣ وانتهى إلى ضعفها.

ومما ورد في الاستيكاك طولاً ما أخرجه أحمد ٤١٧/٤ من طريق حماد بن زيد عن غيلان بن جرير عن أبي بردة عن أبي موسى قال: ((دخلتُ على رسول الله ﷺ وهو يستاكُ وهو واضعُ طرفِ السواك على لسانه يستنُّ إلى فوق))، فوصفه حمادُ كأنه يرفعُ سواكه، قال حماد: ووصفهُ لنا غيلان، قال: كان يستنُّ طولاً.

فالحديث فيه ظاهر في أن الاستيكاك طولاً في اللسان لا في الأسنان، فلا تعارض إذاً بين الأحاديث، كما نص على ذلك صاحب "الحلية".

(٣) أي: صاحب "الحلية".

(٤) "الحلية": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٤٠ ب.

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر المعروف بالحكيم الترمذي (ت نحو ٣٢٠هـ). ("طبقات السبكي" ٢٤٥/٢، "الأعلام" ٦/٢٧٢) ولم نثر على هذا النقل في كتابه "نوادير الأصول"، ولعلهُ في غيره من مؤلفاته.

(٦) أبو مالك زياد بن علاثة التَّمْلِيكي الكوفي (ت ١٣٥هـ). ("سير أعلام النبلاء" ٥/٢١٥، "تقريب التهذيب" ص ٢٢٠-).

(٧) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/١٨.

وإلا فخطر الجنون^(١)، "قهستاني"^(٢) ويكره بمؤذٍ، ويحرم بذى سُمٍّ،.....

قال "الحكيم الترمذي"، وكان بعضهم يضعه في طيِّ عمامته)) اهـ.
[٩٢٩] (قوله: وإلا فخطر الجنون) فإنه يُروى عن "سعيد بن جبيرة"^(٣) قال: ((من وضع سواكه بالأرض فجح من ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه))، "حلبة"^(٤) عن "الحكيم الترمذي".
[٩٣٠] (قوله: ويكره بمؤذٍ) قال في "الحلبة"^(٥): ((وذكر غير واحد من العلماء كراهته بقضبان الرُّمان والرَّيحان)) اهـ.

وفي "شرح الهداية" لـ "العيني"^(٦): ((روى "الحارث" في "مسنده" عن "ضمرة بن حبيب"^(٧) قال: نهى رسول الله ﷺ عن السواك بعد الرِّيحان، وقال: «لأنه يحرِّك عرق الجذام»^(٨))).
وفي "النهر"^(٩): ((ويستاك بكلِّ عودٍ إلا الرُّمان والقصب، وأفضله الأراك ثم الزيتون، روى "الطبراني"^(١٠): ((نعم السواك الزيتون من شجرة مباركة، وهو سواكي وسواك الأنبياء من قبلي)).

(١) قال العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على رسالة "تحفة السالك في فضل السواك" للغنيمي ص ٥٥: ((هذا الذي ذكره هنا ليس له دليل شرعي ولا مستند نقلي أو عقلي قاله بعض الفقهاء من باب التفرير والتكرير وليتهم لم يذكروه، ولو قالوا: لم يرد أن النبي ﷺ فعله لكان أولى بما ذكره من الأمراض والأعراض التي لا سند لها ولا قبول ولكن جرت سنة الله في العلماء أن في كلِّ صنف منهم متساهلين فهذا من تساهلات الفقهاء فلا تغترَّ به)). اهـ يتصرف يسير.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١٧/١ - ١٨ يتصرف.
(٣) أبو عبد الله - وقيل: أبو محمد - سعيد بن جبيرة الأسديُّ بالولاء، الكوفيُّ التابعي (ت ٩٥هـ). ("سير أعلام النبلاء" ٣٢١/٤، وفيات الأعيان" ٣٧١/٢).

(٤) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٤٠ ب.
(٥) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٣٩ ب.
(٦) "النباية": كتاب الطهارة ١٤٩/١، وقد وقَّع في مطبوعتها تصحيحٌ كبيرٌ صوابه ما أثبتناه.

(٧) وقع في النسخ جميعها: ((ضمير بن حبيب))، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، انظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" ٤٥٩/٤.
(٨) أخرجه ابن أبي شيبة ٨٠/٩ كتاب الأدب - باب في التحلل بالقصب والسواك بعد الرِّيحان، والحارث بن أبي أسامة كما في "المطالب العالية" ١٠٨/١ عن ضمرة بن حبيب مرسلًا، قال الحافظ ابن حجر في "المُلخص الكبير" ٧٢/١ وهذا مرسلٌ وضعف أيضًا. ١هـ.

(٩) "النهر": كتاب الطهارة ق ٦/ب.
(١٠) أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦٨٢) من طريق محمد بن محسن عن إبراهيم بن أبي عتبة عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري عن معاذ بن جبل مرفوعًا. قال الطبراني: لم يروِه عن إبراهيم إلا محمد. ١هـ. ومحمد بن محسن كذبٌ ابنٌ معين وأبو حاتم وابن حبان والدارقطني وغيرهم كما في "تهذيب التهذيب" ٤٣٠/٩.

ومن منافعه أنه شفاءٌ لِمَا دُونَ المَوْتِ، ومذكّرٌ للشهادة عنده، وعند فَقْدِهِ أو فَقْدِ أَسْنَانِهِ تقومُ الخَرْقَةُ الخَشَنَةُ أو الإصْبَعُ مَقَامَهُ.....

مطلب في منافع السّواك

[٩٣١] (قوله: ومن منافعه الخ) في "الشرنبلالية"^(١) عن "حاشية صحيح البخاري" لـ "الفارضي"^(٢): ((أَنَّ منها: أَنَّهُ يَطْفِئُ بالشيْب، ويَحْدُ البَصْرَ، وأَحْسَنُهَا أَنَّهُ شَفَاءٌ لِمَا دُونَ المَوْتِ، وَأَنَّهُ يُسْرِعُ في المشي على الصراط)) اهـ.

ومنها ما في "شرح المنية"^(٣) وغيره: ((أَنَّهُ مَطْهَرَةٌ للْفَمِ، ومرضاةٌ للربِّ، ومَفْرَحَةٌ للملائكة، ومَجَلَّةٌ للبصر، وَيُذْهِبُ الْبَحْرَ والخَفَرَ^(٤)، وَيَبَيِّضُ الأَسْنَانَ، وَيَشُدُّ اللِّثَةَ، وَيَهْضِمُ الطَّعَامَ، وَيَقْطَعُ البلغم، ويضاعفُ الصَّلَاةَ، وَيَطْهَرُ طريق القرآن، وَيَزِيدُ في الفصاحة، وَيَقْوِي المعدة، وَيُسْخِطُ الشَّيْطَانَ، وَيَزِيدُ في الحسنات، وَيَقْطَعُ المِرَّةَ، وَيَسْكُنُ عُرُوقَ الرِّأْسِ ووجعَ الأَسْنَانَ، وَيَطْلِبُ النِّكْهَةَ، وَيَسَهِّلُ خُرُوجَ الرُّوحِ))، قال في "النهر"^(٥): ((ومنافعُهُ وَصَلَتْ إلى نِيفٍ وثلاثين منفعةً، أَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى، وأَعْلَاهَا تَذْكِيرُ الشَّهَادَةِ عند المَوْتِ، رَزَقَنَا اللهُ ذَلِكَ مِنهُ وَكَرَمَهُ)).

[٩٣٢] (قوله: عنده) أي: عند الموت.

[٩٣٣] (قوله: أو الإصبع) قال في "الحلبة"^(٦): ((ثُمَّ بِأَيِّ أَصْبَعٍ اسْتَاكَ لَا بَأْسَ بِهِ، والأَفْضَلُ أَنْ يَسْتَاكَ بالسَّبَّابَتَيْنِ، يَبْدَأُ بالسَّبَّابَةِ اليسرى ثُمَّ باليمنى، وَإِنْ شَاءَ اسْتَاكَ بِإِبْهَامِهِ اليمنى والسَّبَّابَةِ اليمنى،

(١) "الشرنبلالية": كتاب الطهارة ١٠/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) حاشية "محمد شمس الدين الفارضي الحنبلي (توفي في حدود ٩٨١هـ، وقيل: بعد ٩٩٤ يسمير) على صحيح

البخاري. ("الكواكب السائرة" ٨٧/٣، "الأعلام" ٣٢٥/٦، "معجم المؤلفين" ٥٧٩/٣).

(٣) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ص ٣٣. بتصرف.

(٤) الخَفَرُ والخَفَرُ: سَلَقٌ في أصول الأَسْنَانَ، وقيل: هي صفرة تعلو الأَسْنَانَ. والسَّلَاقُ: تقشرٌ في أصول الأَسْنَانَ. اهـ.

"لسان العرب" مادة ((حفر)) و((سلق)).

(٥) "النهر": كتاب الطهارة ق ١/٦.

(٦) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٤١ أ.

كما يقوم العلك مقامه للمرأة مع القدرة عليه.
(وعسل الفم) أي: استيعابه، ولذا عبّر بالغسل،.....

يبدأ بالإبهام من الجانب الأيمن فوق وتحت، ثم بالسبابة من الأيسر كذلك)).
[٩٣٤] (قوله: كما يقوم العلك مقامه) أي: في الثواب إذا وجدت النية، وذلك أن المواظبة عليه تضعف أسنانها، فيستحب لها فعله، "بحر" (١).
وظاهره: أنه لا يتقيد بحال المضمضة، "ط" (٢).

[٩٣٥] (قوله: ولذا عبّر بالغسل) أفاد أن الاستيعاب يُفاد بالغسل دون المضمضة والاستنشاق، وفيه نظر، فهما كذلك، فالمضمضة اصطلاحاً: استيعاب الماء جميع الفم، وفي اللغة: التحريك. والاستنشاق اصطلاحاً: إيصال الماء إلى المارن، ولغة: من النشق، وهو جذب الماء ونحوه بريح الأنف إلى داخله، "بحر" (٣).
وأجيب: بأن المراد ما قاله "الزيلعي" (٤)، وهو: ((أن السنة فيهما المبالغة، والغسل أدل على ذلك))، وأورد أن المبالغة المذكورة ليست نفس الاستيعاب، على أن المبالغة سنة أخرى، فالتعبير عنها وعن أصلها بعبارة واحدة يؤهم أنهما سنة واحدة، وليس كذلك، "نهر" (٥). وأيضاً لا يناسب ذلك من صرح بسنية المبالغة كـ "المصنف".

قلت: فالأحسن أن يقال: إن التعبير بغسل الفم والأنف أدل على الاستيعاب من المضمضة

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٢١/١ بتصرف يسير.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٧٠/١. وفي "د" زيادة: ((قوله: وغسل فمه. أقول: الفم فيه لغات جمعها بعضهم بقوله:

تلتبث فافهم مع نقص آخره كذلك في حالتني قصر وتضعيف
والفاء تتبع ميماً حين تقريبه فهذه عشرة من غير تكليف

وأقول: النقص: ما ليس في آخره ألف نحو: فم بالتخفيف، والقصر بعكسه نحو: فم، والتضعيف تشديد الميم، خير الدين)).

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٢١/١ - ٢٢ بتصرف، ونقل تعريف المضمضة اصطلاحاً عن "الخلاصة".

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الطهارة ٤/١.

(٥) "النهر": كتاب الطهارة ٦/١ بتصرف.

أو للاختصار (مياهٍ) ثلاثة (والأنف) يبلوغ الماء المارن (مياه) وهما سنتان مؤكدتان.....

والاستشاق بالنظر إلى المعنى اللغوي، تأمل.

[٩٣٦] (قوله: أو للاختصار) أورد عليه أن الاختصار مطلوب ما لم يفوت فائدة مهمة، فإن المضمضة إدارة الماء في الفم ثم مجّه، والغسل لا يدل على ذلك. وأجاب في "النهر"^(١): ((بأن كون المصح شرطاً فيها [١/ق/٨٧] هو رواية عن "الثاني"، والأصح أنه ليس بشرط لما في "الفتح"^(٢): لو شرب الماء عباً أجزأه عن المضمضة، وقيل: لا، ومصحاً لا يُجزّيه)).

هذا، وأبدى "العيني"^(٣) وجهاً ثالثاً هو التنبيه على حديثهما^(٤).

[٩٣٧] (قوله: مياهٍ) إنما قال: ((مياه)) ولم يقل: ثلاثاً ليدل على أن المسنون التثليث مياهٍ جديدة، أفاده في "المنح"^(٥)، "ط"^(٦).

[٩٣٨] (قوله: المارن) هو ما لأن من الأنف، "قاموس"^(٧).

[٩٣٩] (قوله: وهما سنتان مؤكدتان) فلو تركهما أتم على الصحيح، "سراج"^(٨). قال في "الحلبة"^(٩): ((لعله محمول على ما إذا جعل الترك عادة له من غير عذر كما قالوا مثله في ترك التثليث كما يأتي)).

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق ٦/٦ بتصرف يسير نقلاً عن "البحر".

(٢) "الفتح": كتاب الطهارات ٢٢/١.

(٣) "رمز الحقائق": كتاب الطهارة ٨/١.

(٤) في "د" زيادة: ((قال العيني: وما قيل من أنه إنما عدل عن قولهم: «المضمضة والاستنشاق»، للاختصار، فليس بشيء، بل يقال: إن الغسل يُشعر بالاستيعاب. انتهى)).

(٥) "المنح": كتاب الطهارة ١/ق/٧ ب.

(٦) "ط": كتاب الطهارة ١/٧٠.

(٧) "القاموس": مادة (مرن)).

(٨) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/ق/١٠ ب بتصرف.

(٩) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/ق/٣٧ أ.

مشتملتان على سننٍ خمسٍ: الترتيب، والتلثيث، وتجديد الماء، وفعلهما باليمنى (والمبالغة فيهما) بالغرغرة ومجاوزة المارن (لغير الصائم) لاحتمال الفساد.....

[٩٤٠] (قوله: مشتملتان) أي: مشتمل كلُّ منهما على سننٍ خمسٍ، وباعتبارهما تكون السننُ اثنتي عشرة سنةً، فافهم. نعم قد يقال: الترتيب سنةٌ واحدةٌ فيهما، تأمل.

[٩٤١] (قوله: والتلثيث) في "البحر"^(١) عن "العراج": ((أنَّ ترك التكرار مع الإمكان لا يكره))، ويؤيده في "الحلبة"^(٢): ((بأنه ثبت عنه ﷺ أنه: «تَضَمُّضَ واستَشَقَّ مرةً» كما أخرجه «أبو داود»^(٣)))، ثم قال^(٤): ((وينبغي تقييده بما إذا لم يجعل الترك عادةً له)).

[٩٤٢] (قوله: وتجديد الماء) أي: أخذه ماءً جديداً في كلِّ مرةٍ فيهما.

[٩٤٣] (قوله: وفعلهما باليمنى) أي: ويمتخِطُ ويستترُ^(٥) باليسرى كما في "النية"^(٦) و"العراج".

[٩٤٤] (قوله: والمبالغة فيهما) هي السنة الخامسة، وفي "شرح الشيخ إسماعيل"^(٧) عن "شرح النية"^(٨): ((والظاهر أنها مستحبة)).

[٩٤٥] (قوله: بالغرغرة) أي: في المضمضة ومجاوزة المارن في الاستنشاق، وقيل: المبالغة في المضمضة تكثير الماء حتى يملأ الفم، قال في "شرح النية"^(٩): ((والأول أشهر)).

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٢٢/١.

(٢) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/ق ٣٧/ب.

(٣) أخرجه أبو داود (١٢٦) كتاب الطهارة - باب صبغة وضوء النبي ﷺ، وأخرجه أحمد ٣٥٨/٦، والترمذي (٣٣) كتاب الطهارة - باب ما جاء أنه يبدأ بموخر الرأس، وقال: هذا حديث حسن، وابن ماجه مختصراً (٣٩٠) كتاب الطهارة - باب الرجل يستعين على وضوئه فيصب عليه، مختصراً.

(٤) أي: صاحب "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/ق ٣٨/ب.

(٥) ((يستتر)) ساقطة من "٣".

(٦) انظر "شرح النية الكبير": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ص ٣٢..

(٧) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/ق ٦٢/ب.

(٨) "شرح النية الكبير": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ص ٣٣..

(٩) "شرح النية الكبير": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ص ٣٤..

وسرُّ تقديمهما اعتباراً أوصافِ الماء؛ لأنَّ لونه يُدركُ بالبصر، وطعمُهُ بالفم، وريحُهُ بالأنف، ولو عنده ماءٌ يكفي للغسلِ مرَّةً معهما، وثلاثاً بكونهما غسلَ مرَّةً، ولو أخذَ ماءً، فمضمضَ ببعضه، واستنشَقَ بباقيه.....

[٩٤٦] (قوله: وسرُّ تقديمهما) أي: حكمةُ تقديمهما على فرائضِ الوضوء.

[٩٤٧] (قوله: اعتباراً أوصافِ الماء) على حذفِ مضافٍ، أي: الوقوفُ على تمامِ أوصافِ الماء، فإنَّ أوصافه اللونُ والطعمُ والريحُ، فاللون يُرى بالبصر، وبهما يحصلُ تمامُ الأوصافِ التي قد تعرَّضَ له، فافهم.

[٩٤٨] (قوله: ولو عنده ماءٌ إلخ) في "شرح الزاهدي"^(١) عن "الشفاء"^(٢): ((المضمضةُ والاستنشاقُ ستان مؤكَّدتان، من تركهما يَأْثِمُ، قال "الزاهدي": وبهذا تبيَّن أنَّ مَنْ عنده ماءٌ للوضوء مرَّةً معهما وثلاثاً بكونهما فإنه يتوضأُ مرَّةً معهما)) اهـ. كذا في "الحلية"^(٣)

أي: لأنَّهما آكدُ من التثليثِ بدليلِ الإثمِ بتركهما، لكنَّ قَدَمْنَا^(٤) حملَ الإثمِ على اعتياد [١/٨٧/ب] الترك بلا عذرٍ، على أنَّ التثليثَ كذلك كما يأتي^(٥)، والأحسنُ قول "ح"^(٦): ((لأنَّ النبي ﷺ ورَدَ عنه تركُ التثليثِ، حيثُ غسلَ مرَّةً مرَّةً وقال: «هذا وضوءٌ لا يقبلُ الله الصلاةَ إلَّا به»^(٧)، ولم يرِدْ عنه تركُ المضمضةِ والاستنشاقِ)).

(١) شرح أبي الرجاء مختار بن محمود بن محمد، نجم الدين الزاهدي الغُزَميني الخوارزمي (ت ٦٥٨هـ) على مختصر أبي الحسين القُدوري. ("كشف الظنون" ١٦٣١/٢، "الجواهر المضيئة" ٤٦٠/٣).

(٢) لم نعر على النقل في "الشفاء" للقاضي عياض.

(٣) "الحلية": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٣٧/أ.

(٤) المقولة [٩٣٩] قوله: ((وهما ستان مؤكَّدتان)).

(٥) المقولة [٩٦٦] قوله: ((إن اعتاده أثم)).

(٦) "ح": كتاب الطهارة ق ٨/ب.

(٧) أخرجه ابن ماجه (٤١٩)، و (٤٢٠) كتاب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء مرَّةً ومرتين وثلاثاً، والدارقطني ٨٠-٧٩/١، والطبراني في "الأوسط" (٦٢٨٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٨٠/١ كتاب الطهارة - باب فضل التكرار في الوضوء، وأخرجه ابن حبان في المجروحين ١٦٦-١٦٦/٢ من طريق عبد الرحيم بن زيد الغُمي، عن أبيه، عن معاوية بن قُرة، عن أبيه، عن ابن عُمر رضي الله عنهما، وزيد الغُمي ضعيف، وابنه عبد الرحيم متروك بل كذاب، ومعاوية بن قُرة لم يلحق ابن عُمر رضي الله عنهما، فالحديث ضعيف، وسئل أبو زُرعة عن هذا الحديث فقال: هو عندي واه، وأخرجه الدارقطني =

أجزأه، وعكسُهُ لا، وهل يُدخِلُ إصبعُهُ في فمِهِ وأنفِهِ؟ الأولى نعم، "فهستاني"^(١).
(وتخليلُ اللحية).....

[٩٤٩] (قوله: أجزأه) أي: عن أصلِ المضمضة والاستنشاق، وفاته سنةُ التجديد.
[٩٥٠] (قوله: وعكسُهُ) أي: بأن قدّم الاستنشاق لا يُجزيه لصيرورة الماء مستعملًا "بحر"^(٢).
أي: لأن ما في الأنف لا يمكن إمساكه بخلاف ما في الفم، والمراد: لا يُجزيه عن المضمضة، وإلا فلا استنشاق صحَّ وإن فاته الترتيب، تأمل.
[٩٥١] (قوله: الأولى نعم) ظاهره ولو تسوَّكَ لاحتمال أن يتخلَّلَ^(٣) من أجزاء السواك شيء، أو يبقى أثر طعام لا يُخرجه السواك، وليحرر، "ط"^(٤).
[٩٥٢] (قوله: وتخليلُ اللحية) هو تقريق شعرها من أسفل إلى فوق، "بحر"^(٥).
وهو سنة عند "أبي يوسف"، و"أبو حنيفة" و"عبد" يفضلانه، ورجَّح في "المبسوط"^(٦) قول "أبي يوسف" كما في "البرهان"، "شربلاية"^(٧). وفي "شرح المنية"^(٨): ((والأدلة ترجِّحه، وهو الصحيح))^(٩) اهـ.

= ٨٠/١ كتاب الطهارة - باب وضوء رسول الله ﷺ، والبيهقي ٨٠/١ كتاب الطهارة - باب فضل التكرار في الوضوء، من طريق المسيب بن واضح، عن حفص بن ميسرة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، به. وقال الدارقطني والبيهقي: تقدَّر به المسيب بن واضح، عن حفص بن ميسرة، وهو ضعيف، وقال الزيلعي في "نصب الراية": ٢٨/١ كتاب الطهارات - أحاديث تخليل الأصابع: حديث ابن عمر له طرق أمثلها ما رواه الدارقطني والبيهقي من حديث المسيب بن واضح، وقد روي هذا الحديث بطرق كلها ضعيفة، وفي الباب عن أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة ؓ.

(١) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١٧/١ يتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٢٢/١.

(٣) في "الأصل" و"ب" و"م": ((أن يتخلَّلَ)).

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٧١/١.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٢٢/١.

(٦) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب الوضوء والغسل ٨/١. لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل، شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣ هـ، وقيل: في حدود ٤٩٠ هـ، وقيل: ٥٠٠ هـ). ("كشف الظنون" ١٥٨٠/٢، "الجواهر المضية" ٧٨/٣) وتقدم كلام المؤلف على "المبسوط" ص ٢٢٧.

(٧) "الشربلاية": كتاب الطهارة ١١/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٨) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ص ٢٣ - باختصار.

(٩) في "د" زيادة: ((قال في "البحر": وقيدته في "السراج" بأن يكون بماء متقاطر في تخليل الأصابع، ولم يقيدته في تخليل اللحية)).

لغير المحرم بعد التلث، وَيَجْعَلُ ظَهْرَ كَفِّهِ إِلَى عُنْقِهِ.....

قال في "الحلية"^(١): ((والظاهر أنَّ هذا كَلَّهُ في الكَتَّة، أمَّا الخفيفةُ فيجبُ إيصالُ الماءِ إلى ما تحتها)) اهـ. وجَزَمَ به "الشرنبلالي" في مقته^(٢).

[٩٥٣] (قوله: لغير المحرم) أمَّا المحرمُ فمكروه، "نهر"^(٣).

[٩٥٤] (قوله: بعد التلث) أي: تَلِثَ غَسَلَ الوجه، "إمداد"^(٤).

[٩٥٥] (قوله: ويجعل ظهر كفه إلى عنقه) نَقَلَهُ العلامةُ "نوح أفندي" عن بعض الفضلاء بلفظ: ((وينبغي أن يجعل الخ))، وَكَبَّ في الهامش: ((أنَّه الفاضل "البرجندي")، وقال في "المنح"^(٥): ((وكيفيته على وجه السنة: أن يُدخِلَ أصابعَ اليدِ في فروجها التي بين شعراتها من أسفل إلى فوق، بحيث يكون كفُّ اليد خارجًا وظهْرُها إلى المتوضي)) اهـ.

أقول: لكن رَوَى "أبو داود"^(٦) عن "أنسٍ": كَانَ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ تَحْتَ حَنَكِهِ، فَخَلَّلَ بِهِ لَحِيَّتَهُ وَقَالَ: «بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي»، ذَكَرَهُ في "البحر"^(٧) وغيره. والمتبادرُ منه إدخالُ اليد من أسفل، بحيث يكون كفُّ اليد لداعِلٍ من جهة العنق، وظهْرُها

(قوله: والظاهر أنَّ هذا كَلَّهُ في الكَتَّة، أمَّا الخفيفةُ فيجبُ إيصالُ الماءِ إلى ما تحتها) الظاهرُ الإطلاق، فإنَّ الخفيفة وإنَّ وَجَبَ إيصالُها إلى ما تحتها لكنَّ يكون بتفريقِ الشعرِ مبالغةً فيه ودفعُ توهمِ عدمِ الوصول كما في تخليلِ الأصابعِ الغيرِ المنضمة.

(قوله: والمتبادرُ إدخالُ اليد من أسفل) رأيتُ في "القَهْستاني" ما يفيدُ أنَّ ما ذَكَرَهُ "الشارح" هو المنقولُ،

(١) "الحلية": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٤٢ باختصار.

(٢) "نور الإيضاح": كتاب الطهارة - فصل في تمام أحكام الوضوء ص ٤٧.

(٣) "النهر": كتاب الطهارة ق ١/٦.

(٤) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في سنن الوضوء ق ٢٧/ب.

(٥) "المنح": كتاب الطهارة ١/٧/ب.

(٦) أخرجه أبو داود (١٤٥) كتاب الطهارة - باب تخليل اللحية، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٥٤/١ كتاب الطهارة -

باب تخليل اللحية، وأبو يعلى (٤٢٦٩)، والحاكم ١٤٩/١، وسكت عنه، وقال النروي في "المجموع" ٣٧٦/١:

رواه أبو داود ولم يضعفه، وإسناده حسن أو صحيح، والله أعلم. اهـ.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ٢٣/١.

(و) تخليلُ (الأصابع).....

٧٩/١

إلى خارجٍ ليتمكن إدخالُ الماءِ المأخوذِ في خلالِ الشعر، ولا يمكنُ ذلكَ على الكيفيّةِ المارّةِ، فلا يبقى لأخذِه فائدةٌ، فليتنامّل.

وما في "المنح" عزاه إلى "الكفاية"، والذي رأيته في "الكفاية"^(١) هكذا: ((وكيفيته: [١/٨٨/ق/١] أن يُخلَّلَ بعد التثليث من حيث الأسفلُ إلى فوقٍ)) اهـ.

ثمَّ أعلمُ أنَّ هذا التخليلَ باليدِ اليمنى كما صرَّحَ به في "الحلبة"^(٢)، وهو ظاهرٌ، وقال في "الدرر"^(٣): ((إنَّه يُدخِلُ أصابعَ يديه في خلالِ لحيته))، وهو خلافُ ما مرَّ^(٤)، فتدبّر.

[٩٥٦] (قوله: وتخليلُ الأصابع) هو سنةٌ مؤكَّدةٌ اتفاقاً، "سراج"^(٥). وما في "الشرنبلالية" من ذكرِ الخلافِ إنما ذكره في تخليلِ اللحية كما قلَّمناه^(٦)، فافهم.

قال في "البحر"^(٧): ((وقيَّدهُ في "السراج"^(٨) - أي: التخليلَ - بأن يكونَ بماءٍ متقاطرٍ في تخليلِ الأصابع، ولم يقيِّدهُ في تخليلِ اللحية)) اهـ.

أقول: قد علمتَ من الحديثِ المارِّ^(٩) التقييدَ في تخليلِ اللحية بأخذِ كفٍّ من ماءٍ، وفي

ونصُّه: ((وتخليلُ اللحية، أي: إدخالُ الأصابعِ خلالَ ما على الذَّقَنِ من أسفلِ ظهرِ الكفِّ إلى عنقه بعد تثليثِ غَسَلِ الوجهِ كما في "العمادي") اهـ بلفظه.

(١) "الكفاية": كتاب الطهارة ٢٤/١ (ذيل "فتح القدير")، و"الكفاية" هي لجلال الدين بن شمس الدين الخوارزمي الكرلاني، من علماء القرن الثامن، شرح بها "هناية المرغيناني". (فهرس مخطوطات الظاهرية - الفقه الحنفي ١١٦/٢، "الشقائق

التعمانية" ص ٢٦١، "الفوائد البهية" ص ٥٨٥).

(٢) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٤٢ أ.

(٣) "الدرر": كتاب الطهارة ١/١١١.

(٤) في هذه المقالة.

(٥) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/١١ أ.

(٦) المقالة [٩٥٢] قوله: ((وتخليلُ اللحية)).

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ١/٢٢.

(٨) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/١١ أ.

(٩) في المقالة السابقة.

اليدين بالتشبيك، والرجلين بخنصر يده اليسرى.....

"البحر"^(١): ((ويقوم مقامه - أي: تحليل الأصابع - الإدخال في الماء ولو لم يكن حارياً))، وفيه^(٢) عن "الظهيرية"^(٣): ((أنَّ التحليل إنما يكون بعد التلث؛ لأنه سنة التلث)) اهـ.

قلت: لكن ذكر في "الحلية"^(٤) عند ذكره استيعاب الأعضاء بالغسل في كل مرة: ((أنه يؤخذ منه استنأ تليثه))، ثم روى عن "الدارقطني" و"البيهقي" بإسناد صحيح جيد^(٥) عن "عثمان" رضي الله عنه: ((أنه توضأ، فخلل بين أصابع قدميه ثلاثاً، وقال: رأيت رسول الله ﷺ فعل كما فعلت))^(٦).

[٩٥٧] (قوله: اليدين) أي: أصابع اليدين، "ط"^(٧).

[٩٥٨] (قوله: بالتشبيك) نقله في "البحر"^(٨) بصيغة ((قيل))، وكيفية - كما قاله "الرحمتي" -: ((أن يجعل ظهراً لبطن لثا يكون أشبه باللعب)).

[٩٥٩] (قوله: والرجلين الخ) ذكر هذه الكيفية في "المعراج" وغيره، وقال: ((بذلك ورد الخبر))^(٩).

(قوله: أنه يؤخذ منه) في هذا الأخذ بعد.

(قوله: استنأ تليثه) أي: تحليل الأصابع.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٢٣/١.

(٢) أي: في "البحر": كتاب الطهارة ٢٣/١.

(٣) "الظهيرية": كتاب الطهارة - الباب الأول - الفصل الأول في الوضوء وما فيه من السنن والآداب ق ٣/١.

(٤) "الحلية": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٤٦ ق ١/٤٦.

(٥) عبارة "الحلية": ((بإسناد جيد)).

(٦) أخرجه الدارقطني ٨٦/١ كتاب الطهارة - باب ما روي في الحث على المضمضة والاستنشاق، واللفظ له، والبيهقي

٦٣/١ كتاب الطهارة - باب التكرار في مسح الرأس، وأصل الحديث في "الصحيحين"، ولكن دون ذكر التحليل،

انظر البخاري (١٦٤) ومسلم (٢٢٦).

(٧) "ط": كتاب الطهارة ٧/١.

(٨) "البحر": كتاب الطهارة ٢٣/١.

(٩) لم نجد هذه الكيفية واردة هكذا، لكن يمكن أن نستدل لها بمجموع ثلاثة أحاديث: الأول الحديث الذي سيذكره ابن عابدين،

وهو ((أن النبي ﷺ خلل أصابع رجله بخنصره))، والثاني حديث عائشة: ((كانت يد رسول الله ﷺ اليمنى لظهوره وطعامه،

وكانت يده اليسرى لحاله وما كان من أذى))، أخرجه أحمد ٦/٢٦٥، وأبو داود (٣٣) كتاب الطهارة - باب كراهة مس

الذكر باليمن في الاستبراء، وقد حسنه الحافظ ابن حجر كما في "تحفة الأبرار" ٣٠ - ٣١، الثالث: ((أنه عليه الصلاة والسلام -

بادئاً بخنصر رِجله اليمنى،.....

وكذا ذكرها "القدوري" مرويةً مع تقييد التحليل بكونه من أسفل، وتعبّر في "الفتح"^(١) ورود هذه الكيفية بقوله: ((والله أعلم به، ومثله - فيما يظهر - أمر اتفاقي لا سنة مقصودة))، قال تلميذه "ابن أمير حاج" الحلبي في "الحلبة شرح المنية"^(٢): ((لكن الذي في "سنن ابن ماجه"^(٣)): عن "المستورد بن شداد" قال: «رأيت رسول الله ﷺ توضأ، فخلل أصابع رجليه بخنصره»، وأما كونه بخنصر يده اليسرى وكونه من أسفل فآله أعلم به، ويشكل كونه بخنصر اليسرى أنه من الطهارة، والمستحب في فعلها اليمين، ولعل الحكمة في كونه بالخنصر كونها أدق الأصابع، فهي بالتحليل أنسب، وفي كونه من أسفل أنه أبلغ في إيصال الماء) اهـ. ثم نقل^(٤) نذب هذه الكيفية [١/٨٨ق/ب] عن الشافعية.

قلت: ويجاب عن قوله: ((ويشكل إلخ)) بأن الرجلين محل الوسخ والقذر، ولذا سيذكر "الشارح": ((أن من الآداب غسلهما باليسار)).

[٩٦٠] (قوله: بادئاً أي: وخاتماً بخنصر رِجله اليسرى؛ لأنّ خنصر الرجل اليمنى هي عنى أصابعها، وإبهام اليسرى كذلك، أي: والتمام سنة أو مستحب، أفاده في "الحلبة"^(٥)).

قال في "البحر"^(٦): ((وقولهم: من أسفل إلى فوق يحتمل شيئين: أن يبدأ من أسفل إلى فوق، أي:

- كان يحب التيمّن في تعبّله وترجله وطمهروه وفي شأنه كلّ))، فيتعيّن الابتداء في التحليل بخنصر الرجل اليمنى، والله أعلم.

(١) "الفتح": كتاب الطهارات ٢٦/١.

(٢) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٤٥ق/أ.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٤٤٦) كتاب الطهارة - باب تحليل الأصابع، وأخرجه أحمد ٢٢٩/٤، وأبو داود (١٤٨) كتاب الطهارة - باب غسل الرجلين، والترمذي (٤٠) كتاب الطهارة - باب ما جاء في تحليل الأصابع، وقال الترمذي: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة. اهـ هكذا في بعض نسخ الترمذي، وقد أشار العلامة الشيخ أحمد شاكر إلى أنّ كلمة (حسن) ساقطة من بعض نسخ الترمذي، ولعل هذا هو الصواب، فإن الترمذي قد ضعف حديث ابن لهيعة في عدّة مواضع من كتابه.

وقد تابع ابن لهيعة في رواية هذا الحديث اللّيث بن سعد، وعمرو بن الحارث، أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" ٧٧/١ كتاب الطهارة - باب كيفية التحليل، فلذلك صحّحه ابن القطّان كما في "التلخيص الحبير" ٩٤/١.

(٤) أي: صاحب "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٤٥ق/أ.

(٥) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٤٥ق/أ.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ٢٣/١.

وهذا بَعْدَ دخول الماء خلالَها، فلو منضمّةً فَرَضَ.

(وتثليثُ الغسل).....

من ظهر القدم أو من باطنه كما حَزَمَ به في "السراج" ^(١)، والأوّل أقربُ)) اهـ. أي: فيُدخِلُ خنصرَه من جهة ظهر القدم، فيخللُ من أسفل صاعداً إلى فوق لا من جهة باطنه. [٩٦١] (قوله: وهذا) أي: كونُ التخليل سنةً.

[٩٦٢] (قوله: فرضُ) أي: التخليل؛ لأنه حينئذٍ لا يمكن إيصالُ الماء إلّا به، فافهم.

[٩٦٣] (قوله: وتثليثُ الغسل) ^(٢) أي: جعله ثلاثاً، فمجموعُ الثانية والثالثة سنةً واحدةً، قال في "الفتح" ^(٣): ((وهو الحقُّ))، لكن صحَّح في "السراج" ^(٤): ((أنَّهما ستان مؤكَّدتان))، قال في "النهر" ^(٥): ((وهو المناسبُ لاستدلالهم على السنيّة بأنّه عليه الصلاة والسلام لمّا أن توضأ مرّتين مرّتين قال: «هذا وضوءٌ من يضاعفُ له الأجرُ مرّتين»، ولمّا أن توضأ ثلاثاً قال: «هذا وضوءٌ ووضوءُ الأنبياء من قبلي، فمن زاد على هذا أو نقصَ فقد تعدّى وظلم»)) ^(٦)، فجعلَ للثانية جزاءً

(١) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/١١ أ.

(٢) في "د" زيادة: ((أي: تصيير غُسل الوجه واليد والرّجل ثلاثاً، بأن يغسل مرّتين أُخريين غيرَ الفرض، فالثانية والثالثة سنةً كما في الزاهدي، وقيل: إنّ الثانية سنةً والثالثة إكمالُ السنة، وقيل: الثالثة سنةً والثانية دونها في الفضيلة كما في الاختيار))، وعن أبي بكر الإسكافي: أنّ الثلاث فرضٌ كما في "المنية"، ويكرهُ الزيادة على الثلاث كما في "الزبدة"، وفي "النظم": لو زاد على ثلاث وضوءاً آخرَ حَازَ، وإلّا فإنَّ غُسلَ للوسوسة فهو آثمٌ، وفي "الحيط": لو توضأَ مرّةً لَعَزَّ الماء أو لبرد أو لحاجة لا يَأْتُمُ، وإلّا فيأثمُ، وقيل: إن اعتادَ يكرهُ، وإلّا فلا)).

(٣) "الفتح": كتاب الطهارات ٢٧/١.

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/١١ أ.

(٥) "النهر": كتاب الطهارة ق ٦/ب بتصرف يسير.

(٦) قال الزبيلي في "نصب الراية" ٢٩/١: غريبٌ بجميع هذا اللفظ، وقد رواه عن النبي ﷺ من الصحابة عبدُ الله بن عمر، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو هريرة. اهـ.

نقول: ورواه أيضاً ابن عباس، وبريدة، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه.

أمّا حديث عبد الله بن عمر فله طرقٌ أمثلها ما رواه الدارقطني ٧٩/١ كتاب الطهارة - باب وضوء رسول الله ﷺ، واليهيقي في "السنن الكبرى" ٨٠/١ كتاب الطهارة من حديث المسيب بن واضح عن حفص بن ميسرة عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر، والمسيب بن واضح ضعيفٌ، وقد روي هذا الحديث من أوجهٍ كلّها ضعيفةً.

أمّا حديث أبيّ بن كعب فقد أخرجه ابن ماجه (٤٢٠) كتاب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء مرّةً ومرّتين -

المستوعِب، ولا عبرة للغرفات، ولو اكتفى بمِرَّةٍ.....

مستقلاً، وهذا يُؤخذ باستقلالها، لا أنها^(١) جزءٌ سنَّةٌ حتى لا يثابَ عليها وحدها)) اهـ. وقيدَ بالغسل إذ لا يُطلبُ تليث المسح كما يأتي^(٢).

[٩٦٤] (قوله: للمستوعِب) فلو غسل في المِرَّة الأولى وبقي موضعٌ يابس، ثم في المِرَّة الثانية أصاب الماء بعضه، ثم في الثالثة أصاب الجميع لا يكون غسلاً للأعضاء ثلاثاً، "حلبة"^(٣) عن "فتاوى الحجَّة"^(٤). [٩٦٥] (قوله: ولا عبرة للغرفات) أي: الغير المستوعِبة، قال في "البحر"^(٥): ((والسنَّة تكرارُ الغسلات المستوعبات لا الغرفات)) اهـ.

بقي إذا لم يستوعِبْ إلَّا في الثالثة - كما قلنا - هل يُحسَبُ الكلُّ غسلةً واحدةً، فيعيد الغسل مرتين، أو يعيدُ غسل ما لم يُصبه الماء فقط؟ والمتبادرُ من عبارة "البحر" الأوَّل، وليحرر.

(قوله: والمتبادرُ من عبارة "البحر" الأوَّل، وليحرر) الظاهرُ اعتمادُ الثاني؛ إذ المطلوبُ تليثُ الغسل، وقد تحقَّقَ بغسل ما لم يُصبه الماء.

- وثلاثاً، والدارقطني ٨٠/١ كتاب الطهارة: باب وضوء رسول الله ﷺ، وفي إسناده راويان ضعيفان، وهما عبد الله ابن عرادة الشيباني، وزيد العمي.

وأما حديث ابن عباس فقد أخرجه الطبراني في "الكبير"، وفيه سويد بن عبد العزيز ضعُفَ يحيى وأحمد، وثقُفَ دحيم، وأورده الهيثمي في "المجمع" ٢٣٠/١.

وأما حديث بُرَيْدَةَ فقد أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣٦٦١)، وأورده الهيثمي في "المجمع" ٢٣٠/١ وقال: رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه ابن لهيعة وهو ضعيفٌ، وليس في كلِّ هذه الروايات قوله: ((فمن زاد على هذا فقد...))، أمَّا هذه الزيادة: ((فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدَّى وظلَّم))، فقد أخرجها أبو داود (١٣٥) كتاب الطهارة - باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، والنسائي ٨٨/١ كتاب الطهارة - باب الاعتناء في الوضوء، وابن ماجه (٤٢٢) كتاب الطهارة - باب ما جاء في التقصيد في الوضوء وكراهية التعدي فيه، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٧٩/١ كتاب الطهارة، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٣٦/١ كتاب الطهارة - باب فرض الرجلين في وضوء الصلاة، وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في كتابه "الإمام": وهذا الحديث صحيحٌ عند من يُصحِّح حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه لصحَّةُ الإسناد إلى عمرو.

(١) في "النهر": ((لأنها))، وهو خطأ.

(٢) المقولة [٩٧٧] قوله: ((مستوعبة)).

(٣) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٤٥ ب.

(٤) لم نعر على ترجمتها فيما بين أيدينا من المصادر.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٢٤/١.

إِنْ اعْتَادَهُ أَثِمٌ،.....

[٩٦٦] (قوله: إِنْ اعْتَادَهُ أَثِمٌ) قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(١): ((وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَوَّلِ فِيهِ إِثْمُهُ قَوْلَانِ، قِيلَ: يَأْتِمُّ لترك السَّنَةُ المشهورة، وقيل: لا؛ لِأَنَّهُ قد أَتَى بما أَمَرَ به، كَذَا فِي "السَّراج"^(٢))، واختار فِي "الخلاصة"^(٣): أَنَّهُ إِنْ اعْتَادَهُ^(٤) أَثِمٌ، وَإِلَّا لا، وَينبغي أَنَّ [١/٨٩ق/١] يَكُون هَذَا الْقَوْلُ مُحْمَلًا الْقَوْلَيْنِ)) اهـ.

أَقُولُ: وَلَكِنْ فِي "الخلاصة"^(٥) لَمْ يَصْرَحْ بِالْإِثْمِ، وَإِنَّمَا قَالَ: ((إِنْ اعْتَادَهُ كُرْهًا))، وَهَكَذَا قَلَّهٗ فِي "البحر"^(٦)، نَعَمْ هُوَ مُوَافِقٌ لِمَا قَدَّمْنَاهُ^(٧) عَنْ "شرح التحرير" مِنْ حَمَلِ اللَّوْمِ وَالتَّضْلِيلِ لترك السَّنَةِ الْمُؤَكَّدَةِ عَلَى التَّركِ مَعَ الإِصرارِ بِلا عَنَرٍ.

وَقَدَّمْنَا^(٨) أَيْضًا تَصْرِيحَ صَاحِبِ "البحر": ((بَأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْإِثْمَ مَنْوُطٌ بِتَرْكِ الْوَاجِبِ وَالسَّنَةِ الْمُؤَكَّدَةِ عَلَى الصَّحِيحِ)).

وَلَا يَخْفَى أَنَّ التَّمْلِيحَ حَيْثُ كَانَ سَنَةً مُؤَكَّدَةً، وَأَصْرًا عَلَى تَرْكِه يَأْتِمُّ وَإِنْ كَانَ يَعْتَقِلُهُ سَنَةً، وَأَمَّا حَمْلُهُمُ الْوَعِيدَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى عَدَمِ رُؤْيَا الثَّلَاثِ سَنَةً - كَمَا يَأْتِي^(٩) - فَفَلِكِ فِي التَّركِ وَلَوْ مَرَّةً بَلِيلٍ مَا قَلْنَا، وَبِهِ انْتَفَعَ مَا فِي "البحر"^(١٠): ((مَنْ تَرَجَّحَ الْقَوْلَ بِعَدَمِ الْإِثْمِ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَرَّةٍ بَأَنَّهُ لَوْ أَثِمَ بِنَفْسِ التَّركِ لَمَّا احتجَّ إِلَى هَذَا الْحَمَلِ)) اهـ. وَأَقْرَهٗ فِي "النَّهْرِ"^(١١) وَغَيْرِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعَ عَدَمِ الإِصرارِ بِمُتَحَاجِّ إِلَيْهِ، فَتَدْبَّرْ.

٨٠/١

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق ٦/ب بتصرف يسير.

(٢) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/ق ١١/أ.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل النوم والقهقهة ق ٨/ب.

(٤) فِي "٣": ((اعتقده))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل النوم والقهقهة ق ٨/ب.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ١/٢٤.

(٧) المقولة [٨٣٤] قوله: ((ويلازم)).

(٨) المقولة [٨٣٤] قوله: ((ويلازم)).

(٩) المقولة [٩٧٢] قوله: ((وحديث فقد تعدى إلى الخ)).

(١٠) "البحر": كتاب الطهارة ١/٢٤.

(١١) "النهر": كتاب الطهارة ق ٦/ب.

والإلا لا، ولو زادَ لطمأنينة القلب، أو لقصدِ الوضوء على الوضوء.....

[٩٦٧] (قوله: وإلا أي: وإن لم يعتدّه - بأن فعله أحياناً، أو فعله لعزّه الماء أو لعذر البرد أو لحاجة - لا يُكره، "خلاصة")^(١).

[٩٦٨] (قوله: ولو زاد إلخ) أشار إلى أنّ الزيادة مثلُ النقصان في المنع عنها بلا عذر.
[٩٦٩] (قوله: لطمأنينة القلب) لأنّه أمرٌ بترك ما يريه إلى ما لا يريه، وينبغي أن يُقيّد هذا بغير الموسوس، أمّا هو فيلزمه قطع مادّة الوسواس عنه، وعدمُ التفاتِهِ إلى التشكيك؛ لأنّه فعلُ الشيطان، وقد أمرنا بمعاداته ومخالفته، "رحمتي".

ويؤيّدُه ما سنذكره^(٢) قبيل فروض الغسل عن "التارخائية": ((أنّه لو شكّ في بعض وضوئه أعادَهُ، إلّا إذا كان بعد الفراغ منه، أو كان الشكّ عادةً له فإنّه لا يعيّلُه ولو قبل الفراغ قطعاً للوسوسة عنه)) اهـ.

مطلب في الوضوء على الوضوء

[٩٧٠] (قوله: أو لقصد الوضوء على الوضوء) أي: بعد الفراغ من الأوّل، "بحر"^(٣). وفي "التارخائية"^(٤) عن "الناطقي"^(٥): ((لو زاد على الثلاث فهو بدعة، وهذا إذا لم يفرغ من الوضوء، أمّا إذا فرغ، ثمّ استأنف الوضوء فلا يكره بالاتّفاق)) اهـ. ومثله في "الخلاصة"^(٦).

وعارض في "البحر"^(٧) دعوى الاتّفاق بما في "السراج"^(٨): ((من أنّه مكروهٌ في مجلسٍ واحدٍ))، وأجاب

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل النوم والقهقهة ق ٨/ب.

(٢) المقولة [١٢٣٩] قوله: ((والإلا لا)).

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٢٤/١.

(٤) "التارخائية": كتاب الطهارة - الفصل الأول في الوضوء ١٠٨/١ باختصار.

(٥) أبو العباس أحمد بن محمد بن عمر الناطقي الطبري (ت ٤٤٦هـ). (الخواهر المصنّبة ٢٩٧/١، "الأعلام" ٢١٣/١).

وما ينقله صاحب "التارخائية" عن الناطقي ففي كتابه "الواقعات" أو "الأجناس" كما ذكرَ ذلك محقّق "التارخائية"

الشيخ سجاد حسين في مقدّمة تحقيقيه.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل النوم والقهقهة ق ٨/ب.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ٢٤/١.

(٨) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/١١ ق ١١/ب.

في "النهر"^(١): ((بأنَّ ما مرَّ فيما إذا أعاده مرَّةً واحدةً، وما في "السراج" فيما إذا كرَّره مراراً))، ولفظه في "السراج": ((لو تكرَّرَ الوضوء في مجلسٍ واحدٍ مراراً لم يستحبَّ، بل يكره لما فيه من الإسراف، [١/٨٩ق/ب] فتدبر)) اهـ.

قلت: لكنَّ يردُّ ما في "شرح المنية الكبير"^(٢)، حيث قال: ((فيه إشكالٌ لإطباقهم على أنَّ الوضوء عبادةٌ غيرُ مقصودةٍ لنهايتها، فإذا لم يؤدَّ به عملٌ مما هو المقصودُ من شرعيته كالصلاة وسجدة التلاوة ومسَّ المصحف ينبغي أنَّ لا يُشرع تكرَّره قربةً لكونه غيرَ مقصودٍ لنته، فيكون إسرافاً محضاً، وقد قالوا في السجدة: لَمَّا لم تكن مقصودةً لم يُشرع التقربُ بها مستقلةً، وكانت مكروهةً، وهذا أولى)) اهـ.

أقول: ويؤيده ما قاله "ابن العماد" في "هدية"^(٣): ((قال في "شرح المصاييح"^(٤): وإنما يستحبُّ الوضوء إذا صَلَّى بالوضوء الأوَّل صلاةً، كذا في "الشرعة"^(٥) و"الغنية"^(٦))) اهـ.

وكذا ما قاله "المنائوي"^(٧) - في "شرح الجامع الصغير" لـ "السيوطي" عند حديث: ((مَنْ توضَّأ على طُهرٍ كُتِبَ له عشرُ حسناتٍ))^(٨) - : ((من أنَّ المراد بالظهر الوضوء الذي صَلَّى به فرضاً أو نفلاً كما بيَّنه فعلُ راوي

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق ٦/ب بتصرف.

(٢) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ص ٢٦.

(٣) انظر "نهاية المراد": الوضوء وأنواعه ص ٧٠، وفيها: ((واشترط الصلاة بالوضوء الأوَّل قولُ شارح "المصاييح")، وعبارته نقلها في "شرح الشرعة".

(٤) "المصاييح": هو "مصابيح السنة" لأبي محمد حسين بن مسعود، ظهره الدين الفراء البَغْرِي الشافعي (ت ٥١٦هـ)، وله شروخٌ كثيرةٌ منها "شرح القاضي البيضاوي" (ت ٦٨٥هـ)، و"شرح قاسم بن قطلوبغا" (ت ٨٧٩هـ)، و"شرح ابن كمال باشا" (ت ٩٤٠هـ). ("كشف الظنون" ١٦٩٨/٢ - ١٦٩٩، و"فيات الأعيان" ١٣٦/٢)، ولم يبين لنا الشرح المراد هنا.

(٥) انظر "شرح الشرعة": فصل في تفصيل سنن الطهارة ص ٨٣، والعبارة من "شرح الشرعة" لا من "الشرعة".

(٦) الذي في "هدية ابن العماد": ((الغنية)) لا ((الغنية))، ولم نعرش على النقل في "الغنية"، وفيما يخص "الغنية" و"الغنية"، راجع ص ١٩٥.

(٧) "فيض القدير" ١٠٩/٦: ٨٦٠٧، وهو الشرح الكبير لمحمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين، زين الدين الخداددي ثم المنائوي القاهري الشافعي (ت ١٠٣١هـ) على "الجامع الصغير" للإمام السيوطي. ("كشف الظنون" ١/٥٦١-٥٦٠، "مختلصة الأثر" ٤١٢/٢، "الأعلام" ٢٠٤/٦).

(٨) أخرجه أبو داود (٦٢) كتاب الطهارة - باب الرجل يجذِّد الوضوء من غير حدثٍ، والترمذي (٥٩) كتاب أبواب =

لا بأسَ به، وحديث: ((فقد تعدَّى)) محمولٌ على الاعتقاد.....

الخبر، وهو "ابن عمر"، فمن لم يصلَّ به شيئاً لا يسُنُّ له تجديده)) اهـ.
ومقتضى هذا كراهته وإن تبدَّل المجلسُ ما لم يؤدَّ به صلاةٌ أو نحوها، لكنَّ ذكرَ سيدي "عبد الغني النابلسي"^(١): ((أنَّ المفهوم من إطلاق الحديث مشروعيته ولو بلا فصلٍ بصلاةٍ أو مجلسٍ آخر، ولا إصرافٍ فيما هو مشروع، أمَّا لو كرَّره ثالثاً أو رابعاً فيشترط لمشروعيته الفصلُ بما ذكر، وإلَّا كان إصرافاً محضاً)) اهـ فتأمل.

مطلب: كلمة لا بأس قد تستعمل في المنسوب

[٩٧١] (قوله: لا بأس به) لأنَّ نورَ على نورٍ، وقد أمرَ بترك ما يُرِيه إلى ما لا يَرِيه، "معراج". وفي هذا التعليل لفٌ ونشرٌ مشوشٌ، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ ذلك منسوبٌ، فكلمة لا بأس وإنَّ كان الغالبُ استعمالها فيما تركه أولى لكنها قد تستعمل في المنسوب كما صرَّح به في "البحر"^(٢) من الجنائز والجهاد، فافهم.

[٩٧٢] (قوله: وحديث: ((فقد تعدَّى)) إلخ) جوابٌ عما يردُّ على قوله: ((لا بأس به))، وقد تقدَّم الحديث^(٣) في عبارة "النهر"، قال في "البحر"^(٤): ((واختلف في معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «فمن زاد على هذا» على أقوالٍ، فقيل: على الحدِّ المحدود، وهو مردودٌ بقوله عليه الصلاة والسلام: «من استطاع منكم أن يطيلَ غرته فليطع»، والحديث في "المصاييح"^(٥). وإطالة الغرّة تكون بالزيادة على الحدِّ المحدود، وقيل: على أعضاء الوضوء، وقيل: الزيادة على العدد والنقص عنه، والصحيح أنَّه محمولٌ على [١/٩٠ ق/أ]

= الطهارة - باب ما جاء في الوضوء لكلِّ صلاةٍ، وهو إسنادٌ ضعيفٌ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٤٢/١ كتاب الطهارة - باب الوضوء هل يجب لكلِّ صلاةٍ أم لا، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٦٢/١ كتاب الطهارة - باب أداء صلواتٍ بوضوءٍ واحدٍ، كلُّهم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

(١) "نهاية المراد: الوضوء وأنواعه ص ٧١ - ملخصاً.

(٢) "البحر": كتاب الجنائز - فصل: السلطان أحقُّ بصلاته ٢/٢١، وكتاب الجهاد - فصل في كيفية القسمة ٩٩/٥.

(٣) المقولة [٩٦٣] قوله: ((وتثليث الغسل)).

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٢٤/١.

(٥) "مصاييح السنة": ١٨٣/١ رقم (١٩٨)، وأخرجه البخاري (١٣٦) كتاب الوضوء - باب فضل الوضوء والغرَّ المحجلين،

ومسلم (٢٤٦) (٣٥) كتاب الطهارة - باب استحباب إطالة الغرّة والتحجيل في الوضوء عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. وقد

تقدَّم تخريجُه ص ٣٠.

الاعتقاد دون نفس الفعل، حتى لو زاد أو نقص، واعتقد أن الثلاث سنة لا يلحقه الوعيد، كذا في "البدايع"^(١)، واقتصر عليه في "الهداية"^(٢)، وفي الحديث لفٌ ونشرٌ؛ لأنَّ التعدي يرجع إلى الزيادة، والظلم إلى النقصان^(٣) اهـ.

أقول: وصريح ما في "البدايع"^(٤): ((أنه لا كراهة في الزيادة والنقصان مع اعتقاد سنة الثلاث))، ولنا ذكر في "البدايع"^(٥) أيضاً: ((أن ترك الإسراف والتقتير منسوب))، ويوافقه ما في "التاترخانية"^(٦): ((لا يكره إلا أن يرى السنة في الزيادة))، وهو مخالف لما مر^(٧) من أنه لو اكتفى بمرة واعتاده أثم، ولما سيأتي بعد ورقة^(٨) من أن الإسراف مكروه تحريماً، ومنه الزيادة على الثلاث، ولهذا فرغ في "الفتح"^(٩) وغيره على القول بحمل الوعيد على اعتقاد سنة الزيادة أو النقص بقوله: ((لو زاد لقصد الوضوء على الوضوء، أو لطمأنينة القلب عند الشك، أو نقص لحاجة لا بأس به))، فإن مفاد هذا التفريع أنه لو زاد أو نقص بلا غرض صحيح يكره وإن اعتقد سنة الثلاث، وبه صرح في "الحلية"^(١٠)، فقال: ((وهل لو زاد على الثلاث من غير قصد لما ذكر يكره؟ الظاهر نعم؛ لأنه إسراف)) اهـ.

لكن لو كان قصده بالزيادة الوضوء على الوضوء إنما تنفي الكراهة إذا كان بعد الفراغ من الأول وصلى به، أو تبلل المجلس على ما مر^(١١)، وإلا فلا. وعلى كل فيحتاج إلى التوفيق بين ما في "البدايع"^(١٢) ٨١/١

(١) "البدايع": كتاب الطهارة - فصل في سنن الوضوء ٢٢/١ باختصار.

(٢) "الهداية": كتاب الطهارات ١٣/١.

(٣) من ((وفي الحديث)) إلى ((النقصان)) نقله صاحب "البحر" عن "غاية البيان".

(٤) أي: لماز في هذه المقالة.

(٥) "البدايع": كتاب الطهارة - فصل في آداب الوضوء ٢٣/١.

(٦) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الأول في الوضوء ١٠٨/١.

(٧) المقالة [٩٦٦] قوله: ((إن اعتاده أثم)).

(٨) ص ٤٤٠ - "در".

(٩) "الفتح": كتاب الطهارات ٢٧/١.

(١٠) "الحلية": كتاب الطهارة - منهيات الوضوء ١/١ ق ٨٣/ب.

(١١) المقالة [٩٧٠] قوله: ((أو لقصد الوضوء على الوضوء)).

(١٢) المار في هذه المقالة.

ولعلَّ كراهة تكراره في مجلسٍ تنزيهيةً، بل في "القهستاني".....

وغيره، ويمكن التوفيق بما قلّمناه^(١) من أنه إذا قَلَّ ذلك مرّةً لا يكره ما لم يعتقدْ سنّةً، وإن اعتاده وأصرَّ عليه يكره وإن اعتقدَ سنّةً الثلاث، إلّا إذا كان لغرضٍ صحيحٍ، هذا ما ظهرَ لفهمي القاصر، فتدبره.

[٩٧٣] (قوله: ولعلَّ إلخ) جوابٌ عمّا أوردّه في "البحر"^(٢): ((من أن قولهم: لو نوى الوضوء على الوضوء لا بأس به مخالفٌ لما في "السراج"^(٣): من أن تكراره في مجلسٍ مكروه، وحمله على اختلاف المجلس بعيد)).

وحاصلُ الجواب حملُ الكراهة على التنزيهية، فلا تنافي قولهم: ((لا بأس به))؛ لأنَّ غالب استعمالها فيما تركه أولى.

أقول: وفي هذا الجواب نظرٌ لما قلّمناه^(٤) من تعليلهم بأنّه نورٌ على نور، فهي مستعملةٌ في المنسوب [٩٠/٩٠] لا فيما تركه أولى^(٥)، فالأحسنُ الجواب بما قلّمناه^(٦) عن "النهر": ((من أن المكروه تكراره في مجلسٍ مراراً)).

مطلبٌ قد يُطلقُ الجائزُ على ما لا يمتنع شرعاً فيشمَلُ المكروه

[٩٧٤] (قوله: بل في "القهستاني"^(٧)) إلخ) ترقى في الجواب، وهو مخالفٌ لما سيأتي^(٨) من أن الإسراف

(قوله: ترقى في الجواب) الظاهر أنه تقييدٌ لما أفاده كلامُهُ من تحقُّق الكراهة التنزيهية من أن هذا في غيرِ الماء الجاري.

(١) في هذه المقولة أيضاً.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٢٤١/٢.

(٣) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/١١ ب بتصرف.

(٤) المقولة [٩٧١] قوله: ((لا بأس)).

(٥) من ((تعليلهم)) إلى ((أولى)) ساقط من "٣".

(٦) المقولة [٩٧٠] قوله: ((لقصّد الوضوء على الوضوء)).

(٧) "جامع الرموز" - كتاب الطهارة - سنن الغسل ٢٥/١، وعبارته: ((وذكر في "الجواهر" أن الإسراف في الماء الجاري جائزٌ لكنّه مكروه)).

(٨) المقولة [١٠٥٦] قوله: ((والإسراف)).

معزيًا لـ "الجواهر": ((الإسرافُ في الماء الجاري جائزٌ؛ لأنه غيرُ مَضْبُوعٍ))، فتأمل.

(ومسحُ كلِّ رأسِهِ مرَّةً).....

مكروهٌ ولو بماءِ النهر، ولذا قال: ((تأمل))، ويأتي^(١) تمامُ الكلامِ عليه، وقد يقال: أطلقَ الجائزُ، وأراد به ما يعمُّ للمكروه، ففي "الحلبة"^(٢) عن "أصول ابن الحاجب"^(٣): ((أنَّهُ قد يُطْلَقُ، ويراد به ما لا يمتنعُ شرعاً، وهو يشمل المباح والمكروه والمنلوب والواجب)) اهـ.

لكن الظاهر أنَّ المراد المكروهُ تنزيهاً؛ لأنَّ المكروهَ تحريماً متنعاً لا زماً.

مطلب في تصريف قولهم: معزياً

[٩٧٥] (قوله: معزياً) يقال: عزَّوْته وعزَّيته لغةً إذا نسبته، "صحيح"^(٤). فهو اسمٌ مفعولٌ من اليائيِّ اللام، أصله: معزويٌّ، فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت، ويجوزُ أخذه من الولويِّ أيضاً، فإنَّ القياس فيه معزُوٌّ مثل مغزوٍّ، لكن قد تُقْلَبُ الواو يائين، وهو فصيحٌ كما نصَّ عليه "الفتازاني" في "شرح التصريف"^(٥).
[٩٧٦] (قوله: مرَّةً) لو قال بملء: بماءٍ واحدٍ - كما في "المنية"^(٦) - لكان أولى لما في "الفتح"^(٧): ((روى

(قوله: لو قال بملء: بماءٍ واحدٍ كما في "المنية" لكان أولى) قد يقال: إنَّ قصده بيانُ أنَّ سَنَةَ المسحِ تحسُّلُ بالمسحِ مرَّةً على ما هو المشهورُ في المنهَب، ولو قال بملء: بماءٍ واحدٍ لم يُقدَّرْ ذلك، وليس قصدهُ بيانُ سُنَّةِ التليث التي هي روايةُ "الحسن" لما أنَّها غيرُ المشهورِ في المنهَب، فعلى ما هو المشهورُ لا يُشترطُ لتَحَقُّقِ سُنَّةِ المسحِ التليثُ.

(١) المقولة [١٠٥٦] قوله: ((وإسراف)).

(٢) "الحلبة": كتاب الطهارة - محظورات الجنب والخنفساء ١/ق ١٢٠/ب.

(٣) "منتهى السؤل والأمل": الكلام على المباح ص ٣٩ - بتصرف.

(٤) "الصحيح": مادة ((عزو)) و((عزي)).

(٥) "شرح التصريف": النوع الثالث من المعلن ص ٣٦، لسعود بن عمر، سعد الدين الفتازاني الهروي الحراساني (ت ٧٩٣هـ)، وهو "شرح العزِّي في التصريف" لأبي المعالي - وقيل: أبو الفضائل - إبراهيم بن عبد الوهاب بن عماد الدين، عزَّ الدين الزنجاني العزِّي الشافعي (ت نحو ٦٥٥هـ). ("كشف الظنون" ١/٤١٢، ١١٣٨-١١٣٩، "طبقات السُّبكي" ١١٩/٨، "الدرر الكامنة" ٤/٣٥٠، "هذية العارفين" ١/١٢).

(٦) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة ص ٢٣.

(٧) "الفتح": كتاب الطهارة ٣٠/١.

مستوعبة، فلو تركه وداوم عليه أثم.....

"الحسن" عن "أبي حنيفة" في "المجرد"^(١): إذا مسح ثلاثاً بماءٍ واحدٍ كان مستوثاً)) اهـ.
وعليه حمل في "الهداية"^(٢) وغيرها ما استدلل به "الشافعي" من رواية التلث جمعاً بين الأحاديث، ولا يقال: إن الماء يصير مستعملاً للمرة الأولى، فكيف يُسنُّ التكرار؟ إنما في "شرح المنية"^(٣): ((من أنهم اتفقوا على أن الماء دام في العضو لا يكون مستعملاً)).

(٩٧٧هـ) (قوله: مستوعبة) هذا سنة أيضاً كما جزم به في "الفتح"^(٤)، ثم نقل عن "القنية"^(٥): ((أنه إذا داوم على ترك الاستيعاب بلا عذر يَأثم))، قال^(٦): ((وكانه لظهور رغبته عن السنة)).
قال "الزيلعي"^(٧): ((وتكلموا في كَيْفَةِ المسح، والأظهر أن يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه، ويمسحهما إلى القفا على وجه يستوعب جميع الرأس، ثم يمسح أذنيه بإصبعيه)) اهـ.

وما قيل: من أنه يجافي للسبختين والإبهامين ليمسح بهما الأذنين والكفين ليمسح بهما جانبي الرأس خشية الاستعمال فقال في "الفتح"^(٨): ((لا أصل له في السنة؛ لأن الاستعمال لا يثبت قبل الانفصال، والأذنان [١/٩١] من الرأس)).

(قوله: ثم يمسح أذنيه بإصبعيه) أي: بلا رفعهما عن الرأس كما يأتي له بحثاً.

(١) "المجرد": لأبي علي الحسن بن زياد اللؤلؤي (ت ٢٠٤هـ) تلميذ الإمام أبي حنيفة. ("الجواهر المضية" ٥٦/٢، "طبقات الفقهاء" لطايش كبرى زاده ص ١٨٠، "الفوائد البهية" ص ٦٠-)، وفي "كشف الظنون" ٧٠٢/١ عند كلامه على "عزارة الأكمل": ((بدأ بكافي الحاكم، ثم بالجامعين، ثم بالزيادات، ثم بمجرد ابن زياد...)).

(٢) "الهداية": كتاب الطهارة ١٣/١.

(٣) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة ص ٢٤٢.

(٤) "الفتح": كتاب الطهارة ٣١/١.

(٥) "القنية": كتاب الطهارة ق ٢/أ.

(٦) أي: صاحب "الفتح".

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الطهارة ٥/١ بتصرف.

(٨) "الفتح": كتاب الطهارة ١٧/١.

(وَأَذْنِيهِ) مَعًا وَلَوْ (عَمَائِهِ).....

(تبيينه)

لَوْ مَسَحَ ثَلَاثًا مِمَّا يُقِيلُ: يَكْرَهُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ بَدْعَةٌ، وَقِيلَ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَفِي "الْخَانِيَةِ"^(١): ((لَا يَكْرَهُ، وَلَا يَكُونُ سَنَةً وَلَا أَذْنًا))، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((وَهُوَ الْأَوَّلَى؛ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى الْكَرَاهَةِ)) اهـ.
قُلْتُ: لَكِنْ اسْتَوْجَهَ فِي "شَرْحِ الْمَنِيَةِ"^(٣) الْقَوْلَ بِالْكَرَاهَةِ، وَذَكَرْتُ مَا يُؤَيِّدُهُ فِيمَا عُلِّقَتْهُ عَلَى "الْبَحْرِ"^(٤)، فَارْجِعْهُ، وَسَيَأْتِي^(٥) فِي الْمَتْنِ عَنْهُ مِنَ الْمُنْهَيَّاتِ.

[٩٧٨] (قَوْلُهُ: وَأَذْنِيهِ) أَي: بَاطِنُهُمَا بَاطِنُ السَّبَاتَيْنِ، وَظَاهِرُهُمَا بَاطِنُ الْإِيْهَامَيْنِ، "قَهْصَتَانِي"^(٦).
[٩٧٩] (قَوْلُهُ: مَعًا) أَي: فَلَا تَيَمَّنُ فِيهِمَا كَمَا سَيَذْكَرُهُ^(٧).
[٩٨٠] (قَوْلُهُ: وَلَوْ عَمَائِهِ) قَالَ فِي "الْخَالِصَةِ"^(٨): ((لَوْ أَخَذَ لِلْأَذْنَيْنِ مَاءً جَدِيدًا فَهُوَ حَسَنٌ))، وَذَكَرَهُ

(قَوْلُهُ: قَالَ فِي "الْخَالِصَةِ": لَوْ أَخَذَ لِلْأَذْنَيْنِ مَاءً جَدِيدًا إِلَيْهِ) الَّذِي يَظْهَرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ مَسْحَ الْأَذْنَيْنِ سَنَةٌ، وَكَوْنُهُ مَاءَ الرَّأْسِ سَنَةً أُخْرَى عِنْدَنَا، فَقَوْلُ "الْخَالِصَةِ": ((لَوْ أَخَذَ لِلْأَذْنَيْنِ مَاءً جَدِيدًا فَهُوَ حَسَنٌ)) لَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَقَامَ سَنَةَ أَصْلِ الْمَسْحِ وَإِنْ فَاتَتْ سَنَةً كَوْنُهُ عَمَائِهِ، وَلِذَا لَمْ يَقُلْ: أَحْسَنُ، وَجَعَلَ قَوْلَهُ: ((وَلَوْ عَمَائِهِ)) غَايَةً لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْخِلَافِ، لَا لِلْإِشَارَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا "الْمَحْشِيُّ"، وَتَقْيِيدُ الْمَتُونِ بِقَوْلِهِمْ: ((عَمَائِهِ)) لِبَيَانِ الْأَحْسَنِ،

(١) "الْخَانِيَةِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - سَنَنِ الْوُضُوءِ ٣٥/١ بِتَصْرِيفِ سِيرِ (هَامِشِ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ٢٤/١.

(٣) "شَرْحُ الْمَنِيَةِ الْكَبِيرِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ص ٢٤.

(٤) "حَاشِيَةُ مَنَحَةِ الْخَالِقِ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِقِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ٢٤/١ - ٢٥.

* أَقُولُ: حَاصِلُ مَا ذَكَرْتَهُ هُنَاكَ أَنَّ أَثْمَنًا ثَبَتَ عَنْهُمْ أَنَّ السَّنَةَ الْمَسْحُ مَرَّةً مِنْ فَعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَالْثَّلَاثُ زَائِدٌ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَفَعَنَ رَأْسَهُ عَلَى هَذَا أَوْ تَقَصَّ فَقَدْ تَعَدَّى وَظَلَمَ»، وَالْإِشَارَةُ تَرْجِعُ إِلَى مَا ثَبَتَ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ. اهـ منه.

(٥) ص ٤٤٠ - وَمَا بَعْدَهَا "دَرْ".

(٦) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - سَنَنِ الْوُضُوءِ ١٩/١.

(٧) ص ٤١٥ - ٤١٠ - "دَرْ".

(٨) "خَالِصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي الْمَسْحِ ق ٩/ب.

"مثلاً مسكين" (١) رواية عن "أبي حنيفة"، قال في "البحر" (٢): ((فاستُفيدَ منه أنَّ الخلافَ بيننا وبين "الشافعي" في أنه إذا لم يأخذ ماءً جديداً، ومسحَ بالبلَّةِ الباقية هل يكون مقيماً للسنة؟ فعندنا نعم، وعنده لا، أمّا لو أخذ ماءً جديداً مع بقاء البلَّةِ فإنه يكون مقيماً للسنة اتفاقاً)) اهـ. وأقرّه في "النهر" (٣).

أقول: مقتضاه أن مسح الأذنين بماء جديد أول مراعاة للخلاف ليكون آتياً بالسنة اتفاقاً، وهو مفاد تعبير "الشارح" بـ ((لو)) الوصلية تبعاً لـ "الشرنبلالي" (٤) وصاحب "البرهان"، وهذا مني على تلك الرواية، لكنّ تقييد سائر المتن بقولهم: بمائه فيؤدّ خلاف ذلك، وكذا تقرير شرّاح "الهداية" (٥) وغيرها، واستدلّهم بفعله عليه الصلاة والسلام أنه: «أخذَ عرقاً فمسحَ بها رأسه وأذنيه»، ويقوله: «الأذنان من الرأس» (٦)، وكذا جوابهم

وفعله عليه الصلاة والسلام الذي استدّلوا به قد اجتمع فيه الستتان، ودعاهم إلى حمل ما روي عنه عليه السلام: (من أخذه ماءً جديداً لأذنيه) على فناء البلَّةِ دفع دعوى أنه لا بدّ من أخذ ماء جديد لإقامة هذه السنة، ولو كانت سنة المسح يشترط فيها كونها بماء الرأس لما أخذ لها ماءً جديداً لقواتها بفناء البلَّةِ، ونحو ذلك يقال في باقي العبارات التي نقلها توفيقاً بين كلامهم، فتأمّل.

(١) محمد بن عبد الله، معين الدين الشهير مثلاً مسكين الفراهي الهروي (٩٥٤هـ) في "شرح كنز الدقائق" للنسفي: كتاب الطهارة ص ٤٤، والذي ذكر أنه رواية عن أبي حنيفة هو أخذ ماءً جديد لمسح الرأس، وأما عبارته فيما يخص مسح الأذنين فقال: ((وعندنا بالجديد حسن)). (انظر ترجمة مثلاً مسكين في "هدية العارفين" ٢٤٢/٢).

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٢٨/١.

(٣) "النهر": كتاب الطهارة ق ٧/١.

(٤) انظر "مراقي الفلاح": كتاب الطهارة - فصل في سنن الوضوء ص ١٠٩.

(٥) انظر "الفتح" و"العناية" و"الكفاية": كتاب الطهارة ٢٩/١، و"البنية" ١٥٦/١ - ١٥٩.

(٦) أخرجه أبو داود (١٣٤) كتاب الطهارة - باب صفة وضوء النبي ﷺ، والترمذي (٣٧) كتاب الطهارة - باب ما جاء أن الأذنين من الرأس، وقال: هذا حديث حسن ليس إسناده بذاك القائم، وابن ماجه (٤٤٤) كتاب الطهارة - باب: الأذنان من الرأس عن أبي أمامة مرفوعاً، إلا أن حماد بن زيد راوي الحديث قال: لا أدري هو من قول النبي ﷺ أو من قول أبي أمامة كما في "سنن أبي داود"، والحديث له طرق كثيرة وشواهد بلفظه إلا أنها معلولة، وقد تكلم عليها الحافظ ابن حجر في كتاب "النتك على ابن الصلاح" ص ١٣٠ - ١٣٣. ثم قال: وإذا نظر النصف إلى مجموع هذه الطرق عليم أن للحديث أصلاً، وأنه ليس مما يطرح، وقد حسنوا أحاديث كثيرة باعتبار طرق لها دون هذه، وفي الباب عن أنس رضي الله عنه.

عمّا روي أنّه عليه السلام «أَخَذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا»^(١) بَأَنَّهُ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ لِفَنَاءِ الْبِلَّةِ قَبْلَ الْاِسْتِعَابِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَلَوْ كَانَ أَخَذَ الْمَاءَ الْجَدِيدَ مَقِيمًا لِلْسَّنَةِ لَمَا احتجَّ إِلَى ذَلِكَ، وَفِي "المعراج" عَنْ "الْحَبَّازِيَّةِ": ((وَلَا يَسْنُ تَجْدِيدُ الْمَاءِ فِي كُلِّ بَعْضٍ مِنْ أَعْضَاءِ الرَّأْسِ، فَلَا يَسْنُ فِي الْأُذُنَيْنِ، بَلْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ)) اهـ.
وَفِي "الْحَلِيَّةِ"^(٢): ((السَّنَةُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ "أَحْمَدَ" أَنَّ يَكُونُ مَاءُ الرَّأْسِ خِلَافًا لـ "مَالِكٍ" وَ"الشَّافِعِيِّ" وَ"أَحْمَدَ" فِي رِوَايَةٍ)) اهـ.

وَفِي "النَّاتِرْخَانِيَّةِ"^(٣): ((وَمِنَ السَّنَةِ مَسْحُهُمَا بِمَاءِ الرَّأْسِ، وَلَا يَأْخُذُ لِهَمَا مَاءً جَدِيدًا)) اهـ.
وَفِي "الْهَدَايَةِ"^(٤) وَ"الْبِدَائِعِ"^(٥): ((وَهُوَ سَنَةٌ بِمَاءِ الرَّأْسِ))، قَالَ فِي "الْعَنَائَةِ"^(٦): ((أَيُّ: لَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ))، [١/٩١ق/ب] وَمِثْلُهُ فِي "شرح الجمع"، وَفِي "شرح الهداية" لـ "العيني"^(٧): ((اِسْتِعَابُ الرَّأْسِ بِالمَسْحِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ سَنَةٌ، وَلَا يَتِمُّ بِلَوْنِهِمَا، حَيْثُ جُعِلَا مِنَ الرَّأْسِ))، أَيُّ: كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْمَارِّ، وَفِي "شرح الدرر" لِلشَّيْخِ "إِسْمَاعِيلِ"^(٨): ((وَلَوْ أُفْرِدَا بِالمَسْحِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ - كَمَا قَالَ "الشَّافِعِيُّ" - لَصَارَا أَصْلَيْنِ، وَذَا لَا يَجُوزُ)) اهـ.
فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ أَنَّ مَا مَشَى عَلَيْهِ "الشارح" مُخَالَفٌ لِلرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي مَشَى عَلَيْهَا أَصْحَابُ التَّنَوُّنِ وَالشُّرُوحِ الْمَوْضُوعَةِ لِنَقْلِ الْمَذْهَبِ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي، وَلَمْ أَرْ مَنْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ، فَتَدَبَّرْه.
ثُمَّ بَعْدَ مَدَّةٍ رَأَيْتُ "المُصَنِّفَ" نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي "شرح" عَلَى "زَادِ الْفَقِيرِ"، حَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِهِ عِبَارَةً

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ١٥١/١ كِتَابَ الطَّهَارَةِ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَوَافِقُهُ الذَّهَبِيُّ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "السَّنَنِ الْكُبْرَى" ٦٥/١ وَقَالَ: وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَأَخْرَجَ مَالِكٌ فِي "المَوْطَأِ" رَقْمَ (٣٧) كِتَابَ الطَّهَارَةِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الرَّأْسِ وَالْأُذُنَيْنِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَانَ يَأْخُذُ الْمَاءَ بِأَصْبَعَيْهِ لِأُذُنَيْهِ.

(٢) "الْحَلِيَّةُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - سَنَنِ الرِّضْوَةِ ١/٤٣ق/أ.

(٣) "النَّاتِرْخَانِيَّةُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي الرِّضْوَةِ ١/١١٠.

(٤) "الْهَدَايَةُ": كِتَابُ الطَّهَارَاتِ ١/١٣.

(٥) "الْبِدَائِعُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - فَصْلُ فِي سَنَنِ الرِّضْوَةِ ١/٢٣ بِتَصْرِفٍ.

(٦) "الْعَنَائَةُ": كِتَابُ الطَّهَارَاتِ ١/٢٤ (هَامِشٌ "فَتْحُ الْقَدِيرِ").

(٧) "الْبَنَاءَةُ": كِتَابُ الطَّهَارَاتِ ١/١٥٩.

(٨) "الْإِحْكَامُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١/٦٦ق/ب.

لكن لو مسح عمامته فلا بد من ماء جديد.
(والترتيب) المذكور في النص، وعند "الشافعي" رحمته الله فرض، وهو مطالب بالدليل.....

"الخلاصة" السابقة ما نصه: ((قلت: قوله: ولو فعل فحسن مشكل؛ لأنه يكون خلاف السنة، وخلاف السنة كيف يكون حسناً؟! والله أعلم)) اهـ.

[٩٨١] (قوله: لكن إلخ) ذكره في "شرح المنية"^(١)، ولعله محمول على ما إذا اعتدلت البلّة بمسّ العمامة، قال في "الفتح"^(٢): ((وإذا اعتدلت البلّة لم يكن بدّ من الأخذ)) اهـ.
[وقد يقال: لا بدّ من الأخذ مطلقاً؛ لأنه مسح العمامة يحصل الانفصال، فيحكم على البلّة بالاستعمال، وعلى هذا ينبغي أن يقال: لو مسح رأسه يديه، ثم رفعهما قبل مسح الأذنين فلا بدّ من أخذ ماء جديد ولو كانت البلّة باقية، تأمل.

[٩٨٢] (قوله: المذكور في النص) أي: الترتيب المذكور في آية الوضوء، وفيه إشارة إلى أنه ليس المراد في قول "الكثر"^(٣) وغيره: ((والترتيب المنصوص)) النصّ الأصولي، بل المراد به المذكور؛ إذ ليس في الآية ما يفيد الترتيب، فلم يكن منصوباً عليه فيها.

[٩٨٣] (قوله: وهو مطالب بالليل) أي: أنه لا حاجة لنا إلى الليل على علم الافتراض؛ لأنه الأصل، ومُدّعيه مطالب به، ولم يوجد، وقد عُلِمَ الترتيب من فعله عليه الصلاة والسلام، قلنا بسنيته، أعاده في "البحر"^(٤).

(قوله: وقد يقال: لا بدّ من الأخذ مطلقاً؛ لأنه مسح العمامة إلخ) أي: إن الاستعمال للبلّة الباقية في يده قد تحقّق بانفصال يده عن رأسه بسبب مسح العمامة، لكن كلامه هنا مقيّد بما إذا لم تكن البلّة الباقية متقاطرة كما تقدّم لـ "الشارح" عند قوله: ((ومسح ربع رأسه)).
(قوله: النصّ الأصولي) هو: ما أفاد معنى لا يُحتمل غيره.

(١) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة ص ٢٤٤.

(٢) "الفتح": كتاب الطهارة ٢٥/١.

(٣) انظر "شرح العيني على الكثر": كتاب الطهارة ٩/١.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٢٨/١.

((والولاءُ)) بكسر الواو: غَسَلَ المتأخِّرُ أو مسحُهُ قبل جفافِ الأوَّلِ بلا عذرٍ،.....

[٩٨٤] (قوله: والولاءُ) اسمٌ مصدرٌ^(١)، والمصدرُ للموالاة، قال "الحموي": ((لا تتحقَّقُ الموالاةُ إلا بعد غَسْلِ الوجه)) اهـ.

وفيه تأمُّلٌ؛ إذ ما ذكره إنما يتَّجِهُ أنَّ لو كانت الموالاةُ معتبرةً في جانبِ فرائضِ الوضوء فقط، وهو خلاف الظاهر، "ط"^(٢) عن "أبي السعود"^(٣).

[٩٨٥] (قوله: بكسر الواو) أي: مع المدِّ، وهو لغةُ السَّابِعِ، قال "ط"^(٤): ((وَأَمَّا بفتحها فهو صفةٌ توجبُ لمن قامت به التعصُّبُ لمن أعتقه مثلاً)).

[٩٨٦] (قوله: غَسَلَ المتأخِّرَ إلخ) عرَّفَهُ "الزيلعي"^(٥) [١/٩٢ أ] بـ: ((غَسَلَ العضو الثاني قبل جفافِ الأوَّلِ))، زاد "الحدَّادي"^(٦): ((مع اعتدالِ الهواءِ والبدنِ وعدمِ العذرِ))، وعرَّفَهُ "الأَكْمَلُ" في "التقرير"^(٧) بـ: ((السَّابِعِ في الأفعال من غير أن يتخلَّلَها جفافُ عضوٍ مع اعتدالِ الهواءِ)).

وظاهره: أنَّه لو جفَّ العضو الأوَّلُ بعد غَسْلِ الثاني لم يكن ولاءً، وعلى الأوَّلِ يكون ولاءً، قال في "البحر"^(٨): ((وهو الأوَّلُ))، وفي "النهر"^(٩): ((الظاهر لا يكون ولاءً لِمَا في "المعراج" عن "الخلَّواني"^(١٠): أنَّ تجفيف الأعضاء قبل غَسْلِ القدمين فيه تركُ الولاءِ، فيُحْمَلُ الثاني في كلام "الزيلعي" على ما بعدَ

(١) قوله: ((الولاءُ: اسم مصدر إلخ)) فيه نظرٌ، بل الظاهر أنَّه مصدرٌ لَوَالَى كالموالاة، لقول "الخلاصة": ((لِفَاعَلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ))، تأمَّلْ اهـ مصحَّحه.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٧٣/١.

(٣) "فتح المعين": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ٣٩/١.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٧٣/١.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ٦/١.

(٦) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٢ أ ب بصرف.

(٧) "التقرير": للبائِرتي. وتقدَّمت ترجمته ص ٣٤٩.

(٨) "البحر": كتاب الطهارة ٢٨/١.

(٩) "النهر": كتاب الطهارة ٧/٧ أ، وعبارته: ((الظاهر أنه لا يكون)).

(١٠) أبو محمد عبد العزيز بن أحمد، شمس الأئمة الخلَّواني البخاري (ت ٤٤٨ هـ). ("الجواهر المضية" ٤٢٩/٢، الفوائد

الأوَّل)) اهـ. أي: فيُراد بالثاني جميع ما بعد الأوَّل، لا ما يليه فقط، ولا يخفى بعده لما في "السراج"^(١): ((حده: أن لا يجفَّ الماء عن العضو قبل أن يغسَلَ ما بعده))، وفي "شرح المنية"^(٢): ((هو أن يغسَلَ كلَّ عضوٍ على إثر الذي قبله، ولا يفصل بينهما بحيث يجفُّ السابق))، ولا يخفى أيضاً أن ما مرَّ^(٣) عن "الحلواني" صادق على التعريفين، وأنَّ حمل التعريف الثاني على الأوَّل أقرب من عكسه، بأن يراد من قوله: ((من غير أن يتخلَّلها جفافُ عضوٍ)) أي: من غير أن يجفَّ عضوٌ قبل غسل ما بعده، وكذا قال في "غرر الأفكار"^(٤): ((هو غسلُ عضوٍ قبل جفاف متقدِّمه)) اهـ.

وعليه يُحمَلُ كلامُ "الشارح" بدليل قوله تبعاً لـ "ابن كمال": ((أو مسحهُ))، فإنَّه كما يشملُ مسح الخفِّ يشملُ مسح الرأس، فلا يمكنُ حمل المتأخَّر في كلامه على جميع ما بعد الأوَّل حقيقةً، فافهم. نعم ما مشى عليه في "النهر"^(٥) هو المتبادر من تعريف "الدرر"^(٦).

هذا، وقد عرِّفه في "البدائع"^(٧) بـ: ((أن لا يشتغلَ بين أفعال الوضوء بما ليس منه))، ولا يخفى أنَّ هذا أعمُّ من التعريفين السابقين من وجه، ثم قال: ((وقيل: هو أن لا يمكثَ في أثنائه مقدَّراً ما يجفُّ فيه العضو)).

قوله: وأنَّ حَمَلَ التعريف الثاني على الأوَّل أقرب من عكسيه، بأن يراد من قوله إلخ) أي: ويراد في كلام "الزليعي" بالأوَّل السَّابِق، وبالثاني ما بعده بلا فصل، لا ما قاله في "النهر": ((من أن المراد بالثاني جميع ما بعد الأوَّل حقيقةً))، وكذا يراد بالتأخَّر والأوَّل في كلام "الشارح"، لكنَّ قوله: ((بدليل قوله: أو مسحهُ إلخ)) لا يصلحُ دليلاً لهذا الحمل، فإنَّك لو جعلتَ عبارته باقيةً على حالها موافقةً لـ "النهر" يَكُونُ المسحُ شاملاً أيضاً.

(١) "السراج الوهَّاج": كتاب الطهارة / ق ١٢/ب.

(٢) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ص ٢٨.

(٣) في هذه المقالة.

(٤) "غرر الأفكار": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ق ٨/ب، وتقدَّمت ترجمته ص ٣٨١.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة ق ٧/أ.

(٦) "الدرر": كتاب الصلاة ١/١١، وعبارته: ((هو غسل الأعضاء على التعاقب بحيث لا يجفُّ العضو الأوَّل في اعتدال الهواء)).

(٧) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في سنن الوضوء ٢٢/١.

حتى لو فني ماؤه، فمضى لطلبه لا بأس به، ومثله الغسل والتيمم، وعند "مالك" فرض، ومن السنن.....

أقول: يمكن جعل هذا توضيحاً لما مر^(١)، بأن يقال: المراد جفاف العضو حقيقةً أو مقداره، وحينئذٍ فيتحه ذكر المسح، فلو مكث بين مسح الجيزة أو الرأس، وبين ما بعده بمقدار ما يجف فيه عضو مغسول كان تاركاً للولاء، ويؤيده اعتبارهم الولاء في التيمم أيضاً كما يأتي قريباً^(٢) مع أنه لا غسل فيه، فاغتنم هذا التحرير.

[٩٨٧] (قوله: حتى لو فني ماؤه إلخ) بيان للعذر.

[٩٨٨] (قوله: لا بأس به) أي: على الصحيح، "سراج"^(٣).

[٩٨٩] (قوله: ومثله الغسل والتيمم) [١/٩٢ق/ب] أي: إذا فرّق بين أفعالهما لعذر^(٤) لا بأس به كما في "السراج"^(٥)، ومفاده اعتبار سنة الموالاة فيهما.

[٩٩٠] (قوله: ومن السنن) أي: - (من) للإشارة إلى أنه بقي غيرها، ففي "الفتح"^(٦): ((ومن السنن

الترتيب بين المضمضة والاستنشاق، والبداية من مقدم الرأس، ومن رؤوس الأصابع في اليدين والرجلين)) اهـ.

وذكر في "المواهب"^(٧) بدل الأول: ((اليأمن ومسح الرقبة))، ثم قال: ((وقيل: الأربعة مستحبة)).

(قوله: أي: على الصحيح) أي: أنه حصل سنة الولاء على الصحيح، وعلى مقابله لا.

(١) في هذه المقالة، من الاختلاف في تعريف الولاء.

(٢) المقالة [٩٨٩] قوله: ((ومثله الغسل والتيمم)).

(٣) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/١٢ق/ب.

(٤) ((لعذر)) ساقطة من "٣".

(٥) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/١٣ق/أ.

(٦) "الفتح": كتاب الطهارات ٣١/١.

(٧) "مواهب الرحمن في مذهب النعمان": لإبراهيم بن موسى، برهان الدين الطرابلسي (ت ٩٢٢هـ). ("كشف الظنون"

١٨٩٥/٢، "الكواكب السائرة" ١/١٢٢)، وهو المراد عند إطلاق النقل عن "المواهب".

الدلك، وترك الإسراف، وترك لطم الوجه بالماء، وغسل فرجها الخارج.
(ومستحبته).....

[٩٩١] (قوله: الدلك) أي: يمرار اليد ونحوها على الأعضاء المغسولة، "حلبة"^(١). وعده في "الفتح"^(٢) من المنلوبات، ولم يتابعه عليه في "البحر" و "النهر"، نعم تابعه "المصنف" فيما سيأتي^(٣).
[٩٩٢] (قوله: وترك الإسراف) عده في "الفتح"^(٤) من المنلوبات أيضاً، ولم يتابع أيضاً، بل صرح في "النهر"^(٥) بضعفه، وقال: ((إنه سنة مؤكدة لإطلاق النهي عن الإسراف)) اهـ، ويأتي تمامه^(٦).

٨٣/١

[٩٩٣] (قوله: وترك لطم الوجه بالماء) جعله في "الفتح"^(٧) أيضاً من المنلوبات، وسيصرّح "المصنف"^(٨) ك "الزيلعي"^(٩) بكرهته، قال في "البحر"^(١٠): ((فيكون تركه سنة لا أدباً))، لكن قال في "النهر"^(١١): ((إنه مكروه تنزيهاً)).

[٩٩٤] (قوله: وغسل فرجها الخارج) أقول: في تقييده بالمرأة نظراً، فقد عدّ في "المنية"^(١٢) الاستنجاء من

(قوله: في تقييده بالمرأة نظراً) قد يقال: قيدَ بها لأنَّ عملَ الفرج الخارج لا يتأتى إلاَّ فيها.

(١) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/ق ٤٩/أ.

(٢) "الفتح": كتاب الطهارات ١/٣٢.

(٣) ص ٤١٧ - "در".

(٤) "الفتح": كتاب الطهارات ١/٣١.

(٥) "النهر": كتاب الطهارة ٧/ب بتصرف.

(٦) المقلوبة [١٠٥٦] قوله: ((والإسراف)).

(٧) "الفتح": كتاب الطهارات ١/٣٢.

(٨) ص ٤٣٨ - "در".

(٩) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ١/٧.

(١٠) "البحر": كتاب الطهارة ١/٣٠.

(١١) "النهر": كتاب الطهارة ٧/ب.

(١٢) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ص ٢٩، وقد عدّ الاستنجاء من آداب الوضوء لا من سننه.

ويسمى مندوباً وأدباً.....

سنن الوضوء، وفي "النهاية": ((أنه من سنن الوضوء، بل أقواها؛ لأنه مشروع لإزالة النجاسة الحقيقية، وسائر السنن لإزالة الحكمية))، وجعل في "البدائع"^(١) سنن الوضوء على أنواع: ((نوع يكون قبله، ونوع في ابتدائه، ونوع في آثائه))، وعد من الأول: ((الاستحذاء بالحجر))، ومن الثاني: ((الاستحذاء بالماء)).

مطلب: لا فرق بين المندوب والمستحب والنفل والتطوع

[١٩٥] (قوله: ويسمى مندوباً وأدباً)^(٢) زاد غيره: ونفلاً وتطوعاً، وقد جرى على ما عليه الأصوليون - وهو المختار - من عدم الفرق بين المستحب والمندوب والأدب كما في "حاشية نوح أفندي" على "الدرر"، فيسمى مستحباً من حيث إن الشارع يحبه ويؤثره، ومندوباً من حيث إنه يسن ثوابه وفضيلته - من ندب الميت، وهو تعديده محاسبته - ونفلاً من حيث إنه زائد على الفرض والواجب، ويزيد به الثواب، وتطوعاً من حيث إن فاعله يفعله تبرعاً من غير أن يؤمر به حتماً. اهـ من "شرح الشيخ إسماعيل"^(٣) عن "البرجندي". وقد يُطلق عليه اسم السنة، وصرح "الفهستاني"^(٤): [١/٩٣ق/١] ((بأنه دون سنن الزوائد))، قال في "الإمداد"^(٥): ((وحكمه: الثواب على الفعل، وعدم اللوم على الترك)) اهـ.

مطلب: ترك المندوب هل يكره تنزيهاً؟ وهل يُفرق بين التنزيه وخلاف الأولى؟

وهل يكره تركه تنزيهاً؟ في "البحر"^(٦): ((لا))، ونازعه في "النهر"^(٧) بما في "الفتح"^(٨) من الجنائز

(١) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في سنن الوضوء ١٨/١ - ٢١.

(٢) في "ذ" زيادة: ((الآداب جمع أدب، وعرف بأنه وضع الأشياء موضعها، وقيل: الخصلة الحميدة، وقيل: السورع، وقيل: ما فعله خير من تركه، وقيل: ما يُمدح المكلف على فعله ولا يُدع على تركه، وقيل: هو المطلوب فعله شرعاً من غير ذم على تركه، وفي "شرح الهداية": "الأدب هو ما فعله النبي ﷺ مرة أو مرتين ولم يواظب عليه انتهى. ويسمى الأدب بالنفل والمستحب والتطوع، وحكمه الثواب على الفعل وعدم اللوم على الترك، وأما ما واظب عليه النبي ﷺ مع تركه بلا عذر مرة أو مرتين فهو سنة، وحكمها الثواب، وتركها العتاب لا العقاب، كذا في "إمداد الفتاح")).

(٣) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/٥٠ أ/بصرف.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - مستحبات الوضوء ٢٠/١.

(٥) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في آداب الوضوء ٣٠/أ.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة العيدين ١٧٦/٢.

(٧) "النهر": كتاب الطهارة ٧/ب.

(٨) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الجنائز ٩١/٢، كتاب الشهادات ٤٤٧/٦.

وفضيلة، وهو ما فعله النبي ﷺ مرةً، وتركه أخرى، وما أحبه السلف.....

والشهادات: ((أَنَّ مَرَجِعَ كراهة التنزيه خلاف الأولى))، قال^(١): ((ولا شك أن ترك المندوب خلاف الأولى)) اهـ.

أقول: لكن أشار في "التحرير"^(٢) إلى أنه قد يُفَرَّقُ بينهما: بأن خلاف الأولى ما ليس فيه صيغة نهي ترك صلاة الضحى بخلاف المكروه تنزيهاً، نعم قال في "الحلبة"^(٣): ((إن هذا أمر يرجع إلى الاصطلاح، والتزامه غير لازم، والظاهر تساويهما كما أشار إليه "اللامشي" اهـ. لكن قال "الزيلعي"^(٤) في الأكل يوم الأضحى قبل الصلاة: ((المختار أنه ليس بمكروه، ولكن يستحب ألا يأكل))، وقال في "البحر"^(٥) هناك: ((ولا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة؛ إذ لا بد لها من دليل خاص)) اهـ.

أقول: وهذا هو الظاهر؛ إذ لا شبهة أن النوافل من الطاعات كالصلاة والصوم ونحوهما فعلاً أولى من تركها بلا عارض، ولا يقال: إن تركها مكروه تنزيهاً، وسيأتي^(٦) تمامه إن شاء الله تعالى في مكروهات الصلاة. [٩٩٦] (قوله: وفضيلة) أي: لأن فعله يفضل تركه، فهو بمعنى فاضل، أو لأنه يصيرُ فاعله ذا فضيلة بالثواب، "ط"^(٧).

[٩٩٧] (قوله: وهو إلخ) يرِدُ عليه ما رغب فيه عليه السلام ولم يفعله، فالأولى ما في "التحرير"^(٨): ((أن ما واطب عليه مع ترك ما بلا عذر سنة، ومالم يواظب عليه مندوب ومستحب وإن لم يفعله بعد ما رغب

(١) أي: صاحب "النهر": كتاب الطهارة ق ٧/ب.

(٢) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الأول - الفصل الثالث - مسألة: اختلف في لفظ المأمور به في المندوب ص ٢٥٧ - بصرف.

(٣) "الحلبة": كتاب الطهارة ١/ق ٢٢/أ بصرف.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب صلاة العيدين ٢٢٦/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة العيدين ١٧٦/٢.

(٦) المقولة [٥٥٧] قوله: ((ترك سنة ومستحب)).

(٧) "ط": كتاب الطهارة ١/٧٤.

(٨) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الثالث: السنة ص ٣٠٣.

(التيامن) في اليدين والرجلين ولو مسحاً،.....

فيه)). اهـ "بحر" (١).

[٩٩٨] (قوله: التيامن) (٢) أي: البداية باليمين؛ لما في "الكب السنة" (٣): «كان عليه الصلاة والسلام يحب التيامن في كل شيء، حتى في طهوره وتغله وترجله وشأنه كله». الطهور هنا بضم الطاء، والترحل: مشط الشعر، "در متقى" (٤). وحقق في "الفتح" (٥): «أنه سنة ثبتت المواظبة»، قال في "النهر" (٦): «لكن قلنا أنها تقيد السنة إذا كانت على وجه العادة لا على العادة، سلمنا أنها هنا كانت على وجه العادة، لكن عدم الاختصاص يُنافيها كما قاله بعض المتأخرين» اهـ. أي: عدم اختصاصها بالوضوء المستفاد من قوله: «(وشأنه كله)» ينافي كونه سنة له ولو كانت على وجه العادة، فيكون مندوباً فيه كما في [١/٩٣ق/ب] التعل والترجل.

قلت: يرد عليه المواظبة على النية والسواك بلا اختصاص بالوضوء مع أنهما من سنته، تأمل. [٩٩٩] (قوله: ولو مسحاً) أي: كما في التيمم والجيرة، وأما الخف فلم أر من ذكر التيامن فيه، وإنما قالوا في كفيته: أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الأيمن، وأصابع اليسرى على مقدم خفه الأيسر، ويدلّهما إلى الساق، وظاهره عدم التيامن، تأمل.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٢٩/١.

(٢) في "د" زيادة: «(التيامن في اليدين والرجلين، وإنما خص لأنه عام في لبس الثوب والخف ودخول المسجد والسواك والاحتكاح وتقليم الأظفار وقص الشارب ومشط الشعر وتنف الإبط وحلق الرأس والخروج من الخلاء والأكل والشرب وغيرها مما ذكر في كتب أصحابنا متفرقاً، "منح"، فليحفظ)).

(٣) البهاري (١٦٨) كتاب الوضوء - باب التيمن في الوضوء والغسل، ومسلم (٢٦٨) كتاب الطهارة - باب التيمن في الطهور وغيره، وأبو داود (٤١٤٠) كتاب اللباس - باب الاتعال، والترمذي (٦٠٨) كتاب الصلاة - باب ما يستحب من التيمن في الطهور، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي (٧٨/١) كتاب الطهارة - باب بأي الرجلين يبدأ بالغسل، وابن ماجه (٤٠١) كتاب الطهارة - باب التيمن في الوضوء، وأخرجه أحمد ٢٠٢/٦، كلهم من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) "الدر المتقى": كتاب الطهارة ١٦/١ (هامش "مجمع الأنهر").

(٥) "الفتح": كتاب الطهارات ٣١/١.

(٦) "النهر": كتاب الطهارة ٧/ب بتصرف يسير.

لا الأذنين والحدّين، فيُلْعَزُ: أيُّ عضوين لا يُسْتَحَبُّ التيامُنُ فيهما؟ (ومسحُ الرّقبة) يظهرُ يديه (لا الحلقوم) لأنّه بدعة.

(ومن آدابه) عبّرَ بـ ((من)) لأنّ له آداباً أُخَرَ أوصلَها في "الفتح" إلى ثَيْفٍ وعشرين، وأوصلَها في "الخرائِن" إلى ثَيْفٍ وستين (استقبالُ القبلة).....

[١٠٠٠] (قوله: لا الأذنين) أي: فيمسحُهما معاً إن أمكنه، حتى إذا لم يكن له إلا يدٌ واحدة، أو ياحدى يديه علّة، ولا يمكنه مسحُهما معاً يبدأ بالأذن اليمنى ثم اليسرى، "ط" ^(١) عن "الهندية" ^(٢).

[١٠٠١] (قوله: ومسحُ الرّقبة) هو الصحيح، وقيل: إنّهُ سنّةٌ كما في "البحر" ^(٣) وغيره.

[١٠٠٢] (قوله: يظهرُ يديه) أي: لعدم استعمالِ يَليهما، "بحر" ^(٤). فقولُ "النية": ((عماءٍ جديدي)) لا حاجةَ إليه كما في "شرحها الكبير" ^(٥)، وعبّرَ في "النية" بـ ((ظهر الأصابع))، ولعلّه المرادُ هنا.

[١٠٠٣] (قوله: لأنّه بدعة) إذ لم يردْ في السنّة.

مطلبٌ في تنعيم مندوبات الوضوء

[١٠٠٤] (قوله: إلى ثَيْفٍ وستين) عبارته في "الدُرُّ الملتقى" ^(٦): ((إلى ثَيْفٍ وسبعين)) ^(٧). والثَيْفُ بتشديد الياء، وقد تخفّف: ما زاد على العقد إلى أن يبلغَ العقدَ الثاني، "قاموس" ^(٨).

واعلمُ أنّ المذكور منها هنا متناً وشرحاً ثَيْفٌ وعشرون، ولنذكرُ ما بقيَ منها من "الفتح" و"الخرائِن"،

(١) "ط": كتاب الطهارة ٧٤/١.

(٢) "الفتاوى الهندية": وتسمى "الفتاوى العالمية"، جمعتها جماعةٌ من أفاضل علماء الهند برئاسة الشيخ نظام، بأمر السلطان أبي المظفر محي الدين محمد أورنك زيب عالم كير (ت ١١١٨هـ). (سلك الدرر ١١٣/٤، "معجم المطبوعات" لسركيس ٤٩٨/١).

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٢٩/١.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٢٩/١.

(٥) "شرح النية الكبير": كتاب الطهارة ص ٢٥.

(٦) "الدُرُّ الملتقى": كتاب الطهارات ١٦/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٧) من ((بدعة)) إلى ((وسعين)) ساقطٌ من "الأصل".

(٨) "القاموس": مادة ((نوف)).

فمنها كما في "الفتح"^(١): ((ترك الإسراف والتقتير، وترك التمسح بخرقه يمسخ بها موضع الاستنجاء، واستقاؤه للماء بنفسه، والمبادرة إلى ستر العورة بعد الاستنجاء، ونزع خاتم عليه اسمه تعالى أو اسم نبيّه حال الاستنجاء، وكون آتيه من خزف، وأن يغسل عروة الإريق ثلاثاً، ووضعه على يساره، وإن كان إناء يُعترف منه فعن يمينه، ووضع يده حالة الغسل على عروته لا رأسه، وذكر الشهادتين عند كل عضو، واستصحاب النيّة في جميع أفعاله، وأن لا يلطم وجهه بالماء، وملء آتيه استعداداً، والامتخاط باليسرى، والثاني، وإمرار اليد على الأعضاء المغسولة، والثلث)) اهـ.

٨٤/١

لكن قلّمنا^(٢) أن الأول والأخير سنّة، ولعل المراد بما قبله إمرارها عليه مبلولة قبل الغسل، تأمل.
زاد في "البحر"^(٣): ((وغسل ما تحت الحاجب والشارب، والتوضؤ في مكان طاهر؛ لأنّ لماء الوضوء حرمة، والبدن بأعلى الوجه وأطراف الأصابع ومقدم الرأس))، لكن قلّمنا^(٤) أن الأخيرين سنّة، وزاد في "الإمداد"^(٥): ((ودخوله الخلاء مستور الرأس، وعدم [١/٩٤ق] التوضؤ بماء مشمس، وأن لا يستخلص إناء لنفسه، وترك النظر للوردة والقاء البصاق والمخاط في الماء، وأن لا ينقصه عن مُدٍّ، وغسل الفم والأنف باليمن))، وزاد في "المنية"^(٦): ((الوضوء على الوضوء، وعدم نفخه في الماء حال غسل الوجه، والتشهد عند غسل كل عضو))، وزاد في "الخرائن"^(٧): ((وترك التكلم حال الاستنجاء، وترك استقبال القبلة واستدبارها في الخلاء، واستقبال عين الشمس والقمر واستدبارهما، وترك مسّ فرجه بعد فراغه، والاستنجاء باليسار، ومسحها بعده على نحو حائطي، وغسلها بعد ذلك، ورش الماء على الفرج وعلى السروال بعد الوضوء،

(١) "الفتح": كتاب الطهارة ٣١/١ - ٣٢.

(٢) المقولة [٩٩١] قوله: ((الدلك))، والمقولة [٩٩٢] قوله: ((وترك الإسراف)).

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٣٠/١.

(٤) المقولة [٩٩٠] قوله: ((ومن السنن)).

(٥) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في آداب الوضوء ق ٣١/١ و ب.

(٦) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - سنن الغسل ص ٥١ -.

(٧) "الخرائن": كتاب الطهارة ق ٩٠/ب.

(وذلك أعضائه) في المرة الأولى (وإدخالُ خنصره) البلولة (صماخَ أذنيه) عند مسحهما (وتقديمه على الوقت لغير المعذور).....

والتوضؤُ من متوضِّاً العامَّة، وإفراغ الماء يمينه))، فقد بلغتْ نَيْقاً وسبعين كما قلَّمناه^(١) عن "الدرِّ المتقى"، وقَدَّمنا^(٢) أنَّ تركَ المنلوب مكروهٌ تنزيهاً، فيزادُ تركُ ما يكره فعله.

ولا يخفى أنَّ ما مرَّ منه ما هو من آداب الوضوء، ومنه ما هو من آداب مقلِّماته، وبهذا تريدُ على ما ذكر بكثيرٍ، فإنَّه بقي للاستحْياء آدابٌ كثيرةٌ ستأتي^(٣).

[١٠٠٥] (قوله: وكذلك أعضائه) علمتُ ما فيه. وقوله: ((في المرة الأولى)) عزاه في "النهر"^(٤) إلى "النية"، لكنَّه لم يذكره في "النية" هنا، وإنَّما ذكره في الغُسل^(٥)، وعلَّلَهُ في "الشرح"^(٦) بقوله: ((ليعمَّ الماءُ البدنَ في المرَّتين الأخيرتين)) اهـ. لكنَّ قال في "الحلية"^(٧): ((الظاهرُ أنَّه قيدُ اتفاقي)).

[١٠٠٦] (قوله: وتقدمه إلخ) لأنَّ فيه انتظارَ الصلاة - ومتنظِّرُ الصلاة كمن هو فيها بالحديث الصحيح^(٨) - وقطعَ طمعَ الشيطان عن شيطئه عنها، "شرح النية الكبير"^(٩). وفي "الحلية"^(١٠): ((وعندي أنَّه من آداب الصلاة لا الوضوء؛ لأنَّه مقصودٌ لفعل الصلاة)) اهـ.

(قوله: وعندي: أنَّه من آداب الصلاة لا الوضوء؛ لأنَّه مقصودٌ لفعل الصلاة) كونُ الوضوء مقصوداً لفعل الصلاة لا ينبغي أنَّ له آداباً، تأمَّل.

(١) في هذه المقولة.

(٢) المقولة [٩٩٥] قوله: ((ويسمى مندوباً)).

(٣) المقولة [٣٠٧٧] قوله: ((بأن أَرخى إلخ)).

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ٧/ب.

(٥) انظر "شرح النية الكبير": كتاب الطهارة - سنن الغسل ص ٥١ -.

(٦) "شرح النية الكبير": كتاب الطهارة - سنن الغسل ص ٥١ -.

(٧) "الحلية": كتاب الطهارة - سنن الغسل ١/ق ١٠٨/أ.

(٨) أخرجه البخاري (٦٥٩) كتاب الأذان - باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، ومسلم (٢٧٥) باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة. وفضل انتظار الصلاة فيه أحاديث كثيرة، انظرها في "الترغيب والترهيب" للمنذري ٢٨١/١ وما بعدها.

(٩) "شرح النية الكبير": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ص ٢٨ -.

(١٠) "الحلية": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ١/ق ٥٠/أ.

وهذه إحدى المسائل الثلاث المستثناة من قاعدة: **الفرض أفضل من النفل**؛

[١٠٠٧] (قوله: وهذه) أي: مسألة تقديمه على الوقت.

مطلب: **الفرض أفضل من النفل إلا في مسائل**

[١٠٠٨] (قوله: المستثناة من قاعدة: **الفرض أفضل من النفل** هذا الأصل لا سبيل إلى نقضه بشيء من الصور؛ لأننا إذا حكمنا على ماهية بأنها خير من ماهية أخرى كالرجل خير من المرأة لم يمكن أن تفضلها الأخرى بشيء من تلك الحيثية، فإن الرجل إذا فضل المرأة من حيث إنه رجل لم يمكن أن تفضل المرأة من حيث إنها غير الرجل، وإلا تكاذب القضيتان، وهذا بديهي، نعم قد تفضل المرأة رجلاً ما من جهة غير الذكورة والأنوثة. اهـ "حموي" (١).

أقول: فعلى هذا لا استثناء حقيقة لاختلاف جهة الأفضلية، بيان [١/٩٤ق/ب] ذلك: أن الوضوء للصلاة قبل الوقت يساوي الواقع بعده من حيث امتثال الأمر وسقوط الواجب به، وإنما للأول فضيلة التقديم، وكذا انتظار المعسر واجب دفعا لأذاه بالمطالبة، وفي إبرائه ذلك مع زيادة إسقاط الدين عنه بالكيفية، فلا إبراء بزيادة فضيلة الإسقاط، وكذلك إفشاء السلام سنة لإظهار التواد بين المسلمين، وفي رده ذلك أيضاً، لكن وجب الرد لما يلزم على تركه من العدواة والتباغض، فإفشائه أفضل من حيث ابتداء المقتضي له بإظهار المودة، فله فضيلة التقديم.

ففي المسائل الثلاث إما فضل النفل على الفرض لا من جهة الفرضية، بل من جهة أخرى كصوم المسافرين في رمضان، فإنه أشق من صوم المقيم، فهو أفضل مع أنه سنة، وكالتكبير إلى صلاة الجمعة، فإنه أفضل من الذهاب بعد النداء مع أنه سنة، والثاني فرض، وكمن اضطر إلى شربة ماء أو أكل لقمة، فدفعته له أكثر

(قوله: هذا الأصل لا سبيل إلى نقضه بشيء من الصور الخ) قد يقال: إن واضع هذه القاعدة لم يقصد في التفضيل حيثية الماهية، بل قصد التفضيل بين ما يطلق عليه اسم الفرض واسم النفل بلا ملاحظة حيثية الماهيتين بدليل الاستثناء الواقع في كلامه، وإلا ما ساع له الاستثناء.

(١) "غمر عيون البصائر": الفن الأول - المقالة الثالثة عشرة ٤٤٨/١ باختصار.

لأنَّ الوضوء قبل الوقت مندوبٌ، وبعده فرضٌ، الثانية: إبراءُ المعسر مندوبٌ أفضلُ من إنظاره الواجب، الثالثة: الابتداءُ بالسلام سنةٌ أفضلُ من رده وهو فرضٌ، ونظَّمه مَنْ قال^(١): [كامل]

الفرض أفضلُ من تطوُّع عابِدٍ حتى

مما اضطرَّ إليه، فدفَع ما اضطرَّ إليه واجبٌ، والزائد نفلٌ ثوابه أكثرُ من حيث إنَّ نفعه أكثرُ وإنَّ كان دفعُ قَدْرِ الضرورة أفضلَ من حيث امتثالُ الأمر، وكذا مَنْ وجَبَ عليه درهمٌ فدفَعَ درهمين، أو وجبت عليه أضحيةٌ فضَحَّى بشاتين، وعلى هذا فقد يراذُ على المسائل الثلاث من كلِّ ما هو نفلٌ اشتمَل على الواجب وزاد، لكنَّ تسميته نفلاً من حيث تلك الزيادة، أمَّا من حيث ما اشتمَل عليه من الواجب فهو واجبٌ، وثوابه أكثرُ من حيث تلك الزيادة، فلا تنخرمُ حينئذٍ القاعدةُ المأخوذةُ مما صحَّ عنه ﷺ كما في "صحيح البخاري"^(٢) حكايةً عن الله تعالى: «وما تقربَ إليَّ عبدي بشيءٍ أحبَّ إليَّ مما افترضتُ عليه»، ومما رَوَدَ في "صحيح ابن خزيمة"^(٣): «أنَّ الواجبَ يفضِّلُ المندوبُ بسبعين درجةً»، وإن استشكله في "شرح التحرير"^(٤)، فاعتمد ذلك، فإنه من فيض الفتاح العليم، ثم رأيتُ بعضَ المحققين من الشافعية بَيَّه على ما قلته، ولله الحمد.

[١٠٠٩] (قوله: لأنَّ الوضوء إلخ) ومثله التيمُّم لغير راحي الماء كما سيأتي^(٥) في محله عن "الرملي"^(٦).

[١٠١٠] (قوله: أفضلُ من رده) وقيل: أجرُ الردِّ أكثرُ؛ لأنَّه فرضٌ، [١/٩٥/أ] "حموي"^(٧) عن

كراهية "العلامي".

(١) القائل هو السيوطي في كتابه "الأشياء والنظائر": القاعدة الثانية والعشرون ص ٢٧٣.

(٢) تفرَّد بإخراجه البخاري دون بقية أصحاب الكتب الستة (٦٥٠٢) كتاب الرقاق - باب التواضع، وأخرجه أبو نُعَيْم في "الحلية" ٤/١، والبيهقي في "الزهد" (٦٩٦)، وفي "السنن الكبرى" ٣/٣٤٦ و ١٠/٢١٩، والبخاري في "شرح السنة" (١٢٤٨) من حديث أبي هريرة ؓ مرفوعاً، ومن حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه أحمد ٢٥٦/٦.

(٣) لم نجده في المطبوع من ابن خزيمة، وكذلك لم نجده في غيره من كتب الحديث.

(٤) الذي استشكله في "شرح التحرير" أن يكون النفلُ أفضلَ من الفرض، وعبارته: ((ثم بعد هذا كلُّه لا خفاء في أنَّ الفرض من كلِّ جنسٍ أفضلُ من نفعه، وقولُ الشيخ عز الدين بن عبد السلام والقراي: إنَّ المندوب قد يفضلُ الواجب، فيه نظرٌ ظاهرٌ)). اهـ "التقرير والتحجير": المقالة الثانية - الباب الأول - الفصل الثاني: الحاكم ١٠٦-١٠٥/٢.

(٥) المقولة [٢١٣٤] قوله: ((وجاز قبل الوقت)).

(٦) في "د" زيادة: ((قوله: وبعده فرض إلخ، أي: فإنَّ الوضوء لا يُفترضُ إلَّا بعد دخولِ الوقت، ما دام في الوقت سعة، فليُتأَمَّل)).

(٧) "عزم عيون البصائر": الفن الأول - القاعدة الثالثة عشرة ٤٤٨/١.

..... ولو قد جاء منه بأكثر
إلا التَّطَهَّرَ قَبْلَ وَقْتِ وَابْتِدَاءِ
لِلسَّلَامِ كَذَاكَ إِبْرَاهِيمُ مُعْسِرٍ
(وتحريكُ خاتمه الواسع) ومثله القُرْطُ، وكذا الضِّيْقُ إنْ عَلِمَ وصولَ الماءِ، وإلا فَرَضَ
(وعدمُ الاستعانةِ بغيره) إلا لَعْدِرٍ، وأما استعانتُهُ عليه الصلاة والسلامُ بـ "المَغِيرَةِ" فلتعليمِ
الجواز (و) عدمُ (التكليمِ بكلام الناس) إلا لِحَاجَةِ تَقَوُّتِهِ (والجلوسُ في مكانٍ مرتفعٍ)

[١٠١١] (قوله: ولو) الواو زائدة، أو عاطفة على محذوفٍ تقديره: حتى إن جاء بمثله، والأوّلُ
أولى، "ط" (١).

[١٠١٢] (قوله: منه) متعلّقٌ بـ ((أكثرٍ))، والضميرُ لـ ((الفرضِ))، أو متعلّقٌ بـ ((جاء))، والضميرُ لـ
((التطوُّعِ))، "ط" (٢).

٨٥/١

[١٠١٣] (قوله: بأكثرٍ) جرّه بالكسرة لأجل الرويِّ.

[١٠١٤] (قوله: وابتداءً) ألفُ ((ابتداءً)) من المضارع الأوّل، وهمزته المنونة من المضارع الثاني.

[١٠١٥] (قوله: إبرا) بالقصر للضرورة.

[١٠١٦] (قوله: ومثله القُرْطُ) (٣) أي: في الغسل، وإلا فلا مدخلَ له هنا؛ لأنّه ما يُعلّقُ في الأذن،
"قاموس" (٤).

مطلبٌ في مباحث الاستعانة في الوضوء بالغير

[١٠١٧] (قوله: وأما استعانتُهُ عليه السلام إلخ) كنّا في "البرازيّة" (٥)، ومُفاده: أنّ الاستعانة مكروهة

(قوله: ومُفاده أنّ الاستعانة مكروهة) لعلّ ما في "البرازيّة" مبنيٌّ على ما تقدّم لـ "النهر" من الكراهة
في ترك المندوب.

(١) "ط": كتاب الطهارة ٧٤/١.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٧٤/١.

(٣) في "د" زيادة: ((فيه أنّ الأذن في الوضوء ممسوحة لا مغسولة، فأَيُّ فائدةٍ في تحريك القُرْطِ؟! ولم أرَ مَنْ تعرّضَ له في
آدابِ الوضوء غيرَ الشارحِ تبعاً للشرنبلاليّ، والظاهر أنّ ذكره مستطردٌ أو يحكم أنّه من أحكامِ الغسل، تأمّل)).

(٤) "القاموس": مادة (قُرْط) بتصرف.

(٥) "البرازية": كتاب الكراهية - فصل في العبادات ٣٥٣/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

حتى احتيج إلى هذا الجواب، وظاهرهما ما في "شرح المنية"^(١): ((أنه لا كراهة أصلاً إذا كانت بطيب قلب ومحبة من المعين من غير تكليف من المتوضي))، وعليه مشى في "هدية ابن العماد"^(٢)، لكن ذكر في "الحلبة"^(٣) أحاديث كثيرة من "الصحيحين" وغيرهما فيها التصريح بصب الماء عليه بطلبه وبأنه، ثم قال: ((وفعله ﷺ في مثل هذا محمول على الجواز الذي لا تجامعه الكراهة؛ لأن الجزم بعدم ارتكابه المكروه من غير معارض واقع في حقه، نعم قد يكون الفعل منه بياناً للجواز، لكن بعد قيام الدليل المقتضي للكراهة، فإذا لم يقم لم يصح أن يقال بالكراهة، ثم يعلل ما ورد من الفعل بأنه بيان للجواز، ولم يوجد دليل معتبر يفيد الكراهة هنا، وإنما ورد في حديث ضعيف أن "عمر" رضي الله عنه قال: «إني لا أحب أن يعينني على وضوئي أحد»^(٤)، وورد أنه ﷺ: «كان لا يكل طهوره إلى أحب»^(٥)، وهو ضعيف أيضاً، ولو ثبت لا يقوى على معارضة الأحاديث المأثرة مع احتمال أن المراد أنه هو الذي ياشتر غسل أعضائه ومسحها بنفسه؛ لأن الظاهر أنه من السنن المؤكدة، ففكره للشخص أن يفعل له ذلك غيره بلا عذر، ولعل ذلك هو المراد من قول

(قوله: لكن ذكر في "الحلبة" أحاديث إلخ) القصد بهذا الاستدراك تقوية ظاهر ما في "شرح المنية"، ودفع توهم اعتماد المفاد في عبارة "الشارح".

(قوله: وإنما ورد في حديث ضعيف أن "عمر" ﷺ قال إلخ) ليس فيه دلالة على الكراهة بخلاف ما بعده.

(١) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ص ٣١..

(٢) انظر "نهاية المراد": آداب الوضوء ص ١٤٠..

(٣) "الحلبة": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ١/٦١ ق/٦١ أ و ب، ١/٦٢.

(٤) أخرجه أبو يعلى رقم (٢٣١)، والبيهقي كما في "كشف الاستار" (٢٦٠) عن عمر مرفوعاً، وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" ١/٢٢٧، وفي إسناده أبو الجنب ضعيف، وفيه أيضاً الضعف بن منصور، ضعيف كما في "تهذيب التهذيب" ١٠/٤٤٥.

(٥) أخرجه ابن ماجه رقم (٣٦٢) كتاب الطهارة - باب تغطية الإناث، وفي إسناده مطهر بن الهيثم، وهو متروك كما في "التقريب" ٢/٢٥٤. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ٣/٢٠٦ كتاب الزكاة - باب من كان يجب أن يناول المسكين صدقة بيده، عن عباس بن عبد الرحمن المدني مرسل، وفي إسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف.

تَحَرُّراً عَنِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، وَعِبَارَةٌ "الكمال"^(١): ((وَحَفِظْتُ ثِيَابِي مِنَ التَّقَاطُرِ))، وَهِيَ أَشْمَلُ. (وَالْجَمْعُ بَيْنَ نِيَّةِ الْقَلْبِ وَفِعْلِ اللِّسَانِ) هَذِهِ رَتْبَةٌ وَسَطِيٌّ بَيْنَ مَنْ سَنَّ التَّلَفُّظَ بِالنِّيَّةِ وَمَنْ كَرِهَهُ لِعَدَمِ نَقْلِهِ عَنِ السَّلَفِ (وَالْتِسْمِيَّةُ) كَمَا مَرَّ (عِنْدَ غَسْلِ كُلِّ عَضْوٍ) وَكَذَا الْمَسْوُوحُ..

"الاحتيار"^(٢): يَكْرَهُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي وَضُوئِهِ بَغَيْرَهُ إِلَّا عِنْدَ الْعَجْزِ لِيَكُونَ أَعْظَمَ لُثُوبِهِ وَأَخْلَصَ لِعِبَادَتِهِ)). لَهُ مَلْخَصٌ. وَحَاصِلُهُ أَنَّ الِاسْتِعَانَةَ فِي الْوُضُوءِ إِنْ كَانَتْ بِصَبِّ الْمَاءِ أَوْ اسْتِقْنَاهُ أَوْ إِحْضَارِهِ فَلَا كِرَاهَةَ بِهَا أَصْلًا وَلَوْ بَطْلُهُ، وَإِنْ كَانَتْ بِالْغَسْلِ وَالْمَسْحِ فَكْرَهُ [١/٩٥ق/ب] بَلَا عَدْرٍ، وَلِذَا قَالَ فِي "التَّاتِرْخَانِيَّةِ"^(٣): ((وَمِنَ الْآدَابِ: أَنْ يَقُومَ بِأَمْرِ الْوُضُوءِ بِنَفْسِهِ، وَلَوْ اسْتَعَانَ بِغَيْرِهِ حَازَ بَعْدَ أَنْ لَا يَكُونُ الْغَاسِلُ غَيْرَهُ، بَلْ يَغْسِلُ بِنَفْسِهِ)). [١٠١٨] (قَوْلُهُ: تَحَرُّراً إِيَّاهُ) لَوْ قُوعَ الْخِلَافِ فِي نَجَاسَتِهِ، وَلِأَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ، وَلِذَا كَرِهَ شَرْبَهُ وَالْعَجْنَ بِهِ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ بِطَهَارَتِهِ.

[١٠١٩] (قَوْلُهُ: أَشْمَلُ) أَيُّ: أَعْمُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا، وَلَا يَتَحَفَّظُ، "ط"^(٤). [١٠٢٠] (قَوْلُهُ: هَذِهِ) أَيُّ: الطَّرِيقَةُ الَّتِي مَشَى عَلَيْهَا "الْمُصَنِّفُ"، حَيْثُ جَعَلَ التَّلَفُّظَ بِالنِّيَّةِ مَنْدُوبًا، لَا سُنَّةً وَلَا مَكْرُوهًا.

[١٠٢١] (قَوْلُهُ: وَالتَّسْمِيَّةُ كَمَا مَرَّ)^(٥) أَيُّ: مِنَ الصِّيغَةِ الْوَارِدَةِ، وَهِيَ: بِسْمِ اللَّهِ الْعَظِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى

(قَوْلُ "الشارح": هَذِهِ رَتْبَةٌ وَسَطِيٌّ إِيَّاهُ) قَالَ "الرَّحْمَنِيُّ"^(٦): ((لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى، فَإِنَّ مَنْ عَبَّرَ بِالسُّنَّةِ لَمْ يُرَدِّ الْمَصْطَلَحُ عَلَيْهَا؛ إِذْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ تَلَفَّظَ بِهَا فَضْلًا عَنِ الْمُواظَاةِ، بَلْ أَرَادَ مَا سَنَّهُ الْعُلَمَاءُ حَتَّى صَارَتْ طَرِيقَةً مَسْلُوكَةً فِي الدِّينِ))، وَهَذَا مَعْنَى التَّدْبِيرِ الَّذِي ذَكَرَهُ "الْمُصَنِّفُ"، إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ عَنْهُ "السَّنْدِيُّ".

- (١) "الفتح": كِتَابُ الطَّهَارَاتِ - آدَابُ الْوُضُوءِ ٧٢/١، وَعِبَارَتُهُ: ((وَحَفِظْتُ ثِيَابِي مِنَ التَّقَاطُرِ)).
- (٢) "الاحتيار لتعليل المختار": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ٩/١، كِلَاهُمَا لِأَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، مُحَمَّدُ الدِّينِ الْمُوَظِّلِيُّ الْبَلَدَّخِيُّ (ت ٦٨٣هـ). ("كُشْفُ الظُّلُونِ" ١٦٢٢/٢، "الْفَوَائِدُ الْهِيَاتِيَّةُ" ص ١٠٦، "الأَعْلَامُ" ١٣٥/٤).
- (٣) "التَّاتِرْخَانِيَّةُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي الْوُضُوءِ ١١٢/١ بِإِخْتِصَارٍ.
- (٤) "ط": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ٧٥/١.
- (٥) ص ٣٦٠-٣٦١- "در".

(والدعاء بالوارد عنده) أي: عند كلِّ عضوٍ، وقد رواه "ابنُ حبان" وغيره عنه عليه الصلاة والسلام.....

دين الإسلام، وزاد في "المنية" ^(١) التشهّد هنا أيضاً تبعاً لـ "المحيط" ^(٢) و "شرح الجامع" لـ "قاضي خان" ^(٣)، قال في "الحلية" ^(٤): ((وعن البراء بن عازبٍ عن النبي ﷺ قال: «ما من عبدٍ يقول حين يتوضأ: بسم الله، ثم يقول بكلِّ عضوٍ: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم يقول حين يفرغ: اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين إلا فتحت له ثمانية أبواب الجنة، يدخل من أيها شاء، فإن قام من وقته ذلك، فصلّى ركعتين يقرأ فيهما، ويَعْلَم ما يقول انقضى من صلاته كيوم ولدته أمه، ثم يقال له: استأنف العمل»))، رواه الحافظ "المستغفري" ^(٥)، وقال: حديث حسن))، اهـ.

(١٠٢٢) (قوله: والدعاء بالوارد) فيقول بعد التسمية عند المضمضة: اللهم أعني على تلاوة القرآن، وذكرِك وشكرِك وحسنِ عبادتِك، وعند الاستنشاق: اللهم أرِحني رائحة الجنة، ولا تُرِحني رائحة النار،

(١) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ص ٣١.

(٢) "المحيط البرهاني": كتاب الطهارات - الفصل الأول في الوضوء ١/ق ٤/ع.

(٣) كتاب الطهارة - آداب الوضوء ١/ق ٦/ب، وهو شرح العلامة أبي المحاسن الحسن بن منصور، فخر الدين المعروف بقاضيخان الأوزجندی الفرغاني (ت ٥٩٢هـ) على "الجامع الصغير" للإمام محمد. ("كشف الظنون" ١/٥٦١-٥٦٢، "نجاح التراجم" ص ٨٢، "الفوائد البهية" ص ٦٤-).

(٤) انظر "الحلية": آداب الوضوء ١/ق ٦٣/أ - ٦٤/ب بتصرف، وليس فيها: ((عن البراء بن عازب)).

(٥) لم نجد مخرجاً لهذا الحديث بهذا اللفظ إلا للمستغفري في كتاب "الدعوات"، عزاه إليه السيوطي في "الحاوي" ١٠٦/٢ - ١٠٧، ونقل تحسين المستغفري له، ونقله عددٌ من الفقهاء الحنفية والشافعية، وقد ترجم الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ" ١١٠٢/٣ للمستغفري، ووصفه بالحافظ، ثم قال: وكان صدوقاً في نفسه، لكنه يروي الموضوعات في الأبواب ولا يوهيها اهـ. فلذلك وجب التوقُّف في قبول تحسين المستغفري لهذا الحديث حتى ينتهي لنا الوقوف على سنده، وخصوصاً أنَّ هذا الحديث يخالف لما ثبت في الأحاديث الصحيحة؛ إذ ليس في واحد منها ذكرُ الشهادتين عند كلِّ عضوٍ، وإنما ذكرت الشهادتان فيها بعد الانتهاء من الوضوء، وقال النووي في "الأذكار" ص ٥٥: قال بعض أصحابنا - وهو الشيخ أبو الفتح نصر المقدسي الزاهد -: يستحب للمتوضِّئ أن يقول في ابتداء وضوئه بعد التسمية: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وهذا الذي قاله لا بأس به إلا أنه لا أصل له من جهة السنة، ولا نعلم أحداً من أصحابنا وغيرهم قال به اهـ.

هذا بالنسبة للتشهاد المذكور في الحديث، أمّا بقية الحديث فثبت أحاديثٌ تنفي عنه، فقد أخرج الترمذي (٥٥) كتاب -

وعند غسل الوجه: اللهم يَبِّضْ وجهي يوم تَبْيِضُ وجوهٌ وتسودُّ وجوهٌ، وعند غسل يده اليمنى: اللهم أعطني كتابي يميني، وحاسيني حساباً يسيراً، وعند غسل اليسرى: اللهم لا تعطني كتابي بشمالي، ولا من وراء ظهري، وعند مسح رأسه: اللهم أظِّلني تحت ظلِّ^(١) عرشك يوم لا ظلُّ إلا ظلُّ عرشك، وعند مسح أذنيه: اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول، فيتبعون أحسنه، وعند مسح عنقه: اللهم أعتقْ رِقَّتِي من النار، وعند غسل رجله اليمنى: اللهم بَيِّتْ قلبي على الصراط يوم تَزِلُّ الأقدام، وعند غسل اليسرى: اللهم اجعلْ ذنبي مغفوراً، وسعي مشكوراً، وتجارتي لن تور^(٢)، [١/٩٦ق/أ] كما في "الإمداد"^(٣) و"الدرر"^(٤) وغيرهما، ونَمَّ

= الطهارة - باب فيما يقال بعد الوضوء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: ((من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين، فَبُتِّحتْ له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء))، وأخرجه مسلم^(٢٣٤) كتاب الطهارة - باب الذكر المستحب عقب الوضوء، ولكنه اقتصر فيه على ذكر الشهادتين دون قوله: ((اللهم اجعلني من التوابين إلخ))، أما السطر الأخير من الحديث - وهو صلاة الركعتين - فُني عن ما أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٥٩) كتاب الوضوء - باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، ومسلم (٢٢٦) كتاب الطهارة - باب صفة الوضوء، وكما له من حديث عثمان حين توضأ ثم قال: رأيتُ رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئي هذا ثم قال: ((من توضأ نحو وضوئي هذا، ثم قام فركع ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه)).

(١) (وظل) ليست في "الأصل" و"ب" و"م"، وما أبتناه من "ن" هو الموافق لما في "الإمداد" و"الدرر".
(٢) أخرجه ابن حبان في "المجروحين" ١٦٤/٢-١٦٥، وليس في "صحيحه" كما يؤهِّمُه إطلاق الحصكفي، ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" ٣٣٨/١-٣٣٩ من طريق أحمد بن هاشم عن عباد بن صهيب عن حميد الطويل عن أنس مرفوعاً، قال ابن الجوزي في "العلل المتناهية": هذا الحديث لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ وقد اتهم أبو حاتم بن حبان به عباد ابن صهيب، واتهم به الدارقطني أحمد بن هاشم أ.هـ.

وأخرجه أبو القاسم بن منته في كتاب الوضوء، والديلمي والمستغفري في الدعوات، وابن النجار عن علي مرفوعاً كما في "كنز العمال" (٢٦٩٩٠)، ثم نقل في "الكنز" عن الحافظ ابن حجر في "أماليه" أنه قال: هذا حديث غريب، ورواه معروفون، لكن فيه خارجة بن مصعب تركه الجمهور وكذبه ابن معين. أ.هـ.

وله طرق عن علي لا يخلو طريق منها من كتاب، وقد حكَمَ بوضعه عددٌ من الأئمة منهم ابن حبان وابن الجوزي والدارقطني كما تقدَّم، ومنهم النووي والسبكي وابن حجر العسقلاني كما في "تحفة الأبرار" للسيوطي ٤١٦-٤٢٠، و"الميزان" للذهبي ٣٢٧/٢، و"الناظر المنيف" لابن قيم الجوزية ص ١٢٠..

(٣) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في آداب الوضوء ق ٣٠/أ وما بعدها، وفي "الإمداد" اقتران هذه الأدعية ببسم

الله في كلِّ دعاء عند كلِّ عضو.

(٤) "الدرر": كتاب الطهارة ١٢/١.

من طُرُقٍ، قال محققُ الشافعية "الرملِيُّ":

روايات أخر ذكرها في "الخلبة"^(١) وغيرها، وسيأتي أنه يصلي على النبي ﷺ بعد غسل كل عضو، فصار مجموع ما يذكر عند كل عضو التسمية والشهادة والدعاء والصلاة على النبي ﷺ، لكن قال صاحب "الهداية" في "مختارات النوازل"^(٢): ((ويسمي عند غسل كل عضو، أو يدعو بالدعاء المأثور فيه، أو يذكر كلمة الشهادة، أو يصلي على النبي ﷺ))، فأتى في الجميع بـ ((أو))، ولكن رأيت في "الخلبة"^(٣) عن "المختارات": ((ويدعو)) بالواو^(٤)، وبـ ((أو)) في البواقي، فليراجع.

مطلب في بيان ارتقاء الحديث الضعيف إلى مرتبة الحسن

(١٠٢٣) (قوله: من طرق) أي: يقوي بعضها بعضاً، فارتقى إلى مرتبة الحسن، "ط"^(٥).

أقول: لكن هذا إذا كان ضعفه لسوء حفظ الراوي الصدوق الأمين، أو لإرسال أو تدليس أو جهالة حال، أما لو كان لنسق الراوي أو كذبه فلا يؤثر فيه موافقة مثله له، ولا يرتقي بذلك إلى الحسن كما صرح به في "التقريب" و"شرحه"^(٦)، فحينئذ يحتاج إلى الكشف عن حال الراويين^(٧) لهذا الحديث، لكن ظاهر علمهم به أنه ليس من القسم الأخير كما يتضح.

(١٠٢٤) (قوله: فيعمل به) أي: بهذا الحديث، وعبارة "الرملِيُّ"^(٨) كما في "الشرنبلالية"^(٩): ((للعمل

(قوله: لكن رأيت في "الخلبة" عن "المختارات": ويدعو بالواو، وبأو في البواقي، فليراجع) راجعت "النوازل" فرأيتها عبر بأو في جميع المعاطيف.
(قوله: وعبارة "الرملِيُّ" كما في "الشرنبلالية": للعمل إلخ) عبارة "الشرنبلالي": ((قال "النووي":

(١) "الخلبة": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ١/ ٦٢ - ب وما بعدها.

(٢) في هذه المقولة.

(٣) "مختارات النوازل": كتاب الطهارة - فصل في الوضوء ٩/ ب، وفيه: ((ويدعو)) بالواو لا بـ ((أو)).

(٤) "الخلبة": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ١/ ٦٤ ب.

(٥) ومثله في النسخة التي بين أيدينا.

(٦) "ط" - كتاب الطهارة ١/ ٧٤.

(٧) انظر "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي": شرط ترقّي الضعيف إلى مرتبة الحسن ١/ ١٧٧.

(٨) في "٣": ((الراوي)).

(٩) "نهاية المحتاج شرح المنهاج": كتاب الطهارة - باب الوضوء ١/ ١٩٧ - بتصرف.

(١٠) "الشرنبلالية": كتاب الطهارة ١/ ١٢ (هامش "الدرر والغرر").

((فُيَعْمَلُ بِهِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ.....))

بالحديث الضعيف (بخ).

[١٠٢٥] (قوله: في فضائل الأعمال) أي: لأجل تحصيل الفضيلة المترتبة على الأعمال، قال "ابن حجر" في "شرح الأربعين" (١): ((لأنه إن كان صحيحاً في نفس الأمر فقد أُعْطِيَ حَقُّهُ مِنَ الْعَمَلِ، وَإِلَّا لَمْ يَتَرْتَبْ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ مَفْسَدَةٌ تُحْلِلُ وَلَا تَحْرِمُ وَلَا ضِيَاعٌ حَقٌّ لِلْغَيْرِ، وَفِي حَدِيثٍ ضَعِيفٍ: «مَنْ بَلَغَهُ عَنِّي ثَوَابُ عَمَلٍ فَعَمَلُهُ حَصَلَ لَهُ أَجْرُهُ وَإِنْ لَمْ أَكُنْ قُلْتُهُ» (٢)، أَوْ كَمَا قَالَ)) اهـ "ط" (٣).

قال "السيوطي" (٤): ((وَيُعْمَلُ بِهِ أَيْضاً فِي الْأَحْكَامِ إِذَا كَانَ فِيهِ احْتِيَاطٌ)).

الأدعيةُ الماثورةُ المذكورةُ في كسب الفقه لا أصلَ لها، والذي ثبتَ الشَّهادةُ بعد الفراغ من الوضوء))، قال "الزملي" (٥): ((إنه فات "الرافعي" و"النووي" أنه -أي: دعاء الأعضاء- رُوِيَ مِنْ طَرَفٍ فِي "تَارِيخِ ابْنِ حِبَّانَ" وَغَيْرِهِ وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً لِلْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ))، ثم قال: ((وَوَقَفَى "الْمُصَنِّفُ" أَصْلَهُ، بِاعْتِبَارِ الصَّحِّحَةِ، أَمَّا بِاعْتِبَارِ رَوْدِهِ مِنَ الطَّرِيقِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَلَعَلَّهُ لَمْ يُثَبِّتْ عِنْدَهُ ذَلِكَ، أَوْ لَمْ يَسْتَحْضِرْهُ)) اهـ.

(١) "فتح المبین لشرح الأربعين": ص ٣٦٥.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله": ١٠٣/١، وقال: هذا الحديثُ ضعيفٌ؛ لأنَّ أبَا معمرَ عباد بن عبد الصمد انفردَ به، وهو متروكُ الحديث، وأهلُ العلم بجماعتهم يتساهلون في الفضائل فيروونها عن كل، وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام، وأخرجه ابن حبان في "المجروحين" ١٩٩/١ في ترجمة بزيح، وقال: يأتي عن الثقات بأشياء موضوعةٍ كأنه المتعمد لها، ثم أورد الحديث. وأخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" ٢٥٣/٣ من حديث ابن عمر وأنس، وقال: هذا حديثٌ موضوعٌ، قد وضعه من عزمٍ على وضع أحاديث الترهيب، وأخرجه أبو يعلى (٣٤٤٣) بلفظ: ((مَنْ بَلَغَهُ أَنَّ اللَّهَ فَضِيلَةٌ فَلَمْ يَصُدِّقْ بِهَا لَمْ يَنْلُهَا))، وفي إسناده بزيح أبو الخليل، وهو ضعيفٌ جداً، والطبراني في "الأوسط" (٥١٢٩)، وابن عدي في "الكامل" ٤٩٣/٢، وأوردته الهيثمي في "المجمع" ١٤٩/١، وقال: رواه أبو يعلى والطبراني في "الأوسط"، وفيه بزيح أبو الخليل، وهو ضعيف، وذكره ابن حجر في "المطالب العالية" برقم (٣٠١٩) و(٣٠٣٧)، وعزاه إلى أبي يعلى، وقال: فيه ضعفٌ جداً، وأورده ابن عراقي في "تزييه الشريعة" ٢٦٥/١، والسيوطي في "اللائح المصنوعة" ٢١٥/١، وللحديث شواهدٌ من حديث ابن عمر وأبي هريرة وابن عباس.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٧٥/١.

(٤) "تدريب الراوي": النوع الثاني والعشرون: المقلوب ٢٩٩/١.

وإن أنكره "النوي").

(فائدة) شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدّة ضعفه، وأن يدخل تحت أصل عام، وأن لا يعتقد سنّة ذلك الحديث، وأمّا الموضوع فلا يجوز العمل به.....

(١٠٢٦) (قوله: وإن أنكره "النوي")^(١) حمل "الرملي"^(٢) - كما في "الشرنبلية"^(٣) - إنكاره له من جهة الصحة، قال: ((أمّا باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فله لم يثبت عنده ذلك، أو لم يستحضره حينئذ)).

(١٠٢٧) (قوله: فائدة إلى قوله: وأمّا الموضوع) من كلام "الرملي".

(١٠٢٨) (قوله: عدم شدّة ضعفه) شديد الضعف هو الذي لا يخلو طريق من طرقه عن كذاب أو متهم بالكذب، قاله "ابن حجر"^(٤)، "ط"^(٥).

قلت: مقتضى عملهم بهذا الحديث أنه ليس شديد الضعف، فطرقة ترقية إلى الحسن.

(١٠٢٩) (قوله: وأن لا يعتقد سنّة ذلك الحديث) أي: سنّة العمل به، وعبرة "السيوطي"

[١/٩٦ ب] في "شرح التقريب"^(٦): ((الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط، وقيل: لا يجوز العمل به مطلقاً، وقيل: يجوز مطلقاً)) اهـ.

(١٠٣٠) (قوله: وأمّا الموضوع) أي: للكذب على رسول الله ﷺ، وهو محرّم إجماعاً، بل قال بعضهم: إنه كفر، قال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلَيْتَوُا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٧)، "ط"^(٨).

(١) في "د" زيادة: ((هو يقول: إن الأدعية المذكورة في كتب الفقه لا أصل لها، والذي ثبت الشهادة بعد الفراغ من الوضوء، وأقره عليه السراج الهندي في "التوشيح"، حكاه صاحب "البحر")).

(٢) "نهاية المحتاج": كتاب الطهارة - باب الوضوء ١/٩٧.

(٣) "الشرنبلية": كتاب الطهارة ١/١٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "فتح المبين": ص ٣٣.

(٥) "ط": كتاب الطهارة ١/٧٥.

(٦) "تدريب الراوي": النوع الثاني والعشرون: القلوب ١/٢٩٩ باختصار.

(٧) أخرجه البخاري (١١٠) كتاب العلم - باب إثم من كذب على النبي ﷺ، ومسلم (٣) المقدمة - باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، من حديث أبي هريرة، وابن ماجه (٣٤) في المقدمة - باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ، وهذا حديث متواتر روي عن عدد من الصحابة.

(٨) "ط": كتاب الطهارة ١/٧٥.

بحال، ولا روايته إلا إذا قرّن ببيانه.

(وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَهُ) أي: بعد الموضوع، لكن في "الزيلعي"^(١): ((أي: بعد كل عضو)) (وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَهُ) أي: الموضوع (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ.....)

[١٠٣١] (قوله: بحال) أي: ولو في فضائل الأعمال، قال "ط"^(١): ((أي: حيث كان مخالفاً لقواعد الشريعة، وأما لو كان داخلًا في أصل عام فلا مانع منه، لا لجعله حديثًا، بل لدخوله تحت الأصل العام))^(٢) اهـ تأمل.

[١٠٣٢] (قوله: إلا إذا قرّن) أي: ذلك الحديث المروي، بـ ((بيانه)) أي: بيان وضعه، أمّا الضعيف فتجوز روايته بلا بيان وضعه، لكن إذا أردت روايته بغير إسناد فلا تقل: قال رسول الله ﷺ كذا وما أشبهه من صيغ الجزم، بل قل: روي كذا، وبلغنا كذا، أو ورد، أو جاء، أو نُقل عنه وما أشبهه من صيغ الترميض، وكذا ما شكّ في صحته وضعفه كما في "التقريب"^(٣).

[١٠٣٣] (قوله: أي: بعد الموضوع) فسرّ الضمير بذلك مع تبادل ما في "الزيلعي"^(٤) لأنّ "المصنّف" في "شرحه"^(٥) فسرّه بذلك، وهو أدري. عمراه.

[١٠٣٤] (قوله: وأن يقول بعده) زاد في "المنية"^(٦) وغيرها: ((أو في خلاله))، لكن قال في "الحلبة"^(٧): ((إنّ الوارد في السنة بعده متصلًا بما تقدّم من ذكر الشهادتين كما هو في رواية "الترمذي"^(٨)) اهـ.

(١) "ط": كتاب الطهارة ٧٥/١.

(٢) قال العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى تعليقاً على عبارة الطحطاوي هذه التي نقلها عنه ابن عابدين: ((لا يجوز إدخال الموضوع في جانب أصل خاص ولا عام إطلاقاً، وقول العلامة الطحطاوي هذا لا يلتفت إليه بالمرّة)). انظر "قواعد علوم الحديث" للتهانوي ص ٩٥.

(٣) انظر "تدريب الراوي": النوع الثاني والعشرون: المقلوب ٢٩٧/١ - ٢٩٨.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الطهارة ٧/١.

(٥) "منح الغفار شرح تنوير الأبصار": كتاب الطهارة ١/ق ١/أ.

(٦) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة ص ٣٥.

(٧) "الحلبة": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ١/ق ٦٨/ب بتصرف.

(٨) تقدّم تخريج ص ٤٢٣ - وما بعدها.

التَّوَاتُيْنَ، واجعلني من المتطهرين، وأن يشرب بعده من فضل وضوئه).....

وزاد في "المنية"^(١) أيضاً: «وأن يقول بعد فراغه: سبحانك اللهم وبحمليك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرُك وأتوب إليك، وأشهد أن محمداً عبدك ورسولك ناظراً إلى السماء»^(٢).

(١٠٣٥) (قوله: التَّوَاتُيْنَ) هم الذين كلّموا أذنوا تابوا، والمتطهرون: الذين لا ذنبَ لهم، زاد في "المنية"^(٣): «واجعلني من عبادك الصالحين، واجعلني من الذين لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون»^(٤).

مطلب في مباحث الشرب قائماً

(١٠٣٦) (قوله: وأن يشرب بعده من فضل وضوئه) يفتح الواو: مأثوفاً به، "دُرر"^(٥). والمراد شربُ كلِّه أو بعضه كما في "شرح المنية"^(٦) و"شرح الشريعة"^(٧)، ويقول عيّنه كما في "المنية"^(٨): «اللهم اشفني بشفائك، ودلوني بدلوائك، واعصمني من الوهل والأمراض والأوجاع»، قال في "الحلبة"^(٩): «والوهل هنا بالتحريك:

(١) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة ص ٣٥.

(٢) أخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٩٩٠٩) في عمل اليوم والليلة - باب ما يقول إذا فرغ من وضوئه، عن أبي سعيد مرفوعاً، وليس فيه رفع النظر إلى السماء، وقد ضعفه النووي في "الأذكار" ص ٦٥، وقال النسائي بعد روايته مرفوعاً: هذا خطأ، والصواب موقوف، ثم رواه موقوفاً على أبي سعيد، وأخرجه موقوفاً أيضاً ابن أبي شيبه ٣/١ في الطهارة - باب في الرجل ما يقول إذا فرغ من وضوئه.

وأما رفع النظر إلى السماء فأخرجه ابن أبي شيبه ٤/١، وأحمد ١٥١/٤ من حديث عتبة بن عامر.

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة ص ٣٥.

(٤) في "د" زيادة: (قوله: اللهم اجعلني من التَّوَاتُيْنَ واجعلني من المتطهرين التَّوَاتُيْنَ الراجعين عن كلِّ ذنْبٍ، يقال: تابَ العبد إلى ربِّه إذا رجعَ عن ذنبه، وتابَ الله عليه إذا قَبِلَ توبته أو وَفَّقَهُ لها، والتَّابَ اسمُ فاعِلٍ، والتَّوَابَ مبالغةٌ، وقيل: هو الرَّجُلُ لَمَّا أَذْنَبَ باذِرٌ إلى التَّوْبَةِ، وقيل: هو السَّيِّحُ، دليلُه قوله تعالى: ﴿يَتَجَلَّأُوْا فِي مَعَةٍ﴾ أي: سيحي؛ إذ التَّوَابُ والأَوَابُ بمعنى واحد، والتَّوَابُ من صفاتِ الله تعالى أيضاً؛ لأنه يرجعُ بالإنعام على كلِّ ذنْبٍ بقبولِ توبته. واجعلني من المتطهرين المتزَّهين عن الفواحش، وقيل: المتطهرون هم الذين لم يُذنبوا انتهى. كذا في "إمداد الفتاح").

(٥) "الدرر": كتاب الطهارة ١٢/١.

(٦) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة ص ٣٦.

(٧) "شرح الشريعة": فصل في تفصيل سنن الطهارة ص ٩٣.

(٨) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة ص ٣٦.

(٩) "الحلبة": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ١/ق ٧٤/ب بتصريف.

كماءٍ زمزم (مستقبل القبلة قائماً) أو قاعداً،

الضعف والفرع، ولم أقف على هذا الدعاء مأثوراً، وهو حسن) اهـ.

بقي شيء، وهو: أنَّ الشرب من فضل الوضوء ظاهر فيما لو [١/٩٧ق/أ] توضأ من إناء كإبريق مثلاً، أمّا لو توضأ من نحو حوضٍ فهل يُسمّى ما فيه فضل الوضوء، فيشرب منه أو لا؟ فليحرر.

هنا، وفي "الذخيرة" عن "فتاوى أبي الليث"^(١): ((الماء الموضوع للشرب لا يُتوضأ به ما لم يكن كثيراً، والموضوع للوضوء يجوز الشرب منه))، ثم نقل عن "ابن الفضل"^(٢): ((أنه كان يقول بالعكس))، فعلى هذا هل له الشرب من فضل الوضوء لأنه من توابعه، أم لا؟ والظاهر الأول، تأمل.

[١٠٣٧] (قوله: كماءٍ زمزم) التشبيه في الشرب مستقبلاً قائماً، لا في كونه بعد الوضوء، فلذا قال "ط"^(٣): ((الأولى تأخيرُه عن قوله: قائماً)).

[١٠٣٨] (قوله: أو قاعداً) أفاد أنه محيّر في هذين الموضعين، وأنه لا كراهةَ فيهما في الشرب قائماً بخلاف غيرهما، وأنَّ المطلوب هنا هو الشرب من فضل الوضوء لا بغير كونه قائماً، بخلاف ما اقتضاه كلام "المصنّف"، لكن قال في "المعراج": ((قائماً))، وخيّر "الحلواني" بين القيام والقعود، وفي "الفتح"^(٤): ((قيل: وإن شاء قاعداً))، وأقرّه في "البحر"^(٥)، واقتصر على ما ذكره "المصنّف" في "المواهب" و"الدرر"^(٦) و"المنية"^(٧) و"النهر"^(٨) وغيرها، وفي "السراج"^(٩): ((ولا يستحبُّ الشربُ قائماً إلا في هذين الموضعين))، فاستفيد

(١) "فتاوى أبي الليث" نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٣هـ على الراجح). ("الفوائد البهية" ص ٢٢٠-).

(٢) هو الإمام أبو بكر محمد بن الفضل الكُمّاري البخاري الفضلي (ت ٣٨١هـ). ("اللباب" ١٠٩/٣، "الجواهر المنضية"

٣/٣٠٠، "الفوائد البهية" ص ١٨٤-).

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٧٥/١.

(٤) "الفتح": كتاب الطهارة ٣٢/١.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٣٠/١.

(٦) "الدرر": كتاب الطهارة ٢١/١.

(٧) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة ص ٣٦-.

(٨) "النهر": كتاب الطهارة ق ٧/ب.

(٩) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/١٣ أ بتصرف.

وفيما عداهما يكره قائماً تنزيهاً.....

ضعف ما مشى عليه "الشارح" كما ثبت عليه "ح" ^(١) وغيره.

(١٠٣٩) (قوله: وفيما عداهما يكره إلخ) أفاد أن المقصود من قوله: ((قائماً)) عدم الكراهة لا دخوله

تحت المستحب، ولنا زاد قوله: ((أو قاعداً)).

واعلم أنه ورد في "الصحيحين" ^(٢) أنه عليه السلام قال: «لا يشربن أحد منكم قائماً، فمن نسي فليستقي»،

وفيهما: «أنه شرب من زمزم قائماً» ^(٣)، وروى "البخاري" ^(٤) عن "علي" رضي الله عنه: أنه بعدما توضأ قام،

فشرب فضل وضوئه وهو قائم، ثم قال: «إن ناساً يكرهون الشرب قائماً، وإن النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ما

صنعت»، وأخرج "ابن ماجه" و"الترمذي" ^(٥) عن "كيشة الأنصاري" رضي الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«دخل عليها وعندها قرية معلقة، فشرب منها وهو قائم، فقطعت فم القرية بتغي بركة موضع في رسول

الله صلى الله عليه وسلم»، وقال "الترمذي": ((حسن صحيح غريب)).

فلذا اختلف العلماء في الجمع، فقيل: إن النهي ناسخ للفعل، وقيل بالعكس، وقيل: إن النهي للتنزيه،

(قوله: أفاد أن المقصود من قوله: قائماً عدم الكراهة إلخ) فيه أن صريح كلام "المصنف" أن الشرب

قائماً مستحب، لأنه في صدر عدّ المستحبات لا في بيان عدم الكراهة.

(قوله: فلذا اختلف العلماء في الجمع، فقيل: إن النهي إلخ) الأحسن في الجمع عوافقة منصوص المذهب أن

يقال: إن حديث: «لا يشربن إلخ» عام خص منه الشرب قائماً من ماء زمزم وفضل وضوئه، وخص أيضاً حال

الضرورة على ما هو المأخوذ من حديث "كيشة"، فيقي فيما عدا ذلك عاماً، والقصد بذكر "الشارح" حديث "ابن

عمر" بيان أن الكراهة تنزيهية لوجود الصارف عن التحريم، لا بيان حكم الأكل كما قال "الحشي".

(١) "ح": كتاب الطهارة ق ٩/ب.

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٢٦) كتاب الأشربة - باب كراهية الشرب قائماً عن أبي هريرة مرفوعاً، أمّا البخاري فلم يجد

الحديث في "صحيحه"، وكذلك لم ينسبه إليه أحد من المخرجين، وإنما نسبوه لمسلم، والله أعلم.

(٣) أخرجه البخاري (٥٦١٧) كتاب الأشربة - باب الشرب قائماً، ومسلم (١٦٠٢) كتاب الأشربة - باب الشرب من

زمزم قائماً عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه البخاري (٥٦١٥ و ٥٦١٦) كتاب الأشربة - باب الشرب قائماً.

(٥) أخرجه ابن ماجه (٣٤٢٣) كتاب الأشربة - باب الشرب قائماً، والترمذي (١٨٩٣) كتاب الأشربة - باب ما جاء

في الرخصة في ذلك.

والفعل لبيان الجواز، وقال "النووي"^(١): [١/٩٧/ب] ((إنَّه الصواب))، واعترضه في "الحلية"^(٢) بحديث "علي"^{عليه السلام} المار، حيث أنكرَ على القائلين بالكراهة، وبما أخرجه "الترمذي"^(٣) وغيره - وحسنه - عن "ابن عمر": «كُنَّا نَأْكُلُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَمْشِي، وَنَشْرَبُ وَنَحْنُ قِيَامٌ»، قال: ((وَجَنَحَ "الطحاوي"^(٤) إِلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَأَنَّ النَّهْيَ لِحُوفِ الضَّرَرِ لَا غَيْرَ كَمَا رَوَى عَنْ "الشَّعْبِيِّ"^(٥))). قال: إِنَّمَا كُرِهَ الشَّرْبُ قَائِمًا لِأَنَّهُ يُرْذَلُ، قال في "الحلية"^(٦): ((فَالْكِرَاهَةُ عَلَى مَا صَوَّبَهُ "النَّوَوِيُّ" شَرْعِيَّةٌ يَثَابُ عَلَى تَرْكِهَا، وَعَلَى هَذَا إِرْشَادِيَّةٌ لَا يَثَابُ عَلَى تَرْكِهَا))، ثُمَّ اسْتَشْكَلَ مَا مَرَّ^(٧) مِنْ اسْتِثْنَاءِ الْمَوْضِعَيْنِ - أَيِ: الشَّرْبِ مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ، وَمِنْ فَضْلِ الْوَضْءِ^(٨) - وَكَرَاهَةِ مَا عَدَاهُمَا: ((بَأَنَّهُ لَا يَتِمُّشَى عَلَى قَوْلٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ، نَعَمْ عَلَى مَا جَنَحَ إِلَيْهِ "الطحاوي" يُسْتَفَادُ الْجَوَازُ مَطْلَقًا إِنْ أَمِنَ الضَّرَرُ، أَمَّا النَّدْبُ فَلَا، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: يَفِيدُ النَّدْبُ فِي فَضْلِ الْوَضْءِ مَا أَخْرَجَهُ "الترمذي"^(٩) فِي حَدِيثِ "عَلِيٍّ"، وَهُوَ: أَنَّهُ قَامَ بَعْدَ مَا غَسَلَ قَدَمَيْهِ، فَأَخَذَ فَضْلَ طَهُورِهِ، فَشَرِبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: «أَحْبَبْتُ أَنْ أَرَى كَيْفَ كَانَ طَهُورُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، وَفِيهِ حَدِيثٌ: «أَنَّ فِيهِ

(١) "شرح صحيح مسلم": كتاب الأشربة - باب في الشرب قائماً ١٩٥/١٣.

(٢) "الحلية": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ١/٧٣/أ.

(٣) أخرجه الترمذي (١٨٨٠) كتاب الأشربة - باب ما جاء في النهي عن الشرب قائماً، وقال: هذا حديث صحيح غريب، وأخرجه أحمد ١٢/٢، وابن ماجه (٣٣٠١) كتاب الأطعمة - باب الأكل قائماً.

(٤) "شرح معاني الآثار": كتاب الكراهية - باب الشرب قائماً ٤/٢٧٤.

(٥) أبو عمرو عامر بن شراحيل الهمداني ثم الشَّعْبِيُّ الحِمَيرِيُّ الكُوْفِيُّ (ت ١٠٣هـ)، وقيل غير ذلك. ("تاريخ بغداد" ٢٢٧/١٢، "سير أعلام النبلاء" ٤/٢٩٤).

(٦) "الحلية": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ١/٧٣/أ - ب بتصرف.

(٧) في المقولة السابقة.

(٨) قوله: ((أَيِ: الشرب من ماء زمزم ومن فضل الوضوء)) ليس في "٦".

(٩) أخرجه الترمذي (٤٨) كتاب الطهارة - باب ما جاء في وضوء النبي ﷺ كيف كان، والنسائي ٦٩/١-٧٠ كتاب الطهارة - باب صفة الوضوء، ١/٨٧ باب الانتفاع بفضل الوضوء، وفي الباب عن عثمان، وعبد الله بن زيد، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو، والرُّبَيْع، وعبد الله بن أنيس، وعائشة.

وعن "ابن عمر": «كُنَّا نَأْكُلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ نَمْشِي، وَنَشْرَبُ وَنَحْنُ قِيَامٌ»....

شفاءً من سبعين داءً، أدناها البُهر^(١)، لكن قال الحفاظ: إنه واهٍ. اهـ ملخصاً.
والبُهر بالضم فسره في "الخلاصة"^(٢) بـ ((تابع النفس))، وفي "القاموس"^(٣): ((أنه انقطاع النفس من الإعياء)).

والحاصل: أنَّ انتفاء الكراهة في الشرب قائماً في هذين الموضعين محل كلام فضلاً عن استحباب القيام فيهما، ولعلَّ الأوجه عدم الكراهة إن لم تقل بالاستحباب؛ لأنَّ ماء زمزم شفاءٌ، وكذا فضل الوضوء، وفي "شرح هدية ابن العماد" لسيدِّي "عبد الغني النابلسي"^(٤): ((ومما جرَّبه أني إذا أصابني مرضٌ أقصدُ الاستشفاءَ بشرب فضل الوضوء، فيحصلُ لي الشفاء، وهذا دأبي اعتماداً على قول الصادق ﷺ في هذا الطبِّ النبوي الصحيح)).

[١٠٤٠] قوله: وعن "ابن عمر" (إلخ) أخرجه "الطحاوي" و"أحمد" و"ابن ماجه" و"الترمذي"، وصحَّحه^(٥)، "حلبة"^(٦).

وقصده بذكره بيان حكم الأكل، لكن أخرج "أحمد" و"مسلم" و"الترمذي" عن "أنس" عن النبي ﷺ: «أنَّه نهى أن يشرب الرجل قائماً»^(٧)، قال "قتادة": «قلت لـ "أنس": فالأكل؟» فقال: «ذلك

(١) أخرجه الذَّهَلِيُّ كما في "ذَبْلُ اللَّائِي" للسيوطي ص ١٤١-، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" ٣٠٢/١-٣٠٣، وابن عراق في "تنزيه الشريعة" ٢٦٥/٢، والشوكان في "الفوائد المجموعة" (٢٦٣) وغيرهم عن أبي أمامة مرفوعاً، وفي سنده محمد بن إسحاق العكاشي، وهو كتاب، وهذا حديث موضوع.

(٢) لم نغفر على هذا النقل في مخطوطة "خلاصة الفتاوى" التي بين أيدينا.

(٣) "القاموس": مادة ((بهر)).

(٤) "نهاية المراد": آداب الوضوء ص ١٥٦-.

(٥) تقدَّم تخريجُه ص ٤٣٢-.

(٦) "الحلبة": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ١/ق ٧٢/ب.

(٧) أخرجه أحمد ١٣/١٣١، ومسلم (١١٣) كتاب الأشربة - باب كراهية الشرب قائماً، والترمذي (١٨٨٠) كتاب الأشربة - باب ما جاء في النهي عن الشرب قائماً.

وَرُحِّصَ لِلْمَسَافِرِ شَرْبُهُ مَاشِيًا، وَمِنَ الْآدَابِ: تَعَاهُدُ مَوْقِيَهُ وَكَعْبِيهِ وَغُرْقُوبِيهِ وَأَخْمَصِيهِ، وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ وَتَحْجِيلِهِ.....

أَشْرُ وَأَحْيَتْ. وفي "الجامع الصغير" [١/٩٨/أ] ل"السيوطي" ^(١): «نَهَى عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا وَالْأَكْلِ قَائِمًا»، وَلَعَلَّ النَّهْيَ لِأَمْرِ طَبِيعٍ أَيْضًا كَمَا مَرَّ ^(٢) فِي الشَّرْبِ.

وفي الفصل الحادي والثلاثين من "فصول العلامي": «(وَكُرِّهَ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ فِي الطَّرِيقِ، وَالْأَكْلُ نَائِمًا وَمَاشِيًا، وَلَا يَأْسُ بِالشَّرْبِ قَائِمًا، وَلَا يَشْرَبُ مَاشِيًا، وَرُحِّصَ ذَلِكَ لِلْمَسَافِرِ)» اهـ.

[١٠٤١] (قَوْلُهُ: وَرُحِّصَ الْإِخ) لَيْسَ مِنْ تَمَّةِ الْحَدِيثِ.

[١٠٤٢] (قَوْلُهُ: تَعَاهُدُ مَوْقِيَهُ) تَنْتِيَةُ مُوقٍ، وَهُوَ آخِرُ الْعَيْنِ مِنْ جِهَةِ الْأَنْفِ، أَيْ: لِحَاثِمَالِ وَجُودِ رَمَضٍ، وَقَدْ مَنَّا ^(٣): أَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ مَا تَحْتَهُ إِنْ بَقِيَ خَارِجًا بِتَغْمِيزِ الْعَيْنِ، وَإِلَّا فَلَا.

[١٠٤٣] (قَوْلُهُ: وَكَعْبِيهِ الْإِخ) هُمَا الْعِظَامَانِ فِي الرَّجْلِ، وَالْغُرْقُوبُ: الْعَصَبُ الْغَلِيزُ الَّذِي فَوْقَ الْعَقَبِ، وَالْأَخْمَصُ مِنْ بَاطِنِ الْقَدَمِ: مَا لَمْ يُصِْبِ الْأَرْضَ، "قَامُوس" ^(٤).

مطلب في الغرة والتحجيل

[١٠٤٤] (قَوْلُهُ: وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ وَتَحْجِيلِهِ) لِمَا فِي "الصَّحِيحِينَ" ^(٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَنْ أَمْتِيَ يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ»، وَفِي رَوَايَةٍ: «فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وَتَحْجِيلَهُ»، "حَلَبَةُ" ^(٦).

وَبِهِ عَلِيمٌ أَنَّ قَوْلَ "الشَّارِحِ": «(وَتَحْجِيلُهُ) بِالْجُرِّ عَطْفًا عَلَى «(غُرَّتُهُ)»، وَفِي "الْبَحْرِ" ^(٧): «(وَإِطَالَةُ الْغُرَّةِ

(١) "الجامع الصغير": ٦٩٠/٢ برقم (٩٣٩٦)، وعزاه إلى الضياء المقدسي في "المختارة" عن أنس، ورمز لصحِّيه.

(٢) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٣) الْمَقُولَةُ [٧٦١] قَوْلُهُ: «(فَيَجِبُ غَسْلُ الْمِيَاقِي)».

(٤) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ «كَعْبٍ» وَ«عَرْبٍ» وَ«أَخْمَصٍ» بِتَصْرِفٍ.

(٥) تَقَدَّمَ تَرْجُمُهُ ص ٣٠١، وَص ٣٩٩.

(٦) "الْحَلَبَةُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - آدَابُ الْوُضُوءِ ١/ق ٧٥/ب.

(٧) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١/٢٤٤.

وَعَسَلَ رِجْلَيْهِ بِيَسَارِهِ، وَبَلَّهُمَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ فِي الشِّتَاءِ،.....

تكون بالزيادة على الحذِّ المحذود))، وفي "الحلبة"^(١): ((والتحجيلُ يكون في اليدين والرجلين، وهل له حدٌّ؟ لم أقف فيه على شيء لأصحابنا، ونقل "النووي"^(٢) اختلاف الشافعية فيه على ثلاثة أقوال: الأول: أنه يستحبُّ الزيادة فوق المرفقين والكعبين بلا توقيت، الثاني: إلى نصف العضد والسَّاق، الثالث: إلى الكعب والركبتين، قال: والأحاديث تقتضي ذلك كله)) اهـ. ونقل "ط"^(٣) الثاني عن "شرح الشريعة"^(٤) مقتصرًا عليه.

[١٠٤٥] (قوله: وَعَسَلَ رِجْلَيْهِ بِيَسَارِهِ) لعلَّ المراد به ذلكهما باليسار لما قلَّناه^(٥) أنه يُندب إفراغُ الماء يمينه، ثم رأيت في "شرح الشيخ إسماعيل"^(٦) قال: ((يُفَرِّغُ الْمَاءَ يَمِينَهُ عَلَى رِجْلَيْهِ، وَيَغْسِلُهُمَا بِيَسَارِهِ)) اهـ. وأخرَجَ "السيوطي"^(٧) في "الجامع الصغير"^(٨) عن "أبي هريرة" رضي الله عنه: ((إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَغْسِلُ أَسْفَلَ رِجْلَيْهِ بِيَدِهِ يَمِينَهُ)).

[١٠٤٦] (قوله: وَبَلَّهُمَا الْيَخ) أي: الرِّجْلَيْنِ، لكنَّ في "البحر"^(٩) عند الكلام على غَسَلِ الْوَجْهِ: ((عَنْ "خَلْفِ بْنِ أَيُّوب"^(١٠) أَنَّهُ قَالَ: يَنْبَغِي لِلْمُتَوَضِّئِ فِي الشِّتَاءِ أَنْ يَبْلَّ أَعْضَاءَهُ بِالْمَاءِ شَبَّةَ [١/٩٨ ق/ب] اللَّحْنِ، ثُمَّ يُسِيلُ الْمَاءَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَتَحَفَّى عَنِ الْأَعْضَاءِ فِي الشِّتَاءِ)) اهـ. ٨٨/١

(١) من أوَّلِ النقلِ إلى قوله: ((الرجلين)) ذكره في "الحلبة" في آداب الوضوء ١/٧٥ ق/ب، وتمتعة النقل ذكره في منتهيات الوضوء ١/٨٤ أ.

(٢) "المنهاج في شرح صحيح مسلم": كتاب الطهارة - باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء ١٢٨/٣.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٧٦/١.

(٤) "شرح الشريعة": فصل في تفصيل سنن الطهارة ص ٩٢، والعبارة لصاحب "الشرعة".

(٥) الموقلة [١٠٠٤] قوله: ((إلى نيف وستين)).

(٦) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/٧٣ ق/أ نقلًا عن "التف".

(٧) "الجامع الصغير": ٨٤/١ برقم (٥٨٣).

(٨) "البحر": كتاب الطهارة ١١/١.

(٩) أبو سعيد خَلْفُ بْنُ أَيُّوبَ الْعَامِرِيُّ اللَّيْثِيُّ (ت ٢١٥ هـ) وقيل غير ذلك. (الخواهر المضية ١٧٠/٢، الفوائد البهية

ص ٧١). وتقدمت ترجمته من المؤلف الموقلة [٣٩٨].

والتمسحُ بمنديلٍ، وعدمُ نفْضِ يده،.....

مطلب في التمسح بمنديل

[١٠٤٧] (قوله: والتمسحُ بمنديلٍ) ذكره صاحب "المنية"^(١) في الغسل، وقال في "الحلبة"^(٢): ((ولم أرَ مَنْ ذكره غيره، وإنما وقع الخلاف في الكراهة، ففي "الخائنية"^(٣): ولا بأس به للمتوضئ والمغتسل، روي عن رسول الله ﷺ: «أنه كان يفعلُه»^(٤)، ومنهم مَنْ كره ذلك، ومنهم مَنْ كرهه للمتوضئ دون المغتسل، والصحيح ما قلنا، إلا أنه ينبغي أن لا يبالغ ولا يستقصي، فيقي أثر الوضوء على أعضائه اهـ. وكذا وقع بلفظ لا بأس في "عزارة الأكمل"^(٥) وغيرها، وعزاه في "الخلاصة"^(٦) إلى "الأصل"^(٧)). اهـ ما في "الحلبة"، ثم ذكر^(٨) أدلة الأقوال الثلاثة والقائلين بها من السلف، وأطال وأطاب كما هو دأبه رحمه الله تعالى.

وقلنا^(٩) عن "الفتح": ((أنَّ من المنلوَّبات ترك التمسح بخِزَفٍ يمسحُ بها موضع الاستنجاء - أي: التي يمسح بها ماء الاستنجاء - لاستنذارها))، وليس فيه ما يفيد ترك التمسح بغيرها، فافهم.

[١٠٤٨] (قوله: وعدمُ نفْضِ يده) لحديث: «لا تنفضوا أيديكم في الوضوء، فإنها مراوَحُ الشيطان»،

(١) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - ص ٥٢.

(٢) "الحلبة": كتاب الطهارة - آداب الغسل ١/ق ١٠٨/ب بتصرف.

(٣) "الخائنية": كتاب الطهارة - فصل في الماء المستعمل ١٥/١ - ١٦ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) أخرجه الترمذي (٥٣) كتاب الطهارة - باب ما جاء في التمدل بعد الوضوء، والحاكم ١٥٤/١ كتاب الطهارة، والدارقطني ١١٠/١ كتاب الطهارة - باب التشفيف من ماء الوضوء، والبيهقي ١٨٥/١ كتاب الطهارة - باب التمسح بالمنديل عن عائشة رضي الله عنها، وقال الترمذي: حديث عائشة ليس بالقائم، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء، وفي الباب عن معاذ بن جبل، وأبي بكر الصديق رضي الله عنهما.

(٥) "عزارة الأكمل": لأبي عبد الله يوسف بن علي بن محمد الجرجاني (ت بعد ٥٢٢هـ). ("كشف الظنون" ٧٠٢/١، وفيه: لأبي يعقوب، "الجواهر المضية" ٦٣٠/٣، "الفوائد البهية" ص ٢٣١).

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل التاسع في الحظر والإباحة ق ١٧/أ.

(٧) "الأصل": كتاب الطهارة والصلاة - باب الوضوء والغسل من الجنابة ٧٠/١.

(٨) انظر "الحلبة": كتاب الطهارة - آداب الغسل ١/ق ١٠٨/ب - ١١٠/أ.

(٩) المقولة [١٠٠٤] قوله: ((إلى نيف وستين)).

..... وقرأه سورة القدر،

ذكره في "المعراج"، لكنه حديث ضعيف كما ذكره "الناولي"^(١)، بل قد ثبت في "الصحيحين"^(٢) عن "ميمونة" رضي الله عنها: «أنها جاعته بخرقه بعد الغسل، فردّها وجعل يفيض للماء يده»، تأمل.

(١٠٤٩١) (قوله): وقرأه سورة القدر لأحاديث وردت فيها، ذكرها الفقيه "أبو الليث" في "مقدمته"^(٣)، لكن قال في "الحلبة"^(٤): ((سئل عنها شيخنا الحافظ "ابن حجر العسقلاني"، فأجاب: بأنه لم يثبت منها

(قوله): بل قد ثبت في "الصحيحين" عن "ميمونة" إلخ) حديث "ميمونة" لا يعارض ما في الشرح، فإنه في نفث الماء يده لا في نفث يده.

(١) "فيض القدير": ٥٢٣/١ برقم (١٠٦٤)، ورمز له السيوطي بالضعف قبلاً، وأخرجه ابن أبي حاتم الرازي في "العلل" ٣٦/١، وابن حبان في "المحروحين" ٢٠٣/١ من طريق البخاري بن عبيد الطائي عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، قال أبو حاتم: هذا حديث منكر، والبخاري ضعيف الحديث وأبوه مجهول. قال الذهبي في "الميزان" ٢٩٩/١: أنكر ما روى عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَلَا تَنْفُثُوا أَيْدِيَكُمْ فَإِنَّهَا مَرَاوُحُ الشَّيْطَانِ»، وقال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" ٩٩/١ ولم ينفرد به البخاري، فقد رواه ابن طاهر في "صفة التصوف" من طريق ابن أبي السري، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد الطائي عن أبيه عن أبي هريرة به، وهذا إسناد مجهول. ولعل ابن أبي السري حدث به من حفظه في المناكرة، فوجه في اسم البخاري بن عبيد الطائي، والله أعلم.

ثم قال ابن حجر: وقال ابن الصلاح في كلامه على "الوسيط": لم أجد له أنا في جماعة اعتنوا بالبحث عن حاله أصلاً، وتبعه النووي. فالحديث منكر وإياه، وخصوصاً أنه خالف فعل النبي ﷺ الثابت في "الصحيحين" والآتي ذكره، والله تعالى أعلم.

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٦) كتاب الغسل - باب نفث اليدين من الغسل عن الجنابة، ومسلم (٣١٧) كتاب الحيض - باب صفة غسل الجنابة، وأخرجه أيضاً أبو داود (٢٤٥) كتاب الطهارة - باب في الغسل من الجنابة، والترمذي (١٠٣) كتاب الطهارة - باب ما جاء في الغسل من الجنابة، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ٣٧/١ كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من بعد الغسل، وفي الباب عن أم سلمة، وجابر، وأبي سعيد، وجبير بن مطعم، وأبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) ذكر الفقيه أبو الليث السمرقندي في "مقدمته" ق ١١/ب حديثين في ذلك، لكن الوضع ظاهر عليهما إما فيهما من المبالغة، قال السخاوي في "المقاصد الحسنة" (٤٢٤): قراءة سورة إن أنزلناه عقب الوضوء لا أصل له. ومثله في "الأسرار المرفوعة" لمنلا علي القاري ص ٣٥٠، و"كشف الحفاء" للعجلوني ٢٧٠/٢، ثم قال السخاوي: وهو أيضاً مفوت ستة أه يعني أنّ قراءة سورة القدر في إثر الوضوء مفوتة للسنّة الثابتة في النطق عقب الوضوء بالشهادتين، والله أعلم.

(٤) "الحلبة": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ١/١ في ٧٤/ب.

وصلاة ركعتين في غير وقت كراهية.

(ومكروهه لطم الوجه).....

شيء عن النبي ﷺ لا من قوله ولا من فعله، والعلماء يتساهلون في ذكر الحديث الضعيف والعمل به في فضائل الأعمال^(١) اهـ.

[١٠٥٠] (قوله: وصلاة ركعتين) لما رواه "مسلم" و"أبو داود"^(٢) وغيرهما: «ما من أحد يتوضأ فيحسين الوضوء، ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما إلا وجبت له الجنة»، "حلية"^(٣).

[١٠٥١] (قوله: في غير وقت كراهية) هي كالأوقات الخمسة: الطلوع، وما قبله، والاستواء، والغروب، وما قبله بعد صلاة العصر، وذلك لأن ترك المكروه أولى من فعل المندوب كما في "شرح المنية"^(٤)، "ط"^(٥).

(تثمة)

ينبغي أن يُزاد في المندوبات: أن لا يتطهر من ماء أو تراب من أرض [١/٩٩ق] مغضوب عليها كآبار ثمود، فقد نص الشافعية على كراهة التطهير منها، بل نص الحنابلة على المنع منه، وظاهره: أنه لا يصح عندهم ومراعاة الخلاف عندنا مطلوبة، وكذا يقال في التطهير بفضل ماء المرأة كما يأتي^(٦) قريباً في المنيئات، والله أعلم.

مطلب في تعريف المكروه، وأنه قد يطلق على الحرام والمكروه تحريماً وتزيهاً

[١٠٥٢] (قوله: ومكروهه) هو ضد المحبوب، قد يطلق على الحرام كقول "القلوري"^(٧) في "مختصره"^(٨): ((ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ولا عذر له كره له ذلك))، وعلى المكروه تحريماً،

(١) وتقدم ذكر الحصكفي لشروط العمل بالحديث الضعيف ص٤٢٧- "در".

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٤) كتاب الطهارة - باب الذكر المستحب عقب الوضوء، وأبو داود (٩٠٦) كتاب الصلاة - باب

كراهية الوسوسة وحديث النفس في الصلاة عن عقبة بن عامر الجهني مرفوعاً.

(٣) "الحلية": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ١/٧٤ق/ب.

(٤) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة ص٣٧-.

(٥) "ط": كتاب الطهارة ١/٧٦.

(٦) المقولة [١٠٦٢] قوله: ((التوضي إلخ)).

(٧) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الصلاة - باب صلاة الجمعة ١/١١٢.

أو غيره (بالماء) تنزيهاً، والتقييراً.....

وهو ما كان إلى الحرام أقرب، ويسميه "محمد" حراماً ظنياً، وعلى المكروه تنزيهاً، وهو ما كان تركه أولى من فعله، ويرادف خلاف الأولى كما قلّمناه^(١).

وفي "البحر"^(٢) من مكروهات الصلاة: ((المكروه في هذا الباب نوعان: أحدهما: ما كره تحريماً، وهو للمَحْمَل عند إطلاقهم الكراهة كما في زكاة "فتح القدير"^(٣) وذكر: أنه في رتبة الواجب، لا يثبت إلا بما يثبت به الواجب، يعني بالظني الثبوت.

ثانيهما: المكروه تنزيهاً، ومرجعُه إلى ما تركه أولى، وكثيراً ما يُطلقونه كما في "شرح المنية"^(٤)، فحيثُ إذا ذكروا مكروهاً فلا بد من النظر في دليله، فإن كان نهياً ظنياً يُحكّمُ بكراهة التحريم إلا لصارفٍ للنهي عن التحريم إلى التنب، فإن لم يكن الدليل نهياً - بل كان مقيلاً للترك الغير الجازم - فهي تنزيهية^(٥))) اهـ.

[١٠٥٣] (قوله: أو غيره) أي: غير الوجه من الأعضاء كما في "الحاوي"^(٦)، ولعلَّ "المصنّف" اقتصر على الوجه لما له من مزيد الشرف.

[١٠٥٤] (قوله: تنزيهاً) لما قلّمناه^(٧) عن "الفتح": ((من أن تركه أدب))، قال في "الحلبة"^(٨): ((لأنّه يوجب انتضاح الماء المستعمل على ثيابه، وتركه أولى، وأيضاً هو خلاف التؤدة والوقار، فالنهي عنه نهْي أدبي)) اهـ.

[١٠٥٥] (قوله: والتقيير) أي: بأن يقرب إلى حدّ النهن، ويكون التقاطر غير ظاهر، بل ينبغي أن يكون ظاهراً ليكون غسلاً يقيين في كلِّ مرّة من الثلاث، "شرح المنية"^(٩).

(١) المقولة [٩٩٥] قوله: ((ويسمى مندوباً وأدباً)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة ٢/٢٠.

(٣) "الفتح": كتاب الزكاة ٢/١١٤.

(٤) "الحلبة": كتاب الطهارة ١/٢٢ أ. وهي مراد صاحب "البحر" عند نقله عن "شرح المنية".

(٥) "الحاوي القدسي": كتاب الطهارة - فصل في أفعال الوضوء ق ٣١/ب.

(٦) "المقولة" [١٠٠٤] قوله: ((إلى نيف وستين)).

(٧) "الحلبة": كتاب الطهارة - منهيات الوضوء ١/ق ٨٤/ب بتصرف.

(٨) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ص ٣٥ - بتصرف يسير.

(والإسراف) ومنه الزيادة على الثلاث (فيه) تحريماً لو بماء النهر والمملوك له، أما الموقوف على مَنْ يَظْهَرُ به - ومنه ماء المدارس -

مطلب في الإسراف في الوضوء

(١٠٥٦) (قوله: والإسراف) أي: بأن يستعمل منه فوق الحاجة الشرعية لما أخرج "ابن ماجه" (١) وغيره عن "عبد الله بن عمرو بن العاص": "أن رسول الله ﷺ مرَّ بـ "سعدٍ" وهو يتوضأ، فقال: «ما هذا السرف؟» فقال: «أفي الوضوء إسراف؟» فقال: «نعم وإن كنت على نهر جارٍ»، "حلية" (٢).

(١٠٥٧) (قوله: ومنه) أي: من الإسراف ((الزيادة على الثلاث)) [١/٩٩/ب]: أي: في الغسلات مع اعتقاد أن ذلك هو السنة لما قلّمنا (٣) من أن الصحيح أن النهي محمولٌ على ذلك، فإذا لم يعتقد ذلك، وقصد الطمأنينة عند الشك، أو قصد الوضوء على الوضوء بعد الفراغ منه فلا كراهة كما مرّ تقريره (٤).

(١٠٥٨) (قوله: فيه) أي: في الماء.

(١٠٥٩) (قوله: تحريماً) (الخ) نقل ذلك في "الحلية" (٥) عن بعض المتأخرين من الشافعية، وتبعه عليه في "البحر" (٦) وغيره، وهو مخالف لما قلّمنا (٦) عن "الفتح" من أنه ترك التقدير والإسراف من المنلووبات، ومثله في "البدائع" (٧) وغيرها، لكن قال في "الحلية" (٨): ((ذكر الحلواني: "أنه سنة، وعليه مشى" قاضي خان (٩)، وهو وجيه)) له.

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٢٥) كتاب الطهارة - باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه، وأخرجه أحمد ٢٢١/٢

عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" ١/١٤٤: وإسناده ضعيف.

(٢) "الحلية": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ١/٦٦/ب.

(٣) المقولة [٩٧٢] قوله: ((وحديث: فقد تعدى إلى الخ)).

(٤) "الحلية": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ١/٦٧/أ.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٣٠/١.

(٦) المقولة [١٠٠٤] قوله: ((إلى نيف وستين)).

(٧) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في آداب الوضوء ٢٣/١ بتصرف.

(٨) "الحلية": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ١/٦٦/ب، وفيها: ((وهو أوجه منه)).

(٩) في "شرحه على الجامع الصغير": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٧/أ.

واستوجهه في "البحر"^(١) أيضاً، وكنا في "النهر"^(٢)، قال: ((والمراد بالسنة المؤكدة لإطلاق النهي عن الإسراف، وجعل في "الملتقى" الإسراف من المنهيات، فتكون تحريمية؛ لأن إطلاق الكراهة مصروف إلى التحريم، وبه يضعف جعله مندوباً)).

أقول: قد تقدم^(٣) أن النهي عنه في حديث: «مَنْ زَادَ عَلَى هَذَا، أَوْ نَقَصَ فَقَدْ تَعَدَّى وَظَلَمَ» محمول على الاعتقاد عندنا كما صرح به في "الهداية"^(٤) وغيرها، وقال في "البدائع"^(٥): ((إنه الصحيح، حتى لو زاد أو نقص واعتقد أن الثلاث سنة لا يلحقه الوعيد))، وقلنا^(٦) أنه صريح في عدم كراهة ذلك - يعني: كراهة تحريم - فلا ينافي الكراهة التنزيهية، فما مشى عليه هنا في "الفتح"^(٧) و"البدائع"^(٨) وغيرهما: ((من جعل تركه مندوباً)) مبنياً على ذلك التصحيح، فيكره تنزيهاً، ولا ينافيه عدّه من المنهيات كما عدّها منها لطم الوجه بالماء؛ فإن المكروه تنزيهاً منهى عنه حقيقة اصطلاحاً، وبجواز لغة كما في "التحرير"^(٩)، وأيضاً فقد عدّه في "الخزانة السمرقندية"^(١٠) من المنهيات، لكن قيده بعدم اعتقاد تمام السنة بالثلاث كما نقله الشيخ "إسماعيل"^(١١)، وعليه يُحمل قول من جعل تركه سنة.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٣٠/١.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق ٧/ب.

(٣) المقولة [٩٧٢] قوله: ((وحدث فقد تعدى إلخ)).

(٤) "الهداية": كتاب الطهارة ١٣/١.

(٥) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في سنن الوضوء ٢٢/١ بتصرف.

(٦) المقولة [٩٧٢] قوله: ((وحدث فقد تعدى إلخ)).

(٧) "الفتح": كتاب الطهارة ٣١/١.

(٨) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في آداب الوضوء ٢٣/١.

(٩) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الأول - الفصل الثالث - مسألة: اختلف في لفظ المأمور به في المندوب ص ٢٥٧-٢٥٨.

(١٠) "خزانة الفقه": كتاب الطهارة ق ٣/أ، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي (٣٧٣هـ) وفي وفاته اختلاف.

(١١) "كشف الظنون" ٧٠٣/١، "الفوائد البهية" ص ٢٢٠.

(١٢) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/ق ٧٢/ب وق ٧٤/أ.

فحرامٌ (وتثليثُ المسح بماءٍ جديدي) أما بماءٍ واحدٍ فمندوبٌ أو مسنونٌ ومن منهيَّاته:....

وليست الكراهةُ مصروفةً إلى التحريم مطلقاً كما ذكرناه آنفاً^(١)، على أنَّ الصارفَ للنهي عن التحريم ظاهرٌ، فإنَّ مَنْ أَسْرَفَ في الوضوء بماءِ النهر مثلاً مع عدم اعتقاد سنيَّة ذلك نظير مَنْ ملأ إناءً من النهر، ثم أفرغه فيه، وليس في ذلك مخلوٌّ سوى أَنَّهُ عبثٌ [١٠٠ ق/١] لا فائدةَ فيه، وهو في الوضوء زائدٌ على المأمور به، فلنا سُنِّي في الحديث إسرافاً، قال في "القاموس"^(٢): ((الإسرافُ: التبذير، أو ما أنفق في غير طاعةٍ))، ولا يلزم من كونه زائداً على المأمور به وغير طاعةٍ أن يكون حراماً، نعم إذا اعتقدَ سنيَّته يكون قد تعدَّى وظلم واعتقاده ما ليس بقرينةٍ قريبةٍ، فلنا حمل علمائنا النهي على ذلك، فحيثُ لم يكن منهيّاً عنه، ويكون تركه سنةً مؤكدةً. ويؤيِّده ما قلناه "الشرح"^(٣) عن "الجواهر"^(٤): ((من أنَّ الإسراف في الماء الجاري جائزٌ، لأنَّه غيرُ مضيعٍ))، وقلَّنا^(٥): أنَّ الجائر قد يُطلق على ما لا يمتنعُ شرعاً، فيشمل المكروهَ تنزيهاً، وبهذا التقرير توافق عباراتهم.

وأما ما ذكره "الشرح" هنا فقد علمت أَنَّهُ ليس من كلام مشايخ المذهب، فلا يعارضُ ما صرحوا به وصحَّحوه، هذا ما ظهر لي في هذا المقام، والسلام.

[١٠٦٠] (قوله: فحرامٌ) لأنَّ الريادةَ غيرُ مأذونٍ بها؛ لأنَّه إنما يُوقَفُ ويُساق لمن يتوضأ الوضوء الشرعي، ولم يُقصدَ إباحتها لغير ذلك، "حلبة"^(٦).

وينبغي تقييده بما ليس بجارٍ كالذي في صهريج أو حوضٍ أو نحو إبريق، أما الجاري - كماء مدارس دمشق وجوامعها - فهو من المباح كماء النهر كما أفاده "الرحمتي".

[١٠٦١] (قوله: ومن منهيَّاته) يشملُ المكروهَ تنزيهاً، فإنَّه منهيٌّ عنه اصطلاحاً حقيقةً كما قلَّناه^(٧) عن

(١) في هذه المقالة.

(٢) "القاموس": مادة (سرف)..

(٣) ص ٤٠٢ - "در".

(٤) هو - والله أعلم - "جواهر الفتاوى"، وسنأتي ترجمته ص ٦٩٩.

(٥) المقالة [٩٧٤] قوله: ((بل في "القهستاني" إلخ)).

(٦) "الحلبة": كتاب الطهارة - آداب الوضوء ١ ق/٦٧ أ.

(٧) المقالة [١٠٥٩] قوله: ((تحريماً)).

التوضي بفضل ماء المرأة، أو في موضع نجس؛ لأنَّ الماء الوضوء حرمة، أو في المسجد إلا في إناء أو في موضع أُعِدَّ لذلك، وإلقاء النخامة،.....

"التحرير" آفأ، فافهم.

١٠٦٢ (قوله: التوضي إلخ) قال في "السراج"^(١): ((ولا يجوز للرجل أن يتوضأ ويغتسل بفضل

المرأة)) اهـ.

ومفاده: أنه يكره تحريماً، وعند الإمام "أحمد": إذا اختلعت امرأة مكلفة بماء قليل كخلوة نكاح، وتطهرت به في خلوتها طهارة كاملة عن حدث لا يصحُّ لرجل أو حتى أن يرفع به حدثه كما هو مسطور في متون مذهبه، وهو أمر تعبدي لما رواه "الخمسة"^(٢): "أنه ﷺ: «نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة»، قال في "غرر الأفكار شرح درر البحار"^(٣) في فصل المياه بعد ما ذكر للمسألة: «ولنا ما روى "مسلم"^(٤): أن "ميمونة" قالت: اغتسلت من جفنة، ففصلت فيها فضلة، فجاء النبي ﷺ يغتسل، فقلت: إني قد اغتسلت منه،

(١) نقول: عبارة "السراج" التي بين أيدينا: ((ولا بأس أن يتوضأ الرجل والمرأة من إناء واحد، وكذا كل واحد منهما، بما فضل على الآخر، وكذا الاغتسال من الجنابة، وقال الإمام أحمد: لا يجوز للرجل أن يتوضأ ويغتسل بفضلها)) اهـ. فظهر أن ما نقله العلامة ابن عابدين - رحمه الله - عن "السراج" ليس عند الحنفية، ولا هو رأي صاحب "السراج"، بل هو نقل عن الإمام أحمد، وأما عندنا فكلام "السراج" صريح في الجواز دون كراهة كما رأيت، ولعل في نسخة "السراج" عند العلامة ابن عابدين - رحمه الله - سقطاً، وإلا فكيف يجعل كلام "السراج" الذي نقله مذهبنا، ثم يناقشه بعد ذلك ويقول: ((ومفاده أنه يكره تحريماً))، ثم يقول: ((مقتضى النسخ أنه لا يكره تحريماً عندنا، بل ولا تنزيهاً، وهو مخالف لما مر عن "السراج"؟)) والله الموفق للصواب، انظر "السراج الوهاج": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/١٣/١.

(٢) أبو داود (٨٢) كتاب الطهارة - باب النهي عن ذلك (الوضوء بفضل المرأة)، والترمذي (٦٤) كتاب الطهارة - باب ما جاء في كراهية فضل طهور المرأة، وقال: هذا حديث حسن، والنسائي ١٧٩/١ كتاب المياه - باب النهي عن فضل وضوء المرأة وابن ماجه (٣٧٣) كتاب الطهارة - باب النهي عن ذلك عن الحكم بن عمرو الغفاري، وأخرجه أحمد ٢١٣/٤.

(٣) "غرر الأذكار": كتاب الطهارة ق ١٢/ب.

(٤) أخرجه مسلم (٢٢٣) كتاب الحيض - باب القدر للمستحب من الماء في غسل الجنابة، وأحمد ٢٣٠/٦، وأبو داود (٦٨) كتاب الطهارة - باب للماء لا يجنب، والنسائي ١٧٣/١ كتاب المياه، وابن ماجه (٣٧٢-٣٧١) كتاب الطهارة - باب الرخصة بفضل وضوء المرأة، وينحوه أخرجه الترمذي (٦٥) كتاب الطهارة باب ما جاء في الرخصة في ذلك، وقال: هذا حديث حسن صحيح، كلهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

فقال: «الماء ليس عليه جنابة»، وما روى «أحمد» منسوخاً بهذا) اهـ.

أقول: مقتضى النسخ أنه [١/ق ١٠٠/ب] لا يكره تحريماً عندنا، بل ولا تزيهاً، وهو مخالف لما مر^(١) عن «السراج»، وفيه: «(أن دعوى النسخ تتوقف على العلم بتأخر الناسخ)، ولعله مأخوذ من قول «ميمونة»: إني قد اغتسلت، فإنه يشعر بعلمها بالنهاي قبله، فيكون الناسخ متأخراً، والله أعلم.

وقد صرح الشافعية بالكراهة، فينبغي كراهته وإن قلنا بالنسخ مراعاة للخلاف، فقد صرحوا: بأنه يُطلب مراعاة الخلاف، وقد علمت أنه لا يجوز التطهير به عند «أحمد».

(تسوية)

ينبغي كراهة التطهير أيضاً أحياناً مما ذكرنا وإن لم أره لأحد من أئمتنا، بماء أو تراب من كل أرض غضب عليها، إلا بئر الناقة بأرض ثمود، فقد صرح الشافعية بكراهته، ولا يباح عند «أحمد»، قال في «شرح المنتهى الحنبلي»^(٢): «(لحديث "ابن عمر": «إن الناس نزلوا مع رسول الله ﷺ على الحجير أرض ثمود، فاستقوا من آبارها، وعجنوا به العجين، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يهرقوا ما استقوا من آبارها، ويعلفوا الإبل العجين، وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت تردها الناقة»)، حديث متفق عليه^(٣)، قال: ((وظاهره منع الطهارة به. وبئر الناقة: هي البئر الكبيرة التي يردها الحجاج في هذه الأزمة)) اهـ.

(١) في هذه المقولة.

(٢) "منتهى الإرادات": لأبي البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز، تقي الدين الشهر بابتجار الفتوحى المصرى الحنبلى (ت ٩٧٢هـ) في جمع "الفتح" لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، مؤلف الدين الجعاعلى المقدسى ثم الدمشقى الحنبلى (ت ٦٢٠هـ)، وشرح "المنتهى" محمد بن على البهوتى الخلوئى المصرى الحنبلى (ت ١٠٨٨هـ)، وأبو الفلاح عبد الحى بن أحمد المعروف بابن الجعاد العكرى الحنبلى (ت ١٠٨٩هـ)، وإبراهيم بن أبى بكر بن إسماعيل الدنابى القوئى المصرى الحنبلى (ت ١٠٩٤هـ)، والشرح المشهور عند الإطلاق هو "شرح البهوتى" والله تعالى أعلم.

(٣) "كشف الظنون" ١٨٠٩/٢، ١٨٥٣، إيضاح المكنون ٥٧٠/٢-٥٧١، "خلاصة الأثر" ٩/١، ٣٤٠/٢، ٣٩٠/٣، "شذرات الذهب" ١٥٥/٧، "الأعلام" ٦/٦.

(٣) أخرجه البخارى (٣٣٧٨) كتاب أحاديث الأنبياء - باب قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ تُسَوِّدُ أَخَاهُمْ﴾، ومسلم (٢٩٨١) كتاب الزهد والرقائق - باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم.

والامتخاط في الماء.

(وينقضه خروج كل خارج نجس بالفتح ويكسر منه).....

[١٠٦٣] قوله: والامتخاط معطوف على ((إلقاء))، وقوله: ((في الماء)) متعلق بأحدهما على التنازع.

مطلب: نواقض الوضوء

[١٠٦٤] قوله: وينقضه^(١) إلخ النقص في الجسم: فك تأليفه، وفي غيره: إخراجُه عن إفادَةِ المقصود منه كاستباحة الصلاة في الوضوء، "بحر"^(٢).

وأفاد بقوله: ((خروج نجس)) أنَّ الناقض خروجُه لا عَيْنه بشرط الخروج، واستظهر في "الفتح"^(٣) الثاني: بما حاصله: ((أنَّ الطهارة ترتفع بضئها، وهي النجاسة القائمة بالخارج؛ لأنَّ الضدَّ هو المؤثر في رفع ضئها))، وبَحْث فيه في "شرح المنية الكبير"^(٤)، فراجع.

[١٠٦٥] قوله: كل خارج لعلَّ فائدته التعميم من أوَّل الأمر لئلاَّ يُوهَّم اختصاصُ النجس بالمعتاد أو الكثير، تأمل.

[١٠٦٦] قوله: بالفتح، ويكسر أشار إلى أنَّ الفتح أولى لقول "صدر الشريعة"^(٥): ((والرواية: النجس يفتح الجيم، وهو عينُ النجاسة، وأما بكسرها فما لا يكون طاهراً، هذا في اصطلاح الفقهاء، وأما في اللغة فيقال: نجس الشيء ينجس، فهو نجس ونجس)) اهـ.

فهما [١/١٠١ق/أ] لغة: ما لا يكون طاهراً، أي: سواء كان نجس العين أو عارض النجاسة كالخارِجة من الدبر، والناقض في الحقيقة النجاسة العارضة لها، فكان الفتح أولى من هذه الجهة أيضاً

(١) في "د" زيادة: ((أقول: بعض العلماء قال: أسباب الحدث، كذا قال النووي، هو أحسن من قول آخرين: ما ينقض الوضوء؛ لأنَّ في المسألة وجهين: أحدهما ما قاله ابن القاضي: يطل الوضوء بالحدث، وأصحهما لا يقال: بطل انتهى. وقولهم: يطل كما أنك تقول إذا غربت الشمس: انتهى الصيام لا بطل. انتهى خير الدين الرملي على "البحر").

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٣١/١.

(٣) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ٣٢/١.

(٤) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٢٤-١٢٥..

(٥) "شرح الوقاية": كتاب الطهارة ٩/١ (هامش "كشف الحقائق").

أي: من المتوضئ الحي، معتاداً أو لا، من السيلين أو لا (إلى ما يُطَهَّرُ) بالبناء للمفعول، أي: يلحقه حكمُ التطهير. ثم المراد بالخروج من السيلين.....

وإن قال في "البحر"^(١): ((إنه بالكسر أعم))، تأمل.

ثم على الفتح يكون بدلاً من قوله: ((خارج)) لصفة؛ لأنه اسم جامد بخلاف المكسور، فإنه بمعنى متنجس، تأمل.

[١٠٦٧] (قوله: أي: من المتوضئ) تفسير للضمير أحياناً من المقام، والمتوضئ من اتَّصَفَ بالوضوء. واحترز بالحي عن الميت، فإنه لو خَرَجَتْ منه نجاسة لم يُعَدَّ وضوؤه، بل يغسل موضعها فقط؛ إذ لو كان الخروج حدثاً لكان الموت كذلك؛ إذ هو فوقه، وعلمه في "النهر"^(٢).

[١٠٦٨] (قوله: معتاداً) كالبول والغائط، ((أو لا)) كالنودة والحصاة، وهذا تعميم لقوله: ((بخس)) بَّه على خلاف الإمام "مالك"، حيث قيَّده بالمعتاد كما بَّه بما بعده على خلاف الإمام "الشافعي"^(٣)، حيث قيَّده بالخارج من السيلين.

[١٠٦٩] (قوله: أي: يلحقه حكمُ التطهير) فائدة ذكر الحكم دفع ورود داخل العين وباطن الجرح؛ إذ حقيقة التطهير فيهما ممكنة، وإنما الساقط حكمه، "نهر"^(٣) و"سراج"^(٤).

ويظهر منه أن الكلام في جرح بضره الغسل بالماء، فلولم يضره نقض ماسأل فيه؛ لأن حكم التطهير - وهو وجوب غسله - غير ساقط، والمراد بالتطهير ما يعمُّ الغسل والمسح في الغسل أو في الوضوء كما ذكره "ابن الكمال" ليشمل ما لو سال إلى محل يمكن مسحه دون غسله الغمر كما أشار إليه في "الحلبي"^(٥) أيضاً، وزاد في "شرح المنية الكبير"^(٦) بعد قوله: ((في الغسل أو في الوضوء)) قوله: ((أو في إزالة النجاسة الحقيقية))؛ لئلا يرد ما

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٣٧/١.

(٢) انظر "النهر": كتاب الطهارة ق ٧/ب.

(٣) "النهر": كتاب الطهارة ق ٨/أ.

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/ق ١٦/أ بتصرف.

(٥) "الحلبي": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/ق ٢٣٥/ب.

(٦) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٣١-.

لو اقتصد وخرج منه دمٌ كثيرٌ، ولم يتطَّخْ رأس الجرح، فإنه ناقضٌ مع أنه لم يميل إلى ما يلحقه حكم التطهير؛ لأنه سأل إلى المكان دون البدن، وزيادة ذلك لا يردُّ؛ لأنَّ للمكان يجب^(١) تطهيره في الجملة للصلاة عليه، ولهذا عمَّم في "البحر"^(٢) ما يلحقه حكم التطهير بقوله: ((من بدنٍ وثوبٍ ومكانٍ)).

أقول: يردُّ عليه ما لو سأل إلى نهرٍ ونحوه مما لا يصلَّى عليه، وما لو مصَّ العلقُ أو القرأُ الكبير وامتلاً دماً، فإنه ناقضٌ كما سيأتي^(٣) متناً، فالأحسنُ ما في "النهر"^(٤) عن بعض المتأخرين: ((من أنَّ المراد السيَّالُ [١/١٠١ ب] ولو بالقوَّة))، أي: فإنَّ دمَ الفصد ونحوه سائلٌ إلى ما يلحقه حكم التطهير حكماً، تأمَّل.

ثمَّ اعلم أنَّ المراد بالحكم الوجوب كما صرَّح به غير واحدٍ، زاد في "الفتح"^(٥): ((أو الندبُ))، وأيدَهُ في "الحلبة"^(٦)، وتبعَهُ في "البحر"^(٧) بقولهم: ((إذا نَزَلَ الدَّمُ إلى قصبة الأنف نقضٌ، وليس ذلك إلا لكون المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم مسنونةً، وحلُّها أن يصلَّ الماء إلى ما اشتدَّ من الأنف))، وردَّه في "النهر"^(٨): ((بأنَّ المراد بالقصبة ما لأن من الأنف، ولذا عبَّرَ به "الزليعي"^(٩) كـ "الهداية"^(١٠)، ومعلومٌ أنَّ ما لأن يجب تطهيره لا يندب، فلاحاجة إلى زيادة الندب)).

أقول: صرَّح في "غاية البيان": ((بأنَّ الرواية مسطوَّرةٌ في كتب أصحابنا بأنَّه إذا وصلَّ إلى قصبة الأنف ينتقض وإن لم يصل إلى ما لأنَّ خلافاً لـ "زفر"، وأنَّ قول "الهداية"^(١١): ينتقض إذا وصل إلى ما لأن بيان

(١) في "م": ((لا يجب))، وهو خطأ، والله أعلم.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٣٣/١.

(٣) ص ٤٦٢-٤٦٣ - "در".

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ٨/٨.

(٥) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ٣٤/١.

(٦) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/٢٣٥ ق ١.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ٣٣/١.

(٨) "النهر": كتاب الطهارة ق ٨/٨.

(٩) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ٨/١.

(١٠) "الهداية": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ١٥/١.

(١١) "الهداية": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ١٥/١.

بمجرد الظهور، وفي غيرهما عين السيلان ولو بالقوة؛ لما قالوا:.....

لأتفق أصحابنا جميعاً))، أي: لتكون المسألة على قول "زفر" أيضاً، قال: ((لأنَّ عنده لا يتقضى ما لم يصل إلى ما لأنَّ لعدم الظهور قبله))، فهذا صريح في أنَّ المراد بالقصة ما اشتدَّ، فاستتمَّ هذا التحريز المفرد للمختص مما علّقناه على "البحر"^(١)، ومن رسالتنا المسماة بـ "القوائد المخصّصة بأحكام كيّ المخصّصة"^(٢).

[١٠٧٠] (قوله: بمجرد الظهور) من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: الظهور المجرد عن السيلان، فلو نزل البول إلى قصة الذكر لا ينقض لعدم ظهوره بخلاف القلفة، فإنّه بتزوله إليها ينقض الوضوء، وعدم وجوب غسله للجرح، لا لأنّها في حكم الباطن كما قاله "الكمال"^(٣)، "ط"^(٤).

[١٠٧١] (قوله: عين السيلان) اختلّف في تفسيره، فني "المحيط" عن "أبي يوسف": ((أنَّ يعلو وينحدر، وعن "محمد": إذا انتفخ على رأس الجرح، وصار أكثر من رأسه نقض، والصحيح لا ينقض)) اهـ. قال في "الفتح"^(٥) بعد نقله ذلك: ((وفي "الدراية"^(٦)) جعل قول "محمد" أصح، ومختار السرخسي^(٧) الأوّل، وهو الأوّل)) اهـ.

أقول: وكلنا صحّحه "قاضي خان"^(٨) وغيره، وفي "البحر" تحريف^(٩) تبعه عليه "ط"^(١٠)، فاجتبه. [١٠٧٢] (قوله: لما قالوا) علة للمبالغة، "ط"^(١١).

(١) حاشية منحة الخلق على البحر الرائق: كتاب الطهارة ٣٣/١.

(٢) انظر "مجموعة رسائل ابن عابدين": ٤٥/١ وما بعد.

(٣) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ٣٣/١.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٧٧/١.

(٥) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ٣٤/١.

(٦) هي "معراج الدراية شرح الهداية"، وتقدّمت ترجمتها ص ٧٤.

(٧) "المبسوط": كتاب الطهارة - باب الوضوء والغسل ٧٧/١.

(٨) "شرح الجامع الصغير": كتاب الطهارة - باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض ١/٢.

(٩) التحريف الذي وقع في "البحر" هو أنّه جعل قول محمد مختار السرخسي، وهما متغايران. انظر "البحر": كتاب

الطهارة ٣٤/١.

(١٠) "ط": كتاب الطهارة ٧٧/١.

(١١) "ط": كتاب الطهارة ٧٧/١.

لو مَسَحَ الدَّمُ كُلَّمَا خَرَجَ، ولو تَرَكَهُ لَسَالَ نَقْضٌ، وإِلَّا لَا كَمَا لو سَالَ فِي بَاطِنِ عَيْنٍ أَوْ جَرَحٍ أَوْ ذَكَرٍ وَلَمْ يَخْرُجْ،.....

[١٠٧٣] (قوله: لو مَسَحَ الدَّمُ كُلَّمَا خَرَجَ إلخ) وكذا إِذَا وَضَعَ عَلَيْهِ قِطْعَةً أَوْ شَيْئاً آخَرَ حَتَّى يَنْشَفَ، ثُمَّ وَضَعَهُ ثَانِياً وَثَالِثاً، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ جَمِيعُ مَا نَشَفَ، [١/١٠٢ ق] فَإِنْ كَانَ يَحِثُّ لَوْ تَرَكَهُ سَالَ نَقْضٌ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ هَذَا بِالِاجْتِهَادِ وَغَالِبِ الظَّنِّ، وَكَذَا لَوْ أَلْقَى عَلَيْهِ رَمَاداً أَوْ تَرَاباً، ثُمَّ ظَهَرَ ثَانِياً، فَزَيَّهَ ثُمَّ وَثَمَ، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ، قَالُوا: وَإِنَّمَا يُجْمَعُ إِذَا كَانَ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، فَلَوْ فِي مَجَالِسَ فَلَا، "تَاتِرْخَانِيَّةٌ"^(١)، وَمِثْلُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢).

أَقُولُ: وَعَلَيْهِ فَمَا يَخْرُجُ = مِنَ الْجَرَحِ الَّذِي يَتَرَدَّدُ دَائِماً، وَلَيْسَ فِيهِ قُوَّةُ السَّيْلَانِ، وَلَكِنَّهُ إِذَا تَرَكْتُ يَتَقَوَّى بِاجْتِمَاعِهِ وَيَسِيلُ عَنْ مَجْلِهِ، فَإِذَا نَشَفَهُ أَوْ رُبَطَهُ بِخَرْقَةٍ، وَصَارَ كُلَّمَا خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ تَشْرِبَتْهُ الْخَرْقَةُ = يُنْظَرُ: إِنْ كَانَ مَا تَشْرِبَتْهُ الْخَرْقَةُ فِي ذَلِكَ الْمَجْلَسِ شَيْئاً فَشَيْئاً، يَحِثُّ لَوْ تَرَكْتُ وَاجْتَمَعَ لَسَالَ نَفْسَهُ نَقْضٌ، وَإِلَّا لَا، وَلَا يُجْمَعُ مَا فِي مَجْلَسٍ إِلَى مَا فِي مَجْلَسٍ^(٣) آخَرَ، وَفِي ذَلِكَ تَوْسِيعَةٌ عَظِيمَةٌ لِأَصْحَابِ الْقُرُوحِ وَلِصَاحِبِ كَيِّ الْحَمْضَةِ، فَاعْتَنَمَ هَذِهِ الْفَائِدَةَ.

وَكَاثِمُهُمْ قَاسُوهَا عَلَى الْقِيءِ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ هُنَا اخْتِلَافٌ سَبَبٌ تَعَيَّنَ اعْتِبَارُ الْمَجْلَسِ، فَتَبَّهَ. [١٠٧٤] (قوله: كما لو سَالَ) تَشْبِيهُ فِي عَدَمِ النَقْضِ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لَا يُلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ كَمَا قَلَّمْنَاهُ^(٤).

[١٠٧٥] (قوله: أَوْ جَرَحٍ) بِضَمِّ الْجِيمِ، "قَامُوسٌ"^(٥). أَمَّا بِالْفَتْحِ فَهُوَ الْمَصْلَرُ.

[١٠٧٦] (قوله: وَلَمْ يَخْرُجْ) أَيُّ: لَمْ يَسِيلْ.

أَقُولُ: وَفِي "السَّرَاجِ"^(٦) عَنْ "الْبَيَانِيَعِ"^(٧): ((الدَّمُ السَّائِلُ عَلَى الْجِرَاحَةِ إِذَا لَمْ يَتَجَاوَزْ قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ

(١) "التاترخانية" - كتاب الطهارة - الفصل الثاني في بيان ما يوجب الوضوء ١٢٥/١ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٣٤/١.

(٣) من (ترك) إلى (ما في مجلس)) ساقط من "أ".

(٤) المقولة [١٠٦٩] قوله: (أَيُّ: يُلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ)).

(٥) "القاموس": مادة ((جرح)).

(٦) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/١٦ ق.

(٧) "البيانية في معرفة الأصول والتفاريع": لأبي عبد الله محمد بن رمضان الرُّومِيَّ (كَانَ حَيًّا سَنَةَ ١٦٦ هـ)، شَرَحَ بِهِ -

وكدمع وعرق، إلا عرق مدمن الخمر فناقض على ما سيذكره "المصنف"، ولنا فيه كلام
(و) خروج غير نجس مثل (ريح أو دودة أو حصاة).....

ظاهر، حتى لو صلى رجل بجنبه، وأصابه منه أكثر من قدر الدرهم جازت صلاته، وبهذا أخذ "الكرخي"،
وهو الأطهر، وقال بعضهم: نجس، وهو قول "محمد" اهـ.
ومقتضاه: أنه غير ناقض؛ لأنه بقي طاهراً بعد الإصابة، وأنّ المعبر خروجُه إلى محلٍ يلحقه حكم
التطهير من بدن صاحبه، فليُتأمل.

[١٠٧٧] (قوله: وكدمع) أي: بلا علة كما سيأتي^(١)، وهو معصوف على قوله: ((كما لو سال)).

[١٠٧٨] (قوله: على ما سيذكره "المصنف")^(٢) أي: في مسائل شتى آخر الكتاب.

[١٠٧٩] (قوله: ولنا فيه كلام) نقله "ح"^(٣)، وحاصله: أنه قول ضعيف وتخريج غريب، فلا يُعول عليه،
[١/١٠٢/ب] "ط"^(٤).

[١٠٨٠] (قوله: وخروج إلخ) عطف على قوله: ((خروج كل خارج)).

[١٠٨١] (قوله: مثل ريح) فإنها تنقض؛ لأنها منبئة عن محل النجاسة، لا لأنّ عنها نجسة؛ لأنّ

(قوله: ومقتضاه: أنه غير ناقض إلخ) أي: على القول الأول، وقوله: ((وأنّ المعبر إلخ)) أي: على قول
"محمد"، فإنه يقول بعدم النقض مع أنه نجس يجب إزالته على المصاب لا على صاحبه كما يأتي متناً وشرحاً.

- "مختصر القدوري". (الجواهر المضية ٣/١٥٤، "تاج التراجم" ص ٢١٦-)، وفي "الفوائد البهية" ص ٢٠٨،
و"هدية العارفين" ٢/٤٠٥، و"معجم المؤلفين" ٣/٨٠٧: أنه محمّد بن رمضان. ويُنسب "اليانيع" إلى محمد بن عبد
الله، بدر الدين الشبلي (ت ٧٦٩هـ)، قال في "تاج التراجم" ص ٢١٩: ((هكذا رأيته [أي: منسوباً إلى الشبلي]؛
والمعروف أنّ "اليانيع" لمحمد بن رمضان، وأنّ هذا شافعي المذهب))، قال محققه الأستاذ إبراهيم صالح: ((ونسبة
"اليانيع" إلى الشبلي خطأ، والله أعلم))، ونحن نذهب مذهب المحقق الأستاذ إبراهيم.

(١) المقولة [١٢١٧] قوله: (("بجنتي")).

(٢) المقولة [٣٦٨٨٦]، قوله: ((ويكفي في ضعفه غرابته غلخ)).

(٣) "ح": كتاب الطهارة ق ٩/ب وما بعدها.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ١/٧٧.

من دُئِبٍ، لا خروجُ ذلك من جرحٍ، ولا خروجُ (ريحٍ من قُبُلٍ) غيرِ مُفضأةٍ، أمَّا هي فيُندَبُ لها الوضوءُ، وقيل: يجبُ،.....

الصحيح أنَّ عيناها طاهرة، حتى لو لبسَ سراويلَ مبتلةً، أو ابتلَّ من أليته الموضع الذي تمرُّ به الريح، فنخرج الريحَ لا يتنجَّسُ، وهو قول العامة، وما نُقِلَ عن "الخلواتي": ((من أنه كان لا يصلِّي بسراويله)) فورَع منه، "بجر" (١).

[١٠٨٢] (قوله: من دُئِبٍ) وكذا من ذَكَرَ أو فرَجَ في اللُؤْدَةِ والحِصَةِ بالإجماع كما سيذكره "الشارح" (٢) لما عليهما من النجاسة كما اختاره "الزيلعي" (٣)، أولتولد اللؤدة من النجاسة كما في "البدائع" (٤)، وعلى الثاني فعطفُ ((أو دودة)) من عطف الخاصِّ على العامِّ لدخوله تحت قوله: ((خروجُ نجسٍ إلى ما يطهرُ))، وكذا عطفها وعطف الحصة على التعليل الأول لتحقُّق خروج الخارج النجس، وهو ما عليهما، وعلى كلِّ قولٍ: ((أو دودة)) معطوفٌ بالنظر إلى كلام "الشارح" على قوله: ((وخروجُ غيرِ نجسٍ))، لا على ((ريحٍ))، فتدبَّر.

[١٠٨٣] (قوله: لا خروجُ ذلك) أي: المذكور من الثلاثة، قال "ح" (٥): ((وهو يقتضي أنَّ الريح تخرجُ من الجرح، وهو كذلك كما في "الفُهْستاني" (٦))، وحكمُ اللؤدة مكرَّرٌ مع قول "المصنِّف" بعدُ: ((ودودة من جرحٍ))، "ط" (٧).

[مطلب: أحكامُ المفضأة]

[١٠٨٤] (قوله: أمَّا هي إلخ) أي: للمفضأة، وهي التي اختلَطَ سبيلها، أي: مسلكُ البول والغائط، فيُندَبُ لها الوضوءُ من الريح، وعن "محمد": يجبُ احتياطاً، وبه أخذَ "أبو حفص" (٨)، ورجَّحه في

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٣١/١.

(٢) ص ٤٥٢-٤٥٣ - "در".

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ٧/١.

(٤) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في آداب الوضوء ٢٧/١.

(٥) "ح": كتاب الطهارة ق ١٠/١.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ٢١/١.

(٧) "ط": كتاب الطهارة ٧٨/١ بتصرف.

(٨) أبو حفص أحمد بن حفص الكبير البخاري (ت ٢٦٤هـ). ("الجواهر المضية" ١٦٦/١، "الفوائد البهية" ص ١٨-).

وقيل: لو مُتَنَتَّ (وَذَكَرَ) لِأَنَّهُ اخْتِلَاجٌ، حَتَّى لَوْ خَرَجَ رِيحٌ مِنَ الدَّبَرِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْأَعْلَى فَهُوَ اخْتِلَاجٌ، فَلَا يَنْقُضُ، وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِالرَّيْحِ لِأَنَّ خُرُوجَ الدُّودَةِ وَالْخِصَاةِ.....

"الفتح" (١): ((بَأَنَّ الْغَالِبَ فِي الرِّيحِ كَوْنُهَا مِنَ الدَّبَرِ)).

وَمِنْ أَحْكَامِهَا: أَنَّهُ لَا يُجْلِهَا الزَّوْجُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ مَا لَمْ تَحْبِلْ لِحَتْمَالِ الْوُطْءِ فِي الدَّبَرِ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ وَطُوعُهَا إِلَّا إِنْ أَمَكْنَ الْإِتْيَانُ فِي الْقَبْلِ بِلَا تَعَدٍّ، وَأَمَّا الَّذِي اخْتَلَطَ مَسْلُكُ بَوْلِهَا وَوُطْئُهَا فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَكُونَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ عَدَمُ النِّقْضِ بِالرَّيْحِ الْخَارِجَةِ مِنَ الْفَرْجِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَمَكُنُ الْوُطْءُ فِي مَسْلُكِ الْبَوْلِ، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ" (٢).

[١٠٨٥] (قَوْلُهُ: وَقِيلَ: لَوْ مُتَنَتَّ) أَي: لِأَنَّ نَتْنَهَا دَلِيلُ أَنَّهَا مِنَ الدَّبَرِ، وَعِبَارَةُ الشَّيْخِ "إِسْمَاعِيل" (٣): ((وَقِيلَ: إِنْ كَانَ مَسْمُوعًا، أَوْ ظَهَرَ نَتْنُهُ فَهُوَ حَدَثٌ، وَإِلَّا فَلَا)).

[١٠٨٦] (قَوْلُهُ: وَذَكَرَ) لِحَاجَةٍ إِلَى ذِكْرِهِ مَعَ شَمُولِ الْقَبْلِ إِيَّاهُ كَمَا يَشْهَدُ لَهُ اسْتِعْمَالُهُمْ. اهـ "ح" (٤).

[١٠٨٧] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ اخْتِلَاجٌ) أَي: لَيْسَ بِرِيحٍ حَقِيقَةٍ، وَلَوْ كَانَ رِيحًا فَلَيْسَتْ بِمَنْبِئَةٍ عَنْ مَحَلِّ النِّجَاسَةِ، فَلَا تَنْقُضُ كَمَا قَدَّمَاهُ (٥).

[١٠٨٨] (قَوْلُهُ: وَهُوَ يَعْلَمُ) أَي: يَظُنُّ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ كَافٍ فِي هَذَا الْبَابِ، "ح" (٦). أَي: الظَّنُّ الْغَالِبُ، وَقَالَ "الرَّحْمَتِيُّ": ((شَرَطُ الْعِلْمِ بِعَدَمِ كَوْنِهِ مِنْ [١/١٠٣/أ] الْأَعْلَى))، فَأَفَادَ النِّقْضَ عِنْدَ الْاشْتِبَاهِ تَبَعًا لَ "الْحَلِيِّ" فِي "شَرْحِ الْمَنِيَةِ" (٧)، وَفِي "الْمَنْحِ" (٨) عَنْ "الْخَالِصَةِ" (٩): ((مَنَاطُ (١٠) النِّقْضِ الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ مِنَ الْأَعْلَى،

(١) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ٤٨/١.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٣٢/١.

(٣) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/١٠٣/ب.

(٤) "ح": كتاب الطهارة ١٠/١.

(٥) المقولة [١٠٨١] قوله: ((مَثَلُ رِيحٍ)).

(٦) "ح": كتاب الطهارة ١٠/١.

(٧) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٢٥.

(٨) "المنح": كتاب الطهارة ١/٨/ب بتصرف.

(٩) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل النوم والفقهية ٧/أ.

(١٠) من (النقض) إلى (مناط) ساقط من "ت".

منهما ناقضٌ إجماعاً كما في "الجوهرة"^(١) (ولا) خروجٌ (حدودٌ من جرحٍ أو أذنٍ أو أنفٍ) أو فمٍ، (وكذا لحمٌ سقطَ منه) لطهارتهما وعدمِ السيلانِ فيما عليهما، وهو مناطُ النقضِ. (والمُخرَجُ) بعصرٍ (والخارجُ) بنفسه.....

فلا نقضَ مع الاشتباه)، وهو موافقٌ للفقه والحديث الصحيح: «حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَشْمَ رِيحًا»^(٢)، وبه يُعلمُ أنه من الأعلى.

[١٠٨٩] (قوله: منهما) أي: من القبل والذكر.

[١٠٩٠] (قوله: لطهارتهما) أي: النُدُوة واللحم، وطهارة اللحم بالنسبة إليه، فقد قالوا: ما أُبينَ من الحيِّ كميته إلا في حقِّ نفسه، حتَّى لا تفسدُ صلاته إذا حمّله، "ط"^(٣). وفي بعض النسخ بضمير المفردة.

[١٠٩١] (قوله: وهو) أي: السيلانُ من غير السيلين مناطُ النقض، أي: علته، "ط"^(٤).

[١٠٩٢] (قوله: وللمُخرَجُ بعصرٍ) أي: ما أُخرجَ من القرحة بعصرها، وكان لو لم تُعصرْ لا يخرجُ شيءٌ مساوٍ للخارج بنفسه خلافاً لصاحب "الهناية"^(٥) وبعضِ شُرَاحِها^(٦) وغيرِهم كصاحب "الدرر"^(٧) و"المتقى"^(٨).

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ٨/١.

(٢) أخرجه أحمد ٣٣٠/٢ و ٤١٤، والبحاري (١٣٧) كتاب الوضوء - باب لا يتوضأ من الشكِّ حتَّى يستيقن، و(١٧٧) باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر، مختصراً، ومسلم (٨٠٢) كتاب الحيض - باب الدليل على أنَّ مَنْ يَقْنُ الطهارة، ثم شكَّ في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك، وأبو داود (١٧٦) كتاب الطهارة - باب إذا شكَّ في الحدث، والنسائي (١٦٠) كتاب الطهارة - باب الوضوء من الريح، وابن ماجه (٥١٣) كتاب الطهارة - باب لا وضوء إلا من حدث، كلُّهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٧٨/١.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٧٨/١ بتصرف.

(٥) "الهناية": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ١٦/١.

(٦) انظر "العناية" و"الكفاية": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ٤٨/١ نقلاً عن "الذخيرة" و"الفناوى الظهيرية"، وانظر "البنية" ٢٤٩/١.

(٧) "الدرر": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ١٦/١.

(٨) "متقى الأعرج": كتاب الطهارة ١٧/١.

(سيان) في حكم النقض على المختار كما في "البرازية"، قال: ((لأن في الإخراج خروجاً، فصار كالفصد))، وفي "الفتح"^(١) عن "الكافي"^(٢): ((أنه الأصح))، واعتمدته "القهستاني"،

[١٠٩٣] (قوله: سِيَّانُ) تَنْبِيهُ سَيِّ، وَبِهَا اسْتُغْنِيَ عَنْ تَنْبِيهِ سَوَاءٍ كَمَا فِي "الْمَغْنِي"^(٣).

[١٠٩٤] (قوله: فِي حُكْمِ النِّقْضِ) الْإِضَافَةُ لِلْيَبَانِ، "ط"^(٤).

[١٠٩٥] (قوله: قَالَ) أَي: صَاحِبُ "الْبِرَازِيَّةِ"^(٥)، "ط"^(٦).

[١٠٩٦] (قوله: لِأَنَّ فِي الْإِخْرَاجِ خُرُوجاً) جَوَابٌ عَمَّا وُجِّهَ بِهِ الْقَوْلُ بِعَدَمِ النِّقْضِ بِالْمُخْرَجِ مِنْ أَنَّ النِّقْضَ خُرُوجُ النِّجَسِ، وَهَذَا لِإِخْرَاجِ.

والجواب: أَنَّ الْإِخْرَاجَ مُسْتَلْزِمٌ لِلْخُرُوجِ، فَقَدْ وُجِّدَ، لَكِنْ قَالَ فِي "الْعَنَابَةِ"^(٧): ((إِنَّ الْإِخْرَاجَ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ يَسْتَلْزِمُهُ، فَكَانَ ثَبُوتُهُ غَيْرَ قَاضِيٍّ وَلَا مُعْتَبَرٍ بِهِ)) اهـ.

وفيه أنه لا تأثير يظهر للإخراج وعلمه، بل لكونه خارجاً بحسباً، وذلك يتحقق مع الإخراج كما يتحقق مع علمه، فصار كالفصد، كيف وجميع الأدلة الموردة من السنة والقياس تفيده تعليق النقض بالخارج النجس، وهو ثابت في المخرج؟! اهـ "فتح"^(٨).

واستوجهه تلميذه "ابن أمير حاج" في "الحلية"^(٩)، وكنا "شارحُ المنية"^(١٠) و"المقدس"^(١١)، وارتضى في "البحر"^(١٢) ما في "العناية"، حيث ضعف به ما في "الفتح"، ولك أن يجعل ما في "الفتح" مضعفاً له كما

(١) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ٤٨/١.

(٢) "كافي النسخي": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ١/٦/ب.

(٣) "مغني اللبيب": مبحث ((سي))، ص ١٨٦-.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٧٨/١.

(٥) "البرازية": كتاب الطهارة - فصل في الوضوء والحديث ١٢/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "ط": كتاب الطهارة ٧٨/١.

(٧) "العناية": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ٤٨/١ (هامش "فتح القدير").

(٨) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ٤٨/١.

(٩) "الحلية": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/٢٣٤/أ.

(١٠) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٣١-.

(١١) "البحر": كتاب الطهارة ٣٥/١.

وفي "القنية"^(١) و"جامع الفتاوى"^(٢): ((أنه الأشبه))، ومعناه أنه الأشبهُ بالمنصوصِ روايةً والراجحُ درايةً، فيكون الفتوى عليه.....

قرَّرناه بناءً على أنَّ الناقض الخارجُ النجسُ لا الخروج، وفي "حاشية الرملي": ((لا يذهبُ عنك أنَّ تضعيف "العناية" لا يصادمُ قول "شمس الأئمة"^(٣): وهو الأصحُّ)).

[١٠٩٧] (قوله: واعتمدته "المُهستاني"^(٤)) حيث جعل القول بعلم النقض فاسداً؛ لأنَّه يلزم منه أنه لو أخرجَ الریحُ أو الغائطُ أو غيرهما من السيلين لكان غيرَ ناقضٍ لهـ.

[١٠٩٨] (قوله: ومعناه إلخ) نقله في "الأشباه"^(٥) [١/١٠٣ ق/ب] عن "البرزازیة"^(٦)، وقلمناه^(٧) في "رسم المفتي".

[١٠٩٩] (قوله: بالمنصوص رواية) أي: بالذي نصَّ عليه من جهة الرواية للأدلة الموردة من السنة، أو بالفروع المروية عن المجتهد.

[١١٠٠] (قوله: والراجحُ درايةً) بالرفع عطفاً على ((الأشبه))، أي: الراجحُ من جهة الدراية، أي:

إدراكِ العقل بالقياس على غيره كمسألة الفصد ومصِّ العلقه، فإنَّها مما لاخلافَ فيه، وكإخراج الریح ونحوه، وهذا التقريرُ معنى ما قدَّمناه^(٨) آنفاً عن "الفتح"، فالمرادُ بالرواية النصُّ من الستة أو من المجتهد، وبالدراية القياسُ، فافهم.

[١١٠١] (قوله: فيكونُ) تقيُّعٌ على قوله: ((ومعناه إلخ))؛ إذ هو من عبارة "البرزازیة"، فافهم.

(١) "القنية": كتاب الطهارة - باب ما ينقض الوضوء ٣/أ.

(٢) "جامع الفتاوى": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء وموجبات الغسل وما أُزيل به الحدث ٤/أ.

(٣) قال اللكنوي في "الفوائد البهية" ص ٢٤٢ - نقلًا عن الكفوي: شمس الأئمة لقب جماعة من العلماء والفقهاء، وعند الإطلاق في كتب أصحابنا هو شمس الأئمة السرخسي.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ٢١/١.

(٥) "الأشباه والنظائر": فوائد شتى ص ٤٦٣ -.

(٦) "البرزازیة": كتاب أدب القاضي - كَيْفِيَّةُ الاستحلاف ٢٠٩/٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) المقولة [٤٧٦] قوله: ((أو الأشبه)).

(٨) المقولة [١٠٩٦] قوله: ((لأنَّ في الإخراج خروجاً)).

(و) يَنْقُضُهُ (فِيءٌ مَلَأَ فَاهُ) بَأَنْ يُضَبِّطَ بِتَكْلُفٍ (مِنْ مِرَّةٍ) بِالْكَسْرِ، أَيْ: صَفَرَاءَ (أَوْ عَلَقٍ) أَيْ: سَوْدَاءَ، وَأَمَّا الْعَلَقُ النَّازِلُ مِنَ الرَّأْسِ.....

[١١٠٢] (قَوْلُهُ: وَيَنْقُضُهُ فِيءٌ) أَفْرَدَهُ بِالذِّكْرِ مَعَ دَخُولِهِ فِي ((خُرُوجُ نَحْسٍ)) لِمَخَالَفَتِهِ لَهُ فِي حَدِّ الْخُرُوجِ، وَأَمَّا السَّيْلَانُ فِي غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ فَمُسْتَفَادٌ مِنَ الْخُرُوجِ، "نَهْر" ^(١).

[١١٠٣] (قَوْلُهُ: بَأَنْ يُضَبِّطَ) أَيْ: يُمَسَّكَ بِتَكْلُفٍ، وَهَذَا مَا مَشَى عَلَيْهِ فِي "الْهِدَايَةِ" ^(٢) وَ"الْإِخْتِيَارِ" ^(٣) وَ"الْكَافِي" ^(٤) وَ"الْخِلَاصَةِ" ^(٥)، وَصَحَّحَهُ "فَخْرُ الْإِسْلَامُ" وَ"قَاضِي خَان" ^(٦)، وَقِيلَ: مَا لَا يُقْتَرُ عَلَى إِمْسَاكِهِ، قَالَ فِي "الْبَدَائِعِ" ^(٧): ((وَعَلَيْهِ اعْتَمَدَ الشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ ^(٨)، وَهُوَ الصَّحِيحُ))، وَفِي "الْحَلَبَةِ" ^(٩): ((الْأَوَّلُ الْأَشْبَهُ)).

[١١٠٤] (قَوْلُهُ: بِالْكَسْرِ) أَيْ: مَعَ تَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَهِيَ أَحَدُ الْأَخْلَاطِ الْأَرْبَعَةِ: الدَّمُ وَالْمِرَّةُ السَّوْدَاءُ وَالْمِرَّةُ الصَّفْرَاءُ وَالبَلْغَمُ. اهـ "غَايَةُ الْبَيَانِ".

[١١٠٥] (قَوْلُهُ: أَوْ عَلَقٍ الْيَخ) الْعَلَقُ لَعَةً: دَمٌ مُنْعَقِدٌ كَمَا هُوَ أَحَدُ مُعَانِيهِ، لَكِنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا سَوْدَاءٌ مُخْتَرَقَةٌ كَمَا فِي "الْهِدَايَةِ" ^(١٠)، وَلَيْسَ بِدَمٍ حَقِيقَةً كَمَا فِي "الْكَافِي" ^(١١)، وَلِهَذَا اعْتَبِرَ فِيهِ مَلَأَ الْقَم، وَإِلَّا فَخُرُوجُ الدَّمِ

(قَوْلُهُ: وَهِيَ أَحَدُ الْأَخْلَاطِ الْيَخ) فِي "الْقَامُوسِ": ((أَخْلَاطُ الْإِنْسَانِ: أَمْرَجَتُهُ الْأَرْبَعُ، وَالْمِرَّةُ بِالْكَسْرِ: مَزَاجٌ مِنَ أَمْزَجَةِ الْبَدَنِ)).

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق ٨/١ و ب.

(٢) "الهداية": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ١/٤١.

(٣) "الاختيار": كتاب الطهارة ١/١٠.

(٤) "كافي النسخي": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ١/٥ ق/٥ ب.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل النوم والقهقهة ق ٦/١.

(٦) "شرح الجامع الصغير": كتاب الطهارة - باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض ١/٢ ق/١.

(٧) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في سنن الوضوء ١/٢٦.

(٨) هو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود إمام الهدى الماتريدي (٣٣٣هـ). ("الجواهر المضية" ٣/٣٦٠).

(٩) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/٢٣٠ ب.

(١٠) "الهداية": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ١/١٥٠.

(١١) "كافي النسخي": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ١/٥ ق/٥ ب.

فغيرُ ناقضٍ (أو طعامٍ أو ماءٍ) إذا وصلَ إلى معدته وإن لم يستقرَّ،.....

ناقضٌ بلا تفصيل بين قليله وكثيره على المختار. اهـ "أخي جليي" ^(١) وغيره.

[١١٠٦] (قوله: فغيرُ ناقضٍ) أي: اتفاقاً كما في "شرح المنية" ^(٢)، وذكر في "الحلبة" ^(٣): ((أنَّ الظاهر أنَّ

الكثير منه - وهو ما ملأ الفم - ناقضٌ)).

والحاصل: أنه إما أن يكون من الرأس أو من الجوف، علماً أو سائلاً فالنازلُ من الرأس إن علماً لم ينقض اتفاقاً، وإن سائلاً نقض اتفاقاً، والصاعدُ من الجوف إن علماً فلا اتفاقاً مالم يملأ الفم، وإن سائلاً فعنده ينقض مطلقاً، وعند "محمد" لا مالم يملأ الفم، كذا في "المنية" و"شرحها" ^(٤) و"التاترخانية" ^(٥)، وذكر في "البحر" ^(٦) قول "أبي يوسف" مع "الإمام" وقال: ((واختلف التصحيح، فصحح في "البدائع" ^(٧) قولهما، قال: وبه أخذ عامة المشايخ، [١/١٠٤] وقال "الزيلعي" ^(٨): إنه المختار، وصحح في "المحيط" قول "محمد"، وكنا في "السراج" ^(٩) معزياً إلى "الوجيز" ^(١٠)) اهـ.

(١) هو يوسف بن جنيد التوفائي أو التوفادي الرومي المعروف بأخي جليي أو أخي زاده أو أخي يوسف (ت ٩٠٢ هـ). ("الكواكب

السائرة" ١/١٦٨، "الشقائق النعمانية" ص ١٦٦، "الفوائد البهية" ص ٢٢٦، "هدية العارفين" ٢/٥٦٣، "الأعلام" ٨/٢٢٣).

(٢) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٣٠.

(٣) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/٢٣١ ق ٢٣٢ ب - ٢/٢٣٢.

(٤) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٣٠.

(٥) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الثاني في بيان ما يوجب الوضوء ١/١٣٠.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ١/٣٧.

(٧) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في سنن الوضوء ١/٢٦.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الطهارة ٩/١.

(٩) "السراج الوقائع": كتاب الطهارة ١/١٦ ق ١٦ ب.

(١٠) "الوجيز": اسمٌ لكتيبٍ عدو عند الأحناف، وهي:

١- "الوجيز الجامع لمسائل الجامع": للفاضل سليمان بن أبي العز، صدر الدين (ت ٦٧٧ هـ). ("كشف الظنون"

١/٢٠٠، "شذرات الذهب" (٧/٦٢٣).

٢- "الوجيز في الفتاوى": لأبي المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز، برهان الدين البخاري صاحب "المحيط"

(ت ٦١٦ هـ). ("كشف الظنون" ٢/٢٠٢، "هدية العارفين" ٢/٤٠٤) =

وهو نجسٌ مغلطٌ ولو مِنْ صَبِيٍّ سَاعَةً ارتضاعه، هو الصحيحُ لمخالطة النجاسة،

واعلم أَنَّهُ وَقَعَ فِي عبارة كُلٍِّ مِنْ "البحر"^(١) و"النهر"^(٢) و"الزيلعي"^(٣) إيهامٌ، وبما نقلناه من الحاصل يَتَضَحُّ المرام.

١١٠٧ (قوله: وهو نجسٌ مغلطٌ) هذا ما صرَّحوا به فِي باب الأُنجاس، وصَحَّحَ فِي "المجتبى": ((أَنَّهُ مَخْتَفٍ))، قال فِي "الفتح"^(٤): ((ولا يَعرى عن إشكالٍ))، وعمَّاهُ فِي "النهر"^(٥).

١١٠٨ (قوله: هو الصحيحُ) مقابله ما فِي "المجتبى"^(٦) عن "الحسن": ((أَنَّهُ لَا يَقْتَضُ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ حَيْثُ لَمْ يَسْتَحِلَّ، وَإِنَّمَا اتَّصَلَ بِهِ قَلِيلٌ الْقَيِّ، فَلَا يَكُونُ حَدَثًا))، قال فِي "الفتح"^(٧): ((قيل: وهو المختار))، ونقل فِي

٣- "الوجيز فِي الفتاوى": لمحمد بن محمد بن محمد، رضيَ الدين السرخسي صاحب "المحيط" (ت ٥٧١هـ).
("كشف الظنون" ٢/٢٠٠، "المواهر المضبية" ٤/٥٨٩، "الأعلام" ٧/٢٥).

٤- "الوجيز": لمحمد بن أحمد الحُبَازِي (ت ٦٩١هـ) "مختصر المحيط" لرضيَ الدين السرخسي (ت ٥٧١هـ). ("جامع الفصولين" المقدمة ١/د).

٥- "الجامع الوجيز": المعروف بـ"الفتاوى البرازية" لمحمد بن محمد، حافظ الدين المعروف بابن البَرَّاز الكَرْدَرِي (ت ٨٢٧هـ). ("كشف الظنون" ١/٢٤٢، الضوء الألامع ١٠/٣٧).

وابن عابدين رحمه الله ينقل فِي "حاشيته" عن "الوجيز" بواسطة، وقد تَبَيَّنَ لَنَا المَرَادُ مِنْ "الوجيز" فِي بعض هذه الوسائط، ولم يَتَبَيَّنْ فِي البعض الآخر، فإذا كَانَ النَقْلُ بواسطة "الفتح" فالمرادُ "الوجيزُ فِي الفتاوى" لبرهان الدين البخاري كما صرَّحَ ابن عابدين بذلك فِي المقولة [١٧٦٥٢] قوله: ((يَدْعَى شَايَا إِيخَ))، وإذا كَانَ بواسطة الرحمتيَّ أو "جامع الفصولين" فالمرادُ "الوجيزُ مختصر المحيط" للخبازي، وإذا كَانَ بواسطة "الفتاوى الهندية" فالمرادُ "الجامع الوجيز" ("البرازية")، وإذا اقترَنَ اسمُ "الوجيز" بِالْخَانِيَةِ فالمرادُ "البرازية" أيضاً، ولم يَتَبَيَّنْ لَنَا المَرَادُ بِـ"الوجيز" إذا كانت الوسيلة "السراج" أو "المعراج" أو "البحر" أو "الجوهرة" أو "نور العين" أو "أدب الأوصياء" أو "غانم البغدادي"، فليُتأمل.

(١) انظر "البحر": كتاب الطهارة ١/٣٧.

(٢) انظر "النهر": كتاب الطهارة ق ٨/ب.

(٣) انظر "تبيين الحقائق": كتاب الطهارة ٩/١.

(٤) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل فِي نواقض الوضوء ١/٤٢.

(٥) انظر "النهر": كتاب الطهارة ق ٨/ب.

(٦) مِنْ ((أَنَّهُ مَخْتَفٍ)) إِلَى ((مَا فِي "المجتبى")) ساقط مِنْ "الأصل".

(٧) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل فِي نواقض الوضوء ١/٤١.

ذَكَرَهُ "الحلي"^١، ولو هو في المَرِيءِ فلا نَقْضَ اتِّفَاقًا كَقِيءِ حَيَّةٍ أَوْ دَوْدٍ كَثِيرٍ لَطَهَارَتِهِ فِي نَفْسِهِ كَمَا فِيهِ النَّائِمُ، فَإِنَّهُ طَاهِرٌ مُطْلَقًا، بِهِ يُقْتَى، بِخِلَافِ مَاءِ فِيهِ الْمَيْتُ، فَإِنَّهُ نَجَسٌ.....

"البحر"^(١) تصحيحه عن "المعراج" وغيره.

[١١٠٩] (قوله: ذَكَرَهُ "الحلي") أي: في "شرح المنية الكبير"^(٢)، حيث قال: ((والصحيح ظاهرُ الرواية أنه نجسٌ لمخالطته النجاسة وتداخلها فيه بخلاف البلغم)) اهـ.

أقول: وحيث صَحَّحَ القولان فلا يُعَدَّلُ عن ظاهر الرواية، ولنا جَزَمَ بِهِ "الشارح".

[١١١٠] (قوله: ولو هو في المَرِيءِ) محترزُ قوله: ((إذا وصل إلى معدته))، قال "ح"^(٣): ((المريءُ يفتح

الميم مهموزُ الآخر: مَجْرَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ)) اهـ.

[١١١١] (قوله: لَطَهَارَتِهِ فِي نَفْسِهِ) أَفْرَدَ الضَّمِيرَ لِأَنَّ الْعَطْفَ بِ((أَوْ))، "ط"^(٤). وَيَنْبَغِي النِّقْضُ إِذَا مَلَأَ الْفَمَ عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَتِهِ، "بحر"^(٥) و"نهر"^(٦). وَلَكِنْ سَيَأْتِي^(٧) فِي بَابِ الْمِيَاهِ أَنَّ الْحَيَّةَ الْبَرِيَّةَ تُفْسِدُ الْمَاءَ إِذَا مَاتَتْ فِيهِ، وَمَقْتَضَاهُ أَنَّهَا نَجَسَةٌ، فَلَعَلَّ مَا هُنَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ صَغِيرَةً جَدًّا، بِحَيْثُ لَا يَكُونُ لَهَا دَمٌ سَائِلٌ؛ لِأَنَّهَا حَيِّنَةٌ لَا تُفْسِدُ الْمَاءَ، فَتَكُونُ طَاهِرَةً كَالِدَوْدِ.

[١١١٢] (قوله: فِي نَفْسِهِ) أي: وَمَا عَلَيْهِ قَلِيلٌ لَا يَمَلَأُ الْفَمَ، فَلَا يُعْتَبَرُ نَاقِضًا، "ط"^(٨).

[١١١٣] (قوله: مُطْلَقًا) أي: سِوَاءَ كَانِ مِنَ الرَّأْسِ أَوْ مِنَ الْجَوْفِ، أَصْفَرُ مُتَّأً أَوْ لَا.

[١١١٤] (قوله: بِهِ يُقْتَى) كَذَا فِي "البحر"^(٩) عَنْ "التحنيس"^(١٠)، أي: خِلَافًا لِمَا اخْتَارَهُ.....

(١) "البحر": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ٣٦/١.

(٢) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ٢٩-.

(٣) "ح": كتاب الطهارة ق ١٠/١.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٧٩/١.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ٣٦/١.

(٦) "النهر": كتاب الطهارة ق ٨/ب.

(٧) المقولة [١٦١٢] قوله: ((كحبة بريئة)).

(٨) "ط": كتاب الطهارة ٧٩/١.

(٩) "البحر": كتاب الطهارة ٣٧/١.

(١٠) "التحنيس والمزيد": لعلي بن أبي بكر، برهان الدين الفرغاني المرغيناني (ت ٥٩٣هـ). ("الجواهر المضئية"

٦٢٧/٢). وفي "كشف الفنون" ٣٥٢/١: ((التحنيس والمزيد"، وهو لأهل الفتوى غير عتيدي)).

كَقِيٍّ عَيْنِ خَمْرٍ أَوْ بَوْلٍ وَإِنْ لَمْ يَنْقُضْ لِقَلَّتْهُ لِنَجَاسَتِهِ بِالْأَصَالَةِ لَا بِالْمَجَاوِرَةِ.
(لَا) يَنْقُضُهُ قِيٌّ مِنْ (بَلْعَمٍ) عَلَى الْمُعْتَمَدِ (أَصْلًا) إِلَّا الْمَخْلُوطَ بِطَعَامٍ، فَيُعْتَبَرُ الْغَالِبُ،
وَلَوْ اسْتَوَيَا.....

"أَبُو نَصْرِ"^(١) مِنْ أَنَّهُ لَوْ صَعِدَ مِنَ الْجَوْفِ أَصْفَرُ مَسْتَأْ كَانَ كَالْقِيِّ، وَلَقَوْلِ "أَبِي يُوسُفَ": "إِنَّهُ نَجَسٌ".

(١١١٥) (قَوْلُهُ: كَقِيٍّ عَيْنِ خَمْرٍ أَوْ بَوْلٍ) أَي: بَأَن شَرِبَ خَمْرًا أَوْ بَوَّلَ، ثُمَّ قَاءَ نَفْسَ الْخَمْرِ أَوْ الْبَوْلِ.

(١١١٦) (قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَنْقُضْ لِقَلَّتْهُ) (إِلَخ) أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَاقِضًا لِأَجْلِ قَلَّتْهُ لَوْ فُرِضَ قَلِيلًا، فَهُوَ أَيْضًا

نَجَسٌ لِنَجَاسَتِهِ بِالْأَصَالَةِ، بِخِلَافِ قِيٍّ نَحْوِ طَعَامٍ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَنْجُسُ بِالْمَجَاوِرَةِ إِذَا كَانَ كَثِيرًا مَلَأَ الْقَمَ، فَلَا يَنْقُضُ الْقَلِيلُ مِنْهُ وَلَا يَنْجُسُ^(٢).

٩٣/١ (١١١٧) (قَوْلُهُ: لِقَلَّتْهُ) عِلَّةُ قَوْلِهِ: ((لَمْ يَنْقُضْ))، وَقَوْلُهُ: ((لِنَجَاسَتِهِ)) عِلَّةُ قَوْلِهِ: ((بِخِلَافِ))، "ح" ^(٣).

وَالأَوَّلَى جَعَلَهُ عِلَّةً لِتَشْبِيهِهِ بِمَاءٍ فِيهِ الْمَيْتَ، فَافْهَمِ.

(١١١٨) (قَوْلُهُ: أَصْلًا) أَي: سِوَاءَ كَانَ صَاعِدًا مِنَ الْجَوْفِ أَوْ نَازِلًا مِنَ الرَّأْسِ، "ح" ^(٤). خِلَافًا [١٠٤/ق/١/ب]

لِ"أَبِي يُوسُفَ" فِي الصَّاعِدِ مِنَ الْجَوْفِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: ((عَلَى الْمُعْتَمَدِ))، وَلَوْ أُخِرَتْ لَكَانَ أَوَّلَى.

(١١١٩) (قَوْلُهُ: فَيُعْتَبَرُ الْغَالِبُ) فَإِنَّ كَانَتِ الْغَلْبَةُ لِلطَّعَامِ، وَكَانَ بِحَالٍ لَوْ انْفَرَدَ مَلَأَ الْقَمَ نَقُضَ، وَإِنْ

كَانَتِ الْغَلْبَةُ لِلْبَلْعَمِ، وَكَانَ بِحَالٍ لَوْ انْفَرَدَ مَلَأَ الْقَمَ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى الْاِخْتِلَافِ. اهـ "تَارِخِيَّة" ^(٥).

(قَوْلُهُ: فَإِنَّ كَانَتِ الْغَلْبَةُ لِلطَّعَامِ وَكَانَ (إِلَخ) مَا فِي "التَّارِخِيَّةِ" مَغَايِرٌ لِمَا فِي الشَّرْحِ؛ إِذْ مَقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْغَالِبُ الطَّعَامُ يَكُونُ الْحَكْمُ لَهُ، وَيُجْعَلُ كَأَنَّ الْكُلَّ طَعَامًا، فَيَنْقُضُ حَيْثُ مَلَأَ الْقَمَ وَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ بِانْفِرَادِهِ لَا يَمْلُؤُهُ، وَيَدُلُّ لَهُ مَا فِي "الزَّرْبَعِيِّ": ((وَلَوْ كَانَ الْبَلْعَمُ مَخْلُوطًا بِالطَّعَامِ فَإِنَّهُ الْغَالِبُ نَقُضَ إِجْمَاعًا)) اهـ. ثُمَّ رَأَيْتُ مَا فِي الشَّرْحِ مَذْكُورًا فِي "الْقَهْطَسْتَانِي"، وَعَزَاهُ لِ"الرَّاهِدِيِّ"، وَحَيْثُ فَلَا يَصُحُّ هَذَا التَّفْرِيعُ.

(١) هُوَ أَبُو نَصْرِ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْبَلْخِي (ت ٣٠٥ هـ) تَارَةً يُدْكَرُ بِاسْمِهِ، وَتَارَةً بِكُنْيَتِهِ، وَتَارَةً بِهَمَا، وَمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ

((نَصْرُ بْنُ سَلَامٍ)) فَغَطَلْتُ. انظر "الجواهر المضية" ٩٢/٤، و"الفتاوى البهية" ص ١٦٨، "مشايخ بلخ من الحنفية" ١٦٠/١.

(٢) فِي "٣": ((يَنْجُسُ)).

(٣) "ح": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ق ١٠/١.

(٤) "ح": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ق ١٠/١.

(٥) "التَّارِخِيَّة": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - الْفَصْلُ الثَّانِي فِي بَيَانِ مَا يُوجِبُ الْوُضُوءَ ١٣٠/١ بِاخْتِصَارٍ.

فكلُّ على حدة.

(و) ينقضُّه (دمٌ) مانعٌ من جوفٍ أو فمٍ.....

[١١٢٠] (قوله: فكلُّ على حدة) فإن كان كلُّ منهما ملاً الفم انتقض الوضوء بالطعام اتفاقاً، وإلا فلا اتفاقاً، ولا يُضَمُّ أحدهما إلى الآخر، فلا يُعتبر ملاً الفم منهما جميعاً.
[١١٢١] (قوله: مانعٌ) احترازٌ عن العلق، وقد مرَّ^(١).

[١١٢٢] (قوله: من جوفٍ أو فمٍ) هو ظاهرُ كلامِ الشارحين، وكذا صرَّحَ "ابن ملكٍ": ((بأنَّ الخارج من الجوف إذا غلبه البراق لا ينقض اتفاقاً))، وظاهرُ كلامِ "الزيلعي"^(٢): ((أنَّهُ ينقض وإن قلَّ))، ولا يخفى عدمُ صحته لمخالفته المنقول مع عدم تعقُّل فرق بين الخارج من الفم والخارج من الجوف المختلطين بالبراق، "بحر"^(٣). وعبارةُ "النهر" هنا مقولوبة^(٤)، فتنبه.

وردَّ "الرحماني" ما في "البحر": ((بأنَّ كلامَ "ابن ملكٍ" لا يعارضُ كلامَ "الزيلعي" لعلوِّ مرتبة "الزيلعي"، وبأنَّ قوله: مع عدم تعقُّل فرق إلخ يقال عليه: هو متعلِّق واضح؛ لأنَّ المغلوب الخارج من الفم لم يخرج بقوة نفسه بل بقوة البراق، فلم يكن ناقضاً، كما علَّوه بذلك، والخارج من الجوف قد خرج بقوة نفسه؛ لأنَّه لم يختلط بالبراق إلا بعد خروجه من الجوف، فإنَّ البراق لا يخرج من الجوف، بل محله الفم)) اهـ.
وحينئذٍ فإطلاقُ الشارحين محمولٌ على غير الخارج من الجوف، فلا يكون كلامُ "الزيلعي" مخالفاً للمنقول، والله أعلم.

(قوله: وإلا فلا اتفاقاً) لا يصحُّ حكايةُ الاتفاق على عدم النقص؛ إذ على ما قاله "أبو يوسف" من أنَّ النقص بالبلغم يقول به عند التساوي إذا ملاً المجموعُ الفم كما لو قاء طعاماً ومرةً.

(١) المقولة [١١٠٥] قوله: ((أو علق)).

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ٩/١.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٢٧/١ - ٣٨ بتصرف.

(٤) أي: مقولوبة الحكم حيث قال: ((وما اقتضاه كلامُ الشارح من عدم النقص...)). انظر "النهر": كتاب الطهارة ق ٨/ب.

(غَلَبَ عَلَى بَزَاقٍ) حَكَمًا لِلْغَالِبِ (أَوْ سَاوَاهُ) احتياطاً (لَا) يَقْضِيهِ (المَغْلُوبُ بِالْبَزَاقِ) والقِيحُ كَالدَّمِ، وَالِاخْتِلَاطُ بِالْمَخَاطِ كَالْبَزَاقِ (وَكَذَا) يَقْضِيهِ.....

[١١٢٣] (قَوْلُهُ: غَلَبَ عَلَى بَزَاقٍ) ^(١) بِالْبَزَايِ وَالسَّيْنِ وَالصَّادِ كَمَا فِي "شرح المنية" ^(٢)، وَعلامَةُ كَوْنِ الدَّمِ غَالِبًا أَوْ مُسَاوِيًا أَنْ يَكُونَ الْبَزَاقُ أَحْمَرَ، وَعلامَةُ كَوْنِهِ مَغْلُوبًا أَنْ يَكُونَ أَصْفَرَ، "بَحْر" ^(٣)، "ط" ^(٤).

[١١٢٤] (قَوْلُهُ: احتياطاً) أَي: لِاحْتِمَالِ السَّيْلَانِ وَعَدَمِهِ، فَرُجِّحَ الْوُجُودُ احتياطاً بِخِلَافِ مَا إِذَا شَكَّ فِي الْحَدَثِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا بِمَجْرَدِ الشَّكِّ، وَلَا عِبْرَةَ لَهُ مَعَ الْيَقِينِ، "بَحْر" ^(٥) عَنْ "المَحِيط".

[١١٢٥] (قَوْلُهُ: والقِيحُ كَالدَّمِ) قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ "إِسْمَاعِيل" ^(٦): ((لَمْ أَقِفْ لِأَحَدٍ عَلَى ذِكْرِ علامَةِ الغَلْبَةِ وَعَدَمِهَا فِيهِ)).

[١١٢٦] (قَوْلُهُ: والِاخْتِلَاطُ بِالْمَخَاطِ إلخ) وَمَا نُقِلَ عَنْ "الثَّانِي" مِنْ نَجَاسَةِ الْمَخَاطِ فُضْعِيفٌ، نَعَمْ حَكَمِي فِي "الْبَزَاقِيَّة" ^(٧) [١/١٠٥] كَرَاهَةَ الصَّلَاةِ عَلَى خُرْقَتِهِ عِنْدَهُمَا لِلْإِحْلَالِ بِالتَّعْظِيمِ، وَفِي "الْمَنِيَّة": ((انْتَشَرَ فَسَقَطَ مِنْ أَنْفِهِ كَبْلَةٌ دَمٍ لَمْ يَنْتَقِضْ)) اهـ. أَي: لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْعَلْقَ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ دَمًا بِاحْتِرَاقِهِ

(قَوْلُهُ: أَوْ مُسَاوِيًا إلخ) صَرَّحَ "الْمَنَائِي" بِكَوْنِهِ نَارِجِي اللَّوْنِ، "سَنَدِي".
(قَوْلُهُ: لِاحْتِمَالِ السَّيْلَانِ وَعَدَمِهِ) عِبَارَةٌ "ط" عَنْ "المَحِيط": ((لَأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سَيْلَانُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ إِسْلَالِهِ غَيْرَهُ، فَوُجِدَ الْحَدَثُ مِنْ وَجْهِهِ، فَرُجِّحْنَا جَانِبَ الْوُجُودِ إلخ))، وَهِيَ أَوْضَحُ.
(قَوْلُهُ: لَمْ أَقِفْ لِأَحَدٍ عَلَى ذِكْرِ علامَةِ الغَلْبَةِ وَعَدَمِهَا) وَقَالَ "السَّنَدِي": ((تُعْرَفُ الغَلْبَةُ بِالْعَلَامَاتِ)) اهـ. أَي: فِي الْقِيحِ.

(قَوْلُهُ: أَي: لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْعَلْقَ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ دَمًا إلخ) وَهُوَ الدَّمُ الْمُتَجَمِّدُ بِمَرَارَةِ الطَّبِيعَةِ، خَرَجَ عَنْ

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قَالَ فِي "الْقَامُوسِ": الْبَزَاقُ وَالْبَصَاقُ: مَاءُ الْفَمِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ، وَمَا دَامَ فِيهِ فَرِيقٌ. انْتَهَى)).

(٢) "الْحَلْبَةُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - فَصْلٌ فِي نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ ١/ ق ٢٣٦ ب.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١/ ٣٧ - ٣٨.

(٤) "ط": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١/ ٨٠ بِاخْتِصَارٍ.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١/ ٣٧.

(٦) "الْإِحْكَامُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١/ ق ٨٢ أ.

(٧) "الْبَزَاقِيَّة": كِتَابُ الْكِرَاهِيَةِ - الْفَصْلُ السَّابِعُ فِي اللَّبِيسِ ٦/ ٣٦٩ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(علقةٌ مصَّتْ عضواً وامتلاَّتْ من الدَّمِ، ومثلها القُرَادُ إِنْ) كان (كبيراً) لأنَّهُ حيثُئذٍ (يخرُجُ منه دَمٌ مسفوحٌ) سائلٌ (وإلاَّ) تكنِ العَلَقَةُ والقُرَادُ كذلك (لا) يَنْقُضُ (كبعوضٍ وذبابٍ) كما في "الخانية"^(١) لعلم الدَّمِ المسفوح، وفي "القَهْستاني":

وانجماده، "شرح"^(٢).

[١١٢٧] (قوله: عِلْقَةٌ دُمِّيَّةٌ فِي الْمَاءِ تُغْصُ الدَّمِ، قَامُوسٌ"^(٣).

[١١٢٨] (قوله: وامتلاَّتْ) كذا في "الخانية"^(٤)، وقال: ((لأنَّها لو شَقَّتْ يَخْرُجُ مِنْهَا دَمٌ سَائِلٌ)) اهـ.

والظَاهِرُ أَنَّ الْإِمْتِلَاءَ غَيْرُ قَيْدٍ؛ لَأَنَّ الْعَبْرَةَ لِلْسَّيْلَانِ كَمَا أَفَادَهُ "ط"^(٥).

[١١٢٩] (قوله: القُرَادُ) كَغُرَابٍ: دُمِّيَّةٌ، "قَامُوسٌ"^(٦).

[١١٣٠] (قوله: كذلك) أي: بأنَّ لم تكنِ العَلَقَةُ امتلاَّتْ بحيث لا يسيلُ دُمُّها، ولم يكنِ القُرَادُ كبيراً.

[١١٣١] (قوله: وفي "القَهْستاني"^(٧)) (يَخْرُجُ) محلُّ ذِكْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالَّتِي بَعْدَهَا عِنْدَ قَوْلِهِ: ((وَيَنْقُضُهُ

خُرُوجُ نَجَسٍ إِلَى مَا يُطَهَّرُ))^(٨)، "ح"^(٩).

الدُّمُومِيَّةُ، والدَّمُ النَجَسُ هُوَ الْمَسْفُوحُ السَّائِلُ. اهـ "سِنْدِي" قِيلَ أَحْكَامُ الْغَسْلِ.

(١) "الخانية": كتاب الطهارة - فصل فيما ينقض الوضوء ٣٨/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) أي: "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٣٦-.

(٣) "القاموس": مادة ((علق)).

(٤) "الخانية": كتاب الطهارة - فصل فيما ينقض الوضوء ٣٨/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "ط": كتاب الطهارة ٨٠/١.

(٦) "القاموس": مادة ((قرد)).

(٧) "جامع الرموز": كتاب الطهارة ٢١/١.

(٨) في "د" زيادة: ((عبارة: احتَرَزَ بقوله: إِلَى مَا يُطَهَّرُ عَمَّا إِذَا غَرَزَ شَيْءٌ فِي جَانِبِ الْعَيْنِ، فَسَأَلَ مِنْهُ إِلَى جَانِبِ آخَرٍ وَنَزَلَ الدَّمُ إِلَى الْأَنْفِ، فَسَدَّ مَا لَانَ مِنْهُ حَتَّى لَا يَنْزِلَ مِنْهُ، أَوْ تَوَرَّمَ رَأْسُ الْجُرْحِ فَنَزَلَ بِهِ فَيَخُورُ أَوْ نَحْوَهُ وَلَمْ يَتَحَاوَزَ الْوَرَمُ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ، وَعَنِ الْحَسَنِ أَنَّ مَاءَ النَفْطَةِ غَيْرُ نَاقِضٍ، قَالَ الْحُلَوَانِيُّ، فِيهِ تَوْسِعَةٌ لِمَنْ جَرَّبَ أَوْ خَدِرَ، فَلَوْ شَدَّ بِالرُّطَابِ فَاتَّبَلَ فَإِنَّ نَفْذَ الْبَلَلِ إِلَى الْخَارِجِ نَقْضٌ، وَإِلَّا، كَمَا فِي "شرح الطحاوي" انتهى)).

(٩) "ح": كتاب الطهارة ق ١٠/أ يتصرف.

((لا نقض ما لم يتجاوزِ الورمَ، ولو شُدَّ بالرباطِ إنْ نَفَذَ البَلَلُ للخارجِ نقضَ)).....

(١١٣٢) (قوله: لا نقضُ إلخ) أي: لو تورَّم رأسُ جرحٍ، فظَهَرَ به قيحٌ ونحوه لا يتقض ما لم يتجاوزِ الورمَ؛ لأنَّه لا يجبُ غَسْلُ موضعِ الورمِ، فلم يتجاوزِ إلى موضعٍ يلحقُه حكمُ التطهير. اهـ "فتح" (١) عن "المبسوط" (٢). أي: إذا كان يضربه غَسْلُ ذلك المتورَّم ومسحه، وإلَّا فينبغي أنْ يتقض، فليستَ لذلك، "حلبة" (٣). (١١٣٣) (قوله: ولو شُدَّ إلخ) قال في "البدائع" (٤): ((ولو ألقى على الجرح الرَّمَادُ أو التراب، فشرَّب فيه، أو ربط عليه رباطاً، فابتلَّ الرباط، ونَفَذَ قالوا: يكون حدثاً؛ لأنَّه سائلٌ، وكذا لو كان الرباطُ ذا طاقين، فنَفَذَ إلى أحدهما لِمَا قلنا)) اهـ.

قال في "الفتح" (٥): ((ويجبُ أنْ يكون معناه: إذا كان بحيث لولا الربطُ سال؛ لأنَّ القميص لو تردَّد على الجرح، فابتلَّ لا ينحس ما لم يكن كذلك؛ لأنَّه ليس بحدثٍ)) اهـ. أي: وإنْ فحشُ كما في "المنية" (٦)، ويأتي (٧).

مطلبٌ في حكم كيِّ الحمصة

(تنبيه)

عُلِمَ بما هنا - ومما مرَّ (٨) - من أنَّه لا فرق بين الخارج والمُخْرَج - حكمُ كيِّ الحمصة، وهو: أنه إذا كان الخُروجُ منه دعاً أو قيحاً أو صديداً، وكان بحيث لو تُركَ لم يسيل، وإنما هو مجرَّد رشحٍ وندوةٍ لا ينقض وإنْ

(قوله: فابتلَّ الرباطُ ونَفَذَ ولو لم ينفذ من الرباط لا ينقض. اهـ من "السندي".

- (١) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ٣٤/١.
- (٢) أي: "مبسوط شيخ الإسلام" بكر خواهر زاده، كما في "الفتح".
- (٣) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ٢٣٥/ب.
- (٤) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في بيان ما ينقض الوضوء ٢٧/١.
- (٥) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ٣٤/١.
- (٦) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٣٦-١٣٧.
- (٧) في هذه المقولة.
- (٨) المقولة [١٠٩٢] قوله: ((والمخرج بعصر)).

(وَيُجْمَعُ مَتَرَفُّ الْقِيءِ) وَيُجْعَلُ كَقِيءٍ وَاحِدٍ (لِتَحَادُّ السَّبَبِ) وَهُوَ الْغَثِيَانُ عِنْدَ "مُحَمَّدٍ"،

عَمَّ الثَّوْبَ، وَإِلَّا نَقَضَ بِمَجْرَدِ ابْتِلَالِ الرِّبَاطِ، وَلَا تَسْ مَا قَلَمْنَاهُ^(١) مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يُجْمَعُ إِذَا كَانَ فِي مَجْلِسٍ.
ثُمَّ إِنَّ كَانَ الْخَارِجَ مَاءً صَافِيًا فَهُوَ كَالْدَمِ، وَعَنْ "الْحَسَنِ": ((أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ))، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ
كَمَا ذَكَرَهُ "قَاضِي خَانَ"^(٢)، لَكِنْ فِي الثَّانِي تَوْسِعَةً لِمَنْ بِهِ جُدْرِيٌّ أَوْ جَرِبٌ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ
"الْحَلَوَانِيُّ"، وَلَا بَأْسَ فِي الْعَمَلِ بِهِ هُنَا عِنْدَ الضَّرُورَةِ.

وَأَمَّا مَا قِيلَ: مِنْ [١/١٠٥ ق/ب] أَنَّ الْعَصَابَةَ مَا دَامَتْ عَلَى الْكَيِّ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَإِنْ امْتَلَأَتْ
فِيحَاً وَدَمًا مَالِمَ يَسِيلُ مِنْ أَطْرَافِهَا، أَوْ تُحَلَّ، فَيُوجَدُ فِيهَا مَا فِيهِ قُوَّةُ السَّيْلَانِ لَوْلَا الرِّبْطُ، فَيَنْقُضُ حِينَ الْحَلِّ لَا
قَبْلَهُ لِمُفَارَقَتِهَا مَوْضِعَ الْجِرَاحَةِ فَقَدْ أَوْضَحْنَا مَا فِيهِ فِي رِسَالَتِنَا "الْفَوَائِدُ الْمَخْصَصَةُ بِأَحْكَامِ كَيِّ الْحِمَصَةِ"^(٣).

[١١٣٤] (قَوْلُهُ: وَيُجْمَعُ مَتَرَفُّ الْقِيءِ الْخ) أَي: لَوْ قَاءَ مَتَرَفَّقًا، بَحِثْ لَوْ جُمِعَ صَارَ مِلءُ الْفَمِ
فَ"أَبُو يُوسُفَ" يَعْتَبِرُ اتِّحَادَ الْمَجْلِسِ، فَإِنْ حَصَلَ مِلءُ الْفَمِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ نَقَضَ عِنْدَهُ وَإِنْ تَعَدَّدَ
الْغَثِيَانُ، وَ"مُحَمَّدٌ" يَعْتَبِرُ اتِّحَادَ السَّبَبِ، وَهُوَ الْغَثِيَانُ. اهـ "دُرَر"^(٤).

وَتَفْسِيرُ اتِّحَادِهِ: أَنَّ بَقِيَّةَ ثَانِيًا قَبْلَ سَكُونِ النَّفْسِ مِنَ الْغَثِيَانِ، فَإِنْ بَعْدَ سَكُونِهَا كَانَ مُخْتَلَفًا،
"بَحْر"^(٥). وَالْمَسْأَلَةُ رَابِعِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَتَّحِدَا فَيَنْقُضُ اتِّفَاقًا، أَوْ يَتَعَدَّدَا فَلَا اتِّفَاقًا، أَوْ يَتَّحِدَ السَّبَبُ
فَقَطْ، أَوْ الْمَجْلِسُ فَقَطْ، وَفِيهِمَا الْخِلَافُ.

[١١٣٥] (قَوْلُهُ: وَهُوَ الْغَثِيَانُ) أَي: مَثَلًا، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِنَحْوِ ضَرْبٍ وَتَنْكِيسٍ بَعْدَ امْتِلَاءِ
الْمَعْدَةِ. اهـ "عُنَيْمِي"^(٦). وَضَبَطَهُ "الْحَمَوِيُّ" بِفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالثَّاءِ الْمُثَنَّى وَالْيَاءِ الْمُثَنَّى التَّحْتِيَّةَ،

(١) الْمَقُولَةُ [١٠٧٣] قَوْلُهُ: ((لَوْ مَسَخَ الدَّمُ كُلَّمَا خَرَجَ الْخ)).

(٢) "شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَمَا لَا يَنْقُضُ ١/ق ٢/ب.

(٣) انْظُرْ "مَجْمُوعَةَ رِسَائِلِ ابْنِ عَابِدِينَ": ٥٤/١ وَمَا بَعْدَ.

(٤) "الدَّرَرُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١٥٠/١.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ٣٨/١.

(٦) لَعَلَّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بِنَ عَلِيٍّ، شَهَابُ الدِّينِ الْغَنِيَّيَّ الْأَنْصَارِيَّ الْمَصْرِيَّ الْحَنَفِيَّ، فَقِيهٌ نَحْوِيٌّ مُتَكَلِّمٌ (ت ١٠٤٤هـ). ("خِلَاصَةُ الْأَثَرِ" ٣١٢/١، "الْأَعْلَامُ" ٢٣٧/١)، وَلَيْسَ لَهُ فِي "حَاشِيَةِ ابْنِ عَابِدِينَ" إِلَّا هَذَا النِّقْلُ.

وهو الأصح؛ لأنَّ الأصل إضافة الأحكام إلى أسبابها إلا لما منع كما بُسِطَ في "الكافي" (١).
(و) كلُّ (ما ليس بحدث).....

وبضم الغين وسكون التاء، من غَتَّتْ نفسه: هاجَتْ واضطربت، صرَّح به في "الصحيح" (٢).
والمراد هنا أمرٌ حادثٌ في مزاج الإنسان، منشؤه تغيُّر طبعه من إحساس التَّنُّ المَكْرُوهِ. اهـ "ط" (٣) عن
"أبي السَّعُود" (٤).

[١١٣٦] (قوله: إضافة الأحكام) كالنقض ووجوب سجود التلاوة، "ط" (٥).

[١١٣٧] (قوله: إلى أسبابها) كالغنيان والتلاوة، "ط" (٦). أي: لا إلى مكانها؛ لأنَّه في حكم الشرط،
والحكم لا يضاف إلى الشرط.

[١١٣٨] (قوله: إلا لما منع) أي: إلا إذا تعلَّرت إضافتها إلى الأسباب، فتضاف إلى المحالِّ كما في
سجدة التلاوة إذا تكرر سببها في مجلس واحد؛ إذ لو اعتُبر السبب لانتفى (٧) التداخل؛ لأنَّ كلَّ تلاوةٍ
سببٌ، وقامَّةٌ في "البحر" (٨)، وهنا كلامٌ نفيسٌ يطلَّبُ من "شرح الشيخ إسماعيل" على "الدرر" (٩).

(١) "كافي النسفي": كتاب الطهارة - نواقض الرضوء ١/٥/ب.

(٢) العبارة في مطبوعة "الصحيح" التي بين أيدينا مادة (غثا): ((والغثيان: حُبُّ النفس، وقد غَثَّتْ نفسه تَغْثِيًا غَثِيًّا وغَثِيَانًا)). اهـ وقوله: ((هاجت واضطربت)) تفسيرٌ من أبي السَّعُود.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٨٠/١.

(٤) "فتح العين": كتاب الطهارة - نواقض الرضوء ١/٤٦. و في "د" زيادة: ((قوله: وهو الأصح. قال المصنَّف: لأنَّ الأصل إضافة الأحكام إلى الأسباب، وإنما تَرَكْتُ في بعض الصُّور للضرورة كما في سجدة التلاوة؛ إذ لو اعتُبر السبب لانتفى التداخل؛ لأنَّ التلاوة سببٌ، وفي الأقاويل اعتُبر المجلس للعرف، وفي الإيجاب والقبول لدفع الضَّرِّ انتهى. واعلم أنَّ الخلاف فيما إذا اتَّحدَ المجلس دون السبب أو السبب دون المجلس، أمَّا إذا اتَّحدَ فُجِمعُ اتفاقًا، أو تعدَّدَا فلا يُجمَعُ اتفاقًا، كذا في "شرح المجمع").

(٥) "ط": كتاب الطهارة ٨٠/١.

(٦) "ط": كتاب الطهارة ٨٠/١.

(٧) في "ب" و "م": ((وانتفى))، وهو خطأ.

(٨) انظر "البحر": كتاب الطهارة ٣٨/١.

(٩) انظر "الإحكام": كتاب الطهارة ١/٨٣/ب.

أصلاً بقرينة زيادة الباء كقبيء قليلٍ ودمٍ لو ترك لم يسيل^(١) (ليس بنجس) عند "الثاني"، وهو الصحيح رفقا بأصحاب القروح خلافاً لـ "محمد"، وفي "الجوهرة"^(٢): ((يُفتَى يقول "محمد" لو المصاب مائعا)).....

[١١٣٩] (قوله: أصلاً) أي: في كلِّ وقتٍ، فلا يرُدُّ الخارجُ من المحدث ومن أصحاب الأعدار؛ لأنَّ انتفاء الانتقاض يختصُّ بوقتٍ خاصٍّ، "فهُستاني"^(٣). أي: فهذا ليس بحدثٍ مع أنَّه نجسٌ، فلذا أخرجهُ بقوله: ((أصلاً)) المستفاد من زيادة الباء التي هي لتأكيد نفي الخبر، وقد [١/١٠٦ ق/١] يقال: المرأى ما يخرجُ من بدن المتطهر، وهو المتبادر، وأمَّا ما يخرجُ من بدن المعنور فهو حدثٌ، لكن لا يظهر أثره إلَّا بخروج الوقت كما صرَّحوا به.

[١١٤٠] (قوله: ليس بنجس) أي: لا يعرضُ له وصف النجاسة بسبب خروجه بخلاف القليل من قبيء عين الخمر أو البول، فإنه وإن لم يكن حدثاً قلته لكنه نجسٌ بالأصالة لا بالخروج، هذا ما ظهر لي، تأمل.

[١١٤١] (قوله: وهو الصحيح) كنا في "الهداية"^(٤) و"الكافي"^(٥)، وفي "شرح الوقاية"^(٦): ((أنَّه ظاهرُ الرواية عن أصحابنا الثلاثة)). اهـ "إسماعيل"^(٧).

[١١٤٢] (قوله: مائعا) أي: كالماء ونحوه، أمَّا في الثياب والأبدان فيُفتَى يقول "أبي يوسف".

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ٩/١.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الطهارة ٢٢/١.

(٣) "الهداية": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ١٤/١.

(٤) "كافي النسفي": كتاب الطهارة ١ ق/٥ ب.

(٥) هو شرح عبيد الله بن مسعود بن محمود، صدر الشريعة الأصغر المحبوبي (ت ٧٥٠هـ، وقيل: ٧٤٧، وقيل: ٧٤٥)، على "وقاية الرواية في مسائل الهداية" لجله محمود برهان الشريعة، على التحقيق الذي ذكره الإمام اللكنوي في كتابه "السعاية في كشف ما في شرح الوقاية" صده، وهو المرأى من "شرح الوقاية" عند الإطلاق، وثمة خلافٌ في أجداد صدر الشريعة الأصغر يبدأ من جلده تاج الشريعة فمن دونه حققة العلامة اللكنوي في المرجع السابق، وفي "الفوائد البهية" ص ١٠٩، فليراجع. والمسألة في "شرح الوقاية": كتاب الطهارة ١٠/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٦) "الإحكام": كتاب الطهارة ١ ق/٨٤.

(و) ينقضه حكماً.....

(تَمَّة)

ما ذكره المصنف "قضية سالبة كلية لا مهمة؛ لأنَّ ((ما)) للعموم، وكلُّ ما دلَّ عليه سورُ الكلية كما في "المطول" (١) وغيره، فتعكسُ بعكس النقيض إلى قولنا: كلُّ نجسٍ حدثٌ؛ لأنَّه جعلُ نقيضِ الثاني أولاً، ونقيضِ الأولِ ثانياً مع بقاء الكيف والصدق بحاله، وما في "الدرية": ((من أنها لا تعكسُ، فلا يقال: ما لا يكون نجساً لا يكون حدثاً؛ لأنَّ النوم والجنون والإغماء وغيرها حدثٌ، وليست بنجسة)) اهـ. يريد به العكس المستوي؛ لأنَّه جعلَ الجزء الأولِ ثانياً والثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف بحالهما، والسالبة الكلية تعكسُ فيه سالبة كلية أيضاً، وتأمَّه في "شرح الشيخ إسماعيل" (٢).

(١١٤٣) (قوله): ينقضه حكماً، نَبَّه على أنَّ هذا شروعٌ في الناقض الحكميَّ بعد الحقيقيِّ بناءً على أنَّ عينه غيرُ ناقضٍ، بل ما لا يخلو عنه النائم، وقيل: ناقضٌ، ورجَّحَ الأولُ في "السراج" (٣)، وبه جزمَ "الزليعي" (٤)، بل حكى في "التوشيح" الاتفاقَ عليه.

مطلب: نومٌ من به انفلات ريج غيرُ ناقضٍ

وأقول: ينبغي أن يكون عينه ناقضاً اتفاقاً فيمن فيه انفلات ريج؛ إذ ما لا يخلو عنه النائم لو تحقق وجوده لم ينقض، فالتوهمُ أولى، "نهر" (٥).

قلت: فيه نظراً، والأحسنُ ما في "فتاوى ابن المشلي" (٦)، حيث قال: ((سُئِلَ عن شخصٍ به انفلات ريج، هل ينقض وضوَّه بالنوم؟ فأجبتُ بعدم النقص بناءً على ما هو الصحيح من أنَّ النوم نفسه ليس

(١) "المطول": ص ١٠٩.

(٢) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/ق ٨٤/ب.

(٣) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/ق ١٧/أ.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الطهارة ٩/١.

(٥) "النهر": كتاب الطهارة ق ٨/ب - ٩/أ.

(٦) فتاوى أبي العباس أحمد بن يونس بن محمد، شهاب الدين المعروف بابن المشلي المصري (ت ٩٤٧هـ)، جمعها حفيده نور الدين

علي بن محمد (ت ١٠١٠هـ)، ورثها على أبواب "الكسر". ("كشف الطنون" ١٢١٨/٢، "الكواكب السائرة" ١١٥/٢،

"الأعلام" ٢٧٦/١).

(نَوْمٌ يُزِيلُ مُسْكِنَهُ) أَي: قُوَّتُهُ الماسِكَةُ بِحَيْثُ تَزُولُ مَقْعَدُهُ مِنَ الْأَرْضِ، وَهُوَ النَّوْمُ عَلَى أَحَدِ جَنْبَيْهِ، أَوْ وَرْكِهِ، أَوْ قَفَاهُ، أَوْ وَجْهِهِ (وَالْإِلَّا) يُزِيلُ^(١) مُسْكِنَهُ (لَا) يَنْقُضُ وَإِنْ تَعَمَّدَهُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ غَيْرِهَا.....

بناقضٍ، وَإِنَّمَا الناقضُ^(٢) مَا يَخْرُجُ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ النَّوْمَ نَفْسَهُ نَاقِضٌ لِرَمَهِ النَقْضِ).

[١١٤٤] (قَوْلُهُ) (نَوْمٌ) [١/١٠٦/ب] هُوَ فَرَّةٌ طَبِيعَةٌ تَحْدُثُ لِلْإِنْسَانِ بِلَا اخْتِيَارٍ مِنْهُ، تَمْنَعُ الْحَوَاسَّ الظَّاهِرَةَ وَالْبَاطِنَةَ عَنِ الْعَمَلِ مَعَ سَلَامَتِهَا، وَاسْتِعْمَالِ الْعَقْلِ مَعَ قِيَامِهِ، فَيَعْجُزُ الْعَبْدُ عَنْ أَدَاءِ الْحَقُوقِ، "بَحْر"^(٣).

مَطْلَبُ: لَفْظُ ((حَيْثُ)) مَوْضُوعٌ لِلْمَكَانِ، وَيُسْتَعَارُ لِهَيْئَةِ الشَّيْءِ

[١١٤٥] (قَوْلُهُ) (بِحَيْثُ) حَيْثُ تَقْيِيدٌ، أَي: كَاتِبًا مِنْ هَذِهِ الْهَيْئَةِ وَبِهَذَا الْاِعْتِبَارِ، وَفِي "التَّلْوِيحِ"^(٤): ((لَفْظُ حَيْثُ مَوْضُوعٌ لِلْمَكَانِ، اسْتَعْمِرَ لِهَيْئَةِ الشَّيْءِ وَاعْتَبَرَهُ، يَقَالُ: الْمَوْجُودُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَوْجُودٌ، أَي: مِنْ هَذِهِ الْهَيْئَةِ وَبِهَذَا الْاِعْتِبَارِ)) اهـ.

فَالْمَرَادُ زَوَالُ الْقُوَّةِ الْمَاسِكَةِ مِنْ هَذِهِ الْهَيْئَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا بَعْدُ، وَفَسَّرَهَا بِقَوْلِهِ: ((وَهُوَ النَّوْمُ الْإِلْحُ))، فَلَا يَرِدُ أَنَّهُ قَدْ تَزَوَّلَ لِلْمَقْعَدَةِ وَلَا يَحْصُلُ النَقْضُ كَلْتَوْمٍ فِي السَّجُودِ.

[١١٤٦] (قَوْلُهُ) (وَهُوَ) أَي: مَا تَزَوَّلَ بِهِ الْمَسْكَةُ لِلذِّكْرَةِ.

[١١٤٧] (قَوْلُهُ) (أَوْ وَرْكِه) الْوَرَكُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَكَكَيْفٍ: مَا فَوْقَ الْفَخْذِ، مُؤَنَّثَةٌ، جَمْعُهُ: أَوْرَاكُ،

(قَوْلُهُ) (حَيْثُ تَقْيِيدٌ الْإِلْحُ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَصْوِيرٌ لَزَوَالِ الْمَسْكَةِ كَمَا قَالَ "ط"، وَالتَقْيِيدُ بَعِيدٌ، فَإِنَّهُ لَا يَوْجُذُ نَوْمٌ يُزِيلُ الْمَسْكَةَ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: ((بِحَيْثُ الْإِلْحُ))، وَالتَقْيِيدُ يَصِحُّ لَوْ وَجُذَ فَرْدٌ لَمْ يَدْخُلْ فِيهَا ذَكَرُهُ، بَلْ مَا قَبْلَ حَيْثُ وَمَا بَعْدَهَا مَتَسَاوِيَانِ، وَلَا يَرِدُ عَلَى هَذَا نَوْمُ السَّاجِدِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَزَلْ مَقْعَدُهُ عَنِ الْأَرْضِ بِالنَّوْمِ، وَلِذَا قَالَ: ((وَهُوَ النَّوْمُ عَلَى الْإِلْحِ)).

(١) فِي "و": ((أَي: وَإِنْ لَمْ يَنْزَلْ)).

(٢) مِنْ (بَنَاءٍ) إِلَى (النَّاقِضِ) سَاقَطَ مِنْ "ن".

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ٣٩/١.

(٤) "التَّلْوِيح": مَوْضُوعُ عِلْمِ الْأَصُولِ ٢٤/١.

على المختار كالنوم قاعداً، ولو مستنداً إلى ما لو أزيل لسقط.....

"قاموس"^(١). ويلزم من الميل على أحد الرُكَّين سواءً اعتمدَ على المرفق أو لا زوال مقعده عن الأرض، وهو المراد بقول "الكنز"^(٢): ((ومتوركاً))، حيث عدّه ناقضاً كما في "البحر"^(٣). اهـ "ح"^(٤).
أقول: وهو غير المتورك الآتي قريباً^(٥).

(١١٤٨) (قوله: على المختار نصّ عليه في "الفتح"^(٦))، وهو قيد في قوله: ((في الصلاة))، قال في "شرح الوهبانية"^(٧): ((ظاهر الرواية: أنّ النوم في الصلاة قائماً أو قاعداً أو ساجداً^(٨) لا يكون حدثاً، سواءً غلبه النوم أو تعمّده، وفي "جامع الفقه"^(٩): أنّه في الركوع والسجود لا ينقض ولو تعمّده، ولكنّ تقسّد صلاته)) اهـ.
(١١٤٩) (قوله: كالنوم) مثال للنوم الذي لا يُزيل المسكّة، "ط"^(١٠).

(١١٥٠) (قوله: لو أزيل لسقط) أي: لو أزيل ذلك الشيء لسقط النائم، فالجمله الشرطيّة صفة لـ ((شيء)).

٩٥/١

(قول "الشارح": على المختار) وروى عن "أبي يوسف": إذا تعمّد النوم في الصلاة نقض كما في "السراج"، "سندي".

(١) "القاموس": مادة ((تورك)).

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الطهارة ٩/١.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٣٩/١.

(٤) "ح": كتاب الطهارة ق ١٠/ب.

(٥) المقولة [١١٥٥] قوله: ((أو متوركاً)).

(٦) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ٤٣/١.

(٧) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الطهارة ق ٥/ب - ٦/أ باختصار.

(٨) ((أو راكباً)) كما في "تفصيل عقد الفرائد".

(٩) "جامع الفقه"، ويعرف بـ "الفتاوى العنّاية": لأبي نصر - ويقال: أبو القاسم - أحمد بن محمد بن عمر، زين الدين العنّابي

البحاري (ت ٥٨٦هـ). ("كشف الظنون" ١/٥٦٧، ٦١١، ١٢٢٦/٢، "الجواهر المضيّة" ١/٢٩٨).

(١٠) "ط": كتاب الطهارة ٨١/١.

على المذهب، وساجداً على الهيئة المسنونة ولو في غير الصلاة.....

[١١٥١] (قوله: على المذهب) أي: على ظاهر المذهب عن "أبي حنيفة"، وبه أخذ عامة المشايخ، وهو الأصح كما في "البلاتع"^(١)، واختار "الطحاوي"^(٢) و"القلوري"^(٣) وصاحب "الهداية"^(٤) النقض، ومشى عليه بعض أصحاب المتون، وهذا إذالم تكن مقعدته زائلة عن الأرض، والأقضى اتفاقاً كما في "البحر"^(٥) وغيره.

[١١٥٢] (قوله: وساجداً)^(٦) وكذا قائماً وراكعاً بالأولى، والهيئة المسنونة بأن يكون رافعاً بطنه عن فخذيهِ مجافياً عضديه عن جنبه كما في "البحر"^(٧)، قال "ط"^(٨): ((وظاهره: أن المراد الهيئة المسنونة في حق الرجل لا المرأة)).

[١١٥٣] (قوله: ولو في غير الصلاة) مبالغة على قوله: ((على الهيئة المسنونة))، [١/١٠٧ ق/١] لا على قوله: ((وساجداً))، يعني: أن كونه على الهيئة المسنونة قيدٌ في عدم النقض ولو في الصلاة، وبهذا التقرير يوافق كلامه ما عزاه إلى "الحلي" في "شرح المنية"^(٩) كما سيظهر^(١٠).

[١١٥٤] (قوله: على المعتمد) اعلم أنه اختلف في النوم ساجداً، فقليل لا يكون حدثاً في الصلاة وغيرها، وصححه في "تحفة"^(١١)، وذكر في "الخلاصة"^(١٢): ((أنه ظاهر المذهب))، وقيل: يكون حدثاً،

(قوله: وبهذا التقرير يُوافق إلخ) على هذا التقرير المناسب أن يقول: ولو في صلاة؛ لأنها محل التوهم، تأمل.

(١) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في آداب الوضوء ٣١/١.

(٢) في "مختصره": كتاب الطهارة - باب الاستطابة والحدث ص ١٩.

(٣) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الطهارة ١٣/١.

(٤) "الهداية": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ١٥٠/١.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٣٩/١.

(٦) كذا بالواو في النسخ جميعها، والذي في "شرح الطحاوي" ٨١/١: ((أو ساجداً))، والسياق يقتضي ((أو))، والله أعلم.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ٣٩/١.

(٨) "ط": كتاب الطهارة ٨١/١.

(٩) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١٣٨ - ١٣٩.

(١٠) في المقولة الآتية.

(١١) "تحفة الفقهاء": كتاب الطهارة - باب الحدث ٢٣/١.

(١٢) "حلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل النوم والقهقهة ق/٦ ب.

وذكرَ في "الحاتية"^(١): ((أنَّ ظاهر الرواية))، لكنَّ في "الذخيرة": ((أنَّ الأوَّل هو المشهور))، وقيل: إنَّ سجدةً على غير الهيئة للمسنونة كان حدثاً، وإلاَّ فلا، قال في "البدائع"^(٢): ((وهو أقربُّ إلى الصواب، إلَّا أنا تركنا هذا القياس في حالة الصلاة للنصَّ))، كذا في "الحلية"^(٣) ملخصاً.

وصحَّح "الزيلعي"^(٤) ما في "البدائع"، فقال: ((إنَّ كان في الصلاة لا يتقضى وضوؤه لقوله عليه السلام: «لا وضوء على مَنْ نام قائماً أو راکعاً أو ساجداً»^(٥)، وإنَّ كان خارجها فكنلك في الصحيح إنَّ كان على هيئة السجود، وإلاَّ يتقضى)) اهـ. وبه حزم في "البحر"^(٦)، وكذلك العلامة "الحلي" في "شرح المنية الكبير"^(٧).

ونقلَ فيه عن "الخلاصة"^(٨) أيضاً: ((أنَّ سجود السهو والتلاوة - وكذا الشكرُ عندهما - كسجود

(١) الذي في "الحاتية" التفصيل بين ما إذا نام ساجداً في الصلاة وبين ما إذا نام خارج الصلاة على هيئة الركوع والسجود، أما النوم ساجداً في الصلاة فإنه لا يكون حدثاً في ظاهر الرواية، وأما النوم خارج الصلاة على هيئة الركوع والسجود فقد قال شمس الأئمة الحلواني: يكون حدثاً في ظاهر الرواية. انظر "الحاتية": كتاب الطهارة - فصل فيما ينقض الوضوء ٤١/١ (هامش "الفتاوى الهندية")، وحكم النوم خارج الصلاة على هيئة الركوع والسجود هو ما نقله صاحب "الحلية" عن "الحاتية" معرباً فيها إلى شمس الأئمة الحلواني، فليتأمل. وانظر "الحلية" كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/٢٤٤ - ب.

(٢) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في آداب الوضوء ٣١/١ بتصرف.

(٣) "الحلية": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/٢٤٤ - ب.

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ١٠/١ بتصرف.

(٥) أخرجه أحمد ٢٥٦/١، وابن أبي شيبة في "المصنف" ١٥٦/١ كتاب الطهارة - باب من قال: ليس على مَنْ نام ساجداً وضوء، من طريق أبي خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس مرفوعاً، وأخرجه بنحوه من هذه الطريق أبو داود (٢٠٢) كتاب الطهارة - باب الوضوء من النوم، والترمذي (٧٧) كتاب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء من النوم، وقال: هو حديثٌ منكرٌ. وأخرجه أيضاً الدارقطني ١٦٠/١ وقال: تفردَ به أبو خالد عن قتادة، ولا يصحُّ. وقال النووي: حديثٌ ضعيفٌ باتفاق أهل الحديث، وفي الباب عن عائشة، وابن مسعود، وأبي هريرة رضي الله عنهم.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ٣٩/١.

(٧) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٣٩ - بتصرف.

(٨) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل النوم والقهقهة ق ٦/ب.

على المعتمد، ذكره "الحلي"، أو متوركاً، أو محتئياً.....

الصلاة))، قال: ((إطلاق لفظ ((ساحداً)) في الحديث، فترك به القيلس فيما هو سجود شرعاً، ويبقى ما عده على القياس، فينقض إن لم يكن على وجه السنة)) اهـ.

لكن اعتمد في "شرح الصغير"^(١) ما عراه إليه "الشارح": ((من اشتراط الهيئة المسنونة في سجود الصلاة وغيرها))، وذكر في "شرح الوهبائية"^(٢): ((أنه قيد به في "المحيط"^(٣))، وقال^(٤): وهو الصحيح))، ومشى عليه في "نور الإيضاح"^(٥)، وأما قوله في "النهر"^(٦): ((إنه لم يوجد في "المحيط الرضوي")) ففيه أن "محيط رضي الدين" ثلاث نسخ: كبير وصغير وأوسط، على أنه قد يكون المراد "محيط السرخسي"، والله أعلم^(٧).

(تتمة)

لو نام المريض وهو يصلي مضطجاً قيل: لا تنقض طهارته كالنوم في السجود، والصحيح النقض كما في "الفتح"^(٨)، وغيره، زاد في "السراج"^(٩): ((وبه نأخذ)).

[١١٥٥] (قوله: أو متوركاً) بأن يسط قدميه من جانب، ويلبصق أليته [١/١٠٧ ب] بالأرض، فتح^(١٠).

[١١٥٦] (قوله: أو محتئياً) بأن جلس على أليته، ونصب ركبتيه، وشد ساقيه إلى نفسه يديه أو بشيء يحيط من ظهره عليهما، "شرح المنية"^(١١).

(١) "شرح المنية الصغير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ٧٧..

(٢) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الطهارة ق ٦/أ.

(٣) "المحيط البرهاني": كتاب الطهارات - الفصل الثاني ١/ق ٧ ب.

(٤) أي: شارح "الوهبائية".

(٥) "نور الإيضاح": كتاب الطهارة - فصل فيما لا ينقض الوضوء ص ٥٨..

(٦) "النهر": كتاب الطهارة ق ٩/أ.

(٧) نقول: في كلام ابن عابدين رحمه الله نظراً؛ إذ "محيط رضي الدين" هو عينه "محيط السرخسي"، فهما محيط واحد

لمؤلفه رضي الدين السرخسي. وانظر تعليقاتنا المتقدم ص ٤٦١-٤٦٠.

(٨) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ٤٣/١.

(٩) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/ق ١٧/أ.

(١٠) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ٤٣/١ نقلاً عن "الخلاصة".

(١١) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ٤٠-٤١.

ورأسه على ركبتيه، أو شبه المنكب، أو في محمل، أو سرج، أو إكاف، ولو الدابة.....

[١١٥٧] (قوله: ورأسه على ركبتيه) غير قيد، وإنما زاده للرد على "الإتقاني" في "غاية البيان"، حيث فسر الاتكاء الناقص للوضوء بهذه الهيئة، قال في "شرح المنية"^(١): ((هذه الهيئة لا تعرف في اللغة اتكاء قطعاً، وإنما تسمى احتباءً، وإنما سماها "الإتقاني" بذلك، وتبعه فيه من لا خبرة له، ولا فقه عنده)) اهـ.

[١١٥٨] (قوله: أو شبه المنكب) أي: على وجهه، وهو - كما في شرح "الهداية"^(٢) - أن ينام واضعاً أليتيه على عقبيه، ويطنه على فخذه، ونقل عدم النقض به في "الفتح"^(٣) عن "الذخيرة" أيضاً، ثم نقل عن غيرها: ((لو نام متربّعاً ورأسه على فخذه نقض)) قال: ((وهذا يخالف ما في "الذخيرة"))، واختار في "شرح المنية"^(٤) النقض في مسألة "الذخيرة" لارتفاع الملقدة وزوال التمكن، وإذا نقض في التربع مع أنه أشد تمكناً فالوجه الصحيح النقض هنا، ثم أيده بما في "الكفاية"^(٥) عن "المبسوطين"^(٦): ((من أنه لو نام قاعداً، ووضع أليتيه على عقبيه، وصار شبه المنكب على وجهه قال أبو يوسف: "عليه الوضوء")).

[١١٥٩] (قوله: أو في محمل) أي: إلا إذا اضطجع فيه، "حلبة"^(٧).

[١١٦٠] (قوله: أو إكاف) بلون ياء: برودة الحمار، وهو ككتاب وغراب، والمصدر الإيكاف،

"ط"^(٨) عن "القاموس"^(٩).

وأفاد "الشارح": ((أن النوم في سرج وإكاف لا ينقض حال الصعود وغيره))، وبه صرح في

"المنية"^(١٠).

(١) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٤٠.

(٢) انظر "الفتح" و"الكفاية": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ٤٢/١ - ٤٣، و"البنية": ٢١٩/١.

(٣) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ٤٣/١.

(٤) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٣٧.

(٥) "الكفاية": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ٤٣/١ (ذيل "فتح القدير").

(٦) أي: "مبسوط شيخ الإسلام" خواهر زاده و"مبسوط شمس الأئمة" الشرخسي، وعبارة الأخير ٧٩/١: ((فإن نام قاعداً فسقط، عن أبي يوسف رحمه الله قال: ينتقض وضوءه لزوال الاستمسك بالنوم حين سقط)).

(٧) "الحلبة": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ١/٢٤٥.

(٨) "ط": كتاب الطهارة ٨٢/١.

(٩) "القاموس": مادة (أكف) بتصرف.

(١٠) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٤٠.

عرياناً فإنَّ حالَ الهبوطِ نقضٌ، وإلَّا لا، ولو نامَ قاعداً يتمايلُ فسقطَ إنَّ انتَبَهَ حينَ سَقَطَ
فلا نقضٌ، به يُفتَى.....

[١١٦١] (قوله: عرياناً) قال في "المغرب" ^(١): ((فرسٌ عُرِّيٌّ: لا سرجَ عليه ولا لِيَدَ، وجمعه أعرَاءٌ، ولا يقال: فرسٌ عُرِيانٌ)) اهـ.

قلت: لكنَّ في "القاموس" ^(٢): ((فرسٌ عُرِّيٌّ بالضم: بلا سرجٍ، واعرورى فرساً: رَكِبَهُ عُرِياناً)).

[١١٦٢] (قوله: نقضٌ) لتحافى المقلعة عن ظهر الدابة، "حلبة" ^(٣).

[١١٦٣] (قوله: وإلَّا) بأنَّ كان حال الصعود أو الاستواء، "منية" ^(٤).

[١١٦٤] (قوله: حين سقطَ أي: عند إصابة الأرض بلا فصل، "شرح منية" ^(٥)). وكنا قبل السقوط أو في حال السقوط، أمّا لو استقرَّ ثمَّ انتَبَهَ نقضٌ؛ لأنَّه وُجِدَ النوم مضطجعاً، "حلبة" ^(٦).

[١١٦٥] (قوله: به يفتى) كذا في "الخلاصة" ^(٧)، وقيل: إنَّ ارتفعت مقعدته قبل انتباهه نقض وإنَّ لم يسقط، وفي "الحانية" ^(٨) عن شمس الأئمة "الحلواني": ((أنَّه ظاهر [١/٨٠ ق/١] [المنهّب])، وعليه مشى في "نور الإيضاح" ^(٩). قال في "شرح المنية" ^(١٠): ((والأوَّلُ أولى؛ لأنَّه لا يتمُّ الاسترخاء بعد مُزايِلَةِ المقعدة، حيث انتَبَهَ فوراً)).

(١) "المغرب": مادة (عرو).

(٢) "القاموس": مادة (عري) باختصار.

(٣) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/٢٤٥ ق/١ بتصريف.

(٤) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ٤٠٠-١٤١.

(٥) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ٤٠٠-١٤١، وهو قول الإمام.

(٦) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/٢٤٤ ق/١ بتصريف نفاً عن "المحيط" و"التحفة".

(٧) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ق ٧/ب.

(٨) "الحانية": كتاب الطهارة - فصل فيما ينقض الوضوء ١/٤٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "نور الإيضاح": كتاب الطهارة - فصل فيما ينقض الوضوء ص ٦٠٥.

(١٠) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ٤٠٠-١٤١ بتصريف يسير.

كناعسٍ يَفْهَمُ أَكْثَرَ ما قِيلَ عنده والْعَتَّةُ لا يَنْقُضُ.....

[١١٦٦] (قوله: كناعسٍ أي: إذا كان غير متمكّن. وقوله: ((يَفْهَمُ))^(١) عِبَر به في "البحر"^(٢) معرّباً إلى

شروح "الهداية"^(٣)، و عِبَر في "السراج"^(٤) و "الزيلعي"^(٥) و "التاترخانية"^(٦) بـ ((يسمَعُ))، وفي "الخانية"^(٧):

((النعاسُ لا ينقضُ الوضوء، وهو قليلٌ نومٌ لا يشتبهُ عليه أَكْثَرُ ما يقالُ عنده))، قال "الرحمّتي"^(٨): ((ولا ينبغي أنْ يَغْتَرَّ الإنسانُ بنفسه؛ لأنّه ربما يستغرِقُه النومُ ويفُتُّ خلافةً)).

[١١٦٧] (قوله: والْعَتَّةُ هو أَقْهَ تَوْجِبِ الاختلالَ بالعقل، بحيث يصير مختلطَ الكلامِ فاسدَ التدبير، إلّا أنّه

لا يَضْرِبُ ولا يَنْشَتُمُ "بحر"^(٨)).

[١١٦٨] (قوله: لا يَنْقُضُ) قال في "البحر"^(٩) بعد نقله أقوالَ الأصوليين في حكم العتّة: ((وظاهرُ كلامِ

الكلِّ الاتفاقُ على صحّةِ أدائه العبادات، أمّا مَنْ جعله مكلفاً بها فظاهراً، وكنا مَنْ جعله كالصبيِّ العاقل، وقصرَ حوا بصحّةِ عبادات الصبي، فيُفْهَمُ منه أنّ العتّة لا ينقضُ الوضوء)).

(١) في "د" زيادة: ((وما في "الشرنبلالي" عن "النبين"، وذلك حيث قال: والنعاسُ نوعان:

ثَقِيلٌ: وهو حدثٌ في حالة الاضطجاع. وخَفِيفٌ: وهو ليس بحدث فيها، والفصلُ بينهما أنّه إنْ كان يَسْمَعُ ما قيلَ عنده فهو خفيفٌ، وإلّا فهو ثَقِيلٌ. انتهى. وقد حَمَلَ في "البحر" كلامَ الزيلعيّ على قولِ الشيخين السابق، وهو بعيدٌ، لاحتياجِهِ إلى تقديرٍ وتأويلٍ، فيُقدَّرُ لفظُ أَكْثَرُ، ويؤوّلُ السَّماعُ بالفهم، فيكون معنى يَسْمَعُ ما قيلَ عنده: يَفْهَمُ أَكْثَرَ ما قيلَ عنده، فليُتَأَمَّلْ)).

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٤١/١، وهو تعبير أبي علي النراق وأبي علي الرازي كما في "البحر".

(٣) انظر المصنّف: "كتاب الطهارة - مختصر في توقيض الوضوء ٤٤/١"، و"البناية" ٢٢٣/١ نقلاً عن أبي علي النراق وأبي علي الرازي.

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/١٧ ق ١/١٧.

(٥) "نبين الحقائق": كتاب الطهارة ١٠/١.

(٦) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الثاني في بيان ما يوجب الوضوء ١٣٥/١.

(٧) "الخانية": كتاب الطهارة - فصل فيما ينقض الوضوء ٤٢/١ هامش "الفتاوى الهندية".

(٨) "البحر": كتاب الطهارة ٤١/١.

(٩) "البحر": كتاب الطهارة ٤١/١ - ٤٢.

كنوم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهل ينقضُ إغماؤهم وغشيهم؟.....

مطلب: نومُ الأنبياء غيرُ ناقضٍ

[١١٦٩] (قوله: كنوم الأنبياء) قال في "البحر" ^(١): ((صرَّحَ في "القنية" ^(٢): بأنَّه مِن خصوصياته ﷺ، ولذا ورد في "الصحيحين" ^(٣): أَنَّ النبي ﷺ «نام حتى نفخ، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ»؛ لما ورد ^(٤) في حديث آخر: «لَنْ عَيْنِي تَنَامان، وَلَا يَنَام قَلْبِي» ^(٥)، وَلَا يُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا وَرَدَ في "الصحيح" ^(٦)، مِنْ أَنَّهُ ﷺ «نام ليلةَ التعريس حتى طلعت الشمس»؛ لَأَنَّ الْقَلْبَ يَقْطَآنُ يُحْسُ بِالْحَدَثِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْبَدَنِ، وَيَشْعُرُ بِهِ الْقَلْبُ، وَلَيْسَ طُلُوعُ الْفَجْرِ وَالشَّمْسُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا هُوَ مِمَّا يُدْرِكُ بِالْقَلْبِ، وَإِنَّمَا يُدْرِكُ بِالْعَيْنِ وَهِيَ نَائِمَةٌ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي كِتَابِ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ، كَذَا فِي "شرح التهذيب" ^(٧)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٤١/١.

(٢) "القنية": كتاب الطهارة - باب ما ينقض الوضوء في ١/٣.

(٣) أخرجه البخاري (١٣٨) كتاب الوضوء - باب التخفيف في الوضوء، ومسلم (٧٦٣) كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه عن ابن عباس مرفوعاً.

(٤) في "أ": ((وروي)) بدل (لما ورد)، وما أئتناه من "الأصل" و"ب" و"م" هو الموافق لما في "البحر".

(٥) أخرجه البخاري (١١٤٧) كتاب التهجد - باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره، ومسلم (٧٣٨) كتاب صلاة المسافرين -

باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، وأخرجه أبو داود (١٣٤١) كتاب الصلاة - باب

في صلاة الليل، والترمذي (٤٣٩) كتاب الصلاة - باب ما جاء في وصف صلاة النبي ﷺ، وقال: هذا حديث حسن صحيح،

والنسائي (١٦٩٦) كتاب قيام الليل وتطوع النهار.

(٦) أخرجه مسلم (٦٨٠) كتاب المساجد - باب قضاء الصلاة الفائتة عن أبي هريرة ؓ حين عاد النبي ﷺ من خيبر.

والتعريس: نزول المسافرين آخر الليل للنوم والراحة.

(٧) عبارة "البحر": ((كذا في "شرح المهذب"))، وهو الصواب، والعبارة في "المجموع شرح المهذب" بنصها في كتاب

الطهارة - نواقض الوضوء ٢١/٢. و"المجموع" للإمام النووي، "شرح المهذب" لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف،

جمال الدين الشيرازي الفيروزي (ت ٤٧٦هـ). ("كشف الظنون" ١٩١٢/٢، "وفيات الأعيان" ٢٩/١، "طبقات

السبكي" ٢١٥/٤).

ظاهرُ كلام "المبسوط" نعم.....

وأجاب القاضي "عياض" في "الشفاء"^(١) بأجوبةٍ أخرى، منها: ((أنَّ ذلك إخبارٌ عن أغلبِ أحواله، أو أنَّه لا ينام نوماً مستغرقاً ناقضاً للوضوء)).

(١١٧٠) (قوله: ظاهرُ كلام "المبسوط"^(٢): نعم) كذا في "شرح الشيخ إسماعيل"^(٣) عن "شرح الكنز"^(٤) لـ "ابن الشليبي"، قال بعضُ الفضلاء: فيه أنَّ علَّةَ عدمِ النقضِ بنومهم هي حفظُ قلوبهم منه، وهذه العلَّةُ موجودةٌ حالَّةٌ إغمائهم، قال في "المواهب اللدنية"^(٥): ((نبه "السبكي" على أنَّ إغمائهم [١/١٠٨ ق/ب] يخالفُ إغماءَ غيرهم، وإنما هو عن غلبةِ الأوجاعِ للحواسِّ الظاهرةِ دون القلب، وقد ورد^(٦): تمامُ أعينهم لا قلوبهم، فإذا حُفِّظَتْ قلوبهم من النوم الذي هو أخفُّ من الإغماء فمته بالأولى)). اهـ "ابن عبد الرزاق".

وفي "الفهستاني"^(٧): ((لا نقضَ من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام)).

ومقتضاه التعميمُ في كلِّ النواقض، لكنَّ نقلَ "ط"^(٨) عن "شرح الشفاء" لـ "ملا علي القاري"^(٩):

(١) "الشفاء بتعريف حقوق المصطفى": القسم الثالث - الباب الأول - فصل في الكلام على الأحاديث المذكور فيها السهو منه ٨٠٥/٢ - ٨٠٦. وهو للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحْضَبِي السُّنِّي المالكي (ت ٥٤٤هـ). ("كشف الظنون" ١٠٥٢/٢، "وفيات الأعيان" ٤٨٣/٣، "شذرات الذهب" ٢٢٦/٦).

(٢) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب الوضوء والغسل ٨٩/١.

(٣) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/٨٩ ق.

(٤) المسمى "تجريد الفوائد الرقائق": لأحمد بن محمد بن أحمد المعروف بابن الشَّليبي السُّعُودِي المصري (ت ١٠٢١هـ)، في "شرح كتر الحقائق". ولجده أحمد بن يونس المعروف بابن الشَّليبي أيضاً (ت ٩٤٧هـ) حاشية على "تبيين الحقائق" للزليحي شرح "الكنز". ("الكواكب السائرة" ١١٥/٢، "خلاصة الأثر" ٢٨٢/١، "الأعلام" ٢٣٦/١، ٢٧٦، "معجم المؤلفين" ٢٥٠/١).

(٥) "المواهب اللدنية": المقصد الرابع - الفصل الثاني ٦٨١/٢.

(٦) تقدَّم غرضه في ص ٤٧٧.

(٧) عبارة الفهستاني في "جامع الرموز" ٢٣/١: ((ولا نقضاء زمن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يحتاج في هذا الكتاب إلى أن يقال: إنَّ نومهم غيرُ ناقض)).

(٨) "ط": كتاب الطهارة ٨٢/١.

(٩) ٣٥٥/١ من شرح الملا علي بن سلطان محمد، نور الدين الهَرَوِي القاري (ت ١٠١٤هـ) على "الشفاء بتعريف حقوق -

(و) يَنْقُضُهُ (إِغْمَاءٌ) وَمِنْهُ الْعُشْيُ (وَجَنُونٌ).....

((الإجماع على أنه ﷺ في نواقض الوضوء كالأُمَّةَ إِلَّا مَا صَحَّ مِنْ اسْتِثْنَاءِ النُّومِ)) اهـ.
 [١١٧١] (قوله: وَيَنْقُضُهُ إِغْمَاءٌ)^(١) هو - كما في "التحرير"^(٢) - ((آفة في القلب أو الدماغ، تعطل القوى المدركة والمحرّكة عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوباً))، "نهر"^(٣)
 [١١٧٢] (قوله: وَمِنْهُ الْعُشْيُ) بالضمّ والسكون: تعطل القوى للحركة والحساسة لضعف القلب من الجوع أو غيره، "فُهْستاني"^(٤). زاد في "شرح الوهبائية"^(٥): ((يفتح فسكون، وبكسرتين مع تشديد الياء))، وكونه نوعاً من الإغماء موافق لما في "القاموس"^(٦) وحلوى المتكلمين، قال في "النهر"^(٧): ((إِلَّا أَنَّ الْفُقَهَاءَ يَفَرِّقُونَ بَيْنَهُمَا كَالْأَطْبَاءِ)) اهـ. أي: بأنّه إن كان ذلك التعلُّل لضعف القلب واجتماع الرُّوح إليه بسبب يخنقه في داخله فلا يجد منفذاً فهو العُشيّ، وإن امتلاء بطون الدماغ من بلغم فهو الإغماء، ثمّ لما كان سلب الاختيار في الإغماء أشدّ من النوم كان ناقضاً على أيّ هيئة كان بخلاف النوم، "إسماعيل"^(٨)
 [١١٧٣] (قوله: وَالْجَنُونُ)^(٩) صاحبه مسلوب العقل بخلاف الإغماء، فإنّه مغلوب، والإطلاق دالٌّ على أنّ القليل من كلٍّ منهما ناقض؛ لأنّه فوق النوم مضطجعاً، "فُهْستاني"^(١٠).

= المصطفى "لأيّ الفضل عياض بن موسى بن عياض اليَحْصِيْبِي السَّبْئِي (ت ٥٤٤ هـ) ٣٥٥/١". ("كشف الظنون" ١٠٢٥/٢، "وفيات الأعيان" ٤٨٣/٣، "خلاصة الأثر" ١٨٥/٣).
 (١) في "د" زيادة: ((قال في "البحر": الإغماء ضرب من المرض يُضعِفُ القوى ولا يزيلُ الحِجَا - أي: العقل - بل يسترّه بخلاف الجنون، فإنّه يزيله، ولذا لم يعصم النبي ﷺ من الإغماء كالأُمراض، وعَصِمَ من الجنون، وهو كالنوم في قوت الاختيار، وتأمّله فيه فراجعه)).

(٢) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الأوّل - الفصل الرابع - فصل في بيان أحكام عوارض الأهلية ص ٢٧٤..

(٣) "النهر": كتاب الطهارة ق ٩/أ.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ٢٣/١ بتصرف يسير.

(٥) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الطهارة ق ٥/أ بتصرف.

(٦) "القاموس": مادة (عُشْيَ).

(٧) "النهر": كتاب الطهارة ق ٩/أ.

(٨) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/٨٨ ب.

(٩) قوله: ((والجنون)) هكذا بخطه، والذي في الشارح: ((وجنون)) بالتنكير. اهـ مصححه

(١٠) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ٢٣/١.

وَسُكَّرَ) بَأَنَّ^(١) يَدْخُلُ فِي مَشْيِهِ تَمَائِلٌ وَلَوْ بِأَكْلِ الْحَشِيشَةِ.....

[١١٧٤] (قوله: وسكر) هو حالة تعرضُ للإسنان من امتلاء دماغه من الأبخرة المتصاعدة من الخمر ونحوه، فيتعطل معه العقل المميز بين الأمور الحسنة والقيحة، "إسماعيل"^(٢) عن "البرجندي".

[١١٧٥] (قوله: يَدْخُلُ) أي: به، قال في "النهر"^(٣): ((وَاخْتَلَفَ فِي حَلِّهِ هُنَا وَفِي الْأَيْمَانِ وَالْحُلُودِ، فَقَالَ "الإمام": إِنَّهُ سُرُورٌ يُزِيلُ الْعَقْلَ، فَلَا يَعْرِفُ بِهِ السَّمَاءُ مِنَ الْأَرْضِ، وَلَا الطُّوَلُ مِنَ الْعَرْضِ، وَخُوطِبَ زَجْرًا لَهُ، وَقَالَ: بَلْ يَغْلِبُ عَلَيْهِ فِيهِذِي فِي أَكْثَرِ كَلَامِهِ، وَلَا شَكُّ أَنَّ إِذَا وَصَلَ إِلَى هَذِهِ الْحَالَةِ فَقَدْ دَخَلَ فِي مَشْيِهِ اخْتِلَالٌ، وَالتَّقْيِيدُ بِالْأَكْثَرِ يَفِيدُ أَنَّ النِّصْفَ مِنْ كَلَامِهِ لَوْ اسْتَقَامَ لَا يَكُونُ سَكْرَانًا، وَقَدْ رَجَّحُوا قَوْلَهُمَا [١/١٠٩ق] فِي الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ، قَالَ فِي حُلُودِ "الفتح"^(٤): ((وَأَكْثَرُ الْمَشَايِخِ عَلَى قَوْلِهِمَا، وَاخْتَارُوهُ لَلْفَتْوَى، وَفِي نَوَاقِضِ "المجتبى": الصَّحِيحُ قَوْلُهُمَا)) اهـ. أي: فلا يشترطُ في حلهُ أَنْ يَصِلَ إِلَى أَنْ لَا يَعْرِفَ الْأَرْضَ مِنَ السَّمَاءِ.

[١١٧٦] (قوله: ولو بأكل الحشيشة) ذَكَرَهُ فِي "النهر"^(٥) بَحْثًا، وَاسْتَدَلَّ لَهُ، عَمَّا فِي "شرح الوهبائية"^(٦): ((مَنْ أَنَّهُمْ حَكَمُوا بِوُقُوعِ طَلَاغِهِ إِذَا سَكَّرَ مِنْهَا زَجْرًا لَهُ))، قَالَ الشَّيْخُ "إِسْمَاعِيلُ"^(٧): ((وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَ "البرجندي": مَنْ الْخَمْرِ وَنَحْوِهِ شَامِلٌ لَهُ إِذَا تَعَطَّلَ الْعَقْلُ، وَقَوْلُ "البحر"^(٨): بِمَبَاشَرَةِ بَعْضِ الْأَسْبَابِ^(٩))) اهـ.

(١) ((بَأَنَّ)) ليست في "د" و "ط" و "و".

(٢) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/٨٩ق.

(٣) "النهر": كتاب الطهارة ١/٩ق.

(٤) "الفتح": كتاب الحدود - باب حدِّ الشرب ٨٦/٥.

(٥) "النهر": كتاب الطهارة ١/٩ق.

(٦) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١/٣١ق.

(٧) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/٨٩ق.

(٨) "البحر": كتاب الطهارة ١/٤٢ق.

(٩) قوله: ((وقول "البحر": بمباشرة بعض الأسباب)) أي: كذلك، يعني أنه شامل له كقول البرجندي، ففي كلامه

حذف، تأمل. اهـ مصححه

(وقهقهة) هي ما يُسمِعُ جيرانه (بالغ)

(فرع)

المصروع إذا أفاق عليه الوضوء، "تاترخائية"^(١).

[١١٧٧] (قوله) وقهقهة قيل: إنها من الأحداث، وقيل: لا، وإنما وجب الوضوء بها عقوبةً وزجراً، وفائدة الخلاف في مس المصحف، يجوز على الثاني لا الأول كما في "المعراج"، قال في "النهر"^(٢): ((وينبغي أن يظهر أيضاً في كتابة القرآن، وأما حل الطواف بهذا الوضوء ففيه تردد، وإحاق الطواف بالصلاة يؤذن بأنه لا يجوز، فتدبره. ورجح في "البحر"^(٣) القول الثاني بموافقة للقياس؛ لأنها ليست خارجاً نجساً، بل هي صوت كالكلام والبكاء، وموافقة للأحاديث المروية فيها؛ إذ ليس فيها إلا الأمر بإعادة الوضوء والصلاة، ولا يلزم منه كونها حدثاً)) اهـ.

وأيضاً في "النهر"^(٤) بقول "المصنف" وغيره: ((بالغ))، ولو كانت حدثاً لاستوى فيها البالغ وغيره، وبترجيحهم عدم النقض بقهقهة النائم لعدم الجنابة منه كالصبي.

أقول: ثم لا يخفى أن معنى القول الثاني بطلان الوضوء بالقهقهة في حق الصلاة زجراً كبطلان الإرث بالقتل وإن لم يطل في حق غيرها لعدم الحدث، وليس معناه أن الوضوء لم يطل، وإنما أمر بإعادته زجراً حتى يرد أنه يلزمه أنه لو صلى به صححت الصلاة مع الحرمة ووجوب الإعلاء، فيكون مخالفاً لأصل المنه، فافهم.

[١١٧٨] (قوله) هي ما يُسمِعُ جيرانه قال في "البحر"^(٥): ((هي في اللغة معروفة، وهي أن يقول: قه قه، واصطلاحاً: ما يكون مسموعاً له وجيرانه، بدت أسنانه أو لا)) اهـ.

وفي "النية"^(٦): ((وحد القهقهة قال بعضهم: ما يُظهرُ القاف والهاء، ويكون مسموعاً له وجيرانه،

(١) "التاترخائية": كتاب الطهارة - الفصل الثاني فيما يوجب الوضوء ١٣٧/١ نقلاً عن "الحجة".

(٢) "النهر": كتاب الطهارة - ق ٩/أ.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٤٢/١ بتصريف.

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ٩/ب.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٤٢/١.

(٦) انظر "شرح النية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ٤٣٣-١.

ولو امرأة سهواً (يقظان) فلا يبطل وضوء صبيٍّ ونائمٍ بل صلاتهما.....

وقال بعضهم: إذا بدت نواجزه ومنعه من القراءة)) اهـ.

لكن قال في "الحلية"^(١): ((لم أقف على التصريح باشتراط إظهار القاف والهاء لأحد، بل الذي توارد عليه كثير من المشايخ كصاحب "المحيط" و"الهداية"^(٢) و"الكافي"^(٣) [١/١٠٩ق/ب] وغيرهم: ما يكون مسموعاً له ولجيرانه، وظاهره التوسع في إطلاق القهقهة على ما له صوت وإن عري عن ظهور القاف والهاء أو أحدهما)) اهـ.

واحتز به عن الضحك، وهو لغة أعم من القهقهة، واصطلاحاً: ما كان مسموعاً له فقط، فلا يقض الوضوء، بل يبطل الصلاة، وعن التيسم، وهو: ما لا صوت فيه أصلاً، بل تبدو أسنانه فقط، فلا يبطلهما، ونماؤه في "البحر"^(٤). ولم أر من قلر الجواز بشيء.

ومقتضى تعريف الضحك، بما كان مسموعاً له فقط أن القهقهة ما يسمعها غيره من أهل مجلسه، فهم جيرانه لا خصوص من عن يمينه أو عن يساره؛ لأن كل ما كان مسموعاً له يسمعه من عن يمينه أو يساره، تأمل. [١١٧٩] (قوله: ولو امرأة) لأن النساء شقائق الرجال في التكليف، "ط"^(٥). ولا يرد أن قوله: ((بالغي)) صفة للمذكر؛ لأنه يقال: جارية بالغ كما في "القاموس"^(٦).

[١١٨٠] (قوله: سهواً) أي: ولو سهواً، فهو من مدخول المبالغة، وكذا النسيان، وذكر في "العراج" فيهما روايتين، ورجح في "البحر"^(٧) رواية القرض، وبها جزم "الزيلعي"^(٨) في النسيان، ولم يذكر السهو، فافهم.

(١) "الحلية": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/٢٤٨ باختصار.

(٢) "الهداية": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ١/١٥٠.

(٣) "كافي النسخي": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ١/٦ق/أ.

(٤) انظر "البحر": كتاب الطهارة ١/٤٤٠.

(٥) "ط": كتاب الطهارة ١/٨٣.

(٦) "القاموس": مادة (بلغ).

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ١/٤٢٣ - ٤٣.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الطهارة ١/١١١.

به يُفْتَى (يُصَلِّي) ولو حكماً كالבאני (بطهارة صغرى) ولو تيمماً (مستقلة) فلا يبطل وضوء في ضمن الغسل، لكن رجح في "الخاتية"^(١) و"الفتح" و"النهر" النقض عقوبة له،

[١١٨١] (قوله: به يُفْتَى) لما قدمناه^(٢) من أن النقض للزجر والعقوبة، والصبي والنائم ليسا من أهلها، وصرحوا بأن الفقهة كلاماً، ففسد صلاتهما، وثم أقوال آخر صحح بعضها مبسوطاً في "البحر"^(٣).

[١١٨٢] (قوله: كالבאני) أي: من سبقة الحدث في الصلاة، فأراد أن يني على صلاته، ففقهه في الطريق بعد الوضوء ينتقض وضوءه، وهو إحدى روايتين، وبه جزم "الزيلعي"^(٤)، قال في "البحر"^(٥): ((قيل: وهو الأحوط، ولا نزاع في بطلان صلاته)) اهـ.

[١١٨٣] (قوله: مستقلة) تصريح بمفهوم قوله: ((صغرى))، فإنه يفهم أنه لو كان يصلي بطهارة كبرى - وهي الغسل - لا ينتقض الوضوء الذي في ضمنها، فكان الأخصر حنفة، إلا أن يقال: احتزب ((صغرى)) عن نفس طهارة الغسل، فلا يلزمه إعادته. وب((مستقلة)) عن الصغرى التي في ضمنه. فتأمل.

[١١٨٤] (قوله: و"الفتح" و"النهر") لأنه ذكر في "الفتح"^(٦) عن "المحيط": ((أنه الصحيح))، وغيره عن مقابله بـ ((قيل))، وفي "النهر"^(٧) ذكر: ((أنه الذي رجحه المتأخرون))، وحيث لم يتعقبه مع اقتضاره عليه وجزمه به اقتضى ترجيحه له، ولذا لم يعز ترجيحه إلى "البحر" لكونه ذكر القولين، حيث قال^(٨): ((على قول عامة المشايخ لا تنقض، [١/١١٠ ق] وصحح المتأخرون ك"قاضي خان"^(٩) النقض مع اتفاقهم على بطلان صلاته)) اهـ.

[١١٨٥] (قوله: عقوبة له) لإساءته في حال مناجاته لربه تعالى.

(١) "الخاتية": كتاب الطهارة - فصل فيما يجوز له التيمم ٦١/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) المقالة [١١٧٧] قوله: ((وفقهة)).

(٣) انظر "البحر": كتاب الطهارة ٤٢/١ وما بعدها.

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ١١/١.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٤٣/١.

(٦) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ٤٧/١.

(٧) "النهر": كتاب الطهارة ق ١/٩.

(٨) "البحر": كتاب الطهارة ٤٣/١ بتصرف يسير معزياً إلى "المضمرات".

(٩) "الخاتية": كتاب الطهارة - فصل فيما يجوز له التيمم ٦١/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

وعليه الجمهور كما في "الذخائر الأشرقية"^(١) (صلاة كاملة) ولو عند السلام عمداً فإنها تبطل الوضوء لا الصلاة خلافاً لـ "زفر" كما حرره في "الشرنبلالية"، ولو قهقهة إمامه، أو أحدث عمداً،.....

[١١٨٦] (قوله: وعليه الجمهور) أي: من المتأخرين كما علمت.

[١١٨٧] (قوله: كاملة) أي: ذات ركوع وسجود أو ما يقوم مقامهما من الإيماء لعذر أو راكباً يومئ بالنفل أو بالفرض حيث يجوز، فلا تنقض في صلاة جنازة وسجدة تلاوة - أي: خارج الصلاة - لكن يطلان، ولا لو كان راكباً يومئ بالتطوع في المصر أو القرية لعدم جواز الصلاة عنده خلافاً لـ "الثاني"، "بحر"^(٢).

[١١٨٨] (قوله: ولو عند السلام) أي: قبله وبعد التشهد، "درر"^(٣). وكذا لو في سجود السهو، "بحر"^(٤) عن "المحيط".

[١١٨٩] (قوله: عمداً) أي: ولو كانت القهقهة عمداً، وفيه ردٌ على صاحب "الدرر"^(٥) حيث قال: ((إلا أن يتعمد))، وسيأتي^(٦) في باب الحدث في الصلاة التصريح بفساد الوضوء بالقهقهة عمداً بعد القعود قدر التشهد لوجودها في حرمة الصلاة.

[١١٩٠] (قوله: لا الصلاة) لأنه لم يبق من فرائضها شيء، وترك السلام لا يضر في الصحة، "إمداد"^(٧).

[١١٩١] (قوله: خلافاً لـ "زفر") حيث قال: لا تبطل الوضوء كالصلاة، "شرنبلالية"^(٨).

[١١٩٢] (قوله: ولو قهقهة إمامه إلخ) أي: بعد القعود قدر التشهد.

(١) "الذخائر الأشرقية": كتاب الطهارة ص ٢٩.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٤٣/١ بتصرف.

(٣) "الدرر": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ١٥/١.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٤٣/١.

(٥) "الدرر": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ١٥/١.

(٦) المقولة [٥١٥٨].

(٧) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ق ٣٧/أ.

(٨) "الشرنبلالية": كتاب الطهارة ١٥/١ بتصرف (هامش "الدرر والغرر").

الامتحان: ولو نسي الباني المسح، فقهقه قبل قيامه للصلاة انتقض لا بعده لبطانها بالقيام إليها (ومباشرة فاحشة) بتماس الفرجين ولو بين المرأتين والرجلين.....

أقول: وما في "الفتح" صححه في "الحاشية"^(١) أيضاً.

[١١٩٨] (قوله: الامتحان) أي: اختبار ذهن الطالب.

[١١٩٩] (قوله: المسح) أي: مسح الخف أو الرأس أو الجبيرة، قال "ط"^(٢): ((وكذا لو نسي

غسل بعض أعضائه؛ إذ المسح ليس قيداً على ما يظهر)).

[١٢٠٠] (قوله: قبل قيامه للصلاة) أي: قبل شروعه فيها كأن فقهقه حال رجوعه.

[١٢٠١] (قوله: انتقض) لأنه في الصلاة حكماً، وهذا على ما جزم به "الزيلعي"^(٣) من إحدى

الروايتين من انتقاض طهارة الباني لو فقهقه في الطريق كما قدمناه^(٤).

[١٢٠٢] (قوله: لا بعده) أي: لا ينتقض لو فقهقه بعد قيامه لها، أي: شروعه فيها؛ لأنه لمّا شرع

فيها وهو ذاكر أنه لم يمسح فقد بطلت صلاته، فتكون فقهقته بعده خارج الصلاة، فلا تنقض.

ووجه الامتحان فيها أنه يقال: أي فقهقه تنقض الوضوء قبل الشروع في الصلاة حقيقة لا بعده؟

[١٢٠٣] (قوله: ومباشرة) مأخوذة من البشرة، وهي ظاهر الجلد.

[١٢٠٤] (قوله: فاحشة) المراد بالفحش الظهور، لا الذي نهى عنه الشارع؛ إذ قد تكون بين

الرجل وامراته، أو المعنى: فاحشة أن لو كانت مع الأجنبية، أو باعتبار أغلب صورها؛ لأنها تكون

بين المرأتين والرجلين، والرجل والغلام، ثم هي من الناقض الحكمي، "ط"^(٥).

[١٢٠٥] (قوله: بتماس الفرجين) أي: من غير حائل من جهة القبلى أو الدبر، "شرح المنية"^(٦).

(١) "الحاشية": كتاب الطهارة - فصل فيما ينقض الوضوء ٣٩/١ (هامش الفتاوى الهندية).

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٨٤/١.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ١١/١.

(٤) المقولة [١١٨٢] قوله: ((كالباني)).

(٥) "ط": كتاب الطهارة ٨٤/١.

(٦) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٤٣-.

مع الانتشار.....

ثمَّ المنقولُ أنَّ ظاهر الرواية عدمُ اشتراطه، وفي "الينابيع": ((روى "الحسن" اشتراطَ التماسٍ، وهو أظهر، وصحَّحه "الإسبيجاني"^(١)، وفي "الزليعي"^(٢): أنه الظاهر)) اهـ. أي: من جهة الدراية لا الرواية، أفاده في "البحر"^(٣).

ويشترط أن يكون تماسُ الفرَّجين من شخصين مشتهين بدليل ما سيذكره^(٤) "الشارح" في الغُسل: ((أنه لا يجبُ الغُسل بوطء صغيرة غير مشتهية، ولا يتنقضُ الوضوءُ إلخ))، تأمل.

[١٢٠٦] (قوله: مع الانتشار) هذا في حقِّ نقض وضوئه لا وضوئها، فإنه لا يشترطُ في نقضه انتشارُ آلة الرَّجُل، "قنية"^(٥).

(١) "الإسبيجاني": نسبةٌ لعدة أعلام في المذهب، أشهرهم ثلاثة:

- ١- أبو نصر أحمد بن منصور القاضي الإسبيجاني المتوفى في حدود ٤٨٠هـ (الجمواهر المضية ٣٣٥/١، "الفوائد البهية" ص ٤٢-).
- ٢- أبو المعالي محمد بن أحمد بن يوسف المرغيناني الإسبيجاني المتوفى في أواخر القرن السادس الهجري. ("تاج التراجم" ص ٢١٠-، "الفوائد البهية" ص ١٥٨-).
- ٣- علي بن محمد بن إسماعيل، بهاء الدين شيخ الإسلام الإسبيجاني السمرقندي المتوفى ٥٣٥هـ. ("الجمواهر المضية" ٥٩١/٢، "الفوائد البهية" ص ١٢٤-).

وتقول ابن عابدين عن الإسبيجاني - بعد الاستقراء والتبصير - هي من "شرح مختصر الطحاوي"، ولهؤلاء الثلاثة شرح على "مختصر الطحاوي"، والذي يرجع لدينا أنَّ المقصود من الإسبيجاني عند الإطلاق هو القاضي أبو النصر، لما ورد في "الحاشية" ٤٥٠/٣: ((أنَّ الذي مشى عليه الإسبيجاني في "الجامع الصغير" و"شرح الطحاوي" ٥٠٠))، والإسبيجاني الذي شَرَحَ "الجامع الصغير" هو القاضي أبو النصر لا غير.

على أننا رجعنا إلى شرح أبي المعالي الإسبيجاني على "مختصر الطحاوي" (مخطوط) وإلى شرح بهاء الدين شيخ الإسلام على "مختصر الطحاوي" (مخطوط) في مكتبة الأسد فلم نجد فيهما كثيراً من قول ابن عابدين، وعثرنا على الجزء اليسير منها فقط، الأمر الذي رجَّح لدينا أنَّ المقصود شرح القاضي أبي النصر والله أعلم. وما يجدر ذكره أنَّ بعض النقول التي عثرنا عليها في الشرحين المذكورين متفق بجزئيهما، ولعله من باب اتفاق عبارات الفقهاء، والله ولي التوفيق.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ١٢/١.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٤٤/١.

(٤) "در" ص ٥٥٣.

(٥) "القنية": كتاب الطهارة - باب ما ينقض الوضوء ق ٣/١.

(للجانبيين) المباشر والمباشر ولو بلا بَلَلٍ على المعتمد.

(لا) ينقضُهُ (مسُّ ذَكَرٍ).....

وفي "الشرنبلالية"^(١): ((زاد "الكمال"^(٢)) في تفسيرها المعانقة، وتبعه صاحب "البرهان"، فقال: وهي: أن يتجردا معاً متعانقين متماسكي الفرجين)).

[١٢٠٧] (قوله: للجانبيين) فينتقض وضوء المرأة، وما في "الحلية"^(٣) حيث قال: ((إني لم أقف عليه إلا [١/١١١/ق] في "المنية"^(٤)، وفيه تأمل)) ردّه في "البحر"^(٥) و"النهر"^(٦).

[١٢٠٨] (قوله: على المعتمد) وهو قولهما؛ لأنها لا تخلو عن خروج مذّي غالباً، وهو كالتحقق في مقام وجوب الاحتياط إقامة للسبب الظاهر مقام الأمر الباطن، وقال "محمد": لا تنقض ما لم يظهر شيء، وصحّحه في "الحقائق"^(٧)، وردّه في "البحر"^(٨) و"النهر"^(٩). بما نقله في "الحلية"^(١٠) عن "التحفة"^(١١): ((من أن الصحيح قولهما، وهو المذكور في المتن)).

(قوله: إلا في "المنية") عبارة "البحر" و"الحلية": ((إلا في "القنية") بدل "المنية").

(١) "الشرنبلالية": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ١/١٦ (هامش "الدور والغر").

(٢) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ٤٨/١.

(٣) "الحلية": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/٢٤٩ ب.

(٤) كذا في النسخ جميعها، والذي في "الحلية" و"البحر" و"النهر": ((القنية)). والمسألة في "القنية": كتاب الطهارة - باب ما ينقض الوضوء ٣/٤، ولم تجدها في "المنية".

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٤٥/١.

(٦) "النهر": كتاب الطهارة ٩/ب.

(٧) "حقائق المنظومة": باب فتاوى العالم الرباني محمد بن الحسن الشيباني ق ١٥٧/ب، وهو لأبي المحامد محمود بن محمد بن داود اللؤلؤي البحاري الأفسنجي، وقيل: الإقنجي (ت ٦٧١هـ) شرح "منظومة الخلافات" لأبي حفص عمر بن محمد، نجم الدين النسفي (ت ٥٣٧هـ). ("كشف الظنون" ١٨٦٧/٢-١٨٦٨، "الجمواهر المضية" ٢/٦٥٧، ٤٤٩/٣، "الأعلام" ١٨٢/٧).

(٨) "البحر": كتاب الطهارة ٤٥/١.

(٩) "النهر": كتاب الطهارة ٩/ب.

(١٠) "الحلية": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/٢٤٩ ب.

(١١) "تحفة الفقهاء": كتاب الطهارة ١/٢٢.

لَكِنْ يَغْسِلُ يَدَهُ نَدْبًا (وَامْرَأَةً) وَأَمْرَدًا.....

قلت: لكن في "الحلبة"^(١) قال بعدما نَقَلَ تصحيح قولهما: ((ولقائل أن يقول: الأظهر وجه "محمّد"، فقوله أوجه ما لم يثبت دليلٌ سمعيٌّ يفيد ما قالاه)) اهـ.
وفي "شرح الشيخ إسماعيل"^(٢) عن "شرح البرجندي": ((وأكثر الكتب متظافرة على أن الصحيح المفتى به قول "محمّد"، وعدم ذكر صاحب "الهداية" لها في النواقض يُشعرُ باختياره)) اهـ تأمل.
[١٢٠٩] (قوله: لكن يغسل يده ندباً) لحديث: ((من مس ذكره فليتوضأ))^(٣)، أي: ليغسل يده جمعاً بينه وبين قوله ﷺ: «هل هو إلا بضعة منك» حين سئل عن الرجل يمس ذكره بعدما يتوضأ، وفي رواية: ((في الصلاة))، أخرجه الطحاوي^(٤) و"أصحاب السنن" إلا "ابن ماجه"، وصححه "ابن حبان"، وقال "الترمذي"^(٥): ((إنه أحسن شيء يروى في هذا الباب وأصح)).
ويشهد له ما أخرجه الطحاوي^(٥) عن "مصعب بن سعد" قال: ((كنت آخذاً على أبي المصحب، فاحتككت فأصبت فرجي، فقال: أصبت فرجك؟ قلت: نعم، فقال: قم فاغسل يدك))، وقد ورد تفسير الوضوء بمثله في الوضوء مما مسته النار، وثمائه في "الحلبة"^(٦) و"البحر"^(٧).

(قوله: في الوضوء مما مسته النار) أي: الوضوء من أكل ما مسته النار، والمراد غسل اليدين.

(١) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/٢٤٩ق/ب.

(٢) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/٩٣ق/ب.

(٣) أخرجه أبو داود (١٨١) كتاب الطهارة - باب الوضوء من مس الذكر، والترمذي (٨٢) كتاب الطهارة - باب الوضوء من مس الذكر، وقال: هذا حديث حسن صحيح. والنسائي ٢١٦/١ كتاب الغسل - باب الوضوء من مس الذكر، وابن ماجه (٤٧٩) كتاب الطهارة - باب الوضوء من مس الذكر، عن يسرة بنت صفوان مرفوعاً.

(٤) أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار": ١/٧٦ كتاب الطهارة - باب مس الفرج هل يجب فيه الوضوء، وأخرجه أبو داود (١٨٢) كتاب الطهارة - باب الرخصة في ذلك (عدم الوضوء من مس الذكر)، والترمذي (٨٥) كتاب الطهارة - باب ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر، والنسائي ١٠١/١ كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من ذلك (مس الذكر)، وابن حبان في "صحيحه": (١١٩) و(١٢٠) كتاب الطهارة - باب نواقض الوضوء.

(٥) "شرح معاني الآثار": ١/٧٧ كتاب الطهارة - باب مس الفرج هل يجب فيه الوضوء أم لا؟

(٦) انظر "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/٢٥٠ق/أ.

(٧) انظر "البحر": كتاب الطهارة ١/٤٥-٤٦.

لكنَّ يُندَبُ للخروج من الخلاف لا سِيَّما للإمام، لكن بشرطٍ عدم لزوم ارتكابٍ مكروهٍ مذهبه، (كما) لا ينقضُ (لو خرجَ من أذنه) ونحوها كعينه وثديه (قيحٌ) ونحوه.....

أقول: ومُفاده استحبابُ غسلِ اليَدِ مطلقاً كما هو مُفاد إطلاق "المبسوط" ^(١) خلافاً لما استفادَهُ في "البحر" ^(٢) من عبارة "البدائع" ^(٣) من تقييده: ((وما إذا كان مستنجياً بالحجر)) كما أوضحَهُ في "النهر" ^(٤).
 (قوله: لكنَّ يُندَبُ إلخ) قال في "النهر" ^(٥): ((إلا أنَّ مراتبِ النَّدب تختلفُ بحسبِ قوَّةِ دليلِ المخالفِ وضعفه)).

مطلبٌ في ندبِ مراعاةِ الخلافِ إذا لم يرتكبْ مكروهَ مذهبه

[١٢١١] (قوله: لكنَّ بشرطٍ) استدراكٌ على ما فهمَ من الكلام من أنَّ الإمام يراعي مذهبَ مَنْ يقتدي به سواءً كان في هذه المسألة أو في غيرها، وإلاَّ فالمرعاةُ في المذكور هنا ليس فيها ارتكابُ مكروهٍ مذهبه. اهـ "ح" ^(٦).

بقي: هل المرادُ بالكراهة هنا ما يعمُّ التزهيَّة؟ توقَّفَ فيه "ط" ^(٧)، والظاهرُ نعم كالنَّعْلِيسِ في [١/١١١ ب] صلاةِ الفجر، فإنَّه السَّنَةُ عند "الشافعي" مع أنَّ الأفضَلَ عندنا الإسْفَارُ، فلا يندبُ مراعاةِ الخلافِ فيه، وكصومِ يومِ الشُّكِّ، فإنَّه الأفضَلَ عندنا، وعند "الشافعي" حرامٌ، ولم أرَ مَنْ قال: يندبُ عدمُ صومه مراعاةً للخلاف، وكالاتِّعْماءِ وجلسَةِ الاستراحة، السَّنَةُ عندنا تركُهما، ولو فعَلَهُما لا بأسٌ كما سيأتي في محلِّه ^(٨)، فيكرهُ فعلُهما تزيهاً مع أنَّهما سَتَانِ عند "الشافعي".

(١) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب الوضوء والغسل ٦٧/١.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٤٧/١.

(٣) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في آداب الوضوء ٣٠/١.

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ٩/ب.

(٥) "النهر": كتاب الطهارة ق ٩/ب.

(٦) "ح": كتاب الطهارة ق ١٠/ب.

(٧) "ط": كتاب الطهارة ٨٥/١.

(٨) المقولة [٤٣٢٧] قوله: ((بلا اعتماد)).

كصديده وماء سرّة وعين^(١) (لا بوجع، وإن) خرّج (به) أي: بوجع (نقض) لأنّه دليلُ الجرح، فدمع من بعينه رمداً.....

[١٢١٢] (قوله: وصديده)^(٢) في "المغرب"^(٣): ((صديده الجرح: ماؤه الرقيق المختلط بالدم)).

[١٢١٣] (قوله: وعين) أي: وماء عين، وهو الدمع وقت الرمد، وفي بعض النسخ: ((وغيره))

بدل ((وعين))، أي: غير ماء السرّة كماء نقطة وجرح.

[١٢١٤] (قوله: لا بوجع) تقييد لعدم النقص بخروج ذلك، وعدم النقص هو ما مشى عليه في

"الدرر"^(٤) و"الجوهرة"^(٥) و"الزليعي"^(٦) معزياً لـ "الحلواني"، قال في "البحر"^(٧): ((وفيه نظر، بل الظاهر إذا كان الخارج قيحاً أو صديداً للنقض، سواء كان مع وجع أو بولونه؛ لأنهما لا يخرجان إلا عن علّة،

(قوله: كماء نقطة) في "القاموس": ((النقطة - ويكسر وكفرحة - الجدري والبثرة، والبشر: الكثير،

والقليل، وخراج صغير)) اهـ.

(قوله: وفيه نظر، بل الظاهر إلخ) هذا بحث لا يعارض النص، فاللزم التعويل عليه وإن لم يظهر وجهه،

ويمكن أن يوجه بأن القبح مثلاً وإن كان خروجه لا يكون إلا عن علّة إلا أنه لا يدل على وجودها حال بروزه خارج الأذن، بل يحتمل أنها وجدت ثم برئت بعدما انفصل الدم عنها داخل الأذن، ثم خرّج لظاها، وهذا غير كافٍ للنقض، فلا يحكم به مع الشك، بخلاف ما إذا كان مع الوجع، فإنه دليل على تحقق العلّة حال خروجه لظاهر الأذن، فالمدار في النقص على العلّة المشاهدة أو على ما يدل عليها من الوجع، وما هنا يصلح مقيداً لإطلاق ما في المتون والشروح، تأمل.

(١) في "و": ((وغيره)) بدل ((وعين)).

(٢) قوله: ((وصديده)) هكذا بخطه، والذي في نسخ الشارح: ((كصديده)) بكاف التشبيه. اهـ مصححه

(٣) "المغرب": مادة ((صدد)).

(٤) "الدرر": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ١٦/١.

(٥) "الجوهرة النيرة": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ٩/١.

(٦) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ٨/١.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ٣٤/١.

أو عَمَشٌ ناقضٌ، فإن استمرَّ صار ذا عذرٍ.....

نعم هذا التفصيل حسنٌ فيما إذا كان الخارجُ ماءً ليس غيرٍ)) اهـ.
وأقرُّه في "الشرنبلالية"^(١)، وأيدهُ بعبارة "الفتح"^(٢): ((الجرحُ والنفطة وماءُ الشدي والسُرَّة والأذن إذا كان لعلَّةٍ سواءً على الأصحِّ)) اهـ.
فالضَّمير في ((كان)) للماء فقط، فهو مؤنَّثٌ لكلام "البحر"، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الوجعَ غيرُ قيدٍ، بل وجودُ العَلَّةِ كافٍ.

وما بحثه في "البحر" مأخوذاً من "الحلبة"^(٣)، واعترضه في "النهر"^(٤) بقوله: ((لَمْ لا يجوز أن يكون القيحُ الخارجُ من الأذن عن جرحٍ برٍّ، وعلامته عدمُ التألم؟ فالحصرُ ممنوعٌ)) اهـ.
أي: الحصرُ بقوله: ((لا يخرجان إلَّا عن عِلَّةٍ))، وأنت خيرٌ بأنَّ الخروجَ دليلُ العِلَّةِ ولو بلا ألم، وإنما الألمُ شرطٌ للماء فقط، فإنَّه لا يُعلمُ كونُ الماء الخارجِ من الأذن أو العين أو نحوهما دماً متغيِّراً إلَّا بالعلَّة، والألمُ دليلها بخلاف نحو الدَّم والقيح، ولذا أطلقوا في الخارجِ من غير السَّيْلين كالدَّم والقيح والصدید أنَّه ينقضُ الوضوء، ولم يشترطوا سوى التَّجاوزِ إلى موضعٍ يلحقُه حكمُ التطهير، ولم يَقيدوه في المتون ولا في الشروح بالألم ولا بالعلَّة، فالتقييدُ بذلك في الخارجِ من الأذن مُشكِلاً لمخالفته لإطلاقهم.
[١٢١٥] (قوله: وعمشٌ) هو ضعفُ الرؤية مع سيلانِ الدمعِ في أكثر الأوقات، [١/١١٢ ق/١] "درر"^(٥) و"قاموس"^(٦).

[١٢١٦] (قوله: ناقضٌ إلخ) قال في "المنية"^(٧): ((وعن "محمَّدٍ": إذا كان في عينه رمذٌ، وتسيلُ

(١) "الشرنبلالية": كتاب الطهارة ١/١٦ هامش "الدرر والغرر".

(٢) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ٣٤/١.

(٣) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/٢٣٧ ق/١.

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ٨/٨.

(٥) "الدرر": كتاب الطهارة - نواقض الوضوء ١/١٦.

(٦) "القاموس": مادة ((عمش)).

(٧) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٣٣..

الدموع منها أمره بالوضوء لوقت كل صلاة؛ لأنني أخاف أن يكون ما يسيل منها صديداً، فيكون صاحب العذر)) اهـ.

قال في "الفتح"^(١): ((وهذا التعليل يقتضي أنه أمر استحباب، فإن الشك والاحتمال لا يوجب الحكم باليقين، إذ اليقين لا يزول بالشك، نعم إذا علم بإخبار الأطباء أو بعلاجات تغلب ظن المتبلى يجب)) اهـ.

قال في "الحلبه"^(٢): ((ويشهد له قول "الزاهدي" عقب هذه المسألة: وعن "هشام" في "جامعه"^(٣): إن كان قيحاً فكالاستحاضة، وإلا فكالصحيح)) اهـ. ثم قال في "الحلبه"^(٤): ((وعلى هذا ينبغي أن يحمل على ما إذا كان الخارج من العين متغيراً)) اهـ.

أقول: الظاهر أن ما استشهد به رواية أخرى لا يمكن حمل ما مر^(٥) عليها بدليل قول "محمد": لأنني أخاف أن يكون صديداً؛ لأنه إذا كان متغيراً يكون صديداً أو قيحاً، فلا يناسبه التعليل بالخوف، وقد استدرك في "البحر"^(٦) على ما في "الفتح"^(٧) بقوله: ((لكن صرح في "السراج"^(٨):

(قوله: قال في "الفتح": وهذا التعليل يقتضي أنه أمر استحباب إلخ) أي: في مسائل المعذور، وعبارته هنا تفيد الجزم بالنقض، ونصها: ((قالوا: من رمدت عينه وسال منهما الماء وجب عليه الوضوء، فإن استمر فلو قس كل صلاة)) اهـ. قال في "النهر": ((وهذا الاحتمال راجع للمرض)).

(١) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في الاستحاضة ١/١٦٤.

(٢) "الحلبه": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/ق ٢٣٧/أ.

(٣) هشام بن عبيد الله - وقيل: عبد الله - الرازي (ت ٢٢١هـ، وقيل: ٢٠١) كان تلميذاً لأبي يوسف ومحمد، له كتاب "النوادر" و"صلاة الأثر". "الجواهر المضية" ٣/٥٦٩، "الفوائد البهية" ٣٢٣-٢٢٢، "الأعلام" ٨/٨٧، ولم تذكر له كتب التراجم كتاباً مسمى بـ"الجامع"، ولعل المقصود بـ"جامع هشام" كتابه "النوادر"، ويؤيده ما في "الحلبه": ((كنا ذكره بنحوه عنه هشام في نوادره... وما يشهد لهذا ما في شرح الزاهدي عقب هذه المسألة: وعن هشام في "جامعه")) اهـ. والله تعالى أعلم.

(٤) "الحلبه": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/ق ٢٣٧/أ.

(٥) في هذه المقالة.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ١/٢٢٧.

(٧) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في الاستحاضة ١/١٦٤.

(٨) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة - باب الحيض ١/ق ٨٨/أ.

"يجتنبى". والناسُ عنه غافلون.

(كما) ينقضُ (لو حشا إحليله بقطنه وإبتل الطرف الظاهر) هذا لو القطنه عاليه أو محاذيه لرأس الإحليل، وإن متسفلة عنه لا ينقضُ، وكذا الحكم في الدبر.....

بأنه صاحبُ عذر، فكان الأمرُ للإيجاب)) اهـ. ويشهد له قول "المجتبى": ((ينقضُ وضوءه)).
[١٢١٧] (قوله: "يجتنبى") عبارته: ((الدَّمُ والقَيْحُ والصَّديد وماءُ الجرحِ والنَّفْطَةُ وماءُ البَثْرَةِ والتَّدي والعَيْنِ والأذنُ لَعْلَةً سِوَاءَ عَلَى الْأَصْحَى، وَقَوْلُهُمْ: وَالْعَيْنِ وَالْأُذُنُ لَعْلَةٌ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ رَمَدَتْ عَيْنُهُ، فَسَالَ مِنْهَا مَاءٌ بِسَبَبِ الرَّمَدِ يَنْقُضُ وَضُوءَهُ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةُ النَّاسِ عَنْهَا غَافِلُونَ)) اهـ.
وظَاهِرُهُ: أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْخُرُوجِ لَعْلَةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ وَجَعٌ، تَأَمَّلْ.

وفي "الخاتية"^(١): ((الغَرْبُ فِي الْعَيْنِ بِمَنْزِلَةِ الْجِرْحِ فِيمَا يَسِيلُ مِنْهُ، فَهُوَ نَجَسٌ))، قَالَ فِي "الْمَغْرِبِ"^(٢): ((وَالْغَرْبُ: عَرَقٌ فِي مَجْرَى الدَّمْعِ، يُسْقَى فَلَا يَنْقَطِعُ مِثْلَ الْبَاسُورِ، وَعَنْ "الْأَصْمَعِيِّ": بَعَيْنُهُ غَرَبَ: إِذَا كَانَتْ تَسِيلُ وَلَا تَنْقَطِعُ دُمُوعُهَا، وَالْغَرْبُ بِالتَّحْرِيكِ: وَرَمَّ فِي الْمَاقِي، وَعَلَى ذَلِكَ صَحَّ التَّحْرِيكُ وَالتَّسْكِينُ فِي الْغَرْبِ)) اهـ.

أقول: وقد سئلتُ عَمَّنْ رَمَدَ وَسَالَ دَمْعُهُ، ثُمَّ اسْتَمَرَ سَائِلًا بَعْدَ زَوَالِ الرَّمَدِ، وَصَارَ يَخْرُجُ بِلَا وَجَعٍ. فَأَجَبْتُ بِالنَّقْضِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ^(٣)؛ لِأَنَّ غُرُوضَهُ مَعَ الرَّمَدِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَعْلَةٌ وَإِنْ [١/١٢٢ ب] كَانَ الْآنَ بِلَا رَمَدٍ وَلَا وَجَعٍ خِلَافًا لظَاهِرِ كَلَامِ "الشَّارِحِ"، فَتَدَبَّرْ.
[١٢١٨] (قوله: إحليله) بكسر الهمزة: مجرى البول من الذكر، "بحر"^(٤).

[١٢١٩] (قوله: هذا) أي: النقص بما ذكر، ومراده بيان المراد من الطَّرف الظاهر بأنه ما كان عاليًا عن رأس الإحليل أو مساويًا له، أي: ما كان خارجاً من رأسه زائداً عليه أو محاذياً لرأسه لتحقيق خروج النجس بابتلاله، بخلاف ما إذا ابتل الطرف وكان مُتَسَفِّلاً عن رأس الإحليل -أي: غائباً فيه

(١) "الخاتية": كتاب الطهارة - فصل فيما ينقض الوضوء ٣٧/١ بتصرف (هامش الفتاوى الهندية).

(٢) "المغرب": مادة ((غرب)) بتصرف.

(٣) في هذه المقولة.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٣١/١.

والفرج الداخل (وإن ابتلَّ) الطرف (الداخل) لا ينقض، ولو سقطت فإن رطبة انتقض،
والألا، وكذا لو أدخل إصبعه في دبره ولم يغيبها،.....

لم يحاذيه، ولم يغل فوقه - فإن ابتلله غير ناقض؛ إذ لم يوجد خروج، فهو كابتلال الطرف الآخر
الذي في داخل القصبة.

(١٢٢٠) (قوله: والفرج الداخل) أمّا لو احتشت في الفرج الخارج، فابتل داخل الحشو انتقض،
سواء نفذ البلل إلى خارج الحشو أو لا للتيقن بالخروج من الفرج الداخل، وهو المعبر في الانتقاض؛
لأن الفرج الخارج بمنزلة القلفة، فكما ينتقض بما يخرج من قصبة الذكر إليها وإن لم يخرج منها
كذلك بما يخرج من الفرج الداخل إلى الفرج الخارج وإن لم يخرج من الخارج. اهـ "شرح المنية"^(١).
(١٢٢١) (قوله: لا ينقض) لعدم الخروج.

١٠٠/١ (١٢٢٢) (قوله: ولو سقطت إلخ) أي: لو خرجت القطننة من الإحليل رطبة انتقض لخروج
النجاسة وإن قلت، وإن لم تكن رطبة - أي: ليس بها أثر النجاسة أصلاً - فلا نقض كما لو أقطر
الدّهْن في إحليله فعاد بخلاف ما يغيب في الدبر، فإن خروجه ينقض وإن لم يكن عليه رطوبة؛ لأنه
التحق بما في الأمعاء، وهي محل القدر بخلاف قصبة الذكر، وكذا لو خرج الدّهْن من الدبر بعدما
احتقن به ينقض بلا خلاف كما يفسد الصوم كما في "شرح المنية"^(٢).

قلت: لكن فساد الصوم بالاحتقان بالدّهْن لا بخروجه كما لا يخفى وإن أوهّم كلامه خلافه.
(١٢٢٣) (قوله: ولم يغيبها) لكن الصحيح أنه تعتبر البلّة أو الرائحة - ذكره في "المتقى" - لأنه
ليس بداخل من كل وجه، ولهذا لا يفسد صومه، فلا ينتقض وضوؤه. اهـ "حلية"^(٣) عن "شرح"^(٤)
الجامع لـ "قاضي خان"^(٥). فإذا وجدت البلّة أو الرائحة ينقض، وفي "المنية"^(٦): ((وإن أدخل

(١) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٢٧ -.

(٢) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٢٧ -.

(٣) "حلية": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ١/٢٢٩ق.أ.

(٤) في "ب" و"م": ((شرح)) بدل ((شرح)) وهو خطأ.

(٥) "شرح الجامع الصغير": كتاب الطهارة - باب ما ينقض الوضوء ١/٢ق.أ.

(٦) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٢٦ -.

فَإِنْ غَيَّبَهَا، أَوْ أَدَخَلَهَا عِنْدَ الْاِسْتِجَاءِ بَطُلَ وَضُوءُهُ وَصُومُهُ.
(فروغ) يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَحْتَشِيَ إِنْ رَأَى الشَّيْطَانَ، وَيَجِبُ إِنْ كَانَ لَا يَنْقَطِعُ
إِلَّا بِهِ قَدْرٌ مَا يَصِلِي بِاسُورِي خَرَجَ دَبْرُهُ إِنْ أَدَخَلَهُ.....

المحقنة، ثُمَّ أَخْرَجَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا بَلَّةٌ [١/١١٣/أ] لَمْ يَنْقُضْ، وَالْأَحْوَطُ أَنْ يَتَوَضَّأَ)) اهـ.
وفي "شرحها"^(١): ((وَكُنَّا كُلُّ شَيْءٍ يُدْخِلُهُ وَطَرَفُهُ خَارِجٌ غَيْرَ الذَّكَرِ)).
[١٢٢٤] (قوله: فَإِنْ غَيَّبَهَا) قَالَ فِي "شرح المنية"^(٢): ((وَكُلُّ شَيْءٍ غَيَّبُهُ، ثُمَّ خَرَجَ يَنْقُضُ وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ عَلَيْهِ بَلَّةٌ؛ لِأَنَّهُ التَّحَقُّ بِمَا فِي الْبُطْنِ، وَلِذَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ طَرَفُهُ خَارِجًا)) اهـ.
وفي "شرح الشيخ إسماعيل"^(٣) عَنْ "الْبَنَائِعِ": ((وَكُلُّ شَيْءٍ غَيَّبُهُ فِي دَبْرِهِ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ أَوْ خَرَجَ
بِنَفْسِهِ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَالصَّوْمَ، وَكُلُّ شَيْءٍ أَدَخَلَ بَعْضَهُ وَطَرَفُهُ خَارِجٌ لَا يَنْقُضُهُمَا)) انْتَهَى.
أَقُولُ: عَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْأَصْبُعُ كَالْمُحَقَّنَةِ، فَيَعْتَبَرُ فِيهَا الْبَلَّةُ؛ لِأَنَّ طَرَفَهَا يَبْقَى خَارِجًا
لَا تَصَالُهَا بِالْيَدِ، إِلَّا أَنْ يَقَالَ: لَمَّا كَانَتْ عَضْوًا مُسْتَقِلًّا فَيَاذَا غَابَتْ عَتَبَتْ كَالْمُنْفَصِلِ، لَكِنْ مَا
سَيَأْتِي^(٤) فِي الصَّوْمِ مُطْلَقًا، فَإِنَّهُ سَيَأْتِي أَنَّهُ لَوْ أَدَخَلَ عُودًا فِي مَقْعَدَتِهِ، وَغَابَ فَسَدَ صَوْمُهُ، وَإِلَّا فَلَا،
وَإِنْ أَدَخَلَ أَصْبَعَهُ فَاَلْمَخْتَارُ أَنَّهَا لَوْ مَبْتَلَةٌ فَسَدَتْ، وَإِلَّا فَلَا، تَأَمَّلْ.

ولذا قال في "البدائع"^(٥): ((هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اسْتِقْرَارَ الدَّخَالِ فِي الْخَوْفِ شَرْطُ فُسَادِ الصَّوْمِ)).
[١٢٢٥] (قوله: بَطُلَ وَضُوءُهُ وَصُومُهُ) أَي: فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، لَكِنْ بَطْلَانِ الصَّوْمِ فِي الْأَوَّلَى خِلَافُ

(قوله: أَقُولُ: عَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ إِيَّاهُ) مَا ذَكَرَهُ "الْشَارْحُ" مَأْخُوذٌ مِنْ "الْبَحْرِ"، فَإِنَّهُ ذَكَرَ عَنْ
"قَاضِيخَانَ": ((أَنَّهُ لَوْ أَدَخَلَ أَصْبَعَهُ فِي دَبْرِهِ، وَلَمْ يَغَيِّبْهَا أَنَّهُ تُعْتَبَرُ الْبَلَّةُ وَالرَّائِحَةُ))، وَهُوَ الصَّحِيحُ،
قَالَ: ((وَاسْتَفِيدَ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا غَيَّبَهَا نَقُضَ مُطْلَقًا)) اهـ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَفَاهِيمَ الْكُتُبِ حُجَّةٌ.

(١) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٢٦.

(٢) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ص ١٢٦.

(٣) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/١٩٩.

(٤) انظر المقولة [٩٠٠٣] قوله: ((وإن غيبه)).

(٥) "البدائع": كتاب الصوم - فصل في شرائط الصوم ٩٣/٢.

بيده.....

المختار، إلا أن يفرق بين مجرد إدخال الأصبع وتغيبها، ويحتاج إلى نقل صريح، فإن ما ذكره في الصوم مطلق كما علمت، ولهذا قال "ط"^(١): ((إن في كلامه لقاً ونشراً مرتباً، فبطلاً الوضوء يرجع إلى قوله: ولو غيبها، وقوله: وصومه يرجع إلى قوله: أو أدخلها عند الاستنجاء)).

قلت: لكن لو أدخلها عند الاستنجاء ينتقض وضوؤه أيضاً؛ لأنها لا تخلو من البلّة إذا خرجت كما في "شرح الشيخ إسماعيل"^(٢) عن "الواقعات"^(٣)، وكذا في "التاترخانية"^(٤)، لكن نقل فيها^(٥) أيضاً عن "الذخيرة" عدم النقض، والذي يظهر هو النقض لخروج البلّة معها.

والحاصل: أن الصوم يطلّ بالدخول والوضوء بالخروج، فإذا أدخل عوداً جافاً، ولم يغيبه لا يفسد الصوم؛ لأنه ليس بدخول من كل وجه، ومثله الأصبع، وإن غيب العود فسد لتحقق الدخول، وكذا لو كان هو أو الأصبع مبتلاً باستقرار البلّة في الجوف، وإذا أخرج العود بعدما غاب فسد وضوءه مطلقاً، وإن لم يغيب فإن عليه بلّة أو فيه رائحة فسد الوضوء، [١/١١٣ ب] وإلا فلا. [١٢٢٦] (قوله: بيده) أو بخرقه، "بحر"^(٦).

ولا ينافي هذا ما نقله "الحاشي"، فإنه يادخلها بتمامها تحقق التغيب وإن كانت متصلة بالكف، فمجرد اتصالها به لا ينفي تغيبها، فإذا أخرجها ينتقض وإن لم يكن عليها بلّة؛ لأنها التحقت بما في البطن في حق فساد الوضوء لا الصوم لما سيذكر فيه: ((أنه لو ابتلع خشبة أو خيطاً - ولو فيه لقمة مربوطة - أظفر إن غاب في حلقه، وإن لم يغيب بل بقي منه طرف في الخارج، أو كان متصلاً بشيء خارج لا يفسد لعدم التغيب))، وهو المراد بالاستقرار فيه، تأمل.

(١) "ط": كتاب الطهارة ٨٥/١.

(٢) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/٧٩ أ معزياً إلى "الخلاصة" لا "الواقعات".

(٣) وتقدم كلام ابن عابدين على "الواقعات" في المقالة [٤٦٧].

(٤) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الأول في الوضوء ١٠٢/١.

(٥) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الأول في الوضوء ١٠٢/١.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ٣٢/١.

انتَقَضَ وضوءه، وإن دخلَ بنفسه لا، وكذا لو خرَجَ بعضُ الدودة فدخلت. مَنْ لذكرِه رأسانِ فالذي لا يخرجُ منه البولُ المعتادُ بمنزلة الجرح الخنثى غيرُ المشكلِ فرجُه الآخرُ كالجرح، والمشكلُ ينتَقِضُ وضوءه.....

[١٢٢٧] (قوله: انتَقَضَ) لأنَّه يلتزقُ بيده شيءٌ من النجاسة، "بحر" (١). أي: فيتحققُ خروجُها.

[١٢٢٨] (قوله: لا) أي: لا ينتَقِضُ لعدم تحقق الخروج، لكن ذكرَ بعده في "البحر" (٢) عن "الحلواني": ((أنَّه إن تيقَّن خروجَ الدبرِ تنقَضُ طهارته بخروج النجاسة من الباطن إلى الظاهر)) اهـ. وبه جزمَ في "الإمداد" (٣).

[١٢٢٩] (قوله: وكذا) أي: في عدم النقض، وهذا ذكرُه في "البحر" (٤) عن "التوشيح" تخريجاً على مسألة الباسوري.

[١٢٣٠] (قوله: فدخلت) الأولى حذفُه ليكون التشبيه في طريقي الإدخال والدخول، "ط" (٥).

[١٢٣١] (قوله: مَنْ لذكرِه إلخ) فيه إيجاز، وأصلُ العبارة - كما في "الحائية" (٦) -: ((لو كان بذَكَرِ الرَّحْلِ جرحٌ له رأسان، أحدهما يخرجُ منه الذي يسيلُ في مجرى البول، والثاني ما لا يسيلُ فيه فالأوّلُ بمنزلة الإحليل، إذا ظهر البولُ على رأسه ينقضُ وإن لم يسيل، ولا وضوءٌ في الثاني ما لم يسيل)).

[١٢٣٢] (قوله: فرجُه الآخر) أي: المحكومُ بزيادته على أصلِ خلقته.

[١٢٣٣] (قوله: كالجرح) أي: لا ينقضُ الوضوءُ ما يخرجُ منه ما لم يسيل، "حائية" (٧). وبه جزمَ

(قوله: فيه إيجاز، وأصلُ العبارة إلخ) لا يظهرُ دعوى الإيجازِ إلّا إذا كان قصدُ "الشارح" ما في "الحائية"، وإلا فعبارته مستقيمة لا إيجازَ فيها، تأمل.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٣٢/١.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٣٢/١.

(٣) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ق ٣٤/ب.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٣٢/١.

(٥) "ط": كتاب الطهارة ٨٦/١.

(٦) "الحائية": كتاب الطهارة - فصل فيما ينقض الوضوء ٣٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "الحائية": كتاب الطهارة - فصل فيما ينقض الوضوء ٣٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

بكلٍّ مُنْكَرُ الوُضُوءِ هل يُكْفَرُ إِنْ أَنْكَرَ الوُضُوءَ للصلاة؟ نعم، ولغيرها لا.....

في "الفتح" ^(١) وغيره، لكن قال "الزيلعي" ^(٢): ((وأكثرهم على إيجاب الوضوء عليه))، قال في "النهر" ^(٣): ((إلا أن الذي ينبغي التعويل عليه هو الأول)).

[١٢٣٤] (قوله: بكلٍّ) أي: بالخارج من كلٍّ. بمجرد الظهور عملاً بالأحوط كما في "التوضيح" ^(٤)، "ط" ^(٥).

[١٢٣٥] (قوله: منكِرُ الوضوء) أي: وجوبه.

[١٢٣٦] (قوله: نعم) لإنكاره النص القطعي - وهو آية ﴿إِذَا قُمْتُمْ﴾ [المائدة: ٦] - والإجماع.

[١٢٣٧] (قوله: ولغيرها لا) ظاهره: ولو لمس المصحف لوقوع الخلاف في تفسير آيته كما مر، "ط" ^(٦).

(قوله: إلا أن الذي ينبغي التعويل عليه هو الأول) الظاهر اعتماد ما عليه الأكثر خصوصاً مع ظهور وجهه، وذلك لأن عدم اشتراط السيلان فيما خرج من السيلين لتحقيق خروج النجاسة من معدنها، وهو كافٍ في تحقق النقض لوجود خروجها إلى الظاهر بخلاف غيرهما، فإنه لا يتحقق خروجها إلا بالسيلان إلى موضع يلحقه حكم التطهير؛ إذ بزوال القشرة تظهر النجاسة في محلها، فتكون بادية لا خارجة، ويظهر النجاسة في الفرج الآخر وجَدَ خروجها من الباطن إلى الظاهر؛ إذ ليس هو محلها، فكان كالفرج الآخر في أنه ليس محلها، فاكْتَفِيَ فيه أيضاً بمجرد الظهور، ولا يظهر الفرق بينهما.

(قوله: ظاهرة ولو لمس المصحف) انظر ما يأتي في الوتر عند قول "المصنف": ((ولا يُكْفَرُ جاحده)).

(١) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في النواقض ٣٤/١.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ٨/١.

(٣) "النهر": كتاب الطهارة ٨/١.

(٤) لعله "التوضيح" لمصطفى بن زكريا بن أيّدغمش - وقيل: آي طوغمش - مصلح الدين القُرْمانِي (ت ٨٠٩هـ) شرح "مقدمة الصلاة" لأبي الليث السمرقندي. ("كشف الظنون" ١٧٩٥/٢، "الضوء اللامع" ١٦٠/١٠)؛ إذ لم نجد المسألة في "توضيح صدر الشريعة"، وهي مسألة في الفروع، ولم نجد على حدّ بحثنا كتاباً عند الأحناف مسمى بالتوضيح إلا المذكور، والله تعالى أعلم.

(٥) "ط": كتاب الطهارة ٨٦/١.

(٦) "ط": كتاب الطهارة ٨٦/١.

شكٍّ في بعض وضوئه أعادَ ما شكَّ فيه لو في خلالة ولم يكن الشكُّ عادةً له، وإلاَّ لا، ولو علِمَ أنَّه لم يغسلْ عضوًا، وشكَّ في تعيينه غسلَ رجلَه اليسرى؛ لأنَّه آخرُ العمل، ولو أيقنَ بالطهارة وشكَّ بالحدث أو بالعكس أخذَ باليقين، ولو تيقَّنها وشكَّ في السابق.....

[١٢٣٨] (قوله: شكَّ في بعض وضوئه) أي: شكَّ في تركِ عضوٍ من أعضائه.

[١٢٣٩] (قوله: وإلاَّ لا) أي: وإن لم يكن في خلالة، بل كان بعد الفراغ منه وإن كان أولَ ما عرضَ له الشكُّ، أو كان الشكُّ عادةً له، وإن كان في خلالة فلا يعيدُ شيئاً قطعاً للوسوسة عنه كما في "التاترخانية"^(١) وغيرها.

[١٢٤٠] (قوله: غسلَ رجلَه اليسرى) قال في "الفتح"^(٢): ((ولا يخفى أنَّ المراد إذا كان الشكُّ بعد الفراغ، وقياسه: أنَّه لو كان في أثناء الوضوء يغسلُ الأخير كما إذا علِمَ أنَّه لم يغسلَ رجلَه عينا، وعلِمَ أنَّه تركَ فرضاً بما قبلهما، وشكَّ في أنَّه ما هو؟ يمسحُ رأسه، والفرق بين هذه والمسألة التي قبلها أنَّه لا يَتَقَرَّنُ بتركِ شيءٍ هناك أصلاً)) اهـ.

١٠١/١

[١٢٤١] (قوله: ولو أيقنَ بالطهارة إلخ) حاصله: أنَّه إذا علِمَ سَبَقَ الطهارة، [١/١١٤ق] وشكَّ في عروض الحدث بعدها أو بالعكس أخذَ باليقين، وهو السابق، قال في "الفتح"^(٣): ((إلاَّ إنَّ تأييدَ اللاحق، فعن "محمد": علِمَ المتوضي دخولَ الخلاء للحاجة، وشكَّ في قضائها قبل خروجه عليه الوضوء، أو علِمَ جلوسه للوضوء بإناء، وشكَّ في إقامته قبل قيامه لا وضوء)) اهـ.

[١٢٤٢] (قوله: وشكَّ بالحدث) أي: الحقيقي أو الحكمي ليشمل ما لو شكَّ هل نام، وهل نام متمكناً^(٤)، أو لا، أو زالت إحدى أليتيه؟ وشكَّ هل كان ذلك قبل اليقظة أو بعدها؟ اهـ "حموي"^(٥).

(١) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الثاني فيما يوجب الوضوء ١٤٤/١.

(٢) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ٤٨/١ بتصرف يسير.

(٣) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء ٤٨/١.

(٤) عبارة الحموي: ((متكناً))، وهو خطأ.

(٥) "عمر عبون البصائر": الفن الأول - القاعدة الثالثة ١٩٨/١.

فهو متطهرٌ، ومثله المتيمم، ولو شكَّ في نجاسة ماءٍ أو ثوبٍ أو طلاقٍ أو عتقٍ لم يُعتبر،
وتمامه في "الأشباه" ^(١).....

[١٢٤٣] (قوله: فهو متطهرٌ) لأنَّ الغالب أنَّ الطهارة بعد الحدث، "ط" ^(٢). لكنَّ في "حاشية الحموي" ^(٣) عن "فتح المديبر" ^(٤) للعلامة "محمد السَّمْدِي" ((مَنْ تَيَقَّنَ بالطهارة والحدث، وشكَّ في السابق يُؤمَّر بالتذكُّر فيما قبلهما، فإنَّ كان مُحْدِثًا فهو الآن متطهرٌ؛ لأنَّه تَيَقَّنَ الطهارة بعد ذلك الحدث، وشكَّ في انتقاضها؛ لأنَّه لا يدري هل الحدثُ الثاني قبلها أو بعدها؟ وإنَّ كان متطهرًا فإنَّ كان يعتاد التجديد فهو الآن مُحْدِثٌ؛ لأنَّه متيقِّنٌ حدثًا بعد تلك الطهارة، وشكَّ في زواله؛ لأنَّه لا يدري هل الطهارة الثانية متأخرة عنه أم لا؟ بأنَّ يكون وإلى بين الطهارتين)) اهـ.

قال "الحموي" ^(٥): ((ومنه يُعلَمُ ما في كلام "المصنّف" - يعني: صاحب "الأشباه" - من القصور)).

[١٢٤٤] (قوله: ولو شكَّ إلخ) في "التاترخانية" ^(٦): ((مَنْ شكَّ في إنائه أو ثوبه أو بدنه - أصابته نجاسةً أو لا - فهو طاهرٌ مالم يستيقن، وكذا الآبارُ والحياضُ والحِبابُ الموضوعة في الطرقات، ويستقي منها الصغار والكبار والمسلمون والكفار، وكذا ما يتخذُه أهلُ الشُّرك أو الجهلة من المسلمين كالسَّمْنِ والخبز والأطعمة والثياب)). اهـ ملخصاً.

(١) "الأشباه والنظائر": القاعدة الثالثة: اليقين لا يزول بالشك ص ٦٢-.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٨٦/١.

(٣) "عزم عيون البصائر": الفن الأول - القاعدة الثالثة ١٩٨/١.

(٤) الذي في "عزم عيون البصائر": ((عن "فتح القدير") وهو تحريف، وإنما هو "فتح المديبر للعاجز المقصر" لمحمد بن إبراهيم بن أحمد، شمس الدين السَّمْدِي الحنفي (ت ٩٣٢ هـ). ("كشف الظنون" ١٢٣٥/٢، "الكواكب السائرة" ٩٨/١، "شذرات الذهب" ٢٦٦/١٠، "الأعلام" ٣٠٢/٥).

(٥) "عزم عيون البصائر": الفن الأول - القاعدة الثالثة ١٩٩/١.

(٦) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الثاني فيما يوجب الوضوء ١٤٦/١، نقلًا عن "فتاوى الحجة" معزياً إلى أبي حفص البخاري.

(وفرضُ الغُسلِ) أرادَ به ما يعمُّ العمليَّ.....

(فرغ)

لو شكَّ في السائل من ذَكَرَه - أَمَاءُ هو أم بول؟ - إنْ قُرِبَ عَهْدُهُ بالماء، أو تَكَرَّرَ مَضَى، وإلَّا أعاده بخلاف ما لو غَلَبَ على ظَنِّه أَنَّهُ أَحَدُهُما، "فتح" (١).

أبحاثُ الغُسلِ

[١٢٤٥] (قوله: وَفَرَضُ الغُسلِ) الواو للاستئناف، أو للعطف على قوله: ((أَرَكُنُ الوضوء)). والفَرَضُ بمعنى المفروض، والغُسلُ بالضم: اسْمٌ من الاغتسال، وهو تَمَامُ غَسْلِ الجسد، واسْمٌ لِمَا يُغْتَسَلُ به أيضاً، ومنه في حديث "ميمونة": ((فوضعتُ له غُسلًا)) (٢)، "مغرب" (٣). لكن قال "النووي" (٤): ((إنَّه بالفتح أَفْصَحُ وأشهرُ لغةً، والضمُّ هو الذي [١/١١٤ ب] تستعمله الفقهاء))، "بحر" (٥).

[١٢٤٦] (قوله: ما يعمُّ العمليَّ) أي: ليشمل المضمضة والاستنشاق، فإنَّهما ليسا قطعيين لقول "الشافعي" بسنَّيتهما. اهـ "ح" (٦).

(١) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الوضوء ٤٨/١.

(٢) أخرجه أحمد ٣٣٥/٦، والبخاري (٢٦٦) كتاب الغسل - باب من أفرغ يمينه على شماله في الغسل، ومسلم (٣٣٧) كتاب الحيض - باب تستمر المغسل بثوب وغوره، و(٣١٧) باب صفة غسل الجنابة، أبو داود (٢٤٥) كتاب الطهارة - باب الغسل من الجنابة، والترمذي (١٠٣) كتاب الطهارة - باب ما جاء في الغسل من الجنابة، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي ٢٠٠/١ كتاب الطهارة - باب الاستنار عند الغسل و٣٧/١ باب غسل الرجلين في غير المكان الذي يغتسل فيه، وابن ماجه (٥٧٣) كتاب الطهارة - باب ما جاء في الغسل من الجنابة، والبارقطني ١١٤/١ كتاب الطهارة - باب وجوب الغسل بالبقاء الختانين، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٧٧/١ كتاب الطهارة - باب إفاضة الماء على سائر جسده، وفي الباب عن أم سلمة، وجابر، وأبي سعيد، وجبير بن مطعم، وأبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) "المغرب": مادة ((غسل)).

(٤) "المجموع": ١٣٠/٢ باب ما يوجب الغسل.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٤٨/١.

(٦) "ح": كتاب الطهارة ق ١/١.

كما مرَّ، وبِالْغُسْلِ الْمَفْرُوضِ كما في "الجوهرة"^(١)، وظاهرُهُ عَدَمُ شَرْطِيَّةِ غَسَلِ فِيهِ
وَأَنفِهِ فِي الْمَسْنُونِ، كَذَا فِي "البحر"^(٢)، يَعْنِي: عَدَمُ فَرْضِيَّتِهِمَا فِيهِ، وَإِلَّا فَهُمَا شَرْطَانِ فِي
تَحْصِيلِ السَّنَةِ.....

[١٢٤٧] (قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ) أَي: فِي الْوُضُوءِ، وَقَدْ مَنَّا هُنَاكَ^(٣) بَيَانَهُ.

[١٢٤٨] (قَوْلُهُ: وَبِالْغُسْلِ الْمَفْرُوضِ) أَي: غُسْلِ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ، "سَرَاج"^(٤).

ف((أَل)) لِلْعَهْدِ.

[١٢٤٩] (قَوْلُهُ: يَعْنِي الْإِنْخ) مَأْخُوذٌ مِنْ "الْمِنْخ"^(٥)، قَالَ "ط"^(٦): ((وَالْمُرَادُ بِعَدَمِ الْفَرْضِيَّةِ أَنَّ
صَحَّةَ الْغُسْلِ الْمَسْنُونِ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِمَا، وَأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ تَرْكُهُمَا، وَظَاهَرُ كَلَامِهِ أَنَّهُمَا إِذَا تَرَكَا
لَا يَكُونُ آتِيًا بِالْغُسْلِ الْمَسْنُونِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْجَائِزِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ أَتَى بِسَنَةٍ، وَتَرَكَ سَنَةً كَمَا إِذَا
تَمَضَّضَ وَتَرَكَ الْاسْتِنْشَاقَ)) اهـ.

أَقُولُ: فِيهِ أَنَّ الْغُسْلَ فِي الْإِصْلَاحِ غَسْلُ الْبَدَنِ، وَاسْمُ الْبَدَنِ يَقَعُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ إِلَّا مَا
يَتَعَذَّرُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَيْهِ أَوْ يَتَعَسَّرُ كَمَا فِي "البحر"^(٧)، فَصَارَ كُلُّ مِنَ الْمَضْمُضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ جُزْءًا مِنْ
مَفْهُومِهِ، فَلَا تَوْجُدُ حَقِيقَةُ الْغُسْلِ الشَّرْعِيَّةِ بِدُونِهِمَا.
وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِي "الْبِدَائِعِ"^(٨) ذَكَرَ رُكْنَ الْغُسْلِ - وَهُوَ ((إِسَالَةُ الْمَاءِ عَلَى جَمِيعِ مَا يُمْكِنُ إِسَالَتُهُ

(قَوْلُهُ: وَالْمُرَادُ بِعَدَمِ الْفَرْضِيَّةِ أَنَّ صَحَّةَ الْغُسْلِ الْإِنْخ) كَوْنُ هَذَا مُرَادًا مِنْبِئِي عَلَى تَنْظِيرِ "ط" الْآتِي،
وَالْأَفْأَلُ أَنَّ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّرْكَ فَقَطْ، وَالْمُنَاسِبُ عَدَمُ ذِكْرِ قَوْلِهِ: ((وَالْمُرَادُ الْإِنْخ))؛ إِذْ لَا مَحْلَ لَهُ هُنَا.

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الطهارة ١/١٠١.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٤٧/١.

(٣) المَقُولَةُ [٧٣٥] قَوْلُهُ: ((وَقَدْ يَطْلُقُ الْإِنْخ)).

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/ق ٢٠/٢٠.

(٥) "المنح": كتاب الطهارة ١/ق ١٠/١.

(٦) "ط": كتاب الطهارة ٨٧/١.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ٤٨/١.

(٨) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في الكلام عن الغسل ٣٤/١-٣٥.

(غَسَلَ) كُلَّ (فِيهِ) وَيَكْفِي الشَّرْبُ عِبًّا؛ لِأَنَّ الْمَجَّ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْأَصَحِّ (وَأَنْفِهِ) حَتَّى مَا تَحْتَ الدَّرَنِ (و) بَاقِي (بَدَنِهِ).....

عليه من البدن من غير حَرَجٍ)) - ثُمَّ قَسَمَ صَفَةَ الْغُسْلِ إِلَى فَرْضٍ وَسَنَةِ وَمُسْتَحَبٍّ، فَلَوْ كَانَتْ حَقِيقَةُ الْغُسْلِ الْفَرْضِ تَخَالَفَ غَيْرُهُ لَمَا صَحَّ تَقْسِيمُ الْغُسْلِ الَّذِي رَكْنُهُ مَا ذَكَرَ إِلَى الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُ الْمُرَادِ بِعَدَمِ الْفَرْضِيَّةِ هُنَا عَدَمُ الْإِثْمِ كَمَا هُوَ الْمُبْتَادِرُ مِنْ تَفْسِيرِ "الْشَارْحِ"، لَا عَدَمَ تَوْقُفِ الصَّحَّةِ عَلَيْهِمَا، لَكِنْ فِي تَعْبِيرِهِ بِالشَّرْطِيَّةِ نَظَرٌ لِمَا عَلِمَتْ مِنْ رَكْنَيْتِهِمَا، فَتَدْبِيرٌ.

[١٢٥٠] (قَوْلُهُ: غَسَلَ كُلَّ فِيهِ الْبَخ) عَبَّرَ عَنِ الْمَضْمُنَةِ وَالِاسْتِشْقَاءِ بِالْغُسْلِ لِإِفَادَةِ الْاسْتِعْيَابِ أَوْ لِلَاخْتِصَارِ كَمَا قَدَّمَهُ فِي الْوَضْعِ، وَمَرَّ^(١) الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ عَلَى الْأَوَّلِ لَا حَاجَةَ إِلَى زِيَادَةِ ((كُلُّ)).

[١٢٥١] (قَوْلُهُ: وَيَكْفِي الشَّرْبُ عِبًّا) أَي: لَا مَصَّأً، "فَتَح"^(٢). وَهُوَ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الشَّرْبُ بِجَمِيعِ الْقَمِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِمَا فِي "الْخُلَاصَةِ"^(٣): ((إِنْ شَرِبَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ السَّنَةِ يَخْرُجُ عَنِ الْجَنَابَةِ، وَإِلَّا فَلَا))، وَبِمَا قِيلَ: إِنْ كَانَ جَاهِلًا جَازَ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا فَلَا، أَي: لِأَنَّ الْجَاهِلَ يُعْبُّ، وَالْعَالِمَ يَشْرَبُ مَصَّأً كَمَا هُوَ السَّنَةُ.

[١٢٥٢] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمَجَّ) أَي: طَرَحَ الْمَاءَ مِنَ الْقَمِ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِلْمَضْمُنَةِ خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ فِي "الْخُلَاصَةِ"^(٤)، نَعَمْ هُوَ الْأَحْوَطُ مَنْ حَيْثُ الْخُرُوجُ عَنِ الْخِلَافِ، وَبَلَّغَهُ إِيَّاهُ مَكْرُوهٌ كَمَا فِي "الْحَلْبَةِ"^(٥).

[١٢٥٣] (قَوْلُهُ: حَتَّى مَا تَحْتَ الدَّرَنِ) قَالَ [١/١١٥ ق/١ أ] فِي "الْفَتْح"^(٦): ((وَالدَّرَنُ الْيَابِسُ فِي

(١) الْمُقُولَةُ [٩٣٥] قَوْلُهُ: ((وَلَنَا عِبْرٌ بِالْغُسْلِ)).

(٢) "الْفَتْح": كِتَابُ الطَّهَارَاتِ - فَصْلُ فِي الْغُسْلِ ٥٠/١.

(٣) "خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - الْفَصْلُ الثَّلَاثُ فِي الْوَضْعِ وَمَسَائِلِ النَّوْمِ وَالْقَهْقِيَّةِ ق/٦ أ.

(٤) "خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - الْفَصْلُ الثَّلَاثُ فِي الْوَضْعِ وَمَسَائِلِ النَّوْمِ وَالْقَهْقِيَّةِ ق/٦ أ مَعْرُوفًا إِلَى "وَأَقَاعَاتِ النَّاطِقِيِّ".

(٥) "الْحَلْبَةُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - فَرَائِضُ الْغُسْلِ ١/١٠٥ ب.

(٦) "الْفَتْح": كِتَابُ الطَّهَارَاتِ - فَصْلُ فِي الْغُسْلِ ٥٠/١.

لكن في "المغرب" وغيره: ((البدن من المنكب إلى الألية))، وحينئذ فالرأس والعنق واليد والرجل خارجة لغة داخلة تبعاً شرعاً (لا ذلكُ) لأنه متمم فيكون مستحباً لا شرطاً خلافاً لـ "مالك".....

الأنف كالحنيز الممضوغ والعجين يمنع)) اهـ. وهذا غير الدرن الآتي مثلاً^(١).
وقيد باليابس لما في "شرح الشيخ إسماعيل"^(٢): ((أن في الرطب اختلاف المشايخ كما في "القنية"^(٣)) عن "المحيط").

[١٢٥٤] (قوله: لكن) استدراك على ظاهر المتن، حيث أطلق البدن على الجسد؛ لأن المراد ما يعم الأطراف، والذي في "القاموس"^(٤): ((البدن محرك من الجسد: ما سوى الرأس))، "ط"^(٥).

[١٢٥٥] (قوله: في "المغرب")^(٦) بميم مضمومة فغين معجمة ساكنة: اسم كتاب في اللغة للإمام "المطرزي" تلميذ الإمام "الرخشي"، ذكر فيه الألفاظ اللغوية الواقعة في كتب فقهاءنا، وله كتاب أكبر منه سماه "المغرب" بالعين المهملة^(٧).

[١٢٥٦] (قوله: خلافاً لـ "مالك") وهو رواية عن "أبي يوسف" أيضاً كما في "الفتح"^(٨).

(قول "الشارح": لأنه متمم، فيكون مستحباً إلخ) متمم الفرض إما يكون واجباً أو سنةً، ومتمم السنة مستحباً، وقد عدّه في سنن الوضوء، فكونه سنة هنا أولى؛ لأن المبالغة في الغسل فوق المبالغة في الوضوء. اهـ
"سندي" عن "الرحماني". ولعل مراد "الشارح" بالمستحب السنة بدليل التفریع.

(١) ص٥١٣- "در".

(٢) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/٩٨ق.

(٣) "القنية": كتاب الطهارة - باب الجنابة والغسل ق ٣/ب.

(٤) "القاموس": مادة ((بدن)).

(٥) "ط": كتاب الطهارة ١/٨٧.

(٦) عبارة "المغرب" في مادة ((بدن))، ((والبدن ما سوى الشئ من الجسم))، والشئ - كما في "لسان العرب" ((شوا)) - اليدين والرجلان.

(٧) وهو أصل كتاب "المغرب"، والمطرزي هو أبو المظفر وأبو الفتح ناصر بن عبد السيد، برهان الدين الخوارزمي للمطرزي (ت ٦١٠هـ). ("كشف الظنون" ١٧٤٧/٢، "بقية الوعاة" ٣١١/٢، "الفوائد البهية" ص٢١١، مقدمة "المغرب").

(٨) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في الغسل ١/٥٠.

(ويجبُ) أي: يُفَرَضُ (غَسَلُ) كُلِّ مَا يُمْكِنُ مِنَ الْبَدَنِ بِالْحَرَجِ مَرَّةً كَأَذْنٍ وَ (سِرَّةٍ وَ شَارِبٍ وَ حَاجِبٍ وَ) أَثْنَاءَ (لَحِيَةٍ) وَشَعْرِ رَأْسٍ وَلَوْ مُتَلَبِّدًا؛ لِمَا فِي ﴿فَاطَهُرُوا﴾ مِنَ الْمُبَالِغَةِ (وَفَرَجٍ خَارِجٍ) لِأَنَّهُ كَالْفَمِ، لَا دَاخِلٍ؛ لِأَنَّهُ بَاطِنٌ، وَلَا تُدْخِلُ إصْبَعَهَا فِي قُبْلِهَا، بِهِ يُفْتَى (لَا) يَجِبُ (غَسَلُ) مَا فِيهِ حَرَجٌ.....

[١٢٥٧] (قوله: أي: يُفَرَضُ) أي: ليس المراد بالواجب المصطلح عليه.

[١٢٥٨] (قوله: وشارِبٍ وحاجِبٍ) أي: بشرةً وشعرًا وإنْ كُتِفَ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي "المنية"^(١).

[١٢٥٩] (قوله: لِمَا فِي ﴿فَاطَهُرُوا﴾ مِنَ الْمُبَالِغَةِ) عِلَّةُ لِقَوْلِهِ: ((ويجبُ))، وَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ عَنْ قَوْلِهِ: ((وَفَرَجٍ خَارِجٍ إلخ))، أي: لِأَنَّهُا صِغَةُ^(٢) مُبَالِغَةٍ تَقْتَضِي وَجُوبَ غَسَلِ مَا يَكُونُ مِنْ ظَاهِرِ الْبَدَنِ وَلَوْ مِنْ وَجْهِ كَالْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ، "دَرَر"^(٣).

بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّهُ أَمْرٌ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ، مُصَدَّرُهُ: الْإِطْهَرُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الطَّاءِ وَضَمِّ الْهَاءِ الْمَشْدُودَيْنِ، أَصْلُهُ: تَطَهَّرَ، قُبِلَتِ التَّاءُ طَاءً، ثُمَّ أُدْغِمَتْ، ثُمَّ جِيءَ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَبِجَرْدِهِ: طَهَّرَ بِالتَّخْفِيفِ، وَزِيَادَةُ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى، وَلِصَاحِبِ "البحر" هُنَا كَلَامٌ خَارِجٌ عَنِ الْإِنْتِظَامِ أَوْضَحَنَاهُ فِيمَا عُلِّقْنَاهُ^(٤) عَلَيْهِ.

[١٢٦٠] (قوله: لَا دَاخِلٍ) أي: لَا يَجِبُ غَسَلُ فَرَجٍ دَاخِلٍ.

[١٢٦١] (قوله: وَلَا تُدْخِلُ أَصْبَعَهَا) أي: لَا يَجِبُ ذَلِكَ كَمَا فِي "الشَّرْنِبَالِيَّةِ"^(٥)، "ح"^(٦).

(قوله: مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ) لَعَلَّ حَقَّ التَّفْعُلِ.

(١) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ص ٤٧.

(٢) من ((علة)) إلى ((صيغة)) ساقط من "٢".

(٣) "الدَّرَر": كتاب الطهارة - فرض الغسل ١/١٧.

(٤) حاشية "منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب الطهارة ١/٥٠.

(٥) "الشَّرْنِبَالِيَّة": كتاب الطهارة - فرض الغسل ١/١٧ (هامش "الدَّرَر" والغرر).

(٦) "ح": كتاب الطهارة في ١/١١.

كعين) وإن اکتحل بکحل نجس (وثقب انضم و) لا.....

أقول: وهو مأخوذ من قول "الفتح"^(١): ((ولا يجب إدخالها الأصبع في قبلها، وبه يفتى)) اهـ، فافهم.

وفي "التارخانية"^(٢): ((ولا تدخل المرأة أصبعها في فرجها عند الغسل، وعن "محمد": أنه إن لم تدخل الأصبع فليس بتنظيف، والمختار هو الأول)) اهـ.
فقول "الشرنبلية" تبعاً لـ "الفتح": ((لا يجب إدخالها)) رد لهذه الرواية، وظاهره أن المراد بها الوجوب، وهو بعيد، تأمل.

[١٢٦٢] (قوله: كعين) لأن في غسلها من الحرج ما لا يخفى؛ لأنها شحم لا تقبل الماء، وقد [١٥٠/١١٥ ق/ب] كف بصر من تكلف له من الصحابة كـ "ابن عمر" و"ابن عباس"، "بحر"^(٣). ومفاده عدم وجوب غسلها على الأعمى خلافاً لـ "الخانوتي"^(٤)، حيث بناء على أن العلة أنه يورث العمى، ولهذا نقل "أبو السعود"^(٥) عن العلامة "سري الدين"^(٦): ((أن العلة الصحيحة كونه يضرب وإن لم يورث العمى، فيسقط حتى عن الأعمى)) اهـ.
[١٢٦٣] (قوله: وإن اکتحل إلخ) الظاهر أنها شرطية، وجوابها محذوف تقديره: لا يجب غسلها، فهو استئناف لبيان مسألة أخرى؛ لأن الغسل المذكور قبل غسل نجاسة حكمية، وهذا غسل نجاسة حقيقية، فلا يصح جعل ((إن)) وصلياً، تأمل.
[١٢٦٤] (قوله: وثقب انضم) قال في "شرح المنية"^(٧): ((وإن انضم الثقب بعد نزع القرط،

(١) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في الغسل ٥٠/١.

(٢) "التارخانية": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الغسل ١٥٠/١ نقلاً عن "الفتاوى العتابة".

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٤٨/١.

(٤) أبو طاهر محمد بن عمر، شمس الدين الخانوتي المصري (ت ١٠١٠هـ). "خلاصة الأثر" ٧٦/٤، "هدية العارفين" ٢/٢٦٤.

(٥) "فتح المعين": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ٥٢/١.

(٦) لعله محمد بن إبراهيم، سري الدين المعروف بابن الصائغ الدروري المصري (ت ١٠٦٦هـ). له حاشية على "شرح الأكملة على الهداية"، "كشف الظنون" ٢/٣٠٣، "خلاصة الأثر" ٣١٦/٣، "هدية العارفين" ٢/٢٨٧، "الأعلام" ٣٠٣/٥.

(٧) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ص ٤٨--.

(داخل قُلفَةٍ) بل يُنْدَبُ، هو الأصحُّ، قاله "الكمال" ^(١)، وعَلَّله بالخرج، فسَقَطَ الإشكالُ،.....

وصار بحالٍ إنْ أُمِرَّ عليه الماءُ يدخلُه، وإنْ غُفِلَ لا فلا بدَّ من إمراره، ولا يتكلَّفُ لغير الإمرار من إدخالِ عودٍ ونحوه، فإنَّ الحرجَ مدفوعٌ)) اهـ.

[١٢١٥] (قوله: ودخل قُلفَةٍ القُلفة والغُلفة بالقاف وبالعين: الجلدة التي يقطعُها الخاتنُ، يجوزُ فيها فتح القاف وضمُّها، وزاد "الأصمعيُّ" فتح القاف واللام، "حلبة" ^(٢)).

[١٢١٦] (قوله: فسَقَطَ الإشكال) أي: إشكالُ "الزِيلعي" ^(٣)، حيث قال: ((لا يجبُ؛ لأنَّه خلقه كقصة الذَّكر، وهذا مُشكِلٌ؛ لأنَّه إذا وصلَ البولُ إلى القُلفة ينتقض الوضوء، فجعلوه كالخارج في هذا الحكم، وفي حقِّ الغسل كالداخل)) اهـ.

ووجه السقوط: أنَّ علَّةَ عدم وجوب غسلها الحرجُ، أي: أنَّ الأصل وجوبُ الغسل، إلَّا أنَّه سَقَطَ للحرج، وإنَّما يردُّ الإشكالُ على التعليل بكونها خلقه، ولهذا قال في "الفتح" ^(٤): ((والأصحُّ الأوَّلُ، أي: كونُ عدم الوجوب للحرج، لا لكونه خلقه))، وقال قبله ^(٥) في نواقض الوضوء بعد ذكره الإشكال: ((لكنَّ في "الظهيرية" ^(٦) إنما علَّله بالخرج لا بالخلق، وهو المعتمدُ، فلا يردُّ الإشكال)) اهـ.

(قوله: والأصحُّ الأوَّلُ، أي: عدم كون الوجوب إلخ) فيه أنَّ المراد بالأوَّل في عبارة "الكمال" القول بأنَّ إدخال الماء القُلفة استحبَّ، لا كونُ عدم الوجوب للحرج، ونصُّ عبارتي: ((وُدْخِلَ القُلفة استحبَّ، وفي "النوازل": لا يجوز تركه، والأصحُّ الأوَّلُ للحرج، لا لكونه خلقه)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في الغسل ٥٠/١.

(٢) "الحلبة": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ١/١٠١ ق/١/ب.

(٣) "بين الحقائق": كتاب الطهارة ٧/١ بتصرف.

(٤) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في الغسل ٥٠/١.

(٥) "الفتح": كتاب الطهارة ٣٣/١.

(٦) "الظهيرية": كتاب الطهارة - الباب الثالث - الفصل الثالث فيما يوجب الغسل وما يتعلق به ق/٨/أ.

وفي "المسعودي": ((إن أمكن فسخ القلفة بلا مشقةٍ يجب، وإلا لا)) (وكفى بَلْ أصلٍ ضفيريها) أي: شعر المرأة المضمفور للحرَج، أمّا المنقوضُ فيفرضُ غَسْلُ كُلِّه.....

[١٢٦٧] (قوله): وفي "المسعودي" ^(١) (إلخ) مشى عليه في "الإمداد" ^(٢)، وبه يحصلُ التوفيق بين القولين؛ لأنه إذا أمكن فسخُها - أي: بأن أمكن قلبُها وظهورُ الحشفة منها - فلا حرجَ في غسْلِها فيجب، وإلا - بأن لم يكن فيها سوى ثقبٍ يخرجُ منه البول - فلا يجبُ للحرَج، لكن أوردَ في "الحلبة" ^(٣): ((أن هذا الحرَجَ يمكنه إزالته بالختان))، ثم قال: ((الهمم إلا إذا كان لا يطيقه، بأن أسلم وهو شيخٌ ضعيف)).

[١٢٦٨] (قوله: ضفيريها) المراد الجنسُ الصادق بجميع الضفائر، "ط" ^(٤).

[١٢٦٩] (قوله: للحرَج) والأصلُ [١/١٦٦ق/١] فيه ما رواه "مسلم" ^(٥) وغيره عن "أم سلمة" قالت: قلت: يا رسول الله، إنني امرأةٌ أشدُّ ضفرَ رأسي، أفأنقضه لغسل الجنابة؟ فقال: ((لا، إنما

وعليه فالمراد بالحرَج ما يحصلُ من مشقةٍ فسخِ القلفة عند كلِّ غَسْلٍ لا التعرُّر، وعلى هذا لا يصحُّ أن يكون ما قاله "المسعودي" توفيقاً بين القولين، ولذا صاحبُ هذا القول حكمٌ بالنَدب، ولا يتأتَّى إلا مع إمكان الفسخ، فيظهر أنَّ الخلافَ حقيقيٌّ وإن كان إشكالُ "الزيلعي" ساقطاً عما قاله "الكمال".

(١) "المسعودي": لأبي محمد عبد الله بن الحسين، قاضي القضاة الناصحي (ت ٤٤٧هـ)، أُلْفَه للسلطان مسعود بن السلطان محمود الغزنوي. ("كشف الظنون" ١٦٧/٢، "تاج التراجم" ص ١١٦هـ - "الفوائد البهية" ص ١٠٢هـ - "معجم المؤلفين" ٢/٢٣٨)، لكن في "هدية العارفين" ٤٢٨/٢: أن اسمه ((مسعود بن الحسين))، ولعله سهوٌ.

(٢) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في فرائض الغسل ٤٢ق/ب.

(٣) "الحلبة": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ١/١٠١ق/ب.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٨٨/١.

(٥) أخرجه مسلم (٣٣٠) كتاب الحيض - باب حكم ضفائر المغسلة، وأبو داود (٢٥١) كتاب الطهارة - باب في المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل، ونحوه، وأخرجه الترمذي (١٠٥) كتاب الطهارة - باب هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي (٢٤١) كتاب الطهارة - باب ذكر ترك المرأة نقض شعر رأسها عند اغتسالها من الجنابة، ونحوه ابن ماجه (٦٠٣) كتاب الطهارة وستنها - باب ما جاء في غسل النساء من الجنابة.

يكفيك أن تحني على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضين عليك الماء، فتطهرين»، ومقتضى هذا الحديث عدم وجوب الإيصال إلى الأصول، "فتح"^(١). لكن في "المبسوط"^(٢): ((وإنما شرطُ تبليغِ الماء أصولَ الشعر لحديث "حذيفة"، فإنه كان يجلسُ إلى جنبِ امرأته إذا اغتسلت، فيقول: «يا هذه، أبلغني الماء أصولَ شعرك وشؤون رأسك»^(٣)، وهي جمعُ عظامِ الرأس، ذكره القاضي "عياض"))، "بحر"^(٤).

واستفيد من الإطلاق أنه لا يجبُ غسل ظاهرِ المسترسل إذا بلغَ الماء أصولَ الشعر، وبه صرحَ في "المنية"^(٥)، وعزاه في "الحلية"^(٦) إلى "الجامع الحسامي"^(٧) و"الخلاصة"^(٨)، ثم قال: ((وممن نصَّ أيضاً على أنَّ غسَلَ ظاهرِ المسترسل من ذوائبها موضوعٌ عنها "البردوي" و"الصدر الشهيد"، وعبرَ عنه بالصحيح في "المحيط البرهاني"^(٩)، ومشى عليه في "الكافي"^(١٠) و"الذخيرة")) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في الغسل ٥٢/١.

(٢) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب الوضوء والغسل ٤٥/١.

(٣) لم نثر على ترجمته من حديث حذيفة.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٥٥-٥٤/١.

(٥) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ص ٤٧.

(٦) "الحلية": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ١/٩٨/أ - ب بنصرف.

(٧) "الجامع الحسامي": لأبي محمد عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد (ت ٥٣٦هـ) وهو شرح "الجامع الصغير" للإمام محمد. ("كشف الظنون" ١/٥٦٣، "الفوائد البهية" ص ١٤٩-١٥٠).

(٨) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثاني في الغسل ق ٥/ب.

(٩) "المحيط البرهاني": كتاب الطهارات الفصل الثالث ١/٩/ب، وليس فيه التعبير بالصحيح، وليتنبه إلى أن صاحب "الحلية" نقل ذلك عن "المحيط البرهاني" بواسطة بعض محشي القدوري، وذلك لأنه لم يقف على "المحيط البرهاني"، فما ينقله عن "المحيط البرهاني" إنما ينقله بواسطة، وقد نص على ذلك في "الحلية" في شرح المقدمة، انظر "الحلية" ١/٧/أ، و ٩٨/ب. وتقدم الكلام على "المحيط البرهاني" ص ١٤٦-.

(١٠) "كافي النسفي": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ١/٦/ب.

اتِّفَاقاً، ولو لم يتلَّ أصلُها يجبُ نقضُها مطلقاً، هو الصحيحُ، ولو ضَرَّها غَسَلُ رَأْسِهَا
تَرَكَتْهُ، وقيل: تَمَسَّحَتْهُ،.....

[١٢٧٠] (قوله: اتِّفَاقاً) كذا في "شرح المنية"^(١)، وفيه نظر؛ لأنَّ في المسألة ثلاثة أقوال^(٢) كما
في "البحر"^(٣) و"الحلية"^(٤): ((الأوَّلُ: الاكتفاء بالوصول إلى الأصول ولو منقوضاً، وظاهرُ
"الدخيرة": أنَّه ظاهرُ المذهب، ويدلُّ عليه ظاهرُ الأحاديث الواردة في هذا الباب.
الثاني: التفصيلُ المذكور، ومشى عليه جماعةٌ منهم: صاحبُ "المحيط" و"البدائع"^(٥)
و"الكافي"^(٦)).

١٠٣/١ الثالث: وجوبُ بلِّ الذواتِ مع العصر، وصَحَّحَ))، وتَمَّ تحقيقُ هذه الأقوالِ في "الحلية"^(٧)،
ومالَ فيها آخرُ إلى ترجيحِ القولِ الثاني، وهو ظاهرُ المتن.
[١٢٧١] (قوله: ولو لم يتلَّ أصلُها) بأنَّ كان متلبِّداً أو غزيراً، "إمداد"^(٨). أو مضموراً ضفراً
شديداً لا ينفذ فيه الماء، "ط"^(٩).

[١٢٧٢] (قوله: مطلقاً) قال "ح"^(١٠): ((لم يظهر لي وجهُ الإطلاق)) اهـ.
وقال "ط"^(١١): ((أي: سواء كان فيه حرجٌ أم لا، وقوله: هو الصحيحُ مقابله أنَّه لا بدَّ من

(١) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ص ٤٧-.

(٢) من ((اتِّفَاقاً)) إلى ((ثلاثة أقوال)) ساقط من "الأصل".

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٥٥/١.

(٤) "الحلية": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ١/ق ٩٩/أ.

(٥) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في الكلام على الغسل ٣٤/١.

(٦) "كافي النسخي": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ١/ق ٦/ب.

(٧) انظر "الحلية": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ١/ق ٩٩/أ، ق ١٠٠/أ.

(٨) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في فرائض الغسل ق ٤٣/أ.

(٩) "ط": كتاب الطهارة ٨٨/١.

(١٠) "ح": كتاب الطهارة ق ١/١١.

(١١) "ط": كتاب الطهارة ٨٨/١.

ولا تمتنع نفسها عن زوجها، وسيجيء في التيمم (لا) يكفي بل (ضفيرة) فينقضها وجوباً (ولو علوياً^(١)) أو تركياً لإمكان حلقه.

(ولا يمنع) الطهارة (ونيم) أي: خرق ذباب وبرغوث.....

عصر الشعر ثلاثاً بعد غسله منقوضاً أو معقوضاً) اهـ.

أقول: كان ينبغي لـ "الشارح" أن يقول: يجب غسله بدل قوله: ((يجب نقضها))، فقله: ((مطلقاً)) معناه: سواء كان مضموراً أو لا، وقوله: ((هو الصحيح)) احتراز عن القول الأول والثالث من الأقوال الثلاثة، فتدبر.

(تنبيه)

يؤخذ من مسألة الضفيرة أنه لا يجب غسل عقدة الشعر المتعقد بنفسه؛ لأن الاحتراز عنه غير ممكن ولو من شعر الرجل، [١/١٦٦ق/ب] ولم أر من نبه عليه من علمائنا، تأمل.

وإذا تنف شعرة لم تغسل فالظاهر وجوب غسل محلها لانتقال الحكم إليه، تأمل. [١٢٧٣] (قوله: ولا تمتنع نفسها) أي: خوفاً من وجوب الغسل عليها إذا وطئها؛ لأنه حق، ولها مندوحة عن غسل رأسها.

[١٢٧٤] (قوله: وسيجيء في التيمم) أي: في آخره^(٢).

[١٢٧٥] (قوله: ولو علوياً أو تركياً) هو الصحيح لعدم الضرورة وللاحتياط، وفي رواية: لا يجب نظراً إلى العادة كما في "شرح المنية"^(٣).

[١٢٧٦] (قوله: لإمكان حلقه) أي: بخلاف المرأة، فإنها منهية عنه بالحديث، فلا يمكنها شرعاً، فافهم.

[١٢٧٧] (قوله: ونيم (الخ) ظاهر "الصحيح"^(٤) و"القاموس"^(٥): ((أن النيم مختص بالذباب))،

(١) أي: منسوباً إلى سيدنا علي عليه السلام.

(٢) المقولة [٢٣٢٠] قوله: ((وكذا يسقط غسله)).

(٣) "شرح المنية الكبير" - كتاب الطهارة - فرائض الغسل ص ٤٨-.

(٤) "الصحيح": مادة ((ونم)).

(٥) "القاموس": مادة ((ونم)).

لم يصل الماء تحته (وحناء) ولو جرّمه، به يُفتَى (ودَرَئٌ ووسخٌ) عطفٌ تفسيري،

"نوح أفندي". وهذا بالنظر إلى اللغة، وإلا فالمراد هنا ما يشمل البرغوث؛ لأنه أولى بالحكم.

[١٢٧٨] (قوله: لم يصل الماء تحته) لأن الاحتراز عنه غير ممكن، "حلبة"^(١).

[١٢٧٩] (قوله: به يفتى) صرح به في "المنية"^(٢) عن "الدَّخِيرَةِ" في مسألة الحِنَاءِ والطَّيْنِ والدرن معللاً بالضرورة، قال في "شرحها"^(٣): ((ولأنَّ الماءَ ينفذه لتخلله وعدم لزوجه وصلابته، والمعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله إلى البدن)) اهـ.

لكن يردُّ عليه أنَّ الواجب الغسلُ، وهو إسالة الماء مع التقاطر كما مرَّ^(٤) في أركان الوضوء. والظاهر: أنَّ هذه الأشياء تمنع الإسالة، فالأظهر التعليل بالضرورة، ولكن قد يقال أيضاً: إنَّ الضرورة في درن الأنف أشدُّ منها في الحِنَاءِ والطَّيْنِ لندورهما بالنسبة إليه مع أنَّه تقدَّم^(٥) أنَّه يجب غسل ما تحته، فينبغي عدم الوجوب فيه أيضاً، تأمل.

[١٢٨٠] (قوله: عطفٌ تفسيري) لقول "القاموس"^(٦): ((الدَّرْنُ: الوسخُ))، وأشار بهذا إلى أنَّ المراد بالدرن هنا المتولّد من الجسد، وهو ما يذهب بالذلك في الحمام بخلاف الدرن الذي يكون من مخاطر الأنف، فإنّه لو يابساً يجب إيصال الماء إلى ما تحته كما مرَّ^(٧).

(قوله: مع أنَّه تقدَّم أنَّه يجب غسل ما تحته، فينبغي عدم الوجوب فيه أيضاً) فيه أنه لا يقال ذلك مع وجود النصّ بخلافه، وإنما يلزم التأمل في وجه الفرق، ويظهر أنَّ علّة عدم منع الطهارة في هذه الأشياء الضرورة مع وجود وصول الماء ولو بدون التقاطر بخلاف درن الأنف، فإنَّ الضرورة وجّدت فيه، إلّا أنَّ الوصول لم يوجد، وهذا هو الفرق، وأيضاً قد اكتفوا بتحريك نحو الحاتم الضيق مع أنَّه يمنع الإسالة تحته.

(١) "الحلبة": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ١/١٠٣ ب.

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ص ٤٩-.

(٣) المقولة [٧٣٨] قوله: ((أي: إسالة الماء إلخ)).

(٤) المقولة [١٢٥٣] قوله: ((حتى ما تحته الدرن)).

(٥) "القاموس": مادة (دَرَن).((.

(٦) المقولة [١٢٥٣] قوله: ((حتى ما تحته الدرن)).

وكذا دهنٌ ودسومةٌ (وترابٌ) وطينٌ ولو (في ظفرٍ مطلقاً) أي: قروياً أو مدنياً في الأصحَّ بخلاف نحو عجينٍ (و) لا يمنع (ما على ظفرٍ صباغٍ و) لا (طعامٍ بين أسنانه) أو في سِنِّه المجوف، به يُفتى، وقيل:.....

[١٢٨١] (قوله: وكذا دهنٌ) أي: كزيتٍ وشيرجٍ بخلاف نحو شحمٍ وسمنٍ جامدٍ.

[١٢٨٢] (قوله: ودسومةٌ) هي أنثرُ الدهن، قال في "الشرنبلية"^(١): ((قال "المقدسي" في "الفتاوى": دهنٌ رجليه، ثم توضأ وأمرَ الماءَ على رجليه، ولم يقبل الماءَ للدسومةِ جاز لوجود غسلِ الرجلين)) اهـ.

[١٢٨٣] (قوله: في الأصحَّ) مقابله قولُ بعضهم: يجوزُ للقروي؛ لأنَّ درتهً من التراب والطين فينفذه الماء، لا للمدني؛ لأنَّه من الودك، "شرح المنية"^(٢).

[١٢٨٤] (قوله: بخلاف نحو عجينٍ) [١/١١٧ ق/١] أي: كعلكٍ وشمعٍ وقشرٍ سملجٍ وخبزٍ ممزوجٍ متدلٍّ، "جوهرة"^(٣). لكن في "النهر"^(٤): ((ولو في أظفاره طينٌ أو عجينٌ فالفتوى على أنه مغتفرٌ قروياً كان أو مدنياً)) اهـ. نعم ذكر الخلاف في "شرح المنية"^(٥) في العجين، واستظهر المنع؛ لأنَّ فيه لزوجةً وصلابةً تمنع نفوذ الماء.

[١٢٨٥] (قوله: به يفتى صرح به في "الخلاصة"^(٦))، وقال: ((لأنَّ الماءَ شيءٌ لطيفٌ يصلُ تحته غالباً)) اهـ. ويرد عليه ما قدَّمناه آنفاً^(٧).

ومفاده عدمُ الجواز إذا عليم أنه لم يصل الماء تحته، قال في "الحلبة"^(٨): ((وهو أثبت)).

(١) "الشرنبلية": كتاب الطهارة ١٠/١ (هامش الدرر والغرر).

(٢) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ص ٤٨٤.

(٣) "الجوهرة النيرة": كتاب الطهارة ١١/١ بتصرف.

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ٤/أ.

(٥) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ص ٤٨٤.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل النوم والتهتة ق ٨/أ معزياً إلى "الفتاوى".

(٧) المقولة [١٢٧٩] قوله: ((به يفتى)).

(٨) "الحلبة": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ١/١٠٣ ق/أ.

إِنْ صُلِبًا مَنَعَ، وَهُوَ الْأَصْحَحُ (وَلَوْ) كَانَ (عَاتَمُهُ ضَيْقًا نَزَعَهُ أَوْ حَرَكَهُ) وَجُوبًا (كَقَرَطٍ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِثَقْبٍ أَذْنُهُ قَرَطٌ فَدَخَلَ الْمَاءُ فِيهِ) أَي: الثَّقْبُ (عِنْدَ مَرُورِهِ) عَلَى أَذْنِهِ (أَجْزَأَهُ كَسَرَةً) وَأَذْنٌ دَخَلَهُمَا الْمَاءُ (وَالْإِلَّا) يَدْخُلُ (أَدْخَلَهُ) وَلَوْ بِإِصْبَعِهِ، وَلَا يَتَكَلَّفُ بِخَشَبٍ وَنَحْوِهِ، وَالْمَعْتَبَرُ غَلْبَةُ ظَنِّهِ بِالْوَصُولِ.

(فِرْعَوْنُ) نَسِيَ الْمَضْمُضَةَ أَوْ جِزْءًا مِنْ بَدَنِهِ، فَصَلَّى ثُمَّ تَذَكَّرَ فَلَوْ نَفَلًا لَمْ يُعِدْ لَعَدَمِ صِحَّةِ شُرُوعِهِ. عَلَيْهِ غُسْلٌ وَثَمَّةٌ رَجَالٌ.....

[١٢٨٦] (قَوْلُهُ: إِنْ صُلِبًا) بَضْمٌ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ اللَّامِ، وَهُوَ الشَّدِيدُ، "حَلْبَةٌ"^(١). أَي: إِنْ كَانَ مَمْضُوعًا مَضْغًا مَتَأَكَّدًا، بِحَيْثُ تَدَاخَلَتْ أَجْزَاؤُهُ، وَصَارَ لَهُ لَزُوجَةٌ وَعِلَاقَةٌ كَالْعَجِينِ، "شَرْحُ الْمَنِيَّةِ"^(٢).

[١٢٨٧] (قَوْلُهُ: وَهُوَ الْأَصْحَحُ) صَرَّحَ بِهِ فِي "شَرْحِ الْمَنِيَّةِ"^(٣)، وَقَالَ: ((لَا مَتَنَاعَ نَفْوَذِ الْمَاءِ مَعَ عَدَمِ الضَّرُورَةِ وَالْحَرَجِ)) اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا التَّصْحِيحَ لَا يَنَاقِي مَا قَبْلَهُ، فَافْهَمِ.

[١٢٨٨] (قَوْلُهُ: كَقَرَطٍ) بِالضَّمِّ: مَا يُعْلَقُ فِي شَحْمَةِ الْأُذُنِ.

[١٢٨٩] (قَوْلُهُ: وَلَا يَتَكَلَّفُ) أَي: بَعْدَ الْإِمْرَارِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٤) عَنْ "شَرْحِ الْمَنِيَّةِ".

[١٢٩٠] (قَوْلُهُ: لَعَدَمِ صِحَّةِ شُرُوعِهِ) أَي: وَالنَّفْلُ إِنَّمَا تَلَزَمُ إِعَادَتُهُ بَعْدَ صِحَّةِ الشُّرُوعِ فِيهِ قَصْدًا، وَسَكَتَ عَنِ الْفَرْضِ لظُهُورِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْإِثْبَانُ بِهِ مُطْلَقًا.

(قَوْلُهُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا التَّصْحِيحَ لَا يَنَاقِي مَا قَبْلَهُ) لِمَا سَبَقَ لَهُ بِقَوْلِهِ: ((وَمُقَادَّةُ عَدَمِ الْخِ))، أَي: فَلَا يَصِحُّ مَا قَالَهُ "ط": ((تَقَدَّمَ فِي "رِسْمِ الْمَفْتِيِّ": أَنَّ مَا بِهِ الْفَتْوَى مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَغَيْرِهِ)).

(١) "الحلبة": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ١/١٠٢ ب.

(٢) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ص ٤٩.

(٣) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فرائض الغسل ص ٤٨.

(٤) لقوله [١٢٦٤] قوله: ((وثقب انضم)).

لا يَدَعُهُ وَإِنْ رَأَوْهُ، والمرأة بين رجالٍ أو رجالٍ ونساءٍ تَوَخَّرُهُ، لا بينَ نساءٍ فقط، واختَلَفَ في الرَّجُلِ بين رجالٍ ونساءٍ أو نساءٍ فقط كما بَسَطَهُ "ابن الشَّحْنَة"،

[١٢٩١] (قوله: لا يَدَعُهُ وَإِنْ رَأَوْهُ) عزاه في "القنية"^(١) إلى "الوبري"^(٢)، قال في "شرح المنية"^(٣): ((وهو غير مسلم؛ لأنَّ تركَّ المنهيَّ مقدَّم على فعل المأمور، وللغسل خَلْفٌ، وهو التيمُّم، فلا يجوزُ كشفُ العورة لأجله عند من لا يجوزُ نظره إليها بخلاف الختان))، وتأمَّله فيه. وكذا استشكله في "الحلبة"^(٤)، بما في "النهاية" عن "الجامع الصغير" للإمام "الترمذاني"^(٥) عن الإمام "البقالي": ((لو كان عليه نجاسة لا يمكن غسلها إلَّا بإظهار عورته يصلِّي معها؛ لأنَّ إظهارها منهئي عنه، والغسلُ مأمورٌ به، وإذا اجتمعا كان النهيُّ أولي)) اهـ. وأطالَ في ذلك، فراجعه. [١٢٩٢] (قوله: واختَلَفَ إلخ) ظاهره يقتضي أنَّ المسألة نُصَّتْ في المذهب، وقد وَقَعَ فيها خلافٌ، وليس كذلك كما ستَقِفُ عليه، "ط"^(٦).

[١٢٩٣] (قوله: كما بَسَطَهُ "ابن الشَّحْنَة") أي: في "شرح الوهبانية"^(٧)، حيث نقلَ عن "شرحها" لـ "ناظمها"^(٨): ((أنَّه لم يقفَ فيها على نقلٍ، وأنَّ القياس أنَّ يُوَخَّرَ الرجلُ بين النساءِ، ١٠٤/١

(١) "القنية": كتاب الطهارة - باب الجنابة والغسل ق ٣/ب.

(٢) هو محمد بن أبي بكر، زين الأئمة المعروف بخير الوترى الخوارزمي (توفي في حدود ٥١٠هـ). ("الجواهر المضية" ١٨٣/٢، "هدية العارفين" ٨٣/٢، "الفوائد البهية" ص ١٦١-وفيه: ((خير الوترى)) وكتب التراجم على الأول، والله أعلم.

(٣) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - سنن الغسل ص ٥١.

(٤) "الحلبة": كتاب الطهارة - منهيات الوضوء ق ١/٧٩/ب.

(٥) هو شرح أبي العباس أحمد بن إسماعيل بن محمد، فطير الدين التُّرْتَاشي الخوارزمي (ت ٦١٠هـ، وقيل: ٦٠١) على "الجامع الصغير" للإمام محمد. ("كشف الظنون" ٥٦٢/١، "الفوائد البهية" ص ١٥١، "هدية العارفين" ٨٩/١، "الأعلام" ٩٧/١).

(٦) "ط": كتاب الطهارة ٨٩/١.

(٧) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الطهارة ق ٨/ب بتصرف.

(٨) المسيِّي "عقد القلائد في حلِّ قيد الشرائد": لأبي محمد عبد الوهَّاب بن أحمد المعروف بابن وهبان الدمشقي (ت ٧٦٨هـ). ("كشف الظنون" ١٨٦٥/٢، "تاج التراجم" ص ١٣٨، "هدية العارفين" ٦٣٩/١).

وينبغي لها أن تيممَ وتصلّي لعجزها شرعاً عن الماء، وأمّا الاستنجاء فمتركٌ.....

أو بين الرجال والنساء))، وأيّده "ابن الشحنة" بما في "المبسوط"^(١): ((من أنَّ نظرَ الجنس إلى الجنس [١/ق/١١٧ ب] مباح في الضرورة لا في حالة الاختيار، وأنه أخفُّ من نظر الجنس إلى خلاف الجنس)) اهـ.

هذا، وقال "ح"^(٢): ((واعلم أنه ينبغي أن لا تكشف الخنثى للاستنجاء ولا للغسل عند أحدٍ أصلاً؛ لأنها إن كشفت عند رجلٍ احتُمِلَ أنها أنثى، وإن عند أنثى احتُمِلَ أنها ذكرٌ. فصار الحاصل: أن مُريد الغتسال إما ذكرٌ أو أنثى أو خنثى، وعلى كلِّ فإمّا بين رجالٍ أو نساءٍ أو خنثائي، أو رجالٍ ونساءٍ، أو رجالٍ وخنثائي، أو نساءٍ وخنثائي، أو رجالٍ ونساءٍ وخنثائي، فهو أحدٌ وعشرون، يغتسل في صورتين منها، وهما: رجلٌ بين الرجال، وامرأة بين نساءٍ، ويؤخّر في تسع عشرة صورة)) اهـ.

(١٢٩٤) (قوله: وينبغي لها) أي: للمرأة، ومثلها - فيما يظهر - الرجل، حيث قلنا: إنه يؤخّر أيضاً، ولا يخفى أن تأخير الغسل لا يقتضي عدم التيمم، فإن المبيح له - وهو العجز عن الماء - قد وجد، فافهم.

بقي هنا شيء لم يذكره، وهو أنه هل تجب إعادة تلك الصلاة في هذه المسألة، وفي مسألة "النهاية" السابقة؟

قال في "الحلية"^(٣): ((فيه تأمل، والأشبهُ الإعادةُ تفرعاً على ظاهر المذهب في الممنوع من إزالة الحدث بصنع العباد إذا تيمم وصلى)) اهـ.

وسيدكر "الشارح"^(٤) في التيمم: ((أنَّ المحبوس إذا صلى بالتيمم إن في المصّر أعاد، وإلاَّ

(١) "المبسوط": كتاب الجنائز - باب غسل الميت ٧١/٢ بتصرف.

(٢) "ح": كتاب الطهارة ق ١١/أ بتصرف.

(٣) "الحلية": كتاب الطهارة - منبهات الوضوء ١/ق/٨٠/أ.

(٤) ص ٣٣٨ - "در" قوله: ((فروع)).

مطلقاً، والفرق لا يخفى.....

فلا))، واستظهر "الرحمتي" عدم الإعادة، قال: ((لأن العذر لم يأت من قِبَل المخلوق، فإن المانع لها الشرع والحياء، وهما من الله تعالى، كما قالوا: لو تيمم لخوف العدو فإن تَوَعَّدَه على الوضوء أو الغسل يعيد؛ لأن العذر أتى من غير صاحب الحق، ولو خاف بدون تَوَعُّدٍ من العدو فلا؛ لأن الخوف أوقعه الله تعالى في قلبه، فقد جاء العذر من قِبَل صاحب الحق، فلا تلزمه الإعادة)) اهـ.

[١٢٩٥] (قوله: مطلقاً) أي: سواء كان بين رجال، أو نساء، أو بينهما، "ط" (١).

[١٢٩٦] (قوله: والفرق لا يخفى) الفرق صحة الصلاة مع الحقيقة فيما إذا لم تكن أكثر من قلدر الدرهم، وعدم صحتها مع الحكمة رأساً. اهـ "ح" (٢).

زاد في "شرح الوهبانية" (٣): ((أن الغسل فرض، فلا ترك كشف العورة بخلاف الاستنجاء، فإنه سنة، وتركها أولى من الكشف الحرام)).

واعترض "الحموي" (٤) الفرق الأول: ((بأن الحكمة قد يُعفى عن قليلها أيضاً، فإن الجبيرة يجوز ترك المسح عليها وإن لم يضر المسح عند "الإمام" مع أن تحتها حدث)) اهـ. وفيه نظر؛ لأن رفع الحدث لا يتجزأ، فيكون غسل باقي [١/١١٨ق/١] الجسد رافعاً لجميع الحدث، وصار كأنه غسل ما تحتها حكماً.

نعم الفرق الثاني غير مؤثر لما علمت من أنه لا يجوز كشف العورة لغسل النجاسة مع أنه فرض، ومن تقديم النهي على الأمر إذا اجتماعاً، فالظاهر أن ما في "القنية" (٥) ضعيف، والله أعلم.

(١) "ط": كتاب الطهارة ٨٩/١.

(٢) "ح": كتاب الطهارة ١/١١ أ.

(٣) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الطهارة ٩/٩ بتصرف.

(٤) "غمر عيون البصائر": الفن الأول - القاعدة السادسة ٢٩٢/١ بتصرف.

(٥) "القنية": كتاب الطهارة - باب الجنابة والغسل ٣/ب.

(وسننه) كسُننِ الوضوءِ سوى الترتيبِ، وآدابه كآدابه سوى استقبالِ القبلة؛ لأنه يكونُ غالباً

مطلب: سننُ الغسل

[١٢٩٧] (قوله: وسننه) أفاد أنه لا واجبَ له، "ط"^(١). وأمّا المضمضة والاستنشاق فهما بمعنى الفرض؛ لأنه يفوتُ الجوازُ بفواتهما، فالمراد بالواجب أدنى نوعيه كما قدّمناه^(٢) في الوضوء.

[١٢٩٨] (قوله: كسُننِ الوضوء) أي: من البدّاءة بالنّية والتسمية والسواك والتخليل والدلك والولاء إلخ، وأخذَ ذلك في "البحر"^(٣) من قوله: ((ثمَّ يتوضّأ)).

[١٢٩٩] (قوله: سوى الترتيب) أي: المعهود في الوضوء، وإلاّ فالغسلُ له ترتيبٌ آخرُ بينه "المصنّف" بقوله: ((بادئاً إلخ))، "ط"^(٤) عن "أبي السّعود"^(٥).

أقول: ويُستثنى الدعاءُ أيضاً، فإنّه مكروهٌ كما في "نور الإيضاح"^(٦).

[١٣٠٠] (قوله: وآدابه كآدابه) نصٌّ عليه في "البدائع"^(٧)، قال "الشرنبلالي"^(٨): ((ويُستحبُّ أن لا يتكلّم بكلامٍ مطلقاً، أمّا كلامُ الناس فلكرهته حالَ الكشف، وأمّا الدعاءُ فلاّنه في مصبِّ المستعملِ ومحلِّ الأقدار والأحوال)) اهـ.

أقول: قد عدّ التسمية من سنن الغسل، فيُشكّلُ على ما ذكره، تأمّل.

(قوله: أقول: قد عدّ التسمية من سنن الغسل، فيُشكّلُ على ما ذكره) يظهرُ أنّ التسمية مستثناة من عموم العبارة الثانية بدليل التعليل بقوله: ((فلاّنه في مصبِّ إلخ))؛ إذ حين التسمية لم يوجد استعمالٌ ولا أقدارٌ ولا أحوالٌ.

(١) "ط": كتاب الطهارة ٨٩/١.

(٢) المقولة [٨٣٠] قوله: ((أفاد إلخ)).

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٥٢/١.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٨٩/١.

(٥) "فتح المعين": كتاب الطهارة - سنن الغسل ٥٤/١ بتصرف.

(٦) بل هو في "مراقي الفلاح": كتاب الطهارة - فصل في آداب الاغتسال ص ١٤٢-١٤٣-١.

(٧) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في الكلام على الغسل ٣٥/١.

(٨) "مراقي الفلاح": كتاب الطهارة - فصل في آداب الاغتسال ص ١٤٢-١ بتصرف.

مع كشف عورة، وقالوا: لو مكث في ماءٍ جارٍ أو حوضٍ كبيرٍ أو مطرٍ.....

واستشكل في "الحلبة" (١) عموم ذلك بما في "صحيح مسلم" (٢) عن "عائشة" رضي الله عنها قالت: «كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء بيني وبينه واحد، فيأدرني حتى أقول: دُع لي، دُع لي»، وفي رواية "النسائي": «يأدرني وأبادره حتى يقول: دعي لي، وأقول أنا: دُع لي». ثم أحاب ب: ((حمله على بيان الجواز، أو أن المسنون تركه ما لا مصلحة فيه ظاهرة)) اهـ. أقول: أو المراد الكراهة حال الكشف فقط كما أفاده التعليق السابق، والظاهر من حاله عليه الصلاة والسلام أنه لا يغتسل بلا ساتر.

(١٣٠١١) (قوله: مع كشف عورة) فلو كان متزراً فلا بأس به كما في "شرح المنية" (٣) و"الإمداد" (٤).

(١٣٠٢) (قوله: أو حوض كبير أو مطر) هذا ذكره في "البحر" (٥) بحثاً قياساً على الماء الجاري،

(قوله: والظاهر من حاله عليه الصلاة والسلام أنه لا يغتسل بلا ساتر) قال "السندي": ((في "البخاري" من حديث "أم هانئ" أنه ﷺ قال لها في حال اغتساله: ((مرحبا بـ "أم هانئ") يوم فتح مكة، وكان كاشفاً لعورته بدليل أنها وجدت "فاطمة" تسترته، فتنبه)) اهـ. لكن قد يقال: إن ستر "فاطمة" له لا يدل على أنه كان كاشفاً لعورته، بل لاحتمال أن تنكشف عورته في حال الغسل الذي هو محل توهيمه، فتراه مكشوفاً.

(١) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الغسل ١/١٠٨ ب.

(٢) أخرجه مسلم (٣٢١) كتاب الحيض - باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، وأخرجه أبو داود (٧٧) كتاب الطهارة - باب الوضوء بفضل وضوء المرأة، مختصراً.

وأما رواية النسائي فهي في ١٣٠/١ كتاب الطهارة - باب الرخصة في ذلك.

(٣) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - سنن الغسل ١٠٥-.

(٤) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في آداب الاغتسال ق ٤٥/أ.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٥٤/١.

قَدَرِ الْوُضُوءَ وَالْغُسْلَ فَقَدْ أَكْمَلَ السَّنَةَ.....

وهو مأخوذ من "الحلبة"^(١)، لكن في "شرح هديّة ابن العماد" لسَيِّدِي "عبد الغني النابلسي"^(٢) ما يخالف ذلك، حيث قال: ((إنّ ظاهر التقييد بالجاري أنّ الراكد - ولو كثيراً - ليس كذلك باعتبار أنّ جريان الماء على بدنه قائم مقام التثليث في الصبّ، ولا كذلك الراكد، وربما يقال: إن انتقل فيه من موضع إلى آخر مقدار الوضوء والغسل فقد أكمل [١/١١٨ ب/ السّنّة]) اهـ. وهو كلامٌ وجيهٌ. والظاهر أنّ الانتقال غيرٌ قيد، بل التحركُ كافٍ، ولا يقال: إنّ الحوض الكبير في حكم الجاري، فلا فرق؛ لأنّا نقول: هو مثله في عدم قبوله النجاسة لا مطلقاً.

[١٣٠٣] (قوله: قدر الوضوء والغسل) انظر: هل المراد قدرُ زمنهما لو كان يصب الماء عليه بنفسه، أو مقدار ما يتحقق فيه جريان الماء على الأعضاء بلحظات يسيرة يتحقق فيها غسل أعضاء الوضوء مرتبة ثلاثاً مع غسل باقي الجسد كذلك؟ لم أره لأمتنا، وذكر الشافعية الموجهون ترتيب غسل الأعضاء في الوضوء: أنّ المتوضئ لو غطس في ماء، ومكث قدر الترتيب صح، وإلا فلا، وصحّ "النوري"^(٣) الصّحّة بلا مكث؛ لأنّ الترتيب يحصل في لحظات لطيفة، وقال العلامة "ابن حجر" في "التحفة"^(٤) بعد ذكره سنن الغسل: ((ويكفي في راكم تحرك جميع البدن ثلاثاً وإن لم ينقل قدمه إلى محل آخر على الأوجه؛ لأنّ كلّ حركة توجب مماسة ماء لبدنه غير الماء الذي قبلها)) انتهى ملخصاً.

(قوله: ولا كذلك الراكد) قد يقال: إنّ الراكد كالجاري بدون انتقال وتحرك؛ لأنّه بنزوله فيه يضطرب، فيماس بدنه مياه كثيرة متغيرة قبل سكونه من الاضطراب، فيكون ذلك بمنزلة جريانه عليه فيما لو انغمس في الجاري، تأمل.

(١) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الغسل ١/١١٠ ق/١.

(٢) "نهاية المراد": سنن الغسل ص ١٨٤.

(٣) انظر "السراج الوهاج" للغمراوي "شرح المنهاج": كتاب الطهارة - باب الرضوء ص ١٧٧.

(٤) "تحفة المحتاج": كتاب الطهارة - باب الغسل ١/٢٨١.

(البداةُ بغسلِ يديه وفرجه) وإن لم يكن به حَبْثٌ أتباعاً للحديث.....

والذي يظهرُ لي: أنه لو كان في ماء جارٍ يحصلُ سنَّةُ التَّليثِ والترتيب والوضوء بلا مُكْثٍ ولا تحركٍ، ولو في ماءٍ راكِدٍ فلا بدَّ من التحركِ أو الانتقالِ القائمِ مقامَ الصَّبِّ، فيحصلُ به ما ذكرنا، وقد صرَّحَ في "الدرر"^(١): ((بأنه لو لم يصبَّ لم يكن الغسلُ مسنوناً)) اهـ.
[١٣٠٤] (قوله: البداَةُ بغسلِ يديه) ظاهرُ كلامِ "المصنِّف" كـ "الهداية"^(٢) وغيرها: ((أنَّ هذا الغسلَ غيرُ الغسلِ الذي في الوضوء)).

[١٣٠٥] (قوله: وفرجه) أي: ثمَّ فرجه، بأنَّ يُفِيضَ الماءَ بيده اليمنى عليه، فيغسلُهُ باليسرى ثمَّ ينقيهِ. والفرجُ: قُبْلُ الرَّجُلِ والمرأة، وقد يُطْلَقُ على الدُّبُرِ أيضاً كما قال "المطرزي"^(٣). اهـ
"فَهْستاني"^(٤). أي: فيشمَلُ القبلَ والدُّبُرَ، وهو المرادُ هنا.

[١٣٠٦] (قوله: وإن لم يكن به حَبْثٌ) ردُّ على "الزيلعي"^(٥) و"ابن الكمال".
[١٣٠٧] (قوله: أتباعاً للحديث) وهو ما روى "الجماعة"^(٦) عن "ميمونة" رضي الله عنها قالت:

(قوله: بأنه لو لم يصبَّ لم يكن إلخ) أي: فيما إذا لم يكن جارياً كما يأتي، أي: ولم يتحرك أيضاً.
(قوله: أنَّ هذا الغسلَ غيرُ الغسلِ الذي في الوضوء) وصريحُ حديثِ "ميمونة" الآتي يدلُّ على عدمِ غَمَلِ يديه ثانياً في الوضوء، بل يكفي بغسلهما ابتداءً تأمُّلٌ. وعلى ما نقلَهُ "السَّنْدِيُّ" عن "نور الإيضاح" يغسلُهُما ثانياً.

(قوله: ثمَّ ينقيهِ) عبارةُ "فَهْستاني": ((حتَّى)) بدلَ ((ثمَّ)).

(١) "الدرر": كتاب الطهارة - فرض الغسل ١/١٨.

(٢) "الهداية": كتاب الطهارات - فصل في الغسل ١/١٦.

(٣) "المغرب": مادة ((فرج)).

(٤) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - الغسل ١/٢٥.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ١/١٤.

(٦) أخرجه أحمد ٦/٢٣٥، والبخاري (٢٦٥) كتاب الغسل - باب تفریق الغسل والوضوء، ومسلم (٣١٧) كتاب الحيض - باب صفة غسل الجنابة، وأبو داود (٢٤٥) كتاب الطهارة - باب الغسل من الجنابة، والترمذي (١٠٣) كتاب الطهارة - باب ما جاء في الغسل من الجنابة، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ١/١٣٧-١٣٨ كتاب الطهارة - باب غسل الرجلين في غير المكان الذي يغتسل فيه. وابن ماجه (٥٧٣) كتاب الطهارة - باب ما جاء في الغسل من الجنابة.

((وخبث بدنه إن كان) عليه خبثٌ لثلاً يشيع (ثم يتوضأ) أطلقه فانصرف إلى الكامل، فلا يؤخر قدميه ولو في مجمع الماء؛.....

((وضعت للنبي ﷺ ماءً يغتسل به، فأفرغ على يديه، فغسلهما مرتين أو ثلاثاً، ثم أفرغ يمينه على شماله، فغسل مذاكيره، ثم ذلك يده بالأرض، ثم تمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ويديه، ثم غسل رأسه ثلاثاً، ثم أفرغ على جسده، ثم تنحى عن مقامه، فغسل قدميه،)) "فتح" (١).

[١٣٠٨] (قوله: وخبث بدنه) (٢) أي: ولو قليلاً كما يظهر من التعليل، وأفاد أن السنة نفس البداء بغسل النجاسة، وأما نفس غسلها فلا بد منه ولو قليلةً فيما يظهر لتنجس الماء بها، فلا يرتفع [١/١١٩ أ] الحدث عما تحتها مالم تزل كما بحثه سيدي "عبد الغني" (٣)، وقال: ((لم أجذ من تعرض له من أئمتنا)).

أقول: ورأيت في شرح والده الشيخ "إسماعيل" على "الدرر والغرر" (٤)، ذكره جازماً به، لكنه لم يعزه إلى أحدٍ، والله تعالى أعلم.

[١٣٠٩] (قوله: فانصرف إلى الكامل) أي: بجميع سننه ومندوباته كما في "البحر" (٥)، قال: ((ومسح فيه رأسه، وهو الصحيح، وفي "البدائع" (٦): أنه ظاهر الرواية)).

[١٣١٠] (قوله: ولو في مجمع الماء) أي: ولو كان واقفاً في محل يجتمع فيه ماء الغسل، وهذا

(١) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في الغسل ٥١/١-٥٢.

(٢) في "د" زيادة: ((وخبث بدنه إن كان، فإن قلت: كان يكفي أن يقول: ((وخبث بدنه)) عن قوله: ((وفرجه))؛ لأن الفرج إنما يغسل لأجل النجاسة.؟؟ قلت: أحب عنه بأن تقديم غسل الفرج لم ينحصر بكونه للنجاسة، بل لها، أو لأنه لو غسله في أثناء غسله ربما تنفض طهارته عند من يرى ذلك، والخروج من الخلاف مستحب عندنا، وبأنه إنما ذكره للاهتمام به)).

(٣) "نهاية المراد": مستحبات الوضوء ص ٩٠.

(٤) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/١٠٠ ق. ب.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٥٢/١.

(٦) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في الكلام على الغسل ٣٥/١.

لِما أَنَّ الْمُعْتَمِدَ طَهَارَةَ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، عَلَى أَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِالِاسْتِعْمَالِ إِلَّا بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ كُلِّ الْبَدَنِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْغُسْلِ كَعْضُو وَاحِدٍ، فَحِينَئِذٍ لَا حَاجَةَ إِلَى غَسْلِهِمَا ثَانِيًا.....

القولُ هو ظاهرُ إطلاقِ المتن كـ "الكنز"^(١) وغيره، وهو ظاهرُ ما أخرجه "البخاري"^(٢) من حديث "عائشة": «ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»، وبه أخذَ "الشافعي"، وقيل: يُؤَخَّرُ مُطْلَقًا، وهو ظاهرُ إطلاقِ الأكثرِ وإطلاقِ حديثِ "ميمونة" المتقدم^(٣)، وقيل بالتفصيل: إِنْ كَانَ فِي جَمْعِ الْمَاءِ فَيُؤَخَّرُ، وَإِلَّا فَلَا، وَصَحَّحَهُ فِي "المجتبى"، وَجَزَمَ بِهِ فِي "الهداية"^(٤) و"المبسوط"^(٥) و"الكافي"^(٦)، قَالَ فِي "البحر"^(٧): ((وَوَجْهُهُ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي الْأَوَّلِيَّةِ لَا فِي الْجَوَازِ)).

(١٣١١) (قوله: لِمَا أَنَّ الْإِخ) جوابٌ عن قول المشايخ القائلين بالتأخير: إِنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي تَقْدِيمِ غَسْلِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا يَتَلَوَّنَانِ بِالْغَسَلَاتِ بَعْدَ، فَيَحْتَاجُ إِلَى غَسْلِهِمَا ثَانِيًا.

وحاصلُ الجواب: أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى غَسْلِهِمَا ثَانِيًا؛ لِأَنَّ الْمُفْتَى بِهِ طَهَارَةُ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، وَلِهَذَا قَالَ "الهندي"^(٨): ((إِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَأْتِي عَلَى رَوَايَةِ نَجَاسَتِهِ)).

(١٣١٢) (قوله: عَلَى أَنَّهُ الْإِخ) تَرَقَّى فِي الْجَوَابِ، وَحَاصِلُهُ مَنَعُ كَوْنِ الْمَاءِ مُسْتَعْمَلًا لِمَا ذَكَرَهُ "الشارح"، فَمَا دَامَتْ رِجْلَاهُ فِي الْمَاءِ لَا يُحَكِّمُ عَلَيْهِ بِالِاسْتِعْمَالِ لَعَدَمِ تَحَقُّقِ الْانْفِصَالِ، فَيُذَا خَرَجَ

(١) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الطهارة ١/١٠.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٨) كتاب الغسل - باب الوضوء قبل الغسل، وأحمد ١٠١/٦، ومسلم (٣١٦) كتاب الحيض باب صفة غسل الجنابة، وأبو داود (٢٤١) كتاب الطهارة - باب الغسل من الجنابة، والترمذي (١٠٤) كتاب الطهارة - باب ما جاء في الغسل من الجنابة، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ٢٠٤/١ كتاب الطهارة - باب الابتداء بالوضوء في غسل الجنابة.

(٣) المقولة [١٣٠٧] قوله: ((اتِّبَاعًا لِلْحَدِيثِ)).

(٤) "الهداية": كتاب الطهارات - فصل في الغسل ١/١٦.

(٥) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب الوضوء والغسل ١/٤٥.

(٦) "كافي النسفي": كتاب الطهارة - سنن الغسل ق ٦/٦.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ١/٥٢، بتصرف.

(٨) أبو حفص عمر بن إسحاق، سراج الدين الهندي الغزنوي (ت ٧٧٣هـ). ("الدرر الكامنة" ٣/١٥٤، "الفوائد البهية" ص ١٤٨).

إِلَّا إِذَا كَانَ بِيَدَيْهِ خَبْثٌ، وَلَعَلَّ الْقَائِلِينَ بِتَأْخِيرِ غَسْلِهِمَا إِنَّمَا اسْتَحَبُّوه لِيَكُونَ الْبَدَأُ وَالْخَتْمُ
بِأَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، وَقَالُوا: لَوْ تَوَضَّأَ أَوَّلًا لَا يَأْتِي بِهِ ثَانِيًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ وَضُوءَانِ لِلْغُسْلِ
اتِّفَاقًا، أَمَّا لَوْ تَوَضَّأَ بَعْدَ الْغُسْلِ،.....

من الماء حُكْمَ بِاسْتِعْمَالِهِ، وَلَمْ يُصِبْهُ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ خُرُوجِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَةِ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ.
وَعِلِمٌ أَنَّهُ اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ فِي تَجْزِي الطَّهَارَةِ وَعَدَمِهِ، وَفَائِدَةُ الْاِخْتِلَافِ أَنَّهُ لَوْ تَغَمَّدَ
الْجَنْبَ، أَوْ غَسَلَ يَدَيْهِ هَلْ يَحِلُّ لَهُ الْقِرَاءَةُ وَمَسُّ الْمَصْحَفِ؟ فَعَلَى رِوَايَةِ التَّحْزِي نَعَمْ، وَعَلَى رِوَايَةِ
عَدَمِهِ لَا، وَهِيَ الصَّحِيحَةُ؛ لِأَنَّ زَوَالَ الْجَنَابَةِ مَوْقُوفٌ عَلَى غَسْلِ الْبَاقِي، وَمَا ذَكَرَهُ "الْشَّارِحُ":
(مَنْ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا إِلَّا بَعْدَ الْإِنْفِصَالِ) مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "الْبَحْرِ"^(١)، فَيَصِحُّ
بِنَاوُهُ عَلَى كُلِّ مَنْ هَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ، فَافْهَمْ.

ثُمَّ عِلِمٌ أَيْضًا أَنَّ مَا ذَكَرَهُ "الْشَّارِحُ" يَصِحُّ دَفْعًا لِلْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي تَقْدِيمِ غَسْلِهِمَا عَلَى
رِوَايَةِ نَجَاسَةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ أَيْضًا؛ إِذْ لَا يُحْكَمُ بِاسْتِعْمَالِهِ وَنَجَاسَتِهِ إِلَّا بَعْدَ [١/ق/١١٩/ب]
الْإِنْفِصَالِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى غَسْلِهِمَا ثَانِيًا عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَيْضًا، وَلِصَاحِبِ "النَّهْرِ"^(٢) هُنَا كَلَامٌ فِيهِ
نَظَرٌ مِنْ وَجْهِ أَوْضَحْنَاهُ فِيمَا عُلِّقْنَاهُ عَلَى "الْبَحْرِ"^(٣).

[١٣١٣] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا كَانَ إِنْخ) أَي: فَيَلْزِمُهُ إِعَادَةُ غَسْلِهِمَا لِلنَّجَاسَةِ فَقَطْ.

[١٣١٤] (قَوْلُهُ: وَلَعَلَّ الْقَائِلِينَ إِنْخ) ذَكَرَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٤) بِحَثٍّ، وَنَقَلَهُ فِي "الْحَلِيبَةِ"^(٥) عَنْ
"الْقُرْطُبِيِّ"^(٦)، ثُمَّ قَالَ: ((وَعَلَى هَذَا يَغْسَلُهُمَا ثَانِيًا مُطْلَقًا سِوَاءَ أَصَابَهُمَا طِينٌ، أَوْ كَانَتْ فِي جَمْعِ
الْمَاءِ، أَوْ لَا وَلَا)).

[١٣١٥] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ إِنْخ) قَالَ الْعَلَّامَةُ "نُوحُ أَفَنْدِي": ((بَلْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى

(١) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ٥٣/١.

(٢) انْظُرْ "النَّهْرُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ق ١٠/١.

(٣) حَاشِيَةُ مَنَحَةِ الْخَالِقِ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِقِ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ ٥٢/١.

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ٥٢/١.

(٥) "الْحَلِيبَةُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - سَنَنِ الْغُسْلِ ١٠٧/١/١. أَبْتَصَرَف.

(٦) "الْمَقْهَمُ لِمَا أَشْكَلُ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِمٍ": ٥٧٧/١.

واختلفَ المجلسُ على مذهبنَا، أو فصلَ بينهما بصلاةٍ كقول الشافعيةِ فيُستحبُّ (ثم يُفيضُ الماءَ) على كلِّ بدنه.....

كرأته، أخرَجَ "الطبراني" في "الأوسط"^(١) عن "ابن عباسٍ" رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ بَعْدَ الْغُسْلِ فَلَيْسَ مِنْنا» ((اه، تأمل.

والظاهر: أنَّ عدم استحبابه لو بقي متوضئاً إلى فراغ الغسل، فلو أحدث قبله ينبغي إعادته، ولم أره، فتأمل.

(١٣١٦) (قوله: واختلفَ المجلسُ) كذا في "البحر"^(٢)، وقدمنا^(٣) الكلامَ عليه في بحث

الوضوء.

١٠٦/١ (قوله: ثم يُفيضُ) أتى بـ ((ثم)) للإشارة إلى الترتيب، وإنما لم يقل: ثم يتمضمضُ

ويستنشقُ، ثم يفيضُ للإشارة إلى أنَّ فعلهما في الوضوء كافٍ عن فعلهما في الغسل، فالسنةُ نابتَ منابُ الفرض، "ط"^(٤). ومعنى ((يُفيضُ)): يصبُّ، قال في "الدرر"^(٥): ((حتى لو لم يصبَّ لم يكن الغسلُ مستوناً وإن زالَ الحدث)) اهـ.

وهذا لو كان في ماءٍ راكداً، أمّا لو مكثَ في ماءٍ جارٍ قامَ الجريانُ مقامَ الصبِّ كما عُلِمَ مما قلّمناه قريئاً^(٦).

(١٣١٨) (قوله: على كلِّ بدنه) زاد ((كلِّ)) لدفع توهمٍ عدم إعادة غسل أعضاء الوضوء لرفع الحدث عنها، "ط"^(٧).

(١) أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣٠٦٥)، وفي "الكبير" (١١٦٩١)، و"الصغير" ١٠٦/١، وابن عدي في "الكامل" ١١٤٠/٣، عن ابن عباس مرفوعاً، وفي إسناده سليمان بن أحمد الواسطي، كذبه يحيى بن معين وضعفه النسائي، وفيه أيضاً سعيد بن بشير الأزدي وهو ضعيف، وله طرق أخرى كلها واهية.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٥٢/١.

(٣) المقولة [٩٧٠] قوله: ((أو لقصد الوضوء على الوضوء)).

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٩٠/١.

(٥) "الدرر": كتاب الطهارة - فرض الغسل ١٨/١.

(٦) المقولة [١٣٠٢] قوله: ((أو حوض كبير أو مطر)).

(٧) "ط": كتاب الطهارات ٩٠/١.

ثلاثاً مستوعباً من الماء المعهود في الشرع للوضوء والغسل، وهو ثمانية أرتال، وقيل: المقصود عدم الإسراف،.....

أقول: لم أرَ مَنْ صرَّحَ بأنه يُسنُّ ذلك، وإنما يفهم ذلك من عباراتهم، ونظيره ما مرَّ^(١) في الوضوء: من أنه يسنُّ إعادة غسل اليدين عند غسل الذراعين.

[١٣١٩] (قوله: ثلاثاً) الأولى فرض، والثنتان سُنتان على الصحيح، "سراج"^(٢).

[١٣٢٠] (قوله: مستوعباً) أي: في كلِّ مرَّةٍ لتحصل سنة التثليث، "ط"^(٣).

مطلب في تحرير الصاع والمد والرطل

[١٣٢١] (قوله: وهو ثمانية أرتال) أي: بالبيدادي، وهي صاع عراقي، وهو أربعة أمداد، كلُّ مدٍّ رطلان، وبه أخذ "أبو حنيفة"، والصاع الحجازي خمسة أرتال وثلاث، وبه أخذ الصحابان والأئمة الثلاثة.

فالمدُّ حيتض رطلٌ وثلاث، والرطل مائة وثلاثون درهماً، وقيل: مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، وتماؤه في "الحلبة"^(٤).

قلت: والصاع العراقي نحو نصف مدٍّ دمشقي، فإذا توضأ واغتسل به فقد حصل السنة. قلت: [١٣٢٢] (قوله: وقيل: المقصود إلخ) الأصوب حذف ((قيل)) لما في "الحلبة"^(٥): ((أنه نقل غير واحد إجماع المسلمين [١/١٢٠ ق/١] على أن ما يجزئ في الوضوء والغسل غير مقدَّر بمقدار، وما في ظاهر الرواية: من أن أدنى ما يكفي في الغسل صاع، وفي الوضوء مدٌّ للحديث المتفق عليه^(٦)): ((كان ﷺ يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد)) ليس بتقدير لازم، بل هو بيان أدنى القدر المسنون)) اهـ.

(١) ص ٣٧٥ - "در".

(٢) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٢٢ ق/١.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٩٠/١.

(٤) انظر "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٦٨ ق/١.

(٥) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الوضوء ١/٦٧ ق/١.

(٦) أخرجه البخاري (٢٠١) كتاب الوضوء - باب الوضوء بالمد، ومسلم (٣٢٥) كتاب الحيض - باب القدر المستحب

من الماء في غسل الجنابة عن أنس رضي الله عنه.

وفي "الجواهر": ((لا إسرافَ في الماء الجاري؛ لأنه غيرُ مضيع))، وقد قَدَّمناه^(١) عن "القَهْستاني" (بادئاً بمنكيه الأيمن ثم الأيسر ثم برأسه ثم على بقية بدنه مع ذلك) ندباً،

قال في "البحر"^(٢): ((حتى إنَّ مَنْ أسْبَغَ بدون ذلك أجزأه، وإنَّ لم يكفه زادَ عليه؛ لأنَّ طِبَاعَ الناسِ وأحوالهم مختلفة، كذا في "البدائع"^(٣))) اهـ. وبه جَزَمَ في "الإمداد"^(٤) وغيره.

[١٣٢٣] (قوله: وفي "الجواهر" إلخ) قَدَّمناه^(٥) الكلامَ عليه في الوضوء مستوفىً.

[١٣٢٤] (قوله: ثم الأيسر) أي: ثلاثاً أيضاً، وقوله: ((ثم برأسه)) أي: يغسلُه مع بقية البدن ثلاثاً أيضاً كما في "الحلبي"^(٦) وغيرها خلافاً لما يفيدُه كلام المتن من غسله الرأسَ وحده.

[١٣٢٥] (قوله: ثم على بقية بدنه) أي: ثم يفيضُ على بقية بدنه، وإنما قَدَّرَ "الشارحُ" لفظةً ((على)) ولم يُقَيِّمه معطوفاً على مجرورِ الباءِ المتعلقة بقوله: ((بادئاً)) لعدم صحَّةِ المعنى؛ لأنَّ ذلك ختامٌ.

[١٣٢٦] (قوله: مع ذلك) قيَّدهُ في "المنية"^(٧) بالمرَّة الأولى، وعلَّله في "الحلبي"^(٨) بكونها سابقةً في الوجود، فهي بالدلك أولى.

[١٣٢٧] (قوله: ندباً) علَّنه في "الإمداد"^(٩) من السنن، ويؤيِّده ما مرَّ^(١٠) في الوضوء.

(١) المقولة [١٠٥٦] قوله: ((الإسراف)).

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٥٤/١.

(٣) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في الكلام على الغسل ٣٥/١.

(٤) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في آداب الوضوء ق ٤٥/أ وما بعدها.

(٥) المقولة [١٠٥٦] قوله: ((والإسراف))، و المقولة [١٠٥٩] قوله: ((تحريراً)).

(٦) "الحلبي": كتاب الطهارة - سنن الغسل ١/١٠٦ نقلاً عن شرح الزاهدي معزباً إلى الحلواني في "النوادر".

(٧) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - سنن الغسل ص ٥١.

(٨) "الحلبي": كتاب الطهارة - سنن الغسل ١/١٠٨ أ.

(٩) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في سنن الوضوء ق ٤٤/ب.

(١٠) المقولة [٩٩١] قوله: ((الدلك)).

وقيل: يُثْنِي بالرأس، وقيل: يبدأ بالرأس، وهو الأصحُّ وظاهرُ الرواية والأحاديث، قال في "البحر"^(١): ((وبه يضعفُ تصحيحُ "الدُّرر")) (وصحَّ نقلُ بِلَّةٍ عضوٍ إلى عضوٍ آخرَ..

[١٣٢٨] (قوله: وقيل: يثني بالرأس) أي: يبدأ باليمين ثلاثاً، ثمَّ بالرأس ثلاثاً، ثمَّ باليسار ثلاثاً، "حلبة"^(٢).

[١٣٢٩] (قوله: وقيل: يبدأ بالرأس) أي: ثمَّ بقيةَ البدن، "درر"^(٣).

[١٣٣٠] (قوله: وظاهرُ الرواية) كذا عبَّرَ في "النهر"^(٤)، والذي في "البحر"^(٥) وغيره التعبيرُ بـ: ((ظاهرُ "الهداية")).

[١٣٣١] (قوله: والأحاديث) قال الشيخ "إسماعيل"^(٦): ((وفي "شرح البرجندي": وهو الموافق لعدَّةِ أحاديثٍ أوردها "البخاري" في "صحيحه"^(٧)) اه، فافهم.

[١٣٣٢] (قوله: تصحيحُ "الدُّرر"^(٨)) هو ما مشى عليه "المصنّف" في متنه هنا.

[١٣٣٣] (قوله: وصحَّ نقلُ بِلَّةٍ بكسر الباء، "أبو السُّعود"^(٩).

[١٣٣٤] (قوله: إلى عضوٍ آخرٍ مُفادُهُ أَنَّهُ لو اتَّحدَ العضوُ صحَّ في الوضوء أيضاً كما صرَّحَ به "القَهْستاني"^(١٠).

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٥٢/١.

(٢) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الغسل ١/١٠٦ ق ١ - ب.

(٣) "الدُّرر": كتاب الطهارة - فرض الغسل ١/١٨.

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٠/ب.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٥٢/١.

(٦) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/١٠٦ ق ١/ب.

(٧) رقم (٢٥٦) كتاب الغسل باب من أفاض على رأسه ثلاثاً، عن جابر قال: كان النبي ﷺ يأخذ ثلاثة أكفٍّ ويفرضها على رأسه، ثم يفيض على سائر جسده، وأحمد في "المسند": ٣٧٥/٣.

(٨) "الدُّرر": كتاب الطهارة ١٨/١.

(٩) "فتح المعين": كتاب الطهارة - نوافض الوضوء ٤١/١.

(١٠) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - سنن الغسل ٢٥/١.

فيه) بشرط التقاطر (لا في الوضوء) لِمَا مرَّ أَنَّ البدن كله كعضوٍ واحدٍ.

((وَفُرِضَ الْغُسْلُ.....))

[١٣٣٥] (قوله: فيه) أي: في الغسل، قال في "القنية"^(١): ((فلو وضع الجنب إحدى رجليه على الأخرى في الغسل تطهر السفلى بماء العليا بخلاف الوضوء؛ لأن البدن في الجنابة كعضوٍ واحدٍ)) اهـ.

[١٣٣٦] (قوله: بشرط التقاطر) صرح به في "فتح القدير"^(٢).

[١٣٣٧] (قوله: لِمَا مرَّ) أي: قريباً في قوله: ((لأنه في الغسل كعضوٍ واحدٍ))^(٤)، وهو علّة لقوله: ((صح))، ولقوله: ((لا في الوضوء))؛ لأنه يفهم منه أن أعضاء الوضوء ليست كعضوٍ واحدٍ فافهم.

قال "ط"^(٥): ((وقدّم "الشارح"^(٦): أنه يجوز مسح الرأس ببللٍ باقٍ بعد غسلٍ لا مسح، وهو ليس بنقلٍ)).

[١٣٣٨] (قوله: وفُرِضَ الغسل) الظاهر أنه أراد بالفرض ما يعمُّ العلميَّ والعملِيَّ؛ لأنه عند رؤية مستيقظٍ بللاً ليس مما ثبت [١/١٢٠ ق/ب] بدليل لا شبهة فيه كما نبّه عليه في "الحلبة"^(٧)، ولذا خالف فيه "أبو يوسف" كما سيأتي^(٨).

(١) "القنية": كتاب الطهارة - باب في الماء المستعمل ق ٤/ب.

(٢) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في الغسل ٥٠/١.

(٣) ٥٢٤ - "در".

(٤) من ((بشرط التقاطر)) إلى ((كعضوٍ واحدٍ)) ساقط من "الأصل".

(٥) "ط": كتاب الطهارة ٩٠/١.

(٦) ٣٢٨ - "در".

(٧) "الحلبة": كتاب الطهارة - سنن الغسل ١/١١٢ أ.

(٨) المقولة [١٣٨٦] قوله: ((مئياً أو مذياً)).

(عند) خروج (منيّ) من العضو، وإلا فلا يُفرض اتفاقاً؛ لأنّه في حكم الباطن (منفصل عن مقرّه) هو صُلبُ الرَّجُل.....

[١٣٣٩] (قوله: عند خروج) لم يقل: بخروج؛ لأنّ السبب هو ما لا يحلّ مع الجنابة كما اختاره في "الفتح" ^(١)، وسيذكره "الشارح" ^(٢) في قوله: ((وعند انقطاع حيض ونفاس))، ولو قال: وبعد خروج لكان أظهر؛ لأنّه لا يجب قبل السبب.

[١٣٤٠] (قوله: منيّ) أي: مني الخارج منه، بخلاف ما لو خرج من المرأة مني الرجل كما يأتي ^(٣)، وشمل ما يكون به بلوغ المراهق على ما سيذكره "المصنّف" ^(٤). [١٣٤١] (قوله: من العضو) هو ذكر الرجل وفرج المرأة الداخل احترازاً عن خروجه من مقرّه ولم يخرج من العضو، بأن بقي في قصبة الذكر أو الفرج الداخل، أمّا لو خرج من جرح في القصة ^(٥) بعد انفصاله عن مقرّه بشهوة فالظاهر افتراض الغسل، وليراجع.

(قوله: لأنّ السبب هو ما لا يحلّ مع الجنابة) لكنّ ظاهر "الهداية" و"القدوري": أن إنزال المنّي ونحوه سبب له، فإنّه قال: ((المعاني الموجبة له إنزال المنّي إلخ))، وأيّده بعض المتأخّرين بأنّ الرواية محفوظة أنّ الجنب لو استشهد غسلاً؛ لأنّ الغسل قد وجب قبله، وهي لا ترفع ما وجب قبلها؛ لأنها عرفت مانعةً للنجاسة لا رافعة، حتّى لا يغسل دمه ويغسل ما لحق بجسمه من خبث، وهذا فيه شهادة قاطعة على أنّ المعاني الناقضة لغسل موجبة لغسل آخر بلا توقّف على وجوب ما لا يحلّ فعله إلّا بها. اهـ "سندي".

(قول "الشارح": وإلا فلا يُفرض اتفاقاً) يشكّل عليه ما لو جُمِعَت فيما دون الفرج، ووصل المنّي إلى رحمها ولم يخرج فلا غسل عليها، فإنّ حِلّت وجب؛ لأنّه دليل الإنزال، فقد وجب الغسل عليها بالحمل بدون خروج، ويمكن الجواب بأنّه مني على وجوبه عليها بدون خروج، بل بمجرد انفصاله إلى الرحم، وهو خلاف الأصحّ كما قرّر في "شرح المنية". لكن يبقى الإشكال في الاتفاق الذي حكاه "الشارح". اهـ "سندي"

(١) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في الغسل ٥٣/١.

(٢) ٥٤٩ ص - "در".

(٣) المقولة [١٣٤٦] قوله: ((وإلا لا)).

(٤) ٥٦١ ص - "در".

(٥) في "الأصل" و"ب" و"م": ((الخصية)).

وترائبُ المرأة، ومنئيه أبيضُ، ومنئها أصفرُ، فلو اغتسلتُ فخرجَ منها منيُّ إنَّ منئها أعادتُ الغُسلَ لا الصلاةَ، وإلاَّ لا (بشهوة) أي: لذَّة ولو حكماً كمُحتلمٍ،.....

[١٣٤٢] (قوله: وترائبُ المرأة) أي: عظامُ صدرها كما في "الكشاف" ^(١).

[١٣٤٣] (قوله: ومنئيه أبيضُ إلخ) وأيضاً منئهُ حائِزٌ، ومنئها رقيقٌ.

[١٣٤٤] (قوله: إنَّ منئها) أي: يقيناً، فلو شكَّتُ فيه فلا تعيدُ الغُسلَ اتفاقاً للاحتمال، والأولى

الإعادةُ على قولهما احتياطاً، "نوح أفندي".

[١٣٤٥] (قوله: لا الصلاة) كما أنَّ الرجل لا يعيدُ ما صلَّى إذا خرجَ منه بقيَّةُ المنى بعد الغُسلِ

اتِّفاقاً كما في "الفتح" ^(٢)، لكنَّ قال في "المبتغى" ^(٣): ((بخلاف المرأة))، يعني: أنَّها تعيدُ تلك الصلاةَ، وفيه نظرٌ ظاهرٌ، والذي يظهرُ أنَّها كالرجل، كذا في "الحلبة" ^(٤)، وتبعهُ في "البحر" ^(٥).

وأجاب "المقدس" بـ: ((حمل قوله: بخلاف المرأة على أنَّها لا تعيدُ أصلاً - أي: لا الغُسلَ

ولا الصلاة - لأنَّ ما يخرجُ منها يُحتَمَلُ أنَّه ماءُ الرجل)) اهـ.

أقول: أي: إذ لم تعلمُ أنَّه ماؤها.

[١٣٤٦] (قوله: وإلاَّ لا) أي: وإنَّ لم يكن منئها بل منيَّ الرجل لا تعيدُ شيئاً، وعليها الوضوءُ،

"رملی" عن "التاترخانية" ^(٦).

[١٣٤٧] (قوله: بشهوة) متعلِّقٌ بقوله: ((منفصل))، احتَرَزَ به عمَّا لو انفصلَ بضربٍ أو حملٍ

ثَقِيلٍ على ظهره، فلا غُسلَ عندنا خلافاً لـ "الشافعي" كما في "الدُّرر" ^(٧).

(١) "الكشاف": سورة الطارق - الآية السابعة ٢٤١/٤.

(٢) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في الغُسلِ ٥٤/١.

(٣) "المبتغى": لعيسى بن محمد بن إِبْنانج القُرَشْهري الرومي الحنفي (ت بعد سنة ٧٣٤هـ). ("كشف الظنون" ٥٧٩/٣،

"هدية العارفين" ٨٠٩/١، "الأعلام" ١٠٨/٥).

(٤) "الحلبة": كتاب الطهارة - الغُسلِ ١/٩٦ أ.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٥٨/١.

(٦) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الغُسلِ ١٥٦/١.

(٧) "الدُّرر": كتاب الطهارة - فرض الغُسلِ ١٨/١.

ولم يذكر الدَّقُّ ليشمل مني المرأة؛ لأنَّ الدَّقَّ فيه غيرُ ظاهر، وأمَّا إسنادُهُ إليه أيضاً في قوله تعالى ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ الآية [الطارق- ٦] فيَحْتَمِلُ التغليب،.....

[١٣٤٨] (قوله: كمحتلم) فإنه لا لَذَّةَ له يَقيَنًا لَفَقْدِ إدراكه، "ط" (١). فتأمل.

وقال "الرحماني": ((أي: إذا رأى البلل، ولم يدرك اللذة؛ لأنه يمكنُ أنه أدركها، ثم ذهبل عنها، فجعلت اللذةَ حاصلةً حكماً)).

[١٣٤٩] (قوله: ولم يذكر الدَّقُّ) إشارةٌ إلى الاعتراض على "الكنز" (٢) حيث ذكره، فإنه في "البحر" (٣) زَيَّفَ كلامه، وجعله متناقضاً، وقد أجابنا عنه فيما علّقناه على "البحر".

ولا يخفى أنَّ المتبادر من الدَّقِّ هو سرعة الصَّبِّ من رأس الذَّكَر لا من مَقَرِّه، [١/٢١١] وأما ما أحاب به في "النهر" (٤) عن "الكنز": ((من أنه يصحُّ كونه دافقاً من مقَرِّه بناءً على قول "ابن عطية" (٥): إِنَّ الماء يكون دافقاً أي: حقيقةً لا مجازاً؛ لأنَّ بعضه يدفقُ بعضاً)) فقد قال صاحب "النهر" (٦) نفسه: ((إني لم أرَ مَنْ عرَّجَ عليه))، فافهم.

[١٣٥٠] (قوله: غيرُ ظاهرٍ أي: لا تَسَاعَ محله.

[١٣٥١] (قوله: وأمَّا إسنادُهُ إلخ) أي: إسنادُ الدَّقِّ إلى مني المرأة أيضاً، أي: كإسناده إلى

مني الرجل.

[١٣٥٢] (قوله: فيَحْتَمِلُ التغليب) أي: تغليب ماء الرجل لأفضليته على ماء المرأة.

(١) "ط": كتاب الطهارة ٩١/١ بتصرف يسير.

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الطهارة ١٠/١.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٥٦/١-٥٧.

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٠/ب بتصرف.

(٥) في كتابه "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز": سورة الطارق ٣٩٩/١٥ بتصرف، وابن عطية هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن المعروف بابن عطية المحاربي القُرْطَاطِي المالِكي (ت ٥٤٦هـ، وقيل: ٥٤١هـ، وقيل: ٥٤٢هـ). (سير أعلام النبلاء ٥٨٧/١٩، "طبقات المفسرين" للسيوطي ص ١٦، "الأعلام" ٢٨٢/٣).

(٦) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٠/ب.

فالمستدلُّ بها كـ "القَهْطِستاني"^(١) تبعاً لـ "أخي جليبي" غير مصيبٍ، تأمل. ولأنَّه ليس بشرطٍ عندهما خلافاً لـ "الثاني"، ولذا قال (وإن لم يخرج) من رأس الذَّكَر (بها) وشرطه "أبو يوسف"، ويقولُه يفتي في ضيفٍ.....

[١٣٥٣] (قوله: فالمستدلُّ بها) أي: بالآية، على أنَّ في منيهاً دفقاً أيضاً.

[١٣٥٤] (قوله: تأمل) لعلَّه يشيرُ إلى إمكان الجواب؛ لأنَّ كون الدَّفْق منها غير ظاهرٍ يُشعرُ بأنَّ فيه دفقاً وإن لم يكن كالرجل، أفاده "ابن عبد الرزَّاق".

[١٣٥٥] (قوله: ولأنَّه) معطوفٌ على قوله: ((ليشمل))، والضميرُ للدَّفْق بالمعنى الذي ذكرناه،

فافهم.

[١٣٥٦] (قوله: ولذا قال إلخ) أي: لكون الدَّفْق ليس شرطاً قال "المصنّف": ((وإن لم يخرج بها))، أي: بشهوةٍ، فإنَّ عدم اشتراط الخروج بها مستلزمٌ لعدم اشتراط الدَّفْق؛ إذ لا يوجد الدَّفْق بدونها.

[١٣٥٧] (قوله: وشرطه "أبو يوسف") أي: شرط الدَّفْق، وأثر الخلاف يظهرُ فيما لو احتلَم أو نظَرَ بشهوةٍ، فأمسك ذكره حتى سكتت شهوته، ثم أرسله فأنزلَ وجب عندهما لا عنده، وكذا لو خرجَ منه بقيَّةُ المنى بعد الغسل قبل النوم أو البول أو المشي الكثير، "نهر"^(٢). أي: لا بعده؛ لأنَّ النِّوَمَ و البول و المشي يقطعُ مادَّةَ الزَّائِلِ عن مكانه بشهوةٍ، فيكون الثاني زائلاً عن مكانه بلا شهوةٍ، فلا يجبُ الغسل اتفاقاً، "زيلعي"^(٣).

وأطلقَ المشي كثيراً، وفيئذه في "المحتبى" بالكثير، وهو أوجه؛ لأنَّ الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ذلك، "حلبة"^(٤) و "بحر"^(٥).

(١) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - موجبات الغسل ٢٦/١.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق، ١/ب.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الطهارة ١٦/١.

(٤) "الحلبة": كتاب الطهارة - الغسل ١/ق ٩٥/ب - ٩٦/أ.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٥٨/١.

خافَ رِيَّةً أو استَحَى كما في "المستصفى"، وفي "القهستاني"^(١) و"التاترخانية"^(٢) معزياً لـ "النوازل": ((وبقول "أبي يوسف" نأخذ؛ لأنه أيسرُ على المسلمين)).
 قلتُ: ولا سيَّما في الشتاءِ والسفرِ، وفي "الحانية"^(٣): ((خرجَ منيَّ بعد البولِ وذكرهُ منتشرٌ لِرِمَّةِ الغسلِ))، قال في "البحر":

قال "المقدسي"^(٤): ((وفي خاطري أنه عُيِّنَ له أربعون خطوةً، فليُظَرَّ)) اهـ.

[١٣٥٨] (قوله: خافَ رِيَّةً) أي: تهمة.

[١٣٥٩] (قوله: وبقول "أبي يوسف" نأخذ) أي: في الضيف وغيره، وفي "الذخيرة": ((أنَّ

الفقيه "أبا الليث" و"خلف بن أيوب" أخذًا بقول "أبي يوسف")، وفي "جامع الفتاوى"^(٥): ((أنَّ الفتوى على قوله))، "إسماعيل"^(٦).

[١٣٦٠] (قوله: قلت: إلخ) ظاهره الميلُ إلى اختيار ما في "النوازل"، ولكنَّ أكثرَ الكتب على

(قولُ "الشارح": في ضيفِ خافَ رِيَّةً) قال "الرحمني"^(٧): ((هذا إذا لم يمكنه أنْ يُؤخَّرَ الصلاةُ أو يتشبَّهَ بالمصلِّين، وإلاَّ فهو أهونُ من الصلاةِ مع الجنابةِ على القولِ الرَّاجحِ مع ما يتوقَّعُ فيه من المضرةِ لو أمسَكَ ذكرُهُ في حالِ خروجِ المنيِّ؛ لأنَّه ربما ينشِئُ به الذِّكْرُ، أو يورِثُه داءٌ، وأمَّا قوله: أو استَحَى فلا يظهرُ وجهه، إذ الحياءُ خلُقٌ يَمْنَعُ صاحبه عن الوقوعِ فيما يُذَمُّ فيه شرعاً، والراجحُ في تفسيرِ قوله ﷺ: ((إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت)) أنَّ الشيءَ الذي لا يُستَحَى منه شرعاً يُفَعَّلُ لا الذي يُستَحَى منه شرعاً، وأمَّا الجنُّ عن الأمورِ المباحةِ في الشُّرعِ فإنَّه لا يُسمَّى حياءً، ولا يُعذَّرُ به)) اهـ.
 قلت: فعلى هذا تكونُ النسخةُ التي فيها الواوُ أصحُّ من نسخة أو. اهـ "سندي".

(١) "جامع الرموز" - كتاب الطهارة - موجبات الغسل ٢٦/١.

(٢) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الغسل ١٥٦/١ نقلاً عن "الحجة".

(٣) "الحانية": كتاب الطهارة - فصل فيما يوجب الغسل ٤٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "جامع الفتاوى": كتاب الطهارة - فصل في نواقض الرضوء وموجبات الغسل وما أزيل به الحدث ٤/أ. وهو

لقرنق أمير الحميدي الرُّومي (ت ٨٦٠هـ). ("كشف الظنون" ٥٦٥/١، "هدية العارفين" ٨٣٥/١، "فهرس

مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ٢٤٦/١).

(٥) "الإحكام": كتاب الطهارة ١٠٤/١ ب بتصرف.

((وَمَحْمَلُهُ إِنْ وَجَدَ الشَّهْوَةَ)).....

خلافه حتى "البحر"^(١) و"النهر"^(٢)؛ ولا سيما قد ذكروا: أنَّ قوله قياسٌ وقولُهُما استحسانٌ، وأنَّه الأحوطُ، فينبغي [١/٢١١ب] الإفتاء بقوله في مواضع الضرورة فقط، تأمل.

وفي "شرح الشيخ إسماعيل"^(٣) عن "النصورية"^(٤): ((قال الإمام "قاضيخان"^(٥)): يُؤخَذُ بقول "أبي يوسف" في صلواتٍ ماضيةٍ، فلا تُعاد، وفي مستقبلٍ لا يصلي ما لم يغتسل)) اهـ.

(تنبيه)

إذالم يتداركُ مَنْكُ ذَكَرِهِ حتى نزلَ المنى صار جنبا بالاتفاق، فإذا حشِيَ الرِّبَّةَ يتستَرُ بإيهامِ أَنَّهُ يصلي بغير قراءةٍ ونِيَّةٍ وتحريمَةٍ، فيرفعُ يديه ويقومُ ويركعُ شبه المصلي، "إمداد"^(٦).

[١٣٦١] (قوله: وَمَحْمَلُهُ أَي: ما في "الحائِية"^(٧)، قال في "البحر"^(٨)): ((ويدلُّ عليه تعليله في "التحسيس": بأنَّ في حالة الانتشار وَجَدَ الخُروجَ والانفصالَ جميعاً على وجهِ الدَّقِيقِ والشَّهْوَةِ)) اهـ.

وعِبَارَةُ "المحيط" كما في "الحلِية"^(٩): ((رجُلٌ بال، فخرَجَ من ذَكَرِهِ منيَّ إِنَّ كانَ منتشرًا فعليه الغسل؛ لأنَّ ذلكَ دلالةٌ خروجه عن شهوة)).

(قوله: ويدلُّ عليه تعليله في "التحسيس": بأنَّ في حالة الانتشار الخ) لكنَّ عبارة "المحيط" تدلُّ على أنَّ مجردَ الخروجِ مع الانتشار فيه دلالةٌ على الشَّهْوَةِ، فلا حاجةً إلى أمرٍ زائدٍ وهو وجَدُ الشَّهْوَةِ، بل يقال: إِنَّ الخروجَ على الوجه المذكور لا يخلو عن شهوةٍ، والتعليلُ المذكور لا يدلُّ على اشتراطِ الوُجْدانِ.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ١/٥٧-٥٨.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٠/ب.

(٣) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/٢٤٠ب.

(٤) لعلها "الفتاوى النصورية"، ولم تنف لها إلا على إشارة يسيرة في "كشف الظنون" ٢/١٢٣٠، وفي "معجم المؤلفين"

٩١٩/٣: ((منصور بن محمد المصوري الحنفي، قتيه، من آثاره: "فتاوى"، وهو من أهل القرن الثاني عشر الهجري)).

(٥) "الحائِية": كتاب الطهارة - فصل فيما يوجب الغسل ١/٤٤ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل فيما يوجب الاغتسال ق ٣٩/ب.

(٧) "الحائِية": كتاب الطهارة - فصل فيما يوجب الغسل ١/٤٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "البحر": كتاب الطهارة ١/٥٨.

(٩) "الحلِية": كتاب الطهارة - الغسل ١/٩٢ق/ب.

وهو تقييد قولهم بعدم الغسل بخروجه بعد البول (و) عند (إيلاج حشفة) هي ما فوق الختان (أدمي).....

[١٣٦٢] (قوله: وهو) أي: ما في "الخائفة".

[١٣٦٣] (قوله: تقييد قولهم) أي: فيقال: إنَّ عدم وجوب الغسل بخروجه بعد البول اتفاقاً إذا لم يكن ذكره متشراً، فلو متشراً وجب؛ لأنه إنزالٌ جديدٌ وجدَّ معه الدفقُ والشهوة. أقول: وكذا يُقيَّد عدم وجوبه بعد النوم والمشي الكثير^(١).

[١٣٦٤] (قوله: وعند إيلاج) أي: إدخال، وهذا أعمُّ من التعبير بالتقاء الختانين لشموله الدبر أيضاً.

[١٣٦٥] (قوله: هي ما فوق الختان) كذا في "القاموس"^(٢)، زاد "الزيلعي"^(٣): ((من رأس الذَّكَرِ))، وفي "حاشية نوح أفندي": ((هي رأسُ الذَّكَرِ إلى الختان، وهو - أي: الختان^(٤) - موضع قطع جلد القلفة)) اهـ.

فموضع القطع غير داخل في الحشفة كما في "شرح الشيخ إسماعيل"^(٥)، ومثله في "المُهَسَّنِي"^(٦)، وفي "شرح المنية"^(٧): ((الحشفة: الكَمرة)).

(١) في "د" زيادة: ((وفي "المصفي" أنه: ((لا يجب الغسل إجماعاً؛ لأنه مذيٍّ وليس بمنى؛ لأنَّ البول والنوم والمشي يقطع مادة الشهوة)) اهـ. قال في "البحر": ((وقيد المشي بالكثير في "المحتنى"، وأطلقه كثير، والتقييد أوجه؛ لأنَّ الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ذلك كما لا يخفى)). اهـ وهو مأخوذ من "الحلبة لابن أمير حاج)).

(٢) "القاموس": مادة (حشف).)

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الطهارة ١/١٧١.

(٤) ((وهو أي: الختان)) ساقط من "٦".

(٥) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/١٠٥ ب.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - موجبات الغسل ١/٢٦.

(٧) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - الطهارة الكبرى ص ٤١٠-، والذي في مطبوعة "شرح المنية الكبير" ((المكمره)) وهو خطأ، والصواب ((الكَمرة))، انظر "القاموس": مادة ((كمر)).

احتراز عن الجنّي، يعني: إذا لم تُتَزَلْ،.....

أقول: هذا هو المراد بما فوق الختان، وأمّا كون المراد بها من رأس الذكر إلى الختان فالظاهر أنّه لا يقول به أحد؛ لأنّ ذلك نحو نصف الذكر، فيلزم عليه أن لا يجب الغسل حتى يغيب نصف الذكر.

(١٣٦٦) (قوله: احتراز عن الجنّي) ففي "المحيط": ((لو قالت: معي جنّي يأتيني مراراً، وأجد ما أجد إذا جمعتي زوجي لا غسل عليها لانعدام سببه، وهو الإيلاج أو الاحتلام))، "درر"^(١). ووقع في "البحر"^(٢) و"الفتح"^(٣) وغيرهما: ((يأتيني في النوم مراراً))، وظاهره أنّه رؤية منام، لكن ضبطه الشيخ "إسماعيل"^(٤) بالياء المثناة التحتية لا بالنون.

أقول: يدلّ عليه قوله في "الحلبة"^(٥): ((هذا إذا كان [١/٢٢ق/أ] واقعا في اليقظة، فلو في المنام فلا شك أن له من التفصيل ما للاحتلام)).

(١٣٦٧) (قوله: يعني: إذا لم تُتَزَلْ) فيدّ به في "الفتح"^(٦)، حيث قال: ((ولا يخفى أنّه مقيّد بما إذا لم تر الماء، فإنّ رأته صريحا وجب كأنه احتلام)) اهـ.

قال في "البحر"^(٧): ((وقد يقال: ينبغي وجوب الغسل من غير إنزال لوجود الإيلاج؛ لأنها تعرف أنّه يجامعها كما لا يخفى)) اهـ.

أقول: إن كان هذا مناماً فهو غير صحيح، وإلاّ فإنّ ظهر لها بصورة آدمي فهو البحث الآتي^(٨)، وإلاّ فهو أصل المسألة، والمنقول فيها عدم الوجوب لعدم سببه كما علمت، والبحث في المنقول غير مقبول.

(١) "الدرر": كتاب الطهارة - فرض الغسل ١٨/١.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٦٠/١.

(٣) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في الغسل ٥٥/١.

(٤) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/١٠٥ق/أ.

(٥) "الحلبة": كتاب الطهارة ٩٠/ق/١ ب بتصرف يسير.

(٦) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في الغسل ٥٥/١.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ٦٠/١.

(٨) في المقالة الآتية.

وإذا لم يَظْهَرْ لها في صورة الآدميِّ كما في "البحر"^(١) (أو) إيلاجٍ (قَدْرُها من مقطوعِها) ولو لم يبقَ منه قَدْرُها قال في "الأشباه": ((لم يتعلَّق به حكمٌ))، ولم أره (في أحدِ سبيلَي.....

[١٣٦٨] (قوله: وإذا لم يَظْهَرْ لها إلخ) هو بحثٌ لصاحب "البحر"^(٢)، وسبقهُ إليه صاحب "الحلبي"^(٣)، لكنّه تردّد فيه، فقال: ((أما إذا ظَهَرَ في صورة آدميٍّ - وكذا إذا ظَهَرَ للرجل حنْئَةً في صورة آدميٍّ فوطئها - وجب الغُسل لوجود المحانسة الصوريّة المفيدة لكمال السببيّة، اللهمَّ إلّا أن يُقال: هذا إنّما يتمُّ لو لم توجدَ بينهما مابنةٌ معنويّةٌ في الحقيقة، ومن ثَمَّ علَّلَ به بعضُهم حرمةَ التناكح بينهما، فينبغي أن لا يجبَ الغُسل إلّا بالإنزال كما في البهيمة والميتة، نعم لو لم يعلم ما في نفس الأمر إلّا بعد الوطء وجبَ الغُسل فيما يَظْهَر لانتفاء ما يفيدُ قصورَ السببيّة)).

[١٣٦٩] (قوله: من مقطوعِها) أي: من ذَكَرَ مقطوع الحشفة، بقي لو كان مقطوعَ البعض منها، هل يُنَاط الحكمُ بالباقي منها، أم يُقَدَّرُ من الذَكَر قَدْرُ ما ذَهَبَ منها كما يُقَدَّرُ منه لو كان الذاهِبُ كُلِّها؟ لم أره، فتأمَّل.

[١٣٧٠] (قوله: قال في "الأشباه" إلخ) جوابُ ((لو))، و عبارته في أحكام غيبوبة الحشفة من الفنِّ الثاني^(٤): ((وإن لم يبقَ قَدْرُها لم يتعلَّق به شيءٌ من الأحكام، ويحتاجُ إلى نقلٍ لكونها كُلِّيَّةً، ولم أره الآن)). اهـ.

ونَقَلَ "ط"^(٥) عن "المقدسي": ((أنّه يُفْهَم من التقييد بقَدْرُها أنّه لا يتعلَّق بذلك حكمٌ، ويفتَى به عند السؤال)). اهـ. أي: لأنَّ مفاهيم الكبِّ معتبرةٌ كما تقدَّم^(٦).

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٦٠/١.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٦٠/١.

(٣) "الحلبي": كتاب الطهارة ٩٠/ق ١/٩٠ - ب باختصار.

(٤) بل في الفن الثالث، انظر "الأشباه والنظائر": الجمع والفرق ص ٣٩٧ - وليس فيه لفظ ((الآن)).

(٥) "ط": كتاب الطهارة ٩٢/١.

(٦) للمقولة [٨٨٦] قوله: ((بجلاّف أكثر مفاهيم النصوص)).

آدمي) حيي (يُجمَعُ مثله) سيجيءُ محترزةً (عليهما) أي: الفاعل والمفعول (لو) كانا (مكلفين) ولو أحدهما مكلفاً فعليه فقط دون المراهق، لكن يُمنع من الصلاة حتى يغتسل، ويُؤمر به ابن عشرٍ تأدياً (وإن) وصليةً (لم يُنزل) منياً بالإجماع،.....

(١٣٧١) (قوله: آدمي) احتراز عن البهيمه كما يأتي^(١)، وعن الجنّة كما مرّ^(٢).

(١٣٧٢) (قوله: سيجيءُ محترزةً) أي: محترزاً ما ذكر من القيود الثلاثة.

(١٣٧٣) (قوله: مكلفين) أي: عاقلين بالغين.

(١٣٧٤) (قوله: ولو أحدهما إلخ) لكن لو كانت هي المكلفة فلا بد أن يكون الصبي ممن يشتهى، وإلا فلا يجب عليها أيضاً كما يأتي في "الشرح"^(٣).

(١٣٧٥) (قوله: تأدياً) في "الحانية"^(٤) وغيرها: ((يؤمر به اعتياداً وتخلّفاً كما يؤمر بالصلاة والطهارة))، وفي "الفتية"^(٥): ((قال [١/٢٢٢ق/ب] "محمد": وطئ صبيةً يجمَعُ مثلها يستحبُّ لها أن تغتسل، كأنه لم يرَ جبرها وتأديها على ذلك، وقال "أبو علي الرازي"^(٦): تُضربُ على الاعتسال، وبه نقول، وكذا الغلام المراهق يُضربُ على الصلاة والطهارة)) اهـ.

(١٣٧٦) (قوله: بالإجماع) لما في "الصحيحين"^(٧) من حديث "أبي هريرة" قال: قال رسول

(١) المقولة [١٤١٣] قوله: ((ولا عند وطء بهيمة إلخ)).

(٢) المقولة [١٣٦٦] قوله: ((احتراز عن الجن)).

(٣) ص ٥٥٢ - "در".

(٤) "الحانية": كتاب الطهارة - فصل فيما يوجب الغسل ٤٣/١ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الفتية": كتاب الطهارة - باب الجنابة والغسل ق ٣/ب.

(٦) لم نقف في كتب التراجم إلا على هذه الترجمة المقتضية: ((أبو علي الرازي، كان رفيق الحسن بن أبي مالك في أخذ الفقه عن أبي يوسف، وروى عنه أبو عبد الله محمد بن شجاع الثلجي)). ("الجواهر المضية" ٦٩/٤، "القوائد البهية" ص ٤٦٦-). نقول: ولعله أبو علي عبد الله بن جعفر الرازي من أصحاب محمد بن سماعة كما في "الجواهر المضية" ٣٠٠/٢، و"القوائد البهية" ص ١٠٢-، والله تعالى أعلم.

(٧) أخرجه البخاري (٢٩١) كتاب الغسل - باب إذا التقى الختانان، ومسلم (٣٤٨) كتاب الطهارة - باب نسخ الماء من الماء وجوب الغسل بالتقاء الختانين، وأبو داود (٢١٦) كتاب الطهارة - باب في الإكسال، والنسائي (١٩١) كتاب الطهارة - باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان، وابن ماجه (٦١٠) كتاب الطهارة وسنها - باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى -

يعني: لو في دُبُرٍ غيره، أمّا في دُبُرِ نفسه فرجّحَ في "النهر" عدمَ الوجوب إلّا بالإنزال،...

الله ﷻ: «(إذا جَلَسَ بين شُعْبَيْهَا الأربع، ثُمَّ جَهَّدها فقد وجب الغُسل، أَنْزَلَ أو لم يُنْزَلْ)»، وأمّا قوله عليه الصلاة والسلام: «(إنّما الماء من الماء)»^(١) فمُتَسَوِّخٌ بالإجماع، ووجوبه على المفعول به في الدُبُرِ بالقياس احتياطاً، وتأمّله في "شرح المنية"^(٢).

[١٣٧٧] (قوله: يعني إلخ) تقييدٌ لقوله: «(في أحدِ سبيلَي آدمي)»، فإنّه شاملٌ لدُبُرِ نفس

المولج.

[١٣٧٨] (قوله: فرجّحَ في "النهر"^(٣)) إلخ) هو أحدُ قولين حكاهما في "القنية"^(٤) وغيرها، قال

(قوله: إذا جَلَسَ بين شُعْبَيْهَا) جمعُ شُعْبَةٍ، المرادُ بها اليَدانِ والرِّجلان، أو الرِّجلان والفخذان، أو الثَّغْران والرِّجلان، أو الفخذان والأَسْكَنان، وهما ناحيتا الفرج، أو نواحي فرجها الأربع. وقوله: «(جَهَّدها)» هو كنايةٌ عن معالجة الإيلاج، أو الجهدُ الجماع، وإنّما كُنِيَ بذلك للتنزّه عمّا يفحشُ ذكرُهُ صريحاً. اهـ "قسطلاني".

(قوله: أَنْزَلَ أو لم يُنْزَلْ) ليس من الحديث.

(قوله: وتأمّله في "شرح المنية") عبارته: «(لأنّه في حقِّ الفاعل سببٌ لاستطلاق المنى كالإيلاج في القُبُل لا اشتراكهما في وجود اللَّين والحرارة والشَّهوة، وأمّا المفعولُ به فاحتياطٌ، أمّا عند "أبي يوسف" وعمدٍ" فلأنّه لَمَّا ساوى الفاعلُ فيما بُنِيَ على الدَّرءِ - وهو الحدُّ - فلأنّ يساويهُ فيما بُنِيَ على الاحتياطِ - وهو الغُسل - أولى، وأمّا على أصل "أبي حنيفة" فلأنّه إذا لم يجب الحدُّ فيه للاحتياطِ في درءِ الحدِّ - وهو الاحتياطُ في الإيجاب - فيجب الغُسلُ إجماعاً)) اهـ.

وفي "البحر" بعد أن ذكّرَ سببَ الوجوب على الفاعل بنحو ما تقدّم قال: «(وعلى الملاط به؛ إذ

ربما يلتذُّ، فيُنْزَلُ ويخفي)» اهـ.

= المختانان. عن أبي هريرة رَفُوعاً، أمّا زيادة: «(أنزل أو لم ينزل)» فليست في البخاري، إنّما في إحدى روايات مسلم.

(١) أخرجه أحمد ٤٧/٣، ومسلم (٣٤٣) كتاب الحيض - باب إنّما الماء من الماء، وأبو داود (٢١٧) كتاب الطهارة - باب

في الإكسال، عن أبي سعيد الخدري رَفُوعاً.

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - الطهارة الكبرى ص ٤١-.

(٣) "النهر": كتاب الطهارة ١/١ أ/ يتصرف.

(٤) "القنية": كتاب الطهارة - باب الجنابة والغسل ٣/ب.

ولا يَرُدُّ الخنثى المشكل، فإنه لا غُسْلَ عليه بإيلاجه في قُبُلٍ أو دبرٍ، ولا على مَنْ جامعَهُ
إِلَّا بِالْإِئْزَالِ؛.....

في "النهر"^(١): ((والذي ينبغي أَنْ يَعُولَ عليه عَدَمُ الوجوب بالإيلاج الأصبع)).
والميتة في قصور الداعي، وعُرِفَ بهذا عَدَمُ الوجوب بإيلاج الأصبع).

[١٣٧٩] (قوله: ولا يَرُدُّ أي: على إطلاق "المصنّف" الحشفة وأحد السيلين.

[١٣٨٠] (قوله: فإنه لا غُسْلَ عليه إلخ) أي: لجواز كونه امرأةً، وهذا الذكرُ منه زائدٌ، فيكونُ
كالأصبع، وأن يكون رجلاً، ففرجه كالجرح، فلا يجبُ بالإيلاج فيه الغسلُ بمجرّده^(٢).

قلت: ويُشكّلُ عليه معاملةُ الخنثى بالأضُرِّ في أحواله، وعليه يلزمُه الغسلُ، فليتأمل. اهـ.
"إمداد"^(٣).

أقول: سيذكرُ "الشارح" هذا الإشكالَ آخرَ "الكتاب" في كتاب الخنثى^(٤)، وسنُوضِّحُ
الجوابَ* هناك إن شاء الله تعالى، وذكرناه هنا فيما علّقناه على "البحر"^(٥).

[١٣٨١] (قوله: ولا على مَنْ جامعَهُ أي: في قُبُلِهِ، فلو جامعَهُ رجلٌ في دبره وجَبَ الغسلُ
عليهما كما أفاده "ط"^(٦))، أي: لعدم الإشكال في الدبر، وكذا لا إشكالُ فيما لو جامعَ وجُوعَ
لتحقّقِ جنابته بأحد الفعلين.

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق ١/١.

(٢) ذكره في "الإمداد" نقلاً عن "البحر".

(٣) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل فيما يوجب الغسل ق ٤٠/١ - ب بتصرف.

(٤) المَقُولَةُ [٣٦٨٤٩]، قوله: ((قلت إلخ)).

❖ قوله: ((وسنوضح الجواب)) حاصله: أن معاملته بالأضُرِّ والأخوط ليس دائماً، بل قد يكون مستحباً في مواضع،
منها هذه، وجهه: أن إشكاله أورد شبهةً، وهي لا ترفع الثابت بيقين كالتطهارة هنا، بخلاف نحو توريقه؛ لأنَّ شرط
الإِثْرَتِ تحقُّقِ سببه فيعامل فيه بالأضُرِّ لعدم تحقُّق ما يثبت له الأنفع، يدلُّ عليه ما في "غاية البيان": إذا وقف في صفٍّ
النساء أحبُّ إليَّ من أن يعيد الصلاة، كذا قال محمد في "الأصل": لأنَّ المُسْقِطَ - وهو الأداء - معلومٌ، والمفسد - وهو
المحاذاة - موهومٌ، وإن قام في صف الرجال يعيدُ مَنْ عن يمينه ويساره وخلفه استحباباً لتوهم المحاذاة. اهـ منه

(٥) "حاشية منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب الطهارة ٦٣/١.

(٦) "ط": كتاب الطهارة ٩٢/١.

لأنَّ الكلام في حشفةٍ وسبيلينِ مُحَقِّقَيْنِ (و) عند (رؤيةٍ مستيقظٍ) خرَجَ رؤيةَ السَّكرانِ والمغمى عليه المذنيّ.....

[١٣٨٢] (قوله: لأنَّ الكلام) علةٌ لقوله: ((ولا يردُّ)).

[١٣٨٣] (قوله: وسبيلين) أي: وأحد سبيلين، فهو على تقدير مضافٍ دلَّ عليه كلامُ المتن السابق، ولهذا قال: ((مُحَقِّقَيْنِ))، أي: الحشفةُ وأحد السبيلين، فافهم. والأحسنُ إبدالُ السبيلين بالقَبْل كما في "البحر"^(١)؛ لأنَّ السبيلَ يشملُ الذَّيْرَ، وهو من الخنثى مُحَقَّقٌ.

[١٣٨٤] (قوله: وعند رؤيةٍ مستيقظٍ) أي: بفحذه أو ثوبه، "بحر"^(٢). والمرادُ بالرؤية العلمُ ليشملُ الأعمى، والمرأةُ كالرَّجُل كما في "القَهْستاني"^(٣).

[١٣٨٥] (قوله: خرَجَ رؤيةَ السَّكرانِ والمغمى عليه [١/٢٣ ق/١] المذنيّ) أي: بعدَ إفاقيتهما، "بحر"^(٤).

والفرقُ أنَّ النومَ مظنةُ الاحتلام، فيُحالُ عليه، ثمَّ يُحتمَلُ أنَّه منيٌّ رَقَّ بالهواءِ أو للغذاء، فاعتبرناه منيًّا احتياطاً، ولا كذلك السَّكرانُ والمغمى عليه؛ لأنَّه لم يظهرْ فيهما هذا السببُ، ١٠٩/١ "بحر"^(٥).

وقوله: ((المذنيّ)) مفعولٌ ((رؤيةً))، وهما موجودان في بعض النسخ، ولا بدَّ منهما؛ لأنَّ برؤيةِ المنِيِّ يجبُ الغسلُ كما صرَّحَ به في "النية"^(٦) وغيرها، قال "ط"^(٧): ((وأشارَ به - أي: بالتقييدِ بالمذنيّ - إلى أنَّ في مفهوم المستيقظ تفصيلاً، وما أحسنَ ما صنع، ولا تكلفَ فيه)) اهـ، فافهم.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ١/٦٣.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ١/٥٨.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - موجبات الغسل ١/٢٧.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ١/٥٩.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ١/٥٩.

(٦) انظر "شرح النية الكبير": كتاب الطهارة - الطهارة الكبرى ص ٤٠٤.

(٧) "ط": كتاب الطهارة ١/٩٢.

(مَنِيًّا أَوْ مَذْيًّا.....)

[١٣٨٦] (قوله: مَنِيًّا أَوْ مَذْيًّا) اعلم أنَّ هذه المسألة على أربعة عشر وجهًا: لأنَّه إمَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ مَنِيٌّ أَوْ مَذْيٌّ أَوْ وَدْيٌ، أَوْ شَكٌّ فِي الْأَوَّلَيْنِ، أَوْ فِي الطَّرْفَيْنِ، أَوْ فِي الْأَخِيرَيْنِ، أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ، وَعَلَى كُلِّ إِمَّا أَنْ يَتَذَكَّرَ احْتِلَامًا أَوْ لَا.

فِيحِبُّ الْغُسْلَ اتِّفَاقًا فِي سَبْعِ صُورٍ مِنْهَا، وَهِيَ: مَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مَذْيٌّ، أَوْ شَكٌّ فِي الْأَوَّلَيْنِ، أَوْ فِي الطَّرْفَيْنِ، أَوْ فِي الْأَخِيرَيْنِ، أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ مَعَ تَذَكُّرِ الْاحْتِلَامِ فِيهَا، أَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مَنِيٌّ مُطْلَقًا. وَلَا يَجِبُ اتِّفَاقًا فِيمَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ وَدْيٌ مُطْلَقًا، وَفِيمَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مَذْيٌّ، أَوْ شَكٌّ فِي الْأَخِيرَيْنِ مَعَ عَدَمِ تَذَكُّرِ الْاحْتِلَامِ.

وَيَجِبُ عَنْهُمَا فِيمَا إِذَا شَكَّ فِي الْأَوَّلَيْنِ، أَوْ فِي الطَّرْفَيْنِ، أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ احتياطًا، وَلَا يَجِبُ عِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ" لِلشَّكِّ فِي وَجُودِ الْمَوْجِبِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ صَاحِبَ "الْبَحْرِ"^(١) ذَكَرَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ صُورَةً، وَزِدْتُ الشَّكَّ فِي الثَّلَاثَةِ تَذَكُّرًا أَوْ لَا أَخْذًا مِنْ عِبَارَتِهِ. اهـ "ح"^(٢).

أَقُولُ: إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ "الْمَصْنَفَ" اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِ الصُّورِ، وَلَا يَلِزَمُ أَنْ يَكُونَ مَا سَكَتَ عَنْهُ مُخَالِفًا فِي الْحُكْمِ لِمَا ذَكَرَهُ كَمَا لَا يَخْفَى، فَافْهَمْ. نَعَمْ قَوْلُهُ: ((أَوْ مَذْيًّا)) يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مَذْيٌّ، وَلَمْ يَتَذَكَّرْ احْتِلَامًا يَجِبُ الْغُسْلُ، وَقَدْ عَلِمْتَ خِلَافَهُ، وَعِبَارَةُ "النَّقَايَةِ"^(٣) كَعِبَارَةِ "الْمَصْنَفِ".

(قوله: وَيَجِبُ عَنْهُمَا فِيمَا إِذَا شَكَّ إِخْرَجَ) أَي: مَعَ عَدَمِ التَّذَكُّرِ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٥٨/١-٥٩.

(٢) "ح": كتاب الطهارة ق ١١/ب وما بعدها.

(٣) "النقاية": كتاب الطهارة ص ٤٤- للإمام عبيد الله بن مسعود بن عمرو بن أحمد، صدر الشريعة الأصغر المحبوبي البخاري (ت ٧٤٧هـ، وقيل: ٧٤٥هـ) و"النقاية" هي مختصر "وقاية الرواية في مسائل الهداية" لمحمود بن أحمد، تاج الشريعة المحبوبي. ("كشف الظنون" ١٩٧١/٢، "الفوائد البهية" ص ١٠٩، ٢٠٧-٢).

وإن لم يتذكر الاحتلام) إلا إذا عَلمَ أنه مذني، أو شك أنه مذني أو ودي، أو كان ذكره منتشرًا قبيل النوم فلا غُسلَ عليه اتفاقاً.....

وأشار "الفهستاني"^(١) إلى الجواب، حيث فسّر قوله: ((أو مذني)) بقوله: ((أي: شيئاً شك فيه أنه مني أو مذني؛ لأننا لا نوجب الغسل بالمذني أصلاً بل بالمني، إلا أنه قد يرقى بإطالة الزمان، فلما راد ما صورته صورة المذني لا حقيقته كما في "الخلاصة"^(٢)) اهـ. فليس فيه مخالفة لما تقدّم^(٣)، فافهم.

[١٣٨٧] (قوله: وإن لم يتذكر الاحتلام) من الحلم بالضمّ والسكون: اسم لما يراه النائم، ثم غلبَ على ما يراه من الجماع، "نهر"^(٤).

واعلم أنه اختلف في الواو في نظير هذا التركيب، [١/١٢٣/ب] فقيل: إنها للحال، أي: والحال أنه إن لم يتذكر الاحتلام يجب الغسل، ويُفهم وجوبه إذا تذكر بالأولى، وقيل: للعطف على مقدر، أي: إن تذكر، وإن لم يتذكر.

[١٣٨٨] (قوله: إلا إذا عَلمَ إلخ) استثناء من قوله: ((أو مذني)) مع تقييده بعدم تذكر الاحتلام؛ لأنه هو المنطوق، سواء جعلت الواو للحال أو للعطف، لكن على جعلها للحال أظهر؛ إذ ليس في الكلام شيء مقدر، ولو جعلت للعطف ربما يتوهم أن الاستثناء مفروض مع عدم التذكر المنطوق ومع التذكر المقدر، فلا يصحُّ قوله الآتي^(٥): ((اتفاقاً)).

ثم أعلم أن "الشارح" قد أصلح عبارة "المصنف"، فإن قوله: ((أو مذني)) يحتمل أن يكون المراد به أنه رأى مذنيًا حقيقة - بأن عَلمَ أنه مذني - أو أنه رأى مذنيًا صورةً، بأن رأى بللاً وشك في أنه مذني أو ودي، أو شك أنه مذني أو مني، فاستثنى ما عدا الأخير، وصار قوله: ((أو مذني))

(١) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - موجبات الغسل ٢٧/١ باختصار.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثاني في الغسل ق ٥/ب.

(٣) في هذه المقالة.

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ١١/ب.

(٥) في هذه الصحيفة "در".

كالوذي، لكن في "الجواهر": ((إلا إذا نام مضطجعاً.....))

مفروضاً فيما إذا شك أنه مذني أو مني فقط كما قدّمناه^(١)، فهذه الصورة يجب فيها الغسل وإن لم يتذكر الاحتلام، لكن بقيت هذه صادقة بما إذا كان ذكره متشراً قبل النوم أو لا، مع أنه إذا كان متشراً لا يجب الغسل، فاستثناه أيضاً، فصار جملة المستثنيات ثلاث صور لا يجب فيها الغسل اتفاقاً مع عدم تذكر الاحتلام كما قلنا.

وبهذا الحل^(٢) الذي هو من فيض الفتح العليم ظهر أن هذه المتعاطفات مرتبطة ببعضها، وأن الاستثناء فيها كلها متصل. ولله در هذا "الشارح" الفاضل، فكثيراً ما تخفى إشارته على المعترضين وإن كانوا من الماهرين، فافهم.

[١٣٨٩] (قوله: كالوذي) فإنه لا غسل فيه اتفاقاً وإن تذكر كما مر^(٣).

[١٣٩٠] (قوله: لكن في "الجواهر" إلخ) استدراك على المسألة الثالثة، وحاصله: أنه أطلق عدم الغسل فيها تبعاً لكثير، وهو مقيد بثلاثة قيود: أن يكون نومه قائماً أو قاعداً، وأن لا يتيقن أنه مني، وأن لا يتذكر حلماً، فإذا فقد واحد منها - بأن نام مضطجعاً، أو تيقن، أو تذكر - وجب الغسل، وقد ذكر المسألة في "منية المصلي"^(٤)، فقال: ((وإن استيقظ فوجد في إحليله بللاً، ولم يتذكر حلماً إن كان ذكره متشراً قبل النوم فلا غسل عليه، وإن كان ساكناً فعليه الغسل، هذا إذا نام قائماً أو قاعداً، أما إذا نام مضطجعاً، [١/١٢٤ق/أ] أوتيقن أنه مني فعليه الغسل، وهذا مذكور في "المحيط" و"الذخيرة"، وقال شمس الأئمة "الحلواني": هذه مسألة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون)) اهـ.

والحاصل: أن الانتشار قبل النوم سبب لخروج المذي، فما يراه يحمل عليه ما لم يتذكر

(١) المقولة [١٣٨٦] قوله: ((منياً أو مذنيا)).

(٢) في "٣": ((الحمل))، أي: وما حمل عليه الكلام ظهر أن ... والله أعلم.

(٣) المقولة [١٣٨٦] قوله: ((منياً أو مذنيا)).

(٤) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - الطهارة الكبرى ص ٤٣-.

أو تيقن أنه مني، أو تذكرَ حلماً فعليه الغسل، والناس عنه غافلون)).
 (لا) يُفترضُ (إن تذكرَ ولو مع اللذة) والإنزال (ولم يرَ) على رأسِ الذكرِ (بللاً) إجماعاً
 (وكذا المرأة) مثلُ الرجلِ على المذهب،.....

حُلماً أو يعلم^(١) أنه مني، أو يكنَّ نام مضطجعا؛ لأنه سببٌ للاسترخاء والاستغراق في النوم الذي هو سببُ الاحتلام، لكن ذكرَ في "الحلية"^(٢): ((أنه راجعُ "الذخيرة" و"المحيط البرهاني"^(٣))، فلم يرَ تقييدَ عدمِ الغسل بما إذا نام قائماً أو قاعداً))، ثم بحثَ وقال^(٤): ((إنَّ الفرقَ بينه وبين النوم مضطجعا غيرَ ظاهر)).

(١٣٩١) (قوله: أو تيقنَ) عبرَ به تبعاً لـ "المنية"^(٥)، ولو عبرَ بالعلم لكان أولى؛ لأنَّ المراد غلبةُ الظنِّ، والعلمُ يطلقُ عليها، وعبارة "الخانية"^(٦) في هذه المسألة: ((إلا أن يكون أكبرُ رأيهِ أنه مني، فيلزمه الغسل)) اهـ.

(١٣٩٢) (قوله: ولو مع اللذة والإنزال) أي: مع تذكرِهما، وليس المراد أنه أنزلَ؛ لأنَّ الموضوع أنه لم يرَ بللاً، "ط"^(٧).

(١٣٩٣) (قوله: وكذا المرأة إلخ) في "البحر"^(٨) عن "المعراج": ((لو احتلمت المرأة، ولم يخرج الماء إلى ظاهر فرجها عن "محمدٍ": يجب، وفي ظاهر الرواية: لا يجب؛ لأنَّ خروجَ منيها إلى

١١٠/

(١) في "ب" و"م": ((ويعلم)) بالواو، والصواب ما أثبتناه.

(٢) "الحلية": كتاب الطهارة - الغسل ١/٩٢ ب.

(٣) الذي راجعه صاحب "الحلية" هو "محيط" رضي الدين السرخسي لا "المحيط البرهاني"، قال في "الحلية": ((والظاهر من مراد مصنفه أي: صاحب "المنية" بـ "المحيط" لصاحب "الذخيرة" [أي: "المحيط البرهاني"]، وإني لم أقف عليه، وراجعت "محيط" الإمام رضي الدين السرخسي فلم أرَ لهذه المسألة فيه ذكراً)). اهـ.

(٤) أي: صاحب "الحلية": كتاب الطهارة - الغسل ١/٩٣ ب - ٩٤/أ باختصار.

(٥) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - الطهارة الكبرى ص ٤٣.

(٦) "الخانية": كتاب الطهارة - فصل فيما يوجب الغسل ٤٤/١ هامش "الفتاوى الهندية".

(٧) "ط": كتاب الطهارة ١/٩٣.

(٨) "البحر": كتاب الطهارة ٥٩/١.

ولو وَجَدَ بينَ الزَّوْجَيْنِ ماءً ولا مُمِيزَ ولا تَذَكُّرَ، ولا نَامَ قبلَهُما غيرُهُما اغْتَسَلَا (أولَجَ حَشَفَتَهُ) أو قَدَّرَهَا (ملفوفةٌ بخرقةٍ).....

فرجها الخارج شرطٌ لوجوب الغُسل عليها، وعليه الفتوى)).

[١٣٩٤] (قوله: ولو وَجَدَ إلخ) حاصله: أنه لو وَجَدَ الزوجان في فراشهما منياً، ولم يتذكرا احتلاماً فقيل: إن كان أبيض غليظاً فمني الرجل، وإن كان أصفر رقيقاً فمني المرأة، وقال في "الظهيرية"^(١) بعد حكايته لهذا القول: ((والأصحُّ أنه يجبُ عليهما احتياطاً))، وعزا هذا الثاني في "الحلية"^(٢) إلى "ابن الفضل"، وقال: ((ومشى عليه في "المحيط" و"الخلاصة"^(٣)))، واستظهر في "الفتح"^(٤) الجمع بين القولين، فقيّد الوجوب عليهما بعدم التذكّر وعدم المميّز من غلظٍ ورقّةٍ أو بياضٍ وصفرةٍ، ثم قال: ((فلا خلاف إذا))، واستحسنه في "الحلية"^(٥)، وأقرّه في "البحر"^(٦)، لكن في "شرح المنية"^(٧): ((أن المميّز يختلف باختلاف المزاج والأغذية، فلا عبرة به، والاحتياط هو الأولى^(٨))).

[١٣٩٥] (قوله: ولا نَامَ قبلَهُما غيرُهُما) ذكره في "الحلية"^(٩) بحثاً، وتبعه في "البحر"^(١٠)، قال: ((فلو كان قد نَامَ عليه غيرُهُما، وكان المنى المرئى يابساً فالظاهر أنه لا يجبُ الغُسل على واحدٍ منهما)).

(١) "الظهيرية": كتاب الطهارة - الباب الثالث - الفصل الثالث فيما يوجب الغسل وما يتعلق به ٨/أ.

(٢) "الحلية": كتاب الطهارة - الغسل ١/٩٦/ب.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثاني في الغسل ٥/ب.

(٤) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في الغسل ١/٥٤ - ٥٥.

(٥) "الحلية": كتاب الطهارة - الغسل ١/٩٦/ب.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ١/٥٩.

(٧) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - الطهارة الكبرى ص ٤٠٠.

(٨) في النسخ جميعها: ((الأول))، والصواب ما أئنتناه، كما في "شرح المنية الكبير".

(٩) "الحلية": كتاب الطهارة - الغسل ١/٩٦/ب.

(١٠) "البحر": كتاب الطهارة ١/٥٩.

إِنْ وَجَدَ لَذَّةَ الْجَمَاعِ (وَجَبَ) الْغُسْلُ (وَالْأَلَا) عَلَى الْأَصْحَحِّ وَالْأَحْوَطُ الْوَجُوبُ.

(و) عِنْدَ (انْقِطَاعِ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ).....

(تَنْبِيْهٌ)

التقييدُ بالزوجين صريحٌ في أَنَّ غَيْرَهُمَا لَا يَجِبُ [١/٢٤٤ق/ب] عليه، "ملي" على "البحر".

أقول: الظاهرُ أَنَّهُ اتَّفَقِيٌّ جَرِيًّا عَلَى الْغَالِبِ، وَلِذَا قَالَ "ط"^(١): ((الْأَجْنَبِيُّ وَالْأَجْنَبِيَّةُ كَذَلِكَ، وَكَذَا لَوْ كَانَا رَجُلَيْنِ أَوْ امْرَأَتَيْنِ، فَالظَّاهِرُ اتِّحَادُ الْحَكَمِ)).

[١٣٩٦] (قوله): إِنْ وَجَدَ لَذَّةَ الْجَمَاعِ (أي: بَأَنَّ كَانَتْ الْخَرْقَةُ رَقِيقَةً، يَمِثُّ بِمِثْدُ حَرَارَةِ الْفَرْجِ وَاللَذَّةَ، "بحر"^(٢)).

[١٣٩٧] (قوله): وَالْأَلَا (أي: مَا لَمْ يُتْرَكْ).

[١٣٩٨] (قوله): عَلَى الْأَصْحَحِّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى مَوْلِجًا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَجِبُ، "بحر"^(٣)، وَظَاهِرُ الْقَوْلَيْنِ الْإِطْلَاقُ.

[١٣٩٩] (قوله): وَالْأَحْوَطُ الْوَجُوبُ (أي: وَجُوبُ الْغُسْلِ فِي الْوُجْهِينِ، "بحر"^(٤)) و"سراج"^(٥).
أقول: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ اخْتِيَارٌ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقَوْلَيْنِ، وَبِهِ قَالَتِ الْأُثْمَةُ الثَّلَاثَةُ كَمَا فِي "شرح الشيخ إسماعيل"^(٦) عَنْ "عميون المذاهب"^(٧)، وَهُوَ ظَاهِرٌ حَدِيثِي: «إِذَا تَقَيَّ الْحَتَانَانِ، وَغَابَتِ الْحَشْفَةُ وَجَبَ الْغُسْلُ»^(٨).

(١) "ط": كتاب الطهارة ٩٣/١ باختصار.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٦٣/١.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٦٣/١.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٦٣/١.

(٥) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٢٦ق/أ.

(٦) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/١٠٩ق/أ.

(٧) "عميون المذاهب الكامل": كتاب الطهارة - فصل الغسل ق ٢/ب لمحمد بن محمد بن أحمد، قوام الدين السنجاري الكاكي (ت ٧٤٩هـ). ("كشف الظنون" ١١٨٧/٢، "الفوائد البهية" ص ١٨٦-).

(٨) أخرجه أحمد ١٧٨/٢، وابن ماجه (٦١١) كتاب الطهارة - باب ما جاء في وجوب الغسل إذا تقى الحتانان، من -

هذا وما قبله من إضافة الحكم إلى الشرط، أي: يجبُ عنده لا به، بل بوجوب الصلاة أو إرادة ما لا يحلُّ كما مرَّ (لا) عند (مَذْنِي).....

[١٤٠٠] (قوله: هذا إلخ) الإشارةُ إلى إسناد فرضية الغسل إلى الانقطاع؛ لأنَّ المعنى: وفرض عند انقطاع حيض ونفاس، وأراد بما قبله إسناد الفرضية إلى خروج المنى والإيلاج ورؤية المستيقظ، وأراد بالإضافة الإسناد والتعليق، أي: إسناد فرضية الغسل إلى هذه الأشياء وتعليقها عليها مجازاً، من إسناد الحكم - وهو هنا الفرضية - إلى الشرط وهو هنا هذه المذكورات، وليس من إسناد الحكم ^(١) إلى سببه كما هو الأصل.

[١٤٠١] (قوله: أي: يجبُ عنده) أي: عند تحقق الانقطاع ونحوه، والمراد بعده.

[١٤٠٢] (قوله: بل بوجوب الصلاة) أي: عند ضيق الوقت، وقوله: ((أو إرادة ما لا يحلُّ)) أي: عند عدم ضيق الوقت، قال في "الشرنبلالية" ^(٢): ((واختلَفَ في سبب وجوب الغسل، وعند عامة المشايخ: إرادة فعل ما لا يحلُّ فعله مع الجنابة، وقيل: وجوب ما لا يحلُّ معها، والذي يظهر أنه إرادة فعل ما لا يحلُّ إلا به عند عدم ضيق الوقت، أو عند وجوب ما لا يصحُّ معها، وذلك عند ضيق الوقت لما قال في "الكافي" ^(٣): إنَّ سبب وجوب الغسل الصلاة أو إرادة ما لا يحلُّ فعله مع الجنابة، والإنزال والالتقاء شرط)) اهـ.

[١٤٠٣] (قوله: كما مرَّ) ^(٤) أي: في الوضوء، وقدَّمنا ^(٥) الكلام عليه هناك.

[١٤٠٤] (قوله: لا عند مَذْنِي) أي: لا يفرضُ الغسلُ عند خروج مَذْنِي - كظبي، بمعجمة ساكنة وباء مخففة على الألفصح، وفيه الكسرُ مع التخفيف والتشديد، وقيل: هما لَحْن - ماء رقيق

= طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال البوصري: هذا إسناد ضعيف، وله شاهد صحيح من حديث عائشة،

أخرجه أحمد ٢٣٩/٦، وابن حبان (١١٨٣) كتاب الطهارة - باب الغسل.

(١) من ((وهو هنا الفرضية)) إلى ((إسناد الحكم)) ساقط من "الأصل".

(٢) "الشرنبلالية": كتاب الطهارة - فرض الغسل ١٨/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "كافي النسفي": كتاب الطهارة - سنن الغسل ١/٦/ب.

(٤) ٢٨٣ - "در".

(٥) المقولة [٥٩٩] قوله: ((ما لا يحلُّ)) وما بعده.

أو وُدِّي) بل الوضوء منه ومن البول جميعاً.....

أَيْضُ، يُخْرَجُ عِنْدَ [١/ق ١٢٥/أ] الشَّهْوَةُ لَا بِهَا، وَهُوَ فِي النِّسَاءِ أَغْلَبُ، قِيلَ: هُوَ مِنْهُنَّ يَسْمَى الْقَذَى بِمَقْتَوَحَتَيْنِ، "نَهْر" ^(١).

[١٤٠٥] (قَوْلُهُ: أَوْ وَدِّي). بِمَهْمَلَةٍ سَاكِنَةٍ وَيَاءٍ مُخَفَّفَةٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَحَكَى "الْجَوْهَرِيُّ" ^(٢) كَسَرَ الدَّالِّ مَعَ تَشْدِيدِ الْيَاءِ، قَالَ "ابْنُ مَكِّي" ^(٣): ((لَيْسَ بِصَوَابٍ))، وَقَالَ "أَبُو عُيَيْدٍ" ^(٤): ((إِنَّهُ الصَّوَابُ، وَإِعْجَامُ الدَّالِّ شاذٌّ))، مَا تُخَيِّنُ أَيْضُ كَلِمَةً يُخْرَجُ عَقَبَ الْبَوْلِ، "نَهْر" ^(٥).

[١٤٠٦] (قَوْلُهُ: بِلِ الْوَضُوءِ مِنْهُ الْخ) أَي: بِلِ يَجِبُ الْوَضُوءُ مِنْهُ، أَي: مِنَ الْوُدِيِّ وَمِنَ الْبَوْلِ جَمِيعاً، وَهَذَا جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ: إِنَّ الْوُجُوبَ بِالْبَوْلِ السَّابِقِ عَلَى الْوُدِيِّ، فَكَيْفَ يَجِبُ ؟!

وَيَبَيِّنُ الْجَوَابُ: أَنَّ وَجُوبَهُ بِالْبَوْلِ لَا يُنَاقِ الْوُجُوبَ بِالْوُدِيِّ بَعْدَهُ، حَتَّى لَوْ حَلَفَ لَا يَتَوَضَّأُ مِنْ رُعَافٍ، فَرَعَفَ ثُمَّ بَالَ أَوْ بِالْعَكْسِ، فَتَوَضَّأَ الْوَضُوءُ مِنْهُمَا، فَيَحِثُّ، وَكَذَا لَوْ حَلَفْتَ لَا تَغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَةٍ، فَجُوعَتُ وَحَاضَتْ، فَاغْتَسَلْتُ فَهُوَ مِنْهُمَا، وَهَذَا ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ، "بَحْر" ^(٦).

وَذَكَرَ أَرْبَعَةَ أَجَوِبَةٍ أُخَرٍ، مِنْهَا: ((أَنَّ الْوُدِّيَّ مَا يُخْرَجُ بَعْدَ الْإِغْتِسَالِ مِنَ الْجَمَاعِ وَبَعْدَ الْبَوْلِ، وَهُوَ شَيْءٌ لَزِجٌ))، كَذَا فَسَّرَهُ فِي "الْخَزَانَةِ" ^(٧) وَ"التَّبَيِّنِ" ^(٨)، فَالْإِشْكَالُ إِنَّمَا يَرِدُ عَلَى مَنْ اقْتَصَرَ فِي

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق ١١/أ.

(٢) "الصحيح": مادة ((ودى)).

(٣) "تقيف اللسان وتلقيح الجنان": باب غلط أهل الفقه ص ٢٦٢، وهو لأبي حفص عمر بن خلف بن مكّي الصقلي الأندلسي النحوي المغربي (ت ٥٠٠هـ). ("إيضاح المكنون" ٢٢٦/١، "وفيات الأعيان" ١٥٥/٢، "هدية العارفين" ٧٨٢/١).

(٤) أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي الأُرْدِي البغدادي (ت ٢٢٤هـ) وفي وفاته اختلاف. ("تاريخ بغداد" ٤٠٣/١٢، "وفيات الأعيان" ٦٠/٤) ولم نثر على هذا النقل في كتابيه "غريب الحديث" و"الغريب المصنف".

(٥) "النهر": كتاب الطهارة ق ١١/أ.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ٦٥/١ بتصرف، وفيه: ((حلقت لا تغتسل من جنابة أو حيض)).

(٧) "خزانة الفقه": كتاب الطهارة ق ٣/ب.

(٨) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ١٧/١، لأبي محمد - وقيل: أبو عمر - عثمان بن علي، فخر الدين الزيلعي (ت ٧٤٣هـ) =

على الظاهر (و) لا عند (إدخال إصبعه ونحوه) كذكر غير آدمي وذكر خشي وميت وصبي لا يشتهد وما يصنع من نحو خشب (في الدبر أو القبل) على المختار (و).....

تفسيره على ما يخرج بعد البول.

(١٤٠٧) (قوله: على الظاهر) أي: إن قلنا: إن وجوب الوضوء منه ومن البول بناءً على ظاهر الرواية من مسألتي اليمين السابقتين، وذكر "المحقق" في "الفتح" ^(١): ((أن الوضوء من الحدث السابق، وأن السبب الثاني لم يوجب شيئاً لاستحالة تحصيل الحاصل، إلا إذا وقعاً معاً، كأن رَعَفَ وبال معاً كما قرره "الآمدي" ^(٢)))، قال ^(٣): ((وهو معقول يجب قبوله))، وهو قول "الرجحاني" ^(٤) من مشايخنا.

والحق أن لا تنافي بين كون الحدث بالأول فقط وبين الحدث؛ لأنه لا يلزم بناؤه على تعدد الحدث بل على العرف، والعرف أن يقال لمن توضأ بعد بولٍ وعرافٍ: توضأً منهما. ١١١/١

(١٤٠٨) (قوله: غير آدمي) كحني وقرٍ وحمارٍ.

(١٤٠٩) (قوله: خشي) أي: مُشكِلٍ.

(١٤١٠) (قوله: وما يصنع) أي: على صورة الذكر.

(١٤١١) (قوله: في الدبر) متعلق بـ ((إدخال)).

(١٤١٢) (قوله: على المختار) قال في "التجنيس": ((رجل أدخل أصبعه في دبره وهو صائم

- شرح "كتر الدقائق" لأبي البركات عبد الله بن أحمد، حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠). ("كشف الظنون" ١٥١٥/٢، "الجواهر المضية" ٢٩٤/٢، ٥١٩، "الدرر الكانة" ٢٤٧/٢، ٤٤٦).

(١) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في الغسل ٥٩/١.

(٢) عبارة "الفتح": ((في فصوله))، وهو تحريف، والصواب "أصوله"، انظر "الإحكام في أصول الأحكام": القسم الثاني في شروطه الأصل - المسألة السادسة ٢١٢/٣ - ٢١٣.

(٣) أي: صاحب "الفتح".

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن مهدي، ركن الإسلام الرجحاني (ت ٣٩٨ هـ، وقيل: ٣٩٧). ("الجواهر المضية" ٣٩٧/٣، "الفوائد البهية" ص ٢٠٢).

لا عند (وطءٍ بهيمةٍ أو ميتةٍ أو صغيرةٍ غيرٍ مشتهاةٍ) بأن تصيرَ مُفَضَّةً بالوطءِ وإن غابت الحشفةُ، ولا ينتقضُ الوضوءُ، فلا يلزمُ إلَّا غسلُ الذَّكرِ،

اختلفَ في وجوب الغسل والغسل والقضاء، والمختارُ أنه لا يجبُ الغسلُ ولا القضاء؛ لأنَّ الأصبعَ ليست آلةً للجماع، فصار بمنزلة الخشبة))، ذكره في الصوم. [١/٢٥٠/ب]

وقيدَ بالدرِّ لأنَّ المختارَ وجوبُ الغسلِ في القُبُلِ إذا قصدتِ الاستمتاعَ؛ لأنَّ الشهوةَ فيهنَّ غالبيةٌ، فقام السببُ مقامَ المسببِ دونَ الدُّبرِ لعدمها، "نوح أفندي".

أقول: آخرُ عبارة "التحسيس" عند قوله: ((منزلة الخشبة))، وقد راجعتها منه، فرأيتهَا كذلك، فقوله: ((وقيدَ إلخ)) من كلام "نوح أفندي"، وقوله: ((لأنَّ المختارَ وجوبُ الغسلِ إلخ)) بحثٌ منه سبَّقه إليه "شارح المنية"^(١)، حيث قال: ((والأولى أن يُجبَّ في القُبُلِ إلخ))، وقد تبَّه في "الإمداد"^(٢) أيضاً على: ((أنه بحثٌ من "شارح المنية"))، فافهم.

^(١) (١٤١٣) (قوله: ولا عند وطءٍ بهيمةٍ إلخ) محترزاتُ قوله: ((في أحدِ سبيلي آدميٍّ حيٍّ يُجمَعُ مثله^(٣)))، وفي "الفتية"^(٤) برمز "أجناس الناطقي"^(٥): ((فرجُ البهيمَةِ كفيها، لا غُسلَ فيه بغيرِ إنزالٍ، ويعزُّرُ، وتُدبَحُ البهيمَةُ وتُحرقُ على وجهِ الاستحباب، ولا يجرُمُ أكلُ لحمها به)) اهـ. وسيأتي^(٦) في الخلود.

[١٤١٤] (قوله: بأن تصيرَ مُفَضَّةً) أي: مختلطة السبيلين، وفي المسألة خلافٌ، فقليلٌ يجبُ

(١) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - الطهارة الكبرى ص ٤٤.

(٢) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل عشرة أشياء لا يغتسل منها ق ٤١/أ.

(٣) في "د" زيادة: ((قال في "السراج الوهاج": ((ولو أولج صبيٌّ في فرج امرأة، لم يجب عليه الغسل ووجب عليها)). انتهى خير الدين. والمشتهاة التي يجامع مثلها هي بنت التسع في الصحيح، وما دونها غير مشتهاة، إلَّا أنها إذا كانت بنت سبع أو ثمان وهي عيلة قربت إلى حد الشهوة فلا احتياط وجوب الغسل وهو الأصحُّ، أما فيما دونهما فالأصحُّ عدم الوجوب؛ لأنَّه بمنزلة التبطين أو التفخيز ومعالجة اليد. اهـ. "شرح المنية الكبير" للحلي)).

(٤) "الفتية": كتاب الطهارة - باب الجنابة والغسل ق ٣/ب.

(٥) "الأجناس": لأبي العباس أحمد بن محمد الناطقي الطبري (ت ٤٤٦هـ). ("كشف الظنون" ١/١، "الخواهر المضية" ٢٩٦/١).

(٦) المقولة [١٨٥٢٣]، قوله: ((وتُدبَحُ ثم تُحرق)).

"قَهْستاني" عن "النظم". وسيجيءُ أنَّ رطوبة الفرج طاهرةٌ عنده،.....

الغُسلُ مطلقاً، وقيل: لا مطلقاً، والصحيح: أنه إذا أمكن الإيلاج في محلِّ الجماع من الصغيرة، ولم يُفضيها فهي ممن تجمَعُ، فيجبُ الغُسلُ، "سراج"^(١).

أقول: لا يخفى أنَّ الوجوب مشروطٌ بما إذا زالت البكارة؛ لأنَّه مشروطٌ في الكبيرة كما يأتي قريباً^(٢)، ففيها بالأولى، فقوله في "البحر"^(٣): ((قد يقال: إنَّ بقاء البكارة دليلٌ على عدم الإيلاج، فلا يجبُ الغُسلُ كما اختاره في "النهاية")) فيه نظرٌ، فتدبر.

[١٤١٥] (قوله: "قَهْستاني") أقول: عبارته^(٤): ((وطءُ البهيمة والميتة غيرُ ناقضٍ للوضوء بلا إنزال، فلا يلزمُ إلاَّ غُسلُ الذَّكر كما في صوم "النظم"^(٥)) اهـ. وكانَّ "الشارح" قاسَ الصغيرة عليهما، تأمل.

ويؤخذ من هذا أنَّ المباشرة الفاحشة الناقضة للوضوء لا بدَّ أن تكون بين مشتتهين كما قدَّمناه^(٦).

مطلبٌ في رطوبة الفرج

[١٤١٦] (قوله: وسيجيءُ) أي: في باب الأنجاس.

[١٤١٧] (قوله: الفرج) أي: الداخل، أمَّا الخارجُ فرطوبته طاهرةٌ باتِّفاقٍ بدليل جعلهم غُسلَه سنةً في الوضوء، ولو كانت نجسةً عندهما لفرضَ غُسلَه. اهـ "ح"^(٨).

(١) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٢٦٦.

(٢) ص ٥٥٥ - "در".

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٦٣/١.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - نوافض الوضوء ٢٤/١.

(٥) لعله "نظم الفقه": لأبي علي الحسين بن يحيى - وقيل: علي بن يحيى، وقيل: يحيى بن علي - البخاري الزُّندوقي.

(٦) "كشف الظنون" ١٩٦٤/٢، "الخواهر المضنية" ٦٢١/٢، "ناج التراجم" ص ٩٤، "الفوائد البهية" ص ٢٢٠.

(٧) المقولة [١٢٠٥] قوله: ((بتماس الفرجين)).

(٨) ٣٣٩/٢ "در".

(٩) "ح": كتاب الطهارة ١/١٢.

فَتَنَّبَهُ (بلا إنزال) لقصور الشهوة، أمّا به فيُحال عليه (كما) لا غُسل (لو أتى عذراء ولم يُزلْ عُذْرَتُهَا) بضم فسكون: البكارة، فإنّها تَمْنَعُ التّقَاءَ الحَتَانَيْنِ.....

أقول: قد يقال: إنّ النجاسة ما دامت في محلّها لا عبرة لها، ولذا كان الاستنجاء سنةً للرجال والنساء في غير الغسل مع أنّ الخارج نجسٌ باتفاق، فلا تدلُّ سُنَّةُ الغُسلِ على الطهارة، فتدبر [١/١٢٦/أ].

نعم يدلُّ على الاتفاق كونه له حكمٌ خارج البدن، فرطوبته كرطوبة الفم والأنف والعرق الخارج من البدن.

[١٤١٨] (قوله: فتنبّه) أشار به إلى أنّ ما في "النظم" مبنيٌّ على قولهما، فلا تغفل وتظنّ من جرّمه به أنّه متفق عليه.

[١٤١٩] (قوله: لقصور الشهوة) أي: التي أقيمت مقامُ الإنزال في وجوب الغُسل عند الإبلاج، لكن يردُّ عليه لو جامعَ عجوزاً شوهاً لا تُستهيّ أصلاً.

ويظهر لي الجواب بأنّها قد ثبت لها وصفُ الاشتهاة فيما مضى، فيبقى حكمه الآن ما دامت حيّةً كما ذكره في مسألة المحاذاة في الصلاة بخلاف البهيمة والميتة والصغيرة، تأمل. وهذا علّة لعدم وجوب الغُسل فيما تقدّم^(١).

[١٤٢٠] (قوله: أمّا به) أي: أمّا فعلُ هذه الأشياءِ المصاحبُ للإنزال فيُحال وجوبُ الغُسل على الإنزال، "ط"^(٢).

[١٤٢١] (قوله: تمنع التقاء الحتّانين) أي: ختان الرجل - وهو موضع القطع - وختان المرأة، وهو موضع قطع جلدة منها كعُرف الديك فوق الفرج، فإذا غابت الحشفة في الفرج فقد حاذى ختانه ختانتها، وتأمّل بيانه في "البحر"^(٣).

(١) ص ٥٥٢ - وما بعدها "در".

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٩٥/١.

(٣) انظر "البحر": كتاب الطهارة ٦١/١.

إِلَّا إِذَا حَبِلَتْ لِإِنْزَالِهَا، وَتَعِيدُ مَا صَلَّتْ قَبْلَ الْغُسْلِ، كَذَا قَالُوا، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ خُرُوجَ مَنِيَّهَا مِنْ فَرْجِهَا الدَّاخِلِ شَرْطٌ لَوْجُوبِ الْغُسْلِ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ، وَلَمْ يَوْجِدْ، قَالَ "الْحَلْبِيُّ".
(وَيَجِبُ) أَي: يُفْرَضُ (عَلَى الْأَحْيَاءِ الْمُسْلِمِينَ).....

[١٤٢٢] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا حَبِلَتْ) فَيَكُونُ دَلِيلٌ لِإِنْزَالِهَا، فَيَلْزِمُهَا الْغُسْلُ، قَالَ "أَبُو السُّعُود" ^(١):
(وَوَكَذَا يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ لِإِنْزَالِهِ أَيْضًا وَإِنْ خَفِيَ عَلَيْهِ)).

[١٤٢٣] (قَوْلُهُ: قَبْلَ الْغُسْلِ) أَي: لَوْ لَمْ تَكُنْ اغْتَسَلْتَ؛ لِأَنَّهُ ظَهَرَ أَنَّهَا صَلَّتْ بِهَا طَهَارَةً.
[١٤٢٤] (قَوْلُهُ: قَالَ "الْحَلْبِيُّ") أَي: فِي "شَرْحِهِ الصَّغِيرِ" ^(٢)، وَقَالَ فِي "الْكَبِيرِ" ^(٣): ((وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى وَجُوبِ الْغُسْلِ عَلَيْهَا، بِمَجْرَدِ انْفِصَالِ مَنِيَّهَا إِلَى رَجْمِهَا، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصَحِّ الَّذِي هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ)) ^(٤).

[١٤٢٥] (قَوْلُهُ: أَي: يُفْرَضُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمَرَادُ بِالْوُجُوبِ هُنَا الْمَصْطَلَحُ عَلَيْهِ عِنْدُنَا، فَكَانَ الْأَوَّلُ فِيهِ وَفِيمَا بَعْدَهُ التَّعْبِيرُ بِـ (يُفْرَضُ). اهـ "ح" ^(٥).

وَمَنْ صَرَّحَ بِالْفَرْضِيَّةِ هُنَا صَاحِبُ "الْوَاثِي" ^(٦) و"السَّرُوحِيُّ" ^(٧) و"ابْنُ الْهَمَامِ" ^(٨) مَعَ نَقْلِهِ

(١) "فتح المعين": كتاب الطهارة - موجبات الغسل ٥٧/١ إلا أن أبا السعود رجّح - نقلاً عن والده - ((أن العذراء لا يجب عليها الغسل مطلقاً وإن حبِلَتْ، بناءً على ما هو الأصح من أن وجوب الغسل عليها بإنزالها مقيدٌ بوصوله إلى فرجها الخارج، وأما هو فيلزمه الغسل؛ لأنّ ظهور حملها آية إنزاله وإن خفي عليه)).

(٢) "شرح المنية الصغير": كتاب الطهارة - الطهارة الكبرى ص ٢٣..

(٣) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - الطهارة الكبرى ص ٤٦-٤٧..

(٤) قال في "الفاتر خاتمة": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الغسل ١٥٨/١ ((وفي ظاهر الرواية: يشترط الخروج من الفرج الداخل إلى الفرج الخارج لوجوب الغسل، حتى لو انفصل منها عن مكانه، ولم يخرج عن الفرج الداخل إلى الفرج الخارج، لا غسل عليها، وفي النصاب: وهو الأصح)).

(٥) "ح": كتاب الطهارة ق ١٢/ب.

(٦) "الواثي": لأبي البركات عبد الله بن أحمد، حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ). شرحه فيما بعد وسماه "الكافي شرح الواثي". ("كشف الظنون" ١٩٩٧/٢، "الجواهر المضية" ٢٩٤/٢، "الدرر الكامنة" ٢٤٧/٢).

(٧) أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني، شمس الدين السَّرُوحِيُّ الحَرَّانِيُّ (ت ٧١٠هـ، وقيل: ٧٠١). ("الجواهر المضية" ١٢٣/١، "الدرر الكامنة" ٩١/١).

(٨) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في الغسل ٧٠/١.

(كفاية) إجماعاً (أَنْ يَغْسِلُوا) بالتخفيف (الميت).....

الإجماع عليه، لكن علل في "البحر"^(١): ((بأن هذا الذي سمّوه واجباً يفوت الجواز بفوته))، قال الشارح في "الخرائن"^(٢): ((قلت: هذا التعليل يفيد أنه فرض عملي لا اعتقادي، وهو كذلك؛ لأنه ليس ثابتاً بدليل قطعي ولا متفقاً عليه، فلعلهم عبروا بالواجب للإشعار بانحطاط رتبة هذا عن ذلك، فتأمل)) اهـ.

قلت: لكن هذا ظاهرٌ فيما عدا غسل الميت، فتأمل.

[١٤٢٦] (قوله: كفاية) أي: بحيث لو قام به بعضهم سقطَ عن باقيهم، وإلا أثموا [١/١٢٦ ب] كلهم إن علموا به، وهل يشترط لسقوطه عن المكلفين النية؟ استظهر في جنائز الفتح"^(٣): ((نعم))، ونقل في "البحر"^(٤) عن "الحائثية"^(٥) وغيرها خلافة.

[١٤٢٧] (قوله: إجماعاً) قيد لقوله: ((يفرض))، قال في "البحر"^(٦): ((وما نقله "مسكين" من قوله: وقيل: غسل الميت سنة مؤكدة ففيه نظرٌ بعد نقل الإجماع)).

[١٤٢٨] (قوله: بالتخفيف) أي: تخفيف السيئ، وهو من الغسل بالفتح، قال في "السراج"^(٧): ((يقال: غسل الجمعة وغسل الجنازة بضم الغين، وغسل الميت وغسل الثوب بفتحها، وضابطه: أنك إذا أضفت إلى المغسول فتحت، وإذا أضفت إلى غير المغسول ضمنت)) اهـ.

[١٤٢٩] (قوله: الميت) بالتخفيف وبالتشديد: ضد الحي، أو المخفف الذي مات، والمشدد الذي لم يمض بعد، أفاده في "القاموس"^(٨).

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٦٩/١.

(٢) "الخرائن": كتاب الطهارة - فصل في الغسل ق ٣٠/أ.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الجنائز - فصل في الغسل ٧٠/٢.

(٤) "البحر": كتاب الجنائز ١٨٧/٢.

(٥) "الحائثية": كتاب الصلاة - باب غسل الميت ١٨٧/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ٦٨/١.

(٧) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/ق ٢٨/أ.

(٨) "القاموس": مادة (موت)).

المسلم إلا الخنثى المشكل فيمنم (كما يجب على من أسلم جنبا أو حائضا أو نفساء ولو بعد الانقطاع على الأصح كما في "الشرنبلالية"^(١)) عن "البرهان"، وعلله "ابن الكمال" ببقاء الحدث الحكمي (أو بلغ لا بسن).

[١٤٣٠] (قوله: المسلم) أما الكافر إذا لم يوجد له إلا وليه المسلم فيسيل عليه الماء كالخرقة النجسة من غير ملاحظة السنة، "ط"^(٢).

[١٤٣١] (قوله: فيمنم) وقيل: يغسل بياحه، والأول أولى، "بجر"^(٣) و"نهر"^(٤).

[١٤٣٢] (قوله: كما يجب) أي: يفرض، "بجر"^(٥).

[١٤٣٣] (قوله: ولو بعد الانقطاع) أي: انقطاع الحيض والنفس، لكن في دخول ذلك في كلام "المصنف" نظرا؛ لأن الحائض من أتصفت بالحيض، وبعد انقطاعه لا تسمى حائضا، ولذا قال في "الشرنبلالية"^(٦): ((إن فيه إشارة إلى أنها لو انقطع حيضها، ثم أسلمت لا غسل عليها)).

[١٤٣٤] (قوله: على الأصح) مقابله ما قيل: إنها لو أسلمت بعد الانقطاع لا غسل عليها بخلاف الجنب.

والفرق: أن صفة الجنابة باقية بعد الإسلام، فكأنه أحسب بعده، والانقطاع في الحيض هو السبب، ولم يتحقق بعد، فلذا لو أسلمت قبل الانقطاع لزمتها.

[١٤٣٥] (قوله: وعلله) أي: علل الأصح.

[١٤٣٦] (قوله: بقاء الحدث الحكمي) حاصله منع الفرق بين الحيض والجنابة؛ لأن التحقيق أن الانقطاع شرط لوجوب الغسل لا سبب.

(١) "الشرنبلالية": كتاب الطهارة - فرض الغسل ١٩/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٩٥/١.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٦٨/١.

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ١١/ب.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٦٨/١.

(٦) "الشرنبلالية": كتاب الطهارة - فرض الغسل ١٩/١ (هامش "الدرر والغرر").

بل بإنزال أو حيض، أو وَلَدَتْ ولم تَرَ دماً، أو أصابَ كِلَ بدنه نجاسة، أو بعضَه وخفي مكانها (في الأصح).....

ومبنى الفرق على أنه لا يثبت لها بالحيض والنفاس حدثٌ حكمي يستمر مثل الجنابة، وهو ممنوعٌ لدليل أن المسافرة لو تيممت بعد الانقطاع خرجت من الحيض، فإذا وَجَدَت الماء وَجَبَ عليها الغسل، فصارت بمنزلة الجنب، فقد ثبت لها حدثٌ حكمي بعد الانقطاع، هذا خلاصة ما حققه "ابن الكمال"، وقد حقق في "الحلية"^(١) هذا المقام بما لا مزيد عليه.

[١٤٣٧] (قوله: بل بإنزال) عامٌ في الغلام والجارية، والحيضُ قاصرٌ عليها [١/٢٧ق/١٢٧] كالولادة، "ط"^(٢). وقيل: لو بلغ بإنزال لا يجبُ عليه بخلاف ما لو بلغت بالحيض كما في "البحر"^(٣).

[١٤٣٨] (قوله: أو وَلَدَتْ ولم تَرَ دماً) هذا قول "الإمام"، وبه أخذَ أكثر المشايخ، وعند "أبي يوسف" - وهو رواية عن "محمد" - : لا غُسلَ عليها لعدم الدَّم، وصَحَّحَه في "التبيين"^(٤) و"البرهان" كما بسطَه في "الشرنبلالية"^(٥)، ومشى عليه في "نور الإيضاح"^(٦)، لكن في "السراج"^(٧): ((أَنَّ المختار الوجوب احتياطاً، وهو الأصحُّ)) انتهى.

[١٤٣٩] (قوله: أو أصابَ إلخ) كذا عدّه بعضهم هنا من الاغتسالات المفروضة، قال في "الحلية"^(٨): ((ولا يخفى أَنَّهُ ليس مما نحن فيه، فعُدّه من ذلك سهوً)) اهـ. أي: لأنَّ الكلام في النجاسة الحكمية لا الحقيقية.

(١) "الحلية": كتاب الطهارة - الغسل - مخظورات الجنب والحائض والنفاس ١/٢٥ق/١ ب.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ١/٩٥.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١/٦٨.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الطهارة - باب الحيض ١/٦٨.

(٥) "الشرنبلالية": كتاب الطهارة - فرض الغسل ١/١٩ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) "نور الإيضاح": كتاب الطهارة - فصل فيما لا يوجب الاغتسال ص ٦٠.

(٧) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٢٧ق/٢٧ ب تصرف.

(٨) "الحلية": كتاب الطهارة - الغسل ١/١١٤ق/١ ب.

راجعٌ للجميع، وفي "التارخائية" معزياً لـ "العنائية": ((والمختارُ وجوبُهُ على مجنونٍ أفاقَ)). قلت: وهو يخالفُ ما يأتي متناً، إلاَّ أنَّ يُحمَلَ أنَّه رأى منياً، وهل السكرانُ والمغمى عليه كذلك؟ مُراجعٌ (وإلاَّ).....

[١٤٤٠] (قوله: راجعٌ للجميع) فيه نظرٌ، فقد ذَكَرَ العلامة "نوح أفندي" الاتفاقَ على وجوب الغسلِ على مَنْ أَسْلَمَتْ حائِضاً قَبْلَ الانْقِطَاعِ، وعلى مَنْ بَلَغَتْ بِالْحَيْضِ، وسيدكرُ "الشارح" ^(١) في باب الأُنْجَاسِ: ((أَنَّ المختارَ أَنَّهُ لو خَفِيَ مَحَلُّ النَجَاسَةِ يَكْفِي غَسْلُ طَرَفِ الثَّوْبِ أَوْ الْبَدَنِ)). هذا، وفي بعض النسخ هنا ما نصّه: ((وفي التارخائية" ^(٢) معزياً لـ "العنائية" ^(٣): والمختارُ وجوبُهُ على مجنونٍ أفاقَ. قلت: وهو يخالفُ ما يأتي متناً، ^(٤) إلاَّ أنَّ يُحمَلَ أنَّه رأى منياً، وهل السكرانُ والمغمى عليه كذلك؟ راجعٌ)) اهـ.

قيل: وهذا ثابتٌ في نسخة "الشارح" الأصلية ساقطٌ من النسخة المصحّحة. أقول: ويؤيِّدُ هذا الحملُ ما في "التارخائية" ^(٥) أيضاً عن "السراجية" ^(٦): ((المجنونُ إذا أَجَنَبَ، ثم أفاقَ لَا غُسْلَ عليه)) اهـ.

وكأنه مبنيٌّ على القول بعدم الغسلِ على مَنْ أَسْلَمَ حَنِباً لِعَدَمِ التَكْلِيفِ وَقَتِ الْجَنَابَةِ، لكنَّ الأصحَّ خلافه كما علمت، فلذا كان المجنون كذلك.

وقوله: ((وهل السكرانُ والمغمى عليه كذلك؟)) أي: في جريان الخلافِ فيهما لو رأيا منياً لِعَدَمِ التَكْلِيفِ، وقال: ((مُراجعٌ)) لِعَدَمِ رُؤْيَتِهِ ذَلِكَ، وفي "التارخائية" ^(٧): ((أَغْشِيَ عليه، فأفاقَ

(١) ٣٨٣/٢ - ٣٨٤ "در".

(٢) "التارخائية": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الغسل ١٦١/١.

(٣) هي "الفتاوى العنائية"، وهي المسماة بـ "جامع أو جوامع الفقه"، وتقدم التعريف بها ص ٤٧٠.

(٤) ص ٥٦٤ - "در".

(٥) "التارخائية": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الغسل ١٥٥/١.

(٦) "السراجية": كتاب الطهارة - باب الغسل ١٠/١ (هامش "الفتاوى الحانية") وفيها: قيل لا غسل عليه.

(٧) "التارخائية": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الغسل ١٥٨/١ بتصرف.

(بأن أسلم طاهراً، أو بلغ بالسنن (فمندوب، وسُنَّ للصلاة جمعة و) للصلاة (عيد).....)

ووجدَ مذياً أو منياً فلا غسلَ عليه)) اهـ.

ومقتضاه جريانُ الخلاف أيضاً، إلا أن يقال: المراد أنه رأى بللاً شكاً أنه منى أو مذى، وقدّم "الشراح" رحمه الله عند قوله: ((ورؤية مستيقظ)) : ((أنه خرج رؤية السكران والمغمى عليه المذي))، وقدّمنا هناك^(١) عن "المنية" وغيرها: ((أن رؤية المنى يجبُ الغسل)).

[١٤٤١] (قوله: بأن أسلم طاهراً) [١/٢٧ق/ب] أي: من الجنابة والحيض والنفاس، أي:

بأن كان اغتسل، أو أسلم صغيراً، تأمل.

[١٤٤٢] (قوله: أو بلغ بالسنن) أي: بلا رؤية شيء، وسُنَّ البلوغ على المفتى به خمس عشرة

سنة في الجارية والغلام كما سيأتي في محله^(٢).

[١٤٤٣] (قوله: وسُنَّ إلخ) هو من سنن الزوائد، فلا عتاب بتركه كما في "القهستاني"^(٣)،

وذهب بعض مشايخنا إلى أن هذه الاغتسالات الأربعة مستحبةً أخذاً من قول "محمد" في

"الأصل"^(٤): ((إن غُسل الجمعة حسن))، وذكر في "شرح المنية"^(٥): ((أنه الأصح))، وقواه في

"الفتح"^(٦)، لكن استظهر تلميذه "ابن أمير حاج" في "الحلبة"^(٧) استنانه للجمعة لنقل المواظبة عليه،

ويسقط ذلك مع بيان دلائل عدم الوجوب والجواب عما يخالفها في "البحر"^(٨) وغيره.

(١) المقولة [١٣٨٥] قوله: ((خرج رؤية السكران والمغمى عليه المذي)).

(٢) انظر المقولة [٣٠٨٨٨]، قوله: ((بالاحتلام)) وما بعده.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - الغسل ٢٨/١.

(٤) "الأصل": كتاب الطهارة والصلاة - باب الوضوء والغسل من الجنابة ٨٩/١.

(٥) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - سنن الغسل ص ٥٥.

(٦) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في الغسل ٥٧/١.

(٧) "الحلبة": كتاب الطهارة - الغسل - أحكام وأقسام الاغتسال ١١٥ق/ب.

(٨) "البحر": كتاب الطهارة ٦٧/١.

هو الصحيح.....

[١٤٤٤] (قوله: هو الصحيح) أي: كونه للصلاة هو الصحيح، وهو ظاهر الرواية، "ابن كمال". وهو قول "أبي يوسف"، وقال "الحسن بن زياد": إنه لليوم، ونُسب إلى "محمد"، والخلاف المذكور جارٍ في غسل العيد أيضاً كما في "الْمُهَسَّنَاتِي"^(١) عن "التحفة".

وأثر الخلاف فيمن لا جمعة عليه لو اغتسل، وفيمن أحدث بعد الغسل، وصلى بالوضوء، نال الفضل عند "الحسن" لا عند "الثاني"، قال في "الكافي"^(٢): ((وكذا فيمن اغتسل قبل الفجر وصلى به، ينال عند "الثاني" لا عند "الحسن"؛ لأنه اشترط إيقاعه فيه إظهاراً لشرفه ومزيد اختصاصه عن غيره كما في "النهر"^(٣)، قيل: وفيمن اغتسل قبل الغروب، واستظهر في "البحر"^(٤) ما ذكره "الشارح" عن "الحانية"^(٥): من أنه لا يُعتبر إجماعاً؛ لأن سبب مشروعيتها دفع حصول الأذى من الرائحة عند الاجتماع، و"الحسن" وإن قال: هو لليوم لكن بشرط تقدمه على الصلاة، ولا يضر تخلل الحدث بينه وبين الغسل^(٦) عنده، وعند "أبي يوسف": يضر)) اهـ.

ولسيدي "عبد الغني النابلسي" هنا بحث نفيس ذكره في "شرح هدية ابن العماد"^(٧)، حاصله: ((أنهم صرحوا بأن هذه الأغسال الأربعة للنظافة لا للطهارة مع أنه لو تخلل الحدث

(قوله: هنا بحث نفيس ذكره إلخ) هذا البحث مصادم لتفريعات المسائل ومخالف لم قالوه من بيان ثمرة الخلاف، وليس المقصود من هذا الغسل مجرد النظافة - حتى إن من كان متصفاً بها يُسن له - بل المقصود أيضاً أداء الصلاة بأكمل الطهارتين.

(١) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - الغسل ٢٨/١.

(٢) "كافي النسخي": كتاب الطهارة - باب الحيض - فصل: دائم الحدث ١/٧/٧ بتصرف.

(٣) "النهر": كتاب الطهارة ق ١١/ب.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٦٧/١.

(٥) "الحانية": كتاب الصلاة - باب الجمعة ١٧٩/١. (هامش الفتاوى الهندية).

(٦) قوله: ((وبين الغسل)) كذا بخطه، ولعل صوابه ((وبين الصلاة)) كما هو في نسخة أخرى. اهـ مصححه

(٧) "نهاية المراد": الغسل ١٨٨-١٨٩.

كما في "غرر الأذكار" وغيره، وفي "الحائِثَة"^(١): ((لو اغتَسَلَ بعد صلاة الجمعة لا يُعتَبَرُ إجماعاً))، ويكفي غُسلٌ واحدٌ لعيدٍ وجمعةٍ.....

تردّدُ النظافة بالوضوء ثانياً، ولين كانت للطهارة أيضاً فهي حاصلة بالوضوء ثانياً مع بقاء النظافة، فالأولى عندي الإجزاء وإن تخلّل الحدث؛ لأن مقتضى الأحاديث الواردة في ذلك طلبُ حصولِ النظافة فقط)) اهـ.

أقول: ويؤيِّدُه [١/١٢٨ق/أ] طلبُ التذكير للصلاة، وهو في الساعة الأولى أفضل، وهي إلى طلوع الشمس، فرمّا يعسرُ مع ذلك بقاءُ الوضوء إلى وقت الصلاة، ولاسيّما في أطول الأيام، وإعادةُ الغُسل أَعسرُ، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج - ٧٨]، ورمّا أذاه ذلك إلى أن يصلي حاقناً، وهو حرامٌ.

ويؤيِّدُه أيضاً ما في "المعراج": ((لو اغتَسَلَ يوم الخميس أو ليلة الجمعة استنَّ بالسنة^(٢) لحصول المقصود، وهو قطعُ الرائحة)) اهـ.

[١٤٤٥] (قوله: كما في "غرر الأذكار"^(٣)) هو "شرح درر البحار"، المؤلّف في مذاهب "الأئمة الأربعة" الكبار، ومذهب الصاحبين على طريقة "مجمع البحرين"، مع غاية الإيجاز والاختصار، للعلامة "القنوي" الحنفي، وقد ذكّر في آخره: ((أنّه ألفه في نحو شهر ونصف سنة ٧٤٦))، وعندي شرحٌ عليه للعلامة "محمد" الشهير بـ "الشيخ البخاري"، سمّاه "غرر الأفكار"، وعليه شرحٌ للعلامة "قاسم قطلوبغا"^(٤) تلميذ "ابن الهمام"، ولعله الذي نقلَ عنه "الشارح".

[١٤٤٦] (قوله: وغيره) كـ "الهداية"^(٥) و"صدر الشريعة"^(٦) و"الدرر"^(٧) و"شروح المجمع"

(١) "الحائِثَة": كتاب الصلاة - باب صلاة الجمعة ١٧٩/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) ((بالسنة)) ساقطة من "أ".

(٣) "غرر الأذكار": كتاب الطهارة - باب الغسل ق ١١/أ.

(٤) انظر "كشف الظنون" ٧٤٦/٢، و"التعليقات السنية على الفوائد البهية" ص ٩٩..

(٥) "الهداية": كتاب الطهارة - فصل في الغسل ١٧/١.

(٦) "شرح الوقاية": كتاب الطهارة ١٣/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٧) "الدرر": كتاب الطهارة - فرض الغسل ٢٠/١.

اجتماعاً مع جنابة^(١) كما لفرضي جنابة وحيض (و) لأجل (إحرام و) في جبل (عرفة) بعد الزوال.

(ونُدِبَ لمحنونٍ أفاق) وكذا المغمى عليه، كذا في "غرر الأذكار"،

و"الزليعي"^(٢).

[١٤٤٧] (قوله: اجتماعاً مع جنابة) أقول: وكذا لو كان معهما كسوفٌ واستسقاءٌ، وهذا كله إذا نوى ذلك ليحصلَ له ثوابُ الكلِّ، تأمل.

[١٤٤٨] (قوله: ولأجل إحرام) أي: بحجٍّ أو عمرَةٍ أو بهما، "إمداد"^(٣). ولا أظنُّ أحداً قال: إنه لليوم فقط، "نهر"^(٤).

[١٤٤٩] (قوله: وفي جبل عرفة إلخ) أراد بالجبل ما يشملُ السهلَ من كلِّ ما يصحُّ الوقوفُ فيه، وإنما أفحَمَ لفظ (جبل) إشارةً إلى أنَّ الغسلَ للوقوفِ نفسه لا لدخولِ عرفاتٍ، ولا لليوم. وما في "البدائع"^(٥): ((من أنه يجوز أن يكون على الاختلاف أيضاً، أي: أن يكون للوقوف أو لليوم كما في الجمعة)) ردّه في "الحلبة"^(٦): ((بأنَّ الظاهر أنه للوقوف))، قال: ((وما أظنُّ أنَّ أحداً ذهبَ إلى استثنائه ليومِ عرفةَ بلا حضورِ عرفاتٍ)) اهـ. وأقرّه في "البحر"^(٧) و"النهر"^(٨).

مطلب: يومُ عرفةَ أفضلُ من يومِ الجمعة

لكن قال "المقدس"^١ في "شرحه" على "نظم الكنتز": ((أقول: لا يُستبعدُ أن يقول أحدٌ بسنَّيته

(١) في "و": ((مع غسل جنابة)).

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الطهارة ١/١٨.

(٣) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في آداب الاغتسال ق ٤٦/٤.

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ١١/ب.

(٥) "البدائع": كتاب الحج - فصل: في بيان سنته ١٥١/٢ بتصرف.

(٦) "الحلبة": كتاب الطهارة - أحكام وأقسام الاغتسال ١/١١٦ ق ١١٧/أ.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ١/٦٨.

(٨) "النهر": كتاب الطهارة ق ١١/ب.

وهل السَّكْرَانُ كذلك؟ لم أره (وعند حمامةٍ وفي ليلةٍ براءةٍ) وعرفة (وقَدْرٍ) إذا رآها (وعند الوقوفِ عزْدلفةَ غداةَ يومِ النحر).....

لليوم لفضيلته، حتّى لو حَلَفَ بطلاق امرأته في أفضل أيام العام تَطَلَّقَ يومَ عرفة، ذكره "ابن ملكٍ" في "شرح المشارق" (١)، وقد وقع السؤالُ عن ذلك في هذه الأيام، ودارَ بين الأقوام، وكتب بعضهم بأفضليّة يوم الجمعة، والنقلُ بخلافه)) اهـ.

[١٤٥٠] (قوله: وهل السَّكْرَانُ كذلك؟) الظاهرُ نعم، وما قدّمه "الشارح" (٢) على ما في بعض النسخ [١/١٢٨ ق/ب] فيما إذا رأى منياً، أمّا هنا فالمراد: إذا لم ير منياً كما في المجنون والمغمى عليه، فلا تكرار، فافهم.

[١٤٥١] (قوله: وعند حِجامةٍ) أي: عند الفراغ منها، "إمداد" (٣). لشبهة الخلاف، "بحر" (٤).
[١٤٥٢] (قوله: وفي ليلة براءةٍ) هي ليلة النصف من شعبان.
[١٤٥٣] (قوله: وعرفة) أي: في ليلتها، "تاترخانية" (٥) و"فُهستاني" (٦). وظاهرُ الإطلاقِ شمولُه للحاجِّ وغيره.

[١٤٥٤] (قوله: إذا رآها) أي: يقيناً أو عملاً باتِّباع ما وردَ في وقتها لإحيائها، "إمداد" (٧).
[١٤٥٥] (قوله: غداةَ يومِ النحر) أي: صبيحتها.

(١) للمسي "مبارق الأزهار": الباب الخامس ٣١٢/١، لعبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا، عزّ الدين المعروف بابن ملك الرُّومِي الكَرَمانيّ (ت ٨٠١هـ، وقيل: ٨٨٥) في "شرح مشارق الأنوار النبوية في صحاح الأخبار المصطفوية" لأبي الفضائل - وقيل: أبو العباس - حسن بن محمد بن الحسن، رضيّ الدين الصُّعْثانيّ أو الصَّاعَانيّ البغداديّ (ت ٦٥٠هـ). ("كشف الظنون" ١٦٨٨/٢، "قوات الوفيات" ٣٥٨/١، "الفوائد البهية" ص ١٠٧، "الأعلام" ٥٩/٤).

(٢) ص ٥٦٠ - "در".

(٣) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في آداب الاغتسال ق ٤٦/أ.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٦٩/١.

(٥) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الغسل ١٦١/١.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - الغسل ٢٨/١.

(٧) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في آداب الاغتسال ق ٤٦/أ.

للقوف (وعند دخول منى يوم النحر) لرمي الجمرة (و) كذا لبقية الرمي و (عند دخول مكة لطواف الزيارة، ولصلاة كسوف) وخسوف (واستسقاء، وفزع، وظلمة، وريح شديد) وكذا لدخول المدينة، ولحضور مجمع الناس،.....

[١٤٥٦] (قوله: لرمي الجمرة) مفاده أنه لا يُسنُّ لنفس دخول منى، فلو أُخِّرَ الرمي إلى اليوم الثاني لم يندب لأجل الدخول، وهو خلاف المتبادر من المتن، ومخالف لما في "شرح الغزونية"^(١)، حيث جعل غسل الرمي في يوم النحر غير غسل دخول منى يوم النحر.

[١٤٥٧] (قوله: وعند دخول مكة) استظهر في "الحلية"^(٢) سنيته لنقل المواظبة.

[١٤٥٨] (قوله: لطواف الزيارة) لم يقيّد بذلك في "الفتح" و"البحر"، بل جعل في "شرح در البحار"^(٣) كلاً من دخول مكة والطواف قسماً برأسه، ونصّه: ((وَحُبٌّ لِّلْاِسْتِسْقَاءِ وَالْكَسُوفِ وَدُخُولِ مَكَّةَ وَالْوُقُوفِ بِمَزْدَلِفَةَ وَرَمِي الْجَمَارِ وَالطَّوَافِ)).

(تنبيه)

ظهر مما ذكرنا أنَّ الأغسال يوم النحر خمسة، وهي: الوقوف بمزدلفة، ودخول منى، ورمي الجمرة، ودخول مكة، والطواف.

ويظهر لي أنه يتوب عنها غسل واحد بنيت لها كما يتوب عن الجمعة والعيد، وتعدادها لا يقتضي عدم ذلك، تأمل.

[١٤٥٩] (قوله: وظلمة) أي: نهاراً، "إمداد"^(٤).

[١٤٦٠] (قوله: ولحضور مجمع الناس) عزاه في "البحر"^(٥) إلى "النووي"^(٦)، وقال: ((لم

(١) تقدمت ترجمته ص ١٧٤.

(٢) "الحلية": كتاب الطهارة - أحكام وأقسام الاغتسال ١/ق ١١٧/أ.

(٣) "غرر الأذكار": كتاب الطهارة - باب الغسل ق ١١/أ.

(٤) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في آداب الاغتسال ق ٤٦/ب.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٦٩/١.

(٦) "المجموع": باب الإحرام وما يجرم فيه ٢١٣/٧.

وَلَمَنْ لَيْسَ ثَوْبًا جَدِيدًا، أَوْ غَسَلَ مِيتًا، أَوْ يُرَادُّ قَتْلُهُ، وَلِتَائِبٍ مِنْ ذَنْبٍ، وَلِقَادِمٍ مِنْ سَفَرٍ، وَلِمُسْتَحَاضَةٍ انْقَطَعَ دُمُهَا.....

أَجْزَهُ لِأَثْمَتِنَا)).

أقول: وفي "معراج الدرّاية": ((قيل: يُستحبُّ الاغتسالُ لصلاة الكسوف، وفي الاستسقاء، وفي كلّ ما كان في معنى ذلك كاجتماع الناس)).

[١٤٦١] (قوله: وَلَمَنْ لَيْسَ ثَوْبًا جَدِيدًا) عزاه في "الخزائن" ^(١) إلى "النتف" ^(٢).

[١٤٦٢] (قوله: أَوْ غَسَلَ مِيتًا) للخروج من الخلاف كما في "الفتح" ^(٣).

[١٤٦٣] (قوله: أَوْ يُرَادُّ قَتْلُهُ إلخ) عزاه هذه المذكورات في "الخزائن" ^(٤) إلى "الخلبي" ^(٥) عن ١١٤/١ "خزائنة الأكمل".

[١٤٦٤] (قوله: وَلِمُسْتَحَاضَةٍ انْقَطَعَ دُمُهَا) وكذا لمحتلم أرادَ معاودةَ أهله على ما سيأتي ^(٦)، وكذا لمن بلغَ بَسَنًا، أَوْ أَسْلَمَ طَاهِرًا كما مرَّ ^(٧)، فقد بلغتْ نَيْفًا وثلاثين، قال في "الإمداد" ^(٨): ((وَيَنْدُبُ غَسْلُ جَمِيعِ بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ إِذَا أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ وَخَفِيَ مَكَانُهَا)) اهـ.

وفيه ما مرَّ ^(٩) مع مخالفته لِمَا قَدَّمَهُ "الشارح" تبعاً لـ "البحر" ^(١٠) وغيره، [١/١٢٩ ق/١] لكنْ

(١) "الخزائن": كتاب الطهارة - فصل في الغسل ق ٣١/أ.

(٢) "النتف في الفتاوى": كتاب الطهارة - باب الغسل ٣٢/١، لأبي الحسن علي بن الحسين بن محمد، ركن الإسلام السُّعْدِي (ت ٤٦١هـ). ("كشف الظنون" ١٩٢٥/٢، "الجواهر المضية" ٥٦٧/٢، "الفوائد البهية" ص ١٢١-).

(٣) "الفتح": كتاب الطهارات - فصل في الغسل ٥٨/١.

(٤) "الخزائن": كتاب الطهارة - فصل في الغسل ق ٣١/أ.

(٥) أي: ابن أمير حاج الخلبي، انظر "الخلية": كتاب الطهارة - محظورات الجنب والحااض والنفساء ١/١١٧ ق/أ.

(٦) ص ٥٨٦ - "در".

(٧) ص ٥٦١ - "در".

(٨) "الإمداد": كتاب الطهارة - فصل في آداب الاغتسال ق ٤٦/ب.

(٩) ص ٥٥٩ وما بعدها "در".

(١٠) "البحر": كتاب الطهارة ٦٩/١.

(ثمنُ ماءِ اغتسالِها ووضوئِها عليه) أي: الزوج ولو غنيَّةٌ كما في "الفتح"^(١)؛ لأنَّه لا بدُّ لها منه، فصار كالشربِ، فأجرةُ الحَمَّامِ عليه، ولو كان الاغتسالُ لا عن جنابةٍ وحيضٍ، بل لإزالة.....

قدَّمنا^(٢): أنَّ "الشارح" سيذكرُ في الأنجاس: ((أنَّ المختار أنَّه يكفي غَسْلُ طرفِ الشوب))، فما في الإمداد" مبنيٌّ عليه، فتدبرَّ.

(قوله: ثمنُ ماءِ اغتسالِها) أي: من جنابةٍ أو حيضٍ انقطعَ لعشرةٍ أو أقلَّ، وفصلٌ في "السراج"^(٣) بين انقطاعِ الحيضِ لعشرةٍ فعليَّها لاحتياجِها إلى الصلاة، ولأقلَّ فعليَّه لاحتياجه إلى الوطء.

قال في "البحر"^(٤): ((وقد يقال: إنَّ ما محتاجٌ إليه مما لا بدُّ لها منه واجبٌ عليه، سواءً كان هو محتاجاً إليه أو لا، فالأوجهُ الإطلاق)) اهـ.

(قوله: ولو غنيَّةٌ) وبه ظهرَ ضعفُ ما في "الخلاصة"^(٥): ((من أنَّ ثمنَ ماءِ الوضوءِ عليها لو غنيَّةٌ، وإلاَّ فإنَّما أنَّ ينقله إليها، أو يدعها تنقله بنفسها))، "بحر"^(٦) من باب النفقة.

(قوله: فأجرةُ الحَمَّامِ عليه) ذكره في نفقة "البحر"^(٧) بحثاً، قال: ((لأنَّه ثمنُ ماءِ الاغتسال، لكنَّ له منعها من الحَمَّامِ حيث لم تكن نفساءً)) اهـ. وما بحثه نقله "الرملي" عن "جامع الفصولين"^(٨)، فلذا جرَّم به "الشارح"، فافهم.

(١) لم نعر على النقل في "الفتح"، وقد نقله عنه "أبو السعود" في "فتح المعين" ٥٤/١.

(٢) في المقولة [١٤٤٠] قوله: ((راجع للجميع)).

(٣) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٢٣٣.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٥٥/١.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب النكاح - الفصل التاسع عشر في النفقات ق ٨٧/ب معزياً إلى "الفتاوى".

(٦) "البحر": كتاب الطلاق ١٩٢/٤ يتصرف.

(٧) "البحر": كتاب الطلاق ١٩٢/٤.

(٨) "جامع الفصولين": الفصل الرابع والثلاثون في أحكام أجرة كسب الوثائق وما يتعلق بها ٢١٢/٢ وهو لمحمود بن إسرائيل بن عبد

العزیز، بدر الدين الشهير بابن قاضي سِمَانَوْتَه (ت ٨٢٣هـ) جمع فيه بين فصول أبي الفتح عبد الرحيم بن أبي بكر، زين الدين =

الشَّعْثِ وَالتَّفَثِ قَالَ "شَيْخُنَا": ((الظاهرُ لا يلزمُهُ)).

(ويحرمُ ب) الحدث (الأكبر دخولَ مسجدٍ) لا مصلًى عيدٍ وجنازةٍ ورباطٍ ومدرسةٍ، ذكرَهُ "المصنّف" وغيرُهُ في الحيض وقبيلَ الوتر^(١).....

[١٤٦٨] (قوله: الشَّعْثُ وَالتَّفَثُ) محرّكان، والأوّل: انتشارُ الشعرِ واغبراره لقلّةِ التَّعَهُّدِ، والثاني: بمعنى الوسخ والدّرن، وسوّى بينهما في "القاموس"^(٢)، واعترضَهُ "الشّاهيني" في "مختصره"^(٣).

[١٤٦٩] (قوله: قال "شيخنا") أي: العلامةُ "خير الدّين الرملي" في "حاشيته" على "المنح"^(٤).
[١٤٧٠] (قوله: الظاهرُ لا يلزمُهُ) لأنّه لا يكونُ كماءُ الشربِ حتّى يكونَ له حكمُ النفقة، بل للترتّبِ للزوج، فيكونُ كالطّيب، "رحمته".

والظاهر: أنّه لو أمرها بإزالته لا يلزمُها، إلّا إذا دَفَعَ لها من ماله، تأمّل.
[١٤٧١] (قوله: لا مصلًى عيدٍ وجنازةٍ) فليس لهما حكمُ المسجد في ذلك وإن كان لهما حكمُهُ في صحّةِ الاقتداء وإن لم تتصلّ الصفوفُ، ومثلُهما فناءُ المسجد، وتأمّله في "البحر"^(٥).
[١٤٧٢] (قوله: ورباطٍ) هو خانكاهُ الصوفيّة، "ح"^(٦). وهو متعبّدُهم، وفي كلام "ابن

= المعروف بالعمادي المرغيناني السمرقندي (كان حياً سنة ٦٥١هـ)، وفصول أبي الفتح محمد بن محمود، محمد الدين الأستروشنّي (ت ٦٣٢هـ). (كشف الظنون ٥٦٦/١، "الفوائد البهية" ص ٩٣، ٢٠٠، "هدية العارفين" ٥٦٠/١، ٢٠٥، ٤٢٠، وسيأتي تعريف المؤلف رحمه الله بـ "جامع الفصولين" في المقالة [٢٠٩١] قوله: ((جامع الفصولين)).

(١) انظر "الدر": ٢/٢٠٧، وانظر أيضاً المقالة [٥٥٤٩].

(٢) "القاموس": مادة ((تفث)).

(٣) "مختصر القاموس وزيادته": لأحمد بن شاهين المعروف بالشاهيني القبرسي الأصل الدمشقي المولد (ت ١٠٥٣هـ).
("خلاصة الأثر" ٢١٠/١، "هدية العارفين" ١٥٩/١، "الأعلام" ١٣٤/١).

(٤) "حاشية لوائح الأنوار": لخير الدين بن أحمد بن علي الأيوبي العلّيمي الفاروقي الرّملي (ت ١٠٨١هـ) على "منح الغفار" للمصنّف التمرتاشي. ("خلاصة الأثر" ١٣٤/٢، "هدية العارفين" ٣٥٨/١).

(٥) انظر "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ٢٠٥/١.

(٦) "ح" كتاب الطهارة ق ١٢/ب.

لكن في وقف "القنية": ((المدرسة إذا لم يمنع أهلها الناس من الصلاة فيها فهي مسجد))

وفاء^(١) - نفعنا الله به - ما يفيد أنها بالقاف، فإنه قال: ((الحنق في اللغة: التضيق، والخانق: الطريق الضيق، ومنه سُميت الزاوية التي يسكنها صوفية الرسوم الخانقا لتضييقهم على أنفسهم بالشروط التي يلتزمون فيها في ملازمتها، ويقولون فيها أيضاً: مَنْ غاب عن الحضور غاب نصيبه إلا أهل الخوانق، وهي مضائق)) اهـ "ط"^(٢).

ووجه تسميتها رباطاً: أنها من الربط، أي: الملازمة على الأمر، ومنه سُمي المقام في نجر العدو رباطاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾ [آل عمران - ٢٠٠]، ومعناه: انتظار الصلاة بعد الصلاة [١/١٢٩ ب] لقوله عليه الصلاة والسلام: «فذلكم الرباط»^(٣)، أفاده في "القاموس"^(٤).

[١٤٧٣] (قوله: لكن الخ) في هذا الاستدراك نظراً؛ لأن كلام "القنية"^(٥) في مسجد المدرسة، لا في المدرسة نفسها؛ لأنه قال: ((المسجد التي في المدارس مساجد؛ لأنهم لا يمنعون الناس من الصلاة فيها، وإذا غلقت يكون فيها جماعة من أهلها)) اهـ.

وفي "الحانية"^(٦): ((دار فيها مسجد لا يمنعون الناس من الصلاة فيه إن كانت الدار لو أغلقت كان له جماعة ممن فيها فهو مسجد جماعة، تثبت له أحكام المسجد من حرمة البيع

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن وفا القرشي الأنصاري الشاذلي المالكي (ت ٨٠٧هـ). ("الضوء اللامع" ٢١/٦، "الأعلام" ٧/٥).

(٢) "ط": كتاب الطهارة ٩٧/١.

(٣) أخرجه مالك في "الموطأ" ١/١٦١ كتاب قصر الصلاة في السفر - باب انتظار الصلاة والمشي إليها، وأحمد ٢٧٧/٢ و٣٠٣، ومسلم (٢٥١) كتاب الطهارة - باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره، والترمذي (٥١) كتاب الطهارة - باب ما جاء في إسباغ الوضوء، وقال: حسن صحيح، والنسائي ٨٩/١ - ٩٠ كتاب الطهارة - باب الفضل من ذلك، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥)، وابن حبان (١٠٣٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٤) "القاموس": مادة: ((ربط)).

(٥) "القنية": كتاب الوقف، باب المساجد وما يتعلق بها ق ٩٠/١ بتصرف يسير.

(٦) "الحانية": كتاب الطهارة - فصل في المسجد ٦٨/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(ولو للعبور) خلافاً لـ "الشافعي".....

والدخول، وإلا فلا وإن كانوا لا يمتنعون الناس من الصلاة فيه)).

(١٤٧٤) (قوله: ولو للعبور) أي: المرور؛ لما أخرجه "أبو داود" ^(١) وغيره عن "عائشة" قالت: جاء رسول الله ﷺ وبيوت أصحابه شاردة في المسجد، فقال: «وَجَّهُوا هذه البيوت، فإنِّي لا أُحلُّ المسجدَ لحائضٍ ولا جنبٍ»، والمراد بـ «عَابِرِي سَبِيلٍ» [النساء-٤٣] في الآية المسافرون كما هو منقول عن أهل التفسير، فالمسافر مستثنى من النهي عن الصلاة بلا اغتسال، ثم يسن في الآية أنَّ حكمه التيمُّم، وتسامُّ الأدلة من السنة وغيرها مبسوط في "البحر" ^(٢)، وفيه ^(٣): ((وقد عُلم أنَّ دخوله ﷺ المسجدَ جنباً ومكثه فيه من خواصه، وكذا هو من خواص "علي" رضي الله عنه كما وردَ من طرقٍ ثقات تدلُّ على أنَّ الحديث صحيحٌ كما ذكره الحافظ "ابن حجر" ^(٤)، وأمَّا القولُ بجوازه لأهل البيت - وكلِّبِسِ الحريرِ لهم - فهو اختلاقٌ من الشيعة)).

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٢٢) كتاب الطهارة - باب الجنب يدخل المسجد، وابن خزيمة (١٣٢٧) أبواب فضائل المسجد - باب الزجر عن جلوس الجنب والحائض في المسجد، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٤٢/٢ كتاب الصلاة - باب الجنب يمر في المسجد، وقال النووي في "المجموع" ٣٥٨/٢ وإسناده غير قوي، وانظر أيضاً كلامه فيه ١٦٠/٢-١٦١.

(٢) انظر "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ٢٠٥/١-٢٠٦.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ٢٠٦/١ بتصرف.

(٤) الذي ظهر لنا أن صاحب "البحر" قد استخلص ذلك من "القول المسدد" للحافظ ابن حجر العسقلاني ص ٥٢٢-٥٨، لكن الحافظ ابن حجر إنما تكلم في هذا الموضوع على حديث: ((سلوا الأبواب إلا باب علي))، لا على مسألة دخول علي جنباً إلى المسجد، نعم قد تعرض إلى ذلك خلال البحث وأتى له بعدة أخبار، إلا أن الحكم بالصحة من الحافظ ابن حجر كان على حديث سد الأبواب، لا على حديث دخول علي للمسجد جنباً، والله أعلم.

أمَّا ما ورد في دخول علي المسجد جنباً فممنه: ما أخرجه الترمذي (٣٧٢٧) كتاب المناقب - باب من فضل علي، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٦٦/٧ كتاب النكاح - جماع أبواب ما خصَّ به رسول الله ﷺ دون غيره - باب دخوله المسجد جنباً، من طريق عطية بن سعد العوفي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: (يا علي لا يحمل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غري وغيرك)، وعطية بن سعد العوفي قال البيهقي فيه: غير محتج به، اهـ. وقال ابن حجر في "التقريب" ٢٤/٢: صدوق يخطئ كثيراً، كان شعبياً مدلساً، اهـ. وقد عنعن الحديث، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه =

(إلا للضرورة) حيث لا يمكنه غيره، ولو احتلم فيه إن خرج مُسرِعاً تيمّم ندباً، وإن مكث الخوف فوجوباً.....

[١٤٧٥] (قوله: إلا للضرورة) قيّد به في "الدرر"^(١)، وكذا في "عيون المذاهب" لـ "الكاسي"^(٢) شارح "الهداية"، وكذا في "شرح درر البحار"^(٣).

[١٤٧٦] (قوله: حيث لا يمكنه غيره) كأن يكون باب بيته إلى المسجد، "درر"^(٤). أي: ولا يمكنه تحويله، ولا يقدر على السكني في غيره، "بجر"^(٥).

قلت: [٢٠٥] يدل عليه الحديث المار، ومن صورهِ ما في "العناية"^(٦) عن "المبسوط"^(٧): ((مسافرٌ مرَّ بمسجد فيه عينٌ ماءٌ وهو جنبٌ، ولا يجد غيره فإنه يَتِمُّ لدخول المسجد عندنا)) اهـ. [١٤٧٧] (قوله: تيمّم ندباً إلخ) أفاد ذلك في "النهر"^(٨) توفيقاً بين إطلاق ما يفيدُ الوجوبَ

(قوله: يدلُّ عليه الحديث المار) أي: حديثُ "عائشة" السابق، فإنه عليه السلام أمرَ بتوجيه البيوت، ولا يتأتى الأمرُ به إلا إذا كان ممكناً.

= إلا من هذا الوجه، وقد سَمِعَ محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - مني هذا الحديث فاستغربه. اهـ. فإذا لم يعرف الترمذي له إلا هذا الوجه فكيف يحسنه وفيه عطية بن سعد العوفي، وهو صدوق كثير الخطأ، وكان شيعياً مدلساً، والحديث في فضائل علي. قال البيهقي: وروي ذلك من وجه آخر عن عطية، وعطية هو ابن سعد العوفي غير محتج به. اهـ.

وللحديث شاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما عند أحمد ٣٣١/١، والنسائي في "السنن الكبرى" (٨٤٢٨) كتاب الخصائص

- باب قول النبي ﷺ: ((ما أنا أدخلته وأخرجكم بل الله أدخله وأخرجكم)). وله شاهد من مرسل المطلب بن عبد الله بن

حظب أخرجه القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي في "أحكام القرآن" كما في "القول المسدد" ص ٥٧. اهـ.

(١) "الدرر": كتاب الطهارة - فرض الغسل ٢٠/١.

(٢) "عيون المذاهب": كتاب الطهارة - فصل في الغسل ٢/٢.ب.

(٣) "غرر الأذكار": كتاب الطهارة - باب الغسل ١١/١.ب.

(٤) "الدرر": كتاب الطهارة - فرض الغسل ٢٠/١.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ٢٠٥/١.

(٦) "العناية": كتاب الطهارات - باب الحيض ١٤٧/١ (هامش "فتح القدير").

(٧) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب التيمم ١١٨/١.

(٨) "النهر": كتاب الطهارة - باب الحيض ٢٦/٢ نقلًا عن "منية المصلي".

ولا يصلي ولا يقرأ.

(و) يحرم به.....

وما يفيد الندب.

أقول: والظاهر أن هذا في الخروج، أمّا في الدخول فيجب كما يفيد ما نقلناه آنفاً^(١) عن "العتاية"، ويحمل عليه أيضاً ما في "درر البحار"^(٢) من قوله: ((ولا نُجيزُ العبورَ في المسجد بلا تيممٍ))، ثم رأيتُ في "الحلبيّة"^(٣) عن "المحيط" ما يؤيدُه، حيث قال: ((ولو أصابته جنابة في المسجد قيل: لا يباح له الخروج من غير تيمم اعتباراً بالدخول، وقيل: يباح)) [١/١٣٠ ق/أ]. اهـ. فجعل الخلاف في الخروج دون الدخول.

والوجه فيه ظاهر لا يخفى على الماهر، وعليه فالظاهر وجوبه على من كان بأبه إلى المسجد، وأراد المرور فيه، تأمل.

(١٤٧٨) [قوله: ولا يصلي ولا يقرأ] لأنه لم ينو به عبادة مقصودة، وهذا دفع للقول بأن له أن يصلي به كما بسطه في "الحلبيّة"^(٤).

(تَمَتُّة)

ذكر في "الدرر"^(٥) عن "التاترخانية"^(٦): ((أنه يكره دخول المحدث مسجداً من المساجد وطوافه بالكعبة)) اهـ.

(١) في المقالة السابقة.

(٢) انظر "غرر الأذكار": كتاب الطهارة - باب الغسل ق/١١ ب. و"درر البحار" لأبي عبد الله محمد يوسف بن إلياس، شمس الدين القنوني الرومي (٧٨٨هـ). ("كشف الظنون" ٧٤٦/١، "القوائد البهية" ٢٠٢-٢٠٣).

(٣) "الحلبيّة": كتاب الطهارة - محظورات الجنب والحائض والنفساء ١/ ق ١٢٩ أ.

(٤) "الحلبيّة": كتاب الطهارة - محظورات الجنب والحائض والنفساء ١/ ق ١٢٩ أ، ب.

(٥) "الدرر": كتاب الطهارة ١٧/١.

(٦) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الثاني: فيما يوجب الرضوء ١٤٧/١.

(تلاوة قرآن) ولو دون آية على المختار (بقصده).....

وفي "القُهْستاني"^(١): ((ولا يدخله من على بدنه نجاسة))، ثم قال^(٢): ((وفي "الخرزانه"^(٣): إذا فسا في المسجد لم ير بعضهم به بأساً، وقال بعضهم: إذا احتاج إليه يخرج منه، وهو الأصح)) اهـ. [١٤٧٩] (قوله: تلاوة قرآن) أي: ولو بعد المضمضة كما يأتي^(٤)، وفي حكمه منسوخ التلاوة على ما سنذكره^(٥).

[١٤٨٠] (قوله: ولو دون آية) أي: من المركبات لا المفردات؛ لأنه جَوَزَ للحائض المعلمة تعليمه كلمة كلمة، "يعقوب باشا"^(٦).

[١٤٨١] (قوله: على المختار) أي: من قولين مصححين، ثانيهما: أنه لا يحرم ما دون آية، ورجحه "ابن الهمام"^(٧): ((بأنه لا يُعَدُّ قارئاً بما دون آية في حق جواز الصلاة، فكذا هنا))، واعترضه في "البحر"^(٨) تبعاً لـ "الحلية"^(٩): ((بأن الأحاديث لم تُفَصِّلْ بين القليل والكثير، والتعليل في مقابلة النص مردود)) اهـ. والأوّل قول "الكرخي"، والثاني قول "الطحاوي". أقول: ومحلّه ما إذا لم تكن طويلة، فلو كانت طويلة كان بعضها كآية؛ لأنها تعدل ثلاث أقول: ومحلّه ما إذا لم تكن طويلة، فلو كانت طويلة كان بعضها كآية؛ لأنها تعدل ثلاث

(١) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - فصل الحيض ٥٢/١.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - فصل الحيض ٥٢/١.

(٣) في "ب" و"م": ((وإذا)).

(٤) المقولة [١٥٠٣] قوله: ((والمنع أصح)).

(٥) المقولة [١٤٩١] قوله: ((ومسه)).

(٦) يعقوب باشا بن خضربك بن القاضي جلال الرومي (ت ٨٩١هـ) ويعرف بابن جلال، وحيث أطلق يعقوب باشا عند ابن عابدين فأمراد به حاشيته المسماة بـ "اليعقوبية" على شرح صدر الشريعة الثاني على "الوقاية"، ويدلّ لذلك قوله بعد قليل: ((ويؤيده ما قدمناه عن "اليعقوبية"))، وأكثر نقول ابن عابدين بلفظ "اليعقوبية". ("كشف الظنون" ٢/٢٠٢، "الشقائق النعمانية" ص ١٠٩، "هدية العارفين" ٥٤٦/٢، "الأعلام" ١٩٧/٨).

(٧) "الفتح": كتاب الطهارة - باب الحيض ١٤٨/١.

(٨) "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ٢٠٩/١ بتصرف يسير.

(٩) انظر "الحلية": كتاب الطهارة - محظورات الجنب والحائض والنفساء ١١٨/١ وما بعدها.

فلو قصدَ الدعاءَ أو الشَّاءَ.....

آياتٍ، ذكره في "الحلبة"^(١) عن "شرح الجامع" لـ "فخر الإسلام"^(٢).

[١٤٨٢] (قوله: فلو قصدَ الدعاءَ) قال في "العيون"^(٣) لـ "أبي الليث": ((قرأ الفاتحة على وجه الدعاء، أو شيئاً من الآيات التي فيها معنى الدعاء، ولم يُردِ القراءة^(٤) لا بأس به))، وفي "الغاية"^(٥): ((أنه المختار))، واختاره "الحلواني"، لكن قال "الهتلواني"^(٦): ((لا أفتي به وإن روي عن "الإمام")، واستظهره في "البحر"^(٧) تبعاً لـ "الحلبة"^(٨) في نحو الفاتحة؛ لأنه لم يزل قرأناً لفظاً ومعنى معجزاً متحدئاً به بخلاف نحو: الحمد لله، ونازعه في "النهر"^(٩): ((بأن كونه قرأناً في الأصل لا يمنع من إخراجها عن القرآنية بالقصد، نعم ظاهر التقيد بالآيات التي فيها معنى الدعاء يفهم أن ما ليس كذلك كسورة أبي لهب لا يؤثر فيها قصد غير القرآنية، لكنني لم أر التصريح به في كلامهم)) اهـ.

(قوله: لكنني لم أر التصريح به في كلامهم) عبارة "الأشياء" تفيد عدم التقيد بالآيات التي فيها الدعاء والذكر، وعبارته في الفن الأول: ((قالوا: إن القرآن يخرج عن كونه قرأناً بالقصد، فحوزوا للجنب والحائض قراءة ما فيه من الأذكار بقصد الذكر والأدعية بقصد الدعاء)) اهـ. فذكر هذا الحكم على أنه قاعدة كلية، وفرغ عليه جزئيتين بعده، وهو لا يفيد الحصر، وكذلك عبارة "المصنف".

(١) "الحلبة": كتاب الطهارة - محظورات الجنب والحائض والنفساء ١/٢١١ ق/ب.

(٢) شرح أبي الحسن المعروف بأبي العسر علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، فخر الإسلام البزدي (ت ٤٨٢هـ) على "الجامع الصغير" للإمام محمد، ("كشف الظنون" ١/٥٦٣-٥٦٣، "الفوائد البهية" ص ١٢٤).

(٣) هو "عيون المسائل" لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٣هـ على الأرجح)، ("كشف الظنون" ٢/١٨٧، "الفوائد البهية" ص ٢٢٠).

(٤) من (على وجهه) إلى (القراءة) ساقط من "٢".

(٥) لعل المقصود بإطلاق النقل عنها بهذا اللفظ "غاية البيان" للإتقاني، لكثرة النقل عنها، والله أعلم.

(٦) أبو جعفر محمد بن عبد الله بن محمد الهتلواني، ويعرف بأبي حنيفة الصغير (ت ٣٦٢هـ، وقيل: ٣٩٢). ("اللباب" ٣/٣٩٣، "الجواهر المضنية" ٣/١٩٢، "ناج التراجع" ص ٢٢٠، "الفوائد البهية" ص ١٧٩).

(٧) "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ١/٢٠٩-٢١٠.

(٨) "الحلبة": كتاب الطهارة - محظورات الجنب والحائض والنفساء ١/١١٩ ق/ب.

(٩) "النهر": كتاب الطهارة - باب الحيض ٢/٢٦ ق/ب.

أو افتتاح أمرٍ أو التعليم، ولَقِّنَ كلمةً كلمةً حلَّ في الأصحَّ.....

مطلب: يُطْلَقُ الدُّعَاءُ عَلَى مَا يَشْمَلُ الشَّاءَ

أقول: وقد صرَّحوا بأنَّ مفاهيم الكتب حجةٌ، والظاهر أنَّ المراد بالدعاء ما يشمَلُ الشَّاءَ؛ لأنَّ الفاتحة نصفُها ثناءٌ [١/١٣٠ ب] ونصفُها الآخرُ دعاءٌ، فقول "الشارح": ((أو الشَّاء)) من عطف الخاصِّ على العامِّ.

[١٤٨٣] (قوله: أو افتتاح أمرٍ) بقوله: بسم الله لافتتاح العمل تبرُّكاً، "بدائع" (١).

[١٤٨٤] (قوله: أو التعليم) فرَّقَ بعضهم بين الحائض والجنب: بأنَّ الحائض مضطَّرةٌ؛ لأنَّها لا تقدرُ على رفع حدثها بخلاف الجنب، والمختارُ أنَّه لا فرق، "نوح".

[١٤٨٥] (قوله: ولَقِّنَ كلمةً كلمةً) هو المراد بقول "المنية" (٢): ((حرفاً حرفاً)) كما فسَّره به في

"شرحها" (٣).

والمرادُ مع القطع بين كلِّ كلمتين، وهذا على قول "الكرخي"، وعلى قول "الطحاوي":
تعلَّمُ نصف آيةٍ، "نهاية" وغيرها.

ونظرَ فيه في "البحر" (٤): ((بأنَّ "الكرخي" قائلٌ باستواء الآية ومادونها في المنع))، وأجاب في "النهر" (٥): ((بأنَّ مراده بما دونها ما به يُسمَّى قارئاً، وبالتعليم كلمةً كلمةً لا يُعدُّ قارئاً)) اهـ.
ويؤيِّده ما قدَّمناه (٥) عن "اليعقوبي" (٦).

(قولُ "الشارح": أو التعليم إلخ) ظاهرٌ صنيعه أنَّه مما خرَّجَ به عن القرآنيَّة مع أنَّه ليس كذلك؛ إذ لو خرَّجَ به عنها لجاز أن يُلقِّنَ زيادةً عن كلمةٍ مع أنَّه لا يجوزُ.

(١) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في الكلام على الغسل ٣٨/١.

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - سنن الغسل ص ٥٧.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ٢١٠/١ - ٢١١.

(٤) "النهر": كتاب الطهارة - باب الحيض ٢٦/ب.

(٥) المقولة [١٤٨٠] قوله: ((ولو دون آية)).

(٦) تقدمت ترجمتها ص ٥٧٤.

حتى لو قصدَ بالفاحة الثناء في الجناية لم يكره، إلا إذا قرأ المصلي قاصداً الثناء فإنها تُجزيه؛ لأنها في محلها، فلا يتغير حكمها بقصده (ومسألة^(١)).....

بقي ما لو كانت الكلمة آية ك ﴿صَّ﴾ و ﴿قَ﴾، نقل "نوح أفندي" عن بعضهم: ((أنه ينبغي الجواز)).

أقول: وينبغي عدمه في ﴿مُدَّهَا مَتَانِ﴾ [الرحمن- ٦٤]، تأمل.

[١٤٨٦] (قوله: حتى لو قصد إلخ)^(٢) تفريع على مضمون ما قبله من أن القرآن يخرج عن القراءة بقصد غيره.

[١٤٨٧] (قوله: إلا إذا قصد إلخ)^(٣) استثناء من المضمون المذكور أيضاً، والمراد المصلي الصلاة الكاملة ذات الركوع والسجود.

[١٤٨٨] (قوله: فإنها تجزیه) الضمائر ترجع إلى القراءة المعلومة من المقام، أو إلى الفاتحة، "ط"^(٤).

[١٤٨٩] (قوله: فلا يتغير حكمها) وهو سقوط واجب القراءة بها.

[١٤٩٠] (قوله: بقصده) أي: الثناء.

[١٤٩١] (قوله: ومسألة) أي: مس القرآن، وكذا سائر الكتب السماوية، قال الشيخ

"إسماعيل"^(٥): ((وفي "المتنعي": ولا يجوز مس التوراة والإنجيل والزبور وكتب التفسير)) اهـ.

(١) في "و": ((مس مصحف)).

(٢) في "د" زيادة: ((حتى لو قصد الثناء في الجناية لم يكره، ذكر في "الأشباه" من القاعدة الأولى أن المأموم إذا قرأ الفاتحة في صلاة الجناية بنية الذكر لا يحرم، ويفهم منه أنه لو قرأها بنية التلاوة بحرم، وبه صرح في "الولولجية" فظاهره مخالف لما هنا، ويمكن التوفيق بأن يُراد بالحُرمة هناك كراهة التحريم، فإنهم قد يطلقون الحرمة ويريدون بها كراهة التحريم، تأمل)).

(٣) قوله: ((إلا إذا قصد إلخ)) هكذا بخطه، والذي في نسخ الشارح: ((إلا إذا قرأ المصلي قاصداً إلخ))، وهو كذلك في نسخة أخرى. اهـ مصححه

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٩٨/١.

(٥) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/١١٧/ب.

مستدرَكٌ بما بعده، وهو وما قبله ساقطٌ من نسخ "الشرح"، وكأنه سقط^(١) لأنه ذكره في الحيض (و) يجرُمُ به (طواف) لوجوب الطهارة فيه (و) يجرُمُ (به) أي: بالأَكْبَرِ (وبالأصغرِ مسٌ مصحفي).....

وبه عُلِمَ أنه لا يجوزُ مسُّ القرآنِ المنسوخِ تلاوةً وإن لم يُسمَّ قرآنًا متعبدًا بتلاوته خلافاً لما بحته "الرملي"^(٢)، فإنَّ التوراة ونحوها مما نسخ تلاوته وحكمه معاً، فافهم.

[١٤٩٢] (قوله: مستدرَكٌ) أي: مُدرَكٌ بالاعتراض، والمعنى: أنه معترضٌ بما بعده من قول "المصنف": ((وبه وبالأصغرِ مسٌ مصحفي))، فإنه يُغني عنه، وفيه أنه لا يُعترضُ بالتأخر على المتقدم لوقوعه في مركزه، "ط"^(٣)، أي: بل بالعكس.

[١٤٩٣] (قوله: ساقطٌ لم يسقطْ - فيما رأيناه من نسخ "الشرح" - إلا قوله: ((ومسّه))، "ح"^(٤).)

[١٤٩٤] (قوله: لوجوب الطهارة فيه) حتى لو لم يكن نَمَةً مسجداً لا يحِلُّ فعله بدونها، وتأماته في "البحر"^(٥). قال "الرحمتي": [١/١٣١ أ] ((وكان المناسبُ أن يذكره - أي: الطواف - مع ما بعده؛ لأنه كما تجبُ الطهارةُ فيه من الحدث الأكبر تجبُ من الأصغرِ كما سيأتي، وصرَّح به "ابن أمير حاج"^(٦) في عدِّ الواجبات، قال: والطهارةُ فيه من الحدث الأكبر والأصغرِ)) اهـ.

[١٤٩٥] (قوله: مسٌ مصحفي) المصحفُ بتثنية الميم، والضمُّ فيه أشهرُ، سُمِّيَ به لأنه أصحُّ، أي: جُمِعَ فيه الصحائفُ، "حلبة"^(٧).

(١) ((سقط)) ليست في "ب" و "د".

(٢) "الفتاوى الحيرية": كتاب الطهارة ٥/٢.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٩٨/١ بتصرف.

(٤) "ح": كتاب الطهارة ق ١٢/ب.

(٥) انظر "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ٢٠٧/١.

(٦) ليس في "الحلبة"، ولعله في مناسكه المسمى "داعي منار البيان الجامع للنسكين بالقرآن"، وهو مخطوط.

(٧) "الحلبة": كتاب الطهارة - محظورات الجنب والحائض والنفساء ق ١٢٢/ب، ١٢٣/أ باختصار.

أي: ما فيه آية كدرهمٍ وجدارٍ، وهل مسٌ نحو التوراة كذلك؟ ظاهرُ كلامهم لا (إلا بغلافٍ متحافٍ).....

[١٤٩٦] (قوله: أي: ما فيه آية إلخ) أي: المراد مطلق ما كُتب فيه قرآنٌ مجازاً من إطلاق اسم الكل على الجزء، أو من باب الإطلاق والتقييد، قال "ح"^(١): ((لكن لا يجرُمُ في غير المصحف إلا المكتوب، أي: موضع الكتابة، كذا في باب الحيض من "البحر"^(٢))).
ويُقدَّر بالآية لأنه لو كُتب ما دونها لا يكره مسُّه كما في حيض "القَهْستاني"^(٣)، وينبغي أن يجري هنا ما جرى في قراءة ما دون آية من الخلاف والتفصيل المارَّين^(٤) هناك بالأولى؛ لأنَّ المسَّ يجرُمُ بالحدث ولو أصغرَ بخلاف القراءة، فكانت دونه، تأمل.

١١٦/١

[١٤٩٧] (قوله: ظاهرُ كلامهم لا) قال في "النهر"^(٥): ((وظاهرُ استدلالهم بقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة - ٧٩] - بناءً على أنَّ الجملة صفةٌ للقرآن - يقتضي اختصاص المنع به)) اهـ.

لكن قَدْ مَنَّا آنفاً^(٦) عن "المتبغى": ((أنَّهُ لا يجوزُ))، وكذا نقله "ح"^(٧) عن "القَهْستاني"^(٨) عن "الذَّخيرة"، ثم قال: ((وليس بعدَ النقل إلَّا الرجوعُ إليه، واستدلالهم بالآية لا ينفيه، بل ربما تُلحَقُ سائرُ الكتب السماوية بالقرآن دلالةً لاشتراك الجميع في وجوب التعظيم كما لا يخفى، نعم ينبغي أن يُخصَّصَ بما لم يُبدَلْ كما سيأتي نظيره)) اهـ.

(١) "ح": كتاب الطهارة ق ١٢/ب.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٢١٢/١ نقلاً عن "السراج الوهاج".

(٣) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - فصل الحيض ٥٤/١.

(٤) المقولة [١٤٨١] قوله: ((على المختار)).

(٥) "النهر": كتاب الطهارة - باب الحيض ق ٢٦/ب ٢٧/أ.

(٦) المقولة [١٤٩١] قوله: ((ومسه)).

(٧) "ح": كتاب الطهارة ق ١٢/ب.

(٨) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - فصل الحيض ٥٣/١.

غير مشرّز

[١٤٩٨] (قوله: غير مشرّز أي: غير محيط به، وهو تفسير للمتجافين، قال في "المغرب"^(١): ((مصحف مشرّز أجزاؤه: مشدود بعضها إلى بعض، من الشّيرازة، وليست بعريّة)) اهـ.

فالمراد بالغلاف ما كان منفصلاً كالخريطة - وهي الكيس - ونحوها؛ لأنّ المتصل بالمصحف منه، حتى يدخل في بيعه بلا ذكر، وقيل: المراد به الجلد المشرّز، وصحّحه في "المحيط" والكافي^(٢)، وصحّح الأوّل في "الهداية"^(٣) وكثير من الكتب، وزاد في "السراج"^(٤): ((أنّ عليه الفتوى))، وفي "البحر"^(٥): ((أنّه أقرب إلى التعظيم))، قال: ((والخلاف فيه جارٍ في الكمّ أيضاً، ففي "المحيط": لا يكره عند الجمهور، واختاره في "الكافي"^(٦) معللاً: بأنّ المسّ اسمٌ للمباشرة [١/٣١١ب] باليد بلا حائل، وفي "الهداية"^(٧): أنّه يكره، هو الصحيح؛ لأنّه تابعٌ له، وعزاه في "الخلاصة"^(٨) إلى عامّة المشايخ، فهو معارضٌ لما في "المحيط"، فكان هو الأوّل)) اهـ.

أقول: بل هو ظاهر الرواية كما في "الحانية"^(٩)، والتقيّد بالكمّ اتفاقيٌّ، فإنّه لا يجوز مسّه ببعض ثياب البدن غير الكمّ كما في "الفتح"^(١٠) عن "الفتاوى"^(١١)، وفيه: ((قال لي بعض الإخوان: أيجوز بالمندبليل الموضوع على العنق؟ قلت: لا أعلم فيه نقلاً، والذي يظهر أنّه إنّ تحرّك

(١) "المغرب": مادة: ((شرز)).

(٢) "كافي النسخي": كتاب الطهارة - باب الحيض ١/١٦ أ.

(٣) "الهداية": كتاب الطهارة - باب الحيض والاستحاضة ٣١/١.

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة - باب الحيض ١/٨٩ أ.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ١/٢١٢.

(٦) "كافي النسخي": كتاب الطهارة - باب الحيض ١/١٦ أ.

(٧) "الهداية": كتاب الطهارة - باب الحيض والاستحاضة ٣١/١.

(٨) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي عشر في القراءة ق ٢٩ ب.

(٩) "الحانية": كتاب الصلاة - مسائل كيفية القراءة ١/١٦٣. (هامش "الفتاوى الهندية").

(١٠) "الفتح": كتاب الطهارة - باب الحيض ١/١٤٩، وليس منه قوله: ((والتقيّد بالكم اتفاقي))، ولعله توضيح من ابن عابدين.

(١١) "الفتاوى الظهيرية": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في أحكام الحيض والاستحاضة ق ١/١١ أ.

أو بَصْرَةً، به يُفْتَى، وَحَلَّ قَلْبُهُ بَعْدَ، وَاخْتَلَفُوا فِي مَسِّ بَغِيرِ أَعْضَاءِ الطَّهَارَةِ، وَمَا غُسِّلَ مِنْهَا، وَفِي الْقِرَاءَةِ بَعْدَ الْمَضْمُضَةِ، وَالْمَنْعُ أَصَحُّ.
(وَلَا يَكْرَهُ النَّظَرُ إِلَيْهِ) أَيُ: الْقُرْآنِ (الْجَنَبِ وَحَائِضٍ) وَنَفْسَاءً؛.....

طَرَفِهِ بِحَرَكَةِ لَا يَجُوزُ، وَإِلَّا جَازَ لاعتبارهم إتياء تبعاً له كبذنه في الأول دون الثاني فيما لو صَلَّى وعليه عمامة بطرفها الملقى نجاسة مانعة))، وأقره في "النهر" (١) و"البحر" (٢).

[١٤٩٩] (قوله: أو بَصْرَةً) راجعٌ للدرهم، والمراد بالبصرة ما كانت من غير ثيابه التابعة له.
[١٥٠٠] (قوله: وحلَّ قلبه بعد) أي: تَقْلِيْبُ أَوْرَاقِ الْمَصْحَفِ بَعْدَ وَخَوْه لَعَدَمِ صَدَقِ الْمَسِّ عَلَيْهِ.

[١٥٠١] (قوله: بغير أعضاء الطهارة) هذا لا يظهر إلا في الأصغر، وأما في الأكبر لأعضاء كلها أعضاء طهارة؛ "ط" (٣). أي: فالخلاف إنما هو في الحديث لا في الجنب؛ لأنَّ الحديثَ يُحِلُّ جَمِيعَ أَعْضَائِهِ.

[١٥٠٢] (قوله: وما غُسِّلَ منها) أي: مِنَ الْأَعْضَاءِ بِنَاءً عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي تَجَزِّي الطَّهَارَةِ وَعَدَمِهِ فِي حَقِّ غَيْرِ الصَّلَاةِ.

[١٥٠٣] (قوله: والمنع أصحُّ) كَذَا فِي "شَرْحِ الزَّاهِدِي"، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَقَابِلَ صَحِيحٌ يَجُوزُ الْإِفْتَاءُ بِهِ، "ط" (٤). لَكِنْ فِي "السَّرَاجِ" (٥): ((وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ بَذْلَكَ لَا تَرْتَفَعُ جَنَابَتُهُ))، وَمِثْلُهُ فِي "الْبَحْرِ" (٦)، فَلَيْسَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ عَلَى بَابِهِ.

(١) "النهر": كتاب الطهارة - باب الحيض ق ٢٧/١.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ٢١٢/١.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٩٩/١.

(٤) "ط": كتاب الطهارة ٩٩/١.

(٥) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة - باب الحيض ٨٨٣/١ ب معزياً إلى "الإيضاح".

(٦) "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ٢١٣/١.

لأنَّ الجَنَابَةَ لَا تَحُلُّ الْعَيْنَ (كما لَا تَكْرَهُ أَدْعِيَّةٌ) أَي: تَحْرِيماً، وَإِلَّا فَالْوَضُوءُ لِمَطْلَقِ الذِّكْرِ
مَنْدُوبٌ، وَتَرْكُهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى، وَهُوَ مَرْجِعُ كِرَاهَةِ التَّنْزِيهِ (وَلَا) يَكْرَهُ (مَسُّ صَبِيٍّ
لِمَصْحَفٍ وَلَوْحٍ) وَلَا بَأْسَ بِدَفْعِهِ إِلَيْهِ وَطَلْبِهِ مِنْهُ.....

[١٥٠٤] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْجَنَابَةَ لَا تَحُلُّ الْعَيْنَ) تَقَدَّمَ مَا يَفِيدُ أَنَّ الْجَنَابَةَ تُحْلَاهَا، وَسَقَطَ غَسْلُهَا
لِلحَرَجِ، "ط" (١). وَالْأَوَّلَى أَنْ يَلْعَلَّ بَعْدَ الْمَسِّ كَمَا قَالَ "ح" (٢)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي النَّظَرِ إِلَّا الْمَحَاذَةَ.
[١٥٠٥] (قَوْلُهُ: وَإِلَّا) أَي: إِنَّ لَمْ يَكُنِ الْمَرَادُ بِالْكَرَاهَةِ الْمَنْفِيَّةِ كِرَاهَةَ التَّحْرِيمِ لَا مَطْلَقَ الْكَرَاهَةِ.
[١٥٠٦] (قَوْلُهُ: مَنْدُوبٌ) فَقَدْ نَصَّ فِي أَذَانِ "الْهِدَايَةِ" (٣) عَلَى اسْتِحْبَابِ الْوَضُوءِ لَذِكْرِ
اللَّهِ تَعَالَى.

[١٥٠٧] (قَوْلُهُ: وَهُوَ مَرْجِعُ كِرَاهَةِ التَّنْزِيهِ) أَي: فَلِذَا قَيَّدَ بِقَوْلِهِ: ((أَي: تَحْرِيماً))، وَقَصَدَ بِذَلِكَ
الرَّدَّ عَلَى قَوْلِ "الْبَحْرِ" (٤): ((وَتَرَكْتُ الْمُسْتَحَبَّ لَا يَوْجِبُ الْكَرَاهَةَ))، وَقَدَّمْنَا (٥) الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي
مَنْدُوبَاتِ الْوَضُوءِ.

[١٥٠٨] (قَوْلُهُ: وَلَا يَكْرَهُ مَسُّ صَبِيٍّ لِخِ) فِيهِ أَنَّ الصَّبِيَّ غَيْرُ مَكْلُفٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرَادَ: لَا
يَكْرَهُ لَوَيْلِهِ [١/١٣٢ ق/١] أَنْ يَتْرُكَهُ يَمَسُّ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَأَاهُ يَشْرِبُ خَمِراً مِثْلًا، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ تَرْكُهُ.
[١٥٠٩] (قَوْلُهُ: وَلَا بَأْسَ بِدَفْعِهِ إِلَيْهِ) أَي: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَدْفَعَ الْبَالِغُ الْمُتَطَهِّرُ الْمَصْحَفَ إِلَى الصَّبِيِّ،
وَلَا يُتَوَهَّمُ جَوَازُهُ مَعَ وَجُودِ حَدَثِ الْبَالِغِ، "ح" (٦).

(قَوْلُهُ: لَا مَطْلَقَ الْكَرَاهَةِ) لَعَلَّهُ: بَلْ بَدَلْ ((لَا)).

(١) "ط": كتاب الطهارة ٩٩/١.

(٢) "ح": كتاب الطهارة ق/١٣/أ.

(٣) "الهداية": كتاب الصلاة ٤٢/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة العيدين ١٧٦/٢.

(٥) المقولة [٩٩٥] قوله: ((ويسمى مندوباً وأدباً)).

(٦) "ح": كتاب الطهارة ق/١٣/أ.

للضرورة^(١)؛ إذ الحفظُ في الصَّغَرِ كالنَّقْشِ في الحَجَرِ (و) لا تَكْرَهُ (كتابةُ قرآنٍ والصَّحِيفَةِ أو اللُّوحِ على الأرض عند "الثاني").....

[١٥١٠] (قوله: للضرورة) لأنَّ في تكليف الصبيان وأمرهم بالوضوء حرجاً بهم، وفي تأخيرهِ إلى البلوغ تقليلٌ لحفظ القرآن، "درر"^(٢). قال "ط"^(٣): ((وكلامهم يقتضي منع الدفع والطلب من الصبي إذا لم يكن معلماً)).

[١٥١١] (قوله: إذ الحفظُ إلخ) تنويزٌ على دعوى الضرورة المبيحة لتعجيل الدفع قبل الكبر. وقوله: ((كالنقش في الحجر)) أي: من حيث الثبات والبقاء، قال "الشارح" في "الخزائن"^(٤): ((وهذا حديثٌ أخرجه "البيهقي" في "المدخل"^(٥)، لكن بلفظ: «العلم في الصَّغَرِ كالنَّقْشِ في الحجر»)).

ومما أُنشِدَ "نقطويه"^(٦) لنفسه: [طويل]

أراني أنسى ما تعلَّمتُ في الكِبَرِ	ولستُ يناسي ما تعلَّمتُ في الصَّغَرِ
وما العلمُ إلَّا بالتعلُّمِ في الصِّبَا	وما الحِلْمُ إلَّا بالتَحَلُّمِ في الكِبَرِ
وما العلمُ بعد الشَّيْبِ إلَّا تَعَسُّفٌ	إذا كَلَّ قَلْبُ المرءِ والسمعُ والبصرُ
ولو فُلِقَ القلبُ المَعْلَمُ في الصِّبَا	لأبصرَ فيه العلمُ كالنَّقْشِ في الحجر ^(٧)

اهد "فتال".

(١) في "و": ((منه، "بحر"؛ للضرورة)).

(٢) "الدرر": كتاب الطهارة - فرض الغسل ٢١/١.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ٩٩/١.

(٤) "الخزائن": كتاب الطهارة - فصل في الغسل ق٣٢/ب.

(٥) "المدخل إلى السنن" (٦٤٠) باب تقريب الفتیان من طلاب العلم وترغيبهم في التعلُّم، والخطيب في "الفقه والمتفقه"

٩١/٢، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" ٣٥٧/١ باب فضل التعلُّم في الصَّغَرِ والحضُّ عليه.

(٦) أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة الشهير بنقطويه الواسطي البغدادي (ت٣٢٣هـ). ("إنباء الرواة" ١٧٦/١، "سير أعلام النبلاء" ٧٥/١٥).

(٧) الأبيات في "جامع بيان العلم وفضله" ٣٦٣/١، و"الفيقه والمتفقه" للخطيب البغدادي ٩٢/٢ ونسبه إلى بعض الشعراء.

خلافاً لـ "محمد"، وينبغي أن يقال: إن وضع على الصحيفة ما يحول بينها وبين يده يُؤخذ بقول "الثاني"، وإلا فبقول "الثالث"، قاله "الحلي".
(ويكره له قراءة توراة وإنجيل وزبور) لأنَّ الكلَّ كلامُ الله، وما بُدِّلَ غيرُ معيَّن^(١)،
وجزَمَ "العيني" في "شرح المجمع" بالحرمة، وخصَّها في "النهر"^(٢).....

[١٥١٢] (قوله: خلافاً لـ "محمد") حيث قال: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يَكُتَبَ؛ لَأَنَّهُ فِي حَكْمِ الْمَسِّ^(٣) للقرآن، "حلبة"^(٤) عن "المحيط".

قال في "الفتح"^(٥): ((وَالأَوَّلُ أَقْبَسُ؛ لَأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مَسٌّ بِالْقَلَمِ، وَهُوَ وَاسِطَةٌ مَنْفَصِلَةٌ، فَكَانَ كُتُوبٌ مَنْفَصِلٌ، إِلَّا أَنْ يَمَسَّهُ بِيَدِهِ)). ١١٧/١

[١٥١٣] (قوله: وينبغي إلخ) يُؤخَذُ هَذَا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ^(٦) عَنْ "الفتح"^(٧)، وَوَقَّفَ "ط"^(٨) بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بِمَا يَرِفَعُ الْخِلَافَ مِنْ أَصْلِهِ بِمَحْمِلِ قَوْلِ "الثَّانِي" عَلَى الْكَرَاهَةِ التَّحْرِيمِيَّةِ، وَقَوْلِ "الثَّالِثِ" عَلَى التَّنْزِيهِةِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: أَحَبُّ إِلَيَّ إِنْ خَلَجَ.

[١٥١٤] (قوله: على الصحيفة) قَيَّدَ بِهَا لِأَنَّ نَحْوَ اللَّوْحِ لَا يُعْطَى حَكْمَ الصَّحِيفَةِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ إِلَّا مَسُّ الْمَكْتُوبِ مِنْهُ، "ط"^(٩).

[١٥١٥] (قوله: قاله "الحلي")^(١٠) هُوَ الشَّيْخُ "إِبْرَاهِيمُ الْحَلْبِيُّ"، صَاحِبُ "مَتَنِ الْمُتَنَقَّى" و"شَارْحِ الْمُنْيَةِ".

[١٥١٦] (قوله: ويكره له إلخ) الأَوَّلَى: لَهُمْ، أَي: لِلْجَنْبِ وَالْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ.

(١) في "ب": ((وما بدل منها غير معيَّن)).

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق/٢٦ ب.

(٣) "الحلبة": كتاب الطهارة - محظورات الجنب والحائض والنفساء ١/٢٢٢ أ.

(٤) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الحيض ١/١٤٩ بتصرف.

(٥) في المقولة السابقة.

(٦) في "د" زيادة: ((في الفتح ما يشعر بأن مناط الخلاف هل المس بالقلم كالس باليد أو لا، فتأمل)).

(٧) "ط": كتاب الطهارة ١/٩٩.

(٨) "ط": كتاب الطهارة ١/٩٩.

(٩) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - سنن الغسل ص ٥٨٥..

بما لم يُبدَلْ (لا).....

هذا، وصَحَّحَ في "الخلاصة"^(١) عدم الكراهة، قال في "شرح المنية"^(٢): ((لكنَّ الصحيحَ الكراهة؛ لأنَّ ما بُدِّلَ منه بعضٌ غيرُ معيَّن، وما لم يُبدَلْ غالبٌ، وهو واجبُ التعظيم والصَّون، وإذا اجتمعَ المحرَّم والمبيحُ غلبَ المحرَّم، وقال عليه الصلاة والسلام: «دُعْ ما يريئك إلى ما لا يريئك»^(٣))، وبهذا [١/١٣٢ ق/ب] ظهرَ فسادُ قول مَنْ قال - : يجوزُ الاستنحاضُ بما في أيديهم من التوراة والإنجيل - من الشافعية^(٤)، فإنَّه مجازفةٌ عظيمةٌ؛ لأنَّ الله تعالى لم يخبرنا بأنَّهم بدَّلوا عن آخرها، وكونه منسوخاً لا يُخرجه عن كونه كلامَ الله تعالى كالأياتِ المنسوخة من القرآن)) اهـ. واختار سيدي "عبدُ الغني"^(٥) ما في "الخلاصة"، وأطالَ في تقريره، ثمَّ قال^(٦): ((وقد نهينا عن النظر في شيء منها، سواءً نقلَها إلينا الكفارُ، أو مَنْ أسلمَ منهم)).

[١٥١٧] (قوله: بما لم يُبدَلْ) أمَّا ما عُلِمَ أنه مبدَّلٌ لو كُتِبَ وحقَّه يجوزُ منه كرمهم أنَّ من التوراة: ((هذه شريعةٌ مؤبَّدةٌ ما دامت السموات والأرض))، قال في "شرح التحرير"^(٧):

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي عشر في القراءة ق ٢٩/ب، نقلًا عن الطحاوي.

(٢) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - سنن الغسل ص ٦٠..

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٤٩٨٤)، وأحمد ٢٠٠/١، والطحاوي (١١٧٨)، والترمذي (٢٥١٨) كتاب صفة القيامة باب

(٦٠) وقال: وهذا حديث حسن صحيح، والنسائي ٣٢٧/٨ كتاب الأشربة - باب الحث على ترك الشبهات،

والطبراني في "الكبير" (٢٧٠٨)، والحاكم ١٣/٢، وأبو نعيم في "الحلية" ٢٦٤/٨، والبيهقي في "شرح

السنة" (٢٠٣٢) كلهم من حديث الحسن بن علي مرفوعاً، وفي الباب عن ابن عمر، وأبي هريرة، وأنس، ووائل.

(٤) نقول: ولا شك أنَّ الآداب الإسلامية تمنع من ذلك، وأن المؤمن يجب أن يعتمد في عبادته الورع والبعد عن

الشبهات، وكيف تجوز المجازفة بإطلاق مثل هذا الحكم وقد ثبت في صريح الكتاب وفي صريح السنة الأمر

بالإحسان إلى أهل الكتاب والنهي عن إيذائهم، ولا شك أنَّ هذا مما يؤذيهم فهو داخل تحت النهي والتحريم.

(٥) "نهاية المراد": مطلب ما يحرم بالحيز والنفاس والجنابة ص ٢٠٠. وما بعدها.

(٦) أي: صاحب "نهاية المراد" ص ٢٠٢..

(٧) "التقرير والتجوير": المقالة الثانية، الباب الثالث، فصل - مسألة جواز النسخ ٤٦/٣.

قراءة (قنوت) ولا أكله وشربه بعد غسل يديه وفمه، ولا معاودة أهله قبل اغتساله، إلا إذا احتلم لم يأت أهله،.....

((وقد ذكر غير واحد أنه قيل: أول من احتلقه لليهود "ابن الرأوندي"^(١) ليعارض به دعوى نبينا محمد ﷺ)).

[١٥١٨] (قوله: لا قراءة قنوت) هذا ظاهر المذهب، وعن "محمد": أنه يكره احتياطاً؛ لأن له شبهة القرآن لا اختلاف الصحابة؛ لأن "أبياً" جعله سورتين من القرآن: من أوله إلى: ((اللهم، إياك نعبد)) سورة، ومن هنا إلى آخره أخرى، لكن الفتوى على ظاهر الرواية؛ لأنه ليس بقرآن قطعاً وقيناً بالإجماع، فلا شبهة توجب الاحتياط المذكور، نعم يستحب الوضوء لذكر الله تعالى، وتأممه في "الحلبة"^(٢).

[١٥١٩] (قوله: بعد غسل يديه وفمه) أمّا قبله فلا ينبغي؛ لأنه يصير شارباً للماء المستعمل، وهو مكروه تنزيهاً، ويده لا تخلو عن النجاسة، فينبغي غسلها ثم يأكل، "بدائع"^(٣).

وفي "الخزانة": ((وإن ترك لا يضره))، وفي "الحانية"^(٤): ((لابأس به))، وفيها: ((واختلف في الحائض، قيل: كالجنب، وقيل: لا يستحب لها؛ لأن الغسل لا يزيل نجاسة الحيض عن الفم واليد))، وتأممه في "الحلبة"^(٥).

[١٥٢٠] (قوله: لم يأت أهله) أي: ما لم يغتسل لئلا يشاركه الشيطان كما أفاده "ركن الإسلام"^(٦)، وفي "البستان"^(٧):

(١) أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق الرأوندي أو ابن الرأوندي، فيلسوف مجاهر بالإلحاد، من سكان بغداد (ت ٢٩٨ هـ). ("وفيات الأعيان" ٩٤/١، "سير أعلام النبلاء" ٥٩/١٤).

(٢) انظر "الحلبة": كتاب الطهارة - محظورات الجنب والحائض والنفساء ١٢٠/ب.

(٣) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في الكلام على الغسل ٣٨/١ بتصرف.

(٤) "الحانية": كتاب الطهارة - فصل فيما يوجب الغسل ٤٦/١ (هامش الفتاوى الهندية).

(٥) انظر "الحلبة": كتاب الطهارة - محظورات الجنب والحائض والنفساء ١٢٥/ب.

(٦) أبو الفضل ركن الإسلام الكرمانى، وتقدمت ترجمته ص ١٢٢-.

(٧) "بستان العارفين": الباب التاسع والمانون في الجماع ص ٥٦، وهو لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٣ هـ) على

الراجح. (عقب كتاب "تنبيه الغافلين"). ("كشف الظنون" ٢٤٣/١، "الفوائد البهية" ص ٢٢٠-).

قال "الحلي": ((ظاهر الأحاديث إنما يفيد النذب لا نفى الجواز المفاد.....

((قال "ابن المقفع"^(١): يأتي الولد مجنوناً أو مختلاً^(٢)))، "إسماعيل"^(٣).

[١٥٢١] (قوله: قال "الحلي" إلخ) هو العلامة "محمد بن أمير حاج" الحلي، شارح "المنية" و"التحرير الأصولي".

[١٥٢٢] (قوله: ظاهر الأحاديث إلخ) يشعر بأنه وردت في الاحتلام أحاديث، والحال أننا لم نقف فيه على حديث واحد، والذي ورد: أنه ﷺ «دار على نسائه في غسل واحد»^(٤)، وورد: «أنه طاف على نسائه، واغتسل عند [١/١٣٣ق] هذه وعند هذه»^(٥)، فقلنا باستحبابه.

(قوله: يشعر بأنه وردت في الاحتلام أحاديث إلخ) ليس في عبارته ما يدل صراحة على أن الأحاديث الواردة في الاحتلام، وتحتل أن مراده ما يفيد قول "المحشي": ((لما قام الدليل على استحباب الغسل إلخ))، فيحمل الكلام عليه تصحيحاً له.

(١) في "البيان": ((ابن المقفع)) وهو الصواب، وما وقع هنا تحريف، وابن المقفع هو عبد الله بن المقفع (ت ١٤٢هـ)، من أئمة الكتاب، وكان يتهم بالزندقة. ("سير أعلام النبلاء" ٢٠٨/٦، "الأعلام" ١٤٠/٤).

(٢) في النسخ جميعها: ((بخيلاً)) وما أثبتناه من عبارة "البيان" هو المناسب للسياق.

(٣) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/١١٧ق/أ باختصار.

(٤) أخرجه أحمد ٢٢٥/٣ وأخرجه مسلم (٣٠٩) في كتاب الحيض - باب إذا أتى أهله ثم أراد أن يعود، وأبو داود (٢١٨) كتاب الطهارة - باب في الجنب يعود، والترمذي (١٤٠) كتاب أبواب الطهارة - باب ما جاء في الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي (٢٦٤) كتاب الطهارة - باب إتيان النساء قبل إحداث الغسل، وابن ماجه (٥٨٨) كتاب الطهارة وسننها. وأخرجه البخاري (٥٢١٥) بلفظ: كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة. فهذا اللفظ ليس بصريح في أنه طاف عليهن بغسل واحد مع أن البخاري يوبّ للحديث بذلك فقال: باب من طاف على نسائه في غسل واحد. عن أنس مرفوعاً.

(٥) أخرجه أحمد ٣٩١/٦، وابن أبي شيبة ١٧٢/١ كتاب الطهارات - باب الرجل يطوف على نسائه ليلة، وأبو داود (٢١٩) كتاب الطهارة - باب الوضوء لمن أراد أن يعود، وقال: حديث أنس أصح من هذا، وقال العلامة شمس الحق العظيم آبادي في "عون المعبود" ٣٧٠/١ - ٣٧١: وقول المؤلف - أي: أبي داود - ليس بطعن في حديث أبي رافع؛ لأنه لم ينف الصحة عنه. وأخرجه ابن ماجه (٥٩٠) كتاب الطهارة وسننها - باب فيمن يغتسل عند كل واحدة غسلًا.

من كلامه)).

(والتفسيرُ كمصحفٍ.....)

وأما الاحتلام فلم يرد فيه شيء من القول والفعل، على أنه من جهة الفعل محال؛ لأن الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه معصومون عنه، غاية ما يقال: إنه لما دلّ الدليل على استحباب الغسل لمن أراد المعاودة عُلِمَ استحبابه للجنب إذا أراد ذلك، سواء كانت الجنابة من الجماع أو الاحتلام. اهـ "نوح أفندي".

وهو كلام حسن، إلا أن عبارة "الحلي" ليس فيها الاستدلال بالأحاديث على الندب، وإنما نفى الدليل على الوجوب، و"الشارح" تابع صاحب "البحر"^(١) في عزو هذه العبارة إليه. ونص عبارة "الحلي" في "الحلبة"^(٢) بعد نقله جملة أحاديث: ((فيستفاد من هذه الأحاديث أن المعاودة من غير وضوء ولا غسل بين الجماعين أمر جائز، وأن الأفضل أن يتخللها الغسل أو الوضوء))، ثم قال بعد نقله الفرع المذكور عن "المبتغي" - بالغين المعجمة، وهو قوله: ((إلا إذا احتلم لم يأت أهله)) - : ((هذا إن لم يُحمل على الندب غريب، ثم لا دليل فيما يظهر يدل على الحرمة)) اهـ.

[١٥٢٣] (قوله: من كلامه) أي: كلام "المبتغي"، وليس في عبارة "الشارح" ما يرجع إليه هذا الضمير.

[١٥٢٤] (قوله: والتفسير كمصحف) ظاهره حرمة المس كما هو مقتضى التشبيه، وفيه نظر؛ إذ لا نص فيه بخلاف المصحف، فالمناسب التعبير بالكراهة كما عبر غيره.

(قوله: إلا أن عبارة "الحلي" ليس فيها الاستدلال بالخ) نعم ليس فيها ذلك صراحة، لكنها تفهمه دلالة كما لا يخفى، تأمل.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٤٩/١.

(٢) "الحلبة": كتاب الطهارة - محظورات الجنب والحائض والنفساء ١/٢٦ ق ١/١.

لا الكتب الشرعية^(١) فإنه رُخصَ مسّها باليد لا التفسير كما في "الدرر" عن "مجمع الفتاوى"، وفي "السراج": ((المستحبُّ أن لا يأخذَ الكتبَ الشرعيةَ بالكمِّ أيضاً تعظيماً))، لكن في "الأشباه" من قاعدة إذا اجتمع الحلال والحرام رجح الحرام: ((وقد جوز أصحابنا مسّ كتب التفسير للمحدث، ولم يفصلوا بين كون الأكثر تفسيراً أو قرآناً،...))

[١٥٢٥] قوله: لا الكتب الشرعية قال في "الخلاصة"^(١): ((ويكره مسّ المحدث المصحف كما يكره للجنب، وكذا كتب الأحاديث والفقه عندهما، والأصحُّ أنه لا يكره عنده)) اهـ. قال في "شرح المنية"^(٢): ((وجه قوله أنه لا يسمى ماساً للقرآن؛ لأن ما فيها منه بمنزلة التابع)) اهـ.

ومضى في "الفتح"^(٣) على الكراهة، فقال: ((قالوا: يكره مسّ كتب التفسير والفقه والسنن؛ لأنها لا تخلو عن آيات القرآن، وهذا التعليل يمتنع من شروح^(٤) (التحوي) اهـ. [١٥٢٦] قوله: لكن في "الأشباه"^(٥) (إلج) استدراك على قوله: ((والتفسير كمصحف))، فإن ما في "الأشباه" صريح في جواز مسّ التفسير، فهو كسائر الكتب الشرعية، بل ظاهره أنه قول أصحابنا جميعاً، وقد صرح بجوازه أيضاً في "شرح درر البحار"^(٦)، وفي "السراج"^(٧) عن "الإيضاح"^(٨):

قوله: والأصحُّ أنه لا يكره عنده أي: في كتب الحديث والفقه، فيكون ساكتاً عن التفسير.

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي عشر في القراءة ق ٢٩/ب.

(٢) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - ستن الغسل ص ٥٩.

(٣) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الحيض ١٥٠/١.

(٤) كذا في النسخ، وفي "الفتح": ((يمنع مسّ شروح (التحوي)).

(٥) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية ص ١٢٤.

(٦) "غرر الأذكار": كتاب الطهارة - باب الغسل ق ١١/ب.

(٧) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة - باب الحيض ١ ق ٨٨/ب بتصرف.

(٨) "الإيضاح": لأبي الفضل عبد الرحمن بن محمد بن أبيرويه، ركن الإسلام الكرمانلي (ت ٥٤٣هـ، وقيل: ٥٤٤هـ).

شرح به كتابه "التحريد الركني". ("كشف الظنون" ٢١١/١، ٣٤٥، "الخواهر المضية" ٣٨٨/٢، "الفاوالت البهية" ص ١٠٩).

١١٨/١ ((أَنَّ كِتَابَ التَّفْسِيرِ لَا يَجُوزُ مَسُّ مَوْضِعِ الْقُرْآنِ مِنْهَا، وَلَهُ أَنْ يَمَسَّ غَيْرَهُ، وَكَذَا كِتَابُ الْفَقْهِ [١/١٣٣/ب] إِذَا كَانَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ بِخِلَافِ الْمُصْحَفِ، فَإِنَّ الْكُلَّ فِيهِ تَبَعٌ لِلْقُرْآنِ)) اهـ.

والحاصل: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّفْسِيرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى الْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ وَعَدِمِهِ، وَلِهَذَا قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(١): ((وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَقْتَضَى مَا فِي "الْخُلَاصَةِ" عَدَمُ الْكَرَاهَةِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ مَنْ أَتَيْتَهَا حَتَّى فِي التَّفْسِيرِ نَظَرَ إِلَى مَا فِيهَا مِنَ الْآيَاتِ، وَمَنْ نَفَاهَا نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْأَكْثَرَ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَهَذَا يُعْمُ التَّفْسِيرَ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّ يُقَالُ: إِنَّ الْقُرْآنَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ)) اهـ. أَي: فَيَكْرَهُ مَسَّهُ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ الشَّرْعِيَّةِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ "الْمُصَنَّفُ" تَبَعًا لـ "الدَّرَرِ"^(٢)، وَمَشَى عَلَيْهِ فِي "الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ"^(٣)، وَكَذَا فِي "الْمَعْرَاجِ" وَ"التَّحْفَةِ"^(٤).

فَتَلَخَّصَ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، قَالَ "ط"^(٥): ((وَمَا فِي "السَّرَاجِ" أَوْفَقُ بِالْقَوَاعِدِ)) اهـ.

أَقُولُ: الْأَظْهَرُ وَالْأَحْوَطُ الْقَوْلُ الثَّلَاثُ، أَي: كَرَاهَتُهُ فِي التَّفْسِيرِ دُونَ غَيْرِهِ لظُهُور الْفَرْقِ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ فِي التَّفْسِيرِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ، وَذَكَرَهُ فِيهِ مَقْصُودٌ اسْتِقْلَالًا لَا تَبَعًا، فَشَبَّهَهُ بِالْمُصْحَفِ أَقْرَبُ مِنْ شَبَّهَهُ بِبَقِيَّةِ الْكُتُبِ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي التَّفْسِيرِ الَّذِي كُتِبَ فِيهِ الْقُرْآنُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَبَعْضِ نَسَخِ "الْكَشَّافِ"، تَأْمَلُ^(٦).

(قَوْلُهُ: وَلِذَا قَالَ فِي "النَّهْرِ") أَي: عَقِبَ مَا فِي "الدَّرَرِ".

(١) "النهر": كتاب الطهارة - باب الحيض ق ٢٧/أ.

(٢) "الدرر": كتاب الطهارة - فرض الغسل ١٧/١.

(٣) "الحاوي القدسي": كتاب الطهارة - فصل: الجنب لا يقرأ ق ٣٠/ب.

(٤) "تحفة الفقهاء": كتاب الطهارة ٣٠/١.

(٥) "ط": كتاب الطهارة ١٠٠/١ بتصرف.

(٦) من ((والظاهر)) إلى ((تأمل)) ساقط من "الأصل".

ولو قيل به اعتباراً للغالب لكان حسناً))، قلت: لكنه يخالف ما مرّ، فتدبرّ.

(فروغ) المصحف إذا صار بحال لا يُقرأ فيه يُدفنُ كالمسلم،.....

[١٥٢٧] (قوله: ولو قيل به) أي: بهذا التفصيل، بأن يقال: إن كان التفسير أكثر لا يكره، وإن كان القرآن أكثر يكره، والأولى إلحاق المساواة بالشأن، وهذا التفصيل ربما يشير إليه ما ذكرناه^(١) عن "النهر"، وبه يحصل التوفيق بين القولين.

[١٥٢٨] (قوله: قلت: لكنه إلخ) استدراك على قوله: ((ولو قيل به إلخ))، وحاصله: أن ما مرّ في المتن^(٢) مطلق، فتقييد الكراهة بما إذا كان القرآن أكثر مخالفاً له، ولا يخفى أن هذا الاستدراك غير الأول؛ لأن الأول كان على كراهة^(٣) من التفسير، وهذا على تقييد الكراهة، فافهم.

[١٥٢٩] (قوله: فتدبر) لعله يشير به إلى أنه يمكن ادعاء تقييد إطلاق المتن بما إذا لم يكن التفسير أكثر، فلا ينافي دعوى التفصيل.

[١٥٣٠] (قوله: يُدفن) أي: يُجعل في خربة طاهرة، ويُدفن في محل غير ممتهن لا يوطأ، وفي "الذخيرة": ((وينبغي أن يلحد له، ولا يشق له؛ لأنه يحتاج إلى إهالة التراب عليه، وفي ذلك نوع تحقير، إلا إذا جعل فوقه سقفاً بحيث لا يصل التراب إليه، فهو حسن أيضاً)) اهـ.

وأما غيره من الكتب فسيأتي^(٤) في الحظر الإباحة: ((أنه يُمحى عنها اسم الله تعالى وملائكته ورسوله، ويحرق الباقي، ولا بأس بأن تلقى في ماء جارٍ كما هي، أو تدفن، وهو أحسن)) اهـ.

[١٥٣١] (قوله: كالمسلم) [١/١٣٤ أ] فإنه مكرم، وإذا مات وعُلم نفعه يدفن، وكذلك المصحف، فليس في دفنه إهانة له، بل ذلك إكرام خوفاً من الامتهان.

(١) المقولة [١٥٢٦] قوله: ((لكن في "الأشباه")).

(٢) ص ٥٨٨ - "در".

(٣) من ((بما إذا)) إلى ((كراهة)) ساقط من "٣".

(٤) انظر المقولة [٣٣٥١٦]، قوله: ((الكتب إلخ)) وما بعده.

وَيُمْنَعُ النَّصْرَانِيُّ مِنْ مَسِّهِ، وَجَوَّزَهُ "مُحَمَّدٌ" إِذَا اغْتَسَلَ، وَلَا بِأَسَ بتعليمه القرآنَ والفقه عسى يهتدي، ويكره وضع المصحف تحت رأسه إلا للحفظ،

[١٥٣٢] (قوله: وَيُمْنَعُ النَّصْرَانِيُّ) في بعض النسخ^(١): ((الكافر))، وفي "الحانية"^(٢): ((الحربي أو الذمي)).

[١٥٣٣] (قوله: مِنْ مَسِّهِ) أي: المصحف بلا قيده السابق^(٣).

[١٥٣٤] (قوله: وَجَوَّزَهُ "مُحَمَّدٌ" إِذَا اغْتَسَلَ) جَزَمَ به في "الحانية"^(٤) بلا حكاية خلاف، قال في "البحر"^(٥): ((وعندهما يُمنَع مطلقاً)).

[١٥٣٥] (قوله: ويكره وضع المصحف إلخ) وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك؟ يحزر، "ط"^(٦).

أقول: الظاهر نعم كما يفيدُه المسألة التالية، ثم رأيتُه في كراهية "العلامي".

[١٥٣٦] (قوله: إِلَّا لِلْحَفْظِ) أي: حفظه من سارق ونحوه.

(تنبيه)

سئل بعضُ الشافعية عن اضطُّرٍّ إلى مأكولٍ، ولا يتوصَّلُ إليه إلا بوضع المصحف تحت رجله. فأجاب: الظاهرُ الجواز؛ لأنَّ حفظَ الرُّوحِ مقدَّمٌ ولو من غيرِ الآدمي، ولذا لو أشرفتْ سفينةٌ على الغرق، واحتيجَ إلى الإلقاء أُلقيَ المصحفُ حفظاً للروح، والضَّرورةُ تمنعُ كونه امتحاناً كما لو اضطُّرَّ إلى السجود لصنمٍ حفظاً لروحه.

(١) مثل نسخة "د" و"و".

(٢) "الحانية": كتاب الصلاة - مسائل كيفية القراءة ١٦٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) ص ٥٧٩ - "در".

(٤) "الحانية": كتاب الصلاة - مسائل كيفية القراءة ١٦٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ٢١٢/١.

(٦) "ط": كتاب الطهارة ١٠٠/١.

والمقلمة على الكتاب إلا للكتابة، ويوضع النحو، ثم فوقه^(١) التعبير، ثم الكلام، ثم الفقه، ثم الأخبار والمواظ، ثم التفسير.
تكره إذابة درهم عليه آية إلا إذا كسره.....

[١٥٣٧] (قوله: والمقلمة) أي: الدواة.

[١٥٣٨] (قوله: إلا للكتابة) الظاهر أن ذلك عند الحاجة إلى الوضع.

[١٥٣٩] (قوله: ويوضع إلخ) أي: على سبيل الأولوية رعاية للتعظيم.

[١٥٤٠] (قوله: النحو) أي: كتبه، واللغة مثله كما في "البحر"^(٢).

[١٥٤١] (قوله: ثم التعبير) أي: تعبير الرؤيا كـ "ابن سيرين" و "ابن شاهين" لأفضليته لكونه

تفسيراً لما هو جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، وهو الرؤيا، "ط"^(٣).

[١٥٤٢] (قوله: ثم الفقه) لعل وجهه أن معظم أدلته من الكتاب والسنة، فيكره فيه ذكر

الآيات والأحاديث بخلاف علم الكلام، فإن ذلك خاص بالسمعيات منه فقط، تأمل.

[١٥٤٣] (قوله: ثم الأخبار والمواظ) عبارة "البحر"^(٤) عن "القنية"^(٥): ((الأخبار والمواظ

والدعوات المروية)) اهـ.

والظاهر أن ((المروية)) صفة للكل، أي: المروية عن النبي ﷺ.

[١٥٤٤] (قوله: ثم التفسير) قال في "البحر"^(٦): ((والتفسير فوق ذلك، والتفسير الذي فيه

آيات مكتوبة فوق كتب القراءة))، زاد "الرملي" عن "الحاوي": والمصحف فوق الجميع.

[١٥٤٥] (قوله: إلا إذا كسره) فحينئذ لا يكره كما لا يكره مسه لتفرق الحروف، أو لأن

الباقى دون آية.

(١) ((فوقه)) ليست في "ب".

(٢) "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ٢١٢/١ نقلاً عن "القنية".

(٣) "ط": كتاب الطهارة ١/١٠٠.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ٢١٢/١.

(٥) "القنية": كتاب الكراهية - باب في صف المصاحف والكتب ق ٦٨/ب.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ٢١٢/١ نقلاً عن "القنية".

رُقِيَّةٌ فِي غِلَافٍ مُتَجَافٍ لَمْ يَكْرَهُ دُخُولُ الْخَلَاءِ بِهِ، وَالْإِحْتِرَازُ أَفْضَلُ. يَجُوزُ رَمِيُّ بُرَايَةِ الْقَلَمِ الْجَدِيدِ، وَلَا تُرْمَى بُرَايَةُ الْقَلَمِ الْمُسْتَعْمَلِ لِاحْتِرَامِهِ كَحَشِيشِ الْمَسْجِدِ وَكُنَاسَتِهِ لَا يُلْقَى فِي مَوْضِعٍ يُخِلُّ بِالْعَظِيمِ، وَلَا يَجُوزُ لَفُّ شَيْءٍ فِي كَاغِدٍ فِيهِ فَقَّةٌ، وَفِي كِتَابِ الطَّبِّ يَجُوزُ، وَلَوْ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ أَوْ الرَّسُولِ فَيَجُوزُ مَحْوُهُ لُيْلَفَ فِيهِ شَيْءٌ،

[١٥٤٦] (قَوْلُهُ: رُقِيَّةٌ [لِخ] الظاهر: أَنَّ المراد بها ما يسمونه الآن بالهيكَل والحماثل^(١) المشتغل على الآيات القرآنية، فإذا كان غلافه منفصلاً عنه كالشمع ونحوه جاز دخول الخلاء به ومسّه وحمله للجنب، ويستفاد [١/١٣٤ق/ب] منه: أَنَّ ما كُتِبَ من الآيات بنية الدعاء والثناء لا يخرج عن كونه قرآناً بخلاف قراءته بهذه النية، فالنية تعمل في تغيير المنطوق لا المكتوب. اهـ من "شرح سيدي عبد الغني"^(٢)).

[١٥٤٧] (قَوْلُهُ: لِاحْتِرَامِهِ) أَي: بسبب ما كُتِبَ به من أسماء الله تعالى ونحوها، على أَنَّ الحروفَ في ذاتها لها احترامٌ.

١١٩/١

[١٥٤٨] (قَوْلُهُ: لَا يُلْقَى) أَي: ما ذُكِرَ من الحشيش والكناسة.

[١٥٤٩] (قَوْلُهُ: فِي كَاغِدٍ) هُوَ الْقَرطاسُ مَعْرَباً، "قَاموس"^(٣). وَهُوَ يَفْتَحُ الْغَيْنَ الْمَعْجَمَةَ كَمَا نُقِلَ عَنْ "المصباح"^(٤).

[١٥٥٠] (قَوْلُهُ: فَيَجُوزُ مَحْوُهُ) الْمُحْوُ: إِذْهَابُ الْأَثَرِ كَمَا فِي "القَاموس"^(٥)، قَالَ "ط"^(٦): ((وَهَلْ إِذَا طَمَسَ الْحُرُوفَ بَنَحٍ حَبْرٍ يُعَدُّ مَحْواً؟ يَحْرُرُ)).

(١) فِي "ب" وَ"م": ((الحماثل)).

(٢) "نهاية المراد": مَا يَحْرَمُ بِالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ وَالْجَنَابَةِ ص ٢٠٣- وعبارته: ((فألية إنما تعمل في تفسير المنطوق...)) وهو تحريف.

(٣) "القاموس": مَادَّةٌ ((كغدد)).

(٤) "المصباح": مَادَّةٌ ((كغدد)).

(٥) "القاموس": مَادَّةٌ ((محور)).

(٦) "ط": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١/١٠١.

ومحو بعض الكتابة بالريق يجوز، وقد ورد النهي في محو اسم الله بالزقاق، وعنه عليه الصلاة والسلام: ((القرآن أحبُّ إلى الله تعالى من السموات والأرض ومن فيهنَّ))^(١).
يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحفٌ مستورٌ. بساطٌ أو غيره كُتِبَ عليه: الملكُ لله يكره بسطه واستعماله لا تعليقهُ للزينة، وينبغي أن لا يكره كلام الناس.....

[١٥٥١] (قوله: ومحو بعض الكتابة) ظاهره: ولو قرأنا، وقيدَ بالبعض لإخراج اسم الله تعالى، "ط"^(٢).

[١٥٥٢] (قوله: وقد ورد النهي إلخ) فهو مكروه تحريماً، وأما لعنه بلسانه وابتلاعه فالظاهر جوازه، "ط"^(٣).

[١٥٥٣] (قوله: ومن فيهن) ظاهره يُعمُّ النبي ﷺ، والمسألة ذات خلافٍ، والأحوط الوقف^(٤).

وعبر بـ ((من)) الموضوعية للعقل؛ لأنَّ غيره تبع له، ولعل ذكر هذا الحديث للإشارة إلى أنَّ القرآن يلحقُ باسم الله تعالى في النهي عن محوه بالزقاق^(٥)، فيُخصَّ قوله: ((ومحو بعض الكتابة إلخ)) بغير القرآن أيضاً، فليتأمل، "ط"^(٦).

[١٥٥٤] (قوله: مستور) ظاهره عدم جوازه إذا لم يُستَر، "ط"^(٧).

أقول: وعبارة "الحانية"^(٨): ((ولا بأس بالخلوة والمجاعة في بيت فيه مصحف؛ لأنَّ بيوت المسلمين لا تخلو من ذلك)).

(١) أخرجه الدارمي ٨٩٩/٢ كتاب فضائل القرآن - باب فضل كلام الله على سائر الكلام.

(٢) "ط": كتاب الطهارة ١٠١/١.

(٣) "ط": كتاب الطهارة ١٠١/١.

(٤) في "م": ((الوقت)) وهو تحريف.

(٥) أخرجه ابن عدي في "الكامل" ٢٠٤٩/٦ عن ابن عمر وابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ: أن يُمَحَّى اسمٌ من أسماء الله بالزقاق. وفي إسناده ضعف.

(٦) "ط": كتاب الطهارة ١٠١/١.

(٧) "ط": كتاب الطهارة ١٠١/١.

(٨) "الحانية": كتاب الصلاة - مسائل كيفية القراءة ١٦٤/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

مطلقاً، وقيل: يكره مجرد الحروف، والأوّل أوسع، وتماّمه في "البحر" وكرهية "القنية"^(١).

قلت: وظاهره انتفاء الكراهة بمجرّد تعظيمه وحفظه، علّق أو لا، زيّن به أو لا، وهل ما يُكتب على المراوح وجدر الجوامع كذلك^(٢)؟ يحرّر.....

[١٥٥٥] (قوله: مطلقاً) أي: سواء استعمل أو علّق.

[١٥٥٦] (قوله: وتماّمه في "البحر")^(٣) حيث قال: ((وقيل: يكره حتى الحروف المفردة، ورأى بعض الأئمة شيئاً يرمون إلى هدف كُيّب فيه: "أبو جهل" لعنه الله، فنهاهم عنه، ثم مرّ بهم وقد قطعوا الحروف، فنهاهم أيضاً، وقال: إنما نهيتكم في الابتداء لأجل الحروف، فإذا يكره مجرد الحروف، لكن الأوّل أحسن وأوسع)) اهـ.

قال سيدي "عبد الغني"^(٤): ((ولعل وجه ذلك أن حروف الهجاء قرآن أنزلت على هود عليه السلام كما صرح بذلك الإمام "القسطلاني" في كتابه "الإشارات في علم القراءات"^(٥)) اهـ. [١٥٥٧] (قوله: قلت: وظاهره إلخ) كذا يوجد في بعض النسخ، أي: ظاهر قوله: ((لا تعليقه للزينة)).

[١٥٥٨] (قوله: يحرّر) أقول: في "فتح القدير"^(٦): ((وتكره كتابة القرآن وأسماء الله تعالى على الدّراهم والمحاريب والجدران [١/١٣٥ق] وما يُفرش)) اهـ. والله تعالى أعلم.

(١) "القنية": كتاب الكراهية - باب في حقّ المصاحف والكتب ق ٦٨/ب.

(٢) في "ب" و "و": ((كنا)).

(٣) انظر "البحر": كتاب الطهارة - باب الحيض ١١٢/١.

(٤) "نهاية المراد": ما يحرم بالحيض والنفس والجناية ص ٢٠٣..

(٥) "لطائف الإشارات في علم القراءات": لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر، شهاب الدين القسطلاني المصري الشافعي (ت ٩٢٣هـ). ("كشف الظنون" ١٥٥١/٢-١٥٥٢، "الضوء اللامع" ١٠٣/٢ "الأعلام" ٢٣٢/١).

(٦) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الحيض ١٥٠/١.

﴿باب المياه﴾

جمع ماء بالمدّ ويُقصرُ، أصله: مَوَّةٌ، قُلِبَتِ الواوُ أُلْفًا والهاءُ همزةٌ، وهو جسمٌ لطيفٌ سيَّالٌ، به حياةٌ كلٌّ نامٍ (يُرفَعُ الحدثُ).....

﴿باب المياه﴾

شروعٌ في بيان ما تحصلُ به الطهارة السَّابِقُ بيَّناها.
والبابُ لغةٌ: ما يُتوصَّلُ منه إلى غيره، واصطلاحاً: اسمٌ لجملةٍ مختصةٍ من العِلْمِ مشتملةٍ على فصولٍ ومسائلٍ غالباً.

[١٥٥٩] (قوله: جمع ماء) هو جمع كثرة، ويُجمع جمع قلة على أمواه، "بحر" (١).
[١٥٦٠] (قوله: ويُقصر) أشار بتغيير التعبير إلى قَلْتِه، ولذا قال في "النهر" (٢): ((وعن بعضهم قصره))، "ط" (٣).

[١٥٦١] (قوله: والهاء همزة) وقد تبقى على حالها، فيقال: ماءٌ بالهاء كما في "القاموس" (٤).
[١٥٦٢] (قوله: به حياة كلٌّ نامٍ) أي: زائِدٌ من حيوانٍ أو نباتٍ، ولا يَرُدُّ أنَّ الماء المِلْحَ

﴿باب المياه﴾

(قول "الشارح": والهاء همزة) على غير قياس، "سندي".
(قوله: ولا يَرُدُّ أنَّ الماء المِلْحَ ليس فيه حياة الخ) قال "السندي": ((فبالعذب حياةٌ ما في البحر، وبالمالح حياةٌ ما في البحر؛ إذ ما فيه من الحيوانات حياتها به، فلو فارَقَتْه أفضى إلى هلاكها، فَمَنْ قال: فبالعذب حياتها فقد قصرَ، وكذلك ما فيه من نامٍ غير حيوانٍ كما قيل في المرجان: إنه أشجارٌ في قعرِ البحر، ونماؤه به، فلا يقال: إنَّ كلَّ نامٍ يحيا بكلِّ ماء، بل كلُّ نوعٍ يحيا بنوعٍ يناسبُه على القدر المتوقَّعة عليه حياته، فإنَّ الرِّيادة على القدرِ المعتادِ تضرُّ بالحيوانِ وبعضِ النباتِ، وربما تغيِّثُه)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٦٩/١ بتصرف يسير.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ١٢/١.

(٣) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١٠٢/١.

(٤) "القاموس": مادة ((موة)).

مطلقاً (ماءٍ مطلقٍ) هو ما يتبادرُ عند الإطلاق (كماءٍ سماءٍ وأوديةٍ وعيونٍ.....

ليس فيه حياة؛ لأنَّ ذلك عارضٌ، والأصلُ فيه العنوبةُ كما في "حاشية أبي السُّعود"^(١)، أي: لأنَّ أصله من ماء السماء كما يأتي^(٢).

[١٥٦٣] (قوله: مطلقاً) أي: سواءً كان أكبرَ أو أصغرَ.

[١٥٦٤] (قوله: هو ما يتبادرُ عند الإطلاق) أي: ما يسبقُ إلى الفهم بمطلق قولنا: ماءً، ولم يُقَمْ به خبثٌ، ولا معنى يمنع جواز الصلاة، فخرج الماءُ المقيّدُ والماءُ المنتحسُ والماءُ المستعملُ، "بحر"^(٣).

وظاهره: أنَّ المنتحسَ والمستعملَ غيرُ مقيّدٍ مع أنَّه منه، لكنَّ عند العالمِ بالنجاسة والاستعمال، ولذا قيّدَ بعض العلماءُ التبادرَ بقوله: بالنسبة للعالمِ بحاله.

واعلم أنَّ الماءَ المطلقَ أخصُّ من مطلقِ ماءٍ لأخذِ الإطلاقِ فيه قيداً، ولذا صحَّ إخراجُ المقيّدِ به، وأمّا مطلقُ ماءٍ فمعناه: أيُّ ماءٍ كان، فيدخلُ فيه المقيّدُ المذكور، ولا يصحُّ إرادته هنا.

[١٥٦٥] (قوله: كماءٍ سماءٍ) الإضافةُ للتعريفِ بخلاف الماءِ المقيّدِ، فإنَّ القيدَ لازمٌ له لا يُطلقُ الماءُ عليه بدونه كماء الورد، "بحر"^(٤).

[١٥٦٦] (قوله: وأوديةٍ) جمعٌ وادٍ.

(قوله: الإضافةُ للتعريفِ) إضافةُ التقييدِ مغايرةٌ للإطلاق، فلا يكونُ الماءُ معها ماءً مطلقاً بل مقيّداً، وهي ما لا يتبادرُ معها اسمُ الماء، ولا يصحُّ إطلاقُ اسمِ الماءِ معها، ويصحُّ نفيُّه بخلاف إضافة التعريف، فيتبادرُ اسمُ الماءِ إليه عند الإطلاق، ويصحُّ إطلاقُهُ عليه ولا يصحُّ نفيُّه عنه. اهـ من "السُّندي".

(١) "فتح المعين": كتاب الطهارة - المياہ ٦١/١ نقلًا عن والده.

(٢) ص ٥٩٩ - "در".

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٦٩/١ بتصرف يسير.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٧٠/١.

وَأَبَارٍ وَبَحَارٍ وَثَلْجٍ مُذَابٍ) بحيث يتقاطر، وَبَرَدٍ وَجَمَدٍ وَنَدَى، هذا تقسيمٌ باعتبار ما يُشاهد، وإلا فالكلُّ من السماء لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ أَنْزَلًا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الحج-٦٣] الآية، والنكرة ولو مثبتة في مقام الامتنان تعم (وماء زمزم).....

[١٥٦٧] (قوله: وَأَبَارٍ) عمدُّ الهمزة وفتح الباء بعدها ألف، وبقصر الهمزة وإسكان الباء بعدها همزة ممدودة بألف، جمع بُرٍ، "شرح المنية"^(١).

[١٥٦٨] (قوله: بحيث يتقاطر) وعن "الثاني" الجواز مطلقاً، والأصح قولهما، "نهر"^(٢).

[١٥٦٩] (قوله: وَبَرَدٍ وَجَمَدٍ) أي: مُذَائِن أيضاً.

[١٥٧٠] (قوله: وَنَدَى) بالفتح والقصر، قال في "الإمداد"^(٣): ((هو الطَّل، وهو ماءً على الصحيح، وقيل: نَفَسٌ دَائِبٌ)) اهـ.

أقول: وكذا الزُّلال، قال "ابن حجر"^(٤): ((وهو ما يخرج من جوف صورة توجد في نحو الثلج كالحيون، وليست بحيون، فإن تحقق كان نجساً؛ لأنه قيء)) اهـ.

نعم لا يكون نجساً عندنا [١/١٣٥ق/ب] ما لم يعلم كونه حيواناً دموياً، أمّا رفع الحدث به فلا يصح وإن كان غير دموي.

[١٥٧١] (قوله: فالكلُّ) أي: كلُّ المياه المذكورة بالنظر إلى ما في نفس الأمر.

[١٥٧٢] (قوله: والنكرة) جوابٌ عما يقال: إن ﴿مَاءً﴾ في الآية نكرة في سياق الإثبات، فلا تعم.

وبيان الجواب: أنَّ النكرة في الإثبات^(٥) قد تعمُّ لقرينة لفظية كما إذا وصفت بصفة عامة مثل: ﴿لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ حَرٌّ﴾ [البقرة-٢٢١]، أو غير لفظية مثل: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ [التكوير-١٤]،

(١) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في بيان أحكام المياه ص ٨٨.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٢/أ.

(٣) "الإمداد": كتاب الطهارة ق ١٠/أ.

(٤) "تحفة المحتاج": كتاب الطهارة ٦٧/١.

(٥) من ((فلا تعم)) إلى ((الإثبات)) ساقط من "أ".

بلا كراهية، وعن "أحمد": يُكرهه (ومعاً قُصِدَ تَشْمِيسُهُ بلا كراهية) وكرهته عند "الشافعي" طيبة، وكرهه "أحمد" المسخن بالنجاسة (و) يُرْفَعُ (معاً يَنْعَقِدُ به ملح، لا معاً) حاصل بذوبان (ملح).....

ومثل: تمرٌ خيرٌ من جرادَةٍ، وهنا كذلك، فإنَّ السَّيَّاقَ لِلْإِمْتِنَانِ، وهو تعدادُ النِّعمِ من المنعم، فيفيدُ أنَّ المراد: أنزَلَ من السَّمَاءِ كُلِّ ماءٍ، فسلكه ينابيع، لا بعضُ الماءِ حتى يفيدَ أنَّ بعضَ ما في الأرض ليس من السَّمَاءِ؛ لأنَّ كمالَ الإمتنانِ في العموم؛ ويستدلُّ بالآية أيضاً على طهارته؛ إذ لا مَنَّةٌ بالنَّجَسِ.

[١٥٧٣] (قوله: بلا كراهية) أشار بذلك إلى فائدة التصريح به مع دخوله في قوله: ((وآبارٍ))، وسيدكر "الشارح" في آخر كتاب الحج^(١): ((أنه يكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال)) اهـ.

١٢٠/١

فاستفيد منه أنَّ نفى الكراهية خاصٌّ في رفع الحدث بخلاف الخبث.

[١٥٧٤] (قوله: قُصِدَ تَشْمِيسُهُ) قيد اتفاقاً؛ لأنَّ المصرَّح به في كتب الشافعية: أنه لو تشمس بنفسه كذلك.

[١٥٧٥] (قوله: وكرهته إلخ) أقول: المصرَّح به في شرحي "ابن حجر"^(٢) و"الرملي"^(٣) على "المنهاج": ((أنها شرعيةٌ تنزيهيةٌ لا طيبةٌ))، ثمَّ قال "ابن حجر": ((واستعماله يُخَشِّي منه البرصُ كما صحَّ عن "عمر" رضي الله عنه)^(٤)، واعتمده بعضُ محقِّقي الأطباء لقبض زهومته على مسامِّ البدن،

(قول "المصنّف": ومعاً قُصِدَ تَشْمِيسُهُ بلا كراهية) قال "شرفُ الدِّينِ المقرئ" على ما نقله "السندي" عنه: ((انتهت مسألة الماءِ المشمسِ إلى خمسة آلاف ألفٍ ووجهٌ ومائة ألفٍ وأربعةٍ وثمانين ألفٍ ووجهٌ))، وقد بيَّنها "السندي" فانظره.

(١) المقولة [١١٠٨٢] قوله: ((ويكره الاستنجاء بماء زمزم)).

(٢) "تحفة المحتاج": كتاب الطهارة ٧٥/١.

(٣) "نهاية المحتاج": كتاب الطهارة ٦٩/١.

(٤) أخرجه الدارقطني (٣٩/١) كتاب الطهارة - باب الماء الساخن، والبيهقي (٦/١) كتاب الطهارة - باب كراهة =

فتحبسُ الدمُ))، وذكر^(١) شروط كراهته عندهم، وهي: أن يكون بقطرٍ حارٍ وقت الحرِّ، في إناءٍ منطبعٍ غير نقدٍ، وأن يُستعملَ وهو حارٌّ.

أقولُ: وقدّمنا^(٢) في مندوبات الوضوء عن "الإمداد": ((أنَّ منها: أن لا يكون بماءٍ مشمسٍ))، وبه صرَّحَ في "الحلبة"^(٣) مستدلاً بما صحَّ عن "عمر" من النهي عنه، ولذا صرَّحَ في "الفتح"^(٤) بكراهته، ومثله في "البحر"^(٥)، وقال في "معراج الدَّراية": ((وفي "القنية"^(٦)): وتكرهُ الطهارةُ بالمشمس لقوله ﷺ لـ "عائشة" رضي الله عنها حين سخَّنت الماء بالشمس: «لا تفعلِي يا حميراء»، فإنه يُورثُ البرصَ))^(٧)، وعن "عمر" مثله، وفي روايةٍ لا يكرهه، وبه قال "مالك" و"أحمد"، [١/١٣٦ق/١] وعند "الشافعي": يكرهه إن قصِدَ تشميسه، وفي "الغاية": وكَرِهَ بالمشمس

= التطهير بالماء المشمس، من طريق إسماعيل بن عياش، حدثني صفوان بن عمرو عن حسان بن أزهر أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: لا تغسلوا بالماء المشمس فإنه يُورثُ البرص. قال ابن حجر في "التلخيص" (٢٣/١): وإسماعيل صدوق فيما روى عن الشاميين، ومع ذلك فلم ينفرد بل تابعه عليه أبو المغيرة عن صفوان، أخرجه ابن حبان في النقائت في ترجمة حسان. اهـ.

(١) أي "ابن حجر" في "تحفة المحتاج": كتاب الطهارة ٧٤/١.

(٢) المقولة [١٠٠٤] قوله: ((إلى نيف وستين)).

(٣) "الحلبة": كتاب الطهارة - مندوبات الوضوء ١/٧٥ق/ب.

(٤) "الفتح": كتاب الطهارات ٣٢/١.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٣٠/١ نقلاً عن "الفتح".

(٦) "القنية": كتاب الطهارة ٢/ب.

(٧) قال البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٢٣٥/١): وأمَّا ما روي عن عائشة عن النبي ﷺ من قوله في ذلك: ((يا حميراء لا تفعلِي فإنه يُورثُ البرص)). فلا يثبت ألبتة. اهـ، ونقله ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢١/١) ثم قال: ((قال العقيلي: لا يصحُّ فيه حديثٌ مسندٌ وإنما هو شيءٌ روي من قول عمر اهـ. والأحاديث المرفوعة في النهي عن الماء المشمس أوردها وتكلم عليها الزيلعي في "نصب الراية" (١٠٢/١) بما يفيد بطلانها، وأوردها ابن الجوزي في "الموضوعات" (٨٠٠-٧٨/٢)، والسيوطي في "الآلئ المصنوعة" (٦٥/٢)، والثابت في ذلك إنما هو قول عمر وقد مرَّ تحريجه في الصفحة السابقة.

لبقاء الأول على طبيعته الأصلية، وانقلاب الثاني إلى طبيعته الملحية (و) لا (بعضير نبات) أي: مُعتَصِر من شجرٍ.....

في قُطْرٍ حَارٍّ في أوَانٍ منطبعة، واعتبار القصد ضعيف، وعدمه غير مؤثِّر). اهـ ما في "المعراج".
فقد علمت أنَّ المعتمد الكراهة عندنا لصحة الأثر، وأنَّ عدمها رواية، والظاهر أنَّها تنزيهية عندنا أيضاً بدليل عدلِّه في اللدنيات، فلا فرق حيثلذ بين مذهبنا ومذهب "الشافعي"، فاعتنم هذا التحريك.
[١٥٧٦] (قوله: لبقاء الأول الخ) هذا الفرق أبداه صاحب "الدرر"^(١) بعدما نقل الأولى عن "عيون المذاهب" والثانية عن "الخلاصة"^(٢)، واعترضه محشيُّه العلامة "نوح أفندي": ((بأنَّ عبارة "الخلاصة": ولو توضع بماء الملح لا يجوز، قال في "البرازية"^(٣): لأنَّه على خلاف طبع الماء؛ لأنَّه يجمد صيفاً، وينوب شتاءً، وقال "الزيلعي"^(٤): ولا يجوز بماء الملح، وهو ما يجمد في الصيف، وينوب في الشتاء عكس الماء، وأقره صاحب "البحر"^(٥) والعلامة "المقدسي"، ومقتضاه أنَّه لا يجوز بماء الملح مطلقاً، أي: سواء انعقد ملحاً ثم ذاب أو لا، وهو الصواب عندني)). اهـ ملخصاً.
[١٥٧٧] (قوله: أي: مُعتَصِرٍ إشارة إلى أنَّ ((عصير)) اسم مفعول.

[١٥٧٨] (قوله: من شجرٍ) ينبغي أن يُعمَّم بما له ساق أو لا يشمل الرئيس^(٦) وأوراق

(قوله: فقد علمت أنَّ المعتمد الكراهة عندنا) لكنَّ ظاهر تعبير "المنح" على ما نقله "السندي" عنها بقوله: ((وقيل: يكره)) يفيد ضعف رواية الكراهة واعتماد رواية عدمها، وذكر: ((أنَّ "ابن الملقن" قال بعد كلام طويل: فتلخص أنَّ الوارد في النهي عن استعمال الماء المشمس من جميع طرقه باطل لا يصح ولا يحلُّ لأحد الاحتجاج به)).

(١) "الدرر": كتاب الطهارة - فرض الغسل ٢١/١.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الأول في المياه ق ٤/١.

(٣) "البرازية": كتاب الطهارة - فصل في المستعمل والمقيد والمطلق ١٠/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الطهارة ١٩/١.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٧١/١.

(٦) الرئيس: نبت ينفع الحصة والجذري والطاعون، وغصارته تجذُّ النظر كحلاً. اهـ "القاموس" مادة (ربرس)).

أو ثمر؛ لأنه مقيّد بخلاف ما يقطر من الكرم) أو الفواكه (بنفسه) فإنه يرفع الحدث، وقيل: لا،.....

الهندي^(١) وغير ذلك كما في "البرجندي"، "إسماعيل"^(٢).

[١٥٧٩] (قوله: أو ثمر) بمثلثة، "نهر"^(٣). كالعنب.

مطلب في حديث: «لا تسموا العنب الكرم»

[١٥٨٠] (قوله: من الكرم) أخرج السيوطي: «لا تسموا العنب الكرم»^(٤)، زاد في رواية:

«الكرم قلب المؤمن»^(٥)، وذلك لأن هذه اللفظة تدل على كثرة الخير والمنافع في المسمى بها، وقلب المؤمن هو المستحق لذلك، وهل المراد النهي عن تخصيص شجر العنب بهذا اللفظ، وأن قلب المؤمن أولى به منه، فلا يمنع من تسميته بالكرم، أو المراد أن تسميته بها مع اتخاذ الخمر المحرم منه وصف بالكرم والخير لأصل هذا الشراب الحبيب المحرم، وذلك ذريعة إلى مدح المحرم وتهيج النفوس إليه ؟ محتمل. اهـ "مناوي"^(٦).

وجزم في "القاموس"^(٧) بالاحتمال الأول، وفي "شرح الشريعة"^(٨) بالثاني.

(١) الهندي والهندي والهندياء: بقلة معتدلة نافعة للمعدة والكبد والطحال أكلاً، ولتسعة العقب ضيماً

بأصولها اهـ "القاموس" مادة ((هندب)).

(٢) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/٢٧/ب.

(٣) "النهر": كتاب الطهارة ١/٢٢/أ.

(٤) "الجامع الصغير" ٧٣٧/٢ برقم ٩٨٠.

(٥) أخرجه البخاري (٦١٨٢) كتاب الأدب - باب لا تسموا الدهر، ومسلم (٢٢٤٧) (٨) كتاب الأنفاظ من الأدب

وغیرها. وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٩٣٧) ومن طريقه أحمد ٢/٢٧٢، والبقوي في "شرح السنة" (٣٣٨٨)،

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٤٨١)، وابن حبان (٥٨٣١) كتاب الحظر والإباحة - باب الأسماء والكنى

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٦) "فيض القدير" ٤٠٣/٦.

(٧) "القاموس": مادة ((كرم)).

(٨) "شرح شريعة الإسلام": فصل في سنن الكلام وآدابه ص ٣٤٢-٣٤٣.

وهو الأظهر كما في "الشرنبلالية"^(١) عن "البرهان"، واعتَمَدَهُ "القَهْستاني"^(٢) فقال: ((والاعتصارُ يعُمُّ الحقيقيَّ والحكميَّ. كماء الكرم، وكذا ماء الدَّابُوغَةِ والبَطِيخِ بلا استخراج، وكذا نَبِيذُ التَّمْرِ)) (و).....

[١٥٨١] (قوله: وهو الأظهر) وهو المصرَّحُ به في [١/١٣٦ق/ب] كثير من الكتب، واقتصرَ عليه في "الخانية"^(٣) و"المحيط"، وصدَّرَ به في "الكافي"^(٤)، وذكرَ الجوازَ بـ ((قيل))، وفي "الحلبة"^(٥): ((أَنَّ الأوجُهَ لكمالِ الامتِراجِ))، "بحر"^(٦) و"نهر"^(٧). وقال "الرَّمْلِيُّ" في "حاشية المنح": ((وَمَنْ رَاجَعَ كِتَابَ الْمَذْهَبِ وَجَدَ أَكْثَرَهَا عَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ، فَيَكُونُ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ، فَمَا فِي هَذَا مِنَ مَرْجُوحٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ)) اهـ.

[١٥٨٢] (قوله: والاعتصارُ إلى آخره) فالمرادُ به الخروجُ، "ط"^(٨).

[١٥٨٣] (قوله: وكذا ماء الدَّابُوغَةِ إلخ) أي: كماء الكرم في الخلاف، وفي أَنَّ الأظهرَ عدمُ جوازِ رفعِ الحدثِ بها، ولم أجدَ فيما عندي من كتب اللغة لفظَ الدَّابُوغَةِ، فليراجع، "ح"^(٩).
ونقلَ بعضُ المحشِّينَ عن كتب الطبِّ أَنَّ البَطِيخَ الأخضرَ يقالُ له: الحَبْحَبُ والدَّابُوغَةُ والدَّابُوغَةُ، قال: وعلى هذا يتعيَّنُ حملُ البَطِيخِ في كلامِ "الشارح" على الأصغرِ المسمَّى بالخَرْبِزِ.
[١٥٨٤] (قوله: وكذا نَبِيذُ التَّمْرِ) أي: في أَنَّ الأظهرَ فيه عدمُ الجوازِ أيضاً، وفصلُهُ عمَّا قبله لأنَّهُ ليسَ منه، بل من قسمِ المغلوبِ الذي زالَ اسمُهُ كما يذكُرُهُ قريباً^(١٠).

(١) "الشرنبلالية": كتاب الطهارة - فرض الغسل ٢٣/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "جامع الرموز": كتاب الطهارة ٣٢/١.

(٣) "الخانية": كتاب الطهارة - فصل فيما لا يجوز به التوضؤ ١٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "كافي النسفي": كتاب الطهارة - باب المياه ١/١٧ق/ب.

(٥) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل المياه ١/١٧٧ق/أ بتصرف.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ٧٢/١ بتصرف.

(٧) "النهر": كتاب الطهارة ١٢ق/أ.

(٨) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١٠٣/١.

(٩) "ح": كتاب الطهارة - باب المياه ١٣ق/أ.

(١٠) ٦٠٧- وما بعدها "در".

لا بماءٍ (مغلوب بـ) شيءٍ (طاهرٍ) الغلبةُ إمّا بكمالِ الامتزاجِ بتشربِ نباتٍ أو بطبخٍ بما لا يُقصدُ به التنظيفُ.....

[١٥٨٥] (قوله: ولا بماءٍ مغلوبٍ) التقييدُ بالمغلوبِ بناءً على الغالب، وإلاّ فقد يَمْنَعُ التساوي في بعض الصُّور كما يأتي^(١).

[١٥٨٦] (قوله: الغلبةُ إلخ) أعلمُ أنّ العلماء اتفقوا على جواز رفع الحدث بالماء المطلق، وعلى عدمه بالماء المقيد، ثمّ الماء إذا اختلطَ به طاهرٌ لا يُخرِجُه عن صفة الإطلاق ما لم يغلب عليه. وبيانُ الغلبة اختلفتُ فيه عباراتُ فقهاءنا، وقد اقتحَمَ الإمامُ فخر الدّين "الزيلعي"^(٢) التوفيقَ بينها بضابطٍ مفيدٍ أقرّه عليه مَنْ بعده من المحقّقين كـ "ابن الهمام"^(٣) و "ابن أمير حاج"^(٤) وصاحب "الدرر"^(٥) و "البحر"^(٦) و "النهر"^(٧) و "المصنّف" و "الشارح" وغيرهم، وهو ما ذكره "الشارح" بأوجزِ عبارةٍ وألطفِ إشارةٍ.

[١٥٨٧] (قوله: بتشربِ نباتٍ إلخ) بدلٌ من قوله: ((بكمالِ الامتزاج))، أو متعلّقٌ بمحذوفٍ حالاً منه، وهذا يشملُ ما حَرَجَ بعلاجٍ أو لا كما مرّ^(٨).

[١٥٨٨] (قوله: بما لا يُقصدُ به التنظيفُ) كالمرقٍ وماءٍ الباقلاً، أي: الفول، فإنّه يصيرُ مقيداً

(قوله: التقييدُ بالمغلوبِ بناءً على الغالب، وإلاّ فقد يَمْنَعُ إلخ) فيه أنّ المراد بالغلبة في قوله: ((مغلوب)) الغلبةُ الشرعيّةُ المذكورة على الوجه الذي ذكره الشارح، وهي شاملةٌ للتساوي، وليس المرادُ الغلبة باعتبار الأجزاء حتّى يردّ أنّه قد يَمْنَعُ التساوي، تأمّل.

(١) ص ٦٠٨ - "در".

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ٢٠١/٢.

(٣) "الفتح": كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٦٥١/١.

(٤) في "الحلية": كتاب الطهارة - فصل المياه ١٧٩ ق/ب.

(٥) "الدرر": كتاب الطهارة - فرض الغسل ٢٣/١.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ٧٢/١ - ٧٣.

(٧) "النهر": كتاب الطهارة ١٢ ق/ب.

(٨) ص ٦٠٣ - "در".

وإمّا بغلبة المخالط، فلو جامداً فبتحانة.....

سواءً تغيّر شيء من أوصافه أو لا، وسواءً بقيت فيه رقة الماء أو لا في المختار كما في "البحر"^(١).

واحتزّز عمّا إذا طُبِّح فيه ما يُقصدُ به المبالغة في النّظافة كالأشنان [١/١٣٧ ق] ونحوه، فإنّه

لا يضرُّ ما لم يغلب عليه، فيصير كالسّويق المخلوط لزوال اسم الماء عنه كما في "الهداية"^(٢). ١٢١/١

[١٥٨٩] (قوله: وإمّا بغلبة إلخ) مقابل قوله: ((إمّا بكمال الامتزاج)).

[١٥٩٠] (قوله: فبتحانة) أي: فالغلبة بتحانة الماء، أي: بانتفاء رقبته وجريانه على الأعضاء،

"زيلي" (٣).

وأفاد في "الفتح"^(٤): ((أنّ المناسب أن لا يُذكرَ هذا القسم؛ لأنّ الكلام في الماء، وهذا قد

زالَ عنه اسمُ الماء كما أشار إليه كلام "الهداية" السابق)).

(قوله: وأفاد في "الفتح" أنّ المناسب أن لا يُذكرَ هذا القسم إلخ) عبارته: ((الثاني: غلبة المخالط،

فإن كان جامداً فبانتفاء رقة الماء وجريانه على الأعضاء، وإن كان مائعا إلخ))، ثم قال: ((ووجه أن

يُخرَج من الأقسام ما خالط جامداً فسلَب رقبته وجريانه؛ لأنّ هذا ليس بماءٍ مقيّدٍ والكلام فيه، بل ليس

بماء أصلاً كما يشير إليه قول "المصنّف" فيما يأتي قريباً في المختلط بالأشنان، إلّا أن يغلب عليه فيصير

كالسّويق لزوال اسم الماء عنه)) اهـ.

لكن فيه أنه إذا لم يذكر هذا القسم لا يُعلم لماذا تكون الغلبة للماء إذا خالطه جامداً والمحال مُحجّج

وداع للبيان، فينبّه: ((بأنّه ما دام الماء على رقبته وسيلانه تكون الغلبة للماء، وإن لم يكن كذلك لا

تكون الغلبة له وإن خرجَ عن كونه ماءً مقيّداً في هذه الصّورة))، فيكون ذكر مسألة الثحانة غير

مقصود؛ لأنّها ليس مما الكلام فيه، بل القصد بيان صورة غلبة الماء، تدبر.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٧٢/١.

(٢) "الهداية": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ١/١٨٠.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ٢٠/١ بتصرف.

(٤) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ١/٦٥.

ما لم يَزَلِ الاسمُ كنبِيذٍ تمرٍّ، ولو مائعاً فلو مُبايناً لأوصافه فبتغييرِ أكثرِها، أو موافقاً
كلِّينِ.....

[١٥٩١] (قوله: ما لم يَزَلِ الاسمُ) أي: فإذا زال^(١) الاسمُ لا يُعْتَبَرُ في منع التطهُّر به الشَّخانةُ، بل يَضُرُّ وإن بقيَ على رِقَّتِهِ وسيلانِهِ، وهذا زاده في "البحر"^(٢) على ما ذكره "الزيلعي"^(٣).
أقول: لكن يَرُدُّ عليه ما قدَّمناه^(٤) عن "الفتح"، تأمل.

[١٥٩٢] (قوله: كنبِيذٍ تمرٍّ) ومثله الزَّعفرانُ إذا خالطَ الماءَ، وصار بحيث يُصْنَعُ به، فليس بماءٍ مطبقٍ من غيرِ نظرٍ إلى الشَّخانةِ، وكذا إذا طُرِحَ فيه زاجٌ^(٥) أو عَفْصٌ^(٦)، وصار يُنْقَشُ به لزوالِ اسمِ الماءِ عنه، أفاده في "البحر"^(٧)، وسيبَّه عليه "الشارح"^(٨).

[١٥٩٣] (قوله: ولو مائعاً) عطفٌ على قوله: ((فلو جامداً))، ثم المائِعُ إمَّا مبينٌ لجميعِ الأوصافِ - أعني الطَّعمَ واللَّونَ والريحَ كالخلِّ سلُو موافقٌ في بعضِ مبينٍ في بعضٍ، أو مماثلٌ في الجميعِ، وذكر تفصيله وأحكامه.

[١٥٩٤] (قوله: فبتغييرِ أكثرِها) أي: فالعلبةُ بتغييرِ أكثرِها، وهو وصفان، فلا يضرُّ ظهورُ وصفٍ واحدٍ في الماءِ من أوصافِ الخلِّ مثلاً.

[١٥٩٥] (قوله: كلِّينِ) فإنَّه موافقٌ للماءِ في عدمِ الرائحةِ مبينٌ له في الطَّعمَ واللَّونَ، وكما

(١) من ((عنه اسم الماء)) إلى ((إذا زال)) ساقط من "الأصل".

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٧٣/١.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الطهارة ٢٠/١.

(٤) في المقالة السابقة.

(٥) الزَّاج: من الأدوية، وهو من أخلاط الحبر، فارسي معرب، ويقال له: الشَّبُّ اليماني. اهـ "اللسان" مادة ((زوج)).

(٦) العَفْصُ: معروف، وهو الذي يتخذ منه الحبر، مؤنَّذ وليس من كلام أهل البادية، وليس من نبات أرض العرب. اهـ

"اللسان" مادة ((عفص)).

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ٧٤/١.

(٨) ص ٦٢٣ - "در".

فبأحديها، أو مائثلاً كمستعملٍ فبالأجزاء، فإن المطلق أكثر من النصف جاز التطهير بالكل، وإلا لا، وهذا يعم الملقى والملاقي، ففي الفسّاقى يجوز التوضي ما لم يعلم تساوي المستعمل.....

البطيخ - أي: بعض أنواعه - فإنه موافق له في عدم اللون والرائحة مباين له في الطعم. هذا، وفي "حاشية الرملي" على "البحر": ((أنّ المشاهد في اللبن مخالفته للماء في الرائحة)). [١٥٩٦] (قوله: فأحديها) أي: فعليته بتغير أحد الأوصاف المذكورة كالطعم أو اللون في اللبن، وكالطعم فقط في البطيخ، فافهم. [١٥٩٧] (قوله: كمستعملٍ) أي: على القول بطهارته، وكالماء الذي يؤخذ بالتقطير من لسان الثور^(١) وماء الورد المنقطع الرائحة، "بحر"^(٢).

[١٥٩٨] (قوله: وإلا لا) أي: وإن لم يكن المطلق أكثر - بأن كان أقل أو مساوياً - لا يجوز. [١٥٩٩] (قوله: وهذا) أي: ما ذكر من اعتبار الأجزاء في المستعمل يعم الملقى بالبناء للمفعول - أي: ما كان مستعملًا من خارج، ثم أخذ وألقي في الماء المطلق، وخلط به - والملاقي، أي: والذي لاقي [١/١٣٧ق/ب] العضو من الماء المطلق القليل، بأن انغمس فيه محدث، أو أدخل يده فيه.

مطلب في مسألة الوضوء من الفسّاقى

[١٦٠٠] (قوله: ففي الفسّاقى) أي: الحياض الصغار، يجوز التوضي منها مع عدم جريانها، وهو تفرع على ما ذكره من التعميم، ومن جملة الفسّاقى مغطس الحماّم وبرك المساجد ونحوها مما لم يكن جارياً، ولم يبلغ عشرين في عشر، فعلى هذا القول يجوز فيها الاغتسال والوضوء ما لم يعلم أنّ الماء الذي لاقي أعضاء المتطهرين ساوى المطلق، أو غلب عليه.

(١) لسان الثور: نبات مفروح جداً، ملين يخرج الميرة الصفراء، نافع للخفقان. اهـ "القاموس" مادة ((اللسان)).

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٧٣/١.

على ما حَقَّقَهُ في "البحر" و"النهر"^(١) و"المنح"^(٢).

قلت: لكنَّ "الشربلالي" في شرحه لـ "الوهبانية".....

[١٦٠١] (قوله: على ما حَقَّقَهُ في "البحر"^(٣) إلخ) حيث استدللَّ على ذلك بإطلاقهم المفيد للعموم كما مرَّ^(٤)، وبقول "البدائع"^(٥): ((الماء القليلُ إنما يُخْرَجُ عن كونه مطهراً باختلاط غير المطهَّر به إذا كان غيرَ المطهَّر غالباً كماء الورد واللبن، لا مغلوباً، وما هنا الماء المستعمل ما يلاقي البدن، ولا شكَّ أنَّه أقلُّ من غير المستعمل، فكيف يُخْرَجُ به من أن يكون مطهراً؟!)) اهـ. ونحوه في "الحلبة" لـ "ابن أمير حاج"^(٦).

وفي "فتاوى الشيخ" سراج الدِّين "قارئ الهداية"^(٧) التي جَمَعَهَا تلميذه المحقِّق "ابن الهمام": ((سُئِلَ عن فسْقَةِ صغيرة يتوضَّأُ فيها الناس، وينزلُ فيها الماء المستعمل، وفي كل يوم ينزلُ فيها ماءً جديداً، هل يجوزُ الوضوء فيها؟ أجاب: إذا لم يقعْ فيها غيرُ الماء المذكور لا يضرُّ)) اهـ. يعني: وأماً إذا وقعتْ فيها نجاسة تنجَّست لصغرِها، وقد استدللَّ في "البحر"^(٨) بعبارةٍ أُخِرَ لا تدلُّ له كما يظهرُ للمتأمل؛ لأنَّها في الملقَى، والنزاع في الملاقي كما أوضحناه فيما علَّقناه عليه^(٩)، فلذا اقتصرنا على ما ذكرنا.

(١) "النهر": كتاب الطهارة ١٢/ب.

(٢) لم نعر على هذه المسألة في "المنح".

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٧٤/١ وما بعدها.

(٤) ص ٦٠٨ - "در".

(٥) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في الطهارة الحقيقية ٦٧/١.

(٦) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في المياه ١/١٧٧ ب - ١/١٧٨ أ.

(٧) "فتاوى قارئ الهداية": ٥١/ب، لأبي حفص عمر بن علي بن فارس، سراج الدين المعروف بقارئ الهداية الكتاني (ت ٨٢٩هـ). ("الضوء اللامع" ١٠٩/٦، "الأعلام" ٥٧/٥، "فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ٢/٢٦٦). وهو صاحب "كشف الظنون" ١٢٢٧/٢ فنسب فتاوى قارئ الهداية إلى عمر بن إسحاق، سراج الدين الغزنوي الهندي (ت ٧٧٣هـ).

(٨) "البحر": كتاب الطهارة ٧٤/١ - ٧٥.

(٩) "حاشية حجة الخالق على البحر الرائق": كتاب الطهارة ٧٥/١.

فَرَّقَ بينهما، فراجعهُ متأملاً.....

[١٦٠٢] (قوله: فَرَّقَ بينهما) أي: بين الملقَى والملاقِي، حيث قال: ((وما ذَكَرَ من أنَّ الاستعمال بالجزء الذي يلاقي جسده دون باقي الماء، فيصيرُ ذلك الجزء مستهلكاً في كثيرٍ فهو مردودٌ لسريانِ الاستعمال في الجميع حكماً، وليس كالعالم بصبِّ القليل من الماء فيه)) اهـ. وحاصله الردُّ على ما مرَّ^(١) عن "البدائع" بأنَّ المحدث إذا انغمَسَ، أو أدخلَ يده في الماء صار مستعملاً لجميع الماء حكماً وإن كان المستعملُ حقيقةً هو الملاقِي للعضو فقط، بخلاف ما لو أُلْقِيَ فيه المستعملُ القليل، فإنه لا يُحكَّم على الجميع بالاستعمال؛ لأنَّ المحدث لم [١/١٣٨ ق] يستعمل شيئاً منه حتى يُدعى ذلك، وإنما المستعملُ حقيقةً وحكماً هو ذلك الملقَى فقط. وملخصه: أنَّ الملقَى لا يصيرُ به الماء مستعملاً إلا بالغلبة بخلاف الملاقِي، فإنَّ الماء يصيرُ مستعملاً كله بمجرد ملاقة العضو له.

و ردَّ ذلك في "البحر"^(٢): ((بأنه لا معنى للفرق المذكور؛ لأنَّ الشُّيوع والاختلاط في الصُّورتين سواء، بل لقائل أن يقول: إلقاء الغُسلَة من خارج أقوى تأثيراً من غيره لتعيين المستعمل فيه)) اهـ. ولذلك أمرَ "الشارح" بالتأمُّل.

واعلم أنَّ هذه المسألة مما تحيَّرت فيها أفهامُ العلماء الأعلام، ووقع فيها بينهم النزاعُ، وشاع وذاع، وألَّفَ فيها العلامةُ "قاسم" رسالةً سمَّاها "رفع الاشتباه عن مسألة المياه"^(٣)، حقَّق فيها عدم الفرق بين الملقَى والملاقِي، أي: فلا يصيرُ الماء مستعملاً بمجرد الملاقاة، بل تُعتبرُ الغلبة في الملاقِي كما تُعتبرُ في الملقَى، ووافقه بعض أهل عصره، وتعقبه غيرُهم، منهم تلميذه العلامة "عبد البر بن الشُّحنة"، فردَّ عليه برسالةً سمَّاها "زهر الرُّوض في مسألة الحوض"^(٤)، وقال: ((لا تغترَّ بما ذكره

١٢٢/١

(١) المقولة [١٦٠١] قوله: ((على ما حققه في "البحر" إلخ)).

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ١/٧٧.

(٣) "كشف الظنون" ٩٠٩/١ وفيه: "رفع الاشتباه عن مسيل المياه". وانظر "الضوء اللامع" ١٨٧/٦، و"هدية العارفين" ٨٣٠/١.

(٤) انظر "كشف الظنون" ٩٦٠/٢، و"هدية العارفين" ٩٩٨/١.

شيخنا العلامة "قاسم" (١)، و ردّ عليه أيضاً في "شرحه" على "الوهبانية" (٢)، واستدلّ بما في "الخانية" (٣) وغيرها: ((لو أدخلَ يده أو رجله في الإناء للتبرّد يصيرُ الماءُ مستعملًا لانعدامِ الضرورة))، وبما في "الأسرار" للإمام "أبي زيد الدبوسي"، حيث ذكرَ ما مرَّ (٤) عن "البدائع"، ثمّ قال: ((إلا أنّ "محمدًا" يقول: لمّا اغتسلَ في الماء القليل صار الكلُّ مستعملًا حكماً)) اهـ.

ومن هنا نشأ الفرقُ السابق، وبه أفتى العلامة "ابن الشُّلبي"، وانتصرَ في "البحر" (٥) للعلامة "قاسم"، وألّف رسالةً سمّاها "الخير الباقي في الوضوء من الفساق" (٦)، وأجاب عمّا استدلّ به "ابن الشُّحنة": ((بأنّه مبنيٌّ على القول الضعيف بنجاسة الماء المستعمل، ومعلوم أنّ النجاسة - ولو قليلة - تُعيّد الماء القليل))، وأقرّه العلامة "الباقاني" (٧)، والشيخ "إسماعيل" النابلسي (٨)، وولّده سيّد "عبد الغني" (٩)، وكذا في "النهر" (١٠) و"المنح" (١١)، وعلمت أيضاً موافقته للمحقّق "ابن أمير حاج" و"قارئ الهداية"، وإليه يميلُ كلام العلامة "نوح أفندي".

ثمّ رأيتُ "الشارح" في "الخزائن" (١٢) مالاً إلى ترجيحه، وقال: ((إنّه الذي حرّره صاحب

(١) تفصيل عقد الفرائد: فصل من كتاب الطهارة ق ١/١١ - ب.

(٢) "الخانية": كتاب الطهارة - فصل في الماء المستعمل ١٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) المقولة [١٦٠١] قوله: ((على ما حققه في "البحر" إلخ)).

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٧٥/١ - ٧٦.

(٥) اسم الرسالة: "الخير الباقي في جواز الوضوء من الفساق" انظر "رسائل ابن نجم" ص ٩.

(٦) محمود بن بركات بن محمد، نور الدين الدمشقيّ الباقاني الحنفيّ (ت ١٠٣٠ هـ). ("خلاصة الأثر" ٣١٧/٤،

"الأعلام" ١٦٦/٧).

(٧) "الإحكام": كتاب الطهارة ق ١/١٢٦ أ.

(٨) "نهاية المراد": الطهارة من الحديث، ص ٢٤٠ وما بعدها.

(٩) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٢/ب.

(١٠) "المنح": كتاب الطهارة - باب المياه ق ١/١٣ أ.

(١١) "الخزائن": كتاب الطهارة - باب المياه ق ٣٤/ب.

(ويجوز) رفع الحدث (بما ذكر وإن مات فيه) أي: الماء ولو قليلاً (غير دموي).....

"البحر"^(١) بعد اطلاعه على كتب المذهب [١/١٣٨ق/ب] ونقله عباراتها المضطربة ظاهراً، وعلى ما ألف في هذا الخصوص من الرسائل، وأقام على هذه الدعوى الصادقة البيّنة العادلة، وقد حرّرت في ذلك رسالة^(٢) حافلة كافلة بذلك متضمنة لتحقيق ما هنالك، وبلغني أن شيخنا الشيخ "شرف الدين الغزي" محشّي "الأشباه"^(٣) مال إلى ذلك كذلك)). اهـ ملخصاً.

قلت: وفي ذلك توسعة عظيمة، ولا سيما في زمن انقطاع المياه عن حياض المساجد وغيرها في بلادنا، ولكن الاحتياط لا ينجي، فينبغي لمن ابتلي بذلك أن لا يغسل أعضائه في ذلك الحوض الصغير، بل يغترف منه، ويغسل خارجة وإن وقعت الغسالة فيه ليكون^(٤) من الملقى لا من الملقى الذي فيه النزاع، فإن هذا المقام فيه للمقال مجال، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

[١٦٠٣] (قوله: ويجوز) أي: يصح وإن لم يحل في نحو الماء المغصوب، وهو أولى هنا من إرادة الحل وإن كان الغالب إرادة الأول في العقود والثاني في الأفعال، فافهم.

[١٦٠٤] (قوله: بما ذكر) أي: من أقسام الماء المطلق.

[١٦٠٥] (قوله: غير دموي) المراد ما لا دم له سائل لما في "الفهستاني"^(٥): ((أنّ المعتبر عدم

(قوله: أي: يصح وإن لم يحل) إذا قيل: إنّ الجواز هنا بمعنى الحلّ يكون كلام "المصنّف" موافقاً للقاعدة المذكورة وأنّ فائدة لإفادته الصحة والسووغ الشرعي، ولا يردّ الوضوء بالماء المغصوب لعدم ذكره في كلامه، تأمل.

(١) انظر "البحر": كتاب الطهارة ١/٧٧.

(٢) لم نهتد إلى معرفة هذه الرسالة.

(٣) شرف الدين بن عبد القادر بن بركات المعروف بابن حبيب الغزي الحنفي (كان حياً سنة ١٠٥٥هـ، وقيل: ١٠٣٤).

(٤) "خلاصة الأثر" ٢/٢٢٣، "هدية العارفين" ١/٥٩٩، "الأعلام" ٣/١٦١. واسم حاشيته "تنوير البصائر"، وسيأتي

التعريف بها ص ٦٧١.

(٥) ((فيه ليكون)) ساقطة من "٣".

(٥) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - بيان الماء الجائز للوضوء ٣١/١ باختصار نقلاً عن حاشية "الهداية" وغيرها.

كَزُنْبُورٍ وَعَقْرَبٍ وَبَقٍ، أَي: بَعُوضٍ، وَقِيلَ: بَقُّ الخَشَبِ، وَفِي "المَجْتَبَى": ((الأَصْحَحُ فِي عَلَقِي مَصَّ الدَّمِ أَنَّهُ يُفْسِدُ، وَمِنْهُ يُعْلَمُ حَكْمُ بَقِيٍّ وَقُرَادٍ.....

السَّيْلَانِ لَا عَدَمَ أَصْلِهِ، حَتَّى لَوْ وُجِدَ حَيَوَانٌ لَهُ دَمٌ جَامِدٌ لَا يَنْجَسُ)) اهـ.

أَقُولُ: وَكَذَا دَمُ الْقَمَلَةِ وَالْبُرْعُوثِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ سَائِلٍ، وَخَرَجَ الدِّمَوِيُّ سُوءًا كَانَ دَمُهُ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ مَكْتَسَبًا بِالْمَصِّ كَالْعَلَقِ، فَإِنَّهُ يُفْسِدُ الْمَاءَ كَمَا يَأْتِي^(١)، وَالْمُرَادُ: الدِّمَوِيُّ غَيْرُ الْمَائِيِّ بِدَلِيلِ ذِكْرِهِ الْمَائِيِّ بَعْدَهُ.

[١٦٠٦] (قَوْلُهُ: كَزُنْبُورٍ بَضْمُ الزَّاي، وَهُوَ أَنْوَاعٌ مِنْهَا النَّحْلُ، "نَهْر"^(٢)).

[١٦٠٧] (قَوْلُهُ: أَي: بَعُوضٍ فِي "الْبَحْرِ"^(٣) وَغَيْرِهِ: ((أَنَّهُ كِبَارُ الْبَعُوضِ))، لَكِنْ فِي "الْقَامُوسِ"^(٤): ((الْبَقَّةُ: الْبَعُوضَةُ، وَدُوْنِيَّةٌ مَفْرَطَةٌ - أَي: عَرِيضَةٌ - حَمْرَاءُ مُنْتَنَةٌ)).

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الثَّانِيَّ هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ((وَقِيلَ: بَقُّ الخَشَبِ))، وَيُؤَيِّدُهُ عِبَارَةُ "الْحَلْبَةِ"^(٥): ((وَقَدْ يُسَمَّى بِهِ الْفَسْفِسُ فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ، وَهُوَ حَيَوَانٌ كَالْقُرَادِ شَدِيدُ النَّتَنِ))، وَعِبَارَةُ "السَّرَاجِ"^(٦): ((وَقِيلَ: الْكُتَّانُ، وَفِي "الْقَامُوسِ"^(٧): الْكُتَّانُ دُوْنِيَّةٌ حَمْرَاءُ لِسَاعَةٍ)) اهـ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْفَسْفِسُ.

[١٦٠٨] (قَوْلُهُ: وَمِنْهُ يُعْلَمُ الْخُ) أَصْلُ عِبَارَةِ "المَجْتَبَى": ((وَمِنْهُ يُعْلَمُ حَكْمُ الْقُرَادِ وَالْحَلَمِ)) اهـ. أَي: يُعْلَمُ أَنَّ الْأَصْحَحَ أَنَّهُ مُفْسِدٌ، وَقَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٨): ((وَالْتَرْجِيحُ فِي الْعَلَقِ تَرْجِيحُ فِي الْبَقِ؛ إِذِ الدَّمُ فِيهَا مُسْتَعَارٌ)) اهـ. أَي: مَكْتَسَبٌ.

(١) فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ "دَر".

(٢) "النَّهْر": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١٣/ب.

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ٩٥/١.

(٤) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((بَقِ)) بِتَوْضِيحٍ مِنْ ابْنِ عَابِدِينَ.

(٥) "الْحَلْبَةُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - فَصْلُ فِي الْبَرِّ ١/١ ق ٢٩٣/ب.

(٦) "السَّرَاجُ الرَّهَاجُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١/١ ق ٣٥/أ.

(٧) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((كَنْ)) وَذَكَرَ أَنَّهَا عَلَى وَزْنِ رُمَّانٍ.

(٨) "النَّهْر": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١٣/أ. وَعِبَارَتُهُ: ((إِذِ الدَّمُ فِيهِمَا مُسْتَعَارٌ)).

وَعَلَقٍ))، وفي "الوهبانية": ((دودُ القَرِّ وماؤُهُ.....

فأدرَجَ [١/ق/١٣٩/أ] "الشارح" البَقَّ في عبارة "المحتبى" مع أنه بحث لصاحب "النهر"^(١)، وفيه نظرٌ للفرق الظاهر بين البَقِّ والعلَق؛ لأنَّ دم العلق وإن كان مستعاراً لكنَّهُ سائلٌ، ولذا ينقُضُ الوضوء بخلاف دم البَقِّ، فإنه لا ينقُضُ كالذباب لعدم الدَّمِ المسفوح كما مرَّ^(٢) في محلِّه، وقد علمت أنَّ الدَّمويَّ المفسد ما له دمٌ سائلٌ، وعلى هذا ينبغي تقييدُ العلق والقُرَاد هنا بالكبير؛ إذ الصغير لا ينقُضُ الوضوء كما مرَّ^(٣)، فينبغي أن لا يُفسد الماء أيضاً لعدم السيلان.

[١٦٠٩] (قوله: وَعَلَقٍ) كذا في أكثر النسخ، وفي بعضها^(٤): ((وَحَلَمٍ))، وهي الصَّوَابُ الموافقةُ لعبارة "المحتبى"، وهو جمعُ حَلَمَةٍ بالتحريك، وفي "النهر"^(٥) عن "المحيط": ((الحَلَمَةُ ثلاثة أنواع: قَرَادٌ وحَنَانَةٌ^(٦)، وَحَلَمٌ، فالقُرَاد أصغرُها، والحَنَانَةُ أوسطُها، والحَلَمَةُ أكبرُها، ولها دمٌ سائلٌ)) اهـ. وذكر في "القاموس"^(٧): ((أَنَّهَا تُطَلَّقُ عَلَى الصَّغِيرِ وَعَلَى الْكَبِيرِ مِنَ الْأَصْدَادِ، وَعَلَى دَوْدَةٍ تَقَعُ فِي جِلْدِ الشَّاةِ، فَإِذَا دُبِعَ وَهِيَ مَوْضِعُهَا)).

[١٦١٠] (قوله: دُودُ الْقَرِّ أَي: الَّذِي يَتَوَلَّدُ مِنْهُ الْحَرِيرُ.

[١٦١١] (قوله: وماؤُهُ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ مَا يُوْجَدُ فِيهَا يَهْلِكُ مِنْهُ قَبْلَ إدْرَاكِهِ، وَهُوَ

(قوله: فأدرَجَ "الشارح" البَقَّ في عبارة "المحتبى" مع أنه بحث إلخ) فيه أنه ليس في كلامه ما يدلُّ على أنه ساقٍ قوله: ((ومنه يُعَلَمُ))، مساقُ الْعَزْوِ لـ "المحتبى"، بل قصده بيانُ الحكم في ذاته وإن كان مأخوذاً من "النهر" و"المحتبى" في الواقع، تأمل.

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٣/أ.

(٢) ص ٤٦٣- "در".

(٣) مثل نسخة "و".

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٣/أ.

(٥) قوله: ((وحنانة إلخ)) هكذا بالأصل وحاشية الطحطاوي، وليس له وجود في "القاموس" ولا في "الصباح" ولا في "المصباح" ولا في "حياة الحيوان"، ولعله مُحَرَّفٌ عن الحنانة بزيادة ميم. اهـ مصححه (ميمية).

نقول: وقد ذكر صاحب "اللسان" ((الحنانة)) بالميم في مادة ((حمن)).

(٦) "القاموس": مادة ((حلم)) بتصرف.

وبزرة وخرؤه طاهر كدودة متولدة من نجاسة ((ومائي مولى.....

شبيهة باللبن، أو الذي يُغلى فيه عند حلّه حريراً، وعندى أن المراد الأول لما في "الصيرفة"^(١): ((لو وطئ دود القز، فأصاب ثوبه أكثر من قدر الدرهم تجوز صلاته معه)). اهـ من "شرح ابن الشحنة"^(٢).

[١٦١٢] (قوله: وبزرة) أي: يبيضه الذي فيه الدود.

[١٦١٣] (قوله: وخرؤه) لم يجز بطهارته في "الوهبانية"^(٣)، بل قال: ((وفي خرقه دود القز حلف))، ومثله في "شرحها"^(٤).

[١٦١٤] (قوله: كدودة الخ) فإنها طاهرة ولو خرجت من الدبر، والنقض إنما هو لما عليها لا لذاتها، ط"^(٥). وقدّمنا^(٦) قولاً بنجاستها، وعلى الأول فإذا وقعت في الماء لا ينجس، لكن لو بعد غسلها كما قيده في "البرازية"^(٧)، فما في "القنية"^(٨): ((من أنه ينجس)) محمول على ما قبل الغسل. ١٢٣/١

[١٦١٥] (قوله: ومائي مولى) عطف على قوله: ((غير دموي))، أي: ما يكون تولده ومتواه في الماء مولى كانت له نفس سائلة أو لا في ظاهر الرواية، "بحر"^(٩) عن "السراج"^(١٠). أي: لأن

(قوله: وعندى أن المراد الأول) الظاهر أن الماء المذكور بمعنييه طاهر لطهارة الدود؛ لأنه لا نفس له سائلة.

(١) "الفتاوى الصيرفية": لأسعد بن يوسف بن علي، مجتهد الدين المعروف بأهو البخاري الصيرفي (ت ١٠٨٨هـ). (كشفت

الظنون" ١٢٢٥/٢ "الأعلام" ٣٠٢/١، "فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ٣٠/٢.

(٢) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الطهارة ٢٣/٢ نقلاً عن ابن وهبان و"التاترخانية" و"الصيرفية".

(٣) "الوهبانية": فصل من كتاب الطهارة ٧- (هامش "المنظومة المحيية").

(٤) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الطهارة ٢٣/ب.

(٥) ط: "كتاب الطهارة - باب المياه ١٠٤/١.

(٦) المقولة [١٠٨٢] قوله: ((من دبر)).

(٧) "البرازية": كتاب الطهارة - الفصل السابع في النجس ٢١/٤ (هامش الفتاوى الهندية).

(٨) "القنية": كتاب الطهارة - باب في الأعيان النجسة ٥/ب.

(٩) "البحر": كتاب الطهارة ٩٤/١ بتصرف.

(١٠) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/١ ق ٣٥/ب.

ولو كَلَبَ الْمَاءِ وَخَنْزِيرَةً^(١) (كَسَمَكُ وَسِرْطَانٍ) وَضَفَدٌ إِلَّا بَرِيًّا لَهُ دَمٌ سَائِلٌ، وَهُوَ مَا لَا سِتْرَةَ لَهُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ،.....

ذلك ليس بدمٍ حقيقةً.

وعُرِّفَ في "الخلاصة"^(٢) المائيُّ بـ: ((ما لو اسْتُخْرِجَ من الماء يموتُ من ساعته، وإن كان يعيشُ فهو مائيٌّ وبرِّيُّ))، فجعلَ بين المائيِّ والبرِّيِّ قسماً آخرَ، وهو ما يكون مائياً وبرِّيّاً، لكن لم يذكرْ له حكماً على [١/١٣٩ق/ب] حدةً، والصحيحُ أنه ملحقٌ بالمائيِّ لعدمِ الديموية، "شرح المنية"^(٣).

أقولُ: والمرادُ بهذا القسمِ الآخرِ ما يكون توالدهُ في الماء، ولا يموتُ من ساعته لو أُخْرِجَ منه كالسَّرْطَانِ والضفدعِ بخلافِ ما يتوالدُ في البرِّ، ويعيشُ في الماءِ كالبطِّ والإوزِ كما يأتي^(٤).

[١٦١٦] (قوله): ولو كَلَبَ الْمَاءِ وَخَنْزِيرَةً) أي: بالإجماع، "خلاصة"^(٥). وكأنَّه لم يعتبرِ القولَ الضعيفَ المحكيَّ في "المعراج"، أفاده في "البحر"^(٦).

[١٦١٧] (قوله): كَسَمَكُ) أي: بسائر أنواعه ولو طافياً خلافاً لـ "الطحاوي"^(٧) كما في "النهر"^(٨).

[١٦١٨] (قوله): وَسِرْطَانٍ) بالتحريك، ومنافعُهُ كثيرةٌ بسَطَّهَا في "القاموس"^(٩).

[١٦١٩] (قوله): وَضَفَدٌ) كَرَبْرَجٍ وَجَعْفَرٍ وَجُنْدَبٍ وَدِرْهَمٍ، وهذا أَقْلُ أو مردودٌ، "قاموس"^(٩).

(١) في "و": ((أو خنزيره)).

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل السابع فيما يكون نجساً وفيما لا يكون ق ١٥/ب.

(٣) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في البئر ص ١٦٦-١.

(٤) ص ٦١٧-٦١٨ - "در".

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل السابع فيما يكون نجساً وفيما لا يكون ق ١٥/ب.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ٩٥/١.

(٧) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٣/ب.

(٨) انظر "القاموس": مادة ((سُرط)).

(٩) "القاموس": مادة ((ضفدع)).

فَيُفْسِدُ فِي الْأَصْحَ كَحَيَّةٍ بَرِّيَّةٍ إِنْ لَهَا دَمٌ، وَإِلَّا لَا (وَكَذَا) الْحَكْمُ (لَوْ مَاتَ) مَا ذُكِرَ (خَارِجَهُ وَالْقِيَ فِيهِ) فِي الْأَصْحَ، فَلَوْ تَفَتَّتَ فِيهِ نَحْوُ ضَفْدَعٍ جَازَ الْوَضُوءُ بِهِ لَا شَرْبُهُ لِحَرَمَةِ لَحْمِهِ.

(وَيَنْجُسُ) الْمَاءَ الْقَلِيلُ (مَوْتِ مَائِيٍّ مَعَاشٍ بَرِّيٍّ مَوْلِدٍ).....

[١٦٢٠] (قَوْلُهُ: فَيُفْسِدُ فِي الْأَصْحَ) وَعَلَيْهِ فَمَا جَزَمَ بِهِ فِي "الْهِدَايَةِ"^(١): ((مَنْ عَدِمَ الْإِفْسَادَ بِالضَفْدَعِ الْبَرِّيِّ)) - وَصَحَّحَهُ فِي "السَّرَاجِ"^(٢) - مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَا دَمَ لَهُ سَائِلٌ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣) وَ"النَّهْرِ"^(٤) عَنْ "الْحَلَبَةِ"^(٥).

[١٦٢١] (قَوْلُهُ: كَحَيَّةٍ بَرِّيَّةٍ) أَمَّا الْمَائِيَّةُ فَلَا تُفْسِدُ مَطْلَقًا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ^(٦)، وَكَالْحَيَّةِ الْبَرِّيَّةِ الْوَرَزَةُ لَوْ كَبِيرَةً لَهَا دَمٌ سَائِلٌ، "مَنِةً"^(٧).

[١٦٢٢] (قَوْلُهُ: وَإِلَّا لَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلضَفْدَعِ الْبَرِّيَّةِ وَالْحَيَّةِ الْبَرِّيَّةِ دَمٌ سَائِلٌ فَلَا يُفْسِدُ.

[١٦٢٣] (قَوْلُهُ: مَا ذُكِرَ) أَي: مِنْ مَائِيٍّ الْمَوْلِدِ وَغَيْرِ الدِّمَوِيِّ، "ط"^(٨).

[١٦٢٤] (قَوْلُهُ: لِحَرَمَةِ لَحْمِهِ) لِأَنَّهُ قَدْ صَارَتْ أَجْزَاؤُهُ فِي الْمَاءِ، فَيَكْرَهُ الشَّرْبُ تَحْرَعًا كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٩).

[١٦٢٥] (قَوْلُهُ: الْقَلِيلُ) أَمَّا الْكَثِيرُ فَيَأْتِي حَكْمُهُ بَعْدُ^(١٠).

(١) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الطَّهَارَاتِ - بَابُ الْمَاءِ الَّذِي يَجُوزُ بِهِ الْوَضُوءُ وَمَا لَا يَجُوزُ ١٩/١.

(٢) "السَّرَاجُ الْوَهَاجُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١/٣٦.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١/٩٥.

(٤) "النَّهْرُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١٣/ب.

(٥) "الْحَلَبَةُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - فَصْلُ فِي الْبَثْرِ ١/٢٩٤.

(٦) الْمَقُولَةُ [١٦١٥] قَوْلُهُ: ((وَمَائِيٍّ مَوْلِدٍ)).

(٧) انْظُرْ "شَرْحَ الْمَنِةِ الْكَبِيرِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - فَصْلُ فِي الْبَثْرِ ص ١٦٦-.

(٨) "ط": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ الْمِيَاهِ ١/١٠٥.

(٩) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١/٩٤ نَقْلًا عَنْ "الْفَتْحِ".

(١٠) ص ٦١٩-٦٣٣ - "دُرّ".

في الأصحَّ (كَبِطٍ وَإِوزٍ) وحكمُ سائرِ المائعاتِ كالماءِ في الأصحَّ، حتى لو وَقَعَ بولٌ في
عصيرٍ عشرٍ في عشرٍ لم يُفسدْ، ولو سَالَ دَمٌ رِجله.....

[١٦٢٦] (قوله: في الأصحَّ) أي: من الروايتين؛ لأنَّ له نفساً سائلةً، وأتفقت الرواياتُ على
الإفساد في غير الماء، كذا في "شرح الجامع" لـ "قاضي خان" ^(١)، فما في "المجتبى": ((من تصحيح
عدم الإفساد به)) غيرُ ظاهرٍ، "نهر" ^(٢).

[١٦٢٧] (قوله: كَبِطٍ وَإِوزٍ) فسَّرَ في "القاموس" ^(٣) كلاً منهما بالآخر، فهما مترادفان،
والإوزُ بكسرٍ ففتحٍ وزايٍ مشدَّدةٍ، وقد تحذف الهمزة.

مطلب: حكمُ سائرِ المائعاتِ كالماءِ في الأصحَّ

[١٦٢٨] (قوله: وحكمُ سائرِ المائعاتِ إلخ) فكلُّ ما لا يُفسدُ الماءَ لا يُفسدُ غيرَ الماء، وهو
الأصحَّ، "محيط" و"تحفة" ^(٤). والأشبه بالفقه، "بدائع" ^(٥). اهـ "بحر" ^(٦).

وفيه من موضعٍ آخرٍ ^(٧): ((وسائرُ المائعاتِ كالماءِ في القلَّة والكثرة، يعني: كلُّ مقدارٍ لو كان
ماءً تنجسَ فإذا كان غيرهً ينجسُ)) اهـ. ومثله في "الفتح" ^(٨).

[١٦٢٩] (قوله: في عصيرٍ) أي: في حوضٍ فيه عصيرٌ، "ط" ^(٩).

[١٦٣٠] (قوله: لم يُفسدْ) أي: ما لم يظهر أثرُ النجاسة.

(١) "شرح الجامع الصغير": كتاب الطهارة - باب النجاسة تقع في الماء ١/ق ١٠/ب.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٣/أ.

(٣) "القاموس": مادة (أوز) و((بطط)).

(٤) "تحفة الفقهاء": كتاب الطهارة ٦٣/١، وقوله: ((فكلُّ ما لا يفسد الماء لا يفسد غير الماء)) نقله في "التحفة" عن
الكرخي عن أصحابنا.

(٥) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في بيان المقدار الذي يصير به المحل نجساً ٧٩/١.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ٩٥/١ بتصرف.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ٨٢/١.

(٨) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٧٢/١.

(٩) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١٠٥/١.

مع العصير لا ينجسُ خلافاً لـ "محمد"، ذكره "الشمني" وغيره (وبتغيرٍ أحدٍ أو صافيه) من لونٍ أو طعمٍ أو ريحٍ (بنجس^(١)) الكثير ولو جارياً إجماعاً، أما القليلُ فينجسُ وإن لم يتغيرَ خلافاً لـ "مالك".

[١٦٣١] (قوله: مع العصير) أي: والعصيرُ يسيلُ، ولم يظهر فيه أثر الدَّم كما في "المنية"^(٢) عن "المحيط"^(٣).

[١٦٣٢] (قوله: لا ينجسُ) أي: ويحلُّ شربه؛ لأنَّه جُعِلَ [١/١٤٠ ق] في حكم الماء، فتستهلكُ فيه النجاسة بخلاف مسألة الضفدع المتقدمة^(٤)، تأمل. [١٦٣٣] (قوله: خلافاً لـ "محمد") أفاد أنَّ هذا قولُ "أبي حنيفة" و"أبي يوسف"، وبه صرح في "المنية"^(٥).

[١٦٣٤] (قوله: ويتغيرُ) عطفٌ على قوله: ((عوتِ مائي)) المتعلِّق بقوله قبله: ((وينجسُ))، وقوله: ((بنجسُ)) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّق بقوله: ((تغيرُ))، وقوله: ((الكثيرُ)) فاعلُ ((ينجسُ)) الذي تعلق به قوله: ((تغيرُ))، وقيدَ بالكثير إصلاحاً لعبارة المتن؛ لأنَّ الكلام في القليل، ولا يصحُّ إرادته هنا، ويوجدُ في بعض النسخ: ((ينجسُ الكثيرُ)) بصيغة المضارع، وهو تحريفٌ، وكأنَّ المحشَّين لم تقعَ لهم نسخةٌ صحيحةٌ، فاعترضوا على ما رأوا، فافهم.

[١٦٣٥] (قوله: خلافاً لـ "مالك") فإنَّ ما هو قليلٌ عندنا لا ينجسُ عنده ما لم يتغيرَ، القليلُ عنده ما تغيرَ، والكثيرُ بخلافه، وعند "الشافعي": الكثيرُ ما بلغَ القلَّتَيْنِ، والقليلُ ما دونه، وأما عندنا فسيأتي^(٦) الفرقُ بينهما، والأدلة مبسوطةٌ في "البحر"^(٧).

(١) في "د" و"و": ((ينجس)).

(٢) انظر شرح المنية الكبير: كتاب الطهارة - الشرط الثاني (الطهارة من الأنجاس) ص ١٩٥.

(٣) "المحيط البرهاني": كتاب الطهارة - فصل في النجاسات ١/١٠٣ ب.

(٤) ص ٦١٧ - "در".

(٥) انظر شرح المنية الكبير: كتاب الطهارة - الشرط الثاني (الطهارة من الأنجاس) ص ١٩٥.

(٦) ص ٦٣٦-٦٣٧ - "در".

(٧) انظر "البحر": كتاب الطهارة ٧٨/١ وما بعدها.

((لا لو تَغَيَّرَ بَ طولٍ (مُكْثٍ) فلو عَلِمَ نَتَنَّهُ بِنَجَاسَةٍ لَمْ يَجْزْ، وَلَوْ شَكَّ فَالْأَصْلُ الطَّهَارَةُ،

[١٦٣٦] (قوله: لا لو تَغَيَّرَ إلخ) أي: لا يَنْجُسُ لو تَغَيَّرَ، فهو * عَطَفَ عَلَى قوله: ((وَيَنْجُسُ))، لا عَلَى قوله: ((مَوْتٍ))، فَتَأَمَّلْ مَعْنَاهُ.

[١٦٣٧] (قوله: فلو عَلِمَ إلخ) صَرَّحَ بِهِ لِرِيزَادَةِ التَّوْضِيحِ، وَإِلَّا فَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِ "المُصَنَّفِ": ((وَيَنْتَهِرُ أَحَدُ أَوْصَافِهِ يَنْجُسُ)).

[١٦٣٨] (قوله: ولو شَكَّ إلخ) أي: وَلَا يَلْزِمُهُ السُّؤَالُ، "بِحَرْ" ^(١). وَفِيهِ ^(٢) عَنْ "الْمُبْتَغَى" بِالْفَيْنِ: ((وَبِرُؤْيَةِ آثَارِ أَقْدَامِ الْوَحُوشِ عِنْدَ الْمَاءِ الْقَلِيلِ لَا يَتَوَضَّأُ بِهِ، وَلَوْ مَرَّ سَبْعَ بِالرَّكْبَةِ ^(٣)، وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ شَرْبُهُ مِنْهَا تَنْجَسَ، وَإِلَّا فَلَا أَه. وَيَنْبَغِي حَمْلُ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْوَحُوشَ شَرِبَتْ مِنْهُ بِدَلِيلِ الْفَرْعِ الثَّانِي، وَإِلَّا فَمَجْرَدُ الشَّكِّ لَا يَمْنَعُ لِمَا فِي "الأَصْلِ" ^(٤): أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ مِنَ الْحَوْضِ الَّذِي يَخَافُ فِيهِ ^(٥) قَدْرًا وَلَا يَتَّقِنُهُ، وَيَنْبَغِي حَمْلُ التَّيَقُّنِ الْمَذْكُورِ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ، وَالْخَوْفِ عَلَى الشَّكِّ أَوْ الْوَهْمِ كَمَا لَا يَخْفَى)) أَه.

(قوله: الَّذِي يَخَافُ قَدْرًا) عِبَارَةُ "الْبَحْرِ": ((يَخَافُ فِيهِ قَدْرًا)).

* قوله: ((فَهوَ عَطَفَ عَلَى قوله: وَيَنْجُسُ لَا عَلَى... إلخ))، وَجْهُهُ: أَنَّ قَوْلَهُ: ((بَطُولُ مَكْثٍ)) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ((تَغْيِيرٍ)) وَتَغْيِيرٌ فِعْلٌ، وَ((مَوْتٍ)) الْبَاءُ فِيهِ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ: ((يَنْجُسُ)) فَمَعْمُولٌ ((يَنْجُسُ)) فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ ((مَوْتٍ)) الْمَجْرُورُ، وَتَوَصَّلَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِوَسَاطَةِ الْبَاءِ، فَلَوْ جُعِلَ قَوْلُهُ: ((لَوْ تَغْيِيرٍ)) مَعْمُولًا لَ((يَنْجُسُ)) الْمَذْكُورُ، لَزِمَ عَطْفُهُ عَلَى مَعْمُولِهِ وَهُوَ ((مَوْتٍ)) الْمَجْرُورُ، فَلِزِمَ تَسْلُطُ الْبَاءِ عَلَيْهِ، وَلَا تَدْخُلُ الْبَاءُ عَلَى غَيْرِ الْأَسْمَاءِ، لِأَنَّ يَدْعَى عَطْفُهُ عَلَى الْبَاءِ وَجَرَّوْهَا أَه. مِنْهُ.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٧١/١.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٩٢/١.

(٣) الرِّكْبَةُ: الْبَيْرُ. أَه. "القاموس": مَادَّةُ ((رَكَو)).

(٤) "الأصل": كتاب الطهارة - بَابُ الْوَضْءِ ٦٨/١ بِتَصْرِفٍ.

(٥) ((فِيهِ)) سَاقِطَةٌ مِنَ النِّسْخِ جَمِيعُهَا، وَإِبَاتُهَا هُوَ الصَّوَابُ وَالْمَوَافِقُ لِعِبَارَةِ "الأصل" لِمُحَمَّدٍ وَ"البحر".

والتوضي من الحوض أفضل من النهر رَغماً للمعتزلة.

(وكذا يجوز.....)

مطلب في أن التوضي من الحوض أفضل رَغماً للمعتزلة، وبيان الجزء الذي لا يتجزأ

[١٦٣٩] (قوله: والتوضي من الحوض أفضل إلخ) أي: لأن المعتزلة لا يُحيزونه من الحياض، فترغمهم بالوضوء منها، قال في "الفتح"^(١): ((وهذا إنما يُفيد الأفضلية لهذا العارض، ففي مكان لا يتحقق يكون النهر أفضل)) اهـ.

بقي الكلام في وجه منع المعتزلة ذلك، ففي "المعراج": ((قيل: مسألة الحوض بناءً على الجزء الذي لا يتجزأ، فإنه عند أهل السنة موجود في الخارج، فتصل أجزاء النجاسة إلى جزء لا يمكن تجزئته، فيكون باقي الحوض طاهراً، وعند المعتزلة والفلاسفة هو معدوم، فيكون [١/٤٠ ب] كل الماء مجاوراً للنجاسة، فيكون الحوض نجساً عندهم، وفي هذا التقرير نظر)) اهـ.

(قوله: فيكون باقي الحوض طاهراً) لكن لا يُعرف الطاهر من المتنجس، ولما كانت أجزاء الماء تزيد على أجزاء النجاسة وطهارته في الأصل متينة، ووقع الشك في تنجس شيء منه بلا تعيين فيؤخذ بالمتيقن، أو لضرورة أن الماء لا يحرز في البيوت حكموا بطهارة الكل. اهـ من "السندي".

(قوله: وفي هذا التقرير نظر) أظهر في وجه النظر أن كلامه خلط مذهب بذهب، وذلك أن كلامه المستعمل على القول بنجاسته، إلا أن المعتزلة وإن كانوا من الحنفية قائلين بالجزء الذي لا يتجزأ خالفوه في قولهم: إن نجاسة الماء بالسرّيان، وقالوا: إنها بالجوار، فقالوا: لو وقع في الحوض جزء لا يتجزأ من النجاسة صار كله نجساً لصيرورة مجاور النجاسة نجساً، وهكذا مجاوره إلى آخر الحوض، والفلاسفة النافون للجزء الذي لا يتجزأ قالوا بالنجاسة للسرّاية، وذلك أنهم لما رأوا عدم تنافيه قالوا: أجزاء النجاسة الواقعة في الحوض غير متناهية كأجزاء الماء، فانقسم كل النجاسة إلى أجزاء الماء فينجس الكل، كأن في كل قطرة من قطرات الماء نجاسة، وعلمائنا قالوا: إن النجاسة بالسرّيان، وقد ثبت عندهم الجزء الذي لا يتجزأ، فلم يزم أن بعض أجزاء الماء طاهر، ولا يرد علينا أن المسألة لو كانت مثبتة على ذلك لزم أن لا يحكم بنجاسة ما دون عشر في عشر؛ لأن السرّاية تغلب فيه لا في العشر في عشر.

(١) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٧٢/١.

١٢٤/١

أقول: وتوضيح ذلك: أن الجزء الذي لا يتجزأ عبارة عن الجوهر الفرد الذي لا يقبل الانقسام أصلاً، وهو ما تتألف الأجسام من أفرادها بانضمام بعضها إلى بعض، وهو ثابت عند أهل السنة، فكل جسم ينتهي بالانقسام إليه، فإذا وقعت في الحوض الكبير نجاسة، وفرضنا انقسامها إلى أجزاء لا تتجزأ، وقابلها من الماء الطاهر مثلها يبقى الزائد عليها طاهراً، فلا يحكم على الماء كله بالنجاسة، وعند الفلاسفة هو معلوم، بمعنى أن كل جسم قابل لانقسامات غير متناهية، فكل جزء من النجاسة قابل للقسم، وكذا الماء الطاهر، فلا يوجد جزء من الطاهر إلا ويقابله جزء من النجاسة لعدم تناسل القسم، فتصل أجزاء النجاسة بجميع أجزاء الماء الطاهر، فيحكم عليه كله بأنه نجس.

ولعل وجه النظر في هذا التقرير: أنه لو كانت المسألة مبنية على ذلك لزم أن لا يحكم بنجاسة ما دون عشر في عشر أيضاً، إلا إذا غلبت النجاسة عليه، أو ساوته لبقاء الزائد على الطهارة، فلا يحكم على الكل بالنجاسة، وأيضاً فالتعبير بالنجاسة مبني على خلاف المعتمد من طهارة الماء المستعمل، على أن المشهور أن الخلاف في مسألة الجزء الذي لا يتجزأ بين المسلمين وحكماء الفلاسفة، فنفاه الفلاسفة، وبنوا عليه قدم العالم وعدم حشر الأجساد وغير ذلك من أنواع الإلحاد، وأثبت المسلمون رد ذلك؛ لأن مادة العالم إذا تناهت بالانقسام إليه يكون ذلك الجزء حادثاً محتاجاً إلى موجد، وهو الله تعالى كما بين ذلك في محله.

وأما المعتزلة فلم يخالفوا أهل السنة في شيء من ذلك، وإلا لكفروا قطعاً مع أنهم من أهل قلوبنا ومقلدون في الفروع لمنهبا.

فالأولى ما قيل من بناء المسألة على أن الماء يتنجس عندهم بالمجاورة، وعندنا لا، بل بالسريان، وذلك يعلم بظهور أثرها فيه، فما لم يظهر لا يحكم بالنجاسة بناءً على أن المستعمل نجس، هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل، فاعتنمه فإنك لا تكاد تجد موضحاً كذلك في غير هذا الكتاب، والله أعلم بالصواب.

* الجزء الذي لا يتجزأ جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام أصلاً، لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم أو الفرض العقلي، تتألف الأجسام من أفرادها بانضمام بعضها إلى بعض. اهـ تعريفات السيد. اهـ منه.

ماء خالطه طاهرٌ جامدٌ مطلقاً (كأشنان وزعفران) لكن في "البحر"^(١) عن
 "الغنية"^(٢): ((إن أمكن الصبغ به لم يحز كنبذ تمر)) (وفاكهة وورق شجر) وإن غير
 كل أوصافه (في الأصح إن بقيت رفته) أي: واسمه.....

[١٦٤٠] (قوله: ماء) بالمد والتنوين.

[١٦٤١] (قوله: خالطه طاهر) [١/١٤١ ق/أ] جامدٌ أي: بدون طبخ كما مر^(٣) ويأتي^(٤).

[١٦٤٢] (قوله: مطلقاً) أي: سواء كان المخالط من جنس الأرض كالتراب، أو يقصد بخلطه
 التنظيف كالأشنان والصابون، أو يكون شيئاً آخر كالزعفران عند "الإمام"، "منح"^(٥).

[١٦٤٣] (قوله: كأشنان) بالضم والكسر، "قاموس"^(٦).

[١٦٤٤] (قوله: لم يحز) لأن اسم الماء زال عنه نظير النبيذ كما قدمناه^(٧).

[١٦٤٥] (قوله: وإن غير كل أوصافه) لأن المنقول عن الأساتذة أنهم كانوا يتوصّون من

الحياض التي تقع فيها الأوراق مع تغير كل الأوصاف من غير نكير، "نهر"^(٨) عن "النهاية".

[١٦٤٦] (قوله: في الأصح) مقابلة ما قيل: إنه إن ظهر لون الأوراق^(٩) في الكف لا يتوضأ به،

لكن يشرب. والتقييد بالكف إشارة إلى كثرة التغير؛ لأن الماء قد يرى في محله متغيراً لونه، لكن لو
 رفع منه شخص في كفه لا يراه متغيراً، تأمل.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٧٤١/١.

(٢) "الغنية": كتاب الطهارة - باب في حكم الحياض والآبار ق ٤/أ.

(٣) ص ٦٠ - "در".

(٤) المقولة [١٧١٦] قوله: ((بسبب طبخ)).

(٥) "المنح": كتاب الطهارة - باب المياه ١/١٣ ق/أ بتصرف يسير.

(٦) "القاموس": مادة ((أشن)).

(٧) المقولة [١٥٨٤] قوله: ((وكذا نبذ التمر)).

(٨) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٢/أ.

(٩) من ((مع تغير)) إلى ((لون الأوراق)) ساقط من "الأصل".

لِإِذَا مَرَّ (و) يَجُوزُ (بِجَارٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ (و) الْجَارِي (هُوَ مَا يُعَدُّ جَارِيًّا) عَرَفًا، وَقِيلَ: مَا يَذْهَبُ بَيِّنَةٍ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، وَالثَّانِي أَشْهَرُ (وَإِنْ) وَصَلِيَّةٌ (لَمْ يَكُنْ جَرِيَانُهُ عَمْدًا) فِي الْأَصَحِّ.....

[١٦٤٧] (قَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ) ^(١) أَيْ: فِي قَوْلِهِ: ((فَلَوْ جَآمِدًا فَبِثْخَانَةٍ مَا لَمْ يَزَلِ الْأَسْمُ)).

[١٦٤٨] (قَوْلُهُ: وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ) يَشْمَلُ الْمُرْتَبَةَ كَالْجَفِيفَةِ، وَيَأْتِي قَرِيبًا ^(٢) تَامَّةً.

[١٦٤٩] (قَوْلُهُ: عَرَفًا) تَمَيِّيزٌ أَوْ مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ، أَيْ: يُعَدُّ مِنْ جِهَةِ الْعُرْفِ، أَوْ فِي

الْعُرْفِ، تَأَمَّلْ.

[١٦٥٠] (قَوْلُهُ: وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ) أَيْ: وَأَصَحُّ كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٣) وَ"النَّهْرِ" ^(٤) لَتَعْوِيلِهِ عَلَى

الْعُرْفِ، وَلِجَرِيَانِهِ عَلَى قَاعِدَةِ "الْإِمَامِ" مِنَ النَّظَرِ إِلَى الْمُبْتَلَيْنِ، "ط" ^(٥). لَكِنْ اسْتَشْكَلَ بَأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ أَصْلًا لَتَعَدُّهُ وَاخْتِلَافُهُ بَتَعَدُّ الْعَادِّيْنَ وَاخْتِلَافِهِمْ.

[١٦٥١] (قَوْلُهُ: وَالثَّانِي أَشْهَرُ) لَوْ قَوَّعَهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ حَتَّى الْمُتُونِ، وَقَالَ "صَدْرُ الشَّرِيعَةِ" ^(٦)

- وَتَبَعَهُ "ابْنُ الْكَمَالِ" -: ((أَنَّهُ الْحُدُّ الَّذِي لَيْسَ فِي ذَرْبِهِ حَرْجٌ))، لَكِنْ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْأَوَّلَ أَصَحُّ،

وَالْعُرْفُ الْآنَ: أَنَّهُ مَتَى كَانَ الْمَاءُ دَاخِلًا مِنْ جَانِبٍ وَخَارِجًا مِنْ جَانِبٍ آخَرَ يُسَمَّى جَارِيًّا وَإِنْ قَلَّ

الدَّخْلُ، وَبِهِ يَظْهَرُ الْحُكْمُ فِي بَرَكِ الْمَسَاجِدِ وَمَغْطَسِ الْحَمَامِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَذْهَبُ بَيِّنَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَطْلَبٌ: الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْجَرِيَانِ الْمَدُّ

[١٦٥٢] (قَوْلُهُ: فِي الْأَصَحِّ) نَقَلَ تَصْحِيحَهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٧) عَنْ "السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ" ^(٨)، وَعَنْ

(١) ص ٦٠٦-٦٠٧- "در".

(٢) ص ٦٢٢-٦٢٣- "در".

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٨٨/١.

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ١/١٣.

(٥) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١٠٦/١.

(٦) "شرح الوقاية": كتاب الطهارة ١٥١/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ٩١/١.

(٨) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٣٢.

فلو سدَّ النهرَ من فوق، فتوضَّأَ رجلٌ بما يجري بلا مدِّ جازٍ؛ لأنَّه جارٍ،

"شرح الهداية" لـ "السراج الهندي"، وقوَّاه بعدما نقلَ عن "الفتح"^(١) اختيارَ خلافه.

أقول: ويَزِيدهُ قوَّةً أيضاً ما مرَّ^(٢) من أنَّه لو سال دُمَّ رجله مع العصير لا ينجُسُ خلافاً لـ "حمدي"، وفي "الخزانة": ((إنَّاءٍ، ماءٌ أحدهما طاهرٌ والآخر نجسٌ، فصبيٌّ من مكانٍ عالٍ، فاختلطاً في الهواء، ثم نَزَلَا طهرَ كُلُّهُ، ولو أُجْرِيَ ماءُ الإناءين في الأرض صارَ بمنزلةِ ماءٍ جارٍ)) اهـ. ونحوه في "الخلاصة"^(٣).

ونظَّم المسألةَ "المصنِّف" في منظومته "تحفة الأقران"^(٤)، وفي "الذخيرة": ((لو أصابت الأرض نجاسةً، فضبَّ عليها الماء، فجرى قدرَ ذراعٍ طهرت الأرض، [١/١٤١ ق/ب] والماء طاهرٌ بمنزلةِ الماء الجاري، ولو أصابها المطرُ، وجرى عليها طهرتُ، ولو كان قليلاً لم يجرِ فلا)).

[١٦٥٣] (قوله: فلو سدَّ إلخ) تفرِّعٌ على الأصحِّ وتأيدٌ له.

واعلم أنَّ هذه المسائل مبنيةٌ على القول بنجاسةِ الماء المستعمل، وكذا نظرُها كما صرَّح به في "الفتح"^(٥) و"البحر"^(٦) و"الحلبة"^(٧) وغيرها، فالتفرُّعُ صحيحٌ؛ لأنَّه حينئذٍ من جنس وقوع

(قوله: بعدما نقلَ عن "الفتح" إلخ) عبارة "الفتح": ((لا بدَّ من كونِ جريانه لمدِّ له كما في "العيني" و"النهر"، هو المختارُ)) اهـ. فقد اختلفَ التصحيحُ، ولفظُ المختارِ أقوى فيه.

(قوله: تفرِّعٌ على الأصحِّ إلخ) ويصحُّ تفرُّعُها على القول بطهارته؛ لأنَّه إذا لم يحتمل النجاسة فلا يحتملُ التغيُّرَ بالاستعمال بالطريق الأولى. اهـ "سندي".

(١) "الفتح": كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٦٩/١.

(٢) ص ٦١٨ - وما بعدها "در".

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الأول في المياه ٤/ب.

(٤) "تحفة الأقران": أرجوزة في الفقه، للمصنف التمرتاشي. (إيضاح المكنون" ٢٤١/١).

(٥) "الفتح": كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز الوضوء منه وما لا يجوز ٧٠/١.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ٩١/١.

(٧) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في الخوض ١/١٩٥ أ.

وكذا لو حفرَ نهراً من حوضٍ صغيرٍ، أو صبَّ رقيقهُ الماءَ في طرف ميزابٍ، وتوضَّأ فيه وعند طرفه الآخرِ إناءً يجتمعُ فيه الماءُ حازَ توضيُّه به ثانياً، وثُمَّ وثُمَّ، وتَمَامُهُ في "البحر" ^(١) (إن لم يُرَ أي: يُعَلِّمُ أثرُهُ).....

النجاسة في الماء الجاري، فافهم.

[١٦٥٤] (قوله: وكذا لو حفرَ نهراً إلخ) أي: وأجرى الماءَ في ذلك النهر، وتوضَّأ به حال جريانه، فاجتمعَ الماءُ في مكانٍ، فحفرَ رجلٌ آخرَ نهراً من ذلك المكان، وأجرى الماءَ فيه، وتوضَّأ به حال جريانه، فاجتمعَ في مكانٍ آخر، ففعل ثالثٌ كذلك حازَ وضوءَ الكلِّ إذا كان بين المكينين مسافةً وإن قلَّتْ، ذكره في "المحيط" ^(٢) وغيره.

١٢٥/١

وحدُّ ذلك: أن لا يسقطَ الماءُ المستعملُ إلّا في موضع جريان الماء، فيكونُ تابعاً للجاري خارجاً من حكم الاستعمال، وتَمَامُهُ في "شرح المنية" ^(٣).

[١٦٥٥] (قوله: وثُمَّ) الواوُ داخلةٌ على مخوفٍ معطوفٍ عليه بـ ((ثُمَّ))، فلم يدخلْ حرفُ العطف على مثله، أي: وجازَ توضيُّه ثالثاً، ثم رابعاً وخامساً، ثم سادساً، والقصدُ التكريرُ، "ط" ^(٤). [١٦٥٦] (قوله: أي: يُعَلِّمُ فسره به ليشملَ الطعمَ واللونَ أيضاً. اهـ "ح" ^(٥)).

[١٦٥٧] (قوله: أثرُهُ) الأولى أثرُها، أي: النجاسة، لكنّه ذكرَ ضميرَها لتأويلها بالواقع، وفي "شرح هدية ابن العماد" لسيدّي "عبد الغني" ^(٦): ((الظاهرُ أنَّ المرادَ بهذه الأوصافِ أوصافُ النجاسة لا الشيءُ المتشحُّسُ كماء الورد والخلِّ مثلاً، فلو صبَّ في ماءٍ جارٍ يُعْتَبَرُ أثرُ النجاسة التي فيه لا أثرُهُ نفسه لطهارة المائع بالغسل))، إلى أن قال: ((ولم أرَ من ثَبَّه عليه، وهو مهمٌّ، فاحفظه)).

(١) انظر "البحر": كتاب الطهارة ٩١/١.

(٢) "المحيط البرهاني": كتاب الطهارة - المياه ١/١٣ ق/١٣٢.

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في الحياض ص ١٠٢.

(٤) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١/١٠٦.

(٥) "ح": كتاب الطهارة - باب المياه ق ١٣/ب.

(٦) "نهاية المراد": الطهارة من الحبث ص ٢٣٢ - بتصرف.

فلو فيه جيفة، أو بال فيه رجل، فتوضأ آخر من أسفله جازَ مالم يرَ في الجريرة أثره (وهو) إمَّا (طعم أو لون أو ريح) ظاهره يعُم الجيفةَ وغيرها، وهو ما رجَّحه "الكمال"، وقال تلميذه "قاسم": ((إنه المختارُ))، وقوّاه في "النهر"، وأقرّه "المصنّف"، وفي "القهُستاني" ^(١) عن "المضمرات" عن "النصاب": ((وعليه الفتوى))،

[١٦٥٨] (قوله: فلو فيه جيفة إلخ) أشار إلى ما قلّمناه ^(٢) من شمول النجاسة المريئة وغيرها، فيُعتبر ظهور الأثر في كلّ منهما.

[١٦٥٩] (قوله: من أسفله) أي: أسفل المكان الذي وقعت فيه الجيفة أو البول، "ط" ^(٣).

[١٦٦٠] (قوله: في الجريرة) بالفتح، اسمٌ للمرّة من الجري، أي: الدفعة الواحدة، وأمّا بالكسر فذكر في "القاموس" ^(٤): ((أنها مصدر))، وهو غير مناسب هنا؛ لأنّ الأثر يظهر في العين لا في الحدث، فافهم.

[١٦٦١] (قوله: ظاهره يعُم الجيفة وغيرها) أي: ظاهر إطلاق "المصنّف" النجاسة كغيره من المتون، وهذا يُغني عنه ما قبله، فالأولى حذفه والاقتصار على ما بعده.

[١٦٦٢] (قوله: وهو ما رجَّحه "الكمال" ^(٥)) إلخ ^(٦) وأيّده تلميذه [١/٤٢ق/١] العلامة "ابن أمير حاج" في "الحلبة" ^(٧)، وكذا أيّده سيّدي "عبد الغني" بما في "عمدة المفتي" ^(٨): ((من أنّ الماء

(١) "جامع الرموز": كتاب الطهارة ٣١/١.

(٢) المقولة [١٦٤٨] قوله: ((وقعت فيه نجاسة)).

(٣) "ط" - كتاب الطهارة - باب المياه ١٠٦/١.

(٤) "القاموس": مادة (جرى).

(٥) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٦٩/١.

(٦) في "د" زيادة: (قوله: وقواه في "النهر"، عبارته: وأقول: قد تقرر أنّ الماء الجاري وما في حكمه لا يتأثر بوقوع النجاسة فيه، ما لم يغلب عليه بأن يظهر أثرها فيه، فمحرد التيقن بوجود النجاسة لا أثر له، وإلا لاستوى الحال

بين جريته على الأكثر والأقل، فما في الفتح أوجه. انتهى))

(٧) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في المياه ١/١٨٤ ب.

(٨) "عمدة المفتي والمستفتي": لأبي محمد عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد (ت ٥٣٦هـ). (إيضاح المكنون ١٢٤/٢، "الجواهر المضنية" ٦٤٩/٢، "الفوائد البهية" ص ١٤٩-).

وقيل: إن جرى عليها نصفه فأكثر لم يَجْزُ، وهو أحوط،.....

الجاري يُطَهَّرُ بعضه بعضاً))، وبما في "الفتح"^(١) وغيره: ((من أن الماء النجس إذا دَخَلَ على ماءِ الخوض الكبير لا يُنَجِّسُهُ ولو كان غالباً على ماء الخوض))، قال: ((فالجاري بالأولى))، وتأمُّهُ في "شرحه"^(٢).

[١٦٦٣] (قوله: وقيل إلخ) الأوَّلُ قولُ "أبي يوسف"، وهذا قولُهُما كما في "السراج"^(٣)، ومثني عليه في "المنية"، وقوَّاه شارحُها "الحلي"^(٤)، وأجاب عمَّا في "الفتح"، وفي "البحر"^(٥): ((أنَّهُ الأوجهُ، وهو المذكورُ في أكثرِ الكتب، وصحَّحَهُ صاحب "الهداية" في "التجنيس" للتيقُّن بوجود النجاسة فيه بخلاف غير المرتبة؛ لأنَّهُ إذا لم يظهر أثرُها عَلِمَ أنَّ الماءَ ذَهَبَ بعينها))، وأَيْدُهُ العلامة "نوح أفندي"، واعتَرَضَ على ما في "النهر"^(٦)، وأطال الكلامَ، وأوضح المرامَ.

والحاصل: أنَّهما قولان مصحَّحان، ثانيهما أحوطُ كما قال "الشارح"، قال في "المنية"^(٧): ((وعلى هذا ماءُ المطر إذا جرى في الميزاب وعلى السطح عَذِرَات، فالماء طاهرٌ، وإنَّ كانت العَذِرَةُ عند الميزاب، أو كان الماءُ كُلُّهُ أو نصفُهُ أو أكثرُهُ يلاقي العَذِرَةَ فهو نجسٌ، وإلَّا فطاهرٌ)) اهـ. وعلى ما رجَّحَهُ "الكamal"^(٨) قال في "الحلية"^(٩): ((ينبغي أن لا يُعْتَبَرَ في مسألة السطح سوى تغيُّر أحد الأوصاف)) اهـ.

أقول: وعلى هذا الخلاف ما في ديارنا من أنهارٍ المساقط التي تجري بالنجاسات وترسَّبُ

(١) "الفتح": كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٧١/١.

(٢) انظر "نهاية المراد": الطهارة من الخيوط ص ٢٣٥.

(٣) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٣٢ ب.

(٤) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في المياه ص ٩٢-٩٣.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ١/٨٩.

(٦) "النهر": كتاب الطهارة ١/١٣ أ.

(٧) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في المياه ص ٩٣-.

(٨) "الفتح": كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٦٩/١.

(٩) "الحلية": كتاب الطهارة - فصل في المياه ١/١٨٧ أ.

فيها، لكنّها في النهار يظهرُ فيها أثرُ النجاسة وتغيّرُ، ولا كلامَ في نجاستها حينئذٍ، وأمّا في الليل فإنّه يزولُ تغيّرُها، فيجري فيها الخلافُ المذكورُ لجريان الماءِ فيها فوقَ النجاسة، قال في "خزانة الفتاوى"^(١): ((ولو كان جميعُ بطنِ النهرِ نجساً فإنَّ كان الماءُ كثيراً لا يُرى ما تحته فهو طاهرٌ، وإلاّ فلا، وفي "الملتقط": قال بعضُ المشايخ: الماءُ طاهرٌ وإن قلَّ إذا كان جارياً)) اهـ.

تنبيه مهمٌ في طرح الزَّيْل في القَسَاطِلِ

قد اعتيدَ في بلادنا إلقاءُ زَيْلِ الدوابِّ في مجاري الماءِ إلى البيوتِ لسدِّ خللِ تلكِ المجاري المسماةِ بالقساطر، فيرسُبُ فيها الزَّيْلُ، ويجري الماءُ فوقها، فهو مثلُ مسألةِ الحيفة، وفي ذلك حرجٌ عظيمٌ إذا قلنا بالنجاسة، والخرجُ مدفوعٌ بالنصِّ.

وقد تعرّضَ لهذه المسألةِ العلامةُ الشيخُ "عبد الرحمن العمادي" مفتي دمشق في كتابه "هدية ابن العماد"^(٢)، واستأنسَ لها ببعضِ فروعٍ وبالقاعدة المشهورة من أنَّ المَشَقَّةَ [١/٤٢ق/ب] تجلبُ التيسيرَ، وبما فرَعُوا عليها كما ذكره في "الأشباه"^(٣)، وقد أطالَ الكلامَ سيّدِي "عبد الغني" النابلسيُّ في "شرحه"^(٤) على هذه المسألةِ بما حاصله: ((أنّه إذا رسَبَ الزَّيْلُ في القساطر، ولم يظهرْ أثرُه فالماءُ طاهرٌ، وإذا وصلَ إلى الحياضِ في البيوتِ متغيّراً، ونزلَ في حوضٍ صغيرٍ أو كبيرٍ فهو نجسٌ وإن زالَ تغيّره بنفسه؛ لأنَّ الماءَ النجسَ لا يطهرُ بتغيّره بنفسه إلاّ إذا جرى بعد ذلك بماءٍ صافٍ، فإنّه حينئذٍ يطهرُ، فإذا انقطعَ الجريانُ بعد ذلك فإنَّ كان الحوضُ صغيراً والزَّيْلُ راسباً في أسفلهِ تنجّسَ مالم يصرِ الزَّيْلُ حمأةً، وهي الطِّينُ الأسود، فإنّه إذا جرى بعد ذلك بماءٍ صافٍ، ثمَّ انقطعَ لا ينجّسُ، وهذا كلّ بناءً على نجاسةِ الزَّيْلِ عندنا، وعن "زفر": روثٌ ما يؤكلُ لحمُه طاهرٌ،

(١) "خزانة الفتاوى": كتاب الطهارة - فصل في الوضوء وما يتعلق به ٣/٢٠٣، لأحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٥٢٢هـ)، ولطاهر بن أحمد، اختار الدين البحاري (ت ٥٤٢هـ). ("كشف الظنون" ٧٠٣/١، "الأعلام" ٢١٥/١، "فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ٢٩٥/١).

(٢) انظر "نهاية المراد": الطهارة من الحديث ص ٢٧٢-٢٧٤.

(٣) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الرابعة - السبب السادس من أسباب التخفيف في العبادات ص ٨٥.

(٤) "نهاية المراد": الطهارة من الحديث ص ٢٧٢-٢٧٤.

وفي "المبتغى" - بالغين المعجمة - : الأرواثُ كُلُّها نجسةٌ إلَّا روايةٌ عن "محمدٍ" أنَّها طاهرةٌ للبلوى، وفي هذه الرواية توسعةٌ لأرباب الدوابِّ، قَلَّمَا يَسْلَمُونَ عن التلُّخُج بالأرواث والأخشاء، فتحفَظُ هذه الرواية. اهـ كلامُ "المبتغى". وإذا قلنا بذلك هنا لا يبعدُ؛ لأنَّ الضرورةَ داعيةٌ إلى ذلك، كما أفتوا بقول "محمدٍ" بطهارةِ الماء المستعمل للضرورة ونحو ذلك، وفي "شرح العباب" لـ "ابن حجر" ^(١) - بناءً على قول الإمام "الشافعي": إذا ضاق الأمرُ اتَّسعَ - : أنَّه لا يضرُّ تغيُّرُ أنهرِ الشام. بما فيها من الزَّبل ولو قليلةً؛ لأنَّه لا يَمَكُنُ جريُّها المضطرُّ إليه الناسُ إلَّا به اهـ. وظاهره أنَّ المعفو عنه عنده أثرُ الزَّبل لا عينه)). اهـ ما في "شرح الهدية" ملخصاً موضحاً.

١٢٦/١

أقول: ولا يخفى أنَّ الضرورةَ داعيةٌ إلى العفو عن العين أيضاً، فإنَّ كثيراً من المحلات البعيدة عن الماء في بلادنا يكون ماؤها قليلاً، وفي أغلب الأوقات يستصحب الماء عينُ الزَّبل، ويرسُبُ في أسفل الحياض، وكثيراً ما ينقُصُ الحوضُ بالاستعمال منه، أو ينقطعُ الماء عنه، فلا يبقى جارياً، ولا سيما عند كَرِّيِ الأنهرِ وانقطاعِ الماء بالكليَّةِ أياماً، فإذا مُنِعوا من الانتفاع بتلك الحياض لما فيها من الزَّبل يلزمهم الحرجُ الشديد كما هو مشاهدٌ، فاحتياجهم إلى التوسعة أشدَّ من احتياج أرباب الدوابِّ، وقد قال في "شرح المنية" ^(٢): ((العلومُ من قواعد أئمتنا التسهيلُ في مواضع الضرورة والبلوى العامة كما في مسألة آبار الفلوات ونحوها)) [١/٤٣ق/أ] اهـ. أي: كالعفو عن نجاسة المعذور، وعن طين الشارع الغالب عليه النجاسة وغير ذلك.

نعم في بعض الأوقات يزدادُ التغيُّرُ فينزلُ الماء إلى الحوض أخضرَ وفيه عينُ الزَّبل، فينجُسُ الحوض لو صغيراً وإن كان جارياً؛ لأنَّ جريانه بماء نجسٍ، ولا ضرورةَ إلى الاستعمال منه في تلك

(١) "الإيعاب": لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر، شهاب الدين الهيثمي السعدي الأنصاري (ت ٩٧٤هـ) شرح "العباب المحيط. بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب" للقاضي أبي العباس أحمد بن عمر بن عبد الرحمن، صفى الدين المعروف بابن المذحجي المرادي البجلي الشافعي (ت ٩٣٠هـ). (إيضاح المكنون ٩١/٢، "النور السافر" ص ٢٨٧، ١٣٧، "الأعلام" ١/١٨٨، ٢٣٤).

(٢) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - الشرط الثاني (الطهارة من الأنجاس) ص ٢٠٦.

وألحقوا بالجارى حوضَ الحَمَامِ لو الماءُ نازلاً والغَرَفُ متدارِكُ كحوضٍ صغيرٍ يدخلُهُ الماءُ من جانبٍ، ويخرُجُ من آخرٍ، يجوزُ التوضيُّ من كلِّ الجوانبِ.....

الحالة، فيُتَنَظَرُ صفاؤه، ثمَّ يُعْفَى عَمَّا فِي القسَاطِلِ وما في أسفلِ الحوضِ لِمَا عَلِمَتِ مِنَ الضَّرورةِ، ومن أنَّ المشقةَ تجلبُ التيسيرَ، ومن أنَّه إذا ضاق الأمرُ اتَّسعَ، والله تعالى أعلم.

(١٦٦٤) (قوله: وألحقوا بالجارى حوضَ الحَمَامِ) أي: في أنه لا ينجسُ إلا بظهور أثر النجاسة.

أقول: وكذا حوضٌ غيرِ الحَمَامِ؛ لأنَّه في "الظهيرية"^(١) ذكرَ هذا الحكمَ في حوضٍ أقلَّ من عشرٍ في عشرٍ، ثمَّ قال: ((وكذلك حوضُ الحَمَامِ)) اهـ، فليُحفظ.

(١٦٦٥) (قوله: والغَرَفُ متدارِكُ) جملةٌ حالَّةٌ، أي: متتابعٌ، وتفسيرُهُ - كما في "البحر"^(٢) وغيره - ((أنَّ لا يسكنُ وجهُ الماءِ فيما بين الغَرَفَتَيْنِ)).

مطلب: لو دخلَ الماءُ من أعلى الحوضِ وخرَجَ من أسفلهِ فليس بجارٍ

(١٦٦٦) (قوله: ويخرُجُ من آخرٍ) أي: بنفسه أو بغيره لِمَا في "التاترخانية"^(٣): ((لو كان يدخلُهُ الماءُ ولا يخرُجُ منه، لكنَّ فيه إنسانٌ يغتسلُ، ويخرُجُ الماءُ باغتسالِهِ من الجانبِ الآخرِ متدارِكاً لا ينجسُ)) اهـ.

ثمَّ إنَّ كلامهم ظاهرُهُ أنَّ الخروجَ من أعلاه، فلو كان يخرُجُ من ثقبٍ في أسفلِ الحوضِ لا يُعدُّ جارياً، لأنَّ العبرةَ لوجهِ الماءِ بدليلِ اعتبارهم في الحوضِ الطُولَ والعرضَ لا العمقَ، واعتبارهم الكثرةَ والقلةَ في أعلاه فقط كما سيذكرُهُ "الشارح"^(٤).

وفي "النية"^(٥): ((إذا كانَ الماءُ يجري ضعيفاً ينبغي أن يتوضَّأَ على الوقارِ حتى يمرَّ عنه الماءُ المستعملُ))، ولم أرَ المسألةَ صريحاً، نعم رأيتُ في "شرح سيدي عبد الغني"^(٦) في مسألة خزانة

(١) "الظهيرية": كتاب الطهارة - الباب الأول - الفصل الثاني فيما يتوضأ به وما لا يتوضأ به ق ٣/ب.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٩١/١.

(٣) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الرابع في المياه ١٨٠/١ عن "الفتاوى العتبية" باختصار.

(٤) ص ٦٤٣-٦٤٤ - "در".

(٥) انظر "شرح النية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في المياه ص ٩٣..

(٦) "نهاية المراد": الطهارة من الحديث ص ٢٦٣ - بتصرف.

مطلقاً، به يُقْتَى،.....

الحَمَامُ التي أُخْبِرَ "أبو يوسف" برؤية فأرّو فيها قال: ((فيه إشارةٌ إلى أنَّ ماء الخزانة إذا كان يدخُلُ من أعلاها، ويخرج من أنبوبٍ في أسفلها فليس بجارٍ)) اهـ.

وفي "شرح المنية"^(١): ((يُظْهَرُ الحَوْضُ بِمَجْرَدِ ما يدخُلُ الماءُ من الأنبوب، وَيَقِضُ الحَوْضُ، هو المختارُ لَعَدَمِ تَيَقُّنِ بقاءِ النجاسة فيه وصيرورته جارياً)) اهـ.

وظاهرُ التعليل الاكتفاء بالخروج من الأسفل، لكنّه خلافُ قوله: ((ويَقِضُ))، فتأمَّلْ وراجعْ.

[١٦٦٧] (قوله: مطلقاً) أي: سواء كان أربعاً في أربع أو أكثر، وقيل: لو أكثرَ يَنْجُسُ؛ لأنَّ الماءَ المستعملَ يستقرُّ فيه، إلّا أنَّ يوضاً [١/٤٣ق/ب] في موضع الدخول أو الخروج كما في "المنية"^(٢).

وظاهرُ الإطلاق أيضاً أنَّه إذا عَلِمَ عدمُ خروجِ الماءِ المستعملِ لضعفِ الجري لا يضرُّ، وليس كذلك لما في "المنية"^(٣) عن "الخائنة"^(٤): ((والأصحُّ أنَّ هذا التقديرَ غيرَ لازمٍ، فإنَّ حَرَجَ الماءِ المستعملِ من ساعته لكثرةِ الماءِ وقوّته يَجُوزُ، وإلّا فلا)) اهـ. وأقرّه "الشارحان"^(٥).

وزاد في "الحلبة"^(٦) قوله: ((ولا شكَّ أنَّه حسنٌ))، لكن قال في "التاترخائية"^(٧) بعدَما مرَّ: ((وَحَكِيَّ عَنْ "الحَلْوَانِيَّ" أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كَانَ يَتَحَرَّكُ الماءُ مِنْ جَرَيَانِهِ يَجُوزُ، وَأَجَابَ رَكُنُ

(١) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في الحياض ص ١٠٣-١٠٤، وهو اختيار أبي جعفر الهندواني والصدر الشهيد كما في "شرح المنية".

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في الحياض ص ١٠١.

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في الحياض ص ١٠١-١٠٢.

(٤) "الخائنة": كتاب الطهارة - فصل في الطهارة بالماء ٤/١ بتصرف (هامش الفتاوى الهندية).

(٥) الشيخ إبراهيم الحلبي في "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في الحياض ص ١٠٣، والإمام ابن أمير حاج في "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في الحوض ١/١٩٩ق/أ.

(٦) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في الحوض ١/١٩٩ق/أ.

(٧) "التاترخائية": كتاب الطهارة - الفصل الرابع في المياه ١٧٨/١ بتصرف عن "المحيط".

(٨) أي: بعد نقله نص "الخائنة" السابق.

وَكَعَيْنٌ هِيَ خَمْسٌ فِي خَمْسٍ يَنْبُعُ الْمَاءُ مِنْهُ، بِهِ يُفْتَى، "قَهْستاني" ^(١) معزياً لـ "الْتَمَّة".
(وكذا) يَجُوزُ (براكلي) كثير (كذلك) أي: وَقَعَ فِيهِ نَجَسٌ.....

الإسلام "السُّغْدِي" ^(٢) بالجواز مطلقاً؛ لأنَّه ماءٌ جارٍ، والجاري يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ، وعليه الفتوى)) اهـ.
ثمَّ هذا - كما في "الحلبة" ^(٣) - : ((مَبْنِيٌّ عَلَى نَجَاسَةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، وَأَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ الْمُخْتَارِ
فَيَجُوزُ الْوَضُوءُ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ مَا يَغْتَرِفُهُ أَوْ نَصَفَهُ فِصَاعِدًا مَاءً مُسْتَعْمَلًا)) اهـ.
أقول: لكنَّ إِذَا وَقَعَ فِيهِ نَجَاسَةٌ حَقِيقَةٌ كَانَ التَّفْرِيعُ عَلَى حَالِهِ.

[١٦٦٨] (قوله: وَكَعَيْنٌ إلخ) يُغْنِي عَنْهُ الْإِطْلَاقُ السَّابِقُ كَمَا أَفَادَهُ "ح" ^(٤).
[١٦٦٩] (قوله: يَنْبُعُ الْمَاءُ مِنْهُ) أي: مِنْ الْعَيْنِ، وَذَكَرَ الزُّمَيْرُ بِاعْتِبَارِ الْمَكَانِ.
[١٦٧٠] (قوله: معزياً لـ "الْتَمَّة") فِيهِ أَنَّ عِبَارَةَ "قَهْستاني": ((كَمَا فِي "الرَّاهِدِي" وَغَيْرِهِ)) ^(٥).
[١٦٧١] (قوله: وكذا يجوز) أي: رَفَعَ الْحَدَّثَ.

[١٦٧٢] (قوله: براكلي) الرُّكُود: السُّكُونُ وَالتَّابِتُ، "قَامُوس" ^(٦).
[١٦٧٣] (قوله: أي: وَقَعَ فِيهِ نَجَسٌ إلخ) شَمِلَ مَا لَوْ كَانَ النَّجَسُ غَالِبًا، وَلِذَا قَالَ فِي
"الْخِلَاصَةِ" ^(٧): ((الْمَاءُ النَّجَسُ إِذَا دَخَلَ الْحَوْضَ الْكَبِيرَ لَا يُنَجِّسُ الْحَوْضَ وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ النَّجَسُ غَالِبًا
عَلَى مَاءِ الْحَوْضِ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَا اتَّصَلَ الْمَاءُ بِالْحَوْضِ صَارَ مَاءُ الْحَوْضِ غَالِبًا عَلَيْهِ)) اهـ.

(١) "جامع الرموز": كتاب الطهارة ٣٠/١.

(٢) أَبُو الْحَسَنِ عَلِيٌّ بْنُ الْحُسَيْنِ، رَكْنَ الْإِسْلَامِ السُّغْدِي (ت ٤٦١هـ). ("الجواهر المضية" ٥٦٧/٢، "الفوائد البهية" ص ١٢١-) وَلَمْ
يَجِدِ الْمَسْأَلَةَ فِي "تَنْوَاهُ".

(٣) "الحلبة": كتاب الطهارة - فَصْلٌ فِي الْحَوْضِ ١/١٩٩ ق.

(٤) "ح" - كتاب الطهارة - بَابُ الْمِيَاهِ ق ١٣/ب.

(٥) اعْتَرَضَ الْعَلَمَاءُ ابْنَ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الشَّارِحِ غَيْرِ مُتَّجِهٍ؛ إِذْ قَوْلُ الْقَهْستاني: ((كَمَا فِي الرَّاهِدِي)) رَاجِعٌ إِلَى مَسْأَلَةٍ
أُخْرَى لَا لِهَذَا. وَإِلَيْكَ عِبَارَةُ الْقَهْستاني: ((وَالِإِذَا جَوَّاهُ مِنَ الْحَوْضِ الصَّغِيرِ، إِذَا دَخَلَ الْمَاءُ مِنْ جَانِبٍ وَخَرَجَ مِنْ جَانِبٍ،
سِوَاهُ كَانَ أَرْبَعًا فِي أَرْبَعٍ أَوْ أَكْثَرَ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي الرَّاهِدِي. وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ عَيْنًا هِيَ سَبْعٌ فِي سَبْعٍ، أَوْ خَمْسٌ فِي
خَمْسٍ يَنْبُعُ مِنْهُ الْمَاءُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي "الْتَمَّة")) اهـ. "جامع الرموز": كتاب الطهارة - الْمَاءُ الْحَائِزُ لِلْوَضُوءِ ٣٠/١.

(٦) "القاموس": مَادَّةُ: ((رَكَدَ)).

(٧) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي الْمِيَاهِ ق ٢/ب.

لم يَرِ أثرُهُ ولو في موضع وقوع المَرْتِيَةِ، به يُفْتَى، "بجر"^(١) (والمعتبر).....

[١٦٧٤] (قوله: لم يَرِ أثرُهُ) أي: من طعم أو لون أو ريح، وهذا القيْد لا بدَّ منه وإن لم يُذكر في كثير من المسائل الآتية، فلا تغفل عنه، وقدّمنا^(٢) أن المراد من الأثر أثر النجاسة نفسها دون ما خالطها كخلل ونحوه.

[١٦٧٥] (قوله: به يُفْتَى) أي: بعدم الفرق بين المَرْتِيَةِ وغيرها، وعزاه في "البحر"^(٣) إلى "شرح المنية" عن "النصاب"^(٤)، وأراد بـ "شرح المنية" "الحلبة"^(٥) لـ "ابن أمير حاج"، وقد ذكر عبارة "النصاب"^(٦) في مسألة الماء الجاري لا هنا، على أنه يُشكّل عليه ما في "شرح المنية" لـ "الحلي"^(٧) عن "الخلاصة"^(٨): ((أنه في المَرْتِيَةِ ينحسُّ موضع الوقوع بالإجماع، وأمّا في غيرها فقليل: كذلك، وقيل: لا)) اهـ.

ومثله في "الحلبة"^(٩)، وكذا في "البدايع"^(١٠)، لكن عبّر بظواهر الرواية بدل الإجماع، قال: ((ومعناه: أن [١/١٤٤ق/١] يترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير، ثم يتوضأ))^(١١) اهـ. وقدّره في "الكفاية"^(١٢) بـ: ((أربع أذرع في مثلها))، وقيل: يتحرى، فإن وقع تحريه أن

١٢٧

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٨٧/١.

(٢) المقولة [١٦٥٧] قوله: ((أثره)).

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٨٧/١.

(٤) "نصاب الفقيه" أو "الفقهاء": لظاهر بن أحمد بن عبد الرشيد بن الحسين، إفتخار الدين البخاري (٥٤٢هـ).
(٥) "كشف الظنون" ١٩٥٤/٢، "الجواهر المضية" ٢٧٦/٢، "الفوائد البهية" ص ٨٤، "هدية العارفين" ١/٢٣٠.

(٦) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في المياه ١/١٨٦ ب.

(٧) من ((وأراد يشرح "المنية" إلى ((عبارة "النصاب" ساقط من "الأصل".

(٨) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في الحيض ص ٩٨.

(٩) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الأول في المياه ٢/٢.

(١٠) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في الحوض ١/١٩٠ ب/١٩١ أ.

(١١) "البدايع": كتاب الطهارة - فصل في بيان المقدار الذي يصير به المحل نجساً ٧٣/١.

(١٢) نقله في "البدايع" عن كتاب "الإملاء" عن الإمام أبي حنيفة.

(١٣) "الكفاية": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٧١/١ (ذيل "فتح القدير"). وليس فيه: ((في مثلها)).

النجاسة لم تَخْلُصْ إلى هذا الموضع تَوْضِئاً منه، قال في "الحلبيَّة"^(١): ((قُلْتُ: وهو الأصحُّ)) اهـ.
وكذا جَزَمَ في "الحائِيَّة"^(٢) بِنَتَجُسِ مَوْضِعُ المَرْتِيَّةِ بِلَا نَقْلِ خِلَافٍ، ثُمَّ نَقَلَ القَوْلِينَ فِي غَيْرِ
المَرْتِيَّةِ، وَصَحَّحَ فِي "المَبْسُوطِ"^(٣) أَوَّلَهُمَا، وَصَحَّحَ فِي "البِدَائِعِ"^(٤) وَغَيْرَهَا ثَانِيَهُمَا، نَعَمْ قَالَ فِي
"الخَزَائِنِ"^(٥): ((وَالْفَتْوَى عَلَى عَدَمِ التَّنَجُّسِ مَطْلَقاً إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ بِلَا فَرْقٍ بَيْنَ المَرْتِيَّةِ وَغَيْرِهَا لِعُمُومِ
الْبَلْوَى، حَتَّى قَالُوا: يَجُوزُ الوُضُوءُ مِنْ مَوْضِعِ الاسْتِنْجَاءِ قَبْلَ التَّحَرُّكِ كَمَا فِي "المَعْرَاجِ" عَنْ
"المُحْتَبَى") اهـ.

وَقَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٦): ((وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ" أَنَّهُ كَالْجَارِي، لَا يَتَنَجَّسُ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ، وَهُوَ الَّذِي
يَنْبَغِي تَصْحِيحُهُ، فَيَنْبَغِي عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ المَرْتِيَّةِ وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ إِنَّمَا يَقْتَضِي عِنْدَ الْكَثْرَةِ عَدَمَ
التَّنَجُّسِ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ)) اهـ.
فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ "الشَّارَحُ" مَبْنِيٌّ عَلَى ظَاهِرِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَنْ "أَبِي يُوسُفَ"، حَيْثُ
جَعَلَهُ كَالْجَارِي، وَقَدْ مَنَّا^(٧) عَنْهُ أَنَّهُ اعْتَبِرَ فِي الْجَارِي ظَهْرَ الْأَثَرِ مَطْلَقاً، وَأَنَّهُ ظَاهِرُ الْمُتَوْنِ، وَكَذَا قَالَ
فِي "الْكَنْزِ"^(٨) هُنَا: ((وَهُوَ كَالْجَارِيِّ))، وَمِثْلُهُ فِي "الْمُلْتَقَى"^(٩).

وظَاهِرُهُ اخْتِيَارُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ، فَلِذَا اخْتَارَهَا فِي "الْفَتْحِ"^(١٠)، وَاسْتَحْسَنَهَا فِي "الحلبيَّةِ"^(١١)

(١) "الحلبيَّة": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - فَصْلُ فِي الْحَوْضِ ١/ق ١٩٠/ب.

(٢) "الحائِيَّة": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - فَصْلُ فِي الطَّهَارَةِ بِالمَاءِ ١/٦٨ هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة".

(٣) "المَبْسُوطُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الوُضُوءِ وَالْعَسَلِ ١/٧١.

(٤) "البِدَائِعُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - فَصْلُ فِيْمَا يَصِيرُ بِهِ الْمَحَلُّ نَجَساً ١/٧٣.

(٥) "الخَزَائِنُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ الْمَاءِ ق ٣٧/ب.

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّهَارَاتِ - بَابُ الْمَاءِ الَّذِي يَجُوزُ بِهِ الوُضُوءُ وَمَا لَا يَجُوزُ ١/٧٢.

(٧) الْمُقُولَةُ [١٦٦٣] قَوْلُهُ: ((وَقِيلَ الْيُخْ)).

(٨) انْظُرْ "شَرْحَ الْعَبْنِيِّ عَلَى الْكَنْزِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١/١٢٢.

(٩) "مُلْتَقَى الْأَبْحَرِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١/٢٥.

(١٠) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّهَارَاتِ - بَابُ الْمَاءِ الَّذِي يَجُوزُ بِهِ الوُضُوءُ وَمَا لَا يَجُوزُ ١/٧٢.

(١١) "الحلبيَّة": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - فَصْلُ فِي الْحَوْضِ ١/ق ١٩٠/ب.

في مقدارِ الراكِد (أكبرُ رأيِ المبتلى فيه، فإنْ غَلَبَ على ظَنِّه عدمُ خلوصِ) أي: وصولِ (النجاسةِ إلى الجانبِ الآخرِ جازَ، وإلاَّ لا) هذا ظاهرُ الروايةِ عن "الإمام":
، وإليه رَجَعَ "محمَّدٌ"،

لموافقتها لما مرَّ عنه^(١) في الجاري، قال: ((ويشهدُ له ما في "سنن ابن ماجه"^(٢)) عن "جابر" رضي الله عنه قال: انتهيتُ إلى غدِيرٍ، فإذا فيه حمائرٌ ميتٌ، فكفَفْنَا عنه حتى انتهى إلينا رسولُ الله ﷺ، فقال: «إِنَّ الماءَ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ»، فاستقينا وأروينا وحمَلْنَا) اهـ. وهذا واردٌ على نقل الإجماعِ السَّابِقِ^(٣)، والله أعلمُ.
 [١٦٧٦] (قوله: في مقدارِ الرَّاكِد) يُعْنِي عنه قولُ "المصنّف": ((فيه)) المتعلِّقُ بـ ((المعتبر))، فالأولى ذكرُه بعده تفسيراً لِمَرَجَعِ الضميرِ.

[١٦٧٧] (قوله: أكبرُ رأيِ المبتلى به) أي: غلبةُ ظَنِّه؛ لأنَّها في حكم اليقين، والأولى حذفُ ((أكبر)) ليظهرَ التفصيلُ بعده، "ط"^(٤).

[١٦٧٨] (قوله: وإلاَّ لا) صادقٌ بما إذا غَلَبَ على ظَنِّه الخُلوصُ، أو اشتَبَهَ عليه الأمران، لكنَّ الثاني غيرُ مرادٍ لما في "التاترخانية"^(٥): ((وإذا اشتَبَهَ الخُلوصُ فهو كما إذا لم يَخْلُصْ)) اهـ، فافهم.
 [١٦٧٩] (قوله: وإليه رَجَعَ "محمَّدٌ") أي: بعَلَمَا قال [١/٤٤٤ق/ب] بتقديره بَعَشْرٌ في عَشْرٍ،

(١) أي: عن أبي يوسف، في المقالة [١٦٦٣] قوله: ((وقيل إلخ)).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٥٢٠) كتاب الطهارة - باب الحياض، وفي إسناده طريف بن شهاب وقال البوصيري في "مصباح الزحاجة" في زوائد ابن ماجه "٢١٦/١": ((هذا إسناده فيه طريف بن شهاب، وقد أجمعوا على ضعفه))، وأخرجه البيهقي ٢٥٨/١ كتاب الطهارة - باب الماء الكثير لا ينجس بنجاسة تحدث فيه ما لم يتغير، عن أبي سعيد الخدري، وفيه طريف بن شهاب أيضاً، وقد اضطرب فيه فرواه مرة عن جابر، ومرة عن أبي سعيد، ورجح البيهقي رواية أبي سعيد على رواية جابر، وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري، أخرجه الترمذي رقم (٦٦) كتاب الطهارة - باب في أن الماء لا ينجسه شيء، وقال: هذا حديث حسن، والنسائي ١٧٤/١ كتاب المياه - باب ذكر بثر بضاعة.

(٣) في هذه المقالة.

(٤) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١٠٧/١. وفي "زيادة": ((في "معراج الدراية": هو المختار، وفي "الهداية": وعليه الاعتماد، وقال الأكمَل: لأن أبا حنيفة لا يقدر شيئاً بالرأي في مثل هذا مما يحتاج إلى التقدير، فكان هذا موافقاً لمذهبه. اهـ)).

(٥) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الرابع في المياه ١٦٩/١.

وهو الأصحُّ كما في "الغاية" وغيرها، وحقَّق في "البحر": ((أنَّه المذهبُ، وبه يُعملُ، وأنَّ التقدير بعشرٍ في عشرٍ لا يرجعُ إلى أصلٍ يُعتمدُ عليه))،.....

ثم قال: ((لا أوقْتُ شيئاً)) كما نقله الأئمة الثقاتُ عنه، "بحر"^(١).

[١٦٨٠] (قوله: وهو الأصحُّ) زاد في "الفتح"^(٢): ((وهو الأليقُ بأصل "أبي حنيفة"، أعني عدمَ التحكُّمِ بتقديرٍ فيما لم يردَّ فيه تقديرٌ شرعيٌّ، والتفويضُ فيه إلى رأيِ المبتلى بناءً على عدم صحَّةِ ثبوتِ تقديره شرعاً)) اهـ.

وأما تقديره بالثنتين - كما قاله "الشافعي" - فحديثه غيرُ ثابتٍ كما قاله "ابن المديني"^(٣)، وضَعَفَ الحافظ "ابن عبد البر"^(٤) وغيره، وأطال الكلامَ عليه في "الفتح"^(٥) و"البحر"^(٦) وغيرهما من المطبوعات.

[١٦٨١] (قوله: وحقَّق في "البحر"^(٧) أنَّه المذهبُ) أي: المرويُّ عن أئمَّتنا الثلاثة، وأكثرَ من القولِ الصريحة في ذلك، أي: في أنَّ ظاهر الرواية عن أئمَّتنا الثلاثة تفويضُ الخُلوصِ إلى رأيِ المبتلى

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٧٩/١.

(٢) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٦٨/١.

(٣) أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المعروف بابن المديني السعدي البصري (ت ٢٣٤هـ). "سير أعلام النبلاء" ٤١/١١، "شذرات الذهب" ١٥٩/٣.

(٤) حديث الثنتين، أخرجه أحمد ٢٧-٢٨/٢، والنسائي ٤٦/١ كتاب الطهارة - باب التوقيت في الماء، وأبو داود (٦٣) كتاب الطهارة - باب ما ينحسه الماء، والترمذي (٦٧) كتاب الطهارة - باب منه آخر (أن الماء لا ينحسه شيء)، وابن ماجه (٥١٧) كتاب الطهارة - باب مقدار الماء الذي لا ينحس، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: ((إذا كان الماء ثنتين لم يحمل الخبث))، والحديث حوله كلام طويل الذيل، خلاصته: أن الحنفية أعلوه بالاضطراب في سنده ومثله فلم يأخذوا به، وأنَّ الشافعية رجحوا إحدى الروايات فاحتجوا بها وجعلوا ما سواها من قبيل الشاذ. انظر للتوسع "نصب الراية" ١٠٤/١-١١٢، و"التلخيص الحبير" ١٦١/١-٢٠.

(٥) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٦٥/١ وما بعدها.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ٨٥/١ وما بعدها.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ٧٩/١.

به بلا تقديرٍ بشيءٍ، ثم قال^(١): ((وعلى تقديرٍ عدم رجوع "محمد" عن تقديره بعشرٍ في عشرٍ لا يستلزمُ تقديره إلا في نظره، وهو لا يلزمُ غيره؛ لأنه لما وجبَ كونه ما استكرهَ المبتلى فاستكثرُ واحدٍ لا يلزمُ غيره، بل يختلفُ باختلاف ما يقعُ في قلب كلٍّ، وليس هذا من الصور التي يجبُ فيها على العاميِّ تقليدُ المجتهد، ذكره "الكمال"^(٢)) اهـ.

أقول: لكنَّ ذكرَ في "الهداية"^(٣) وغيرها: ((أنَّ الغديرَ العظيم ما لا يتحركُ أحدُ طرفيه بتحريكِ الطرفِ الآخرِ))، وفي "المعراج": ((أنَّه ظاهرُ المذهب))، وفي "الزيلعي"^(٤): ((قيل: يُعتبرُ بالتحريك، وقيل: بالمساحة))، وظاهرُ المذهب الأولُ، وهو قولُ المتقدمين، حتى قال في "البدائع"^(٥) و"المحيط": ((اتفقت الروايةُ عن أصحابنا المتقدمين أنه يُعتبرُ بالتحريك، وهو أن يرتفعَ وينخفضُ من ساعته لا بعد المكث، ولا يُعتبرُ أصل الحركة))، وفي "التاترخانية"^(٦): ((أنَّه المرويُّ عن أئمَّتنا الثلاثة في الكتب المشهورة)) اهـ.

وهل المتعبرُ بحركة الغسل أو الوضوء أو اليد؟ رواياتٌ، ثانيها أصحُّ؛ لأنَّه الوسطُ كما في "المحيط" و"الحاوي القدسي"^(٧)، وتأمَّله في "الحلبة"^(٨) وغيرها.

ولا يخفى عليك أنَّ اعتبارَ الخلوص بغلبة الظنِّ بلا تقديرٍ بشيءٍ مخالفٌ في الظاهر لاعتباره بالتحريك؛ لأنَّ غلبة الظنِّ أمرٌ باطنيٌّ يختلفُ باختلاف الظانِّين، وتحركُ الطرف الآخر أمرٌ حسِّيٌّ

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٨٠/١.

(٢) "الفتح": كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٦٨/١ بتصرف.

(٣) "الهداية": كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ١٨/١.

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ٢٢/١.

(٥) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في بيان المقدار الذي يصير به المحل نجساً ٧٢/١ بتصرف.

(٦) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الرابع في المياه ١٦٩/١.

(٧) "الحاوي القدسي": كتاب الطهارة - باب ما ينجس الماء ق ٢٨/١.

(٨) انظر "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في الحوض ١/١٨٩.

و رَدَّ مَا أَجَابَ بِهِ "صدرُ الشريعة"،

مشاهد لا يختلفُ مع أنَّ كلاً منهما منقولٌ عن أئمَّتنا الثلاثة في ظاهر الرواية، ولم أرَ مَنْ تكلَّم [١/١٤٥ ق] على ذلك.

ويظهر لي التوفيق بأنَّ المراد غلبة الظنِّ بأنَّه لو حُرِّكَ لَوَصَلَ إلى الجانب الآخر إذا لم يوجد التحريكُ بالفعل، فليتأمل.

(١٦٨٢) (قوله: و رَدَّ إلخ) حاصله: أنَّ "صدر الشريعة"^(١) بنى تقديره بالعرش على أصلٍ، وهو قوله ﷺ: «مَنْ حَفَرَ بئراً فله حولها أربعون ذراعاً»^(٢)، فيكون له حريمها من كلِّ جانبٍ عشرة، فيمنع غيره من حفرِ بئرٍ في حريمها لئلاَّ ينجذب الماء إليها، وينقص ماء الأولى، ويمنع أيضاً من حفرِ البوعة فيه لئلاَّ تسري النجاسة إلى البئر، ولا يمنع فيما وراء الحريم، وهو عشرٌ في عشرٍ، قال: ((فعلِم أنَّ الشرع اعتبرَ العشرَ في العشرَ في عدم سريَّة النجاسة)).

و رَدَّه في "البحر"^(٣): ((بأنَّ الصحيح في الحريم أنه أربعون من كلِّ جانبٍ، وبأنَّ قِوام الأرض أضعافُ قِوام الماء، فقياسه عليها في عدم السَّريَّة غيرُ مستقيم، وبأنَّ المختار المعتمد في البعد بين البئر والبُلوعة نفوذُ النجاسة^(٤))، وهو يختلفُ بصلابة الأرض ورخاوتها)).

١٢٨ / ١

(١) "شرح الرواية": كتاب الطهارة - ١/١٦٦. هامش "كشف الحقائق".

(٢) أخرجه أحمد ٤٩٤/٢، والبيهقي ١٥٥/٦ كتاب إحياء الموات باب ما جاء في حريم الآبار، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه. وفي إسناده عوف بن أبي جميلة، ثقة رemy بالقدر والتشيع، كما في "التقريب" ٨٩/٢ وفيه رجل لم يُسمَّ، وقد سماه البيهقي في رواية أخرى بمحمد بن سيرين، وهو من الثقات الأثبات، وله شاهد من حديث عبد الله بن مُعْقِل عند ابن ماجه (٢٤٨٦) كتاب الرهون - باب حريم البئر.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٨٠/١.

(٤) عبارة "البحر" نقلاً عن "الحلاصة" وقاضيهان وغيرهما: ((نفوذ الرائحة))، وهي كذلك في رسالته "الخبر الباقي في جواز الموضوع من الفساق"، لكن بعد الرجوع إلى قاضيهان تبين أنَّ المختار المعتمد نفوذ النجاسة كما نقلها ابن عابدين، أما نفوذ الرائحة أو الطعم أو اللون فإنما هي آثار يُعرف من خلالها نفوذ النجاسة، وقد نص على ذلك في "البدائع" ٧٨/١ حيث قال: ((فدل على أنَّ العبرة بالخلوص وعدم الخلوص، وذلك يعرف بظهور ما ذكر من الآثار وعدمه)).

لكن في "النهر": ((وأنت خيرٌ بأنَّ اعتبارَ العشرِ أضبطُ، ولا سيَّما في حقِّ مَنْ لا رأيَ له من العوامِّ، فلذا أفتى به المتأخرون الأعلامُ))،.....

[١٦٨٣] (قوله: لكن في "النهر" (١) إلخ) قد تعرَّضَ لهذا في "البحر" (٢) أيضاً، ثم ردَّه: ((بأنَّه إنَّما يُعمَلُ بما صحَّ من المذهب لا يفتوى المشايخ))، والوجهُ مع صاحب "البحر"، وإذا اطلَّعت على كلامهما جرمتَ بذلك، أفاده "ط" (٣).

أقول: وهو الذي حطَّ عليه كلامُ المحقِّق "ابن الهمام" (٤) وتلميذه العلامة "ابن أسير حاج" (٥)، لكن ذكرَ بعضُ المحشِّين عن شيخ الإسلام العلامة "سعد الدين الديري" (٦) في رسالته "القول الراقي في حكم ماء الفساقى": ((أنَّه حقٌّ فيها ما اختاره أصحابُ المتون من اعتبارِ العشر، و ردُّ فيها على مَنْ قال بخلافه ردًّا بليغاً، وأوردَ نحوَ مائة نقلٍ ناطقةٍ بالصواب، إلى أن قال: شعرٌ [خفيف] وإذا كنتَ في المَدَارِكِ غِيراً ثم أبصرتَ حاذقاً لا تُماري وإذا لم ترَ الهلالَ فسلمَ لأناسٍ رأوه بالأبصارِ)) اهـ.

ولا يخفى أنَّ المتأخِّرين الذين أفتوا بالعشر كصاحب "الهداية" (٧) و"قاضي خان" (٨) وغيرهما من أهل الترجيح هم أعلمُ بالمذهب منَّا، فعلينا اتِّباعُهم.

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٢/ب.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٨٠/١.

(٣) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١٠٨/١.

(٤) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٦٩-٦٨/١.

(٥) "الحلية": كتاب الطهارة - فصل في الحوض ١/ق ١٩١/ب.

(٦) أبو السَّعَادَات سعد بن محمد بن عبد الله، سعد الدين المعروف بابن الديري النابلسي الدمشقي (ت ٨٦٧هـ). ("الوضوء اللامع" ٢٤٩/٣، "الفوائد البهية" ص ٧٨-).

(٧) "الهداية": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ١٩/١.

(٨) "الحانية": كتاب الطهارة - فصل في الطهارة بالماء ٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

أي: في المربع بأربعين، وفي المدور بستة وثلاثين، وفي المثلث من كل جانب خمسة عشر

ويؤيده ما قدمه "الشارح"^(١) في "رسم المفتي": ((وأما نحن فعلينا اتباع ما رجحوه وما صححوه كما لو أفتونا في حياتهم)).

[١٦٨٤] (قوله: أي: في المربع إلخ) أشار إلى أن المراد من اعتبار العشر في العشر ما يكون وجهه مائة ذراع سواء كان مربعاً - [١/٤٥ق/ب] وهو ما يكون كل جانب من جوانبه عشرة، وحول الماء أربعون، ووجهه مائة - أو كان مدوراً، أو مثلثاً، فإن كل من المدور والمثلث إذا كان على الوصف الذي ذكره "الشارح" يكون وجهه مائة، وإذا رُبع يكون عشراً في عشر، فافهم.

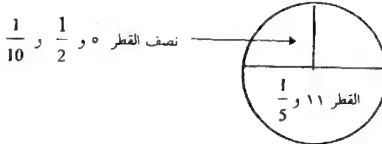
[١٦٨٥] (قوله: وفي المدور بستة وثلاثين) أي: بأن يكون دوره ستة وثلاثين ذراعاً، وقطره^(٢) أحد عشر ذراعاً وخمسة ذراع.

ومساحته: أن تضرب نصف القطر - وهو خمسة ونصف وعشر - في نصف الدور، وهو ثمانية عشر يحون مائة ذراع وأربعة أحماس ذراع. اهـ "سراج"^(٣).

وما ذكره هو أحد أقوال خمسة، وفي "الدور"^(٤) عن "الظهيرية"^(٥): ((هو الصحيح، وهو مبرهن عليه عند الحساب))، وللعلامة "الشرنبلالي" رسالة سماها "الزهر النضير على الخوض

(١) ص ٢٥٦ - "در".

(٢) قوله ((وقطره إلخ)) القطر هو الخط المار على المركز حتى ينتهي إلى جانبي المحيط، ونصفه هو هذا القاطع لنصفه بالمشاهدة بهذه الصورة:



(٣) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/ق ٣٤/أ بتصرف.

(٤) "الدور": كتاب الطهارة - فرض الغسل ١/٢٣-٢٤.

(٥) "الظهيرية": كتاب الطهارة - الباب الأول - الفصل الثاني فيما يتوضأ به وما لا يتوضأ ق ٤/أ.

وربعاً وخمساً بذراع الكِرْبَاس، ولو له طولٌ لا عرضٌ،.....

المستدير^(١)، أَوْضَحَ فِيهَا الْبِرْهَانَ الْمَذْكُورَ مَعَ رَدِّ بَقِيَّةِ الْأَقْوَالِ، وَلَحَّصَ ذَلِكَ فِي "حَاشِيَتِهِ" عَلَى "الدَّرَرِ"^(٢).

[١٦٨٦] (قَوْلُهُ: رُبْعاً وَخُمْساً) فِي بَعْضِ النُّسخِ: ((أَوْ خُمْساً)) بِـ ((أَوْ)) لَا بِالْوَاوِ، وَهِيَ الْأَصُوبُ بِنَاءً عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي التَّعْبِيرِ، فَإِنَّ بَعْضَهُمْ كـ "نُوحِ أَفندي" عَبَّرَ بِالرَّبْعِ، وَبَعْضُهُمْ كـ "الشَّرْنِبِلَالِي" فِي رِسَالَتِهِ عَبَّرَ بِالْخُمْسِ، وَهُوَ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ فِي "السَّرَاجِ"^(٣)، حَيْثُ قَالَ: ((فَإِنَّ كَانَ مِثْلًا فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ جَانِبٍ مِنْهُ خُمْسَةً عَشْرَ ذِرَاعًا وَخُمْسَ ذِرَاعٍ حَتَّى تَبْلُغَ مِسَاحَتُهُ مِائَةَ ذِرَاعٍ، بِأَنْ تَضْرِبَ أَحَدَ جَوَانِبِهِ فِي نَفْسِهِ، فَمَا صَحَّ أَخَذَتْ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرَةٌ، فَهُوَ مِسَاحَتُهُ.

يَبَانُهُ: أَنَّ تَضْرِبَ خُمْسَةَ عَشْرَ وَخُمْساً فِي نَفْسِهِ يَكُونُ مِائَتَيْنِ وَإِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَجِزَاءً مِنْ خُمْسَةِ وَعِشْرِينَ جِزَاءً مِنْ ذِرَاعٍ، فَثَلَاثَةُ عَلَى التَّقْرِيبِ سَبْعَةٌ وَسَبْعُونَ ذِرَاعًا، وَعِشْرَتُهُ عَلَى التَّقْرِيبِ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ، فَذَلِكَ مِائَةُ ذِرَاعٍ وَشَيْءٌ قَلِيلٌ لَا يَبْلُغُ عَشْرَ ذِرَاعٍ)) اهـ.

أَقُولُ: وَعَلَى التَّعْبِيرِ بِالرُّبْعِ يَبْلُغُ ذَلِكَ الشَّيْءُ الْقَلِيلُ نَحْوَ رُبْعِ ذِرَاعٍ، فَالتَّعْبِيرُ بِالْخُمْسِ أَوَّلَى كَمَا لَا يَخْفَى، فَكَانَ يَنْبَغِي لـ "الْشَّارِحِ" الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ، فَافْهَمُ.

[١٦٨٧] (قَوْلُهُ: بِذِرَاعِ الْكِرْبَاسِ) بِالْكَسْرِ، أَي: ثِيَابِ الْقَطَنِ، وَيَأْتِي^(٤) مَقْدَارُهُ.

(تَنْبِيْهٌ)

لَمْ يَذْكُرْ مَقْدَارَ الْعُمُقِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ فِيهِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، "بِدَائِعِ"^(٥).

(١) انظر "إيضاح المكنون" ٦١٩/١، و"هدية العارفين" ٢٩٢/١.

(٢) الشرنبلالي: كتاب الطهارة - فرض الغسل ٢٣/١ ("هامش الدرر والغرر").

(٣) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٣٣ ب/ب تصرف.

(٤) ص ٦٥١ - وما بعدها "در".

(٥) لم نجد النقل المذكور في "البدائع" على حد بحثنا بعد بذل الوسع، والمذكور في "البدائع" من مسألة العمق: ((و أما العمق فهل يشترط مع الطول والعرض؟ عن أبي سليمان الجوزجاني أنه قال: إن أصحابنا اعتبروا البسط دون العمق، وعن الفقيه أبي جعفر الهندواني: إن كان بحال لو رفع إنسان الماء بكفيه انحسر أسفله ثم اتصل لا يتوضأ به، وإن كان بحال لا ينحسر أسفله لا بأس بالوضوء منه، وقيل: مقدار العمق أن يكون زيادة على عرض الدرهم الكبير =

لَكِنَّهُ يَبْلُغُ عَشْرًا فِي عَشْرِ جَارٍ تَيْسِيرًا، وَلَوْ أَعْلَاهُ عَشْرًا وَأَسْفَلُهُ أَقْلُ جَارٍ.....

وصَحَّحَ فِي "الهداية"^(١): ((أَنْ يَكُونَ بِحَالٍ لَا يَنْحَسِرُ بِالْإِغْتِرَافِ))، أَي: لَا يَنْكَشِيفُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، [١/١٤٦ق/أ] "معراج". وَفِي "البحر"^(٢): ((الْأَوَّلُ أَوْجُهُ لِمَا عُرِفَ مِنْ أَصْلِ أَبِي حَنِيفَةَ)) اهـ.

وَقِيلَ: أَرْبَعُ أَصَابِعَ مَفْتُوحَةٍ، وَقِيلَ: مَا بَلَغَ الْكَعْبَ، وَقِيلَ: شِبْرٌ، وَقِيلَ: ذِرَاعٌ، وَقِيلَ: ذِرَاعَانِ، "قَهْشْتَانِي"^(٣).

(١٦٨٨) (قَوْلُهُ: لَكِنَّهُ يَبْلُغُ الْخ) كَأَنَّ يَكُونُ طَوْلُهُ خَمْسِينَ وَعَرْضُهُ ذِرَاعَيْنِ مَثَلًا، فَإِنَّهُ لَوْ رُبِعَ صَارَ عَشْرًا فِي عَشْرِ.

(١٦٨٩) (قَوْلُهُ: جَارٍ تَيْسِيرًا) أَي: جَارٍ الْوُضُوءِ مِنْهُ بِنَاءً عَلَى نَجَاسَةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، أَوِ الْمَرَادُ: جَارٍ وَإِنْ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ، وَهَذَا أَحَدُ قَوْلَيْنِ، وَهُوَ الْمَخْتَارُ كَمَا فِي "الدَّرَر"^(٤) عَنْ "عِيُونِ الْمَذَاهِبِ"^(٥) وَ"الظَّاهِرِيَّةِ"^(٦)، وَصَحَّحَهُ فِي "الْمَحِيطُ" وَ"الِاخْتِيَارُ"^(٧) وَغَيْرُهُمَا، وَاخْتَارَ فِي "الْفَتْحِ"^(٨) الْقَوْلَ الْآخَرَ، وَصَحَّحَهُ تَلْمِيزُهُ الشَّيْخَ "قَاسِمٌ"؛ لِأَنَّ مَدَارَ الْكَثْرَةِ عَلَى عَدَمِ خُلُوصِ النِّجَاسَةِ إِلَى

= الْمُنْقَالَ، وَقِيلَ: أَنْ يَكُونَ قَدْرُ شِبْرٍ، وَقِيلَ: قَدْرُ ذِرَاعٍ... اهـ. مَا فِي "الْبِدَائِعِ" مِنْ كَلَامٍ عَلَى الْعَمَقِ - كِتَابُ الطَّهَارَةِ - فَصْلٌ فِي بَيَانِ الْمَقْدَارِ الَّذِي يَصِيرُ بِهِ الْمَحَلُّ نَجَسًا ٧٣/١. وَلَكِنَّهُ فِي "الْبَحْرِ" ٨١/١ نَقَلَ عَنْ "الْبِدَائِعِ" مِثْلَ مَا نَقَلَهُ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) "الهداية": كِتَابُ الطَّهَارَاتِ - بَابُ الْمَاءِ الَّذِي يَجُوزُ التَّطْهِيرُ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ ١٩/١.

(٢) "البحر": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ٨١/١.

(٣) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - الْمَاءُ الْجَائِزُ لِلَّوْضُوءِ ٣٠/١. وَقَوْلُهُ: ((وَقِيلَ ذِرَاعٌ)) لَيْسَ فِي نَسْخَةِ الْقَهْشْتَانِيِّ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

(٤) "الدَّرَر": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - فَرْضُ الْغَسْلِ ٢٢/١.

(٥) "عِيُونُ الْمَذَاهِبِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - فَصْلٌ فِي الْمَاءِ ق ٣/ب.

(٦) "الظَّاهِرِيَّةُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - الْبَابُ الْأَوَّلُ - الْفَصْلُ الثَّانِي - النَّوعُ الثَّانِي فِي الْحِيَاضِ وَالْأَبَارِ ق ٣/ب.

(٧) "الِاخْتِيَارُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - فَصْلٌ فِي الْمَاءِ الَّذِي يَجُوزُ بِهِ التَّطْهِيرُ وَمَا لَا يَجُوزُ ١٤/١.

(٨) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الطَّهَارَاتِ - بَابُ الْمَاءِ الَّذِي يَجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ وَمَا لَا يَجُوزُ ٧٢/١.

حتى يبلغ الأقل،.....

الجانب الآخر، ولا شك في غلبة الخلوص من جهة العرض، ومثله لو كان له عمق بلا سعة، أي: بلا عرض ولا طول؛ لأن الاستعمال من السطح لا من العمق.

وأجاب في "البحر"^(١): ((بأن هذا وإن كان الأوجه إلا أنهم وسَّعوا الأمر على الناس، وقالوا بالضم كما أشار إليه في "التجنيس" بقوله: تسييراً على المسلمين)) اهـ.

وعلله بعضهم بأن اعتبار الطول لا ينحسه، واعتبار العرض ينحسه، فيبقى طاهراً على أصله للشك في تنجيسه، وتأممه في "حاشية نوح أفندي"، وبه فارق ما له عمق بلا سعة.

[١٦٩٠] قوله: حتى يبلغ الأقل أي: وإذا بلغ الأقل فوَقَعَتْ فيه نجاسة تنجس كما في

المنية"^(٢)، وتشمل النجاسة الماء المستعمل على القول بنجاسته، ولذا قال في "البحر"^(٣): ((وإن

نقص حتى صار أقل من عشرة في عشرة لا يتوضأ فيه، ولكن يعتز منه ويتوضأ)) اهـ. أمّا على القول بطهارته فهي مسألة التوضي من الفساق، وفيها الكلام المار^(٤)، فافهم.

ثم لو امتلأ بعد وقوع النجاسة بقي نجساً، وقيل: لا، "منية"^(٥). ووجه الثاني غير ظاهر، "حلبة"^(٦).

- قال في "شرح المنية"^(٧): ((فالحاصل: أن الماء إذا تنجس حال قلته لا يعود طاهراً بالكثرة، وإن كان كثيراً قبل اتصاله بالنجاسة لا ينجس بها، ولو نقص بعد سقوطها فيه حتى صار قليلاً فالمعتبر قلته وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء وردت عليه، أو ورد عليها، هذا هو المختار)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٨١/١.

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في الحيض ص ١٠٠-١٠١.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٨١/١ نقلاً عن "التجنيس".

(٤) المقولة [١٦٠١] قوله: ((على ما حققه في "البحر" إلخ)).

(٥) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في الحيض ص ١٠١ - بتصرف.

(٦) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في الحوض ١/١٩٦ ب.

(٧) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في الحيض ص ١٠١.

ولو بعكسيه فوقه فيه نجس لم يحز حتى يبلغ العشر، ولو جمده ماؤه، فثقب إن الماء....

وقوله: ((أو ورد عليها)) يشير إلى ما اختاره في "الخلاصة"^(١) و"الحانية"^(٢): ((من أن الماء إن دخل [١/١٤٦ق/ب] من مكان نجس، أو اتصل بالنجاسة شيئاً فشيئاً فهو نجس، وإن دخل من مكان طاهر، واجتمع حتى صارَ عشراً في عشر، ثم اتصل بالنجاسة لا ينجس)).
 [١٦٩١] (قوله: ولو بعكسيه) بأن كان أعلاه لا يبلغ عشراً في عشر، وأسفله يبلغها.
 [١٦٩٢] (قوله: حتى يبلغ العشر) فإذا بلغها جاز وإن كان ما في أعلاه أكثر مما في أسفله، أي: مقدراً لا مساحة، وفي "البحر"^(٣) عن "السراج الهندي": ((أنه الأشبه)) اهـ.
 أقول: وكأنهم لم يعتبروا حالة الوقوع هنا؛ لأن ما في الأسفل في حكم حوض آخر بسبب كثرتة مساحة، وأنه لو وقعت فيه النجاسة ابتداء لم تضره بخلاف المسألة الأولى، تدبر.
 وهذه يلغز فيها، فيقال: ماء كثير وقعت فيه نجاسة تنجس، ثم إذا قل طهر.
 بقي ما لو وقعت فيه النجاسة، ثم نقص في المسألة الأولى، أو امتلا في الثانية، قال "ح"^(٤): ((لم أجد حكمه)).

وأقول: هذا عجيب، فإنه حيث حكمنا بطهارته، ولم يعرض له ما ينجسه هل يتوهم نجاسته؟ نعم لو كانت النجاسة مرئية، وكانت باقية فيه، أو امتلا قبل جفاف أعلى الحوض تنجس، أما إذا كانت غير مرئية، أو مرئية وأخرجت منه، أو امتلا بعدما حكم بطهارة جوانب أعلاه بالجفاف فلا؛ إذ لا مقتضي للنجاسة، هذا ما ظهر لي.
 [١٦٩٣] (قوله: ولو جمده ماؤه أي: ماء الحوض الكبير، أي: وجه الماء منه.
 [١٦٩٤] (قوله: فثقب) أي: ولم تبلغ مساحة الثقب عشراً في عشر.

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الأول في المياه ق ٢/ب.

(٢) "الحانية": كتاب الطهارة - فصل في الطهارة بالماء ٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٨٢/١.

(٤) "ح": كتاب الطهارة - باب المياه ق ١٣/ب.

منفصلاً عن الجَمَدِ جازاً؛ لأنَّه كالسَّقْفِ، وإنَّ متصلاً لا؛ لأنَّه كالقِصْعَةِ، حتَّى لو وَلَغَ فيه كَلْبٌ تَنَجَّسَ، لا لو وَقَعَ فيه فمات لتسفلهُ، ثم المختارُ طهارةُ المتنجِّسِ.....

[١٦٩٥] (قوله: منفصلاً عن الجَمَدِ) أي: متسفلّاً عنه غير متّصلٍ به، بحيث لو حُرِّكَ تحركَ.

[١٦٩٦] (قوله: وإنَّ متصلاً لا) أي: لا يجوزُ الوضوءُ منه، وهو قولُ "نصير"^(١)

و"الإسكاف"^(٢)، وقال "ابن المبارك" و"أبو حفص الكبير"^(٣): لا بأسُ به، وهذا أوسعُ، والأوّلُ أحوطُ، وقالوا: إذا حُرِّكَ موضعُ الثقبِ تحريكاً بليغاً يُعلَمُ عنده أنَّ ما كان راکداً ذهبَ، وهذا ماءٌ حديثٌ يجوزُ بلا خلافٍ. اهـ "بدائع"^(٤).

وفي "الخاتية"^(٥): ((إنَّ حُرْكَ الماءِ عند إدخالِ كلِّ عضوٍ مرّةً جازاً)) اهـ.

والظاهر: أنَّ القولَ الأوّلَ هو الأشبهُ كما مرَّ^(٦) عن "السراج الهندي"، ثم رأيتُ في "المنية"^(٧)

صرّح: ((بأنَّ الفتوى عليه))، وفي "الحلبة"^(٨): ((أنَّ هذا مبنيٌّ على نجاسةِ الماءِ المستعملِ)).

[١٦٩٧] (قوله: تنجّسَ) أي: موضعُ الثقبِ دون المتسفلِّ، فلو ثَقَبَ في موضعٍ آخرَ، وأخذَ

الماءَ منه وتوضّأَ جازاً كما في "التاترخانية"^(٩).

[١٦٩٨] (قوله: لا لو وَقَعَ فيه إلخ) أي: لا ينجّسُ موضعُ الثقبِ؛ لأنَّ الموتَ يحصلُ غالباً بعدَ

التسفلِّ، ولا ما تحتَه [١/١٤٧ق/أ] لكثرة، لكن في تصوير المسألة بوقوع الكلبِ نظرٌ لتنجّسِ

(١) أبو بكر نصير بن يحيى البلخي (ت ٢٦٨هـ). "الجواهر المضية" ٣/٥٤٦، "الفوائد البهية" ص ٢٢١-.

(٢) أبو بكر محمد بن أحمد الإسكاف البلخي (ت ٣٣٣هـ). "الجواهر المضية" ٣/٧٦٣، ٤/١٥٠، "الفوائد البهية" ص ١٦٠-.

(٣) أبو حفص أحمد بن حفص الكبير البخاري (ت ٢٦٤هـ). "الجواهر المضية" ١/١٦٦، "الفوائد البهية" ص ١٨٠-.

(٤) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في المقدار الذي يصير به المحل نجساً ٧٣/١ بتصرف.

(٥) "الخاتية": كتاب الطهارة - فصل في الطهارة بالماء ٦/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) المقولة [١٦٩٢] قوله: ((حتى يبلغ العشر)).

(٧) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في الحيض ص ١٠٠-.

(٨) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في الخوض ١/١٩٥ أ.

(٩) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الرابع في المياه ١٨٠/١ نقلًا عن شمس الأئمة الحلواني.

بمجرد جريانه،.....

الثقب بملاقاة الماء لقمه وأنفه، ولذا صورها في "المنية"^(١) بوقوع الشاة، وفي "شرحها"^(٢): ((إذا عُلِمَ أنَّ الموت حصلَ في الثقب قبل التسفل منه، أو كان الحيوانُ الواقعَ متنجساً يتنجسُ ما في الثقب)).

مطلب: يطهرُ الحوضُ بمجردَ الجريان

(١٦٩٩) (قوله: بمجرد جريانه) أي: بأن يدخلَ من جانب، ويخرجَ من آخرَ حالَ دخوله وإن قلَّ الخارجُ، "بحر"^(٣).

قال "ابن الشحنة"^(٤): ((لأنه صار جارياً حقيقةً، وبخروج بعضه وقَعَ الشكُّ في بقاء النجاسة، فلا تبقى مع الشكِّ)) اهـ.

وقيل: لا يطهرُ حتى يخرجَ قدرُ ما فيه^(٥)، وقيل: ثلاثة أمثاله، "بحر"^(٥). فلو خرجَ بلا دخولٍ — كأن نُقِبَ منه ثقبٌ — فليس بجارٍ، ولا يلزمُ أن يكونَ الحوضُ ممتلئاً في أولِ وقتِ الدخول؛ لأنه إذا كان ناقصاً، فدخله الماءُ حتى امتلأ، وخرجَ بعضه طهرَ أيضاً، كما لو كان ابتداءً ممتلئاً ماءً نجساً كما حَقَّقَهُ في "الحلبة"^(٦)، وذكرَ فيها: ((أنَّ الخارجَ من الحوضِ نجسٌ قبل الحكم عليه بالطهارة)) اهـ.

أقول: هو ظاهرٌ على القولين الأخيرين؛ لأنه قبل خروج المثل أو ثلاثة الأمثال لم يُحكَمْ بطهارة الحوض، فيظهرُ كونُ الخارجِ نجساً، وأمّا على القول المختار فقد حَكِمَ بالطهارة بمجردَ الخروج، فيكونُ الخارجُ طاهراً، تأمَّل.

ثم رأيتُهُ في "الظهيرية"^(٧)، ونصّه: ((والصحيحُ أنه يطهرُ وإن لم يخرجَ مثلُ ما فيه، وإن رَفَعَ إنسانٌ من ذلك الماء الذي خرجَ، وتوضأَ به جاز)) اهـ. فله الحمد.

(١) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في الحيض ص ١٠٠..

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ٨٢/١ بتصرف.

(٣) لم نثر على هذا النقل في شرح ابن عبد البرّ على "الوهبانية" ولا في ألغازه، ولعله في شرح أبيه على "هداية" المرغباني.

(٤) هنا القولُ صحيحه في "المحيط" وغيره كما في "البحر" ٨٢/١.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٨٢/١.

(٦) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في الحوض ١/١ ق ١٩٨ ب.

(٧) "الظهيرية": كتاب الطهارة - الباب الأول - الفصل الثاني فيما يتوضأ به وما لا يتوضأ به ق ٣ ب.

وكذا البئر وحوض الحمام.

هذا، وفي "القُهستاني"^(١):

لكن في "الظهيرية"^(٢) أيضاً: ((حوض نجس امتلاء ماءً، وفار ماؤه على جوانبه، وجفَّ جوانبه لا يطهر، وقيل: يطهر)) اهـ. وفيها^(٣): ((ولو امتلاء، فتشرب الماء في جوانبه لا يطهر ما لم يخرج الماء من جانب آخر)) اهـ.

وفي "الخلاصة"^(٤): ((المختار أنه يطهر وإن لم يخرج مثل ما فيه، فلو امتلاء الحوض، وخرج من جانب الشط على وجه الجريان حتى بلغ المشجرة يطهر، أمّا قدر ذراع أو ذراعين فلا)) اهـ، فليتأمل.

[١٧٠٠] قوله: وكذا البئر وحوض الحمام أي: يطهران من النجاسة بمجرد الجريان، وكذا ما في حكمه من العرف المتدارك كما مر^(٥).

مطلب في إلحاق نحو القصعة بالحوض

(تنبيه)

هل يلحق نحو القصعة بالحوض؟ فإذا كان فيها ماء نجس، ثم دخل فيها ماء جارٍ حتى

١٣٠/١

(قوله: لكن في "الظهيرية" أيضاً إلخ) استدراك على ما أفاده من أن المختار الطهارة بمجرد الخروج مع أنه على القول الأول المذكور في "الظهيرية" لا يطهر وإن تحقق الخروج من الحوض إلى الجوانب، وقد يقال: ليس المراد بالخروج الذي تتحقق به الطهارة بمجرد الانفصال من الحوض - أي: مفر الماء - بل منه ومن الجوانب، فيكون ما في "الظهيرية" توضيحاً وبياناً للخروج ويكفي الانفصال منه على القيل الثاني، وما في "الخلاصة" من اشتراط الجريان حتى يبلغ المشجرة خلاف المشهور كما يأتي له.

(١) "جامع الرموز": كتاب الطهارة ٣٠/١ بتصرف.

(٢) "الظهيرية": كتاب الطهارة - الباب الأول - الفصل الثاني فيما يتوضأ به وما لا يتوضأ به ق ٤/٤.

(٣) "الظهيرية": كتاب الطهارة - الباب الأول - الفصل الثاني فيما يتوضأ به وما لا يتوضأ به ق ٤/٤.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الأول في المياه ق ٣/٤ مغرباً إلى الصدر الشهيد.

(٥) ص ٦٣١ - "در".

طفً من جوانبها هل تطهرُ هي والماء الذي فيها كالحوض، أم لا لعدم الضرورة في غسلها ؟
توقفتُ فيه مدَّة، ثم رأيتُ في "خزانة الفتاوى": [١/٤٧ق/ب] ((إذا فسد ماء الحوض، فأخذ منه
بالقصة، وأمسكها تحت الأنبوب، فدخل الماء، وسال ماء القصة، فتوضأ به لا يجوز)) اهـ.
وفي "الطهريَّة"^(١) في مسألة الحوض: ((لو خرج من جانب آخر لا يطهر ما لم يخرج مثل
ما فيه ثلاث مرَّات كالقصة عند بعضهم، والصحيح أنه يطهر وإن لم يخرج مثل ما فيه)) اهـ.
فالظاهر: أنَّ ما في "الخزانة" مبنيٌّ على خلاف الصحيح، يؤيده ما في "البدائع"^(٢) بعد
حكاية^(٣) الأقوال الثلاثة في جريان الحوض، حيث قال ما نصُّه: ((وعلى هذا حوض الحمام أو
الأواني إذا تنجَّس)) اهـ.

ومقتضاه: أنه على القول الصحيح تطهرُ الأواني أيضاً بمجرد الجريان، وقد علَّلَ في
"البدائع"^(٤) هذا القول: ((بأنه صار ماءً جارياً، ولم نستيقن ببقاء النجاسة فيه))، فاتضح الحكم،
ولله الحمد.

وبقي شيءٌ آخر سئلتُ عنه، وهو: أنَّ دَلُوا تنجَّس، فأفرغَ فيه رجلٌ ماءً حتى امتلأ، وسالَ
من جوانبها، هل يطهرُ بمجرد ذلك أم لا ؟
والذي يظهرُ لي الطهارةُ أخذاً ممَّا ذكرناه هنا، وممَّا مرَّ^(٥) من أنه لا يُشترطُ أن يكون

(١) "الطهريَّة": كتاب الطهارة - الباب الأول - النوع الثاني في الحياض والأنهار ق/٣/ب.

(٢) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في بيان ما يقع به التطهير ٨٧/١.

(٣) في "ب" و"م": ((حكايته)).

(٤) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في بيان ما يقع به التطهير ٨٧/١ معزياً إلى أبي جعفر الهندواني وأبي الليث.
❖ قوله: ((وبقي شيءٌ إلخ)) أقول: رأيتُ بعد كتابتي لهذا المحلِّ في "حاشية الأشباه والنظائر" في آخر الفن الأول للعلامة
الكفيري التي تلقاها عن شيخه الشيخ إسماعيل الحائك مفتي دمشق ما نصه: مسألة: إذا كان في الكوز ماء متنجَّس،
فصبُّ عليه ماءً طاهرٌ حتى جرى الماء من الأنبوب، بحيث يُعدُّ جرياناً ولم يتغير الماء فإنه يُعكَّم بطهارته. اهـ. منه.

(٥) ص ٦٢ - "در".

الجريان بمددٍ، وما يقال: إنه لا يُعدُّ في العُرف جارياً ممنوعاً لِمَا مرَّ^(١) من أنه لو سألَ دُمَ رِجْلِهِ مع العصير لا ينجُسُ، وكذا ما ذكره "الشارح" بعده^(٢): ((من أنه لو حفرَ نهراً من حوضٍ صغيرٍ، أو صبَّ الماءَ في طرف الميزاب إلخ))، وكذا ما ذكرناه هناك^(٣) عن "الخرائفة" و"الذخيرة" من المسائل، فكلُّ هذا اعتبروه جارياً، فكذا هنا، وأخبرني "شيخنا"^(٤) حفظه الله تعالى: أنَّ بعضَ أهل عصره في حلب أفتى بذلك حتى في المائعات، وأنَّهم أنكروا عليه ذلك.

وأقول: مسألةُ العصير تشهدُ لِمَا أفتى به، وقد مرَّ^(٥) أنَّ حكمَ سائر المائعات كالماء في الأصحَّ.

فالحاصل: أنَّ ذلك له شواهدُ كثيرة، فمن أنكره وادَّعى خلافه يحتاجُ إلى إثباتٍ مدَّعاه بنقلٍ صريحٍ، لا بمجرد أنه لو كان كذلك لذكروه في تطهير المائعات كالزيت ونحوه، على أنني رأيتُ بعد ذلك في "الفهستاني"^(٦) أوَّلَ فصل النجاسات ما يدلُّ عليه، حيث ذكرَ: ((أنَّ المائع كالماء والذَّبس وغيرهما يطهرُهما إمَّا بإجرائه مع جنسه مختلطاً به - كما روي عن "محمدٍ" كما في "التمرتاشي" - وإمَّا بالخلط مع الماء كما إذا جعلَ الدُّهن في الخاوية، ثم صبَّ فيه ماءً مثله وحركه، ثم تركَ حتى يعلو، أو نُقِبَ أسفلُها حتى يخرجَ الماء، هكذا يُفعلُ ثلاث^(٧) مرَّاتٍ، فإنَّه يطهرُ كما في "الزاهدي" إلخ)).

فهذا صريحُ [١٤٨ق/١] بأنَّه يطهرُ بالإجراء نظيرَ ما قدَّمناه^(٨) عن "الخرائفة" وغيره:

(١) ص-٦١٧- "در".

(٢) ص-٦٢٦- "در".

(٣) المقولة [١٦٥٢] قوله: ((في الأصح)).

(٤) أي: الشيخ سعيد الحلبي.

(٥) ص-٦١٨- "در".

(٦) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - ٥٨/١.

(٧) في "ب" و"م": ((ثلاثاً)).

(٨) المقولة [١٦٥٢] قوله: ((في الأصح)).

((والمختار ذراع الكِرْبَاس، وهو سبع قبضات فقط.....))

((من أنه لو أجرى ماءً إناءين أحدهما نجس في الأرض، أو صبهما من علوٍ، فاختلطا طهرا بمنزلة ماء جارٍ))، نعم على ما قدّمناه^(١) عن "الخلاصة" من تخصيص الجريان بأن يكون أكثر من ذراع أو ذراعين يتقيد بذلك هنا، لكنّه مخالف لإطلاقاتهم من طهارة الحوض بمجرّد الجريان، هذا ما ظهر لفكري السقيم، وفوق كلّ ذي علم عليم.

مطلب في مقدار الذراع وتعيينه

[١٧٠١] (قوله: والمختار ذراع الكِرْبَاس) وفي "الهداية"^(٢): ((أنّ عليه الفتوى))، واختاره في "الدرر"^(٣) و"الظهيرية"^(٤) و"الخلاصة"^(٥) و"الخزانة"، قال في "البحر"^(٦): ((وفي "الخانية" وغيرها: ذراع المساحة^(٧)، وهو سبع قبضات، فوق كلّ قبضة أصبع قائمة، وفي "المحيط" و"الكافي"^(٨): أنه يُعتبر في كلّ زمان ومكان ذراعهم))، قال في "النهر"^(٩): ((وهو الأنسب)).

قلت: لكن ردّه في "شرح المنية"^(١٠): ((بأنّ المقصود من هذا التقدير غلبة الظنّ بعدم خلوص النجاسة، وذلك لا يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة)).

[١٧٠٢] (قوله: وهو سبع قبضات فقط) أي: بلا أصبع قائمة، وهذا ما في "الولوالجية"^(١١)،

(١) المقولة [١٦٥٢] قوله: (في الأصح).

(٢) "الهداية": كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء ١٩٩/١.

(٣) "الدرر": كتاب الطهارة - فرض الغسل ٢٢/١.

(٤) "الظهيرية": كتاب الطهارة - الباب الأول في أحكام الوضوء - الفصل الثاني فيما يتوضأ به وما لا يتوضأ به ٤/٤.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الأول في المياه ٢/٢.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ٨٠/١. بتصرف.

(٧) هنا انتهى كلام "الخانية": كتاب الطهارة - فصل في الماء الراكد ٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "كافي النسفي": كتاب الطهارة - باب المياه ١/٨.

(٩) "النهر": كتاب الطهارة ١٢/١.

(١٠) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في الحيض ص ٩٨ - باختصار.

(١١) "الولوالجية": كتاب الطهارة - الفصل الأول في الحيض والآبار ١/١.

فيكون ثمانية في ثمان بذراع زماننا، ثمان قبضات وثلاث أصابع على القول المفتى به بالعشر، أي:.....

وفي "البحر"^(١): ((أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ أَنَّهُ سِتُّ قَبْضَاتٍ لَيْسَ فَوْقَ كُلِّ قَبْضَةٍ أَصْبَعٌ قَائِمَةٌ، فَهُوَ أَرْبَعٌ وَعَشْرُونَ أَصْبَعًا بِعَدَدِ حُرُوفِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَالْمُرَادُ بِالْأَصْبَعِ الْقَائِمَةِ ارْتِفَاعُ الْإِبْهَامِ كَمَا فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ")) اهـ. والمراد بالقبضة أربع أصابع مضمومة، "نوح". أقول: وهو قريب من ذراع اليد؛ لأنه ست قبضات وشيء، وذلك شيران. (١٧٠٣) قوله: فيكون ثمانية في ثمان، كأنه نقل ذلك عن "القُهستاني"^(٢) ولم يمتحنه، وصوابه: فيكون عشراً في ثمان.

وبيان ذلك: أنَّ القبضة أربع أصابع، وإذا كان ذراع زمانهم ثمان قبضات وثلاث أصابع يكون خمساً وثلاثين أصبعاً، وإذا ضربت العشر في ثمان بذلك الذراع تبلغ ثمانين، فاضربها في خمس وثلاثين تبلغ ألفين وثمانمائة أصبع، وهي مقدار عشر في عشر بذراع الكيرباس المقلتر بسبع قبضات؛ لأنَّ الذراع حينئذٍ ثمانية وعشرون أصبعاً، والعشر في عشر مائة، فإذا ضربت ثمانية

(قوله: كأنه نقل ذلك عن "القُهستاني" ولم يمتحنه، وصوابه إلخ) قد امتحناه فوجدناه صحيحاً، وإنما اشتبه عليه الأمر من ضرب مجموع الأذرع الحاصل من ضرب الطول في العرض في الخمسة والثلاثين أصبعاً، واللازم أن يكون في مربع الذراع، أعني: خمسة وثلاثين في مثلها. وبيان ذلك أن يقال: إنَّ مسطح مائة ذراع من الكيرباس يبلغ من الأصابع ٧٨٤٠٠، وذلك بأن تضرب أولاً طوله في عرضه يبلغ ٧٨٤، اضربها في مائة يبلغ ما ذكر، وإذا ضربت طول ذراع العادة في عرضه يبلغ ١٢٢٥، فاضربها في عدد أذرع يبلغ ٧٨٤٠٠ اهـ، تأمل.

ويدل لمساواة عشرة أذرع بالكيرباس لثمانية بالذراع المعتاد أنَّ كلا منهما يبلغ مائتين وثمانين أصبعاً.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٨٠/١.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - الماء الجائز للوضوء ٣٠/١، وعبارته: ((قلو كان وجه الماء ثمانية في ثمان بذراع زماننا ثمان قبضات وثلاث أصابع لكان عشراً في عشر)).

ولو حكماً ليغم ما له طول بلا عرض في الأصح، وكذا بئر عمقها عشر في الأصح،
وحينئذ فلو ماؤها بقدر العشر لم ينحس كما في "المنية"^(١)، وحينئذ فعمق خمس أصابع
تقريباً ثلاثة آلاف.....

وعشرين في مائة تبلغ ذلك المقدار.

وأما على ما قاله "الشارح" فلا تبلغ ذلك؛ لأنك إذا ضربت ثمانية في ثمان تبلغ أربعاً
وستين، فإذا ضربتها في خمس وثلاثين تبلغ ألفين ومائتين وأربعين أصبعاً، وذلك ثمانون ذراعاً
بذراع الكرياس، [١/١٤٨ ق/ب] والمطلوب مائة، فالصواب ما قلناه، فافهم.

[١٧٠٤] (قوله: ولو حكماً إلخ) تكرار مع قوله: ((ولو له طول لا عرض إلخ))، "ط"^(٢).

[١٧٠٥] (قوله: عمقها) بالفتح وبالضم وبضمين، فعر البئر ونحوها، "قاموس"^(٣).

[١٧٠٦] (قوله: في الأصح) ذكره في "المجتبى" و"التمتاشي" و"الإيضاح" و"المبتغى"، وعزاه
في "المنية"^(٤) إلى "شرح صدر القضاء"^(٥) و"جمع التفاريق"^(٦)، وهو متوغل في الإغراب مخالف لما
أطلقه جمهور الأصحاب كما في "شرح الوهبانية"^(٧).

[١٧٠٧] (قوله: وحينئذ) أي: إذا اعتبر العمق بلا سعة.

[١٧٠٨] (قوله: بقدر العشر) أي: بقدر المربع الذي هو عشر في عشر.

[١٧٠٩] (قوله: وحينئذ) الأولى حذفه لإغناء ما قبله عنه.

[١٧١٠] (قوله: فعمق إلخ) حاصله: أنه إذا كان غدير عشر في عشر، عمقه خمس أصابع

١٣١/١

(١) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في أحكام الحياض ص ٩٧-٩٨.

(٢) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١/١٠٨.

(٣) "القاموس": مادة: ((عمق)).

(٤) "المنية": كتاب الطهارة - باب في حكم ماء الحياض والآبار ق ٤/أ.

(٥) "شرح الجامع الصغير": لصدر القضاء الإمام العالم لم يذكروا في ترجمته غير ذلك، انظر "كشف الظنون" ١/٥٦٢،
و"الجواهر المضية" ٤/٤٠٧.

(٦) "جمع التفاريق": لأبي الفضل محمد بن أبي القاسم بن بابجوك، زين المشايخ البقالي الخوارزمي (ت ٥٦٢ هـ)، وقيل:

٥٧٢، وقيل: ٥٧٦، وقيل: ٥٨٦. ("كشف الظنون" ١/٥٩٥، "تاج التراجم" ص ٢٣٠، "العوالد البهية" ص ١٦٦).

(٧) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الركاة ق ١٢١/أ.

وثُثمانيَّةٌ واثنَا عشرَ مَنَّا من المَاءِ الصَّافِي، وَيَسْعُهُ غَدِيرٌ كُلُّ ضَلْعٍ مِنْهُ طَوْلًا وَعَرْضًا
وَعَمَقًا ذِرَاعَانِ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ ذِرَاعٍ وَنِصْفُ إصْبَعٍ تَقْرِيْبًا، كُلُّ ذِرَاعٍ أَرْبَعَةُ وَعِشْرُونَ
إِصْبَعًا)) اهـ.

قلت: وفيه كلام؛ إذ المَعْتَمَدُ عَدَمُ اعْتِبَارِ الْعَمَقِ وَحَدُّهُ، فَتَبَصَّرَ.

((ولا يجوزُ مَاءٌ بِالْمَدِّ.....

تقریباً كان ماؤه ثلاثة آلاف إِنْخ، وقَدَّمنا^(١) الأقوالَ في مقدار العمق، وليس فيها قولٌ بتقديره
بِخَمْسِ أَصَابِعَ.

[١٧١١] (قوله: وثُثمانيَّةٌ) في بعض النسخ: ((وثُثمانيَّةٌ))، والموافقُ لِمَا في "الْفَهْستَانِي"^(٢)
الأوَّلُ.

[١٧١٢] (قوله: مَنَّا) قال في "القاموس"^(٣): ((الْمَنُّ: كَيْلٌ أَوْ مِيزَانٌ أَوْ رَطْلَانِ كَالْمَنَّا، جَمْعُهُ:

أَمْنَانٌ، وَجَمْعُ الْمَنَّا: أَمْنَاءُ. وَالرَّطْلُ بِالْفَتْحِ وَيُكْسَرُ: اثْنَا عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً، وَالْأَوْقِيَّةُ: أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا)).

[١٧١٣] (قوله: فعمقُ خمسِ أصابعِ إِنْخ) الأولى اعتباره بالأربع؛ لأنَّه المَقُولُ كما قدَّمناه^(٤)
عن "الْفَهْستَانِي"، ولأنَّه أسهلُّ، وعليه فيبلغُ في المَرْبَعِ ما طوله وعرضه وعمقه ذِرَاعَانِ وَنِصْفُ
ذِرَاعٍ وَأَصْبَعٌ وَثَلَاثُ أَصْبَعٍ، وَفِي الثَّلَاثِ ما طوله وعرضه ثلاثة أذْرُعٍ وَخَمْسَةُ أَسْدَاسِ ذِرَاعٍ،
وَعَمَقُهُ ذِرَاعَانِ وَنِصْفُ ذِرَاعٍ وَأَصْبَعٌ وَثَلَاثُ أَصْبَعٍ، وَفِي الْمَدْوَرِّ ما قطره وعمقه ذِرَاعَانِ وَاحِدِ
وَعِشْرُونَ أَصْبَعًا وَخَمْسَةُ أَسْدَاسِ أَصْبَعٍ، وَوزنُ ذَلِكَ المَاءِ بِالْقَلِيلِ سَبْعُ عَشْرَةَ قَلَّةً وَثَلَاثُ خَمْسِ قَلَّةٍ،
وَالْقَلَّةُ مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ رَطْلًا بِالعِرَاقِي، كُلُّ رَطْلٍ مِائَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَصْبَاعٍ
دِرْهَمٌ، وَجَمْلَةُ ذَلِكَ بِالرَّطْلِ الشَّامِيِّ فِي زَمَانِنَا سَبْعُمِائَةٌ رَطْلٍ وَاحِدٌ وَسِتُونَ رَطْلًا وَعِشْرُ أَوَاقٍ
وَاحِدٌ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثَةُ أَصْبَاعٍ دِرْهَمٌ، كُلُّ رَطْلٍ سَبْعُمِائَةٌ دِرْهَمٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا.

(١) المقولة [١٦٨٧] (تنبيه).

(٢) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - الماء الجائر للوضوء ٣٠/١.

(٣) "القاموس": مادة ((منن)) و((رطل)).

(٤) المقولة [١٦٨٧] (تنبيه).

(زَال طَبْعُهُ) وهو السيلان والإرواء والإنبات (ب) سبب (طبخ كَمَرَقٍ) وماءٍ باقلاء، إلّا بما قَصِدَ به التنظيف كَأَشْنَانٍ وصابونٍ، فيجوزُ إن بقي رَقَّتْهُ (أو) بماءٍ (اسْتَعْمِلَ لـ) أجل (قُرْبَةٍ).....

[١٧١٤] (قَوْلُهُ: زَال طَبْعُهُ) أي: وصفه الذي خلقه الله تعالى عليه، "ط" (١).

[١٧١٥] (قَوْلُهُ: وَالْإِنْبَاتُ) اقْتَصَرَ "الوائي" (٢) عليه لاستزائه الإرواء دون العكس، فإنَّ الأشربة تروي ولا تُنبت، والماء المُلح طبعه الإنبات، إلّا أَنَّهُ عَلِمَ منه لعارضِ كالماء الحارّ، "ط" (٣).

[١٧١٦] (قَوْلُهُ: بِسَبَبِ طَبَخٍ) أي: بغيره، فمَجْرَدُ تَسْخِينِ الماء بدون خلطٍ لا يسمّى [١/١٤٩ق/أ] طَبَخًا، "ط" (٤) عن "أبي السعود" (٥). أي: لأنَّ الطَّبْخَ هو الإنضاج استواءً، "قاموس" (٦).

[١٧١٧] (قَوْلُهُ: وَمَاءٍ باقلاءً) أي: فولٍ، وهو مُحَقَّفٌ مع المدِّ، ومشدَّدٌ ويُخَفَّفُ مع القصر كما في "القاموس" (٧)، وَرَسَمُ الأوَّلِ بالألف والثاني بالياء. [١٧١٨] (قَوْلُهُ: إن بقي رَقَّتْهُ) أمّا لو صار كالسويق المخلوط فلا لزوال اسم الماء عنه كما قدَّمناه (٨) عن "الهداية".

مبحث الماء المستعمل

[١٧١٩] (قَوْلُهُ: أو بماءٍ اسْتَعْمِلَ إلخ) اعْلَمْ أَنَّ الكلامَ في الماء المستعمل يقعُ في أربعة مواضع:

(١) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١٠٩/١.

(٢) محمد بن مصطفى الوائي الشهير بوان قُولي الكوراني الرومي الحنفي (ت ١٠٠٠هـ). ("هدية العارفين" ٢٦٠/٢، "الأعلام" ٩٩/٧). وما ينقله ابن عابدين عن "الوائي" فمقصوده حاشيته على الدرر المسماة "نقد الدرر".

(٣) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١٠٩/١.

(٤) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١٠٩/١ نقلًا عن أبي السعود.

(٥) "فتح المعين": كتاب الطهارة - باب ما يجوز التطهير به وما لا يجوز ٦٣/١.

(٦) "القاموس": مادة (طبخ).

(٧) "القاموس": مادة (بقل)، وقوله: ((مع القصر)) متعلق بـ((مشدّد)) كما هو متعلق بـ((مخفف)).

(٨) المَقُولَةُ [١٥٨٨] قوله: ((بما لا يقصد به التنظيف)).

أي: ثواب ولو مع رفع حدث،.....

- الأول: في سببه، وقد أشار إليه بقوله: ((القربة أو رفع حدث)).
 الثاني: في وقت ثبوته، وقد أشار إليه بقوله: ((إذا استقرَّ في مكان)).
 الثالث: في صفته، وقد بيَّنها بقوله: ((طاهر)).
 الرابع: في حكمه، وقد بيَّنه بقوله: ((لا مطهر)). اهـ "بحر" (١).

مطلب في تفسير القربة والثواب

[١٧٢٠] (قوله: أي: ثواب) قدَّمنا^(٢) في سنن الوضوء أنَّ القربة فعلٌ ما يُثابُّ عليه بعد معرفة مَنْ يتقربُ إليه به وإنْ لم يتوقَّفْ على نيَّة كالوقوف والعِتق، وفي "البحر"^(٣) عن "شرح النقاية"^(٤): ((أنَّها ما تعلقَ به حكمٌ شرعيٌّ، وهو استحقاقُ الثواب)) اهـ.

وفي "شرح الأشباه" لـ "البيري": ((قال علماؤنا: ثوابُ العمل في الأخرى عبارةٌ عمَّا أوجبه الله للعبد جزاءً لعمله))، فنفسيرُ "الشارح" القربة بالثواب من تفسير الشيء بحكمه، وهو شائع في كلامهم كما مرَّ^(٥)، وهو المتبادرُ من تعبير "المصنَّف" بلام التعليل، أي: لأجل نيلِ قربة، نعم لو قال "المصنَّف": في قربةٍ لتعينَ تفسيرُها بالفعل، فافهم.

[١٧٢١] (قوله: ولو مع رفع حدث) يشيرُ به ويقولُه الآتي^(٦): ((ولو مع قربة)) إلى أنَّ ((أو)) في قوله: ((أو رفع حدث)) مانعةُ الخلْوَ لا مانعةُ الجمع؛ لأنَّ القربة ورفعُ الحدث قد يجتمعان، وقد ينفردُ كلُّ منهما عن الآخر كما سيظهر^(٧)، فيبينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ.

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٩٥/١.

(٢) المقولة [٨٤٧] قوله: ((أي نية عبادة)).

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٩٦/١.

(٤) لم نعرِّ عليها في "شرح القاري على النقاية".

(٥) المقولة [٨٤٧].

(٦) ص ٦٥٨ - "در".

(٧) المقولة [١٧٢٦] قوله: ((أو لأجل رفع حدث)).

أو من ممّيزٍ، أو حائضٍ لعادةٍ عبادةٍ، أو غسلٍ ميتٍ، أو يدٍ لأكلٍ، أو منه.....

[١٧٢٢] (قوله: أو من ممّيزٍ أي: إذا توضّأ يريدُ به التطهير كما في "الحائِثَة"^(١))، وهو معلومٌ

من سياق الكلام.

وظاهره: أنّه لو لم يُردّ به ذلك لم يصِرْ مستعملاً، تأمل.

[١٧٢٣] (قوله: أو حائضٍ إلخ) قال في "النهر"^(٢): ((قالوا: بوضوء الحائض يصيرُ مستعملاً؛

لأنّه يُستحبُّ لها الوضوء لكلِّ فريضةٍ، وأنَّ تجلّسَ في مصلاًها قدرها كيلاً تنسى عاداتها، ومقتضى كلامهم اختصاصُ ذلك بالفريضة، وينبغي أنّها لو توضّأت لتجسّدٍ عاديٍّ أو صلاةٍ ضحىٍّ، وجلست في مصلاًها أن يصيرَ مستعملاً، ولم أره لهم)) اهـ. وأقرّه "الرملي" وغيره.

ووجهه ظاهرٌ، فلذا جزم به "الشارح"، فأطلق العبادة تبعاً لـ "جامع الفتاوى"^(٣)، فإنّه قال: ((يُستحبُّ [١/٤٩٩ق/ب] لها أن تتوضّأ في وقت الصلاة، وتجلّسَ في مسجدِها تسبّحُ وتهلّلُ مقدارَ أدائها لئلا تزول عادةُ العبادة)).

[١٧٢٤] (قوله: أو غسلٍ ميتٍ) معطوفٌ على: ((رفع حدثٍ))، وكونُ غُسلاته مستعملاً هو الأصحُّ، وإنّما أطلق "حمّدٌ" نجاستها لأنّها لا تخلو عن النجاسة غالباً، "بحر"^(٤).

أقول: قد يُقال: إنّهُ منبئٌ على ما هو قولُ العامّةِ - واعتمده في "البدائع"^(٥) - من أنّ نجاسة

(قوله: وظاهره أنّه لو لم يُردّ به ذلك لم يصِرْ مستعملاً) بل الظاهرُ أنّه يكونُ مُستعملاً لرفع

الحدث به.

(قوله: وجلست في مصلاًها) يظهرُ أنّه غيرُ قيدٍ، بل المدارُ على نيتها بالوضوء عادةً العبادة.

(١) "الحائِثَة": كتاب الطهارة - فصل في الماء المستعمل ١٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٣/ب.

(٣) "جامع الفتاوى": كتاب الطهارة - فصل في الحيض ق ٦/أ.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٩٧/١ بتصرف.

(٥) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في الكلام على غسل الميت ٢٩٩/١ بتصرف.

بَنِيَّةُ السَّنَةِ (أَوْ) لِأَجْلِ (رَفَعَ حَدَثٍ) وَلَوْ مَعَ قُرْبَةٍ كَوْضُوءٍ مُحْدِثٍ.....

الميت نجاسةٌ حبثٌ - لأنه حيوانٌ دمويٌّ - لا نجاسةٌ حدثٍ، وعليه فلا حاجةٌ إلى تأويل كلام "محمّدٍ"، وسنوضحه^(١) في أوّل فصل البئر.

ويجوزُ عطفُه على: ((مميّزٍ))، أي: ولو من أجلِ غسلِ ميتٍ؛ لأنّه يُندَبُ الوضوءُ من غسلِ الميتِ كما مرَّ^(٢).

[١٧٢٥] (قوله: بَنِيَّةُ السَّنَةِ) قَيَّدَ به في "البحر"^(٣) أخذنا من قول "المحيط": ((لأنّه أقامَ به قربَةً؛ لأنّه سنّةٌ)) اهـ.

قال في "النهر"^(٤): ((وعليه فينبغي اشتراطُه في كلّ سَنَةٍ كغسلِ الفمِ والأنفِ ونحوهما، وفي ذلك تردّدٌ)) اهـ.

قال "الرّمليّ": ((ولا تردّدُ فيه، حتى لو لم يكن جنُباً، وقصدَ بَغْسَ الفمِ والأنفِ ونحوهما ١٣٢/١ مجردَ التنظيفِ لا إقامةَ القريةِ لا يصيرُ مستعملاً)).

[١٧٢٦] (قوله: أَوْ لِأَجْلِ رَفَعَ حَدَثٍ) مُفَادُ اللَّامِ أَنَّهُ قَصَدَ رَفَعَ الْحَدَثَ، فيكونُ قُرْبَةً أَيْضاً مَعَ أَنَّ الْمُرَادَ مَا هُوَ أَعْمُ كَمَا أَفَادَهُ "الشارح" بقوله: ((ولو مع قُرْبَةٍ))، فكان الأولى أن يقول: أَوْ فِي رَفَعَ حَدَثٍ، تَأَمَّلْ.

[١٧٢٧] (قوله: كَوْضُوءٍ مُحْدِثٍ) فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مَنْوِيّاً اجْتَمَعَ فِيهِ الْأَمْرَانِ، وَإِلَّا - كَمَا لَوْ كَانَ لِلتَّرْدُدِ - فَرَفَعَ الْحَدَثَ فَقَطْ.

(قوله: فكان الأولى أن يقول: أَوْ فِي رَفَعَ حَدَثٍ) يجعلُ اللامَ لَامَ الْعَاقِبَةِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿فَالْتَفَتُوا إِلَى آيَاتِي﴾ [القصص - ٨] يندفعُ هذا الإيراد.

(١) المقولة [١٨٥٦] قوله: ((والمسلم المغسول)).

(٢) المقولة [٦٧٥] قوله: ((ذكرتها في "الخرائن") ((.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٩٦/١.

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٣/ب.

ولو للتبرّد، فلو توضّأ متوضّئاً لتبرّد أو تعلّم أو لطين بيده لم يصير مستعملاً اتفاقاً
كزيادة على الثلاث.....

[١٧٢٨] (قوله: ولو للتبرّد) قيل: فيه خلاف "حمّد" بناءً على أنه لا يستعمل عنده إلا إقامة القرية أخذاً من قوله - فيما لو انغمس في البئر لطلب الدلو - ب: ((أنّ الماء طهور))، قال "السرّحسي"^(١): ((والصحيح عنده استعماله بإزالة الحدث إلا للضرورة كمسألة البئر))، وتأمّله في "البحر"^(٢).

[١٧٢٩] (قوله: فلو توضّأ متوضّئاً إلخ) حترز قول "المصنّف": ((لأجل قرية أو رفع حدث))، لكن أورد أن تعلّم الوضوء قرية، فينبغي أن يصير الماء مستعملاً. وأجاب في "البحر"^(٣) - وتبعه في "النهر"^(٤) وغيره -: ((بأنّ التوضّي نفسه ليس قرية بل التعلّم، وهو أمر خارج عنه، ولذا يحصل بالقول)).

[١٧٣٠] (قوله: أو لطين) أي: ونحوه كوسخ لعدم إزالة الحدث وإقامة القرية، وكذا لو وصلت شعر آدمي بذوائتها، فغسلته لم يصير مستعملاً؛ لأنّه لم يبق له حكم البدن بخلاف ما لو غسل رأس مقتول قد بان منه، وتأمّله في "البحر"^(٥).

(قوله: وتأمّله في "البحر") قال فيه: ((لأنّ الرأس إذا وجد مع البدن ضمّ إليه وصلّي عليه، فيكون بمنزلة البدن، والشعر لا يضمّ مع البدن، فبالانفصال لم يبق له حكم البدن، فلا تكون غسلاته مستعملة))
أهـ. لكن لا يظهر القول بالاستعمال فيما لو كان المقتول شهيداً لعدم وجود سببه، تأمل.

(١) "المبسوط": كتاب الطهارة - باب الوضوء والغسل ٥٣/١.

(٢) انظر "البحر": كتاب الطهارة ٩٦/١.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٩٦/١.

(٤) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٣/ب.

(٥) انظر "البحر": كتاب الطهارة ٩٦/١، ونسوق للتوضيح تمّة كلام "البحر" فإنه قال بعد قوله: قد بان منه: ((صار الماء مستعملاً؛ لأنّ الرأس إذا وجد مع البدن ضمّ إلى البدن وصلّي عليه، فيكون بمنزلة البدن، والشعر لا يضم مع البدن، فبالانفصال لم يبق له حكم البدن، فلا تكون غسلاته مستعملة)).

بلا نيةً قربةً، وكغسل نحو فخذٍ أو ثوبٍ طاهرٍ.....

(فائدة)

قال سيدي "عبد الغني"^(١): ((الظاهر [١٥٠ ق/١] أن المحدث تكفيه غسلة واحدة عن الطين ونحوه، وعن الحديث بخلاف النجاسة كما قدمناه)).

[١٧٣١] (قوله: بلا نية قربة)^(٢) بأن أراد الزيادة على الوضوء الأول، وفيه اختلاف المشايخ، أما لو أراد بها ابتداء الوضوء صار مستعملاً "بذائع"^(٣). أي: إذا كان بعد الفراغ من الوضوء الأول، وإلا كان بدعة كما مر في محله^(٤)، فلا يصير الماء مستعملاً، وهذا أيضاً إذا اختلف المجلس، وإلا فلا؛ لأنه مكروه، "بحر"^(٥). لكن قدّمنا^(٦) أن المكروه تكراره في مجلسٍ مراراً.

[١٧٣٢] (قوله: نحو فخذٍ) أي: مما ليس من أعضاء الوضوء وهو محدث لا جنب، وقيل: يصير مستعملاً بناءً على القول بخُلُولِ الحدث الأصغر بكل البدن، وغسل الأعضاء رافع عن الكل تخفيفاً، والراجح خلافه، أفاده في "النهر"^(٧).

وأفاد سيدي "عبد الغني"^(٨): ((أن الظاهر أن المراد بأعضاء الوضوء ما يشمل المسنونة مع نية فعل السنة))، تأمل.

[١٧٣٣] (قوله: أو ثوبٍ طاهرٍ) أي: ونحوه من الجامدات كالقُلوَر والقِصاع والثَّمار، فهُستاني^(٩).

(١) "نهاية المراد": الطهارة من الخبث ص ٢٩٢ - باختصار.

(٢) في "د زيادة": ((القربة فعل ما يثاب عليه بعد معرفة مَنْ يَتَقَرَّبُ إليه به وإن لم يتوقف على نية، كما في "حاشية

الحموي" عن القاضي زكريا)).

(٣) "البذائع": كتاب الطهارة - فصل في الكلام على الطهارة الحقيقية ٦٩/١ بتصرف.

(٤) (المقولة [٩٧٠] قوله: ((أو لقصد الوضوء على الوضوء)).

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٩٨/١.

(٦) (المقولة [٩٧٠] قوله: ((أو لقصد الوضوء على الوضوء)).

(٧) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٣/ب.

(٨) "نهاية المراد": الطهارة من الخبث ص ٢٩٢.

(٩) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - الماء الجائز للوضوء ٣٣/١.

أو دَائِبَةٌ تَوَكَّلُ (أو) لأجلِ (إسقاطِ فرضٍ) هو الأصلُ في الاستعمال كما نبّه عليه "الكمال"،

[١٧٣٤] (قوله: أو دَائِبَةٌ تَوَكَّلُ) كذا في "البحر" ^(١) عن "المبتغي"، قال سيدي "عبد الغني" ^(٢): ((وتقييده بالمأكولة فيه نظير؛ لأنَّ غيرها كذلك لا تُنَجِّسُ الماءَ، ولا تسلبُ طهوريته كالحمار والغارة وسباع البهائم التي لم يصل الماء إلى فيها)) اهـ. وذكر "الرَّحْمَتِيُّ" نحوه.

[١٧٣٥] (قوله: أو لأجلِ إسقاطِ فرضٍ) فيه ما في قوله: ((أو لأجلِ رفعِ حدثٍ))، وهذا سببٌ ثالثٌ للاستعمال، زاده في "الفتح" ^(٣) أخذاً من مسألة الحبِّ المذكورة ومن تعليلها المنقول عن "الإمام" بسقوطِ الفرض؛ لأنَّه ليس بقربةٍ لعدمِ النية، ولا رفعِ حدثٍ لعدمِ تجزئته كما يأتي ^(٤).

[١٧٣٦] (قوله: هو الأصلُ في الاستعمال) أي: هو الأصلُ الذي يُبنى عليه الحكمُ بتدنيسِ الماء، قال في "الفتح" ^(٥): ((لأنَّ المعلوم من جهةِ الشارع أنَّ الآلةَ التي تُسْقِطُ الفرض، وتُقامُ بها القربةُ

(قوله: قال في "الفتح": لأنَّ المعلوم من جهةِ الشارع إلخ) عبارته في بيان سبب الاستعمال: ((من أنه كلُّ من رفع الحدث والتقرب، وعند "زفر": رفع الحدث كان معه تقربٌ أو لا، لا يقال: ما ذُكِرَ — يعني: ما ذكره من دليل الاستعمال بقوله: لأنَّ المعلوم من جهة إلى آخر ما نقله "المحشي" عنه — لا ينهضُ على "زفر"؛ إذ يقول: بمجرد القربة لا يُدنسُ بل الإسقاطُ، فإنَّ المال لم يتدنس بمجرّد التقرب، ولذا جاز للهاشمي صدقة التطوع، بل مقتضاه أن لا يصير مستعملاً إلا بالإسقاط مع التقرب، فإنَّ الأصل — أعني الرِّكَاة — لا ينفرد فيه الإسقاطُ عنه؛ إذ لا تجوزُ إلا بنيةً، وليس هو قول واحدٍ من علمائنا الثلاثة؛ لأنَّنا نقول: غايةُ ثبوت الأصل مع المجموع، وهو لا يستلزم أنَّ المؤثِّرَ المجموع، بل ذلك دائرٌ مع عقليةِ المناسب للحكم، فإنَّ عَقْلَ استقلالِ كلِّ حُكْمٍ به، أو المجموع حُكْمٍ به، والذي نقله أنَّ كلاً من التقرب الماحي للسننات

(١) "البحر": كتاب الطهارة ٩٨/١.

(٢) "نهاية المراد": الطهارة من الخبث ص ٢٩٢.

(٣) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٧٩/١.

(٤) ص ٦٦٤ - وما بعدها "در".

(٥) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٧٦/١.

تَدَنُّسُ كَمَالِ الزُّكَاةِ، تَدَنُّسٌ بِإِسْقَاطِ الْفَرْضِ حَتَّى جُعِلَ مِنَ الْأَوْسَاحِ))، ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ^(١): ((وَالَّذِي نَعْبُدُهُ أَنَّ كَلَامًا مِنَ التَّقَرُّبِ وَالْإِسْقَاطِ مُؤَثِّرٌ فِي التَّغْيِيرِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ انْفَرَدَ وَصَفُ التَّقَرُّبِ فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ، وَأَثَرُ التَّغْيِيرِ حَتَّى حُرِّمَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؟ فَعَرَفْنَا أَنَّ كَلَامًا أَثَرَ تَغْيِيرًا شَرْعِيًّا)) اهـ.

أَقُولُ: وَمَقْتَضَاهُ أَنَّ الْقُرْبَةَ أَصْلٌ أَيْضًا بِخِلَافِ رَفْعِ الْحَدَثِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي ضِمْنِ الْقُرْبَةِ أَوْ إِسْقَاطِ الْفَرْضِ أَوْ فِي ضَمْنِهِمَا، فَكَانَ فَرَعًا.

وَالْإِسْقَاطُ مُؤَثِّرٌ فِي التَّغْيِيرِ، أَلَا يَرَى أَنَّهُ انْفَرَدَ وَصَفُ التَّقَرُّبِ فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ وَأَثَرُ التَّغْيِيرِ حَتَّى حُرِّمَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ ثُمَّ رَأَيْنَا الْأَثَرَ عِنْد ثُبُوتِ وَصْفِ الْإِسْقَاطِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ أَشَدُّ، فَحَرِّمَ عَلَى قَرَابَتِهِ النَّاصِرَةَ لَهُ، فَعَرَفْنَا أَنَّ كَلَامًا أَثَرَ تَغْيِيرًا شَرْعِيًّا)) اهـ.

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ شُرُوعٍ فِي مَنَزَعٍ آخَرَ: ((وَسَقُوطُ الْفَرْضِ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ؛ لِإِمَّا عَرِفَ أَنَّ أَصْلَهُ مَالُ الزُّكَاةِ، وَالثَّابِتُ فِيهِ لَيْسَ إِلَّا سَقُوطُ الْفَرْضِ حَيْثُ جُعِلَ دَنَسًا شَرْعًا)) اهـ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا تَنَاقُضَ بَيْنَ كَوْنِ الْأَصْلِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ هُوَ سَقُوطُ الْفَرْضِ وَبَيْنَ كَوْنِ التَّقَرُّبِ مُؤَثِّرًا، حَتَّى يَسُوغَ دَعْوَى أَنَّهُ أَصْلٌ أَيْضًا كَمَا فَعَلَ "الْمَحْشِيُّ"، تَدَبَّرْ. وَقَالَ "السَّنْدِيُّ": ((إِسْقَاطُ الْفَرْضِ مُوجِبٌ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ حَقِيقَةً، وَفِي الْقُرْبَةِ حَكْمًا لِكُونِهَا بِمَنْزِلَةِ الْإِسْقَاطِ ثَانِيًا))، وَنَقَلَ عَنِ "الْمَعْرَاجِ": ((أَنَّهُ لَمَّا نَوَى الْقُرْبَةَ فَقَدْ زَادَ طَهَارَةً عَلَى طَهَارَةٍ، وَلَكِنْ لَا تَكُونُ طَهَارَةً جَدِيدَةً إِلَّا بِإِزَالَةِ النِّجَاسَةِ الْحَكْمِيَّةِ حَكْمًا، فَصَارَتْ عَلَى الطَّهَارَةِ وَعَلَى الْحَدَثِ سَوَاءً)) اهـ.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي ضِمْنِ الْقُرْبَةِ (إِلَخ) ظَاهَرُ التَّقْسِيمِ تَحَقُّقُ رَفْعِ الْحَدَثِ فِي ضِمْنِ الْقُرْبَةِ فَقَطَّ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا فِي وَضْعِ الصَّبِيِّ الْمُحْدِثِ مَعَ النِّيَّةِ.

(١) "الفتح": كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٧٦/١ باختصار.

(٢) أخرجه مسلم (١٠٧٢) (١٦٨) كتاب الزكاة - باب ترك استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة، عن عبد المطلب بن ربيعة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتُ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاحُ النَّاسِ، وَإِنَّمَا لَا تَغْلُ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لَأَلِّ مَعْلَمٍ)). وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٤/١٦٦، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي "الكبير" (٤٥٦٦). وَانْظُرِ الْأَحَادِيثَ فِي هَذَا الْبَابِ فِي كِتَابِ "الْخُصَائِصِ الْكُبْرَى" لِلْسَّيْطَوِيِّ ٣/٢٦٥-٢٦٧.

بأنَّ يَغْسِلَ بعضَ أعضائه، أو يُدْخِلَ يَدَهُ أو رِجْلَهُ في حُبٍّ لغيرِ اغترافٍ ونحوِهِ،.....

وبهذا ظَهَرَ أَنَّهُ يُسْتَعْنَى بهما عنه، فيكونُ [١/ق ١٥٠/ب] المؤثِّرُ في الاستعمال الأصلي قطعاً، فيقال: هو ما استعملَ في قربةٍ سواءَ كان معها رفعٌ حدثٍ أو إسقاطٌ فرضٍ أو لا، ولا، أو في إسقاطِ فرضٍ سواءَ كان معه قربةٌ أو رفعٌ حدثٍ أو لا، ولا، هذا ما ظَهَرَ لي من فيضِ الفتح العليم، فاعتنمَهُ.

[١٧٣٧] (قوله: بأنَّ يَغْسِلَ) أي: المحدثُ أو الجنبُ بعضَ أعضائه، أي: التي يجبُ غسلُها احترازاً عن غسلِ المحدثِ نحوَ الفخذِ كما مرَّ^(١).

ثمَّ الظاهرُ أَنَّهُ أَرَادَ الغَسْلَ بِنِيَّةٍ رفعِ الحدثِ لِيُغَايِرَ قَوْلَهُ: ((أو يُدْخِلَ يَدَهُ إلخ))، قال في "البرازية"^(٢): ((وإنَّ أدخَلَ الكفَّ للغسلِ فسَدَ))، تأمَّلْ.

ثمَّ في "الخلاصة"^(٣) وغيرها: ((إنَّ كان أصْبَعاً أو غيرَها دونَ الكفِّ لا يضرُّ)). قال في "الفتح"^(٤): ((ولا يخلو من حاجته إلى تأمُّلٍ وجهِهِ)).

[١٧٣٨] (قوله: في حُبٍّ) بالمهملَةِ الجُرَّةُ، أو الضَّحْمَةُ منها، "قاموس"^(٥).

[١٧٣٩] (قوله: لغيرِ اغترافٍ) بل للتبرُّد أو غسلِ يده من طينٍ أو عجينٍ، فلو قصدَ الاعترافَ

(قوله: ثمَّ الظاهرُ أَنَّهُ أَرَادَ الغَسْلَ بِنِيَّةٍ رفعِ الحدثِ) الظاهرُ أَنَّهُ لا حاجةَ لهذا القيدِ فإنَّ الكلامَ في الاستعمال بسببِ إسقاطِ الفرضِ فقط كما يدلُّ عليه كلامُهم، ويدلُّ عليه ما يأتي لـ "المحشِّي" من الاعتراضِ على قوله: ((وإنَّ لم يَزَلْ به حدثٌ عضويُّ)).

(قوله: أو غَسَلَ يَدَهُ من طينٍ أو عجينٍ لا يخفى أنَّ غَسَلَ اليَدِ من الطينِ أو العجينِ لا يصيرُهُ مستعملاً كالإغترافِ ونحوِهِ، فالأوَّلُ أن يَرادَ من قوله: ((لغيرِ اغترافٍ)) أحدُ الثلاثة، وهي إقامةُ القربة، أو رفعُ الحدث، أو إسقاطُ الفرض. اهـ "سندي".

(١) المقولة [١٧٣٢] قوله: ((نحو فخذ)).

(٢) "البرازية": كتاب الطهارة - فصل في المستعمل والمقيد والمطلق ٩/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الأوَّل في المياه ق ٣/١.

(٤) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٧٦/١.

(٥) "القاموس": مادة ((حب)).

فإنه يصيرُ مستعملاً لسقوطِ الفرض اتفاقاً وإن لم يزلْ حدثٌ عضوهٍ أو جنايتهِ ما لم يُتِمَّ لعدم تجزئتهما زوالاً وثبوتاً.....

ونحوه كاستخراج كوز لم يصيرُ مستعملاً للضرورة.

[١٧٤٠] (قوله: فإنه يصيرُ مستعملاً) المراد أنَّ ما اتَّصلَ بالعضو وانفصلَ عنه مستعملٌ على ما

مر^(١) ويأتي^(٢).

[١٧٤١] (قوله: لسقوط الفرض) أي: فلا يلزمه إعادةُ غسل ذلك العضو عند غسل بقية الأعضاء، وهذا التعليل منقولٌ عن "الإمام" كما مر^(٣)، فلا يقال: إنَّ العلةَ زوالُ الحدث زوالاً موقوفاً، كذا في "البحر"^(٤). على أنَّ الأصلَ التعليلُ بما هو الأصلُ، وقد علمتُ أنَّ زوال الحدث فرغٌ.

[١٧٤٢] (قوله: وإن لم يزلْ إلخ) كان الأولى إسقاطُ ((إن)) وزيادة: أنه لم توجدْ نيةُ القرية كما فعلَ في "البحر"^(٥) ليكونَ بياناً لوجه زيادة هذا السبب الثالث، وأنه لا يُغني عنه ما قبله من السببين كما قدَّمناه^(٦)، وما في "النهر"^(٧): ((من أنه إنما تيمُّ زيادته بتقدير أنَّ إسقاطَ الفرض لا ثوابَ فيه، وإلا كان قريةً)) اعترضه "ط"^(٨): ((بأنَّ إسقاطَ الفرض لا يتوقَّفُ على النية، ولا ثوابَ بدونها، فكيف يمكن أن يكونَ قريةً؟!)).

[١٧٤٣] (قوله: جنايته) أي: جناية العضو المغسول في صورة الحدث الأكبر.

[١٧٤٤] (قوله: ما لم يُتِمَّ) أي: ما لم يغسل بقية الأعضاء.

(١) المقولة [١٣١٢] قوله: ((على أنه إلخ)).

(٢) ص ٦٦٥ - "در".

(٣) المقولة [١٧٣٥] قوله: ((أو لأجل إسقاط فرض)).

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ٩٧/١.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ٩٧/١.

(٦) المقولة [١٧٣٦] قوله: ((هو الأصل في الاستعمال)).

(٧) "النهر": كتاب الطهارة - ق ١٣/ب. وعبارته: ((لا ثواب فيه وإن كان قرياً)) والصواب ما في الحاشية.

(٨) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١١٠/١ بتصرف.

على المعتمد، قلتُ: وينبغي أن يُزاد: أو سنةً ليُعمَّ المضمضة والاستنشاق، فتأملُ (إذا انفصلَ عن عضوٍ وإن لم يستقرَّ) في شيءٍ على المذهب،.....

[١٧٤٥] (قوله: على المعتمد) قال الشيخ "قاسم" في "حواشي المجمع"^(١): ((الحدثُ يقالُ بمعنيين: بمعنى المانعةِ الشرعيةَ عمّا لا يحلُّ بدون الطّهارة، وهذا لا يتجزأُ بلا خلافٍ عند [١/ق ١٥١/أ] "أبي حنيفة" وصاحبيه، وبمعنى النجاسة الحكيمة، وهذا يتجزأُ ثبوتاً وارتفاعاً بلا خلافٍ أيضاً، وصيرورةُ الماء مستعملاً بإزالة الثانية)) اهـ.

أقول: والظاهرُ أنه أرادَ بتجزّي الثاني ثبوتاً كما في الحدث الأصغر بالنسبة للأكبر، فإنه يحلُّ بعضُ أعضاء البدن، وفي عدم تجزّي الأول بلا خلافٍ نظراً لما قدّمه "الشارح"^(٢) من الخلاف في جواز القراءة ومسّ المصحف بعد غسل الفم واليد، تأمل.

[١٧٤٦] (قوله: وينبغي أن يُزاد: أو سنة) فيه أن السنة لا تُقام إلاّ بنيتها، فيدخلُ في قوله: ((لأجل قربة))، وإن قصدَ بغسل نحو الفم والأنف مجردَ التنظيف لم يصيرُ مستعملاً كما مرَّ^(٣) عن "الرملي"، فلم توجد السنة، ثم رأيتُه في "حاشية ح"^(٤)، ثم قال: ((وكانه إلى هذا أشار بقوله: فتأمل)).

(قول "الشارح": على المعتمد) مقابلة القول بتجزّيهما ارتفاعاً فقط.

(قوله: وفي عدم تجزّي الأول بلا خلافٍ نظراً إلخ) قد يُدفعُ هذا التنظيرُ بأنّ ما قدّمه "الشارح" ليس قولاً لـ "الإمام" ولا لـ "صاحبيه"، والعلامة "قاسم" إنما نفى الخلاف بين "الإمام" و"صاحبيه" لا بين جميع أهل المذهب.

(١) حاشية لقاسم بن قُطْلُوْبغا (ت ٨٧٩هـ)، على شرح عبد اللطيف بن عبد العزيز، عزّ الدين المعروف بابن ملك الرُّومي الكرمانّي (ت ٨٠١هـ، وقيل: ٨٨٥) على "مجمع البحرين وملئقي النُّيرين" لابن الساعاتي البغدادي (ت ٦٩٤هـ). ("كشف الظنون" ٥٩٩/٢، "الضوء اللامع" ٣٢٩/٤ - ١٨٤/٦، "الفوائد البهية" ص ٢٦، ١٠٧-).

(٢) ص ٥٨١- "در".

(٣) المقولة [١٧٢٥] قوله: ((بنية السنة)).

(٤) "ح": كتاب الطهارة - باب المياه ق ١٣/ب.

وقيل: إذا استقرَّ، ورجَّح للحرَج، و رُدَّ بأنَّ ما يصيبُ منديلَ المتوضِّئِ وثيابهَ عفوٌ اتِّفاقاً وإنْ كثرَ (وهو طاهرٌ) ولو مِن حُبٍّ،.....

[١٧٤٧] (قوله: وقيل: إذا استقرَّ أي: بشرط أن يستقرَّ في مكانٍ من أرضٍ أو كفٍّ أو ثوبٍ، ويسكنَ عن التحرُّكِ، وحذفَ لأنه أرادَ بالاستقرار التأمُّ منه، وهذا قولُ طائفةٍ من مشايخِ بليخٍ واختاره "فخر الإسلام" وغيره، وفي "الخلاصة" ^(١) وغيرها: ((أنَّ المختار))، إلَّا أنَّ العامَّةَ على الأوَّل، وهو الأصحُّ.

وأثرُ الخلاف يظهرُ فيما لو انفصلَ فسقطَ على إنسانٍ، فأجره عليه صحَّ على الثاني لا الأوَّل، "نهر" ^(٢).

قلتُ: وقد مرَّ ^(٣) أنَّ أعضاءَ الغسلِ كعضوٍ واحدٍ، فلو انفصلَ منه، فسقطَ على عضوٍ آخرَ من أعضاءِ المغتسلِ، فأجره عليه صحَّ على القولين.

[١٧٤٨] (قوله: ورجَّح للحرَج) لأنه لو قيل باستعماله بالانفصال فقط لتجنَّسَ ثوبُ المتوضِّئِ على القول بنجاسةِ الماءِ المستعملِ، وفيه حرَجٌ عظيمٌ كما في "غاية البيان".

[١٧٤٩] (قوله: عفوٌ اتِّفاقاً) أي: لا مؤاخذه فيه حتى عند القائل بنجاسةِ للضُّرورة كما في "البدائع" ^(٤) وغيرها.

[١٧٥٠] (قوله: وهو طاهرٌ إلخ) ^(٥) رواه "محمدٌ" عن "الإمام"، وهذه الرواية هي المشهورة

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الأول في المياه ق ٣/ب.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٣/ب - ١٤/أ بتصرف.

(٣) ص ٢٤٥ - "در".

(٤) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في الكلام على الطهارة الحقيقية ٦٩/١.

(٥) في "د" زيادة: ((قوله: وهو طاهر إلخ، وروى الحسن عن الإمام أن الماء المستعمل نجس نجاسة مغلظة، وقال أبو يوسف: مخففة، وهو رواية عن أبي حنيفة أيضاً، ووجه التنجيس أنه ما أزيل به مانع الصلاة، فصار كما لو أزيل به النجاسة الحقيقية، وكل من الروايين ضعيف، والصحيح أنه طاهر غير مطهر، وعليه الفتوى، قاله بعض الفضلاء. قال ملا مسكين: وهذا الصحيح قول محمد، وهو رواية عن أبي حنيفة سواء كان المتوضئ متوضئاً أو لا. قال مالك - وهو أحد قولي الشافعي -: إنه طاهر مطهر. وقال زفر - وهو أحد قولي الشافعي -: إن كان المستعمل متوضئاً فظاهر مطهر، وإلا فظاهر غير مطهر. انتهى)).

وهو^(١) الظاهر، لكن يُكرهُ شربه والعجنُ به تنزيهاً للاستقذار، وعلى رواية نجاسته تحريماً (و) حكمه أنه.....

عنه، واختارها المحققون، قالوا: عليها الفتوى، لا فرق في ذلك بين الجنب والمحدث، واستثنى الجنب في "التجنيس"، إلا أنَّ الإطلاق أولى، وعنه التخفيف والتغليظ، ومشايخ العراق نفّوا الخلاف، وقالوا: إنَّه طاهرٌ عند الكلِّ، وقد قال في "المجتبى": ((صَحَّتْ الرَّوَايَةُ عَنْ الْكَلِّ أَنَّهُ طَاهِرٌ غَيْرُ طَهُورٍ، فَلَا شْتَغَالٌ بِتَوْجِيهِ التَّغْلِيظِ وَالتَّخْفِيفِ [١/ق ١٥١/ب] مِمَّا لَا جَدْوَى لَهُ))، "نهر"^(٢).
وقد أطل في "البحر"^(٣) في توجيه هذه الروايات، ورجَّح القول بالنجاسة من جهة الدليل لقوّته.

[١٧٥١] (قوله: وهو الظاهر) كذا في "الذخيرة"، أي: ظاهرُ الرواية، وممن صرَّح بأنَّ رواية الطهارة ظاهرُ الرواية وعليها الفتوى في "الكافي"^(٤) و"المصنّف"^(٥) كما في "شرح الشيخ إسماعيل"^(٦).

[١٧٥٢] (قوله: لكنَّ إلخ) دفع لما قد يُتوهم من عدم كراهة شربه على رواية الطهارة، ومثلُ الشُّرب التوضي في المسجد في غير ما أُعيدَ له، وفي "البحر"^(٧) عن "الخائنة"^(٨): ((لو توضأ في إناء في المسجد جازَّ عندهم)).

[١٧٥٣] (قوله: وعلى) متعلّق بـ ((يُكره)) مخوفاً، معطوفٌ على ((يُكره)) المذكور.
[١٧٥٤] (قوله: تحريماً) قال في "البحر"^(٩): ((ولا يخفى أنَّ الكراهة على رواية الطهارة، أمّا

(١) في "د" و"و": ((على)) بدل ((وهو)).

(٢) "نهر": كتاب الطهارة ق ١٤/أ.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ٩٩/١.

(٤) قوله: ((في الكافي إلخ)) هكذا بخطه، ولعل الأولى أن يقول: ((صاحب الكافي إلخ)) أو نحو ذلك، تأمل. اهـ مصححه

(٥) "كافي النسفي": كتاب الطهارة - باب المياه ١/ق ٨/ب.

(٦) "الإحكام": كتاب الطهارة - باب المياه ١/ق ١٣٠/ب غير معزّي إلى "الكافي".

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٢/١.

(٨) "الخائنة": كتاب الطهارة - فصل في الماء المستعمل ١/١٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٢-١٠١/١.

(ليس بطهور) لحدث بل لحبث على الرَّاحِجِ المعتمد.

(فرغ) اختلَفَ.....

على رواية النجاسة فحرام لقوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف- ١٥٧]، والنجس منها)) اهـ.

وأجاب "الشارح" تبعاً لـ "النهر"^(١) - وأقره "الرملي"^(٢) - ب: ((حبث الكراهة على التحريم؛ لأنَّ المطلق منها ينصرف إليها)).

قلت: ويؤيده أن نجاسة المستعمل على القول بها غير قطعية، ولذا عبروا بالكراهة في لحم الحمار ونحوه.

(فرغ)

الماء إذا وقعت فيه نجاسة فإن تغير وصفه لم يُجزِ الانتفاع به بحال، وإلا حاز كِبَلُ الطَّيْنِ وسقي الدواب، "بحر"^(٣) عن "الخلاصة"^(٤).

[١٧٥٥] (قوله: ليس بطهور) أي: ليس بمطهر.

[١٧٥٦] (قوله: على الرَّاحِجِ) مرتبط بقوله: ((بل لحبث))، أي: بنجاسة حقيقية، فإنه يجوز إزالتها بغير الماء المطلق من المانعات خلافاً لـ "محمد".

مطلب: مسألة البثر جحط

[١٧٥٧] (قوله: فرغ إلخ) هذا ما عبر عنه في "الكنز"^(٥) وغيره بقوله: ((ومسألة البثر

جحط))، فأشار بالجحيم إلى ما قال "الإمام": إِنَّ الرَّجُلَ وَالْمَاءَ نَجَسَانِ، وبالحاء إلى ما قال "الثاني":

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٤/أ.

(٢) في "م": ((النهر)) وهو خطأ.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١٠/١ يتصرف يسير.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الأول في المياه ق ٣/ب ٤/أ معزياً إلى "الفتاوى".

(٥) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الطهارة ١٣/١.

..... في مُحَدِّثٍ انْعَمَسَ.

إِنَّهُمَا بِجَاهِلِهِمَا، وبالطَّاءِ إلى ما قال "الثالث" من طهارتهما، ثُمَّ اختلفَ التصحيحُ في نجاسة الرَّجُلِ على الأول، فقليل: للجنباء، فلا يقرأ القرآن، وقيل: لنجاسةِ الماء المستعمل، فيقرأ إذا غَسَلَ فاهُ، واستظهِرَهُ في "الخاتمة" (١).

قُلْتُ: ومبني الأول على تنجسِ الماء لسقوطِ فرضِ الغسل عن بعض الأعضاء بأوّل الملاقاة قبل تمام الانغماس، والثاني على أَنَّهُ بعد الخروج من الجنباء كما يفيدُهُ ما في "البحر" (٢) عن "الخاتمة" (٣) وشروح "الهداية" (٤).

وينبغي على الأول أن تكون النجاسة نجاسة الماء أيضاً لا الجنباء فقط، تأمل. ومبني قول "الثاني" على اشتراطِ الصَّبِّ في الخروج من الجنباء [١/١٥٢ ق/أ] في غير الماء الجاري وما في حكمه، ومبني قول "الثالث" على عدم اشتراطِهِ، ولم يصيرِ الماء مستعملاً للضرورة، كذا قرَّره في "البحر" (٥) وغيره.

١٣٤/١

(١٧٥٨) (قوله: في مُحَدِّثٍ) أي: حدثاً أصغرَ أو أكبرَ، جنباً أو حياً أو نفاساً بعد انقطاعهما، أمّا قبل الانقطاع وليس على أعضائهما نجاسة فهما كالطاهر إذا انغمَسَ للثبُرد لعدم خروجها (٦) من الحيض، فلا يصيرُ الماء مستعملاً، "بحر" (٧) عن "الخاتمة" (٨) و"الخلاصة" (٩)، وتأمّله في "ح" (١٠).

(١) "الخاتمة": كتاب الطهارة - فصل فيما يقع في البئر ٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٣/١.

(٣) "الخاتمة": كتاب الطهارة - فصل فيما يقع في البئر ٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) انظر "الفتح" و"العناية" و"الكفاية": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٧٩/١-٨٠، و"النباية" ٣٥٧/١-٣٥٨.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٣/١-١٠٣.

(٦) في "ب": ((خروجهما)) وهو تحريف.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٣/١-١٠٤ بتصرف.

(٨) "الخاتمة": كتاب الطهارة - فصل فيما يقع في البئر ٩/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الأول في المياه ٣/ب.

(١٠) انظر "ح": كتاب الطهارة - باب المياه ١/٤ أ.

في بئرٍ لدلوٍ أو تبرُّدٍ مستنجياً بالماء.....

[١٧٥٩] (قوله: في بئرٍ أي: دونَ عشرٍ في عشرٍ، "ح" ^(١)). أي: وليست جارية.
[١٧٦٠] (قوله: لدلوٍ أي: لاستخراجه، وقيدَ به لأنه لو كان للاغتسال صارَ مستعملاً اتفاقاً، قال في "النهر" ^(٢)): ((أي: بين "الإمام" و"الثالث" لما مرَّ من اشتراط الصَّبِّ على قول "الثاني"))
اهـ. وذكره في "البحر" ^(٣) مجتاً.

أقول: والظاهر أنَّ اشتراطَ الصَّبِّ على قول "الثاني" عند عدمِ النِّية لقيامه مقامها كما يدلُّ عليه ما يأتي ^(٤) من تصريحه بقيامِ التَّدْلُّكِ مقامها، فتدبرَّ.
[١٧٦١] (قوله: أو تبرُّدٍ) تبع في ذكره صاحب "البحر" ^(٥) و"النهر" ^(٦) بناءً على ما قيل: إنه عند "محمدٍ" لا يصيرُ الماءُ مستعملاً إلاَّ بنيةِ القرية.

وقدَّمنا ^(٧) أنَّ ذلك خلافُ الصحيح عنده، وأنَّ عدمَ الاستعمال في مسألة البئر عنده هي الضرورة، ولا ضرورة في التبرُّد، فلذا اقتصرَ في "الهداية" ^(٨) على قوله: ((لطَلَبِ الدَّلْوِ)).
[١٧٦٢] (قوله: مستنجياً بالماء) قيدَ به لأنه لو كان بالأحجار تنجس كلُّ الماء اتفاقاً كما في "البرازية" ^(٩)، "نهر" ^(١٠).

قلتُ: وفي دعوى الاتفاقِ نظرٌ، فقد نقلَ في "التاترخانية" ^(١١) اختلافَ التَّصحيحِ في التنجسِ

(١) "ح": كتاب الطهارة - باب المياه ق ١٤/١.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٤/١.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٤/١.

(٤) ص ٦٧١ - "در".

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٢/١.

(٦) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٤/١.

(٧) المقولة [١٧٢٨] قوله: ((للتبرد)).

(٨) "الهداية": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ١٧/١.

(٩) "البرازية": كتاب الطهارة - فصل في المستعمل والمقيد والمطلق ٩/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(١٠) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٤/١.

(١١) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الأول في الوضوء ١٠٥/١.

ولا نجسَ عليه، ولم ينوِ ولم يتدلَّكْ،.....

وعنده، أي: بناءً على أنَّ الحجرَ خفَّفَ أو مطهَّر، ورجَّحَ في "الفتح" ^(١) الثاني، نعم الذي في أكثر الكتب ترجيحُ الأوَّل كما أفاده في "تنوير البصائر" ^(٢)، ونعَمُ الكلام عليه سيأتي ^(٣) في فصل الاستنجاء إن شاء الله تعالى.

[١٧٦٣] (قوله: ولا نجسَ عليه) عطفُ عامٍ على خاصٍّ، فلو كان على بدنه أو ثوبه نجاسة تنجسَ الماء اتفاقاً.

[١٧٦٤] (قوله: ولم ينوِ) أي: الاغتسال، قُلُوْ نَوَاهُ صارَ مستعملاً بالاتِّفاق إلَّا في قول "زفر"، "سراج" ^(٤).

وهذا مؤيَّدٌ لما قدَّمناه ^(٥) من أنَّه عند "الثاني" مستعملٌ أيضاً، والمرادُّ أنَّه لم ينوِ بعد انغماسه في الماء، فلا ينافي قوله: ((لدلوٍ))، أفاده "ط" ^(٦).

[١٧٦٥] (قوله: ولم يتدلَّكْ) كذا في "المحيط" و"الخلاصة"، وظاهره: أنَّه لو نَزَلَ للدُّلو، وتدلَّكْ [١/٥٢٢ق/ب] في الماء صارَ مستعملاً اتفاقاً؛ لأنَّ التدلَّكَ فعلٌ منه قائمٌ مقامُ النِّية، فصارَ كما لو نَزَلَ للاغتسال، "بحر" ^(٧) و"نهر" ^(٨). فتنبَّه. وفَيَّده في "شرح المنية الصغير" ^(٩): ((مما إذا لم

(١) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في الاستنجاء ١/١٨٩.

(٢) حاشية "تنوير البصائر": لشرف الدين بن عبد القادر بن بركات المعروف بابن حبيب الغزَّي (كان حياً سنة ١٠٠٥ هـ، وقيل: ١٠٣٤) على "الأشياء والنظائر" لزين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم المصري (ت ٩٧٠ هـ). ("كشف الظنون" ١/٩٩، "خلاصة الأثر" ٢/٢٢٣، "هدية العارفين" ١/٥٩٩، الأعلام ٣/١٦١، "فهرس مخطوطات المطهرية" - الفقه الحنفي ١/٢٣٦).

(٣) المقولة [٣٠٠٥] قوله: ((منق)).

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٣٨ق/أ.

(٥) المقولة [١٧٦٠] قوله: ((لدلو)).

(٦) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١/١١١.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ١/١٠٤.

(٨) "النهر": كتاب الطهارة ٤١/أ.

(٩) "شرح المنية الصغير": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة ص ٨٤.

والأصحُّ أنه طاهرٌ، والماءُ مستعملٌ لاشتراطِ الانفصالِ للاستعمالِ،.....

يكن تدلُّكُ لإزالةِ الوسخِ)).

(١٧٦٦) (قوله: والأصحُّ إلخ) هذا القولُ غيرُ الأقوالِ الثلاثةِ المارةِ^(١) المرموزِ إليها بـ((حفظ))، ذكره في "الهداية"^(٢) روايةً عن "الإمام"، قال في "البحر"^(٣): ((وعن "أبي حنيفة": أنَّ الرَّجُلَ طاهرٌ؛ لأنَّ الماءَ لا يُعطَى له حكمُ الاستعمالِ قبل الانفصالِ من العضو، قال "الزيلعي"^(٤) و"الهندي" وغيرهما تبعاً لصاحب "الهداية"^(٥): وهذه الروايةُ أوفقُ الرواياتِ، أي: للقياس، وفي "فتح القدير"^(٦) و"شرح المجمع": أنَّها الروايةُ المصحَّحةُ))، ثم قال في "البحر"^(٧): ((فعلِمَ أنَّ المذهبَ المختارَ في هذه المسألة أنَّ الرَّجُلَ طاهرٌ والماءُ طاهرٌ غيرُ ظهورٍ، أمَّا كونُ الرَّجُلِ طاهرًا فقد علمتُ تصحيحه، وأمَّا كونُ الماءِ المستعملِ كذلك على الصَّحيحِ فقد علمته أيضاً ممَّا قدَّمناه)) اهـ. ومثله في "الحلبة"^(٨).

وبه علِمَ أنَّ هذا ليس قولٌ "محمَّدٌ"؛ لأنَّ عنده لا يصيرُ الماءُ مستعملًا للضرورة كما مرَّ^(٩)، وأمَّا "الإمام" فلم يعتبرِ الضرورةَ هنا، بل حكَّم باستعماله لسقوطِ الفرض كما تقدَّم تقريره^(١٠)، ولو اعتبرِ الضرورةَ لم يصحَّ الخلافُ المرموزُ له، نعم ذكَّرَ في "البحر"^(١١) عن "الخرجاني": ((أنَّه

(١) المقولة [١٧٥٧] قوله: ((فرع إلخ)).

(٢) "الهداية": كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٢٠/١.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٣/١.

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ١٥/١.

(٥) "الهداية": كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٢٠/١.

(٦) "الفتح": كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٨٠/١.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٣/١.

(٨) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في الأسار ١/٢٨٠ ب - ١/٢٨١ أ.

(٩) المقولة [١٧٥٧] قوله: ((فرع إلخ)).

(١٠) المقولة [١٧٥٧] قوله: ((فرع إلخ)).

(١١) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٣/١ نقلاً عن حاشية "الهداية" للختياري معزياً إلى القدوري عن الخرجاني.

والمراد أنَّ ما اتَّصَلَ بأعضائه وانفصلَ عنها مستعملٌ لا كلُّ الماءِ على ما مرَّ.
(وكلُّ إهابٍ).....

أنكَرَ الخلافَ؛ إذ لا نصَّ فيه، وأنَّه لا يصيرُ مستعملاً كما لو اغترَفَ الماءَ بكفِّه للضرورة بلا خلافٍ)).

أقولُ: وهو خلافُ المشهور في كتب المذهب من إثبات الخلاف، ومن أنَّ الذي اعتبرَ الضرورة هو "محمَّد" فقط، وكأنَّ غيرَه لم يعتبرها لندرة الاحتياج إلى الانغماس بخلاف الاحتياج إلى الاعتراف باليد، فافهم.

[١٧٦٧] (قوله: والمراد إلخ) صرَّح به في "الحلبة" ^(١) و"البحر" ^(٢) و"النهر" ^(٣)، ورَدَّ العلامة "المقدسي" في "شرح نظم الكنز": ((بأنَّه تأويلٌ بعيدٌ جداً))، وقوله: ((على ما مرَّ)) ^(٤) أي: من أنَّه لا فرق بين الملقى والملاقى، وهذه مسألة الفساقى، وقد علمت ما فيها من المعتكِّ العَظيم بين العلماء المتأخِّرين.

مطلبٌ في أحكام الدباجة

[١٧٦٨] (قوله: وكلُّ إهابٍ إلخ) الإهابُ بالكسر: اسمٌ للجُلْد قبلَ أنْ يُدْبَغَ من ما كُول أو غيره، جمعه: أهْبُ بضمتين، ككتابٍ وكتبٍ، فإذا دُبِغَ سُمِّيَ أدِماً [١/١٥٣ق] وصُرمًا وجِرابًا ^(٥) كما في "النهاية".

وإنما ذَكَرَ "المصنِّف" الدباجةَ في بحث المياه - وإنَّ كان المناسبُ ذَكرَها في تطهير النجاسات -

(١) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في الأسار ١/ق/٢٨٠ ب - ٢٨١ أ.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ١/١٠٤.

(٣) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٤ أ.

(٤) ص ٦٠٨ - وما بعدها "در".

(٥) الأَدَمَةُ: باطن الجلد الذي يلي اللحم والبشرةَ ظاهرها، وقيل: ظاهره الذي عليه الشعر وباطنه البشرة. والصَّرمُ: الخفَّ

النَّعل الذي عليه جلد. والجِراب: وعاءٌ من إهاب الشاة لا يُوعَى فيه إلا يابس. اهـ "اللسان" ((أدم)) و((صرم))

و((حرب)).

ومثله المثانة والكِرْشُ، قال "القَهْستاني": ((فالأوّل: وما)) (دُبْع).....

استطرداً، إمّا لصلّوح الإهاب بعد دَبْعِه أن يكون وعاءً للمياه كما في "النهر"^(١) وغيره - وإليه أشار "الشارح" بقوله: ((ويُوضّأُ منه)) - أو لأنّ الدَّبْعَ مطهّرٌ في الجملة كما في "القَهْستاني"^(٢)، أو لأنّه في قوّة قولنا: يجوزُ الوضوء بما وَقَعَ فيه إهابٌ دُبْعٌ كما نُقِلَ عن "حواشي عصام"^(٣).

[١٧٦٩] (قوله: ومثله المثانة والكِرْشُ) المثانة موضع البول، والكِرْش بالكسر وكَتِفٌ: لكلِّ جِترٍ بمنزلة المعدة للإنسان، "قاموس"^(٤). ومثله الأمعاء، وفي "البحر"^(٥) عن "التجنيس": ((أصلحَ أمعاءٌ شاةٌ ميتةٌ، فصلّى وهي معه جازٍ؛ لأنّه يَتَّخِذُ منها الأوتارَ، وهو كالِدَبَاغٍ، وكذلك لو دَبْعَ المثانة، فجُعِلَ فيها لبنٌ جازٍ، وكذلك الكِرْشُ إن كان يقدرُ على إصلاحه، وقال "أبو يوسف" في "الإملاء"^(٦): إنّه لا يطهّرُ؛ لأنّه كاللحم)) اهـ.

[١٧٧٠] (قوله: فالأوّل وما دُبْعٌ أي: حيث كان الحكمُ غيرَ قاصِرٍ على الإهاب، فالأوّل

١٣٥/١ الإتيانُ بـ ((ما)) الدالّة على العموم، "ط"^(٧).

[١٧٧١] (قوله: دُبْعٌ الدَّبَاغُ: ما يَمْنَعُ التَّنَ والفساد، والذي يَمْنَعُ على نوعين:

(قوله: أو لأنّ الدَّبْعَ مطهّرٌ إلخ) مرادُه أنّ وجّه المناسبة أن كلاً من الدَّبَاغِ والماءِ مطهّرٌ.

(١) "النهر": كتاب الطهارة ٤/١ أ.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - الماء الجائز للوضوء ٣٣/١.

(٣) حواشي إبراهيم بن محمد بن عَرَبْشَاه، المعروف بعصام الدين الأسفراييني الحُرّاساني (ت ٩٤٥هـ، وقيل: حدود ٩٥١هـ) على هداية المرغيناني. ("بروكلمان" ٦٨٩/٣، "هدية العارفين" ٢٦/١، "الأعلام" ٦٦/١).

(٤) "القاموس": مادة ((مثن)).

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٥/١ بتصرف.

(٦) "أمالي الإمام أبي يوسف" (ت ١٨٣هـ) يقال: إنّها أكثر من ثلثمائة مجلد. ("كشف الظنون" ١٦٤/١، "الفوائد البهية" ص ٢٢٥).

(٧) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١١٢/١.

ولو بشمسٍ (وهو يحتملها).....

حقيقي: كالقَرْظِ والشَّبِّ والعَفْصِ ونحوه.

وحكمي: كالشَّرِبِ والتَّشْمِيسِ والإلقاءِ في الرِّيحِ، ولو جَفَّ ولم يَسْتَجِلْ لم يطهَّرْ،

"زيلعي" (١).

والقَرْظُ بالطاء المعجمة لا بالضاد: ورقُ شجرِ السَّلمِ يفتحان، والشَّبُّ بالباء الموحدة، وقيل: بالثاء المثلثة، وذكر "الأزهري" (٢): ((أنه تصحيف))، وهو نبت طيب الرائحة، مَرُّ الطَّعم، يُدْبَغُ به، أفاده في "البحر" (٣).

[١٧٧٢] (قوله: ولو بشمسٍ) أي: ونحوه من الدِّبَاغِ الحكمي، وأشار به إلى خلاف الإمام "الشافعي"، وإلى أنه لا فرق بين نوعي الدِّبَاغِ في سائر الأحكام، قال في "البحر" (٤): ((إلا في حكم واحد، وهو أنه لو أصابه الماء بعد الدِّبَاغِ الحقيقي لا يعود نجساً باتفاق الروايات، وبعد الحكمي فيه روايتان)) اهـ. والأصحُّ عدمُ العود، "فَهْستاني" (٥) عن "المضمرات".

وقيَّد الخلاف في "مختارات النوازل" (٦): ((بما إذا دُبِغَ بالحكمي قبل الغسل بالماء))، قال: ((فلو بعده لا تعود نجاسته اتفاقاً)).

[١٧٧٣] (قوله: وهو يحتملها) أي: الدِّبَاغَةُ المأخوذة من: ((دُبِغَ))، [١/١٥٣ق/ب] وأفاد في "البحر" (٧): ((أنه لا حاجة إلى هذا القيد؛ لأنَّ قوله: وكلُّ إهابٍ لا يتناول ما لا يحتملُ الدِّبَاغَةَ كما صرَّحَ به في "الفتح" (٨)).

(١) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ٢٦/١.

(٢) "الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي": ص ٥٩.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٥/١.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٥/١.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - الماء الجائز للوضوء ٢٣/١.

(٦) "مختارات النوازل": كتاب الطهارة - فصل في الجلود ٥/ب.

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٥/١.

(٨) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٨١/١.

طَهْرٌ) فيصلي به ويتوضأ منه (وما لا) يحتملها (فلا) وعليه (فلا يظهرُ جلدُ حيَّةٍ) صغيرة، ذكره "الزيلعي"^(١)،

[١٧٧٤] (قوله: طَهْرٌ) بضم الهاء، والفتح أَفْصَحُ، "حموي".

[١٧٧٥] (قوله: فيصلي به إلخ) أفادَ طهارةَ ظاهره وباطنه لإطلاق الأحاديثِ الصحيحة^(٢) خلافاً لـ "مالك"، لكن إذا كان جلدُ حيوانٍ ميتٍ مأكولٍ اللحم لا يجوزُ أكلُهُ، وهو الصحيح لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة-٣]، وهذا جزءٌ منها، وقال عليه الصلاة والسلام في شاةٍ "ميمونة" رضي الله عنها: ((إنما يحرمُ من الميتة أكلُها))^(٣) مع أمره لهم بالدِّبَاغِ والانتفاع، أمّا إذا كان جلدُ ما لا يؤكلُ فإنه لا يجوزُ أكلُهُ إجماعاً؛ لأنَّ الدِّبَاغَ فيه ليس بأقوى من الذِّبَاةِ، ودكاكته لا تُبيحُه، فكذا دِباغُه، "بجر"^(٤) عن "السراج"^(٥).

[١٧٧٦] (قوله: وعليه) أي: وبناءً على ما ذكر من أنَّ ما لا يحتَمِلُ الدِّبَاغَةَ لا يظهرُ.

(١) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ٢٥/١.

(٢) أخرج مالك في "الموطأ" ٤٩٨/٢ كتاب الصيد - باب ما جاء في جلود الميتة، ومسلم (٣٦٦) كتاب الحيض - باب طهارة جلود الميتة بالدِّبَاغِ، وأبو داود (٤١٢٣) كتاب اللباس - باب أُهْبُ الميتة، والترمذي (١٧٢٨) كتاب اللباس - باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت، والدارمي ٥١٦/١ (١٩١٨) كتاب الأضاحي - باب الاستمتاع بجلود الميتة، عن عبد الله بن عباس أنَّ رسول الله ﷺ قال: ((إذا دُبِغَ الإهابُ فقد طَهْرُ)).

(٣) أخرجه مالك في "الموطأ" ٤٩٨/٢ كتاب الصيد - باب ما جاء في جلود الميتة، والبخاري (١٤٩٢) كتاب الزكاة - باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ، ومسلم (٣٦٣) كتاب الحيض - باب طهارة جلود الميتة بالدِّبَاغِ، وأبو داود (٤١٢٠) كتاب اللباس - باب في أُهْبِ الميتة، والترمذي (١٧٢٧) كتاب اللباس - باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت، مختصراً، والنسائي ١٧٢/٧ كتاب الفرع والعنبرة - باب في جلود الميتة إذا دبغت، وابن ماجه (٣٦١٠) كتاب اللباس - باب ليس جلود الميتة إذا دبغت، والدارمي ٥١٦/١ (١٩٢١) كتاب الأضاحي - باب الاستمتاع بجلود الميتة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٣/١ كتاب الطهارة - باب المنع من الانتفاع بشعر الميتة، والدارقطني ٤١-٤٢/١ كتاب الطهارة - باب الدِّبَاغِ، من حديث ابن عباس رضيهما الله عنهما مرفوعاً.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٩/١ بتصرف.

(٥) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ٤١/١ بـ باختصار.

أَمَّا قَمِيصُهَا فَظَاهِرٌ (وَفَأَرَةٌ) كَمَا أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ بِذَكَاءٍ لِتَقْيِيدِهِمَا. مِمَّا يَحْتَمِلُهُ (حَلَا) جِلْدٌ
 (خَنْزِيرٍ).....

[١٧٧٧] (قَوْلُهُ: جِلْدٌ حَيَّةٍ صَغِيرَةٍ) أَي: لَهَا دَمٌ، أَمَّا مَا لَا دَمَ لَهَا فَهِيَ طَاهِرَةٌ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا لَوْ
 وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ لَا تُسْفِدُهُ، أَفَادَهُ "ح" ^(١).

[١٧٧٨] (قَوْلُهُ: أَمَّا قَمِيصُهَا) أَي: الْحَيَّةُ كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٢) عَنْ "السَّرَاجِ" ^(٣)، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ
 كَبِيرَةٌ، قَالَ "الرَّحْمَتِيُّ": ((لَأَنَّهُ لَا تَحُلُّهُ الْحَيَاةُ، فَهُوَ كَالشَّعْرِ وَالْعِظْمِ)).

[١٧٧٩] (قَوْلُهُ: وَفَأَرَةٌ) بِالْهَمْزِ، وَتَبْدَلُ أَلْفًا.

[١٧٨٠] (قَوْلُهُ: بِذَكَاءٍ) بِالنَّالِ الْمُعْجَمَةِ، أَي: ذَبَحَ.

[١٧٨١] (قَوْلُهُ: لِتَقْيِيدِهِمَا) أَي: الذَّكَاءُ وَالذَّبَاغُ، ((مِمَّا يَحْتَمِلُهُ)) أَي: يَحْتَمِلُ الذَّبَاغُ، وَكَانَ
 الْأَوَّلَى إِفْرَادَ الضَّمِيرِ لِيَعُودَ عَلَى الذَّكَاءِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ تَقْيِيدَ الذَّبَاغِ بِذَلِكَ مَصْرُوحٌ بِهِ قَبْلَهُ.

وَعِبَارَةٌ "الْبَحْرِ" ^(٤) عَنْ "التَّحْنِيسِ": ((لَأَنَّ الذَّكَاءَ إِنَّمَا تُقَامُ مَقَامُ الذَّبَاغِ فِيمَا يَحْتَمِلُهُ))، وَفِي
 "أَيِّ السُّعُودِ" ^(٥) عَنْ خَطِّ "الشَّرْنِبِلَالِيِّ": ((الَّذِي يَظْهَرُ لِي الْفَرْقُ بَيْنَ الذَّكَاءِ وَالذَّبَاغَةِ لَخُرُوجِ الدَّمِ
 الْمُسْفُوحِ بِالذَّكَاءِ وَإِنْ كَانَ الْجِلْدُ لَا يَحْتَمِلُ الذَّبَاغَةَ)) اهـ.

قُلْتُ: لَكِنَّ أَكْثَرَ الْكُتُبِ عَلَى عَدَمِ الْفَرْقِ كَمَا يَأْتِي ^(٦).

[١٧٨٢] (قَوْلُهُ: حَلَا جِلْدٌ خَنْزِيرٍ الْخ) قِيلَ: إِنَّ جِلْدَ الْآدَمِيِّ كَجِلْدِ الْخَنْزِيرِ فِي عَدَمِ الطَّهَارَةِ

(قَوْلُهُ: قِيلَ: إِنَّ جِلْدَ الْآدَمِيِّ كَجِلْدِ الْخَنْزِيرِ الْخ) لَكِنَّ ظَاهِرَ صَنِيعِ "الْشَّارِحِ" غَيْرُ هَاتَيْنِ الطَّرِيقَتَيْنِ،

(١) "ح": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ الْمِيَاهِ ق ١٤/أ.

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١٠٥/١.

(٣) "السَّرَاجُ الرَّوَّاحُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١٤٠/ق ٤٠/أ مَعْرِيًّا إِلَى الْحُلُولَانِيِّ.

(٤) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١٠٥/١.

(٥) "فَتْحُ الْمَعِينِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - مَا يَجُوزُ بِهِ التَّطْهِيرُ وَمَا لَا يَجُوزُ ٧١/١.

(٦) الْمَقُولَةُ [١٧٨٩] قَوْلُهُ: ((بِدَبَاغٍ)).

فلا يطهرُ، وقُدِّمَ لأنَّ المقام للإهانة (وآدمي) فلا يُدبِّغُ لكرامته، ولو دُبِّغَ طهرُ.....

بالدبغ لعدم القابلية؛ لأنَّ لهما جلوداً مترادفةً بعضُها فوق بعضٍ، فالاستثناء منقطعٌ، وقيل: إنَّ جلد آدمي إذا دُبِّغَ طهرُ، لكن لا يجوز الانتفاع به كسائر أجزائه كما نصَّ عليه في "الغاية"، وحينئذٍ فلا يصحُّ الاستثناء.

وأجيب: [١/١٥٤ق/١] بأنَّ معنى ((طهرُ)) جازَ استعماله، والعلاقة السببيةُ والمسببيةُ لا الزومُ كما قيل؛ إذ لا يلزم من الطهارة جوازُ الانتفاع كما علمته، لكنَّ علَّةَ عدم الانتفاع بهما مختلفةٌ، ففي الخنزير لعدم الطهارة، وفي آدمي لكرامته كما أشار إليه "الشارح"، قال في "النهر"^(١): ((وهذا مع ما فيه من العدول عن المعنى الحقيقيِّ أُولَى)) اهـ. أي: لموافقته المنقول في المذهب، وإلى اختياره أشار "الشارح" بقوله: ((ولو دُبِّغَ طهرُ))، قال "ط"^(٢): ((وإنما قُدِّرَ جلدُ لأنَّ الكلام فيه لا في كلِّ الماهية)).

[١٧٨٣] (قوله: فلا يطهرُ) أي: لأنَّه نجسُ العين، بمعنى أنَّ ذاته بجميع أجزائه نجسةٌ حيًّا وميتاً، فليست نجاسته لما فيه من الدم كنجاسة غيره من الحيوانات، فلذا لم يقبل التَّطهير في ظاهر الرواية عن أصحابنا إلَّا في روايةٍ عن "أبي يوسف" ذكرَّها في "المنية"^(٣).

[١٧٨٤] (قوله: وقُدِّمَ إلخ) لَمَّا كانت البداءةُ بالشيء وتقدُّمه على غيره تفيدهُ الاهتمامُ بشأنه وشرِّفه على ما بعده يبيِّن أنَّ ذلك في غير مقام الإهانة، أمَّا فيه فالأشرفُ يؤخَّرُ كقوله تعالى: ﴿لَمَّا مَتَّ صَوْمِعُ﴾ الآية [الحج - ٤٠]؛ لأنَّ الهدمَ إهانةٌ، فقدِّمَتْ صوامعُ الصَّابئةِ أو الرُّهبانِ،

حيث قال في الأوَّل: ((فلا يطهرُ))، وفي الثاني: ((فلا يُدبِّغُ))، إلَّا أنَّ الاستثناء منقطعٌ بالنسبة للثاني وهو ((من الطهارة)) بالنظر للأوَّل أو مما يفيدُه قوله: ((وكلُّ إهابٍ إلخ)) من جوازِ الدِّبَاغ لكلِّ ما يحتملُه بالنسبة للثاني، وهذا أُولَى لعدم العدول فيه عن المعنى الحقيقيِّ.

(١) "النهر": كتاب الطهارة ٤٤/١.

(٢) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١١٣/١.

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في الأنجاس ص ٤٧-١.

وإنَّ حَرَّمَ استعمالُهُ، حتى لو طُحِنَ عَظْمُهُ في دَقِيقٍ لَمْ يُؤْكَلْ في الأَصَحِّ احتراماً، وأفادَ كلامُهُ طَهارةَ جِلْدِ كَلْبٍ وفيلٍ، وهو المَعْتَمَدُ (وما) أي: إِهَابٌ (طَهَّرَ به).....

وَيَبْعُ النَّصَارَى، وَصَلَوَاتُ الْيَهُودِ، أي: كَنَائِسُهُمْ، وَأُخِرَتْ مَسَاجِدُ الْمُسْلِمِينَ لَشَرَفِهَا، وَهَذَا الْحُكْمُ بِعَدَمِ الطَّهارةِ إِهَانَةٌ، كَذَا قِيلَ.

أَقُولُ: وَإِنَّمَا تَطْهَرُ هَذِهِ النُّكْتَةُ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ الطَّهارةِ لَا مِنْ جَوَازِ الْإِسْتِعْمَالِ الثَّابِتِ لِلْمُسْتَنَى مِنْهُ، فَإِنَّ عَدَمَهُ الثَّابِتَ لِلْمُسْتَنَى لَيْسَ بِإِهَانَةٍ.

[١٧٨٥] (قَوْلُهُ: وَإِنَّ حَرَّمَ اسْتِعْمَالَهُ) أَي: اسْتِعْمَالُ جِلْدِهِ، أَوْ اسْتِعْمَالُ الْآدَمِيِّ. بِمَعْنَى أَجْزَائِهِ، وَبِهِ يَظْهَرُ التَّفْرِيعُ بَعْدَهُ.

[١٧٨٦] (قَوْلُهُ: احْتِرَاماً) أَي: لَا نَجَاسَةً.

[١٧٨٧] (قَوْلُهُ: وَأَفَادَ كَلَامُهُ^(١)) حَيْثُ لَمْ يَسْتَنْ مِنْ مَطْلَقِ الْإِهَابِ سِوَى الْخَنْزِيرِ وَالْآدَمِيِّ.

[١٧٨٨] (قَوْلُهُ: وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ) أَمَّا فِي الْكَلْبِ فَبِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِنَجَسٍ الْعَيْنِ، وَهُوَ أَصَحُّ التَّصْحِيحَيْنِ كَمَا يَأْتِي^(٢)، وَأَمَّا فِي الْفِيلِ فَكَذَلِكَ كَمَا هُوَ قَوْلُهُمَا، وَهُوَ الْأَصَحُّ خِلَافاً لـ "مُحَمَّدٍ"، فَقَدْ رَوَى "الْبَيْهَقِيُّ"^(٣) أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كَانَ يَمْشِي بِمَشْيٍ مِنْ عَاجٍ»، وَفَسَّرَهُ "الْجَوْهَرِيُّ"^(٤) وَغَيْرُهُ بِعَظْمِ الْفِيلِ، قَالَ فِي "الْحَلَبَةِ"^(٥): ((وَحُطِّيَّ "الْخَطَّابِيُّ"^(٦) فِي تَفْسِيرِهِ لَهُ بِالذُّبُلِ)) اهـ.

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((قَوْلُهُ: وَأَفَادَ كَلَامَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَطْهَرُ بِالدَّبَاغَةِ وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، كَذَا قِيلَ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي تَخْصِيصِ الْكَلْبِ فَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ كُلَّ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحَمِهِ لَا يَطْهَرُ جِلْدُهُ بِالدَّبَاغَةِ، كَذَا فِي "النِّهَايَةِ"، وَقَالَ مَالِكٌ: جِلْدُ الْبَيْتَةِ لَا يَطْهَرُ بِالدَّبَاغَةِ، "مَنْ لَا مَسْكِينَ").

(٢) ص ٦٩٣ - "د".

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "السَّنَنِ الْكُبْرَى" ٢٦/١ كِتَابَ الطَّهَارَةِ - بَابُ الْمَنْعِ مِنَ الْإِدَامَةِ فِي عِظَامِ الْفِيلِ وَغَيْرِهَا عَمَّا لَا يُؤْكَلُ لِحَمِهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ بَقِيَّةُ بَنِ الْوَلِيدِ، وَقَدْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: رَوَايَةُ بَقِيَّةٍ عَنْ شَيْخِهِ الْمَجْهُولِينَ ضَعِيفَةً، وَقَالَ عُسْمَانُ الدَّارِمِيُّ: هَذَا مَنْكَرٌ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي "الطَّبَقَاتِ" ٤٨٤/١ مِنْ طَرِيقِ مَنْدَلٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ مَرْسُلاً.

(٤) "الصَّحَاحُ": مَادَّةُ (عُوج).

(٥) "الْحَلَبَةُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - فَصْلُ فِي النِّجَاسَةِ ١/٢٧٠ ب.

(٦) أَبُو سُلَيْمَانَ حَمْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَطَّابٍ، الْخَطَّابِيُّ الْبُسْتِيُّ (ت ٣٨٨هـ). ("وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ" ٢/٢١٤،

"شَذَرَاتُ الذَّهَبِ" ٤/٤٧١، "الْأَعْلَامُ" ٢/٢٧٣).

بدباغ (طهر بذكاة).....

والذَّيْلُ بالذال المعجمة: جلدُ السُّلْحَفَةِ البحريَّة أو البريَّة، أو عَظْمُ ظَهْرِ دَابَّةٍ بحريَّة، "قاموس" ^(١). وفي "الفتح" ^(٢): ((هذا الحديث يُبْطِلُ قول [١/ق/١٥٤/ب] "محمَّد بنحاسة عينِ الفيل").

[١٧٨٩] (قوله: بدباغ) بدل من الضمير المحرور بإعادة الجارِّ، فلا يَطْهَرُ بذكاةٍ ما لا يَطْهَرُ بالدِّبَاغِ ممَّا لا يَحْتَمِلُهُ كما مرَّ ^(٣)، فلو صَلَّى ومعه جلدٌ حيَّةٍ مذبوحَةٍ أَكْثَرَ من قدر الدرهم لا تجوزُ صلاتُهُ كما في "المحيط" و"الخانية" ^(٤) و"الولولجية" ^(٥)، وما في "الخلاصة" ^(٦): ((من أنَّ الحيَّة والفأرة وكلَّ ما يكون سورهُ نجساً لو صَلَّى بلحمه مذبوحاً تجوزُ)) مُشْكِلٌ كما في "الفتح" ^(٧)، وتَمَامُهُ في "الحلبة" ^(٨).

قُلْتُ: وعليه فلو صَلَّى ومعه تَرياقٌ فيه لحمٌ حيَّةٍ مذبوحَةٍ لا تجوزُ صلاتُهُ لو أَكْثَرَ من درهم، وصَرَّحَ في "الوهبانية" ^(٩): ((بأنَّهُ لا يُوَكَّلُ))، وهو ظاهرٌ، فتنبَّه. وخرَجَ الخنزيرُ، فإنَّهُ لا يَطْهَرُ

(قوله: ومعه تَرياق) دواءٌ مركَّبٌ بزيادةٍ لحوم الأفاعي نافعٌ من لدغ الهوامِّ، "قاموس".

(١) "القاموس": مادة (ذيل).

(٢) "الفتح": كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٨٥/١.

(٣) المَقُولَةُ [١٧٨١] قوله: ((نَقْيُهُمَا)).

(٤) "الخانية": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة التي تصيب الثوب والبدن ٢١/١ (هامس [الفتاوى الهندية]).

(٥) "الولولجية": كتاب الطهارة - الفصل الثاني في النجاسة التي تصيب الثوب والبدن ق ٤/أ.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل السادس في غسل الثوب والدهن ونحوه ق ١/١٥.

(٧) "الفتح": كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٨٤/١.

(٨) انظر "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة ١/ق/٢٥٩/ب - ٢٦٠/أ.

(٩) "نظم الوهبانية": ((ويكره درتاق و جُوزُ بيعه))، قال ابن الشحنة: ((والنظم لم يُذَكَّرْ فيه القولُ بالحرمة فيما فيه لحمُ الحيات، بل قاصرٌ على القول بالكره، والظاهر أنَّه كراهةٌ تحريمٌ لا تنزيهٌ إنَّ كان مرادُهُ ما فيه لحمُ الحيات، وهو الظاهر، فكان عليه أن ينظم القول ويفرق بين الدرتاقين [ما فيه لحم الحيات وما ليس فيه] في "النظم" فاستعرت -

على المذهب.....

بالدَّبَاغ كما مرَّ^(١)، فلا يطهرُ بالذِّكَاة كما في "المنية"^(٢).

والظَّاهِرُ: أَنَّ الآدَمِيَّ كذلك وإن قلنا بطهارة جلده بالدَّبَاغ، فلو ذُبِحَ ولم تثبت له الشهادة، ثم وقع في ماء قليل قبل تغسيله أفسدته، ولم أرَ مَنْ صرَّحَ به، نعم رأيتُ في صيد "غرر الأفكار"^(٣): ((أَنَّ الذِّكَاة لَا تَعْمَلُ فِي الْخَنَزِيرِ وَالْآدَمِيَّ كَمَا لَا تَعْمَلُ الدَّبَاغَةُ فِي جُلْدِهِمَا))، تأمل.

[١٧٩٠] (قوله: على المذهب) أي: ظاهر المذهب كما في "البدائع"^(٤)، "بجر"^(٥). لحديث: «لا تنتفعوا من الميتة بإهاب»، رواه "أصحاب السنن"^(٦).

(قوله: والظاهر أَنَّ الآدَمِيَّ كذلك) بل الظاهر أَنَّ الآدَمِيَّ يطهرُ جلده بالذِّكَاة كالذَّبَاغ، والقول بعدم طهارته بها مخالف لما قاله "المصنّف": ((من أن ما يطهرُ بالدَّبَاغ يطهرُ بها))، وهو عامٌّ شاملٌ لجلد الآدَمِيَّ.

= الله تعالى وفعلت فقلت:

وما حلَّ درتاق به لحم حيوةً ويكرهه النعمان والبيع يُعْفَرُ
ولا حلَّت الحيات مع لحم قنفذٍ فقول الأطباء الشُّفا فيه يُخَصَّرُ

انظر "الوهابية": فصل من كتاب الكراهية ص ٩٢ - هامش "المنظومة المحببة"، وشرحها "تفصيل عقد الفرائد": ق ٢٩٧/١.

(١) المقولة [١٧٨٢] قوله: ((خلا جلد خنزير)).

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في الأنجاس ص ٤٧٥-٤٧٦.

(٣) "غرر الأذكار": ذكر أحكام الذكاة ق ٢٦٠/ب.

(٤) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في بيان ما يقع به التطهير ٨٦/١.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ١١٢/١.

(٦) أخرجه أبو داود (٤١٢٧) و(٤١٢٨) كتاب اللباس - باب من روى ألا ينتفع بإهاب الميتة، والترمذي (١٧٢٩)

كتاب اللباس - باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت وقال: هذا حديث حسن، والنسائي ١٧٥/٧ كتاب الفرع

والعترة - باب ما يدبغ به جلود الميتة، وابن ماجه (٣٦١٣) كتاب اللباس - باب من قال لا ينتفع من الميتة بإهاب

ولا عصب، وأخرجه أيضاً أحمد ٣١٠/٤، كلهم عن عبد الله بن عكيم رضي الله عنه.

(لا) يطهرُ (لحمُهُ على) قولِ (الأكثرِ إنْ) كان (غيرَ مأكولٍ) هذا أصحُّ ما يُفتى به وإنْ قال في "الفيض": ((الفتوى على طهارته)) (وهل يُشترطُ لطهارة جلدِهِ (كونُ ذكاته شرعيةً) بأنْ تكونَ.....

والإهاب ما لم يُدبغ، فيدلُّ على توقُّفِ الانتفاع قبلَ الدبغ على عدم كونها ميتةً، أي: والذِّكَاةُ ليست إِمَاتَةً، أفاده في "شرح المنية"^(١)، وقيل: إنما يطهرُ جلده بالذِّكَاة إذا لم يكن سورُهُ نجسًا. [١٧٩١] (قوله: لا يطهرُ لحمُهُ) أي: لحم الحيوانِ ذي الإهاب، فالضميرُ عائِدٌ إلى ((ما)) على تقديرِ مضافٍ أو بدونه، والإضافةُ لأدنى مناسبةٍ، تأمل.

[١٧٩٢] (قوله: هذا أصحُّ ما يُفتى به) أفادَ أنَّ مقابلَه مصحَّحٌ أيضاً، فقد صحَّحَهُ في "الهداية"^(٢) و"تحفة"^(٣) و"البدائع"^(٤)، ومشى عليه "المصنّف" في الذبائح^(٥) كـ "الكنز"^(٦) و"الدرر"^(٧)، والأوّلُ مختارٌ شَرَّاحُ "الهداية"^(٨) وغيرهم، وفي "المعراج": ((أنَّ قولَ المحقِّقين))،

(قوله: على عدم كونها ميتةً، أي: والذِّكَاةُ ليست إِمَاتَةً) عبارةٌ "شرح المنية" صحيحةٌ لا شيءَ فيها، ونصّها: ((إنَّ توقُّفَ طهارتهِ على الذِّكَاةِ أو الدبغ بقوله عليه الصلاة والسلام:)) (لا تتفعوا من الميتة بإهابٍ))، فإنَّه يفيدُ توقُّفَ إطلاقِ الانتفاع على عدم كونها ميتةً، وإنْ كانت ميتةً فعلى الدِّبَاغ؛ لأنَّ الإهاب اسمٌ لما لم يُدبغ من الجلود.

(١) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في الأنجاس ص ١٤٧.

(٢) "الهداية": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٢٠/١.

(٣) "تحفة الفقهاء": كتاب الطهارة - باب النجاسات ٧٢/١.

(٤) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في بيان ما يقع به التطهير ٨٦/١.

(٥) المقولة [٣٢٤٧١] قوله: ((وذبح ما لا يؤكل)).

(٦) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الذبائح ٢٦٠/٢.

(٧) "الدرر": كتاب الذبائح ٢٧٦/١.

(٨) انظر "الفتح" والعناية" والكفاية": كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٨٤/١، و"الباية"

من الأهل في المحل بالتسمية (قيل: نعم، وقيل: لا، والأوّل أظهر) لأنّ ذبح المحوسّي وتارك التسمية عمداً كلا ذبح.....

وما ذكره "الشارح" عبارة "مواهب الرحمن"، وقال في شرحه المسمّى بـ "البرهان" بعد كلام: ((فجاء أن تُعتبر الذكاة مطهرة^(١)) لجلده للاحتياج إليه للصلاة فيه وعليه، ولدفع الحرّ والبرد وسرّ العورة بلبسه دون لحمه لعدم حلّ أكله المقصود من طهارته ((، وتأمّله في "حاشية نوح".
والحاصل: أنّ ذكاة الحيوان مطهرة لجلده ولحمه إن كان الحيوان مأكولاً، وإلاّ فإن كان نجس العين فلا تطهر شيئاً منه، وإلاّ فإن كان جلده لا يحتمل الدباجة فكذلك؛ لأنّ جلده [١/١٥٥ق/أ] حيثئذ يكون بمنزلة اللحم، وإلاّ فيطهر جلده فقط، والآدمي كالخنزير فيما ذكر تعظيماً له.

[١٧٩٣] (قوله: من الأهل) هو أن يكون النابح مسلماً، حالاً، خارج الحرم، أو كتابياً.
[١٧٩٤] (قوله: في المحل) أي: فيما بين اللبّة واللّحين، وهذه الذكاة الاختيارية.
والظاهر أنّ مثلها الضرورية في أيّ موضع اتّفق، "حلبة"^(٢). وإليه يشير كلام "القنية"^(٣)، "فهُستاني"^(٤).

[١٧٩٥] (قوله: بالتسمية) أي: حقيقة أو حكماً، بأن تركّها ناسياً.
[١٧٩٦] (قوله: والأوّل أظهر) وهو المذكور في كثير من الكتب، "بجر"^(٥).
[١٧٩٧] (قوله: لأنّ ذبح المحوسّي) أي: ومن في معناه ممن لم يكن أهلاً كالوثنيّ والمرتدّ والمحرّم.

[١٧٩٨] (قوله: كلا ذبح) لحكم الشرع بأنّه ميتة فيما يؤكل.

(١) من ((قال في شرحه)) إلى ((مطهرة)) ساقط من "٣".

(٢) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة ١/٢٥٨ق/ب بتصرف.

(٣) "القنية": كتاب الطهارة - باب في تطهير النجاسة والدباغ ٧ق/ب.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - الماء الجائز للوضوء ١/٣٣.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ١١٢/١.

(وإن صحَّحَ الثاني) صحَّحَهُ "الزاهديُّ" في "القنية" و"المحتبى"، وأقرَّهُ في "البحر".
(فرغ) ما يخرجُ من دارِ الحرب كسِنجابٍ إن عُلِمَ دُبْعُهُ بطاهرٍ فطاهرٌ، أو بنجسٍ
فنجسٌ، وإن شكَّ فغسلُهُ أَفْضَلُ.....

[١٧٩٩] (قوله: وإن صحَّحَ الثاني) يُوهِمُ أَنَّ الأوَّلَ لم يُصحَّحْ مع أنَّه في "القنية" ^(١) نقلَ
تصحیحَ القولين، فكان الأوَّلُ أن يزيدَ ((أيضاً)).

[١٨٠٠] (قوله: وأقرَّهُ في "البحر" ^(٢)) حيث ذَكَرَ: ((أنَّه في "المعراج" نقلَ عن "المحتبى"
و"القنية" ^(٣)) تصحيحَ الثاني))، ثم قال: ((وصاحبُ "القنية" هو صاحبُ "المحتبى"، وهو الإمامُ
"الزاهديُّ" المشهورُ علمه وفقهه، ويدلُّ على أنَّ هذا هو الأصحُّ أنَّ صاحبَ "النهاية" ذَكَرَ هذا
الشرطَ - أي: كونَ الذِّكَاةِ شرعيَّةً - بصيغةٍ قبلَ معرِّيًّا إلى "الخاتمة" ^(٤)) اهـ.

[١٨٠١] (قوله: كسِنجابٍ بالكسر، أي: جلده).

[١٨٠٢] (قوله: فنجسٌ) أي: فلا تجوزُ الصلاةُ فيه ما لم يُغسلَ، "منية" ^(٥).

[١٨٠٣] (قوله: فغسلُهُ أَفْضَلُ) لأنَّ الأخذَ بما هو الوثيقةُ في موضعِ الشكِّ أَفْضَلُ إذا لم يؤدَّ إلى
الخرج، ومن هنا قالوا: لا بأسَ بلبسِ ثيابِ أهلِ الذِّمَّةِ والصلاةِ فيها إلَّا الإزارَ والسراويلَ، فإنَّ تكرُّهَ
الصلاةِ فيها لقربها من موضعِ الحدثِ، وتجوزُ لأنَّ الأصلَ الطهارةُ، وللتَّوارُثِ بينَ المسلمينَ في

(قوله: يُوهِمُ أَنَّ الأوَّلَ لم يُصحَّحْ) هذا الإيهامُ مدفوعٌ في عبارة "المصنّف"، حيث ذَكَرَ أولاً ما
يدلُّ على تصحيحِ الأوَّلِ بقوله: ((والأوَّلُ أَظْهَرُ)).

(١) "القنية": كتاب الطهارة - باب في تطهير النحاسة والدباغ ق ٧/ب.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ١/١١٢.

(٣) "القنية": كتاب الطهارة - باب في تطهير النحاسة والدباغ ق ٧/ب.

(٤) "الخاتمة": كتاب الطهارة - فصل في النحاسة التي تصيب الثوب والبدن ٢٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في الأنجاس ص ١٥٥.

(وشعر الميتة) غير الخنزير.....

الصلاة بتياب الغنائم قبل الغسل، وتماؤه في "الحلبة"^(١).

ونقل في "القنية"^(٢): ((أن الجلود التي تدبغ في بلدنا، ولا يُغسل مذبحتها، ولا تُوقى النجاسات في ديبها، ويُلقونها على الأرض النجسة، ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة، يجوز اتخاذ^(٣) الخفاف والمكاعب^(٤) وغلاف الكتب والمشط والقراب والدلاء رطباً ويابساً)) اهـ.
أقول: ولا يخفى أن هذا عند الشك وعدم العلم بنجاستها.

[١٨٠٤] (قوله: وشعر الميتة إلخ) مع ما عطف عليه خبره قوله الآتي^(٥): ((طاهر))، إما مر^(٦) من حديث "الصحيحين" من قوله [١/١٥٥ق/ب] عليه الصلاة والسلام في شاة "ميمونة": ((إنما حرم أكلها))^(٧)، وفي رواية: ((لحمها))^(٨)، فدل على أن ما عدا اللحم لا يحرّم، فدخلت الأجزاء المذكورة، وفيها أحاديث أخر صريحة في "البحر"^(٩) وغيره، ولأن المعهود فيها قبل الموت الطهارة، فكذا بعده؛ لأنه لا يلها، وأما قوله تعالى: ﴿مَنْ مَتَى الْعَظْمُ﴾ الآية [يس- ٧٨] فجوابه مع تعريف الموت بأنه وجودي أو عديمي، أطال فيه صاحب "البحر"^(١٠)، فراجع.

(قوله: فجوابه مع تعريف الموت إلخ) حاصل ما أحاب به عن الآية أن المراد بإحيائها ردها إلى ما كانت عليه غضة رطبة في بدن حساس، أو أن المراد بالعظام النفوس، ويرجع الضمير إليها على طريق

(١) انظر "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة ١/٢٧٢ق/ب.

(٢) "القنية": كتاب الطهارة - باب في التطهير النجاسة والديباغ ق/٦.

(٣) قوله: ((يجوز اتخاذ إلخ)) لعله سقط من قلمه صيغة ((اتخاذ)) وهو لفظ ((منها)). اهـ مصححه

(٤) ((المكاعب)) جمع ((مكعب)) وزان ((مقود)) وهو المماس لا يبلغ الكعبين، غير عربي. اهـ "المصباح" مادة ((كعب)).

(٥) ص ٦٩١- "در".

(٦) المقولة [١٧٧٥] قوله: ((فيصلي به إلخ)).

(٧) تقدم تخريجه ص ٦٧٦.

(٨) أخرج هذه الرواية أحمد ١/٣٦٥، والطبراني في "الكبير" ٢٣/٤٢٨، وعبد بن حميد ص ٢١٨- رقم (٦٥١).

(٩) انظر "البحر": كتاب الطهارة ١/١١٤.

(١٠) انظر "البحر": كتاب الطهارة ١/١١٥-١١٦.

على المذهب (وعظمها وعصبها).....

وذكر ذلك في بحث المياه لإفادة أنه إذا وقع فيها لا يُنجسها، وفي "القُهستاني"^(١): ((الميتة: ما زالت روحه بلا تذكية)).

[١٨٠٥] (قوله: على المذهب) أي: على قول أبي يوسف الذي هو ظاهر الرواية: إن شعره نجس، وصحته في البدائع^(٢)، ورجحته في الاختيار^(٣)، فلو صلى ومعه منه أكثر من قدر الدرهم لا تجوز، ولو وقع في ماء قليل نجسه، وعند محمد لا ينجسه، أفاده في "البحر"^(٤). وذكر في "الدرر"^(٥): ((أنه عند محمد طاهر للضرورة استعماله، أي: للخرازين))، قال العلامة "المقدسي": ((وفي زماننا استغنوا عنه))، أي: فلا يجوز استعماله لزوال الضرورة الباعثة للحكم بالطهارة، "نوح أفندي".

الاستخدام، أو الكلام على تقدير مضاف، أي: أصحاب العظام، وقال: ((الموت عند أهل السنة أمرٌ وجودي ضد الحياة؛ لقوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْمَوْتُ وَالْحَيَاةُ﴾ [الملك: ٢]، وعند المعتزلة عدمي، وهو زوال الحياة)).

(قوله: أي: فلا يجوز استعماله لزوال الضرورة إلخ) سيأتي له عن "ط" رد ما قاله في "النهر" في بيان ثمة الاختلاف في خمر الحمام والعصفور هل هو طاهر أو معفو عنه؟ ((من أنها تظهر فيما لو وجدها في فوب وعنده ما هو حال عنه لا تجوز الصلاة على العفو لانتفاء الضرورة، وتجوز على الطهارة))، قال "ط": ((فيه نظر؛ إذ مقتضاه عدم جواز التطهر بهذا الماء حيث وجد غيره)) اهـ. فمقتضى ما قاله "ط" أنه بزوال الضرورة الداعية للطهارة لا تعود النجاسة، وهو الظاهر؛ إذ الضرورة هي علّة لقول الشارع بالطهارة على ما قال "محمد"، وبعد قوله علينا اتباعه حتى يوجد منه ما يدل على النجاسة، ولذلك قال "محمد" بعدم فساد الماء وبصحّة صلاة الحامل مع عدم وجود الضرورة حقيقة.

(قول "المصنف": وعصبها) العصب: أطباق المفاصل، "قُهستاني".

(١) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - الماء الجائز للوضوء ٣٤/١.

(٢) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في الكلام على الطهارة الحقيقية ٦٣/١.

(٣) "الاختيار": كتاب الطهارة ١٦/١.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ١١٣/١.

(٥) "الدرر": كتاب الطهارة - فرض الغسل ٢٤/١.

على المشهور (وحافرها وقَرْنُها) الخالية عن الدُسومة، وكذا كلُّ ما لا تَحُلُّه الحياةُ حتى الإنْفَحَةُ واللَّبَنُ.....

[١٨٠٦] (قوله: على المشهور) أي: من طهارة العَصَب كما جَزَمَ به في "الوقاية"^(١) و"الدرر"^(٢) وغيرهما، بل ذَكَرَ في "البدايع"^(٣) - وتبعه في "الفتح"^(٤) - : ((أنه لا خلاف فيه))، لكنَّ تَعَبُّه في "البحر"^(٥) : ((بأنه في "غاية البيان" ذَكَرَ فيه روايتين، إحداهما: أنه طاهر؛ لأنه عَظُمَ، والأخرى: أنه نجس؛ لأنَّ فيه حياة، والحسُّ يَقَعُ به، وصَحَّحَ في "السراج"^(٦) الثانية)).

[١٨٠٧] (قوله: الخالية عن الدُسومة) قيدٌ للجميع كما في "الْقَهْستاني"^(٧)، فخرَجَ الشَّعْرُ المتتوفٍ وما بعده إذا كان فيه دُسومة.

[١٨٠٨] (قوله: وكذا كلُّ ما لا تَحُلُّه الحياةُ) وهو ما لا يتألَّم الحيوانُ بقطعه كالرَّيشِ والمنقَّارِ والنَّظْلَفِ.

[١٨٠٩] (قوله: حتى الإنْفَحَةُ) بكسر الهمزة، وقد تُشَدَّدُ الحاءُ، وقد تُكسَرُ الفاءُ، والمُنْفَحَةُ

(قوله: قيدٌ للجميع كما في "الْقَهْستاني") عبارته بعد أن حَكَمَ بالطهارة على شعر الميتة ونحوه: ((والأشياء مَقْيَدَةٌ باليُبوسة بلا دُسومة، وإلا فنجسة)) اهـ.

وقال "السَّنْدِيُّ" بعد قوله: ((الخالية عن الدُسومة)): ((فلو لم تكن خاليةً فهي متنجَّسةٌ بها، وتطهرُ بالجفاف كما في "الخانية"، ومثلها الشَّعْرُ المتتوف، وعبارة "الخانية" في فصل البئر: وعظمُ الميتة

(١) "شرح الوقاية": كتاب الطهارة ١٧/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٢) "الدرر": كتاب الطهارة - فرض الغسل ٢٤/١.

(٣) "البدايع": كتاب الطهارة - فصل في الكلام على الطهارة الحقيقية ٦٣/١.

(٤) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ٨٤/١.

(٥) "البحر": كتاب الطهارة ١١٢/١ وما بعدها.

(٦) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٤٢٣.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الطهارة - الماء الجائز للوضوء ٣٤/١.

على الراجح.....

والبَنْفَحَةُ شيءٌ واحدٌ يُستخرجُ من بطنِ الجُذْيِ الرَّاضِعِ، أصفرُ، فيُعصرُ في صوفةٍ، فيغلُظُ به الجُبْنُ، فإذا أَكَلَ الجُذْيُ فهو كَرِشٌ، وتفسيرُ "الجوهري" ^(١) الإنْفَحَةُ بالكِشِّ سهوٌ، "قاموس" ^(٢) بالحرف، فافهم.

[١٨١٠] (قوله: على الرَّاجح) أي: الذي هو قولُ "الإمام"، ولم أرَ مَنْ صرَّحَ بترجيحه، ولعله أخذَهُ من تقديم صاحبِ "الملتقى" له وتأخيرِهِ قولَهُما كما هو عادَتُهُ فيما يرجِّحُهُ، وعبارَتُهُ مع الشرح ^(٣): [١/١٥٦ق/أ] ((وإنْفَحَةُ المِيتَةِ - ولو مائعةٌ - ولَبَنُها طاهرٌ كالمَدَكَاةِ خلافاً لهما لتنجُّسِهما بنجاسةِ المحلِّ، قلنا: نجاستُهُ لا تؤثرُ في حالِ الحياة؛ إذ اللَّبَنُ الخارجُ من بينِ فَرْثٍ ودمٍ طاهرٌ، فكذلك بعد الموتِ)) اهـ.

ثم أعلمُ أنَّ الضَّميرَ في قول "الملتقى": ((وَلَبَنُها)) عائدٌ على المِيتَةِ، والمرادُ به اللَّبَنُ الذي في صُرْعِها، وليس عائدًا على الإنْفَحَةِ كما فَهَمَ "المحشِّي" ^(٤)، حيث فسَّرَها بالجلدة، وعزى إلى "الملتقى" طهارَتَها؛ لأنَّ قول "الشارح": ((ولو مائعةٌ)) صريحٌ بأنَّ المراد بالإنْفَحَةِ اللَّبَنُ الذي في الجلدة، وهو الموافقُ لما مرَّ ^(٥) عن "القاموس".

وقوله: ((لتنجِّسُها إلخ)) صريحٌ في أنَّ جلدَتَها نجسةٌ، وبه صرَّحَ في "الحلبة" ^(٦)، حيث قال

وصوفُها وشعرُها وقرُنُها وظلفُها وحافرُها إذا نَيسَ ولم تبقَ عليه دُسمَةٌ لا يُسَيِّدُ الماءُ اهـ، فليتنبَّه له لغرابته اهـ "رحمتي" ((اهـ. وبهذا علِّمَ جوابُ حادثةِ الفتوى، وهي الاتِّجارُ بِرِيشِ النِّعامِ بعد تنفِّيه بدونِ ذِكاةٍ.

(١) "الصباح": مادة (نفع).

(٢) "القاموس": مادة (نفع).

(٣) "الدر المنقى": كتاب الطهارة - باب الأنجاس ٦٤/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٤) "ح": كتاب الطهارة - باب المياه ١٤/ب.

(٥) في المقالة السابقة.

(٦) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة ١/٢٦٦ق/أ.

((وشعرُ الإنسانِ) غيرُ المتوفٍ (وعظمُهُ) وسِنُهُ.....

بعد التعليل المارَّ: ((وقد عُرِفَ من هذا أنَّ نفسَ الوعاء نجسٌ بالاتِّفاق)) اهـ.
ولرفع هذا الوهم غيَّرَ العبارةَ في "مواهب الرِّحمن"، فقال: ((وكذا لبَنُ الميتَةِ وإنْفَحَتْها،
ونجَّسَها، وهو الأظْهُرُ إلَّا أنْ تكونَ جامدَةً، فتطهَّرُ بالغَسْلِ)) اهـ.
وأفاذ ترجيح قولهما، وأنَّه لا خِلافَ في اللَّبَنِ على خِلافِ ما في "الملتقى" و"الشرح"،
فافهم.

[١٨١١] (قوله: وشعرُ الإنسانِ) المرادُ به ما أبينَ منه حيًّا، وإلَّا فطهارةُ ما على الإنسانِ
مستغنيةٌ عن البيان، وطهارةُ الميتِ مذرَّجةٌ في بيان الميتة، كذا نُقِلَ عن "حواشي عصام". والأولى
إسقاطُ ((حيًّا))، وعن "حمَّدي" في نجاسة شعرِ الآدمي وظفره وعظميه روايتان، والصَّحِيحُ الطَّهارةُ،
"سراج" (١).
[١٨١٢] (قوله: غيرُ المتوفٍ) أمَّا المتوفٍ فنَجِسٌ، "بحر" (٢). والمرادُ رؤوسُه التي فيها
الدُّسُومَةُ.

أقول: وعليه فما يبقى بين أسنانِ المِشْطِ يُنجَسُ الماءُ القليل إذا بُلَّ فيه وقتُ التَّسْرِيعِ، لكنْ
يُؤخَذُ من المسألة الآتية (٣) - كما قال "ط" (٤) - : ((أنْ ما خرجَ من الجلدِ مع الشعرِ إنْ لم يبلغْ
مقدارَ الظفرِ لا يُفسِدُ الماءَ))، تأمل.

(قوله: وأنَّه لا خِلافَ في اللَّبَنِ إلخ) نصُّ على الخِلافِ في "البحر" في اللَّبَنِ كالْإِنْفَحَةِ.
(قوله: المرادُ به ما أبينَ منه حيًّا) إمَّا قَيَّدَ بقوله: ((حيًّا)) لأنَّ طهارةَ شعرِ الإنسانِ الميتِ معلومةٌ من
قولهم: وشعرُ الميتة طاهرٌ، وبهذا لا يكونُ الأولى إسقاطُ قوله: ((حيًّا)).

(١) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٤١/ب/ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ١/١١.

(٣) ص ٦٩٢ - "در".

(٤) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١/١١٤.

مطلقاً على المذهب، واحتيلَف في أذنه، ففي "البدائع": ((نجسة))، وفي "الخانية": ((لا))، وفي "الأشباه":

[١٨١٣] (قوله: مطلقاً) أي: سواء كان سنّه أو سنّ غيره من حيٍّ أو ميتٍ، قدر الدرهم أو أكثر، حملة معه أو أثبتته مكانه كما يُعلم من "الحلبة" ^(١) و"البحر" ^(٢).

[١٨١٤] (قوله: على المذهب) قال في "البحر" ^(٣): ((المصرّح به في "البدائع" ^(٤)) و"الكافي" ^(٥)) وغيرهما: أنّ سنّ آدمي طاهرة على ظاهر المذهب، وهو الصحيح؛ لأنّه لا دم فيها، والمنجّس هو الدّم، "بدائع" ^(٦)). وما في "الذخيرة" وغيرها من أنّها نجسة ضعيف)) اهـ.

[١٨١٥] (قوله: ففي "البدائع" ^(٧): نجسة) فإنّه قال: ((ما أبين [١/١٥٦ق/ب] من الحيّ إنّ كان جزءاً فيه دم كاليد والأذن والأنف ونحوها فهو نجس بالإجماع، وإلّا كالشعر والظفر فطاهر عندنا)). اهـ ملخصاً.

[١٨١٦] (قوله: وفي "الخانية" ^(٨): لا) حيث قال: ((صلّى وأذنه في كُمّه، أو أعادها إلى مكانها تجوز صلاته في ظاهر الرواية)). اهـ ملخصاً.

وعلّله في "التحنيص": ((بأنّ ما ليس بلحم لا يحلّه الموت، فلا يتنجّس بالموت))، أي: والقطع في حكم الموت، واستشكله في "البحر" ^(٩). بما مرّ ^(١٠) عن "البدائع"، وقال في "الحلبة" ^(١١):

(١) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة ١/٢٧١ق/ب.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ١/١١٣.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١/١١٣ بتصرف.

(٤) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في الكلام على الطهارة الحقيقية ١/٦٣.

(٥) "كافي النسفي": كتاب الطهارة - باب المياه ١/٩ق/ب.

(٦) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في الكلام على الطهارة الحقيقية ١/٦٣.

(٧) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في الكلام على الطهارة الحقيقية ١/٦٣.

(٨) "الخانية": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو البدن ١/٢٠ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "البحر": كتاب الطهارة ١/١١٣.

(١٠) في المقالة السابقة.

(١١) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة ١/٢٧١ق/ب.

((المنفصل من الحي كميته إلا في حق صاحبه فظاهر وإن كثر)).....

((لا شك أنها مما تحلها الحياة، ولا تعرى عن اللحم، فلذا أخذ الفقيه "أبو الليث" بالنجاسة، وأقره جماعة من المتأخرين)) اهـ.

وفي "شرح المقدسي"^(١): ((قلت: والجواب عن الإشكال: أن إعادة الأذن وإثباتها^(٢) إنما يكون غالباً بعود الحياة إليها، فلا يصدق أنها مما أُبين من الحي؛ لأنها بعود الحياة إليها صارت كأنها لم تُبن، ولو فرضنا شخصاً مات، ثم أُعيدت حياته معجزة أو كرامة لعاد طاهراً)) اهـ.

أقول: إن عادت الحياة إليها فهو مسلم، لكن يبقى الإشكال لو صلى وهي في كمه مثلاً، والأحسن ما أشار إليه "الشارح" من الجواب بقوله: ((وفي "الأشياء" إلخ))، وبه صرح^(٣) في "السراج"^(٤)، فما في "الختانية"^(٥) من: ((جواز صلاته ولو الأذن في كمه لطهارتها في حقه؛ لأنها أذنه)) فلا ينافي ما في "البدائع" بعد تقييده بما في "الأشياء".

(١٨١٧) (قوله: المنفصل من الحي) أي: مما تحلها الحياة كما مر^(٦)، والمراد الحي حقيقة

وحكمًا^(٧) احترازاً عن الحي بعد الذبح كما سيأتي^(٨) بيانه آخر كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى. ١٣٨/١

(١) هو - والله أعلم - "شرح نظم الكنز"، لابن غانم الشهير بالمقدسي (ت ١٠٠٤هـ) وتقدمت ترجمته ص ٣٢١.

(٢) في "ب" و"م": ((ثباتها)).

❖ قوله: ((وبه صرح في "السراج")) أي: حيث قال: ((والأذن المقطوعة والسنن المقطوعة طاهرتان في حق صاحبهما وإن كانتا أكثر من قدر الدرهم إلخ)). اهـ منه

(٣) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٤٣ق/أ.

(٤) "الختانية": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو البدن ١/٢٠ هامش "الفتاوى الهندية".

(٥) في المقولة السابقة.

(٦) في "د" زيادة: ((يعني ظاهر الرواية وهو المختار كما في "العناية"، والمراد الحي صورةً وحكمًا، أقول: وفي "البحر" في باب شروط الصلاة: كل عضو من المرأة عورة إذا انفصل عنها هل يجوز النظر إليه؟ فيه روايتان إحداهما: يجوز كما يجوز النظر إلى ريقها ودمعها، والثانية: لا يجوز وهو الأصح، وكذا الذكر المقطوع من الرجل وشعر عاتيه إذا حلق على هذا، والأصح أنه لا يجوز. انتهى، وسيأتي في كتاب الذبائح ما هو أوفى من هذا فراجع)).

(٧) المقولة [٣٢٥٠١] قوله: ((حقيقة وحكمًا)).

وَيُفْسِدُ الْمَاءُ بِقَوِّهِ قَدْرَ الظَّفَرِ مِنْ جِلْدِهِ لَا بِالظَّفَرِ (وَدَمٌ سَمَكٌ طَاهِرٌ) وَاعْلَمْ أَنَّهُ.....

وفي "الحلية"^(١) عن "سنن أبي داود" و"الترمذي" و"ابن ماجه" وغيرها - وحسنه الترمذي^(٢) - : «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتٌ» اهـ.

[١٨١٨] (قَوْلُهُ: وَيُفْسِدُ الْمَاءُ) أَي: الْقَلِيلُ.

[١٨١٩] (قَوْلُهُ: مِنْ جِلْدِهِ) أَي: أَوْ لَحْمِهِ، "مَخْتَارَاتُ النَّوَازِل"^(٣). زَادَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤) عَنْ

"الْخُلَاصَةِ"^(٥) وَغَيْرَهَا: ((أَوْ قَشْرِهِ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً مَثَلًا مَا يَتَنَازَرُ مِنْ شُقُوقِ الرَّجُلِ وَنَحْوِهِ لَا يُفْسِدُ الْمَاءَ)).

[١٨٢٠] (قَوْلُهُ: لَا بِالظَّفَرِ) أَي: لِأَنَّهُ عَصَبٌ، "بَحْر"^(٦). وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِ دُسُومَةٌ

فَحُكْمُهَا كَالْجِلْدِ وَاللَّحْمِ، تَأَمَّلْ.

[١٨٢١] (قَوْلُهُ: وَدَمٌ سَمَكٌ طَاهِرٌ) أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ "الْكَنْز"^(٧): ((إِنَّهُ مَعْفُوفٌ عَنْهُ))؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ

(قَوْلُهُ: وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِ دُسُومَةٌ إلخ) وَقَالَ "السَّنَدِيُّ" نَقْلًا عَنْ "الرَّحْمَتِيِّ"^(٨): ((وَلَمْ يَحْتَرِزْ عَنْ

رَطَبَةٍ فِي الظَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَبْلُغْ حَدَّ السَّيْلَانِ فَلَيْسَ بِنَجَسٍ عَلَى الْأَصَحِّ)) اهـ.

وَيُظْهِرُ أَنَّ مَا أَفْسَدَ الْمَاءَ مِنَ الشَّعْرِ الْمُنْتَوِفِ وَنَحْوِهِ لَا يَدُّ أَنْ يَكُونَ مَا فِيهِ مِنَ النِّجَاسَةِ يَبْلُغُ حَدَّ

السَّيْلَانِ، وَلِذَا قَالُوا: إِنَّ الَّذِي مَعَ الشَّعْرِ الْمُنْتَوِفِ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ قَدْرَ الظَّفَرِ لَا يُفْسِدُ الْمَاءَ، تَأَمَّلْ.

(١) "الحلية": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة ١/٢٧١ ب.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٨٥٨) كتاب الصيد - باب في صيدٍ قُطِعَ مِنْهُ قِطْعَةٌ، والترمذي (١٤٨٠) كتاب الأطعمة - باب ما

قُطِعَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيْتٌ، وقال: هذا حديث حسن غريب، وأحمد/٢١٨ عن أبي واقد الليثي، وأخرجه ابن ماجه

(٣٢١٦) كتاب الصيد - باب ما قطع من البهيمه وهي حية عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً.

(٣) "مختارات النوازل": كتاب الطهارة - فصل فيما لا يفسد الماء وما يفسده ق ١/٥.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ١١٣/١.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل السابع فيما يكون نجساً وفيما لا يكون ق ١٥/ب.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ١١٣/١ نقلاً عن "التحجيس".

(٧) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الطهارة - باب الأنجاس ١/٢٧.

(ليس الكلبُ بنَجَسٍ العَيْن) عند "الإمام"، وعليه الفتوى وإن رَجَحَ بعضُهم النجاسة كما بسَطَهُ "ابن الشَّحْنَة" ^(١)، فَبَاعَ وَيُوجَرُّ وَيُضْمَنُ وَيُتَّخَذُ جِلْدُهُ مَصْلًىً ودَلَوًا، ولو أُخْرِجَ حَيًّا ولم يُصَبْ فَمَهُ الْمَاءِ لَا يَفْسُدُ مَاءُ الْبُتْرِ وَلَا الثَّوْبُ بِاتْتِفَاضِهِ.....

بَدَمٍ حَقِيقَةً بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يَبِضُّ فِي الشَّمْسِ، [١/٥٧ ق/١] وَالذَّمَّ يَسُوْدُ بِهَا، "زَيْلَعِي" ^(٢).

[١٨٢٢] (قَوْلُهُ: لَيْسَ الْكَلْبُ بِنَجَسٍ الْعَيْن) بَلْ نَجَاسَتُهُ بِنَجَاسَةِ لَحْمِهِ وَدَمِهِ، وَلَا يَظْهَرُ حُكْمُهَا وَهُوَ حَيًّا مَا دَامَتْ فِي مَعْدِنِهَا كَنَجَاسَةِ بَاطِنِ الْمَصْلِيِّ، فَهُوَ كَغَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ.

[١٨٢٣] (قَوْلُهُ: وَعَلِيهِ الْفَتْوَى) وَهُوَ الصَّحِيحُ وَالْأَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ، "بِدَائِع" ^(٣). وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَتُونِ، "بَحْر" ^(٤). وَمَقْتَضَى عُمُومِ الْأَدْلَى، "فَتْح" ^(٥).

[١٨٢٤] (قَوْلُهُ: فَبَاعَ إلخ) هَذِهِ الْفُرُوعُ بَعْضُهَا ذُكِرَتْ أَحْكَامُهَا فِي الْكُتُبِ هَكَذَا، وَبَعْضُهَا بِالْعَكْسِ، وَالتَّوْفِيقُ بِالْتَّخْرِيجِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ كَمَا بَسَطَهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٦).

وَمَا فِي "الْخَانِيَّة" ^(٧) مِنْ: ((تَقْيِيدِ الْبَيْعِ بِالْمَعْلَمِ)) فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي بَدَلِيلٌ أَنَّهُ ذَكَرَ: ((أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ السَّنُورِ وَسَبَاعِ الْوَحْشِ وَالطَّيْرِ مَعْلَمًا كَانَ أَوْ لَا))، تَأَمَّلْ.

[١٨٢٥] (قَوْلُهُ: وَيُوجَرُّ) الظَّاهِرُ تَقْيِيدُهُ بِالْمَعْلَمِ وَلَوْ لِحِرَاسَةِ لَوْقُوعِ الْإِحَارَةِ عَلَى الْمَنَافِعِ، وَلِذَا عَقَّبَهُ فِي "عَمْدَةِ الْمُفْتِي" بِقَوْلِهِ: ((وَالسَّنُورُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ)).

[١٨٢٦] (قَوْلُهُ: وَيُضْمَنُ) أَي: لَوْ أَتْلَفَهُ إِنْسَانٌ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ لِصَاحِبِهِ.

[١٨٢٧] (قَوْلُهُ: وَلَا الثَّوْبُ بِاتْتِفَاضِهِ) وَمَا فِي "الْوَلُولِجِيَّة" ^(٨) وَغَيْرِهَا: ((إِذَا خَرَجَ الْكَلْبُ مِنْ

(١) "تفصيل عقد الفرائد": كتاب الطهارة ق ٢٢/ب.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة - باب الأنجاس ١/٧٥ بتصرف.

(٣) "البدايع": كتاب الطهارة - فصل في الكلام على الطهارة الحقيقية ١/٦٣ بتصرف.

(٤) "البحر": كتاب الطهارة ١/١٠٧.

(٥) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ١/٨٣.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ١/١٠٩.

(٧) "الخانبة": كتاب البيع - فصل في البيع الباطل ٢/١٣٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "الولولجية": كتاب الطهارة - الفصل الثاني في النجاسة التي تصيب الثوب والبدن ق ٣/١.

ولا بَعْضَهُ ما لم يُرِيقُهُ، ولا صلاةً حامِلِهِ ولو كبيراً،.....

الماء وانتفض، فأصاب ثوبَ إنسانٍ أفسدَهُ، لا لو أصابه ماء المطر؛ لأنَّ المبتلَّ في الأوَّلِ جلده، وهو نجسٌ، وفي الثاني شعرُهُ، وهو طاهرٌ)) اهـ فهو على القولِ بنجاسة عينه كما في "البحر"^(١)، ويأتي تمامُهُ قريباً^(٢).

[١٨٢٨] (قوله: ولا بَعْضَهُ أي: عضَّ الكلبِ الثوبَ.

[١٨٢٩] (قوله: ما لم يُرِيقُهُ) فالمعتبرُ رؤيةُ البِلَّةِ، وهو المختارُ، "نهر"^(٣) عن "الصَّيرِيَّةِ". وعلامتها ابتلالُ يده بأخذه، وقيل: لو عضَّ في الرُّضَى نجسَه؛ لأنَّه يأخذُه بشفته الرُّطْبَةِ، لا في الغضب لأخذه بأسنانه.

[١٨٣٠] (قوله: ولا صلاةً حامِلِهِ إلخ) قال في "البدائع"^(٤): ((قال مشايخنا: من صَلَّى وفي كُمِّه جَرَوْ تجوزُ صلاته، وقِيَدُهُ الفقيه "أبو جعفر الهِنْدَوَانِي" بكونه مشدودَ القم)) اهـ. وفي "المحيط": ((صَلَّى ومعه جَرَوْ كلبٍ أو ما لا يجوزُ الوضوءُ بسُوْرِهِ قيل: لم يُجْزِ، والأصحُّ أنَّه إنَّ كان فمُه مفتوحاً لم يُجْزِ؛ لأنَّ لُعابَه يَسِيلُ في كُمِّه فينجُسُ لو أكثرَ من قنْدرِ الدرهم، ولو مشدوداً بحيث لا يصلُ لعابُه إلى ثوبه جاز؛ لأنَّ ظاهرَ كلِّ حيوانٍ طاهرٍ، ولا يتنجَسُ إلَّا بالموت، ونجاسةُ بطنه في معدته، فلا يظهرُ حكمُها كنجاسةِ باطنِ المصلِّي)) اهـ.

والأشبهُ إطلاقُ الجواز عند أَمْنِ سيلانِ القنْدرِ [١/ق/١٥٧/ب] المانع قبل الفراغ من الصلاة كما هو ظاهرُ ما في "البدائع"، "حلبه"^(٥).

وأشار "الشارح" بقوله: ((ولو كبيراً)) إلى أنَّ التقييدَ بالجرو لصحَّةِ التصوير بكونه

(١) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٨/١.

(٢) المقولة [١٨٣٣] قوله: ((وطهارة شعره)).

(٣) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٤/ب.

(٤) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في بيان المقدار الذي يصير به المحل نجساً ٧٤/١ بتصرف يسير.

(٥) "الحلبه": شروط الصلاة - الطهارة من الأنجاس ١/ق/٣٣٩/ب.

وشرط "الحلواني" شد فيه،.....

في كُمه^(١) كما في "النهر"^(٢) و"شرح المقدسي"، لا لما ظنه في "البحر"^(٣) من: ((أن الكبير مأواه النجاسات، فلا تصح صلاة حامله))، فإنه يرد عليه - كما قال "المقدسي" - : ((أن الصغير كذلك)).

ثم الظاهر أن التقيد بالحمل في الكُم مثلاً لإخراج ما لو جلس الكلب على المصلي، فإنه لا يتقيد بربط فيه لما صرح به في "الظهيرية"^(٤): ((من أنه لو جلس على حجره صبي ثوبه نجس وهو يستمسك بنفسه، أو وقف على رأسه حمام نجس جازت صلاته)) اهـ، تأمل.

[١٨٣١] (قوله: وشرط "الحلواني") صوابه: "الهندواني" كما مر^(٥)، وهو الموجود في "البحر"^(٦)

(قوله: ثم الظاهر أن التقيد بالحمل في الكُم إلخ) الظاهر أنه لا فرق بين الحمل وغيره للعموم المأخوذ مما نقله عن "المحيط" بقوله: ((صلى ومعه جرؤ كلب إلخ))، وإذا جلس الكلب على المصلي لا تصح صلاته كما لو حمل أو حمل خنزيراً، وإذا قلنا بطهارته لا تفسد صلاته ما لم يصل من لعابه للمصلي القدر المانع، وما في "الظهيرية" في متنجس نجاسة منفصلة عن معدنها متصلة بطاهر مستمسك بنفسه، فتضاف إليه لا إلى المصلي.

(قوله: صوابه "الهندواني" كما مر) ما مر لا يناق نسية هذا الشرط لـ "الحلواني"، بل الذي يظهر الاتفاق عليه على القول بأنه طاهر العين؛ لأن القصد بكونه مشدود الفم أن لا يصل لعابه للثوب، وبكونه مفتوحاً أن يصل لعابه له كما يدل عليه عبارة "المحيط" لا بمجردهما، ولا خلاف في صحة الصلاة في الأولى وعدمها في الثانية إذا كان الوصل القدر المانع.

(١) في "م": ((فمه)) وهو تحريف.

(٢) "النهر": كتاب الطهارة ق ١٤/ب.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٧/١.

(٤) "الظهيرية": كتاب الطهارة - الباب الثالث - الفصل الأول فيما يمنع جواز الصلاة وفيما لا يمنع ق ٦/ب.

(٥) المقولة [١٨٣٠] قوله: ((ولا صلاة حامله)).

(٦) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٧/١.

ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة شعره (والمسك.....)

و"النهر"^(١) وغيرهما.

[١٨٣٢] (قوله: ولا خلاف في نجاسة لحمه) ولذا اتفقوا على نجاسة سوره المتولد من لحمه، فمعنى القول بطهارة عينه طهارة ذاته مادام حياً، وطهارة جلده بالدباغ والذكاة، وطهارة ما لا تحلّ الحياة من أجزائه كغيره من السباع.

[١٨٣٣] (قوله: وطهارة شعره) أخذته في "البحر"^(٢) من المسألة المارة^(٣) آنفاً عن "الولوالجية"، فإنها مبنية على القول بنجاسة عينه، وقد صرح فيها بطهارة شعره، ومما في "السراج"^(٤): ((أن جلد الكلب نجس وشعره طاهر، هو المختار)) اه؛ لأن نجاسة جلده مبنية على نجاسة عينه، فقد اتفق القول بنجاسة عينه والقول بعدمها على طهارة شعره.

ويفهم من عبارة "السراج": أن القائلين بنجاسة عينه اختلفوا في طهارة شعره، والمختار الطهارة، وعليه ينتهي ذكر الاتفاق، لكن هذا مشكل؛ لأن نجاسة عينه تقتضي نجاسة جميع أجزائه، ولعل ما في "السراج" محمول على ما إذا كان ميتاً، لكن ينافية ما مر^(٥) عن "الولوالجية"، نعم قال في "المنح"^(٦): ((وفي ظاهر الرواية أطلق ولم يفصل))، أي: أنه لو انتفض من الماء، فأصاب ثوب إنسان أفسده سواء كان البلبل وصل إلى جلده أو لا، وهذا يقتضي نجاسة شعره، فتأمل.

(قوله: لكن هذا مشكل؛ لأن نجاسة عينه إلخ) قد يدفع الإشكال بأن المراد بنجاسة عينه نجاسة جميع أجزائه ما عدا شعره، ثم إن ما وقع في ظاهر الرواية من إطلاق النجاسة مقيّد بما إذا أصاب الماء جلده لا شعره على ما هو المختار.

(١) "النهر": كتاب الطهارة ق ٤/١ ب.

(٢) "البحر": كتاب الطهارة ١٠٨/١.

(٣) المقولة [١٨٢٧] قوله: ((ولا الثوب بانتفاضه)).

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة ١/٤٣ أ.

(٥) المقولة [١٨٢٧] قوله: ((ولا الثوب بانتفاضه)).

(٦) "المنح": كتاب الطهارة - باب المياه ١/٤٤ أ.

طاهرٌ حلالٌ) فيؤكَلُ بكلِّ حالٍ (وكذا نَافِحتُهُ) طاهرةٌ.....

- [١٨٣٤] (قوله: طاهرٌ حلالٌ) لأنه وإن كان دماً فقد تغيَّرَ، فيصيرُ طاهراً كرمادِ العذرة، "خائفة"^(١). والمراد بالتغيُّر الاستحالة إلى الطَّيِّبَةِ، وهي من المطهَّرات عندنا، وزاد قوله: ((حلالٌ)) لأنه لا يلزم من الطهارة الحلُّ كما في [١/٥٨ق/١] التراب، "منح"^(٢). أي: فإنَّ التراب طاهرٌ، ولا يحلُّ أكله، قال في "الحلبة"^(٣): ((وقد صحَّ عن النبي ﷺ: «أَنَّ الْمَسْكَ أَطْيَبُ الطَّيِّبِ» كما رواه "مسلم"^(٤)، وحكى "النووي"^(٥) إجماع المسلمين على طهارته وجواز بيعه)).
- [١٨٣٥] (قوله: فيؤكَلُ بكلِّ حالٍ) أي: في الأطعمة والأدوية لضرورة أو لا، وفي "القاموس"^(٦): ((أَنَّهُ مَقْبُولٌ لِلْقَلْبِ، مُشَجِّعٌ لِلسُّودَاوِيِّ، نَافِعٌ لِلخَفَقَانِ وَالرَّيَّاحِ الْغَلِيظَةِ فِي الْأَمْعَاءِ وَالسُّمُومِ وَالسُّنْدِ، بَاهِيٌ^(٧))).
- [١٨٣٦] (قوله: وكذا نَافِحتُهُ) بكسر الفاء وفتح الجيم، وهي جِلْدَةٌ يُجْمَعُ فِيهَا الْمَسْكُ، معرَّبٌ نَافِه. اهـ "شيخ إسماعيل"^(٨) عن بعض الشروح، لكن قال في "المنح"^(٩): ((فأَوْهَا مَفْتُوحَةٌ فِي أَكْثَرِ كُتُبِ اللُّغَةِ)).

(١) "الخائفة": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو البدن ٢٤/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "المنح": كتاب الطهارة - باب المياه ١/١٤ أ.

(٣) "الحلبة": شروط الصلاة - الطهارة من الأنجاس ١/٣٤٥ أ.

(٤) أخرجه مسلم (٢٢٥٢) كتاب الألفاظ من الأدب - باب استعمال المسك - وأنه أطيب الطيب، وأبو داود

(٣١٥٨) كتاب الجنائز - باب المسك للميت، والترمذي (٩٩١) و(٩٩٢) كتاب الجنائز - باب ما جاء في المسك

للميت وقال: حديث حسن صحيح. والنسائي ٤/٤٠٤ كتاب الجنائز - باب المسك للميت، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) "شرح صحيح مسلم": ١١/١٥ كتاب الألفاظ - باب استعمال المسك، وأنه أطيب الطيب وكراهة ردِّ الرِّيحَانِ والطيب.

(٦) "القاموس": مادة (مسك)).

(٧) أي: يعين على الباه.

(٨) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/١٣١ أ.

(٩) "المنح": كتاب الطهارة - باب المياه ١/١٤ ب.

(مطلقاً على الأصح) "فتح"، وكذا الزَّيَادُ، "أشباه". لاستحالة إلى الطَّيِّبَةِ (وبول مأكول) اللَّحْمِ (نجس) نجاسةً مخففةً.....

[١٨٣٧] (قوله: مطلقاً) أي: من غير فرق بين رطبها ويابسها، وبين ما انفصل من المذبوحة وغيرها، وبين كونها بحال لو أصابها الماء فسدت أو لا. اهـ "إسماعيل"^(١) عن "مفتاح السعادة"^(٢).

وبه ظهر أنَّ ما في "الدرر"^(٣): ((من أنها لو كانت رطبة من غير المذبوحة ليست بطاهرة)) على خلاف الأصح.

[١٨٣٨] (قوله: "فتح"^(٤)) وكذا في "الزليعي"^(٥) و"صدر الشريعة"^(٦) و"البحر"^(٧).

مطلب في المسك والزَّيَاد والعنبر

[١٨٣٩] (قوله: وكذا الزَّيَادُ، "أشباه"^(٨)) أي: في قاعدة: المشقة تجلب التيسير، وكذا العنبر

(قوله: أي: من غير فرق بين رطبها ويابسها) الظاهر أنَّ المراد بالرطب ما جفَّ أولاً حتى وجَدَ فيه الدِّبَاغَ الحَكْمِيَّ، ثم رُطِبَ بِإِصَابَةِ الْمَاءِ، وليس المرادُ به الرُّطْبُ قبله لعدم وجه الطهارة حينئذٍ إذا كانت من ميتة، ولعلَّ هذا هو المرادُ بالرُّطْبِ في عبارة "الدرر"، فلا مخالفة حينئذٍ، تأمل. إلا أنَّ يقال: إنها تطهر تبعاً للمسك.

(١) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/١٣٦ق/أ.

(٢) "مفتاح السعادة": لكمال الدين بن أسايش الشَّرواني (توفي قبل ٩٩٢هـ). ("كشف الظنون" ٢/١٧٦١، "فهرس

مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ٢/١٩٤).

(٣) "الدرر": كتاب الطهارة - فرض الغسل ١/٢٥٠.

(٤) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ١/٨٥.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الطهارة ١/٢٦٠.

(٦) "شرح الوقاية": كتاب الطهارة ١/١٧ (هامش "كشف الحقائق").

(٧) "البحر": كتاب الطهارة ١/١١٦.

(٨) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القواعد الكلية ص٧٦.

كما في "الدر المنقّى"^(١)، وذكرَ في "الفتح"^(٢) و"الحلبه"^(٣) طهارة الزِّباد بحثاً، ولم يجِدْ فيه نقلاً، لكنْ في "شرح الأشباه" للعلامة "البيري": ((قال في "خزانة الروايات" ناقلاً عن "جواهر الفتاوى"^(٤): الزِّباد طاهر، ولا يقال: إنه عَرِقُ الهَرَّةِ، وإنه مكروه؛ لأنَّه وإن كان عَرَقاً إلاَّ أنَّه تَغَيَّرَ وصار طاهراً بلا كراهية))، وفي "شرح المواهب": ((سمعتُ جماعةً من الثَّقَات من أهل الخبرة بهذا يقولون: إنه عَرِقُ سِنُور))، فعلى هذا يكونُ طاهراً، وفي "المنهاجية"^(٥) من "مختصر المسائل"^(٦): ((المسك طاهر؛ لأنَّه وإن كان دماً لكنَّه تَغَيَّرَ، وكذا الزِّباد طاهر، وكذا العنبر))، وفي "الغاز ابن الشَّحْنَة"^(٧): ((قيل: إنَّ المسك والعنبر ليسا بطاهرين؛ لأنَّ المسك من دَابَّةٍ حَيَّةٍ، والعنبر خُرءٌ دَابَّةٍ في البحر، وهذا القول لا يعوَّلُ عليه، ولا يُلْتَفَتُ إليه كما صرَّحَ به "قاضي خان"^(٨)، وأمَّا العنبر فالصَّحِيحُ أنَّه عَيْنٌ في البحر بمنزلة القَيْر^(٩)، وكلاهما طاهرٌ من أطيب الطَّيِّبِ)). اهـ ملخصاً.

(١) "الدر المنقّى": كتاب الطهارة - لماء المستعمل ٣٣/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٢) "الفتح": كتاب الطهارات - باب الأنجاس ونظهيرها ١٧٩/١.

(٣) "الحلبه": شروط الصلاة - الطهارة من الأنجاس ٣٤٥ق/١ ب.

(٤) "جواهر الفتاوى": لأبي بكر محمد بن عبد الرشيد بن نصر بن محمد، ركن الدين بن أبي المغافر الكرمانى (ت ٥٦٥هـ)، ("كشف الظنون" ٦١٥/١ وفيه (محمد بن أبي المغافر بن عبد الرشيد))، "الفوائد البهية" ص ١٧٦، (الأعلام ٢٠٤/٦).

(٥) لم نثر على ترجمته فيما بين أيدينا من المصادر.

(٦) لم نثر على ترجمته فيما بين أيدينا من المصادر.

(٧) "الغاز ابن الشحنة": كتاب الطهارة ص ٥٢-٥٣ المسماة بـ "الدخائر الأشرقية في الأغاز الحنفية"، وتقدمت ترجمتها ص ٣٧٥.

(٨) "الخانية": كتاب الطهارة - فصل في الأسار ٢٤/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) ((القير والقار)) لغتان، وهو صُعدٌ [شَحْر] يذاب فيستخرج منه القار، وهو شيء أسود تَطْلَى به الإبل والسفن يُعَمَّعُ الماءُ أَنْ يدخل، وقيل: هو الزَّفْت. اهـ "لسان العرب" مادة (قير)).

وطَهَّرَهُ "مَحَمَّدٌ" (وَلَا يُشْرَبُ) بَوْلُهُ (أَصْلًا) لَا لِلتَّداوِي وَلَا لِغَيْرِهِ عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ".
(فِرْعَوْنُ).....

وفي "تحفة ابن حجر"^(١): ((وليس العنبر رَوْثًا خلافاً لمن زعمه، بل هو نباتٌ في البحر))
اهـ. وللعلامة "البيري" رسالةً سماها "السُّؤْلُ والمراد في جواز استعمال المسك والعنبر والزَّباد"^(٢).
[١٨٤٠] (قوله: وطَهَّرَهُ "مَحَمَّدٌ") [١/٥٨ق/ب] أي: لحديث العُرَيْنِ^(٣) الذين رَخَّصَ لَهُمْ
رسولُ الله ﷺ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِ الْإِبِلِ لِسُقْمِ أَصَابِهِمْ، وَعَلَيْهِ فَلَا يُفْسِدُ الْمَاءَ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَيْهِ
فِيخْرِجَهُ عَنِ الطُّهُورَةِ، وَالتَّوَلَّى عَلَى قَوْلِهِمَا، وَلِذَا قَالَ فِي "الإِمْدَاد"^(٤): ((وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِمَا)).
[١٨٤١] (قوله: لَا لِلتَّداوِي وَلَا لِغَيْرِهِ) بَيَانٌ لِلتَّعْمِيمِ فِي قَوْلِهِ: ((أَصْلًا)).
[١٨٤٢] (قوله: عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ") وَأَمَّا عِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ" فَإِنَّهُ وَإِنْ وَاقَفَهُ عَلَى أَنَّهُ بَجَسٌ
لِحَدِيثِ: ((اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ^(٥))) إِلَّا أَنَّهُ أَجَازَ شَرْبَهُ لِلتَّداوِي لِحَدِيثِ الْعُرَيْنِ،

(١) "تحفة المحتاج": كتاب الطهارة - باب النجاسة وإزالتها ٢٩٦/١.

(٢) "السُّؤْلُ والمراد في جواز استعمال المسك والعنبر والزَّباد": لإبراهيم بن حسين المعروف بابن بيري (ت ١٠٩٩هـ).
"خلاصة الأثر" ١٩/١، "هدية العارفين" ٣٤/١.

(٣) أخرجه أحمد في "المسند" ١٠٧/٣ و١٦١ و١٦٣ و١٧٠ و١٧٧ و١٨٦ و١٩٨ و٢٠٥ و٢٣٣ و٢٧٨ و٢٩٠، والبحاري (٢٣٣) كتاب الوضوء - باب أبوال إبل والمسك، ومسلم (١٦٧١) كتاب القسامة - باب حكم المحارين والمرتدين، وأبو داود (٤٣٦٤) كتاب الحدود - باب ما جاء في المحاربة، والترمذي (٧٢) كتاب الطهارة - باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ٩٣/٧-٩٤-٩٥ كتاب غريم الدم - باب تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية، وفيمن نزلت، وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أنس بن مالك فيه، وابن ماجه (٢٥٧٨) كتاب الحدود - باب من حارب وسعى في الأرض فساداً، وابن حبان في "صحيحه" (١٣٨٦) و(١٣٨٧) و(١٣٨٨) كتاب الطهارة - باب النجاسة وتطهيرها، و(٤٤٦٧) و(٤٤٦٨) و(٤٤٦٩) و(٤٤٧٠) و(٤٤٧١) و(٤٤٧٢) كتاب الحدود - باب قطع الطريق، عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً.

(٤) "الإمداد": كتاب الطهارة - باب الأنجاس ق ٦٧/١.

(٥) أخرجه عبد بن حميد (٦٤٢) والدارقطني ١٢٨/١ كتاب الطهارة - باب نجاسة البول والأمر بالنتزه منه، والطيبراني في "الكبير" (١١٢٠) من طريق أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً: ((عائشة عذاب القبر من البول فتنزها من البول)). قال الدارقطني: لا بأس به اهـ. وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" ١٠٦/١: وإسناده حسن =

اختلف في التداوي بالمحرّم،.....

وعند "محمد" يجوز مطلقاً، وأجاب "الإمام" عن حديث العننيين بأنه عليه الصلاة والسلام عرف شفاءهم به وخياً، ولم يتيقن شفاء غيرهم؛ لأن المرجع فيه الأطباء، وقولهم ليس بحجة، حتى لو تعين الحرام مدفعاً للهلاك يحمل كالمئمة والخمر عند الضرورة، وتماثفه في "البحر"^(١).

مطلب في التداوي بالمحرّم

[١٨٤٣] (قوله: اختلف في التداوي بالمحرّم) ففي "النهاية" عن "الذخيرة": ((يجوز إن علم فيه شفاء، ولم يعلم دواء آخر))، وفي "الحانية"^(٢) - في معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» كما رواه "البخاري"^(٣) - : ((أن ما فيه شفاء لا بأس به

(قوله: وعند "محمد" يجوز مطلقاً) أي: للتداوي وغيره لطهارته عنده، وقول "محمد" مشكك؛ لأن كثيراً من الطاهر لا يجوز شربه. اهـ "زبلي". وقال في "النهر": ((هذا مدفوع؛ إذ الكلام في طاهر لا إبداء فيه بل كان دواء، على أن المنع في لبن الأنان ممنوع، ففي "البرازية": لا بأس بالتداوي في لبن الأنان، قال "الصّدر الشّهد": وفيه نظر)) اهـ من "حاشية البحر".

= ليس فيه غير أبي يحيى القتات وفيه لين. وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن الدارقطني ١٢٨/١، ومن حديث أنس عند الدارقطني أيضاً ١٢٧/١، وصوب الدارقطني إرساله، وله شاهد عن عبادة بن الصامت أخرجه الزوار وإسناده حسن، كما في "التلخيص الحبير" ١٠٦/١، ومن مرسل الحسن أخرجه سعيد بن منصور، ورواه ثقات مع إرساله كما في "التلخيص" أيضاً.

(١) انظر "البحر": كتاب الطهارة ١٢١/١-١٢٢.

(٢) "الحانية": كتاب الحظر والإباحة ٤٠٤/٣ بتصرف، ونقله عن أبي نصر بن سلام.

(٣) أخرجه البخاري تعليقاً موقوفاً على ابن مسعود كتاب الأشربة - باب شراب الخلوأ والعسل، وأخرجه مرفوعاً أبو يعلى (٦٩٦٦)، وابن حبان (١٣٩١) كتاب الطهارة - باب النجاسة وتطهيرها، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٠/٥ كتاب الضحايا - باب النهي عن التداوي بالمسكر، عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً، وذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" ٨٦/٥ وعزاه لأبي يعلى والبراز، ثم قال: ورجال أبي يعلى رجال الصحيح خلا حسان بن مخرق، وقد وثقه ابن حبان. وانظر "التلخيص الحبير" ٧٤/٤-٧٥.

كما يَحِلُّ الخمرُ للعطشان للضرورة^(١)، وكذا اختارهُ صاحب "الهداية" في "التجنيس"، فقال: ((لو رَعَفَ، فَكَتَبَ الْفَاتِحَةَ بِالْذَّمِّ عَلَى جِهَتِهِ وَأَنْفِقَ جَازَ لِلِاسْتِشْفَاءِ، وَبِالْبَوْلِ أَيْضاً إِنْ عَلِمَ فِيهِ شِفَاءٌ لَا بِأَسْ بِهِ^(٢)، لَكِنْ لَمْ يُنْقَلْ، وَهَذَا لِأَنَّ الْحَرَمَةَ سَاقِطَةٌ عِنْدَ الْإِسْتِشْفَاءِ كَحِلِّ الْخَمْرِ وَالْمِيتَةِ لِلْعَطْشَانِ وَالْجَائِعِ)). اهـ من "البحر"^(٣).

(١) في "الأصل" و"ب" و"م": ((في الضرورة)) وما أثبتناه من "ت" هو الموافق لعبارة "البحر".
(٢) لا يَخْفَى أَنَّ الْحَكْمَ بِجَوَازِ كِتَابَةِ الْفَاتِحَةِ بِالذَّمِّ أَوْ الْبَوْلِ لِلِاسْتِشْفَاءِ مَقْيَسٌ عَلَى حِلِّ الْخَمْرِ وَالْمِيتَةِ لِلْعَطْشَانِ وَالْجَائِعِ حَالِ الْمَحْمُصَةِ كَمَا سَيَأْتِي مِنْ عِبَارَةِ "البحر"، وَفِي هَذَا الْقِيَاسِ نَظَرٌ؛ إِذْ هُوَ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ، فَتَسَاوُلُ الْجَائِعِ وَالْعَطْشَانِ لِلْمِيتَةِ وَالْخَمْرِ حَالِ الْمَحْمُصَةِ فِيهِ إِحْيَاءٌ لِنَفْسِهِ وَهُوَ مُتَحَقِّقُ النِّفْعِ، بِخِلَافِ الطَّرَفِ الْآخَرِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنِ التَّدَاوِيِّ بِالْمَحْرَمِ فِي أَوَاخِرِ حَاشِيَتِهِ فِي فَصْلِ الْبَيْعِ الْقَوْلَةَ رَقْمَ [٣٣٢١٨]، فَقَالَ: ((قَوْلُهُ: دَلٌّ عَلَى الْجَحِّ، أَقُولُ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ إِسْأَغَةَ اللَّقْمَةِ بِالْخَمْرِ وَشَرْبَهُ لِإِزَالَةِ الْعَطْشِ إِحْيَاءٌ لِنَفْسِهِ مُتَحَقِّقُ النِّفْعِ، وَلِذَا يَأْتِمُّ بِتَرْكِهِ كَمَا يَأْتِمُّ بِتَرْكِ الْأَكْلِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ حَتَّى يَمُوتَ، بِخِلَافِ التَّدَاوِيِّ وَلَوْ بَغَيْرِ مُحْرَمٍ، فَإِنَّهُ لَوْ تَرَكَهُ حَتَّى مَاتَ لَا يَأْتِمُّ كَمَا نَصُّوا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَظْنُونٌ كَمَا قَدَمْنَا تَأْمُلُ)).

ثُمَّ إِنَّ الْإِثْقَاءَ بِهَذَا الْمَسْأَلَةِ وَالْحَكْمَ بِجَوَازِهَا فِيهِ مَا لَا يَخْفَى مِنَ الْإِثْمَانِ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَهُوَ مُنَافٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظِمِ شَعْنَهُ اللَّهُ فَإِنْهَا مِنْ تَقْوَعِ الْقُلُوبِ﴾، ثُمَّ إِنَّ الْمُشْعُورِذِينَ وَالدَّخَالِينَ يَجِدُونَ بِإِطْلَاقِ الْحَكْمِ بِالْجَوَازِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ذَرْيَةً لِارْتِكَابِ الْمُحْرَمَاتِ تَحْتَ سِتَارِ الْمَعَالِجَةِ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَأَيَاتِهِ.
عَلَى أَنَّ الْعَلَامَةَ ابْنَ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ فِي "عُقُودِ الْأَكْلِ فِي الْأَسَانِيدِ الْعَوَالِي" ص ١٨٧- أَنَّهُ رَأَى بِحُطِّ شَيْخِهِ مُحَمَّدٍ شَاكِرِ الْعَمَرِيِّ مَا نَصَّهُ: ((﴿وَقِيلَ تَكَاوُضُ أَلْبِي مَاءً لَوْ وَكَسَمَلَةُ أَقْلِي وَغِيصَ الْمَلَّةُ وَفِيهِ الْأَمْرُ﴾) لَا يَجُوزُ كِتَابَتُهَا بِدَمِ الرَّعَافِ عَلَى جِهَةِ الْمُرْعُوفِ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْجُهَالِ؛ لِأَنَّ الدَّمَ نَجَسٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكْتُبَ بِهِ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى)). انْتَهَى كَلَامُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ شَاكِرِ الْعَمَرِيِّ.

نَقُولُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ عَدَمَ تَعْلِيلِ ابْنِ عَابِدِينَ عَلَى كَلَامِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ شَاكِرِ الْعَمَرِيِّ تَأْيِيدٌ مِنْهُ لِهَذَا الْحَكْمِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٣) "البحر": كتاب الطهارة ١٢٢/١ نقول: عبارة "البحر": ((وفي فتاوى قاضيهان معزباً لنصر بن سلام في معنى قوله ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ)) والصواب أبو نصر محمد بن سلام، وتقدمت ترجمته ص ٤٦٠- على أن صاحب "البحر" ذكره غير مرة باسمه الصحيح.

وظاهر المذهب المنع كما في رَضاع "البحر"^(١)، لكنْ نَقَلَ "المصنّف" ثَمَّةً، وهنا عن "الحاوي": ((وقيل: يُرَخَّصُ إذا عَلِمَ فيه الشفاء.....

وأفاد سيّدي "عبد الغني"^(٢): ((أنّه لا يظهر الاختلاف في كلامهم لاتّفاقهم على الجواز للضرورة، واشترائط صاحب "النهاية" العلم لا يُنافيه اشتراط مَنْ بعده الشفاء، ولذا قال "الدي" في "شرح الدرر"^(٣): إنّ قوله: لا للتداوي محمولٌ على المظنون، وإلاّ فحوارُهُ باليقينيّ اتّفاقيّ^(٤)، كما صرّح به في "المصنّف") اهـ.

أقول: وهو ظاهرٌ موافقٌ لما مرّ^(٥) في الاستدلال لقول "الإمام"، لكنْ قد علمت أنّ قول الأطباء لا يحصلُ به العلم.

والظاهر أنّ التجرّبة يحصلُ بها غلبةُ الظنِّ دون اليقين، إلّا أنّ يريدوا بالعلم غلبةُ الظنِّ، وهو شائعٌ في كلامهم، تأمل.

(١٨٤٤) قوله: وظاهر المذهب المنع محمولٌ على المظنون كما علمته.

(١٨٤٥) قوله: لكنْ نَقَلَ "المصنّف" (الخ) مفعولٌ [١/١٥٩ق/١] ((نقل)) قوله: ((وقيل: يرخّصُ الخ))، والاستدراكُ على إطلاق المنع، و((إذا)) قيدٌ بالمظنون، فلا استدراك، ونصُّ ما في "الحاوي القدسي"^(٦): ((إذا سألَ الدّم من أنف إنسانٍ، ولا ينقطعُ حتى يُخشَى عليه الموتُ،

قوله: أنّه لا يظهر الاختلاف في كلامهم (الخ) لا يظهر الاتفاق إلّا في اليقينيّ حقيقةً لا فيما يشملُ غلبة الظنِّ كما تفيدُهُ عبارة "الحاوي" الآتية.

(١) "البحر": كتاب الرضاع ٢٣٩/٣.

(٢) "نهاية المراد": فصل في بيان الدباغة وما يتبعها ص ٣٢٩.

(٣) "الإحكام": كتاب الطهارة ١/١٣٧ق/١.

(٤) في "م": ((اتفاقاً)).

(٥) في المقولة السابقة.

(٦) "الحاوي القدسي": كتاب الاستحسان - باب أنواع متفرقة ق ١/٤٩.

ولم يُعَلِّمْ دواءً آخرُ كما رُخِّصَ الخمرُ للعطشان، وعليه الفتوى)).....

وقد عُلِّمَ أنه لو كتبَ فاتحةَ الكتابِ أو الإخلاصَ بذلكِ الدمِ على جبهته ينقطعُ فلا يرخصُ له فيه، وقيل: يرخصُ كما رُخِّصَ في شربِ الخمرِ للعطشان وأكلِ الميتة في الخمصة، وهو الفتوى ((اهـ. [١٨٤٦] (قوله: ولم يُعَلِّمْ دواءً آخرُ) هذا المصريحُ به في عبارة "النهاية" كما مرَّ^(١)، وليس في عبارة "الحاوي"، إلا أنه يفادُ من قوله: ((كما رُخِّصَ إلخ))؛ لأنَّ حِلَّ الخمرِ والميتة حيث لم يوجدَ ما يقومُ مقامهما، أفاده "ط"^(٢).

قال: ((ونقل "الحموي": أنَّ لحمَ الخنزير لا يجوزُ التداوي به وإنَّ تعيَّنَ))، والله تعالى أعلمُ.

١٤٠/١

انتهى بفضل الله ومنه

الجزء الأول من قسم العبادات

(١) المقولة [١٨٤٣] قوله: ((اختُلِفَ في التداوي بالحرِّم)).

(٢) "ط": كتاب الطهارة - باب المياه ١١٥/١.

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة	الآية
٣	البقرة	٢٦٠	الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ
٣٠	البقرة	٧٥	أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا
١٧٩	البقرة	٥٦	وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ
١٨٤	البقرة	١١	فَعِذَّةٌ مِنْ آيَاتِهِ أُخْرِجَتْ
١٩٦	البقرة	١١	فَصَيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ
٢٢١	البقرة	٥٩٩	وَلَعَبِيدٌ مُؤْمِنُونَ خَيْرٌ
٢٦٩	البقرة	١٣١	وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا
٢٨٢	البقرة	١٣٢	وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَ اللَّهُ
٢-١	آل عمران	٢٧٠	اللَّهُ ۝ اللَّهُ
١١	آل عمران	٤٦	كَذَٰبُ آلِ فِرْعَوْنَ
٣٦	آل عمران	١٤	رَبِّ الْوَيْلِ لِيَوْمِئِذٍ
٣٩	آل عمران	٨٤	وَسَيِّدًا وَحَصُونًا
١٠٧	آل عمران	١١٦	فَقِي رَحْمَةً مِنْ رَبِّهَا خَلِيدُونَ
١٢٣	آل عمران	١١٧	وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ
٢٠٠	آل عمران	٥٧٠	وَصَابِرُوا وَرَاطِبُوا
٤٣	النساء	٥٧١	عَارِي سَبِيلٍ
٥٩	النساء	١٣٨	أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
٦٩	النساء	١٧٠	فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ
٨٢	النساء	٩٤	وَلَوْ كَانُوا مِنْ عِنْدِ عَمَلِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ آخِزًا نَفًّا كَثِيرًا
٩٠	النساء	٢٠٣	أَوْجَاءً وَكُنْتُمْ حَصَرْتُمْ صُدُورُهُمْ
٩٢	النساء	١١	فَصَيَّامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ
١٦٠	النساء	٩٩	فَيُظْهِرُ
٣	المائدة	٦٧٦	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْسَتْ

٣٣	المائة	٦	ءَامِنُوا
٤٩٩-٢٩٩-٣٣	المائة	٦	إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
٣١٧-٣٠٤	المائة	٦	فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ
٣٢٥	المائة	٦	وَأَرْجُلَكُمْ
٣٠٨-٥٠٦-٣٠٤	المائة	٦	وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا
٣٠٤	المائة	٦	وَأِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ
٣٠٨-٣٠٤	المائة	٦	أَوْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ
٣٠٤	المائة	٦	فَقَبِلُوا صُحُبًا
٣٠٥	المائة	٦	وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَرَبِّكُمْ بِرَحْمَتِهِ عَلَيْهِمْ
٣٠٢	المائة	٤٥	وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا
١١	المائة	٨٩	فَقُصِيَامٌ ثَلَاثَةُ آيَاتٍ
١٣٦	الأنعام	١٢٢	أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ
٣٥-٣٣	الأنعام	١٢٥	فَمَنْ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ
٣٠٢	الأنعام	١٤٥	قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا
٣٠٢	الأنعام	١٤٦	حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شُعُومَهُمَا
٧٩	الأعراف	٣٨	أَدْخَلُوا فِي أَمْرٍ
٦٦٨	الأعراف	١٥٧	وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ
١٧٩	التوبة	٣٢	وَيَأْتِي اللَّهُ الْآلَانَ أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ
٣٤	يونس	٥	هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا
٥٦	هود	٤١	وَقَالَ أَتَكْفُرُونَهَا
٢٥٧	النحل	٤٣	فَتَسْلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ
٣٧	النحل	١١٢	فَأَذْنَبَ اللَّهُ إِلَيْكَ الْجُوعَ وَالْخَوْفَ
١٦٢	الإسراء	٨٨	قُلْ لَنْ أَجْتَعِبَ الْإِنْسَ وَالْجِنَّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا
١٩	الإسراء	١١٠	قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرِّحْمَنَ
٤٦	مريم	٢	ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ

١٧١	طه	٢	مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشَفَّيَ
١٠٠	طه	٧٢	فَاقْصِصْ مَا نَأْتِ قَاصِصٌ
٢٧٤	طه	٩٦	فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَفْرَ الرِّسُولِ
١٥٩	طه	١١٤	وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا
٣٠٠	طه	١٣٠	وَسَمِعَ مُحَمَّدٌ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا
١١٣	الأنبياء	٢٢	لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا
٦٧٨	الحج	٤٠	مَلَكَمَتِ صَوْبِيعٌ
٢١٧	الحج	٤٦	فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ
٨٢	المؤمنون	٥٥	أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ
٥٩٩	الحج	٦٣	الَّذِينَ ارْتَفَعُوا إِلَى اللَّهِ أَنزَلَ مِنْكَ السَّمَاءَ مَاءً
٥٦٣	الحج	٧٨	وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ
١٠٣	النور	٦	وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْإِزْمَاجَ
١٠٣	النور	٢٣	الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ
٣٤	النور	٣٥	اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
١٠	النمل	٣٠	إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
٣٢	النمل	٥٥	بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِمِجَالِهِاتٍ
٤٤	النمل	٥٩	وَسَلَّمَ عَلَى عِيسَى الَّذِي كَفَّ أَسْطَفَى
٦٥٨	القصص	٨	فَالنَّكُطَةُ أَلْ وَرَعُوتُ
٤٢	الأحزاب	٥٦	إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ
٢٧١	سبا	٣٣	مَكْرُ الْبَيْلِ
٩٣	فاطر	٢٧	وَمِنْ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ
٣٣	الصافات	٢٣	فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ
٤٤	الصافات	١٨١	وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ
٥٧٧	ص	١	ص
٩٣	فصلت	٤٢	لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ

٢٧١	سبأ	٣٣	مَكَرَ الْبَل
٩٣	فاطر/٢٧	٢٧	وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ
٣٣	الصفات	٢٣	قَاهُودٌ وَهَمٌّ إِلَى صِرَاطٍ الْحَمِيمِ
٤٤	الصفات	١٨١	وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ
٥٧٧	ص	١	صَّ
٩٣	فصلت	٤٢	لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ
٥٧٧	ق	١	قَ
٣٠	ق	١٦	وَمَنْ أَوْفَى بِوَعْدِهِ مِنْ جَلِّ الْوَرِيدِ
٢٦٠	الذاريات	٥٦	وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ
١١٧	القمر	٣٤	يَجْنَتْهُمْ إِسْحَارٌ
٩٩	الرحمن	٥	الْقَمَرِ وَالْقَمَرِ يُحْسِبَانِ
٢٠٢	الرحمن	١٧	رَبِّ الشَّرِيفِينَ وَرَبِّ الْغَرِيْبِ
٥٧٧	الرحمن	٦٤	مُدَّهَا تَنَانِ
٢٩٥	الواقعة	٧٧	لَقَدْ رَأَى نَرًّا
٢٩٥	الواقعة	٧٨	كَئِنْ مَكَّنُّوْهُ
٥٧٩-٢٩٥	الواقعة	٧٩	لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمَطْهُرُونَ
١٩٢	الحديد	١٦	أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ
٦٨٦	الملك	٢	خَلْقَ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ
٢٠٢	المعارج	٤٠	رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ
٣٧	الجن	١٦	لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا
٤٦	الإنسان	٤	سَلَسِلًا وَأَغْلَلًَا
٤٦	الإنسان	١٥	فَوَارِثًا
٦٨٥	يس	٨٣	قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ
٥٩٩	التكوير	١٤	عَلِمَتْ نَفْسٌ
٣٦٩	المطففين	١٥	كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِذٍ لَمَّحُورُونَ
٦٠	الشمس	١	وَالنَّهْمِيسِ

٦٠	الشمس	٢	وَالْقَمَرِ
٦٠	الشمس	٤	وَاللَّيْلِ
٣٣	الشرح	١	أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ
٥٢	اليتين	١	وَاللَّيْلِ وَالزَّيْتُونِ
١٤-١٠	العلق	١	أَفَرَأَيْتُمُ اللَّيْلَ إِذَا كَانَتْ
٢٧	العصر	٢	إِنْ الْإِنْسَانُ لَغَفِيفٌ
٧٦	القلق	٥	وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ

فهرس الحديث الشريف

١٥٥	أترفت وأنت محرم.....
٤٣٢	أحببت أن أرىكم كيف كان ظهور رسول الله ﷺ.....
٢٢٢	اختلاف أمتي رحمة.....
٤٠٥	أخذ غرفة فمسح بها رأسه وأذنيه.....
٤٠٦	أخذ لأذنيه ماءً جديداً.....
٤٠٥	الأذنان من الرأس.....
٣٦٦	إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها.....
٣٦٣	إذا أكل أحدكم فسي أن يذكر اسم الله على طعامه.....
٥٤٩	إذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل.....
٤٣٥	إذا توضأ أحدكم فلا يغسل أسفل رجله يده اليمنى.....
٣٠٥	إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه.....
٥٤١	إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل.....
٦٧٦	إذا دبغ الإهاب فقد طهر.....
٦٣٧	إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث.....
٢٩٨	إذا كذب العبد تباعد منه الملك.....
١٥٩	اذهبوا فقد غفرت لكم (أي: العلماء).....
٧٠٠	استترها من البول.....
٤٤٠	أفي الوضوء إسراف.....
٢١٥	أكثر جند الله في الأرض الجراد لا آكله ولا أحرمه.....
٢١١	أمر من لم يرزق ولداً بكثرة الاستغفار والصدقة ففعل فولد له تسعة ذكور.....
٢٢٤	إن اختلاف العلماء رحمة من الله تعالى.....
٤٣٤.٣٠١	إن أمتي يدعون يوم القيامة غراً محجلين.....
٧٩	إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها.....
١٣٧	إن الحكمة تزيد الشريف شرفاً.....
٣١٥	أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح ناصيته.....

- ٤٤٠ أن رسول الله ﷺ مرسعد وهو يتوضأ .
- ٤٧٧ إن عيني تنامان ولا ينام قلبي .
- ٥٤ إن فسطاط المسلمين يوم الملحمة . بالغوطة .
- ٤٣٣ أن فيه شفاء من سبعين داء .
- ١٥٩ إن الله تعالى يبعث العباد يوم القيامة ثم يبعث العلماء .
- ٢١١ إن الله يحب إغائة اللهفان .
- ٦٣٦ إن الماء لا يتنجسه شيء .
- ٦٩٧ أن المسك أطيب الطيب .
- ٤٤٣ أن ميمونة قالت : اغتسلت من .
- ٤٤٤ إن الناس نزلوا مع رسول الله ﷺ على الحجر أرض ثمود .
- ٤٣١ إن ناساً يكرهون الشرب قائماً .
- ٤٣١ إن النبي ﷺ صنع مثل ما صنعت .
- ٤٧٧ أن النبي ﷺ نام حتى نفخ ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ .
- ٦٦٢ إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس .
- ٤١٩ أن الواجب يفضل المندوب بسبعين درجة .
- ٩٨ أنا أفصح العرب بيد أني من قريش .
- ٨٤ أنا سيد ولد آدم .
- ١٥٥ إنما الرفث ما روجع به النساء .
- ٨٤ إنما السيد الله .
- ٦٧٦ إنما يحرم من الميتة أكلها .
- ٤٣١ أنه بعدما توضأ قام فشرب فضل وضوئه وهو قائم .
- ٣٨٧ أنه تمضمض واستنشق مرة .
- ٣٩٢ أنه توضأ فخلل بين أصابع قدميه ثلاثاً .
- ٤٣١ أنه شرب من ماء زمزم قائماً .
- ٥٨٧ أنه طاف على نساءه واغتسل عند هذه وعند هذه .
- ٤٣٢ أنه قام بعدما غسل قدميه فأخذ فضل طهوره فشربه وهو قائم .
- ٣٠٢ أنه قام فتوضأ (أي : جريح الراهب) .

- أنه كان ﷺ قبل الإسراء يصلي قطعاً ٣٠٠
- أنه ﷺ كان يستاك عرضاً ٣٨٢
- أنه ﷺ كان يفعله (أي: التمسح بالمنديل) ٤٣٦
- أنه ﷺ لم يصل قط إلا بوضوء ٣٠٠
- أنه لما هم بالدنو منها (أي: من سارة) قامت تتوضأ ٣٠٢
- أنه ﷺ نام ليلة التعريس حتى طلعت الشمس ٤٧٧
- أنه نهى أن يشرب الرجل قائماً ٤٣٣
- إنه يحرك عرق الجذام (أي: السواك بعود الريحان) ٣٨٣
- أنها جاءت به بخرقه بعد الغسل فردها، وجعل ينفض الماء بيديه ٤٣٧
- أنها ربح الذين يفتابون الناس والمؤمنين ٢٩٨
- إني لا أحب أن يعينني على وضوئي أحد ٤٢١
- أنشد ابن عباس الشعر وهو محرم ١٥٥
- أنشد أبو هريرة الشعر وهو محرم ١٥٥
- أنشد حسان الشعر فيه وصف امرأة وقد سمعه النبي ﷺ ١٥٦
- أنشد كعب الشعر فيه وصف امرأة بحضرة النبي ﷺ ١٥٥
- إياكم والحسد فإن الحسد يأكل الحسنات ٧٥
- بسم الله والحمد لله ٣٦١
- بني الإسلام على خمس ٢٦٠
- بهذا أمرني ربي ٣٩٠
- ترفع زينة الدنيا ستة وخمسين ومائة ١٧٦
- تعلموا من النجوم ما تهتدون به ١٤٤
- تنام أعين الأنبياء لا قلوبهم (أي: الأنبياء) ٤٧٨
- ثم توضأ وضوءه للصلاة ٥٢٤
- ثم دعا بماء فتوضأ ثلاثاً ثم قال: هذا وضوئي ٣٠١
- حالة الدين لا حالة الشعر ٧٦-٧٥
- حبك الشيء يعمي ويصم ٢١٣
- حتى يسمع صوتاً أو يشم ريحاً ٤٥٣

٣١٤	الحج عرفة
١٧٧	خير العجم فارس
٥٨٧	دار على نسائه في غسل واحد
٢١١	الدال على الخير كفاعله
٤٣١	دخل عليها وعندها قرية معلقة فشرب منها وهو قائم
٥٨٥-٢١٣	دع ما يريك إلى ما لا يريك
٣٩٣	رأيت رسول الله ﷺ توضأ فخلخل
٣٩٢	رأيت رسول الله ﷺ فعل كما فعلت (أي : خلل بين أصابعه)
٧٠٠	رخص رسول الله ﷺ للعربيين أن يشربوا من أبوال الإبل لسقم أصابهم
٤٢٩	سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت
٧٣	سمي إنساناً لأنه عهد إليه فني
٣٧٨	صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك
٢٦١	الصلاة على وقتها (لمن سأله أي الأعمال أفضل ؟)
٢١١	طلب العلم فريضة على كل مسلم
٥٤	طوبى للشام
٤٤٤	فأمرهم رسول الله ﷺ أن يهريقوا ما استقوا من آبارها (أرض ثمود)
٥٧٠	فذلكم الرباط
٤٣٤	فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيلة
٣٩٤	فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم
٥٠٢	فوضعت له غسلاً
٦١	قد أفلح وأبيه
١٩١	قدمتم خير مقدم وقدمتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر قالوا
٥٩٥	القرآن أحب إلى الله من السموات والأرض ومن فيهن
٤٨٩	قم فاغسل يدك
٣٩٠	كان ﷺ إذا توضأ أخذ كفاً من ماء تحت حنكه
٥٢٧	كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد
٤٢١	كان ﷺ لا يكل طهوره إلى أحد

- ١٧١ كان النبي ﷺ يراوح بين قدميه
- ٤١٤ كان ﷺ يحب التيامن في كل شيء حتى في طهوره
- ٣٨٠ كان ﷺ يعجبه التيامن في ترجله وتعلله
- ٦٧٩ كان ﷺ يمتشط بمتشط من عاج
- ٦٠٣ الكرم قلب المؤمن
- ٩ كل أمر ذي بال لا يبدأ ببسم الله
- ١٠ كل أمر ذي بال لا يبدأ بذكر الله
- ٤٣٢ كنا نأكل في عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام
- ٤٨٩ كنت أخذاً على أبي المصحف
- ٥٢٠ كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ
- ١٥٤ لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً
- ٢٤ لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك
- ٥١٠ لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات
- ٢٥٧ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى
- ١٥٨ لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع
- ١٨٤ لا تسبوا قريشاً فإن عالمها مملأ الأرض علماً
- ٦٠٣ لا تسموا العنب الكرم
- ٢١٣ لا تظهر الشمامسة بأخيك فيعافيه الله ويبتليك
- ٦٠١ لا تغتسلوا بالماء المشمس فإنه يورث البرص
- ٦٠١ لا تفعلوا يا حميراء فإنه يورث البرص
- ١٨٩ لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم
- ١٧٧ لا تناله العرب ثناله رجال من أبناء فارس
- ٦٨١ لا تنتفعوا من الميتة بإهاب
- ٤٣٦ لا تفضوا أيديكم في الوضوء فإنها مراوح الشيطان
- ٤٧٢ لا وضوء على من نام قائماً أو راکعاً
- ٤٣١ لا يشرن أحد منكم قائماً فمن نسي فليستقيء
- ٥٩ لعمر الله

- ٤٢٤ اللهم اجعل ذنبي مغفوراً وسعي مشكوراً
 ٤٢٣ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
 ٤٢٤ اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه
 ٤٢٣ اللهم أرحني رائحة الجنة ولا ترحني رائحة النار
 ٤٢٤ اللهم أعتق رقبتني من النار
 ٤٢٤ اللهم أعطني كتابي بيمينني وحاسبني حساباً يسيراً
 ٤٢٣ اللهم أعني على تلاوة القرآن
 ٣٦٢ اللهم إني أعوذ بك من الخُبث والخبائث
 ٤٢٤ اللهم بيض وجهي يوم تبيض الوجوه
 ٤٢٤ اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام
 ٤٢٤ اللهم لا تعطني كتابي بشمالي
 ١٧٦ لو كان الإيمان عند الثريا لتناوله رجال من أبناء فارس
 ١٧٧ لو كان الإيمان عند الثريا لذهب به رجل من أبناء فارس
 ١٧٧ لو كان العلم معلقاً عند الثريا لتناوله رجال من أبناء فارس
 ٣٠٩ لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء
 ١٠٠ ليس الخبر كالمعاينة
 ١٣٤ ما عبد الله بشيء أفضل من فقه في الدين ولَفَقِيَهُ واحدٌ
 ٦٩٢ ما قطع من البهيمة وهي حيّة فهو ميت
 ٤٣٨ ما من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء
 ٤٢٣ ما من عبد يقول حين يتوضأ: اللهم اجعلني من التوابين
 ٤٤٠ ما هذا السرف ؟!!
 ٤٤٤ الماء ليس عليه جنابة
 ٣٦٦ مرتين أو ثلاثاً
 ٢٦١ مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
 ٤١٧ الملائكة تصلي على أحدكم ما دام
 ١٥٠ من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه
 ٣٩٩ من استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل

- ٤٢٦ من بلغه عني ثواب عمل
- ٢١٢ من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة
- ٣٤٤ من ترك سنتي لم ينل شفاعتي
- ٥٢٦ من توضأ بعد الغسل فليس منا
- ٣٩٨-٣٠٩ من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات
- ٣٠٥ من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده
- ٦٣٩ من حفرت ثراً فله حولها أربعون ذراعاً
- ٣٠٥ من داوم على الوضوء مات شهيداً
- ١٩٠ من دل على خير فله مثل أجر فاعله
- ١٩٠-١٨٩ من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة
- ١٣٢ من عمل بما علم وأمرته الله علم ما لم يعلم
- ٤٢٧ من قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار
- ٤٨٩ من مس ذكره فليتوضأ
- ١٥٨ من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين
- ٣٨٣ نعم السواك الزيتون من شجرة مباركة وهو سواكي
- ٤٤٠ نعم وإن كنت على نهر جار
- ٤٤٣ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة
- ٥٩٥ نهى رسول الله ﷺ أن يحكى اسم من أسماء الله بالزقاق
- ١٤٨ نهى رسول الله ﷺ عن التولة
- ٣٨٣ نهى رسول الله ﷺ عن السواك بعدد الريحان
- ٤٣٤ نهى عن الشرب قائماً والأكل قائماً
- ٣٨٨ هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به
- ٣٩٤ هذا وضوء من يضاعف له الأجر مرتين
- ٣٩٤ هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي
- ٤٨٩ هل هو إلا بضعة منك
- ١١٢ وأطل عمره
- ٤٤٤ وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت تردها الناقة

- ٥٧١ وجهوا هذه البيوت فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب
- ٤٤ وصلى الله على النبي ﷺ (أي: في حديث القنوت)
- ٥٢٣ وضعت للنبى ﷺ ماء يغتسل به
- ٣٠٩ الوضوء على الوضوء نور على نور
- ١٧٧ والذي نفسي بيده لو كان الدين معلقاً بالثريا لتناوله رجل من فارس
- ١٥٩ ولكن تعلمت العلم ليقال عالم وقد قيل
- ٤١٩ وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إليّ
- ٢٥ واليمين على من أنكر
- ٢٢٤ يا أبا عبد الله نكتب هذه الكتب
- ٣٠٥ يا بني إن استطعت أن تكون أبداً على الوضوء فكن
- ١٥٩ يا معشر العلماء إني لم أضع علمي فيكم لأعذبكم
- ١٨٤ يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم

فهرس الأعلام المترجمة

٢٤٥ الأمدي : علي بن محمد بن سالم : أبو الحسن سيف الدين
٩٤ أبو إبراهيم : إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني
١٤٩ إبراهيم بن إبراهيم : أبو الإمداد برهان الدين اللقاني
٩٠ إبراهيم بن حجاج بن محرز بن مالك : أبو إسحاق البرهان الأنباري
٢٢٧ إبراهيم بن علي بن أحمد : أبو إسحاق برهان الدين الطرسوسي
٣٢٣-١٧	إبراهيم بن محمد بن عرب شاه : عصام الدين (العصام) الإسفرايني الخراساني
٥٨٣ إبراهيم بن محمد بن عرفة : أبو عبد الله نفظويه الواسطي
٣٦ إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم : أبو الصفا برهان الدين الحلبي المداري
٢٤٩ إبراهيم بن موسى بن أبي بكر : برهان الدين الطرابلسي
٩٠ الأنباري : إبراهيم بن حجاج بن محرز بن مالك : أبو إسحاق البرهان
١٩٦ الأبوصيري : علي بن عمر نور الدين البتوني
٢٧٢ الأبي : محمد بن خلفه : أبو عبد الله الوشثاني
٢٨٠ الإبتقاني : أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي : أبو حنيفة قوام الدين
٤٢ ابن الأثير : المبارك بن محمد : أبو السعادات مجد الدين الجزري الشيباني
٥٥٦ أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني : أبو العباس شمس الدين السروجي الحراني
١٤٩ أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن : أبو العباس شهاب الدين القرافي الصنهاجي
٧٦ أحمد بن الحسين بن الحسن : أبو الطيب المنشي
٦٤٦-٤٥١ أحمد بن حفص : أبو حفص البخاري الكبير
٢٥٣ أحمد بن سليمان : شمس الدين : ابن كمال باشا
١٥٧ أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين : أبو زرعة ولي الدين : ابن العراقي
١٧٧ أحمد بن عبد الله بن أحمد : أبو نعيم الأصبهاني
١٦٥ أحمد بن علي بن ثابت : أبو بكر الخطيب البغدادي
٢٩٤ أحمد بن فارس بن زكريا : أبو الحسين القزويني
٢٠٦ أحمد بن محمد بن أبي بكر : أبو العباس شمس الدين : ابن خلكان
١٢١ أحمد بن محمد بن زكري : التلمساني

- أحمد بن محمد بن سلامة: أبو جعفر الطحاوي الأزدي الحجري المصري ١٩
- أحمد بن محمد بن علي شهاب الدين: ابن حجر الهيتمي ١٤٥-٥٧
- أحمد بن محمد بن علي: شهاب الدين الغنيمي ٤٦٥
- أحمد بن محمد بن عمر: شهاب الدين الخفاجي المصري ١٥٣
- أحمد بن محمد بن عمر: أبو العباس الناطفي ٣٩٧
- أحمد بن محمد بن محمد: أبو العباس تقي الدين الشمسي ١٤٦
- أحمد بن محمد بن محمد: أبو نصر الأقطع البغدادي ٣٧١
- أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد: جمال الدين القاسبي الغزنوي ٣٨١
- أحمد بن مصطفى بن خليل: أبو الخير عصام الدين طاش كيري زاده ١٧٥
- أحمد بن منصور: أبو نصر القاضي الإسيجاني ٤٨٧
- أحمد بن يحيى بن إسحاق: أبو الحسين الراوندي ٥٨٦
- أحمد بن يحيى بن زيد - وقيل يزيد -: أبو العباس ثعلب الشيباني البغدادي ٤١
- أبو الإخلاص: الحسن بن عمار الشرنبلالي ١٧١
- أخي جلبي: يوسف بن جنيد التوقاني - أو التوقادي - أخي زاده - أخي يوسف .. ٤٥٧
- أخي زاده: يوسف بن جنيد التوقاني - أو التوقادي - أخي جلبي - أخي يوسف .. ٤٥٧
- أخي يوسف: يوسف بن جنيد التوقاني - أو التوقادي - أخي جلبي - أخي زاده .. ٤٥٧
- الأزدي: أحمد بن محمد بن سلامة: أبو جعفر الطحاوي الحجري المصري ... ١٩
- الأزدي: الحليل بن أحمد: أبو عبد الرحمن الفراهيدي الهمدي ١٨
- الأزدي: شق بن صعب بن يشكر بن رهم القسري البجلي الأنماري ١٥٠
- الأزدي: شقيق بن إبراهيم بن علي أبو علي البلخي ٢١٨
- الأزدي: القاسم بن سلام: أبو عبيد الهروي ٥٥١
- الأزدي: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر: أبو العباس المبرد الشمالي ١١٣
- الأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهر: أبو منصور الهروي ٤٤
- الإسيجاني: أحمد بن منصور أبو نصر القاضي ٤٨٧
- الإسيجاني: علي بن محمد بن إسماعيل: بهاء الدين شيخ الإسلام ٤٨٧
- الإسيجاني: محمد بن أحمد بن يوسف: أبو المعالي ٤٨٧

- ٩٠ أبو إسحاق: إبراهيم بن حجاج بن محرز بن مالك البرهان الأبناسي
- ٢٢٧ أبو إسحاق: إبراهيم بن علي بن أحمد برهان الدين الطرسوسي
- ٢٠١ ابن أبي إسحاق: إسرائيل بن يونس: أبو يوسف السبيعي
- ٢١٩ إسحاق بن أبي بكر: أبو المكارم ظهير الدين الولوالجي
- ٣٨٣ الأسدي: أبو عبد الله - وقيل: أبو محمد - سعيد بن جبيرة الكوفي
- ٢٠١ إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق: أبو يوسف السبيعي
- ١٧ الإسفرايني: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن عاصم الدين (العصام) الخراساني
- ٦٤٦ الإسكاف: محمد بن أحمد: أبو بكر البلخي
- ٤١ إسماعيل بن حماد: أبو نصر الفارابي الجوهري التركي
- ٩٤ إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل: أبو إبراهيم المزني
- ١٣٨ أبو الأسود: ظالم بن عمرو الدؤلي الكثاني
- ١٩٤ الأسدي: يحيى بن أئثم: أبو محمد التميمي المروزي
- ١٣٨ الأشجعي: سالم بن أبي الجعد الغطفاني
- ٦١ الأشموني: أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى نور الدين
- ١٧٧ الأصبهاني: أحمد بن عبد الله بن أحمد: أبو نعيم
- ٣٦ الأصهباني أو الأصفهاني: الحسين بن محمد بن الفضل: أبو القاسم الراغب
- ٣٣٨ الأصمعي: عبد الملك بن قريب: أبو سعيد
- ١٩ الأعلام: يوسف بن سليمان بن عيسى: أبو الحجاج الشتمري الأندلسي
- ٣٧١ الأقطع: أحمد بن محمد بن محمد: أبو نصر البغدادي
- ٢٢٤ إمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف: أبو المعالي ضياء الدين الجويني
- ١٤٩ أبو الإمداد: إبراهيم بن إبراهيم برهان الدين اللقاني
- ابن أمير حاج: محمد بن محمد بن محمد: ابن الموقت شمس الدين: أبو
- ٤٣ عبد الله - وأبو اليمن - الحلبي
- ٢٨٠ أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي: أبو حنيفة قوام الدين الإبتقاني
- ١٢٢ ابن أميرويه: أبو الفضل عبد الرحمن بن محمد ركن الإسلام الكرمانلي
- ٣٣٢ ابن أمين الدين: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن فرشتا: عز الدين: ابن ملك

- أمين الدين : عبد الوهاب بن أحمد : أبو محمد : ابن وهبان الحارثي ١٤٨-٨١
- ابن الأثيري : محمد بن قاسم : أبو بكر البغدادي ٥٥
- الأندلسي : عمر بن خلف بن مكي : أبو حفص الصقلي ٥٥١
- الأندلسي : يوسف بن سليمان بن عيسى : أبو الحجاج الأعلم الشتمري ١٩
- الأنصاري : زكريا بن محمد بن أحمد : أبو يحيى : زين الدين شيخ الإسلام ١٩٩-١٠٥
- السنيني المصري ٥٧٠
- الأنصاري : علي بن محمد بن محمد : أبو الحسن القرشي الشاذلي المالكي ٥٧٠
- الأنصاري : محمد بن نصر الله بن مكارم : أبو المحاسن ابن عنين ٧١
- شرف الدين ١٥٠
- الأرماني : شق بن صعب بن يشكر بن رهم البجلي الأرماني الأزدي ١٥٠
- الأوزجندی : الحسن بن منصور : أبو المحاسن فخر الدين قاضي خان الفرغاني ٤٢٣-١٤٨
- الإيجي : عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار : أبو الفضل عضد الدين (العضد) الشيرازي ١٢
- الباقاني : محمود بن بركات بن محمد ٦١١
- البيتوني : علي بن عمر نور الدين الأبو صيري ١٩٦
- البجلي : شق بن صعب بن يشكر بن رهم الأرماني الأزدي ١٥٠
- البخاري : أحمد بن حفص : أبو حفص الكبير ٦٤٦-٤٥١
- بدر الدين : محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني المخزومي ٧٨
- بدر الدين : محمد بن محمد بن محمد : أبو البركات الغزي العامري ٨٩
- بدر الدين : محمود بن أحمد : أبو الثناء - وأبو محمد - العيني ٢٠٧
- بديع بن أبي منصور : فخر الدين العراقي ١٩٥
- أبو البركات : عبد البر بن محمد بن محمد سري الدين : ابن الشحنة الحلبي ٧٧
- أبو البركات : عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي ١٥٩
- أبو البركات : محمد بن محمد بن محمد بدر الدين الغزي العامري ٨٩
- أبو البركات : مصطفى بن محمد بن رحمة الله زين الدين الرحمتي ٣٥٢
- البرهان : إبراهيم بن حجاج بن محرز بن مالك : أبو إسحاق الأنباري ٩٠
- برهان الدين : إبراهيم بن إبراهيم : أبو الإمداد اللقاني ١٤٩

- برهان الدين : إبراهيم بن علي بن أحمد : أبو إسحاق الطرسوسي ٢٢٧
- برهان الدين : إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم : أبو الصفا الحلبي المداري ٣٦
- برهان الدين : إبراهيم بن موسى بن أبي بكر الطرابلسي ٢٤٩
- اليزدوي : علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم : أبو العسر وأبو الحسن فخر الإسلام ٩٤
- البيستي : حمّد بن محمد بن إبراهيم : أبو سليمان الخطابي ٦٧٩
- البصري : الحسن بن يسار : أبو سعيد ١٢٧
- البصري : فرقد بن يعقوب : أبو يعقوب السبخي ١٢٧-١٢٦
- البعلي : محمد بن محمد بن يحيى : هبة الله التاجي ١٨٩
- البغدادي : أحمد بن علي بن ثابت : أبو بكر الخطيب ١٦٥
- البغدادي : أحمد بن محمد بن محمد : أبو نصر الأقطع ٣٧١
- البغدادي : أحمد بن يحيى بن زيد - وقيل : يزيد - أبو العباس ثعلب الشيباني ... ٤١
- البغدادي : عبد الرحمن بن علي بن الجوزي : أبو الفرج القرشي ١٧٤
- البغدادي : عبد المؤمن بن عبد الحق : أبو الفضائل صفى الدين ٦٥
- البغدادي : محمد بن قاسم : أبو بكر ابن الأنباري ٥٥
- البغدادي : يحيى بن معين : أبو زكريا ١٩٤
- أبو البقاء : محمد بن أحمد بهاء الدين : ابن الضياء القرشي المكي ١٧٤
- البقالي : محمد بن أبي القاسم : أبو الفضل : زين المشايخ ٣٣٥
- أبو بكر : أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ١٦٥
- بكر خواهر زاده : محمد بن الحسين بن محمد : أبو بكر شيخ الإسلام ٣٥٥
- أبو بكر : عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ١٤
- أبو بكر : محمد بن أحمد الإسكاف البلخي ٦٤٦
- أبو بكر : محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي ١٦٨
- أبو بكر : محمد بن الحسين بن محمد شيخ الإسلام بكر خواهر زاده ٣٥٥
- أبو بكر : محمد بن العباس جمال الدين الخوارزمي ٥٣
- أبو بكر : محمد بن عبد الله بن محمد : ابن العربي ٢٦٢
- أبو بكر : محمد بن علي بن سعيد فخر الأئمة المطرزي ٢٤٣

- ٤٣٠ أبو بكر: محمد بن الفضل الكماري الفضلي
- ٤٣ أبو بكر: محمد بن الفضل بن محمد بن جعفر بن صالح الرواس: ميرك البلخي
- ٥٥ أبو بكر: محمد بن قاسم: ابن الأنباري البغدادي
- ٦٤٦ أبو بكر: نصير بن يحيى البلخي
- ٤٣٥ البلخي: خلف بن أيوب: أبو سعيد العامري
- ٢١٨ البلخي: شقيق بن إبراهيم بن علي أبو علي الأزدي
- ٤٦٠ البلخي: القاسم بن سلام: أبو نصر
- ٦٤٦ البلخي: محمد بن أحمد: أبو بكر الإسكاف
- ٤٣ البلخي: محمد بن الفضل بن محمد بن جعفر بن صالح: أبو بكر الرواس ميرك
- ٦٤٦ البلخي: نصير بن يحيى: أبو بكر
- ٤٨٧ بهاء الدين: علي بن محمد بن إسماعيل: شيخ الإسلام الإسيجاني
- ١٧٤ بهاء الدين: محمد بن أحمد: أبو البقاء: ابن الضياء القرشي المكي
- ٧٠ البوريني: الحسن بن محمد بن محمد بدر الدين الصفوري
- ٩٤ البويطي: يوسف بن يحيى: أبو يعقوب
- ٣٣ البيضاوي: عبد الله بن عمر ناصر الدين الشيرازي: أبو سعد - وقيل أبو الخير -
- ١٨٩ التاجي: محمد بن محمد بن يحيى: هبة الله البعلبي
- ٢٠٥ التجيبي: أبو حفص - وأبو عبد الله - حرملة بن يحيى
- ٤١ التركي: إسماعيل بن حماد: أبو نصر الفارابي الجوهري
- ١٧٨ التستري: سهل بن عبد الله بن يونس: أبو محمد
- ١٦ التفنازاني: مسعود بن عمر سعد الدين (السعد)
- ١٤٦ تقي الدين: أحمد بن محمد بن محمد أبو العباس الشمني
- ٨٦ تقي الدين بن عبد القادر: التميمي الداري الغزي
- ٢٠ تقي الدين: علي بن عبد الكافي: أبو الحسن السبكي
- ١٢١ التلمساني: أحمد بن محمد بن زكري
- ٨٦ التميمي: تقي الدين بن عبد القادر الداري الغزي
- ٢٠١ التميمي: عبد الله بن المبارك بن واضح أبو عبد الرحمن الحنظلي المروزي

- ١٩٤ التميمي: يحيى بن أكرم: أبو محمد الأسدي المروزي
 ٤٥٧ التوقادي- أو التوقاني-: يوسف بن جنيد أخي جلي- أخي زاده- أخي يوسف
 ٢٠٤ التيمي: الفضل بن دكين بن حماد: أبو نعيم الملائي الكوفي
 ٢٨٥ التيمي: محمد بن عمر: أبو عبد الله فخر الدين الخطيب الطبرستاني الرازي
 ٤١ ثعلب: أحمد بن يحيى بن زيد- وقيل يزيد- أبو العباس الشيباني البغدادي
 ٣٨٢ الثعلبي: زياد بن علاقة: أبو مالك الكوفي
 ١١٣ الثمالي: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر: أبو العباس المبرد الأزدي
 ٢٠٧ أبو النشاء- وأبو محمد-: محمود بن أحمد بدر الدين العيني
 ١٤ جار الله: محمود بن عمر بن محمد: أبو القاسم الزمخشري
 ٣٢٦ الجبائي: عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب: أبو هاشم
 ٢٢٣ الجرجاني: الحسين بن حسن بن محمد: أبو عبد الله الحلبي
 ١٤ الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: أبو بكر
 ٢٧١-١٤ الجرجاني: علي بن محمد بن علي: أبو الحسن السيد الشريف
 ٥٥٢ الجرجاني: محمد بن يحيى بن مهدي: أبو عبد الله ركن الإسلام
 ٤٢ الجزري: المبارك بن محمد: ابن الأثير: أبو السعادات مجد الدين الشيباني
 ١٩ أبو جعفر: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الأزدي الحجري المصري
 ٥٧٥ أبو جعفر: محمد بن عبد الله بن محمد الهندواني
 ٦٠ أبو جعفر: محمود بن عمر الشعبي
 ١٦٢ جلال الدين: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد: أبو الفضل السيوطي
 ٣٢ جلي: حسن بن محمد شاه ملاجلي الفناري
 ٣٨١ جمال الدين: أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد القابسي الغزنوي
 ١٠٦ جمال الدين: عبد الله بن محمد بن عبد الله العجمي الششوري المصري
 ٢٢٣ جمال الدين: عثمان بن عمر: أبو عمرو: ابن الحاجب
 ٥٣ جمال الدين: محمد بن العباس أبو بكر الخوارزمي
 ٧٧ جمال الدين: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: ابن مالك الطائي الجبائي
 ١٧٤ ابن الجوزي: أبو الفرج: عبد الرحمن بن علي القرشي البغدادي

٤١ الجوهري: إسماعيل بن حماد: أبو نصر الفارابي التركي
٢٢٤ الجوني: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ضياء الدين إمام الحرمين
٧٧ الجياني: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: جمال الدين ابن مالك الطائي
٢٢٩ الجيني: صالح بن إبراهيم بن سليمان
٢٢٣ ابن الحاجب: عثمان بن عمر: أبو عمرو جمال الدين
١٤٨ الحارثي: عبد الوهاب بن أحمد: أبو محمد أمين الدين: ابن وهبان
١٥٩ حافظ الدين: عبد الله بن أحمد: أبو البركات التسفي
٣٢٩-١٢٥ الحاكم الشهيد: محمد بن محمد بن أحمد: أبو الفضل المروزي
١٢٦ أبو حامد: محمد بن محمد بن محمد حجة الإسلام الغزالي الطوسي
٥٠٧ الخانوتي: محمد بن عمر: أبو طاهر
٦١٢ ابن حبيب: شرف الدين بن عبد القادر بن بركات الغزي
١٩ أبو الحجاج: يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشتمري الأندلسي
١٤٥-٥٧ ابن حجر: أبو العباس أحمد بن محمد بن علي شهاب الدين الهتمي
١٩ الحجري: أحمد بن محمد بن سلامة: أبو جعفر الطحاوي الأزدي المصري
١٢٦ حجة الإسلام: محمد بن محمد بن محمد: أبو حامد الغزالي الطوسي
٥٥٦ الحاراني: أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني: أبو العباس شمس الدين السروجي
٢٠٥ حرمله بن يحيى: أبو حفص - وأبو عبد الله - حرمله بن يحيى التجيبي
٢٦٤-٢٦٣ حسام الدين: الحسين بن علي بن حجاج بن علي الصغناقي - أو الصغناقي
٢٦٧ حسام الدين: عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة: أبو محمد الصدر الشهيد
٢٠٤ الحسن بن صالح بن حي: أبو عبد الله الهمداني الكوفي
٦٣٣ أبو الحسن: علي بن الحسين ركن الإسلام السغددي
٢٠ أبو الحسن: علي بن عبد الكافي تقي الدين السبكي
٦٣٧ أبو الحسن: علي بن عبد الله بن جعفر: ابن المديني السعدي
	أبو الحسن: علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم: أبو العسر فخر الإسلام
٩٤ البزدوي
٢٤٥ أبو الحسن: علي بن محمد بن سالم سيف الدين الآمدي

- أبو الحسن : علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني ٢٧١
- أبو الحسن : علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني ٦١
- أبو الحسن : علي بن محمد بن محمد القرشي الأنصاري الشاذلي المالكي ٥٧٠
- الحسن بن عمار : أبو الإخلاص الشرنبلالي ١٧١
- الحسن بن عمار : أبو محمد الكوفي ٢٠٤
- حسن بن محمد شاه : ملا جلي الفناري ٣٢
- الحسن بن محمد بن محمد : بدر الدين الصفوري البوريني ٧٠
- الحسن بن منصور : فخر الدين قاضي خان أبو المحاسن الأوزجندی الفرغاني ٤٢٣-١٤٨
- الحسن بن هاني بن عبد الأول : أبو نواس الحكمي ١٨١
- الحسن بن يسار : أبو سعيد البصري ١٢٧
- الحسين بن أحمد بن الحسين : الزوزني أبو عبد الله ٤١
- أبو الحسين : أحمد بن فارس بن زكريا القزويني ٢٩٤
- أبو الحسين : أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي ٥٨٦
- الحسين بن حسن بن محمد : أبو عبد الله الحلبي الجرجاني ٢٢٣
- الحسين بن علي بن حجاج بن علي : حسام الدين السغناقي - أو الصغناقي - ٢٦٤-٢٦٣
- الحسين بن علي بن محمد : أبو عبد الله الصيمري ١٩٢
- حسين بن محمد بن أحمد : أبو علي المروزي القاضي ٢٢٣
- الحسين بن محمد بن المفضل : أبو القاسم الراغب الأصفهاني أو الأصبهاني ٣٦
- الحسيني : محمد بن علي بن علي بن إسكندر : أبو السعود السيد الشريف ٢٣٠
- أبو حفص - وأبو عبد الله - : حرملة بن يحيى التجيبي ٢٠٥
- أبو حفص : عمر بن إسحاق بن أحمد سراج الدين الهندي الغزنوي ٥٢٤-٢٨٦
- أبو حفص : عمر بن خلف بن مكى الصقلي الأندلسي ٥٥١
- أبو حفص : عمر بن علي بن مرشد : أبو القاسم شرف الدين : ابن الفارض ... ٧٠
- أبو حفص : عمر بن مظفر بن عمر زين الدين : ابن الوردي المعري الكندي ١٣٠
- أبو حفص الكبير : أحمد بن حفص البخاري ٦٤٦-٤٥١
- الحكمي : الحسن بن هاني بن عبد الأول : أبو نواس ١٨١

- الحكيم الترمذي : أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر ٣٨٢
- الخليبي : إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم : أبو الصفا برهان الدين المداري ٣٦
- الخليبي : عبد البر بن محمد بن محمد : أبو البركات سري الدين : ابن الشحنة .. ٧٧
- الخليبي : محمد بن محمد بن محمد : ابن الموقت شمس الدين : أبو عبد الله - وأبو ٤٣
- اليمن - ابن أمير حاج ٤٠٨
- الخلواني : عبد العزيز بن أحمد : أبو محمد شمس الأئمة ٢٢٣
- الخليمي : الحسين بن حسن بن محمد : أبو عبد الله الجرجاني ٦٧٩
- حمّد بن محمد بن إبراهيم : أبو سليمان الخطابي البستي ٥٠
- الحموي : محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي الدمشقي .. ٢٠١
- الحنظلي : أبو عبد الرحمن : عبد الله بن المبارك بن واضح التميمي المروزي ... ٢٨٠
- أبو حنيفة : أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي قوام الدين الإتقاني ٢١٦
- أبو خالد : يزيد بن عمر : ابن هيرة الفزاري ١٧
- الخراساني : إبراهيم بن محمد بن محمد بن عرب شاه : عصام الدين (العصام) الإسفراييني ٣١
- الخطاطي : عثمان بن عبد الله نظام الدين مولانا زاده ٦٧٩
- الخطاطي : حمّد بن محمد بن إبراهيم : أبو سليمان البستي ١٦٥
- الخطيب : أحمد بن علي بن ثابت : أبو بكر البغدادي ٢٨٥
- الخطيب : محمد بن عمر : أبو عبد الله فخر الدين التيمي الطبرستاني الرازي .. ١٥٣
- الخفاجي : أحمد بن محمد بن عمر : شهاب الدين المصري ٤٣٥
- خلف بن أيوب : أبو سعيد العامري البلخي ٢٧٢
- ابن خلفه : محمد بن خلفه : أبو عبد الله الوشستاني الأبي ٢٠٦
- ابن خلكان : أحمد بن محمد بن أبي بكر شمس الدين : أبو العباس ١٨
- الخليل بن أحمد : أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي اليحمدي ٣١٣-٢٨٤
- خليل بن محمد بن إبراهيم : القتال ٥١٦
- خمير الوبري : محمد بن أبي بكر : زين الأئمة ٥٣
- الخوارزمي : أبو بكر محمد بن العباس جمال الدين ٣٥٥
- خواهر زاده : محمد بن الحسين بن محمد : أبو بكر شيخ الإسلام بكر

- أبو الخير: أحمد بن مصطفى بن خليل عصام الدين طاش كبري زاده ١٧٥
- أبو الخير- وقيل أبو سعد -: عبد الله بن عمر ناصر الدين الشيرازي البيضاءوي ... ٣٣
- أبو الخير: محمد بن عبد الرحمن: أبو عبد الله شمس الدين السخاوي ٨٧
- الدُّولي: ظالم بن عمرو: أبو الأسود الكناني ١٣٨
- الداري: تقي الدين بن عبد القادر التميمي الغزي ٨٦
- الدبوسي: عبيد الله بن عمر بن عيسى: أبو زيد ٣٥٥
- الدماميني: محمد بن أبي بكر بن عمر بدر الدين المخزومي ٧٨
- الدمشقي: عبد الرحيم بن محمد الطواقي ١٤١
- الدمشقي: محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي الحموي .. ٥٠
- ابن الديري: سعد بن محمد بن عبد الله: أبو السعادات ٦٤٠
- الذهبي: محمد بن أحمد: أبو عبد الله شمس الدين ١٧٥
- الرازي: عبد الله بن جعفر: أبو علي ٥٤٠
- الرازي: محمد بن عمر: أبو عبد الله فخر الدين الخطيب التيمي الطبرستاني ... ٢٨٥
- الرازي: هشام بن عبيد الله ٤٩٣-١٨
- الراغب: الحسين بن محمد بن المفضل: أبو القاسم الأصفهاني أو الأصبهاني .. ٣٦
- الرافعي: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم: أبو القاسم القزويني ٢٦١
- الراوندي: أحمد بن يحيى بن إسحاق: أبو الحسين ٥٨٦
- ربيع بن ربيعة بن مسعود: سطيج الغساني ١٥٠
- الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل: أبو محمد المرادي المصري ١٦٦
- أبو الرجاء: مختار بن محمود بن محمد: نجم الدين الزاهدي ٣٨٨
- الرحمتي: مصطفى بن محمد بن رحمة الله: أبو البركات زين الدين ٣٥٢
- رضي الدين: محمد بن محمد بن محمد السرخسي ١٤٦
- ركن الأئمة: عبد الكريم بن محمد بن أحمد: أبو المكارم ٢٦٤
- ركن الإسلام: عبد الرحمن بن محمد بن أميروه: أبو الفضل الكرمانى ١٢٢
- ركن الإسلام: علي بن الحسين: أبو الحسن السغدّي ٦٣٣
- ركن الإسلام: محمد بن يحيى بن مهدي: أبو عبد الله الجرجاني ٥٥٢

٤٣	الرواس : محمد بن الفضل بن محمد بن جعفر بن صالح : أبو بكر ميرك البلخي
٣٨٠	الرومي : نوح بن مصطفى القونوي : نوح أفندي
٥٧٥	الرومي : يعقوب بن ياشا بن خضر بك : ابن القاضي جلال
٣٨٨	الزاهدي : مختار بن محمود بن محمد : أبو الرجاء نجم الدين
١٥٧	أبو زرعة : أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين ولي الدين : ابن العراقي
١٩٧	الزرقاني : محمد بن عبد الباقي بن يوسف : أبو عبد الله
١٤٦	الزعفراني : عبد المؤمن بن أبي بكر بن محمد
١٢١	ابن زكري : أحمد بن محمد التلمساني
	زكريا بن محمد بن أحمد : أبو يحيى زين الدين شيخ الإسلام السنيكي المصري
١٩٩-١٠٥	الأنصاري
٢٩٣	أبو زكريا : يحيى بن زياد بن عبد الله : ابن منظور الفراء
٤٤	أبو زكريا : يحيى بن شرف محيي الدين النووي
١٩٤	أبو زكريا : يحيى بن معين البغدادي
١٤	الزخشري : محمود بن عمر بن محمد : أبو القاسم جار الله
٤١	الزوزني : الحسين بن أحمد بن الحسين : أبو عبد الله
٣٨٢	زياد بن علاقة : أبو مالك الثعلبي الكوفي
٣٥٥	أبو زيد : عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي
٢٨٢	الزيلعي : عثمان بن علي : أبو محمد فخر الدين
٥١٦	زين الأئمة : محمد بن أبي بكر خمير الوبري
١٥٧	زين الدين بن إبراهيم بن محمد : ابن نجم المصري
١٩٩	زين الدين : زكريا بن محمد بن أحمد : أبو يحيى الأنصاري السنيكي المصري
١٣٠	زين الدين : عمر بن مظفر بن عمر : أبو حفص : ابن الوردي المعري الكندي
١٧٥	زين الدين : قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله : أبو العدل السوداني
٣٥٢	زين الدين : مصطفى بن محمد بن رحمة الله : أبو البركات الرحمتي
٣٣٥	زين المشايخ : محمد بن أبي القاسم : أبو الفضل البقالي
١٣٨	سالم بن أبي الجعد : الأشجعي الغطفاني

- ١٢٧-١٢٦ السبخي: فرقد بن يعقوب: أبو يعقوب البصري
- ٢٠ السبكي: علي بن عبد الكافي: أبو الحسن تقي الدين
- ٢٠١ السبيعي: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق: أبو يوسف
- ٨٧ السخاوي: محمد بن عبد الرحمن: أبو الخير وأبو عبد الله: شمس الدين
- ٢٨٦ سراج الدين: عمر بن إسحاق بن أحمد: أبو حفص الهندي الغزنوي
- ١٦٨ السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل: أبو بكر شمس الأئمة
- ١٤٦ السرخسي: محمد بن محمد بن محمد رضي الدين
- ٥٥٦ السروجي: أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني: أبو العباس شمس الدين الحراني
- ٧٧ سري الدين: عبد البر بن محمد بن محمد: أبو البركات: ابن الشحنة الحلبي
- ١٥٠ سطوح الغساني: ربيع بن ربيعة بن مسعود
- ٦٤٠ أبو السعادات: سعد بن محمد بن عبد الله: ابن الديري
- ٤٢ أبو السعادات: المبارك بن محمد: ابن الأثير مجد الدين الجزري الشيباني
- ١٦ سعد الدين: مسعود بن عمر (السعد) التفتازاني
- ٣٣ أبو سعد - وقيل أبو الخير -: عبد الله بن عمر ناصر الدين الشيرازي البضاوي
- ٦٤٠ سعد بن محمد بن عبد الله: أبو السعادات: ابن الديري
- ١٦ السعد: مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني
- ٦٣٧ السعدي: علي بن عبد الله بن جعفر: أبو الحسن: ابن المديني
- ٢٣٠ أبو السعود: محمد بن علي بن علي بن إسكندر السيد الشريف الحسيني
- ٥٥ أبو السعود: محمد بن محمد بن مصطفى العمادي
- ٣٨٣ سعيد بن جبير: أبو عبد الله - وقيل: أبو محمد - الأسدي الكوفي
- ١٢٧ أبو سعيد: الحسن بن يسار البصري
- ٤٣٥ أبو سعيد: خلف بن أيوب العامري البلخي
- ٣٣٨ أبو سعيد: عبد الملك بن قريب الأصمعي
- ١٩٤ أبو سعيد: يحيى بن سعيد بن فروخ القطان
- ٦٣٣ السغدي: علي بن الحسين: أبو الحسن ركن الإسلام
- ٢٦٤-٢٦٣ السغناقي - أو الصغناقي -: الحسين بن علي بن حجاج بن علي: حسام الدين

- السكندري : محمد بن أحمد بن علي : أبو المواهب : نجم الدين الغيطي ١٧٠
- أبو سلمة : مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي الكوفي ١٧٣
- أبو سليمان : حمد بن محمد بن إبراهيم الخطاطي البستي ٢٧٩
- السمرقندي : نصر بن محمد : أبو الليث ١٥٦
- السنجاري : محمد بن محمد بن أحمد : قوام الدين الكاكي ٢٨٣
- السنكي : زكريا بن محمد بن أحمد : أبو يحيى زين الدين الأنصاري المصري .. ١٠٥-١٩٩
- سهل بن عبد الله بن يونس : أبو محمد التستري ١٧٨
- السودوتي : قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله : أبو العدل زين الدين ١٧٥
- السيد الشريف : علي بن محمد بن علي أبو الحسن الجرجاني ٢٧١
- السيد الشريف : محمد بن علي بن علي بن إسكندر : أبو السعود الحسيني ٢٣٠
- السيد : علي بن محمد بن علي الشريف : أبو الحسن الجرجاني ٢٧١-١٤
- سيف الدين : علي بن محمد بن سالم : أبو الحسن الآمدي ٢٤٥
- السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد : أبو الفضل : جلال الدين ١٦٢
- الشاذلي : علي بن محمد بن محمد : أبو الحسن القرشي الأنصاري المالكي ٥٧٠
- الشامي : محمد بن يوسف : أبو عبد الله شمس الدين الصالحى ١٧٨
- الشبرايملي : نور الدين علي بن علي : أبو الضياء ١٧٨
- أبو شبرمة : عبد الله بن شبرمة القاضي الضبي ٢٠١
- ابن الشحنة الحلبي : عبد البر بن محمد بن محمد : أبو البركات سري الدين ... ٧٧
- ابن الشحنة الصغير : محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمود : أبو ٢٢١
- الفضل محب الدين ٢٢١
- شرف الدين بن عبد القادر بن بركات : ابن حبيب الغزي ٦١٢
- شرف الدين : أبو القاسم وأبو حفص عمر بن علي بن مرشد : ابن الفارض ... ٧٠
- شرف الدين : محمد بن نصر الله بن مكارم : أبو المحاسن : ابن عتير الأنصاري . ٧١
- الشرنبلالي : الحسن بن عمار : أبو الإخلاص ١٧١
- الشريف : علي بن محمد بن علي : أبو الحسن السيد الجرجاني ٢٧١-١٤
- الشعبي : عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار : أبو عمر ٤٣٢-٢٠٨

- الشعبي: محمود بن عمر: أبو جعفر ٦٠
- الشعراني: عبد الوهاب بن أحمد بن علي: أبو محمد ٦٧
- شق بن صعب بن يشكر بن رهم: القسري البجلي الأنباري الأزدي ١٥٠
- شقيق بن إبراهيم بن علي: أبو علي البلخي الأزدي ٢١٨
- شمس الأئمة: عبد العزيز بن أحمد: أبو محمد الحلواني ٤٠٨
- شمس الأئمة: محمد بن أحمد بن أبي سهل: أبو بكر السرخسي ١٦٨
- شمس الأئمة: محمد بن عبد الستار بن محمد: أبو الوحلة - وقيل أبو الوجد - ١٧٦
- الكردري ١٧٦
- شمس الدين: أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني: أبو العباس السروجي الحراني .. ٥٥٦
- شمس الدين: أحمد بن سليمان: ابن كمال باشا ٢٥٣
- شمس الدين: أحمد بن محمد بن أبي بكر: أبو العباس ابن خلكان ٢٠٦
- شمس الدين: محمد بن أحمد: أبو عبد الله الذهبي ١٧٥
- شمس الدين: محمد بن عبد الرحمن: أبو الخير وأبو عبد الله السخاوي ٨٧
- شمس الدين: محمد بن عبد الرحمن بن علي: أبو عبد الله العلقمي ٢٦٢
- شمس الدين: محمد بن محمد بن محمد: أبو عبد الله - وأبو اليمن - ابن أمير ٤٣
- حاج: ابن الوقت الحلبي ٤٣
- شمس الدين: محمد بن يوسف: أبو عبد الله الثامي الصالحي ١٧٨
- الشمني: أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد تقي الدين ١٤٦
- الشتمري: يوسف بن سليمان بن عيسى: أبو الحجاج الأعلم الأندلسي ١٩
- الشنشوري: عبد الله بن محمد بن عبد الله جمال الدين العجمي المصري ١٠٦
- الشهابادي: عبد الله بن حسين اليزدي ٣١
- شهاب الدين: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن: أبو العباس القرافي الصنهاجي ١٤٩
- شهاب الدين: أحمد بن محمد بن علي: أبو العباس: ابن حجر الهيتمي ١٤٥-٥٧
- شهاب الدين: أحمد بن محمد بن علي الغنيمي ٤٦٥
- شهاب الدين: أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري ١٥٣
- الشهرزوري: عثمان بن عبد الرحمن: أبو عمرو شيخ الإسلام: ابن الصلاح .. ٥٥

- ٤١ الشيباني: أحمد بن يحيى بن زيد - وقيل: يزيد - أبو العباس: ثعلب البغدادي ..
- ٤٢ الشيباني: المبارك بن محمد ابن الأثير: أبو السعادات: مجد الدين الجزري
- ٥٤ الشيباني: محمد بن طاهر ابن القيسراني: أبو الفضل
- ٣٥٥ شيخ الإسلام بكر: محمد بن الحسين بن محمد: أبو بكر: خواهر زاده
- ١٠٥ شيخ الإسلام: زكريا بن محمد بن أحمد: أبو يحيى السنيكي المصري الأنصاري
- ٥٥ شيخ الإسلام: عثمان بن عبد الرحمن: أبو عمرو: ابن الصلاح الشهرزوري ..
- ٤٨٧ شيخ الإسلام: علي بن محمد بن إسماعيل: بهاء الدين الإسيجايي
- ١١٨ شيعي زاده: عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكلبيولي
- الشيرازي: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار: أبو الفضل عضد الدين (العضد)
- ١٢ الإيجي
- ٣٣ الشيرازي: عبد الله بن عمر ناصر الدين أبو سعد - وقيل أبو الخير - البيضاوي ..
- ٥٠٧ ابن الصائغ: محمد بن إبراهيم
- ٢٢٩ صالح بن إبراهيم بن سليمان: الجيني
- ١٧٨ الصالح: محمد بن يوسف: أبو عبد الله شمس الدين الشامي
- ٢٦٤ الصباغي: عبد الكريم بن محمد بن أحمد: أبو المكارم: ركن الأئمة
- ٣٠٧ أبو صخر: كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر: كثير عزة
- ٣٤٥ صدر الإسلام: محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم: أبو اليسر
- ٢٦٧ الصدر الشهيد: عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة: أبو محمد حسام الدين ..
- ٣٦ أبو الصفا: إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم برهان الدين الحلبي المداري
- ٧٠ الصفوري: الحسن بن محمد بن محمد بدر الدين البوريني
- ٦٥ صفي الدين: عبد المؤمن بن عبد الحق: أبو الفضائل البغدادي
- ٥٥١ الصقلي عمر بن خلف بن مكي: أبو حفص الأندلسي
- ٥٥ ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن: أبو عمرو: شيخ الإسلام الشهرزوري ..
- ١٤٩ الصنهاجي: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن: أبو العباس: شهاب الدين القراقي
- ١٩٢ الصيمري: الحسين بن علي بن محمد: أبو عبد الله
- ٢٠١ الضبي: عبد الله بن شبرمة: أبو شبرمة عبد الله بن شبرمة القاضي

- ٢٢٤ ضياء الدين : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني : إمام الحرمين
- ١٧٨ أبو الضياء : علي بن علي نور الدين الشبرايملي
- ١٧٤ ابن الضياء : محمد بن أحمد : أبو البقاء بهاء الدين القرشي المكي
- ٧٧ الطائي : محمد بن عبد الله : أبو عبد الله جمال الدين : ابن مالك الجبائي
- ١٧٥ طاش كبري زاده : أحمد بن مصطفى بن خليل : أبو الخير عصام الدين
- ٥٠٧ أبو طاهر : محمد بن عمر الحانوتي
- ٢٨٥ الطبرستاني : محمد بن عمر : أبو عبد الله فخر الدين الخطيب التيمي الرازي
- ١٩ الطحراوي : أحمد بن محمد بن سلامة : أبو جعفر الأزدي الحجري المصري
- ٢٤٩ الطرابلسي : إبراهيم بن موسى بن أبي بكر : برهان الدين
- ٢٢٧ الطرسوسي : إبراهيم بن علي بن أحمد : أبو إسحاق : برهان الدين
- ١٤١ الطواقبي : عبد الرحيم بن محمد الدمشقي
- ١٢٦ الطوسي : أبو حامد محمد بن محمد بن محمد : حجة الإسلام الغزالي
- ٧٦ أبو الطيب : أحمد بن الحسين بن الحسن المتنبي
- ١٣٨ ظالم بن عمرو : أبو الأسود الدؤلي الكناني
- ٢١٩ ظهير الدين : إسحاق بن أبي بكر : أبو المكارم : الولوالجي
- ١٦٤ أبو عائشة : مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوداعي الكوفي
- ٤٣٢-٢٠٨ عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار : أبو عمرو الشعبي
- ٤٣٥ العامري : خلف بن أيوب : أبو سعيد البلخي
- ٨٩ العامري : محمد بن محمد بن محمد : أبو البركات : بدر الدين الغزي
- ٥٥٦ أبو العباس : أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني شمس الدين السروجي الحراني
- ١٤٩ أبو العباس : أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن شهاب الدين القرافي الصنهاجي
- ٢٠٦ أبو العباس : أحمد بن محمد بن أبي بكر شمس الدين : ابن خلكان
- ١٤٥-٥٧ أبو العباس : أحمد بن محمد بن علي شهاب الدين : ابن حجر الهيتمي
- ٣٩٧ أبو العباس : أحمد بن محمد بن عمر الناطقي
- ١٤٦ أبو العباس : أحمد بن محمد بن محمد تقي الدين الشمعي
- ٤١ أبو العباس : أحمد بن يحيى بن زيد - وقيل يزيد - ثعلب الشيباني البغدادى

- أبو العباس : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد الثمالي الأزدي ١١٣
- عبد البر بن محمد بن محمد : أبو البركات سري الدين : ابن الشحنة الحلبي ... ٧٧
- ابن عبد البر : يوسف بن عبد الله : أبو عمر النمري ١٨٠
- عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية : أبو محمد ٥٣٣
- عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار : أبو الفضل عضد الدين (العضد) الإيجي الشيرازي .. ١٢
- عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد : أبو الفضل جلال الدين السيوطي ١٦٢
- أبو عبد الرحمن : الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي الحمدني ١٨
- أبو عبد الرحمن : عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي المروزي ٢٠١
- عبد الرحمن بن علي بن الجوزي : أبو الفرج القرشي البغدادي ١٧٤
- عبد الرحمن بن محمد بن أمرويه : أبو الفضل ركن الإسلام الكرمانني ١٢٢
- عبد الرحمن بن محمد بن سليمان : شيخ زاده الكليولي ١١٨
- عبد الرحيم بن محمد : الطواقي الدمشقي ١٤١
- عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب : أبو هاشم الجبائي ٣٢٦
- عبد العزيز بن أحمد : أبو محمد شمس الأئمة الحلواني ٤٠٨
- عبد القادر بن محمد : أبو محمد محيي الدين القرشي ١٧٥
- عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد : أبو بكر الجرجاني ١٤
- عبد الكريم بن محمد بن أحمد : أبو المكارم ركن الأئمة الصباغي ٢٦٤
- عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم : أبو القاسم الرافي القزويني ٢٦١
- أبو عبد الله : إبراهيم بن محمد بن عرفة نبطويه الواسطي ٥٨٣
- عبد الله بن أحمد : أبو البركات حافظ الدين النسفي ١٥٩
- عبد الله بن جعفر : أبو علي الرازي ٥٤٠
- أبو عبد الله - وأبو حفص - : حرمة بن يحيى التجيبي ٢٠٥
- أبو عبد الله : الحسن بن صالح بن حي الهمداني الكوفي ٢٠٤
- أبو عبد الله : الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني ٤١
- أبو عبد الله : الحسين بن حسن بن محمد الحلبي الجرجاني ٢٢٣
- أبو عبد الله : الحسين بن علي بن محمد الصيمري ١٩٢

- ٣١ عبد الله بن حسين: الزيدي الشهابادي
- ٣٨٣ أبو عبد الله - وقيل: أبو محمد - سعيد بن جبير الأسدي الكوفي
- ٢٠١ عبد الله بن شبرمة: أبو شبرمة: عبد الله بن شبرمة القاضي الضبي
- ٣٣ عبد الله بن عمر: ناصر الدين الشيرازي أبو سعد - وقيل أبو الخير - البيضاوي
- ٢٠١ عبد الله بن المبارك بن واضح: أبو عبد الرحمن الحنظلي التميمي المروزي
- ١٧٥ أبو عبد الله: محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي
- ٢٧٢ أبو عبد الله: محمد بن خليفة الوشتاني الأبي
- ١٩٧ أبو عبد الله: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني
- ٨٧ أبو عبد الله: محمد بن عبد الرحمن: أبو الخير شمس الدين السخاوي
- ٢٦٢ أبو عبد الله: محمد بن عبد الرحمن بن علي شمس الدين العلقمي
- ١٠٦ عبد الله بن محمد بن عبد الله: جمال الدين العجمي الشنشوري المصري
- ٧٧ أبو عبد الله: محمد بن عبد الله: جمال الدين: ابن مالك الطائي الجياني
- ٣٨٢ أبو عبد الله: محمد بن علي بن الحسن بن بشر الحكيم الترمذي
- ٢٨٥ أبو عبد الله: محمد بن عمر فخر الدين الخطيب التيمي الطبرستاني الرازي
- أبو عبد الله - وأبو اليمن - : محمد بن محمد بن محمد شمس الدين: ابن أمير حاج:
- ٤٣ ابن الموقت الحلبي
- ٥٥٢ أبو عبد الله: محمد بن يحيى بن مهدي ركن الإسلام الجرجاني
- ١٧٨ أبو عبد الله: محمد بن يوسف شمس الدين الشامي الصالحي
- ٥٨٧ عبد الله: ابن المقفع
- ٣٣٢ عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين: ابن فرشتا عز الدين ابن ملك
- ١٤٦ عبد المؤمن بن أبي بكر بن محمد: الزعفراني
- ٦٥ عبد المؤمن بن عبد الحق: أبو الفضائل صفى الدين البغدادي
- ٢٢٤ عبد الملك بن عبد الله بن يوسف: أبو المعالي ضياء الدين الجويني إمام الحرمين
- ٣٣٨ عبد الملك بن قريب: أبو سعيد الأصمعي
- ٦٧ عبد الوهاب بن أحمد بن علي: أبو محمد الشعراني
- ١٤٨٨١ عبد الوهاب بن أحمد: أبو محمد أمين الدين: ابن وهبان الحارثي

- أبو عبيد: القاسم بن سلام الهروي الأزدي ٥٥١
 عبيد الله بن عمر بن عيسى: أبو زيد الدبوسي ٣٥٥
 عثمان بن عبد الرحمن: أبو عمرو شيخ الإسلام: ابن الصلاح الشهرزوري ... ٥٥
 عثمان بن عبد الله: نظام الدين مولانا زاده الخطائي ٣١
 عثمان بن علي: أبو محمد فخر الدين الزيلعي ٢٨٢
 عثمان بن عمر: أبو عمرو جمال الدين: ابن الحاجب ٢٢٣
 العجمي: عبد الله بن محمد بن عبد الله جمال الدين الشنشوري المصري ١٠٦
 أبو العدل: قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله زين الدين السودوني ١٧٥
 ابن العراقي: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: أبو زرعة ولي الدين ١٥٧
 العراقي: بديع بن أبي منصور فخر الدين ١٩٥
 ابن عرب شاه: إبراهيم بن محمد عصام الدين (العصام) الإسفراييني الخراساني ٣٢٣-١٧
 ابن العربي: محمد بن عبد الله بن محمد: أبو بكر ٢٦٢
 عز الدين: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين: ابن فرشتا ابن ملك ٣٣٢
 أبو العسر: علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم: أبو الحسن فخر الإسلام
 البزدوي ٩٤
 العصام: إبراهيم بن محمد بن عرب شاه عصام الدين الإسفراييني الخراساني .. ١٧
 عصام الدين: إبراهيم بن محمد بن عرب شاه (العصام) الإسفراييني الخراساني ٣٢٣-١٧
 عصام الدين: أحمد بن مصطفى بن خليل: أبو الخير طاش كبري زاده ١٧٥
 عضد الدين: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار: أبو الفضل (العضد) الإيجي الشيرازي ١٢
 العضد: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار: أبو الفضل عضد الدين الإيجي الشيرازي ١٢
 ابن عطية: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن: أبو محمد ٥٣٣
 العلقمي: محمد بن عبد الرحمن بن علي: أبو عبد الله شمس الدين ٢٦٢
 علي بن الحسين: أبو الحسن ركن الإسلام السغددي ٦٣٣
 علي بن عبد الكافي: أبو الحسن تقي الدين السبكي ٢٠
 علي بن عبد الله بن جعفر: أبو الحسن: ابن المديني السعدي ٦٣٧
 علي بن علي: أبو الضياء نور الدين الشيراملسي ١٧٨

- علي بن عمر : نور الدين البتوني الأبوصيري ١٩٦
- علي بن محمد بن إسماعيل : بهاء الدين شيخ الإسلام الإسيحي ٤٨٧
- علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم : أبو العسر وأبو الحسن : فخر الإسلام البزدوي ٩٤
- علي بن محمد بن سالم : أبو الحسن سيف الدين الأمدي ٢٤٥
- علي بن محمد بن علي : أبو الحسن السيد الشريف الجرجاني ٢٧١-١٤
- علي بن محمد بن عيسى : أبو الحسن نور الدين الأشموني ٦١
- علي بن محمد بن محمد : أبو الحسن القرشي الأنصاري الشاذلي المالكي ٥٧٠
- أبو علي : حسين بن محمد بن أحمد المروروذي القاضي ٢٢٣
- أبو علي : شقيق بن إبراهيم بن علي البلخي الأزدي ٢١٨
- أبو علي : عبد الله بن جعفر الرازي ٥٤٠
- العمادي : محمد بن محمد بن مصطفى ٥٥
- عمر بن إسحاق بن أحمد : أبو حفص سراج الدين الهندي الغزنوي ٥٢٤-٢٨٦
- عمر بن خلف بن مكي : أبو حفص الصقلي الأندلسي ٥٥١
- عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة : أبو محمد حسام الدين الصدر الشهيد ٢٦٧
- عمر بن علي بن مرشد : أبو حفص وأبو القاسم شرف الدين : ابن الفارض ٧٠
- عمر بن مظفر بن عمر : أبو حفص زين الدين : ابن الوردي المغربي الكندي ١٣٠
- أبو عمر : يوسف بن عبد الله : ابن عبد البر النعمري ١٨٠
- أبو عمرو : عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي ٤٣٢-٢٠٨
- أبو عمرو : عثمان بن عبد الرحمن شيخ الإسلام : ابن الصلاح الشهرزوري ٥٥
- أبو عمرو : عثمان بن عمر : جمال الدين : ابن الحاجب ٢٢٣
- ابن عتير : محمد بن نصر الله بن مكارم : أبو المحاسن شرف الدين الأنصاري ٧١
- العيني : محمود بن أحمد أبو الثناء وأبو محمد بدر الدين ٢٠٧
- الغزالي : أبو حامد محمد بن محمد بن محمد حجة الإسلام الطوسي ١٢٦
- الغزنوي : أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد جمال الدين القابسي ٣٨١
- الغزنوي : عمر بن إسحاق بن أحمد أبو حفص سراج الدين الهندي ٥٢٤-٢٨٦
- الغزي : تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري ٨٦

- الغزي : شرف الدين بن عبد القادر بن بركات : ابن حبيب ٦١٢
- الغزي : محمد بن محمد بن محمد : أبو البركات : بدر الدين العامري ٨٩
- الغطفاني : سالم بن أبي الجعد الأشجعي ١٣٨
- الغنيمي : أحمد بن محمد بن علي شهاب الدين ٤٦٥
- الغيطي : محمد بن أحمد بن علي : أبو المواهب نجم الدين السكندري ١٧٠
- الفارابي : إسماعيل بن حماد : أبو نصر الجوهري التركي ٤١
- ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني ٢٩٤
- ابن الفارض : أبو القاسم وأبو حفص عمر بن علي بن مرشد شرف الدين ٧٠
- الفتال : خليل بن محمد بن إبراهيم ٣١٣-٢٨٤
- فتح بن سعيد : أبو محمد الموصلي ١٣٧
- فخر الأئمة : أبو بكر محمد بن علي بن سعيد المطرزي ٢٤٣
- فخر الإسلام : علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم : أبو العسر وأبو الحسن اليزدي ٩٤
- فخر الدين : بدیع بن أبي منصور العراقي ١٩٥
- فخر الدين : الحسن بن منصور : أبو المحاسن قاضي خان الأوزجندی الفرغانی ٤٢٣-١٤٨
- فخر الدين : عثمان بن علي : أبو محمد الزيلعي ٢٨٢
- فخر الدين : محمد بن عمر أبو عبد الله الخطيب التيمي الطبرستاني الرازي ٢٨٥
- الفراء : يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور : أبو زكريا ٢٩٣
- الفراهيدي : الخليل بن أحمد : أبو عبد الرحمن الأزدي الهمداني ١٨
- الفراهي : محمد بن عبد الله : معين الدين متلا مسكين الهروي ٤٠٥
- أبو الفرج : عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي البغدادي ١٧٤
- أبو الفرج : محمد بن إسحاق النديم ١٩٤
- ابن فرشتا : عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين عز الدين : ابن ملك ٣٣٢
- الفرغانى : الحسن بن منصور : أبو المحاسن فخر الدين قاضي خان الأوزجندی ١٤٨
- فرقد بن يعقوب : أبو يعقوب السبخي البصري ١٢٧-١٢٦
- ابن فروخ : يحيى بن سعيد بن فروخ : أبو يحيى القطان ١٩٤
- الفزاري : يزيد بن عمر : ابن هبيرة : أبو خالد ٢١٦

- ٦٥ أبو الفضائل : عبد المزمّن بن عبد الحق صفي الدين البغدادي
- ٢٠٤ الفضل بن دكين بن حماد : أبو نعيم التيمي الملائي الكوفي
- أبو الفضل : عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار عضد الدين (العضد)
- ١٢ الإيجي الشيرازي
- ١٦٢ أبو الفضل : عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي
- ١٢٢ أبو الفضل : عبد الرحمن بن محمد بن أمرويه ركن الإسلام الكرمانى
- ٥٤ أبو الفضل : محمد بن طاهر : ابن القيسراني المقدسي الشيباني
- ٣٣٥ أبو الفضل : محمد بن أبي القاسم زين المشايخ البقالي
- ٣٢٩- ١٢٥ أبو الفضل : محمد بن محمد بن أحمد الحاكم الشهيد المروزي
- ٢٢١ أبو الفضل : محمد بن محمد بن محمد بن محمود محب الدين : ابن الشحنة الصغير
- ٤٣٠ الفضلي : محمد بن الفضل : أبو بكر الكماري
- ٣٢ الفناري : حسن بن محمد شاه ملا جلبي
- ٣٨١ القاسبي : أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد : جمال الدين الغزنوي
- ٣٦ أبو القاسم : الحسين بن محمد بن الفضل الراغب الأصفهاني أو الأصبهاني
- ٥٥١ القاسم بن سلام : أبو عبيد الهروي الأزدي
- ٤٦٠ القاسم بن سلام : أبو نصر البلخي
- ٢٦١ أبو القاسم : عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافي القزويني
- ٧٠ أبو القاسم : عمر بن علي بن مرشد : أبو حفص شرف الدين : ابن الفارض
- ١٧٥ قاسم بن قطوبغا بن عبد الله : أبو العدل زين الدين السودوني
- ١٤ أبو القاسم : محمود بن عمر بن محمد جار الله الزمخشري
- ٤٨٧ القاضي : أحمد بن منصور : أبو نصر الإسيجاني
- ٥٧٥ ابن القاضي جلال : يعقوب بن باشا بن خضر بك الرومي
- ٢٢٣ القاضي حسين : حسين بن محمد بن أحمد : أبو علي المروزي
- ١٤٨ قاضي خان : الحسن بن منصور : أبو المحاسن فخر الدين الأوزجندی الفرغاني
- ٢٠١ القاضي : عبد الله بن شبرمة : أبو شبرمة الضبي
- ٤٢٣ قاضيخان : الحسن بن منصور : أبو المحاسن فخر الدين الأوزجندی

- القرافي: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن: أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي ١٤٩
- القرشي: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي: أبو الفرج البغدادي ١٧٤
- القرشي: علي بن محمد بن محمد: أبو الحسن الأنصاري الشاذلي المالكي ٥٧٠
- القرشي: محمد بن أحمد: أبو البقاء بهاء الدين: ابن الضياء المكي ١٧٤
- القرشي: محيي الدين: عبد القادر بن محمد: أبو محمد ١٧٥
- القزويني: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ٢٩٤
- القزويني: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي ٢٦١
- القسري: شق بن صعب بن يشكر بن رهم البجلي الأثماري الأزدي ١٥٠
- القطان: يحيى بن سعيد بن فروخ: أبو سعيد ١٩٤
- ابن قطلوبغا: قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله: أبو العدل: زين الدين السوداني ١٧٥
- قوام الدين: أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي: أبو حنيفة الإتقاني ٢٨٠
- قوام الدين: محمد بن محمد بن أحمد الكاكي السنجاري ٢٨٣
- القونوي: نوح بن مصطفى الرومي: نوح أفندي ٣٨٠
- ابن القيسراني: محمد بن طاهر المقدسي: أبو الفضل الشيباني ٥٤
- الكاكي: محمد بن محمد بن أحمد قوام الدين السنجاري ٢٨٣
- الكبير: أحمد بن حفص أبو حفص البخاري ٤٥١
- كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر: أبو صخر كثير عزة ٣٠٧
- كثير عزة: كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر أبو صخر ٣٠٧
- الكردي: محمد بن عبد الستار بن محمد: أبو الوحدة-وقيل أبو الوجد-شمس الأئمة ١٧٦
- كردوس السدوسي: محارب بن دثار: أبو المطرف ١٩٣
- الكرماني: أبو الفضل عبد الرحمن بن محمد بن أميرويه ركن الإسلام ١٢٢
- الكليولي: عبد الرحمن بن محمد بن سليمان: شيخي زاده ١١٨
- الكماري: محمد بن الفضل: أبو بكر الفضلي ٤٣٠
- ابن كمال باشا: أحمد بن سليمان شمس الدين ٢٥٣
- الكناني: ظالم بن عمرو: أبو الأسود الدؤلي ١٣٨
- الكندي: عمر بن مظفر بن عمر: أبو حفص زين الدين: ابن الورد المعري ... ١٣٠

- ٦٥٥ الكوراني محمد بن مصطفى الواني : وان قولي
- ٢٠٤ الكوفي : الحسن بن صالح بن حي أبو عبد الله الهمداني
- ٢٠٤ الكوفي : الحسن بن عمار بن المضرب : أبو محمد
- ٣٨٢ الكوفي : زياد بن علاقة : أبو مالك الثعلبي
- ٣٨٣ الكوفي : سعيد بن جبير الأسدي أبو عبد الله - وقيل : أبو محمد
- ٢٠٤ الكوفي : الفضل بن دكين بن حماد : أبو نعيم التيمي الملائي
- ١٦٤ الكوفي : مسروق بن الأجلع بن مالك : أبو عائشة الهمداني الوداعي
- ١٧٣ الكوفي : مسعر بن كدام بن ظهير : أبو سلمة الهلالي
- ١٤٩ اللقاني : إبراهيم بن إبراهيم : أبو الإمداد برهان الدين
- ٣٣٨ الليث بن المظفر أو - الليث بن نصر - أو - الليث بن رافع -
- ١٥٦ أبو الليث : نصر بن محمد السمرقندي
- ٤٥٦-١٤٨ الماتريدي : محمد بن محمد بن محمود : أبو منصور
- ٢٦٧ ابن مازة : عمر بن عبد العزيز بن عمر : أبو محمد حسام الدين الصدر الشهيد
- ٣٨٢ أبو مالك : زياد بن علاقة الثعلبي الكوفي
- ٧٧ ابن مالك : محمد بن عبد الله : أبو عبد الله : جمال الدين الطائي الجباني
- ٥٧٠ المالكي : علي بن محمد بن محمد : أبو الحسن القرشي الأنصاري الشاذلي
- ٤٢ المبارك بن محمد : ابن الأثير : أبو السعادات : مجد الدين الجزري الشيباني
- ١١٣ المبرد : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر : أبو العباس الثمالي الأزدي
- ٧٦ المنتبي : أحمد بن الحسين بن الحسن : أبو الطيب
- ٤٢ مجد الدين : المبارك بن محمد : ابن الأثير : أبو السعادات الجزري الشيباني
- ١٩٣ محارب بن دثار : أبو المطرف كردوس السدوسي
- ٤٢٣-١٤٨ أبو المحاسن : الحسن بن منصور فخر الدين قاضي خان الأوزجندی الفرغاني
- ٧١ أبو المحاسن : محمد بن نصر الله بن مكارم شرف الدين : ابن عنين الأنصاري
- محب الدين : محمد بن محمد بن محمد بن محمود : أبو الفضل : ابن
- ٢٢١ الشحنة الصغير
- ٥٠ المحبي : محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد الحموي الدمشقي

- ٤٤ محمد بن أحمد بن الأزهر: أبو منصور الأزهرى الهروى
- ١٧٤ محمد بن أحمد: أبو البقاء بهاء الدين: ابن الضياء القرشى المكي
- ٦٤٦ محمد بن أحمد: أبو بكر الإسكاف البلخى
- ١٦٨ محمد بن أحمد بن أبي سهل: أبو بكر شمس الأئمة السرخسى
- ١٧٥ محمد بن أحمد: أبو عبد الله شمس الدين الذهبى
- ١٧٠ محمد بن أحمد بن علي: أبو المواهب نجم الدين الغيطى السكندري
- ٤٨٧ محمد بن أحمد بن يوسف: أبو المعالى الإسيجاني
- ٥٠ محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد: المحيى الحموي الدمشقي
- ١٤٣ محمد بن إبراهيم بن زياد: المواز
- ٥٠٧ محمد بن إبراهيم: ابن الصائغ
- ١٩٤ محمد بن إسحاق: أبو الفرج النديم
- ٥١٦ محمد بن أبي بكر: زين الأئمة: خمير الوبري
- ٧٨ محمد بن أبي بكر بن عمر: بدر الدين الدماميتي المخزومي
- ٢٠٤ أبو محمد: الحسن بن عمارة بن المضرب الكوفي
- ٣٥٥ محمد بن الحسين بن محمد: أبو بكر شيخ الإسلام: بكر خواهر زاده
- ٢٧٢ محمد بن خليفة: أبو عبد الله الوشتاني الأثبي
- ١٦٦ أبو محمد: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي المصري
- ٣٨٣ أبو محمد - وقيل: أبو عبد الله - سعيد بن جبيرة الأسدي الكوفي
- ١٧٨ أبو محمد: سهل بن عبد الله بن يونس التستري
- ٥٤ محمد بن طاهر: أبو الفضل بن القيسراني المقدسي الشيباني
- ٥٣ محمد بن العباس: أبو بكر جمال الدين الخوارزمي
- ١٩٧ محمد بن عبد الباقي بن يوسف: أبو عبد الله الزرقاني
- ٥٣٣ أبو محمد: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن: ابن عطية
- ٨٧ محمد بن عبد الرحمن: أبو الخير وأبو عبد الله: شمس الدين السخاوي
- ٢٦٢ محمد بن عبد الرحمن بن علي: أبو عبد الله شمس الدين العلقي
- ١٧٦ محمد بن عبد الستار بن محمد: أبو الوحدة - وقيل أبو الوجد - شمس الأئمة الكردي

- أبو محمد: عبد العزيز بن أحمد شمس الأئمة الحلواني ٤٠٨
- أبو محمد: عبد القادر بن محمد محيي الدين القرشي ١٧٥
- محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: جمال الدين: ابن مالك الطائي الجاني ٧٧
- محمد بن عبد الله بن محمد: أبو بكر بن العربي ٢٦٢
- محمد بن عبد الله بن محمد: أبو جعفر الهندواني ٥٧٥
- محمد بن عبد الله: معين الدين: مثلاً مسكين الفراهي الهروي ٤٠٥
- أبو محمد: عبد الوهاب بن أحمد أمين الدين: ابن وهبان الحارثي ١٤٨-٨١
- أبو محمد: عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني ٦٧
- أبو محمد: عثمان بن علي فخر الدين الزيلعي ٢٨٢
- محمد بن علي بن الحسن بن بشر: أبو عبد الله الحكيم الترمذي ٣٨٢
- محمد بن علي بن سعيد: أبو بكر فخر الأئمة المطرزي ٢٤٣
- محمد بن علي بن علي بن إسكندر: أبو السعود السيد الشريف الحسيني ٢٣٠
- محمد بن عمر: أبو طاهر الخانوتي ٥٠٧
- أبو محمد: عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة حسام الدين الصدر الشهيد ٢٦٧
- محمد بن عمر: أبو عبد الله فخر الدين الخطيب التيمي الطبرستاني الرازي ٢٨٥
- أبو محمد: فتح بن سعيد الموصلبي ١٣٧
- محمد بن الفضل: أبو بكر الكماري الفضلي ٤٣٠
- محمد بن الفضل بن محمد بن جعفر بن صالح: أبو بكر: ميرك البلخي الرواس ٤٣
- محمد بن قاسم: أبو بكر: ابن الأنباري البغدادي ٥٥
- محمد بن أبي القاسم: أبو الفضل: زين المشايخ البقالي ٣٣٥
- محمد بن محمد بن أحمد: أبو الفضل الحاكم الشهيد المروزي ٣٢٩-١٢٥
- محمد بن محمد بن أحمد: قوام الدين الكاكي السنجاري ٢٨٣
- محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم: صدر الإسلام: أبو اليسر ٣٤٥
- محمد بن محمد بن محمد: أبو البركات بدر الدين الغزي العامري ٨٩
- محمد بن محمد بن محمد: أبو حامد حجة الإسلام الغزالي الطوسي ١٢٦
- محمد بن محمد بن محمد: رضي الدين السرخسي ١٤٦

محمد بن محمد بن محمد : ابن الوقت شمس الدين : أبو عبد الله - وأبو اليمن - ابن	٤٣
أمر حاج الحلبي	
محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمود : أبو الفضل : محب الدين : ابن	٢٢١
الشحنة الصغير	
محمد بن محمد بن محمود : أبو منصور الماتريدي	٤٥٦١٤٨
محمد بن محمد بن مصطفى : أبو السعود العمادي	٥٥
محمد بن محمد بن يحيى : هبة الله البعلبي التاجي	١٨٩
أبو محمد - وأبو الثناء - : محمود بن أحمد بدر الدين العيني	٢٠٧
محمد بن مصطفى : الواني : وان قولي : الكوراني	٦٥٥
محمد بن نصر الله بن مكارم : أبو المحاسن شرف الدين : ابن عنين الأنصاري	٧١
أبو محمد : يحيى بن أكنم الأسدي التميمي المروزي	١٩٤
محمد بن يحيى بن مهدي : أبو عبد الله : ركن الإسلام الجرجاني	٥٥٢
محمد بن يزيد بن عبد الأكبر : أبو العباس المبرد الثمالي الأزدي	١١٣
محمد بن يوسف : أبو عبد الله شمس الدين الشامي الصالحي	١٧٨
محمد بن يوسف بن علي : شمس الدين الكرمانلي	٣٧٦
محمود بن أحمد : أبو الثناء - وأبو محمد - بدر الدين العيني	٢٠٧
محمود بن بركات بن محمد : الباقاني	٦١١
محمود بن عمر : أبو جعفر الشعبي	٦٠
محمود بن عمر بن محمد : أبو القاسم : جار الله الزمخشري	١٤
محيي الدين : عبد القادر بن محمد : أبو محمد القرشي	١٧٥
محيي الدين : يحيى بن شرف : أبو زكريا النووي	٤٤
مختار بن محمود بن محمد : أبو الرجاء : نجم الدين الزاهدي	٣٨٨
المخزومي : محمد بن أبي بكر بن عمر : بدر الدين الدمايني	٧٨
المداري : إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم : أبو الصفا برهان الدين الحلبي	٣٦
ابن المدني : علي بن عبد الله بن جعفر : أبو الحسن السعدي	٦٣٧
المرادي : الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل : أبو محمد المصري	١٦٦

- المروروذي: حسين بن محمد بن أحمد: أبو علي القاضي ٢٢٣
- المروزي: عبد الله بن المبارك بن واضح: أبو عبد الرحمن الحنظلي التميمي ... ٢٠١
- المروزي: محمد بن محمد بن أحمد: أبو الفضل: الحاكم الشهيد ٣٢٩-١٢٥
- المروزي: يحيى بن أكنم: أبو محمد الأسدي التميمي ١٩٤
- المزني: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل: أبو إبراهيم ٩٤
- مسروق بن الأجدع بن مالك: أبو عائشة الهمداني الوداعي الكوفي ١٦٤
- مسعر بن كدام بن ظهير: أبو سلمة الهلالي الكوفي ١٧٣
- مسعود بن عمر: سعد الدين (السعد) التفتازاني ١٦
- المصري: أحمد بن محمد بن سلامة: أبو جعفر الطحاوي الأزدي الحجري ... ١٩
- المصري: أحمد بن محمد بن عمر: شهاب الدين الحفاجي المصري ١٥٣
- المصري: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل: أبو محمد المرادي ١٦٦
- المصري: زكريا بن محمد بن أحمد: أبو يحيى زين الدين الأنصاري السنيكي .. ١٩٩-١٠٥
- المصري: زين الدين بن إبراهيم بن محمد: ابن نجيم ١٥٧
- المصري: عبد الله بن محمد بن عبد الله: جمال الدين العجمي الشنشوري ... ١٠٦
- مصطفى بن محمد بن رحمة الله: أبو البركات: زين الدين الرحمتي ٣٥٢
- ابن المضرب: الحسن بن عمارة بن المضرب: أبو محمد الكوفي ٢٠٤
- لمطرزي: محمد بن علي بن سعيد: أبو بكر فخر الأئمة ٢٤٣
- المطرزي: ناصر بن عبد السيد: أبو المظفر ٥٠٥
- أبو المطرف: محارب بن دثار كردوس السدوسي ١٩٣
- أبو المظفر: ناصر بن عبد السيد المطرزي ٥٠٥
- أبو المعالي: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ضياء الدين الجويني إمام الحرمين ٢٢٤
- أبو المعالي: محمد بن أحمد بن يوسف الإسيجاني ٤٨٧
- المعري: عمر بن مظفر بن عمر: أبو حفص زين الدين: ابن الوردي الكندي ... ١٣٠
- معين الدين: محمد بن عبد الله: منلا مسكين الفراهي الهروي ٤٠٥
- ابن معين: يحيى بن معين: أبو زكريا البغدادي ١٩٤
- المقدسي: محمد بن طاهر ابن القيسراني: أبو الفضل الشيباني ٥٤

٥٨٧	ابن المقفع : عبد الله
٢١٩	أبو المكارم : إسحاق بن أبي بكر ظهير الدين الولوالجي
٢٦٤	أبو المكارم : عبد الكريم بن محمد بن أحمد ركن الأئمة الصباغي
١٧٤	المكي : محمد بن أحمد : أبو البقاء : بهاء الدين : ابن الضياء القرشي
٣٢	ملا جلي : حسن بن محمد شاه الفناري
٢٠٤	الملائي : الفضل بن دكين بن حماد : أبو نعيم التيمي الكوفي
٣٣٢	ابن ملك : عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا : عز الدين
٤٤	أبو منصور : محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهرى الهروي
٤٥٦١٤٨	أبو منصور : محمد بن محمد بن محمود الماتريدي
٢٩٣	ابن منظور : يحيى بن زياد بن عبد الله : أبو زكريا الفراء
٤٠٥	متلا مسكين : محمد بن عبد الله : معين الدين الفراهي الهروي
١٤٣	المواز : محمد بن إبراهيم بن زياد
١٧٠	أبو المواهب محمد بن أحمد بن علي : نجم الدين الغيطي السكندري
١٣٧	الموصللي : فتح بن سعيد : أبو محمد
	ابن الوقت : محمد بن محمد بن محمد شمس الدين : أبو عبد الله - وأبو اليمن :-
٤٣	ابن أمير حاج الحلبي
٣١	مولانا زاده : عثمان بن عبد الله : نظام الدين الخطائي
٤٣	ميرك : محمد بن الفضل بن محمد بن جعفر بن صالح الرواس : أبو بكر : البلخي
٣٣	ناصر الدين : عبد الله بن عمر الشيرازي : أبو سعد - وقيل أبو الخير - البضاوي
٥٠٥	ناصر بن عبد السيد : أبو المظفر المطرزي
٣٩٧	الناطفي : أحمد بن محمد بن عمر : أبو العباس
١٧٠	نجم الدين : محمد بن أحمد بن علي : أبو المواهب الغيطي السكندري
٣٨٨	نجم الدين : مختار بن محمود بن محمد : أبو الرجاء الزاهدي
١٥٧	ابن نجم : زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري
١٩٤	النديم : محمد بن إسحاق : أبو القرج
١٥٩	التسفي : عبد الله بن أحمد : أبو البركات حافظ الدين

- ٣٧١ أبو نصر: أحمد بن محمد بن محمد الأقطع البغدادي
- ٤٨٧ أبو نصر: أحمد بن منصور القاضي الإسيجاني
- ٤١ أبو نصر: إسماعيل بن حماد الفارابي الجوهري التركي
- ٤٦٠ أبو نصر: القاسم بن سلام البلخي
- ١٥٦ نصر بن محمد: أبو الليث السمرقندي
- ٦٤٦ نصير بن يحيى: أبو بكر البلخي
- ٣١ نظام الدين: عثمان بن عبد الله: مولانا زاده الخطائي
- ١٧٧ أبو نعيم: أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني
- ٢٠٤ أبو نعيم: الفضل بن دكين بن حماد التيمي الملائي الكوفي
- ٥٨٣ نقطويه: إبراهيم بن محمد بن عرفة: أبو عبد الله الواسطي
- ١٨٠ التمري: يوسف بن عبد الله بن عبد البر: أبو عمر
- ١٨١ أبو نواس: الحسن بن هانئ بن عبد الأول الحكمي
- ٣٨٠ نوح أفندي: نوح بن مصطفى الرومي القنوي
- ٣٨٠ نوح بن مصطفى: الرومي القنوي نوح أفندي
- ١٧٨ نور الدين: علي بن علي: أبو الضياء الشيرازي
- ١٩٦ نور الدين: علي بن عمر البتوني الأبو صيري
- ٦١ نور الدين: علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن الأشموني
- ٤٤ النوري: يحيى بن شرف: محيي الدين: أبو زكريا
- ٣٢٦ أبو هاشم: عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي
- ١٨٩ هبة الله: محمد بن محمد بن يحيى: البجلي التاجي
- ٢١٦ ابن هبيرة: أبو خالد يزيد بن عمر الفزاري
- ٥٥١ الهروي: القاسم بن سلام: أبو عبيد الأزدي
- ٤٤ الهروي: محمد بن أحمد بن الأزهر: أبو منصور الأزهر
- ٤٠٥ الهروي: محمد بن عبد الله: معين الدين: منلا مسكين الفراهي
- ٤٩٣-١٨ هشام بن عبيد الله: الرازي
- ١٧٣ الهلالي: مسعر بن كدام بن ظهير: أبو سلمة الكوفي

- الهمداني: الحسن بن صالح بن حي أبو عبد الله الكوفي ٢٠٤
- الهمداني: مسروق بن الأجدع بن مالك: أبو عائشة الوداعي الكوفي ١٦٤
- الهندواني: محمد بن عبد الله بن محمد: أبو جعفر ٥٧٥
- الهندي: عمر بن إسحاق بن أحمد: أبو حفص سراج الدين الغزنوي ٢٨٦
- الهيتمي: أبو العباس أحمد بن محمد بن علي: ابن حجر شهاب الدين ١٤٥.٥٧
- الواسطي: إبراهيم بن محمد بن عرفة: أبو عبد الله: نفظويه ٥٨٣
- وان قولي: محمد بن مصطفى الواني الكوراني ٦٥٥
- الواني: محمد بن مصطفى: وان قولي الكوراني ٦٥٥
- الوبري: محمد بن أبي بكر زين الأئمة خمير الوبري ٥١٦
- أبو الوجد-وقيل أبو الوحدة: محمد بن عبد الستار بن محمد شمس الأئمة الكردي ١٧٦
- الوداعي: مسروق بن الأجدع بن مالك: أبو عائشة الهمداني الكوفي ١٦٤
- ابن الورد: عمر بن مظفر بن عمر: أبو حفص زين الدين المعري الكندي ١٣٠
- الوشتاني: محمد بن خليفة: أبو عبد الله الأبي ٢٧٢
- الولوالحي: إسحاق بن أبي بكر: أبو المكارم ظهر الدين ٢١٩
- ولي الدين: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: أبو زرعة: ابن العراقي ١٥٧
- ابن وهبان: عبد الوهاب بن أحمد: أبو محمد أمين الدين الحارثي ١٤٨.٨١
- البحمدي: الخليل بن أحمد: أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي ١٨
- يحيى بن أئثم: أبو محمد: الأسيدي التميمي المروزي ١٩٤
- أبو يحيى: زكريا بن محمد بن أحمد زين الدين شيخ الإسلام السنيكي الأنصاري المصري ١٩٩.١٠٥
- يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور: أبو زكريا: الفراء ٢٩٣
- يحيى بن سعيد بن فروخ: أبو سعيد القطان ١٩٤
- يحيى بن شرف: محيي الدين: أبو زكريا: النووي ٤٤
- يحيى بن معين: أبو زكريا البغدادي ١٩٤
- اليزدي: عبد الله بن حسين الشهابادي ٣١
- يزيد بن عمر: ابن هبيرة: أبو خالد الفزاري ٢١٦
- أبو اليسر: محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم صدر الإسلام ٣٤٥

- يعقوب بن باشا بن خضر بك : ابن القاضي جلال الرومي : ابن جلال ٥٧٥
- أبو يعقوب : فرقد بن يعقوب السبخي البصري ١٢٧-١٢٦
- أبو يعقوب : يوسف بن يحيى البويطي ٩٤
- أبو اليمن - وأبو عبد الله - : محمد بن محمد بن محمد شمس الدين : ابن أمير ٤٣
- حاج : ابن الموقت الحلبي ٢٠١
- أبو يوسف : إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ٤٥٧
- يوسف بن جنيد : التوقاني - أو التوقادي - أخي جلبي - أخي زاده - أخي يوسف ١٩
- يوسف بن سليمان بن عيسى : أبو الحجاج الأعلم الشتمري الأندلسي ١٨٠
- يوسف بن يحيى : أبو يعقوب البويطي ٩٤

فهرس الكتب المترجمة

٢٤٢ آداب المفتي = أدب المفتي والمستفتي : لابن الصلاح
١٦٢ الإقتان في علوم القرآن : لجلال الدين السيوطي
٥٥٣ الأجناس : للناطفي
٢٤٥ إحكام الأحكام في أصول الأحكام : للآمدي
٢٢٨ الإحكام شرح درر الحكماء في شرح غرر الأحكام : للنبلسي
١٢٦ إحياء علوم الدين : للغزالي
١٩٢ أخبار أبي حنيفة وأصحابه : للصيمري
٥٢ أخبار الدول وآثار الأول : لأبي العباس القرمانى
٤٢٢ الاختيار لتعليل المختار : للموصلي
٢٤٢ أدب المفتي والمستفتي = آداب المفتي
٣٥٥ الأسرار : لأبي زيد الدبوسي
١٥٧.٦٧١.٣٩ الأشباه والنظائر : لابن نجيم
٣٣٩ إصلاح المنطق : لابن السكيت
٩٤ أصول البزدوي = كنز الوصول إلى معرفة الأصول : لفخر الإسلام البزدوي
٣٣٥ إعانة الفقير = شرح زاد الفقير : للثمرتاشي
١٨٧ الإعلام بحكم عيسى عليه السلام : لجلال الدين السيوطي
١٤٩ الإعلام بقواطع الإسلام : لابن حجر الهيتمي
٢٧٢ إكمال إكمال المعلم = شرح صحيح مسلم : للأبي الوشتاني
٢٧٢ إكمال المعلم : للمقاضي عياض
١٠٥ ألفية الحديث : لزين الدين العراقي
٦٧٤ أمالي الإمام أبي يوسف : للمقاضي أبي يوسف
٢٧٩ إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح : للشربلاي
١٤٩ أنوار البروق في أنواء الفروق : للقرافي
٣٣ أنوار التنزيل وأسرار التأويل = تفسير البيضاوي : لناصر الدين البيضاوي
٣٢١ أوضح رمز على نظم الكنز = شرح نظم الكنز : لابن غانم المقدسي

٥٨٩	الإيضاح : لأبي الفضل الكرمانى
٦٣٠	الإيعاب = شرح العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعى والأصحاب : لابن حجر الهيتمى
١٢٢	البحر الرائق شرح كنز الدقائق : لزين الدين بن نجيم
٧٠	البحر الفائض فى شرح ديوان ابن الفارض : للبورينى
١٩٥	البحر المحيط = منية الفقهاء : لفخر الدين العراقى
٣٢٢	بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع : للكاشاني = للكاساني
٢٦	بداية المبتدى : للمرغيناني
٥٨٦	بستان العارفين : لأبى الليث السمرقندى
١٧٥	البيستان فى مناقب إمامنا النعمان : لمحيى الدين القرشى
٣٦١	البناية = شرح الهداية : لبدر الدين العيني
١٣٠	بهجة الحاوى (نظم الحاوى الصغير) = منظومة ابن الوردي : لابن الوردي
١٥٧	بهجة الحاوى = البهجة الوردية : لابن الوردي
١٣٠	البهجة الوردية = الحاوى الصغير : للقزوينى
١٥٧	البهجة الوردية = بهجة الحاوى : لابن الوردي
٤٢	تأويلات أهل السنة : لأبى منصور الماتريدى
٣٣٨	تاج اللغة وصحاح العربية : للجوهري
١٦٥	تاريخ بغداد : للخطيب البغدادى
٥٠	تاريخ المحبى = خلاصة الأثر فى تراجم أعيان القرن الحادى عشر : للمحبى
٥٤	التبصرة والتذكرة : للعراقى
٥٥١.٢٨٢	تبيين الحقائق : لعثمان بن على الزيلعى
١٣٩	تبيين المحارم : لسنان الدين الأماسى
٣٧٩	التتمة = تتمة الفتاوى : لأبى المعالى برهان الدين
٣٧٩	تتمة الفتاوى = التتمة : لأبى المعالى برهان الدين
٣٠٩	تجريد الصحاح الستة : للعبدري السرقسطى
٤٧٨	تجريد الفوائد الرقائق شرح كنز الدقائق = شرح الكتز : لابن الشلبى
٤٥٩	التجنيس = التجنيس والمزيد : للمرغيناني

١٣	التحرير في أصول الفقه: للكمال بن الهمام
١٢٠	تحرير القواعد المنطقية = حاشية على شرح الشمسية: للسيد الشريف الجرجاني
١٢٠	تحرير القواعد المنطقية = شرح متن الشمسية: للتحفاني
٣٦	تحفة الأخيار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: لبرهان الدين الحلبي
٦٢٥	تحفة الأقران: للتمرتاشي
٣٢٧-٣٢٢	تحفة الفقهاء: لعلاء الدين السمرقندي
٥٧	تحفة المحتاج: لابن حجر المكي
٢٤٥-١٥٢	تحفة المحتاج شرح منهاج الطالبين: لابن حجر الهيتمي
١٨٩	التحقيق الباهر شرح الأشباه والنظائر: لهبة الله البعلبي
٢١٢	تدريب الراوي: للسيوطي
٢٠٠	تذكرة الحفاظ: للذهبي
٢٣١	الترجيح والتصحيح: لقاسم بن قطلوبغا
٧٧	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك
٣٤	التعريفات: للسيد الشريف الجرجاني
٧٨	تعليق الفرائد = شرح التسهيل: للدماميني
١٧٢	تعليم المتعلم طريق التعلم: لبرهان الدين الزرنوجي
٣٤١	تغيير التقيح: لابن كمال باشا
٣٣	تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل: لناصر الدين البيضاوي
٧٧	تفصيل عقد الفرائد بتكميل قيد الشرائد = شرح الوهبانية: لابن الشحنة
١٧٤	التقدمة: للكنجاني
٢١٢-١٦٤	التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير: للنووي
٣٤٩	التقرير = شرح أصول البزدوي: لأكمل الدين البابر تي
١٩	التقرير والتحرير = شرح التحرير: لابن أمير حاج
٣٧٤	تكملة الفرائد: للقونوي
٣٣٨	التكملة والذيل والصلة: للصاغاني = للصغاني
٣٠٧-٣٥-٣١	تلخيص المفتاح في المعاني والبيان: لجلال الدين لقرويني

٢٧	التلويح : لسعد الدين التفتازاني
٣٤١-١٢٠	التنقيح = تنقيح الأصول : لصدر الشريعة
٢٩٧	تنوير الأبصار : للتمرتاشي
٣٣٨-٤٤	تهذيب اللغة : للأزهري
٢٢٠	التوشيح : لسراج الدين الهندي
١٢٠	التوضيح : لصدر الشريعة
٢٧	التوضيح في حل غوامض التنقيح : لصدر الشريعة
٣٠٩	جامع الأصول في أحاديث الرسول : لابن الأثير الجزري
٤١	جامع الرموز وحواشي البحرين : للقهستاني
٥١٠	الجامع السامي : للصدر الشهيد
٥٧٥-٤٢٣	الجامع الصغير : للإمام محمد بن الحسن الشيباني
٥٣٥	جامع الفتاوى : لقرق أمير الحميدي الرومي
٥٦٨	جامع الفصولين : لابن قاضي سمانه
٣٢٩	الجامع الكبير : للكرخي
٧٠	جامع اللغة : للأدرنوي
٣٦	جامع المباني في شرح فقه الكيداني = شرح الكيدانية : للقهستاني
٢١٨-٢١٢	جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة = شرح مسند أبي حنيفة : للخطيب الخوارزمي
٣٧٣	جامع المضمرات والمشكلات : للكاوري
٤٥٨-٢٩	الجامع الوجيز = الفتاوى البزازية : لابن البزاز الكردي
١٦٧	الجرجانيات : لمحمد بن الحسن الشيباني
٦٥٣	جمع التفاريق : لمحمد بن أبي القاسم بن بابجوك
٤٧٠	جوامع الفقه = الفتاوى العتابية : لزين الدين العتابي
٦٩٩	جواهر الفتاوى : للكرماني
٢٩	الجوهرة النيرة : لرضي الدين الحداد الزبيدي
٢٤٥	حاشية ابن القاسم على تحفة المحتاج : لابن القاسم العبادي
٢٣٠	حاشية أبي السعود = فتح المعين : لأبي السعود

- ١٤٦ حاشية الأشباه = عمدة ذوي البصائر لحل مهمات الأشباه والنظائر : لابن يبري . . .
- ٦٧١ حاشية تنوير الأبصار : لابن جبيب الغزي
- ٣٦ حاشية الحلبي : لبرهان الدين الحلبي
- ٢٨٤ حاشية دلائل الأسرار على الدر المختار : للفتال
- ٣٠ حاشية الطحطاوي : لأحمد بن إسماعيل الطحطاوي
- ٣٥٢ حاشية على الدر المختار شرح تنوير الأبصار : للرحمتي
- ١٢٠ حاشية على شرح الشمسية = تحرير القواعد المنطقية : للسيد الشريف الجرجاني . . .
- ٣٨٤ الحاشية على صحيح البخاري : للقارضي
- ٣٥ الحاشية على مختصر المعاني : لنظام الدين الخطائي
- ١١٨ الحاشية على المطول : للسيد الشريف التفتازاني
- ١١٨ الحاشية على المطول : لملا حسن جلبي
- ١٧٨ حاشية على المواهب : لنور الدين الشيرازي
- ٣٨٠ حاشية العلامة نوح = نتائج النظر في حواشي الدرر : لنوح أفندي
- ٥٦٩ حاشية لوائح الأنوار على منح الغفار : العليمي الفاروقي
- ٦٦٥ حاشية المجمع : لقاسم بن قطلوبغا
- ١٣٠ الحاوي الصغير = البهجة الوردية : للقزويني
- ٢٢٠ الحاوي القدسي : للقابسي
- ٢٢٣ الحجة على تارك المحجة : لأبي الفتح المقدسي
- ٤٨٨ الحقائق = حقائق المنظومة : للإفشنجي
- ٤٣ حلية المجلي وبغية المهتدي : لابن أمير حاج
- ١٨٠ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : لأبي نعيم الأصبهاني
- ٤٧ حواشي التلويح : لحسن جلبي
- ٨٠ حواشي الجامي : للمولى عصام الدين الأسفرايني
- ٣٧٤ حواشي على الهداية = الحجازية : لجلال الدين الحجازي
- ٤١ حواشي الكشف : لسعد الدين التفتازاني
- ٢٣ حواشي مطالع الأنظار : للسيد الشريف الجرجاني

٦٧٤	حواشي المولى عصام الدين الأسفرايني : لإبراهيم بن محمد بن عرب شاه
٣٧٤	الخبازية = حواشي على الهداية : لجلال الدين الخبازي
٢٩٧	خزائن الأسرار وبيدائع الأفكار : للحصكفي
٤٣٦	خزانة الأكمل : للمرجاني
٢٤٣	خزانة الروايات : للقاضي جكن الهندي
٦٢٩	خزانة الفتاوى : لأحمد بن محمد بن أبي بكر
٤٤١	خزانة الفقه : لأبي الليث السمرقندي
٥٠	خلاصة الأثر في تراجم أعيان القرن الحادي عشر = تاريخ المحبي : للمحبي
٢٦٧	خلاصة الفتاوى : لافتخار الدين البخاري
٣٠٣	خلاصة النهاية في فوائد الهداية : لابن السراج القنوي
١٦٥	الخيرات الحسان : لابن حجر الهيتمي
٢٨٤٣٠	الدر المختار : للحصكفي
٢٧٠	الدر المنتقى = شرح المنتقى : للشيخ إبراهيم الحلبي
٣٢٩	الدر = درر الأحكام شرح غرر الأحكام : لمنلا خسرو
٥٧٣٣٨١	درر البحار : للقنوي الرومي
٣٢٩٢٢٨٢٢٨	درر الأحكام شرح غرر الأحكام = الدرر : لمنلا خسرو
١٨٨	درة الغواص في أوهام الخواص : للحريزي البصري
٧٠	ديوان ابن الفارض : لابن الفارض
٣٠٧	ديوان كثير عزة : لكثير عزة
٣٧٥	الذخائر الأشرفية في الأغاذه الحنفية : لابن الشحنة
١٥٦	الذخيرة البرهانية = ذخيرة الفتاوى : لبرهان الدين البخاري
١٥٦	ذخيرة الفتاوى = الذخيرة البرهانية : لبرهان الدين البخاري
٨٩	رحلة إلى الديار الرومية : لبرهان الدين الغزي
٢٢٣	الرسالة الأشعرية : للبيهقي الحسروجردي
٨٠	الرسالة القشيرية : لأبي القاسم القشيري
٥٣	رسم المعمور من البلاد : لأبي بكر الخوارزمي

١٦٧	الرقبات : لمحمد بن الحسن الشيباني
١٥٣	ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا : لشهاب الدين الخفاجي
٣٣٥	زاد الفقير : لابن الهمام
١٩٦	السر الصفي في مناقب سيدي محمد الحنفي : لنور الدين البتوني
٢٨٧-٢٨٦-٢٩	السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج : لرضي الدين الحداد الزبيدي
٢٧٨	السلم المنورق - أو المرونق : للأخضري المغربي
١٨٠	السهم المصيب في الرد على الخطيب : لشرف الدين الأيوبي
٢٩٧	الشامل : للبيهقي
٢٩٧	الشامل : للغزنوي
٢٦١	شرح الأربعين = فتح المبين : لابن حجر الهيتمي
٣٤٩	شرح أصول البزدوي = التقرير : لأكمل الدين البابر تي
٦١	شرح ألفية ابن مالك : للأشموني
١٠٥	شرح ألفية العراقي = فتح الباقي : للسنيكي
١٥٧	شرح البهجة = النهجة المرضية : لأبي زرعة ابن العراقي
١٩	شرح التحرير = التقرير والتحرير : لابن أمير حاج
٧٨	شرح التسهيل = تعليق الفرائد : للدمايني
٤٠٢	شرح التصريف : للسعد التفتازاني
٣٤١	شرح تغيير التنقيح : لابن كمال باشا
٤٢٣	شرح الجامع = شرح الجامع الصغير : لقاضيخان
٥٧٥	شرح الجامع = شرح الجامع الصغير : للبزدوي
٥١٦	شرح الجامع الصغير : للتمرتاشي
٦٥٣	شرح الجامع الصغير : لصدر القضاة الإمام العالم
٤٤	شرح الجزرية = المنح الفكرية : لملا علي القاري
٣٨١	شرح درر البحار = غرر الأذكار : لشمس الدين البخاري
٤٨	شرح الرضي على الكافية : لرضي الدين الإسترابادي
٣٣٥	شرح زاد الفقير = إعانة الحقير : للتمرتاشي

- ٣٨٨ شرح الزاهدي على مختصر القدوري : للزاهدي
- ١٦٨ شرح السير الكبير : لشمس الأئمة السرخسي
- ١١٢ شرح شرعة الإسلام = مفاتيح الجنان ومصايح الجنان : للبروسوي
- ٤٧٨ شرح الشفا بتعريف حقوق المصطفى = شرح الشفا : للملا علي القاري
- ٢٧٢ شرح صحيح مسلم = إكمال إكمال المعلم : للأبي الوشتاني
- ٤٤ شرح صحيح مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج : للنووي
- ٦٣٠ شرح العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب = الإيعاب : لابن حجر الهيتمي
- ٢٣٠ شرح على كنز الدقائق : للملا مسكين
- ٣٧١ شرح على مختصر الطحاوي : للأقطع البغدادي
- ٣٧١ شرح على مختصر القدوري : للأقطع البغدادي
- ١٩٧ شرح على المواهب اللدنية : للزرقاني
- ٣٥٤ شرح على النفاية مختصر الوقاية : للبرجندي
- ٣٥٦ شرح على الهداية : لابن كمال باشا
- ٢٩٠ شرح القدوري = المهم الضروري : للأمدي
- ٣٥٧ شرح القدوري على مختصر الكرخي : للقدوري
- ٣٨ الشرح الكبير = فتح العزيز : للرافعي القزويني الشافعي
- ٤٧٨ شرح الكنز = تجريد الفوائد الرقائق شرح كنز الدقائق : لابن الشلبي
- ٣٦ شرح الكيدانية = جامع المباني في شرح فقه الكيداني : للقهستاني
- ١٢٠ شرح متن الشمسية = تحرير القواعد المنطقية : للتحناني
- ١٤٦ شرح مصايح السنة : للزعفراني
- ٢٣٦ شرح المجمع = المستجمع : لبدر الدين العيني
- ٣٣٢ شرح المجمع : لابن ملك
- ٢٦٤ شرح مختصر القدوري : للصباغي
- ٢١٢ شرح مسند أبي حنيفة = جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة : للخطيب الخوارزمي
- ٥٦٥ شرح مشارق الأنوار = مشارق الأزهار : لابن ملك
- ٣١ شرح المفتاح : لسعد الدين التفتازاني

- ١١٩ شرح المفتاح = المصباح : للسيد الشريف الجرجاني
- ٢٧٠ شرح الملتقى = الدر المنقى : للشيخ إبراهيم الحلبي
- ٤٤٤ شرح المنتهى = شرح منتهى الإرادات : للبهوتي
- ٤٤٤ شرح منتهى الإرادات = شرح المنتهى : للبهوتي
- ٢٣٣ شرح المنية = غنية المتملي : للشيخ إبراهيم الحلبي
- ٣٧٦ شرح المنية الصغير = شرح منية المصلي وغنية المبتدي : للشيخ إبراهيم الحلبي
- ٣٧٦ شرح منية المصلي وغنية المبتدي = شرح المنية الصغير : للشيخ إبراهيم الحلبي
- ٣٢١ شرح نظم الكنز = أوضح رمز على نظم الكنز : لابن غانم المقدسي
- ٣٦١ شرح الهداية = البناية : لبدر الدين العيني
- ١٥٧ شرح هدية ابن العماد = نهاية المراد : للشيخ عبد الغني النابلسي
- ٤٦٧ شرح الوقاية = شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية : لصدر الشريعة المحبوبي الأصغر
- ٤٦٧ شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية = شرح الوقاية : لصدر الشريعة المحبوبي الأصغر
- ٧٧ شرح الوهبانية = تفصيل عقد الفرائد بتكميل قيد الشرائد : لابن الشحنة
- ١١٢ شرعة الإسلام : لركن الإسلام إمام زاده البخاري
- ٣٢١ الشرنبالية : للشرنبالي
- ٤٧٨ الشفا بتعريف حقوق المصطفى = الشفا : للقاضي عياض
- ٨٩ الشقائق النعمانية : لطاش كبري زاده
- ١٢٢ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم : لمحمد بن نشوان الحميري
- ١٠٦ الصبح في اللغة والعلوم : للجوهري
- ٨٧ الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع : للسخاوي
- ١٢٢ ضياء الحلوم (مختصر شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم) : لمحمد بن نشوان الحميري
- ١٧٤ الضياء المعنوي في شرح مقدمة الغزنوي : لابن الضياء القرشي
- ٨٦ الطبقات السننية في تراجم الخنفية : للتميمي
- ٢٣ طوابع الأنوار : لناصر الدين البيضاءوي
- ٢٦٢ عارضة الأحوذ في شرح صحيح الترمذي : لابن العربي
- ٦٣٠ العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب : لابن المذحجي المرادي

٤٠٢	العزي في التصريف : لعز الدين الزنجاني
٥١٦	عقد القلائد في حل قيد الشرائد : لابن وهبان
٢٠٨	عقد اللآلي بشرح منفرجة الغزالي : للشيخ إسماعيل العجلوني الجراحي
٢٠٧-١٧٨	عقود الجمعان في مناقب أبي حنيفة النعمان : للعلامة محمد بن يوسف الشامي
١٧٥	عقود المرجان في مناقب أبي حنيفة النعمان : للطحاوي
١٤٦	عمدة ذوي البصائر لحل مهمات الأشباه والنظائر = حاشية الأشباه : لابن يبري
١٤٩	عمدة المريد لجوهرة التوحيد : لإبراهيم اللقاني
٣٦	عمدة المصلي = الكيدانية : للفاضل الكيداني
٦٢٧	عمدة المفتي والمستفتي : للصدر الشهيد
٢٧٣	العناية شرح الهداية : للبابرتي
٥٤٩	عيون المذاهب الكاملي : لمحمد السنجاري الكاكي
٥٧٥	عيون المسائل : للسمرقندي
٢٢٨	غاية البيان ونادرة الأقران : لقوام الدين الإيتاني
٣٢٩-٢٢٨	الغرر = غرر الأحكام : لمنلا خسرو
٣٨١	غرر الأذكار = شرح درر البحار : لشمس الدين البخاري
١٣٠	الغرر البهية شرح منظومة البهجة الوردية : لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري
١٧٤	الغزنوية : لجمال الدين الغزنوي
٣٩	غمر عيون البصائر : لأبي العباس شهاب الدين الحموي
١٩٥	غنية الفقهاء : للسجستاني
٢٣٣	غنية المتملي = شرح المنية : للشيخ إبراهيم الحلبي
١١٧	الفاائق في غريب الحديث : للزمخشري
٤٦٨	فتاوى ابن الشلبي : لابن الشلبي
٤٣٠	الفتاوى : لأبي الليث السمرقندي
٤٥٨-٢٩	الفتاوى البزازية = الجامع الوجيز : لابن البزاز الكردي
٢٢٢	الفتاوى التاترخانية : لعالم بن العلاء الأندلسي الهندي
١٤٥	الفتاوى الحديثية : لابن حجر الهيتمي

١٤٨	الفتاوى الخانية : لفخر الدين قاضيخان
٢٣٠	الفتاوى الزينية : لزين بن نجيم
٢٣٠	الفتاوى السراجية : لسراج الدين الأوشي
٢٩٧	الفتاوى الصوفية في الطريقة البهائية : للماجوي
٦١٥	الفتاوى الصيرقية : لآهو البخاري الصيرفي
٢٣٠	فتاوى الطوري = الفواكه الطورية في الحوادث المصرية : للطوري القادري
٣٢٧.٢٦٧	الفتاوى الظهيرية : لظهير الدين البخاري
٤١٥	الفتاوى العالمية = الفتاوى الهندية : جماعة من علماء الهند
٤٧٠	الفتاوى العتائية = جوامع الفقه : لزين الدين العتابي
٦٠٩	فتاوى قارئ الهداية : لسراج الدين قارئ الهداية
١٦١	الفتاوى الكبرى الفقهية : لابن حجر الهيتمي
٥٣٦	الفتاوى المنصورية : لمنصور بن محمد المنصوري
٤١٥	الفتاوى الهندية = الفتاوى العالمية : جماعة من علماء الهند
٢١٩	الفتاوى الولوالجية : لظهير الدين الولوالجي
١٠٥	فتح الباقي = شرح ألفية العراقي : للسنيكي
٣٨	فتح العزيز = الشرح الكبير : للرافعي القزويني الشافعي
٣١٣	فتح الغفار : لابن نجيم
٢٦١	فتح المبين = شرح الأربعين : لابن حجر الهيتمي
٥٠١	الفتح المدير للعاجز المقصر : لشمس الدين السمديسي
٢٣٠	فتح المعين = حاشية أبي السعود : لأبي السعود
١٩٩	الفتوحات الإلهية في نفع أرواح الذوات الإنسانية : للقاضي زكريا الأنصاري
١٥٨	فصوص الحكم : للشيخ محيي الدين بن العربي
١٩٤	الفهرست : للنديم
٨٠	الفوائد الضيائية : لنور الدين الجامي
٢٣٠	الفواكه الطورية في الحوادث المصرية = فتاوى الطوري : للطوري القادري
٣٩٨	فيض القدير : للمناوي

٣٥	القاموس المحيط : للفيروزآبادي
١٩٥	القنية = قنية النية لتمييم الغنية : لنجم الدين الزاهدي
٢٣٤	القول الأزهر فيما يفتى به بقول الإمام زفر : للبيري
٨١-٧٧	قيد الشرائد ونظم الفرائد = المنظومة الوهبانية : لابن وهبان
٣٤١	الكافي : لحافظ الدين النسفي
٥٥	الكافي في النحو : لابن الأنباري
٨٠-٤٨	الكافية : لابن الحاجب
١١٣	الكمال : للمبرد
٤١-٢٢	الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل : للزمخشري
٣٤٥-٩٤	كشف الأسرار = الكشف الكبير : لعلاء الدين البخاري
	كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس : للشيخ
٢٢٤	إسماعيل العجلوني الجراحي
٧٠	كشف السر الغامض شرح ديوان ابن الفارض : للشيخ عبد الغني التابلسي
٣٤٥	الكشف الكبير = كشف الأسرار : لعلاء الدين البخاري
٣٩١	الكفاية (شرح الهداية) : لجلال الدين الكرلاني
٦٠	كفاية الشعبي : للشعبي
٣١٩-١٢٢-٧٢	كنز الدقائق : لحافظ الدين النسفي
٩٤	كنز الوصول إلى معرفة الأصول = أصول البزدوي : لفخر الإسلام البزدوي
٣٧٦	الكواكب الداراي شرح صحيح البخاري : للكرماني
٦٦	الكواكب السائرة باعيان المائة العاشرة : للغزي
٢٦٢	الكوكب المنير : لشمس الدين العلقمي
٣٦	الكيدانية = عمدة المصلي : للفاضل الكيداني
١٦٧	الكيسانيات : لمحمد بن الحسن الشيباني
٣٥	اللامع المعلم العجائب الجامع بين أحكام المحكم والعباب وزيادات امتلأ بها الوطاب : للفيروزآبادي
٧٠	لسان العرب : لابن منظور

١٧٥	لسان الميزان: لابن حجر العسقلاني
٥٩٦	لطائف الإشارات في علم القراءات: للقسطلاني
٢٥١	مآل الفتاوى = الملتقط: لناصر الدين السمرقندي
٥٦٥	مبارق الأزهار = شرح مشارق الأنوار: لابن ملك
٥٣٢	المبتغى: لعيسى بن محمد القرشهرى
٣٥٥	المبسوط: لخواهر زاده
٣٨٩	المبسوط: للسرخسي
١٢٠	متن الشمسية: للقرويني
٤١	المجالس: لأبي العباس ثعلب الشيباني
٤٠٣	المجرد: للحسن بن زياد اللؤلؤي
٣٣٢-٢٣٦	مجمع البحرين وملتنقى النيرين: لابن الساعاتي
٥٣٣	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية المحاربي
١٤٦	المحيط البرهاني: لبرهان الدين محمود
١٤٦	المحيط الرضوي: لرضي الدين السرخسي
٢٩٦	مختار الصحاح: للرازي
١٤٤	مختارات النوازل: للمرغيناني
٤٥٨	مختصر المحيط = الوجيز: للخبازي
٣٠٧-٣٥-٣١	مختصر المعاني: لسعد الدين التفتازاني
٣٥٤	مختصر الوقاية = النقاية: لصدر الشريعة الأصغر المجبوبي
١٨٠	مرآة الزمان في تاريخ الأعيان: لسبط ابن الجوزي
٦٥	مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لصفي الدين البغدادي
٢٣٦	المستجمع = شرح المجمع: لبدر الدين العيني
٣٢١	مستحسن الطرائق = نظم كنز الدقائق: لابن الفصيح
١٩٦	المستصفى: لحافظ الدين النسفي
٥٠٩	المسعودي: لأبي محمد عبد الله الناصحي
٢١٢	المسند: للإمام أبي حنيفة النعمان

٥٦٥	مشارك الأنوار النبوية في صحاح الأخبار المصطفوية: للصغاني أو الصاغاني
٥١	المشترك وضعاً والمفترق صقلاً: لياقوت الحموي
١٨٧	المشرب الوردي في مذهب حقيقة المهدي: للملا علي القاري
٣٩٨١٤٦	مصاييح السنة: للبغوي
٤١	المصادر: لأبي عبد الله الزوزني
١١٩	المصباح = شرح المفتاح: للسيد الشريف الجرجاني
٣٨	المصباح المنير في غرب الشرح الكبير: للقيومي
١٩٦.١٥٩	المصفي مختصر المستصفي: لحافظ الدين السفني
٢٣	مطالع الأنظار: لأبي الثناء شمس الدين الأصفهاني
٣١	المطول: لسعد الدين التفتازاني
١٢٣	مظهر الحقائق الخفية من البحر الرائق: لخير الدين الرملي
٢٩٤	معجم مقاييس اللغة: لابن فارس
٧٤	معراج الدراية: لقوام الدين الكاكي
٥٠٥	المغرب (أصل المغرب): لبرهان الدين المطرزي
٥٥	معرفة أنواع الحديث: لابن الصلاح
٢٧٢	المعلم بفوائد مسلم: للمازري
١٥١	معيان العلم: للغزالي
٥٨	المغرب في ترتيب المغرب: لبرهان الدين الخوارزمي
٢٠	مغني اللبيب عن كتب الأعارب: لابن هشام الأنصاري
٤٨	مفتاح الأسرار ولوائح الأفكار شرح الدر المختار: لابن عبد الرزاق
١١٢	مفاتيح الجنان ومصاييح الجنان = شرح شرعة الإسلام: للبروسوي
٦٩٨	مفتاح السعادة: للشرواني
١٧٥	مفتاح السعادة ومصباح السيادة: لطاش كبري زاده
١١٩.٣٩.٣١١	مفتاح العلوم: للسكاكي
٣٦	مفردات ألفاظ القرآن: للراغب الأصفهاني
٢٢٢	المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة: للسخاوي

٣٧٥	مقاييس اللغة: لابن فارس القزويني
١٩٢	المقدمة: لأبي الليث السمرقندي
٤٤	المقدمة الجزرية: لمحمد بن الجزري
١٢٦	المقدمة الغزنوية: للغزنوي
٤٤٤	المقنع: للجماعيلي المقدسي
٢٥١	الملتقط = مآل الفتاوى: لناصر الدين السمرقندي
٣١٩	ملتقى الأبحر: للشيخ إبراهيم الحلبي
٣١٣	منار الأنوار: لحافظ الدين النسفي
١٥٧	مناقب أبي حنيفة: للبيزاعي الكردي
١٧٥	مناقب الجرجاني: لعبد الله بن يوسف الجرجاني
١٢٥	المنتقى: للحاكم الشهيد
٤٤٤	المنتهى = منتهى الإرادات: لتقي الدين التجار
٤٤٤	منتهى الإرادات = المنتهى: لتقي الدين التجار
٢٤٥	منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل: لابن الحاجب
٤٠	منح الغفار شرح تنوير الأبصار: للتمرتاشي المصنف
٤٤	المنح الفكرية = شرح الجزرية: لملا علي القاري
١٣٠	منظومة ابن الوردي = بهجة الحاوي (نظم الحاوي الصغير): لابن الوردي
٤٨٨	منظومة الخلافات: لنجم الدين النسفي
١٥٩	المنظومة الخلافية: لنجم الدين النسفي
١٢١	منظومة في علم الكلام: للتلمساني
١٩٦	المنظومة النسفية: للنسفي
٨١.٧٧	المنظومة الوهبانية = قيد الشرائد ونظم الفرائد: لابن وهبان
٤٤	المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج = شرح صحيح مسلم: للنووي
٢٤٥.١٥٢	منهاج الطالبين: للنووي
٣٣٥	المنية = منية المصلي وغنية المبتدي: للكاشغري
١٩٥	منية الفقهاء = البحر المحيط: لفخر الدين العراقي

منية المصلي وغنية المبتدي : لسديد الدين الكاشغري	٢٣٥-٢٣٣-٤٣
منية المفتي : ليوسف بن أحمد السجستاني	٤٣
المهم الضروري = شرح القدوري : للأمدى	٢٩٠
الموازنة : لمحمد المواز	١٤٣
المواهب = مواهب الرحمن في مذهب النعمان : للطرابلسي	٤١٠
مواهب الرحمن في مذهب النعمان = المواهب : للطرابلسي	٤١٠
المواهب اللدنية بالمنح المحمدية : للقسطلاني	١٧٨-١٠٠
ميزان الاعتدال في نقد الرجال : للذهبي	١٧٥
الميزان الكبرى : للشعراني	١٨١
نتائج النظر في حواشي الدرر = حاشية العلامة نوح : لنوح أفندي	٣٨٠
التنف في الفتاوى : للسغدي	٥٦٧
نصاب الفقهاء = نصاب الفقيه : لافتخار الدين طاهر بن أحمد البخاري	٦٣٤
نصاب الفقيه = نصاب الفقهاء : لافتخار الدين طاهر بن أحمد البخاري	٦٣٤
النظم = نظم الفقه : للزندوستي	٥٥٤
نظم كنز الدقائق = مستحسن الطرائق : لابن الفصيح	٣٢١
النقاية = مختصر الوقاية : لصدر الشريعة الأصغر المجبوبي	٥٤٤-٣٥٤-٤١
نهاية المحتاج : لشمس الدين الرملي	٢٤٥
النهاية شرح الهداية : للصغناقي = الصغناقي	٣٠٣
النهاية في غريب الحديث والأثر : لابن الأثير	٥٧٤-٤٢
نهاية المراد = شرح هدية ابن العماد : للشيخ عبد الغني النابلسي	٣٧٩-١٥٧
النهضة المرضية = شرح البهجة : لأبي زرعة ابن العراقي	١٥٧
النهر الفائق : لعمر بن نجيم	٧٢
النوادر : للرازي	٤٩٣
النوازل : لأبي الليث السمرقندي	١٥٦
نور الإيضاح ونجاة الأرواح : للشربلالي	٢٧٩
الهارونيات : لمحمد بن الحسن الشيباني	١٦٧

٢٦	الهداية : للمرغيناني
١٥٧	هدية ابن العماد : للعمادي
٥٥٦	الوافي : لعبدالله بن أحمد النسفي
٣٣٠	الواقعات : لحسام الدين الصدر الشهيد
٣٨	الوجيز : للغزالي
٤٥٨	الوجيز = مختصر المحيط : للخبازي
٤٥٧	الوجيز = الوجيز الجامع لمسائل الجامع : لصدر الدين سليمان
٤٥٧	الوجيز في الفتاوى : لبرهان الدين البخاري
٤٥٨	الوجيز في الفتاوى : لرضي الدين المرخسي
٢٠٦	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : لابن خلكان
٤٦٧-٤١	الوقاية = وقاية الرواية في مسائل الهداية : لبرهان الشريعة
٤٤٩	الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع = الينابيع : للرومي

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
مطلب اصطلاح ابن عابدين	٤
مطلب منهج ابن عابدين	٤
مطلب إجازة الشيخ سعيد الحلبي لابن عابدين	٦
مطلب سند ابن عابدين	٧
مطلب المحقق إذا أطلق هو الكمال بن الهمام	٨
مطلب في باء البسملة	١١
مطلب جملة البسملة إنشائية أم خبرية	١٤
مطلب تفسير إشاري لاختلاف العلماء في كلمة الله	١٧
مبحث في كلمة الرحمن	١٩
مطلب تعريف الحمد لغة وعرفاً والفرق بينه وبين الشكر	٢١
مطلب الحمد عند محققي الصوفية	٢٣
مبحث ((ال)) في كلمة الحمد	٢٤
مبحث في جملة الحمدلة	٢٨
مطلب توارد الأحكام الشرعية على البسملة	٢٩
مطلب حكم البسملة في أول براءة ابتداء ووصلاً	٢٩
مبحث حكم الحمدلة	٣٠
مطلب العقل محله القلب عند ابن عابدين	٣٣
مطلب الشريعة والملة والدين شيء واحد	٣٦
مبحث في صيغة الصلاة على رسول الله ﷺ	٤٠
مطلب أفضل صيغة الصلاة على رسول الله ﷺ	٤٢

فهرس الموضوعات

الفهارس

٧٦٩

الجزء الأول

٤٣	مطلب لا يكره إفراد الصلاة عن السلام على رسول الله ﷺ عندنا
٤٤	مبحث في المراد بـ «الآل»
٤٥	مطلب تعريف الصحابي
٤٦	مبحث في قولهم «وبعد»
٤٨	ترجمة الشارح الحصكفي
٥١	مطلب تعريف بالجامع الأموي
٥٣	مطلب في تسمية دمشق
٥٤	مطلب النسبة لأبي حنيفة أو بني حنيفة
٥٨	مبحث في الكلام على «العمرى»
٦٤	مطلب ترجمة التمرتاشي الماتن
٦٤	مطلب تصانيف التمرتاشي
٦٦	مطلب ترجمة ابن نجيم
٧٥	مطلب تعريف الحسد وذمه وأهله
٧٨	مطلب في «كفى» وفاعلها وتمييزها
٨٣	مطلب في جواز إطلاق كلمة السيد على غيره تعالى
٨٦	مطلب ترجمة عمر بن نجيم صاحب النهر
٨٦	مطلب ترجمة الكركي صاحب الفيض
٨٧	مطلب ترجمة عزمي زاده
٨٨	مطلب ترجمة أخي زاده
٨٨	مطلب ترجمة سعدي أفندي الشهير بسعدي جلبي
٨٩	مطلب ترجمة الإمام الزيلعي
٨٩	مطلب ترجمة الأكمل البابرتي
٩٠	مطلب في ترجمة الكمال بن الهمام
٩١	مطلب في ترجمة ابن كمال باشا
٩٧	مطلب فضل كتب المتأخرين على كتب المتقدمين

١٠٢	مطلب كواكب المجموعة الشمسية
١٠٥	مطلب في الفرق بين التأليف والتصنيف
١١١	مطلب ترجمة الإمام خير الدين الرملي
١١٢	مطلب من أنواع البديع المذهب الكلامي
١١٤	مطلب ترجمة المحاسني
١١٨	مطلب في أنواع العلوم
١١٩	مبحث في الكلام على أسماء العلوم
١٢١	مطلب المباديء العشرة للفقهاء الحنفي
١٢٢	مطلب حد الفقه لغة واصطلاحاً
١٢٤	مطلب هل يسمى علم النبي الاجتهادي فقهاً؟
١٢٥	مطلب من هو الفقيه؟
١٢٦	مطلب الحقيقة الأصلية تترك بالحقيقة العرفية
١٢٦	مطلب الفقيه عند أهل الحقيقة
١٢٨	مطلب الفرق بين المصدر والحاصل بالمصدر
١٢٩	مطلب تعلم الفقه أفضل من قيام الليل وتعلم باقي القرآن
١٣٣	مبحث للورع أربع مراتب
١٤٠	مطلب الاحتياط أن يجدد الجاهل إيمانه ونكاحه
١٤٠	مطلب في فرض الكفاية وفرض العين
١٤١	مطلب فرض العين أفضل من فرض الكفاية
١٤٢	مطلب في أقسام الفلسفة وحكم تعلّمها
١٤٣	مطلب حكم إدخال ما يسمى بالشيش في الجسد
١٤٣	مطلب في التنجيم والرمل
١٤٥	مطلب في السحر والكهانة
١٤٩	مطلب السحر أنواع
١٥١	مطلب هل يجوز تعلم الكيمياء؟

١٥٣ مطلب طبقات الشعراء
١٥٣ مطلب تعلم الشعر المحتج به لغة فرض كفاية
١٥٤ مطلب في الكلام على إنشاد الشعر
١٦٠ مطلب يجوز تقليد المفضول مع وجود الأفضل
١٦١ مطلب العامي لا مذهب
١٦٣ مطلب المراد بقولهم علم الحديث والفقه نضج واحترق
١٦٤ مطلب انتهى علم الصحابة وفقههم إلى علي وابن مسعود رضي الله عنهما
١٦٤ مطلب ترجمة علقمة النخعي
١٦٤ مطلب ترجمة إبراهيم النخعي
١٦٥ مطلب ترجمة حماد بن مسلم
١٦٥ مطلب ترجمة أبي يوسف
١٦٦ مطلب ترجمة محمد بن الحسن الشيباني
١٧٥ مطلب مناقشة الأحاديث الواردة في فضل أبي حنيفة
١٧٩ مطلب فيمن ألف في مدح أبي حنيفة وفيمن ألف في الطعن فيه
١٨٥ اشتهار مذهب أبي حنيفة النعمان
١٩٩ شعر عبد الله بن المبارك في أبي حنيفة
٢٠٧ مطلب فيما اختلف فيه من رواية الإمام عن بعض الصحابة
٢١٣ مطلب ترجمة واثلة بن الأسقع
٢١٤ مطلب ترجمة عبد الله بن الحارث بن جزء
٢١٨ مطلب مشاورة أبي حنيفة لأصحابه في الفقه
٢٢١ مطلب صح عن الإمام أنه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي
٢٢٢ مطلب في حديث اختلاف أمتي رحمة
٢٢٥ مطلب رسم المفتي
٢٢٥ مطلب في طبقات المسائل وكتب ظاهر الرواية
٢٢٦ مطلب تعريف الأمالي

- ٢٢٦ مطلب الكتب التي لا يعول عليها في الإفتاء في المذهب
- ٢٣٢ مطلب المعول عليه قوة الدليل في الترجيح بين أقوال أئمتنا لمن كان أهلاً للنظر
- ٢٣٤ مطلب إذا تعارض التصحيح
- ٢٣٧ مطلب حيث أطلق الشارح لفظة شيخنا فالمراد به الرملي
- ٢٤٢ مطلب لا يجوز العمل بالضعيف حتى لنفسه عندنا
- ٢٤٤ مطلب التعريف بالتلفيق
- ٢٤٤ مطلب في حكم التقليد والرجوع عنه
- ٢٥٠ مطلب لا يجوز مخالفة الإمام إلا فيما كان معصية ييقن
- ٢٥٣ مطلب في طبقات الفقهاء
- ٢٦٠ كتاب الطهارة
- ٢٧٤ مطلب في اعتبارات المركب التام
- ٢٨٠ سبب وجوب الطهارة
- ٢٨٥ مبحث أثر الخلاف في سبب وجوب الطهارة
- ٢٨٧ شرائط الطهارة
- ٢٩٥ صفة الطهارة
- ٣٠١ مطلب في تعبه عليه الصلاة والسلام بشرع من قبله
- ٣٠١ مطلب ليس الوضوء من خصوصيات هذه الأمة بل الغرة والتحجيل
- ٣٠٩ مطلب في حديث الوضوء على الوضوء نور على نور
- ٣٠٩ أركان الوضوء
- ٣١٠ مطلب الفرق بين عموم المجاز والجمع بين الحقيقة والمجاز
- ٣١٢ مطلب قد يطلق الفرض على ما ليس بركن ولا شرط
- ٣١٣ مطلب في الفرض القطعي والظني
- ٣١٧ مطلب معنى الاشتقاق وتقسيمه إلى ثلاثة أقسام
- ٣٣٣ مطلب تعريف بكتاب البدائع وصاحبه الكاساني
- ٣٤٠ سنن الوضوء

٣٤٠ مطلب في السنة وتعريفها
٣٤٣ مبحث في حكم السنة
٣٤٦ مبحث : الشرط في السنة المؤكدة المواظبة مع ترك ولو حكماً
٣٤٩ مطلب المختار أن الأصل في الأشياء الإباحة
٣٥٠ مطلب الفرق بين النية والقصد والعزم
٣٥١ مطلب الفرق بين الطاعة والقرية والعبادة
٣٥٨ مطلب يستعمل الفقهاء كلمة «ينبغي» في مقام البحث فيما لانقل فيه ..
٣٥٨ مطلب سائر بمعنى باقي لا بمعنى جميع
٣٥٩ مطلب حكم التلفظ بالنية
٣٦٧ مطلب في دلالة المفهوم
٣٦٨ مطلب من النصوص ما يعتبر فيها مفهوم المخالفة عند الحنفية كنص العقوبة
٣٧٧ حكم الاستياك عند الصلاة
٣٨٤ مطلب في منافع السواك
٣٨٩ تحليل اللحية وكيفيته
٣٩٧ مطلب الوضوء على الوضوء
٣٩٩ مطلب كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب
٤٠١ مطلب قد يطلق الجائز على ما لا يتمتع شرعاً فيشمل المكروه
٤٠٢ مطلب في تصريف قولهم معزياً
٤٠٤ الكلام على مسح الأذنين بماء جديد
٤١٢ مطلب لا فرق بين المندوب والمستحب والنفل والتطوع
٤١٢ مطلب ترك المندوب هل يكره تنزيهاً وهل يفرق بين التنزيه وخلاف الأولى ؟
٤١٥ آداب الوضوء
٤١٥ مطلب في تميم مندوبات الوضوء
٤١٨ مطلب الفرض أفضل من النفل إلا في مسائل
٤٢٠ مطلب في مباحث الاستعانة في الوضوء بالغير

٤٢٣	مبحث في الدعاء بالوارد عند كل عضو
٤٢٥	مطلب في بيان ارتقاء الحديث الضعيف إلى مرتبة الحسن
٤٢٩	مطلب في مباحث الشرب قائماً
٤٣٤	مطلب في الغرة والتحجيل
٤٣٦	مطلب في المسح بالمنديل
٤٣٨	مكروهات الوضوء
٤٣٨	مطلب في تعريف المكروه وأنه قد يطلق على الحرام والمكروه تحريماً وتنزيهاً
٤٤٠	مطلب في الإصراف في الوضوء
٤٤٣	مبحث في التوضي بفضل ماء المرأة
٤٤٥	نواقض الوضوء
٤٤٥	مطلب نواقض الوضوء
٤٥١	مطلب أحكام المقضاة
٤٥٦	مبحث حكم القيء
٤٦٤	مطلب في حكم كي الحمصة
٤٦٨	مطلب نوم من به انفلات ريح غير ناقض
٤٦٩	مطلب لفظ «(حيث)» موضوع للمكان ويستعار لجهة الشيء
٤٧١	مبحث اختلاف في النوم ساجداً
٤٧٧	مطلب نوم الأنبياء غير ناقض
٤٨١	مبحث في حد القهقهة
٤٨٨	ما لا ينقض الوضوء
٤٩٠	مطلب في ندب مراعاة الخلاف إن لم يرتكب مكروه مذهبه
٤٩١	مبحث في حكم من بعينه رمد أو عمش
٥٠٢	أبحاث الغسل فرض الغسل
٥١٩	سنن الغسل وآدابه
٥٢٧	مطلب في تحرير الصاع والمد والرطل

٥٣٠ ما يوجب الغسل
٥٥٠ ما لا يوجب الغسل
٥٥٤ مطلب في رطوبة الفرج
٥٥٦ من يجب عليه الغسل
٥٦١ ما يسن له الاغتسال
٥٦٤ ما يندب له الاغتسال
٥٦٤ مطلب يوم عرفة أفضل من يوم الجمعة
٥٦٩ ما يحرم بالحدث الأكبر
٥٧٦ مطلب يطلق الدعاء على ما يشمل الثناء
٥٩١ فروع
٥٩٧ باب المياه
٥٩٨ الماء المطلق
٦٠٣ مطلب في حديث لا تسموا العنب الكرم
٦٠٥ الماء المغلوب بشيء طاهر
٦٠٨ مطلب في مسألة الوضوء من الفساق
٦١٧ ما يتجس به الماء القليل
٦١٨ مطلب حكم سائر المائعات كالماء في الأصح
٦٢١ مطلب في أن التوضي من الحوض أفضل رغمًا للمعتزلة وبيان الجزء الذي لا يتجزأ
٦٢٤ الماء الجاري
٦٢٤ مطلب الأصح أنه لا يشترط في الجريان المدد
٦٢٩ تنبيه مهم في طرح الزبل في القساطل
٦٣١ مطلب لو دخل الماء من أعلى الحوض وخرج من أسفله فليس بجار
٦٣٣ الماء الراكد ومقداره
٦٤٧ مطلب يطهر الحوض بمجرد الجريان
٦٤٨ مطلب في إلحاق نحو القصعة بالحوض

٦٥١	مطلب في مقدار الذراع وتعيينه
٦٥٦	مبحث الماء المستعمل
٦٥٦	مطلب في تفسير القرية والثواب
٦٩٨	مطلب مسألة البئر يحط
٦٧٣	مطلب في أحكام الدباغة
٦٩٨	مطلب في المسك والزباد والعنبر
٧٠١	مطلب في التداوي بالمحرم